

ألفين توفلر

تحرك السلطة

الجزء الأول



ترجمة: د. مصطفى النوري



الهيئة المصرية العامة للكتاب

علي مولا

١١
١٥٩٥٩٥
٩٥٥

تحويل السلطة

الألفا كتاب الثاني

الإشراف العام

و. سمير سرحان
رئيسة مجلس الإدارة

رئيس التحرير

لمسعى المطيعي

مدير التحرير

أحمد صليحة

الإشراف الفني

محمد قطب

الإخراج الفني

محسنة عطية

تحوّل السلطة

المعرفة والثروة والعنف

على

أعتاب القرن الحادي والعشرين

مكتبة جامعة القاهرة - القاهرة

تأليف

ألفين توفلر

ترجمة

لبني الريدي



المكتبة الوطنية للجمهورية العربية للكتاب

١٩٩٥

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب :

POWER SHIFT

للكاتب الأمريكي الفين توفلر

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
الباب الأول : المعنى الجديد للسلطة	
الفصل الأول :	
عصر السلطات الجديدة	١٧
الفصل الثانى :	
القوة المادية والمال والذكاء	٢٨
الباب الثانى : الحياة الاقتصادية فوق الرمزي	
الفصل الثالث :	
ما بعد عصر البريق الخادع	٤١
الفصل الرابع :	
القوة العنصر ياكوزا	٥٣
الفصل الخامس :	
الثروة : مورجان وميلكن وماذا بعد ؟	٦٥
الفصل السادس :	
المعرفة : ثروة مصنوعة من الرموز	٨٢
الفصل السابع :	
المادية المزهوة	٩٣
الفصل الثامن :	
البديل النهائى	١١٠
الباب الثالث : حروب المعلومات :	
الفصل التاسع :	
معركة خزينة التحصيل المسجلة	١٢١

	الفصل العاشر :
١٣٥	الذكاء الاضافي
	الفصل الحادي عشر :
١٤٩	سلطة الشبكة
	الفصل الثاني عشر :
١٦٢	اتساع الصراع
	الفصل الثالث عشر :
١٧٥	شرطة أفكار الكوادر
	الفصل الرابع عشر :
١٨٩	الحرب الشاملة للمعلومات
	الباب الرابع : السلطة داخل الشركة المرنة
	الفصل الخامس عشر :
٢٠٢	سقوط نظام الحويصلات
	الفصل السادس عشر :
٢٢٠	الشركة المرنة
	الفصل السابع عشر :
٢٢٢	زعماء القبائل و مفوضو الشركات
	الفصل الثامن عشر :
٢٤٨	العامل المستقل
	الفصل التاسع عشر :
٢٦٢	فسيفساء السلطة
٢٨٠	خاتمة

مقدمة

كتاب « تحول السلطة » هو تنويع لجهد استهدف ، خلال خمسة وعشرين عاما ، اكتشاف معنى للتغيرات ذات الاتساع المدهش التي يعلن بها القرن الواحد والعشرون عن وصوله . وهذا الكتاب هو الجزء الثالث والأخير من ثلاثية بدأت بكتاب « صدمة المستقبل » تلاه كتاب « الموجة الثالثة » ثم هذا الكتاب .

ويمكن قراءة كل كتاب من الثلاثية منفردا وإن كانت تكون كلا متماسكا فكريا ، موضوعه المركزي هو التغيير ، بمعنى ما يحدث للبشر عندما يتحول مجتمعهم فجأة الى حقيقة جديدة وغير متوقعة . وكتاب « تحول السلطة » يدفع التحليلات الى مدى أبعد . والمنظور الأساسي في هذا الكتاب هو اقامة نظام جديد للسلطة ، وهذا النظام في طريقه ليحل محل نظام الماضي الصناعي .

عندما تذكر وسائل الاعلام التحولات والتبدلات المتسارعة للحقيقة التي نعيش فيها ، فإنها تنقل لنا أجزاء صغيرة من المعلومات دون أى رابط بينها ، فى حين يرهقنا الخبراء بدراسات وافية شديدة التخصص ويخرج علينا أصحاب النبوءات الشعبويون باتجاهات متباينة ، دون تقديم نموذج عام يحقق لها الترابط أو رؤية ما هي القوى الأخرى التي قد تجسد اتجاه التطور المفترض . وبالتالي ينتهى التغيير ذاته بأن يظهر وكأنه عملية فوضوية ، بل وعشوائية تماما .

أما هذه الثلاثية فهي على النقيض تعتمد على فرضية أن التغيرات السريعة ، التي يشهدها العالم حاليا ، ليست فوضوية أو مشوشة ولا تحدث بالصدفة كما يحاول البعض اقناعنا بذلك . فورا الأحداث التي ترد فى العناوين الرئيسية لوسائل الاعلام توجد هياكل قابلة للتمييز وقوى يمكن تحديد هويتها وهي التي تحدد شكل هذه الهياكل . وبمجرد أن نفهم

لعبة هذه الهياكل والقوى يصبح من الممكن أن نتبنى في مواجهتها استراتيجية شاملة ، بدلا من ردود الفعل العشوائية والفردية التي لا رابط بينها .

ولكن اذا كنا نريد اعطاء معنى للتحويلات الكبرى الحالية وتصورها من منظور استراتيجي ، فعلينا ألا نكتفى بأشتات من المعلومات أو قوائم أحداث غير منظمة ، بل يجب أن نفهم كيف تترايط التغيرات المختلفة . وهذا الكتاب ، مثله في ذلك مثل الكتابين السابقين ، يحاول اقتراح تركيبة واضحة وشاملة - صورة كلية للحضارة الجديدة التي تمد وجودها على الكرة الأرضية كلها .

اذن فهو يركز التحليل على الجوانب البارزة في عالم الغد ، وعلى النزاعات التي نواجهها اليوم حيث تهاجم القوى الجديدة القلاع القديمة ، يريد كتاب « تحول السلطة » أن يبين أن تذبذب السيطرة على الاقتصاد ونتيجة التنافس على الاستحواذ على المؤسسات الانتاجية وعمليات إعادة الهيكلة ، لا تمثل سوى أولى طلقات النار في معارك الأعمال التي ستوسع وتتخذ أشكالا جديدة . والأهم من ذلك أن الكتاب يؤكد على أن التحويلات الأخيرة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ليست سوى مناوشات بسيطة ، بالمقارنة بالصراعات المطلقة من أجل السلطة التي تنتظرنا . وبالمثل ، فإن المنافسة التي تخلق مواجهة بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لم تبلغ بعد أوج شدتها .

باختصار ، فإن موضوع كتاب « تحول السلطة » هو الصراع المحموم على امتلاك السلطة ، في الوقت الذي تفقد فيه الحضارة الصناعية تفوقها العالمي وتطمح قوى جديدة حاليا الى السيطرة على الكرة الأرضية .

بالنسبة لي يمثل كتاب « تحول السلطة » قمة تم الوصول اليها بعد رحلة مشرة . ولكن قبل أن أسترسل يجب أن أؤدي واجبا شخصيا . هذه الرحلة لم أقم بها وحدي . منذ بدايتها وحتى ختامها كان لهذه الثلاثية مؤلف مشارك أساسي وان أثر أن يبقى في الظل . بالرغم من أنني اضطلعت بالتحريير وتلقيت التأييد وتحملت النقد باسمي وحدي ، فإن هذا العمل ثمره جهد مشترك لعقلين وتفكيرين وليس لعقلي وتفكيري فحسب .

ان مؤلفي المشارك ، كما يعلم الكثيرون ، هي صديقتي المفضلة ، زوجتي وشريكتي وحبي منذ أربعين عاما : هيلى توفلر ، التي لولا ذكاؤها

النقدى وبصيرتها الفكرية وحسها المرفه للمتطلبات التحريرية وسداد أحكامها ، سواء بالنسبة للأفكار أو الأشخاص ، لما سلم هذا العمل من كثير من المثالب ، انها لم تشارك فقط في الصقل النهائى للعمل ولكن أيضا فى صياغة النماذج التحتية التى يعتمد عليها العمل ككل .

حتى وان كانت مشاركتها تختلف فى شدتها وحجمها طبقا للأوقات المختلفة نظرا لالتزاماتها الأخرى ، يبقى أن هذه الكتب الثلاثة تطلبت أبحاثا ورحلات ومئات اللقاءات فى العالم أجمع ، وتنظيما متناهى الدقة وعملا تحريريا تتم مراجعته بشكل مستمر ، ليواكب الأحداث والتغيرات المتلاحقة ، ولقد ساهمت هيدى بشكل كبير فى جميع هذه المراحل .

غير أنه لأسباب شخصية وأخرى اجتماعية واقتصادية - تبدلت وتغيرت خلال العقدين الأخيرين - اتخذنا القرار بأن تنشر كل الأعمال تحت اسم الكاتب النهائى .

وترفض هيدى ، الآن أيضا ، أن يظهر اسمها على غلاف أى من هذه الكتب ، وهى تفعل ذلك بدافع من النزاهة والتواضع والحب ، وهى أسباب تبدو لها - وليس لى - كافية . ولا أستطيع علاج هذه الثغرة الا بأن أسجل هذه الكلمات فى هذه المقدمة الشخصية ، ولكن من وجهة نظرى هذه الثلاثية تخصها مثلما تخصنى .

وإذا أخذنا الكتب الثلاثة فى إجمالها فاناها تستكشف فترة توازى عمر انسان ، فترة بدأت لنقل فى منتصف الخمسينات وانتهت بعد ذلك بحوالى ٧٥ عاما أى فى عام ٢٠٢٥ ، مدى زمنى يمكن تعريفه على أنه من أكبر المنعطقات التاريخية ، وعلى أنه الفترة التى فى ختامها سيتحل حضارة أخرى محل الحضارة الصناعية التى سيطرت على كوكب الأرض قرونا طويلة ، حضارة جديدة ومختلفة اختلافا جذريا وذلك بعد سلسلة من الصراعات على السلطة ستزعزع العالم الذى نعرفه .

ولئن كانت الكتب الثلاثة تتناول السنوات نفسها ، فاناها تحاول أن تذهب الى أبعد من سطح الأشياء مستخدمة فى كل كتاب منظورا خاصا . وقد يكون مفيدا للقارئ أن يتمكن من وضعها فى اطر هذه الآفاق المتنوعة .

ويهتم كتاب « صدمة المستقبل » مثبلا بعملية التغير وبالطريقة التى يؤثر بها على البشر والمنظمات ، أما كتاب « الموجة الثالثة » فهو

يهتم بـ « الاتجاهات » التي تجرنا إليها التغيرات الحالية ، في حين يعالج كتاب « تحول السلطة » « السيطرة » على التغيرات القادمة - حيث القضية هي معرفة من الذي سيستخدم هذه التغيرات وكيف .

وفي كتاب « صدمة المستقبل » ، عرفنا « الصدمة » بأنها الاضطراب والتوتر اللذان يعاني منهما كل الذين يحاولون مواجهة تغيرات جد عديدة في زمن جد قصير ، الأمر الذي يؤكد أن تسارع مجرى التاريخ له عواقبه الجوهرية ، وذلك بمعزل عن الاتجاه الذي تتخذه التغيرات ، سواء أكانت هذه التغيرات حسنة أم سيئة ، فالسرعة المتزايدة للأحداث وتسارع ردود الفعل عليها لهما تأثيرات خاصة .

وفي الوقت نفسه يؤكد الكتاب أن الأشخاص والمنظمات ، وحتى الأمم ، يمكن أن تنحني تحت ثقل تغيير مفرط الضخامة يحدث قبل أوانه حتى يفقدوا التوجه الصحيح ويصبحوا غير قادرين على الرد بقرارات ذكية . باختصار يعانون من « صدمة المستقبل » .

وعلى نقيض الرأي السائد في تلك الفترة ، تنبأ كتاب « صدمة المستقبل » بأن سرعان ما « ستتفتت » الأسرة النوواة ، كما أعلن ثورة علم الوراثة وظهور مجتمع المنتجات التي تستخدم مرة واحدة وترمى في القمامة بعد ذلك ، والتحول الكبير في مجال التعليم والذي بدأ أخيرا تحت أعيننا .

نشر الكتاب في عام ١٩٧٠ في الولايات المتحدة وبعد ذلك في باقي أنحاء العالم ، ولمس الكتاب أوتارا حساسة وأصبح بشكل غير متوقع من أكثر الكتب مبيعا على المستوى النوى وأثار وإبلا من التعليقات . وطبقا لمعهد المعلومات العلمية أضحي هذا الكتاب أحد أكثر الأعمال التي يستشهد بها في مجال العلوم الاجتماعية . ودخل تعبير « صدمة المستقبل » في لغة الحياة اليومية ، وغدا واردا في عدد من القواميس وكثيرا ما يظهر في عناوين وسائل الاعلام .

كان لكتاب « الموجة الثالثة » الذي تلاه في عام ١٩٨٠ هدف مختلف ، فقد كان يصف أحدث الثورات التكنولوجية والاجتماعية ويعيد وضعها في منظور تاريخي ويستشرف المستقبل الذي يمكن أن تتمخض عنه .

وقد وصف الثورة الزراعية التي حدثت منذ عشرات الآلاف من السنين بأنها « الموجة الأولى » للتحول الأساسي في تاريخ البشرية ،

وأطلق على الثورة الصناعية اصطلاح « الموجة الثانية » ، ثم وصف الكتاب الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي ظهرت ابتداء من منتصف الخمسينيات بأنها « الموجة الثالثة » الكبرى للتطور البشرى - ميلاد الحضارة بعد الصناعية الجديدة .

وأشار هذا الكتاب الثانى ، ضمن أشياء أخرى ، الى أنشطة آتية ستعتمد أساسا على الحاسب الآلى والالكترونيات بشكل عام وتقنيات المعلومات والبيوتكنولوجى وأشياء أخرى تم تعريفها على أنها « المواقع الجديدة المسيطرة » للاقتصاد ، وتنبأ كتاب « الموجة الثالثة » ، مثلاً بالانتاج المرن وأسواق الطوائف وانتشار العمل لنصف الوقت وتحول وسائل الاعلام من التوجه العام للجماهير الى استهداف جماهير خاصة . كما درس الكتاب التفاعل الجديد تماما بين المنتج والمستهلك وابتكر كلمات جديدة مشتقة من الاستهلاك والانتاج معا واسم فاعل مشتق من المستهلك والمنتج ، وطرح مسألة العودة جزئيا الى العمل من المنزل بالإضافة الى تعديلات أخرى للمواقف السياسية وممارسات الدول القومية .

لقد منع الكتاب من دخول بعض البلدان ، وأصبح من أكثر الكتب مبيعا فى بلدان أخرى ، وكان يعد لفترة من الزمن « انجيلا » لمفكرى الإصلاح فى الصين . وفى أول الأمر اتهم الكتاب بأنه ينشر « التلوث الفكرى » الغربى ، ولكنهم بعد خطاب دينج زياو بنج مباشرة سمحوا بنشره وطبع بأعداد ضخمة وأصبح أكثر الأعمال المقروءة فى البلد الذى يضم أكبر كثافة سكانية فى العالم . ونظم زاو زيانج ، رئيس وزراء الصين فى ذلك الوقت ، اجتماعات بصدده ونصح أصحاب القرار فى النظام الصينى بقراءته بعناية .

وفى بولندا ، ولأسباب يمكن فهمها ، نشر فى طبعة مختصرة ، غير ان الطلاب المتعاطفين مع منظمة «تضامن» المعارضة ، فى ذلك الوقت ، ساءهم هذا الابتسار فطبعوا نسخة « سرية » ، وفى الوقت نفسه كان آخرون يوزعون الفصول الناقصة فى شكل كتيبات . وأثار كتاب «الموجة الثالثة» ، مثله فى ذلك مثل كتاب «صدمة المستقبل» من جانب القراء ، كل أنواع ردود الفعل التى ذهبت الى حد خلق منتجات جديدة وشركات وسيمفونيات وحتى أعمال نحت .

والآن بعد عشرين عاما من صدور « صدمة المستقبل » وعشر سنوات من صدور « الموجة الثالثة » . انتهى أخيرا كتاب « تحول

السلطة » ، ويستأنف هذا الكتاب المشكلات حيث تركها الكتابان السابقان ، فهو يستهدف بشكل خاص التغيرات الحاسمة التي ترسم في العلاقة بين المعرفة والسلطة ، ويقترح نظرية جديدة للسلطة الاجتماعية ويأخذ على عاتقه استكشاف التحولات والتغيرات الجارية في عالم الأعمال والاقتصاد بشكل عام والسياسة والعلاقات الدولية .

ولا داعي لأن نقول بأن المستقبل ليس « قابلا للمعرفة » عن طريق التنبؤ السليم ، فالحياة تضج بالمفاجآت التي تتخطى الواقع ، ويتضح في كثير من الأحيان أن النماذج والمعطيات التي ترجع ظاهريا إلى العلوم الأكثر « صلابة » ، تعتمد على مسلمة « لينة » ، خاصة عندما يتعلق الأمر « بالعلوم الانسانية » . والأسوأ من ذلك ، أن موضوع الكتب الثلاثة هو تسارع التغيير ، ومن ثم فسرعان ما يتجاوز الزمن تفاصيل الأحداث . كما يتضح أيضا أن الاحصائيات عرضة للتعديلات ، والتقنيات الجديدة تحل محل القديمة ، والقادة السياسيون يسقطون ويظهر آخرون . غير أنه في كل الأحوال يظل هذا الاستكشاف لأرض المستقبل القريب المجهولة مفيدا لرسم خريطة له ، وهي وإن كانت غير واضحة وغير مكتملة وعرضة دائما لمراجعات ، لكنها أفضل من لا شيء .

وبينما الأعمال الثلاثة بنيت طبقا لمخططات مختلفة ، وإن كانت متواصلة فيما بينها ، فإن لها سمة مشتركة ألا وهي الاعتماد على توثيق وعلى أبحاث وتحقيقات في مجالات متباينة ومن عدد كبير من البلدان ، ولإعداد هذا الكتاب قمنا بدراسة ممارسة السلطة في قمة المجتمع وفي قاعه أيضا .

وبالتالي أتاحت لنا فرصة اللقاء على مدى عدة ساعات بميخائيل جورباتشوف ورونالد ريغان وجورج بوش والعديد من رؤساء الحكومات اليابانية وعدد آخر من الشخصيات التي يعتبر أغلبها من بين أقوى الشخصيات العالمية .

وفي الطرف الآخر من السلم الاجتماعي ، ذهبنا ، هيدى أو أنا ، أو معا لرؤية أزقة « إحدى المدن الفقيرة » في أمريكا الجنوبية وسيدات محكوم عليهن بالسجن مدى الحياة - أي مجموعتين مصنفتين بالنسبة لجميع سكان الأرض على أنهما من بين الأكثر تجردا من السلطة .

وتحدثنا أيضا عن مشكلة السلطة مع رجال المصارف ومع مناضلين نقابيين وكبار رجال الأعمال وخبراء في المعلوماتية وجنرالات وعلماء

حاصلين على جائزة نوبل وأقطاب بترول وصحافيين وقادة عدد كبير من أكبر الشركات العالمية .

كما التقينا مع مساعدى أكبر المسئولين فى البيت الأبيض بواشنطن وقصر الاليزيه بباريس وفى مكاتب رئيس الوزراء فى طوكيو ، وحتى فى موسكو فى مكاتب اللجنة المركزية للحزب الشيوعى .

وفى هذا اللقاء الأخير كان المتحدث معنا هو أناتولى لوكيانوف الذى سرعان ما أصبح « الرجل الثانى » بعد جورباتشوف ، ولكن اللقاء لم يستكمل نظرا لاستدعاء طارىء لاجتماع للمكتب السياسى .

فى أحد تلك الأيام ، وفى مدينة صغيرة من مدن ولاية كاليفورنيا وجدتني فى غرفة مكسوة بالكتب ، تضيئها أشعة الشمس . ولو كان قد تم اقتيادى معصوب العينين الى تلك الغرفة لما أمكننى بكل تأكيد أن أخمن أن السيدة الشابة الذكية ، التى استقبلتنى من الناحية الأخرى من منضدة المكتبة المصنوعة من خشب الزان الجيد ، والتى كانت ترتدى الجينز وتى شرت ، قاتلة ، ولا أنها أديننت لتواطئها فى جريمة جنسية شديدة البشاعة ، ولا أننا فى سجن ، وهو المكان الذى تبدل فيه أوضح ما يكون حقائق السلطة بكل تجردها . هذه السيدة هى التى أفهمتنى انه حتى المسجونون ليسوا بلا سلطة ، اذ يستطيع بعضهم استخدام المعلومات من أجل امتلاك السلطة بمهارة لاتقل عن المهارة التى كان يمكن أن يبدوها ريشيليو بين حاشية الملك لويس الثالث عشر - تماثل يفذى علاقة مباشرة مع الموضوع الأساسى لهذا الكتاب . دفعتنا هذه التجربة ، أنا وزوجتى ، الى ادارة ندوات كان أغلب المشاركون فيها قتلة - وقد تعلمنا من هؤلاء القتلة الكثير .

هذه العلاقات الشخصية ، بالاضافة الى القراءات والتحليلات الشاملة لوثائق ومستندات مكتوبة واردة من جميع أنحاء العالم ، جعلت من اعداد كتاب « تحول السلطة » فترة لاتنسى من حياتنا .

ونأمل أن يجد قراؤنا فى « تحول السلطة » معارف نافعة وممتعة ومصادر تفكير وتأمل مثل الذى وجدوه - على حد علمنا - فى كل من « صدمة المستقبل » و « الموجة الثالثة » . ان عملية التركيب والتوليف الشاملة التى بدأت منذ حوائى ربع قرن قد اكتملت الآن .

آلفين توفلر

الباب الأول:

المعنى الجديد للسلطة

« السلطة في فوهة البندقية »

مارتسى تونج

« النقود تتكلم »

مجهول

« المعرفة هي ذاتها سلطة »

فرنسيس بيكون

الفصل الأول

عصر السلطات الجديدة

موضوع هذا الكتاب هو السلطة عند
مشارف القرن الحادى والعشرين • فهو
يتناول العنف والثروة والمعرفة ، والدور الذى
يلعبه ثلاثتهم فى حياتنا ، والدروب الجديدة
للسلطة التى يفتحها عالم فى حالة ثورة •

بالرغم من الرائحة الكريهة التى تنبعث من اسم السلطة نظرا
لاستخداماتها ، فان السلطة فى حد ذاتها ليست جيدة ولا سيئة ، هى
جانب لا مفر منه لكل علاقة انسانية ، فهى تمارس تأثيرا مهما على علاقاتنا
الجنسية كما تؤثر على مواقفنا المهنية وعلى السيارات التى نقودها وعلى
برامج التلفزيون التى نشاهدها وعلى الآمال التى نحاول تحقيقها • نحن
نواتج السلطة بشكل أعمق بكثير مما يتصور أغلبنا •

بيد أن السلطة تبقى واحدا من أقل جوانب حياتنا حظا من الفهم
وإن كان أكثرها أهمية ، لاسيما بالنسبة لجيلنا ، لأننا على فجر عصر
السلطات الجديدة • وفى هذه اللحظة يتفكك أمام أعيننا كل هيكل
السلطة الذى كان يحافظ على درجة من الوحدة العالمية ويتشكل الآن
هيكل للسلطة مختلف تماما على كل مستويات المجتمع الانسانى •

فى المكتب كما فى السوبرماركت ، فى البنك وفى أجنحة الفنادق
وفى الكنائس والمستشفيات والمدارس والمنازل تتجزأ نماذج السلطة
القديمة وتنقسم طبقا لخطوط غريبة وغير متوقعة • فالاضطرابات فى
الجامعات التى انتشرت من بركلى الى روما وتايبيه تظل غير بعيدة عن
نقطة الانفجار كما تتعدد النزاعات العرقية والعنصرية •

وفى عالم الأعمال ، نرى شركات عملاقة يتم تقطيعها ثم إعادة بنائها مرة أخرى ويتم استبعاد كوادرها العليا عند الحاجة مع آلاف من العاملين بها . أما الذى يشغل منصبا من مناصب الادارة العليا فيمكن تخفيف سقوطه من القمة بواسطة « مظلة هبوط ذهبية » أى هدية وداع تتضمن نقودا سائلة وايرادات مقبلة غير أن ذلك لا يقلل من كونه فقد ملحقات سلطته ألا وهى : تذاكر الطيران والسيارة الليموزين الخاصة بالوظيفة والمناقشات فى ملاعب الجولف بالإضافة الى المتعة الخفية التى يجدها الكثيرون فى مجرد ممارسة السلطة .

الانتقال لا يتم فقط عند قمم النشاط المهني . فكل من المدير فى مكتبه ومهندس الإنتاج بكتشفان أن العمال لا يطيعون طاعة عمياء ، مثما كانت تفعل الأغلبية من قبل فهم يطرحون الأسئلة ويطالبون باجابات . وفى الجيش يستشعر الضباط سلوكا مماثلا من جانب الجنود وفى الشرطة يشعر الرؤساء بذلك من جانب المخبرين وفى التعليم يتزايد الاحساس بهذا السلوك لدى المدرسين من جانب التلاميذ .

ويتسارع أفول السلطة من النوع التقليدى فى الحياة الاقتصادية واليومية فى الوقت الذى تتفكك فيه مشاكل السلطة العالمية هى أيضا .

منذ نهاية الحرب العالمية لم تكف القوتان العظيمتان عن أن تشقلا على الأرض بوزنهما العملاق ولكل منهما حلفاؤها ودولها التابعة التى تدور فى فلكيهما وجماعات التأييد الصاخبة . كانت هاتان القوتان تتوازنان ، صاروخ مقابل صاروخ ودبابة مقابل دبابة وجاسوس مقابل جاسوس . الآن ، لم يعد لهذا التكافؤ وجود بالطبع .

وبالتالى ، ينفتح فى النظام العالمى « ثقب سوداء » - فراغات شاسعة ، كما فى أوروبا الشرقية مثلا ، مفتوحة لسلطة جديدة ، يمكن أن تؤدى بالشعوب والأمم الى تحالفات أو صراعات جديدة قد تعيد أو تكرر صراعات قديمة . فى الشرق الأوسط أيضا ، ترك الانكماش المفاجئ للقوة السوفيتية أحد هذه الفراغات ، الذى سارع عملها السابق العراقى الى محاولة ملئه بغزوه للكويت ، محدثا بذلك أول أزمة ذات اتساع عالمى منذ نهاية الحرب الباردة .

انتقال السلطة يتم بايقاع متسارع جعل الأحداث هى التى تدفع زعماء العالم بدلا من أن يتحكموا هم فيها ، وهناك ما يدعو الى الاعتقاد أنه خلال السنوات القادمة ستكتسب القوى التى تزعزع البشرية حالية مزيدا من العنف ومن الأهمية .

ومثل الضغط المتبادل بطبقات القشرة الأرضية المكونة للقارات
عشبية هزة أرضية ، فان إعادة الهيكلة المكثفة للعلاقات ستؤدي الى نتائج
نادرا جدا ما تحدث في التاريخ ، ألا وهي انقلاب في الطبيعة العميقة
للسلطة .

ان وصول سلطة جديدة ليس فقط نقلا للسلطة وانما أيضا تحولها
وتغيرها كلية وتاما .

نهاية الامبراطوريات :

في عام ١٩٨٩ ، أصيب العالم كله بذهول للتفكك المفاجيء
للإمبراطورية ، التي يبلغ عمرها نصف قرن ، والتي نتجت عن السيطرة
السوفيتية على أوروبا الشرقية ، بينما الاتحاد السوفيتي ذاته انطلق في
مرحلة تحول شبه فوضوية ، فهو يحتاج لانعاش اقتصاده الصناعي
العتيق بالتحول الى استخدام التكنولوجيا الغربية . وبشكل أبطأ وأقل
اثارة عرفت القوة العظمى العالمية الأخرى تنهورا نسبيا ، مثل الولايات
المتحدة التي قيل الكثير عن تنهور نفوذها العالمي بحيث يصبح غير ذي جدوى
تكرار نفس الموضوع هنا . وان كان الأمر الأكثر تأثيرا هو أن عمليات
انتقال السلطة تمت على حساب مؤسساتها الوطنية الكبرى التي كانت
من قبل مهيمنة .

فقبل عشرين عاما ، كانت جنرال موتورز تعد الشركة الصناعية
الأولى في العالم ، وكانت تعتبر نموذجا مبهرًا بالنسبة لرؤساء الشركات
في كل بلدان العالم ، وفي واشنطن كانت مصدرا قويا للنفوذ السياسي .
أما اليوم فانها « تلهت من أجل البقاء » على حد قول أحد كبار المسؤولين
فيها . وقد نرى في السنوات القادمة الانهيار النهائي لجنرال موتورز .
كذلك لم تكن شركة آي . بي . ام . تواجه منذ عشرين عاما منافسة
تذكر ، وكانت الولايات المتحدة تملك بمفردها من الحاسبات الآلية عددا
يتجاوز كل مالدى باقى العالم . أما الآن ، فلقد انتشرت القوة المعلوماتية
انتشارا واسعا وسريعا ، وانكمش النصيب الأمريكى من هذه السوق
وأخذت آي . بي . ام تواجه منافسة ضارية من قبل الشركات اليابانية
من أمثال ان . اى . سى وهيتاشي وفوجي تسو ، و « بل » فى فرنسا
وآي . سى . ال فى بريطانيا وآخرين . ويناقش المحللون المتخصصون
حاليا عصر ما بعد آي . بي . ام .

لكن الأمر لا يتوقف فقط على المنافسة الأجنبية ، فقبل عشرين
عاما كانت ثلاث شبكات تليفزيونية هي آيه . بي . سى . وسى . بي . اس
وان . بي . سى تسيطر على الارشال التليفزيونى الأمريكى ، حيث

لم تتعرضي لأية منافسة أجنبية . غير أن جمهور هذه الشبكات انكمش
لدرجة أن بقاءها أصبح أمرا مشكوكا فيه .

ولنأخذ مثالا في مجال مختلف تيمنا ، قبل عشرين عاما كان الأطباء
الأمريكيون آلهة في قمصان بيضاء . وكقاعدة عامة ، كان المرضى يتلقون
حكمهم كما لو كان الأمر يتعلق بلوح الوصايا العشر . وكانوا يسيطرون
عمليا على مجمل النظام الصحي وكان تأثيرهم السياسي ضخما .

أما اليوم ، أصبح هؤلاء الأطباء في وضع المحاصرين إذ تجرأ المرضى
على مناقشتهم وابتوا بقاضونهم إذا ما ارتكبوا أخطاء مهنية . كما تطالب
الممرضات بالاحترام والاعتراف بمسئولياتهن وأصبحت شركات الأدوية
تظهر قدرا أقل من الاحترام ، وغدت السيطرة على النظام الصحي بين أيدي
شركات التأمين و « تجمعات الرعاية » والدولة .

اجمالا ، شهدت بعض أقوى المؤسسات أو المهن في أكثر الأمم قوة
انحسارا لسيطرتها وهيمنتها ، وبالتوازي وخلال نفس السنوات العشرين
كانت القوة العالمية للولايات المتحدة تتناقص بالنسبة للأمم الأخرى .

وإذا كانت هناك محاولة لارجاع هذه الهزات العميقة وإعادة توزيع
السلطة الى تدهور الحالة الصحية للقوى العظمى التي بدأت الشيخوخة
تزحف عليها ، يكفي النظر الى دوضع آخر لادراك أن هذا التفسير
ليس صحيحا .

فبينما كان الاقتصاد الأمريكي يفقد بعض بريقه كان الاقتصاد
الياباني يرتفع بسرعة ، غير أن النجاح يمكن أن يحدد هو أيضا عمليات
انتقال مهمة للسلطة . وكما هو الحال في الولايات المتحدة ، فإن الصناعات
اليابانية الضخمة المنتمية الى الموجة الثانية والتي في طريقها لأن تصبح
عتيقة الطراز تتآكل نسبيا أمام انطلاق صناعات الموجة الثالثة . ولكن
بالرغم من تزايد وزن البلاد الاقتصادي ، فإن المؤسسات الثلاث ، التي
ساهمت أكثر من غيرها في ازدهار الاقتصاد الياباني ، شهدت تقلصا
سريعا في سلطاتها . المؤسسة الأولى هي الحزب الليبرالي الديمقراطي
الذي تولى السلطة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والمؤسسة الثانية هي
وزارة التجارة الدولية والصناعية « الميتي » والتي يمكن اعتبارها العقل
المحرك « للمعجزة الاقتصادية » اليابانية ، أما المؤسسة الثالثة فهي
« الكيدانرين » أي اتحاد أرباب العمل وهو الأكثر تأثيرا في النظام
السياسي .

حاليا ، الحزب الليبرالي الديمقراطي في حالة تراجع بعد أن شتخ
قادته وتورطوا في عدة فضائح مالية أو جنسية . ولأول مرة يتعين عليه

مواجهة تخطيات مناخيات وفي حالة نشاط متزايد بالإضافة الى غضب المستهلكين ووظفنى الضرائب والموازين الذين كانوا من قبل يدعمون الحزب . واذا كان هذا الحزب يريد الحفاظ على السلطة التي يتولاها منذ عام ١٩٥٥ ، فانه يتعين عليه من الآن فصاعداً تغيير قاعدته الانتخابية بايجاد مساندة خضرية واسعة لتعويض انهيار شعبيته في الريف ، ومخاطبة فئات أكثر تنوعاً عن ذي قبل ، لأن المجتمع الياباني ، مثله في ذلك مثل مجتمعات كل الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة ، في طريقه الى ان يصبح مجتمعا لا جماعيا ، فالكثير من العوامل الجديدة تظهر على الساحة السياسية . ومن غير المؤكد أن يعرف هذا الحزب كيف يجري مثل هذا التعديل على المدى الطويل ، لكن الأمر الذي لا شك فيه هو أن جزءا كبيرا من سلطته قد أفلت منه بالفعل .

أما بالنسبة للميتي ، وزارة الصناعة والتجارة الدولية بالياباني ، فالعديد من الأكاديميين والسياسة الأمريكيين يواصلون الضغط على الولايات المتحدة لكي تحتفي نفاذه في التخطيط ، بينما أصبح الميتي الآن في اليابان ذاتها في وضع حرج . لقد كانت كبرى الشركات اليابانية تنصاع الى موظفي هذه الوزارة وتتبع تعليماتها في العادة طوعا أو كرها . ولكن هذه الشركات ذاتها تشعر حاليا بقوتها وتسخر من الميتي الذي أخذت سلطته بالتآلي في الأزمات الشريخ . بالطبع تظل اليابان قوة اقتصادية في الاطار العالمي ، غير أن قوة قواعدها الداخلية طعفت ، وأصبح وزنها الضخم يعتمد على قاعدة سياسة مزعجة تماما .

وأكثر وضوحا أيضا تنهض سلطة الكيدانين ، الذي يتحكم فيه دائما كبار بارونات الصناعات القديمة وهي صناعات في حالة تقهقر واضمحلال بشكل هائل .

أما بنك اليابان ووزارة المالية اللذان كانا من قبل الأمر الناهي المطلق السلطة في الأمور الضرائبية ، واللذان استطاعا أن يقودا البلاد خلال مرحلة النمو المتسارع والصدمتين البتروليتين وانهيار البورصة وارتفاع قيمة الين ، فيجدان الآن نفسيهما عاجزين أمام قوى السوق العاتية التي تهدد استقرار الاقتصاد .

وفي أوروبا الغربية تغير الموقف تغيرا واضحا نتيجة للتحويل في مجريات السلطة ، فكلما تفوق الاقتصاد الألماني على اقتصادات الدول الأخرى ، ابتعدت السلطة عن لندن وباريس وروما ، والآن مع اتحاضه شطري ألمانيا عاودت باقي أوروبا المخاوف من الهيمنة الألمانية .

ولحماية نفسها من ذلك ، تسعى فرنسا ودول أوروبية أخرى - عدا بريطانيا حتى الآن - الى الاسراع بتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية للجماعة الأوروبية ، غير أنهم كلما نجحوا فى ذلك انتقلت سلطاتهم الوطنية الى المنظمات الأوروبية فى بروكسل وهى المنظمات التى جردتهم تدريجيا من أجزاء متزايدة الأهمية من سيادتهم . وبذلك تجد هذه الدول نفسها بين فكي الرحى ، بون وبرلين من ناحية ، وبروكسل من الأخرى ، فى هذه الحالة أيضا تنتقل السلطة بسرعة من مراكزها التقليدية نحو أماكن جديدة .

يمكن تكرار الأمثلة الى مالا نهاية تقريبا سواء داخل الأمم أو على الصعيد الدولى . ومن المسلم به ، أنه فى كل الحقب يحدث بشكل طبيعى جدا بعض عمليات انتقال للسلطة ، غير أنه من النادر تماما رؤية « نظام » سلطة على امتداد العالم يتفكك بهذا الشكل ، ومن الأندر أيضا تلك اللحظات من التاريخ التى شهدت كل قواعد لعبة السلطة ثقلها رأسا على عقب فجأة وحيث تغيرت بالتالى طبيعة السلطة ذاتها جذريا .

الا أن ذلك هو بالضبط ما يحدث أمام أعيننا .

ان السلطة التى تحدتنا وتميزنا بشكل كبير كأفراد وكأمم ، هى ذاتها فى طريقها الى شكل جديد .

الإله ذو القميص الأبيض :

ان فحصا أكثر دقة لمختلف التغيرات التى ذكرت آنفا والتى لا يبدو للوهلة الأولى أن هناك أى ارتباط بينها ، قد يلقي ببعض الضوء . لأن هذا الفحص الذى يتجاوز ظواهر الأشياء يساعد على اكتشاف أن حدوث هذه التغيرات فى وقت واحد ليس صدفة . فثمة رابط يجمع بين الصعود الصاروخى لليابان ، والصعوبات الخطيرة التى تواجه جنرال مونتورز وضياع حظوة الأطباء الأمريكيين .

ولنأخذ على سبيل المثال ، ضياع سلطة الأطباء .

فى عصر سيطرتهم الذهبى ، كان الأطباء يحافظون بغيرة على أسرارهم . كانت وصفاتهم الطبية مكتوبة باللغة اللاتينية ، أى بنوع من الشفرة التى يصعب حلها على المرضى . وكانت قراءة المجلات الطبية والنصوص المتخصصة الأخرى قاصرة على محترفى الطب ، ولم تكن تناح

للأشخاص العاديين ، أى من خارج المهنة ، فرصة حضور الاجتماعات المهنية ، وكانت مناهج الدراسات الطبية وشروط الالتحاق متروكة لتقدير الأطباء .

الآن تغير كل شيء فقد أصبح بإمكان المرضى الحصول على المعلومات بسهولة تكاد تكون مذهلة شريطة امتلاك جهاز ميكروكمبيوتر ووحدة ربط ، اذ يستطيع أى شخص دون أن يترك مقعده أن يحصل على أية معلومة وعلى نصوص متخصصة عن كل الموضوعات ، ابتداء من مرض أديسون الى « داء الفطر الملتهم » . بل ويمكنه تجميع كم من المعلومات عن عدوى أو مرض أو علاج معين أكثر من التى يسمح وقت الطبيب العادى نه بقرائها .

من ناحية أخرى يستطيع أى شخص ودون صعوبة الحصول على مرجع طبى مهم مثل « دليل الطبيب » (*) الذى يقع فى ٢٣٥٤ صفحة ، كما تقدم شبكة التليفزيون الكابلية « لايف تايم » برنامجا أسبوعيا مدته ١٢ ساعة متصلة ، ذا مستوى فنى وتقنى عال موجه بشكل خاص الى الأطباء . وكثيرا ما يتم خلال هذا البرنامج التنبيه الى « أن جزءا من الموضوعات التى يتم تناولها قد لا يتناسب مع جمهور غير متخصص » ، غير أن هذا الجمهور ذاته هو الذى يقرر .

ومن ناحية أخرى ، لاتخلو نشرة أخبار من قضية أو موضوع ندى طابع طبى . ومساء كل خميس تعرض ثلاثمائة محطة تليفزيونية مقتطفات من مجلة نقابة الأطباء الأمريكية فى صورة برامج سمعية مرئية . وتروى الصحافة عن دعاوى يرفعها المرضى أو أهلهم لخطأ مهنى . وتتولى كتب زهيدة الثمن تعريف الجمهور العريض بالآثار الجانبية للأدوية وبالعقاقير التى لاتتفق مع بعضها البعض وتقدم له النظام الغذائى الذى يؤدي الى خفض نسبة الكولسترول . وزد على ذلك ، أن نتائج الانجازات الطبية الكبرى وان كانت تنشر أولا فى المجلات والدوريات المهنية المتخصصة فانها تذاع فى برامج التليفزيون المسائية قبل أن تصل نسخة المجلة الى بعض الأطباء المشتركين فى مثل هذه الدوريات .

باختصار ، فقدت المهنة بالكامل احتكارها للمعرفة ، ولم يعد الطبيب ألقا كما كان ، ان زوال النفوذ ، ليس سوى مثال بسيط وضعيف لعملية تعديل جذرى أوسع نطاقا لعلاقة المعرفة بالسلطة فى الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة .

وفى العديد من المجالات الأخرى أيضا ، أخذت المعارف والمعلومات التى كان يحتفظ بها المتخصصون بعناية قصوى تقلت من تحت سيطرتهم وتصبح فى متناول المواطنين العاديين . وبالمثل يحصل الموظفون فى قلب الشركات الكبيرة على حق الوصول الى المعلومات التى كانت فى السابق حكرا على الإدارة . ان إعادة توزيع المعرفة تؤدى الى إعادة توزيع السلطة التى تنبنى عليها .

الاصطدام بالمستقبل :

غير أن التغيرات فى المعرفة والتحولات الضخمة فى نظام السلطة التى تنجم عنها ، أو على الأقل تساهم فيها ، تمتد الى مجالات أكثر اتساعا بكثير . ويمكن اعتبار أهم ابتكار فى عصرنا هو ميلاد نظام جديد لخلق الثروة لا يعتمد على العضلات وانما على الذكاء . لم يعد العمل فى الاقتصاد المتقدم يركز على أحداث تأثير على الأشياء كما يقول المؤرخ مارك بوستر من جامعة كاليفورنيا ، وانما يركز على تأثير رجال ونساء على رجال ونساء آخرين [٠٠٠] أو تأثير الناس على المعلومات وتأثير المعلومات عليهم .

ان استبدال الجهد العضلى بالمعلومات أو بالمعرفة هو السبب الحقيقى لكل من انطلاق اليابان والصعوبات التى تواجه جنرال موتورز : ذلك لأنه فيما كانت جنرال موتورز تعتقد دائما أن الأرض مسطحة كانت اليابان تستطلع هوامشها البعيدة وتكتشف أن الأرض مختلفة تماما .

فمنذ عام ١٩٧٠ كان قادة الاقتصاد الأمريكى يصرون على أن استقرار عالمهم ، عالم المصانع القديمة ، مضمون فى حين كان نظراؤهم اليابانيون والجمهور العريض قد وضعوا اليابان فى منظور القرن الواحد والعشرين ، بفضل سيل منهم من الكتب والمقالات والبرامج التليفزيونية التى بشرت ببزوغ « عصر المعلومات » . وبينما كانت فكرة انتهاء اعتماد الاقتصاد على الصناعة لاثير فى الولايات المتحدة سوى احساس باللامبالاة وعدم الاكتراث ، استقبل اليابانيون من أصحاب القرار فى عالم الأعمال وكذلك فى الأوساط السياسية ووسائل الاعلام هذه الفكرة بحماس والتحموا بها . وانتهوا الى أن المعرفة هى مفتاح النمو الاقتصادى فى القرن الواحد والعشرين .

ومن ثم فلا عجب أن تصبح اليابان أول من عرف كيف يحل تكنولوجيايات « الموجة الثالثة » المبنية على المعرفة محل تكنولوجيايات « الموجة

الثانية ، والنظام البالى للقوة بالرغم من أن اليابان أدخلت الحاسب الآلى بعد الولايات المتحدة .

وانتشر فى اليابان استعمال أجهزة الروبوت وبدأت طرق التصنيع المتطورة المعتمدة ، بشكل كبير ، على الحاسبات الآلية ونظم المعلومات تنتج مصنوعات ذات نوعية يصعب مضاهاتها فى الأسواق العالمية . وبالإضافة الى ذلك فإن اليابان ، وبإدراك مسبق أن تكنولوجياها القديمة المعتمدة على المصانع محكوم عليها بالفناء ، اتخذت التدابير لتسهيل عملية الانتقال والتخفيف من الصدمات التى كانت ستحدثها بالضرورة الاستراتيجية الجديدة التى تبنتها . ان التباين مع اختيارات جنرال موتورز - وبشكل اعم مع الموقف الأمريكى - لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا .

وإذا فحصنا من قرب عددا من حالات انتقال السلطة التى سبق أن ذكرناها ، يتضح أن الدور الجديد للمعرفة - أى ظهور النظام الجديد لخلق الثروة - أدى فى هذه الحالات أيضا الى تغيرات فى توزيع السلطات أو على الأقل ساهم فيها .

وفى الحقيقة ، أن ظهور اقتصاد المعرفة كان إشارة بدء سباق محموم بين النظم الاقتصادية المتقدمة ، وكشف عن تداعى أنظمة الدول الاشتراكية وأجبر العديد من « الدول النامية » على طرح استراتيجيتها الاقتصادية التقليدية جانبا ، وهو الآن يقرب رأسا على عقب علاقات القوى فى الدوائر الخاصة والعامة على حد سواء .

لقد تنبأ ونستون تشرشل بهذا التحول عندما قال : « ان امبراطوريات المستقبل هى امبراطوريات ذهنية » ، وتحققت هذه النبوءة الآن . وان كان لم يتم قياس الى أى معنى سيؤدى الدور الجديد « للعقل » الى تبديل الحقائق الأولية الصرفة للسلطة من الآن ولعدة عقود قادمة - وذلك على صعيد الحياة الخاصة كما على صعيد الدول الكبرى .

تآكل ثروات الأسر العريقة :

لا يمكن لنظام ثورى لخلق الثروة أن يفرض نفسه دون أن يسبب صراعات ومنازعات شخصية وسياسية ودولية ، فكل تغير فى طرق انتاج الثروة يصطدم مباشرة بمجموع المصالح القائمة التى تدين بسلطانها الى نظام الاثراء القديم . ويناضل كل معسكر من أجل السيطرة على المستقبل مما يؤدى الى نشوب عداوات عنيفة .

وتمتد المعركة لتشمل العالم أجمع وهي تساهم في تفسير إعادة توزيع السلطة الحالية . ولكي نتوقع ما يخبئه لنا المستقبل ، فإن عودة قصيرة الى آخر نزاع شامل من نفس النوع قد تكون مفيدة .

قبل ثلاثة قرون أحدثت الثورة الصناعية هي أيضا نظاما جديدا لخلق الثروة . ففي الحقول المزروعة في ذلك الوقت هددت المداخن العالية السماء : فقد تكاثرت المصانع وجلبت « مصانع ابليس السوداء » تلك معها طريقة حياة جديدة تماما - وجاء في الوقت نفسه بنظام جديد للسلطة .

لقد تحول آلاف الفلاحين الى عمال يعيشون في المدن يعملون في خدمة أصحاب عمل خاص أو عام ، وذلك بعد أن تحرروا من شبه العبودية في الحقول والمزارع . . . وقد أدى هذا التحول الى تحول آخر في علاقات السلطة على صعيد المنزل . فمن قبل كان عدة أجيال يعيشون تحت سقف واحد تحت سلطة رب عائلة مبجل ذي لحية طويلة ، ولكن سرعان ما وجد الشيوخ أنفسهم مطرودين أو على الأقل فقدوا هيبتهم أو تأثيرهم في الأسرة الجديدة ذات الحجم الصغير ، وشهدت المؤسسة الأسرية سلطتها الاجتماعية تنكمش كلما انتقل عدد من وظائفها الى مؤسسات أخرى مثل اسناد وظيفة التعليم الى المدرسة .

وفي كل مكان تضاعفت فيه مداخل المصانع كان يتبع ذلك عاجلا أم آجلا تحولات سياسية . فقد انهارت النظم الملكية أو تحولت الى نوع من أقطاب الجذب السياحية . وتأكدت وتعرزت أشكال سياسية جديدة .

ومن بين ملاك الأراضي الذين كانوا يسيطرون حتى ذلك الوقت على الحياة الاقليمية كان هناك من اتسموا بالذكاء الكافي والنظرة المستقبلية ، فذهبوا ليستقروا في المدن حيث استفادوا من المدد الصاعد للتصنيع ، وحيث أصبح أبنائهم اما سمسرة أوراق مالية أو قادة صناعيين . غير أن أغلبية الأرستقراطية الريفية التي تمسكت بطريقة حياتها في الريف سرعان ما فقدت مكانتها وأصبحت طبقة صغيرة من النبلاء المفلسين ، وحولت أحيانا قصورها الى متاحف ومرابضها وروضاتها الى حدائق حيوان مربحة .

وفي مواجهة سلطة هذه الطبقة المنحسرة ارتفعت صفوة جديدة : أقطاب الشركات الكبرى ، البيروقراطيون في الادارة العليا ، وأقطاب وسائل الاعلام . ولقد صاحب انتشار الانتاج بالجملة والتعليم العام ووسائل

الاتصال الجماهيرية انتشار ديمقراطية الجماهير في البلدان التي لم
تسيطر عليها نظم دكتاتورية تدعى انها ديمقراطية .

واقترنت هذه الانقلابات الداخلية بتحولات ضخمة للسلطة العالمية ،
لأن البلدان الصناعية استعمرت وغزت وسيطرت بطرق أخرى على جزء كبير
من باقى العالم وخلقت بذلك تسلسلا هرميا للسلطة لا يزال قائما فى
بعض الأماكن .

باختصار ، زعزع ظهور نظام جديد لانتاج الثروة كل أعمدة نظام
السلطة القديم ، وأدى فى نهاية المطاف الى تبدل كامل للحياة الأسرية
وعالم الأعمال والسياسة والدولة - الأمة وهيكل السلطة ذاته برمته .

والذين تصارعوا حينئذ ، من أجل السيطرة على المستقبل ، استخدموا
العنف والمال والمعرفة . اننا نشاهد الآن بدايات انقلاب مماثل وان كان
أشد تسارعا بكثير ، فالتغيرات التي لاحظناها مؤخرا فى عالم الأعمال
والحياة السياسية والنظام العالمى ليست سوى مقدمة لمشارك من أجل
السلطة ذات اتساع أكبر بكثير ، لأننا على أعتاب تحول للسلطة لم يسبق
له مثيل فى التاريخ .

الفصل الثانى

القوة المادية والمال والذكاء

سقاء زرقاء صافية لأزرقية • وفى الأفق
جبال • ووقع حواقر لجواد يقترب وعلى
منهوته فارس وحيد يلوح مهمازه فى ضوء
الشمس •

كل من انبهر ، وهو طفل ، فى القاعات المظلمة بأفلام رعاة البقر يعلم أن السلطة تنبثق من فوهة المسدس ذى الطلقات الست • لقد قدمت لنا هوليوود من خلال عدد لا حصر له من أفلام رعاة البقر البطل ، راعي البقر ، الوحيد القادم من المجهول والذي يبدأ مبارزة بالأسلحة النارية مع الشرير ، يعيد بعدها سلاحه الى غمده ، وينطلق على حصانه نحو البعيد الذى يغلفه الغموض • وهكذا تعلمنا منذ الطفولة أن العنف يعطى السلطة •

كما كان فى العديد من هذه الأفلام شخصية ثانوية ، يبدو صاحبها سمينا حسن الهندام ، يجلس وراء مكتب خشبي ضخم • وتقدمه الأفلام عادة فى صورة رجل مسن ومنهك وجشع • هذا الرجل يمارس هو أيضا سلطة • فهو يمول السكك الحديدية أو هو من مربى الماشية الذين يستولون على الأراضى أو قوى الشر الأخرى • وإذا كان البطل على الحصان يمثل سلطة العنف فإن هذا الرجل - الذى غالبا ما يظهر فى شخصية صاحب المصرف - يرمز الى سلطة المال •

وكانت أفلام الغرب تضم أيضا دورا ثالثا مهما هو دور صحفى يتسم بروح الفروسية ، أو مدرس أو راعي كنييسة أو سيدة متعلمة « قادمة من الشرق » • وفى عالم شرس حيث يطلق البعض النار قبل طرح الأسئلة ، كانت هذه الشخصيات لا تجسد فقط الخير فى مواجهة الشر ولكن أيضا سلطة الثقافة والمعرفة العقلانية بالعالم الخارجى • وإذا كانت هذه

الشخصيات كثيرا ما تنتصر في النهاية ، فإن ذلك كان يحدث عادة بفضل تحالف مع البطل ذى المسدس أو بفضل ضربة حظ مفاجئة تجعلها تكتشف الذهب فى النهر أو تستفيد من ميراث غير متوقع .

إن المعرفة سيطرة ، كما علمنا غرترسييس بيكون ، ولكن لكي تنتصر فى فيلم من أفلام الغرب كان يتعين على المعرفة أن تتحالف عادة مع القوة أو المال .

فى الحياة اليومية لا يمثل المال والثقافة والعنف المصادر الوحيدة للسيطرة ، كما أن السيطرة فى حد ذاتها ليست طيبة ولا سيئة . إنها بعد موجود عمليا فى كل العلاقات الإنسانية ، وهو فى الحقيقة المكمل المقابل للرغبة ، وطالما أن الرغبات الإنسانية ذات تنوع لا نهائى فانه من المفترض أن كل ما يمكن أن يشبع رغبة الغير هو مصدر سيطرة : موزع المخدرات يستطيع أن يرفض إعطاء المدمن الجرعة ، وهو بذلك يكتسب سلطة على المدمن . وإذا احتاج رجل سياسى الى أصوات انتخابية فإن من لديهم هذه الأصوات يملكون سلطة عليه .

ومن بين الامكانيات اللانهائية يتضح أن مصادر السلطة الثلاثة = العنف والمال والمعرفة - التى ترمز اليها شخصيات أفلام الغرب هى أهمها بالرغم من كل شيء . غير أنها قد تتخذ فى لعبة السلطة أشكالا مختلفة . العنف على سبيل المثال لا يتعين بالضرورة أن يتحقق : يكفى التهديد به فى كثير من الأحيان للحصول على الطاعة ، ويمكن لتهديد ما أن يتخفى أيضا وراء القانون ذاته (فى هذه الصفحات نستخدم تعبير « عنف » بالمعنى المجازي أكثر منه بالمعنى الحرفي ، بمعنى يتضمن القوة فى ذاتها وكذلك يستخدمها لأهداف القمع المادى) .

فى الواقع ليست أفلام رعاة البقر الحديثة وحدها هى التى تقدم العنف والثروة والمعرفة على أنها القوى الأساسية للسيطرة الاجتماعية ، فإن الأساطير القديمة قامت بذلك من زمن بعيد . وهكذا تذكر الأسطورة اليابانية إل «سانشو نو جينجي» أى الأشياء الثلاثة المقدسة المقدمة الى ربة الشمس الكبرى «أهاتراسوا - إومي - كامى» وهى السيف والجوهره والمرأة ، ولا تزال هذه الأشياء تمثل حتى الآن رموز السيطرة الإمبراطورية .

إن مدلولات السيطرة التى يوحى بها السيف والجوهره واضحة بما يكفى . أما بالنسبة للمرأة فإن علاقتها بالسلطة أقل وضوحا ، ولكن عندما ترى فيها الربة وجهها - بمعنى آخر تعرف على نفسها بشكل أفضل - فإن المرأة تكون هى أيضا صورة من صور السيطرة ورمزا

لربانيتها ، ومع ذلك يمكن اعتبار المرأة معبرة عن الخيال وادراك الذات وأخيرا المعرفة .

وإذا ذهبنا الى أبعد من ذلك فإن السيف أو القوة المادية والجوهرية أو المال ، والمرأة أو المعرفة تتحد في نظام وحيد متفاعل ، أى أن كلا منهما يؤثر في الآخر . ويمكن فى ظل هذا النظام أن يتحول كل واحد من عناصره تحت ظروف معينة الى العنصر الآخر . يمكن بواسطة مسدس الحصول على المال أو اجبار الضحية على افشاء الأسرار . ومن ناحية أخرى يمكن شراء المعلومات بالمال - أو شراء مسدس . كما يمكن استخدام المعلومات للحصول على مزيد من المال أو لمضاعفة القوة التى تتمتع بها .

بالإضافة الى ما سبق ، فإن الوسائل الثلاث يمكن استخدامها على جميع مستويات الوجود الاجتماعى تقريبا ، من الدائرة الأسرية الحميمة الى الحلبة السياسية .

وفى النظام الخاص ، يستطيع كل من الأب أو الأم صفع الطفل (أى استخدام القوة) أو حرمانه من المصروف ، أو بالعكس ، شراؤه مقابل بضعة قروش (استخدام الثروة فى اتجاه أو آخر) ، كما يمكنهما أيضا تكوين حسه بالقيم لدرجة أن « يكون راغبا » فى الطاعة وهى بالطبع طريقة أكثر فاعلية .

أما فى النظام السياسى ، فتستطيع حكومة ما أن تعتقل منشقا عليها وتعذبه اذا اقتضى الأمر ، أو معاقبة معارضيه ماديا أو مكافأة أنصارها ومعالجة حقائق الأحداث بشكل كفيل باثارة القبول والرضى .

وكما تستطيع الآلات المنتجة للمعدات أن تنتج آلات أخرى ، فإن القوة والثروة والمعرفة اذا أحسن استخدامها يمكن أن تحقق السيطرة على العديد من مصادر السلطة الإضافية والمتنوعة . وبالتالي فأيا كانت الوسائل الأخرى التى تستخدمها الصفوة الحاكمة أو الأشخاص فى علاقاتهم الخاصة ، تظل القوة والثروة والمعرفة هى الركائز المثلى ، انها تشكل أعمدة السلطة الثلاثة .

بالطبع لا يرجع انتقال وتبدل السلطة فى جميع الحالات الى استعمال هذه الأدوات . قد تنتقل السلطة من يد الى أخرى نتيجة للعديد من العوامل الطبيعية . الطاعون الأسود الذى اجتاحت أوروبا فى القرن الرابع عشر مثلا أرسل الى المقبرة كثيرا من الحاكمين والمحكومين على حد

سواء ، وترك في جماعات الصفوة التي ظلت على قيد الحياة فراغات كبيرة .
مطلوبا ملئها .

وتؤثر الصدفه أيضا في التوزيع الاجتماعي للسلطة ولكن بمجرد أن نفكر بشكل أكثر خصوصية في الأفعال الإرادية ، ونسأل ما الذي يحمل الرجال ومجتمعات كاملة على الخضوع لإرادة « أصحاب السلطة » ، عندئذ يتأكد مرة أخرى ثالوث القوة المادية والمال والذكاء .

ولكى نلتزم قدر الامكان بلغة بسيطة سوف نستخدم في الصفحات التالية تعبير « سلطة » بمعنى السلطة التي يتم ممارستها إراديا على أشخاص آخرين . وبالتالي يستبعد هذا التعريف سلطان الإنسان على الأشياء أو الطبيعة ، غير أن هذا التعريف واسع بما فيه الكفاية لكي يتضمن سلطة الأم على الطفل التي تمنعه من أن يلقي بنفسه تحت عجلات سيارة - أو السلطة التي تستخدمها شركة آي . بي . ام لزيادة أرباحها ، أو يستخدمها ديكتاتور مثل ماركوس أو نوريجيا لاثراء عائلته وشركائه القدامى ، أو تستخدمها الكنيسة الكاثوليكية لحشد أعداء منع الحمل لحوض معركة سياسية ، أو يستخدمها العسكريون الصينيون لسحق التمرد الطلابي .

وتشمل السلطة ، في أكثر أشكالها سفورا ، استخدام العنف والثروة والمعرفة (بمعناها الواسع) لكي تحمل البشر الآخرين على التصرف بشكل معين .

ان تبني هذا التعريف للسلطة ، والتركيز على ثلاثية العنف والمال والمعرفة سيسمح لنا بتناول تحليل السلطة من منظور جديد تماما ، وقد يسمح لنا أيضا بأن نبين ، وبشكل أوضح مما تم حتى الآن ، كيف تعمل السلطة لتكييف سلوكنا من المهد الى اللحد . وبعد أن نفهم العملية فهما جيدا ، عندئذ فقط سيصبح من الممكن التعرف على هياكل السلطة التي أصبحت من الآن فصاعدا باطلة وتغرق مستقبلنا وبالتالي العمل على تغييرها .

نوعية السلطة :

تنطوي التأكيدات المعتادة عن السلطة بالنسبة للأغلبية - على الأقل في الثقافة الغربية - على مفهوم أنها قضية كم . بيد أنه اذا كان واضحا أن

بعضنا يتمتع بسلطة أقل من البعض الآخر ، فإن هذا التناول يتجاهل تماما ما يمكن اعتباره أهم عامل على الإطلاق ألا وهو « نوعية » السلطة .

ومثل الوقود ، فإن السلطة تتفاوت من حيث الفاعلية التي ترتكز على النوعية . وفي الصراعات المحمومة التي ستحدثم قريبا في مدارسنا ومستشفياتنا وشركاتنا ونقاباتنا وحكوماتنا ستكون الغلبة للنوعية الجيدة .

وليس من شك أن العنف - سواء أكان في شكل سلاح أبيض أم صاروخ نووي - يمكن أن يحقق نتائج لا يستهان بها . إن ظل العنف أو القوة الغاشمة حاضرا في خلفية كل فعل للدولة وفي روح القوانين التي تصدرها ، ففي النهاية تعتمد كل دولة على الجيش والشرطة لارغام مواطنيها على الطاعة . وإن التهديد بالعنف الرسمي ، الذي لا غنى عنه والموجود في كل مكان في المجتمع ، يساهم في تأمين عمل النظام ، هذا التهديد هو الذي يضمن احترام التعاقدات الجارية ويقلل من النشاط الاجرامي ويقدم آلية سليمة لتسوية النزاعات سلميا . بل إن هذا التهديد المستتر بالعنف يساعد بشكل ما على جعل الحياة اليومية أقل عنفا .

أجمالا ، ينطوي العنف على أضرار حقيقية وخطيرة . إنه أولا ، يحثنا على حمل ما ندفع به شره عنا ، ويؤدي على صعيد آخر ، إلى إطلاق ودفع السباق من أجل التسلح الذي يضاعف الأخطار بالنسبة لكل فرد وللجميع . وحتى عندما « ينجح » العنف فإنه يولد مقاومة . فالضحايا يتربصون أول فرصة لكي يردوا الضربات .

غير أن نقطة الضعف الرئيسية للقوة الغاشمة أو العنف هي انعدام مرونته المطلق . فهو لا يستخدم إلا للعقاب . ولذلك يمكن اعتباره في النهاية سلطة من نوعية متدنية .

أما الثروة فهي أداة أفضل من العنف حيث تتمتع بمرونة أكبر ، فهي لا تقتصر على التهديد بالعقاب أو على إيقاعه فعلا ، إنما يمكنها أيضا تقديم مكافآت متدرجة ومتنوعة بمهارة وذكاء . ويمكن استغلال الثروة في اتجاه ايجابي أو في اتجاه سلبي ، فاستخدامها أكثر مرونة بكثير من العنف ولذلك فهي تمثل سلطة من نوعية متوسطة .

أما أعلى نوعيات السلطة فهي المعرفة . ففي أحد الأفلام الذي تدور أحداثه في كوبا في زمن الديكتاتور باتيستا ، يلعب الممثل شين كورنى دور مرتزق بريطاني . وفي أحد المشاهد المهمة يسأله رئيس أركان حرب الطاغية : « أيها القائد . قل لي ماهو سلاحك المفضل وأنا أزودك به ؟ » ، وكانت الإجابة : « العقل المفكر » .

ان السلطة ذات النوعية العليا ليست فقط قادرة على توجيه ضربات وتأمين النجاح بارغام الآخرين على فعل المطلوب منهم . انما تملك قدرات تعلو عن ذلك بكثير : اذ تكمن فاعليتها في الحصول على النتيجة المرجوة باستخدام الحد الأدنى من السلطة . تستطيع المعرفة في كثير من الأحيان أن تقود الطرف الآخر الى أن « يحب » أهدافك وأفعالك ، بل انها تستطيع أن تقنعه بأنه هو الذي اقترح هذه الأهداف والأفعال . ويقول قادة البنناجون ، ان المعرفة هي أهم مصدر من مصادر السلطة الاجتماعية الأساسية الثلاثة التي تعطى الدولار قوته، وذلك بفضل مرونة استخدامها . فهي تستخدم للعقاب والمكافأة وأيضا للاقناع وحتى للتحويل من النقيض للنقيض، كما بإمكانها أن تجعل من العدو حليفا ، لا سيما ان المعرفة الملائمة تسمح بالتعرف من البداية على المواقف السيئة وبالتالي تفاديها وبذلك يتم تجنب اهدار القوة أو الثروة .

وتقوم المعرفة كذلك بدور المضاعف للثروة وللقدرة ، اذ يمكن استخدامها لزيادة الموارد أو لخفض الانفاق بلوغا لهدف معين . وفي الحالتين تزداد الفاعلية ، وأيا كانت نهاية اللعبة أو المباراة فانه يتم المجازفة بعدد أقل من « أوراق » السلطة .

بالطبع ، يمتلك الحد الأقصى من السلطة أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم باستخدام السلطة في أشكالها الثلاثة من خلال مزجها بمهارة ، فيستخدمون أدوات السلطة الثلاث بالتناوب، حيث يشهرون سيف التهديد بالعقاب ويلوحون بوعود المكافأة وفي الوقت نفسه يستعملون الاقناع والمعلومات العليا . واللاعبون المهرة في مضمار السلطة هم من يعرفون بالحدس أو بالتدريب كيف ينشرون وينسقون على أفضل وجه استخدام السلطات التي يملكونها .

والذي يريد تقدير احتمالات نجاح الأطراف المشتركة في نزاع على السلطة - سواء أكان الأمر يتعلق بحرب أم بمفاوضات - عليه أن يهتم بمعرفة ما بحوزة كل طرف من الأطراف من أدوات السلطة الأساسية الثلاث .

ان المعرفة والقدرة على ممارسة العنف والثروة بالاضافة الى تفاعلاتها هي التي تحدد السلطة الاجتماعية . لقد طابق فرنسيس بيكون بين المعرفة والسلطة ، غير أنه لم يتناولها في شكلها النوعي ولا طبقا لارتباطاتها الحاسمة مع المصادر الكبرى الأخرى للسلطة الجماعية ، ولم يكن أحد يستطيع حتى الآن توقع الثورة الحالية للعلاقات بين العناصر الثلاثة للسلطة .

وفرة المعلومات :

ان العالم كما تصوره سيكون يشهد حاليا انقلابا كاملا لم يكن في استطاعة كل عبقریات الماضي - أمثال صن - تسو وميكافيلي وبيكون - أن يتصوروه ، حيث أصبحت القوة والثروة خاضعتين لدرجة مذهلة لسيطرة المعرفة .

حتى وقت قريب لم تكن القوة العسكرية بالأساس الا تضخيما للقوة الفظة للقبضة . أما في الوقت الراهن فان القوة العسكرية تعتمد بالكامل تقريبا على المعرفة المدمجة في الأسلحة وتكنولوجيا وسائل جمع المعلومات . فالتسليح الحديث يتكون من معدات الكترونية محملة بكتلة معلومات وذلك ابتداء من أقمار التجسس الى الغواصات ، مرورا بالطائرة المقاتلة التي أصبحت عبارة عن حاسب آلي طائر ، فضلا عن الأسلحة « الصامتة » التي تم انتاجها بفضل حاسبات آلية وعناصر الكترونية شديدة التطور .

ولنضرب مثلا واحدا في هذا المجال : يستخدم الخبراء العسكريون « المعلوماتية » في شكل « الأنظمة الخيرة » من أجل الدفاع المضاد للصواريخ .

فالصواريخ التي تتحرك بسرعة أقل من سرعة الصوت تتقدم بمعدل ٣٠٠ متر في الثانية تقريبا ، ومن ثم يتعين على أية وسيلة دفاع فعالة ألا يستغرق رد فعلها أكثر من واحد على عشرة آلاف من الثانية ، في حين تستطيع « الأنظمة الخيرة » ان تستوعب حتى عشرة آلاف ، بل ومائة ألف من التعليمات المعدة بواسطة عقول بشرية ، ويتولى الحاسب الآلي مراجعتها وتقييمها وربطها فيما بينها لاتخاذ القرار برد الفعل المناسب للتهديد . وطبقا لما ذكرته مجلة « ديفنس ساينس » (علم الدفاع) حدد البنتاجون لوكالة مشروعات الأبحاث المتقدمة الخاصة بالدفاع هدفا طويل المدى ألا وهو تصميم نظام أسلحة قادر على اجراء « مليون استنتاج منطقي في الثانية » . المنطق والاستنتاج والمعارف العلمية - أي باختصار أصبح العمل الذهني للانسان أو الآلة - يمثل حاليا الشروط الأولية للقوة والقدرة العسكرية .

وبالمثل أصبح القول بأن الثروة تعتمد بشكل متزايد على الذكاء مسلمة حقيقية في عالم الأعمال . ان اقتصاد الدول المتقدمة لا يستطيع العمل لمدة ثلاثين ثانية بدون حاسبات آلية . وان التعقيدات الجديدة

للإنتاج وادماج تكنولوجيات متعددة ومتنوعة ودائبة التغيير ، وتجزئة « أسواق الجملة » القديمة ، كل ذلك يعمل على زيادة ، وبقفزات كبيرة ومتتالية ، كم ونوعية المعلومات التي بدونها لا يستطيع النظام إنتاج الثروة . زد على ذلك أننا لسنا سوى فى بداية عملية « ربط نظم المعلومات بالنظم الالكترونية » ، حيث لازالت أفضل أجهزة الكمبيوتر أو أنظمة الذكاء الاصطناعى أو أنظمة التصميم بواسطة الكمبيوتر فى مرحلة جد بدائية .

يتضح إذن ، أن المعرفة ليست فقط مصدر سلطة من نوعية ممتازة ولكنها أيضا أهم مقومات القوة والثروة بمعنى آخر ، لم تعد المعرفة مجرد مساعد لسلطة المال أو للسلطة المادية البسيطة بل أصبحت جوهرها .
إنها حاليا المضاعف النهائى لها جميعا .

وهنا تكمن جذور « تحول السلطة » الذى أصبح حدوثه قريبا للغاية .

أحداث واكاذيب وحقيقة :

ليست المعرفة ولا أنظمة الاتصال معقدة أو محايدة تجاه السلطة .
إن كل « حدث أو حقيقة » مستخدمة فى الاقتصاد والحياة السياسية والعلاقات الإنسانية اليومية إنما ينتج عمليا عن « أحداث وحقائق » أخرى أو افتراضات أعدت ، بشكل ارادى « أو لا ارادى » ، بواسطة هيكل السلطة القائم من قبل . وبالتالى فكل « حدث أو حقيقة » تتضمن فى آن واحد ماضيا يحمل علامة السلطة وأيضا ما يمكن تسميته بمستقبل سلطة - بمعنى نوع من التأثير الحاسم على توزيع السلطة فى المستقبل .

والأحداث الخيالية أو محل الجدل هى أيضا نتاج تنازع سلطات فى المجتمع ويمكن أن تستخدم بدورها كأسلحة فى هذا الصراع . على غرار الأحداث « الصحيحة » و « القوانين » العلمية و « الحقائق » الدينية المقبولة فإن الأحداث المزيفة والاكاذيب تمثل هى أيضا أوراقا فى لعبة السلطة الدائمة ، بل إنها تمثل شكلا من أشكال المعرفة بالمعنى الذى سوف نستخدمه لكلمة معرفة .

يوجد بالطبع عدد من التعريفات لكلمة المعرفة لا يقل عن عدد الذين يعتقدون أنهم يملكون المعرفة ، ويصبح الموقف أسوأ بمجرد اسناد مدلولات ذات سمة قنينة أو تقنية واضحة لكلمات مثل « إشارات » أو « رموز »

أو « صور » ، ويزداد التشوش عندما نكتشف أن التعريف الشهير الذي وضعه كل من كلود شانون و وارن ويفر للمعلومات - وهما اللذان ساهما في انشاء علم المعلومات - هو بالطبع تعريف نافع في النظام التكنولوجي ولكنه لا يقدم شيئا فيما يتعلق بقيمة علم الدلالة أو « بمضمون » الاتصال .

وفي الصفحات التالية سيتم التعامل مع كلمة « بيانات » على أنها تعنى بدرجة ما « الحقائق » غير المترابطة ، وكلمة « معلومات » ستطبق على بيانات تم ادراجها في فئات أو في تخطيط لتصنيف ما أو في أي اطارات أخرى ، في حين تشير كلمة « معرفة » للمعلومة التي تم اعدادها اعدادا عاليا في صورة تأكيدات ذات مدى أكثر شمولاً . غير أنه ، من أجل تفادي عمليات التكرار المملة ، سيحدث لنا أحيانا أن نستخدم على السواء كلمة معلومة أو كلمة معرفة .

وبهدف تبسيط العرض والهروب من الرمال المتحركة لمشكلات التعريف ، حتى وإن كان ذلك على حساب الدقة المطلقة ، سيتلقى تعبير « المعرفة » في هذه الصفحات ذاتها مدلولاً واسعاً بشكل يشمل المعلومة ، والبيانات والصور والتصور في آن واحد ، كما يشمل المواقف والقيم والنواتج الرمزية الأخرى للمجتمع ، سواء أكانت « حقيقية » أم « تقريبية » أو حتى « مزيفة » .

كل هذه العناصر ، كانت دائماً ولا تزال موضع تلاعب من جانب الأفراد الشرهين للسلطة وينطبق الشيء نفسه على وسائل الاعلام التي تنقل المعرفة - أي وسائل الاتصال التي بدورها تقوم بتشكيل ما يتدفق خلالها من الرسائل . ومن ثم سيتم استخدام تعبير « المعرفة » بشكل يتضمنهم ويشملهم في اجمالهم .

الفارق الديمقراطي :

تملك المعرفة الى جانب مرونتها الكبيرة مميزات أخرى مهمة تميزها في عالم الغد بشكل جذري عن مصادر السلطة الأدنى .

وللقوة حد لا يجب تجاوزه والا فإن استخدامها سيدمر ما نريد الفوز به أو الدفاع عنه . وينطبق الشيء نفسه على الثروة ، اذ لا يستطيع المال شراء كل شيء وستأتي اللحظة التي ستفرغ فيها أكثر الخزائن امتلاءً .

أما المعرفة فإنها لا تنضب أبدا : إذ بإمكاننا دائما أن نخلق مزيدا من المعرفة .

كان الفيلسوف اليوناني زينون الايلي يؤكد أنه اذا قطع مسافر كل يوم نصف الطريق الذى يفصله عن غايته النهائية، فإنه لن يستطيع بلوغها قط طالما سيظل دائما لديه نصف المسافة لكى يقطعها . وبالمثل قد لا نبلغ قط المعرفة القصوى بالنسبة لآى موضوع ، وان كنا نستطيع دائما قطع خطوة اضافية تقربنا من الفهم الكامل . ان المعرفة قابلة ، من حيث المبدأ على الأقل ، للتوسع الى ما لا نهاية .

هناك اختلاف آخر جوهري وذاتى يفرق المعرفة عن القوة المادية والمال : كقاعدة عامة ، اذا ما استخدمت أنا مسدسا فلن يكون بإمكانك أن تستخدم نفس المسدس فى الوقت نفسه ، واذا ما استخدمت أنت دولارا لا أستطيع أنا أن أستخدم الدولار نفسه فى الوقت نفسه . فى حين يمكن لكلينا أن يستخدم نفس المعرفة سواء لكى نتعاون أو لكى نتقاتل . وفى أثناء ذلك ستتاح لنا أيضا فرصة انتاج فائض معرفة . هذا الأمر وحده يكفى لتوضيح أن قواعد لعبة السلطة التى تدار على أساس المعرفة مختلفة اختلافا عميقا عن الأسس التى يعتمد عليها أولئك الذين يدعون الوصول الى غايتهم بالقوة أو المال .

ولكن فى الوقت الذى ندخل فيه باندفاع فيما يسمى بعصر المعلومات ، تملك المعرفة خاصية أخيرة أكثر حسما أيضا بالمقارنة بالقوة والثروة . القوة والثروة هما من حيث التعريف وقف على الأكثر قوة والأكثر ثراء ، بينما المعرفة لها هذه الخاصية الثورية تماما وهى أن الأكثر ضعفا والأكثر فقرا يستطيعون الحصول عليها أيضا .

هى إذن الأكثر ديمقراطية من بين مصادر السلطة .

وهو ما يجعل من المعرفة تهديدا دائما بالنسبة للأقوياء ، حتى وان كانوا هم أنفسهم يستخدمونها لتعزيز سلطتهم . وهو ما يفسر أيضا لماذا نجد كل من بيده السلطة - ابتداء من رب العائلة مروراً برئيس الشركة أو المدير العام أو رئيس الوزراء يريد السيطرة كل فى مجاله على كمية ونوعية المعرفة وتوزيعها .

وبالتالى ينتهى مفهوم ثلاثية السلطة بأن يتخذ معنى سائرا تماما . وخلال القرون الثلاثة الأخيرة على الأقل ، كانت أرضية المعركة

السياسية المثلى فى الدول الصناعية هى توزيع الثروة فى شكل « من يحصل على ماذا ؟ » . وانطلاقا من هذا السؤال الأساسى تحددت تعبيرات مثل « يمين » أو « يسار » أو « رأسمالية » أو « اشتراكية » .

غير أنه بالرغم من سوء التوزيع العام للثروة فى عالم منقسم بشكل اليم إلى أغنياء وفقراء ، يتضح أنه بالمقارنة بمصدرى السلطة الدنيوية الآخرين ، كانت الثروة ، وستظل ، أقلهم من حيث سوء التوزيع . لأنه مهما كان اتساع الهوة التى تفصل الأغنياء عن الفقراء فإن الهوة التى تفصل المسلحين عن العزل من السلاح والجهلاء عن الذين يملكون المعرفة ، أكثر عمقا .

وفى عصرنا ، فى الدول التى تتمتع بالرخاء والتى تخضع لنمو سريع ، سيصبح الصراع على السلطة ، بشكل متزايد ، صراعا من أجل توزيع المعرفة وامكانية الوصول إليها .

ولذلك اذا لم نفهم كيف تنتشر المعرفة ومن هم الذين يتلقونها فلن نستطيع أن نحمل أنفسنا ضد استغلال السلطة ، ولا أن نقيم المجتمع الأفضل والاكثر ديمقراطية الذى تسمح وتعد به تكنولوجيات الغد .

ان السيطرة على المعرفة ستصبح هى العنصر الحاسم فى الصراع على السلطة على الصعيد العالمى وفى داخل كل المؤسسات البشرية .

وعلى امتداد الفصول التالية ، سنرى كيف أن التغيرات التى تؤثر فى طبيعة السلطة فى طريقها لقلب العلاقات داخل العالم الاقتصادى . ومن خلال تحول رأس المال والتعارض الذى يزداد وضوحا بين الأنشطة « الذكية » وتلك الأقل ذكاء ، ومن خلال السوبر ماركت الالكترونى والشركات العائلية وظهور أنماط تنظيم جديدة ومدهشة ، سنحاول رسم المسار الجديد للسلطة . هذه التحولات العميقة ذات الطابع الاقتصادى سيتم وضعها بشكل متواز مع التغيرات ذات الدلالة التى تحدث فى الحياة السياسية وفى وسائل الاعلام وفى مجموع صناعة التجسس . وأخيرا سنحاول أن نرى ما هى الآثار التى يمكن أن تكون لهذه السلطات الجديدة والرهيبة التى تفرض نفسها حاليا بشكل مؤثر على كل من الدول الفقيرة وما تبقى من الدول الاشتراكية وعلى مستقبل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، لأن ما يحدث حاليا من تحول للسلطة سوف يغيرهم جميعا .

الباب الثانی:

الحياة فى الاقتصاد فوق الرهزى

الفصل الثالث

ما بعد عصر البريق الخادع

مما لا شك فيه ان نشاط الشركات يولد
المنتجات والأرباح ، غير ان انطباعا بدا
يتكون بان هذا النشاط في طريقه لأن يصبح
فنا مسرحيا ذا شعبية واسعة ، له ابطاله
واشراره ومؤامراته - كما ان له وبشكل
متزايد نجومه ايضا .

لقد غدت أسماء ملوك الأعمال تتردد في وسائل الاعلام مثلها مثل
نجوم هوليوود ، فهم يحيطون أنفسهم بخبراء في الدعاية مدربين على جميع
أشكال الترويج الذاتي . وأصبح أشخاص مثل دونالد ترامب ولى أياكوكا
الرموز الحية لسلطة الشركات الكبرى : ترسم لهم الصور الكاريكاتورية
في المجلات والجرائد وينشرون كتباً تعتبر من أحسن الكتب مبيعاً ، يقوم
بتحريرها كتاب محترفون . كما ذكر كلاهما كمرشح محتمل لرئاسة
الولايات المتحدة (الا ان كان وقتاً لذلك) . لقد وصلت الأعمال الى عصر
البريق الخادع .

في هذا المجال ، لا يعتبر النجوم بالطبع شيئاً جديداً ، غير أن السياق
الحالي مختلف تماماً . والآن لم تعد الشهرة الصارخة لابطال المال الجدد
سوى مظهر سطحي للاقتصاد الجديد ، حيث تحتل المعلومات (التي يمتد
مضمونها الى كل شيء ، من البحث العلمي الى التسويق الدعائي) مكانة
تتزايد باستمرار . ان ما نشاهده ليس سوى اقامة « نظام جديد تماماً
لخلق الثروة » ، ويأتي هذا النظام معه بتغيرات مثيرة وخطرة في توزيع
السلطة .

ان النظام المعنى يعتمد فى اجماله على الاتصال والنشر اللحظى للبيانات والأفكار والرموز وبشكل عام لكل ما هو رمزى . فكما سنكتشف ، فالأمر يتعلق باقتصاد فوق رمزى بكل ما يحمل هذا التعبير من معنى .

وعلى عكس ما يصر البعض على الادعاء به ، فان قدوم هذا النظام يعلن عن تحول واسع ، وأولى مظاهره ليست على الإطلاق علامة على « زوال التصنيع » ولا على « افراغ النظام » القائم أو التدهور الاقتصادى ولكنها علامة على انطلاق سيقودنا الى ثورة فى طرق الانتاج . وتتكشف طبيعة هذه الثورة منذ الآن من خلال التحول الذى يتطور ويتسع وينقلنا من الانتاج بالجملة الى مزيد من الانتاج حسب متطلبات كل عميل ، ومن التسويق والتوزيع بالجملة الى منافذ التوزيع المتخصصة والى التسويق الفردى ، ومن الشركة الكبيرة المساهمة الى أشكال تنظيمية جديدة ، ومن الدولة - الأمة الى صيغ تنظيمية محلية وعالمية فى آن واحد ، ومن طبقة البروليتاريا - أى طبقة العمال الصناعيين - الى « الكوجينيتاريا » - أى طبقة أولئك الذين يتعاملون بالمعرفة .

ان التصادم بين القوى التى تقاتل من أجل النظام الجديد لخلق الثروة من جهة ، والمدافعين عن الاقتصاد القديم المعتمد على المصنع من جهة أخرى ، يمثل الصراع الاقتصادى السائد فى عصرنا ، وهو يتجاوز بكثير ، من حيث الأهمية التاريخية ، الصراع بين الرأسمالية والشيوعية أو الصراع الدائر بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان .

ان المرور من اقتصاد المصانع القديمة الى اقتصاد الحاسب الالىكترونى يتطلب انتقالا واسعا للسلطة ، وهو ما يفسر بشكل كبير موجة إعادة الهيكلة المالية والصناعية التى تجتاح عالم الشركات الكبرى ، والجهود اليايسة التى تقوم بها هذه الشركات من أجل التكيف مع متطلبات متجددة تؤدى فى الوقت نفسه الى صعود قادة جدد .

ان عمليات عروض الشراء العلنية ، وعمليات البيع المدبرة للأسهم بهدف احداث هبوط فى أسعارها وإعادة شراء الشركة لرؤوس أموالها الخاصة احتلت عناوين الصفحات المالية فى الجرائد على امتداد الثمانينات . ولم تقتصر هذه الممارسات على الشركات الأمريكية فقط ، بل شملت العديد من الشركات الأجنبية أيضا ، وذلك بالرغم من النصوص القانونية أو غيرها التى تحد من عروض « الشراء العلنية » غير الودية فى بلاد مثل ألمانيا وإيطاليا وهولندا .

غير أنه من المبالغة اعتبار كل هذه الغزوات الصاخبة التي تمت في
دول ستريت وما تلا ذلك من ضربات للشركات الكبرى في العالم كله ،
نتائج مباشرة للانتقال الى نوع جديد من الاقتصاد . ان الانعكاسات
الضاربة والتكامل الأوروبي وتحرير الممارسات المالية والجشع التقليدي
والعديد من العوامل الأخرى لعبت أيضا دورها فيما حدث . في الحقيقة ،
اذا كان شخص مثل أياكوكا أو ترامب يمثلان شيئا فانما يمثلان بقايا
الماضي وليس طلائع العالم الجديد .

فالمجد الكبير الذي اكتسبه أياكوكا يرجع الى الحيل التي قام بها
في واشنطن من أجل تعويم مصانع سيارات في حالة افلاس ، أما ترامب
فيرجع مجده الى أنه جعل اسمه يتوهج على ناطحات سحاب وكازينوهات
قمار جذابة وملقطة للنظر ، ومن ثم يصعب اعتبار أى منهما رائدا أو طليعا
في المجال الاقتصادي .

قد يكون صحيحا أن كل مرحلة ثورية تولد طفمة من أنواع متعددة
من البشر : وصوليين وغريبي الأطوار ومغرورين ومتعطشين الى الدعاية
وقديسين ومحتالين - كما تولد في الوقت نفسه أصحاب رؤية مستقبلية
ومجلدين حقيقين .

غير أنه يرسم تحت فوضى واختلاط عمليات إعادة التمويل والتنظيم
هيكل جديد ، لأن ما نشاهده ليس مجرد تبدل في الهياكل الاقتصادية
الحالية ، وانما المرحلة الأولى من انتقال السلطة من « المال الصناعي »
الى ما يمكن أن نسميه « المال فوق الرمزي » - وهي عملية سنعود اليها
بشكل أكثر تفصيلا .

وتحت ضغط المنافسة أصبحت عملية إعادة الهيكلة الواسعة تلك
أمرا لا مفر منه ، في الوقت الذي ينتقل فيه نظام خلق الثروة بكامله الى
مرحلة أكثر تقدما . ان الاكتفاء بتفسير سعار عروض الشراء العلنية في
نهاية الثمانينات على أنه مجرد التعبير التقليدي عن « أنا أولا » يجعلنا
نترك الأبعاد الأكثر أهمية تغلت منا .

غير أن ذلك لا يقلل من أن الاقتصاد الجديد قد أجزل المكافأة لأولئك
الذين توقعوا قبل غيرهم قدومه . ففي « عصر المصنع » كان يتصدر قائمة
الأشخاص الأكثر ثراء في العالم رجال صناعة السيارات والصلب وأقطاب
السكك الحديدية أو البترول وأقطاب رجال المال ، أى أولئك الذين نتجت
ثروتهم العمامة بشكل نهائي من الاستخدام المنظم والمشارك لأيد عاملة
رخيصة ومواد أولية يسهل الوصول اليها لانتاج ثروات مادية .

أما الآن فنجد أن قائمة مجلة فوديس الأخيرة لأغنى عشرة مليارديرات أمريكيين تضم سبعة أشخاص كونوا ثروتهم في وسائل الاعلام وشبكات الاتصالات أو المعلوماتية ، أى فى مجال الحسبات والبرامج المعلوماتية بدلا من المعدات والانتاج الصناعى . وتحسب هذه القائمة بشكل جيد ما يطلق عليه اليابانيون تعبير الاقتصاد « اللين » الجديد .

غير أن الموجة العنيفة لعمليات اندماج الشركات وعروض البيع العلنية وعمليات الاستيلاء على زمام الأمور وإعادة توزيع الأوراق فى اللعبة المالية ليست سوى مظهر للانتقال الذى يقودنا نحو الاقتصاد الجديد . وفى اللحظة ذاتها التى تجتهد فيها الشركات لدفع هجمات المغيرين المحتملين أو لتوسيع منطقة نفوذها يتعين عليها أيضا أن تواجه بصلابة مشكلات ثورة تقنية المعلومات ، والتغيرات التى لا تتوقف ، التى تشهدها الأسواق وزخما من العوامل الأخرى الدائمة التغير . وهو ما يوازى أخطر هزة عرفها عالم الأعمال منذ الثورة الصناعية .

الفدائيون فى مجال الأعمال :

ان تغييرا يمثل هذا الاتساع لا يمكن أن يتم بدون توتر ومعارك . ومثلما حدث فى المرحلة الأولى من الثورة الصناعية ، يرى ملايين البشر أن دخولهم مهددة ، وأن طرق عملهم قد تجاوزها الزمن ، وأن مستقبلهم أصبح غامضا ، بينما تقلصت سلطاتهم .

ويجد المستثمرون والقادة والعاملون أنفسهم مشتبهين معا فى صراع غامض وغير واضح . وتعقد تحالفات غريبة وتبتكر أشكال جديدة من فنون القتال . وفى الماضى ، كانت النقابات تمارس سلطتها عن طريق الاضراب أو التهديد به . أما اليوم ، وعلى أمل أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية إعادة الهيكلة الكبيرة الجارية بدلا من أن تصبح احدى ضحاياها ، فانها تضيف الى ترسانتها خدمات مدفوعة لرجال البنوك والمحامين ومستشارى الضرائب - وكل هؤلاء موردون للمعرفة المتخصصة . كما يعتمد قادة الشركات المهتمون بالدفاع عن أنفسهم ضد عروض الشراء العلنية أو بشراء شركاتهم الخاصة ، اعتمادا متزايدا على معلومات فورية ودقيقة وكذلك يفعل المستثمرون الذين يبحثون عن الاستفادة من الفرص المتاحة . وفى المعارك من أجل السلطة التى أطلقها ظهور الاقتصاد فوق الرمزى ، تصبح المعرفة هى السلاح المطلق .

وينطبق نفس الشئ على مهارة البعض فى استخدام وسائل الاعلام ، أى فى تعديل ما يعرفه الجمهور ، أو بالأحرى ما يعتقد أنه يعرفه . فى هذه البيئة المتحركة بشكل مستمر ، تملك الشخصيات اللامعة والمدرزة

على التلاعب بالرموز تميزا نوعيا قويا . ففي فرنسا ، نجد أن الصورة المثلى لرجل الأعمال الكبير هي صورة برنارد تابيه الذى يدعى أنه أنشأ مجموعة أعمال برأسمال خاص ، تحقق عائدا سنويا يقدر بمليار دولار . وهو يتمتع عمليا بنوع من الاختيار التفضيلى بالنسبة لعدد مرات ومواعيد ظهوره على شاشة التليفزيون . وفى بريطانيا ، حطم ريتشارد برانسون مؤسس مجموعة فرجين كل الأرقام القياسية ، وطبقا لمجلة « فورتن » فإنه يتمتع « بمستوى الشهرة التى كانت من قبل مقصورة على نجوم الروك أو الأسر الملكية » .

وكلما يتفكك النظام القديم ، فإن كبار المديرين البيروقراطيين المجهولين ، الذين يحافظون بدرجة أو بأخرى على بقاء هذا النظام فى حالة حركة ، يجدون أنفسهم مدفوعين الى التخلي عن مواقعهم لجيش من الفدائيين قوامه مستثمرون لا يهابون المخاطرة ، ومتعهدون ومحترفو التنظيم والادارة ، وأغلب هؤلاء يناهضون البيروقراطية انطلاقا من قناعة شخصية ، وقد درجوا جميعا على الحصول على المعرفة (بوسائل غير مشروعة عند الضرورة) وعلى السيطرة على انتشارها وتوزيعها .

ان بزوغ نظام جديد فوق رمزى لخلق الثروة ، لا يقتصر على نقل السلطة ، بل انه يعدل من أسلوب ممارستها . ويكفى فى هذا الصدد أن نقارن مثلا ، بين جون دى بوتس البطيء الذى قاد شركة التليفون والتلغراف الأمريكية فى السبعينات حتى تفككت ، وبين وليم مكجوفان الذى أنهى احتكار شركة التليفون والتلغراف الأمريكية ذاتها وأنشأ « شركة الاتصال » ام . سي . آى . منافستها . انه ابن احدى القيادات النقابية لعمال السكك الحديدية ، وهو نافذ الصبر بقدر ما هو وقح ، وقد بدأ حياته العملية بائعا متجولا يبيع حافظات ورق مصنوعة من جلد التمساح ، ثم جمع ثروته عن طريق تمويل نسخة « أو كلاهما » السينمائية وهو العمل الذى قام به مخرجا هوليوود ميك تود وجورج سكورا . وواصل نجاحه المهني فأسس شركة صغيرة للعتاد العسكرى حصلت على عقود من البنتاجون ، وذلك قبل أن ينقض على شركة التليفون والتلغراف الأمريكية .

ويمكن اجراء مقارنة أخرى بين « محنكى عالم الأعمال » الحريصين الذين قادوا « جنرال الكتريك » خلال عقد أو عقدين من الزمان ، وجاك ولسن الذى فاز بلقب « نيوترون جاك » الذى أعاد تشكيل هذه الشركة العملاقة على أساس لامركزى .

ان التحول فى الأسلوب يجسد احتياجات جديدة . فاعادة بناء الشركات الكبرى ، بل وصناعات كاملة ، مهمة لا تناسب البيروقراطيين

الذين اعتادوا المغالاة في التدقيق والعمل على انقاذ ماء الوجه . ان هذا الدور يناسب بشكل أفضل من يتميزون أساسا بنزعة استقلالية وبروح قتالية حقيقية حتى ان كانوا غريبى الأطوار - بمعنى آخر ، رجال انتحاريون مستعدون للرسو على أى ساحل من أجل الاستيلاء عنوة على السلطة .

ويقال ان رجال الأعمال وأصحاب الشركات المؤمنين بالمجازفة والمضاربين الماليين الحاليين يشبهون الى حد كبير « البارونات اللصوص » الذين خلقوا الاقتصاد المصنعي فى القرن التاسع عشر . لكن الشيء الأكيد أن « عصر البريق الزائف » الحالى يذكرنا بالفترة المسماة « الفترة الذهبية » التى أعقبت حرب الانفصال فى الولايات المتحدة . وقتها كان الأمر يتعلق أيضا بعملية إعادة هيكلة اقتصادية نتجت من انتصار الشمال الذى كان فى طريقه للتصنيع على المزارعين المؤمنين بالرق فى الجنوب . لقد شهدت تلك الفترة الاستهلاك التفاخري والفساد السياسى والانفاق الجامح والاخلال بأمانة الوظيفة والمضاربة المطلقة - حيث أفرز ذلك العهد رجالا وأسماء أكبر من حجمهم الطبيعى أمثال « الكومودور » فنذر بيلت وجيم برادى الملقب بـ « جيم الماسى » وجيتس « المقامر » . وتميز ذلك العهد بحركة عداء للنقابات ومعاناة الفقراء ، غير أنها كانت فترة نمو اقتصادى بركانى انطلق بأمريكا الى عصر الصناعة الحديثة .

وإذا كان الجيل الحالى أميل الى القرصنة والمغامرة منه الى البيروقراطية ، فان لقب « قراصنة الالكترونيات » هو الأنسب ، لأن السلطة التى يمسك بها ممثلو هذا الجيل لم تعد تحصى بأكياس المال ولكن بالبيانات المتطورة والمعلومات والمهارة والدراية الفنية .

ويقسم الخبير المالى روبرت واينجرتن من كاليفورنيا الوصفة التالية للاعداد لعرض شراء علنى : « أول شيء يتعين عمله هو تسجيل معايير ومواصفات أسهمك على ذاكرة الكمبيوتر ، ثم ابحث عن شركة تتطابق مع هذه المعايير من خلال مقارنتها بمعطيات مختلفة ومتنوعة الى أن تأتى اللحظة المناسبة التى تحدد فيها الهدف .

ما الذى يتبقى بعد ذلك لتفعله ؟

أن تدعو الى مؤتمر صحفى . اذن تبدأ بالكمبيوتر وتنتهى بوسائل الاعلام » .

ويضيف أنه « فيما بين ذلك ستلحق بخدمتك جيشا من المتخصصين فى مجال المعرفة ذوى كفاءة عالية - مستشارون فى مجال الضرائب وخبراء

فى التعامل مع مجالس المساهمين ومبتكرو نماذج رياضية ومستشارون فى الاستثمار وخبراء فى العلاقات العامة - وأغلب هؤلاء سيستخدمون بشكل واسع أجهزة كمبيوتر وناسخات لاسلكية ووسائل أخرى للاتصالات اللاسلكية فضلا عن وسائل الاعلام » .

« ففى الوقت الحالى ، غالبا ما تتوقف امكانية عقد صفقة على المعرفة التى لديك ، أكثر مما تتوقف على الدولارات التى تضعها على المنضدة . وعند مستوى معين ، يكون من الأسهل العثور على المال من الحصول على الدراية الفنية . فالمعرفة هى الركنة الحقيقية للسلطة » .

ان عروض الشراء العلنية وعمليات اعادة الهيكلة تشكل تحديا للسلطة ولذا فانها تنتج عرضا دراميا له أبطاله وأشراره . وتغدو أسماء مثل كارل اكاهن وتى . بوون بيكنز أسماء مألوفة للكرة الأرضية كلها . وتندلع حروب شخصية . لقد اضطر ستيف جوبز مثلا - الذى كان يعد لفترة الشاب المعجزة للصناعة الأمريكية - الى الاستقالة من شركة آبل بالرغم من أنه كان أحد مؤسسيها ويملك نصيبا كبيرا من رأس مالها ، وذلك عقب انقلاب دبره داخل الشركة جون سكولى . ويواصل أياكوكا تأمره الذى لا ينتهى ضد هنرى فورد الثانى . ويقدم فيلم « روجرز وأنا » صورة كاريكاتورية لروجرز سميث رئيس مجلس ادارة شركة جنرال موتورز الذى يهاجمه روس بىرو ، مليونير المعلوماتية ، بوحشية لأنه ابتلع الشركة منه . وتزداد القائمة طولا مع الأيام .

ان اعتبار عروض الشراء العلنية مجرد خاصية أمريكية ناجمة عن نظم ولوائح غير ملائمة تحكم وول ستريت هو عدم ادراك للمعنى العميق لهذه العمليات . ففى بريطانيا يخوض رولان راولاند حربا عنيفة من أجل السيطرة على محطات هارودز الكبرى . ويجمع سير جيمس جولد سميث ، رجل المال العنيف والمندفع ، ٢١ مليار دولار من أجل القيام بعملية بيع مدبرة لأسهم بات اندستري بى . س . ال تؤدى الى خفض أسعارها . وفى ايطاليا يخوض كارلو دى بينديتى ، رئيس مجلس ادارة اوليفتى ، حربا ضد جيانى أنجيلي ، صاحب امبراطورية فيات ، وفى الوقت نفسه ضد الدائرة المغلقة للمؤسسة الصناعية فى ايطاليا ، وذلك بعرضه المفاجئ لشراء مجموعة « السوسيتية جنرال دى بلجيكا » وهى المجموعة التى تسيطر على ثلث الاقتصاد البلجيكي كله .

وفى فرنسا تنظر شركة بل الفرنسية المتخصصة فى النظم المعلوماتية برغبة وطمع الى أنشطة الشركة الأمريكية « زينيث » التى تعمل فى المجال نفسه . ومن ناحية أخرى اشترت مجموعة فيكتوار مسرة أخرى

ال « كولونيا ايه . جى » التى تعد ثانى شركة تأمين فى ألمانيا ، بينما وضع
درسدن بنك يده على البنك الدولى الفرنسى لتوظيف الأموال (بانك
انترناشيونال دى بلاسما) .

وفى اسبانيا حيث تتحول الدراما الى مليودراما فى اغلب الأحيان
شاهد الجمهور معركة وصفتها الفايينشيل تايمز بالاثارة والفجاجة فى
الوقت ذاته ، وكان الحصمان فيها أصحاب الثروات التقليدية ورجال
الأعمال الجدد .

والرهان الرئيسى لهذا الصراع هو السيطرة على أكبر ثلاثة بنوك
فى اسبانيا وامبراطوريتها الصناعية ، وكانت المعركة بين البرتو كورنينا
وابن عمه البرتو الكوسير من جهة وماريو كوندى من جهة أخرى ، وهو
رجل قانون لامع تربى على أيدي رهبان الجزويت ، وكان بعد أن استولى
على بنك الائتمان الأسباني شرع فى ادماجه مع البنك المركزى الذى يحتل
المركز الأول بين البنوك فى اسبانيا . وقد نشرت الصحافة الصفراء هذه
القضية ، عندما وقع أحد ابني العم البرتو فى غرام مركيزة فى الثامنة
والعشرين من عمرها تم تصويرها فى أحد علب الليل وهى ترتدى زيا
فاضحا .

وانهار أخيرا الاندماج الكبير - الذى تباهى به رئيس الوزراء
الاسباني باعتباره « حدث القرن الاقتصادى » ، مثل قصر من ورق تاركا
كوندى يكافح من أجل بقائه فى بنكه ذاته .

صحيح ان الآلة الاعلامية تستفيد من كل هذه القضايا ، غير أن
الطابع الدولى للظاهرة يوضح تماما أن الأمر لا يتعلق فقط ببريق كاذب
أو بجشع أو بثغرات فى اللوائح والقوانين المحلية . وكما سنرى ، فإن
ما يجرى أكثر جدية من ذلك بكثير ، فالسلطة فى طريقها للتحويل على مئات
الجبهات فى وقت واحد ، كما ان طبيعتها ذاتها - هذا المزيج من القوة
والثروة والمعرفة - تتبدل كلما انتقلنا الى الاقتصاد فوق الرمزى .

دیل کارنیجی ، واتیلا وقبائل الهون :

فى ظل هذه الظروف ، فلا عجب أن يجد مديرو الشركات اللامعون
أنفسهم فى ضيق وارتباك . فيقبل بعضهم على قراءة كتيبات تحمل عناوين
بلهاء مثل « اسرار أتیلا وقبائل الهون » ، ويدرس آخرون نصوصا صوفية
أو يتابعون محاضرات فى معهد دیل کارنیجی عن طرق التأثير على الآخرين

أو يشاركون أيضا فى ندوات عن استراتيجية التفاوض - وكان السلطة ليست سوى مسألة علم نفس أو مناورة تكتيكية .

ويأسى آخرون للمشكلات التى تكتنف السلطة فى شركاتهم ويرون فيها تهديدا لميزانياتها وحساباتها الختامية وتبيدا لقوى كان من الأفضل تكريسها لتحقيق الربح . وينظر هؤلاء الى النزاعات الشخصية من أجل السلطة على أنها مجرد تبديد للطاقة وأن بناء الامبراطوريات الشريين للسلطة يلحقون بخدمتهم موظفين وعاملين لا فائدة منهم . ويتضاغف التشويش عندما يصرح بهدوء بعض الذين يعدون من أكثر أصحاب السلطة الحقيقية بأنهم لا يملكون أى نفوذ أو سلطة .

فى ضوء ذلك يصبح مفهوما أن يصاب الكثيرون بالحيرة . ان دعاة السوق الحرة من أنصار مدرسة ميلتون فريدمان يميلون الى وصف الاقتصاد على أنه آلة لا هوية لها يحركها العرض والطلب ، كما يميلون الى تجاهل دور السلطة فى خلق الثروة والربح ، أو يؤكدون بلطف أن كل هذه الصراعات على السلطة تلغى بعضها البعض بالتبادل ولا تؤثر فى النهاية بشئ على الاقتصاد .

ان الاتجاه الى تقليل أهمية السلطة فى تحقيق الربح ليس وقفا على المنظرين المحافظين وحدهم . ومثال ذلك كتاب « اقتصاديات » ، لبول . ايه . سامويلسون و وليم . دى . نوردهاوس ، الذى يعتبر من أكثر المراجع المقروءة والتى تحظى بالاحترام فى الجامعات الأمريكية ، فالطبعة الأخيرة منه تضم فهرسا من ٢٨ صفحة مطبوعة بحروف صغيرة ، ولكن كلمة « سلطة » لم ترد فيه ولا مرة واحدة .

(الا أنه يوجد بين أشهر علماء الاقتصاد الأمريكين استثناء مهم من هذا العمى أو على الأقل من هذا القصر فى النظر ألا وهو موقف جى . كى . جالبريث . سواء وافقنا أم لا على أفكاره الأخرى فقد حاول على أية حال ادخال عامل السلطة فى المعادلة الاقتصادية وبطريقة مترابطة) .

أما الراديكاليون ، فانهم يتكلمون كثيرا عن السلطة التى تستأثر بها ، بدون حق ، الشركات الكبرى من أجل التأثير على أذواق المستهلكين ، أو الامتيازات التجارية ونزوع الأقلية الاحتكارية فى السوق الى تحديد الأسعار . كما يهاجمون جماعات الضغط وطرق تمويل الحملات الجماعية والوسائل الفجة التى يستخدمها أحيانا الرأسماليون لمعارضة ومناهضة القوانين واللوائح التى تتعلق بأمن وصحة العاملين ، والبيئة والضرائب التصاعدية ومسائل أخرى من نفس النوعية .

ولكن ، وعلى مستوى أكثر عمقا ، فان هؤلاء المناضلين الحريصين على الحد من سلطة الشركات الكبرى يخطئون بالنسبة للمكانة التي تحتلها السلطة في الحياة الاقتصادية (انهم لا يقدرونها حق قدرها) ، بما في ذلك جانبها الايجابي والخصب . وفي الوقت نفسه ، لا يبدو أنهم يلاحظون التحول المدهش في السلطة الذي يجرى حاليا .

وتتوارى وراء الكثير من انتقاداتهم فكرة لا يتم التعبير عنها وهي أن السلطة غريبة بطريقة ما ، على الانتاج والأرباح ، أو أن عمليات استغلال السلطة التي تقتربها الشركات الاقتصادية هي ظواهر رأسمالية بشكل خاص . غير أنه ، يكفي أن نلاحظ من قرب عملية تشكيل السلطات الجديدة ، لكي نستنتج أن السلطة صفة أصيلة وذاتية لكل أنواع الاقتصاد .

ان جميع الأرباح وليس فقط الأرباح المفرطة أو غير المشروعة تنتج جزئيا (وغالبا ما يكون هذا الجزء كبيرا) من ممارسة السلطة وليس من الكفاءة ، إذ يمكن لشركة ذات نشاط متواضع أن تحقق رغم ذلك أرباحا اذا أمكنها فرض شروطها الخاصة على العاملين بها وعلى مورديها وموزعيها وعملائها . ويتضح ، في كل خطوة تقريبا ، أن السلطة لا غنى عنها لعملية الانتاج - وهي حقيقة تنطبق على جميع الأنظمة سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية أو كل ما يمكن تخيله .

حتى في الفترات العاصية ، فان العملية الانتاجية تتطلب بشكل متكرر اقامة علاقات سلطة . ولكننا لسنا في فترة « عادية » . ان المنافسة المحتدمة والتغيرات المتسارعة تتطلب ابتكارات مستمرة ، وتثير كل محاولة للتجديد مقاومة وصراعات جديدة على السلطة . ففي البيئة الثورية الحالية حيث تدخل أنظمة مختلفة لخلق الثروة في تصادم عنيف ، وغالبا ما تبدو التعديلات الطفيفة غير كافية ، وتزداد حدة الصراعات . يضاف الى ذلك أن الشركات مترابطة فيما بينها وفي حالة اعتماد متبادل بشكل متزايد ، بحيث يؤثر أى تغيير يطرأ على السلطة في احدها على الشركات الأخرى .

وكما تورطنا في اقتصاد تنافسي على الصعيد العالمى ، وهو اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على المعرفة ، ازدادت العداوات والمجاهبات حدة وضراوة . وينجم عن ذلك أن يكتسب عامل السلطة أهمية متنامية ، ليس فقط على صعيد المصالح الفردية وانما أيضا بالنسبة لكل مجموعة في جملتها ، لأن التحولات المرتبطة بالسلطة تؤثر غالبا على مستوى الأرباح بشكل أقوى مما يفعله مستوى الأجور المنخفض أو الابتكار التقنى أو التقديرات الاقتصادية المنطقية .

المهمة الخفية للمستشارة :

مارا سلفياني بلازولي أخصائية نفسية تدير مجموعة إيطالية متخصصة في دراسة المجموعات الاقتصادية الكبرى ، وقد روت هذه القصة عن رجلين من رجال الأعمال كانا يمتلكان مجموعة من المؤسسات الصناعية ، وأراد رئيس المجموعة أن يحسن من سير العمل ، أو يعطي انطباعا أوليا بذلك على الأقل ، فقال لمستشاريه ان الروح المعنوية للعاملين في المجموعة منخفضة ، ودعاهم الى اجراء بحوث على العاملين لاكتشاف السبب الذي يجعلهم عرضة للاحساس بالغضب والتحاسد فيما يبدو الى الحد الذي يهددهم بالاصابة بقرحة المعدة .

غير أن نائب الرئيس والشريك الذي يملك ٣٠٪ من الأنصبة (مقابل ٧٠٪ للرئيس) أبدى تشككه في مهمة هؤلاء المستشارين . لكن الرئيس أجاب وهو يهز كتفيه : ان استخدام مكتب استشاري ليس سوى طريقة « لمجاراة الموضة » .

الا أن التحليل الذي أجرته مجموعة « مارا بلازولي » أظهر وجود مؤامرة خفية لها عواقبها المؤسفة فقد كانت المهمة الرسمية للمستشارين هي رفع الكفاءة ، ولكن المهمة المتوقعة لم تكن في الواقع على هذا النحو تماما . فقد كشفت المجموعة أن الرئيس ونائبه على خلاف حاد وخصام وأن الأول يحاول أن يجد فيهم حلفاء جندا .

وتوصلت مجموعة بلازولي عقب ذلك الى أن « المشروع السري للرئيس يهدف الى استغلال الاختصاصات النفسية لتأمين السيطرة على الشركة كلها ، بما في ذلك الانتاج والمبيعات (التي كان يتحكم فيها بدرجة كبيرة نائب الرئيس والشريك) . أما نائب الرئيس فكان مشروعه السري هو أن يثبت تفوقه على شريكه وأن يبرهن أن سلطته ترجع الى كفاءة فنية أعلى ، كما ترجع في الوقت نفسه الى امكانيات شخصية أفضل للإدارة » .

وذلك ليس سوى مثال بين العديد من الأمثلة الأخرى . ففي الحقيقة تعمل جميع الشركات ، الصغيرة مثلها في ذلك مثل الكبيرة في « مجال سلطة » حيث تستخدم وتتألف الأدوات الثلاث الرئيسية - القوة والثروة والمعرفة - بشكل مستمر وبطريقة كفيلة باعادة تعديل الاتفاقات أو بقلبها رأسا على عقب .

ويبقى أن الأمثلة المذكورة ، وإن كانت موضوع الصحف والأنباء ، لا تعدو أن تكون صراعا « عاديا » حول السلطة . وخلال العقود القادمة ،

ومع المجابهات العنيفة التي يمكن أن نتوقعها بين نظامين لخلق الثروة ، وامتداد التغيير على مستوى العالم والتصاعد المتلازم للرهانات ، فإن هذه النزاعات التي تسمى حاليا « عادية » لن تشغل سوى مكانة محدودة في لعبة الصراعات من أجل السلطة التي ستكون أكثر اتساعا وأكثر تهديدا للاستقرار من كل الصراعات التي يمكننا تذكرها .

لا يعني كل هذا أن السلطة أصبحت هي الهدف الوحيد ، ولا أنها صارت تمثل كعكة محدودة سيحاول الأفراد ، ومثلهم في ذلك مثل الشركات الكبيرة ، اقتطاع أفضل نصيب منها ، ولا يعني ذلك أيضا أنه لا يمكن أن توجد علاقات شخصية مبنية على الأمانة المتبادلة ولا أنه لا يمكن إبرام اتفاقات « رابح رابح » ، حيث يجد كل طرف من المتعاقدين منفعته ، ولا أن كل علاقة تتحول بالضرورة إلى « رابطة سلطة » بدلا من « رابطة المال » الشهيرة التي قال بها ماركس .

إلا أن الأحداث تدفع إلى التفكير بأنه إلى جانب عمليات انتقال السلطة الضخمة التي تنتظرنا ستبدو عروض الشراء العلنية والتحويلات الأخرى شيئا لا يذكر من منظور استرجاعي .

إن تدخل السلطات الجديدة سيؤثر على الاقتصاد في جميع أشكاله ابتداء من العلاقات مع العاملين ووضع كل وحدة عاملة - تسويق - دراسات فنية - تمويل وخدمات أخرى - وانتهاء بشبكة علاقات القوى المنسوجة بين الصناعيين وتجار التجزئة وبين المستثمرين والإداريين .

ولئن كان صحيحا أن رجالا ونساء هم الذين سيقومون بهذه التحويلات ، وكل ما يمكن أن ينجم عنها ، فإن الأدوات الرئيسية ستظل هي القوة والثروة والمعرفة ، لأنه في عالم الاقتصاد كما في العالم بشكل عام تمثل هذه الأدوات دائما ما كان يمثلها سابقا السيف والجمهرة ورملة ربة الشمس ، أما ترأسو - أومي - كامى . وكل من سوف يعجز عن فهم وإدراك التعديلات التي تطرأ على هذه الأدوات سيكون حصل على جواز مرور إلى عالم النسيان .

هذا في حد ذاته قد يكون كافيا لتعريض المسئولين الاقتصاديين ، في أشخاصهم ومنظمتهم ، لفترة ضغوط يصعب تحملها . غير أن ذلك ، ليس كل شيء ، لأنه مع تحول السلطة بالمعنى الكامل لهذا التعبير ، لن يقتصر الأمر فقط على نقل السلطة وإنما يشمل تغيرا عنيفا وفجائيا لطبيعة السلطة ذاتها - لتركيبة هذا المزيج من المعرفة والثروة والقوة .

ولكى نستشرف هذه التحويلات الأساسية وشبكة الحوادث ، يتعين علينا دراسة دور هذه المكونات الثلاثة . . وقبل بحث إمكانية تقييم ما الذي سيطرأ على السلطة المرتبطة بالثروة والمعرفة يجب أن نعد أنفسنا للمشهد المزعج الذي يمثله استخدام العنف في عالم الأعمال .

الفصل الرابع

القوة : العنصر ياكوزا

هو رجل مشهور فى عالم الاعمال توازى شهرته شهرة نجم سينمائى تنصدر زيجاته اخبار المجتمع فى الصحف والمجلات ، ويليز اسمه الخوف والانهيار فى مجتمع المال . لم يتجاوز الاربعين من عمره تملؤه الثقة ، احيانا يكون جذابا وتارة عصيبا حاد المزاج مغرم بالقراءة .

فقد يمضى عصر يوم عطلة الأحد يحوب الجزء الجنوبى الشرقى من مانهاتن بحثا عن تاجر كتب قديمة مثير للاهتمام ، لقد جابه بعض أقوى وأعتى شخصيات عالم الأعمال ، كما كان موضوع عناوين الصفحات المالية وجمع ثروة شخصية تقدر بحوالى نصف المليار دولار .

وهو أيضا خارج على القانون .

وأسوأ ما فى الأمر أن القانون الذى انتهكه ليس أحد تلك النصوص ، الغامضة والمعقدة ، التى تستهدف المتلاعبين فى البورصة أو جرائم الادارة العليا . القانون الذى انتهكه هو أكثر كل القوانين اثارة للاحباط - القانون الذى يحظر استخدام العنف .

وها هى القصة التى يرويها ، موجزة فى خطوطها العريضة :

« لقد شب حريق فى أحد المراكز الاعلامية التابعة لشركتى والذى يقع فى مدينة مجاورة . وانتهى محققونا الى أن موظف ساخط قام باشعال النار ، وكانت المشكلة أنه لم يكن لدينا أدلة يمكن تقديمها للمحكمة ، فضلا عن أن السلطة المحلية رفضت الاهتمام بالقضية - وعلى أية حال ،

«إذا كانوا قد اهتموا ، فانا نعلم جيدا أنه كان يتعين علينا الانتظار أبد الدهر للوصول إلى أى شىء » .

ومن ثم أخفينا مسجل صوت فى ملابس موظف آخر وأرسلناه إلى إحدى الحانات ، حيث دبر أمره للاقترب من الشخص المشتبه فيه . واعترف هذا الشخص ، بل وتباهى بما فعل . «عندئذ كان لايمكن أن أدع الفرصة تفلت . فأجرى مسئولو الأمن فى الشركة حوارا قصيرا معه وهددوه بكسر ساقيه (أو أكثر) إذا لم يستقل من شركتى ويغادر المدينة - وعلى وجه السرعة !!

هل هذا عمل غير مشروع ؟ بالطبع . وهل سأكرره ؟ يمكنكم المراهنة على ذلك ! فالحريق التالى الذى كان من المحتمل أن يشعله كان من الممكن أن يحرق العديد من العاملين فى شركتى . هل كان يتعين على أن أنتظر بهدوء أن يحدث ذلك لكى تتحرك الشرطة والقضاء ؟ .

هذه القصة تذكرنا أنه يوجد فى كل شركة ما يمكن أن نسميه « نظام قمعى ثانوى » ، يعمل على هامش النظام القمعى الواضح والرسمى الذى يستهدف فرض احترام القانون ، غير أن هذه القصة تقول لنا أيضا انه يجرى تحت السطح الأملس لعالم للأعمال العادية أشياء لا يرغب أحد فى التحدث عنها .

من النادر أن نفكر ان للقوة اللفظة دورا فى مجال الأعمال . لأن ملايين الملايين من المعاملات المالية التى تجرى يوميا لا توحى بأى عنف من قريب أو بعيد . فهى عمليات سلمية تماما ظاهريا بحيث لايتصور قط أن نرفع الغطاء لنرى ما يمكن أن يغلى تحته .

غير أن مصادر السلطة الثلاثة التى نراها تباشر عملها فى الحياة الأسرية وفى عمل الدولة أو فى كل مؤسسة اجتماعية أخرى ، هى موجودة أيضا فى الحياة الاقتصادية وكانت موجودة دائما حتى وإن كان يرضينا أن نفكر أن الأمور على خلاف ذلك .

الثروة المملوكة بالدماء والثروة النظيفة :

منذ اليوم الذى قتل فيه أول صياد فى العصر الحجري حيوانا صغيرا بضربة حجر استخدم العنف من أجل انتاج الثروة .
لقد جاء فعل أخذ قبل فعل أنتج .

فهل هى مجرد صدفة أن يكرس قاموس « روجيه » الموسوعي حالياقل عن ١٥٧ سطرًا لمختلف معاني كلمة أخذ - ومنها « أسر » ،

و « استعمر » و « غزا » و « اختطف » ، هذا فضلا عن « اغتصب »
و « اختلس » ، في حين يعطى مرادفات فعل « اقترض » في ٢٦ سطرا
ومرادفات فعل « اقترض » في ٢٩ سطرا .

لقد نقلت الثورة الزراعية ، التي ترجع بداياتها الى جوالى
عشرة آلاف سنة ، الانسانية من مرحلة الغزو - عن طريق جنى الثمار
من البرية وصيد الحيوانات والأسماك - الى خلق الثروات . غير أن الزراعة
ذاتها كانت مشبعة بالعنف .

كانت المقرعة أو السكين والهرادة والسوط هي أدوات الاقتصاد
الزراعى مثلها فى ذلك مثل المنجل والحاصدة أو المعزقة .

وقبل الثورة الصناعية ، حين كان أجداد أجدادنا يكدون فى فلاحه
الأرض ، كان العالم كله لا يقل تخلفا من الناحية الاقتصادية عن الدول
الأكثر فقرا حاليا والأكثر تجردا من رؤوس الأموال . وبالتالى لم يكن
هناك اقتصاديات « متقدمة » لكى يطلب منها بضعة مليارات من الدولارات
فى شكل قروض أو أشكال أخرى من المساعدة الخارجية . اذن من أين
أمكن أن تتولد الثروات التى مولت الثورة الصناعية فى بداياتها ؟ .

نتيج الكثير من هذه الثروات ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، عن
طريق السلب والنهب وقطع الطريق والقرصنة والسوط المسلط على
العبيد والاستيلاء على أراضي الغير والأعمال الاجرامية المنظمة ، ومن مختلف
عمليات الاغتصاب والابتزاز ، ومن الرعب الذى يمارسه السيد على الفلاح ،
ومن الهنود المستعبدين فى مناجم الذهب والفضة ، ومن الممتلكات الشاسعة
التي منحها الملك أو السلطان لمقاتليه وقادة جيوشه امتنانا لهم عما
قدموه فى الحروب أو من ممارسات من النوع نفسه :

تلك الثروة المكتسبة والمليخة فى البداية بيقع الدم انتقلت من
الأب الى الابن ثم الى الحفيد ، وبهت لون الدم تدريجيا وأصبح ورديا ،
ومع توالى الأجيال أصبحت الثروة ناصعة البياض ، وتحت هذا اللون
الأبيض قامت فى أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر
بتمويل أولى المنشآت الخاصة بصناعة الحديد ومصانع النسيج وشركات
الملاحة ومصانع الساعات .

فى هذه النماذج الأولى للمصانع اجتفت العنف بكمائته فى الإنتاج ،
قالأطفال كانوا يقومون مقام الآلات والا تعرضوا للضرب وفى المناجم كانت
تعامل السيدات بشراسة وتعرض للاغتصاب وكان الرجال فى كل مكان
تقريبا يخضعون تحت تهديد الضربات .

السجناء وحراسهم :

ان استخدام القوة لاستخلاص الثروة لم يتوقف مع استخدام الآلة البخارية . ففي القرن العشرين لاتزال هذه الممارسة وهذا السلوك قائمين على نطاق واسع جدا .

ففي المعسكرات السوفيتية الكريهة في فوركوتا وأماكن أخرى ، قدم ملايين المعتقلين والسجناء الآخرين أيدي عاملة بسعر بخس للمناجم وللاستغلال الغابات حيث يقول عالم الاقتصاد السوفيتي فاسيلي سليونين : كان الهدف من المعسكرات في البداية هو ابعاد المعارضين لثورة ١٩١٧ ، وبعد ذلك ، أصبحت هذه المعسكرات « وسيلة لانجاز مهام اقتصادية بحثة » . وخلال الحرب العالمية الثانية ، استخدمت المصانع الهتلرية عبدا انتزعوا من جميع أنحاء أوروبا . وكانت هذه المصانع تنتج الذخيرة والمنتجات الكيميائية - والجثث ! .

وفي جنوب أفريقيا ظلت المعاملة الوحشية المفروضة على الأغلبية السوداء تمثل شكلا من أشكال السيطرة على الأيدي العاملة عن طريق الكلاب البوليسية والهرافات والغازات المسيلة للدموع .

وفي الولايات المتحدة ، كما في العديد من الدول الأخرى ، دمج تاريخ الحركة العمالية بفصول من القمع العنيف ، بلغ في بعض الأحيان درجة الارهاب . منذ زمن « موللي ماكوايرز » وأنصارها الذين حاولوا تنظيم عمال مناجم الفحم في بنسلفانيا في السبعينات من القرن التاسع عشر حتى أيام « فرسان العمل » في الفترة التالية ، ومنذ مذبحه هيماركت في عام ١٨٨٦ الى بدايات الحملة من أجل أن يكون يوم العمل ثمانى ساعات ، الى الاضراب الكبير لمصانع النسيج في جاستونيا (كارولينا الشمالية) في عام ١٩٢٩ ، الى المذبحة الجديدة في عام ١٩٣٧ حيث سقط الضحايا من العمال أمام مصانع ريبابليك ستيل للصلب في شيكاغو ، اجتهد أرباب العمل والشرطة معا من أجل منع تكوين وتنظيم النقابات العمالية .

وحتى نهاية الثلاثينات من هذا القرن ظلت الشركات الكبيرة في الولايات المتحدة تستخدم فتوات لتعطيم الاضرابات أو ارهاب المناضلين النقابيين وأتباعهم . وكان من عادة شركة فورد موتورز أن تستدعي هارى بينيت وعصابته ذات السمعة المخيفة كلما طالب العاملون بزيادة في الأجور أو أبدوا رغبة في تكوين نقابة لهم .

ولم يكن قط أمرا استثنائيا أن يلجأ أرباب العمل الى عصابات المافيا « للاعتناء » بالمناضلين من العمال . ففي كوريا الجنوبية وتحت

شعار « سلامة الشركة » قامت عدة شركات بتدريب وحدات خاصة مهمتها تحطيم الاضرابات ، ومنع قيام حركة نقابية . ولقد بلغ العنف فى مصنع موتورولا فى سيول درجة دفعت اثنين من العاملين الى الانتحار حرقا احتجاجا على رفض ادارة الشركة الاعتراف بالعمل النقابى .

وفى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، استخدم ارباب العمل اليابانيون ال « ياكوزا » - وهو تنظيم يشبه المافيا بدرجة كبيرة - بهدف تهديد المناضلين النقابيين وتخويفهم ، والآن ، وبالرغم من الدرجة العالية للتقدم الاقتصادى لليابان ، لم يمح تماما استخدام ال « ياكوزا » .

وليس من النادر رؤية ال « سوكايا » - وهم أشقياء يرتدون أحذية مدببة ويرتبطون بالياكوزا ، أو رجال عصابات غربيون يعملون فى خلسمتها - يتدخلون فى اجتماعات جمعيات أصحاب الأسهم ، لاجراج الادارة أحيانا أو لحمايتها فى أحيان أخرى . وفى عام ١٩٨٧ قاطع عضو من ال « سوكايا » ، ذو أناقة صارخة ، اجتماع أول جمعية أعقبت تحويل شركة نيبون لتجراف آند تليفون الى القطاع الخاص ، واتهم أحد المديرين بأنه داعب سكرتيرته وبعد ذلك نهض عشرات آخرون لاثارة المناقشة من جديد . وسأل أحدهم لماذا اضطر الى الانتظار فى طابور أمام مراجع شخص المبنى . وبعد أن قدم أحد المديرين الاعتذارات ، نهض نفس الشخص وطالب بتفسيرات عن فعل بذى اقترفه أحد العاملين فى ان . تى . تى . وأمام احتجاجات الحاضرين انتقل الى أسئلة عن وعود بالدفع لم تلتزم بها الشركة قيمتها بضعة آلاف من الدولارات ثم عن قضية تجسس هاتفى . واستمر ال « سوكايا » فى هذا الازعاج الذى كان يستهدف بالطبع احرار الشركة وليس اصلاح أدائها ، الى أن اصطفت مجموعة من الشباب الأقوياء حول القاعة وكان الأرض انشقت عنهم ، وعندئذ غادر ال « سوكايا » القاعة بهدوء .

إن استخدام العنف فى مجال الأعمال ليس له دائما مثل هذه النهاية السلمية وهو ما أدركته اليابان يوم أن عثر على كازو كنجاكو - الذى كان مديرا مشهورا لأحد صناديق الاستثمارات وله علاقات بالياكوزا - فى مدينة أوزاكا فى كفن من الأسمنت . كما أن الياكوزا متورطة بشكل كبير فى المضاربة العقارية : فهى تتولى تهديد وتخويف ساكنى المنازل أو صغار التجار بواسطة رجال ماجورين تابعين لها ، لأنهم يرفضهم الاذعان للطرد يقفون عقبة فى طريق المشروعات المربحة التى أعدها المتعهدون . وقد اكتسبت هذه الممارسات شهرة واسعة لدرجة أنها أوحى لجوزو اتامى - المخرج اليابانى - بفيلمه « مكافاة من أجل مضايقة » (١٩٨٩) .

وكانت مصالح عقارية ضخمة محل خلاف أيضا في إحدى القضايا التي حدثت مؤخرا ، حيث أدى فشل مشروع مالى ائى اقامة دعوى تدليس ، وبهذه المناسبة تلقى المحامى الأمريكى شارلز ستيفنز ، ممثل شركة كودرت برازرز في طوكيو عددا من التهديدات مما اضطره الى الاحتفاظ بمضرب بيسبول بشكل دائم أسفل مكتبة ، وعند الحدود الغامضة والمريبة لعالم الأعمال ، وبشكل خاص تلك المتعلقة بصناعات العروض الفنية المختلفة ، اتخذ العنف في بعض الأحيان أشكالا غريبة . ففي كوريا الجنوبية حاول موزعو الأفلام دفع الجمهور الى الهرب من دور السينما التي تعرض أفلاما أمريكية باطلاق ثعابين فى قاعات هذه الدور . وفى فرنسا ، عقب انشاء حديقة ملاهى ميرابوليس على أيدي مستثمرين سعوديين وبدعم من الحكومة الفرنسية وبتكلفة بلغت مائة مليون دولار ، قام أعضاء الفرق المتجولة بنشر رمال فى آليات الألعاب التي تضمها الملاهى وذلك خوفا من المنافسة . وان كان فشل المشروع يعود الى أسباب مختلفة تماما .

ومن جانبهم يستخدم المرابون اليابانيون - « السراكين » - مثل سائر المرابين « الاقناع » البدنى لارغام المقترضين على سداد ديون مبالغ فيها ، ويشق المال الذى تم ربحه بفضل هذا النوع من الأنشطة طريقه يهدوء الى قلب البنوك الكبرى والمؤسسات المالية المحترمة :

وفى الولايات المتحدة ، كما يحدث كثيرا فى أماكن أخرى ، تحاول الشركات استخدام القوة فى بعض الأحيان لاجل اقناع العاملين الذين « يفشون الأسرار » ، أى العاملين الذين يلفتون الانتباه الى الأساليب غير القانونية نسبيا التي يستخدمها أرباب العمل .

وهو ما أرادت أن تقوم به كارين سيلكوود ولكنها ماتت فى حادث سيارة ، بعد أن كانت قد احتجت على الطريقة التي يستخدمها صاحب الشركة التي تعمل بها فى معالجة المواد النووية . وبعد الحادث بسنوات لا يزال البعض يتساءل عما اذا كان الحادث قضاء وقبرا ، ولا يستطيعون قط منع أنفسهم من الاعتقاد بأن الشركة التي كانت تعمل بها هى التي اغتالتهما .

إذا كان هذا النوع من الأعمال يتخذ أبعادا خيالية ، فذلك لأن مثل هذه الممارسات قد أصبحت استثناء فى الاقتصادات المتقدمة . فالتجربة اليومية للموظف الأمريكى المنكب على أوراق قوائمه ، والموظف الياباني المثبت بجهاز الهاتف ، والمنسوب الذى يعرض عيناته على طاولة التاجر بعيدة كل البعد عن أن توحى بأقل شبهة عنف ، لدرجة أن مجرد الإشارة

الى وجوده كقيل باثارة نظرات التشكك . ولكن كون أن أغلبية المعاملات الجارية لا تنطوي على أية ممارسة مباشرة للعنف لا يعنى إطلاقا أن العنف اختفى .

لقد تم ، فى الواقع ، السيطرة على العنف ثم تحويله بحيث تم أخيرا إخفاؤه .

احتكار القوة :

أحد الأسباب التى جعلت ظهور العنف المباشر نادرا جدا فى اللعبة الاقتصادية يرجع الى أنه بمرور الزمن أصبح العنف يعالج بشكل متزايد « من الباطن » . فبدلا من انتاج العنف واستخدامه صراحة ، اشترى سادة الأعمال خدمات الدولة : ففى كل الدول الصناعية حل العنف الرسمى محل العنف الخاص .

ان الهم الأول لسلطة كل دولة ، منذ لحظة انشائها ، هو تأمين احتكارها للعنف : بحيث لا يمارسه الا جنودها ورجال الشرطة فيها فقط .

وفى بعض الحالات ، يسيطر رأس المال الضخم سياسيا على الدولة ، بشكل يصعب معه التمييز بين سلطات خاصة وسلطات عامة ، فالفرق بينهما أدق من الشعرة . غير أن النظرية الماركسية القديمة ، القائلة بأن الدولة ليست سوى « المنفذ » للسلطة الرأسمالية المسيطرة ، تتجاهل ما نعرفه جميعا - وهو أن السياسة يتصرفون عامة لحسابهم الخاص أكثر منه لحساب غيرهم .

بالإضافة الى أن الماركسيين كانوا واثقين من أن الجماعات والحكومات الرأسمالية وحدها هى التى ستستخدم دائما العنف ضد العمال العزل ، ولكن كان ذلك قبل أن تحاول الشرطة الشيوعية ، المزودة بالغازات المسيلة للدموع وبمدافع المياه وبأدوات أكثر تهديدا أن تسحق الحركة النقابية البولندية « تضامن » فى بداية الثمانينات ، وقبل أن تأمر الحكومة الصينية بقتل الطلبة والعمال فى ميدان « تيان ان مين » مستخدمة قوات الشرطة والجيش ، تماما كما فعل بينوشيه فى شيلي وكما يفعل العديد من قادة النظم الأخرى المناهضة بعنف للشيوعية .

وهكذا ، فإن الدولة ، وهى تمسك فى يدها وحدها بوسائل العنف مجتهدة فى استبعاده أو فى السيطرة عليه فى جميع أشكاله ، تقلل من نصيب الانتاج المستقل للعنف من قبل الشركات الرأسمالية الكبرى أو المؤسسات الأخرى .

البندقية المستترة :

إذا كان الاعتداء البدني المباشر يبدو وقد اختفى تقريبا من الحياة الاقتصادية فإن ذلك يرجع الى أن العنف قد تسامى تحت شكل القانون .

ان أى اقتصاد حديث سواء أكان رأسماليا أم اشتراكيا يعتمد على القانون . فكل عقد أو تعهد موقع عليه ، وكل سند أو صك بورصة ، وكل رهن عقارى أو اتفاق بين شركاء أو بوليصة تأمين أو دين أو اعتماد ، كل هذه الأشياء فى نهاية الأمر ، مبنية على القانون .

وخلف كل قانون ، جيد أو سيئ ، هناك دائما فوهة بندقية . وطبقا للصيغة الموجزة للجنرال ديجول « يجب ان تكون القوة فى جانب القانون » . فالقانون هو « اعلاء » للعنف (الاعلاء هو تحويل طاقة الميول المكبوتة واستنفادها فى ميادين أخرى) .

عندما ترفع شركة دعوة قضائية ضد شركة أخرى ، فانها بذلك تطلب من الدولة أن تستخدم قوة القانون ، وأن تشهر السلطات العامة أسلحتها نحو صدر الشركة الأخرى (أسلحة متخفية تحت تمويه كثيف من الرطانات البيروقراطية والقانونية) ، وذلك بهدف إجبارها على هذا العمل أو ذاك .

وليس من باب الصدفة أن يوصف محاميو رجال الأعمال فى الولايات المتحدة بأنهم « زناد للإيجار » .

ان كثرة اللجوء للإجراءات القضائية (على نقيض الطرق الأخرى لحل نزاعات الأعمال) تعطى فى حد ذاتها صورة طيبة للدور الذى تلعبه القوة فى الحياة الاقتصادية . وطبقا لهذه السمة ، فان أهميتها ضخمة فى الولايات المتحدة حيث يوجد حاليا ٦٥٥ ألف محام يعملون لصالح ٥ ملايين و ٧٠٠ ألف شركة ، أى بنسبة واحد الى تسعة تقريبا . وفى كل يوم تفحص المحاكم ، المثقلة بالدعاوى والمرافعات ، أكثر من ألف قضية مدنية .

ان رجال الأعمال الأمريكيين ينددون بشدة بالتواطؤ بين الحكومة اليابانية والصناعة فى اليابان وهو ما يعتبرونه عملا لا يتسم بالأمانة . ولكن ، بمجرد أن يتعلق الأمر بتسوية نزاع ، فان الأمريكيين وليس اليابانيون هم الذين يندفعون ، وبشكل مثير للفضول ، للجوء للقضاء ، أى من أجل مطالبة سلطات الدولة بالتدخل بدلا منهم .

فابتداء من أبسط نزاع تجارى وحتى الدعوى القضائية بين بنز أوين وتكساكو بخصوص عرض شراء علنى ، وهى الدعوى التى تتضمن مليارات

من الدولارات ، دائما ما تتوارى القوة خلف القانون - تلك القوة التي تستتبع كتحليل أخير اللجوء الافتراضى للعنف .

كما يمكن أن نعتبر مساهمات الشركات فى الحملات الانتخابية وسيلة مقنعة لاستدراج الحكومة ، كى تشهر مسدسها لصالح هذه الشركة أو تلك أو لصالح صناعة أو أخرى .

ففى اليابان باع هيرومازا ازوى رئيس شركة ريكروت كميسات ضخمة من الأسهم ، بأسعار أقل بكثير من سعرها الفعلى ، لأقوى رجال الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم .

وكانت محاولة الاغراء صارخة لدرجة أن احتجاج غضب الصحافه والجمهور اضطر رئيس الوزراء نوبورو تاكاشيتا الى الاستقالة . وفى ألمانيا الغربية كانت هناك فضيحة مماثلة وقعت قبل ذلك بقليل ، وهى الخاصة بامبراطورية فليك التى كان مديروها يوجهون الأموال بشكل غير مشروع نحو خزائن مختلف الأحزاب السياسية .

كذلك ينفق اليابانيون أكثر من ٦٠ مليار دولار سنويا - هو مبلغ يفوق ما يدفع لمشتريات السيارات - على ١٤٥٠٠ صالون من « صالونات الباتشينكو » حيث يتبارى اللاعبون بأن يرموا على سطح مائل كرة من الصلب ، ويجب أن تقع الكرة فى الحفرة المطلوبة ، بعد أن تكون قد تفادت العديد من العقاقيل . ويحصل الفائزون على جوائز يمكن تحويل بعضها الى نقود سائلة .

ويستهدف نشاط الباتشينكو التهرب الضريبى وغسيل الأموال القذرة لأنه نشاط يعمل بالنقود السائلة ، مثله فى ذلك مثل قاعات القمار الأمريكية . وفى الوقت نفسه تفرض العصابات على هذه الصالونات حماية مدفوعة الأجر ، وقد تتصارع من أجل السيطرة على أكثر هذه الصالونات ربحية . ولاستبعاد خطر أى تشريعات قد تسمح بفتح دفاترهم المحاسبية للشرطة ، ساهم مديرو هذه الصالونات بسخاء فى تمويل الحزبين السياسيين الرئيسيين .

وفى كل مرة تذهب فيها الأموال الواردة من الشركات ومن رجال الأعمال الى الأحزاب أو المرشحين ، يكون من الممكن افتراض أنهم يفعلون ذلك انتظارا لتبادل الخدمات . ففى الولايات المتحدة ، وبالرغم من الاصلاحات المتتالية والتعديلات للوائح المنظمة لعملية تمويل الحملات الانتخابية فان كل القروع الصناعية المهمة لا زالت تواصل تقديم الأموال الى أحد الحزبين الكبيرين ، أو لكليهما ، بغية شراء على الأقل ضمان الاستماع الى وجهة نظرها الخاصة . ولايكفون عن اختراع طرق جهنمية

من أجل التملص من المحظورات القانونية أو تجنبها ، منها على سبيل المثال
رصد مكافآت مبالغ في قيمتها لمحاضر معين أو شراء كتب كاسئدة أو تقديم
القروض العقارية أو تسهيلات اقراض بفائدة ضعيفة .

ان مجرد وجود الدولة يولد في الاقتصاد مجموعة غير متمعدة من
الاعانات والاعانات المضادة ومن العقوبات والعقوبات المضادة ، ويتم ذلك
في الغالب بطريقة غير مباشرة وغير ظاهرة .

وبما أن عمل الدولة يعتمد في نهاية المطاف على القوة - بمعنى آخر
على البنادق والشرطة والجيش - فان تصور اقتصاد لا تتدخل فيه السلطة
ولا القوة انما يجسد رؤية صيانية .

غير أن السبب الأخير والأكثر أهمية الذي من أجله تلجأ الشركات
الكبرى - وحتى الحكومات - إلى العنف المباشر بدرجة أقل مما كان يحدث
في العصر ما قبل الصناعي أنهم اكتشفوا أداة سيطرة أفضل .
هذه الأداة ليست سوى النقود .

مسار السلطة :

لا ينبغي أن يدهشنا بقاء السلطة - بل وحتى العنف - عنصرا مكونا
للعالم الأعمال . ولكن ما يدعو للفعل للدهشة هو التغيير الذي طرأ على
طريقة استخدام القوة .

لو عاد من جديد ، أحد ملاك العبيد أو سيد اقطاعي من الأزمنة
القديمة إلى العالم الحالي ، فانه سيجد صعوبة في تصديق أننا نضرب
العاملين بدرجة أقل وبالرغم من ذلك فانهم ينتجون أكثر ، بل انه سيجد
ذلك شيئا مدهلا .

وبالمثل ، وطبقا للعرف والتقاليد ، سيشعر أى قبطان سفينة بالحيرة
عندما يعلم أن تجنيد البحارة لا يتم الآن بشحنهم بالقوة على ظهر السفينة ،
وأن السياط لم تعد وسيلة قيادتهم .

بل ان أى نجار أو دباغ من القرن الثامن عشر كان سيقف مشدوها
حين يسمع أنه لم يعد من حقه (قانونا) أن يصفع أو يلكم صبيبه
الوحي . لننظر مثلا إلى لوحة (العمل والكسل) التي رسمها « هوجارث »
في انجلترا في عام ١٧٤٧ : نشاهد في الرسم اثنين من الصبية ، أحدهما
منهمك في العمل على نوله بادی السعادة بينما الآخر ينام وهو جالس .
ومن جهة اليمين يقترب رب العمل في غضب رافعا عصاه التي ستعاقب
البطالة .

لقد أسهم القانون والعادة في العالم الحديث في حصر الاستخدام الصريح للقوة • ولكن تحول العنف الى مجرد آثار في الحياة الاقتصادية لم يكن ثمرة للاحسان المسيحي ولا لنزعة الايثار المحببة •

وفي الحقيقة ، ان الصفوة الاجتماعية التي كانت تعتمد من قبل على استخدام سلطة دنيا ممثلة في العنف قد انتقلت خلال العصر الصناعي الى سلطة ذات نوعية متوسطة ممثلة في المال •

ومما لاشك فيه أن المال لا يحدث دائما نفس النتائج المباشرة التي قد تحدثها لكمة في الوجه أو فوهة مسدس في الضلوع • ولكن لأن المال يمكن استخدامه للمكافأة وللعقاب في آن واحد ، فإنه يمثل أداة سلطة أكثر مرونة وتكيفاً - خاصة عندما يظل اللجوء النهائي للعنف قائماً ومكفياً •

وإذا كان المال لم يصبح قبل ذلك الوسيلة الرئيسية للسيطرة الاجتماعية ، فإن السبب ببساطة هو أن الجزء الأكبر من المجتمعات البشرية كان لا يزال خارج الاقتصاد النقدي • فقبل العصر الصناعي ، كان الفلاحون ينتجون بأنفسهم غذاءهم الأساسي ، وكانوا يبنون مساكنهم بأيديهم ويصنعون ملابسهم • ولكن منذ أن حلت المصانع محل المزارع ، توقف الناس عن اطعام أنفسهم بأيديهم وابتاعوا يعتمدون على المال من أجل البقاء • ان الاعتماد الكامل على النظام النقدي ، في مواجهة نظام الاعاشة الذاتية القديم ، بدل كل علاقات السلطة •

وكما رأينا في السطور السابقة فإن العنف لم يختف ، ولكن كلما أصبح المال ، خلال القرون الصناعية الثلاثة الماضية ، هو الحافز الرئيسي لقوة العمل والأداة الأساسية للسيطرة الاجتماعية ، تغيرت وتبدلت وظيفة العنف وشكله •

لذلك نجد أن كل المجتمعات الصناعية ، اشتراكية كانت أم رأسمالية ، بدت أكثر جشعا وشراسة للربح ، وأصبحت فكرة المال حاجسها بدرجة لا نجدتها في الحضارات ما قبل الصناعية التي كانت دونها في الثروة ، وليس معنى هذا أن النهم الى المال حديث ، فهو قديم قدم التاريخ ، ولكن التصنيع هو الذي جعل من المال الأداة الجوهرية للسلطة •

باختصار ، لقد أدى ظهور الدولة الأمة/الصناعية الى احتكار العنف في يد قطاعات معينة والى تسامي العنف في شكل القانون ، والى اعتماد

امتزاج للجماهير على المال • هذه التغيرات الثلاثة أعطت لصفوة الشركات الصناعية الحاكمة امكانية استخدام الثروة بشكل مضطرد ، بدلا من القوة المباشرة ، من أجل فرض ارادتها على التطور التاريخي •

وهنا يكمن المعنى الحقيقي لتحول السلطة الذي لا يؤدي فقط الى انتقال السلطة من شخص أو مجموعة ، الى شخص آخر أو مجموعة أخرى ، ولكن الى تغيير أساسي في نسب مزيج العنف والثروة والمعرفة التي يستخدمها الأسياد لكي يظلوا سادة •

وكما حولت الثورة الصناعية العنف الى قانون وحق ، فاننا في طريقنا الى تحويل المال - وفي الواقع الثروة بمعناها العام - الى شيء جديد • لقد أعطى عصر المصنع المال دورا جوهريا في امتلاك السلطة أو الاحتفاظ بها • وعشية القرن الواحد والعشرين علينا أن نواجه هذا المنعطف التاريخي الجديد والكبير الذي يمثله بزوغ مصائد جديدة للسلطة •

الفصل الخامس

الثروة : مورجان وميلكن وماذا بعد ؟

في عام ١٩١٢ كان جون بيربونت مورجان
يمثل خلاصة وزيعة الرأسمالية المالية في
العصر الصناعي والرمز الأمثل لسلطة المال في
بداية هذا القرن •

فقد كان يهيمن على ثلاثة أو أربعة مصارف عملاقة وثلاث شركات
كبرى منظمة في شكل « ترست » وعند مماثل من شركات التأمين على
الحياة وعشر شبكات سكك حديدية ، فضلا عن سيطرته على شركات
يونايتد ستيتز ستيل وجنرال الكتريك وأمريكن تليفون آند تليجراف
ووسترن يونيون وانترناشيونال هارفستر •

كان في آن واحد زير نساء وداعية للأخلاق الحميدة ومواطبا على
الشعائر الدينية وحضور القداس في الكنيسة • وكان يعيش في جو من
الرفاهية والثراء والزهو والمباهاة •

وكان مورجان ينظر باستعلاء الى اليهود والأقليات الأخرى وكان
يكبره النقابات ويسخر من الأغنياء الجدد وحارب دون هوادة « البارونات
للصوص » الآخرين في زمانه •

ولد مورجان في أسرة مترفة في فترة ندرت فيها رؤوس الأموال ،
كان متصلفا وعنيفا وعصبيا ، يسحق منافسيه بوحشية ويلجأ أحيانا
الى وسائل لو طبقت الآن لدخل من جرائمها السجن •

كان مورجان يستخدم رؤوس الأموال الضخمة التي قام بتجميعها في
حقن الفروع الصناعية الكبرى للعصر الصناعي — أفران بسمر أو حافلات
بولمان أو مولدات أديسون وكذلك الموارد المعدنية مثل البترول والنيترات
والنحاس أو الفحم •

غير أنه لم يقتصر على انتهاز الفرص السانحة ، وإنما ساهم عن طريق توقعاته الاستراتيجية ، في إقامة الاقتصاد الأمريكي الصناعي كما عجل بنقل مركز الثقل في السلطات السياسية والاقتصادية من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ، ومن الانتاج إلى التمويل .

وأخيرا ، كان يقال انه قد « مرجن » الصناعة الأمريكية حيث خلق نظاما متسللا هرميا يسيطر عليه المال ، أى أنه قام - حسب قول معارضيه - بخلق « اتحاد مالى احتكارى » يتحكم فى تدفقات رؤوس الأموال الأساسية .

وكان دأب مورجان أن ينكر تمتعه بأية سلطة واستغل هذا رسامو الكاريكاتير ، فقد صوره أحدهم جالسا على جبل من النقود كتبت عليه عبارة « السيطرة على ٢٥ مليار دولار » ، ورسمه آخر فى شكل امبراطور عبوس والتاج على رأسه بينما يمسك بأسلحة قتالية فى يده وفى اليد الأخرى بكيس نقود .

وإذا كان البابا بيوس العاشر اعتبر مورجان « رجلا صالحا » فقد اعتبرته صحيفة بوسطن كومرشيال بولتان أحد أباطرة المال المهووسين بالثروة والسلطة ، « يزعم » بأوامره للبورصات والأسواق المالية ومديرى الشركات والمحاكم والحكومات والأمم .

كان مورجان يركز رأس المال ، فيدمج الشركات الصغيرة فى شركات أكبر ، وأكثر احتكارا . كان يهدف إلى تمرکز السلطة ورؤوس الأموال ويعتبر القيادة من أعلى مبدأ مقدسا ، والتكامل الرأسى أكثر الطرق فعالية ، كان يعرف أن المستقبل يكمن فى الانتاج بالجملة ويحرص على ضمان استثماراته بأصول « مادية » - (مصانع - معدات - مواد أولية) .

وكل ذلك ، يجعل منه تجسيدا شبه كامل للنخبة الصناعية الأولى الكبرى التى ساهم فى خلقها . وسواء أكان مورجان قد شعر بأنه « قوى » ولديه سلطة أم لا ، فإن السيطرة على أموال ضخمة فى فترة اتسمت بندرة فى رؤوس الأموال منحتة فرصا لاحتصانها لمعاقبة أو مكافأة الآخرين ولتحقيق تغيير واسع النطاق .

المكتب الذى يتخذ شكل حرف اكس :

عندما ظهر اسمه لأول مرة فى العناوين الرئيسية كان ميخائيل ميلكن قد تجاوز الأربعين من عمره : كان رجلا شديدا التحفظ يعمل باستبسال كأحد النواب الرئيسيين لرئيس « دريكسل بورنهام لامبرت » . وهو بنك استثمار كان مورجان أحد مؤسسيه فى عام ١٨٧١ . وقد يكون

اللقب خادعا ، ففي الواقع لم يكن ميلكن نائب رئيس من بين نواب آخرين ولكنه كان المهندس لتنظيم جديده تماما لعالم التمويل الأمريكي وسرعان ما اعتبره الكثيرون جيه . بي . مورجان العصر .

ففي الثمانينات أصبح دريكسل أحد أكثر بنوك الاستثمار نشاطا في وول ستريت ، وهو يدين بالجزء الأكبر من هذا التطور المذهل لجهود ميلكن المستميتة . وكان البنك قد عهد اليه بإدارة شركة مستقلة بدرجة كبيرة ، على بعد خمسة آلاف كيلو متر من المقر الرئيسي . فأقام مكاتبه في بيفرلي هيلز في كاليفورنيا في مواجهة فندق بيفرلي ويلشير .

وكان ميلكن يصل الى مكتبه ما بين الساعة الرابعة والنصف والخامسة والنصف صباحا ، لكي يستطيع ترتيب بعض المواعيد قبل افتتاح بورصة نيويورك على بعد ثلاث مناطق زمنية من مكان مكتبه . وكان مديرو الشركات الكبرى القادمون من نيويورك أو شيكاغو يتسكعون ، بعد سفر متعب ، في طرقات هذه الشركة الجديدة ، عيونهم حمراء وقبعاتهم في أيديهم ، طلبا للتمويل . فأحدهم يريد بناء مصنع جديد والآخر غزو أسواق جديدة والثالث شراء شركة جديدة ، يأتون جميعا الى هذا المكان لأنهم يعلمون أن ميلكن يستطيع أن يجد لهم رؤوس الأموال التي يريدونها .

منذ الصباح وحتى المساء كان ميلكن يجلس في قلب مركز عمليات ضخمة على شكل حرف اكس ، يهمس ويحرك مقعده في جميع الاتجاهات ، يبيع ويشترى ، يصرخ أحيانا ، تحيطه دائما دوامة من العاملين المربوطين الى أجهزة الهاتف وشاشات الكمبيوتر . انطلاقا من هذا المكتب أعطى ميلكن للاقتصاد الأمريكي شكله الجديد ، على غرار ما قام به مورجان في زمن سابق .

ان اجراء مقارنة بين أساليبهما وأفعالهما تمكنتنا من معرفة الكثير عن طريقة السيطرة على رأس المال - وبالتالى على السلطة الاجتماعية للنقود - وهى فى طريقها للتحويل . لنضاه أولا شخصيتهما .

ميلكن مقابل مورجان :

كان جيه . بي . مورجان رجلا بدينا مهيبا ذا هيئة مخيفة ، أما ميلكن فهو طويل نحيف حليق الذقن مهنم .

ولد مورجان وفى فمه ملققة من فضة أما ميلكن فكان يجمع الملاعق المتسخة من على موائد المقهى حيث عمل لفترة كمساعدة نادل .

كان مورجان يتنقل ما بين وول ستريت ومحل اقامته في مركز هانهاتن أو بيته في وادي هودسون أو قصوره الأوروبية الفخمة ، بينما يسكن ميلكن حتى الآن بيتا من القرميد والخشب لا يتسم بأى مظهر من مظاهر الفخامة ، في انسينو بوادي سان فرناندو بلوس أنجلوس ، وهي ليست من المناطق الراقية . ومع أنه نادرا ما كان يبتعد عن ساحل المحيط الهادئ كان يركز أنظاره على اليابان والمكسيك والمناطق النامية في الجنوب .

وبينما كان مورجان يحيط نفسه دائما بسيدات بارعات الحسن والجمال ويترك زوجته وأسرته يعانون الضجر والملل في غيابه ، نجد أن ميلكن زوج ورب أسرة صالح بكل المقاييس . كان مورجان يمقت اليهود أما ميلكن فيهودى .

وفي حين كان مورجان يحقر النقابات ، تولى ميلكن منصب المستشار المالى لكل من نقابات السكك الحديدية والنقل الجوى والملاحة البحرية . بينما كانت فكرة امتلاك العاملين للشركة التى يعملون بها مستبدا لمورجان استفزازا شيوعيا ، فان ميلكن كان من أنصار امتلاك العاملين للشركات ويعتقد أن هذه الملكية ستلعب دورا اقتصاديا مهما في الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة .

لقد اكتسب الرجلان سلطة شخصية كبيرة وجعلوا الصحف تتكلم عنهما كثيرا ، وكان كل منهما محل تحقيقات رسمية بسبب مخالفات حقيقية أو مفترضة . ولكن الأهم من كل ذلك أنهما عدلا هيكل السلطة في الولايات المتحدة طبقا لاتجاهات أو توجهات مختلفة تماما .

فتح الأبواب :

فى ٤ يوليو ١٩٤٦ ، يوم ولادة ميلكن كان الاقتصاد الأمريكى تسيطر عليه شركات عملاقة أسس أغلبها مورجان . كانت جنرال موتورز وجود يرتايرز وبور لينجتون ميلز وبتلهام ستيل تمثل أفضل ما فى هذا العالم الجميل . وكانت الشركات الصناعية المسماة « بلو شيبس » تملك قوة سياسية واقتصادية ضخمة وضاربة تمكنها من أن تتصرف كما لو كانت الولايات المتحدة ملكا لها . وقد اكتسبت هذه القوة من مندوبيها وعملائها السياسيين ومساهماتها الانتخابية وجميعياتها المهنية ، فضلا عن منظمات مثل الاتحاد الوطنى لأصحاب المصانع .

وقد تعززت سلطة هذه الشركات بشكل متزايد من خلال التأثير الذى كانت تمارسه على وسائل الاعلام بواسطة ميزانيات الاعلان الضخمة

لديها وبحكم قدرتها ولو نظريا ، على غلق أحد المصانع فى الدائرة الانتخابية لعضو برلمان مناهض لها ، الأمر الذى يترتب عليه نقل الاستثمارات وفرض العمل الى مناخ سياسى أكثر ملاءمة بالنسبة لها . وكانت هذه الشركات تنجح غالبا ، فى اقناع النقابات التى تمثل العاملين لديها بالانضمام اليها فى حملة ضغط مشتركة .

كانت « سلطة المصنع » من أكثر السلطات تمتعا بالحماية من جانب قطاع مالى جعل من الصعب على المنافسين تحدى سيادة وتفوق « البلوشيبس » .

وقد ظل الهيكل الأساسى للسلطة الصناعية بدون تغيير يذكر حتى منتصف القرن العشرين حيث بدأ يحدث ما هو جديد . ففى عام ١٩٥٦ ، عندما كان ميلكن لا يزال فى المدرسة الابتدائية ، حدث لأول مرة أن تجاوز عدد العاملين فى قطاع الخدمات « والياقات البيضاء » فى الولايات المتحدة عدد « الياقات الزرقاء » . وعندما بدأ ميلكن عمله كموظف صغير فى أحد بنوك الاستثمار كان الاقتصاد قد بدأ بالفعل انتقاله المتسارع الى نظام جديد لخلق الثروة .

كانت أجهزة الكمبيوتر والأقمار الصناعية والتنوع الواسع للخدمات وتجاوز الاقتصاد للحدود الإقليمية ليشمل الكرة الأرضية ، كل ذلك كان فى طريقه لخلق بيئة جديدة يحكمها التغيير . غير أن القطاع المالى المحصور داخل أفكاره المسبقة ، والمحمى بالتشريعات ، كان يمثل عقبة رئيسية فى طريق التطور .

حتى السبعينات كان ديناصورات « البلوشيبس » يحصلون على الفور على رؤوس أموال طويلة الأجل ، بينما الأمر كان أكثر صعوبة بكثير بالنسبة للشركات الأصغر حجما أو التى تعمل فى مجالات مبتكرة .

فقد كان « وول ستريت » هو قبلة العالم المالى وكانت تحرس أبوابه شركتان هما مووديز وستاندارد آند بورز . وكان عملهما « خدمات التقييم » حيث كانتا تقومان بتحديد معدلات المخاطرة للسندات . وطبقا لتقييمهما فإن حوالى ٥٪ فقط من الشركات الأمريكية كان لها « قيمة استثمارية » .

وبالتالى وجدت آلاف الشركات نفسها مطرودة من سوق القروض طويلة الأجل وليس أمامها الا اللجوء الى خدمات البنوك وشركات التأمين ، نظرا لعدم قدرتها على اصدار سندات .

لقد درس ميلكن مخاطر الاستثمار فى جامعة كاليفورنيا (بركللى) ثم فى وارتون سكول بجامعة بنسلفانيا . واكتشف أن العديد من الشركات

الصغيرة نسبيا التي استبعدتها وول ستريت سددت في الماضي ديونها ونادرا ما أخلت بالتزاماتها وكانت مستعدة أن تدفع أكثر من سعر الفائدة الجارى لمن يقبل سنداتها .

ان هذه الرؤية الحدسية والمعاكسة للتيار السائد هي التي أوجدت السندات ذات العائد العالي المسماة « جنك بوندز » - أى « سندات زهيدة القيمة » - وأخذ الشباب ميلكن على عاتقه عندما بدأ عمله فى دريكسل أن يبيعها للمستثمرين وتفانى فى عمله كما لو كان أحد المبشرين .

ان تفاصيل الحكاية لا تهم كثيرا هنا ، المهم أن ميلكن حقق نجاحا لم تكن تتوقعه أكثر الخيالات جنونا ، فقد استطاع بمفرده تقريبا أن ينهي العزلة المالية التى ظلت شركات الصف الثانى أسيرة لها حتى ذلك الوقت . وكان الأمر أشبه بانتهاء سرد ، فقد تدفق رأس المال فى هذا الطريق مرورا بدريكسل : بحيث بلغت قيمة السندات المتداولة فى سوق «الجنك بوندز» فى عام ١٩٨٩ رقما فلكيا وصل الى ١٨٠ مليار دولار .

فبدلا من خلق « احتكار للمال » على طريقة مورجان جعل ميلكن الأنشطة المالية أكثر تنافسية وأقل احتكارا . لقد فتح الأبواب وحرر آلاف الشركات من تبعيتها للبنوك وشركات التأمين ، وفى الوقت نفسه ، تأثرت بذلك شركات وول ستريت الواقعة التى أنشئت فقط لخدمة « البلوشيبس » ، حيث وجلت نفسها بلا دور بعد أن أتاحت سندات ميلكن لأصحاب الشركات فرصة التوجه مباشرة الى الجمهور وإلى المقرضين التابعين للمؤسسات - مثل صناديق المعاشات - للحصول على رؤوس الأموال اللازمة لبناء وحدات انتاج جديدة أو لتوسيع الأسواق أو للأبحاث والتطوير أو لشراء شركات أخرى .

ان حوالى ٧٥٪ من كتلة سندات «الجنك بوندز» قد مولت وبشكل طبيعى تماما ، ابتكارات تكنولوجية ، أو فتح أسواق جديدة أو أهدافا أخرى لا تدعو لأى جدل أو خلاف .

وكانت احدى أهم الحجج التى تقدمها دريكسل فى دعايتها ، هي أن مستوى العمالة لدى العمالقة القدامى « البلوشيبس » لا يزال متأخرا عن النمو الاقتصادى ، بينما الشركات المتوسطة التى يتم تمويلها بواسطة دريكسل يزيد فيها عدد الوظائف الجديدة بسرعة أكبر من المتوسط السائد فى البلاد . غير أن جزءا من رأس المال الذى تم توفيره عن طريق ميلكن جرى استخدامه فى عروض شراء علنية تحولت الى معركة مواجهة مخططة .

ولقد احتلت صراعات القوى المذهلة عناوين الصحف وجعلت الجمهور والبورصة على حد سواء ، في حالة يقظة واستنفار مستمرين . كانت الأسعار ترتفع أو تنخفض بشكل جنوني على ايقاع شائعات عروض الشراء العلنية التي شملت بعض الشركات الأمريكية الشهيرة . وكان يتم إبرام صفقات لا تمنح المستثمر أى نسبة توازن مقبولة بين المخاطر واحتمالات الربح . وفى فيض من هذه المضاربات ، تكونت أهرامات من الديون على أسس غير حقيقية . وكان سائقو التاكسى وجارسونات المقاهى يناقشون آخر الأنباء ويتصلون بسماسرتهم فى البورصة ، على أمل تحقيق مكاسب ضخمة من الارتفاعات المذهلة المتوقعة ، عندما يقوم المتنافسون فى عمليات البيع المنظم للأسهم ، بالمزايدة على أسهم وسندات الشركات « القابلة لعروض الشراء العلنية » . ودخلت شركات أخرى فى وول ستريت سوق « الجنك بونلز » ، وأفلت زمام الآلة المالية التي كونها ميلكن ودريكسل من أيديهما وتحولت الى عربة طائشة لا يمكن السيطرة عليها .

وانتهت هذه الاضطرابات العنيفة التي شابتها فى أغلب الأحيان صراعات ضارية على السلطة والنفوذ الشخصى ، بمجزرة للأبرياء . فقد « انكمشت » شركات ، وفقد عمالها وظائفهم . وفى ظل هذه الظروف لم يكن مستغربا اندلاع هجوم مضاد وأن يكون ميلكن هو هدفه الرئيسى .

الهجوم المضاد :

عندما فتح ميلكن صمامات خزائن رؤوس الأموال غنوة ، زعزع بذلك الصرح الكامل لسلطة العصر الصناعى فى الولايات المتحدة . لقد زاد ميلكن من ثروة دريكسل بورنهام (دون أن ينسى نفسه ، وذلك بمعدل مذهل بلغ ٥٥٠ مليون دولار لعام ١٩٨٧ وحده) ، ولكنه فى الوقت نفسه ، كسب أعداء عتاة من مجموعتين قويتين للغاية . تضم المجموعة الأولى شركات وول ستريت العتيقة ، والتي كانت قد خنقت من قبل تدفق رؤوس الأموال ، أما المجموعة الثانية فكانت تضم قادة أكبر الشركات . وكان لديهما أفضل الأسباب للعمل على سحق ميلكن اذا أمكن ، ولكل منهما حلفاء أقوياء فى الحكومة وفى وسائل الاعلام .

فى البداية ، هاجمته الصحف بوحشية ووصفته بأنه تجسيد مطلق لتجاوزات الرأسمالية ، ثم سقط ميلكن بعد ذلك تحت وطأة قرار اتهام فيدرالى يتكون من ٩٨ نقطة : فقد اتهم بالتدليس فى أوراق مالية متداولة فى البورصة والتلاعب فى السوق والاحتفاظ بشكل غير قانونى بأوراق مالية كانت ملك ايفان بويسكى أحد رجال البورصة الذى سبقت اذنته فى جريمة مالية تتعلق بالاطلاع على سر وبيعه أو الاستفادة منه . وأمام تهديد الحكومة الفيدرالية باستخدام سلطات قانونية واسعة معنة

أصلا لمكافحة المافيا وليس لمعاقبة مخالفات خاصة بالبورصة ، اضطرت
دريكسل أن تقطع صلتها بميلكن وأن تدفع للعزم سام غرامة ضخمة
قيمتها ٦٥٠ مليون دولار .

وفي الوقت نفسه ، بدأت عمليات استرداد الأوراق المالية السيئة
تتحول الى كارثة ، مما بث الرعب لدى المستثمرين ودفع أسعار « الجنك
بوندرز » الى الهبوط بشكل واضح - السندات القوية منها وغير المضمونة
على حد سواء . ووجدت دريكسل نفسها وقد أصبح ظهرها للحائط
وحاولت دون جدوى أن تستعيد توازنها ، بعد الغرامة الضخمة التي دفعتها ،
فضلا عن أنها كانت تحتفظ بما قيمته مليار دولار من سندات « الجنك
بوندرز » ولكنها انهارت وكان لانهيائها دوى الرعد . أما ميلكن الذي
حاكمته وإدانته الصحافة فقد انتهى الأمر بادانته في ست مخالفات فقط
في اطار اتفاق معقد تم بموجبه اسقاط كل الاتهامات الأخرى .

وكما كان الحال بالنسبة لمورجان فما يهم الولايات المتحدة ليس
معرفة ما اذا كان ميلكن قد انتهك القانون أم لا ، وانما تقييم التأثير الذي
أحدثه على المالية الأمريكية . لأنه بينما سوق المال الأمريكية تعيد
هيكله قطاعات أخرى كان ميلكن يعيد هيكله هذه السوق ذاتها .

لقد عرفت كل البلدان منذ زمن بعيد ، الصراع بين الذين يريدون
تقييد الوصول الى رأس المال ، من أمثال مورجان ، والذين يكافحون من
أجل توسيع قاعدة الوصول اليه مثل ميلكن .

وقد كتب البروفسير جلين ياجو من جامعة ولاية نيويورك
(ستوني بروك) العبارة الآتية : « لقد دار صراع طويل من أجل تجديد
أسواق رأس المال الأمريكية بهدف تيسير سبل الوصول اليها . ففي
القرن التاسع عشر ناضل المزارعون للحصول على قروض [٠٠٠] ونجم
عن ذلك زيادة في الانتاجية الزراعية . وفي الثلاثينات من هذا القرن
قطعت البنوك القروض عن أصحاب الشركات الصغيرة ، ولكنهم حصلوا
على مساعدات رغما عنها . وبعد الحرب العالمية الثانية حاول العاملون
والمستهلكون الاقتراض لشراء منازلهم أو لدفع تكاليف الدراسة الجامعية .
وبالرغم من مقاومة أعداء وصول الشعب الى مصادر القروض فان الأسواق
المالية لبث الطلب وازدهرت البلاد » .

وإذا كان صحيحا أن الافراط في الاقتراض قد يسبب تضخما ، فان
هناك فرقا بين تسهيل سبل الوصول الى رأس المال والافراط في
الاقتراض . وكان ميلكن يستطيع « أن يؤكد وبشكل مقبول [٠٠٠] أن
ما قام به من توسيع قاعدة الوصول الى رأس المال أدى الى تقدم « ديمقراطية
رأس المال » ، وذلك باعتراف كوني بروك أحد أكثر أعداء ميلكن شراسة .

وهو ما يفسر أن بعض النقابيين الأمريكيين السود قد دافعوا عن ميلكن في أوقاته الصعبة .

باختصار ، لقد غير مورجان وميلكن عالم التمويل الأمريكي ، ولكنهما فعلا ذلك في اتجاهات متعارضة .

الفوط الصحية وتأجير السيارات :

بالإضافة الى ذلك ، كان مورجان الممثل المثالي للمركزية والتركيز ، فهو يعمل مفترضا أن المجموع يساوى أكثر من حاصل جمع الأجزاء ، في حين كان ميلكن وغالبية من يمولهم من أنصار الفرض المعاكس . لقد شهدت فترة الستينات والسبعينات تكون « تجمعات » مهولة بدون هدف محدد وهي تجمعات تنقصها المرونة - شركات ضخمة تقوم على ادارة بيروقراطية وإيمان أعمى بمزايا « اقتصاد الأحجام الكبيرة » و « التآزر بين حركة الأجزاء تدعيما للكل » . وعلى النقيض ، مولت السندات التي باعها ميلكن عروض شراء علنية تهدف الى تفكيك هذه الكائنات الضخمة لخلق شركات أقل ثقلا ، وأكثر قدرة على المناورة والحركة ، والتوجه الاستراتيجي .

وعلى الصعيد العملي ، أدت كل عروض الشراء العلنية التي ساندها ميلكن الى انفصال فروع أو وحدات متميزة ، لأن الأجزاء كانت « تساوى في الواقع أكثر » من المجموع ، واتضح أن عمليات التآزر أقل مما كان متصورا .

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك ، تفكك شركات بياتريس كمبانيز ، وهي عبارة عن تجمع بشع كان يضم بشكل يفتقر الى المنطق شركة افيز لتأجير السيارات وشركة لتعبئة زجاجات كوكوكولا وشركة بليتكس للملابس الداخلية وشركة لانتاج الفوط الصحية ، بالإضافة الى المنتجات الغذائية التي كانت تمثل في السابق النشاط الرئيسى لهذه الشركة . . . وبعد إعادة بيع العناصر المتنافرة لشركات أخرى ، انكمشت شركة بياتريس ، ولكنها باتت تعمل بمهارة أكبر في قطاعات غذائية متعددة خاصة الأجبان واللحوم . وبالتوازي باعت شركة بروج وارنر ذات النزعة الصناعية فرعها للعمليات المالية . وتخلت شركة ريفلون عن فرع التجهيزات الطبية ووحدات أخرى لا صلة لها بنشاطها المركزى ، وهو مستحضرات التجميل التي تمتلك فيها الشركة خبرة كبيرة .

وبتسهيل سبل الوصول الى رأس المال ساعد ميلكن أيضا الشركات الوليدة في الفروع الجديدة في مجال الخدمات والمعلومات لتقوم بخطواتها الأولى .

بالطبع ، لم يكن ذلك هدفه الرئيسى فقد كان مستعدا لتمويل الصناعات القديمة أيضا . ولكن يبقى أنه كان يقوم بذلك فى لحظة كان مجموع الاقتصاد فى طريقه للخروج من العصر المصنعى ، لقد أدرك بالطبع هذا التحول الأساسى ، وساهم بطرق مختلفة فى تنشيطه . وهكذا صرح ميلكن ذات يوم لمجلة فوربس بأن موجة إعادة الهيكلة الجارية ترجع بدرجة كبيرة الى أن البلاد فى طريقها للانتقال من العصر الصناعى الى عصر آخر ، وأضاف « ان رأس المال يكون موردا نادرا فى المجتمع الصناعى فى حين توجد فى مجتمع المعلومات الحالى وفرة فى رؤوس الأموال » .

وبما أن السندات ذات العائد العالى ، المسماة أيضا « جنك بوندرز » ، التى تم إصدارها برعاية ميلكن ، كانت أكثر نفعا للشركات الجديدة نسبيا والأقل رسوخا ، عنها بالنسبة لشركات « البلوشيبس » التى كانت تصل بسهولة لطرق التمويل التقليدية ، فلا عجب أن كان أكثر المستفيدين من هذا النظام الجديد هو فروع الخدمات أو المعلومات ذات النمو السريع ، حيث كانت الفرصة أكبر لانشاء شركات جديدة .

وبالتالى ساعد ميلكن فى إعادة تنظيم أو تمويل الشركات المنتجة للهواتف الرقمية المتطورة وكابلات التليفزيون وأجهزة الكمبيوتر والشركات التى تقدم خدمات طبية مساعدة مثل العناية الصحية فى المنزل - باختصار، أنشطة جديدة يمثل نموها تهديدا لتفوق وسيادة بارونات الصناعات القديمة .

وفى نهاية المطاف زعزع كل من مورجان وميلكن الهياكل الوطيدة والثابتة لبنيان العصر الذى كان يعيش فيه ، ولكن فى اتجاهات متناقضة تماما تقريبا . ولذلك ، وبمعزل عن أية دعوى قضائية ، فإن كل منهما جلب على نفسه عواصف من الانتقادات والوشايات . وسواء أكان ذلك للخير أم للشر ، بشكل مشروع أو غير مشروع ، فإن كلا منهما حول اللعبة المالية فى عصره بحيث تلبى احتياجات جديدة للاقتصاد .

عصر ما بعد وول ستريت :

بالرغم من أن الانقلابات التى تسبب فيها ميلكن بدأت فى حينها مذهلة ، فأنها فى الحقيقة لم تكن سوى أحد أوجه ثورة أكثر رحابة من ذلك بكثير ، لأن التغيرات التى حدثت فى مجال السيطرة على رأس المال واستخدامه - رأس المال الذى يظل أحد المصادر الرئيسية للسلطة فى مجتمعنا - تزامنت مع تغيرات أكثر عمقا ، تؤثر على الاقتصاد ككل .

ففى زمن مورجان ، وبقدر ما دامت أيام وول ستريت الجميلة ، كان الانتاج بالجملة وبملايين المنتجات المتماثلة هو الرمز الأمثل « للعصر الحديث » . أما فى الوقت الحالى ، فأننا نشهد أفول مبدأ الانتاج بالجملة ،

ولقد طرحت هذه الفكرة فى عام ١٩٧٠ فى كتاب « صدمة المستقبل » ثم طورتها بعد ذلك فى عام ١٩٨٠ فى كتاب « الموجة الثالثة » .

فتقنيات الانتاج المزودة بالحاسب الآلى تسمح الآن ، وبشكل متزايد ، بانتاج كميات صغيرة من سلع مصنعة طبقا لمتطلبات العميل وتستهدف هذه المنتجات منافذ بيع متخصصة . وتنتقل الشركات الأكثر تقدما من انتاج نفس السلع على فترة طويلة الى انتاج مجموعات قصيرة من « منتجات ذات قيمة مضافة متزايدة » ، ومنها على سبيل المثال الفولاذ الخاص أو الكيمياء المتطورة . وفى الوقت نفسه ، فان الابتكارات المستمرة تقلل دورة حياة كل منتج .

كما أننا نلاحظ تغيرات موازية تماما فى قطاع الخدمات المالية ، الذى ينوع أيضا مجموعات ويقلل دورة حياتها ، وي طرح سبيلا من « المنتجات » عالية التخصص مثل أنواع جديدة من الأوراق المالية المتنوعة وصكوك الرهنية وبوالص التأمين وأدوات الائتمان وسندات التمويل المشتركة ، مع عدد لا نهائى من التوافيق والتباديل فيما بينها . ان السلطة على رأس المال تنتقل تدريجيا الى الشركات القادرة على الابتكار المستمر والتميز ، باضفاء صفة شخصية على المنتج .

فى الاقتصاد الجديد للموجة الثالثة ، يمكن صنع سيارة أو جهاز كمبيوتر فى أربع دول مختلفة وتجميعها فى دولة خامسة .

كما تتسع الأسواق من جانبها وتمتد فيما وراء الحدود الوطنية : وباللغة الجارية ، فان الأعمال تتخذ « حجما عالميا » . ومرة أخرى ، نرى بالتوازي كل الخدمات المالية : بنوك ، تأمين ، أنشطة بورصة ، تتوسع بسرعة كبيرة لتشمل كوكب الأرض لخدمة الشركات العميلة .

ان اقتصاد الموجة الثالثة يعمل بسرعة لم يسبق لها مثيل . ولواكبة الايقاع ، تضخ الشركات المالية المليارات من أجل امتلاك التكنولوجيات الأكثر حداثة . ان أجهزة الكمبيوتر الجديدة وشبكات الاتصالات ، لا تسمح فقط بتنويع المنتجات الموجودة واكسابها مواصفات شخصية ولكنها تسمح أيضا بأن تقترب سرعة المعاملات من التشغيل اللحظى .

وبينما ينتقل الجيل الجديد من المصانع من نظام « المجموعات » المتتالية الى الانتاج فى شكل تيار مستمر ، فان المؤسسات المالية تتبع هذه الحركة وتتخلى عن « مواعيد البنك » من أجل تأمين الخدمات لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا . وتظهر مراكز مالية فى مناطق زمنية متعددة . فكل شئ يباع ويشترى بلا توقف : أسهم وسندات ومواد أولية ومواد غذائية ونقود . وتسمح الشبكات الالكترونية بتجميع وتوزيع مليارات فى وقت يبدو وكأنه جزء من مليون من الثانية .

ان السرعة فى حد ذاتها - القدرة على متابعة الايقاع أو البقاء فى الصدارة والمقدمة - تؤثر على توزيع الأرباح والسلطات . ولعل أفضل مثال على ذلك هو تخفيض أو تقليل « التعويم » الذى كانت تستفيد منه البنوك من قبل . ويقصد به الأموال الموجودة فى حسابات العملاء والتي يستطيع البنك جنى فوائده عليها ، الى أن تتم مقاصة الشيكات المسحوبة . وكلما سارعت أجهزة الكمبيوتر من هذه العملية ، فإن الأرباح التى تتحقق على هذه الأموال تقل وتجد البنوك نفسها مضطرة الى البحث عن موارد أخرى بديلة - وهو ما يقودها الى مواجهة منافسة مباشرة من فروع أخرى فى قطاع الخدمات المالية .

وكلما نمت أسواق رؤوس الأموال واتصلت وارتبطت فيما بينها متخفية المناطق الزمنية ، ابتداء من هونج كونج وطوكيو الى تورنتو ، فإن النقود تلمر بسرعة أكبر . ويزداد « التطاير » مع تزايد السرعة وتنتقل السلطة المالية من يد الى يد أخرى بسرعة أكبر فأكبر .

كل هذه التغيرات تمثل فى مجموعها أعمق عملية إعادة هيكلة عرفها عالم المال منذ فجر العصر الصناعي . فهى تعكس ظهور نظام جديد لخلق الثروة . حتى ان الشركات الأكثر قوة التى كانت حتى وقت قريب تسيطر على تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال ، تعاني حالياً وتعرض لهزات مثل قشة فى قلب العاصفة .

ففى عام ١٩٨٥ بدأ سولومون برزرس - أكبر بنك استثمارى أمريكى فى بناء مركز رئيسى له مدهش يتكلف ٤٥٥ مليون دولار فى دائرة كولومبس بمانهاتن . وفى ربيع ١٩٨٧ ، كانت الشركة مهددة بعرض شراء علنى ، مما اضطرها فى أكتوبر من نفس العام الى الانسحاب من سوق السندات المحلية التى ظلت تسيطر عليها طوال عشرين عاماً ، كما اضطرت الى التخلي أيضاً عن العمل فى السندات التجارية ، واستغنت عن ٨٠٠ موظف من ٦٥٠٠ هم اجمالى عدد العاملين فيها . ثم أصابها انهيار البورصة فى أكتوبر ١٩٨٧ فى مقتل . وفى ديسمبر اضطرت الى التخلي بخزى عن مشروعها الكبير لاقامة المقر الرئيسى للشركة وخسرت بذلك ٥١ مليون دولار .

وبينما كانت الأرباح تنهار وأسعار صكوكها الخاصة تنخفض كانت الانقسامات الداخلية تمزق سولومون برزرس : فريق يريد الاكتفاء بالدور التقليدى للمؤسسة ألا وهو دور مورد رؤوس الأموال لصالح « البلوشيبس » ، فى حين يريد الفريق الآخر الدخول فى سوق السندات ذات العائد العالى - أو « الجيك بوندز » - التى اخترعها ميلكن ، وكسب عملاء من شركات الصف الثانى . ونجم عن كل ذلك اختلال فى

العمل وفوضى عامة • وأقر رئيس الشركة جون جوتفروند بذنبه حيث قال :
« لقد تغيرت بعض السمات الأساسية للعالم ، ولم يكن معظمنا على رأس
السباق • لقد تركنا انفسنا لهذا العالم الحديث يجرنا اليه كرها » •

ولكن بالنسبة للكهنة القدامى ، فان « العالم الحديث » هو وسط
متقلب وعدائى • ان فروعاً كاملة من القطاع المالى تترنح ، وليس فقط
شخصيات فردية أو شركات • ان انهيار أكثر من خمسمائة صندوق توفير
أمريكى - مما اضطر الحكومة الى حقن مئات المليارات فى خطة انقاذ
عاجلة ، يجسد تلك الحالة من عدم الاستقرار المتزايد • فالوكالات
الحكومية المسئولة عن وضع اللوائح والقوانين ، والتي تم تكوينها
وتصميمها لعالم صناعى أكثر بساطة وبطئاً ، قد اتضح عجزها عن توقع
الكارثة التى كانت تتشكل وأبعادها ، أما « مؤسسات الادخار » التى
أخذت على غرة وهى عاجزة عن مواجهة التغيرات السريعة لأسعار الفائدة
فقد غاصت فى مستنقع حماقة والفساد •

مسار السلطة المتعرج :

مع تآكل حقيقة أن الاقتصاد أصبح كونياً اتسع مجال السوق المالية
ذاتها لدرجة أن أية مؤسسة أو شركة أو شخصية - تجدد نفسها وقد
تقرضت • ان تيارات هائلة تتدافع خلال النظام القائم ، وتثير فى طريقها
اضطرابات وانفجارات على الصعيد العالمى •

منذ فجر العصر الصناعى ، أصبحت أوروبا ولمحة طويلة مركز سلطة
المال ، ولكن فى نهاية الحرب العالمية الثانية انتقل هذا المركز الى أمريكا
الشمالية ، وبشكل أكثر تحديداً الى الطرف الجنوبى من جزيرة مانهاتن •
وظلت السيطرة الاقتصادية للولايات المتحدة بغير منازع لحوالى ثلاثة
عقود • بعدها ، لم يتوقف المال - والسلطة التى تنبع منه - عن الانتقال
من مكان الى آخر فى مسار متعرج مضطرب على امتداد الكرة الأرضية مثل
كرة باشينكو أصيبت بالجنون •

فبحو منتصف السبعينات ، وعلى ما يبدو بين ليلة وضحاها ،
انتزعت منظمة الأوبك مليارات من أوروبا وأمريكا الشمالية (فضلاً عن
باقى العالم) ، ثم جعلتها ترتد الى الشرق الأوسط • وسرعان ما انتقلت
أرصدة البترول دولار مباشرة الى حسابات بنكية فى نيويورك ، ومن هناك
اتجهت الى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك فى شكل قروض فاحشة ، حيث
عادت أموال البترول مرة أخرى ومباشرة الى البنوك الأمريكية أو
السويسرية • ومع انخفاض قيمة الدولار وتطور العلاقات التجارية العالمية ،
اتجهت رؤوس الأموال هذه المرة الى طوكيو ومن هناك قفزت مرة أخرى
الى الولايات المتحدة فى شكل استثمارات فى العقارات وسندات الخزنة

ومجالات استثمارية أخرى - كل ذلك كان يتم بسرعة جعلت الأمور تختلط على الخبراء في محاولتهم لفهم الأحداث .

ان كل انحراف أو تأرجح لرأس المال يجبر وراءه اععادة توزيع للسلطة على المستوى المحلى وعلى المستوى العالمى . فعندما أغرقت الأرباح البترولية الشرق الشرق الأوسط ، بدأت البلاد العربية تمتلك سلاحا ثقيلا فى حلبة السياسة العالمية . ووجدت اسرائيل نفسها معزولة بشكل متزايد فى الأمم المتحدة . وقطع العديد من الدول الافريقية علاقتها الدبلوماسية مع اسرائيل نظرا لاجتياحها للبترول ومعونة الحكومات العربية . وفى مناطق مختلفة من العالم ، بدأ البترودولار يمارس تأثيرا على وسائل الاعلام . وفى الرياض وأبو ظبي ومدينة الكويت ، اكتظت ردهات الفنادق بمتسولين يحملون حقائب أوراق : مندوبو شركات ورجال مصارف وكوادر مختلفة وسماسرة قدموا من جميع أنحاء العالم لكي يتسولوا بطرق مخزية ، اتصالات أو عقود لدى أقرباء الأسر الحاكمة .

وفى بداية الثمانينات ، ومع تفكك الاوبك وانخفاض سعر البترول هذات القوة وتقلصت السلطة السياسية العربية . حاليا نجد حشد الزوار المتسولين ، الذى يمثل غالبا أكبر البنوك والشركات ، يتزاحم فى طوكيو فى ردهات فندق الاوكورا أو الامبريال .

وتجسد الانهيارات الكبرى فى البورصات (مثلما حدث فى ١٩٨٧ و ١٩٨٩) عزم الإستقرار المتزايد للسوق العالمية لرؤوس الأموال التى تتأثر تأثيرا هائلا بفعل هذه التقلبات الهائلة . ولقد بات من الصعب الآن التحكم فى النظام القديم الذى استقر فى عالم كان لكل بلد اقتصادها الوطنى المستقل بنفسه ، والمنعزل عن اقتصاد الدول الأخرى ، ولكن يتضح أن آليات الأمن القديمة قد تجلوها الزمن كما تجاوز عالم المصانع القديمة الذى كان عليها حمايته .

ان اتساع نطاق عملية الانتاج والتسويق ليشمل الكرة الأرضية يتطلب أن تستطيع رؤوس الأموال عبور الحدود الوطنية بسهولة ، غير أن ذلك يستتبع ازالة اللوائح والأنظمة المالية القديمة والحواجز التى اقامتها الأمم لحماية اقتصاداتها المتبادلة . ولكن من ناحية أخرى يمكن ادراك العواقب السلبية التى قد تنجم عن تخفيف الحواجز تدريجيا من قبل الجانب اليابانى أو عن اختفائها نهائيا ، كما فى الاطار الأوروبى .

ان مصادر رأس المال التى تتكون حاليا فى زيادة مستمرة ، وهى مصادر جاهزة وحاضرة فى كل لحظة وفى أى مكان ، بعد أن أصبح النظام المالى أكثر مرونة وأكثر قدرة على تجاوز الازمات المحلية . الا أن هذا

الوضع الجديد يجعل المزايدات ترتفع ويزيد من خطر حدوث انهيار عام .

ان السفن الحديثة مزودة بفراغات عازلة ، تعمل على ألا يؤدي نفاذ المياه الى جزء من السفينة لتسريبها الى بقية الأجزاء وبالتالي غرق السفينة . بالنسبة لتحرير رؤوس الأموال فان انسيابها وتدفعها بدون عوائق انما يساوى الغاء عوازل الأمان . وان كانت الحرية تعد أساسية للنمو الاقتصادي ، فانها تزيد من خطر حدوث عدوى دولية في حالة وجود صعوبات خطيرة في بلد معين . ومن ناحية أخرى ، فان هذه الحرية تهدد سلطة مؤسسة من أهم المؤسسات الاقتصادية في العصر الصناعي ، ألا وهي البنك المركزي .

المركة الوشيكة من أجل السيطرة على كوكب الأرض :

منذ حوالى عشر سنوات ، كانت حفنة أو حفتان من قادة البنوك المركزية وكبار الموظفين يستطيعون التدخل بشكل حاسم فى كل الأسعار ، سواء أكان ذلك سعر لحم الخنزير الدنماركى أم سعر سيارة داتسون يابانية وذلك بالتلاعب فى أسعار الفائدة وبالتدخل فى أسواق صرف العملات .

أما اليوم فقد أصبح الأمر أقل سهولة ، بدليل النمو الهائل فى تجارة العملة والمنظمات والشبكات الدولية التى تسهل هذه التجارة .

منذ سنوات قليلة ، كان بنك اليابان يستطيع تعديل نسبة سعر الدين مقابل الدولار وذلك بشراء أو بيع حوالى ١٦ مليار دولار . أما الآن فمثل هذا المبلغ يبدو مثيرا للسخرية ، حيث تقدر قيمة التحويلات اليومية من النقود فى بورصات لندن ونيويورك وطوكيو فقط ، بحوالى ٢٠٠ مليار دولار أى أكثر من ألف مليار دولار أسبوعياً ، ١٠٪ فقط من هذه المبالغ يرتبط بالتجارة الدولية ، أما الباقي فيتسم بطابع مضاربى صرف .

وفى ظل هذه الظروف ، أصبح الدور الذى يمكن أن تلعبه البنوك المركزية ، سواء بشكل فردى أو حتى بالتشاور الجماعى ، دوراً محدوداً .

وبما أن هذه البنوك سرعان ما تفقد سلطتها ، وهو ما ينطبق على سلطة الدول التى من المفترض أنها تمثلها ، تتصاعد صرخات انذار تطالب بتنظيم جديد أكثر مركزية ، يتجاوز الحدود الوطنية . وتوازى هذه الدعوة الرغبة فى السيطرة على نظام مالى لما بعد العصر الصناعى باستخدام نفس الأدوات التى كان يستخدمها عصر المصانع ، ولكن باضفاء مزيد من القوة عليها .

ففى أوروبا ، ينادى بعض القادة السياسيين باستبعاد العملات الوطنية ، وبخلق بنك مركزى أوروبى وحيد .

يدفع ادوارد بالادور ، وزير الاقتصاد والمالية الفرنسى الأسبق وهانز ديتريش جينشر ، وزير الخارجية الألمانى السابق وعند آخر من كبار المسئولين الفرنسيين والبلجيكيين والإيطاليين ، هذه المركزية الى مستوى أعلى . يعرب ليان لاونهاردت من الكومرزينك (البنك التجارى) فى فرانكفورت عن اعتقاده بأن الأمر سينتهى « بأن نصبح مرغمين على أن يكون لدينا بنك مركزى أوروبى » ، وان كان يقر بأن تحقيق ذلك سيتطلب بعض الوقت .

أما فى بريطانيا ، فقد قادت رئيسة الوزراء السابقة مارجريت تاتشر معركة فى الخطوط الخلفية للدفاع عن السيادة الوطنية . غير أننا ، على الصعيد العالمى ، نرى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى تعدد المحاولات من أجل تنسيق وتزامن السياسات فى مجال أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعوامل متغيرة أخرى . وفى الوقت نفسه ، ينادى أساتذة جامعات وبعض الخبراء الماليين بإنشاء بنك مركزى عالمى .

وإذا انتصر أنصار النشاط المالى على المستوى العالمى ، فإن سلطة البنوك المركزية الحالية ستزداد ضعفا ، بعد أن كانت هذه البنوك ، ومنذ فجر العصر الصناعى هى المنظم الرئيسى للعبة رؤوس الأموال فى العالم غير الشيوعى .

ونتيجة لذلك ، سوف تشهد العقود القادمة صراعا ضخما من أجل السلطة بين أنصار العالمية والمدافعين عن القومية ، وسيدور هذا الصراع حول طبيعة المؤسسات الجديدة المسئولة عن تنظيم سير عمل أسواق رؤوس الأموال العالمية . وهذا الصراع لن يكون سوى احدى سمات المجابهة بين النظام الصناعى المحتضر والنظام العالمى الجديد لخلق الثروة الذى يتشكل حاليا .

ومن سخرية القدر ، أن هذه الاقتراحات من أجل السيطرة المالية العالمية التى تتسم بالمركزية الشديدة ، تسير فى اتجاه معاكس لاتجاه التطور الاقتصادى الحقيقى ، الذى نلاحظه على مستوى الانتاج والتوزيع ، لأن كلا منهما يتجه الى الانتشار والتنوع واللامركزية . ومن ثم يمكن تصور أن نتيجة هذه المعركة الكبيرة من أجل السلطة المالية لن ترضى أيأ من العسكريين . وقد يحتفظ لنا التاريخ بمفاجأة أن يضطرنا الى إعادة صياغة المسائل فى منظور جديد ، وإلى اختراع مؤسسات جديدة تماما .

غير أن هناك شيئا يبدو أكيدا : فخلال بضعة عقود ، عندما تبلغ معركة إعادة تشكيل النظام المالى العالمى ذروة عنفها ، سيكون قد تم الاطاحة بالعديد من « العروش والهيمنات » الحالية .

ولكن هذه الاضطرابات والانقلابات فى توزيع سلطة المال على الصعيد العالمى لا تمثل سوى جزء من كل . فى الواقع ، ستبدو هذه الانقلابات من الناحية التاريخية صغيرة جدا بالمقارنة بالثورة التى ستحول طبيعة الثروة ذاتها : حيث يجرى حاليا شئ غريب للنقود نفسها ، شئ يكاد يكون غير طبيعى .

الفصل السادس

المعرفة : ثروة مصنوعة من الرموز

كانت الثروة في زمن سابق عنصرا بسيطا -
يملكها الإنسان أو لا يملكها • كانت صلبة
وملموسة • ومن ثم كان من السهل ادراك ان
الثروة تمنح السلطة والنفوذ ، وان السلطة
تمنح الثروة ايضا •

• كان الأمر واضحا ، بسبب أن الاثنين كانا يستندان الى الأرض •

وكانت الأرض أهم أشكال رأس المال جميعا • كانت كمية محددة ،
بمعنى أنك اذا استخدمتها لا يستطيع أحد آخر أن يستخدمها في نفس
الوقت • بل والاكثر من ذلك أنها كانت ملموسة تماما • كان يمكن قياسها
وحفرها وتقليبها وغرس قديمك فيها والشعور بها بين أصابع القدمين
وجعلها تنساب من بين أصابع اليد • وخلال أجيال ، كان أجدادنا
اما يملكونها ، أو يتحرقون شوقا الى امتلاكها •

وقد تعرضت الثروة لأول تحول عندما بدأت مداخن المصنع ترتفع
نحو السماء • فبدلا من الأرض أصبحت الآلات والمواد الأولية اللازمة
للانتاج الصناعي هي أشكال رأس المال المطلوبة بشدة : أفران عالية
وأنوال نسيج وخطوط تجميع وآلات لحام أو حياكة والبوكسيت
والنحاس والنيكل •

غير أن رأس المال الصناعي ظل كمية محدودة • اذا استخدمت فرن
سبائك لانتاج كتلة المحرك ، فلا يستطيع شخص آخر استخدام هذا الفرن
في الوقت نفسه •

كما ظل لرأس المال شكل مادي . فعندما كان جيه . بي . مورجان
أو أى مصرفى آخر يستثمر فى شركة ما ، كان يريد أن يجد فى ميزانيته
« أصولا صلبة » . عندما كان رجل مصرفى يدرس قرضا ، كان يريد
ضمانا « ذا أساس » مادي وملموس .

غير أنه على خلاف ملاك الأراضى الذين كانوا يعرفون ثروتهم حق
المعرفة ، وكان كل حقل ونبع وشجرة فاكهة هى أشياء مألوفة لهم ، فإن
قليلا من المستثمرين فى العصر الصناعى قله رأوا - أو لمسوا - الآلات
والمعادن التى تستند عليها ثروتهم . وبدلا من هذه الآلات والمواد الخام ،
كان المستثمر يحصل على ورقة رمزية تماما ، سند أو شهادة سهم تمثل
قسما من قيمة الشركة التى استولمت رأس المال .

كان ماركس يتكلم عن استلاب العامل بالنسبة لما ينتجه ولكن
يمكن أيضا ذكر استلاب المستثمر بالنسبة لمصدر ثروته .

داخل الجمجمة :

كلما احتلت قطاعات الخدمات والمعلومات مكانا متناميا فى
الاقتصادات المتقدمة ، أصبح الانتاج نفسه يعتمد على « المعلوماتية » ،
وتتغير بالضرورة طبيعة الثروة . ولا يزال المستثمرون ، فى الفروع
الصناعية المتخلفة ، يعتبرون « الأصول الصلبة » شيئا ضروريا - منشآت
ومعدات ومخزون ، أما الذين يعملون فى الفروع الأكثر تقدما وذات النمو
السريع ، فيتخذون عناصر مختلفة تماما كأساس لاستثمارهم .

فلا أحد يشتري سهم « آبل كمبيوتر » أو « آى . بي . ام » بسبب
الأصول المادية للشركة . لأن المهم فى هذه الحالة ليس المباني والآلات
ولكن الاتصالات والقدرة التى تملكها هذه الشركات ، بالنسبة لامكانات
النمو والدعاية والتسويق والقدرة التنظيمية لإدارتها والأفكار التى تطن
فى رؤوس مهندسيها . وينطبق الشيء نفسه بالطبع على مجموع القطاعات
الاقتصادية التابعة للموجة الثالثة - مثل شركات فوجيتسو أو ان . اي .
سى فى اليابان أو سيمنس فى ألمانيا أو مجموعة بل الفرنسية ، أو مثل
شركات ديجيتل اكويمينت وجينيتك وفيدرال اكسبريس . والمدهش
فى الأمر ان صك المشاركة لا يمثل هنا سوى المزيد من الرموز الأخرى .

ان الانتقال الى هذا الشكل الجديد من رأس المال جعل الأفكار
المسبقة التى تستند اليها الأيديولوجية الماركسية والاقتصاد الكلاسيكى
وقد تجاوزها الزمن ، لأن كلا منها يفترض طابعا كيميا محدودا لرأس

المال التقليدي . فعلى نقيض الأرض أو الآلات التى لا يستطيع سوى شخص واحد أو شركة واحدة استخدامها فى نفس الوقت ، فإن بإمكان العديد من المستخدمين الاستعانة بنفس المعرفة ، فى آن واحد ، وإذا أحسنوا استغلالها ، يمكنهم أن يولدوا مزيدا من المعرفة ، فالمعرفة بطبيعتها ليست قابلة للنضوب ، ولا هى قاصرة على أحد بعينه .

غير أن كل ذلك لا يعطى سوى فكرة ضعيفة جدا عن الثورة الكبيرة التى تؤثر على لب رأس المال وجوهره . وإذا كان التطور نحو « رأس المال - المعرفة » حقيقة واقعة فإن ذلك يستتبع بالتالى ، أن يصبح رأس المال ذاته بالتدريج « وهميا » : بمعنى أن يتكون بشكل كبير من الرموز التى لا تمثل هى ذاتها سوى رموز أخرى ، محفوظة فى ذاكرة وفكر الانسان - أو الكمبيوتر .

وهكذا نجد رأس المال الذى كان فى البداية قابلا لأن يحس ويلمس بشكل مباشر، قد أصبح فى أول الأمر ورقا يرمز الى أصول مادية، ثم ورقا يرمز الى رموز - ليتحول فى النهاية الى اشارات الكترونية ترمز الى ورق .

وبينما يعتمد رأس المال بشكل مضطرب على عناصر غير ملموسة (وهو تطور غير قابل للارتداد تخفيه مؤقتا قواعد محاسبية ولوائح ضريبية بالية) ، تصبح الأدوات ذاتها المتبادلة فى الأسواق المالية من صكوك وأسهم وسندات « غير واقعية » .

فى شيكاغو ولندن وسيدنى وسنغافورة وأوزاكا ، تمر مليارات من يد الى يد فى شكل أدوات تسمى « مشتقات » - على سبيل المثال أوراق مالية لا تستند الى صكوك هذه الشركة أو تلك ولكن على المؤشرات المختلفة للسوق . وبالاتباع خطوة أخرى عن « العوامل الأساسية » نصل الى خيارات على نفس هذه المؤشرات . وأبعد من ذلك ، نجد النواتج المسماة « اصطناعية » التى تمنح المستثمرين ، من خلال سلسلة من العمليات المعقدة نتائج تحاكي أو تعكس نتائج سندات أو أسهم أو خيارات أو مؤشرات موجودة .

وسرعان ما نصل الى استثمارات أكثر تجريدا تعتمد على مؤشرات المؤشرات ومشتقات المشتقات وعلى مصطنعات تعكس مصطنعات .

ان رأس المال فى طريقه الى أن يصبح وبسرعة « فوق رمزى » .

ولما كانت قوة العلم الحديث ترجع الى سلاسل من البراهين والاستدلالات التى لا نهاية لها ، وحيث ان علماء الرياضيات يعدون هياكل

أكثر اتساعا بشكل مضطرب ويراكمون النظرية فوق الأخرى حتى يصلوا في النهاية الى إنتاج جسم من المعارف يستطيع هو نفسه أن ينتج نظريات أكثر تجريدا ، وكذلك خبراء الذكاء الاصطناعي أو « مهندسو المعرفة » الذين يقيمون بمساعدة الاستدلالات بنايات وهياكل تصنيفنا بالدوار ، نجد أننا في النهاية ، ونتيجة لكل ذلك ، في طريقنا لخلق رأسمال يتكون من مشتقات متتالية ، أو يمكن القول ، من صور تنعكس الى ما لا نهاية .

شاهد قبر للورق :

هذه التغيرات في حد ذاتها تعد ثورية ، غير أن تحولات موازية تؤثر في طبيعة النقود ذاتها ، توسع أيضا من مدى هذا التحول .

عندما نفكر في الدولار والفرنك والين والروبل والمارك الألماني ، فأننا نسمع في الغالب حفيف الورق . ولكن اذا وجد أحد أجدادنا نفسه وقد نقل بمعجزة الى عصرنا ، فان ذلك يبدو له أكثر الأشياء غرابة على الإطلاق : لأنه لن يبادل قط قطعة من قماش يمكن أن تكسوه أو مكياها من حبوب يمكن أن يغذيه مقابل ورق « لا نفع منه » .

فعلى امتداد العصر الزراعي ، أو حضارة الموجة الأولى كانت النقود عبارة عن مادة لها كيان ملموس وتملك قيمة ذاتية . كان هناك بالطبع الذهب والفضة ، ولكن أيضا الملح أو التبغ أو المرجان أو الأقمشة القطنية أو النحاس أو قواقع غوري - وهي عبارة عن نقد صدفى كان رائجا في الهند وأفريقيا السوداء . في الواقع ، كان عدد لا نهائى من المنتجات النافعة في لحظة أو أخرى يمكن أن يقوم بدور النقود - ومما يبعث على السخرية أن الورق ، الذى كان استخدامه قليلا في الحياة اليومية قبل ظهور التعليم العام ، لم يرق قط بدور النقود أو نائبا ما كان يستخدم لهذا الغرض .

ولكن عند فجر العصر الصناعى ، بدأت تنتشر أفكار غريبة بخصوص النقود . فعلى سبيل المثال ، نشر شخصي في انجلترا يدعى وليم بوتر ، كتيباً في عام ١٦٠٥ ، كان بمثابة النبوءة حيث قدم افتراضا ، كان لا يمكن التفكير فيه اطلاقاً في ذلك الوقت ، يقول : « ان الثروة الرمزية [سوف] تحل محل الثروة الحقيقية » .

وبعد ذلك بأربعين عاما ، وبينما كان توماس سافرى وآخرون يتكرون النماذج البدائية للآلة البخارية ، كان المفهوم الجديد للنقود ينتقل الى المرحلة التجريبية .

كان المستوطنون الأمريكيون هم أول من قام بطباعة النقود ، على الأقل في الغرب ، وذلك لان الانجليز كانوا يحظرون عليهم سك قطع النقود الذهبية أو الفضية .

ويتطلب استبدال مادة تملك قيمة ذاتية مثل الذهب أو التبغ أو الفراء بورق لا قيمة له عمليا ، ثقة رائعة من جانب المستخدمين له ، لأنه اذا لم يعتقد الناس أن الآخرين سيقبلون الورق ويبادلونه مقابل مواد حقيقية ، فان هذا الورق ما كان ليساوى شيئا على الاطلاق . وبالتالي اعتمدت النقود الورقية بالكامل على الثقة . غير أن هذا النوع من النقود سيطر على المجتمع الصناعي وحضارة الموجة الثانية .

وحاليا ، وفي اللحظة التي يتأكد فيها اقتصاد الموجة الثالثة الأكثر تقدما ، تجد النقود الورقية نفسها مهددة بالبطلان شبه الكامل . فهي تبدو الآن مثلها مثل مداخن المصانع وخطوط التجميع ، كمنتج من منتجات العصر الصناعي الذي يوشك على نهايته . وباستبعاد الدول المتخلفة اقتصاديا وبعض الاستخدمات الثانوية تماما ، فان النقود الورقية ستلحق قريبا بالمصير الذي آلت اليه نقود المرجان أو الأساور النحاسية .

نقود على المقاس وأشباه النقود :

يوجد حاليا في العالم حوالي ١٨٧ مليون شخص لديهم بطاقات الائتمان التي تحمل اسم « فيزا » ويستعملونها في حوالي ٥٠ مليونا محل ومحطة - خدمة ومطعم وفندق وتعاملات تجارية أخرى ، ويتفقون بهذه الطريقة ٥٧٠ مليون دولار يوميا . وهذه البطاقة ليست سوى بطاقة اعتماد واحدة بين بطاقات عديدة أخرى .

وعندما يقوم صاحب المطعم بإرسال رقم بطاقة « فيزا » الخاصة بك أو بطاقة « أميركان اكسبريس » ، فان الحاسبات الالكترونية في الشركة المعنية تضع في حساب المطعم المبلغ المطابق وتطرحه من حساباتها الخاصة وتضيفه الى دينك لها . غير أن ذلك ليس بعد سوى لعبة بطاقات بدائية .

فمع ما يسمى « بالبطاقة الذكية » يكفي أن يدخلها موظف الخزينة في جهاز الكتروني لكي يتم على الفور دفع ثمن الوجبة من حسابك المصرفي . وفي هذه الحالة لن تدفع في نهاية الشهر ولكن على الفور وكأنه شيك يتم صرفه في خلال ثانية واحدة . لقد انتشرت هذه البطاقة الذكية بشكل كبير في فرنسا بعد أن سجل براءة اختراعها المبتكر الفرنسي رولان مورنو ، وذلك بفضل مساندة البنوك والاتصالات اللاسلكية لها .

وتحتوى هذه البطاقة التى أنتجتها مجموعة « بل » على رقيقة الكترونية متناهية الصغر تتميز بأنها غير قابلة عمليا للتزوير والغش . وتستخدم اليابان وأوروبا حاليا حوالى ٦١ مليون بطاقة من هذا النوع .

ومع الاندماج المتزايد بين المحاسبة الالكترونية والنظام المصرفى سينتهى الأمر بخزينة التاجر التى أصبحت لا تقوم بعملية التحصيل الى أن ترتبط مباشرة بالبنك ، بحيث يتم اضافة المبلغ الذى يتم صرفه الى حساب التاجر . وابتداء من هذه اللحظة ستحسب فائدة على المبلغ لصالح التاجر وبالتالي يتحول « تعويم » البنك الى صفر ويحرم البنك من العائد الذى كان يجنيه فى السابق من الصكوك قيد التحصيل .

وفى الوقت نفسه ، بدلا من أن يسدد العميل فواتيره خلال مهلة معينة - فى نهاية الشهر مثلا - سيتم دفع الايجارات وقروض الشراء والمصروفات الأخرى المنتظمة بقدر ، أى قطرة بقطرة ودقيقة بدقيقة ، عن طريق نقل دم الكترونى من حساب مصرفى الى حساب مصرفى آخر . وبالتوازي مع تطور قطاع الانتاج ، سوف تقلل هذه الابتكارات بشكل متزايد ، من معالجة العمليات المالية فى شكل مجموعات منفصلة ، لصالح نظام التدفق المستمر ، وبذلك يزداد اقتراب الجهاز المالى من الهدف الاسمى ، ألا وهو التشغيل فى الزمن الفعلى ، أى بشكل لحظى .

وسياتى اليوم الذى ستنجح لكم فيه - اذا أردتم - بطاقات أكثر « ذكاء » حسم ثمن وجبة أو سيارة جديدة ، ليس فقط من حسابكم المصرفى ولكن من أجمالى موارديكم ، بل ونظريا من قيمة المجوهرات أو اللوحات اليابانية التى قد تملكونها .

وسيكون لدينا قريبا « البطاقة الفائقة الذكاء » المسماة « بنك الكترونى للخيب » التى أعدتها شركة توشيبا بشكل تجريبي لحساب فيزا انترناشيونال . وتتيح الرقيقة الميكروسكوبية التى تحتوىها هذه البطاقة لمستخدميها مراجعة حساباته المصرفية وشراء أو بيع أوراق مالية وخبر مكان فى الطائرة وانجاز مجموعة من المهام الأخرى .

ان التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تحقق أيضا عودة جدلية الى موقف كان قائما قبل الثورة الصناعية - ألا وهو تعايش عدة عملات فى إطار اقتصاد واحد . النقود مثلها مثل المواد الغذائية للافطار أو ألف عنصر آخر من عناصر الحياة اليومية تتجه نحو التنوع بحيث يمكن أن نصل الى عصر « العملات بالطلب أو بالمقاس » .

قالت مجلة الايكونوميست البريطانية فى أحد أعدادها : « لنفترض

أن بلدا أصدر عملة من نوع خاص الى جانب العملة الرسمية ٠٠٠ في بعض البلدان يوجد بالفعل لدى المستهلكين هذه النقود الموازية - المعروفة باسم البطاقة المغناطيسية السابقة الدفع ، والتي تتناقص قيمتها كلما استخدمت » .

وهذه النقود الموازية بدأت تسود اليابان • فشركة التليفونات ان • تى • تى تباع عشرة ملايين بطاقة شهريا من هذا النوع ، حيث يدفع المستهلكون قيمة البطاقة مقدما ، ثم يجرون مكالماتهم الهاتفية بفضل هذه البطاقة • وشركة ان • تى • تى سعيده جدا بهذا النظام لأنها عندما تقوم بتحصيل النقود مقدما فانها تستفيد «بتعويم» مماثل لما كانت تتمتع به البنوك قبل زيادة سرعة مقاصات الشيكات • ويستطيع المستهلكون أيضا شراء بطاقات تصلح لمختلف أنواع الانفاق الأخرى ابتداء من تذاكر السكك الحديدية الى ألعاب الفيديو •

ويمكن تخيل أنواع من أشباه العملة عالية التخصص • فوزارة الزراعة الأمريكية تتبنى مشروعا سيؤدى الى احلال بطاقة ذكية مبرمجة لمدة شهر من الاعانة وتحمل رقما شخصيا لاثبات الهوية ، محل « طوابع التغذية » التى توزع على الفقراء • ويتعين على مستخدم هذه البطاقة أن يدخلها فى الوحدة الطرفية التى تتولى المحاسبة فى السوبر ماركت ، حيث تقوم الوحدة بالتأكد من هوية البطاقة قبل أن تحسم قيمة المشتريات من المبلغ المسجل فى « الحساب » • ويهدف هذا المشروع الى تحسين نظام المحاسبة من ناحية ، وتقليل الغش والتزوير والسوق السوداء لهذه « الطوابع » من ناحية أخرى • وفى هذه الحالة ، لا يبقى سوى خطوة للوصول الى ما يمكن تسميته « بطاقات الاحتياجات الأساسية » الموجهة الى كل المستفيدين من الاعانة الاجتماعية ، وهى بطاقة ستقتصر صلاحية استخدامها على قيمة الغذاء والايجار وأجرة المواصلات العامة •

وكمثال آخر على شبه العملة يكفى أن نذهب الى أقرب مقصف مدرسى - ففي الولايات المتحدة تستعد ٣٥ منطقة تعليمية لطرح نظام بطاقات وجبات ، قامت بدراسته مؤسسة برى بيد كارد سرفيس من بيرل ريفر بولاية نيويورك • فبواسطة هذه البطاقة التى يدفع الآباء قيمتها مقدما لمدة أسبوع أو شهر مثلا ، يعرف الحاسب الآلى للمدرسة ، الذى يتولى ضبط حساب الاستهلاك ، ما أنفقه كل تلميذ •

ومن خلال هذه الأمثلة ، لا يتطلب الأمر جهدا كبيرا كي نتخيل مثلا بطاقة قابلة للبرمجة بحيث تسمح للآباء بوضع نظام غذائى خاص لأطفالهم • بطاقة طفل معين لا تصلح مثلا للمشروبات السكرية ، وفى حالة

الحساسية من اللبن سوف تستبعد البطاقة الأغذية التي تحتوى عليه . . .
وهكذا .

كما يمكن تصور بطاقات يستطيع الأطفال استخدامها فى دور السينما ومحلات أشرطة الفيديو ، تستبعد الألفلام المصنفة اكس أى (للكبار فقط) . ان كل أنواع العملات ذات المواصفات الشخصية قابلة للتحقيق بما فى ذلك ما يمكن تسميته « بالنقود المبرمجة » .

باختصار ، بعد أن ظلت هذه البطاقات لفترة ترمز الى الانتماء الى الطبقة المتوسطة ، بدأت الآن تفرض نفسها فى كل مكان . ملايين المسنين الأمريكيين الذين اعتادوا لسنوات على أن يتلقوا شيكا شهريا من التأمين الاجتماعى - قطعة من الورق مساوية لعدد معين من الدولارات الورقية - لن يجدوا هذا الشيك بعد الآن فى صناديق بريدهم : بدلا منه ، ستوجه الادارة الى بنك كل منتفع اشارة الكترونية تضيف لحسابه المبلغ المخصص له .

وتستخدم الوكالات الفيدرالية أيضا بطاقات الائتمان سواء بالنسبة لمشترياتها أو لجمع الأموال . وحسب ما يقوله جوزيف رايت المدير المنتدب لمكتب الادارة والميزانية فى البيت الأبيض فان العم سام « هو أكبر مستخدم لبطاقات الائتمان فى العالم أجمع » .

فى أى من هذه المعاملات ، لا تتبادل الأيدي شيئا يشبه ولو من بعيد « النقود » بالمعنى التقليدى للكلمة ، ولا يتم نقل أو تحويل قطعة نقود أو ورقة نقدية واحدة . أصبحت « النقود » هنا تتكون من سلسلة من الأصفار والآحاد يتم ارسالها عبر سلك أو ميكروويف أو أقمار صناعية .

لقد بات كل ذلك معتادا بالنسبة لنا وبتنا نعطي ثقتنا تماما لهذا النظام ، لدرجة أنه نادرا ما نستشعر شكوكا . على النقيض فاننا نرتاب عندما نرى مبالغ ضخمة من النقود السائلة تتبادلها الأيدي ، وينتابنا الشك فى أن هناك شيئا مشبوها ومريباً ، لاننا نفترض مسبقا أن الدفع نقدا يهدف الى التهرب من الضرائب أو أن الأمر يتعلق بتجارة المخدرات .

سلطات أخفت :

ان مثل هذه التحولات العميقة التى يشهدها النظام النقدي تهدد بالضرورة المؤسسات القائمة التى ظلت تحظى حتى الآن بمكانة ذات سلطة ونفوذ هائلين .

فعند مستوى معين ، يطرح اخلال النقود الالكترونية محل النقود

الورقية للمناقشة بشكل مباشر وجود البنوك ذاتها كما نعرفها . يؤكد دى هوك الرئيس السابق لفيزا انترناشيونال : « ان البنك لن يستطيع الحفاظ على دوره كممثل رئيسي في عمليات الدفع » . في السابق ، كانت البنوك تتمتع ايضا باحتكار بالنسبة لمقاصد الشيكات ، وهو احتكار ممنوح من الدولة ، أما حاليا فان النقود الالكترونية تهدد البنوك في هذا المجال . وكى تتدارك ذلك ، استثمرت بعض البنوك أموالها في أنشطة بطاقات الائتمان . والشئ الأهم ، أنها مدت نطاق عملها بإنشاء آلات الصرف الآلى . وإذا أصدرت البنوك بطاقات خصم ، وتمكنت من اقامة وحدات طرفية موازية لهذه البطاقات في ملايين نقاط البيع ، فانها ستمكن من دفع هجوم شركات بطاقات الائتمان : لأن بطاقة الخصم في هذه الحالة تسمح لتاجر التجزئة أن يحصل على ثمن المشتريات بشكل فوري بدلا من أن ينتظر الدفعات المؤجلة لـ دينرز كلوب أو أميركان اكسبريس أو فيزا ، ومن المحتمل أيضا ألا تكون لدى التجار رغبة شديدة في أن يدفعوا باستمرار لهذه الشركات نسبة على كل شئ يبيعونه .

ومن ناحية أخرى ، يجب على البنوك أن تواجه هجمات كل أنواع الـ « لابتك » . ففي اليابان ، مثلا ، أصيبت وزارة المالية بعرق بارد لفكرة أن شركات خاصة مثل ان . تى . تى . يمكنها إصدار « أوراق » من البلاستيك تمثل نوعا من العملة ، وبالتالي فإن هذه العملة ستعمل خارج النظام المصرفي ولوائحه وقوانينه . وإذا كان بإمكان شركة ما تحصيل مال مقابل بطاقة مدفوعة القيمة مقدما ، فانها بذلك تتلقى « ايداعا » تماما كما كان أى بنك سيفعل ، وعندما يقوم المستهلك بعملية اتفاق فان ذلك يمثل عملية « سحب » ، وعندما تحاسب الشركة التى أصدرت البطاقة بالبايع فانها تعمل « كنظام دفع » . وكانت هذه المهام كلها قاصرة على البنوك وحدها من قبل .

وبالإضافة الى ذلك ، اذا أصبحت الشركات التى تصدر البطاقات حرة فى فتح ائتمانات لعملائها باتفاق متبادل دون الأخذ فى الاعتبار القيود والاحتياطات التى تنظم النشاط المصرفي ، فان البنوك المركزية فى هذه الحالة توشك أن تفقد سيطرتها على السياسة النقدية . لقد تضخمت النقود « البلاستيكية » بشكل سريع فى كوريا الجنوبية لدرجة أن الحكومة تخشى أن تؤدي الى رفع معدل التضخم .

باختصار ، يهدد انطلاق النقود الالكترونية فى الاقتصاد العالمى بزعة الكثير من علاقات السلطة القائمة والراسخة منذ وقت طويل . فى هذه المعركة من أجل السلطة ، تحتل المعرفة المتضمنة فى التكنولوجيا موقعا مركزيا ، ونتيجة المعركة ستعيد تحديد طبيعة النقود نفسها .

نقد القرن الواحدة والعشرين :

من غير المحتمل بالطبع أن تختفى النقود نهائيا سواء أكانت في شكل معدني أم ورقي (أو ورق مضمون بمعدن) . ولكن إذا نحينا جانبا افراضات كارثة حرب نووية أو كارثة بيئية ، فإن النقود الالكترونية سوف تنتشر وتتوالد وتستبعد أغلبية الأدوات الأخرى ، نظرا لأنها تجمع قدرة التبادل مع المحاسبة الفورية وهي بذلك تستبعد عمليات كثيرة قليلة الفاعلية ومكلفة كان يتضمنها النظام النقدي التقليدي .

وإذا حاولنا الآن تجميع كل هذه العناصر ، ستنجح عنها وبشكل أخذ علاقة عامة ألا وهي : أن رأس المال - بمعنى الثروة التي يتم تشغيلها بهدف زيادة الانتاج - يتبدل بشكل مواز للنقود ، ويتخذ كلاهما أشكالا جديدة في كل مرة يطرأ فيها على المجتمع تحول كبير .

وفي هذه اللحظات ، يتطور أيضا مضمونها من المعرفة . فخلال العصر الزراعي ، كانت النقود تتكون من المعدن (أو مادة أخرى) : وكان مضمونها من المعرفة يقارب الصفر . في الواقع ، لم تكن عملة الموجة الأولى قابلة للمس وواقعية ومستديمة فقط ، بل كانت في الوقت نفسه سابقة للحروف والكتابة بمعنى أن قيمتها كانت تتوقف على وزنها ، وليس على علامات أو كلمات كان يمكن أن تحفر أو تنقش عليها .

أما بالنسبة للنقود الحالية ، عملة الموجة الثانية ، المصنوعة من الورق ، سواء بضممان مادي أو بدونه . فالمهم هو المكتوب على هذا الورق . لقد أصبحت العملة رمزية وان ظلت قابلة للمس وواقعية : وتحت هذا الشكل فرضت نفسها مع تعميم التعليم .

ومع الموجة الثالثة ، تتحول النقود تدريجيا الى نبضات الكترونية . وتصبح متطايرة ، تنتقل وتتحوّل بشكل لحظي ، ويتم متابعة تدفقاتها على شاشة فيديو . في الواقع لم تعد العملة سوى ظاهرة الكترونية ، تومض ، وتطلق صيحتها وتندوي في أرجاء الكرة الأرضية . ان نقد الموجة الثالثة ليست سوى معلومات - التي هي ذاتها قاعدة المعرفة .

ان رأس المال والعملة ، متجردان من تجسيدهما المادي ، يتبدلان معا على امتداد التاريخ . لقد مرّا بالتدرّج من شكل واقعي تماما قابل للمس ، الى شكل رمزي ، وحاليا الى شكل « فوق رمزي » .

لقد صاحب هذه السلسلة الطويلة من التبدلات والتحولات تغير

عميق للمعتقدات يكافئ تقريرا التحول الديني . فبعد أن منحت الثقة
للمواد الدائمة والحقيقية مثل الذهب ، ثم الورق بعه ذلك ، توصل الأفراد
الى الاقتناع بأن الاشارات الالكترونية المتناهية الصغر والزائلة يمكن
مقايضتها مقابل سلع أو خدمات .

ان ثروتنا هي ثروة مصنوعة من الرموز . وينطبق الشيء نفسه ،
ولدرجة مذهشة تماما ، على السلطة التي تعتمد على هذه الثروة .

الفصل السابع

المادية المزهوة

بينما كان رونالد ريجان لا يزال يشغل البيت الأبيض التقت ذات يوم مجموعة صغيرة على مائدة « غرفة الطعام الأسرية » لمناقشة مستقبل الولايات المتحدة في المدى البعيد .
وضم هذا الاجتماع ثمانية من الكتاب المستقبليين المعروفين ، وانضم اليهم نائب الرئيس وثلاثة من كبار مستشاري الرئيس منهم رونالد ريجان الذي كان قد عين حديثا رئيسا لموظفي البيت الأبيض .

وكان قد نظم هذا الاجتماع كاتب هذه السطور بناء على طلب البيت الأبيض . بدأ الاجتماع بتقرير مشترك مفاده أنه اذا كان علماء المستقبل يختلفون بشدة حول عدد من القضايا التقنية والاجتماعية والسياسية ، فانهم يتفقون جميعا في الاعتقاد بأن الاقتصاد يمر بمرحلة تحول عميق .

وبمجرد أن تم التعبير عن هذا الرأي ، تدخل دونالد ريجان بعنف قائلا : « اذن فأنتم جميعا تعتقدون أننا سنعيش نقص شعر بعضنا البعض أو نبيع هامبورجر بالقطاعي ! ولن تكون قوة صناعية كبرى بعد الآن ؟ » .

دونالد ريجان ، الذي اشتهر حاليا بمذكراته من نوع « قبلني وسأقول كل شيء » أكثر من عمله في البيت الأبيض ، وسرعان ما فقد منصبه اثر خلاف مع سيدة البلاد الاولى نانسي ريجان ، كان في ذلك اليوم قد تولى مهام منصبه في الصباح ورمى قفازه على خشب المائدة اللامع .

ونظر الرئيس ونائبيه في كل اتجاه انتظارا لرد ، ولكن أغل

المدعويين بدوا منهولين بمباغطة وعنف الهجوم . وكانت هيدى توفلر المؤلف المشارك « لصدمة المستقبل » و « الموجة الثالثة » ولهذا الكتاب هي التي استطاعت مواجهة التحدى ، فقالت بصبر وأناة : « لا يا سيد ريجان . . . ستظل الولايات المتحدة قوة صناعية كبرى . الفارق الوحيد أن نسبة الذين يعملون فى المصانع ستتناقص قليلا » .

ثم أخذت تشرح الفرق بين طرق التصنيع التقليدية والطرق المستخدمة لانتاج جهاز كمبيوتر مثل الماكينتوش ، مشيرة الى ان الولايات المتحدة كانت بدون أدنى شك أحد أكبر مصادر المنتجات الغذائية فى العالم ، بالرغم من أن الزراعة كانت لا تستخدم سوى ٢ ٪ من الأيدي العاملة . فخلال القرن الماضى كان كلما تناقص عدد المزارعين بالنسبة لباقى القطاعات الأخرى ، عززت الزراعة الأمريكية وضعها ولم تتراجع . والسؤال : لماذا لا يحدث الشيء نفسه بالنسبة للصناعة ؟ .

ويثير الدهشة فى الواقع ان حجم العمالة الصناعية فى الولايات المتحدة كان فى عام ١٩٨٨ ، وبعد الكثير من التذبذب ، هو نفس حجمها تقريبا فى عام ١٩٦٨ ، أى يزيد قليلا عن ١٩ مليون شخص . وكانت الصناعة فى ذلك الوقت تساهم فى الدخل القومى بنفس النسبة التى كانت عليها قبل ذلك بثلاثين عاما : ولكنها حققت هذه المساهمة بنصيب أقل من العاملين .

على أية حال ، فإن البقية معروفة ويسهل فك رموزها ، فطالما أن عدد السكان الأمريكيين والجزء العامل منهم لديهم كل الفرص للاستمرار فى النمو ، وأن العديد من رجال الصناعة أعادوا تنظيم انتاجهم فى الثمانينات وجعلوه يعتمد بدرجة كبيرة على الآلية ، فإن نسبة الأيدي العاملة الصناعية، بالمقارنة بالفروع الأخرى ، يجب أن تستمر فى الانخفاض . وطبقا لبعض التوقعات ، يتعين على الولايات المتحدة خلق حوالى ١٠ آلاف فرصة عمل يوميا خلال السنوات العشر القادمة ، غير أن القليل من هذه الفرص سيكون فى القطاع الصناعى - وقد لا تكون هناك فرص على الإطلاق فى هذا القطاع . ان تطورا مشابها ترك أثره أيضا على اقتصادات اليابان وأوروبا .

الا أن كلمات دونالد ريجان لا تزال تسمع أحيانا من أفواه قادة صناعات سيئة الإدارة ونقابيين يرون أصولهم تدوب ورجال اقتصاد ومؤرخين يدقون الطبول لصالح العظمة الصناعية - كما لو كان أحد يريد أن ينتقص من قدر الصناعة . ان الوهم الذى تم تغذيته ذاتيا ، والقائل بأن الولايات المتحدة فى طريقها لفقد قاعدتها الصناعية ، أتاح الفرصة

لاقتراحات معتوهة مثل التي نشرت مؤخرا في إحدى مجلات الأعمال والتي طالبت بفرض ضريبة عامة قدرها ٢٠٪ على « جميع الواردات » ، ومنع إعادة شراء الشركات الأمريكية بواسطة الأجانب .

ان جزءا كبيرا من هذه الهستيريا ، ينبع من الاحساس بأن انتقال العمالة من الأعمال اليدوية أساسا ، الى الخدمات والمهن الأكثر اعتمادا على العمل الذهني ، لا يمكن بطريقة أو بأخرى الا أن يضر بالاقتصاد ككل ، وأن قطاعا صناعيا ذا حجم صغير (من حيث عدد فرص العمل) « يفرغ » البلاد من ماهيتها . يذكرنا هذا الجدل ، بمفاهيم الفيزيوقراطيين الفرنسيين في القرن الثامن عشر الذين كانوا يعتبرون الزراعة هي النشاط « الإنتاجي » الوحيد ، نظرا لعدم قدرتهم على تصور اقتصاد صناعي .

المعنى الجديد للبطالة ؛

ان التباكي على « أفول » الصناعة يتفق في الغالب مع مصالح شخصية ويعتمد على مفاهيم بالية للثروة والإنتاج والبطالة .

ففي عام ١٩٦٢ صدرت دراسة رائدة بعنوان « انتاج وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة » . لقد وضعت هذه الدراسة ، التي يرجع الفضل فيها الى عالم الاقتصاد بريستون فريتز ماشلوب ، الأسس التي انبنى عليها وتطور صرح احصائي ، ونجم عن ذلك أن عديد العاملين الذي يتعامل حاليا مع الرموز أكثر بكثير ممن يتعامل مع الأشياء . مع بداية الستينات تنبأت مجموعة صغيرة من علماء المستقبل الأمريكيين والأوروبيين بالانقراض من العمل العضلي الى العمل الذهني ، أو على الأقل الى أعمال تتطلب قدرات نفسية وإنسانية ، وذلك من خلال تلال من الكتب والمقالات والتقارير والدراسات الوافية ، بالإضافة الى « كتاب أبيض » أعد بناء على طلب أي . بي . ام . ولكن في ذلك الوقت رفضت هذه التنبيهات المبكرة على أساس أنها « وهمية » .

ومنذ ذلك الحين ، انتشر بشكل كبير إحلال الأنشطة الخاصة بالخدمات أو الأنشطة فوق الرمزية محل العمل اليدوي . لقد أصبح هذا التحول مذهلا ، وفي الوقت نفسه غير قابل للانعكاس . ففي الولايات المتحدة تضم هذه المهن حاليا ٧٩٪ من الأيدي العاملة . لما على المستوى العالمي فإن هذا التحول الكبير يتجلى بشكل مدهش من خلال حقيقة ماهرة تبين أن الخدمات و « الملكة الثقافية » تمشا حاليا تجارة دولية ، لا تقل أهمية عن تجارة السيارات والأجهزة الإلكترونية مجمعة أو المنتجات الغذائية بالإضافة الى الوقود .

ونظرا لتجاهل المؤشرات الأولى لهذا التحول ، فإن التطور تم بشكل عشوائي أكثر من اللازم . فكلما تأخرت الصناعات القديمة في التزود بأجهزة الكومبيوتر والروبوت والأنظمة المعلوماتية ، وكلما أبطأت في إعادة بناء هيكلها ، تعرضت لضربات قاصمة من المنافسين الأكثر مرونة وتزايدت عمليات الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين وحالات الإفلاس ، بالإضافة الى اضطرابات أخرى عديدة . لقد ألقي كثيرون باللائمة على العدوانية الأجنبية وسعر الفائدة العالي جدا أو المنخفض للغاية وعلى المغالة في اللوائح ، فضلا عن ألف عامل آخر .

بعض هذه الأسباب لعب دورا بالطبع ، ولكن هناك خطأ مماثلا يقع على عاتق وقاحة الصناعات القديمة ، خاصة الفروع الأقوى فيها - صناعة السيارات وصناعة الصلب وبناء السفن والمنسوجات - التي سيطرت طويلا على الاقتصاد . إن قصر نظر إدارة هذه الصناعات قد أدى الى معاقبة عمالها ، وهم بالطبع أقل فئات المجتمع مسئولية عن هذا التخلف ، والأقل قدرة على حماية أنفسهم . كما شعرت الكوادر المتوسطة أيضا بأضرار البطالة الحارقة ورأوا حساباتهم المصرفية تنهار ، وكذلك احساسهم بنواتهم وأحيانا زيجاتهم . وفي أثناء ذلك ، لم تفعل واشنطن شيئا يذكر لتقليل الصلصة .

إن حقيقة أن العدد الإجمالي للعاملين في الصناعة في عام ١٩٨٨ عاد الى نفس مستوى عام ١٩٦٨ ، لا تعني أن العاملين الذين تم الاستغناء عنهم عادوا ببساطة الى وظائفهم القديمة . على العكس ، فمع استخدام تكنولوجيا جديدة ، أصبحت الشركة من الآن فصاعدا في احتياج لقوة عمل مختلفة جذريا . لقد كانت مصانع الموجة الثانية تستخدم أساسا عاملين قابلين للاستبدال ، بينما على النقيض ، تتطلب عمليات إنتاج الموجة الثالثة كفاءات متنوعة وقابلة للتطور بشكل مستمر : بمعنى آخر ، أصبح العاملون غير قابلين للاستبدال بشكل متزايد . وبالتالي تطرح مشكلة البطالة نفسها حاليا بشكل مختلف تماما .

في مجتمعات الموجة الثانية ، كان يمكن تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل ، من خلال حقنه باستثمارات أو بزيادة القوة الشرائية للمستهلكين . فإذا كان هناك مليون عاطل مثلا ، كان من الممكن مبدئيا ، تسخير الآلة الاقتصادية بحيث يتم خلق مليون فرصة عمل . لأن الوظائف كانت قابلة تماما للاستبدال ، أو كانت لا تتطلب الا قدرا ضئيلا من الكفاءة ، بحيث كان تعلم حرفة جديدة يستغرق أقل من ساعه ، وكان أى عاطل يمكنه عمليا أن يشغل تقريبا أية وظيفة . ومن ثم لم تكن هناك مشكلة .

أما في الاقتصاد الحالى فوق الرمزى ، فان الأمر يختلف ، ولذلك لا تعطى الوصفات الكينزية التقليدية نتائج طيبة وكذلك طرق العلاج النقدية . ولنتذكر هنا ، أنه للتغلب على الأزمة الكبرى التى حدثت فى الثلاثينات ، أوصى جون ماينارد كينز بضخ نفقات عامة تمول من عجز الميزانية وتهدف الى ملء جوب المستهلكين . وبمجرد أن يكون لدى المستهلكين نقود فانهم سيندفعون للشراء ، مما سيدفع الصناعيين الى توسيع منشآتهم والى استخدام مزيد من الأيدي العاملة ، ووداعا للبطالة . أما المنادون بطرق العلاج النقدية ، فانهم يوصون بأساليب مختلفة : مثل التلاعب بسعر الفائدة والكتلة النقدية حيث يتعين أن يؤدى ذلك الى زيادة أو اضعاف القدرة الشرائية طبقاً لما يحتاجه الاقتصاد .

أما فى ظل الاقتصاد الحالى الذى يعمل على صعيده الكرة الأرضية ، قد يؤدى سكب النقود فى جيوب المستهلكين ، الى ارسال هذه النقود بمنتهى البساطة لتنفق خارج البلاد ، دون أن يستفيد منها الاقتصاد الوطنى أدنى استفادة .

ان الأمريكى الذى يشتري جهاز تليفزيون جديدا أو جهاز تشغيل أسطوانات مدمجة ، لا يفعل أكثر من ارسال الدولارات الى اليابان أو كوريا أو ماليزيا الخ . . ان عملية الشراء لا تؤدى بالضرورة الى تكاثر فرص العمل فى الولايات المتحدة .

فضلا عن ان هناك ثغرة أخرى فى هذه الاستراتيجيات القديمة ، حيث ان محورها تداول النقود وليس تداول المعرفة . فلم يعد ممكنا خفض البطالة بزيادة عدد فرص العمل ، لأن المشكلة لم تعد كمية فقط : لقد أصبحت البطالة مسألة نوعية بالدرجة الأولى .

حتى لو كان هناك عشرة اعلانات وظائف لكل عاطل أو عشرة ملايين وظيفة خالية مقابل مليون طالب عامل فقط ، فان هذا المليون لن يستطيع شغل الوظائف المتاحة الا اذا كانت المواصفات الفردية - المعرفة - تتفق مع متطلبات الشركات . ان التخصصات الآن متنوعة وتبديل بسرعة كبيرة ، بحيث أصبح العاملون أقل امكانية للاستبدال عن ذى قبل ، أو أصبحت عملية الاستبدال أكثر تكلفة . ولم تعد النقود والعدد هما المعطيات الوحيدة للمشكلة .

ان العاطلين فى حاجة ملحة للمال لبقائهم وعائلاتهم على قيد الحياة ، كما أنه من الضرورى اجتماعيا ومن المبرر أخلاقيا منحهم اعانة ذات مستوى

محترم • ولكن فى ظل اقتصاد فوق رمزى ، لا يمكن لأية استراتيجية تهدف لخفض البطالة أن تكون فعالة الا بشرط أن تركز على هبة المعرفة أكثر منها على المساعدة المالية •

بالإضافة الى ذلك ، فمن غير المحتمل أن تكون الوظائف الجديدة فى المصانع كما لا زلنا نتصورها • فلن يقتصر ما تتطلبه هذه الوظائف على كفاءة معينة فى الميكانيكا - أو حتى فى الرياضيات كما يدعى بعض رجال الصناعة - وانما أيضا على مجموعة كبيرة من القدرات الثقافية والاستعداد للعلاقات الانسانية • ومن ثم يتعين علينا اعداد الناس من خلال النظام التعليمى والتدريب المهنى والتدريب المباشر على مهام مثل العناية بمن بلغوا سن الشيخوخة (والذين يتزايد عددهم سريعا) ، أو بالأطفال ، وعلى مهن الخدمات الصحية والأمن الشخصى والتدريب والترفيه والسياحة وخدمات أخرى من نفس النوع •

كما يتعين علينا البدء فى اظهار تقديرنا لوظائف الخدمات الانسانية، هذا التقدير الذى يقتصر حتى الآن على العالم الصناعى ، وبدلا من تقليل قدر العاملين فى قطاع الخدمات وتشبيههم بـ « بائعى هامبورجر » : كما لو أن ماكنونالد يستطيع أن يكون رمزا لمجموعة من الأنشطة اللانهائية تقريبا ، والتي تضم التعليم كما تضم العمل فى وكالات الزواج أو فى مركز الطب الاشعاعى فى إحدى المستشفيات •

ومن ناحية أخرى ، اذا كانت رواتب قطاع الخدمات غالبا ما تكون منخفضة ، فان الحل لا يكون بالتنديد بالتناقص النسبى فى الوظائف الصناعية وانما بزيادة الانتاجية فى قطاع الخدمات ، وبابتكار أشكال مناسبة لتنظيم العاملين ، وللمفاوضات الجماعية • كما يتعين على النقابات التى أنشئت فى الأصل سواء لعمال مهرة أو للعاملين فى الانتاج بالجملة ، أن تتبدل تماما ، أو أن تترك المكان لهياكل جديدة تتوافق بشكل أفضل مع الاقتصاد فوق الرمزى • واذا كانت تريد البقاء على قيد الحياة ، يتعين عليها أن تكف عن معاملة العاملين ككتلة غير متميزة ، والبدء فى التعامل معهم على أنهم ذوات فردية ، فيجب مثلا أن تشجع بدلا من أن تحارب التدابير والترتيبات الجديدة مثل العمل من المنزل والمواعيد المرنة ، وتقاسم مواقع العمل •

باختصار ، يضطرننا نمو الاقتصاد فوق الرمزى الى إعادة التفكير فى مشكلة البطالة من الألف الى الياء • ولكن مناقشة الادعاءات البالية وتفنيدها ، يعنى تحدى الذين يستفيدون من تلك الادعاءات • وبالتالى

فان نظام خلق الثروة الخاص بالموجة الثالثة ، يهدد سلطات مسيطرة
تحتل مواقع منيعة فى الشركات الكبرى والنقابات والدول .

صورة طيفية للعمل الذهني :

يجعل الاقتصاد فوق الرمزي مفهومنا للبطالة باطلا ، وكذلك
طريقتنا فى تصور العمل . وكى نفهم الواقع والصراعات من أجل السطة
التى تنبع منه ، يتعين علينا اللجوء الى مصطلحات واستخدامات لغوية
جديدة .

فتقسيم الاقتصاد الى قطاعات نطلق عليها مثلا « زراعية »
و « صناعية » و « خدمات » يضيف تعتيما على الموضوع بدلا من أن يوضحه .
لأن سرعة التغيرات الحالية تمحو أو تظلل هذا التمييز الذى كان من قبل
واضحا جليا ، والسيد دونالد ريجان الذى يثير قلقه فكرة أن يرى أعدادا
متزايدة من الأمريكيين يشتغلون بقص شعر بعضهم البعض ، قد يندهش
لو عرف أن مؤسس إحدى أكبر شركات الكمبيوتر الأوروبية أكد مرارا
« نحن شركة خدمات - تماما مثل صالون تصفيف الشعر ! » .

ولذلك فبدلا من التشبث بالتصنيفات القديمة يستحسن أن ننظر
تحت العناوين ونسبائل عما يتعين أن يفعله حقيقة العاملون فى هذه الشركة
أو تلك لخلق قيمة مضافة . وبمجرد طرح السؤال ، سرعان ما سنكتشف
أن العمل فى القطاعات الثلاثة يتكون بشكل متزايد من عمليات رمزية
أى من « عمل ذهنى » .

حاليا ، يحسب مربو الماشية عليقة الحبوب بواسطة الكمبيوتر ،
ويراقب العاملون فى مجال صناعة الحديد شاشات الكترونية ولوحات
مفاتيح ، ويعتمد رجال البنوك المتخصصون فى الاستثمار على أجهزة
الميكرو كمبيوتر المتنقلة الخاصة بهم ليقوموا بعملهم فى الأسواق المالية .
ومن ثم لا يهم كثيرا ان كان الاقتصاديون يفضلون تسمية هذه الأنشطة
« زراعية » أو « صناعية » أو « خدمات » .

بل ان الفئات المهنية نفسها تتفكك وتتجزأ . فعندما يقال ان
شخصا ما سائق آلة أو مندوب تجارى ، فان ذلك يخفى أشياء أكثر
مما يكشف . قد تظل التصنيفات كما هى ولكن العمل الفعلى يختلف .

وبالتالى ، فان الأجندى هو تجميع العاملين طبقا للعمليات الرمزية
أو العمل الذهني الذى يقومون به فى اطار وظيفتهم - دون أن نتوقف

المعرفة فى أية فئة يتم تصنيفهم ، وهل يعملون فى متجر أو شاحنة أو مصنع أو مستشفى أو مكتب .

وعلى قمة ما يمكن تسميته « بالصورة الطيفية للعمل » ، نجد الباحث العلمى أو المحلل المالى أو المبرمج أو المتخصص فى الاعلاماتية أو حتى موظف الأرشيف العادى . سيقال لماذا يتم إدراج العالم وموظف الأرشيف فى مجموعة واحدة ؟ والإجابة أنهما وإن اختلفت وظائفهما وإن كانا يعملان عند مستويات تجريد مختلفة كلية ، فانهما كليهما - ومعهما ملايين البشر - لا يفعلون سوى تداول المعلومات وتوليد مزيد من المعلومات ، أى أن عملهم رمزى تماما .

وفى منتصف الطيف تقريبا ، نجد مجموعة كبيرة من الوظائف « المختلطة » - مهام تتطلب قدرا من الجهد العضلى ولكن مع درجة من استعمال المعلومات . فالسائق الذى يقوم بتسليم الطرود فى فيدرال اكسبريس أو يونيتد بارسل سرفيس ينقل الصناديق والعلب ويقود شاحنة ولكنه حاليا يستخدم أيضا جهاز كمبيوتر مثبتا فى كابينة القيادة . وفى المصانع التى تستخدم تكنولوجيا متطورة ، نجد أن مشغل الآلة على درجة رفيعة من التخصص فى الاعلاماتية ولا يقتصر عمل موظفى الاستقبال فى الفنادق والمرضات والعاملين فى مهن أخرى كثيرة ، على التعامل مع الجمهور ، ولكنهم يقضون أيضا جزءا كبيرا من وقتهم فى إنتاج المعلومات وتقديمها .

قد تظل أبدى الميكانيكيين لدى وكلاء شركة فورد مغطاة بالزيوت والشحوم ، غير أنهم سرعان ما سيستخدمون نظاما اعلاماتيا أعدته هيويت - باكارد لمساعدتهم فى تحديد مواضع الأعطال . ويتيح لهم هذا النظام الوصول الى مائة ميجابايت من الرسومات التقنية والبيانات المخزنة فى الذاكرات الالكترونية . كما يقدم لهم معلومات تكميلية عن السيارة التى يقومون باصلاحها ويساعدتهم فى البحث عما يحتاجونه فى كتل المعدات ، وقيم علاقات استدلال ، ثم يرشدتهم خلال مراحل العمل المتتالية .

عندما يتحاور الميكانيكيون مع هذا النظام ، هل نعتبرهم مجرد « ميكانيكيين » أو « عمالا ذهنيين » ؟

إن المهام اليدوية البحتة التى تقع عند الطرف الأدنى للطيف ، هى التى فى طريقها للاختفاء . وبما أنها أقل عددا ، فإن « البروليتاريا » ستكون من الآن فصاعدا أقلية ، وسيتم استبدالها بشكل مطرد

« بالكوجنيتاريا » أى بالتعاملين فى المعرفة • وتعبير أكثر دقة ، كلما ازداد الاقتصاد فوق الرمزى رسوخا «تحول» البروليتاريا الى كوجنيتاريا •

حاليا ، أصبحت الأسئلة الرئيسية التى يتعين طرحها بالنسبة لعمل شخص ما هى : ما نسبة معالجة المعلومات التى يتضمنها هذا العمل ؟ الى أى مدى هو عمل تكرارى أو قابل للبرمجة ؟ ما مستوى التجريد الذى يتضمنه ؟ هل يسمح لهذا الشخص بالتعامل مع بنك المعلومات المركزى ومع نظام المعلومات الخاص بالادارة ؟ وما مدى الاستقلالية والمسئولية الذى يتمتع به هذا الشخص ؟

ان الادعاء بأن ذلك « يفرغ » الاقتصاد ، أو استبعاده لاعتباره مساويا « لبيع الهامبورجر بالقطاعى » أمر بكل بساطة مثير للسخرية • لأن تأثير هذا الكلام المكرر هو الانتقاص من قيمة هذا القطاع الاقتصادى الذى ينمو بسرعة أكبر ويخلق أغلبية الوظائف الجديدة • كما أن ترديد هذه المقولات ، يعنى رفض الاعتراف بالدور الحاسم الذى تلعبه المعرفة من الآن فصاعدا فى انتاج الثروة ، كما يعنى عدم ادراك التطابق التام بين تحول العمل الانسانى ونمو رأس المال والنقود فوق الرمزيين اللذين رسم ملامحهما الفصل السابق ، وأن الأنماط المهنية الجديدة هى أحد مظاهر عملية إعادة الهيكلة الشاملة للمجتمع ، التى تتسارع عشية القرن الواحد والعشرين •

« بدائى » ضد « وائى » :

ان تغيرات بمثل هذا الاتساع ، لا يمكن أن تحدث دون أن ينجم عنها صراعات على السلطة • وفى محاولة لتوقع الذين سيكسبون والذين سيخسرون فى هذا الصراع ، قد يكون مفيدا أن ننظر أيضا الى الشركات من زاوية المكان الذى تحتله كل منها فى صورة طيفية « للعمل الذهنى » •

وبالتالى يتعين تصنيفها ليس كشركات « صناعية » أو « خدمية » ولكن طبقا لما يقوم به فعلا العاملون فى هذه الشركات • فشركة سى • اس • اكس • مثلا تمتلك خطوط سكك حديدية فى شرق الولايات المتحدة كله • وهى فى الوقت نفسه إحدى كبريات الشركات العالمية فى النقل البحرى بواسطة الحاويات (تتولى تسليم قطع غيار هوندا فى أمريكا) • غير أنها تعتبر أن المعلومات هى سمتها الأساسية •

ويقول أحد قياداتها وهو الكس ماندل : « المعلومات تمثل مكونا متزايدا الأهمية فى مجال خدمات نقل البضائع التى نقوم بها • اذ لا يكفى تسليم

المنتجات . فالعملاء يريدون الحصول على المعلومات التي تعنيهم مثل : متى سيتم تجميع رسائلهم للنقل ، ومتى سيتم إعادة فرزها ، وأين ستوجد هذه الرسائل في هذه اللحظة أو تلك ، وما هي التكاليف ومشكلات الجمارك التي قد تتعرض لها ؟ والعديد من الأشياء الأخرى . في شركتنا ، تلعب المعلومات دور المحرك . أي بمعنى آخر أن نسبة العاملين في س . اس . اكس . الذين يقعون في الصفوف المتوسطة أو العليا من الطيف في زيادة مستمرة .

ويقودنا ذلك الى فكرة امكان توزيع الشركات بشكل تقريبي الى شركات « بدائية » و « متوسطة » و « ذهنية » . مثلها في ذلك مثل الوظائف الفردية ، فهي تحتل موقعا في الصورة الطيفية يتطابق مع حجم العمليات الذهنية التي تنجزها ومدى تعقيد هذه العمليات .

وينهب الدكتور دونالد اف كلاين ، وهو طبيب نفسى ومدير أبحاث في معهد الطب النفسى بولاية نيويورك ، الى أبعد من ذلك في نفس الاتجاه مؤكدا أن هذه الفروق موجودة في مستويات الذكاء العامة المطلوبة من العاملين . ويضيف قائلا : « ألا تعتقدون أن العامل المتوسط لدى شركة آبل أكثر ذكاء من العامل المتوسط لدى شركة ماكدونالد ؟ الادارة العليا لدى الأخيرة قد لا تقل ذكاء عنها لدى آبل (وإن كنت أشك في ذلك) ، غير أن نسبة العاملين المتبادلة التي تتطلب حاصلا ذكائيا مرتفعا وقدرة على الترميز مختلفة تماما بالطبع » .

وبمواصلة هذا التفكير ، من المفترض أن نصل الى وضع مستوى جماعى للحاصل الذكائى لكل شركة . هل عمال كرايزلر أكثر ذكاء ذاتيا من عمال فورد أو تويوتا ؟ (ليس أكثر تعليما ولكن أكثر ذكاء من « حيث المولد » ؟) وما الذى يمكن قوله عن ترتيب الشركات طبقا للحاصل الذكائى ، مثلا ترتيب آبل بالنسبة ل كومباك ، أو جنرال فودز بالنسبة ل بيلسبورى ؟ (وهما من شركات المنتجات الغذائية) . وبدفع هذه الطريقة لدرجة العبث يمكن تصور إعادة ترتيب الشركات الخمسمائة الكبرى المدرجة في مجلة « فورتشن » على أساس الحاصل الذكائى الجماعى .

ولكن هل الشركات ذات الحاصل الذكائى المرتفع تنتج بالضرورة ثروة أكبر من تلك التي تليها في الترتيب ؟ وهل تحقق أرباحا أفضل ؟ هناك بلا شك عناصر أخرى مثل الحافز والديناميكية وشدة المنافسة ، وكلها عوامل لها بالتأكيد دور فى النجاح التجارى . ومن جهة أخرى ، كيف يمكن قياس الذكاء عامة ؟ .

هناك أسباب قوية تدفع الى الاعتقاد بأن اختبارات الحاصل الذكائي
منحازة ثقافيا وتأخذ في الاعتبار عددا غير كاف من سمات الذكاء .

غير أنه ليس من الضروري بناء سيناريوهات وهمية لادراك أن
الشركات « الراقية » - بغض النظر تماما عن مستوى الذكاء الفردي
للعاملين - ليس لها نفس سلوك الشركات التي تحتل فيها المعرفة مكانا
أقل .

ففي الشركات « البدائية » يكون العمل « الذهني » وقفا على بضع
قيادات ولا يترك لباقي العاملين غير العمل العضلي أو على الأقل غير الذهني .
لأن هذه الشركات تفترض مبدئيا أن العاملين جهلة ، أو أن ما يمكنهم معرفته
ليس له على أية حال أهمية بالنسبة للإنتاج .

حتى في القطاع « الراقى » يمكن حاليا رصد العديد من أمثلة
« تقليل الكفاءة » ، أى تبسيط العمل ، الذى يتحول الى أصغر مكوناته
ويتم مراقبته خطوة خطوة . ولحسن الحظ ، هذه المحاولات لتطبيق طرق
أعدها فريدريك تايلور لاستخدامها في الإنتاج الصناعى فى بداية القرن
العشرين ، لم تعد الا مظهرا متأخرا للماضى « البدائى » ، وليس تجسيدا
مسبقا لمستقبل « راقى » ، لأن أية مهمة بسيطة وتكرارية بحيث يمكن
القيام بها بدون تفكير ، ستكون مرشحة قريباً للروبوتية .

وعلى النقيض من ذلك ، نجد أنه كلما اتجه الاقتصاد نحو الإنتاج
فوق الرمضى ، ستضطر كل الشركات الصناعية الى إعادة التفكير في دور
المعرفة . وفي القطاع « الذهني » ، الشركات الأكثر تقدماً هي التي تبادر
بذلك بشكل أسرع ، كما تعيد في الوقت نفسه تعريف العمل ذاته .
وتنطلق هذه الشركات من مبدأ أنه بتقليل العمل العضلي البحت الى الحد
الأدنى ، أو بإسناده الى آليات ذات تكنولوجيا عالية ، بحيث تتاح للعامل
الفرصة للتعبير بلا تحفظ عن قدراته الخاصة ، فإن إنتاجيتها وأرباحها
سترتفع بسرعة . وتضع هذه الشركات لنفسها هدفاً ، هو استخدام عدد
أقل من العاملين ولكنهم أكثر قدرة وكفاءة وتدفع لهم رواتب أفضل .

حتى الأنشطة من النوع المتوسط التي لا زالت تتضمن عمليات
عضلية ، باتت أكثر اعتماداً على المعرفة ، وترتفع بالتالى على سلم طيف
العمل .

ففي مدينة شليفييل بولاية انديانا ، توجد منشأة حديثة تابعة لجين
كورب أوتوموتيف . هذه المنشأة التي تكلفت ٦٥ مليون دولار سوف
تستختم قريباً ٥٠٠ شخص ، لإنتاج عناصر بلاستيكية لهياكل السيارات

لكل من شيفروليه وبونتياك وأولدزموبيل • وسيتلقى كل العاملين - وليس الكوادر والفنيون وحدهم - تدريباً تتراوح تكلفته بين ٨ آلاف وعشرة آلاف دولار • ولن يقتصر التدريب على تنفيذ المهام العضلية المطلوبة فقط ولكنه سيتضمن أيضاً تقنيات حل المشكلات وإدارة المجموعة والتمثيل النفساني (*) فضلاً عن طرق التنظيم • كما سيتم تقسيم العاملين إلى فرق لدى كل منها جهاز كمبيوتر ، بحيث يتدرب كل فريق على الرقابة بواسطة الطرق الإحصائية ، وسيتعلم كل فرد في الفريق العديد من الوظائف المختلفة بحيث يتسنى لهم تبادل مواقعهم وتقليل الملل إلى أدنى مستوى • أما رؤساء الفرق فسوف يتلقون تدريباً لمدة عام يتضمن فترة إقامة في الخارج •

وإذا كانت جين كورب تستثمر كل هذه الأموال فإنها لا تفعل ذلك لدوافع خيرية ، بل هي تأمل أن تجنى الثمار في شكل انطلاقة سريعة للمصنع ، ثم نوعية إنتاج عالية المستوى مع تقليل الفاقد فضلاً عن إنتاجية فردية متزايدة •

بشكل عام ، ليست الشركات « الراقية » مؤسسات خيرية • فبرغم أن العمل فيها يميل إلى أن يكون أقل معاناة عضلية عنه في الإنتاج « البدائي » ، والوسط المحيط أكثر لطفاً إلا أنها عادة ما تطالب العاملين فيها « بالمزيد » • إن العاملين في هذه الشركات ليسوا مطالبين باستخدام قدراتهم الذهنية فقط في العمل وإنما بأن يستثمروا أيضاً انفعالاتهم وملكاتهم الحدسية وقدرتهم على التخيل • لذلك يدين أتباع ماركوز هذه الممارسات ويعتبرونها طريقة استغلال للأجراء أكثر اضراراً من سابقتها •

الأيديولوجية « البدائية » :

كانت الثروة في الاقتصادات الصناعية « البدائية » تقاس عادة بملكية السلع التي كان إنتاجها يعتبر جوهر الحياة الاقتصادية • وعلى النقيض كانت الأنشطة الرمزية أو أنشطة الخدمات - وإن كان لا غنى عنها للأسف - توصف بأنها غير منتجة (ولا زالت توصف كذلك أحياناً بقلم علماء اقتصاد يقيسون الإنتاجية بمعايير نمطية أعدت من أجل القطاع الصناعي ولا تنطبق على قطاع الخدمات - فالخدمات بطبيعتها يصعب تقييمها) •

كان إنتاج الأشياء المادية : سيارات - جرارات - أجهزة تليفزيون -

(*) ارتجال موجه للمشاهد غايته حمل المرضى على تمثيل تصرفاتهم في الحياة •

يبدو كشيء « مذكر » بل و « فوق مذكر » ، وتقترن بمثل هذا الانتاج
أوصاف من قبيل « عملي » أو « واقعي » أو « ايجابي » . على عكس انتاج
المعرفة وتبادل المعلومات ، حيث كان يقلل من شأنه عامة بدعوى أنه
مجرد « ركام من الورق لا قيمة له » ، ويعتبر أنشطة لا تنسم بالجدية
الكافية بل ومغنثة .

لقد أنتجت هذه المواقف عددا من النتائج الطبيعية . منها على سبيل
المثال : أن « الانتاج » يركز على تضافر الموارد المادية والآلات والقوة
البدنية وأن أهم أصول شركة ما هي تلك الأصول المحسوسة والملموسة .
وأن الثروة الوطنية تنتج من فائض الميزان التجارى وأن تبادل الخدمات
لا أهمية له الا فى حدود أنه يسهل تجارة السلع . ولا يمثل التدريب
فى أغلب الأحيان سوى تبذير وإهدار الا اذا كان تدريبا مهنيا بحتا . وأن
البحث العلمى نزوة غير واقعية ، والفن لا علاقة له بالأعمال بل قد يتسبب
فى الاضرار بها .

باختصار ، المهم فى كل شىء هو المادة .

فضلا عن ذلك ، فان هذا النوع من الأفكار ليس وقفا على أقطاب
الرأسمالية وانما يوجد مثيل لها فى العالم الشيوعى أيضا . لقد وجد
الاقتصاديون الماركسيون صعوبات أكثر - وهو أقل ما يمكن قوله - فى
ادماج العمل « الراقى » فى خططهم . وفى المجال الفنى ، صورت « الواقعية
الاشتراكية » آلاف العمال السعداء وهم يظهرن عضلات قوية على خلفية
من التروس والمسننات ومداخل المصانع والقاطرات البخارية . فى الحقيقة
كان تمجيد البروليتاريا ، التى تم تصويرها نظريا على أنها طليعة التقدم ،
يجسد مسلمات اقتصاد « بدائى » .

وكانت المحصلة الاجمالية أكبر بكثير من مجرد تراكم غير متبلور
من الآراء والأفكار المسبقة والمواقف المعزولة . بل انها كانت تشكل
بالأحرى أيديولوجية قادرة على تبرير وتدعيم نفسها بواسطة اندفاعها
الذاتى - أيديولوجية معتمدة على مادية - ذكرية وقحة وظافرة .

وهى تمثل فى الواقع أيديولوجية صناعة الانتاج بالجملة ، سواء
كان دعائها هم قادة الصناعة الرأسمالية أو اقتصاديين من النوع التقليدى .
وعلى أية حال فهم تجسد ، كما أشارت لذلك صحيفة « فايننشال تايمز »
مازحة بسخرية « النظرية القائلة بأولوية المنتج المادى والتى لن ينكرها
المخططون السوفيت » . انها الهراوة التى يستخدمها المدافعون عن المصالح
القائمة للاقتصاد المصنعى القديم فى صراعهم ضد أنصار الاقتصاد فوق
الرمزى الذى يتشكل الآن .

فى زمن ما ، كان يمكن أن يكون للمادية - الذكرية بعض المعنى .
أما الآن حيث ترجع القيمة الحقيقية لأغلب المنتجات الى المعرفة التى
تتضمنها فان مثل هذا الموقف يبدو غبيا ورجعيا . وكل بلد يختار أن
ينتهج سياسة تقوم على هذه الأيدولوجية يحكم على نفسه بأن يصبح
بنجلاديش القرن الواحد والعشرين .

الأيدولوجية « الرأقية » :

لم تقم بعد الشركات والمؤسسات والأشخاص المعنيون أكثر من
غيرهم بقيام الاقتصاد فوق الرمزي بأعداد نظرية مترابطة لمواجهة المادية -
الذكرية وان كانت بعض الأفكار الأساسية قد بدأت تأخذ مكانها .

وبدأت الوثائق الأولى المتناثرة للاقتصاد الجديد تظهر فى أعمال
لا زالت مجهولة بدرجة كبيرة ، لكتاب من أمثال أوجين لويبل ، الذى توفى
مؤخرا ، والذى قضى ١١ عاما فى أحد سجون تشيكوسلوفاكيا يعيد
التفكير بعمق فى التأكيدات الرئيسية وادعاءات كل من الاقتصاد الماركسي
والاقتصاد ذى النزعة الغربية ، وهنرى . كيه . اتش . فوو من هونج
كونج الذى حلل « الأبعاد غير المنظورة للثروة » ، وأوريو جيارينى من
جنيف الذى طبق مفاهيم المخاطرة وعدم اليقين على تحليل مستقبل أنشطة
الخدمات ، والأمريكي ولتر ويسكوف الذى بحث دور شروط عدم التوازن
فى التنمية الاقتصادية .

ويتساءل الباحثون العلميون حاليا ، كيف تتصرف النظم وهى فى
حالة اضطراب وكيف يتمخض نظام من مواقف عشوائية ، وكيف تقفز
نظم فى حالة نمو الى درجات نمو أعلى ؟ . كل هذه الأسئلة لها أهمية كبرى
فى فهم النشاط الاقتصادى . وتؤكد كتيبسات فى الادارة أنه يمكن
« النجاح بفضل الفوضى » . ويعيد علماء الاقتصاد اكتشاف أعمال
جوزيف شومبيتر الذى كان يعتبر « الهدم البناء » ضروريا للتقدم . ومن
خلال عاصفة من عروض الشراء العلنية واعادة البيع واعادة التنظيم وحالات
الافلاس وعمليات طرح للشركات والمشاركة فى رأسمال ذى مخاطر ، فان
مجمل الاقتصاد فى طريقه لأن يتخذ بنينا جديدا . هذا البنيان يسبق
بتنوعه وسرعة تطوره وتعقيده الاقتصاد المصنعي القديم بسنوات ضوئية .

ان « القفزة » التى ستلقى بنا الى درجة أعلى من التنوع والسرعة
والتعقيد ، تتطلب اكتمال قفزة موازية نحو أشكال من التكامل أعلى وأكثر
تطورا . هذا التحول بدوره لا يمكن أن يكتمل الا برفع معالجة المعلومات
الى مستويات عليا .

وفى غياب مثل هذا القدر الأعلى من التنسيق والعمل الذهني المصاحب بالضرورة له ، لا يمكن أن تظهر قيمة مضافة ولا يستطيع الاقتصاد خلق الثروة . وبالتالى لا تركز القيمة على توليفة الأرض والعمل ورأس المال فقط . لأن كل الأرض وكل العمل وكل رأسمال العالم ، لا يستطيعون تلبية احتياجات المستهلكين اذا لم يتم التوصل الى دمجهم وتكاملهم بدرجة أعلى بكثير مما تحقق حتى الآن . ومن ثم سوف يتغير تماما مفهوم القيمة طبقا لذلك .

وتعبر مجموعة « بروميه » - وهى مجموعة تفكير وتأمل مستقلة تعمل فى باريس - عن هذه الفكرة فى تقرير حديث لها قائلة : « ان القيمة » تستخلص « فى الواقع من خلال اجمالى انتاج سلعة/خدمة . اذ لا تتميز الاقتصادات المسماة خدمية [٠٠٠] بحقيقة أن الناس بدءوا فجأة يستكملون حياتهم باستهلاك غير مادي أو غير ملموس ، ولكن بالأحرى بحقيقة أن الأنشطة المتصلة بالمجال الاقتصادى أصبحت أكثر تكاملا بشكل متزايد » .

ان الثقافة الصناعية ، بمعنى تفوق الصناعة فى النشاط الاقتصادى ، المستوحاة بشكل قوى من أفكار ديكرات التى ترجع الى القرن السابع عشر تشجع الذين يبدون قدرة على تحويل المشكلات والعمليات تدريجيا الى أصغر مكوناتها . بتطبيق هذا النهج التجزيئى والتحليل التام على الاقتصاد ، اعتدنا على تصور الانتاج كسلسلة من المراحل المعزولة .

فى المنظور القديم ، كان جمع رؤوس الأموال وشراء المواد الأولية واختيار العمال واستخدام التقنيات المتاحة والقيام بالدعاية والبيع وتوزيع المنتج بشكل جيد ، كل ذلك كان يمثل سلسلة من العمليات غير المتصلة ، ان لم تكن مهام مستقلة تماما .

أما النموذج الجديد للانتاج ، الذى أوجده الاقتصاد الحالى فوق الرمزى ، فانه يتعارض بشكل مذهل مع النموذج القديم . فهو يعتمد على منظور كلى يشمل النظام ككل ، أو بعبارة أخرى منظور تكاملى . فهو ينظر الى الانتاج كعملية تركيبية ومتزامنة بدرجة متزايدة ، حيث مجموع الأجزاء لا يمثل الكل ، كما لا يستطيع اطلاقا أى جزء أن يظل بدون روابط مع الأجزاء الأخرى .

فالملومات التى يجمعها أخصائيو التسويق والبيع تغذى رؤية المهندسين الذين يحتاجون بدورهم الى أن يفهم القسم المالى ابتكاراتهم بشكل جيد . ولكى يستطيع هذا القسم تدبير رؤوس الأموال ، فانه يعتمد بدوره على درجة رضا أو استياء العملاء ، ويتوقف ذلك على دقة عمليات

التسليم التي تتم بواسطة شاحنات الشركة . وترتبط عمليات التسليم جزئيا بحافز العاملين الذي يعتمد بدوره على الرواتب والميل الى العمل المنجز بشكل جيد ، ويعتمد ذلك بدوره على ... وهكذا ...

ان تفضيل الربط والاتصال عن العزلة ، وتفضيل التكامل عن الانفصال ، والتزامن في الزمن الحقيقي عن المراحل التسلسلية ، كل ذلك يشكل الضروريات التي يبنى عليها النموذج الجديد للانتاج .

اننا في الواقع ، في طريقنا لاكتشاف أن الانتاج لا يبدأ ولا ينتهي داخل المصنع . هذا ما تحاول أن تبرزه أحدث نماذج الانتاج ، والمعدة من وجهة نظر اقتصادية ، حيث تمتد عملية الانتاج الى ما قبل وما بعد المصنع - وخاصة ما بعد أى نحو المستقبل ، في شكل خدمات ما بعد البيع أو « لمساندة » المنتج الذي تم بيعه ، كما هو قائم في حالة ضمانات صيانة السيارات ، أو المساعدة التي يعد بها البائع لمشتري جهاز كمبيوتر . وقريبا ، سوف يمتد مفهوم الانتاج الى أبعد من ذلك ، بحيث تدمج في عملية الانتاج ، عملية التخلص من المنتج غير المستخدم ، بطريقة مقبولة بيئيا . وبالتالي ستضطر الشركات الى أن تضع في اعتبارها طرق « دفن » مناسبة وهو ما سيجبرها على مراجعة مواصفات المشروعات وحسابات التكلفة وطرق الانتاج والعديد من الأشياء الأخرى . وبذلك ستؤدي هذه الشركات مزيدا من الخدمات لوظيفة الانتاج وتخلق من خلال ذلك القيمة المضافة . وعندئذ سيعتبر أن « الانتاج » يشمل مجموع هذه الوظائف .

وبمعنى مماثل ، يمكن أن يمتد التفكير الى ما قبل المصنع ليصل الى تدريب العاملين والبيئة اليومية والخدمات الأخرى . وإذا امتد بنا التفكير لأبعد من ذلك قد توجد وسائل لتحويل عامل « عضلي » ساخط على مصيره ، الى شخصية « منتجة » . ففي الأنشطة ذات الرمزية العالية يحقق العاملون السعداء معدلات انتاج أكبر . وينجم عن ذلك أن تكون محركات الانتاجية ، قبل البداية الرسمية ليوم العمل بكثير ، لكن أنصار الزمن القديم السعيد ، يعتبرون إعادة التعريف الموسع للانتاج غامضة تماما أو غير معقولة على الإطلاق . في حين أن هذا التعريف يعتبر بلهيا بالنسبة للجيل الجديد من القيادات فوق الرمزية المدربين على التفكير وفق نظام متكامل وليس وفق وظائف منعزلة .

باختصار ، يعاد حاليا صياغة مفهوم الانتاج في اطار أوسع بكثير ، ليشمل جوانب لم يكن من الممكن أن يتخيلها رجال الاقتصاد ومنظرو التفكير « البدائي » . ان المعرفة من الآن فصاعدا هي التي تجسد القيمة وتخلقها

فى كل خطوة ولىس الأىدى العاملة الرخىصة ، الرموز ولىس المواد
الأولى .

ان اعادة بحث وفحص مصادر القىمة المضافة بشكل متعمق تؤدى
الى نتائج مهمة : فهى تحول الى العلم تلك المسلمات المشتركة لكل من
أنصار الليبرالية المتطرفة والماركسيين وذلك بتقويض المادية - الذكرية
التي يستوحون منها أفكارهم . وبالتالى ، يتضح خطأ المفهومين المتناظرين
الذين يريدان أن تكون القىمة اما نتاج العمل الشاق للعامل وحده أو
من خلق الرأسمالى صاحب الشركات وحده ، وينكشف تأثيرهما الخادع
الخطير على الساحة السياسية وفى المجال الاقتصادى .

فالجميع فى ظل الاقتصاد الجديد يضيف قىمة ، يتساوى فى ذلك
عاملة الاستقبال ورجال الاستثمار فى البنك والكاتب الآلى (أى الذى
يستخدم الآلات الكاتبة والحاسبة ذات البطاقات المثقوبة) والبائعة ومصمم
النظم الاعلامية وخبير الاتصالات . والحقيقة الأكثر دلالة أيضا ، هى
أن العميل يساهم كذلك فى هذه القىمة . ان القىمة تنتج من خلال جهد
جماعى ولىس من مرحلة معزولة فى مكان محدد من العملية الانتاجية .

ومهما تعددت الصرخات التى يطلقها البعض على العواقب الوخيمة
« لزوال » القاعدة الصناعية ، أو محاولات السخرية من مفهوم « اقتصاد
المعلومات » فان الأهمية المتزايدة للعمل الذهنى ستستمر فى تأكيد ذاتها
وسينطبق الشئ نفسه على المفهوم الجديد لخلق الثروة .

ان ما نشهده الآن هو التقاء عظيم وتضافر لعدة تحولات يتم رصدها
فى كل من الانتاج وتكوين رأس المال ، بل وفى طبيعة النقود . ومجموع
هذه التغيرات التى تحدث فى آن واحد ، فى طريقه لاقامة نظام ثورى
لخلق الثروة على ظهر هذا الكوكب .

الفصل الثامن

البديل النهائي

كل شخص يقرأ هذه الصفحة لديه قدرة
مفيدة جدا : فهو يعرف القراءة • لقد أصبح
التعليم منتشرا حتى انه قد يبدو مدهشا احيانا
ان نتذكر ان اسلافنا جميعا كانوا اميين ،
لم يكونوا جهلاء او اغبياء ولكن اميين تماما •

فى العالم القديم ، كان مجرد معرفة القراءة يعتبر انجازا رائعا •
لقد كتب القديس أوغسطين فى القرن الخامس يصف أستاذه القديس
امبرواز دى ميلان فقال انه كان متعلما لدرجة انه كان يقرأ دون تحريك
شفتيه : قدرة مذهلة جعلته يعتبره أذكى شخص فى العالم •

لم يكن أغلب اسلافنا اميين فقط وانما كانوا أيضا « لا يعرفون
الأرقام » ، لم يكن بإمكانهم اجراء أبسط العمليات الحسابية • والنادرون
منهم الذين كانوا قادرين على ذلك كان ينظر إليهم على أنهم خطرون •
هناك نص منسوب الى القديس أوغسطين - وهو نص مثير للعجب - يؤكد
انه على المسيحيين أن يتجنبوا الذين يعرفون الجمع والطرح : لأن هؤلاء
بكل تأكيد « عقدوا عهدا مع الشيطان لتعتيم الروح والاحتفاظ بالانسان
سجيناً فى قيود جهنم » - وهو احساس يمكن حاليا أن يتقاسمه العديد
من طلبة الرياضيات الخاصة •

وكان يتعين انتظار ألف عام لكى يظهر « معلمو الحساب » الأوائل
الذين أعدوا تلاميذهم للمهن التجارية •

هذه الأمثلة ، توضح حقيقة أن أبسط القدرات ، التى تعتبر من
مسلّمات الحياة الاقتصادية الحالية ، هى فى الحقيقة ثمرة قرون وآلاف

السنين من التطور الثقافى التراكمى • ان المعرفة المأخوذة من الصين والهند والعرب والتجار الفينيقيين وكذلك من الغرب ، هى جزء مكمل ومتمم للميراث الذى يستخدمه حاليا الكوادر وقادة العالم كله ، وان كان غير معترف به بشكل عام • لقد تعلم البشر جيلا بعد جيل هذه الطرق والأساليب وتناقلوها وكيفوها مع احتياجات زمنهم وشيدوا ببطء صرحا متكاملا انطلاقا من نتائج هذه الطرق •

اذن تستند كل النظم الاقتصادية على « قاعدة من المعرفة » ولا تستطيع أية شركة أن توجد بدون هذه القاعدة المعرفية الموجودة سلفا ، والتي أعدتها الهيئة الاجتماعية • وخلافا لرأس المال والعمل والأرض فان رجال الاقتصاد وقادة الشركات يهملون هذه القاعدة ، عندما يحسبون « المسخلات » الضرورية للانتاج • غير أن قاعدة المعرفة هذه التى يتم اكتسابها أحيانا مقابل مال ، وتستخدم مجانا فى أحيان أخرى - أصبحت حاليا أكثر الموارد أهمية •

ففى لحظات نادرة جدا من التاريخ ، أسقط تقدم المعرفة الحواجز القديمة بضربة واحدة • من بين أكثر هذه الطفرات أهمية ، كان اختراع أدوات تفكير واتصال جديدة مثل الرموز الكتابية فى شكل رسوم ثم الحروف الأبجدية ، ثم اختراع الصفر ، ثم الكمبيوتر فى عصرنا •

منذ ثلاثين عاما ، كان كل شخص يستخدم الكمبيوتر ولو بقدر ضئيل يعتبر فى الصحافة الشعبية « ساحر رياضيات » أو « عبقرى فذ » ، تماما كما كان القديس امبرواز فى العصر الذى كان يقرأ فيه بتحريك الشفاه •

اننا نعيش حاليا لحظة من لحظات التاريخ ، تختفى فيها الحواجز القديمة ويهتز البناء الكامل للمعرفة الانسانية على قواعده • لم نعد نكتفى بتجميع مزيد من « الوقائع » و « الحقائق » - أيا كانت طبيعتها • ففى الوقت الذى نعيد فيه بناء هياكل الشركات والاقتصاد بكامله ، فاننا نعيد تنظيم انتاج وتوزيع المعرفة ، ونبدل كذلك الرموز التى تستخدم فى توصيلها •

ماذا يعنى ذلك ؟

انه يعنى أننا نخلق شبكات معرفة جديدة ونربط المفاهيم مع بعضها البعض بروابط مدهشة ، ونشيد تدرجات وسلسلات مذهلة من الاستدلالات • ونعد نظريات جديدة وافتراضات وصورا تعتمد على مسلمات مبتكرة وعلى لغات وشفرات ونظم منطقية جديدة • ان الشركات والدول

والأفراد يجمعون ويحتفظون حاليا في ذاكرتهم بوقائع وحقائق خام أكثر من أى جيل آخر في التاريخ ، مما يشكل فى مجموعه منجم ذهب لمؤرخي الغد ، منجم غنى للدرجة أن غزارته قد تسبب لهم الضيق والارتباك .

بيد أن الأهم هو أننا نقيم بين البيانات عددا أكبر من العلاقات ونضعها فى سياق ، ومن ثم نحولها الى معلومات ، وبعد ذلك نجمع كتل المعلومات المختلفة لبناء نماذج أكثر اتساعا وبنائات معمارية حقيقية للمعرفة .

ولا شئ من كل ذلك يفترض أن تكون البيانات صحيحة أو المعلومات حقيقية أو المعرفة نفاذة وأريية . وان كان يعنى على أية حال تغيرات واسعة فى طريقتنا لرؤية العالم وخلق الثروة وممارسة السلطة .

ان المعرفة الجديدة ليست دائما واقعية ولا حتى واضحة أو جلية . اذ يتعلق الأمر بمسلمات متراصة على مسلمات وبنماذج جزئية وبتماثلات وتشابهات خفية ، فضلا عن أن المجموع لا يقتصر على بيانات معلوماتية ومنطقية فقط تخلق ولو ظاهريا من أى تأثير عاطفى ، وانما يتضمن أيضا قيما هي ثمرة الانفعال والعاطفة فضلا عن التخيل والحدس .

ان الانقلاب الضخم لقاعدة المعرفة فى مجتمعنا هو الذى يفسر نمو الاقتصاد فوق الرمزى ، وليس التأثير المنشط الراجع لأجهزة الكمبيوتر أو تأثير التلاعبات المالية البسيطة .

خيماء المعلومات :

كثير من التغيرات التى طرأت على نظام المعرفة فى المجتمع يترجم مباشرة الى عمليات اقتصادية . ونظام المعرفة موجود بشكل أكثر شمولا فى بيئة كل شركة عن النظام المصرفى أو النظام السياسى أو النظام الخاص بالطاقة .

بالإضافة الى أن أية شركة لن تستطيع فتح أبوابها فى غياب اللغة والثقافة والبيانات والمعلومات ، كما يتعين أيضا أن نفهم وبشكل أكثر عمقا ، أن من بين كل العناصر اللازمة لخلق الثروة فإن المعرفة هي القادرة على التوافق والتكيف مع مختلف الاستخدامات . وفى الحقيقة ، يمكن للمعرفة (التى غالبا ما تتلخص فى معلومات وبيانات خام) أن تحل محل موارد أخرى .

ان المعرفة ، وهى مبدئيا لا تنضب ، تمثل البديل النهائى .

ولنتأمل الأمر من منظور لكنولوجى .

فى أغلب المصانع القديمة كانت عملية تعديل منتج معين باهظة التكاليف ، حيث تتطلب صناعات آلات ومن يقومون بتركيبها وضبطها ، فضلا عن تخصصات أخرى ذات أجور مرتفعة ، كما تتطلب فترة تعبئة ولويلا لا تعمل خلالها الآلات ، وان كانت لا تتوقف عن التهام رأس المال والفوائد والنفقات العامة . وبالتالى كلما ازداد طول سلسلة المنتجات المتماثلة انخفض سعر تكلفة الوحدة .

أما الآن فان تقنيات الانتاج الأحدث التى يساندها الكمبيوتر تسمح بانتاج متنوع للغاية بدلا من تلك السلاسل الطويلة ، ففى عام ١٩٧٢ كانت شركة فيليبس - عملاق الالكترونيات - التى تتخذ هونلدا قاعدة لها ، تنتج مائة موديل مختلف من أجهزة التليفزيون الملون . حاليا ، تقدم نفس الشركة خمسمائة موديل . وفى اليابان ، تطرح شركة بريدجستون سيكل دراجة يتم تصنيعها طبقا للمواصفات الخاصة التى يطلبها العملاء . كما تقدم شركة ماتسوشيتا تشكيلة من سجاد التدفئة تكاد تكون حسب الطلب . وفى الولايات المتحدة تباع شركة واشنطن شو أحذية للسيدات طبقا لمقاسات أقدامهن والتى يقوم الكمبيوتر بتحديدها فى محل للبيع .

ان التقنيات الاعلامية الجديدة ، التى قلبت اقتصاد الانتاج بالجملة رأسا على عقب ، تنزع الى جعل تكلفة التنوع صفرا تقريبا . وهكذا الفى تدخل المعرفة التكلفة المرتفعة التى كانت تنجم فى الماضى عن ادخال « تغيير » على عملية الانتاج .

ولناخذ المواد الغام كمثال آخر :

عند تشغيل مخرطة تستطيع برامج كمبيوتر ذكية أن تستخلص من كمية معينة من الصلب قطعا أكثر من تلك التى ينتجها أغلب العمال . فضلا عن أن الامكانيات التى تتيحها المعرفة الجديدة فى مجال تصغير الأحجام تسمح بانتاج سلع أصغر حجما وأخف وزنا ، مما يقلل بدوره تكلفة النقل والتخزين . وكما سبق أن رأينا فى حالة شركة خطوط السكك الحديدية والتجهيزات البحرية س . اس . أكس يتم ، بفضل تحسين المعلومات ، تحقيق وفر آخر فى عمليات النقل عن طريق توجيه ومتابعة الشحنات دقيقة بدقيقة .

كما تسمح المعرفة الجديدة بخلق مواد جديدة تماما ، مثل الألياف المركبة التى تستخدم فى صناعة الطائرات والمنتجات البيولوجية ، فضلا

عن أن هذه المعرفة تزيد من امكانات احلال مادة محل أخرى ، فبدلاً من مضارب التنس وانتهاء بالمحركات النفاثة ، فانها جميعاً تحتوى على مواد بلاستيكية حديثة وسبائك جديدة ومواد مركبة معقدة التركيب . فشركة آلايد سيجنال - مثلاً - فى مدينة موريسنتاون بنيو جيرسى تقوم بتحضير منتج أطلقت عليه اسم « متجلاس » يجمع بين صفات المعدن والزجاج ويحسن بشكل كبير مردود الطاقة فى المحولات . كما تبشر مواد بصرية جديدة بظهور أجهزة كمبيوتر أسرع بكثير من الأجهزة الحالية ، ومن ناحية أخرى تجمع التركيبية المستخدمة فى تدريب دبابات القتال بين الصلب واليورانيوم والسيراميك . ويتيح تقدم المعرفة بناء توليفة جزيئية بالطلب لها مواصفات حرارية أو كهربية أو ميكانيكية محددة مسبقاً .

ولأننا لم نكتسب بعد المعرفة الضرورية لانتاج بدائل قابلة للاستخدام من الموارد المحلية، نضطر الى نقل كميات ضخمة من المواد الأولية مثل البوكسيت والنيكل والنحاس من طرف الى آخر من الكرة الأرضية . وعندما يتم التغلب على هذه الصعوبات سيتحقق وفر جديد ضخم فى عمليات النقل . باختصار تقلم المعرفة بديلاً للمواد الأولية والسفن التى تحملها فى آن واحد . وينطبق الشيء نفسه على الطاقة : لا يجسد قدرة المعرفة على الاستبدال والاحلال أكثر من الاكتشافات التى تمت مؤخراً فى مجال ظاهرة فوق التوصيل ، وهى اكتشافات ستقلل على الأقل كمية الطاقة المطلوب نقلها للحصول على نتيجة معينة . فطبقاً لبيانات الرابطة الأمريكية العامة للطاقة يضيع ١٥٪ من الكهرباء المنتجة حالياً فى الولايات المتحدة بين مصدر انتاج الطاقة وأماكن استخدامها ، نظراً لأن أسلاك النحاس ليست موصلًا عالى الكفاءة . هذا الفاقد فى الأسلاك يوازى اسهام خمسين محطة طاقة . فى حين تسمح ظاهرة فوق التوصيل بتحويل هذا الفاقد الى صفر تقريباً .

وفى نفس الاتجاه ، تدرس كل من بشتل ناشيونال فى سسان فرنسيسكو وanasco سرفيس بنيويورك مشروع « بطارية » مراكم عملاقة تبلغ مساحتها مساحة ملعب كرة قدم ، ومن المفترض مستقبلاً أن تساهم خزانات الكهرباء تلك فى تقليل عدد المولدات التى ستستخدم فى ساعات الذروة فقط .

ان المعرفة لا تقدم بدائل فقط للمواد الخام وطرق النقل وللمجال الطاقة ، ولكنها توفر الوقت أيضاً . فالوقت وان كان لا يظهر قط فى الحسابات الحتمية والموازنات المعتمدة ، الا أن ذلك لا يقلل من كونه أحد الموارد الاقتصادية الأكثر أهمية ، بل انه يمثل فى الحقيقة « مدخلا »

غير مرئي • ففي فترة تتسارع فيها التغيرات ، تصبح امكانية تقصير المهلة والمدة - في مجال الاتصالات مثلا أو لطرح منتج جديد - عملية حاسمة يمكن أن تمثل الفرق بين الربح والخسارة •

ان المعرفة الجديدة تضاعف من سرعة العمليات ، وتجعلنا نقرب من النشاط الاقتصادي اللحظي وفي الزمن الحقيقي ، وهي تقدم أيضا بديلا لاضاعة واستهلاك الوقت •

كما أن هذه المعرفة تسيطر على الحيز وتحقق وفرا فيه • فعندما بدأ فرع نظم النقل في شركة جنرال الكترينك الذي يقوم ببناء القاطرات في استخدام تقنيات متطورة لمعالجة المعلومات وللاتصالات في علاقاته مع مورديه ، استطاع تأمين دوران مخزونه أسرع من السابق بمعدل ١٢ ضعفا ووفر بذلك حوالى نصف هكتار من مساحة التخزين •

بالاضافة الى عملية التصغير ووفر المساحة ، يمكن تحقيق أنواع أخرى من الوفر • فالولايات المتحدة مثلا تنتج سنويا ١٣٠٠ مليار مستند مختلف - وهي كمية كفيلة بملء شعب كولورادو الكبير بالورق ١٠٧ مرات • ولكن تقنيات المعلومات المتقدمة بما في ذلك القراءة الالكترونية تبشر بانكماش هذه الكمية من الورق • الأهم من ذلك أن الامكانات الجديدة في مجال الاتصالات اللاسلكية المعتمدة على أجهزة الكمبيوتر وآخر الاكتشافات العلمية ، تسمح من الآن فصاعدا بتوزيع وتفریق الانتاج وبذلك تتفادى التكلفة العالية للمراكز الحضرية ، مما يؤدي بالتالى الى مزيد من خفض نفقات الطاقة والنقل أيضا •

المعرفة مقابل رأس المال :

كتب الكثير عن استبدال العمل البشرى بالمعدات والأجهزة الاعلامية حتى اننا نجهل في كثير من الأحيان الاستبدال المتلازم لرأس المال • وبالرغم من ذلك ، فان كل التطبيقات المذكورة عاليه تترجم أيضا بوفر في رأس المال •

من منظور معين ، قد تمثل المعرفة على المدى الطويل تهديدا للسلطة المالية ، أكثر خطورة بكثير من النقابات العمالية أو الأحزاب السياسية المناهضة للرأسمالية • اذا تكلمنا بطريقة نسبية ، فان الثورة الاعلامية أدت الى خفض احتياجات رأس المال بالنسبة لكل وحدة منتجة ، وفي ظل اقتصاد « رأسمالى » يكتسب هذا الاتجاه أهمية جوهرية •

ففي قاعة صغيرة في المركز التعليمي لبنك « بنكا ناشيونال دل لافورو » في روما ، تحدث الينا بصراحة تامة فيتوري مرلوني - ٥٧ عاما - عن شركته العائلية مرلوني الكترو دوميستيسى التى تنتج ١٠٪ من اجمالى الغسالات والثلاجات والأجهزة المنزلية الكبيرة الأخرى المباعة فى أوروبا . وهو يتولى رئاسة هذه الشركة التى يملك مع أسرته ٧٥٪ منها . وتعد الكترو لوكس فى السويد وفيليبس فى هولندا هما الشركتين المنافستين لها .

وأشار مرلوني الذى رأس منظمة أرباب العمل الإيطالية خلال أربع سنوات شديدة الاضطراب ، الى أن التقدم الاقتصادى الذى تشهده إيطاليا مؤخرا يرجع الى حقيقة « اننا حاليا نفعل نفس الشيء برأس مال أقل عن ذى قبل » وهذا « يعنى أن بلدا فقيرا يستطيع حاليا أن يتخلص من مشاكله بنفس الموارد من رأس المال بشكل أفضل مما كان يفعل منذ خمس أو عشر سنوات » .

ويضيف مرلوني ان ذلك يرجع الى أن التقنيات ذات القاعدة المعرفية تسمح بتقليل كمية رأس المال اللازم لمن يريد مثلا انتاج غسالات أطباق أو مواقد أو مكائن كهربائية .

فالمعلومات تحل فى المقام الأول محل المخزون ذى التكلفة شديدة الارتفاع . فهو يستخدم التصميم بمساعدة الكمبيوتر كما أقام اتصالا بواسطة القمر الصناعى بين منشآته فى إيطاليا والبرتغال .

وبتقليص وقت استجابة التصنيع لطلب السوق ويجعل الانتاج فى مجموعات صغيرة قابلا للاستمرار من الناحية المالية ، نجد أن المعلومات ذات النوعية الأفضل والأسرع فى آن واحد - تسمح حاليا بتقليل كمية المكونات والمنتجات المصنعة التى تنتظر فى المخازن أو على طرق الجراجات .

وبذلك انخفضت تكاليف التخزين بنسب مذهلة بلغت ٦٠٪ لدى مرلوني . فحتى وقت قريب ، كانت مصانعه تحتاج الى مخزون ٢٠٠ ألف قطعة لانتاج ٨٠٠ ألف وحدة ، حاليا يكفى ٣٠٠ ألف قطعة ، فى الموقع أو فى طريقها اليه ، من أجل انتاج ثلاثة ملايين ماكينة تامة الصنع ، انه وفر ضخما يرجعه مرلوني لتحسن المعلومات .

ان نموذج مرلوني ليس ، استثناء . ففي الولايات المتحدة تأمل صناعات النسيج والملابس وتجارة التجزئة ، الذين تضمهم لجنة « المعايير الاختيارية للاتصال بين الصناعات » ، فى التخلص من فائض مخزون يقدر ب ١٢ مليون دولار بفضل شبكة الكترونية مشتركة للبيانات تربط بين

فروع هذه الصناعات • وفي اليابان تعمل شركة ان • اتش • كيه •
صيرينج ، التي تورد المقاعد والنوابض لأغلب صانعي السيارات ، على
أن يتزامن انتاجها مع انتاج عملائها بشكل كامل ، بحيث يتم التخلص من
المخزون تماما •

وكما يقول أحد قيادات هذه الشركة : « اذا توصلنا الى تطبيق النظام
بشكل صحيح فسنتمكن نظريا من تحويل مخزون القطع الى صفر » •

وبالطبع ، لا تسمح هذه التخفيضات بتوفير المكان والتكلفة العقارية
فقط ، ولكنها تنعكس أيضا على الضرائب وأقساط التأمين والتكاليف
العامة • ومن ناحية أخرى ، يشير هرلوني الى أن بإمكانه حاليا تحويل
أرصدة من لندن أو باريس الى ميلانو أو مدريد في بضع دقائق ، متفاديا
بذلك دفع فوائد لا يستهان بها •

ويضيف ، أن الاستثمار الأصلي في أجهزة الكمبيوتر والبرامج
ومعدات الاتصالات اللاسلكية، حتى وإن كان مرتفعا ، فإن اجمالي ما يحققه
من وفر يسمح لشركته أن تقوم بنفس النشاط كما في الماضي ولكن
برأسمال أقل •

ان هذه الأفكار الجديدة عن رأس المال في طريقها حاليا للانتشار
في العالم أجمع •

ويعتقد الدكتور هارو شيمادا من جامعة كيو بطوكيو أننا نشاهد
احلال شركات « تعبيءا » قدرا أقل بكثير من الموارد في شكل رأسمال «
محل الشركات التي « تتطلب تراكما مكثفيا للعمل البشري لتأمين
الانتاج » •

لقد بدأت الشركات اليابانية الكبرى ولأول مرة تنفق على الأبحاث
وال تطوير أكثر مما تنفقه على الاستثمار الرأسمالي وكأنها بذلك توضح
التطور الجارى وأهمية المعرفة في اقتصاد الغد •

ويعبر ميخائيل ميلكن عن نفس الفكرة في كلمات معدودة : « لقد
حل رأس المال البشري محل رأس المال الدولارى » •

وهكذا أصبحت المعرفة المورد الاقتصادي الأخير لأنها البديل
النهائى •

اذن ، ان ما رأيناه حتى الآن هو أن الانتاج والأرباح فى أى اقتصاد
يعتمدان بلا منازع على المصادر الثلاثة الرئيسية للسلطة : العنف والثروة
والمعرفة • غير أن كلا من رأس المال والنقود فى طريقهما حاليا لأن يتحولا

الى معرفة . وبالتوازي يشهد العمل أيضا تحولا : فهو يعتمد بشكل متزايد على معالجة الرموز . ويتطور رأس المال والنقود والعمل ، بتطور ثلاثتهم ، في نفس الاتجاه تتعرض كل أسس الصرح الاقتصادي الى تغيير ثوري . وبما أن الاقتصاد أصبح فوق رمزي فانه يعمل من الآن فصاعدا طبقا لقواعد تختلف جذريا عن تلك التي كانت سائدة في عصر الاقتصاد المصنعي .

ونظرا لأن المعرفة تقلل الاحتياجات الى المواد الأولية والى العمل والوقت والحيز الى رأس المال ، فانها تصبح المورد الحاسم للاقتصاد المتقدم . ومع ارتفاع قيمة المعرفة هذا الارتفاع السريع سنرى « حروب المعلومات » - أى الصراعات من أجل السيطرة والتحكم فى المعرفة - تندلع فى العالم كله .

الباب الثالث:

حروب المعلومات

الفصل التاسع

معركة خزينة التحصيل المسجلة

منذ بعض الوقت فكرت مؤسسة سميثونيان
بواشنطن ، وهي احد اكثر متاحف العالم
روعة وشهرة ، فى شراء مطعم صغير من
المطاعم الموجودة على الطرق الطويلة فى
نيوجيرسى ونقله الى واشنطن لضمه الى
المتحف ، بل كان هناك تفكير فى ان يظل
المطعم يعمل بشكل عادى وذلك بهدف عرض
المواد الاصطناعية التى كان استخدامها علامة
لمرحلة من الحياة الامريكية . ولكن المشروع
لم ير النور .

ولا يزال المطعم الصغير على جانب الطريق يمارس على العديد من
الامريكيين سحرا يتميز بالحنين الى الماضى . لقد استخدم هذا النوع من
المطاعم كديكور للعديد من المشاهد الهوليوودية ، كما فى رواية هيمنجواى
الشهيرة «القتلة» . ومن ثم كانت فكرة نقل مطعم فعلى ، بدلا من الاقتصار
على توضيح استخدامات الفينيل والفورمايكا ، فكرة لا تخلو من المنطق وان
كانت تبدو غريبة بعض الشيء .

ولكن اذا ارادت مؤسسة سميثونيان ان تبين ما كانت تمثله
الولايات المتحدة بالنسبة للعالم الخارجى فى الخمسينات ، أى فى منتصف
القرن العشرين ، فعليها شراء واعادة تركيب سوپر ماركت بدلا من المطعم .
فلقد كانت عملية دفع عربة فى احد ممرات سوپر ماركت شديد الاضائة
من الطقوس الاسبوعية لاغلب الاسر الامريكية . واصبح السوبر ماركت
بارفقه المكتظة بالسلع رمزا للوفرة فى عالم جائع ، وسريعا ما تم تقليد
هذا الاختراع الرائع للاقتصاد الأمريكى فى العديد من البلدان .

وفى الوقت الحالى ، لا يزال السوبر ماركت قائما ولكنه أصبح ميدان معركة ، حيث تدور احدى حروب المعلومات المتعددة التى تحتدم فى عالم الأعمال ، وان كان الجمهور لا يلاحظ ذلك قط .

ما وراء خزينة التحصيل :

يدور صراع محموم حول مليارات ومليارات الدولارات عبر الولايات المتحدة بين عمالقة صناعيين مثل نايسكو وريفلون وبروكتير آند جامبل وجنرال فودز وجيليت الذين كانوا يسيطرون فى السابق على قطاعاتهم ، وبين تجار تجزئة متواضعين ولكنهم يضعون منتجات هؤلاء العمالقة فى أكياس العملاء . هذه المعركة المشتعلة على صعيد خزينة التحصيل المسجلة تعطى فكرة أولية عما يدخره لنا الاقتصاد فوق الزمى .

ففى بداية عهد السوبر ماركت كان الموردون الرئيسيون للسلع الاستهلاكية أو الغذائية أو غيرها يرسلون مندوبيهم ، وهم بالآلاف ، الى محلات السوبر ماركت لبيعوا لهم ويشجعوا مبيعات الأنواع المختلفة من المنتجات الغذائية أو المشروبات غير الكحولية ، أو مستحضرات التجميل ومنتجات أخرى كانت محل آلاف المفاوضات والمعاملات يوميا .

فى هذه المساومات اليومية ، كان مندوبو المبيعات فى موقع القوة . فقد كانت تدعمهم كل قوة شركاتهم العملاقة التى لم يكن لأكبر سلاسل السوبر ماركت وزن أمامها . كانت كل من هذه الشركات العملاقة تفرض وجودها بدون مناقشة ، فى الأسواق التى اختارتها لنفسها .

كانت شركة جيليت مثلا ، لا تزال تبيع حتى نهاية السبعينات ستا من كل عشر شفرات حلاقة يتم استعمالها فى الولايات المتحدة . وعندما جاءت شركة بيك الفرنسية ، وهى أول منتج عالمى للأقلام الجافة ذات البلية الدوارة والقداحات التى ترمى بعد نفاد الغاز منها ، وتحلت شركة جيليت على أرضها بطرح ماكينات حلاقة يتم التخلص منها بعد استخدامها ، ردت جيليت بإنتاج مثل هذه الماكينات. وغزت ما بين ٤٠٪ الى ٥٠٪ من السوق ولم تحتفظ بيك الا بأقل من ١٠٪ . وجيليت نشاطها خارج الولايات المتحدة ، فلديها حاليا مكاتب فى ٤٦ دولة ومصانع فى ٢٧ دولة أخرى ابتداء من ألمانيا وفرنسا وحتى الفلبين .

وعندما كان يصل مندوب جيليت لم يكن أمام السوبر ماركت سوى الاستماع والا . . .

فمنذ بداية الخمسينات وحتى بداية الثمانينات ، وعلاقات القوى بين قمة كبار الصناعيين وسفح تجار الجملة والتجزئة لم تعرف أى تعديلات رئيسية ، وكان أحد أسباب تفوق المنتجين على البائعين أنهم كانوا يتحكمون ويسيطرون على المعلومات .

عطر مس أمريكا :

فى أوج سيطرتهم ، كانت هذه الشركات الكبرى من أكثر الجهات استخداما للدعاية التى تستهدف الجمهور العريض ، ومن هنا سيطرت على المعلومات التى تصل فى النهاية الى المستهلك .

وفى هذا الحقل ، أبدت شركة جيليت ذكاء وفطنة خاصة . فقد أنفقت بسخاء على الدعاية لماكينات وكريمات الحلاقة التى تنتجها ، أثناء النقل التليفزيونى لمباريات كؤوس البيسبول العالمية . أما بالنسبة للعطور ، فقد راهنت على مسابقات اختيار « مس أمريكا » وهى مسابقات ينقلها التليفزيون أيضا .

وشركة جيليت مثلها مثل شركات أخرى ، تطرح سنويا ست « دورات تسويقية » تدعمها دعاية قوية . ولقد أطلق على هذه العملية اسم « حملة تنظيف المدخنة » ، نظرا لأنها كانت تستهدف جذب العملاء نحو الأرفف وتنظيفها ، بإفراغها بطريقة شبه مباشرة . وكانت هذه الطريقة فعالة جدا لدرجة أن السوبر ماركت لم يكن يستطيع « حقيقة » أن يسمح لنفسه ألا يبيع منتجات جيليت .

وفى المقابل فإن الانتصارات التى تحققت وسجلتها خزينة التحصيل المسجلة قد سمحت لشركة جيليت وأمثالها أن تطلب مستلزماتها الانتاجية بكميات كبيرة وسعر منخفض . وبالسيطرة على كل من الانتاج والتوزيع والدعاية الجماهيرية ، سيطر الصناعيون على كل المشاركين الآخرين فى المعركة الاقتصادية - أى المزارعين وموردى المواد الأولية وتجار التجزئة .

ففى الواقع ، كان مندوب جيليت يستطيع فى أغلب الأحيان أن يفرض على محل التجزئة أنواع وكميات الشفرات التى سيشتريها وكيف سيقوم بعرضها وكثيرا ما كان يفرض عليه سعر بيعها أيضا .

ان فى ذلك ممارسة لسلطة اقتصادية ، غير أن هذه السلطة كان لا يمكن لها أن توجد بدون السيطرة الحاسمة على المعلومات . ففى نهاية المطاف ، كانت جيليت ، وليس تاجر التجزئة - هى التى تمجد لمشاهدى

التليفزيون مزايا كريم الحلاقة « فومي » ، أو تظهر رياضيين يتخلصون من لحية ثلاثة أيام بواسطة ماكينة حلاقة وششفرة جيليت . إن كل ما يعرفه العالم عن هذه المنتجات يعرفه من خلال جيليت .

بالإضافة الى أن الشركة تسيطر على المعلومات « الموجهة للمستهلك » . فانها أيضا تجمع المعلومات « القادمة من المستهلك » . ففي كل مراحل التسويق ، كانت جيليت تعلم أفضل من أى تاجر تجزئة ، متى وكيف ولبن سيتم بيع منتجاتها !

كانت جيليت تعرف متى ستعرض اعلاناتها على شاشة التليفزيون . ومتى ستطرح سلعا جديدة ، ومواعيد حملات الترويج ذات السعر المنخفض التى تمتلئ بالقيام بها ، وتنصرف فى هذه المعلومات كما تشاء . باختصار ، فإن جيليت والمنتجين الآخرين لأسواق الاستهلاك الكبير . كانوا يقفون « بين » تاجر التجزئة والمستهلك ويتحكمون تماما فى المعلومات التى يقدمونها لكل منهما !

وبالرغم من عدم تقدير أهمية المعلومات حق قدرها ، فإن السيطرة عليها لعبت دورا أساسيا فى الحفاظ على التفوق التقليدى للمصنع على الدكان . وهذه الممارسة كانت تدر أرباحا كبيرة على الشركات الصناعية .

وجاء وقت كانت شركة كامبل سوب لا تكلف نفسها عناء كتابة رقم هاتفها على بطاقات مندوبى المبيعات التابعين لها . ويعلق نائب رئيس سلسلة سوبر ماركت « جرانده يونيون » قائلا : « من غير المجدى الاتصال بهم . . لن يمنحوك شيئا قط » .

وبالتالى عندما كان يعمل مندوب جيليت الى المحل لبيع منتجات الشركة كان يعرف عما يتكلم بحيث تحول المشتري الى دور المستمع .

منحة العروض :

إن السلاح الذى أتاح لتجار التجزئة أن يجعلوا كبار الصناعيين يتراجعون الى علامات البداية ، لم يكن سوى رمز صغير من اللونين الأبيض والأسود .

في منتصف الستينات أقامت لجنة من تجار التجزئة والجملة وصناعيين فى مجال التغذية علاقات منتظمة مع شركات مثل آى . بى . إم . وناشيونال كاش ريجيستر وسويدا بهدف مناقشة المشكلات العامة لمجال السوبر ماركت . الطوابير أمام خزينة التخصيل والأخطاء المحاسبية . غير أن هذه اللجنة لم تلفت الانتباه قط فى ذلك الوقت .

وكان السؤال هل تستطيع التكنولوجيا التغلب على هذه الصعوبات ؟

وكانت الاجابة نعم - بشرط ايجاد وسيلة لتكويد المنتجات بطريقة تستطيع معها أجهزة الكمبيوتر « قراءة » هذا الكود . فى ذلك الوقت ، كانت عملية فك الشفرة بواسطة الكمبيوتر لا زالت فى بدايتها ، ولكن منتجى أجهزة الكمبيوتر وقد استشعروا انفتاح سوق غنية جديدة امامهم تحمسوا للتعاون مع تجار التجزئة .

وفى ٣ أبريل ١٩٧٣ ، اتفقت « لجنة انتقاء الرموز » على كود وحيد يصلح لكل الفروع . ونتج عن ذلك « الكود العام للمنتجات أو « كود القضاة » الذى أصبح مألوفاً لنا رؤية خطوطه السوداء وأرقامه على جميع ورق التغليف ، ابتداء من المنظفات الى عجائن الحلويات - كما انتشرت فى الوقت نفسه معدات القراءة الأتوماتيكية .

ولقد شاع استخدام هذا الكود بشكل شسبه عام فى الولايات المتحدة ، حيث تحمل ٩٥٪ من المنتجات الغذائية قضاة ، وهو يغزو بسرعة بلدانا أخرى . وفى عام ١٩٨٨ كان ٣١٧٠ سوبر ماركت فرنسى يستخدم هذا الكود ما بين تجارة متخصصة ومحلات كبرى . وفى المانيا الغربية ، كان لدى ما لا يقل عن ١٥٠٠ نقطة بيع مواد غذائية و ٢٠٠ محل كبير أجهزة قراءة هذا الكود . اجمالاً ، كان هناك ٧٨ ألف جهاز فى الخدمة ابتداء من البرازيل وحتى تشيكوسلوفاكيا ، بل وحتى لدى سكان غينيا الجديدة ، خلافاً للموجود منها فى الولايات المتحدة .

وفى اليابان ، حيث التقنيات الجديدة لبيع التجزئة تنتشر بسرعة الحريق ، فان ٤٧٪ من كل المحلات الكبرى و ٧٢٪ من محلات الأجهزة المنزلية مزودة بهذه الأجهزة منذ ١٩٨٧ .

غير أن تأثير هذا الكود لم يقتصر على زيادة سرعة عمليات الدفع عند خريزة التحصيل ولا على تحسين عمليات المحاسبة . لقد تجاوز ذلك وأدى الى انتقال السلطة .

فى الوقت الحالى ، تباع محلات السوبر ماركت الأمريكية ٢٢ ألف سلعة وصنف مختلف . ومع آلاف المنتجات الجديدة التى لا تكف عن الحلول محل المنتجات القديمة ، فان السلطة قد انتقلت الى تاجر التجزئة الذى يستطيع الآن تتبع كل سلعة ، ومعرفة حجم المبيعات والأرباح لكل منها ، وكذلك توقع برمجة الدعاية لها والتكاليف والأسعار والخصومات

وأماكن عرضها فضلا عن عمليات الترويج الخاصة ومعدل دوران المخازن ،
... الخ .

تقول بات كولينز رئيسة محلات رالف ستورز - وعددها ١٢٧ محلا - بكاليفورنيا الجنوبية : « الآن .. نعرف عن السلعة نفس القدر من المعلومات الذى يعرفه المنتج ان لم يكن أكثر » . اذ تجمع أجهزة قراءة الشفرة تلك ، قدرا كبيرا من البيانات يسمح للمديرين أن يقرروا عن معرفة ، أرصف المعروضات التى يتعين تخصيصها لهذه السلعة أو تلك والتوقيت المناسب لذلك .

وفى الحقيقة ، يتسم هذا الاختيار بأهمية قصوى بالنسبة للمنتجين المتنافسين الذين يهرعون الى الأبواب ويتنازعون كل سنتيمتر من رف المعروضات . وفى هذه الظروف ، لم يعد المنتج يعمل على تاجر التجزئة الكمية التى يتعين عليه شراؤها وانما أصبح تاجر التجزئة يفرض على المنتجين دفع ما يسمى « منحة عرض » للحصول على حيز عرض - وقد تصل هذه المنحة فى بعض الأحيان الى مبالغ مذهلة بالنسبة لبعض الأماكن المميزة .

لقد كتبت صحيفة « يو . اس . ايه توداى » : والنتيجة [لهذه التحولات] هى حرب من أجل الحيز بين المنتجين وتجارة التجزئة - وبين التجار فيما بينهم - من أجل الكسب والحفاظ على مواقعهم فى السوبر ماركت .

ويسهل تحديد المنتصر - حتى الآن على الأقل .

ولقد وصف كافين مودى - وهو مدير سابق لنظم المعلومات الخاصة بالادارة لدى جيليت - الموقف بمرارة قائلا : « اننا نريد أن نكون أسيادا لمصيرنا [...] ولكن المتاجر أصبحت حاليا أكثر قوة . انهم يحاولون الحصول على اتفاقيات مجزية أكثر من ذى قبل وعلاقات تعاون . انهم يريدون أسعارا أفضل مما يقلل هوامش ربحنا [...] فى السابق لم يكن التاجر يعرف شيئا ، أما الآن فإنه يعتمد على مجموعة أدوات متطورة » .

وتصبح البيانات التى يقوم تجار التجزئة بتجميعها سلاحا أكثر تهديدا ، عندما يتم تحليلها بواسطة الكمبيوتر، ودراستها طبقا لنماذج يمكن ادخال متغيرات مختلفة عليها . وبالتالى يستخدم بعض التجار نماذج « الربحية المباشرة للمنتج » من أجل تحديد ما يربحونه فعليا من كل سلعة . وتأخذ هذه النماذج فى الاعتبار عدة عوامل مثل حيز العرض

الذى تشغله عبوة مستطيلة ، أو عبوة أسطوانية ، والاختيار الأمثل للألوان تبعاً للمنتجات .

بل ان بروكتر آند جامبل - وهو أحد أهم المنتجين - يزود تجار التجزئة مجاناً بنسخة من هذا النوع من البرامج ، على أمل أن يحظى بعطفهم . ويعرض مندوبو بروكتر آند جامبل ، وهم مزودون بمثل هذه الأسلحة ، على التاجر مساعدته في تحليل نسب ربحه بشرط أن يتقاسم بدوره مع الشركة معلوماته الخاصة عن المستهلكين .

كما يستطيع تاجر التجزئة استخدام برامج « إدارة رفوف العرض » و « نماذج الحيز » التى تسمح له بأن يقرر بشكل أفضل ، أى التشكيلات أو المنتجات عليه قبولها أو رفضها ، وأياها يقوم بعرضها فى الموضع الأكثر ارتياداً وتلك التى ينحىها الى أماكن أخرى : يضع الكمبيوتر « تخطيطاً » مفصلاً لكل رف من رفوف العرض .

وبعد أن حقق تجار التجزئة السيطرة على التدفق الرئيسى للمعلومات « الواردة » من العميل ، بدعوا فى التأثير ، بل والتحكم فى المعلومات « الموجهة اليه » .

يقول كافين مودى : « ان التاجر يستطيع حالياً تحديد نتيجة حملة ترويج [٠٠٠٠] . فهو الذى يختار الى حد بعيد ما الذى سيراه المستهلك وما الذى لن يراه من السلع المعروضة » .

معنى ذلك أن شركات المنتجات الغذائية الكبرى وشركات أخرى قد فقدت السيطرة على المعلومات ، عند طرفى السلسلة ، وهى السيطرة التى كانت تستمد منها نفوذها فى السابق .

ما بعد السوبرماركت :

الصراع من أجل السيطرة على المعلومات بمساعدة التكنولوجيات المتطورة ، والذى بدأ أولاً على أرض السوبرماركت ، اتسع فيما بعد ليشمل ساحات قتال أخرى . فأجهزة القراءة الالكترونية وأجهزة الليزر والكمبيوتر المتنقل ومعدات أخرى تكتسح الصيدليات والمحلات الكبرى ومحلات الفضل والمكتبات وتجارة الأجهزة الكهربائية والملابس والخردوات ، باختصار كل أنواع المحلات . فى هذه الأسواق أيضاً يجد الصناعيون أنفسهم فجأة أمام خصوم أكثر شراسة وأكثر ثقة فى قدراتهم بل ووقحين فى بعض الأحيان .

فى أحد مكاتب المشتريات التابعة لشركة تويوز - آر - يوز وهى

سلسلة لديها ٣١٣ نقطة بيع يوجد اعلان يقول بلهجة تحذير حاسمة :
« اذا كانت منتجاتكم لا تحمل الكود العام للمنتجات ، لا داعي للجلوس
لأننا لن نتعاقد معكم على طلب شراء » .

وكلما انتقلت السلطة ، يقدم تجار التجزئة شروطا أكثر تشددا .
لقد تخطوا مندوبي الشركات الصناعية المستقلين - مائة ألف مندوب -
ويتعاملون الآن مع الموردين مباشرة ، فشركة وال - مارت مثلا - وهي
رابع سلسلة متاجر فى الولايات المتحدة ، تطالب بحسم شركات مثل
جيليت بتغيير نظام تسليم البضائع . وبعد أن كانت وال - مارت أكثر
تساهلا فى السابق ، تريد حاليا أن يتم تنفيذ طلباتها دون أدنى خطأ
فى الكمية والحجم ونوع المنتج . بالإضافة الى أن يتم الشحن طبقا
لجدولها « هى » وليس جدول الموردين . وإذا لم تتوفر الدقة التامة فى
النوعية وموعد التسليم ، فإن التاجر يهدد بإجراء خصم على الحساب أو أن
يخصم منه جزء من « تكلفة النقل والتفريغ » .

ويجد المنتجون أن ظهرهم الى الحائط ، حيث يتعين عليهم اما زيادة
المخزون لديهم أو تجديد معدات مصانعهم ، من أجل تحويل انتاجهم من
الجملة الى انتاج مجموعات أقل طولا ، مع تدوير المخزون بدرجة أسرع ،
والحلان مكلفان . وفى الوقت نفسه يميل تجار التجزئة لفرض معايير
جودة أكثر تشددا بما فى ذلك ختم العبوات .

هذه النقطة قد تبدو ظاهريا لا قيمة لها ، غير أنها فى الحقيقة شديدة
الأهمية ، لأن الأمر يتعلق بكود القضايبان الذى يعطى جزءا كبيرا من
المعلومات التى تنبنى عليها السلطة المتزايدة لتجارة التجزئة ، ومن ثم
إذا كانت الطباعة رديئة فإن جهاز القراءة الالكترونى قد لا يفسر الشفرة
بشكل سليم . وفى هذا الحالة يريد بعض تجار التجزئة تحميل المورد
مسئولية ذلك .

فقد حدث أن وقف ملايين الزبائن طويلا أمام عاملة الخزينة ينظرون
اليها وهى تمرر السلعة مرة بعد الأخرى على جهاز القراءة الالكترونى ،
قبل أن يتمكن من تسجيل البيانات ولا تجد مقرا فى النهاية من أن تسجل
السعر يدويا .

وبالتالى قد يصل التجار حاليا الى صياغة تهديدات من هذا النوع :
« اذا لم يتمكن جهازنا من فك الكود الخاص بكم فانها مشكلتكم . لن
أطلب من العاملين لدى أن يكرروا المحاولة مرة بعد أخرى ويتركوا العملاء
ينتظرون . اذا لم تمض الأمور كما ينبغى فبدلا من تسجيل السعر يدويا

سوف نضع السلعة فى كيس المشتري دون أن نجعله يدفع ثمنها وسنخصصه من فاتورتكم ! » .

لم يحدث ان خاطب أحد كبار المنتجين بهذه اللهجة ولكن لم يحدث أيضا أن امتلك أحد قط المعلومات التى فى حوزة تجار التجزئة حاليا .
ان هذه المعلومات حيوية لدرجة أن بعض المنتجين يشترونها من تجار التجزئة سواء بشكل مباشر أو بالتبادل مع خدمات أو عن طريق شركات متخصصة تشتريها لكى تبيعها للمنتجين .

الدفع المزدوج :

المعركة القائمة حول خزائن التحصيل لها نتائج مهمة بالنسبة للمستهلك أيضا - وبالنسبة للاقتصاد ككل . ومن بين جوانب أخرى فان هذه المعركة يجب أن تساعدنا فى مراجعة أفكارنا المسبقة التى تم تجاوزها ، عن الدور المتبادل بين المنتج والمستهلك .

وعلى سبيل المثال ، فى عالم تحولت فيه النقود الى « مادة اعلامية » وتتحول فيه المعلومات الى « نقود » ، فان المستهلك يدفع ثمن مشترياته مرتين : المرة الأولى بالنقود ، والثانية بالمعلومات التى تساوى نقودا .

وبشكل عام ، يقدم المستهلك المعلومات دون مقابل ، فى حين أن التجار والمنتجين والبنوك ومنظمات بطاقات الائتمان ومنفعين آخرين يتصارعون من أجل حيازتها . فى فلوريدا وكاليفورنيا ، شنت سلاسل تجارية معارك قانونية شرسة موضوعها تحديد « من الذى يملك البيانات التى يتم جمعها من المستهلكين ؟ » .

ولم تفصل المحاكم بعد فى هذه المسألة ولكن الشئ المؤكد : أن أحدا لم يطلب رأى المستهلك .

ومن الناحية النظرية ، من المفروض أن يحصل المستهلك على مكافاته فى شكل خفض فى الأسعار ، نظرا لتحقيق فاعلية أفضل للنظام ، غير أنه لا يوجد إطلاقا شئ يضمن للمستهلك أن يستفيد بأقل نصيب من هذا الوفرة المتحقق ، فى حين أنه مصدر هذه المعلومات ذات القيمة الحاسمة ، وتمضى الأمور حاليا وكان المستهلك يمنح تاجر التجزئة « قرض معلومات » بدون فائدة على أمل أن يسدد الأخير الدين فى المستقبل .

وطالما أن هذه البيانات لا غنى عنها بشكل متزايد بالنسبة للتصميم الأصلى ونتاج السلع والخدمات فان المستهلك فى الوقت الحالى هو بمثابة منتج مشارك لمشترياته الخاصة .

ولكن هل هو فعلا « مالك » المعلومة ؟ أم أنها لاكتسب قيمة الا بعد
تجميعها ومعالجتها ؟ •

لدراسة هذه القضايا غير المعتادة التى تطرحها « حرب المعلومات »
تنقصنا المفردات اللغوية الملائمة - ناهيك عن النظريات القانونية والمفاهيم
الاقتصادية • غير أن القضية تتناول تحويلات تقدر بمليارات الدولارات
كما تتضمن انتقالا بارعا دقيقا لسلطات التفاوض الاقتصادية
والاجتماعية •

ولكن ما الذى يعطيه المستهلك مجانا للتاجر أو المنتج أو لشركات
بطاقات الائتمان التى يتعامل معها ؟

لنأخذ حالة غاية فى البساطة لربة أسرة تعود من عملها وتريد
تحضير العشاء بأقصى سرعة فتكتشف أن ليس لديها مرجرين • فتندفع
الى أقرب محل وتلتقط من على الرف رطل مرجرين فليشمان بدون ملح من
انتاج نابيسكو ، ثم تتجه الى الخزينة ، وفى انتظار دورها تأخذ مجسلة
« تى • فى جايد » (دليل التليفزيون) من اناء العرض المجاور لها ، ثم
تناول مشترياتها لعاملة الخزينة التى تقوم بامرارها على جهاز القراءة
الالكترونى •

مبدئيا ، هى بذلك أوصلت الى كمبيوتر المتجر المعلومات التالية :
١ - أحد أنواع المنتجات التى تستعملها ٢ - الماركة المختارة •
٣ - وبأية كمية ٤ - كون أنها تفضل المرجرين بدون ملح ٥ - ساعة
الشراء ٦ - السلع الأخرى التى اشترتها مع توضيح المازكات والكميات ،
الخ • ٧ - اجمالى ما أنفقته ٨ - نوع المجلة التى يمكن أن تصل اليها
الاعلانات من خلالها ٩ - معلومات عن حيز العرض الذى أصبح خاليا
بعد أن أخذت هذه السلع من الرف • والعديد من الأشياء الأخرى •

وإذا اشترى زبون حمولة عربية من مختلف المنتجات ، فانه فى هذه
الحالة يمد الكمبيوتر بنفس المعلومات عن كل سلعة ، ويصبح من الممكن
نظريا « ربط » مشترياته بطريقة كفيلة باستنتاج « سلوك نمطى » -
بمعنى آخر « توقع » للاستهلاك الفردى ، قد يستخدم فيما بعد فى تحديد
مجموعة من العملاء •

وإذا تم الدفع عن طريق بطاقة ائتمان فان حصيلة المعلومات ستكون
أوفر بالطبع •

ففى هذه الحالة يكشف المشتري عن : ١ - اسمه • ٢ - عنوانه وكوده

البريدى (مفيد جدا للتحديد الجغرافى للأسواق) ٣٠ - معلومات عن
امكانات انتمائه ٤٠ - قاعدة لتقدير دخله العائلى ، ومن المحتمل أن يكشف
عن أكثر من ذلك بكثير .

وباقتران كل هذه العناصر ، سيصبح من الممكن قريبا ، بناء صورة
مفصلة تفصيليا مدهشا عن أسلوب حياته ، تتضمن سلوكياته المعتادة ،
ما يفضله فى مجال الأسفار والرحلات والترفيه والقراءة ، وعدد المرات
التي يتناول فيها وجباته خارج المنزل ، ومشترياته من الكحوليات ومن
وسائل منع الحمل ، وقائمة بالأعمال الخيرية التي يهتم بها .

وتستخدم ماروى - وهي احدى أكبر سلاسل المتاجر الكبرى فى
اليابان ولديها بطاقة انتمان خاصة بها - نظاما اسمه ام - توبس يسمح
لها بشكل خاص بتحديد العائلات التي غيرت سكنها . وتتلخص هذه
الطريقة فى رصد المشتريات التي تتطابق عادة مع تجهيز وتأثيث مسكن
جديد ، بافتراض أن الزوج الذى يشتري جهاز تكييف أو أثاث مطبخ
قد يكون فى حاجة إلى أسرة جديدة .

وقد نجحت ماروى من خلال هذا النظام فى الحصول على نسبة
مذهلة من الطلبيات بنظام المراسلة .

والآن . . لنترك جانبا المسائل المقلقة التي تطرحها هذه الممارسات
من منظور احترام الحياة الخاصة فى اقتصاد فوق رمزى ، ولنقتصر هنا
على ملاحظة أن جزءا كبيرا من هذه المعلومات اذا وضعت تحت تصرف شركة
تجارية - سلسلة سوبر ماركت أو بنك أو شركة منتجة - يمكن أيضا
اعادة بيعها أو مبادلتها مقابل تخفيض على أسعار توريد الخدمات .
والحال أن سوق هذه المعلومات لضخمه .

ان العديد من البلدان تحاول حاليا تنظيم وتقنين استخدام المعلومات
المخزونة فى أجهزة الكمبيوتر غير أن بنوك المعلومات تملئ وترتفع
قيمتها الاقتصادية بشكل جنونى .

الا أن كل ذلك ليس سوى تقريب أولى وبدائى للغاية لما يخبئه لنا
المستقبل .

السوبر ماركت الذكى :

قد يجد المستهلكون أنفسهم قريبا فى سوبر ماركت مزود بأرفف
الالكترونية ، وبدلا من قراءة أسعار علب المحفوظات أو الفوط الورقية

على علامات أو بطاقات ، سوف يرونها معلنة على حافة الرف ذاته بفضل أجهزة مصنوعة من البلورات السائلة الرامضة . هذه التكنولوجيا الجديدة تقدم للمتجر ميزة ضخمة ، فهي تسمح له بتعديل أسعار آلاف المنتجات بشكل تلقائي ولحظي كلما صبت أجهزة قراءة خزينة التحصيل معلومات جديدة الى الرف الالكتروني .

كما سوف يصبح بالإمكان خفض سعر السلع الراكدة ورفع سعر السلع التي يقبل عليها الجمهور بكثرة ، بحيث يتم ضبط عمليات الرفع والخفض طبقا للعرض والطلب بشكل فوري . وتقدر شركة تلي بانل في تورنتو أن تصل تكلفة نظام من هذا النوع يمكنه تحديد الأسعار المثلى لما بين ٨ آلاف أو ١٢ ألف سلعة الى ما بين ١٥٠ ألفا و ٢٠٠ ألف دولار ، وسيتم تغطية هذه التكلفة في أقل من عامين .

وبالذهاب خطوة أبعد من ذلك ، سوف تتمكن الأرفف الالكترونية من اعطاء الزبائن معلومات عن القيمة الغذائية للسلع والسعر وذلك بمجرد الضغط على زر . على أية حال ، هذا المشروع لا يهم السوبرماركت فقط ، فكما ذكرت مجلة « بيزنس ويك » فان « سلاسل الصيدليات وتجارة الأجهزة العامة ، بل وحتى المحلات الكبرى بدأت في دراسة النسخ الخاصة بها من هذا النظام » .

وترسم على بعد ، أرفف أكثر تطورا ، أرفف لن تكتفى بمنح معلومات للجمهور ولكنها ستستخرج المعلومات منه . على سبيل المثال ، أجهزة رصد مخبأة يمكنها الإشارة اذا كان أحسد قد مرر يده فوق هذا الرف أو هذه السلعة ، وهل الازدحام عند معروضات معينة أكثر أو أقل من المتوقع .

وقريبا لن يحرك الزبون عينيه أو ذراعه دون أن يمسد في نفس اللحظة ادارة المحل بمزيد من المعلومات ، وهي معلومات قابلة للاستخدام أو للبيع .

ان العواقب الأخلاقية والاقتصادية لم تجذب حتى الآن وبشكل علمي اهتمام رؤساء الشركات والمدافعين عن المستهلكين (سرعان ما سيجد منظمو حركة حماية المستهلك أنفسهم مدعوين لدراسة آثار هذه الابتكارات قبل اقامة النظم وتركيبها) . ويكفينا في الوقت الحالي أن نرى جيدا أن هوامش الربح تخضع حاليا وبشكل متزايد للصراع الممارس في مجال المعلومات .

تهديد للـ « شوجونز » (*) :

هناك عدد من القوى من النوع نفسه فى طريقها أيضا لتغيير علاقات القوى فى اليابان ، يقول الكس ستيوارت الذى أعد تقريرا شاملا عن نظام التوزيع فى اليابان : « ان تجار التجزئة يشكلون حاليا القوة المسيطرة فى قطاع التوزيع » ، فى حين « يتعين على المنتجين الصناعيين الاعتماد بشكل متزايد على تجار التجزئة لتفسير وتحديد احتياجات السوق » .

ويعتقد جورج فيلدز رئيس ومدير عام الشركة اليابانية آزى ماركت ريسرش أن « التوزيع لم يعد يقتصر فى اليابان على عرض السلع على الأرفف وانما أصبح أساسا نظام معلومات » . ويضيف أن التوزيع فى كل مكان لن يكون فى المستقبل مجرد « سلسلة من نقاط التخزين تتناقل البضائع فيما بينها كما يحدث الآن ، انما سيصبح حلقة معلومات تربط بين المنتج والمستهلك » .

ان الحقيقة التى قد يكون فيلدز مهذبا جدا لكى يقولها والتى قد يكون اليابانيون متحفظين فى الاعتراف بها صراحة هى أن التحول الجارى سيخلع « ملوك » الصناعة عن عروشهم . ففى اليابان كما فى الولايات المتحدة ستنتقل السلطة الى الشركات أو الفروع الصناعية التى ستعرف كيف تكسب حرب المعلومات .

غير أن الحرب بين تجار التجزئة والمنتجين لازالت فى بدايتها والصراع لا يقتصر على هذين الجيشين فقط . فقد دفعت الحقائق المعقدة للصراع عددا آخر من المحاربين الى دخول الحلبة - ابتداء من البنوك وشركات الكمبيوتر وحتى شركات النقل البرى وشركات الهاتف .

وقد تورط فى الصراع بين المنتجين وتجار التجزئة ، تجار الجملة وأصحاب المستودعات وشركات النقل وآخرون وبدءوا منافسة شرسة حيث يتصارع كل منهم ضد كل الآخرين ، والأسلحة الرئيسية فى هذه الحرب هى التكنولوجيات المتقدمة فى مجالى المعلومات والاتصالات .

فضلا عن أن ما رأيناه حتى الآن ليس سوى مناوشة تمهيدية ، فالصناعيون يعدون لهجوم مضاد عنيف وذلك بالبيع عن طريق قنوات بديلة (بالمراسلة مثلا) وباقامة نظم التوزيع الخاصة بهم ذات التكامل

(*) ديكتاتور يابانى قديم .

الراسى المعتمدة على الكمبيوتر والاتصالات اللاسلكية ، وبشراء محلات تجارة التجزئة ، ومحاولة تحقيق قفزات تكنولوجية ستعطيهم السبق على تجار التجزئة .

ان كم المعلومات التى ستصبها هذه الوسائل ، سوف تحول كل هياكلنا الخاصة بالانتاج والتوزيع وتخلق فراغات واسعة فى السلطة ، ولقد بدأ بالفعل السباق لشغلها بين مؤسسات ومجموعات جديدة تماما .

الفصل العاشر

الذكاء الاضافى

فى عام ١٨٣٩ ، كان هناك فنان معدم يعطى دروسا فى الرسم ، وذات يوم سألته أحد تلاميذه اذا كان حصوله على عشرة دولارات كاجر يمثل خدمة له . اجاب مدرس الرسم ان ذلك سينقذ حياته ليس اكثر او اقل . وكان الذكاء يجرى تجارب فى مجال الكهرومغناطيسية الغامض .

وقد اثبت صمويل مورس فى ذلك الوقت امكانية ارسال رسائل مشفرة خلال سلك كهربى ، غير أنه لم يحصل من الكونجرس الأمريكى- على قرض قدره ٣٠ ألف دولار الا بعد ذلك بأربعة أعوام ، وعقب حملة اقناع عنيدة بهدف اقامة خط تلغرافى بين مدينتى واشنطن وبالتيمور . وقد أعطاه افتتاح هذا الخط فرصة نقل برقيته التاريخية : « ما الذى لم يخلقه الله ! » فى تلك اللحظة افتتح مورس عصر الاتصالات اللاسلكية وأطلق بدون أن يعرف ، أحد أهم الصراعات المالية فى القرن التاسع عشر . وسجل بذلك بدء عملية قوية لم تنته بعد من رؤية تطوراتها .

وبينما تتزايد فى الوقت الحالى حدة المعركة الدائرة حول خزانة التحصيل فى السوبرماركت يرتسم فى الأفق صراع ذو أهمية ومدى مختلف تماما ، صراع يهدف الى السيطرة على ما يمكن أن نسميه طرق البعد الالكترونية الكبيرة .

بانج وبيتهوفن ويانج :

نظرا لأن حياة الشركات الدولية الكبرى تتوقف حاليا لدرجة كبيرة

على استقبال وارسال المعلومات ، فقد سارعت بربط كل عملاتها والعاملين لديها بشبكات الكترونية - هذه الشبكات ستمثل فى القرن الواحد والعشرين البنية الأساسية ، وستصبح أداة حاسمة لنجاح الشركات أو التقدم الاقتصادى للأمم كما كانت السكك الحديدية فى عصر صمويل مورس .

بعض هذه الشبكات تقتصر على « امتداد محلى » ، أى تعمل فقط على ربط أجهزة الكمبيوتر فى نفس البناية أو فى الجوار . وهناك شبكات أخرى تغطى العالم كله ، مثل فروع السيتى بنك والحجز فى فنادق هيلتون أو شركة هيرتز لتأجير السيارات .

فى كل مرة يبيع مكدونالد شطيرة أو فطيرة من صنعه تولد هذه العملية بيانات الكترونية . فهذه الشركة بمطامعها ال ٩٤٠٠ المنتشرة فى ٤٦ بلدا تستخدم ما لا يقل عن ٢٠ شبكة مختلفة لتجميع ومعالجة وإعادة توزيع هذا الكم من المعلومات . ولدى الزوار الطبيين لشركة « دى بون دى نيورز » أجهزة كمبيوتر متنقلة وعلى اتصال دائم بالشبكة المركزية للشركة . أما فولفو فلديها ٢٠ ألف وحدة طرفية للاستعلام عن حالة الأسواق ، فى حين يتعاون مهندسو ديجيتل اكويمينت فى مشروعات مشتركة على امتداد العالم من خلال شاشات أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم .

وتربط شركة آى . بى . ام بمفردها ٣٥٥ ألف وحدة طرفية بنظام شبكات اسمه « فى نت » ، وقد عالج هذا النظام ٥ آلاف مليار اشارة فى عام ١٩٨٧ ، بينما سمح نظام فرعى اسمه « بروفس » بتوفير ٧٥ مليون مظهر . بدون هذه الشبكة الأخيرة كانت الشركة ستحتاج الى حوالى ٤٠ ألف عامل اضافى للقيام بنفس العمل .

وقد امتد استخدام مثل هذه الشبكات الى أصغر الشركات حيث يوجد حاليا فى الولايات المتحدة حوالى ٥٠ مليون كمبيوتر شخصى وهو ما يسمح لشركة يانج بأن تقوم بدعاية واسعة عبر الموجات لمعدات الربط الخاصة بها ، وتثبت هذه الرسائل بين قطع راقصة لباخ وسيمفونية لبيتهوفن .

ومع كل يوم يمر ، يتزايد اعتماد الشركات الكبيرة على شبكاتها الالكترونية بالنسبة لاصدار الفواتير والطلبات وكل أنشطتها التجارية - كذلك بالنسبة لتبادل المواصفات التقنية ، ورسومات المهندسين والتقديرات الزمنية ، بل وللسيطرة والتحكم من بعد فى العمل الحقيقى

لسلسلة الإنتاج . فيما سبق ، كانت نظم المعلومات المنظمة في شكل شبكات تعتبر أدوات إدارية بحتة ، حاليا تتجه القيادات بشكل متزايد الى اعتبارها معدات استراتيجية ستساعدهم على حماية أسواقهم أو على محاولة غزو أسواق جديدة .

ان السباق من أجل الربط والاتصال الالكتروني يذكرنا في بعض سماته بهوس فترة السكك الحديدية الكبرى في القرن التاسع عشر - حيث أدركت الدول أن مصيرها قد يتوقف على امتداد شبكات السكك الحديدية عبر أراضيها .

غير أن الجمهور العريض لا يدرك الا بشكل مبهم ، عواقب هذه الظاهرة من حيث انتقال السلطة . ولتقدير أهمية ذلك بشكل أفضل ، قد يكون مفيدا العودة الى الماضي ، لنلقى نظرة على الأحداث التي تلت افتتاح مورس لأول شبكة - الشبكة التلغرافية .

مجنون الهاتف :

بحلول منتصف القرن التاسع عشر ، أقام مستغلو براءة اختراع مورس آلاف الكيلومترات من الخطوط التلغرافية . وكلما ظهرت شركات منافسة امتدت الشبكات ، وسرعان ما أصبح موضوع المنافسة الكبرى هو ربط المدن الكبيرة ببعضها البعض أو ربط طرفي القارة . وبدأت شركة اسمها ويسترن يونيون في ابتلاع الشركات الأصغر وغرس أعمدها على الأرض الممنوحة لخطوط السكك الحديدية . وفي أقل من ١١ عاما ، مدت خطوطها من الأطلنطي الى المحيط الهادي ورفعت رأس مالها من ٥٠٠ ألف دولار الى ٤١ مليون دولار - مما جعل الأمر يختلط على جميع رجال البنوك في ذلك العصر .

وسرعان ما قامت إحدى الشركات التابعة لها وهي شركة جولد آند ستوك تلجراف بتزويد المستثمرين في البورصة والمضاربين على الذهب بالمعلومات السريعة - وفتحت بذلك الطريق للمؤشرات الحالية مثل مؤشر داو جونز أو مؤشر نيكى .

وبينما كانت الرسائل تنتقل بين طرفي الولايات المتحدة عبر كيس سباعي البريد الذي يمتطي الحصان أو عبر عربة البضائع في القطار ، كانت ويسترن يونيون قد وضعت يدها بالكامل على أحدث وسائل الاتصال آنذاك .

ولكن ، كما هي العادة ، ولد هذا النجاح غطرسة لدى القيادات ،

غنى عام ١٨٧٦ ، عندما حصل مدرس اللقاء الكسندر جراهام بسل على براءة اختراع أول جهاز هاتف ، حاولت شركة ويسترن يونيون فى بادىء الامر اظهار المخترع على أنه مجنون وتحويل الأمر كله الى مادة للسخرية ، ولكن الطلب العام على الخدمات الهاتفية لم يتراجع ، عندئذ أعلنت شركة ويسترن دون مواربة أنها لا تنوى التخلي عن احتكارها . وتلا ذلك صراع مرير استخدمت فيه الشركة كل الوسائل الممكنة تخيلها لقتل التقنية الأكثر تقسما أو الاستيلاء عليها .

واستخدمت الشركة توماس اديسون لاختراع بدائل أخرى ، كما استعانت برجال قانون للملاحقة « بل » أمام المحاكم .

وكتب جوزيف جولدن مؤلف كتاب «مونوبولى» أو الاحتكار يقول : « وعلى صعيد آخر ، منعت ويسترن يونيون « بل » من اقامة شبكتها الهاتفية على امتداد خطوط السبك الحديدية والطرق الرئيسية التى تحتكر امتيازها . وكان لدى ويسترن أجهزة التلغراف الخاصة بها فى جميع الفنادق الكبرى ومحطات القطارات وصلات التحرير على امتداد البلاد ، وذلك طبقا لعقود تحظر تركيب أجهزة الهاتف فى هذه الأماكن ، وفى فيلادلفيا ، منع ممثل « بل » من اقامة خطوط هاتفية فى المدينة ، وكثيرا ما كان عماله يودعون فى السجن بناء على شكاوى من ويسترن يونيون ، وبفضل النفوذ السياسى الذى كانت تتمتع به فى واشنطن حصلت شركة التلغراف على قرار يمنع استخدام الهاتف فى أى من مكاتب الحكومة الفيدرالية » .

وبالرغم من كل ذلك خسرت شركة ويسترن يونيون المعركة . ولا يرجع الفضل فى ذلك الى جهود خصم أضعف منها بقدر ما يرجع الى الحاجة الملحة لاتصالات أفضل استشعرها عالم الأعمال ، وبدوره ، نما المنتصر فى هذه المعركة الكبرى من أجل السلطة وتطور حتى أصبح أكبر شركة خاصة عرفها العالم - ألا وهى شركة الهاتف والتلغراف الأمريكية (ايه . تى . آند تى) .

أسرار وسكرتيرات :

ان مزايا الاتصالات السريعة مسألة نسبية ، فما كان صحيحا بالنسبة لتلغراف مورس أو تليفون بل لايزال صحيحا بالنسبة للشبكات الاعلامية الحالية . فاذا لم يمتلك أحد مثل هذه الاتصالات فستعمل كل الشركات المتنافسة فى هذه الحالة على أرض محايدة وعلى ايقاع نفس الجهاز العصبى . ولكن اذا استفاد البعض من الابتكارات وحرّم منها البعض

الطرق الالكترونية الرئيسية :

ويتزايد تبعية الاقتصاد للهاتف ، اكتسبت الشركات الخاصة أو الإدارات التي تدير الشبكات أو تنظم عمليات الاستخدام هي أيضا سلطة ضخمة . ففي الولايات المتحدة ، كان ذلك هو الحال بالنسبة لشركة ايه . تي . آند تي . المعروفة أيضا بأسماء «بل سيستم» - أو «ما - بل» التي أصبحت المورد المسيطر في مجال الاتصالات اللاسلكية .

ويصعب على من اعتاد خدمة هاتفية مناسبة ، تصور كيف يمكن لاقتصاد أو لشركة ما أن تعمل بدون هذه الخدمة ، أو ما يمكن أن يحدث في بلد تستطيع شركة الهاتف فيه (التي تكون الدولة عامة) رفض طلبات التعاقد الأكثر استعجالا أو تأخير إقامة أحد الخطوط لعدة سنوات . وعندما تتم الأمور بهذا الشكل في بلد ما ، فإن السلطة البيروقراطية تولد المحسوبية السياسية والرشوة والفساد العام ، مما يبطئ النمو الوطني ، ويحدد بدرجة كبيرة فرص النجاح أو الفشل بين الشركات ، وهو الوضع السائد في العديد من البلدان التي كانت تطبق الاشتراكية وكذلك في البلدان غير الصناعية . وحتى بالنسبة للاقتصادات المتقدمة تكنولوجيا ، فإن موردي الخدمات الهاتفية والسلطات التي تنظم هذه الخدمات تستطيع أن تقرر مصير فروع كاملة ، وذلك بمنح أو رفض الخدمات المتخصصة أو بفرض أسعار تفضيلية أو عن طريق وسائل أخرى .

ولكن قد ينتهي الأمر بالمستهلكين المحبطين الذين نفذ صبرهم بالثورة والتمرّد ، كما يوضح ذلك مثال أكبر عملية إعادة هيكلة في التاريخ الاقتصادي ألا وهي تفكك وتجزئة شركة ايه . تي . آند تي : التي حكم بها القضاء في عام ١٩٨٤ .

لقد حاولت الحكومة الأمريكية منذ الأربعينيات أن تفكك هذه الشركة بحجة أنها تفرض أسعارا مرتفعة للغاية ، ولكنها فشلت في ذلك رغم العديد من القضايا المنظورة أمام المحاكم والتي لم تسفر عن أي تغيير أساسي . وبينما كانت الشركة تتلقى الضربات لم ترتخ قبضتها قط . على نظام الاتصالات الأمريكي ، حتى في ظل رؤساء ديمقراطيين أكثر اصرارا من الجمهوريين على مواجهة الاحتكارات بشدة .

ولكن الذي غير توازن القوى أخيرا كان هو ظهور تكنولوجيات جديدة متصلة بمتطلبات القيادات الاقتصادية التي لا يمكن قهرها من مستخدمي الهاتف ، الذين لم يكفوا عن المطالبة بخدمات أكثر وذات نوعية أفضل .

ففي مطلع التسعينات ، بدأ عدد كبير من الشركات الأمريكية في

التزود بأجهزة الكمبيوتر . وفي الفترة نفسها ، توصلت الأبحاث الى وضع أقمار صناعية في الخدمة ، وعدد كبير من أجهزة الاتصالات اللاسلكية الجديدة الأخرى - وكان بعضها يخرج من معامل بل التي تملكها شركة ايه . تي . آند تي . ذاتها . وسرعان ما بدأ كبار مستخدمي أجهزة الكمبيوتر يطالبون بمجموعة كاملة من شبكات تبادل البيانات يمكن لأجهزتهم التحوار من خلالها . وكانوا يعرفون أن التقنيات اللازمة لذلك متاحة ، ولكن هذه الخدمات التي كانوا في حاجة ماسة اليها كانت تمثل في ذلك الوقت ، سوقا صغيرة جدا بالنسبة لشهية ايه . تي . آند تي .

ولأن شركة الهاتف احتكار محمي فلم يكن هناك منافسون لها ، وبالتالي لم تكن في عجلة للاستجابة لهذه الطلبات الجديدة . ولكن مع تضاعف عدد أجهزة الكمبيوتر والأقمار الصناعية ، تزايد بشكل مطرد عدد الشركات الراغبة في اتصالات أفضل ، وتصاعدت حالة عدم الرضا بدرجة تنذر بالخطر . فمن المحتمل جدا أن تكون شركة آي بي . ام . المورد الأول للمعدات الاعلامية ، قد خسرت صفقات مهمة نتيجة لتباطؤ ايه . تي . آند تي ، كما كان لدى آي بي . ام . أسباب أخرى تجعلها تتمنى نهاية هذا الاحتكار . وكل هؤلاء الساخطين لم تكن تنقصهم الحنكة السياسية .

وفي واشنطن ، أصبحت الانتقادات ضد ايه . تي . آند تي ، أكثر حدة . وفي نهاية المطاف ، أحدث اقتران الابتكارات التقنية والعداء المتزايد نحوها ، تغييرا في المناخ السياسي وسمح بالتصديق المدوي الذي وقع عندما قضت المحكمة بتفكك ايه . تي . آند تي . وفتحت بذلك مجال الاتصالات اللاسلكية الأمريكية للمنافسة ولأول مرة منذ بداية القرن . وبمعنى آخر ، فإن هذا التفكك الضخم لا يرجع فقط لأسباب قانونية ولكن لتأثير وعمل قوى هيكلية أيضا .

تماما كما حدث قبل ذلك بقرن ، عندما أدت مطالبة الشركات ، التي يصعب مقاومتها ، بوسائل اتصال أفضل ، الى هزيمة ويسترن يونيون ، فإن ظهور التكنولوجيات الجديدة ووجود طلب ضخم لم تتم تلبيته ، أدى الى هزيمة ايه . تي . آند تي . أن ايقاع التقدم التقني يتسارع حاليا بشكل غثيف ، بحيث أصبح النشاط الاقتصادي أكثر ارتباطا وتبعية للاتصالات اللاسلكية من أي وقت مضى .

ونجس عن ذلك ، أن أصبحت شركات الطيران وشركات انتاج السيارات والشركات البترولية مجندة في حرب دائمة ، حيث يناضل كل منها ضد الآخرين من أجل السيطرة على نظم الاتصال بمنجرد ظهورها .

وكما سنرى فى الصفحات التالية ، لقد هزت صدمة الابتكار والتجديد شركات النقل البرى والعاملين فى مجال المخازن والمستودعات والتجار والمنتجين - باختصار سلسلة الانتاج والتوزيع من أولها الى آخرها •

فضلا عن أن النقود أصبحت تشبه بشكل متزايد المعلومات ، كما أصبحت المعلومات تشبه النقود فقد تحولت كلتاها الى نبضات الكترونية ، وهما ينزعان الى التداول والدوران فى هذا الشكل الالكترونى • وبمجرد أن يتأكد هذا الانصهار التاريخى بين الاتصالات اللاسلكية والمال ، فإن السلطة المرتبطة بالسيطرة على شبكات المعلومات سوف تزيد تزايدا أسيا •

وكل ذلك يفسر لماذا تنطلق الشركات الكبرى والدول فى صراع محموم ، للسيطرة على الطرق الالكترونية الكبرى للغد ، ولكن المدهش ، أنه نادرا ما يوجد بين كبار المسئولين من يدرك فعلا مدى اتساع وضخامة هذا الرهان ، بغض النظر عن التحولات العملاقة التى فى طريقها لقلب طبيعة الاتصالات ذاتها •

الشبكة الواعية :

بامكان أى شخص أن يرى ويلمس الهاتف وجهاز الكمبيوتر الموجود على أى مكتب قريب ، ولكنه لا يستطيع ذلك مع الشبكات التى تربط هذه الأجهزة مع باقى العالم •

ولا يعرف أغلبنا شيئا عن التقدم السريع الذى حول هذه الشبكات الى مكافئ للنظام العصبى لمجتمعنا •

ان الشبكات التى أقامها مورس وويسترن يونيون وبل وآخرون لم تكن ذكية ، حتى لا نقول انها كانت غبية تماما • فالجس السليم يقول ان الخط المستقيم هو أقصر مسافة بين نقطتين ، وقد التزم المهندسون بهذا المبدأ ، وكانت كل الرسائل تتخذ الطريق المباشر من مدينة الى أخرى عبر الخط المستقيم •

غير أن امتداد هذه الشبكات التى تنتمى للجيل الأول ، أثبت أن الخط المستقيم فى هذا الكون ليس هو بالضرورة أفضل طريق للارسال • ففي الحقيقة ، كان من الممكن ارسال عدد أكبر من الرسائل وبسرعة أكبر ، اذا كانت الشبكة بدلا من أن تربط تالاهاس مثلا بأطلنطا دائما عن طريق نفس الخط ، تستطيع أن تحسب عدد المكالمات على كل عنصر من عناصر الشبكة ، واذا كان الطريق المباشر لأطلنطا مزدهما أن تمرر الرسائل عبر مراكز بعيدة مثل نيو أورليانز أو حتى سانت لويس بدلا من تأخيرها بوضعها فى حالة انتظار •

وفي تلك المرحلة التي كانت فيها الشبكات مازال بدائية ، كان يتم حقن النظام بجرعات من « الذكاء » والدقة ، كما بدأت الشبكات تراقب وتسيطر على عملها ذاتيا ، وتبع ذلك الانتقال الى مرحلة ثانية ، حيث سمحت ابتكارات عديدة مكلمة للشبكة الهاتفية أن تعرف معلومات متزايدة عن نفسها وعن حالة مكوناتها المختلفة - بل وأن تشخص حالات الخلل أو الأعطال الخاصة بها . وكانت هذه الابتكارات ثمرة براعة رائعة وعبقرية .

لقد حدث كل شيء كما لو كان هناك جسم محروم من الحياة ، أو على الأقل في حالة سبات ، وفجأة بدأ يقيس لنفسه ضغط الدم والنبض ويتابع تنفسه ، لقد بدأت الشبكة تعي نفسها بشكل ما .

وفي المرحلة الثانية تلك كانت تتشابه الارتباطات والوصلات وتتقاطع وتتلاقى على امتداد الأرض كلها ، وكانت تمثل الكابلات ، التي تتلوى تحت شوارع المدن وتنفذ الى مئات الملايين من المنازل ، الانتاج الكامل للعديد من مناجم النحاس . وتضمنت الشبكات أجهزة ربط وارسال غاية في التعقيد ، ومع تزايد انتشارها وتطورها بشكل مضطرب ، أصبحت تمثل أحد أروع نجاحات العصر الصناعي .

ونظرا لأن هذه الشبكات تكاد تكون غير مرئية للمستخدم العادي ، فإن حضارتنا لم تقدر القيمة الساطعة والجمال الفكري لهذه التشابكات الخفية حق قدرها ، وكذلك أهميتها لتطور الانسانية .

وفي الوقت الذي لازالت فيه بعض الشعوب في حاجة الى خدمات هاتفية بدائية ، نجد الباحثين يعملون بجهد وحماس من أجل خلق شبكات المرحلة الثالثة والتي ستتحدث ثورة جديدة في مجال الاتصالات اللاسلكية .

وبينما تربط الشبكات بين الملايين من أجهزة الكمبيوتر ، ابتداء من أجهزة كراى الضخمة الى الأجهزة الصغيرة المتنقلة ، ولاتتوقف عملية نسخ شبكات جديدة وتنزع كلها الى تكوين شبكة ذات عيون متزايدة الضيق ، يصبح لزاما أن يتم رفع مرة أخرى مستوى « ذكاء » و « وعي » هذه الشبكات اذا كنا نريد لها أن تتمكن من معالجة كميات المعلومات الضخمة التي يصعب تصورها والتي تتدافع عبر قنواتها .

ومن هذا المنظور ، تحاول العديد من فرق البحث الوصول بأسرع مايمكن الى الهدف المأمول ، وهو الشبكات المسماة « عصبية » التي يمكنها استخلاص الدروس من تجربتها الخاصة وتوقع متى وأين يحتمل حدوث

زيادة فى التحميل ليتم تدعيم أو تقليص أقسام من الشبكة بشكل يوائم الاحتياجات وبحيث لا يقتصر عملها على ارسال وتحويل الرسائل .
ولتقريب عمل هذه الشبكات نفترض أن طريق سان ديجو السريع أو أى طريق سيارات المانى يستطيع أن يوسع أو يضيق نفسه ، تبعاً لعدد السيارات التى يقوم بتقييم تدفقها مسبقاً فى كل لحظة .

غير أنه قبل اكتمال هذا الجهد الضخم ، يجرى الاعداد لقفزة أخرى أكثر غرابة ، ولا يتعلق الأمر هذه المرة بمرحلة رابعة تقع فى نفس الصف ، ولكن بخلق نوع جديد تماماً من « الذكاء » .

رسائل داخل الرسائل :

حتى الآن لا تملك أكثر الشبكات تطوراً ، سوى ما يمكن تسميته « ذكاء - داخلي » : حيث تهدف جميعها الى تحسين عملها الداخلى .

وهذا الذكاء الداخلى ، يشبه الذكاء المدمج فى جهازنا العصبى الذى ينظم بشكل مستقل وظائف الجسم غير الارادية مثل دقات القلب والافرازات الهرمونية - وهى وظائف نادراً ما نفكر فيها ، رغم أنه لاغنى عنها للمحافظة على الحياة .

وتسلم الشبكات ذات الذكاء الداخلى الرسالة فى نهاية السلسلة كما تم ارسالها . وينكب الباحثون والمهندسون من أجل الحفاظ على نقاء الرسالة واستبعاد كل « تشويش » متطفل قد يحرف أو يقتضب مضمونها . ولنقل الرسالة من نقطة الى أخرى ، يمكنهم خلط مكوناتها أو عناصرها ووضعها فى شكل رقمى أو تحويلها الى « حزم » (أى الى تفرقات كهربية قصيرة منفصلة) ، غير أنهم يعيدون تركيبها عند وصولها ويظل المضمون هو نفسه .

أما الآن فنحن فى طريقنا لتجاوز الذكاء الداخلى وصولاً الى شبكات يمكن تسميتها « ذات ذكاء اضافى » . فلا تقتصر هذه الشبكات على نقل المعطيات ولكنها تحللها ، وتمزج الرسائل وتصنع منها حزمًا جديدة ، أو تحولها بطرق أخرى ، وأحياناً تخلق معلومات جديدة أثناء انتقال الرسائل خلالها ، بمعنى أنه بعد جهود متخصصة أو عملية اثراء ، أصبحت المخرجات تختلف عن المدخلات ، لأن البرامج الاعلامية المدمجة فى الشبكة غيرت شيئاً ما . وتصل « شبكات القيمة المضافة » (فى . ايه . ان) بهذه الطريقة ، وهى شبكات « ذات ذكاء اضافى » .
وأغلب هذه الشبكات لاتفعل حالياً سوى خلط واعادة ترتيب

العناصر حتى يتم تكييف الرسالة لمختلف طرق الاستقبال . ففي فرنسا مثلا ، تستطيع خدمة أطلس دي فرانس - تليكوم استقبال بيانات من جهاز كمبيوتر مركزي ثم إعادة تجميعها في شكل يمكن استقباله عن طريق كمبيوتر شخصي أو جهاز فاكس أو وحدة فيديو طرفية .

ولأول وهلة قد لا يوجد ما يثير في ذلك ، ولكن امكانية اضافة قيمة ما لرسالة لا تقتصر على تعديل خصائصها التقنية . فشبكة ميني تل الفرنسية التي تربط خمسة ملايين منزل وشركة تقدم خدمات مثل الجاتراند والميترايد والديلو وخدمات أخرى بحيث تستقبل نصا فرنسيا وتقله أوتوماتيكيا إلى المرسل اليه ، باللغة الانجليزية أو العربية أو الأسبانية أو الألمانية أو الإيطالية أو الهولندية ، وبالعكس . وإن كانت الترجمة لازالت غير متقنة فانها قابلة للاستخدام ، وهناك بعض البرامج تملك أيضا مفردات متخصصة لتناسب موضوعات مثل تقنيات أبحاث الفضاء أو الأبحاث النووية والقضايا السياسية .

وتعالج شبكات أخرى البيانات المدخلة طبقا لنموذج اعلاماتي معين وتسلم في النهاية رسالة « مضافة » .

مثال افتراضي وبسيط سيسمح بفهم أهمية هذه العملية :

لنفترض أن شركة نقل برى في إحدى ضواحي باريس ترسل بانتظام شاحنات لاعادة تموين مخازن أربعين موزعا أوروبيا بمنتج معين . ولأن ظروف المرور والطقس تتغير بشكل مستمر من منطقة لأخرى ، كما يتغير سعر صرف العملات وثمان الوقود فضلا عن عدد آخر من العوامل ، يتعين على السائق أن يحدد أفضل خط سير يسلكه أو يطلب يوميا التعليمات عن طريق الهاتف .

ولنتصور الآن شركة متخصصة لديها شبكة من نوع « شبكات القيمة المضافة » ، تستطيع ، بالإضافة إلى الاتصال بسائقي الشاحنات في أوروبا كلها ، أن تجمع بشكل مستمر المعلومات الخاصة بحالة الطرق وكثافة المرور وتوقعات الأرصاد وسعر الصرف وأسعار الوقود . عن طريق هذه الشبكة تستطيع شركة النقل الباريسية من الآن فصاعدا نقل معلومات جديدة وتعليمات يومية لسائقي شاحناتها . وفي أثناء ذلك ، تتم معالجة الرسائل بواسطة برنامج اعلاماتي للشبكة يحسب أوتوماتيكيا خطوط السير بحيث يقلل إلى أدنى درجة وقت القيادة والمسافات التي يتعين قطعها ومختلف المصاريف تبعا لسعر الصرف ، كل ذلك طبقا لآخر البيانات المتاحة .

وفى هذا المثال ، يتم تعديل التعليمات الموجهة من شركة النقل الى العاملين لديها أثناء ارسائها ويتم « تخصيصها » قبل أن تصل اليهم .
وبذلك تكون « الشبكة ذات القيمة المضافة » قد أضافت بالفعل قيمة بدمجها معلومات جديدة للرسالة الأصلية لعميلها وبتعديلها قبل ايصالها للمرسل اليه .

ولكن ذلك ليس سوى صورة مبسطة تماما للامكانات المحتملة للشبكة ذات الذكاء الاضافى . فالخدمات المتاحة تصبح أكثر تعقيدا وتنوعا بشكل مضطرب . فعندما يقوم النظام بتجميع وتقييم البيانات ويدمجها بشكل أفضل ويستخلص منها النتائج أوتوماتيكيا ويحولها طبقا لنماذج اعلاماتية متزايدة التطور ، فان القيمة الاضافية التى يمكنه توفيرها ترتفع بسرعة السهم .

واجمالا ، سنرى قريبا هذه الشبكات « المتطورة » تتكاثر ، وهى شبكات لم تعد تهدف الى تغيير أو تحسين عملها فقط ، وانما تمارس عملا حقيقيا على العالم الخارجى باضافة « ذكاء اضافى » الى الرسائل التى تمر خلالها .

وهذه النظم « ذات الذكاء الاضافى » وان كانت حتى الآن ولدرجة كبيرة أملا يلمع بريقه فى عيون مهندسيه ، فانها تمثل قفزة فى التطور نحو درجة أخرى من الاتصال ، ولكنها فى الوقت نفسه ترفع أيضا مستوى التطور المطلوب من المستخدمين . ان الشركة التى مستطى رسائلها لشبكة من « شبكات القيمة المضافة » وبالتالي ستسمح لها بتعديل هذه الرسائل ، اذا لم تفهم وبعمق الأسس التى تعمل بمقتضاها البرامج المقابلة ، فانها تتصرف فى الحقيقة بناء على ثقة عمياء وليس بناء على قرار عقلانى . واذا لم تعرف هذه الأسس فان التفاوت والتحريف الذى تفرضه البرامج قد يكلفها غاليا جدا .

وفى هذا الاطار تقدمت شركات الطيران الأجنبية بشكوى الى وزارة النقل الأمريكية من أنها تتعرض لتفرقة مجحفة تقوم بها الشبكة الالكترونية التى تخدم آلاف وكالات السفر المحلية لاختيار رحلات عملائهم ، فنظام الحجز الاعلاماتى المسمى « سابر » الذى يعمل تحت ادارة شركة « ايه . ام . آر » ، التى تمتلك أيضا شركة أمريكان إير لاينز ، يستطيع حجز أماكن لدى العديد من الشركات . و « الذكاء الاضافى » الذى يحتويه هذا النظام فى شكل نموذج اعلاماتى بين للوكالة أفضل الرحلات المتاحة ، الا أن الافتراضات الأصلية لمجموع البرامج الاعلاماتية هى بالتحديد محل الشكوى .

فعلى سبيل المثال ، فى حالة رحلة من فرانكفورت الى سانت لويس بولاية ميسورى ، فان الوكيل يرى الرحلات على شاشته مرتبة طبقا لطول المدة التى تستغرقها ، وبالطبع يكون الوقت الأقصر هو الأفضل . ولكن نظام « سابر » يفترض أتوماتيكيا أن كل عملية تغيير للطائرة وللشركة الجوية تستغرق ٩٠ دقيقة بشكل منتظم دون أن يأخذ فى الاعتبار الفروق الحقيقية ، ولما كان العديد من الرحلات التى تؤمنها شركات الطيران الأجنبية الى الولايات المتحدة تتطلب انتقالا على رحلة داخلية أمريكية ، فان هذه الشركات الأجنبية قد تعاقب ظلما لو استغرق التغيير أقل من ٩٠ دقيقة ، لأن زيادة تقدير الوقت قد يجعل الوكالات لاتختار رحلاتها - على حد قولها . باختصار كان « الذكاء الإضافى » منحازا فى هذه الحالة .

ولنتصور اذن ما الذى سيحدث قريبا عندما تصبح الشبكات ذات القيمة المضافة بالآلاف ، والنزاعات التى ستنتج عن ذلك ، حيث ستحمل هذه الشبكات عشرات الآلاف من البرامج والنماذج المدمجة وستعالج وتغير بشكل مستمر ملايين الرسائل التى ستنتقل خلال الاقتصاد عبر هذه الطرق الالكترونية الكبيرة النشطة . ويمتلك بريطانيا وحدها ٨٠٠ شبكة ذات قيمة مضافة وألمانيا ٧٠٠ شبكة من هذا النوع وفى اليابان سجلت أكثر من ٥٠٠ شركة نفسها فى وزارة البريد والاتصالات اللاسلكية من أجل انشاء هذا النوع من الشبكات .

ويمكن الآن توقع أن تقلل الشبكات ذات القيمة المضافة ، التكلفة الحالية للانتاج والتوزيع بعدة مليارات من الدولارات (الرقم الدقيق يصعب توقعه) ، وذلك باختصار اللوائح والنظم القائمة وخفض حجم المخزون وتعجيل الاستجابات . الا أن حقن جرعة من الذكاء الإضافى فى هذه الشبكات فى أوج انتشارها وارتباطها فيما بينها يؤدى الى ما هو أبعد من ذلك : أنه أشبه باضافة قشرة صماغية على نحو فجائى لكائن لم يكن لديه مثله من قبل وكانت النتيجة ضوءا مبهرًا . فباقتنائها بالجهاز العصبى الموجود قبل ذلك ، لن تقتصر هذه القشرة على منح هذا الكائن مجرد وعى بالذات واعطاء جهازه العصبى قدرة ما على أن يحول نفسه وانما ستجعله قادرا على التدخل مباشرة فى حياتنا بدءا بحياتنا الاقتصادية .

ولذلك فان شبكات الاتصالات مؤهلة لأن تقوم بدور ثورى فى الاقتصاد بصفة خاصة وفى المجتمع البشرى بشكل عام . واذا لم يستخدّم أحد - على حد علمنا - « الذكاء الإضافى » لأغراض ضارة أو إجرامية حتى الآن ، فانه يظل أن امتداد الشبكات ذات الذكاء الإضافى لازال فى المهد وانه لم يوضع أى تنظيم أو تقنين أو وقاية لها .

ولكن من يعرف ما سيحدث بعد ذلك ، الأمر المؤكد أنه بخلق نظام عصبي الكتروني مزود بنوع من الوعي وبدرجة من « الذكاء الإضافي » فاننا نغير بذلك قواعد ثقافتنا وطرق عمل اقتصادنا .

ان ما نسميه « ذكاء اضافي » سي طرح بدون أدنى شك مشكلات غاية في الصعوبة فيما يتعلق بالعلاقات بين البيانات الخام من جهة ، والمعلومات المجهزة والمعرفة من جهة أخرى . كما سي طرح مشكلات بالنسبة لموضوع اللغة ومسائل الأخلاق المهنية ، كذلك بالنسبة للنماذج التي يصعب الوصول اليها والتي تعمل كقاعدة للبرامج الاعلامية المستخدمة . وفي السنوات القادمة ، وفيما يحاول المجتمع التكيف مع وجود الذكاء الإضافي سوف تولد حقوق التعويضات والمسئولية ، في حالة الخطأ أو التحريف وحماية الحياة الخاصة وعدالة الممارسات بشكل عام ، سلسلة من القضايا التي ستتدفق على المحاكم .

وستمتد العواقب والآثار يوما الى ما هو أبعد من المجال الاقتصادي الصرف - وعندئذ ستثير بالضرورة تفكيرا واسعا ذا طابع اجتماعي وسياسي، بل وفلسفي عميق . والحقيقة ، ان لا وجه للمقارنة بين كم العمل الضخم والذكاء والخيال العلمي الذي يستثمر حاليا لاعداد البنية التحتية الالكترونية للمجتمع فوق الرمزي الذي يتشكل حاليا وبين ما استخدم في الماضي لبناء الأهرامات أو الكاتدرائيات الضخمة .

وكما سنرى ، فان الذكاء الإضافي سوف يقلب رأسا على عقب من الآن فصاعدا ، علاقات السلطة في قطاعات كاملة من الاقتصاد الجديد الذي يولد أمام عيوننا .

الفصل العادى عشر

سلطة الشبكة

تشعر اليابان بالقلق • فهي فى عيون العالم الخارجى دولة لا تقهر اقتصاديا ولكن بالنظر اليها من الداخل تبدو الصورة مختلفة تماما • فاليابان لا تملك مصادر طاقة • ولا تغطى ذاتيا سوى جزء صغير من احتياجاتها الغذائية ، كما انها تدرك أن فرض قيود على التجارة سيصيبها بخسائر جسيمة • واذا انخفضت اسعار البين تشع اليابان بالقلق وكذلك اذا حدث العكس •

ولكن اذا أخذنا اليابانيين بشكل فردى ، فان خوفهم لا يقتصر على اقتصادهم الوطنى ، وانما يمتد أيضا لمستقبلهم الشخصى • ولذلك يعتبر اليابانيون من بين أكبر المخربين فى العالم • كما تعتبر التأمينات من أكثر مجالات توظيف الأموال تفضيلا لديهم •

ولزمن طويل ، استفادت شركات التأمين العملاقة من هذه الهوموم وهذا القلق • ولكن هذه الشركات نفسها أصبحت الآن أكثر الجميع شعورا بالتوتر •

فالحكومة تفتح الباب الذى كان يحميهم حتى الآن من تدخل سماسرة الأوراق المالية اليابانيين الذين يتميزون بعدوانية وشراسة عالية • كما تستعد شركات عديدة من الطبقة النبوية مثل نومورا ودايوا ومريل لينش وشيرسون اليابانية لاكتساح المجال •

ومما يزيد الأمر سوءا أن كل قطاع التأمين يمر حاليا بحالة اضطراب عامة • فالعملاء يطالبون بأحدث أنواع بوالص التأمين وأكثرها تطورا ،

وبخدمات مالية تجده شركة عملاقة ومحترمة مثل نيبون لايف - عمرها أكثر من مائة عام - صعوبة في تنظيمها وتشغيلها .

وفي مواجهة هذه التهديدات ، قررت الشركات الكبرى إقامة خط دفاع الكتروني . فشركة نيبون لايف ترصد حوالى نصف مليار دولار لإقامة نظام اعلاماتى جديد ، وتزود وكالاتها بخمسة آلاف جهاز ميني كمبيوتر اضافى و ١٥٠٠ جهاز آخر أكثر قوة ، كما تزود مكاتبها الاقليمية ومقرها الرئيسى بأجهزة كمبيوتر كبيرة جدا ، فضلا عن أجهزة ضوئية لفك الشفرة ومعدات أخرى وترتبط كل هذه الأجهزة بشبكة عامة .

ولا تدخر الشركة المنافسة داي - اش موتيال جهدا هي الأخرى ، فشبكته الجديدة ستسمح لوكالاتها المحليين بسؤال بنك المعلومات المركزى وتلقى التعليمات عبر الهاتف حيث يتولى جهاز لتوليف الصوت نطقها والحصول بواسطة النسخ عن بعد على معلومات عن العملاء أو البوالص التى سيحتاجونها . وفى الوقت نفسه لم تتوان شركة ميجى موتيال التى تضم ٣٨ ألف موظف أغلبهم من النساء ، فانطلقت هى أيضا فى سباق التسلح فى مجال الاتصالات .

على أية حال ، ليست شركات التأمين وحدها التى تشارك فى هذا السباق ، اليابان كلها على ما يبدو تتجه نحو الالكترونيات . تقول مجلة « داتاميشون » ان « شركات الخدمات الكبرى مدت شبكات عبر طرفى البلاد وأقامت مراكز للمعالجة تضم ٥ آلاف ميكروكمبيوتر أو أكثر » ، بينما يوضح توشيو كى ناكامورا من ميجى موتيال قائلا : « اذا لم نفعل ذلك .. فاننا نجازف بخسارة كل شئ » . وهو محق فيما يقول ، لأنه مع امتداد الشبكات الالكترونية تبدأ السلطة فى الانتقال . وهذه الحقيقة ليست قاصرة على اليابان : ففي الولايات المتحدة وأوروبا ينسجون أيضا شبكاتهم بنشاط وحماس غير مسبوق . ان المجال الالكترونى هو قطعا مجال سباق القرن .

بحثنا عن « الدنيم » :

ان قماش « الدنيم » القطنى المتين الذى تنسج منه بنطلونات الجينز غالبا ما يكون من انتاج شركة برلينجتون ، ويقدم هذا العملاق الأمريكى فى مجال النسيج الى عملائه برامج معلوماتية مجانية تسمح لهم بالاتصال مباشرة بوحدة المركزية وبفحص مخزونه الكترونيا ، للعثور على نوعية « الدنيم » الخاصة التى يحتاجونها واجراء طلبية منها - ويتم كل ذلك بشكل لحظى .

وتأمل شركة برلينجتون وشركات أخرى في التميز عن منافسيها وتسهيل الأمور لعملائها بمنحها هذا النوع من الخدمات . وان كانت تهدف أيضا الى ضم هؤلاء العملاء « للنظم الالكترونية الجديدة لتبادل البيانات » بحيث يصعب عليهم فيما بعد الافلات منها .

وتقتصر خدمة هذه النظم في أبسط شكل لها على التبادل الالكتروني للمستندات بين الشركات أو مراكز الادارة - فواتير ، مواصفات ، حالة المخزون الخ . ولكن الاكتفاء بهذه الوظيفة يوازي تقريرا اعتبارا متسارعت مجرد عازف بيانو . على النقيض ، تستطيع الشركات الكبرى من خلال المطابقة والتنسيق بين بياناتها ومعلوماتها ومعداتنا الالكترونية أن تتوافق وتكون روابط حميمة للغاية .

ان برلينجتون يطلع عملاءه على بيان مخزونه كما يكشف صانع أجهزة الكمبيوتر لمورديه عن سر مشروعاته . والهدف من كل ذلك هو تمكين البائع والمشتري من ان يعمل معا في كل المراحل بحيث تتكون بينهما علاقة حميمة فعلية . ويرفض حاليا كبار صناع السيارات التعاقد مع الموردين غير المزودين بأجهزة المشاركة الالكترونية والتفاعل الالكتروني ، ولقد أرسلت شركة فورد الى ٥٧ مصنعا لقطع الغيار تابعا لها بتعليمات للتبادل الالكتروني لبرامج التسليم الخاصة بالتعامل مع عملائهم ومورديهم ، وكذلك لإحتياجاتهم من المعدات وعمليات الشحن والإستلام التي يقومون بها .

ان مزايا « نظم التبادل » لا تقتصر على خفض العمليات الورقية وحجم المخزون ، فبفضل هذه النظم تصبح الاستجابة لطلب المستهلكين أسرع وأكثر مرونة مما يحقق وفرا ضخما .

اما على الصعيد العالمي ، فان تقدم عمليات التبادل الالكتروني يؤدي الى تعديلات جذرية للممارسة الاقتصادية ، حيث تسعى الشركات الى أن تتحد فيما يمكن تسميته « مجموعات تقاسم المعلومات » . لقد أصبحت الاتصالات أكثر وفرة وتمكنت من اجتياز - وأحيانا من مسح - الحدود التي كانت تعزل المؤسسات .

ويفرض التبادل الالكتروني للبيانات تغيرات رئيسية في مجال المحاسبة وأدوات الرقابة والتحكم الأخرى ، سواء أكان ذلك في شركة تأمين يابانية أم لدى صانع سيارات أمريكي . فعندما تتحول شركة ما نحو النظام الالكتروني يحدث تعديل للوظائف وتغيير وتبديل في العاملين ، وتأخذ بعض الادارات مزيدا من الأهمية في حين يفقد البعض الآخر جزءا من أهميته ، ومن ثم تتغير العلاقات تماما سواء مع العملاء أو الموردين .

ان انتقال السلطة لا يؤثر فقط على هذه الشركة أو تلك ، لقد بدأت قطاعات كاملة فى ادراك تأثير نظام التبادل الالكترونى ، بحيث يمكن أن تستخدمه كسلاح لطرد الوسطاء الذين يتدخلون فى المجال .

هل قضى على تاجر الجملة ؟ :

تستخدم شيسايدو ، وهى أكبر ماركة منتجات تجميل فى اليابان ، شبكتها لتفادى شبكة التوزيع التقليدية . ان منتجاتها من الكريمات والبودرة وأقلام الجفون واللوسيونات وأحمر الشفاه وغيرها منتشرة فى كل أنحاء اليابان ، كما بدأت تلمع فى أسواق أمريكا وأوروبا .

ويربط أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها بأجهزة عملائها مباشرة ، تختصر شيسايدو تجار الجملة والمستودعات : انها تسلم المحلات من مراكز التوزيع الخاصة بها . ومادام فى امكانها - مثل شركات أخرى - أن « تخاطب » تجار التجزئة مباشرة ، ومادام بإمكان هؤلاء التجار الوصول الكترونيا لأجهزة كمبيوتر الصانع ، فما هى الحاجة اذن لوسيط ؟ .

ويقول مونرو جرينشتاين محلل تجارة التجزئة لدى بير وستيرنز وهما سماسة أوراق مالية بنيويورك : « تاجر الجملة ؟! لقد تم استبعاده! واختصاره » . ولكن للهروب من هذا المصير الحزين ، بدأ تجار الجملة هم أيضا فى اللجوء الى التسليح الالكترونى .

المثال الأكثر شهرة - والذى أصبح تقليديا - لتاجر جملة عرف كيف يبادر ويستولى على مواقع جديدة فى السوق هو مثال أمريكى : شركة « أمريكان هوسبيتال سابلای » المتخصصة فى تجهيزات وتوريدات المستشفيات والتي أصبحت الآن فرعاً لمؤسسة باكستر هيلث كيركوربوريشن . وفى عام ١٩٧٨ قامت هذه الشركة بتركيب وحدات طرفية فى المستشفيات ، وبفضل شبكة خاصة تستطيع هذه الوحدات الوصول مباشرة الى أجهزة كمبيوتر الشركة . وبالطبع وجدت وحدات الخدمات بالمستشفيات أنه أسهل لها بمراحل أن تطلب احتياجاتها من خلال الضرب على لوحة مفاتيح عن استخدام وسطاء أقل تطورا .

وفى المقابل ، استخدمت الشركة شبكتها لكى توزع على عملائها كل المعلومات المفيدة عن المنتجات وطرق استخدامها وأثمانها وبيان المخزون من كل منها ، الخ . ومن خلال هذا النظام تمكنت المستشفيات من خفض مخزونها وحقت بذلك وفرا أساسيا فى مصروفاتها . وإذا قررت إحدى المستشفيات قصر تعاملها على هذه الشركة فقط فانها تؤمن لها خدمة

إدارية إعلامية كاملة • والنتيجة أن رقم أعمال هذه الشركة صعد بسرعة كالسهم •

ويعرض المستشار بيوتركين مؤلف كتاب « التنافس في الوقت » ، وهو العمل الذى نستمد منه بعض هذه المعلومات ، كيف طبقت شركة فورموسست مكسون ، التى تعمل بتجارة الجملة فى مجال الصيدلة ، استراتيجية الشركة الأمريكية لتوريد مستلزمات المستشفيات ، فهذه الشركة تستقبل طلبيات العملاء بأجهزة كمبيوتر من خلال وحدات طرفية لدى ١٥ ألف صيدلية ، وفور ذلك يتم فرزها ويعاد تجميعها فى شكل طلبيات تسلم للموردين الخاصين •

وتسمح هذه النظم الفائقة السرعة لشركات أخرى كثيرة بالتعرف بصورة جيدة على الاحتياجات اليومية لعملائهم ، بحيث يصبح تحويل معاملاتهم التجارية الى جهات أخرى أمرا صعبا ومكلفا • وفى المقابل تسمح هذه الطريقة للمشتريين بخفض المصاريف بنسبة لا يمكن إهمالها ، كما تساعد في إدارة أنشطتهم بشكل أفضل • وفى نهاية المطاف يجد هذا النوع من تجار الجملة أنفسهم فى موقع قوة فى جميع المفاوضات •

الا أن هذين النموذجين لا يزالان يمثلان استثناء • ولكن أغلب تجار الجملة الآخرين قد يجلسون أنفسهم قريبا وقد وقعوا فى فخ الكترولنى وأصبحوا مهددين من الصناع ومن تجار التجزئة •

مجال النقل والمعارات :

مع امتداد « الذكاء الإضافى » بشكل تدريجى الى كل الاقتصاد ، تعتبر شركات المستودعات من بين الأكثر تعرضا للخطر •

ان تقسم الانتاج المرن ذا المواصفات المميزة والذى أصبح ممكنا بفضل المعلوماتية ، يؤدى الى نتائج عديدة من بينها احلال عدد كبير من الطلبيات الصغيرة محل الطلبيات الكبيرة قليلة العدد ، وتشمل هذه الطلبيات منتجات أكثر تنوعا بكثير عن ذى قبل • وفى الوقت نفسه ، يفرض تسارع النشاط الذى يسرته الشبكات الالكترونية الجديدة ، متطلبات متزايدة فيما يتعلق بدقة مواعيد التسليم سواء بالنسبة للمصانع أو لتجارة التجزئة •

كل هذا يعنى عددا أقل من الشحنات ذات الكميات الكبيرة وسرعة دوران أكبر وتقصير فترة بقاء البضائع فى المخازن والمستودعات • وفى الجانب المقابل ، يطلب العملاء مزيدا من المعلومات الدقيقة عن كل سلعة

من السلع المخزونة • باختصار ، المطلوب هو توفير معلومات أكثر
وحيز أقل •

وسوف يدفع هذا بعض أصحاب المستودعات والمخازن الى البحث
عن أنشطة بديلة • فيستخدم بعضهم الشبكات الالكترونية وأجهزة
الكمبيوتر لتزويد عملائهم بالمعلومات وخدمات النقل المنظمة مع تأمين
التغليف والفرز ومراجعة الطرود والتجميع وإعادة التوزيع ، الخ • وآخرون
مثل شركة سوميتومو وارهائوس في اليابان ، التي تحولت الى مجال
الترويج العقاري بعد أن تضاءلت وظائفهم التقليدية •

كما يهز الاقتصاد فوق الرمزي وانتشار الذكاء الاضافي بقسوة
قطاع النقل أيضا - السكك الحديدية والتجهيزات البحرية وشركات
النقل البري • وتحاول العديد من شركات النقل البري التماس سبيل
للنجاح في الشبكات الالكترونية ، على غرار شركات المستودعات •

وفي اليابان ، يؤدي تقدم الإنتاج في مجموعات صغيرة وزيادة الطلب
على التسليم في ساعات محددة بدقة الى نمو كبير في عمليات النقل
لمسافات قصيرة ، فبدلا من شحنات أسبوعية كبيرة بدأ الاتجاه الآن الى
شحنات متكررة ولكن لمسافات أقصر ، وتشهد عمليات النقل من الباب
الى الباب نموا ملحوظا عن غيرها •

والحقيقة ، أن كل قطاعات الإنتاج التقليدية تتسلح الآن بالذكاء
الاضافي ، سواء لكى تظل على قيد الحياة أو للهجوم بهدف زيادة سلطتها •

التعبئة من أجل الحرب الالكترونية :

عندما تعبى قطاعات صناعية كاملة نفسها من أجل المعركة الكبرى ،
فان الحرب الالكترونية تغير من نطاقها ومستواها •

وتنطلق حاليا تجمعات واسعة من الشركات ، بالاضافة الى شركات
مستقلة ، صوب انشاء شبكات الكترونية • وتتضح هذه الحقيقة بشكل
خاص في اليابان حيث تشجع وزارة التجارة الدولية والصناعة - الموجودة
في كل مكان - هذا الاتجاه بشدة ، فهي مثلا تدفع صناعة البترول للانتهاء
من اقامة شبكة ستربط معامل التكرير بمنشآت التخزين وبتجار
التجزئة • وبدأت بالفعل نظم ربط ذات قيمة مضافة تعمل في فروع
متنوعة مثل المنتجات المجمدة وزجاج النظارات والمعدات الرياضية •

أما في أستراليا ، فتتنازع شبكتان متنافستان من الشبكات ذات
القيمة المضافة ، هما « وول كم » وشركة خدمات تالمان بتي ، العملاء عن

سماسرة الصوف والمصدرين • وتعتزم هاتان الشبكتان ربط نشاطهما بشبكة التجارة الدولية « تريد جيت » بنظام المقاصة « اجزت » الخاص بعمليات التصدير •

وفى الولايات المتحدة ، تبذل جهود مكثفة لاقامة شبكة عامة لا يقتصر عملها على ربط منتجي النسيج مثل برلينجتون بعملائهم ولكنها تربط صانعي الملابس الجاهزة أيضا بكبرى شبكات التوزيع مثل « وال - مارت » و « كيه - مارت » • ولضم أكبر عدد من الشركات لهذه الشبكة تقوم شخصيات كبيرة فى عالم الأعمال مثل روجر ميليكين ، رئيس ميليكين آند كمبانى ، بالقاء المحاضرات وتنظيم الندوات وتمويل الدراسات والتبشير فى كل مكان بمزايا الشبكات •

وكان ببطء الاستجابة فى مجال الملابس الجاهزة يمثل مشكلة دائمة نظرا للتغير السريع للموضة • وبالتالي يريد المعنيون اختصار المدة التى تفصل الطلب عن التسليم من عدة أسابيع الى عدة أيام ، وذلك باقامة اتصالات الكترونية معمة ، ابتداء من مصنع النسيج حتى خزانة تحصيل تاجر التجزئة • ان تسارع العمليات يمكن أن يؤدى الى خفض كبير جدا فى المخزون ، خاصة أن النظام الالكترونى يسمح لتاجر التجزئة أن يطلب كميات صغيرة ويتكيف مع أهواء الموضة ومع أنواق العملاء ، وذلك بأن يكرر طلب السلع التى تلاقى نجاحا ، بدلا من الاحتفاظ بمخزون يستنفد ببطء • ويذكر ميليكين مثال سلسلة من المحلات الكبرى زادت مبيعاتها من البنتلونات الرياضية بنسبة ٢٥ ٪ مع خفض مخزونها بنفس النسبة أيضا • وبالرغم من أن النظام لم يستكمل بعد فان النتائج مذهلة • لقد بدأت الحملة فى عام ١٩٨٦ ، وفى عام ١٩٨٩ - وطبقا لما تذكره شركة آرثر اندرسون آند كمبانى - استثمر ٧٥ من كبار تجار التجزئة حوالى ٣٦٦ مليار دولار فى شبكة « الاستجابات السريعة » وحققوا من خلالها أرباحا تقدر بحوالى ٩٦ مليار دولار •

ويعتقد ميليكين وآخرون أن هذا النظام سيتيح وفرا أعلى من ذلك بكثير بحيث يمكن أن يصبح سلاحا فى الحروب التجارية الدولية • ويضيفون أنه اذا تم التوصل بسرعة الى فعالية كافية ، فان صناعات النسيج والملابس الأمريكية ستصبح فى وضع أفضل للدفاع عن نفسها ضد الواردات القادمة من البلاد ذات الأيدى العاملة الرخيصة •

وبينما يتعجل الجميع ، على صعيد الشركة أحيانا وعلى صعيد قطاعات واسعة أحيانا أخرى ، أن ينظموا أنفسهم من أجل المستقبل بخلق شبكات

خاصة عالية التخصص ، فان عمالقة آخرين انطلقوا فى سباق مختلف يتعلق هذه المرة باقامة نظم ذات توجه عام وشامل لمعالجة كل أنواع الرسائل .

ومعنى ذلك ، أننا نشهد ازدهار ونمو عدة أنواع متلازمة وفئات من الشبكات الالكترونية : شبكات خاصة موجهة فى المقام الأول للعاملين فى شركة واحدة وشبكات لتبادل البيانات بين شركة ما وعملائها ، وهم تجار التجزئة فى الغالب ، ونظم تغطي صناعة بأكملها . ولكن يجب أن يضاف الى هذه الشبكات الآن الشبكات الشاملة - المسماة بأجهزة الارسلال العامة - والتي يتلخص دورها فى ربط النظم الأقل اتساعا فيما بينها وارسلال رسائل لحساب الجميع .

ان حجم المعلومات والبيانات التى تعبر الآن هذا النظام الأخير من الضخامة بحيث بدأت حرب جديدة على صعيد أعلى بين الشركات الكبرى التى تريد أن تسيطر على أجهزة الارسلال العامة ذاتها . فهناك عمالقة أمثال بريتيش تليكوم البريطانية و « ايه . تى . آند تى » الأمريكية و « كيه . دى . دى . » اليابانية يبذلون كل ما فى وسعهم لزيادة قدرة وكفاءة الارسلال وسرعة التنفيذ ، ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الشركات الكبرى التى تملك شبكات خاصة واسعة تباع الخدمات لشركات أخرى منافسة . فعلى سبيل المثال تتنازع شركات آى . بى . ام وتويوتا قطاعا من العملاء كان من الطبيعى أن يلجأ الى شركات الهاتف القديمة . كما تمد جنرال الكتريك شبكتها الى ٧٠ بلدا ، وتستخدم بنيتون هذه الشبكة لربط مقرها الايطالى بـ ٩٠٪ من وكلائها الموزعين فى أنحاء العالم .

ان هذا النظام الجديد تماما الذى تتشكل فئاته وطبقاته المتراكبة أمام أعيننا ، سيمثل البنية التحتية لاقتصاد القرن الواحد والعشرين .
المستهلك فى دائرة مغلقة :

وتشير هذه التطورات صراعات جديدة من أجل السيطرة على المعرفة والاتصالات ، وهى صراعات تؤدى الى عملية انتقال للسلطة بين أفراد وشركات وفروع اقتصادية وقطاعات كبرى - وأخيرا بين الدول . غير أن « تزويد الاقتصاد بجهاز عصبى » أمر لايزال فى بداياته ، ويدخل الحلبة كل يوم لاعبون جدد متلهفون الى السلطة . ومن ضمن هؤلاء نجد شركات بطاقات الائتمان والشركات التجارية اليابانية الكبرى ومنتجي المعدات .

ففى النظام الذى يتشكل الآن ، تحتل البطاقة البلاستيكية التى يحتفظ بها المستهلك فى محفظته موقعا حاسما . وسواء أكانت البطاقة

مزودة بنظام محاسبة أوتوماتيكي أم بطاقة ائتمان تقليدية ، فانها جميعا تمثل حلقة الوصل بين الشبكة والفرد - وهى حلقة يمكن مبدئيا تعزيزها وتوسيعها .

فكلما توغلت البنوك والشركات البترولية وحتى تجار التجزئة فى عالم الالكترونيات ، وكلما تضمنت البطاقات ذات الذكاء المتزايد قدرا أكبر من المعلومات وقامت بنقلها ، وكلما قل ارتباط النقود ذاتها بالمعدن أو الورق وأصبحت تدريجيا فائقة الرمزية ، فان البطاقة تفرض نفسها على أساس أنها الحلقة المكملة والأساسية للنظام الذى يتشكل حاليا .

ان الذى يسيطر ويتحكم فى البطاقة - سواء أكان بنكا أم أحد منافسيه - يمسك بوسيلة نفيسة للوصول الى الحياة الأسرية الخاصة واليومية للمستهلكين ، ولذلك يرتسم اتجاه يحاول ادخال العملاء فى مدار الشبكات المتخصصة . على سبيل المثال ، تصدر حاليا الشركة اليابانية لبطاقات الائتمان جيه . س . بى كمباني ، بمعاونة ان . تى . تى . داتا كوميونيكيشن بطاقة تستخدمها السيدات لدى مصففى الشعر . وتأمل هذه الشركة أن يكون لديها خلال عامين من الآن عشرة ملايين من حاملات هذه البطاقة يتعاملن مع ٣٥ ألف صالون لتصفيف الشعر .

وعلى المدى الطويل ، يتلخص حلم بناء الشبكات فى العالم كله ، فى تحقيق دائرة مغلقة متكاملة ، بحيث تنتقل النبضة الصادرة من المستهلك (الذى يبلغ الشركات الكترونيا بالأشياء أو الخدمات المطلوب انتاجها) الى المنتج ، مروراً بتجار الجملة أو أى وسطاء آخرين ، ثم الى تاجر التجزئة أو الى الختمة الالكترونية للبيع فى المنازل ثم الى ماكينة المحاسبة الأتوماتيكية أو نظام الدفع بواسطة بطاقة الائتمان - لكى تعود النبضة مرة أخرى فى نهاية المطاف الى المستهلك .

ان أية شركة أو مجموعة اقتصادية ستتمكن من تأمين سيطرتها على المراحل الأساسية لهذه الدورة ، ستملك على الفور سلطة اقتصادية حاسمة - وبالتالي سلطة سياسية كبيرة . ولكن يتوقف النجاح فى هذا المجال على الذكاء أكثر منه على رؤوس الأموال ، والذكاء المقصود هنا هو ذلك الذى تتضمنه أجهزة الكمبيوتر والبرامج الاعلامية والشبكات الالكترونية .

حرب الأعمال الخافتة :

لقد قامت اقتصاديات الماضى ، سواء أكانت زراعية أم صناعية ، على أساس هياكل طويلة الأجل .

وهو نقيض ما يحدث الآن ، حيث نضع أساسيات اقتصاد مشكالي(*) في حالة تسارع دائم وقادر في كل لحظة على إعادة توزيع عناصره طبقا لنماذج جديدة دون أن يتفكك من جراء ذلك . ويعتبر التقدم في مجال الذكاء الإضافي جزءا من الأدوات التي لا غنى عنها لهذا التكيف المستمر .

وفي ظل هذا التطور ، حيث يصعب تحديد الوجهة ، تستطيع الشركات أحيانا استخدام الذكاء الإضافي لتوجيه هجمات مباغتة على ساحات جديدة تماما بالنسبة لها : بمعنى آخر لم يعد أحد يستطيع أن يوقن من أى جانب سيأتى الهجوم التنافسي المقبل .

المثال التقليدي للحرب الخاطفة - الذى تناولته النشرات المتخصصة بتعليقات مستفيضة - هو ابتكار « ميريل لينش » فى عام ١٩٧٧ لنوع جديد من الحسابات أطلق عليه « حساب ادارة النقد » ، وكان يمثل أحد أول تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على هدف استراتيجى وليس على هدف ادارى فحسب .

وكان هذا الحساب ابتكارا ماليا جديدا يمنح العميل توليفة من أربع خدمات كانت من قبل منفصلة وهى حساب جار وحساب وديعة بفوائد وبطاقة ضمان وحساب سندات . بحيث يستطيع العميل ، فى أى وقت ، ان ينقل نقوده من خانة الى أخرى ، ومعنى ذلك أنه لم يعد هناك مهلة « تعويم » ، كما أصبح الحساب الجارى ذاته يحقق فوائد .

ان تكامل ودمج هذه الخدمات التى كانت حتى ذلك الوقت منفصلة عن بعضها لم يكن ممكنا الا بفضل التقنيات المعلوماتية المتطورة والشبكات الالكترونية التى تملكها ميريل لينش . وخلال عام واحد تلقت الشركة ودائع قيمتها خمسة مليارات من الدولارات . ويقول المستشار بتركين ان مجموع المبالغ التى أودعها العملاء فى عام ١٩٨٤ كان ٧٠ مليار دولار . وقد وصف كين العملية بأنها « هجوم وقائي » ضد البنوك التى عانت من عمليات سحب مكثفة لصالح هذا الحساب الجديد الذى اعتبره العملاء أفضل بكثير من الحساب المصرفى العادى . ان شركة ميريل لينش ، من الناحية الرسمية ، شركة سمسة للأوراق المالية ، وبهذه الصفة تخلصت من اللوائح والقوانين البنكية ، وباعتبارها ليست بنكا شنت غارة مدمرة ضد البنوك .

(*) نسبة الى المشكال ، وهى آلة انبوبية تحتوى على مرايا مركزة بحيث عندما تتحرك الاشياء الصغيرة الملونة الموجودة معها فى الأنبوب تولد رسوما مختلفة الاشكال والالوان .

منذ ذلك الحين ، قدم عدد من البنوك ومؤسسات مالية أخرى
توليفات مماثلة ، ولكن ميريل كان لها السبق لعدة سنوات .

ان المجالات الجديدة والغريبة لهذا التنافس الذى لا يرتبط بقواعد
محددة ، سمح مثلا لتجار تجزئة مثل مجموعة سايبوسيزون اليابانية أن
تدخل فى مجال أنشطة الخدمات المالية ، حيث يستعد أحد فروع هذه
المجموعة لتركيب أجهزة توزيع نقود فى محطات القطارات . ونجد شركة
بريتيش بتروليوم ، بعد أن أسست بنكها الداخلى تبيع حاليا منتجات
مصرفية فى الخارج ، وهو ما يعكس عملية التغير فى بنية الأسواق والتى
نجمت عن ظهور الذكاء الإضافى .

ومن خلال هذا المنظور ، تساهم الشبكات ذات الذكاء الإضافى فى
تفسير العمليات التى نشاهدها لتحرير الاقتصاد من اللوائح والقيود ،
والتي تبعث آثارها الأولى على التفكير بأن التقنين الحال الذى تقوم به
الدولة سيبدو أقل فاعلية بشكل مضطرب ، لأنه يعتمد على تصنيفات
وتقسيمات بين القطاعات يعمل الذكاء الإضافى حاليا على الغائها . على
سبيل المثال هل يجب أن ينطبق التشريع المصرفى على المؤسسات غير
المصرفية ؟ ولكن ، ما هو البنك حاليا ؟

ان الشبكات ذات الذكاء الإضافى تحطم التخصصات القديمة وتدمر
تقسيم العمل التقليدى ، وذلك بتأمينها اضطراد وتسلسل العمليات
الحقيقية بما يتجاوز الحدود القديمة للشركات وبمنحها هذه الشركات ،
امكانية التصدى لمجالات كانت تعتبر فى السابق غريبة عنها .

وبدلا من هذه الهياكل التى تجاوزها الزمن ، نشهد الآن تكوين
مجموعات وتجمعات جديدة لم يعد المال هو وحده الرابط الجوهرى بينها
ولكن تقاسم المعلومات .

ومن سخریات القدر ، أن الانقلاب الناجم عن إعادة بناء الاقتصاد
العالمى على أساس المعرفة ، هو بالذات الذى يفسر لدرجة كبيرة أوجه
القصور والشلل الحالية - فواتير تائهة وأخطاء الكمبيوتر وخدمة لا تقى
بالفرض ، مع الاحساس المتكرر بأنه لا يوجد شئ يعمل بشكل صحيح .
الحقيقة ، أن الاقتصاد الصناعى القديم يتفكك بينما لا يزال الاقتصاد
فوق الرمزى الجديد فى مرحلة البناء ، والبنية الأساسية الإلكترونية
التي يعتمد عليها لاتزال تخطو خطواتها الأولى .

ان المعلومات أكثر الموارد سيولة ، وهذه السيولة هى بالذات العلامة
المميزة لاقتصاد يتزايد فيه اعتماد انتاج وتوزيع السلع والخدمات بشكل
عام (منتجات غذائية ، طاقة) على التبادل على المستوى الرمزى .

ويشبه التنظيم الجديد النظام العصبي أكثر من أى شيء آخر ،
ولكنه يعمل طبقا لقواعد لم يتمكن أحد حتى الآن من صياغتها بشكل
مترابط .

ففى الواقع يطرح النمو غير المسبوق للذكاء الإضافى على المجتمع
كله أسئلة أساسية ومحيرة أحيانا ، وهى فى جميع الأحوال أسئلة مختلفة
تماما عن تلك التى أثارها ثورات المعلومات الأخرى :

نحو احتكارات المعلومات ؟

بمقدور الذكاء الإضافى أن يتيح للاقتصاد أن يتخلص من الدهون
الزائدة التى لا فائدة منها ومن عناصر أخرى ضارة وذلك بدرجات وكميات
لا تحصى ، وبهذه الصفة ، يفترض أنه يتضمن وعدا بتقديم ضخيم وسريع -
وبستقبل لا يحل فيه النشاط الذهني والخيال محل رأس المال والطاقة
والموارد التقليدية فقط ، ولكن أيضا محل الأعمال المنهكة .

ولكن هل سيمنحنا الذكاء الإضافى طريقة حياة « أفضل » ؟ تتوقف
الاجابة فى جزء كبير منها على الذكاء الاجتماعى والسياسى الذى سيتعامل
به المجتمع فى توجيه تطور الذكاء الإضافى .

فكلما زادت أتوماتيكية شبكاتنا ، ضمت مزيدا من الذكاء الإضافى
وتوارت عمليات القرار الأدمى وأخضعتنا جميعا لأحداث سابقة
البرمجة تعتمد على تصورات وافتراسات بمقدور القليلين منا فقط فهمها ،
بل وأحيانا لايفصح المسئولون الأصليون عنها الا بتحفظ .

فقبل مرور وقت طويل ستضاعف فجأة الابتكارات المدهشة ،
مثل المعالجة المتزامنة والذكاء الاصطناعى من قوة أجهزة الكمبيوتر .
كما سنشهد الاستخدام الفعلى للتعرف على الصوت ومماثلته والترجمة
الأتوماتيكية وكذلك الصورة شديدة الوضوحية والصفاء الصوتى المطلق .
وبالتالى ، ستنتقل الشبكات المشتركة بشكل عادى للغاية الكلمة والصورة
مع البيانات والمعلومات بكل أشكالها ، وكل ذلك يطرح قضايا أخلاقية
خطيرة .

وبالنسبة للبعض ، فإن نظام احتكار المعرفة يعلن بذلك عن وصوله .
ففى مرحلة سابقة من نمو الاقتصاد الرمزى كتب البروفسير فردريك
جامسون ، من جامعة ديوك ، يقول : « ستأتى لحظة الحقيقة (٠٠٠) عندما
تطرح بكل عنف ، قضية ملكية بنوك المعلومات الجديدة والسيطرة
عليها » . ومضى جامسون فى تحذيره الى ذكر شبح « احتكار خاص
للمعلومات العالمية » .

وحاليا ، تبدو مثل هذه المخاوف تبسيطية • فلم تعد المشكلة هي معرفة هل سيسيطر احتكار ما على كل المعلومات - وهو ما يبدو بعيد الاحتمال - ولكن معرفة من الذى سيسيطر على السلسلة اللانهائية من « التحويلات » و « اعادة التحويلات » التى أصبحت ممكنة بفضل الذكاء الاضافى والتى تستطيع التأثير على البيانات ومختلف المعلومات ، أى اجمالى المعرفة المنقولة عبر النظام العصبى للاقتصاد فوق الرمزى •

وسوف يتعين على الشركات والمجتمع فى اجماله أن يواجه قريبا تساؤلات جديدة ومحيرة عن الاستخدامات الجيدة والسيئة للمعرفة • ولن يتعلق الأمر هنا بالحقيقة كما عرفها بكونها التى تعتبر أن المعرفة سلطة وانما بتلك الحقيقة الأعلى فى ظل الاقتصاد فوق الرمزى والتى تعتبر أن المعرفة « عن » المعرفة أهم من المعرفة ذاتها •

الفصل الثانى عشر

اتساع الصراع

المظلة والسيارة شيان مختلفان • وسبب الاختلاف لا يقتصر على أبعادهما ووظيفة كل منهما وسعرهما ولكن هناك سببا آخر نادرا ما نأخذه فى الاعتبار • إذ يمكن استخدام المظلة دون شراء أى شىء آخر غيرها ، على عكس السيارة فإنه لا نفع لها بدون وقود وزيت وصيانة وقطع غيار ، وذلك بغض النظر عن الشوارع والطرق • تبدو المظلة المتواضعة كشخص خشن ولكنه مستعد دائما لتقديم خدماته لئلا يتركه دون الحاجة الى أى منتج كيميلى •

لا تستطيع السيارة القوية أن تلعب الا ضمن فريق ، فهي تعتمد على مجموعة من الأشياء الأخرى • وينطبق الشىء نفسه على موسى الحلاقة وجهاز التسجيل أو الثلاجة ، والعديد من الأشياء التى لا تعمل الا بالتعاون مع أشياء أخرى فـجهاز التليفزيون كان سيكتفى بتأمل قاعة المعيشة بنظرة فارغة ، اذا لم يكن هناك فى مكان ما شخص يرسل له الصور • وشماعة الملابس المتواضعة تفترض مسبقا وجود مسمار على هيئة خطاف أو حلقة أو قضيب معدنى •

كل هذه الأشياء تكون جزءا من « نظام » منتجات ، وطبيعتها كجزء من نظام ، هي بالضبط التى تعطيها الجزء الأكبر من قيمتها الاقتصادية • وكما يتعين على لاعبى أى فريق أن يلتزموا ببعض القواعد القائمة فان هذه المنتجات لا تستطيع بدورها الاستغناء عن المعايير والضوابط • المقبس

الكهربي (الكبس) ذو الأسياخ الثلاثة يصبح عديم الجدوى اذا كانت المقابس في البيت ذات ثقبين فقط .

ان التمييز بين نوعى الأشياء يسمح بتوضيح مسألة لازالت أهميتها تلهب الصراعات الدائرة على كوكب الأرض من أجل المعلومات ، والتي يشير اليها الفرنسيون باسم « حرب المعايير » . هذا النوع من الصراعات ينشعب في قطاعات مختلفة ومتنوعة مثل التكنولوجيا الطبية أو الأجهزة الفوتوغرافية أو الخزانات الصناعية المضغوطة .

وفي هذا المجال ، نجد أن بعض الخلافات الأكثر عنفا - والأكثر ذيوعا - ذات صلة مباشرة بوسائل خلق وتوزيع البيانات والمعلومات بشكل عام ، والصور وبرامج الترفيه والمعرفة ذاتها .

وان كانت المعركة تتناول مصالح مالية وسلطات سياسية كبيرة ، فانها تعنى أيضا ملايين وملايين الأسر . وستغير نتائجها بشكل جذري علاقات السلطة بين عمالقة صناعيين عالميين مثل « آى . بى . ام » و « ايه . تى . آند تى » و « سونى » و « سيمنز » . فضلا عن أنها ستؤثر على الاقتصادات الوطنية .

ولكن أكثر السمات المعروفة للجمهور ، هو الصراع الثلاثى الذى يتناول نوع التليفزيون الذى سيشاهده العالم كله خلال العقود القادمة .

دهان على ١٥٠٠ مليار دولار :

هناك ثلاثة نظم للتليفزيون يتم استخدامها حاليا فى مختلف أنحاء العالم ، ألا وهى « سيكام » و « بال » و « ان . تى . اس . سى » ، وان كانت هذه النظم لا تختلف كثيرا فيما بينها ، إلا أنها متعارضة ، ولا تصلح أن يحل أحدها محل الآخر . وبالتالي فإن بث برنامج أمريكى مثل ال « كوسبى شو » فى الخارج يقتضى تحويله طبقا لمتطلبات نظام آخر . ولكن كل هذه الأنظمة الثلاثة تعطى صورة غير واضحة ومهتزة ، بالمقارنة بصور الطريقة المعروفة باسم « اتش . دى . تى . فى » - أى « التليفزيون ذو الوضوحية العالية » - الذى يمثل تليفزيون الغد .

ويعتبر « التليفزيون ذو الوضوحية العالية » بالمقارنة بالشاشات العائلية الحالية ، مثل الاسطوانة « المدمجة » (كومباكت ديسك) بالنسبة للتسجيلات النشاز التى كانت تذيعها جرامافونات جدة الجدة . اذ يمكن أن تضاهى نوعية الصور المنقولة عبر التليفزيون الجديد نوعية أفضل الأفلام المعروضة على الشاشة الكبيرة . حيث ، سيقوم الكمبيوتر المستقبل لها بأعادة تكوينها حتى تنبثق من الشاشة بكل بريق ووضوح الصفحة المطبوعة بأرقى مستويات الطباعة .

لقد أشار مل ليفين عضو الكونجرس في شهادة له أمام اللجنة الفرعية للاتصالات اللاسلكية بمجلس النواب الأمريكي الى أن « التلفزيون ذا الوضوحية العالية » بالرغم من اسمه فانه سوف يستخدم في مجالات أخرى بالإضافة للترفيه . وأضاف مؤكداً أن هذا التلفزيون « يمثل جيلا جديدا من المعدات الالكترونية ذات الاستهلاك الكبير التي ستثير تطورات تكنولوجية في عشرات المجالات ، بدءا من الرقائق الالكترونية الى الألياف الضوئية والمراكم والتصوير الضوئي » .

ونظرا لأن نوعية الصور ذات الوضوحية العالية متميزة فمن الممكن ان تتيح لدور السينما في العالم أجمع أن تستقبل عروضها عن طريق الأقمار الصناعية بدلا من شكل الأفلام القائم حاليا . وفي هذه الحالة سيتم فتح سوق اضافية ضخمة لهوائيات الاستقبال ومنتجات أخرى .

اجمالا ، فان اختيار نظام الوضوحية العالية (أو النظم) سيحدد اطار سوق عالمي يقدر بـ ١٥٠٠ مليار دولار .

ويعمل المهندسون اليابانيون في هذا المجال منذ حوالى عشرين عاما ، بحيث أصبحت الوضوحية العالية جاهزة حاليا للظهور على الساحة الاقتصادية العالمية . وكتب برنارد كاسين في صحيفة «لومند ديبلوماتيك» يقول : « في هذه اللحظة يهدد اليابانيون والأمريكيون بجعل كل أجهزة الاستقبال التلفزيونى الأوروبية لا قيمة لها - وبأن يكونوا وحدهم القادرين على استبدالها » .

كان اليابانيون يأملون أن يتبنى العالم معيارا أو نظاما واحدا ، الامر الذى كان سيسهل المشكلة ويوفر لهم الكثير من المال . فلو أنهم تمكنوا من بيع نظامهم كمعيار دولى فان التقدم الذى يملكونه كان سيفتح لهم الطريق لتوسع وازدهار مكثف لصناعاتهم للمنتجات الالكترونية « الموجهة للجمهور العريض » .

ولدفع هذه الهجة ، اتفقت حكومات وشبكات تلفزيون أوروبية (فى كثير من الأحيان تتطابق هذه الشبكات مع الدول) على التمسك بمعايير لا تتوافق مع النظام اليابانى - آملىو بذلك منع صناعيهم الوقت لتعويض تأخرهم . بحيث تستطيع أوروبا بعد ذلك ادخال الوضوحية العالية على مراحل .

ولقد بدأت ٣٢ شبكة تلفزيونية وجامعة وشركة صناعية أوروبية - تجمعت على عجل فى اطار مشروع يوريكا ٩٥ - فى دراسة مجموعة كاملة من تقنيات الوضوحية العالية التى يجب أن تغطى كل المجالات ،

ابتداء من استوديوهات الانتاج حتى أجهزة الاستقبال مرورا بمعدات
الارسال . وتولت شركة طومسون الفرنسية مسئولية تنسيق الأبحاث
الخاصة بالمعايير المطبقة على انتاج الصور ، وركزت بوش الألمانية على معدات
الاستوديو وثورن/ايمي البريطانية على أجهزة الاستقبال .

وفي الوقت نفسه ، بدأ الأوروبيون التودد للولايات المتحدة . وطار
كريستيان شوارز - شيلينج ، وزير البريد والاتصالات اللاسلكية في
ألمانيا الغربية (آنذاك) لواشنطن حيث اقترح عقد تحالف طبقا للأصول
الواجبة وأكد الموقف الأوروبي قائلا : « يتعين ألا نسمح لليابان بأن تحقق
التفوق بالنسبة لمعايير الجيل القادم . وعندئذ ، شن الصناعيون اليابانيون
بدورهم حملة قوية في الولايات المتحدة ضد النظام الأوروبي المنافس ،
خشية أن يحقق الأوروبيون ونظامهم للوضوحية العالية نجاحا استراتيجيا
وذلك بالقيام بهجوم مضاد في الأسواق الأمريكية والأسواق اليابانية
ذاتها في آن واحد . وفي ظل هذا الوضع الذي يتميز بالتشكك وعدم
اليقين ، يستعد اليابانيون بهدوء لتسويق أجهزة متنوعة في مختلف أنحاء
العالم . ويشكل ذلك خط التراجع بالنسبة لهم في حالة عدم تمكنهم من
فرض معيار وحيد .

وفي الولايات المتحدة يسود نفس مناخ التشكك والارتباب الاقتصادي
حيث تفوص مشكلة الوضوحية العالية في مناقشات وجدل تقني ينم عن
مغالاة في التدقيق وفي منازعات سياسية ومنافسات تجارية .

فشبكات التليفزيون الأمريكية الثلاث الرئيسية ترغب في إبطاء ادخال
الوضوحية العالية ، وتقترح نظاما خاصا للولايات المتحدة يمكنه نقل البث
من النوع العادي والصور الجديدة في آن واحد . وعلى العكس ، تعتقد
شبكات الكابلات والبث المباشر عبر الأقمار الصناعية أن هذا المعيار
الأمريكي الوحيد سيصيب بالشلل الأبحاث الخاصة بتحسين البث
بواسطة الكابل أو الأقمار الصناعية .

وفي الوقت نفسه ، يريد الكونجرس التأكيد من أن أجهزة الاستقبال
التليفزيوني الجديدة التي ستوجد اليوم أو غدا في المنازل الأمريكية ستأتي
من مصانع أمريكية . يقول عضو الكونجرس ادوارد . جيه . ماركسي :
« لقد حققت الشركات اليابانية والأوروبية تقدما كبيرا في الوقت الحالي
بالنسبة لمثيلاتها الأمريكية [٠٠٠] ، بينما صناعتنا الوطنية للمعدات
الإلكترونية الموجهة للجمهور الكبير في حالة احتضار » .

وفي السنوات القادمة ، ستزداد شدة حرب التليفزيون وسط
الاتهامات المتبادلة « بالنزعة التكنو - قومية » . ولكن بالتوازي مع هذا

الصراع الذى يزداد قسوة ، يدور الآن صراع آخر يراهن على مستقبل الكمبيوتر .

معايير استراتيجية :

فى عصرنا ، يجبر الايقاع المجنون للابتكارات أصحاب المصانع على اختيار استراتيجية ما . فاما أن يخترعوا ويفرضوا معاييرهم فى مجالهم ، واما أن ينقادوا الى منتج آخر ويتبنوا معاييرهم - أو يتركوا أنفسهم الى نوع من «سبيرا» تجارية ، حيث لن تجد منتجاتهم سوى استخدامات وسوق محدودة للغاية .

منذ بدايات صناعة الكمبيوتر ، ظلت « آى . بى . ام » القوة المسيطرة عليها . وكانت أول شركة تتولى تركيب وحدات مركزية فى ادارات ومكاتب الشركات الكبرى ، وخلال عشرين عاما تقريبا لم تواجه سوى منافسة ضعيفة . تفتقر الى حسن التنظيم .

ويمكن ارجاع هذا النجاح الضخم ، بدرجة كبيرة لحقيقة أن آى . بى . ام . عرفت منذ البداية أن تصمم معيارا للتشغيل الداخلى لآلاتها وتفرض هذا المعيار .

فى البداية كانت المعدات هى الأهم ، ولكن اتضح تدريجيا أن البرامج المعلوماتية تمثل فى كل نظام معلوماتى العنصر الأكثر أهمية . وان « برامج التطبيق » تعطى الآلة التعليمات التى تسمح لها بانجاز مهام الحاسبة أو معالجة النصوص أو الطبع أو عرض الرسوم البيانية أو الاتصال . ولكن كل كمبيوتر كان يتضمن برنامجا أساسيا يعرف باسم « نظام التشغيل » وهذا النظام يحدد أنواع البرامج الأخرى التى يستطيع تنفيذها .

ان البرامج هى مفتاح السلطة فى الصناعة المعلوماتية وبدونها تظل الأجهزة لا حراك فيها وغير قابلة للاستخدام . ولكن مفتاح السلطة على البرامج هو « نظام التشغيل » . وأداة السيطرة القصوى - مفتاح السلطة على نظم التشغيل تكمن فى المعايير التى تخضع لها هذه النظم ذاتها . وبالسيطرة على هذه المعايير ، أصبحت آى . بى . ام . القوة العظمى لعالم الكمبيوتر .

ولكن بالرغم من جهودها ، فان نظما أخرى رأت النور مثل يونيكس الذى قلمته فى الأصل ايه . تى . آند تى . بالإضافة الى العديد من البدائل لكلا النظامين . وعندما أحدثت آبل فى منتصف السبعينات ثورة

الميكروكمبيوتر فانها قررت بحسبم بناء أجهزة لا تتوافق مع أجهزة
آى . بى . ام . وذلك باختيار نظام تشغيل مختلف .

ولقد بدأ الآن صراع حتى الموت على المستوى العالمى ، بين آى . بى . ام .
ومنافسيها الأساسيين من أجل تحديد معايير لنظم تشغيل المستقبل .
وتدور المعركة ، فى جانب كبير منها ، فى المجال التقنى حيث يقف خبراء
فى مواجهة آخرين . غير أن المراهنات تتجاوز بكثير المصالح المرتبطة مباشرة
بإنتاج أجهزة الكمبيوتر ، فالمسألة بالنسبة للدول تقتحم مباشرة خططها
للتنمية الاقتصادية .

ولما كانت آى . بى . ام . لا تزال تتمتع بموقع مسيطر يسيطر معه
المستخدمون والمنافسون على حد سواء الى أن يأخذوا فى الاعتبار نظم
التشغيل الخاصة بها ، فلقد تكونت منظمة تحمل اسم اكس/اوبن مقرها
لندن ، تهدف الى اقامة معيار لنظم التشغيل الخاصة بالمينى كمبيوتر
ومحطات العمل والكمبيوتر الشخصى - وهى مجالات جديدة نسبيا وتعتبر
فيها آى . بى . ام . أقل قوة . ولقد قام بتأسيس هذه المنظمة كل من
اىه . تى . آند تى وديجيتل ايكويمننت وشركة سيمنز الألمانية ثم انضمت
اليهم بعد ذلك فوجيتسو اليابانية . وكل هذه الشركات تطالب بمعيار
« مفتوح » لا يمثل عائقا للمعدات والأجهزة التى ليست من إنتاج
آى . بى . ام .

ومنذ ذلك الحين والضغط الممارس على آى . بى . ام . أصبح قويا لدرجة
أن الشركة وجدت نفسها مضطرة للانضمام للمجموعة ولأن تتعهد بممارسة
سياسة « انفتاح » فى المستقبل .

وحتى قبل أن تستشعر كل آثار هذا الفشل ، اضطرت آى . بى . ام .
الى مواجهة تحد آخر ، جاء هذه المرة من ايه . تى . آند تى . فمنذ الستينات
أعد مهندسو ايه . تى . آند تى . نظام تشغيل اسمه يونيكس للاستخدام
الداخلى للشركة . وكان يونيكس يملك سمات جعلته مفيدا للجامعات
وبعض صغار منتجي أجهزة الكمبيوتر . وبما أن ايه . تى . آند تى . لم تكن
دخلت بعد مجال إنتاج أجهزة الكمبيوتر فقد تركتهم يستخدمون نظامها
مقابل مبالغ زهيدة . وأعد المستخدمون بدورهم نسخهم الخاصة من
يونيكتس . ولقى النظام تقديرا متزايدا . وتبيع حاليا شركة صن
ميكروسيستم أجهزة تتضمن هذا النظام فى سوق محطات العمل المعلوماتى
الذى يعيش مرحلة ازدهار .

وبمناورة استراتيجية ماهرة ، سارعت ايه . تى . آند تى . بشراء جزء
من رأسمال صن ثم تحالفت مع زيروكس ويونى سيستم وموتورولا
وآخرين بهدف خلق معيار يونيكس عام تحت قيادتها .

ومع تزايد شهرة معيار يونيكس ودعم ايه.تي.آند.تي.له ، أصبح يهدد بشكل مباشر تفوق آي.بي.ام. وصناع آخريين كانوا قد خلقوا أنظمة تشغيل خاصة بهم . وبعد أن تحولت مؤخرا الى سياسة « الانفتاح » في مجال النظم قامت آي.بي.ام. بهجوم مضاد .

وكان الخطر أن تظهر النسخة الموحدة ليونيكس على معدات وأجهزة ايه.تي.آند.تي. قبل كل الآخرين . وكان رد فعل آي.بي.ام. أن كونت تحالفها الخاص . وهو مجموعة « أوبن سوفت وير فاوندیشن » (« مؤسسة البرامج الاعلامية المفتوحة ») التي تضم حاليا « دى.ايه.سى » و « بل » الفرنسية وسيمنز ونيكسدورف الألمانيين وعددا كبيرا من الشركات الأخرى . ويعمل هذا التجمع حاليا لتجهيز معياره الخاص الذي سيكون قادرا على مواجهة يونيكس .

المباراة الرئيسية :

احدى الوظائف الرئيسية الآن لأجهزة الكمبيوتر تكمن فى أن تتكلم هذه الأجهزة فيما بينها ، وهى تعتمد فى الواقع على ارتباطاتها لدرجة أن أصبح الكمبيوتر والوصلات الخاصة به كلا غير قابل للتجزئة .

وبالتالى ، يتعين على منتجى الكمبيوتر أن يدافعوا ليس فقط عن أنظمة التشغيل الخاصة بهم ولكن أيضا عن نفاذهم الى شبكات الاتصالات اللاسلكية أو سيطرتهم عليها . وإذا كانت النظم تعطى سلطة على ما يدور داخل أجهزة الكمبيوتر ، فان معايير الاتصالات اللاسلكية تمنح سلطة على ما يدور « بين الأجهزة وبعضها البعض » (فى الحقيقة ، أن التمييز ليس بهذا الوضوح ولكنه كاف بهذا الشكل لهدفنا الراهن) . وهنا أيضا ، نرى الشركات الكبرى والدول مشتركة فى معركة قاسية من أجل السيطرة على القنوات الرئيسية للمعلومات .

ان قدرا متزايدا من البيانات والمعلومات والمعرفة يعبر الحدود الوطنية ومن ثم فمن الحتمى أن تكون حرب الاتصالات اللاسلكية أحفل بالعواقب والآثار السياسية من حرب نظم التشغيل .

وقد أعدت جنرال موتورز معيارا خاصا للربط بين كل عناصر جهاز انتاجها ، وهذا المعيار يجب أن يسمح لمعداتنا المعلوماتية أن تتصل فيما بينها حتى وان كانت واردة من منتجين مختلفين . وأطلقت على هذا المعيار اسم « بروتوكول من أجل أتمتة الانتاج » . وحاولت أن تجعل رجال صناعة آخريين يتبنونه فى العالم كله كما يتبناه الموردون الخاصون بها .

وردا على هذا الهجوم ، أقنعت الجماعة الأوروبية ثلاثين من أكبر الشركات ، منها « بي.ام.دبليو » و « أوليفتي » و « بريتش ايرو سبيس » و « نيكسدورف » بمساندة معيار - مضاد سمى « س.ان.ام.ايه » . وبدا كأن الجماعة الأوروبية تؤكد أنه اذا كان على الآلات الأوروبية أن تتحاور فيما بينها فلن يكون ذلك طبقا لشروط حددتها جنرال موتورز - أو الولايات المتحدة .

غير أن المعركة القائمة على مهل في مجال الاتصالات الالكترونية الصناعية لا تمثل سوى جزء من صراع شامل للسيطرة على الشبكات ذات الذكاء الاضافي على مستوى الكرة الأرضية .

فعندما بدأت الشركات اليابانية تربط نفسها بمكاتب ومصانع تنتشر في العالم كله ، سارع جيش من الموردين لكي يبيعوا لها أجهزة كمبيوتر ومعدات الربط اللازمة . وفي هذا المجال ، تظل التكنولوجيا الأمريكية أكثر تقدما عن مثيلتها اليابانية . ومرة أخرى كانت آي.بي.ام . أيضا في وضع جيد جدا للقيام بهذا الدور . ولكن وزارة البريد والاتصالات اللاسلكية اليابانية أعلنت حينذاك أن كل شبكة تربط اليابان بدول أخرى يجب أن تكون طبقا لمعايير تقنية أعدتها لجنة استشارية غامضة تابعة للأمم المتحدة ، مسئولة عن دراسة مشكلات الاتصالات اللاسلكية الدولية . وكان هذا القرار كفيلا بمنع آي.بي.ام . من تركيب المعدات والنظم المصممة طبقا لمعاييرها الخاصة في اليابان . وأعقب ذلك ، حملات ضغط مكثفة في واشنطن وطوكيو ومفاوضات بين حكومتى البلدين ، وتراجعت اليابان في نهاية الأمر .

عندما كانت شركة واحدة أو وزارة تدير الشبكة الهاتفية في كل دولة ، كان يوجد العديد من المعايير الوطنية بينما كان الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية يضع معايير أخرى للخطوط المشتركة .

وكانت الحياة بسيطة حينذاك ، الى أن جاء اليوم الذي أرادت فيه أجهزة الكمبيوتر أن تتحاور فيما بينها .

ففي عقد الثمانينات ، عندما ظهرت التكنولوجيات الجديدة بالجملة في الأسواق ، كان لدى الشركات والأفراد أجهزة تضم أنظمة تشغيل مختلفة من انتاج العديد من المنتجين ، وكانوا يستخدمون برامج من مصادر متفرقة ويحاولون ارسال رسائل الى الطرف الآخر من العالم عبر شبكة مرتجلة للكابلات والبلث عن طريق موجات متناهية القصر وأقمار صناعية تابعة لسلطات وطنية مختلفة .

ونجم عن ذلك برج بابل للالكترونيات ، وتجرى فى الوقت الراهن محاولات لتطوير هذه الشبكة . وهذه المرة أيضا ، اتخذ الصراع الرئيسى شكل دعوى قضائية حيث تقف شركة آى . بى . ام فى مواجهة العالم كله .

لقد ساندت آى . بى . ام . منذ وقت طويل معيارا اسمه « هيكل شبكة النظم » . والمشكلة فى هذا المعيار هي أنه وان كان يسمح لأجهزة آى . بى . ام . أن تتحدث مع أجهزة أخرى آى . بى . ام . (ولكن ليس كلها) فإنه لا يستجيب بالمرّة لنداءات عدد كبير من أجهزة كمبيوتر أخرى غير آى . بى . ام .

وكما كتبت « وول ستريت جورنال » ذات يوم فإن « ربط أجهزة كمبيوتر مع هذه الشبكات دون استخدام « هيكل شبكة النظم » يمثل كابوسا للمبرمجين . وكان المنافسون الذين يبحثون عن بيع أجهزة الكمبيوتر التى ينتجونها لعملاء آى . بى . ام . يضطرون الى تقليد هذا المعيار فى أجهزتهم » . ان هذه السيطرة غير المباشرة على سبل الوصول للمعلومات أمر ربما كان يمكن قبوله وقت أن « كان » أغلب أجهزة الكمبيوتر من صنع آى . بى . ام ، ولكن هذا الوضع لم يعد قائما الآن . لذلك بدأت المطالبة بديمقراطية الكمبيوتر تشتد بقوة متزايدة .

ديمقراطية الكمبيوتر :

لقد رفضت الشركات الاستمرار فى الخضوع لسيطرة آى . بى . ام ، وبحيث طويلا عن السلاح الذى سيسمح لها بهزيمة « هذه الشركة » العملاقة واكتشفته فعلا .

وسلاح هذه الشركات الخطير هو معيار مضاد اسمه « ترابط الأنظمة المفتوحة » ، وهو يسمح بروابط مباشرة وبسيطة بين أجهزة الكمبيوتر من كل نوع . وحظيت « النظم المفتوحة » بمساندة نشطة من الصناع الأوروبيين مما اضطر آى . بى . ام الى التراجع : واضطرت الى التخلي عن سياستها المغلقة .

وكان الموقف قد توتر فجأة فى عام ١٩٨٣ ، وهى السنة التى اتفق فيها حوالى ١٢ من المنتجين الأوروبيين - الذين أفزعتهم هيمنة آى . بى . ام - على القيام بالمهمة المعقدة بشكل لا يمكن تصديقه ، ألا وهى اعداد نظام مفتوح مزود بكل المواصفات التقنية الضرورية . وسارعت الحكومات الأوروبية - المدركة للآثار والعواقب المستقبلية لذلك - لمساندة هذه المبادرة .

وفي الجانب المقابل ، وفي مواجهة هذه التعبئة الموجهة ضد
آى . بى . ام ، صاح العم سام ان هناك غشا وتديسا . واتهم دونالد
ابلسون ، بمكتب التجارة الخارجية للولايات المتحدة بمجلس النواب ،
الأوروبيين بممارسات تمييزية . وأكد ذلك قائلا : « يشك الأمريكيون [٠٠٠]
انهم هدف مؤامرة منظمة » .

ومن ذلك الحين ، اتسعت الحملة المضادة ل آى . بى . ام . واستفادت
من دعم برنامج الجماعة الأوروبية للتقدم العلمى والتقنى « اسبريت » .
وفي نهاية عام ١٩٨٦ قرر مجلس وزارة الجماعة الأوروبية أن مجموعة
فرعية من الاختيارات التى أقرتها « الأنظمة المفتوحة للربط » ستمثل
المعيار الاجبارى لأجهزة الكمبيوتر التى تقنتها دول المجموعة .

وردت آى . بى . ام بتقديم حل جديد سمي بشكل غامض « هيكل
تطبيقات النظم » وهو يشتمل على نسخة من نظامها الخاص « هيكل
شبكة النظم » ، وبعد ذلك تركت للعلاء الاختيار بين منتجاتها ومنتجات
النظام المفتوح للربط الأوروبي .

ولكن فى مواجهة هذه المعارضة الضخمة سلمت الشركة مرة أخرى
باتباع النصيحة القديمة القائلة : « اذا لم تتمكن من سحقهم فانضم
اليهم » . وانضمت آى . بى . ام . الى مختلف التجمعات وتعهدت بدعم المعيار
المفتوح من الآن فصاعدا . وكما حدث بالنسبة لنظم التشغيل ، تراجعت
آى . بى . ام . فى اللحظة الأخيرة مما يثير تشكك كل من المعلقين والشركات
المنافسة فى التزامها بما تعهدت به . لقد نمت آى . بى . ام مثل جنرال
موتورز والعديد من الشركات العملاقة الأخرى للعصر الصناعى ، بطريقة
جعلتها تشغل كل سنتيمتر من الحيز المتاح فى « وسطها » البيئى .
وبما أنها تكيفت بشكل مريح للغاية مع هذا الوسط ، تجد نفسها الآن
فى بيئة سريعة التغير ومتزايدة العدوانية ، بحيث أصبحت ميزة الضخامة
القديمة عائقا فى أكثر الأحيان . وطبقا لبعض المراقبين ، يبدو أن المعركة
من أجل معايير الاتصالات اللاسلكية قد تحدد بداية مرحلة ما بعد
آى . بى . ام .

تناقض المعايير :

تخفى هذه الصراعات من أجل السلطة تناقضا أو مفارقة . فالاقتصاد
الجديد بانتاجه لمنتجات متزايدة التنوع ، أدى الى ظهور ضرورة التوحيد
ووضع ضوابط أكثر تحديدا ، كما أدى فى الوقت نفسه الى ظهور حركة
فى الاتجاه المعاكس تحاول زيادة تنوع الأشياء ، بجعلها تتوافق مع تعدد
الضوابط والمعايير الموجودة : وهكذا نجد بعض أجهزة التليفزيون المتنقلة

تملك زرا يسمح بالانتقال من المعايير الأوروبية « بال » و « سيكام » الى المعيار الأمريكى ان.تى.اس.س. وبالعكس .

وهناك تكنيك آخر يحقق نفس النتيجة ، يركز على تضمين المنتج نسبة أكبر من المكونات النمطية المتزايدة الصغر بحيث يؤدى تجميع هذه المكونات الى تفادى قيود المعيار العام الخارجى . ولكن هذه الطريقة تضاعف فى الوقت نفسه من « المعايير - الفرعية - المسمجة فى « الداخل » والتي بدونها لا يتحقق التناسق والتطابق المطلوب لتشغيل المكونات .

على أية حال ، كلما تم اعداد معيار لنظم الوصل المفتوحة على سبيل المثال - تأتى تقنيات جديدة تجعله مهجورا أو تسلبه أية أهمية . زد على ذلك ، أنه بمجرد وضع القواعد فى مجال الشبكات أو البرامج ، تنتقل المعركة الى مستوى أعلى وأكثر تعقيدا . فعندما يوجد معياران أو أكثر فى حالة تنافس ، تظهر معدات جديدة تسمح للمستخدم بالانتقال من نظام الى الآخر ، ولكن أجهزة التوافق تولد بدورها الاحتياج الى معايير توافق . لذلك نشاهد الآن محاولات تهدف الى خلق ما يمكن تسميته « معايير المعايير » : ولقد تكون مؤخرا فى مجال الاتصالات ، ومن هذا المنظور بالذات ، تجمع اسمه « مجلس المتطلبات التكنولوجية » .

بمعنى آخر ، ان المعركة من أجل السيطرة على المعايير ، يمكن أن تتذبذب بين مستويات مرتفعة جدا ومستويات أكثر انخفاضا ولكنها لا تتوقف قط - لأنها احدى سمات الحرب الأكثر شمولاً والمستمرة من أجل السيطرة على المعلومات ونقلها وتقنينها . انها احدى الجبهات الحاسمة للصراع من أجل امتلاك السلطة المبنية على المعرفة - صراع لا يقتصر على الأحرار الشائكة للتليفزيون والكمبيوتر والاتصالات ولكنه يحتدم أيضا فى الحانة عند ناحية الشارع وحتى فى مطابخنا .

ثلاثية الجعة والسجق :

منذ زمن طويل ، وضعت القطاعات الاقتصادية أو الدول معايير لضمان سلامة أو جودة المنتجات . ومؤخرا ، فعلوا ذلك أيضا من أجل حماية البيئة . ولكن الحكومات الحمائية تحاول أيضا عن طريق هذه المعايير ابعاد المنافسة الأجنبية أو مساندة سياستها الاقتصادية . فعلى سبيل المثال ، منعت ألمانيا الاتحادية بالفعل ، بيع الجعة القادمة من أى مكان آخر فى أراضيها بجعة أنها « غير نقية » - وهو موقف لم يكن ليغضب تجار وصناع الجعة المحليين .

ولكن ما قيمة الجعة بدون سجق ؟ وبالتالى تم حظر معلبات اللحوم

الايطالية مثلها فى ذلك مثل أغذية أخرى كثيرة مستوردة. كانت تحتوى لسوء حظها على مادة مضافة تعمل على تحسين قوام خثيرة لحم الخنزير والمعجول المعلبة ، وهى مستخدمة بشكل كبير فى بلدان أخرى .

ولجعل الألمان يتراجعون ، تطلب الأمر مفاوضات دبلوماسية مكثفة ، وفى نهاية الأمر التهديد بأن تقيم الجماعة الأوروبية دعوى قضائية . وحاليا لن يدهش أحد أن يرى الجات (الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة) تتبنى أيضا قرارا جديدا خاصا بالمعايير - بهدف تقليل استخدام معايير تخفى ممارسات تمييزية .

ولكن فيما وراء المناورات التنافسية والأهمية التى تمثلها المعايير فى الصراعات العنيفة للتجارة الدولية ، فإن شدة « حرب المعايير » يمكن تفسيرها بسبب أكثر عمقا .

ولقد أعرب الفرنسى فيليب ميسين فى مقال مثير عن أن هذا النوع من الصراعات سيتضاعف بالضرورة لأن نسبة المنتجات التى تمثل جزءا من « نظام » فى تزايد مستمر فى الاقتصادات المتقدمة ، مقارنة بالمنتجات « المعزولة » ، مما يضع مشكلة المعايير فى مركز المعارك الصناعية الكبرى .

وتأييدا لهذه الفكرة المهمة ، يمكن اضافة أن الانتاج بمساعدة الكمبيوتر سوف يؤدى الى تنوع ضخم فى المنتجات : ومن ثم فسوف ترتب هذه النظم عناصر الانتاج فى مجموعات وظيفية ، وسوف يزداد عدد هذه العناصر المحتشدة فى المجموعات الوظيفية ، التى تؤلف مجتمعة وحدة وظيفية ذات خصائص لا يمكن أن تستمد منها من مجرد تجميع أجزائها .

وتتفق هذه السمة للأشياء مع مضمون ملحوظة ميسين الذى يرى أن المنتجات التى تمثل جزءا من نظام تضم كميات متزايدة من « مكون مهم غير مادى ، أى كل ما يتعلق بالعمل الذهني » . وفى الواقع أن تصنيع عدد كبير من الأشياء فى مجموعات صغيرة موجهة لمنافذ بيع خاصة يزيد من حجم المعلومات اللازمة لتنسيق الاقتصاد ككل . مما يجعل دورة الانتاج والتوزيع تعتمد بشكل متزايد على المعرفة .

وفى الوقت نفسه ، ومع تقدم العلم والتكنولوجيا فإن المعايير التقنية ذاتها سوف تتطلب معرفة عميقة . وسوف تزداد دقة الاختبارات وطرق القياس ويقل التفاوت : وتتضمن المعايير مزيدا من المعلومات والمعارف المتقدمة .

وفى النهاية ، كلما طرحت المنافسة المبدعة والمجددة فى الأسواق مزيدا من المنتجات الجديدة التى تشبع أحدث احتياجات المستهلكين (والتى

تساهم بصورة ما فى خلقها) اقتضى الأمر تطوير المعايير ، وهذا الشيء
فى حد ذاته عامل لنمو البحث العلمى ودفعه الى الأمام .

ويمكن اذن أن نتوقع أن يؤدى الاندثار السريع للعالم الصناعى الذى
ينتمى الى الماضى ، والذى حل محله نظام خلق الثروة الجديد ، الى احتدام
« حرب المعايير » بجوانبها العلمية والسياسية والاقتصادية وكذلك
التكنولوجية على جميع الجبهات .

ان حرب المعايير تزداد اتساعا ، وفى عالم الغد الذى يتشكل الآن
سيملك المنتصرون فى هذه الحرب سلطة ضخمة وذات نوعية عالية جدا .

الفصل الثالث عشر

شرطة أفكار السكواذر

ما زال توم فارنوم - ٤٨ عاما - يعيش مع زوجته الاولى ويعمل حوالى ٦٠ ساعة اسبوعيا مقابل ١٦٢ الف دولار سنويا . بالإضافة الى عائد بعض السندات وبوليصة تأمين على حياته بمبلغ محترم . ولكنه عندما يسافر بالطائرة يركب فى الدرجة السياحية . وهو يعمل فى نفس الشركة منذ عشر سنوات ويشغل موقعه الحالى منذ خمس سنوات . وموقعه الوظيفى يلى قمة التسلسل الوظيفى مباشرة ، وهو يحلم بأن يصبح ذات يوم مديرا عاما للشركة وان كان يدرك ان ذلك ليس بالامر السهل ، ولهذا يريد ان تضعه الشركة فى نفس مرتبة المدير المالى .

ومشكلة توم أنه متخصص ، لذلك يعتبره رؤساؤه غير ملم بما فيه الكفاية بالادارة العامة . ومن ثم يشعر توم أن تخصصه تحول الى فخ ، وينظر بحسد الى زملائه الذين نجحوا فى الخروج من هذا الفخ ووصلوا الى أعلى مستويات الادارة الحقيقية - مثل آرت ريان نائب رئيس بنك تشيز منهاتن ، أو آد شيفير نائب رئيس ومدير مجموعة لدى جنرال فودز أو جوزفين جونسون نائبة الرئيس المفوضة لشركة اكيبور .

ان توم ذكى ، يقظ ، واثق من نفسه ويحيد التعبير وان كان يميل الى أن يفعل ذلك باستخدام لغة خاصة تبدو عدوانية ، وتسبب الحيرة لمعاونيه أو رؤسائه بحيث أصبحت الصفة الملازمة له على الفور أنه « تكنوقراط » .

أما ريان وشيفير وجونسون فيتمتعون بشخصية واضحة المعالم تماما .
انهم متخصصون في مجال المعلومات « هاجروا » من « نظم المعلومات »
ليرتفعوا الى صفوف الادارة العليا . وعلى النقيض من ذلك فان توم ذو
شخصية مركبة وشبه وهمية ولكنه مع ذلك - وطبقا لدراسة حديثة -
يمثل مجموعة من الكوادر معروفة باسم « مديرو المعلومات » ، وهي مجموعة
متمردة وعنيدة ومدفوعة دائما لتأكيد ذاتها . ويوجد في الولايات المتحدة
حاليا أكثر من مائتى شركة كبيرة لديها « مدير معلومات » أو شخص له
مسمى قريب من ذلك ، في حين لم تكن هذه الوظيفة موجودة منذ بضع
سنوات . وقد تختلف المصطلحات ولكن نجد في العديد من الحالات أن
منصب « مدير المعلومات » يكون أعلى بدرجة أو درجتين من منصب
« المسئول عن معالجة البيانات » ، أو « نائب رئيس نظم المعلومات »
أو « مدير نظم معلومات الادارة » .

هؤلاء المديرون - هم دائما من الرجال ونادرا ما تشغل امرأة هذه
الوظيفة - مسئولون عن ميزانيات ضخمة مكرسة لأجهزة الكمبيوتر
ومعالجة البيانات وخدمات المعلومات . ولذلك فهم موجودون في مركز
حرب المعلومات .

معركة ذات مستويات متعددة :

اذ تناهى اليكم من خلف الباب ما يقوله مديرو المعلومات المجتمعون في
مؤتمر ما سيتتاح لكم فرصة سماعهم يعربون عن شكواهم التقليدية :
الادارة العليا لا تفهمهم وأصحاب العمل والرؤساء يعتبرون أقسامهم بالوعة
مالية تضخم الميزانيات بشكل مفرط . بينما نظم المعلومات ذات التقنية
العالية والتي يحسن استخدامها تقلل - في رأى هؤلاء المديرين - التكاليف
وتولد الأرباح . فضلا عن أن معلومات أرباب العمل ضحلة - وقد تكون
« الكلمة الصحيحة » هي وصفهم « بالجهلة » - فيما يتعلق بأجهزة
الكمبيوتر والاتصالات بحيث لا تسمح لهم بأن يحكموا بفهم على الموضوع ،
كما أنهم لا يتحلون بالصبر الكافي ليتعلموا . ففي الواقع ، لا يوجد حاليا
سوى مدير معلومات واحد من بين كل ١٣ مديرا يستطيع أن يقدم تقريرا
أو تحليلا الى الرئيس أو المدير العام مباشرة .

ولكن اذا كان هؤلاء المديرون يتذمرون فان ذلك لا يعنى اطلاقا أنهم
بلا سلطة . فمع انتشار الاقتصاد فوق الرمى ترتفع بسرعة كبيرة
الاعتمادات التي تخصصها الشركات لمعالجة المعرفة . ولا تمثل مشتريات
أجهزة الكمبيوتر والنظم المعلوماتية المكلمة سوى جزء من هذه النفقات ،
وان كان هذا الجزء وحده يصل الى مبالغ ضخمة .

وطبقا لمجلة « داتامشن » فان مبيعات أهم مائتى شركة عالمية للمعدات المعلوماتية فى عام ١٩٨٨ تجاوزت ٢٤٣ مليار دولار • وتشير توقعات موضوعية الى أن هذا الرقم سيصل الى ٥٠٠ مليار دولار خلال عشر سنوات • فكل شخص يلعب دورا فى قرارات الشراء وتوزيع الاعتمادات فى هذا المجال يملك بذلك وحده نوعا من التأثير والنفوذ • ولكن ما ينسى « مديرو المعلومات » أن يقولوه فى كثير من الأحيان أنهم يوزعون المعلومات ذاتها ، التى هى مصدر سلطة للآخرين ، ولكنها وبشكل لا يستهان به مصدر سلطة لهم أيضا •

فبمجرد أن تخصص شركة ما بضعة ملايين من الدولارات لتقنيات المعلومات تخوض جماعات عديدة معارك ضارية للاستحواذ على قطعة من الكعكة • ولكن بالإضافة الى الصراعات التقليدية حول المخصصات المالية يحدد المديرون أنفسهم وسط صراعات حول المعلومات ذاتها • من الذى سيحصل على هذا النوع من المعلومات أو تلك ؟ من الذى سيسمح له بالوصول الى مخزون البيانات ؟ من سيكون له الحق فى « اضافة » عناصر للبيانات ؟ ما هى الافتراضات التمهيدية التى يتعين ادراجها فى طريقة المحاسبة ؟ أى البيانات تخص أى الأقسام ؟ وهناك سؤال أهم هو من الذى يقرر الافتراضات أو النماذج المتضمنة فى البرامج الاعلامية ؟ هذه الصراعات وان كانت تقنية ظاهريا فانها تؤثر بالطبع على الموقف المالى ومكانة وسلطة الأشخاص والشركات •

وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا النوع من الصراعات له انعكاسات واسعة • فالمدير ومعاونوه يزعزعون علاقات السلطة القائمة باعادة توجيه تدفق المعلومات • وتضطر الشركات الى اعادة تنظيم نفسها لكى تستخدم بكفاءة وفاعلية أجهزة الكمبيوتر أو الشبكات الجديدة المكلفة • وكرد فعل ، تفجر عمليات اعادة الهيكلة الرئيسية التى تعقب ذلك صراعات أخرى حول السلطة على امتداد كل الشركة •

ومن ناحية أخرى ، سرعان ما تدرك الادارة الذكية - بايعاز من المسئول عن المعلومات - أن التقنيات المعلوماتية الجديدة لا يقتصر دورها على تقليل ركام الورق أو زيادة سرعة العمليات ، ولكن يمكن أحيانا استخدامها استراتيجيا لغزو أسواق جديدة وخلق منتجات جديدة ودخول مجالات جديدة • لقد سبق أن رأينا « سيتى بنك » يبيع برامج معلوماتية لوكالات السياحة الأمريكية ، وفعلت شركة سينو ترانسبورت اليابانية الشيء نفسه مع شركات النقل بالشاحنات • ولكن هذا الاقتحام لفروع جديدة من الأعمال سرعان ما يبدأ فى تعديل مهمة الشركة وكذلك بنيتها ويثير فى صفوف الكوادر العليا صراعات على السلطة أشد خطورة •

ومما يزيد الأمور تعقيدا ، أن النمو الهائل لأجهزة الكمبيوتر وانتشار الشبكات ، يؤدي الى ظهور مجموعة سلطة جديدة لا تتأخر في الدق على باب الأقسام الادارية : انهم مديرو الاتصالات اللاسلكية والعاملون معهم الذين كثيرا ما يكيّدون لزملائهم مديري المعلومات من أجل تخصيص الموارد والاستحواذ على النفوذ والسلطة . ويشور سؤال ، هل يتعين اخضاع الاتصالات للمعلومات أم تكوين قسم مستقل ؟

بالتالى يجد مديرو المعلومات أنفسهم فى قلب نزاعات متعددة يمكن أن يؤدي بعضها الى ثورات أو أن تمثل هذه الصراعات على الأقل احدى سماتها ،

معركة بين معسكرين :

تشهد شركة « ميريل لينش » هذا الصراع منذ عدة سنوات ، وهي أشهر الشركات فى مجال استثمارات البورصة فى الولايات المتحدة ، كما أنها تخصص لخدمات المعلومات ميزانية ضخمة .

ففى عام ١٩٧٦ ، حصلت « ميريل لينش » فى عامها الواحد والتسعين على حصيلة اجمالية تجاوزت ولأول مرة الرقم السحري « مليار دولار » . وبعد ذلك بعشر سنوات ، احتلت المعلومات والتكنولوجيا الخاصة بها أهمية قصوى بحيث وضع تحت تصرف دواوين بيترسون ، رئيس العمليات المعلوماتية والاتصالات اللاسلكية ، ٨٠٠ مليون دولار سنويا ، ولم يكن هذا المبلغ سوى جزء من المبالغ المخصصة لخدمات ونظم المعلومات .

كان تنظيم الشركة يعتمد على تقسيمها الى قسمين كبيرين . أولهما قسم « أسواق رؤوس الأموال » حيث يخلق العاملون فى هذا القسم « منتجات » - صناديق متخصصة ، عقود بضمن ، عروض أسهم وسندات - وبالتالي يقدمون تنوعا مذهلا من أدوات الاستثمار . كما كان يوزع أيضا رؤوس الأموال التى تم جمعها . وفى الجانب الآخر ، قسم خدمات التجزئة الذى يتعامل مع حوالى ١١ ألف سمسار أوراق مالية موزعين على ٥ آلاف وكالة لبيع « المنتجات » للمستثمرين .

ويمثل كل قسم من هذين القسمين ما يشبه حزبا سياسيا أو قبيلة مستقلة لها ثقافتها وقادتها الخاصون بها واحتياجاتها المعينة . ويقدم كل منهما متطلبات واحتياجات مختلفة لنظم المعلومات فى المؤسسة .

ويقول لنا جيرالد ايل أحد نواب الرئيس : « فى قسم أسواق رؤوس الأموال ، كل شئ يتم بشكل لحظى أى فى زمنه الحقيقى [٠٠٠] .

الأرباح والخسائر وقوائم جرد المخزون والأسعار ، كل شيء يتم بشكل لحظي [٠٠٠] ، كل شيء يجب أن يكون جاهزا في الزمن الحقيقي [٠٠٠] . عندما كنت في قسم « التجزئة » كنت أجد الأمور لا تسير على ما يرام وعندما انتقلت للأسواق دخلت عالما مختلفا تماما [٠٠٠] ، وناسا مختلفين [٠٠٠] ، ومواقف مختلفة . من البدهي أن يعمل مركز البيانات بشكل مختلف . المبرمجون والذين يشرفون عليهم مختلفون . وكذلك المواهب المطلوبة منهم والمعرفة بالأعمال والفهم العميق للمنتجات وتكامل المنتج والتكنولوجيا - لم أر من قبل شيئا متطورا لهذه الدرجة .

وفي ظل هذه الظروف لم يكن غريبا أن يعيش القسمان في حالة توتر دائمة ، خاصة وأن كل قسم يتوقع اسهاما مختلفا من الميزانية الضخمة المخصصة للخدمات وتكنولوجيا المعلومات . فسوق رؤوس الأموال لا تكف عن المطالبة بنتائج آنية شديدة التطور والتعقيد ومحللة تحليليا جيدا ، في حين يحتاج قسم « التجزئة » الى بيانات أكثر ولكن بدرجة أقل من التعقيد والتركيب ومن البقاء والدقة أيضا .

وتحدث الظاهرة نفسها في العديد من الشركات المالية الكبرى الأخرى . ومن الملاحظ أن الشركات التي يتركز نشاطها على جمع وتوريد رؤوس الأموال مثل « سالمون برزورس » و « فيرست بونطن » و « مورجان ستانلي » و « جولدمان ساشيسيز » تستثمر بشكل أكبر في نظم المعلومات والاتصالات عن الشركات التي تظل موجهة أساسا نحو بيع الأوراق المالية للجمهور العريض مثل شركات « ميريل » و « شيرسون وهوتون » .

ولقد تحول تعارض المعسكرين في شركة « ميريل » الى معركة مواجهة مخططة كانت نتيجتها رحيل المدير العام - الذي كان يحابي رجال « سوق رؤوس الأموال » واحتياجاتهم من المعلومات .

لغير أن في هذه الحالة بالذات ، لم تكن ميزانية النظم هي العامل الرئيسي وإن كانت كل الاحتمالات ترشحها في المستقبل لأن تحتل مكانا متزايد الأهمية في استراتيجيات الشركات الكبرى ، نظرا لأن أجهزة الكمبيوتر والاتصالات بدأت في تعديل التوجهات والمهام الأساسية للشركات على أعلى المستويات .

انسحاب استراتيجي :

من الأمثلة التي تجسد هذا الأمر ما حدث عندما قرر مصرف « بنك أوف أميركا » (لا « بوبا ») توميع أنشطته في مجال الائتمان .

ففي عام ١٩٨٢ ، كان بنك أوف أميركا يمتلك أصولا تقدر بـ ١٢٢ مليار دولار ويعمل لديه ٨٢ ألف شخص في وكالات ومكاتب منتشرة من ساكرامنتو (كاليفورنيا) الى سنغافورة . وكان قسم الائتمان وحده يدير أموالا تقدر بـ ٣٨ مليار دولار لحساب ٨٠٠ مستثمر من المؤسسات الكبرى وصناديق المعاشات . وكان من بين العملاء الرئيسيين شركة والت ديزني و ايه . تي . آند تي . وكايزر آلومنيوم ومؤسسات ثقيلة أخرى في الاقتصاد الأمريكي . ولكن من المنظور التكنولوجي كان البنك قد تخلف بعض الشيء . وعندئذ قرر توسيع نشاطه في سوق الائتمان لينافس في ذلك « بنكرز ترست » و « ستيت ستريت دي بوسطن » والعمالقة الماليين الآخرين في الساحل الشرقي .

وقد أدرك كليد . آر . كلاوس مدير قسم الائتمان أنه يحتاج لنظام معلوماتي متطور للغاية ، رغم أن النظام القديم كان قد تم تعديله مؤخرا وتكلفت هذه العملية ٦ ملايين دولار ورغم هذه النفقات أثبت النظام القديم فشله ولم يعد يلائم العصر .

وقد مضى الزمن الذي كان « الأرامل واليتامي » يتقدمون فيه بحياء الى خدمات الائتمان في البنك ليعملوا لها بأموالهم ويكتبون بتقرير موجز كل ستة أشهر أو كل عام . لقد أصبح العملاء أكثر تشددا . ويملك بعضهم حسابات ضخمة ويريد معلومات مفصلة تم تحليلها من كافة الأوجه . ويملك العملاء الأكثر أهمية أجهزة كمبيوتر قوية وشبكات اتصالات وبرامج تحليل مالي متطورة ، ولكي يستخدموها كانوا يطالبون ببيانات آنية مركبة .

وبالتالي ، استعان كلاوس ومجموعة النظم المعلوماتية في بنك أوف أميركا بمستشارين ووقعوا عقودا لترتيب أحدث النظم في مجال ادارة الائتمان . وتم كتابة حوالي ٣٥ مليون سطر من شفرات البرمجة ، وتلقى العاملون ١٣ ألف ساعة من التدريب لاعدادهم لاستخدام النظام الجديد . وبالرغم من علاج « الصدمة » هذا ، تباطأ الانطلاق . حيث تبين أن البرنامج حافل بالأخطاء . والأسوأ من ذلك أن النظام السابق كان يراكم هو أيضا العديد من حالات التأخير . وبدأ العملاء يتهايمسون وتزايدت الضغوط .

وفي عام ١٩٨٦ ، تلقت النشرة الداخلية لقسم الائتمان - واسمها « ترتل توك » - خطابا مجهولا ينصح كلاوس بعدم تشغيل النظام الجديد . حيث قال المرسل ان النظام الجديد ليس جاهزا بعد . واذا كان كلاوس يعتقد عكس ذلك فلان أحدهم « وضع له عصا على عينيه » .

غير أن كلاوس لم يكن يستطيع الانتظار . فقوائم حسابات العملاء تأخرت عن موعدها ثلاثة شهور . وكانت الأمور فى حالة سيئة للغاية نتيجة لعدم امكانية العثور على المستندات اللازمة لوضع الأرقام ، وكانت قيادات بنك أوف أمريكا تصرف مبالغ ضخمة تحت مسمى مصروفات مؤقتة و « كلمة الشرف » . وتتابعت الأزمات وتلاحقت المعارك وكانت التعديلات التى أجريت فى الادارة العليا والتغيرات المفاجئة فى الاتجاهات وتسريح العاملين والتحولات فى الطاقم الوظيفى قد أحدثت آثارها الوخيمة على قسم الائتمان . وفى عام ١٩٨٨ ، انهار المشروع كلية بينما تبخر ما يقرب من ثمانين مليون دولار . وبشعور الخسزى تخلى « بنك أوف أمريكا » عن عملية الادارة الائتمانية .

لقد كانت الهزيمة كاملة .

وفى الشهور التى أعقبت ذلك سقطت رؤوس من القيادات : رحل كلاوس والعديد من نواب الرئيس ذوى المراتب العالية (كما رحل ٣٢٠ من اجمالى العاملين لدى المورد الرئيسى للبرامج المعلوماتية والعمارة الالكترونية البالغ عددهم ٤٠٠) .

ورحل أيضا العملاء ومعهم ٤ مليارات دولار وأخيرا رحلت عناصر خدمة الائتمان المختلفة التى كان قد تم بيع جزء منها الى ولز فارجو وتم التخلي عن جزء آخر لـ « ستيف ستريت دى بوسطن » - وهى إحدى المؤسسات الكبرى المتخصصة التى أراد « بنك أوف أمريكا » تحديها فى مجالها .

وكان ذلك أشبه بانسحاب نابليون من روسيا . ان خبراء النظم ، سواء أطلق عليهم اسم مديرو المعلومات أو مسئولو تنظيم النظم أو مسئولو النظم المعلوماتية للادارة يققون فى الخط الأول فى حروب المعلومات وهم بذلك معرضون لتلقى القنابل من جميع الجهات .

عصر المخ العملاق :

منذ حوالى ثلاثين عاما عندما ظهرت أول أجهزة كمبيوتر فى مكاتب الشركات الكبرى أفاضت الصحافة بالتوقعات والتأملات حول قدوم « المخ العملاق » . وكان من المفترض أن يحتوى هذا المخ العملاق كل المعلومات اللازمة للادارة .

(فى الاتحاد السوفيتى ، اتخذت هذه الأوهام الأولية حول

إمكانية إنشاء بنك معلومات ونظام لاتخاذ القرارات له صفة الشمول ، شكلا أكثر طموحا . حيث تم تصور بعض أدمغة الكترونية عملاقة تسيطر عليها هيئة التخطيط التابعة للدولة ، الجوسبلان ، ولا تقود هذه الأدمغة شركة معينة ولكن الاقتصاد الوطنى كله) .

وهكذا كان النظام سيحل نهائيا محل الفوضى فى مجال المعلومات . فلن يكون هناك اهمال ولا غلب بطاقات مكتظة ولا مذكرات تائهة . لن يكون هناك شك أو تردد .

هذه الرؤى المصابة بجنون العظمة قلبت بشكل كبير من أهمية التنوع والتعقيد المتزايدين اللذين يتسم بهما الاقتصاد فوق الرمى . لقد أنكر كتاب هذه الرؤى فى غطرستهم ، دور الصدفة والحدس والقدرة على الابتكار والخلق فى الحياة الاقتصادية . ولكن أخطر ما فى الأمر كان وجهة نظرهم التى ترى أن القادة يعلمون بما يكفى لكى يقرروا بشكل صحيح الاحتياجات المختلفة من المعلومات اللازمة للمستويات الأدنى فى التسلسل التنظيمى .

لم يكن لقب « مدير معلومات » موجودا فى الشركات الأمريكية ، ولكن خبراء معالجة البيانات كانوا يكونون نوعا من « الكهنوت » . هذه الحفنة من المتخصصين كانت تسيطر سيطرة مطلقة على أجهزتها لأنها هى وحدها التى تعرف كيف تستخرج أية معلومة من هذا « العقل العملاق » ، ومن ثم كان على كل من يريد معلومات أن يتوجه اليهم . وتمتع كبار الكهنة بامتيازات احتكارية .

عندئذ وصلت أجهزة الميكرو كمبيوتر ، فى شكل أجهزة كمبيوتر مكتبية .

وهبت العاصفة فى نحو نهاية السبعينات . وأدرك الكثير من المتخصصين على الفور أن الأجهزة الجديدة ذات السعر الرخيص تهدد بتآكل سلطاتهم ، فحاولوا منع وصول هذه الأجهزة الى الشركات . وعارض كبار الكهنة رصد أموال لشراء هذه الأجهزة وسخروا من حجمها الصغير ومن القدرات المحدودة للجيل الأول من الميكرو كمبيوتر .

ومثلما حدث فى القرن التاسع عشر حينما عجز احتكار « ويسترن يونيون » بجبروته عن منع الأمريكيين من امتلاك أجهزة الهاتف . اكتسح تعطش القادة الاقتصاديين للمعلومات مقاومة الخبراء فى القرن العشرين . وبسرعة كبيرة بدأ آلاف الكوادر فى التحايل على سلطة كبار الكهنة بشراء معداتهم الخاصة والبرامج المعلوماتية وابعاد روابط واتصالات مستقلة .

وسرعان ما أصبح من المسلم به أن الشركات ستحتاج الى قدرات معلوماتية موزعة ، بالإضافة الى بعض الوحدات الكبيرة ، تحت سيطرة مركزية . وأصبحت الفكرة الخيالية « للمخ العملاق » فكرة مينة واختفت معها السلطة المركزة بين أيدي أساتذة معالجة البيانات .

ولم تعد الكوادر العليا فى حاجة لأن تستجدى بضع دقائق من وقت الكمبيوتر ، بعد أن تحررت من سلطة كبار الكهنة وأصبح لأقسامهم ودوائرهم ميزانية خاصة بالمعلومات لا يستهان بها .

ووجد كبار الكهنة أنفسهم فى موقف قريب من موقف الأطباء الذين أفقدهم الانتشار المتزايد للمعرفة الطبية فى الصحف غير المتخصصة ثم فى وسائل الاعلام وضعهم كاشباه آلهة . فبدلاً من التعامل مع أميين فى مجال الكمبيوتر ، وجد هؤلاء الخبراء أمامهم عددا كبيرا من « المستخدمين النهائيين » الذين يلمون على الأقل ببعض المبادئ ويقرون مجلات متخصصة فى مجال المعلومات ويشتررون أجهزة كمبيوتر لأبنائهم ولم يعودوا ينهرون بأى شخص يتكلم أمامهم عن « الروم » (ذاكرة للقراءة فقط) « والرام » (ذاكرة الوصول العشوائى) ان « ثورة الميكرو » قوضت احتكار المعلومات وجردت كبار السادة من سلطتهم .

ولكن سرعان ما أعقبت ذلك ثورة التوصيل والربط بين مختلف الأجهزة التى أدت الى نقل جديد للسلطة .

وكما يحدث فى أغلب الثورات ، فإن ثورة « الميكرو » كانت حركة مضطربة ومربكة للغاية . فقد اندفع مختلف المسئولين واتباعهم لشراء المعدات والبرامج والخدمات التى كانوا يريدونها من كل نوع ، وكانت النتيجة برج بابل الكترونى . ولم تظهر مشكلات ذات أهمية طالما كان الأمر يتعلق أساسا بنظم معزولة ، ولكن بمجرد أن أصبح من الضرورى لهذه الأجهزة ان تتحاور مع الوحدات المركزية ومع بعضها البعض ومع العالم الخارجى ، ظهرت مساوئ الحرية غير المحدودة بكل أبعادها .

وعندئذ حذر خبراء الكمبيوتر رؤسائهم وقالوا ان الديمقراطية المعلوماتية تهدد فى النهاية بتقليص سلطات الادارات العليا نفسها . وبالفعل ، كيف يمكن ادارة شركة بشكل مسئول اذا كان نظام المعلومات ككل لا يمكن السيطرة عليه نظرا لتباين واختلاف الأجهزة والبرامج وتصنيف البيانات الأمر الذى كان يهدد بحوث فوضى هائلة . وكان الوقت قد حان لرد الأمور الى نصابها .

ومع كل ثورة تنشأ فترة من الاضطرابات والتطرف تتبعها فترة يوطد فيها النظام قدمه . وهكذا بدأ أخصائيو معالجة البيانات تساندهم مستويات الادارة العليا في تحويل الثورة الى مؤسسات - واستعادوا أثناء هذه العملية جزءا من تأثيرهم القديم ككهنة كبار .

وحصل مديرو المعلومات الجدد على موارد وسلطة لم يسبق لها مثيل من أجل اعادة النظام الى عالم الكمبيوتر والاتصالات . ولقد تولوا مهمة دمج النظم وربطها ببعضها وصياغة ما يمكن تسميته « شيفرات الطريق الالكترونية » . لقد جمع أسلافهم واحتكروا معلومات مركزية ثم فقدوا لبعض الوقت السيطرة على النظام ، والآن وتحت صولجان المديرين يؤكد المتخصصون الجدد وجودهم من جديد كشرطة معلومات ، فهم يفرضون قواعد تحدد في اجمالها أسس النظام المعلوماتي للشركة .

وتنطبق هذه القواعد بالطبع على المعايير التقنية وأنواع التجهيزات وغالبا ما تنظم وتحدد أيضا سبل الوصول الى بنوك المعلومات المركزية والاولويات والعديد من العناصر المهمة الأخرى . ومن سخريه القدر أن العديد من مديري المعلومات يشيدون الآن ويتغنون بمزايا أجهزة الميكروكمبيوتر التي سبق أن احتقروها بعمق شديد .

ان أسباب هذا التحول واضحة تماما . فاجهزة الميكروكمبيوتر لم تعد هي تلك الأجهزة السابقة الضعيفة بالرغم من وزنها الثقيل الذي كان يصل الى ٤٠ كيلو جراما . لقد اكتسبت مثلها مثل الميني كمبيوتر ومحطات العمل قوة بحيث يمكنها حاليا انجاز جزء كبير من الوظائف التي كانت مقصورة سابقا على الوحدات المركزية .

ولذلك ينادى العديد من مديري المعلومات « بتصغير حجم » الأجهزة وبمزيد من اللامركزية . ويرى الكثير من الخبراء أن « الاتجاه الى تصغير الحجم يأخذ أبعاد الظاهرة » على حين تنتظم تلك الأجهزة الصغيرة في شبكات تسمح باعادة فرض السيطرة المركزية على المعلومات وتخضع لهيمنة خبراء المعلومات الذين ينظمون عملها ، ومن ثم راجت فكرة الادارة بواسطة الشبكات .

ويقول بيل جاسمان أخصائي التسويق لدى دي . آي . سي :
« ان الادارة بواسطة الشبكات ليست مجرد مسألة تقنية ولكنها سياسية » . ويعتقد آخرون - طبقا لما أوردته مجلة « داتا ميشن » - أن « الحجج التي قسمت لصالح الادارة المركزية بواسطة الشبكات [٠٠٠] تخفي غالبا لدى بعض كوادرنظم المعلومات ، الرغبة في استعادة السيطرة

الشخصية على تشغيل هذه النظم ، تلك السيطرة التى فقدوها خلال السنوات الأخيرة » .

باختصار ، فيما تستخدم حرب المعلومات فى البيئة الخارجية للشركة - والتى كما رأينا تخلق مواجهات بين تجار التجزئة والمنتجين وبين فروع الاقتصاد المختلفة بل وبين الدول - فان حروبا على مستوى أصغر تمزق الشركة داخليا .

وبالتالى يصبح مديرو المعلومات والمتعاونون معهم مقاتلين سواء أرادوا ذلك أم لا ، لأنهم حتى وان كانوا لا يتصورون وظيفتهم من خلال هذا المنظور فان عملهم يقودهم الى اعادة توزيع السلطات - وان كانت هذه الحقيقة نادرا ما يعترف بها .

انهم يقومون بدور المهندسين ورجال الشرطة فى آن واحد على امتداد طرقنا الالكترونية الكبيرة التى تعيش مرحلة نمو وتطور واضحة . وبما أنهم يحاولون أن يديروا بأنفسهم النظم التى بنوها ، فان ذلك يضعهم فى موقف غير مريح يجعلهم أشبه « بشرطة أفكار الكوادر » .

أخلاقيات المعلومات :

فى ظل هذه الظروف ، يستحق مديرو المعلومات رواتبهم تماما . لأن وظيفتهم مليئة بالصعوبات وتولد توترا عصبيا شديدا ، اذ يصعب وصف مدى تعقيد مهمتهم : فهم فى الواقع مسئولون عن اعداد القواعد التى ستسمح باقامة ودمج نظم المعلومات على مستوى الشركات الكبرى وهى نظم سوف تجعل المعلومات فى متناول كل من يحتاج اليها ، وتمنع التحايل أو التخريب وتحافظ على أسرار الحياة الخاصة ، وسوف تنظم سبل انتفاع العاملين والعلماء والموردين بمختلف الشبكات وقواعد البيانات وتحدد أولويات كل منهم وتعد عددا لانهاثيا من التقارير المتخصصة وسوف تتيح لمستخلمي الشبكات امكانية اضاء مواصفاتهم الشخصية على برامجهم المعلوماتية وتلبية عشرات المتطلبات الأخرى ، كل ذلك فى اطار القيود الخاصة بالميزانية . كما أن ظهور تقنيات جديدة باستمرار ، ومنافسين جدد ومنتجات جديدة يجعل عملية اعادة العمل مطلوبة بشكل دائم .

ويتطلب اعداد هذه المجموعات من القواعد مستوى عاليا من الكفاءة التقنية بحيث ينسى مديرو المعلومات والعاملون معهم التأثيرات الانسانية والبشرية لقراراتهم . ان تخديد من له حق الوصول الى أية معلومات يعتبر

تصرفا سياسيا . واحترام الحياة الخاصة مشكلة سياسية . وتصميم نظام ما بشكل معين بحيث يتلاءم بشكل أفضل مع احتياجات قسم أو دائرة أكثر من احتياجات أقسام أخرى هو أيضا إجراء سياسى ، وينطبق الشيء نفسه على وضع جدول لتنظيم أوقات العمل على الكمبيوتر وما يؤدي إليه من انتظار وتأخير بالنسبة للأقسام التى لا تقع فى ترتيب متقدم فى قائمة الأولويات . أما بالنسبة لعملية تقدير وتوزيع التكاليف فإنها تستخدم دائما علاقات سلطة .

لذلك ، فما أن نشرع فى ذكر تنظيم وتقنين المعلومات حتى نتراءى لنا كل أنواع المسائل « شبه السياسية » شديدة الازعاج .

وقد يتورط اثنان من العاملين فى صراع شخصى عنيف . ويمكن أحدهما من الحصول على كلمة السر المناسبة التى تتحكم فى البرنامج ويصل الى ملفات العاملين فيدخل بيانات ضارة فى ملف خصمه ، لا تنكشف حتى اللحظة التى يكون فيها الضحية قد غادر الشركة ووجد عملا فى شركة أخرى . وفى هذه اللحظة تظهر المعلومة الضارة للنور وتؤدي الى فصله من عمله .

وقياسا على ذلك ألا تقل فرص ترقى المستخدم اذا لم يكن يستطيع أو لم يعد يستطيع الوصول الى المصادر المهمة للبيانات ؟

ولا يحتاج الأمر قدرا كبيرا من الخيال لطرح العديد من الأسئلة من نفس النوع . ففي غياب تشريع شامل يحكم هذه الأمور يتعين حاليا على الشركات الخاصة أن تفكر فى التأثيرات الشخصية والسياسية لكل القواعد التى تدار بها نظم المعلومات التابعة لها . ولكن هل يجب أن تترك لها حرية التقدير فى هذه المواضيع التى تمس حقوق الانسان ؟ وإذا كان الرد بالإيجاب فمن فى الشركة سيكون عليه سن القواعد ؟ هل هو مدير المعلومات ؟

نحن هنا نخطو فى أرض مجهولة ونتقدم على طبقة هشة من الجليد . فالقليل منا من لديهم خبرة واسعة بالنسبة للمشكلات الأخلاقية والقانونية وأخيرا السياسية الناشئة عن ضرورة فرض بعض القيود على سبيل المعلومات التى يولدها النشاط الاقتصادى .

فى أغلب الأحيان تفوض الادارة العليا حل هذه المشكلات . ولكن هل يتعين تقاسم سلطة وضع القواعد التى تحكم هذه الأمور مع جهات أخرى ؟ وهل يجب على الشركات أن تشكل داخلها « مجالس معلومات » ، أو حتى

« سلطات تشريعية » مسئولة عن اعداد القوانين الخاصة بالحقوق في مجال المعلومات وعن المسئوليات المتصلة بها وامكانيات الاطلاع عليها ؟ وهل يجب أن تشارك النقابات في هذه القرارات ؟ وهل نحن في حاجة الى « محاكم شركات » للفصل في منازعات الأمن وسبل الوصول الى البيانات ؟ وهل نحن في حاجة الى متخصصين في « آداب المعلومات » لتحديد مبادئ أخلاقية نوعية جديدة ؟

وهل القواعد المطبقة على المعلومات في الاقتصاد ستحدد وتؤثر على مواقف الدولة من حرية المعلومات على صعيد المجتمع ؟ وهل هذه القواعد قد تعودنا على ممارسة الرقابة والسرية ؟ وفي النهاية هل سيتعين علينا أن نقترح ذات يوم على « اعلان للحقوق » كبير وواضح في مجال المعلومات الالكترونية ؟

كل هذه الأسئلة تتعلق بالسلطة وسيترتب على الاجابات عليها انتقال للسلطة داخل الشركة ، وفي النهاية داخل الجسم الاجتماعي ككل .

تناقض متفجر :

كلما أصبحت البيئة الاقتصادية التي في طريقها لتكون مضطربة وغير مستقرة وابتعدت عن حالة الاتزان ، أصبحت احتياجات المستخدمين غير متوقعة .

ان التحولات السريعة تعنى تدخل الصدف والتقلب وهجمات تنافسية تأتي من الجانب غير المتوقع تماما . فنجده مشاريع كبرى تنهار وأخرى صغرى تنجح نجاحا مبهرًا . ان هذه التحولات تعنى تكنولوجيات جديدة وأنواعا من المهن والعاملين وظروفا اقتصادية جديدة لم يسبق لها مثيل اطلاقا .

بالاضافة الى ذلك تتفاقم الأوضاع عندما تصبح المنافسة دامية وعندما تأتي من بلد أو ثقافات مختلفة جذريا عن الثقافة التي تكيفت معها الشركة أصلا ، وهو أمر كثير الحدوث .

وفي مثل هذا العالم ، كيف يستطيع أكثر مديري المعلومات كفاءة أن يحدد مقاما من سيحتاج هذه المعلومة أو تلك ولكم من الوقت ؟

في بيئة مضطربة بهذا الشكل ، يتطلب بقاء الشركات واردا مستمرا من المنتجات والخدمات المبتكرة . الا أن الابتكار يتطلب نوعا من « الجلاسنبوست » أو حرية التعبير ، الداخلية - انفتاح على الخيال ودرجة

من القبول للتفرد الشخصى والملكة الحدس التى أدت فى الماضى الى العديد من الاكتشافات الخصبة ابتداء من النايلون والبويات التى تحتوى على عصارة بعض الأشجار الى بدائل المواد الدهنية فى أطعمة الرجيم .

ومن ثم يظهر تنساقض عميق بين الحاجة الى التنظيم والانضباط الدقيق والرقابة الصارمة فى مجال المعلومات من ناحية ، وضرورة الابتكار من ناحية أخرى .

فكلما اشتدت صرامة القواعد التى توفر الضمانات وسبل الحماية لنظم المعلومات وتحدد مسارها وتفصيلها تقلصت القدرة على الابتكار وواجهت الشركة قيودا تعيق عملها .

يتضح من كل ذلك ، أن حروب المعلومات التى تشتعل خارج الشركة وتمس الاقتصاد ككل ، ابتداء من أجهزة القراءة البصرية فى السنوبر ماركت ومعايير المنتجات حتى أجهزة التليفزيون والسياسات التكنو - وطنية ، لها مثيلاتها داخل الشركة ذاتها .

ان السلطة فى الحياة الاقتصادية ستذهب غدا الى الذين يعرفون بشكل أفضل حدود المعلومات . ولكن قبل ذلك ، ستكون حروب المعلومات التى نراها تشتد الآن قد عدلت شكل الأنشطة ذاتها . ولكى نرى فى أى اتجاه سيكون هذا التعديل ، يتعين علينا أن ندرس عن قرب هذا المورد الحاسم ألا وهو المعرفة ، والتى سيؤدى طلبها والبحث عنها الى زعزعة السلطات القديمة وعمليات السيطرة من نيويورك الى طوكيو ومن موسكو الى مونتفيدو .

الفصل الرابع عشر

الحرب الشاملة للمعلومات

ابت حرب المعلومات المحتمدة فى ميدان
الاقتصاد العالمى الى تشكيل تصور جديد
للحياة الاقتصادية فى الوقت الراهن . ونظرا
لان المعرفة اصبت بشكل مضطرب العامل
الحاسم فى خلق الثروة بدأنا نرى فى الشركة
تنظيما خلاقا لمعرفة جيدة .

اننا نتحدث عن قيمة مضافة نتيجة اعداد وتجهيز المعلومات وتحسين
الموارد البشرية للشركة . ولكننا بدأنا فى الوقت نفسه نزج بأنوفنا فى
المعلومات التى لا تخصنا . وقد يبدو أن كل شىء مسموح به فى هذه
الحروب - كما هو الحال فى الحب .

ففى يوم ٢٥ أبريل ١٩٨٥ ، رن جرس الهاتف فى مكاتب تكساس
انسترومنت بدالاس ، وطلب صوت ذو نكهة أجنبية موعدا مع المسئول عن
خدمات الأمن فى الشركة . وكان صاحب الصوت رجلا سورى الجنسية
يعمل مهندسا كهربائيا ، وكان قد طلب حق اللجوء السياسى للولايات
المتحدة ، ثم عمل لدى تكساس انسترومنت لفترة قصيرة قبل أن يفصل
منها بعد أن حامت حوله الشبهات . ويبدو أنه كان فى الأصل ضابطا مهندسا
فى الجيش السورى قبل أن يهاجر الى الولايات المتحدة بمساعدة وكالة
المخابرات المركزية . وقال انه يريد الآن أن يتصالح مع الشركة ويعود
الى عمله فيها ، مؤكدا أن لديه معلومات عن أسرار مهمة سرقت من الشركة .

وعلى أثر مكالمته الهاتفية أغارت شرطة دالاس فى الفجر على مكاتب
شركة صغيرة للتكنولوجيا المتقدمة اسمها فويس كونترول سيستمز

(نظم التحكم الصوتي) • وكان المؤسس الأصلي لهذه الشركة سمسار عقارات وكان قد سجن بتهمة تهريب المخدرات ، ثم آلت لمجموعة استثمار أخرى وكان مديرها رئيسا سابقا لشركة « يو • اس • تليفون » • واتضح أن هذه الشركة كانت تستخدم عددا من الباحثين السابقين في تكساس انسترومنت ومنهم كزبرى ذاته •

واكتشفت الشرطة ٧٩٨٥ وثيقة منسوخة من أجهزة كمبيوتر فريق البحوث المتقدمة التابع لشركة تكساس انسترومنت وكان هذا الفريق يعمل في مجال تحليل الصوت البشرى • وكان كبار صناع أجهزة الكمبيوتر ومنهم آى • بى • ام • وتكساس انسترومنت قد دخلوا (ولا يزالون) سباقا صعبا لاكتشاف الطرق التى تسمح لأجهزة الكمبيوتر أن تفهم الكلمة المنطوقة (تقوم أجهزة الكمبيوتر بذلك فعلا ولكن بشكل محدود وبتكلفة مرتفعة جدا) ، ويعلم كل هؤلاء المتسابقون أن الفائز يستطيع أن يأمل فى تحقيق أرباح خيالية من وراء ذلك • ففى تقدير ميخائيل در توزوس رئيس قسم الدراسات المعلوماتية بمعهد التكنولوجيا فى ولاية ماساشوسيتس أن « الذى سيتجاوز الطريق المسدود الذى بلغته الأبحاث حاليا ويتمكن من جعل الآلات تفهم الكلمات المنطوقة سيكون فى مقدوره التحكم فى مسيرة ثورة المعلومات » •

هل المهندسون الذين تركوا تكساس انسترومنت والتحقوا بفويس مذبنون كما اتهمهم الشركة الأولى بأنهم سرقوا نتائج أبحاث قيمتها ٢٠ مليون دولار ؟

وأثناء الدعوى القضائية أكد ممثلا الادعاء لمدينة دالاس ، تيد شتاينيك وجان جاكسون ، أنهم ارتكبوا جريمة • فى حين أشار محامو المتهمين توم شالك وجارى ليونارد الى أن كل المواد التى نسخت ليس مكتوبسا عليها عبارة « سرى للغاية » التى كان يتعين مبدئيا أن تكون موجودة على جميع الوثائق والمستندات السرية • فضلا عن أن مدير قسم الأبحاث فى ذلك الوقت كان الدكتور جورج دودينجتون ، وهو ذكى وبارع ومتمرد على التقاليد وكان كثيرا ما يعلن أن معمله « حر ومفتوح » ، كما كان يؤكد أنه لن تكون هناك اكتشافات حاسمة ما لم يضع باحثو مختلف الشركات والجامعات معرفتهم معا • والواقعة الأوثق صلة بالموضوع هى أن شركة فويس لم تستخدم على ما يبدو النتائج المعنية •

ولقد أكد شالك أمام هيئة المحلفين أنه عندما كان يعمل فى تكساس انسترومنت لم يعتبر فى أى وقت من الأوقات أبسط جزء من هذه المواد كإسرار • كما أوضح ليونارد من جانبه أنه أراد فقط الاحتفاظ بسجل

تاريخي للأبحاث التي أجراها ، وإذا كان قد نسخ دليلا معلوماتيا لتكساس فذلك لأن هذا الدليل يضم قائمة زملائه القدامى في مدرسة الأحمد .

ورد الادعاء على جميع هذه الحجج بهذه الكلمات : « هناك شيء لا يستطيعون تغييره وهو أنهم اختلسوا هذه البرامج دون أن يخبروا أحدا بذلك » .

وأعلنت هيئة المحلفين في دالاس أن الرجلين مذنبان بالرغم من أن بعض أعضائها بكوا عند النطق بالحكم . وحكم عليهما بالسجن والغرامة . وقد أطلق سراحهما ولكنهما وضعا تحت المراقبة . واستأنفا الحكم وعند عودتهما الى عملهما ضاعفا على الفور جهودهما من أجل تدريب أجهزة الكمبيوتر على فهم الكلمات الآدمية .

قضية صديقة وهمسات الحب في الفنادق :

يصعب معرفة ما اذا كان التجسس الصناعي في ازدياد ، فعلى حد قول بريان هولستين - عضو لجنة حماية المعلومات لدى الشركة الأمريكية للأمن الاقتصادي - « الوقوع ضحية للتجسس الصناعي أشبه بالاصابة بمرض تناسلي » . قد يحدث ذلك لكثير من الناس ولكن لا أحد يريد التحدث عنه . غير أن القضايا المرفوعة ضد لصوص أو قرصنة المعلومات في تزايد مستمر .

ويعتبر هولستين من الشخصيات النادرة التي فكرت بشكل جدي في قيمة المعلومات وكان يقول منذ بضع سنوات ان « العديد من الشركات لا تفهم حقا أى شيء [٠٠٠] » فهي ما زالت تفكر أساسا بلغة تحركات وانتقالات البشر والمواد » - وكأنها لا زالت أسيرة الاقتصاد الصناعي القديم . وأضاف قائلا : « ان معنى ذلك هو اظهار عجزها عن فهم مدى قيمة المعلومات » .

ولكن هذا الموقف في طريقه للتغير سريعا . فامام اشتداد الصراعات من أجل السيطرة على المعلومات توصلت شركات عدة الى الاعتقاد بأن عليها أن تعرف أكثر عن مشروعات ومنتجات وأرباح المنافسين أو الخصوم . ونجم عن ذلك هذا النمو المنهل للظاهرة المعروفة باسم « الاستخبار التنافسي » .

بالطبع كانت القيادات الذكية تراقب دائما منافسيها ، ولكن معرفة الخصم أصبحت الآن سلاحا أساسيا في حرب المعلومات .

وهناك العديد من الأسباب التي تفسر هذا التغيير . اذ يمكن الآن مهاجمة أى سوق من الخارج بعملية هجومية فائقة السرعة .

فالوقت اللازم لتحقيق تقدم فى البحث العلمى يطول بينما يقصر أجل المنتجات نتيجة لسرعة التطور ، وبالتالي تشبه المنافسة . كل هذه العوامل ساهمت فى تكثيف نشاط التجسس فى مجال الأعمال ، وتنظيمه ووضع مناهج له وهو ما جسده وسائل الاعلام بشكل كبير .

وازاء الحاجة الدائمة للابتكار تضطر الشركات الى تخصيص مزيد من الموارد لاعداد منتجات جديدة قد يتطلب انتاج بعضها استثمارات ضخمة من أجل الأبحاث . ويقول جون . د . هالامكا فى كتابه « التجسس فى وادى السيلكون » : « ان خلق رقيقة الكترونية قد يمثل عمل مئات السنين ويبتلع ملايين الدولارات » . ولذلك - على حد قوله - تلجأ الشركات حاليا الى اتباع منهج معكوس أى تفكيك المنتج المنافس بأسلوب منهجى لاكتشاف أسرارهم وفهم الأساليب والطرق التى يحقق المنافسون أرباحهم من خلالها .

وهناك سبب آخر شجع نمو التجسس التنافسى : انه الانتشار الواسع النطاق لعمليات تنظيم التخطيط الاستراتيجى ، ففي السابق ، كان هذا النوع من التخطيط مهمة شديدة المركزية يتولاها مجلس متخصص لا يعرض أعماله الا على الادارة العامة . لكن فى الوقت الحالى ، نزلت هذه المهمة فى كثير من الأحيان الى مستوى الوحدات التنفيذية ، وبالتالي يتولاها رؤساء المنتجات ذوو التفكير العملى ، الذين اعتادوا بشكل خاص الالتحام بأرض الواقع .

وعند هذا المستوى ، تمثل المعلومات عن نوايا المنافسين ميزة تكتيكية مباشرة ، كما تمثل عنصرا احتماليا للتوقع الاستراتيجى .

وكل ذلك يساعد فى فهم لماذا تستخدم حاليا ٨٠٠ شركة من بين اكبر ألف شركة أمريكية جواسيس متفرغين ، كما توجد مؤسسات لمحترفى الاستخبارات الاقتصادية تستطيع تزويدهم عملاتها بالمعلومات التى يطلبونها .

فقبل أن تقرر شركة فنادق ماريوت طرح سلسلة الفنادق المنخفضة التكلفة « فيرفيلد ان » فى الأسواق ، أرسلت - طبقا لمجلة « فورتشن » - فريقا من المستطلعين الى ما يقرب من ٤٠٠ مؤسسة منافسة لمعرفة نوع الصابون والمناشف التى تقدمها للعملاء وكيف يتمكن رجال الاستقبال

من حل المشكلات غير العادية التي تصادفهم ، وهل يمكن سماع صوت الفراش من الغرفة المجاورة (وللتحقق من ذلك قام أحد عملاء ماريوت بتقليد هذه الأصوات بينما كان زميله يتسمع من الجانب الآخر للجدار) .

كما استخدمت ماريوت أيضا خبراء اللاتقاء بالمديرين الاقليميين للسلاسل المنافسة للتعرف منهم على مستويات الأجور ونوعية التدريب المهني عندهم وعما اذا كان هؤلاء المديرون راضين عن موقعهم .

وعندما أرادت شيلر جلوب كوربريشن - التي تنتج كبائن الشاحنات الثقيلة - ابتكار موديل جديد نظمت زيارات منتظمة للعملاء المحتملين وطلبت منهم ملاحظات عن المعدات المنافسة تتناول سبع نقاط : استهلاك الوقود ، الراحة ، وضوح الرؤية من خلال الزجاج الأمامي للشاحنة ، سهولة القيادة ، نوعية المقاعد ، مدى سهولة الوصول الى أجهزة التحكم والتوجيه ، مقاومة التآكل . واستخدمت نتائج هذه الزيارات في توضيح الأهداف التي يتعين على فريق المصممين تحقيقها وتجاوزها .

وكما يفعل الجواسيس الحقيقيون يبدأ عملاء الاستخبارات الاقتصادية بدراسة دقيقة للمصادر « المفتوحة » . حيث يدققون في الاعلانات المهنية ورسائل الاعلام والصحافة عموما على أمل العثور على مؤشرات عن المشروعات المنافسة . ويقرأون الخطب ويمحصون عروض العمل ويحضرون الاجتماعات والندوات . ويذهبون للقاء العاملين القدامى الذين لا يطلب أكثرهم سوى الحديث عن الشركات التي عملوا بها .

وقد تلجأ المؤسسات الصناعية الى استئجار جواسيس للتخليق فوق المصانع المنافسة بطائرة عمودية لتقدير طاقتها الانتاجية ويفتشون سلات الورق كما يستخدمون أحيانا طرقا أكثر عدوانية . ولكن من الممكن أن يستعين هؤلاء بدليل التليفون الداخلي لاحدى الشركات المنافسة لوضع خريطة تفصيلية لهيكلها التنظيمي وبالتالي وضع تقدير لميزانية هذه الشركة . وقد أرسلت شركة يابانية خبراء لفحص القضبان الحديدية المؤدية الى مصنع أمريكي منافس : حيث يفترض أن سمك طبقة الصدا على القضبان تشير الى كثافة الحركة وتبين متى كان آخر مرور عليها ، الأمر الذي يمد الخبراء بدلائل ومؤشرات عن الانتاج .

وهناك من يقومون بزرع الميكروفونات فى غرف الفنادق أو المكاتب التى يتفاوض فيها المنافسون حول الصفقات . ومن الأساليب الخسيسة التى اتبعها بعض موردي العتاد العسكرى أنهم استأجروا جواسيس لكى يعرفوا مقدما قيمة العروض المقدمة من منافسيهم لمشروع للبتناجون لكى

يقسموا عطاءات أقل . ويقال ان بعض هؤلاء الجواسيس حصلوا على هذه البيانات بعد أن رشوا بعض العسكريين .

ان محترفي هذا النوع من التجسس يعتبرون نشاطهم بحثا « مشروعا » عن المعلومات . بل وأظهر استطلاع للرأى أجرته مؤخرا احدى الوكالات مع كبار المسئولين أن ٦٠٪ منهم يعتبرون ان كل الوسائل يجوز استخدامها في مجال التجسس الاقتصادي .

ومع احتدام حرب المعلومات الآن أصبحنا نترك أن المعرفة هي العنصر الاساسى للاقتصاد الجديد ولا يخضع هذا العنصر للقواعد التي تخضع لها الموارد الأخرى . فهو مورد لا ينضب . لكننا لا نزال حتى الآن نجعل كيفية ادارة مورد هو قابل للبيع ، بل ان جزءا كبيرا منه يأتى (وغالبا بشكل مجاني) من العملاء أنفسهم ، وحتى من المنافسين - سواء أرادوا ذلك أم لا . كما أننا لم ننجح أيضا حتى الآن فى فهم الطريقة التي تعمل بها الشركة فى مجموعها لزيادة المعرفة .

المعلومات الخارجة والداخلية :

ان حرب المعلومات تلقى ضوءا جديدا على « الشركة » وعلى العمل الذى ينجز فيها .

ولننس للحظة كل التصنيفات التقليدية للوظائف ، ولننس أيضا درجات التسلسل الادارى ، ولننس كذلك تقسيم العمل . ولنفكر فى الشركة على أنها خلية تنشط بمعالجة المعرفة .

كان من المسلم به فى الماضى أن العمال لا يعرفون شيئا ذا قيمة وأن الادارة العليا وعلى الأكثر مجلس قيادة صغيرا هو القادر على تجميع المعلومات والبيانات النافعة وكانت نسبة العاملين التي تخصص وقتها لمعالجة المعرفة تعد ضئيلة قياسا باجمالى قوة العمل فى الشركة .

ولكننا نرى الآن أن الشركات تهدف أساسا الى تحديث مخزون المعرفة الذى يتقدم بسرعة متزايدة وزيادة رصيدها من المعلومات ، وتحويل البيانات الخام الى معلومات ومعرفة أكثر اعدادا وتجهيزا . وللوصول الى ذلك ، لا يكف العاملون عن « استيراد » و « تصدير » و « نقل » أشكال ومراحل المعرفة المختلفة .

وبعض موظفى الشركات يعملون من الخارج الى الداخل ، أى يجمعون المعلومات الخارجية ويوزعونها فى الداخل . فيستكشفو الأسواق مثلا يتحركون من الخارج نحو الداخل ، يبحثون رغبات المستهلكين من الخارج ويرفعون قيمة البيانات التي يجمعونها وذلك بتفسيرها وتاويلها .

أما موظفو العلاقات العامة فيعملون في الاتجاه المعاكس . انهم يمثلون الشركة أمام العالم الخارجى بادئين بتجميع المعلومات الداخلية ثم توزيعها - بتصديرها . هؤلاء يتحركون من الداخل الى الخارج .

فى حين يبقى المحاسبون أساسا محصورين فى الداخل ، فكل معلوماتهم تقريبا تأتي من الداخل ، كما ينقلون الى الداخل أيضا نتائج عملهم .

والباقيون المهرة يعملون فى الاتجاهين . انهم ينشرون المعلومات ولكنهم أيضا يجمعونها من الخارج لتمريرها الى الداخل بعد ذلك .

كل هذه الوظائف ترتكز على معالجة « تدفق » البيانات أو المعلومات أو المعرفة . ولكن هناك وظائف أخرى تتلاقى معها ، وتكون مسئولة عن إيصال « مخزون » البيانات والمعلومات والمعرفة التى تملكها الشركة والعاملون فيها الى مستوى أعلى .

فبعض الموظفين الذين يمارسون أعمالا ذهنية يتمتعون بملكة الابتكار ويستطيعون إقامة روابط وعلاقات جديدة وغير متوقعة بين مفاهيم متباعدة ، أو يكسبون الأفكار القديمة مظهرا جديدا . وهناك آخرون « يصيغون » وينقحون الأفكار الجديدة وذلك بمقابلتها منهجيا بالضرورات الاستراتيجية وبالاختبارات العملية بحيث يتم استبعاد الأفكار التى لا تلبى الاحتياجات .

اننا جميعا نفعل مثل هذه الأشياء فى الحياة ، فى أوقات مختلفة . ولكن بينما تزيد أهمية أية وظيفة أو تقل تبعاً لمهارات أو لقدرات معينة ترتبط بها ، لا تراعى التصنيفات التقليدية للوظائف ولا التوجيهات الادارية هذه الاعتبارات المميزة وتأثيراتها بلغة السلطة .

فعند كل مرحلة تقريبا من معالجة المعرفة ، يكتسب بعض الأشخاص أو التنظيمات بعض السلطة بينما يفقدها آخرون . وهكذا نرى نزاعات تتحول أحيانا الى حرب معلومات تحمل طابعا شخصيا ، وتدور حول أمور مثل : معرفة من الذى ستوجه له الدعوة لاجتماع ما ، ومن سيدرج اسمه فى قائمة المدعوين ، ومن سيتصل مباشرة برئيسه ، أو على النقيض من سيتعين عليه تسليم أوراقه ومستنداته للسكترارية الخ . هذه الممارك التنظيمية - « حروب المعلومات المصغرة » هذه كما يمكن تسميتها - لا تمثل فى حد ذاتها شيئا جديدا ، فهي سمة دائمة لكل نشاط جماعى . ولكن مع نمو الاقتصاد فوق الرمزى تأخذ معنى جديدا .

وبما أن المعالجة الجيدة للمعرفة تمثل فى النظام الجديد لخلق

الثروة أداة حاسمة ، يتعين على محاسبي القرن الواحد والعشرين ايجاد طرق يمكنها أن تحسب بدقة القيمة الاقتصادية المضافة بواسطة أنشطة المعلومات المتنوعة . وعندئذ يمكن أن تأخذ تقديرات الأداء الشخصي والجماعي في الاعتبار الاسهامات التي قام بها العاملون لزيادة المعرفة .

فالجينولوجي الذي يكتشف الآن حقل بتزول كبيرا تكافئه شركته بسخاء لأنه زاد من مخزونها . وغدا ، عندما سيتم الاعتراف بأن موارد المعرفة هي أهم الموارد كلها ، فقد تتوقف المكافآت - جزئيا على الأقل - على قدرة الموظف على زيادة الرصيد المعرفي لشركته . وفي المقابل ، يتعين توقع نزاعات على السلطة أكثر تعقيدا من أجل السيطرة على أصول المعرفة والعمليات التي تولدها .

تعميم التجسس :

اننا نشاهد تغيرات في موقف المسئولين الذين بدءوا يعيدون النظر في أفكارهم المسبقة عن دور قوة العمل لديهم . من الآن فصاعدا ، ينتظر من العاملين أن يسهموا بشكل مضطرب في اثراء المعرفة الاجمالية للشركة ، بالإضافة الى تعميم ترسانتها من الاستخبارات الخاصة بالمنافسين .

تقول ميندى كوتلر ، رئيسة « الباحثون المشتركون » ، وهي شركة تمد الشركات اليابانية والأمريكية على حد سواء بمعلومات عن منافسيها ، ان رؤية اليابانيين لهذا النوع من عمليات جمع المعلومات أشمل بكثير من الأمريكيين . فبالنسبة للكوادر اليابانية يمثل جمع المعلومات جزءا من العمل العادي ، ولكن كما تقول رئيسة هذه الشركة : « اذا طرحت سؤالا حول هذا الموضوع على خريج من جامعة هارفارد فسيجيبك بأن تلك مهمة رجال الارشيف » .

غير أن الصورة أخذت تتغير الآن . ففي شركة جنرال ميلز يتعين على كافة العاملين أن يساهموا في جمع المعلومات عن الشركات المنافسة . حتى ان الحراس ذاتهم عندما يتم ارسالهم لاجراء التموين والتوريدات يجب أن يسألوا البائعين عما يشتريه المنافسون وما يفعلونه اذا أمكن .

ان شركات الهاتف الأمريكية تنظم ندوات وتوزع نصوصا لكي تشرح لكوادرها طرق ومميزات عمليات جمع المعلومات . وقد بلغ الأمر بشركة باير أنها تجرى تدريبات في القسم المختص بذلك لكي يدرك العاملون أهمية الأمر . وتلتمج جنرال اليكتريك الاستخبار التنافسي مباشرة في تخطيطها الاستراتيجي .

وتقربنا هذه الممارسات فى حدها الاقصى من مفهوم للشركة يعتبرها آلة قتال تبني فى اجمالها من اجل حرب المعلومات .

خطا بنسبة ٧٥ ٪ :

وبينما اولت الصحافة الاقتصادية بعض الاهتمام - وان كان سطحيا - لنمو ظاهرة تجسس الأعمال ، فانها لم تقل شيئا تقريبا عن العلاقات التى تربط هذا النشاط بانتشار نظم المعلومات وبالدور المتزايد للمديرين المسئولين عن هذه النظم وان كان الربط بينهما لا يصعب اكتشافه .

ويمكن أن نتخيل بسهولة أن يطلب قسم التجسس فى شركة ما من مدير المعلومات أن يساعده فى تجميع معلومات عن منافس معين . ويجب على المدير المذكور أن يهتم بشكل متزايد ليس فقط بنظم المعلومات الداخلية ولكن أيضا بالروابط الالكترونية التى تسمح بالوصول الى قواعد البيانات الخاصة بالشركات الأخرى ، وبمعنى آخر فإنه يتحكم فى مجموعات معدات وأجهزة تسمح باجتياح المحيط الالكترونى - حتى وان كان فى مدى محدود - للموردين والعلاء وآخرين . وقد تكفى للوصول الى المنافس وصلة واحدة محسوبة بشكل جيد .

ولقد تمكن ثلاثة جواسيس معلوماتيين من ألمانيا الغربية ، من الوصول الى بيانات تتعلق بالتسلح النووى وبمبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية ، وذلك بالنفوذ الى ٤٣٠ جهاز كمبيوتر ، واستمر هذا الاختراق مدة تزيد على العام . وقد استهدفوا بشكل خاص ثلاثين جهازا تقريبا تمثل جزءا من شبكة أقامتها وكالة مشروعات أبحاث الدفاع المتقدمة ، وهى وكالة تابعة للبيتاجون . ولم يتم رصد هؤلاء الجواسيس الا عندما لاحظ كليفورديستول - وهو هيبى سابق أصبح رئيسا للنظام المعلوماتى فى معمل لورنس بريكل - فرقا قدره ٧٥ ٪ بين محتويات مجموعتين من البطاقات .

ويظل العديد من شبكات الشركات معرضا لاختراق لصوص أو جواسيس معينين ، قد يكون من بينهم عاملون فى الشركة أو عاملون سابقون استغل منافس سخطهم على شركتهم السابقة فأخضعهم له . وطبقا لمجلة « سبكتروم » التى يصدرها معهد مهندسى الكهرباء والالكترونيات « يستطيع المشاركون فى أغلب الشبكات ذات المدى المحلى اضافة أجهزة ربط « مودم » لأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم بحيث يخلقون طرق وقنوات ربط جديدة داخل النظام بدون علم المسئولين » .

٢٢١

وعندما يستطيع العملاء الوصول الكترونيا لقوائم مخزون الشركة
وعندما يتقاسم الموردون مع المشتري أسرار المنتجات التي يعدها فان
التحديد والحصر وكلمات السر لا تستطيع منع وجود تهديد حقيقي
باختلاس المعلومات لصالح منافس ما .

ولكن الوصول الى المعلومات لا يتم بالضرورة بشكل مباشر . اذ يمكن
أن يتحقق أيضا باستخدام وسطاء بعضهم يجهل الدور الذي يقوم به .
فوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لديها مخبرون يدركون ما يقومون
به وآخرون ليسوا كذلك . وبإمكان جواسيس الأعمال أيضا أن
يستغلوا طرفا ثالثا للحصول على المعلومات .

فعلى سبيل المثال ، اذا تم ربط سلسلتين من محال البيع بالتجزئة
مثل وال - مارت وكيه - مارت بأجهزة كمبيوتر أحد الموردين ، كم من
الوقت سيمر قبل أن يأتي فريق شديد الحماس من فِرَق التجسس
الصناعي أو ذئب من عشيرة « الاستشاريين » المتزايدة العدد في هذا
المجال ويقترح فك الشفرة العديدة واكتشاف كلمات السر للوصول الى
الوحدة المركزية للشركة الصناعية أو اختراق خطوط اتصالاتها اللاسلكية
ونهب قواعد بياناتها ؟ واذا كان قد تم اختراق شبكة أبحاث عسكرية
أمريكية بواسطة المخابرات السوفيتية عن طريق بعض الجواسيس
المسلحين بأجهزة كمبيوتر شخصية فقط ، وكانوا يعملون في هدوء من
مواقعهم في ألمانيا الغربية ، فأي أمن هذا الذي تستطيع أن تمتلكه
الشبكات التجارية وقواعد بيانات الشركات التي تعتمد عليها حاليا حياتنا
الاقتصادية ؟

إن هذا المثال افترضى تماما : فنحن لا نحاول أن نوحى بأي شكل
من الأشكال أن شركتى وال - مارت أو كيه - مارت قامتتا بمثل هذه
الممارسات أو فكرتا قط في القيام بذلك . ولكن يوجد حاليا الآلاف من
نظم التبادل الالكتروني للبيانات ، وتفتح التقنيات الجديدة إمكانات
مدهشة لجميع هذه البيانات سواء بشكل مشروع أو غير مشروع .

وبقليل من القدرة على التخيل ، يمكن افتراض أن يقوم فريق
الاستخبار التنافسي بتركيب معداته وأجهزته في مواجهة محل مهم ،
ويراقب من الجانب الآخر من الشارع الاشارات المرسلة من أجهزة قراءة
الشفرة . وبالتالي ، يستطيع أحد المنافسين أو المنتجين أن يحصل على
حصاد غني من المعلومات فور ارسالها . وقد أوضحت الاكتشافات التي
تمت في سفارة الولايات المتحدة في موسكو أنه أصبح حاليا من الممكن
تقنيا تركيب معدات تنسخ حرفيا الحروف التي تدقها على الآلة الكاتبة
سكرتيرة المدير العام لشركة منافسة .

ولكن حرب المعلومات الشاملة قد لا تقتصر على الجمع السلبي للمعلومات . فالاغراء للقيام « بعمليات تجارية سرية » يتزايد باستمرار، لذلك لم يستبعد المستشار المتخصص جوزيف كوات أن نرى ذات يوم شركة تمر بضائقة تقوم بادخال طلبيات مزيفة فى أجهزة كمبيوتر شركة منافسة لدفعها الى انتاج كميات كبيرة من موديلات لا يوجد عليها اقبال وكميات قليلة جدا من الموديلات ذات القدرة التنافسية .

كما أن الثورات الجارية فى مجالات الفيديو والبصريات والصوتيات ستسمح قريباً بالتجسس أيضاً على الاتصالات المباشرة بين شخصين والتدخل فى هذه الاتصالات وتزييفها ، حيث تتيح تقنية توليف الصوت إمكانية تزييف صوت مدير ما واستخدام الهاتف لاعطاء تعليمات مضللة لارؤوسيه . وفى هذا المجال لا توجد حدود لما يمكن تخيله .

كل هذه التهديدات أدت بالطبع الى نمو تكنولوجيات الدفاع . فبعض الشبكات الآن تطالب المستخدمين لها ببطاقة خاصة ترسل كلمات سر تتزامن مع برنامج فى الكمبيوتر المطلوب التعامل معه . وهناك نظم أخرى تستخدم البصمة أو سمات جسدية أخرى، بل وحتى سمات سلوكية للتأكد من هوية المستخدم قبل التصريح له بالدخول . أحد هذه الأجهزة يرسل فى عين طالب الاستخدام حزمة من الأشعة تحت الحمراء ضعيفة الشدة للتعرف خلف الشبكية على الرسم الخاص للشبكة الدموية والذي لا يشترك فيه اثنان . وهناك جهاز آخر يحدد هوية المستخدم عن طريق ايقاع ضرباته على لوحة المفاتيح .

ولكن بسبب تكلفتها العالية ، يقتصر استخدام الطرق المتطورة والمعقدة للتشفير ، على الصناعات المرتبطة بالدفاع الوطنى أو المؤسسات المالية - خاصة البنوك وذلك لعمليات التحويل الالكترونية للأموال . ولكن جنرال موتورز تقوم بتشفير جزء من المعلومات التى تمر فى شبكة التبادل التابعة لها ولكن ليس هذا كله الا جانباً واحداً من جوانب حرب المعلومات .

ففى كل مستوى من مستويات الحياة الاقتصادية نجد أنفسنا فى قلب حروب معلومات ومقاتلين يحاربون من أجل السيطرة على المورد الذى يتضح أنه أكثر الموارد حسماً فى عصر السلطات الجديدة .

1. The first part of the paper discusses the importance of understanding the underlying mechanisms of the observed phenomena. It highlights the need for a comprehensive approach that integrates various disciplines to achieve a deeper understanding of the complex systems involved.

2. The second part of the paper focuses on the methodology used in the study. It describes the experimental setup, data collection procedures, and the statistical models employed to analyze the results. The authors emphasize the robustness of their methods and the reliability of the data.

3. The third part of the paper presents the results of the study. It shows that the proposed model accurately predicts the behavior of the system under various conditions. The authors provide a detailed analysis of the factors influencing the system's performance and discuss the implications of their findings for future research and practical applications.

4. The fourth part of the paper discusses the limitations of the study and suggests directions for future work. It acknowledges that while the current model provides valuable insights, there are still several areas that require further investigation to fully understand the underlying mechanisms.

5. The final part of the paper concludes with a summary of the key findings and a statement of the authors' appreciation for the support and collaboration received during the course of the research.

6. The authors express their gratitude to the funding agencies and the colleagues who provided valuable feedback and assistance throughout the project. They also mention the contributions of the students who assisted in the data collection and analysis.

الباب الرابع:

السلطة داخل الشركة المرنة

الفصل الخامس عشر

سقوط نظام الحويفلات

لقد بدأت بالفعل الحرب من أجل التفوق الاقتصادي في القرن الواحد والعشرين . وفي هذا الصراع العالمي من أجل السلطة ، تظل الأسلحة التكتيكية الرئيسية تقليدية : تشير عناوين الصحف كل يوم إلى مناورات نقدية واجراءات حماية وتقنيات مالية وهلم جرا . ولكن التسليح الاستراتيجي الحقيقي حاليًا ، كما هو الحال في النظام العسكري ، يعتمد على المعرفة .

وعلى المدى الطويل ، تعتبر منتجات العمل الذهني هي الشيء المهم حقيقة بالنسبة لكل أمة : البحث العلمي والتكنولوجي ، تدريب القوى العاملة ، البرامج المعلوماتية المتطورة ، تحسين الإدارة ، الاتصالات فائقة التطور والتقدم والشبكات المالية الالكترونية . هذه هي المصادر الرئيسية للسلطة في المستقبل . ومن بين هذه الأدوات الاستراتيجية لا يوجد ما هو أهم من التفوق في مجال التنظيم - خاصة تنظيم المعرفة ذاتها .

وكما سنرى فإن ذلك يمثل الرهان الرئيسي للهجوم الحالي على البيروقراطية .

هادمو البيروقراطيات :

لقد غذى رجال الأعمال لزمن طويل الوهم القائل بأن البيروقراطية مرض خاص بالدولة . ومن ثم اعتبر أن الموظفين كسالى وطفيليين وأفظاظاء في حين قدمت كوادد الاقتصاد الخاص على أنهم ديناميون ومنتجون ويسعون لاكتساب العملاء . غير أن البيروقراطية تعيث فسادا في الشركات الخاصة

كما فى القطاع العام • فى الواقع تعانى العديد من الشركات الكبرى ذات النطاق العالمى من تصلب المفاصل كاية وزارة سوفيتية ، كما أنها لا تقل عنها عجرة وغطرسة •

والآن ، يجرى البحث فى كل مكان عن طرق جديدة للتنظيم • فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية كانت القيادة السياسية تخوض حرباً ضد عناصر بيروقراطيتها ، بينما أخذت حكومات أخرى تبيع شركات القطاع العام وتحاول تجربة ربط الأجر بالكفاءة فى الدوائر الحكومية ، بالإضافة إلى العديد من الابتكارات الأخرى •

ولكن الشركة الخاصة تتميز بأنها أكثر تقدماً من حيث ادخال نماذج تنظيمية جديدة • ولا يمر يوم دون أن يدين مقال أو كتاب أو محاضرة ، الأشكال القديمة للتسلسل الهرمى للسلطة •

وينشر الشيوخ الروحيون لعلم الإدارة العديد من الدراسات عن شركات تتجه نحو أساليب جديدة ، ابتداءً من « الأبحاث السرية » لدى توشيبا إلى الهيكل المضاد للتسلسل الهرمى لدى تاندم كمبيوتر • ويتصح المسؤولون بالاستفادة من « نظرية الفوضى » ، وتظهر آلاف الصفات السحرية وآلاف النزوات التى سرعان ما تطرح جانباً بنفس سرعة ظهورها •

وبطبيعة الحال ليس من المتوقع أن يختفى التنظيم البيروقراطى • فهو لا يزال مناسباً لبعض الوظائف • ولكن من الآن فصاعداً استقرت الفكرة القائلة بأن الشركات إذا تشبعت بالهيكل المركزية والبيروقراطية القديمة التى ازدهرت فى عصر الصناعة ، فإنها تعرض نفسها للأفلاس والتدهور تحت ضغط المنافسة •

فى المجتمعات الصناعية ، حتى وإن كانت مقاليد الأمور فى أيدي قادة يتمتعون بسحر الشخصية ومناهضين أحياناً للبيروقراطية ، فإن البيروقراطيين هم الذين يديرون عجلة الأمور نيابة عنهم • وأياً كان أسلوب وشخصية كبار المسؤولين عن الشرطة والجيش والشركات الكبرى والمدارس والمستشفيات ، فإن تنظيم كل هذه المؤسسات هو تنظيم بيروقراطى •

إن الثورة على البيروقراطية تهاجم فى الحقيقة الشكل الغالب للسلطة فى العصر الصناعى • وهى تتطابق مع التطور الذى يقودنا نحو اقتصاد القرن الواحد والعشرين ، ولذلك فإن أولئك الذين يخلقون المناهج التنظيمية التى تكسر قيود البيروقراطية ، سواء أكان ذلك فى الشركات أم الدولة أو فى المجتمع المدنى ، هم ثوريون حقيقيون •

الحوصلات والقنوات :

وتنطوى كل بيروقراطية على سمتين أساسيتين يمكن تسميتهما
« بالحوصلات » و « القنوات » .

وبالتالى تكون السلطة اليومية داخل هذه البيروقراطية - أى السيطرة
الجارية على العمليات - فى يد نوعين من الكوادر هما : الأخصائيون
والمديرون .

وتستمد الكوادر المتخصصة سلطتها من السيطرة على المعلومات التى
تملكها الحوصلات ، أما المديرون فيستمدون سلطتهم من السيطرة على
المعلومات التى تنساب فى القنوات . ويمثل نظام السلطة هذا العمود
الفقري للبيروقراطية وهو الذى يتعرض حاليا للمراجعة ولل هجوم العنيف
فى الشركات الكبرى فى العالم أجمع .

قد تبدوا لنا البيروقراطية وسيلة لتنظيم العاملين طبقا لوظائفهم ،
ولكنها أيضا وسيلة لتجميع « الوقائع والحقائق » وتصنيفها . على كل
حال ، الشركة المقسمة بوضوح الى أقسام متطابقة مع المهام أو الأسواق
أو المناطق أو المنتجات ، هى مجموعة من « الحوصلات » التى
تتجمع فيها المعلومات ثم تتدفق فى القنوات ، لكل منها محتواها من
المعلومات المتخصصة والتجربة الشخصية . فالبيانات الهندسية تذهب
الى المهندسين وبيانات المبيعات الى قسم المبيعات .

وقيل وصول أجهزة الكمبيوتر ، كان « إلتحوصل » هو الطريقة
الرئيسية لتنظيم المعرفة من أجل انتاج الثروة ، وكانت الميزة المهمة للنظام
هو أن يبدو للوهلة الأولى وكأنه قابل للامتداد الى ما لا نهاية . اذ كان
عدد الحوصلات غير محدود نظريا .

ولكن عمليا بدأت الشركات والحكومات تكتشف حاليا أن هذا النوع
من التخصص له حدوده . ولقد ظهرت هذه الحدود أولا فى مجال الخدمة
العامة ، عندما وصلت بعض الادارات الى أحجام مهولة بلغت معها نقطة
اللاعودة . ولتستجيب مثلا الى شكوى جون . اف . ليهمان جينيور الذى
كان حتى وقت قريب وزيرا للبحرية .

لقد صرخ لزملائه أثناء احدى المآدب أن الوحدات الحوصلية قد نمت
فى البتاجون لدرجة أنه أصبح « من المستحيل لى أو لآى شخص من
الجالسين حول المائدة أن يصف بدقة [٠٠٠] النظام الذى يتعين أن
نعمل به وداخله » .

واصطدمت الشركات الكبيرة الخاصة بحدود التخصص التنظيمي بعد أن بلغت هي أيضا أحجاما عملاقة • وحاليا تشهد هذه الشركات ، الواحدة تلو الأخرى ، انهيار نظامها الحويصلي تحت وطأة وزنه ذاته ، وليس حجمه وحده الذي يفسد هذا النظام •

السلطة مقابل العقل :

ان مجتمعنا يتنوع تاركا وراءه العصر الصناعي • لقد كان الاقتصاد الصناعي القديم متكيفا مع مجتمع الانتاج بالجملة ووسائل الاعلام الجماهيرية الخ ، أما الاقتصاد فوق الرمزي فيتوافق مع مجتمع يتناقض مع كل هذه المفاهيم ، وينطبق ذلك على أساليب الحياة الشخصية والمنتجات والتكنولوجيا ووسائل الاعلام ، فكل ذلك يتجه نحو عدم التجانس والتباين على نحو متزايد •

ان التنوع يأتي معه بالتركيب والتعقيد ، وبالتالي تحتاج الشركات لكي تعمل الى كمية متزايدة من البيانات والمعلومات والمهارة • ويتراكم كل ذلك بكميات ضخمة في حويصلات يتزايد عددها باستمرار ويتحدى تكاثرها كل فهم بحيث تصبح كل حويصلة متخمة لدرجة الانفجار •

وفي الوقت نفسه ، تحدث التغيرات بسرعة كبيرة لدرجة لا تستطيع البيروقراطيات متابعتها • فارتفاع سعر الين في طوكيو يسبب عمليات بيع وشراء فورية في زيورخ أو لندن ، ويثير مؤتمر صحفي يعرضه التليفزيون في طهران رد فعل فوري في واشنطن ، وتدفع ملحوظة يرتجلها أحد السياسيين حول الضرائب المستثمرين والمحاسبين للاسراع باعادة تقييم شروط أحد عروض الشراء العلنية •

ان تسارع التغير يجعل معرفتنا فانية - سواء اكانت هذه المعرفة تتعلق بالتكنولوجيا أم الأسواق أم الموردين أم الموزعين أم العملات الأجنبية وسعر الفائدة أو أذواق المستهلكين وجميع المتغيرات الأخرى للحياة الاقتصادية •

وهكذا يتعرض اجمالي موارد الشركة من بيانات وكفاءات ومعرفة لعمليات تدهور وتجدد مستمرة طبقا لبورة متزايدة السرعة • وينجم عن ذلك ، أن الحويصلات القديمة التي تكدست فيها المعرفة تبدأ في التداخي ، بينما تكتظ حويصلات أخرى بشكل خطير ، وتصبح ثالثة متعطلة لأن المعلومات التي تحتويها قديمة وغديمة النفع • هذا بالاضافة الى أن العلاقات التي تربط كل هذه الأقسام والدوائر أو الحويصلات لا تكف عن التغير والتبدل •

ومعنى ذلك باختصار أن النموذج الحويصلي المصمم لعام ما لم يعد مناسباً للعام الذى يليه . ومن الصعب تغيير التنظيم فى هذه الحالة طالما كان توزيع البشر والميزانيات يتم طبقاً للنموذج ، لأن أية محاولة تغيير أو تعديل هيكلية ستشعل صراعات على السلطة ، ومن ثم كلما زادت سرعة التطور فى العالم الخارجى تضاعفت صلابة الهياكل البيروقراطية وازدادت شدة التوترات والصراعات الداخلية .

غير أن المضايقات الحقيقية لا تبدأ إلا عندما يلم الاضطراب بالسوق والاقتصاد أو المجتمع ككل فتواجه الشركة مشكلات من نوع جديد تماماً أو تتعرض لظروف لم يسبق أن واجهتها من قبل . وعندئذ يتعين على متخذى القرار مواجهة الموقف الجديد الذى لا تتوافر عنه معلومات فى الحويصلات . وكلما تسارع ايقاع التغيير الاقتصادى - وهذا شئ لا يتوقف - تضاعف عدد المواقف الفريدة .

ففى يوم ٣ ديسمبر ١٩٨٤ علم مسئولو شركة « يونيون كاربايد » عند استيقاظهم من النوم أن تسرباً حدث فى مصنعهم للمبيدات فى بوهاى بالهند وتكونت سحابة سامة تسببت فى وقوع كارثة تعتبر من أسوأ الكوارث فى التاريخ الصناعى . فقد لقي أكثر من ٣ آلاف شخص مصرعهم وأصيب أكثر من ٢٠٠ ألف آخرين . وكان يتعين اتخاذ قرارات فورية إذ لم يكن من الممكن اللجوء للعمليات العادية . يده التعقيد والبطء .

وهناك أحداث أخرى لا مثيل لها ، وإن كانت أقل خطورة بكثير ، تسقط كحبات البرد على القيادات ، ففى اليابان ، يكتشف المسئولون فى « موريناجا شو كولايت » أن مجرماً مجهولاً يسمم منتجاتهم . وفى بريطانيا اضطرت « جينيس » فجأة الى مواجهة الفضيحة الناجمة عن عملية تدليس فى السندات ، وفى الولايات المتحدة وجدت بنزويل وتكساكو نفسيهما مدفوعتين فجأة فى دعوى قضائية هائلة ، وأرغمت مانفيل كوربوريشن على اعلان الافلاس نتيجة لمعاوى قضائية تتهمها بتعريض العاملين فيها الى استنشاق مادة الامينت أو الحرير الصخرى . كما اضطرت سى . بى . اس الى دفع غارة خاطفة شنها عليها تيد تزنر فى محاولة لخفض أسعار أسهمها . واضطرت « يونيتد إيرلاينز » لمواجهة عرض شراء علنى غير مسبوق طرحه طياروها ، وانهار هذا العرض بعد ذلك وأحدث خسائر كبيرة فى وول ستريت . إن أحداثاً من هذا النوع - كثير منها أقل اتساعاً ولم يلفت الانتباه - تضع القيادات بدون سابق انذار فى مواقف لم يستعدوا لها - هم وبيروقراطيتهم - بشكل مناسب .

وفى هذه الحالات التى يصعب فيها اللجوء الى حويصلة معلومات محددة مسبقا يصبح البيروقراطيون شرسين . ويبدون فى التقاتل من أجل مناطق نفوذهم وميزانيتهم والعاملين معهم والمعدات والأجهزة التى تحت سيطرتهم - ومن أجل السيطرة على المعلومات . ان هذه الممارك تعبىء كمية ضخمة من الطاقة والقدرات الانفعالية ، ولكن بدلا من أن تساعد فى حل المشكلات تستهلك كل هذه الموارد البشرية فى صراع عقيم . والشئ الأسوأ أن هذا الصراع بين الاخوة يقود الشركة الى التصرف بشكل غير عقلانى ، وتتلشى « عقلانية » البيروقراطية التى طالما حظيت بالتمجيد ، وتذهب أدراج الرياح ، وتحل السلطة - العامل الموجود دائما - محل العقل فى اختيار القرارات .

« الجمل - الفيل » والجمرة :

عندما يقع حادث استثنائى خارج نطاق اختصاص المعلومات المتوافرة فى الشركة التى تفاجأ به ، فان رد الفعل الغريزى هو تجاهل هذا الحدث . ولقد طبق تكتيك النعامة هذا عند ظهور أولى السيارات الأجنبية فى السوق الأمريكية . فتلك الحفنة من سيارات « أوبل » الصغيرة و « سيتروين » التى شوهدت فى الشوارع نحو نهاية الخمسينات لم تثر لدى بيروقراطى ديترويت سوى شعور بالامبالاة . وحتى عندما بدأت أفواج الفولكس فاجن تنساب فى شوارع أمريكا ، فضل عمالقة صناعة السيارات تجاهل الأمر ، اذ لا تضم شركاتهم دوائر مسئولة عن محاربة المنافسة الأجنبية ، ولا توجد حويصلات تحتوى المعلومات الضرورية لذلك .

وعندما تضطر البيروقراطيات لمواجهة مشكلة لا تدخل فى نطاق أى من الحويصلات الموجودة تحت أيديها ، فانها تتبنى سلوكيات نمطية معينة . أولها اتخاذ بعض التدابير الدفاعية المبدئية وقد يتبع هذا اقتراح تكوين وحدة جديدة (تكون تحت ادارة صاحب الاقتراح) . وعلى الفور ينظر الى الاقتراح على أنه سيسقط الاعتمادات المخصصة للدوائر القديمة . وقد يرفض هذا الاقتراح من جراء ذلك ، فيطرح حل وسط ألا وهو « الجمل - الفيل » المشهور فى البيروقراطية أى تكوين لجنة تنسيق بين عدة دوائر أو قوة تدخل خاصة . وتمتلئ واشنطن بمثل هذه اللجان وكذلك الشركات الكبيرة .

ان الوحدة الجديدة التى تجمع بين مشية الفيل الثقيلة والبطينة وبين الحاصل الذكافى للجمل ، ليست فى الحقيقة سوى حويصلة اضافية ولكنها فى العادة تتميز بخاصية أن بها عاملين من المستويات الدنيا

توفدهم في الواقع أقسامهم الأصلية للتأكد من أن الوحدة الجديدة لن تتعدى على مناطق النفوذ والميزانيات القائمة وليس لمحاولة إيجاد حل للمشكلة .

وأحيانا تبدو المشكلة أيضا كجمرة لا يريد أحد امساكها أو بالأحرى تحمل مسئوليتها . وعندئذ يتم التخلص منها بتحويلها الى موظف شاب سيمسك الحظ تنقصه الخبرة أو حتى تترك « يتيمه » دون أن يهتم بها أحد . وفي كلتا الحالتين تتحول المشكلة بعد فترة الى أزمة كبيرة .

لقد أثارت هذه الصراعات الداخلية حفيظة أحد كبار المديرين فقر ذات يوم « التخلص من الروتين » ، وعين أحد كبار المتخصصين لعلاج المشكلة وكان من المفترض نظريا أن يحصل هذا المتخصص على تعاون جميع الدوائر والفروع والأقسام المعنية . وانتهى به الأمر الى السقوط تحت سلطة النظام الحويصلي الموجود من قبل ، لأن المعلومات الضرورية لمعالجة المشكلة كانت تنقصه .

وبعد ذلك ، اقتنع هذا المدير بعدم جدوى مهاجمة البيروقراطية بشكل مباشر ولجأ الى حيلة أخرى تقليدية : فبدلا من انتظار أن تبدأ الآلة البيروقراطية البطيئة والعنيدة في العمل ، عهد بهدوء بالمهمة الى موظف اختاره بعناية من مساعديه وعهد اليه بمهمة التوفيق بين قطاعات العمل ، ولكنه حاول تخطئ الإدارات القائمة فبدأت تلك الإدارات ، وقد أسخطها تصرفه ، تعمل بحماس لهزيمة مبعوث العناية الالهية .

هذا ما حدث تقريبا عندما عهد رونالد ريجان لأعضاء في مجلس الأمن القومي - وهو عادة ادارة استشارية - بمهام بيروقراطيات وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية أو وكالة المخابرات المركزية . وكان الأمر يتعلق بمحاولة عقد اتفاق مع « المعتدلين » الإيرانيين ، على أمل أن يتمكن هؤلاء من الاسهام في تحرير الرهائن الأمريكيين ، غير أن العملية انقلبت ضد الرئيس . وبعد ذلك بقليل ، أعلنت لجنة « تاور » رسميا ، وهي اللجنة التي عهد اليها بالتحقيق في فضيحة « إيران جيت » ، أنه كان يمكن تفادي الفضيحة اذا كان البيت الأبيض « استخلم النظام » - بمعنى آخر اذا كان البيت الأبيض منح ثقته للبيروقراطيات القائمة بدلا من أعوانه . غير أن اللجنة لم تحدد ما اذا كانت الأجهزة المذكورة ، بعد أن فشلت من قبل في مفاوضات تحرير الرهائن وكذلك في استعدادتهم بالتدخل العسكري ، كانت ستنجح حيث أخفق الفريق الرئاسي .

ان ألعابا مماثلة من أجل السلطة تحدث « داخل » كل قسم عندما تصل وحداته الفرعية الى التنازع بكل الوسائل من أجل السيطرة على

النقود والأشخاص والمعرفة . وقد يعتقد المرء أن الصراعات الداخلية تأخذ هدة في حالة الأزمة العميقة ، ولكن اذا كانت هامات الرؤساء مهددة فان العكس هو الذى يحدث . وفي السياسة كما فى النظام العسكرى ، غالبا ما يظهر موقف الأزمة أسوأ جوانب وسمات المؤسسات والمنظمات بدلا من أفضلها .

يكفى لادراك لمحة عن التعصب الذى تستطيع أن تولده - خاصة فى وقت الأزمة - صراعات بيروقراطية صرفة أساسا ، قراءة تاريخ الصراعات بين الهيئات العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية فى أتون المعركة ، أو قصص الصراع حتى الموت بين المخابرات البريطانية من جانب وشبكات العمل السرى من الجانب الآخر . ان الشركات ليست بمعزل عن هذه التناقضات الانفعالية والمدمرة ، لأن صورة « العقلانية » التى تتمتع بها البيروقراطية هى صورة زائفة . ان السلطة وليس العقل هى التى تقود حركة هذه الهياكل الهرمية التقليدية التى لا يزال وجودها يزحم المشهد الاقتصادى .

ولكى يكون هناك أمل فى التخلص من البيروقراطية ، يجب القيام بشئ آخر غير تغيير وتبديل العاملين ، أو « ازالة الشحوم » أو تجميع وحدات تحت سلطة « نواب رئيس المجموعة » أو حتى تقسيم الشركة الى « مراكز ربح » متعددة . ان أية اعادة بناء جادة لشركة أو دولة يجب أن تهاجم مباشرة تنظيم المعرفة ومجمل نظام السلطة الذى يبنى عليه ، لأن كل التنظيم الحويصل هو الذى يعانى من أزمة .

قنوات مسلوذة :

وكلما تسارع التغيير زاد خطر تفاقم « أزمة الحويصلات » ومما يزيد الأمر خطورة حدوث انقطاع مواكب « لقنوات » الاتصال .

ولقد أدرك المسئولون الأذكياء دائما أن النجاح مستحيل اذا لم تعمل العناصر المختلفة فى حالة انسجام . فعندما تكون خدمات البيع رائعة ولكن الانتاج لا يمكن تسليمه فى الوقت المحدد ، أو عندما تكون الدعاية ممتازة ولكنها لا تتطابق مع سياسة أسعار جيدة ، أو عندما لا يفهم المهندسون ما الذى يستطيع البائعون بيعه ، وعندما يكتفى المحاسبون بعد حبات الفاصوليا والقانونيون بدراسة القانون دون أن يطرحوا على أنفسهم أسئلة عن حياة الشركة ، فان هذه الشركة محكوم عليها بالفشل .

غير أن هؤلاء المسئولين أنفسهم يعرفون أيضا أن العاملين فى قسم أو وحدة نادرا ما يتحدثون الى العاملين فى الأقسام أو الوحدات الأخرى .

والحقيقة ، أن هذا النقص فى الاتصالات البينية بالذات هو الذى يعطى
لمسئولى الصفوف المتوسطة سلطتهم • وهنا أيضا تمثل السيطرة على
المعلومات العنصر الحاسم •

ان الكادر المتوسط ينسق عمل عدة وحدات تابعة بتجميع تقارير
التخصصين الذين يديرونها • وأحيانا يقوم بانزال المعلومات المتجمعة الى
حويصلة أخرى • اذن ، هو يقوم بدور ربط من أعلى • وأحيانا أيضا
ينقلها أفقيا لمسئول مجموعة أخرى • غير أن مهمته الرئيسية تتضمن دائما
تجميع النتائج الجزئية للتحليلات التى قام بها المتخصصون وتولييفها قبل
توصيلها عبر القنوات المناسبة الى المستوى الأعلى مباشرة من هرم السلطة •

أى بمعنى آخر ، كل بيروقراطية تجزئ المعرفة فى الاتجاه الأفقى
ثم تعيد تركيبها مرة أخرى فى الاتجاه الرأسى •

لقد كان الهيكل القديم للسلطة المبني على السيطرة على المعلومات
بسيطا : كان المتخصصون يسيطرون فيه على الحويصلات ، بينما كانت
الكوادر القيادية تسيطر على القنوات •

كان النظام مرضيا عندما كان الاقتصاد يعمل ببطء • أما حاليا
فتتغير المواقف بشكل متسارع، وأصبحت المعلومات الضرورية معقدة ومركبة
لدرجة أن القنوات ، مثلها مثل الحويصلات ، تعجز عن التعامل مع سيل
الرسائل (العديد من هذه الرسائل لم يوجه الى الجهة الصحيحة) المنهمرة
عليها •

ولذلك تزايد أعداد المسئولين الذين يبتعدون عن القنوات الطبيعية
ليلتفوا حول النظام ، ويحتفظون بالمعلومات التى يتلقونها من رؤسائهم أو
من زملائهم لنقلها بشكل غير رسمى ، أو يتصلون عبر القنوات الخلفية ،
أو يعملون « على طريقين » (طريق رسمى والآخر ليس كذلك) وبذلك
تزداد تغذية وتعقيد الحروب الداخلية التى تمزق حاليا كل البيروقراطيات
حتى تلك التى تدار بشكل جيد •

وإذا كانت الشركات اليابانية قد واجهت حتى الآن بشكل أفضل
مشكلة انحلال البيروقراطية، فذلك لأن لديها أساليب متعددة لمواجهة هذه
المشكلة من بينها نظام بديل لنظام الشركات الأمريكية والأوروبية ولكننا
قلما نفطن الى هذه الحقيقة •

ففى حين يتم الاعتماد فى الغرب على الحويصلات والقنوات فقط
يملك اليابانيون بالإضافة الى ذلك ما يسمى بالـ « دوكيكاي » • انه نوع

من مشتقات البيروقراطية الشكلية ولكنه مشتق يضيف لها الكثير من
الفعالية .

ففي أية شركة يابانية كبيرة يحافظ كل العاملين الذين التحقوا بها في
وقت واحد - بحيث يمكن اعتبارهم مثل « وحدة في القوات المسلحة »
أو « كتيبة » - على الاتصال ببعضهم البعض طوال مدة خدمتهم في هذه
الشركة ، فيما يستمرون في الترقى تدريجيا الى الصفوف الأعلى . وبعد
فترة من الوقت ، يجدون أنفسهم موزعين في مختلف وظائف ودوائر
وأقسام الشركة . ويكون البعض قد صعد أسرع من الآخرين .

غير أن « الأخوة » كما يسمونها أحيانا ، تحافظ على وجودها
الجماعي ، ويلتقى الأعضاء في سهرات حيث يتناولون كميات كبيرة من
البيرة والساكي ، وحيث يتم بالذات تبادل معلومات واردة من عدد كبير
من الحويصلات وذلك خارج أية قناة بيروقراطية .

وعن طريق ال « دو كيكاي » يتم تناقل الوقائع « الحقيقية » أو
العناصر « الواقعية » لموقف ما بين العديد من المعنيين على عكس القنوات
الرسمية ، وفي قلب ال « دو كيكاي » وبتأثير الخمر يتكلم الجميع بروح
« هونتو » - أى يعبرون عن أحاسيسهم الحقيقية - بدلا من « تاتيماي » -
حيث يقولون ما ينتظره الآخرون منهم .

ولكن من الخطأ تصديق الصورة التي تقدم الشركة اليابانية على
أنها تعمل بدون اهتزاز وبشكل فعال وتوافقي خال من الصراعات ، إذ
لا يوجد ما هو أبعد عن الصحة من ذلك . ولكن المصفوفة المعلوماتية
- ال « دو كيكاي » الذي يتجاوز البيروقراطية - تسمح للمهارة والمعلومات
أن تتداول عبر الشركة حتى عندما تكون القنوات الرسمية والحويصلات
مكتظة ومجبرة فوق طاقتها . وتعطي هذه الممارسة لليابانيين ميزة في
مجال المعلومات .

غير أن ذلك لا يكفي لتأمين بقاء التنظيم فضلا عن أن « الدو كيكاي »
ذاته في طريقه للتفكك . وبناء على ذلك تسرع كل الشركات لخلق نظم
معلوماتية قادرة على أن تحل محل الاتصالات القديمة من الطراز
البيروقراطي ، ويؤدي ذلك الى إعادة تنظيم أساسية ليس في اليابان
وحدها ولكن أيضا في الولايات المتحدة وأوروبا وفي كل الاقتصادات
المتقدمة .

اذن ، نحن نشاهد أزمة متزايدة الخطورة في قلب البيروقراطية
ذاتها ، فالتغيير المتسارع لا يقتصر على اغراق هيكل الحويصلات والقنوات

ولكنه يعيد النظر في الافتراض الأساسى المسبق الذى بنى عليه النظام -
أى الاقتناع بأنه من الممكن منطبقا تحديد من فى الشركة يحتاج أن يعرف
ماذا ، وهو افتراض مبنى فى ذاته على فكرة أن الشركات هى أساسا آلات
تعمل فى بيئة منظمة .

إننا نتعلم حاليا أن هذه التنظيمات والشركات لا تشبه الآليات
ولكنها أقرب الى الأجهزة البشرية ، وأنه فى وسط مضطرب حيث تكثر
وتتعدد التحولات الثورية والمفاجآت والاضطرابات التنافسية ، لم يعد
ممكننا من الآن فصاعدا تحديد ما يجب أن يعرفه كل فرد مسبقا .

التدفق الحر للمعرفة :

لقد رأينا فى الفصل الثالث عشر كيف تحاول الشركات أن تفرض
نظاما للمعلومات الضرورية للإدارة . ويلاحظ أن بعض هذه النظم تستهدف
تشجيع التنظيم القديم ، فهى لا تستخدم أجهزة الكمبيوتر والاتصالات
الجديدة الا من أجل مضاعفة العيوبصلات وزيادة صحة القنوات . وفى
الجانِب المقابل يرمى البعض الآخر الى تحقيق أهداف ثورية تماما ، التى يسعى
الى تقويض النظام القديم واحلال نظام التدفق الحر للمعلومات محله .

ولكنى نقدر أهمية هذا التطور حق قدرها ، وانتقالات السلطة التى
تنجم عنه سيكون من المفيد الإشارة الى أوجه التشابه الثلاثة للنظر
(وان كان نادرا ما تسترعيه) التى يمكن اقامتها بين البيروقراطيات
والجيل الأول من أجهزة الكمبيوتر .

ففى الواقع ، لقد عززت الوحدات المركزية الأولى الضخمة
البيروقراطيات القائمة فى الاقتصاد والدولة ، وهو ما يفسر الخوف والنفور
الذى أثارته هذه الأجهزة فى البداية ، حيث كان الجمهور العريض يرى
غريزا فى هذه الآلات الضخمة جدا أداة جديدة للسلطة يمكن استخدامها
ضده . وكانت البيانات التى تجمعها هذه الأجهزة على شاكله البيروقراطيات
التي تستخدمها .

كانت الوظيفة الأساسية للجيل الأول من أجهزة الكمبيوتر المستخدمة
فى الشركات هى تنظيم المهام الروتينية مثل وضع الآلاف من جداول
الدفق . وكان الملف المعلوماتى للسيد دوران يتضمن عدة « حقول » ،
كما يقول الخبراء ، كان اسمه مثلا يمثل الحقل الأول وعنوانه الثانى
وتوصيفه المهنى الحقل الثالث وراتبه الأساسى الرابع وهلم جرا .

وهكذا كان عنوان كل فرد يسجل فى حقله الثانى ورقم الراتب
الأساسى لكل فرد فى حقله الرابع .

بهذه الطريقة ، نجد كل المعلومات التى أدخلت فى ملفات الدفع قد وجهت نحو أماكن ومواضع محددة مسبقا فى قاعدة البيانات - تماما كما فى البيروقراطية حيث تذهب المعلومات الى أقسام أو حوصلات محددة مسبقا .

وهذا بالإضافة الى أن النظم الأولى للبيانات المعلوماتية كانت متدرجة ومتسلسلة أيضا على غرار البيروقراطيات التى صممت من أجلها . كانت الذاكرات ترتب المعلومات طبقا لترتيب تسلسلى . لقد صنع الجهاز ذاته أتركيز السلطة المعلوماتية عند قمة الهرم . فالملخ يقع فى الوحدة المركزية فى حين أن الأجهزة السفلى مجردة من أى ذكاء : لذلك كان وصفها المعتاد بأنها « الوحدات الطرفية الصماء » له ما يبرره .

لقد غير الميكروكمبيوتر كل شيء . فقد جرى لأول مرة ادخال الذكاء المعلوماتى فى آلاف المكاتب التى جهزت بقواعد بيانات وبالسلطة اللازمة لمعالجتها . غير أن هذه الهزة لم تكن قد هدت بعد التنظيم البيروقراطى بشكل جدى .

والسبب فى هذا أنه رغم استبدال البنك المركزى العملاق بمجموعة كبيرة من قواعد البيانات ، لكن هذه القواعد ما زالت توزع حصيلتها من المعرفة على حوصلات جامدة ومحددة مسبقا .

ولكننا أصبحنا الآن على مشارف ثورة جديدة فى طرق تنظيم المعلومات داخل قواعد البيانات .

فالقواعد الجديدة المسماة بالقواعد « الترابطية » تسمح للمستخدمين بإضافة أو حذف حقول أو إقامة علاقات أخرى بينها . ولنذكر فى هذا الصدد قول مارتن تيملمان ، النائب الأول لرئيس شركة اس . بى . سى . لخدمات برامج الكمبيوتر التى تصمم برامج للشركات المالية : « لقد أدركنا على الفور [٠٠٠] آخذين فى الاعتبار كل أبعاد التغيير [٠٠٠] أن العلاقات المتسلسلة والمتدرجة بين البيانات ستؤدى الى كارثة » . وأضاف قائلا : « يجب أن تسمح القواعد الجديدة بإقامة علاقات جديدة » .

غير أن هذه النظم لازالت شديدة التعقيد بحيث يصعب استخدامها على الميكروكمبيوتر .

وتمثلت المرحلة التالية فى ظهور قواعد بيانات أطلق عليها اسم « الوسائط المتعددة » . وهى قواعد تستطيع تخزين الرسوم البيانية والموسيقى والكلام وأصوات أخرى بالإضافة الى النصوص . والأمرا الأكثر

أهمية أن قواعد البيانات تلك ، تجمع بين وظائف قواعد البيانات والبرامج بطريقة تمنح مرونة في الاستخدام أكبر بكثير من القواعد السابقة .

حتى في النظم الترابطية ، لم يكن ممكنا جمع وربط المعطيات أو البيانات الا طبقا لبعض الطرق الموضوعية مسبقا . في حين تسمح قواعد البيانات ذات « الوسائط المتعددة » بتعدد خيارات توفيق وتركيب المعلومات الواردة من مختلف الحقول والملفات واعادة تركيب تلك المعلومات ومعالجتها . ففي النماذج الأولى لهذا التنظيم ، كانت المعلومات مبنية على هيئة شجرة : ولانتقال من ورقة على فرع الى ورقة على فرع آخر ، كان يتعين المرور مرة أخرى بجذع الشجرة . أما قواعد البيانات ذات الوسائط المتعددة « فتكون ما يشبه بيت عنكبوت ، حيث يمكن الانتقال بسهولة من عنصر معلوماتي الى عنصر آخر طبقا للمضمون الذي يجمع بينهما .

ان الهدف الأقصى لرواد هذا النوع من قواعد البيانات هو تحقيق نظم قادرة على تجميع وتشكيل وتقديم المعلومات ، في عدد لا نهائي تقريبا من الأشكال - وان كانوا يعترفون بأنهم لا يزالون بعيدين عن هذا الهدف . وبذلك يتم اعطاء المعلومات « شكل حر » أو « تدفق حر » .

وفي هذا المجال ، هناك مثال مدهش ، ونقصد به « البطاقة الفارطة » ، « هيبير كارد » التي نشرتها شركة آبل وكان مبتكرها بيل اتيكنسون قد عرضها لأول مرة في بوسطن أثناء معرض للمنتجات المعلوماتية وانبهر بها الجمهور .

كانت أول صورة ظهرت على الشاشة هي صورة راعي بقر . وعندما وضع اتيكنسون اشارة ضوئية على قبعته بدأت قبعات أخرى تجتاح الشاشة ، كانت احداها قبعة بيسبول . وبالاشارة الى هذه القبعة بواسطة الاشارة الضوئية أظهر اتيكنسون ، على التوالي ، صوراً أخرى مرتبطة برياضة البيسبول . لقد أصبح اذن قادرا على استخراج معلومات من قاعدة البيانات وايجاد تركيبات ترابطية بينها بشكل شديد التنوع .

وكانت النتيجة جديدة بالنسبة لنظم القواعد القديمة لدرجة أن الأمر بدا وكأن الكمبيوتر يقوم بعمليات تجميع وربط حرة - كما يفعل الإنسان تقريبا .

وبتجاوز حدود الفئات التقليدية والوصول مباشرة الى مجموعات مختلفة من البيانات ، تسمح « الوسائط المتعددة » مثلاً لمتخصصة في التصميم مكلفة باعداد منتج جديد أن تترك لذهنها وخيالها أن يجوسا خلال مخازن المعرفة .

فعلى سبيل المثال تستطيع هذه المتخصصة أن تنتقل على الفور ، من البيانات الفنية الى صور المنتجات التى سبق طرحها فى الأسواق ، والى ملخصات لمقالات فى الكيمياء ومنها الى سيرة مشاهير العلماء ثم الى مشاهد مصورة تعرض مناقشات فريق التسويق والى تعريفات النقل ومشاهد لمجموعة أخرى معنية بالمنتج الجديد ، ومنها الى آخر أسعار البترول وقوائم المكونات التى يجب أن يتضمنها المنتج الجديد أو الاطلاع على آخر الدراسات عن المخاطر السياسية فى البلدان التى ترد منها المواد الأولية للمنتج .

وبالإضافة الى أن هذا النوع من قواعد البيانات يزيد بشكل قوى الحجم الكمى للبيانات المتاحة ، فإنه يسمح أيضا « بتركييب » المعلومات فوق بعضها البعض فى شكل طبقات . يستطيع المستخدم اذا أراد أن يتعامل أولا مع شكل المعلومة الأكثر تجريدا ثم مع الأقل تجريدا والانتقال الى أعلى سلم التجريد أو أسفله ، كما يستطيع أن يولد أفكارا مبتكرة بترتيب البيانات فى تركيبات وتوليفات جديدة .

ان القواعد التقليدية تناسب عمليات البحث عن المعلومات عندما نكون مدركين تماما لما نريده ، أما نظم « الوسائط المتعددة » فهى الأنسب عندما لا نكون متأكدين مما نريد . وتعد شركة فورد لموتور حاليا نظاما للتشخيص يتيح لميكانيكى الشركة البحث على الشاشة عن الاجابات التى يحتاجونها اذا لم يتوصلوا الى تحديد العطل فى سيارتك .

وتفترح وكالة حماية البيئة الوطنية فى الولايات المتحدة قاعدة بيانات « متعددة النصوص » ، لتساعده الشركات فى العثور على اللوائح والتقنيات المعقدة التى تنطبق على مليونى خزان أرضى والربط بينها . وتستخدم جامعة كورنيل نظاما « متعدد الوسائط » لطلبة السنة الثانية فى كلية الطب وهو يسمح للطلبة « بتصفح » المنهج الدراسى بشكل متفاعل على الشاشة لاقامة تداعيات وروابط مرتبة . وفى جامعة طليطلة يجرى اعداد منهج أدب اسباني يعتمد على قاعدة بيانات ذات « نصوص متعددة » .

ولكننا لا نزال بعيدين عن امكانية أن ندخل أنواعا مختلفة من البيانات أو المعلومات وننقب عنها دون أن يكون المبرمج قد أدخل افتراضات مسبقة عن الترابطات القائمة بين أجزاء الموضوع . حتى فى النظم المتعددة الوسائط لا زالت الارتباطات الممكنة تتوقف على البرمجة الموضوعية مسبقا . غير أن توجه البحث واضح : اننا نقرب تدريجيا من اشكال حرة (أو على الأقل أكثر حرية) لتخزين المعلومات والبيانات فى ذاكرة الكمبيوتر والتعامل معها) .

ان البيروقراطيات بحويصلاتها وقنواتها المحفدة مسبقا تمنع

الاكتشاف التلقائي والابتكار . وعلى العكس فان النظم الجديدة باتاحتها الفرصة للفكر الهندسي ، كما للتفكير المنهجي ، تفتح الباب للإلهام الذي يقود الابتكار .

ان هذه النظم تمنحنا الاخساس المبهر بامتلاك حرية جديدة .
والهم هنا هو أننا نؤججه نحو استخدام أشكال قوية لمعالجة المعرفة .
تعد في ذاتها متاهضة بحق للبيروقراطية .

فبدلا من البيروقراطية المصغرة المسجونة ، إذا أمكن القول ، داخل آلة حيث كل شيء متسلسل وهرمي ومصنف سلفا ، نتجه الآن نحو معلومات مفتوحة وذات طراز حر . وبدلا من وحدة مركزية أو بضع وحدات معالجة عملاقة تملك وحدها هذه السعة والامكانية الضخمة ، تملك الشركات حاليا الآلاف من أجهزة الكمبيوتر الشخصي التي ستصل قريبا الى نفس القوة والامكانية .

وتدعو هذه الطرق في الترتيب والتصنيف ومعالجة المعلومات ، الى توقع ثورة عميقة في مناهج تشكيل وتحليل وتوليف المعلومات والتعبير عنها - فضلا عن أنها سوف تشكل قفزة الى الأمام في القدرة على الابتكار في مجال التنظيم . الا أن هذه الطرق قد تؤدي أيضا الى تفكك الاحتكارات الصغيرة للمعلومات المغلقة تماما على نفسها والتي خلقها الافراط في التخصص في الشركة البيروقراطية . مما سيفقدها سلطتها بالتالي .

الا أن ذلك لا يمثل سوى جزء من القصة ، اذ يتعين في الواقع أن نضيف الى الابتكارات الحقيقية في مجالات تخزين البيانات السكترونية واستخدمات المعرفة ، شبكات الاتصالات غير المتدرجة هرميا التي تتجاوز حدود الشركات وتحطم الحواجز بين مناطق اختصاص الأقسام ولا تحقق الترابط فيما بين مستخدمي الأقسام ، ولكنها تربطهم أيضا بالدرجات الأعلى أو الأدنى من التسلسل الهرمي ، بحيث يستطيع حاليا أي موظف مبتدئ في أسفل السلم الوظيفي ، الاتصال مباشرة بالكوادر العليا التي تتعامل مع نفس المشكلة التي يتعامل معها . كما يستطيع المدير العام بمجرد الضغط على زر الاتصال بأى من العاملين في مستوى أدنى ، بل ويستدعى معه صورا أو يضع تصورا مشتركا أو يتدارس معه تخطيطا فنيا أو يحلل ميزانية ، كل ذلك دون المرور عبر الكوادر المتوسطة .

وفي ظل هذه الظروف ، لا يجب أن نندشش عندما نرى التناقص المستمر لصفوف الكوادر المتوسطة خلال السنوات الأخيرة .

ان الطرق الجديدة لتخزين المعلومات الكترونيا توجه ضربة قاسية للتخصص ، كما تختصر في الوقت نفسه وسائل الاتصال الجديدة

التسلسل الهرمي • ويتعرض المصدران الرئيسيان للسلطة البيروقراطية
- الحويصلات والقنوات - للهجوم •

المعرفة هي السلطة والسلطة هي المعرفة :

لقد وصلنا الى ادراك احدى العلاقات الأكثر جوهرية - وان كانت
مهملة غالبا - التي توحد المعرفة والسلطة في المجموع الاجتماعي ، بمعنى
طرح مسألة العلاقات بين الطريقة التي ينظم بها شعب ما أفكاره ، والطريقة
التي ينظم بها مؤسساته •

ونقول باختصار ، ان الطريقة التي ننظم بها المعرفة تحدد غالبا
الطريقة التي ننظم بها الناس والعكس صحيح • فعندما صممت المعرفة على
أنها متخصصة ومتدرجة شيدت الشركات أيضا طبقا لقواعد التخصص
والنظام المتسلسل •

وتتطلب سرعة التحولات حاليا سرعة مماثلة في اتخاذ القرارات ،
غير أنه من المعروف تماما أن الصراعات على السلطة هي سبب البطء في
البيروقراطيات • والمنافسة تتطلب ابتكارات مستمرة الا أن السلطة
البيروقراطية تخنق القدرة على الابتكار • ان البيئة الاقتصادية الجديدة
تتطلب ردود فعل حسية، كما تتطلب وبنفس القدر تحليلات دقيقة للغاية،
ولكن البيروقراطيات تريد أن تحل القواعد الآلية الاكيدة محل الحس •

لن تختفي البيروقراطية ولن تنهار المولة ، غير أن الظروف البيئية
التي سمحت بازدهار البيروقراطيات لتصبح آليات ذات فاعلية عالية ، هي
في طريقها لأن تتغير جذريا وبسرعة كبيرة ، حتى ان هذه البيروقراطيات
لم تعد قادرة على انجاز الوظائف التي خلقت أصلا لأدائها •

ونظرا لأن البيئة الاقتصادية عرضة لمفاجآت من كل نوع ولاضطرابات
وانقلابات وعاصفة عامة ، أصبح من المستحيل أن نعرف مقدما وبدقة نوعية
المعلومات التي يتطلبها كل من يعمل في الشركة أو المنظمة • وبالتالي ،
فان المعلومات اللازمة سواء للكوادر أو العاملين لكي يعملوا بشكل صحيح
- بغض النظر عن الابتكار وتحسين الأداء - يتعذر عليها أن تجد وجهتها
الصحيحة عن طريق القنوات الرسمية القديمة •

ولذلك يكتشف ملايين الأشخاص الاذكياء والمجتهدين أنهم
لا يستطيعون انجاز مهامهم - فهم لا يستطيعون فتح أسواق أخرى أو خلق
منتجات جديدة أو اعدادات تكنولوجيات أفضل أو تحسين معاملة العملاء
أو زيادة الأرباح - بدون الالتفاف حول اللوائح وخرق الاجراءات
الشكلية • وكم من العاملين يضطرون حاليا لاغماض عيونهم عن هذا النوع

عن المخالفات لكي يتم انجاز الأعمال رغم كل شيء ! ولكي يكون الشخص ديناميكيًا وماهرًا ذا حيلة ويستطيع اختراق الموانع والصعود في سلم الترقى ، عليه أن يضع البيروقراطيات في سلة المهملات .

ومن ثم تبدأ المعلومات في هجر القنوات الرسمية لكي تنساب عبر الشبكات غير الرسمية ، من الفم إلى الأذن ، التي تجتهد البيروقراطية بشكل خاص لإلغائها . وفي الوقت نفسه ، تنفق الشركات الكبرى المليارات لإحلال النظم الإلكترونية محل هياكل الاتصال القديمة . غير أن ذلك يتطلب تغييرات واسعة في التنظيم القائم وفي التصنيف الذي يحدده العاملون وفي التجمعات التي يتم توزيعهم فيها .

لكل هذه الأسباب ، سنشهد في السنوات القادمة مدا من عمليات إعادة الهيكلة ستبدو بجانبها موجة الاضطرابات التي وقعت مؤخرا وكأنها موجة خفيفة . وعندما يفقد المتخصصون والمديرون السيطرة على الحوصلات والقنوات التابعة لهم سيشعرون أنهم مهددون في مواقعهم الراسخة : وسوف تنعكس عليهم آثار عمليات انتقالات السلطة وتؤثر على الشركات من أولها لآخرها وعلى فروع بأكملها ، لأننا إذا غيرنا العلاقات بين المعرفة والانتاج ، فإننا بذلك نزعزع أسس الحياة الاقتصادية والسياسية ذاتها .

ولذلك فالتنا نعيش الآن عشية أكبر انتقال للسلطات في التاريخ الاقتصادي كله ، وتجلى أولى علاماته بوضوح في تلك التنظيمات ذات الطراز الجديد التي لا تكف عن الظهور حولنا والتي يمكن تسميتها « شركات المستقبل المرنة » .

الفصل السادس عشر

الشركة المبرنة

لذعوكم للتعرف على بعض ابطال الاختصاص
الطائى - اناس من امثال سيجريو روسي
الله ليس بيروقراطية مفضحة الوداج او احد
أباطرة الأعمال القابعين في ظلمات السفاهة
للزجاجة . انه يعمل في منزله يقال فيبراته
في شرقى ايطاليا مع ثلاثة من العاملين
ينتجون على آلات بسيطة التطور والحداثة
هقلب يد ذات نوعية متميزة يصدرها الى
كبرى محلات نيويورك .

وغير بعيد عن هذا المكان ، يمكن مقابلة ماريو دومستاكيو مدير
ايروفلكس وهي شركة يعمل بها ٢٠٠ شخص وتورد أمتعة لـ « ماسيز » .
وتعتمد هذه الشركة على التعاون الأسرى : فزوجة ماريو بيا مسئولة عن
المبيعات وابنتها تيتو يسهر على الشؤون المالية ، في حين تقوم ابنتهما
تيزيانا بتصميم الموديلات ويتولى ابن الأخ باولو شؤون الانتاج .

وطبقا لصحيفة « كريستيان سينس مونيتور » فان هاتين الشركتين
ليستا سوى نموذجين من بين ١٦٥٠ شركة صغيرة منتشرة في الوادي ،
تستخدم كل منها ١٥ شخصا في المتوسط وان كان اجمالي انتاجها يبلغ
أكثر من مليار دولار سنويا من الملابس والمنتجات الجلدية والأثاث . وتمثل
فال فيبراتا إحدى المناطق الصغيرة التي تكون ما يسمى بإيطاليا الثالثة .

فاذا اعتبرنا أن ايطاليا الأولى هي الجنوب الزراعى ، وأن ايطاليا
الثانية هي الشمال الصناعى . فان ايطاليا الثالثة هي مناطق ريفية
صغيرة أو شبه ريفية على غرار فال فيبراتا وشركاتها الأسرية - التي وان

كانت صغيرة إلا أنها ذات تكنولوجيا متقدمة وتساهم في صنع « المعجزة الإيطالية » .

وهناك نموذج مماثل في المدن الصغيرة . فعلى سبيل المثال ، يوجد في مدينة « مودين » ١٦ ألف فرصة عمل في مجال صناعة الملابس الداخلية والجوارب . ففي الوقت الذي انخفض فيه - منذ عام ١٩٧١ - عدد العاملين في الشركات التي يعمل بها أكثر من خمسين شخصا ، زادت القوة العددية في الشركات التي يعمل بها خمسة أشخاص على الأكثر ، وأغلب هذه الشركات ذات طابع أسري .

وفي أماكن أخرى أيضا بدأ الجميع في اكتشاف الفضائل الاقتصادية للأسرة . ففي الولايات المتحدة ، كتبت مجلة « نيشنز بزنيس » تقول : « تميز الشركات الأسرية حاليا حالة ازدهار بعد أن كانت لا تمثل أهمية لسنوات طويلة » . وأعرب فرنسوا . ام . دي فيشر بشركة سميث يارني عن رغبته في جعل شركته « أول بنك استثماري للأعمال الأسرية » ، ويستعد الجميع لبيع خدماتهم لما يمكن تسميته « قطاع الشركة الأسرية » ، ابتداء من استشاريين في الإدارة الى مستشارين في شؤون الزواج .

ومن بين هذه الشركات ، نجد الشركات الأصغر حجما لا تهتم إطلاقا بالشكليات أو الألقاب ، ولكن الشركات الأكبر حجما تجمع بين الواجهة في القمة ، حيث أفراد الأسرة ، وبين تنظيم بيروقراطي عند أسفل السلم .

وقد يكون خادعا تماما التأكيد على أن كل ما هو صغير جميل ، أو أن الاقتصاد المتقزم يستطيع العمل دون أن يملك شركات كبيرة جدا ، خاصة في وقت لا يكف التكامل والدمج عن التقدم على الصعيد العالمي . وعلى سبيل المثال ، تنير فكرة الشركات الإيطالية الصغيرة ، بالرغم من ديناميكيته ، حق الاقتصاديين الإيطاليين على أساس أنها لن تمثل ثقلا كبيرا في السوق الأوروبية الموحدة . أما بالنسبة للجماعة الأوروبية ، التي نادت دائما بالحجم الكبير ، فهي تشجع عمليات الاندماج الواسعة النطاق وتدفع الشركات الصغيرة لتكوين تحالفات أو كونسورتيوم . قد يكون لهذا التوجه الأخير فوائده ، ولكن في الجانب المقابل قد يكشف الولع بالضخامة عن موقف لا يتسم بالفتنة - وعدم قدرة على قبول متطلبات واحتياجات الاقتصاد فوق الرمزي .

ففي الواقع تتجمع الأدلة التي توضح أن الشركات العملاقة التي تكون العمود الفقري للاقتصاد الصناعي هي شركات شديدة البطء وسيئة التكيف مع تسارع النشاط التجاري والصناعي . ففي الولايات المتحدة ، خلقت الشركات الصغيرة الجزء الأكبر من فرص العمل التي ظهرت منذ عام

١٦٧٧ ، فضلا عن انها كانت أكثر الشركات قدرة على الابتكار . والأسوأ أيضا أن الشركات العملاقة أقل نجاحا على صعيد الأرباح اذا أخذنا بدراسة مجلة « بزنس وبك » عن أكبر ألف شركة حيث يذكر المقال : « أن الشركات الأكبر حجما ليست هي الأكثر ربحا - على أساس النسبة بين الأرباح ورأس المال الشركة التأسيسى - الا فى أربعة فروع من ٦٧ فرعا [٠٠٠] . وفى أكثر من نصف الحالات تعجز أكبر الشركات القائمة من بلوغ متوسط نسبة الربح على رأس المال المستثمر الذى تم تحقيقه فى اجماله الفرع » .

وفى العديد من القطاعات أخذ الوفرة الذى كان يمكن أن يحققه الحجم الكبير يتناقص كلما خففت التقنيات الجديدة سعر شخصية المنتجات (أى الانتاج طبقا لمواصفات خاصة للعملاء) ، وأنقصت حجم المخزون وقللت الاحتياجات لرؤوس الأموال . وطبقا لدونالد بوفيجيل النائب السابق لرئيس شركة وستنجهاوز والمسئول عن الخطط طويلة المدى « لقد اتضح ان التبريرات التقليدية للحجم الكبير غير فعالة أو غير منتجة أو مضللة » .

وتستطيع حاليا الشركات الصغيرة أن تحصل على رؤوس أموال ضخمة من وول ستريت وأن تصل بسهولة الى المعلومات . ولأنها تميل الى أن تكون أقل بيروقراطية فان ذلك يسهل عليها الاستخدام الجيد لهذين العنصرين .

وعلى أية حال ، من المؤكد أن الشركات الكبيرة جدا فى اقتصاد الغد ستعتمد ، أكثر من السابق ، على بنية تحتية واسعة من صغار الموردين الذين يتميزون بفاعلية ومرونة كبيرتين - وستكون أغلبية هؤلاء الموردين شركات أسرية .

ان البعث الحالى للمنشآت الصغيرة ، وهى غالبا أسرية ، يجلب معه أيديولوجية وأخلاقيات ونظام معلومات مناهضا بعمق للبيروقراطية .

ففى نظام الأسرة كل فرد يفهم كل شئ ، على عكس البيروقراطية التى تنطلق من مسلمة أن لا أحد يفهم شيئا (ولذلك فهى مضطرة الى ذكر كل شئ بالتفصيل فى دليل عمليات يتعين على العاملين اتباعه حرفيا) . وكلما كانت الأمور مفهومة بشكل جيد قل الاحتياج الى اعطاء تعليمات شفوية أو مكتوبة ، وكلما كان هناك تقاسم للمعلومات والمعرفة قل احتياج التنظيم الى حوصلات وقنوات .

وفى الشركة البيروقراطية يتم تحديد موقع وراتب العاملين ، على الأقل ظاهريا ، على أساس « ما يعرفه المتقدم للعمل » ، وكان علاقات المتقدم الاجتماعية والشخصيات التى يعرفها لا تؤخذ فى الاعتبار -

والحقيقة أن هذه العلاقات مهمة دائما وتصبح أكثر أهمية كلما ارتفعنا في السلم الاجتماعي . فهي التي تؤدي الى الوصول الى المعارف الحيوية - وهي التي تسمح بمعرفة من يدين لمن بخدمة أو من هو أهل للثقة (وبالتالي من يعتبر مصدر معلومات موثوق بها) .

أما في الشركة الأسرية ، فلا أحد يخدع أحدا ، فكل فرد يعرف أكثر من اللازم عن كل شيء . وعندما تقدم مساعدة لابن أو ابنة عن طريق « الواسطة » يبدو الأمر طبيعيا تماما ، في حين يسمى ذلك في الشركة البيروقراطية محسوبية ، ويعتبر مساسا بنظام الكفاءة المفترض أنه معمول به .

وفي الأسرة ، تؤدي الذاتية (عكس الموضوعية) والحدس والانفعال الى الحب أو الكره . أما في أية بيروقراطية ، فمن المفترض أن تكون القرارات غير شخصية وموضوعية ، وإن كانت التوجهات المهمة تحدها في الواقع كما رأينا ، الصراعات الداخلية من أجل السلطة - أكثر من العقلانية الواضحة والباردة المذكورة في النشرات والكتيبات .

وفي نهاية الأمر ، يصعب غالبا في أية بيروقراطية ، بالرغم من ألقاب الوظائف والتدرج الشكلي ، معرفة من بيده السلطة . أما في الشركة الأسرية ، فالجميع يعلمون أن الألقاب والتدرج لا يؤخذان في الحسبان . السلطة لرب الأسرة ويحتمل أن تكون لربة الأسرة . وعندما يموت المالك تنتقل السلطة عادة لأحد الأقارب يتم اختياره بعناية .

باختصار ، في كل مكان تلعب فيه العلاقات الأسرية دورا في الأعمال ، فانها تميل الى قلب القيم والقواعد البيروقراطية - وفي الوقت نفسه هدم هيكل السلطة المطابق لها .

وتكتسب هذه الحقيقة أهمية أكبر ، بما أن البعث الحالي للشركة الأسرية ليس ظاهرة عابرة على الإطلاق . غير أن الشركة الأسرية في عصر « ما بعد البيروقراطية » الذي ندخل فيه لن تكون سوى حل من بين العديد من الحلول لاستبدال البيروقراطية والسلطة التي تنطوي عليها .

نهاية قطاعة الحلوى :

قلة محدودة من بن الأطفال الذين يكبرون في مجتمعات التكنولوجيا المتقدمة سيرون قطاعة الحلوى . هذه الأداة شديدة البساطة المستخدمة في الطهي وهي نوع من البصمة القاطعة المثبتة على مقبض ، عندما نضغط بها على العجين تقطع بدقة حدود الكمكة الصغيرة المنتظرة ، وبالتالي يمكن خبز كميات من منتحات كلها متماثلة . وبالنسبة للأجيال السابقة كانت قطاعة الحلوى رمزا للانتظام والتماثل .

ان عصر الانتاج بالجملة الذى يتلاشى حاليا ، لم يقتصر فى الماضى على توفير منتجات متماثلة ولكنه أنتج أيضا فى أوج ازدهاره شركات لمقيمت طبقا لمبدأ الكعكات الصغيرة .

ولنلق نظرة على أية خطة عضوية - الخطة الاجمالية لتنظيم ادارة أو مصلحة ما - فان الاحتمال الاكبر أن تظهر فى شكل خطوط تربط مربعات صغيرة محددة تماما ، كل منها مماثل تماما للآخر . ونادرا ما تستخدم هذه الخطة العضوية اشارات مختلفة لتمثل تنوع الوحدات التى تتكون منها الشركة - رسم حلزوني مثلا للاشارة لقسم فى حالة نمو سريع ، أو شبكة عنكبوتية توحى بالعديد من الروابط مع عناصر أخرى أو الاشارة بخط متعرج ليرمز الى أداء متذبذب .

وعلى غرار منتجات الشركة والبيروقراطية التى تمثلها ، نجد الخطة العضوية ذاتها موحدة النمط .

ولكن عندما يحل البحث عن منافذ نوعية للبيع محل التسويق بالجملة والانتاج ذو المواصفات الشخصية محل الانتاج بالجملة ، يصبح من المنطقى توقع أن تفقد هياكل الشركة ذاتها نط الجملة . بمعنى آخر ، مضى عهد الشركة من نوع « الكعكات الصغيرة » وهياكل السلطة من نفس النوع التى كانت سائدة فى الشركات الكبرى .

فى كتاب « الموجة الثالثة » ، كنا قد تكلمنا عن ابتكارات مثل العمل المرن والمميزات الاجتماعية المرنة وترتيبات أخرى بدأت فى معاملة العاملين ، على أنهم شخصيات مفردة وتمنح فى الوقت نفسه الشركة ذاتها مرونة متزايدة بشكل كبير . لقد أصبحت هذه الأفكار متداولة حاليا لدرجة أن مجلة « نيوز ويك » نشرت مقالا بعنوان « لحظة عن المستقبل المرن » .

ولكن ما لم تدركه الشركات الكبرى بعد ، أنه يتعين أن تنفذ المرونة الى أعمق من ذلك بكثير وأن تمتد لاسس التنظيم . ان الهيكل الجامد والمنتظم يجب أن يترك مكانه لتشكيلة من الترتيبات التنظيمية المتناسقة . فتفكك الشركات الكبرى الى وحدات عمل لا مركزية لا يمثل الا خطوة صغيرة تأخذها على مضض فى الاتجاه الصحيح . وبالنسبة للعديد من الشركات يجب ان تكون المرحلة القادمة مرحلة تحقيق المرونة الكاملة .

القضاء على الاستعمار فى الشركة :

حاليا ، تخفى كل شركة كبيرة داخلها عددا من « المستعمرات » بحيث يتصرف سكانها مثل كل المستعمرين فى العالم - مطيعون أو حتى خائعون فى وجود الصفوة المسيطرة ، وحاقدون أو محتقرون فى غيابها .

لقد رأى الكثيرون منا ، فى لحظة أو أخرى ، كوادى عليا يفترض أنهم « شخصيات مهمة » يتراجعون عن أفكارهم الحقيقية أمام اعتراضات رؤسائهم ويوافقون بهز رؤوسهم على حماقات ، ويضحكون من مزحات ثقيلة . وقد يذهبون أحيانا الى حد تبني أسلوب كبار المسؤولين فى الملبس والحركات والاهتمامات الرياضية . ويظل ما يعتقده ويستشعره هؤلاء المرعوسون فى ضميرهم مجهولا وغير مرئى . ان أغلب الشركات الكبرى تحتاج وبشكل ملح الى ثورة داخلية أى الى التشجيع على حرية التعبير .

فتحت السطح الأملس للزمالة الذكرية ومظاهر المساواة (على الأقل فى الولايات المتحدة) تظل عقلية التذلل أمام « السيد » حية تماما . غير أن التأثير السيئ للاستعمار فى الشركات الكبرى يمتد لأبعد من ذلك أيضا .

فالبيروقراطية فى الواقع هى نوع من الامبريالية التى تسود على مختلف « المستعمرات » الخفية فى الشركة .

وهذه المستعمرات ، ليست سوى العديد من المجموعات الصغيرة غير الرسمية ، الحذرة والمستترة التى تتولى فى الواقع تشغيل كل شركة كبيرة يعوق تنظيمها الرسمى عملها . وتجمع كل مجموعة قدرا من المعارف الفريدة والتميزة تماما تقوم بتنظيمها واستخدامها خارج الصرح الحويصلى والرسمى للبيروقراطية .

لكل واحدة من هذه المستعمرات قياداتها الخاصة بها ونظم اتصالاتها وهياكل غير شكلية للسلطة ، والتى نادرا ما تتطابق مع هياكل التدرج والتسلسل الإدارى الرسمى .

ان عملية إعادة بناء الشركة طبقا لمبادئ ما بعد البيروقراطية تعتمد ، فى جانب كبير منها ، على الجهد اللازم لازالة الاستعمار الذى سيجرر هذه التجمعات المرفوضة حتى الآن . ويمكن القول بأن المشكلة الرئيسية لكل الشركات الكبرى حاليا هى معرفة كيفية تحزير الطاقة المتفجرة والمبدعة التى تخفيها هذه المستعمرات السرية .

الرقص على الموائد :

لقد أعلنت مؤخرا شركة سيرز ، رويبوك وشركاهم - التى تعد أهم شركة أمريكية للبيع بالتجزئة - عن عملية إعادة تنظيم أساسية لمجموعة تقنيات التسويق لديها . وفى تقدير رئيس المجموعة والمدير العام ميخائيل بوزيك أن هذا القرار لا غنى عنه حيث قال : « فى الحقيقة ، لقد استخدمنا نفس الشكل التنظيمى لمواجهة المنافسة فى مجالات عديدة متنوعة ومختلفة » .

واستنتج المعلقون أن ذلك جعل سيرز ، رويوك كسولة وغير قادرة على التنافس .

غير أنه حتى كبار المسئولين الذين يدركون ضرورة « اطلاق » طاقات العاملين وإرخاء اللجام لهم لا يزالون بعيدين عن ادراك المدى الذى عليهم بلوغه لفك قبضة البيروقراطية .

لقد تم تقسيم عشرات ، ان لم يكن مئات ، الشركات الى عدد كبير من « مراكز الربح » بهدف أن يتصرف كل مركز كشركة صغيرة يقطعة للسوق . ولقد بلغ الأمر حد أن بعض وظائف القيادة العليا تحولت الى مراكز ربح يتعين عليها أن تمول نفسها ذاتيا (وبالتالي تبرر وجودها) وذلك ببيع خدماتها الى وحدات أخرى فى الشركة . ولكن ما فائدة هذه التجزئة اذا كان كل مركز ربح ليس سوى « نموذج مصغر » على غرار الشركة الأم – بيروقراطية مصغرة تسكن فى البيروقراطية الضخمة ؟

ان ما يملن حاليا عن وصوله هو تحول ثورى وأكثر عمقا سيغير طبيعة السلطة الاقتصادية فى جملتها .

فى الولايات المتحدة لا يزال أغلب المديرين يعتبرون المؤسسة أو الشركة مثل « الآلة » التى يمكن ربط أو فك مساميرها و « ضبط » أو تشحيم أجزائها المختلفة . وهو ما يمثل استعارة بيروقراطية . وعلو النقيض من ذلك بدأ العديد من اليابانيين يستخدمون استعارة أخرى من نوع ما بعد البيروقراطية : فالشركة بالنسبة لهم هى « كائن حى » .

ويقتضى هذا التعبير ، بين أمور أخرى ، أن الشركة تولد وتنضج وتشيع وتموت – أو تولد مرة أخرى فى شكل جديد .

وميلاد شركة باللغة اليابانية يسمى « سوجيو » ، ويشير حاليا العديد من القيادات الى المرور « بسوجيو » « جديد » أو ثانى أو ثالث .

وفى لحظة هذه الولادة الثانية بالتحديد يتقرر النجاح أو الفشل على المدى الطويل . فإذا ظل تنظيم الشركة على نفس الأسس البيروقراطية للشركة القديمة ، فانه من المحتمل جدا أن تكون حياتها الثانية قصيرة وتعيسة . فى حين أن الشركات التى استطاعت بهذه المناسبة أن تستكشف بحرية طرقا جديدة فى جميع الاتجاهات وتختار الأشكال التنظيمية التى تناسبها بشكل أفضل ، لديها فرص أكثر بكثير لأن تتكيف مع البيئة الابداعية والمبتكرة التى تنتظرها .

ان مفهوم الشركة المرنة لا يستلزم اطلاقا غياب الهياكل ، وانما يفترض أن تكف الشركة أثناء ميلادها الثانى عن أن تكون « بغلا هجيناً » لكى تصبح قريبا كبيرا ، يضم نمرا وسربا من سمك يرايا الصغير الضارى

وبغلا صغيرا أو اثنين وقد يضم - من يدري - فريقا من النحل لجمع المعلومات . هذه الصورة تصلح لتوضيح حقيقة أن شركة الغد يمكن أن تجمع ، فى اطار مشترك ، عددا كبيرا من الصيغ المختلفة أى أنها قد تعمل كشكل من أشكال سفينة نوح .

ولفهم هذه الفكرة جيدا من المهم أن نتذكر أن البيروقراطية ليست سوى طريقة لتنظيم الأفراد والمعلومات ، بين العديد من الطرق الأخرى ذات التنوع اللانهائى تقريبا . ففى الواقع لدينا قائمة ضخمة من الصيغ التنظيمية لنقتبس منها ، ابتداء من فرق الجاز الصغيرة الى شبكات التجسس ، ومن القبائل والجماعات العشائرية بمجالسها الى أديرة الرهبان وفرق كرة القدم ، وكل نوع من هذه التنظيمات يتناسب مع مواقف معينة وان كان لا قيمة له بالنسبة لمواقف أخرى . وكل تنظيم له طريقه المميزة لجمع وتوزيع المعلومات وكذلك لاسناد السلطات .

ومن الممكن تماما أن نتخيل شركة كبيرة تضم وحدة على غرار الدير مكلفة بكتابة البرامج المعلوماتية ، وفريق بحث منظم على منوال فرقة جاز ارتجالية ، وشبكة تجسس مجزأة الى فئات مستقلة طبقا لقواعدها الملزمة تبحث بالطرق المشروعة عن فرص الانسماج أو الشراء ، وقوة بيع تعمل مثل « قبيلة » متحمسة وقد يكون لها حتى أناشيد الحرب الخاصة بها وطقوسها الجماعية الانفعالية (حضر مؤلف هذا الكتاب اجتماعا لقسم المبيعات فى شركة مهمة حيث تأكدت تباشير تنظيم قبائلى ، فقد كان المشاركون فى هذا الاجتماع مأخوذين نفسيا بعملهم لدرجة أنهم كانوا يرقصون فعلا على الطاولات من فرط الحماس) .

هذه الرؤية الجديدة للشركة المصممة من الآن فصاعدا على أنها تجميع لطرق تنظيم مختلفة تماما وبعضها مضاد جذريا للبيروقراطية ، بدأت تظهر فى بعض الشركات فى شكل جنينى أو نصف مستتر . وستتجه العديد من الشركات الأخرى اراديا بدرجة أو أخرى نحو طريق النموذج ذى الهياكل الحرة ، لأن هذا الطريق هو الذى يتحكم فى بقائها فى اقتصاد الغد الذى يتميز بأنه نقيض لاقتصاد الجملة .

لقد اقتنعنا باستخدام تعبير « الشركة المرنة » لوصف وتسمية هذا الكيان الجديد . وقد وصف الاقتصادى الفرنسى هوبرت لاندييه شركة المستقبل بأنها يجب أن تكون « متعددة الخلايا » وهى كلمة صعبة التداول . ويصفها آخرون بأنها « عصبية » على أساس انها ستشبه الجهاز العصبى أكثر من الآلة ، كما يصف آخرون نمط التنظيم الوليد « بالشبكة » .

ويعبر كل من هذه المصطلحات الأخيرة عن وجه للحقيقة الجديدة وان

كان لا يوجد واحد منها ملائم تماما ، لأن الشكل المستقبلي الذي نراه يتشكل يتضمن كل هذه السمات بالإضافة الى سمات أخرى أيضا .
اذ سيكون في امكان الشركات أن تضم عناصر « متعددة الخلايا » أو « عصبية » ، كما قد يتخذ هيكلها شكل « الشبكات » ، وان كان بإمكان بعضها أيضا أن يضم وحدات ستظل بيروقراطية بالكامل ، لأنه لا يمكن الاستغناء عن البيروقراطية في بعض الوظائف .

ولكن توجد سمة رئيسية للشركة في مرحلة ما بعد البيروقراطية وهي أن العلاقات بين مكوناتها ليست محددة مسبقا بشكل صارم ، كما هو الحال بالنسبة للتوزيع المصطنع للمعلومات في قواعد البيانات القديمة الطراز .

ففي الشركة المرنة ، تستطيع الوحدات الحصول على المعلومات من بعضها البعض أو طلبها من الخارج ، وينطبق نفس الشيء على العاملين والمال الذي يحتاجون اليه . وقد يكون الطرف الآخر في المكتب المجاور أو في قارة أخرى ، وأحيانا تتداخل الوظائف كما هو الحال بالنسبة لقاعدة البيانات « المتعددة الوسائط » ، أو قد يتم تقسيم الوظائف الى خانات لأسباب منطقية أو جغرافية أو مالية . وقد تلجأ بعض الوحدات بشكل كبير الى الخدمات التي تؤمنها الادارة المركزية في حين تفضل وحدات أخرى عدم استخدامها الا نادرا .

ويتعين على أية حال ، أن يكون تدفق المعلومات أسرع وأكثر حرية . ولذلك يجب أن تكون شبكة القنوات متقاطعة بحيث تكون قادرة على العمل من أسفل الى أعلى وبالعكس وأفقيا أيضا - روابط عصبية ستجتاز جدران مربعات الخطة العضوية ، بحيث يسمح لأفراد الشركة بتبادل الأفكار والبيانات والصيغ والاقتراحات والرؤى والوقائع والاستراتيجيات والهمسات والایماءات والابتسامات وكل ما يتضح أنه أساسى لفاعلية وكفاءة الشركة .

ويقول شارلز جيبسون المدير التجارى للتجهيزات المكتبية بشركة هيولت - باكارد : « عندما تقوم بربط الأشخاص المناسبين بالمعلومات اللازمة تحصل على القيمة المضافة » ، ثم يضيف : « ان المعلومات هي العامل الحافز الذي لا غنى عنه للتغيير على جميع المستويات ولذلك فان سلطتها خطيرة للغاية » .

الشركات الأسرية في المستقبل :

من بين أنواع الشركات التي طالما تم سحقها ، وان كانت تناضل حاليا بصلابة لتتحرر من البيروقراطية الادارية للنظام القديم ، الشركات الأسرية مثل « روسى » و « دوستاشيو » الايطالية .

فى زمان ما ، كان لا يوجد عمليا سوى هذه الوحدات الصغيرة المملوكة لعائلة أو أسرة ما . وفى القرن التاسع عشر ، عندما كبر حجم الشركات بدأت تتحول الى بيروقراطيات يديرها محترفون .

أما الآن فاننا نجد أن عدد المؤسسات المستقلة ذات الادارة الأسرية يتضاعف من جديد . كما شهدنا أيضا اتساع ظاهرة التوكيل الانتاجى الذى يجمع النشاط المعزول لفرد أو لشريكين بالامكانات المالية والترويجية لشركة كبيرة . ومن المنطقى فى المرحلة التالية أن يظهر « داخل » الشركات الكبيرة شركات اسرية بحيث تشكل داخلها وحدات محترمة وقوية .

ان أغلب الشركات الكبيرة تستخدم حاليا تعبير « الأسرة » بشكل بلاغى مصطنع يتسم بالوقاحة . فيقدم لنا التقرير السنوى صورة لرئيس الشركة ، يبدو فيها أنيقا ومبتسما بينما يؤكد لنا النص الذى كتبه مساعده أن كل العاملين ابتداء من الرئيس حتى البواب يكونون « أسرة كبيرة » .

ولا يوجد فى الواقع ما هو أكثر تناقضا مع أشكال التنظيم الأسرى ، بل وبشكل أشمل لا يوجد ما هو أكثر عداء للحياة الأسرية فى حد ذاتها من بيروقراطية الأعمال النمطية . وليس صدفة أن العديد من الشركات الكبيرة ترفض تماما تعيين رجل وزوجته فى نفس الشركة .

ففى الولايات المتحدة توجد قواعد من هذا النوع وضعت أصلا لمنع المحسوبية والاستغلال ولكنها بدأت تفقد صرامتها . فمثلا ، مع تزايد عدد السيدات ذوات الكفاءة العالية تجد القيادات صعوبة فى نقل أحد الزوجين الى مكان آخر عندما يكون للآخر وظيفة جيدة فى المكان نفسه .

ومن المتوقع حاليا أن تستخدم الشركات أزواجا وزوجات - بصفتهم كذلك - وسرعان ما قد يديرون مراكز ربح وقد يسمح لهم - أو بالأحرى يتم تشجيعهم - بادارتها كشركات أسرية .

وفى حالة شراء شركة مثل اوروفليكس المملوكة لأسرة ديويستاشيو من المحتمل أن تستمر ادارتها كشركة اسرية ، اذ لا يوجد مبرر لتفكيك الفريق الأسرى الذى حقق نجاح الشركة فى السابق . بل ان أى مشتر حكيم سيعمل كل ما بوسعه للحفاظ عليها دون تغيير .

ان ظاهرة « الأسرة » تطرح العديد من المشكلات بالنسبة للمديرين . وزن كانت تصور أحيانا من منظور ايجابى للغاية .

فمن الممكن اذا عمل زوج وزوجته معا وكانا يتمتعان بطاقة كبيرة ونشاط أن يشكلوا فى الشركة قوة سياسية خطيرة .

وقد يحل الصراخ والبكاء وكل ما تتضمنه الحياة الأسرية من انفعالات قد تبدو في كثير من الأحيان غير منطقية ، محل عملية كبت الانفعالات التي تمثل قاعدة في الشركات الكبرى . وقد تضطر الادارات ذات الأغلبية الذكرية الى التخلي عن بعض المناصب المهمة لسيدات يدعمهن أزواجهن أو أى فرد آخر في الأسرة . فى مثل هذا النظام ، كيف يمكن التأكد من أن المسئوليات المهمة لن توكل الى ابن أحق ؟ وكيف يتم معالجة مشكلات الخلافة ؟ كل هذه الصعوبات ليس من السهل التغلب عليها .

ومن ناحية أخرى ، تمثل الشركات الأسرية مزايا كثيرة . فهي على عكس الهياكل البيروقراطية الكبيرة تستطيع اتخاذ قرارات سريعة ، كما انها غالبا ما تكون مستعدة للقيام بمجازفات كبيرة . بل وتستطيع الشركات الأسرية أن تتغير بسرعة أكبر وأن تتكيف بشكل أفضل مع الطلبات الجديدة للسوق . ان التعاون الشخصى المستمر بل وحتى محادثات قبل النوم تتيح اتصالا غنيا وفوريا ، حيث تكفى دمة تدمر أو تكشفية لتعبر عن الكثير . فضلا عن أن أفراد الأسرة يشعرون عامة باحساس قوى بالملكية تجاه الشركة ويظهرون حافزا كبيرا ودرجة عالية من الأمانة . وأخيرا ، فان ساعات العمل التى يقضونها فى الشركة تتجاوز غالبا كل ما هو آدمى .

لكل هذه الأسباب ، يمكن توقع انتشار الشركات الأسرية داخل الشركات العملاقة الأكثر ذكاء وكذلك خارجها .

وفى هذا الصدد ، يقدم سيد ممتاز سعيد الخبير الباكستانى فى مجال الادارة فكرة ثاقبة حيث يكتب « أن غياب العنصر الانسانى الذى ميز العصر الصناعى فى الغرب كان نتيجة اقضاء دور الأسرة وقصره على دور اجتماعى بحت وليس دورا اقتصاديا . وبالتالي فان كلا من المدير والعامل فى العصور الحديثة يشعر بالتمزق بين مكان العمل والمنزل بالمعنى المادى وبين الأسرة والشركة بالمعنى الانفعالى والعاطفى . . . هذا الصراع موجود فى قلب مشكلات الدافع والحافز والروح المعنوية والانتاجية التى تعرفها المجتمعات الغربية الحديثة » .

ويؤكد سعيد أن على بلدان العالم الثالث رفض الموضوعية البيروقراطية وموقف الغرب المناهض للأسرة ، من أجل بناء اقتصادات سيكون أساسها الحقيقى هو الأسرة .

ان ما يطالب به هو الاحتفاظ بأسلوب الوصاية الأبوية (وهى طريقة أسرية رحيمة تنهجها الحكومة فى ادارة البلاد) التى استبعدتها بالفعل أغلب الشركات الغربية الكبيرة والتى تتراجع حتى فى اليابان .
غير أن مثل هذا المفهوم بعيد جدا عن مفهوم الشركة المرنة التى من الممكن أن تضم نظريا مركز ربح يعمل بأسلوب الوصاية الأبوية ، الى جانب توجهات أخرى مناقضة له تماما ، ووحدة تدار مثل معسكر تدريب فى البحرية الأمريكية الى جانب تجمع فوضوى . وخلال التحول الذى يقودنا الى تنويع الأشكال التنظيمية قد يؤدى القضاء على « الاستعمار » الى تحرير التنظيم الأسرى داخل اطار الشركة المرنة .

غير أن الاسرة - كما سوف نرى - ليست سوى أحد الأشكال التنظيمية للشركة بين أشكال أخرى عديدة ومتألقة ستنتزع خلال السنوات القادمة السلطات من أيدي المديرين - البيروقراطيين .

الفصل السابع عشر

زعماء القبائل و « مفوضو » الشركات

تتعرض الولايات المتحدة كل عشر سنوات لغزو .
وقد انتشر مؤخرا جيش قوامه ٤٠٠ الف رجل انطلقوا من ١٢ نقطة انزال . وقام هذا الجيش بمسح البلاد خلال حملة استمرت ستة اسابيع ، اوقف بعدها عملياته وذاب في السكان المدنيين بكل جهازه الخاص بالتموين والايواء والمعلومات والاتصالات اللاسلكية الذى كان يربط بين وحداته اثناء تقدمه .

ان خطط هذا الغزو ، وان كان نادرا ما تدرس ، مليئة بالدروس المستفادة بالنسبة للعديد من الشركات الأمريكية . هذا « الجيش » المعنى ، يستهدف فى الحقيقة جمع البيانات المفصلة التى ستستخدم كأساس للملايين القرارات الاقتصادية . هذا بالإضافة الى أن الطريقة التى يتم بها تنظيم هذه الحملة يمكن ان تغذى تفكير العديد من السكودار المسئولة .

ان الهيئة التى نشر اليها هنا هى بالطبع هيئة التعداد والاحصاء الأمريكية ، والتى تلقى عملياتها التى تتم كل عشر سنوات ضوءا قويا على بعض سمات الشكل المستقبلى للشركة ، ألا وهو الشركة المرنة . لأنه مع التنوع المتزايد للاقتصاد ما بعد الصناعى يتعين ابتكار أشكال جديدة وأكثر تنوعا للشركات .

ولا يتعلق الامر هنا بنظرية أكاديمية بحثة ولكن بقضية حياة أو موت .

فمنذ سنوات عديدة ، كتب عالم السبرانطيقا روس أشبى تعبير « التنوع الضروري » لتحديد أحد الشروط المطلقة لاستمرار حياة أى نظام . ان الشركات الحالية ينقصها ، بكل بساطة ، التنوع الضروري الذى سيسمح لها بالبقاء على قيد الحياة خلال القرن الواحد والعشرين .

وبالبحث فى كل صوب عن وسائل عمل أكثر توافقا ، ستنتهى هذه الشركات الى اكتشاف - أو إعادة اكتشاف - عدد من الطرق التى تهملها الادارة البيروقراطية الحالية ، أو تستبعداها أو تسيء فهمها واستخدامها . وللشور على هذه الأفكار سيتعين عليها استكشاف كل المجالات وسوف يكون عليها أن تهتم بدراسة مؤسسات ذات طابع غير اقتصادى مثل الدول والأحزاب السياسية والجامعات والجيش - وهيئة التعداد والاحصاء .

وفى ما يلى عينة مما ستستطيع هذه الشركات أن تتعلمه .

التنظيم النابض

المقصود هنا تنظيم يتمدد وينكمش بايقاع منتظم ، ويوجد مثال جيد لمثل هذا التنظيم فى مكتب التعداد والاحصاء فى الولايات المتحدة ، الذى يتمدد كل عشر سنوات لأبعاد ضخمة ، ثم ينكمش ويبدأ فى وضع خطط التعداد المقبل بعد عقد من الزمان قبل أن ينتفخ من جديد .

ويملك المكتب ١٢ مركزا اقليميا دائما موزعة فى أنحاء الولايات المتحدة ، تضم فى الأوقات العادية حوالى ٧ آلاف شخص . ويتضاءل عدد هذه المراكز خلال فترة التعداد الكامل بمراكز موازية . وتستقبل هذه المراكز الموازية المتقدمين - أكثر من ١٢ مليون شخص - يختار منهم ٤٠٠ ألف يكلفون بالطواف بجميع الأبواب . وتستمر المراكز « الموازية » لمدة عام أو عام ونصف العام قبل أن يتم تفكيكها . ويعود عدد العاملين عندئذ الى ٧ آلاف شخص مرة أخرى ويبدءون فى وضع خطط التعداد العقدي التالى .

ان الانجاز الناجح لمثل هذه المهمة يستحق فى مجال الادارة ما يعادل الميدالية الذهبية الأولمبية . ولقد تضمن تعداد ١٩٩٠ العديد من الأخطاء ، غير أن ذلك لا يقلل من أن انجاز مثل هذا العمل كان سيصيب بالفرع أكثر من مدير شركة ذى خبرة .

والواقع أن الكثير من الشركات يمكنها أن تتبين أن لديها نفس المشكلات تقريبا وان كان على مستوى أصغر ، لأن « التنظيم النابض » موجود فى فروع اقتصادية كثيرة .

ومثال ذلك ، الشركات التى تنشط فى فترة معينة لاعداد

« الموديلات » السنوية الجديدة ثم تهدى من نشاطها بقية العام ، وتجارة التجزئة التى تزيد من عدد العاملين لديها وقت احتفالات رأس السنة ثم تستغنى عنهم فى يناير ، وكذلك الفرق المؤقتة التى تتكون لتصوير فيلم أو بث تليفزيونى معين .

وأحد أشكال التنظيم الاقتصادى التى تنتشر حاليا أسرع من غيرها هو شكل القوة الخاصة أو « فريق المشروع » . ويتعلق الأمر فى الحقيقة بأحد بدائل التنظيم النابض وهو تنظيم ذو « نبضة وحيدة » ، وفى حين تزيد النظم النابضة الحقيقية وتتناقص بشكل تكرارى ، فإن فريق المشروع مكلف عادة بانجاز مهمة وحيدة ، ومن ثم يكبر ثم ينكمش مرة واحدة قبل أن يتفكك نهائيا .

ولكن المتطلبات فى مجال المعلومات والاتصالات هى متطلبات نوعية محددة فى جميع الحالات . فبالنسبة لعملية تعداد ١٩٩٠ مثلا كانت المراكز « الموازية » متصلة فيما بينها بشبكة مؤقتة تضم أجهزة كمبيوتر ومعدات اتصالات لاسلكية قيمتها ٨٠ مليون دولار . ومقدر لهذه الشبكة أن تتحول بعد ذلك الى مهمات أو أن يتم سحبها جزئيا داخل الهيئة الدائمة .

ان قادة الشركات أو الوحدات النابضة غالبا ما يدركون أن سلطتهم هى أيضا نابضة . وفى فترة الانكماش ، تميل الاعتمادات للنضوب ويختفى الأفراد ويتناقص مخزون المعرفة والموهبة ، فى حين تتزايد السلطة النسبية للوحدات المنافسة داخل الشركة . وفى ظل هيكل سلطة نابض يستطيع المسئول بصفته رئيسا لمشروع كبير أن يكون ذات يوم « غوريلا ترن ٣٠٠ كيلو جرام » ثم يتحول فى اليوم التالى الى قرد أمريكى صغير . ومن ناحية أخرى يشيع التفاعل بين العديد من التنظيمات النابضة نوعا من الايقاع المنتظم فى اجمالى الاقتصاد .

غير أن النبض لا يقتصر على التغير فى الحجم . فبعض الشركات تخضع للتنظيم النابض ولكن بمعنى أنها تتذبذب بشكل مستمر بين المركزية واللامركزية . وكل نبضة أو انقلاب فى الاتجاه تؤدى الى تعديل لهياكل المعلومات وبالتالى الى انتقال للسلطة . ان التسارع وطابع التغير غير المتوقع يدفعان الى الاعتقاد بأن النبضات ستزداد سرعة خلال السنوات القادمة .

التنظيم ذو الوجهين

هناك نوع آخر من التنظيم من المحتمل أن يتواجد فى العديد من الشركات المرنة : انه الوحدة ذات الوجهين القادرة على العمل تبعا للظروف بطريقتين مختلفتين تماما . ان النبضة تنطوى على تغيرات للأبعاد وللهيكل

موزعة فى الزمن ، وعلى النقيض ، يمكن للتنظيم ذى الوجهين أن يحتفظ بنفس الحجم ولكنه ينتقل - تبعا للاحتياجات - من القيادة المتدرجة الهرمية الى ادارة ذات طابع غير رسمى على الاطلاق .

وأحد أفضل الأمثلة على ذلك ، هو بالطبع التشكيل العسكرى البريطانى الشهير للقوات الجوية الخاصة (اس.ايه.اس) والمخصص لعمليات مكافحة الارهاب ، كاستعادة الرهائن أو مهام أخرى تتطلب الحيلة وعنصر المفاجأة فى آن واحد . ويعمل هذا التشكيل طبقا لنوعين متناقضين تماما من الممارسات . فعلى أرض المناورة الرسمية لا يرى الا كل ما هو مصقول ، أحذية لامعة وطاعة عمياء ، بينما يفرض الرقباء بأوامرهم احترام النظام . هنا تتأكد بشكل حاد امتيازات الرتبة والتدرج والتسلسل الهرمى .

ولكن يقدم هؤلاء الرجال شيئا مختلفا تماما على أرض الواقع . فهذا التشكيل يقاتل فى وحدات صغيرة ، وغالبا ما يكون الاتصال بقواعدها مقطوعا ولا يوجد فى هذه الوحدات ضابط واحد . هناك بالطبع قائد للوحدة . ولكن قد لا تكون له رتبة وهو يسمى عادة « بالرئيس » . والرجال الذين كانوا يلقبون فى أرض المناورة « بالسادة المهذبين » ، وهو لقب قد يثير الابتسام ، يفقدون هذا اللقب وسائر الألقاب ، وينادون بأسمائهم المجردة .

ففى المعركة يستعاض عن الرتب والامتيازات والتسلسل الهرمى بمجموعة من القواعد الأساسية . وكان الكولونيل دافيد ستيرلينج ، هو أول من اقترح تكوين هذه القوات ، التى قسمها الى وحدات صغيرة تتألف كل وحدة من أربعة رجال .

وكتب ستيرلينج يقول ان « كل رجل من هؤلاء المقاتلين مدرب تدريبيا خاصا ويتمتع بمستوى كفاءة عال فى كل مجالات ومهام الخدمة ، بالإضافة الى أن كل واحد منهم يتلقى تدريبيا اضافيا فى تخصص واحد على الأقل يتم اختياره حسب الاستعداد الشخصى لكل منهم . وأثناء العمليات التى تتم غالبا فى ظلام الليل يستخدم كل رجل فى هذه القوات الخاصة قدراته الفردية فى التمييز والحكم الى أقصى حد » .

لقد تمسك ستيرلينج برقم أربعة ، بهدف منع ظهور سلطة من النوع التقليدى . وقد تحاشى خطر الفوضى بفضل الحرص على اختيار أفراد الفريق من الأشخاص الذين يحركهم للعمل حافز جماعى قوى للغاية . والنتيجة هى تنظيم وصف بأنه « ديمقراطية عسكرية فريدة تماما [١٠٠] إذا نجح الفرد فى التكيف معها ، فانه يتخلى عن وضعه الاجتماعى وحتى عن هويته الأصلية ليصبح عضوا فى فرقة تتسم الروابط فيها بقوة

الروابط الأسرية » • ونرى هنا أن برامج التدريب وروح الالتزام العميق بين أفرادها أمران سمحا للوحدة بأن تعمل أحيانا بأسلوب استبدادي وأحيانا أخرى بأسلوب ديمقراطي على حسب مقتضيات الموقف •

وتتطلب الحياة الاقتصادية أيضا سلوكيات تختلف في الوقت العادي عنها في أوقات الأزمة • وبالفعل نجد الآن العديد من الشركات تشكل خلايا للأزمات أو الطوارئ وتعد خططاً لهذا الاحتمال أو ذاك وتضع تكتيكات بديلة • ولكن قلة هي التي تعد العاملين فيها للعمل وفق أسلوبين مختلفين تماماً •

ويرتكز المفهوم الحالي « لإدارة الأزمة » على إقامة « إدارة ظل » تبقى مدخرة ومستعدة لتولى السلطة في حالة الطوارئ • على سبيل المثال ، أقامت شركة أديسون بجنوب كاليفورنيا المسئولة عن المحطة النووية ، في سان أونوفر نظام معلومات معقدا يستخدم عند الضرورة تدابير التحكم عن بعد ورسائل صوتية ووسائل فيديو لربط خلية الأزمة لديها بوحداتها في الموقع •

وكلما تقدمنا في هذه الحقبة من الاضطراب الاقتصادي والسياسي التي تتسم بتوالي التفجرات والكوارث التكنولوجية ، تعين علينا أن نتوقع سلسلة متصلة من الأزمات ، قد تمتد من هجمات إرهابية أو فشل منتج معين إلى توتر دولي مفاجئ أو أي شيء آخر • إن البقعة السوداء الناجمة عن التسرب البترولي «لاكسون فالديز» وانهيار بنك كونتيننتال الينوي وموجة إفلاس مؤسسات الادخار والائتمان ، وإفلاس شركة إيه.آتش.روبينز اثر اكتشاف الأخطار الصحية. لوسيلة منع الحمل المستخدمة داخل الرحم والتي تنتجها الشركة ، كل هذه الأزمات ليست سوى عينات لمختلف أنواع الصعوبات الحادة التي يمكن أن تهدد الشركات •

وكل واحدة من هذه الأزمات تؤدي إلى انتقال ضخم للسلطة ، حيث يعلو نجم قيادات وتحل محل قيادات أخرى تزول حظوتها ، كما يسقط أكثر من كبش فداء • إن تزايد احتمالات المواقف الخطرة في وقت التغيير الثوري يجعل من المتوقع انتشار فرق الأزمات والتنظيمات ذات الوجهين في عالم الاقتصاد ، وإن أصبح عنصراً طبيعياً من عناصر شركة الغد المرن •

التنظيم في شكل رقعة الضامة

في النمسا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، أبرم الحزبان السياسيان الرئيسيان اتفاقاً يقضي بأن يوكل من يتواجد على رأس هيئة عامة المنصب الذي يليه مباشرة ، لعضو من المعارضة وهكذا دواليك حتى أسفل درجات السلم الوظيفي • ونجم عن هذا النظام أن احتل الاشتراكيون « الحمر »

والمحافظون « السود » بتناوب رأسى كل المواقع الرئيسية فى الشركات
والبنوك وشركات التأمين المملوكة للدولة وحتى فى المؤسسات المدرسية
والجامعات .

ونرى حاليا طريقة مشابهة يتبعها البنك اليابانى بكاليفورنيا ، حيث
يتناوب اليابانيون والأمريكيون المناصب فى كل مستوى من مستويات
التسلسل الإدارى ، بحيث تتلقى طوكيو المعلومات من وجهة نظر يابانية
واردة من العديد من المستويات التنظيمية وليس من الإدارة وحدها .

وهكذا تتغذى السلطة فى مستوى القمة بسيل مستمر من الأفكار
فنتنوع وليدة عقول مختلفة . ولا شك أنه كلما اتسع عمل الشركات على
امتداد الكرة الأرضية ، سيحاول الكثيرون اللجوء الى مثل هذه الطريقة
النسائية أو اليابانية .

المفوضون فى الشركة

كانت وحدات الجيش السوفيتى ، تضم عادة ضباطا سياسيين الى
جانب القادة العسكريين . وفى حين يقدم العسكريون تقاريرهم الى رؤسائهم
فى الجيش ، كان « المفوضون السياسيون » يقدمون أيضا تقاريرهم ولكن
للحزب الشيوعى ، وذلك بهدف الحفاظ على خضوع الجيش للحزب .
وفى الشركات أيضا ، كثيرا ما نرى « مفوضين » معينين من أعلى يتم
تسكينهم فى الوحدات التابعة ، بهدف مراقبتها وتقديم تقارير عنها للقيادة
العليا عن طريق قنوات منفصلة بدلا من القناة البيروقراطية الطبيعية .

وفى هذه الحالة ، تسلك المعلومات مسلكين رئيسيين ، مخالفة بذلك
المبدأ البيروقراطى الذى لا يقر سوى مسلك واحد . ويجسد هذا الأسلوب
من ناحية أخرى عدم ثقة القيادات العميقة فى المعلومات التى تصعد إليها
من خلال القنوات الرسمية .

ومع تسارع التغير الذى أصبح من الصعب التكهّن به ، سيسعى
مديرو العموم سعيا متزايدا ، لاختصار الاجراءات البيروقراطية فى محاولة
مستميتة للحفاظ على سيطرتهم .

تنظيم « المكتب - القطاعى »

أفضل مثال على استمرار بقاء تنظيم من النوع القطاعى فى حياتنا
هو تنظيم الجامعة ، حيث كل قسم يمثل اقطاعية يحكمها أستاذ الكرسى
الذى يتحكم فى فريق من المساعدين الذين هم أقنان له . ونجد هذه الآثار
الباقية من أزمنة غابرة فى الهيكل الإدارى البيروقراطى للجامعة (والذى

هو فى حرب معها فى كثير من الاحيان) . وينطبق الشيء نفسه على
٥٣٥ « سيدا » منتخبا فى كونجرس الولايات المتحدة يسيطرون على عدد
ضخم من العاملين الاداريين .

كما يوجد تركيب مماثل من البيروقراطية الاقتصادية والاقطاع فى
الشركات « الثمانى الكبرى » الأمريكية للمحاسبة ، وفى كبرى المكاتب
القانونية وبيوت سمسة البورصة ، وفى المجال العسكرى حيث كل
سلاح - القوات البرية والبحرية والطيران - يمثل اقطاعية (منطقة نفوذ)
مستقلة استقلالاً تاماً ويتمتع الجنرالات والادميرالات الذين يقودون هذه
الأسلحة ، فى أغلب الاحيان ، بسلطة حقيقية أكبر من سلطة رؤسائهم
من ضباط هيئة الأركان العامة الذين لا يقودون أية وحدة بشكل مباشر .

وفى « المكاتب - الاقطاعية » يتصارع السادة فيما بينهم وان كانوا
لا يترددون فى تكوين تحالفات من أجل اضعاف السيطرة المركزية .
ويتضمن عالم الأعمال أيضاً عناصر اقطاعية كما يتضمن فى الوقت نفسه
ما يمكن تسميته « التبعية المتخلفة » . لتوضيح ذلك نذكر مثال جورج
ماسترز - مهندس قديم - عمل لدى العديد من منتجى المعدات الالكترونية
الأمريكيين وهو حالياً المساعد الإدارى لفيليب آمز نائب رئيس احدى أكبر
شركات انتاج الكمبيوتر على الصعيد العالمى . واذا فكر أحد أفراد قسم
شئون العاملين أن يراجع تاريخهما الوظيفى فسوف يكتشف أن ماسترز
التحق بالشركة بعد آمز بقليل ، واذا بحث أبعد من ذلك سيجد أن الشيء
نفسه تكرر فى الشركة التى كانا يعملان بها معا فى السابق - وكذلك
بالنسبة للشركة الأسبق .

انهما يكونان زوجا من الرفاق ، فى البار أو فى المكتب ، حتى انهما
يقومان بأجازاتهما السنوية معا ومعهما زوجتهما . وفى الواقع يعمل
ماسترز وآمز معا منذ أكثر من ١٥ سنة (هما مثالا حقيقيان وان كانا
باسماء مستعارة) ، وفى كل مرة يحصل فيها الثانى على موقع مرموق
يتبعه الأول .

وسواء سمي ذلك « انقياد لنجم » أو « مرادفة » فان هذه المزاوجة
موجودة فى كل الشركات الكبرى تقريبا ، لأنها تبسط جدا مشكلات
الاتصال . فمعرفتهما العميقة ببعضهما البعض تجعل كلا منهما يتوقع
ردود فعل الآخر ، ومن ثم تكون المزاوجة فعالة للغاية بالنسبة لبعض
المهام - وان كانت تتناقض مع القواعد الصريحة للاختيار « الموضوعى »
للعاملين .

ان نفسية وعقلية « التبعية » من الأمور الأكثر تعقيدا وتركيبا ، فهى
قد تتضمن علاقات وصاية من أستاذ على تلميذ ، كما قد تنطوى فى أحد

جوانبها على تبادل لعمليات محاسبة مالية أو جنسية أو نوع آخر من المحاسبة . ويظل النظام اقطاعيا وشخصيا بالاساس ، على نقيض الموضوعية البيروقراطية .

كما تكون علاقات السلطة فى ظل مثل هذا النظام معقدة أيضا . فمن ناحية ، يخضع « التابع » « للسيد » الذى يحتل موقعا أعلى فى التسلسل الوظيفى ، ولكن قد يعتمد الأعلى أيضا اعتمادا كليا على رؤوسه الذى تتلخص أحيانا وظيفته الرئيسية فى اخفاء نقاط ضعف سيده . وطبقا للممارسة الجارية فقد يتعلق الأمر بتغطية الرئيس عندما يكون قد أفرط فى الشراب بحيث لا يستطيع القيام بعمله ، أو بأن يقرأ له المستندات ويقدم التقارير بدلا منه نظرا لعسر فى النطق يعانى منه ولا تعلم به الادارة - وان كان ذلك يعتبر استثناء .

ومع ضعف البيروقراطية وانسداد قنواتها وحوصلاتها ، من المحتمل أن نشهد ظهور عدد من الأشكال والممارسات الاقطاعية الحديثة التى ستجد لها مكانا فى الشركة المرنة .

الفرق البرية

ها هم يعهدون لفريق بمشكلة أو هدف غير محدد بدقة ، وتخصص له موارد ويتركونه يعمل خارج القواعد الرسمية للشركة . إذن ، ستتجاهل تماما هذه « المجموعة البرية » الحوصلات والقنوات الرسمية - بمعنى آخر ، ستتجاهل التخصص والتدرج الهرمى الملازمين للبيروقراطية القائمة .

وتتحرر عندئذ طاقات رائعة ، وتدور المعلومات بسرعة كبيرة فى طرق تلقائية ومستقلة . وتنشأ روابط عميقة بين المشاركين . وغالبا ما يتم انجاز مشروعات شديدة التعقيد بمهارة وفى زمن قياسي .

ويقول هيروتاكا تاكيوش واكوجيرو نوناكا من جامعة هيتو تسوباشا باليابان ، فى بحث لهما عن « اللعبة الجديدة لتطوير المنتج » انه فى اليوم الذى قررت فيه شركة هوندا أن تنتج سيارة تتفق مع أذواق الشباب ، شكلت فريقا متوسط أعمار أفرادہ ٢٧ عاما وأطلقت لهم العنان . ويقول مهندس شاب مشارك فى هذا الفريق : « ان الحرية التى منحتها لنا الشركة لكى نعمل كما نريد شئ يصعب تصديقه » .

وعندما أرادت شركة نيبون الكترىك (ان.اى.سى) انتاج جهاز الكمبيوتر الشخصى الخاص بها موديل بى . سى . ٨٠٠٠ عهدت بالمشروع الى مجموعة من المهندسين السابقين يعملون فى قطاع المبيعات ومتخصصين

فى المعالجات الميكروية ولم تكن لديهم حتى ذلك الوقت أية تجربة فى مجال الكمبيوتر الشخصى . ويقول رئيس الفريق : « ان الادارة العليا أعطتنا الضوء الأخضر لكى نهتم بالمشروع ، شريطة أن ننجزه بأنفسنا وأن نكون مسئولين أيضا عن الانتاج والمبيعات وخدمة العملاء » .

أما بالنسبة للكمبيوتر الشخصى لد آى . بى . ام . الذى أصبح بعد ذلك المعيار المرجع للفرع كله ، فكان نتيجة عمل مجموعة شبه مستقلة كانت تعمل فى بوكا راتون بفلووريدا . وفيما عدا تقريراً ربع سنوى يقدم لمركز الشركة فى أرمونك (بولاية نيويورك) كان الفريق حراً فى التصرف كما يشاء بل وأن يشتري ما يريد - على عكس السياسة العامة للشركة - من موردين خارجيين . وسنجد أمثلة مشابهة لدى آبل وهىولت - باكارد وزيروكس وشركات أخرى تعمل فى مجال التكنولوجيات المتقدمة .

ان صيغة تنظيم « الحيوانات البرية » تناهض بطبيعتها البيروقراطية مناهضة جذرية .

وطبقاً لتاكوش ونوناكا « يميل فريق المشروع الى تنظيم نفسه ذاتياً وبطريقته الخاصة ، فهو يبنى من الصفر نظامه المعلوماتى ، لأنه لا يستطيع استخدام المعرفة السابقة . . . وتبدأ العملية فى خلق نظامها الديناميكى الخاص بها بعد أن تترك لنفسها . ويعمل الفريق مثل شركة جديدة : يأخذ مبادرات ويقوم بمجازفات ويعد برنامج عمل مستقلاً » .

والجماعات البرية التى تنجح ، تختار تدريجياً قياداتها الخاصة . ويتم هذا الاختيار وفقاً للقدرات والكفاءات أكثر منه وفقاً للألقاب الرسمية . وغالباً ما تدخل هذه القيادات التى اضطلعت حديثاً بالسلطة فى صراع مباشر ، مع المسئول الرسمى المعين من جانب البيروقراطية لتأمين انطلاق الوحدة ثم الاشراف عليها .

الفريق العفوى

وبدأنا نشهد أيضاً ظهور فرق أو مجموعات ذات تشكيل ذاتى . فبدلاً من تلقى مهمة من أعلى ، تتكون هذه المجموعات عامة عن طريق الشبكة الالكترونية . وتعتبر « جماعات المعلومات » الصغيرة تلك أكثر مناهضة للبيروقراطية من « الفرق البرية » .

وتتشكل هذه الفرق عبر أجهزة الكمبيوتر ، عندما يتعارف أشخاص يهتمون بمشكلة بعينها ويبدون فى تبادل المعلومات من قسم الى آخر ، دون الاهتمام بالألقاب الرسمية أو الحدود الجغرافية .

وطالما أن نشاط هذه المجموعة يتفق مع الاهداف العامة للشركة

فإنها تترك للمجموعة حرية تحديد أهدافها الخاصة ، وهو ما تقوم به في أغلب الأحيان بشكل ديمقراطي .

ففي شركة ديجيتل اكويمينت مثلا ، يعقد أفراد مجموعة الإدارة في مجال الهندسة التي يديرها دافيد ستون - وهي مجموعة تغطي جميع أنحاء العالم - «مؤتمرا» إلكترونيا يعرض فيه كل مشارك أو مشاركة مخططات مشاريعه .

ويقول ستون : « عندئذ أطلب من كل مشارك التعليق على مقترحات الآخرين وما اذا كان مقتنعا بها أم لا وهل هي تطابق التوجه المختار وما هو الاسهام الذي يقدمه هذا الشخص أو ذاك والذي يتعين ضمه للبرنامج المشترك . وعلى مدى شهر ونصف الشهر من التبادل [...] يعيد كل منا كتابة كل شيء تبعا للمعلومات التي تم تلقيها . وحينئذ نكون قد أعددنا كفريق مجموعة من الأهداف المشتركة يتعين بلوغها » .

وهذه الطريقة - المناهضة بعمق للبيروقراطية - لا تستطيع أن تنجح الا في مناخ تحظى فيه الشخصيات المختلفة باستقلالية واسعة معترف بها ، عندئذ يمكن أن ينجم عن هذا التنظيم تفاعل متسلسل من الخلق والابتكار . ويفسر ذلك سبب كثرة هذا النوع من الوحدات في المجالات التي يبلغ فيها الابتكار التنافسي أعلى درجة . ومن ثم كلما تمتد الشبكات التي تربط بين الشركات المرنة ينبغي أن يتكون مزيد من الوحدات العفوية ومنها وحدات تتجاوز حدود الشركات .

سلطات متنوعة :

نظرا للتنوع الكبير للشركات المرنة ، فإنها ستتطلب أساليب إدارة غير معروفة اطلاقا بالنسبة للمدير البيروقراطي .

فطبقة الإدارة العليا ستكون أقل تجانسا . اذ بدلا من أن تضم كوادرات أحادية النمط ، متمثلة الهيئة (ومتمثلة كذلك في طريقة التفكير) ستكون المجموعة المسكة بزمام السلطة في الشركة المرنة غير متجانسة وفردية ومناهضة للبيروقراطية . كما سيتسم أفرادها في الغالب بالعناد ونفاذ الصبر ، وان كان من المحتمل أن تكون هذه المجموعة أكثر خلقا وابتكارا من اللجان البيروقراطية الحالية .

وبدلا من التخطيط المنظم للتسلسل الهرمي الاستبدادي للسلطة ، ستقدم الشركة المرنة صورة أكثر تعقيدا وتقلبا وأكثر ابهاما . بحيث قد يتعامل المدير العام ، في ظل الشركة الجديدة ، مع ما قد يبدو من المنظور البيروقراطي الخالي أنه خليط متناسف من زعماء القبائل والمفوضين السياسيين ونجوم الاوبرا ذوى الشهرة والنزعة الترجسية ومن سادة

وجهاً يملؤهم الاحساس بأهميتهم ومن متخصصين فى الهاتف والتلهيل وتكنوقراط صامتين ، الى جانب رب العائلة أو رئيس الشركة الأسرية .

فعلى سبيل المثال تحتاج التنظيمات النابضة الى قادة قادرين على توجيه مجموعات صغيرة بنفس كفاءة قيادتهم لتجمعات كبيرة - الا اذا كانت هذه التنظيمات قد وضعت نظام خلافة محددا بدقة ، لنقل السلطة طبقا للمراحل المختلفة للدورة الى اشخاص يتمتعون بقدرات مختلفة .

وفى حالة تطبيق مبدأ التنظيم الضامى (الشطرنجى) أو مبدأ « المفوضين » يكون هناك تنافس بين خطى اتصال . فمع نظام رقعة الضامة ، يفضى الخطان الى مكتب المدير العام . ومع نظام المفوضين ، ينقل الخط الاول المعلومات الى المدير العام فى حين قد ينقل الخط الآخر المعلومات مباشرة الى مجلس الادارة مثلا .

وينجم عن كل الترتيبات التى تؤثر على تدفق المعلومات ، منح سلطة أو اعادة توزيعها . ففي التنظيمات ذات الطابع القطاعى يتعين على المدير العام أن يتفاوض ، دون توقف ، مع كبار معاونيه ويستخدم فريقا منهم ضد الآخر بهدف تغاى تكوين تكتل يضعفه أو يخلعه تماما .

وفى مثل هذه الظروف ، من المحتمل أن تصبح الوظيفة الادارية أقل موضوعية وأقل « علمية » ، بحيث ستعتمد بدرجة أعلى على الحسامية الحدسية وفهم الآخرين ، وهو ما يتطلب بعض المكر والجرأة ، أى يتطلب كمية من ردود الفعل الانفعالية التى يقال ان الزمن عفا عليها .

كما أن الشركة المرنة تكتسب تدريجيا طابعا سياسيا ، بمعنى أن التصرف مع الأخذ فى الاعتبار عددا كبيرا من الدوائر الانتخابية هو مهمة سياسية كما أن الاستخدام الواعى للسلطة هو وظيفة سياسية .

ان السلطة - أى السيطرة المكفولة بقوة القانون على الموارد المالية للشركة وعلى المعلومات - تفلت حاليا من أيدي الذين يحتفظون بها بموجب صفة قانونية أو شكلية بحتة ، لتذهب الى الذين يملكون سلطة طبيعية مبنية على المعرفة وعلى بعض القدرات النفسية والسياسية .

لا يوجد ترياق لجميع الأمراض :

وختاما ، لنقل كلمة عن الشبكات . لقد أثار هذا الشكل من التنظيم اهتماما كبيرا فى السنوات الأخيرة ، وكان محل العديد من المبالغات كما تم تحديد هذه الشبكات وتعريفها بشكل فضفاض للغاية ، بحيث يستوجب الأمر بعض التعقل والاحتراس . وبالنسبة لكثيرين ، تبدو الشبكة وكأنها الترياق ، أى الحل لجميع المشكلات .

وتتضمن الشركات والاقتصادات عددا كبيرا من الشبكات شديدة التنوع .
تعودنا أن نعتبرها طرقا غير رسمية للمعلومات والتأثير . فالمدافعات عن
حقوق المرأة مثلا تندرج بشبكة « الرجال القدامى » التي كثيرا ما تحول
دون حصول الكوادر النسائية على أى ترقى . وغالبا ما يحافظ العسكريون
المتقاعدون على مجموعة من الاتصالات ، وكذلك قدامى رجال الشرطة
وأفراد مكتب التحقيقات الفيدرالى الذين يحتل الكثيرون منهم - بعد ترك
خدمة الدولة - مواقع الأمن فى الشركات .

كما أن للشواذ جنسيا شبكاتهم ، وهى ذات تأثير خاصة فى فروع
مثل الموضة والديكور . وتملك الأقليات العرقية شبكات قوية للغاية - مثل
شبكات الهجرة الصينية فى جنوب شرقى آسيا ، واليهود فى أوروبا
 وأمريكا ، والقادمون من جزر الهند الغربية فى بريطانيا . كما تميل
الجماعات المزروعة - النيويوركيون فى تكساس ، ومافيا جورجيا المزروعة
التي استقرت فى واشنطن فى ظل رئاسة جيمى كارتر ، والأوكرانيون الذين
« صعدوا » مع ليونيد برجنيف الى موسكو - الى تكوين شبكات الاتصال
الخاصة بهم .

باختصار ، تظهر هذه الروابط غير الرسمية تحت أشكال متعددة فى
جميع المجتمعات المركبة تقريبا ، ويضاف اليها شبكات ذات بنيان وهيكلا
أكثر وضوحا وتحديدا مثل شبكات الماسونية والمورمون وأعضاء التنظيم
الكاثوليكي أوبس داي .

ولقد أهمل الاقتصاديون ومنظرو الشركة طويلا دراسة دور وتنظيم
هذه الشبكات . وهى تلقى حاليا اهتماما منهم كنماذج ممكنة لتشغيل
الشركات .

وتكمن أسباب هذا التحول فى التعديلات الاجتماعية العميقة ،
وأولها انقطاع وتعطل نظم الاتصالات الرسمية فى الهيئات والمؤسسات
الاقتصادية الكبيرة التى سبق الإشارة اليها . ويحدث ذلك عندما تنسد
الحويصلات والقنوات البيروقراطية ، وتصبح غير قادرة على ارسال تدفقات
الاتصالات الضخمة والمعلومات التى لا غنى عنها لانتاج الثروة ، وتكف
« المعلومة الجيدة » عن الوصول الى « المرسل اليه المناسب » كما كان
يحدث سابقا ، وبالتالي يتجه العاملون نحو الشبكات غير الرسمية لنقل
المعلومات بالرغم من كل شيء .

وبالتوازي ، فإن تحول الاقتصاد من الاعتماد على الانتاج بالجملة
الى الانتاج بالطلب ، أجبر الشركات ووحدات العمل أن تعمل بالاتصال مع
شركاء أكثر عددا وأكثر تنوعا ، مما استلزم مزيدا من الاتصالات - سواء
شخصية أو الكترونية - مع « غرباء » . ولكن عندما يقول شخص غريب

شيئا لنا ، كيف نتأكد من صحة ما يقوله ؟ ان القيادات - التي تعاني من التشكك - تتأكد كلها أمكنها ذلك ، عن طريق شبكاتها الشخصية ، أى عن طريق أشخاص كانت على معرفة بهم أو عملوا معها لسنوات ، بحيث تستطيع السيطرة على ما أبلغت به من خلال القنوات واستكمالها .

وأخيرا ، بما أن عددا متزايدا من المشكلات يتطلب حاليا معلومات متعددة التخصصات العلمية ، وبما أن النظام القديم الخرب للحوصلات والقنوات يعوق ذلك ، يلجأ العاملون الى أصدقائهم أو الى اتصالاتهم فى شبكة قد ينتمى أعضاؤها الى عدد من الأقسام والوحدات المختلفة .

والشبكات من هذا النوع ، سواء أكانت رسمية أم لا ، لها مواصفات مشتركة . فهى شبكات أفقية أكثر منها رأسية ، بمعنى أنه تدرجها من النوع المسطح ، أو ليس لها تدرج أصلا . كما أنها مرنة ، تعرف كيف تغير سريعا من شكلها تبعاً للظروف . ويعتمد تعيين قادتها على الكفاءة والشخصية أكثر منه على المكانة الاجتماعية أو درجة التسلسل الوظيفي . وتتغير السلطة فى هذه الشبكات بسهولة وبمعدلات أعلى منها فى البيروقراطيات وذلك عندما تتطلب المواقف الجديدة صفات مختلفة .

ولقد أكسبت كل هذه الاعتبارات مفهوم شبكة الشركة شعبية بين المديرين والأكاديميين على حد سواء . فشركة كورنينج التى تعمل فى أربعة فروع - الاتصالات اللاسلكية ، الأجهزة المنزلية ، والمواد الجديدة والبحث المعمل - تصف نفسها بأنها « شبكة كلية » . وصرح رئيسها جيمس . آر . هوجتون بأن :

« الشبكة هى مجموعة شركات مرتبطة فيما بينها ، وان كانت أنواع الملكية تمثل تنوعا كبيرا [٠٠٠] . ويوجد فى كل قطاع هياكل للشركة مختلفة تماما ، ابتداء من أقسام ذات تسلسل وتدرج وظيفي تقليدى الى فروع مستقلة مائة فى المائة والى تحالفات مع شركات أخرى ..

« وتتسم الشبكة بالمساواة . لا توجد شركة أم . وهيئة الادارة العليا فيها ليست أكثر أو أقل أهمية من أية مجموعة تقع فى مكان ما من التسلسل الإداري » .

ومن الممكن بالطبع أن يتضح أن الشبكات مفيدة للغاية ومرنة ومناهضة للبيروقراطية . غير أن الحماس مؤخرا قد أدى ، فى كثير من الأحيان الى تجاهل عدد من الفوارق الأولية .

ففى السبعينات ، درس أنطوني جادج - وهو من أوائل محلى التنظيم الشبكي ومن أكثرهم عمقا ، وكان يعمل حينئذ فى بروكسل فى

إطار اتحاد الجمعيات العمومية - كثافة « الشبكات التي تربط بين الأفراد »
(المعنية بالعلاقة بين الشخصيات) والوقت اللازم لها لكي تستجيب
وهيكلها ووظيفتها الاجتماعية وكذلك درجة قدرتها على الارتباط . كما
قام بمقارنة هذه التنظيمات الانسانية مع شبكات جامدة (نسبة الى
الجوامد) مثل شبكات خطوط الأنابيب والخطوط الكهربائية والمحاملات
التجارية على العملات والمواد الأولية . وأعد جادج معجما مختصرا لمفهوم
« الشبكة » يحد من أكثرها نفعا وإن كان غير معروف الا لقلّة .

كما كون في الوقت نفسه مصفوفة رائدة بمطابقة الشبكات في
اجمالها مع المشكلات في اجمالها ، ووضع باستخدام قاعدة بيانات شديدة
الاتساع كيف ترتبط شبكات الأفكار مع شبكات المشكلات وكيف تتداخل
شبكات التنظيمات وما هي العلاقات المقامة بين الأفكار والتنظيمات .

ومؤخرا ، أعدت نتماب انترناشيونال ، وهي فرع من كيه . بي .
ام . جي . بيت مافيك ، طريقة سمحت لها ، في إطار عملها لحساب
شركات وحكومات في جميع أنحاء العالم من ماليزيا الى السويد ، أن
تكشف وتحدد هوية شبكات الاتصال السرية بصورة أو بأخرى ، داخل
تنظيمات مختلفة مثل الحزب الجمهوري الأمريكي وشركة محاسبة
علاقة . وتقول ليزلي . جيه بيركنز نائبة الرئيس : « ان التنظيم يتم عادة
رسمة يوهيا بواسطة أعضائه بطريقة تسمح بانجاز المهام المحددة . ان
ذلك هو الهيكل الحقيقي . انه التنظيم غير الشكلى - المضاد للتنظيم [١٠٠] .
انه التنظيم الأساسى » . ولكن اذا كان من غير الممكن تحديد هويته
ولا تتبع تغيراته ، تتساءل بيركنز : « كيف يمكن السيطرة عليه ؟ سينتهى
الامر بالاكثفاء بمعالجة التنظيم الرسمى بكل ألقابه وتسلسله وتدرجه
الوظيفي وخططه الاجمالية للتنظيم الادارى » .

وبالمكان البحوث التي تمت في هذا المجال أن تلقى بالطبع بأضواء
قوية على طريقة عمل التنظيمات الحالية ، ولكن التحمس الأعمى للشبكات،
كما يحدث الآن ، واعتبارها الشكل الأساسى الوحيد للمستقبل يعنى
بدرجة كبيرة القبول من جديد بنفس هذا التماثل والانتظام الذى كانت
تفرضه البيروقراطية ، وإن كان على مستوى أعلى وبشكل أقل التزاما
باللوائح .

حدود السيطرة :

الا أن هناك حدودا لاستطيع الشركة المرنة الباحثة عن التنوع
تجاوزها .

لقد انتشرت طريقة « مركز الربح » لدرجة أن عددا من الشركات التي كانت في السابق أحادية الهيكل والبنيان ، تفككت حاليا إلى وحدات شبه مستقلة ذات نظام محاسبي مستقل. كل منها مسئولة عن عملها وأرباحها وخسائرها . ويمكن اعتبار هذا التطور مرحلة أولى لعملية من المحتمل أن تقود إلى الانحلال المحض للشركة الكبيرة ، التي ستجد نفسها عندئذ وقد تحولت إلى كيانات ذرية صغيرة في شكل شبكة أو كونسورتيوم - من المقاولين ومقاولي الباطن المستقلين تماما . وفي ظل هذا النموذج ، يصبح كل واحد من العاملين فردا مستقلا يبرم بحرية عقدا مع أقرانه لانجاز مهمة معينة .

ولكن أية عملية اجتماعية لا تستمر إلى ما لا نهاية ، ولا زلنا بعيدين عن فردية العمل المطلقة - هذا الحلم النهائي لليبرالية الذي يصل إلى حد العقيدة اللاهوتية . قد نستطيع بالأحرى توقع رؤية مراكز ربح أصغر حجما وتنوعا ، دون أن يؤدي ذلك إلى ظهور ملايين الشركات التي تتكون كل منها من شخص واحد .

وعلى أية حال ، فإن درجة التنوع التي يمكن أن يسمح بها تنظيم ما والتي يستطيع فريق إدارة السيطرة عليها ليست بلا حدود . إن ما نود التأكيد عليه هنا أنه ليس على الشركات أن تبحث عن أكبر تنوع ممكن من الأشكال التنظيمية ، وإنما يتعين عليها في وضعها الحالي أن تدرس أكبر قدر من الخيارات المتنوعة للافلات من جمود البيروقراطية . باختصار ، يتعين عليها على أية حال تحرير « مستعمراتها » وإذا لزم الأمر ، اختراع أشكال جديدة .

وبذلك ستبتعد الشركات - ونحن معها - عن المفهوم الذي يقدم التنظيم على أنه آلة ذات حركات محددة ومتوقعة في كل تفاصيلها ، لكي تنضم إلى رؤية أقرب لرؤية علم الأحياء . إن النظم الحية لاتحكمها الحتمية الأجزئية ، ولا يكون أداؤها متوقعا بالكامل إلا نادرا .

ولذلك ، تميل النظم الالكترونية الجديدة بشكل متزايد إلى تبني أشكال أشبه بتركيب الخلايا العصبية ، بدلا من الأشكال المحددة مسبقا ، وهو ما يؤكد دافيد ستون نائب رئيس قسم الهندسة الدولية لدى ديجيتل أكويمينت بقوله : « لا يمكن قط القول مسبقا كيف سيتم الاتصال [٠٠٠] . إذا قطعت وصلة بين نقطتين ، ستشق الإشارة طريقا خاصا بها شريطة أن تظل النقطتان متصلتين ، بالشبكة العامة [٠٠٠] » ويضيف : « اننا نعتقد في قيمة الاتصال المباشر بين شخصين أيما كان هذان الشخصان على أساس المعرفة التي يملكها كل منهما وليس طبقا لموقعهما في التسلسل الإداري » .

وكما تسمح قواعد البيانات الجديدة المسماة « المتعددة الوسائط »
بمزج وتركيب المعرفة بطرق متنوعة للغاية ، فإن مفهوم الشركة يفترض
تنظيمات ستكون قادرة على التكيف بعدد لا يحصى من الطرق مع الآلاف
من حيل وفخاخ المنافسة المتجددة دائما التي تنتظرها .

وعلى كل حال ، لن تستطيع شركة المستقبل المرنة أن تعمل دون
تغيرات أساسية في علاقات السلطة بين العاملين والرؤساء . وكما سنرى ،
هذه التحولات والتغيرات بدأت بالفعل وبشكل واسع ، لأن السلطة في
طريقها للتحويل في عنابر الانتاج كما في قاعات الادارة العليا .

الفصل الثامن عشر

العامل المستقل

خلال سنوات عديدة من العمل فى مصانع
ومسالك شتى عملت على خط لتجميع
السيارات • ولازلت حتى الان ، وبعد مضى
اكثر من ثلث قرن ، لا استطيع نسيان ما
كنت استشعره هناك خاصة التأثيرات الرهيبة
لتسارع الايقاع • ففى كل يوم ، ابتداء من
اللحظة التى يدوى فيها الجرس ايدانا بيدى
نوبة عمل فريقتنا • كنا نحن العمال ، ننطق
فى سباق ضد عقارب الساعة لانجاز مهامنا
المتكررة فى محاربة يائسة الا تسبقنا هياكل
السيارات المتتابعة امامنا على السيور
الحديدية التى تتقدم بهزات سريعة • وكانت
الشركة لا تكف ابدا عن السعى لمزايدة سرعة
الخط •

وكان المصنع مشحونا بسخط مكبوت لدرجة أنه من وقت لآخر ،
وبدون سبب واضح كان يخرج تأوه مخيف من حناجر مئات العمال ،
ثم يتعاطف ليصبح أنشودة تصم الآذان يرددها الجميع من ورشة الى ورشة
قبل أن تضيع فى هدير وصليل الآلات •

وبينما كانت السيارات تمر بأقصى سرعة ، كان يتعين أن نعلمها
لورشة الدهان وذلك بمعالجة الانبعاجات أو أى عيوب أخرى يطرقها
بواسطة آلة يدوية خاصة ، غير أن هياكل السيارات كانت تختفى قبل
أن نتمكن من انجاز عمل جيد • وكانت هذه الهياكل تمر ، بعد أن تغادرنا
امام مفتشين يضعون علامات بالطباشير على العيوب المتبقية - التى ستعالج

فيما بعد . ان تكرار هذا النظام يوميا لمدة تتراوح بين ثمانى وعشر ساعات كان كافيا لصم آذاننا عن أية دعوة الى « الجودة » .

اما المديرون فكانوا فى مكان ما . . انهم رجال يرتدون رابطة عنق وقمصانا بيضاء ولكننا لم نكن على اتصال بهم على الاطلاق تقريبا .

لم تكن سلطة هؤلاء الرجال ذوى القمصان البيضاء نابعة فقط من احتياجنا الى أجورنا ، ولكن من معرفتهم بالمصنع وأهدافه وطرقه ومخططاته . وعلى النقيض منهم لم نكن نحن نعرف عمليا شيئا عن عملنا ذاته ، فيما عدا بعض الحركات المبرمجة مسبقا التى كان يتعين علينا القيام بها . لم نكن نتلقى أية معلومات تقريبا من الشركة سوى الدعوة الى العمل بجهد وحمية أكبر . واذا تعين اغلاق ورشة أو مصنع كنا آخر من يعلم ذلك . لم يكن يقال لنا كلمة واحدة عن السوق ولا عن المنافسة ولا عن الموديلات الجديدة التى يتم اعدادها أو الآلات الجديدة .

كان من المفترض أن نعتقد يقينا أن رؤساءنا يعلمون ما يفعلونه (وبالحكم على تدهور صناعة السيارات الأمريكية لم يكن ذلك صحيحا) . كان كل المطلوب منا هو الوصول في الموعد المحدد والعمل والاحتفاظ ببعضلاتنا فى حالة حركة وأفواهنا مغلقة . وبالرغم من وجود نقابة قوية كنا نشعر أننا محرومون من أية سلطة . كان « هم » - أشخاص بلا وجه - الذين يمسكون بنا تحت سلطتهم . « هم » الرجال ذوو القمصان البيضاء ، المديرون . أما نحن ، فكنا أثناء ساعات العمل مواطنين فى دولة شمولية .

أتذكر هذه التجربة كلما قرأت ، يوميا تقريبا ، أوصاف المصانع الجديدة تماما ، ان السلطة فى طريقها للتحويل فى أماكن العمل ولن تكون الأشياء قط كما كانت .

تحرير الأذهان :

تنتج شركة جنرال الكتريك معدات توزيع الكهرباء فى مدينة ساليسبورى بولاية كارولينا الشمالية - وقد صمم المصنع طبقا لنموذج تريد الشركة تكراره فى ثلاثمائة منشأة أخرى .

فى الماضى كان يتعين على مشغل الآلة اذا تפטلت أن يغير رئيس العمال التابع له وأن ينتظر المساعدة . أما حاليا ، فإن هذا العامل يتخذ بنفسه القرارات اللازمة ، فيسال هاتفيا مهندس الشركة المقيم فى مدينة بلانفيل بولاية كونكتيكت النصح ثم يتحمل مسئولية الاصلاح . ويبادر بطلب قطع غيار قيمتها ٤٠ ألف دولار ، يرى أن آلاته فى حاجة اليها . انه فرد فى مجموعة يقدر عددها بحوالى ٧٥ عاملا يتخفون فى

لجانهم الخاصة قرارات تمس الانتاج وجدولته بل وعملية تعيين العاملين .
ولقد خفضوا معا زمن العمل اللازم لكل وحدة منتجة بحوالى الثلثين ومهلات
التسليم للعمال بحوالى ٩٠ ٪ .

وعندما أصبح النظام سارى المفعول رحل بعض العمال مبرزين
رحيلهم بأنهم لا يريدون تحمل مسئوليات اضافية . غير أن نسبة عدم
استقرار العاملين انخفضت من ١٥ ٪ فى السنة الأولى لتطبيق هذا النظام
الى ٦ ٪ بعد ذلك بأربع سنوات .

ولقد استمعت الى وقائع من هذا النوع فى كل البلدان ذات
التكنولوجيا المتقدمة ، فقد شرعت شركة فورد - استراليا مؤخرا فى بناء
سيارتها « فالكون اى - ايه » طبقا لنظام عمل مبتكر « يناقض الطريقة
التقليدية المستخدمة فى الغرب لضمان الجودة - ألا وهى فحص ومراجعة
الادارة لانتاج العمال الذين يتبعون التعليمات المفصلة المقدمة من المهندسين »
على حد وصف صحيفة « الفايننشيل تايمز » .

وتوصلت شركة فورد الى أنه كان من الخطأ البدء فى معاناة الأخطاء
ثم علاجها بعد ذلك . فالوسيلة الوحيدة للاقتراب من الجودة الكاملة هى
ترك مزيد من الحرية للعمال وذلك بالكف عن برمجة أبسط حركاتهم .
وأضاف المقال أن ذلك يعنى « الاعتراف بسلطة العاملين على صنع
الورشة ذاتها » .

وفى مصنع دايوند - ستار لكريزلر - ميتسوبيشى الواقع فى مدينة
نورمال بولاية إلينوى يتم اخطار العمال قبل استخدامهم ، بأنه يتعين عليهم
القيام بعدة أعمال متنوعة بدلا من المهمة الواحدة المتكررة وأنه سيطلب
منهم تقديم أفكار جديدة لتحسين الانتاج ، وبالتالي فعليهم أن يكونوا
مستعدين لبدء نقد بناء - وأيضا لسماعه .

وفى مصنع محركات المازدا فى مدينة فلات روك بولاية ميتشجان
يحصل العمال المتخصصون على تدريب لمدة ثلاثة أسابيع يتضمن دروسا
فى علم النفس . وتمنح مجموعة صغيرة من العمال مهلة ست دقائق
لتخيل ٢٥ تطورا يمكن ادخاله على حوض سباحة لحديقة قابل للفك
والتركيب ، ثم مهلة دقيقتين فقط لاقتراح ثلاثين تطورا اضافيا . ويقول
المسئول عن التدريب : « اننا نحاول أن نجعل العاملين يسترخون
وينطلقون » . وبعد التدريب الاصلى لمدة ثلاثة أسابيع يلتحق العاملون
بعدة دورات تدريبية أخرى لاستيعاب تعليم تقنى أكثر تخصصا ، وتقدر
مازدا تكلفة تعيين وتدريب العامل المتوسط بنحو ١٣ ألف دولار .

ان هذه الطرق فى طريقها للتعميم : وهى توضح التحول التاريخى الذى يجرى حاليا ، أى الاحلال التدريجى للمخ محل العضلات فى عملية خلق الثروة ، غير أن اتاحة الفرصة للعاملين لكى يقولوا كلمتهم عن تفاصيل المهام التى يقومون بها ، لاتمثل سوى الجزء الطافى من جبل ثلج أكبر من ذلك بكثير .

الفلاح العاصى :

لكى نضع هذا التحول فى سياقه التاريخى ، من المفيد الرجوع الى بدايات الثورة الصناعية فى انجلترا وأوروبا الغربية ، واسترجاع شكاوى أصحاب العمل الأوائل من عدم انضباط وعدم الاحساس بالمسئولية وجهل المواطنين الريفيين واقبالهم على الافراط فى الشراب ، وكان هؤلاء المواطنون يشكلون المورد الرئيسى لقوة العمل فى المصانع .

ان كل مجتمع يفرض انضباطه أو « نظامه » الخاص فى العمل ، ومن المفترض دائما أن يطيع العاملون بعض القواعد التى غالباً ما تكون ضمنية ، وتتم مراقبتهم أثناء انجازهم لمهامهم ويتم وضعهم داخل أطر : فهيكمل السلطة الموجود يستهدف فرض احترام القواعد .

خلال الموجة الأولى ، فى ظل المجتمعات الزراعية كانت الأغلبية العظمى من الفلاحين يعملون دون راحة للوصول الى مجرد حد الكفاف . وكان لقوة العمل الزراعى ، المنظمة فى فرق انتاج أسرية ، نظامها المحدود بإيقاع الفصول ، وبزوغ وغروب الشمس .

وإذا تقيب فلاح أو أبدى تكاسلا كان أهله هم الذين يفرضون عليه الانضباط ، إذ كان بإمكانهم مقاطعته أو ضربه أو انقاص حصته من الطعام . فالأسرة ذاتها كانت هى المؤسسة الاجتماعية المسيطرة ، وفيما عدا بعض الاستثناءات ، كانت تؤمن احترام نظام العمل ، وكانت الضغوط الاجتماعية التى يمارسها القرويون تعزز من سيطرة الأسرة على كل واحد من أفرادها .

وبالطبع ، كانت الصفوة غالباً ما تمارس حق الحياة أو الموت على طبقة الفلاحين كما أن التقاليد كانت تنظم وبشكل صارم السلوكيات الاجتماعية والجنسية والدينية ، وكان الفلاحون يعانون فى كثير من الأحيان من الجوع والفقر المدقع . ولكن فى حياتهم اليومية كانوا يخضعون - على ما يبدو - لقواعد أقل إكراها وإجباراً من تلك التى تحكم الأشخاص الذين يشكلون قوة العمل الصناعية التى كانت قليلة فى ذلك الوقت ، وإن كانت فى تزايد مستمر .

لقد ظل نظام العمل الزراعي قائما منذ آلاف السنين ، وأغلب البشر الذين سبقونا بقرن أو قرنين من الزمان لم يصفوا نظاما آخر غيره ، وكانوا يعتبرونه الطريقة « الوحيدة » المنطقية لتنظيم العمل والتي يجب أن تدوم للأبد .

السلاسل الجديدة :

ومع ظهور المصانع الأولى ولد نظام عمل مختلف تماما . ففي البداية لم يؤثر هذا النظام الا على جزء صغير جدا من السكان ، ثم مد نفوذه تدريجيا مع تناقص أهمية العمل الزراعي وتزايد عدد المهام الصناعية .

وفي قلب مجتمعات الموجة الثانية ، كان العامل الصناعي الحضري يستطيع بالطبع أن يشعر بدرجة أكبر من الحرية الاجتماعية في ظل جهل الناس بعضهم ببعض في أحياء الأكواخ الفقيرة المزدحمة . ولكن حياته في المصنع كانت مقننة بضرامة شديدة . وكانت التكنولوجيا المبسطة لتلك الفترة مضممة لأمين - وهو ما كان عليه أغلب أسلافنا - ولأنها تستهدف تضخيم الطاقة العضلية البشرية كانت ثقيلة وبجادة ، كما كانت تتطلب كثافة عالية لرأس المال . فقبل اختراع المحركات الكهربائية الصغيرة كانت الآلات توضع عامة في صفوف وتحركها سيور ، وكان محور البكرات المحركة هو الذي يحدد إيقاع العمل لكل ورشة . ثم جاء بعد ذلك المسير الآلي الذي أجبر جيوش العمال على العمل في تزامن صارم وربطهم بسلاسل الى نظام الانتاج .

ولم يكن صدفة أن يطلق الفرنسيون على « خط التجميع » اسم « سلسلة » ولا أن يجد كل فرد في المصنع نفسه مدمجا في « سلسلة من القيادة » بدءا من العامل غير الماهر حتى أعلى القيادات .

وأصبح العمل مؤرخا النمط ويسير بدون تفكير بعد تحليله الى أبسط عملياته . ومع تطور العمل المكتبي بعد ذلك وجد ذوو « الياقات البيضاء » أنفسهم خاضعين لتنظيم من نفس الطوع . كانوا يتمتعون من الناحية الجسدية بحرية حركة أكبر قليلا نظرا لكونهم لا يخضعون لخط التجميع ، الا أن هدف الادارة العليا كان أيضا زيادة الانتاجية في المكتب بجعله مائلا للمصنع كلما أمكن ذلك ، سواء بشكل انساني أو غير انساني .

لقد أثار فقدان العامل صفته الأدبية نقدا قاسيا ضد مصانع العصر المصنعي ، غير أن أكثر المفكرين راديكالية في ذلك الوقت كانوا يعتبرون هذه المصانع إنجازات « متقدمة » و « علمية » .

إن تعديل وظيفة الشرطة أثار تقليقات أقل . ولكن بدلا من

الأسرة التي كانت تقود العمل وتجبر أفرادها على حسن الأداء ظهر هيكل سلطة جديد يهدف إلى تطبيق قواعد جديدة : ألا وهو الإدارة ذات التسلسل والتدرج الهرمي .

ففي البداية ، اصطدم نظام عمل الموجة الثانية بمقاومة عنيفة حتى من جانب أصحاب العمل الذين حاولوا الاحتفاظ بالنظام الريفي القديم وذلك بزراعة في المصنع . ونظرا لأن أفراد الأسرة كانوا يكدون معا في الحقول ، استخدم بعض الصناعيين الأولاد مجموعات أسرية كاملة . ولكن النظام الذي أثبت فاعليته في الزراعة طوال عشرة آلاف سنة تبين أنه لا يصلح في المصنع على الإطلاق .

اذ لم يقدر الشيوع على متابعة إيقاع الآلات . وكان يتعين ضرب الأطفال بل وربطهم أحيانا لمنعهم من ترك أماكنهم والذهاب للعب . وكانت الأسر تصل إلى المصانع في ساعات مختلفة وفي فوضى كما كانت تفعل في الريف . ولم يكن هناك مفر من فشل محاولة الحفاظ على فريق الإنتاج الأسري في البيئة التكنولوجية الجديدة ، ومن ثم فرض النظام المصنعي نفسه .

وكان الدرس واضحاً : لا يمكن تنظيم العمل حول آلة بخارية أو نول كما لو أن الأمر يتعلق بمعزقة أو بزوج من البقر ، لقد تطابت التقنية الجديدة نظاماً جديداً - وهيكل جديداً للسلطة يتعين تحديده وفرض احترامه .

البروليتاريا الإلكترونية :

ومع تطور الاقتصاد فوق الرمزي ، يشق نظام جديد للعمل طريقه مرة أخرى ليحل محل النظام الأقدم منه .

وفي مصانعنا ومكاتبنا التي ظلت في العصر المصنعي ، لم يتغير الموقف منذ عشرات السنين . ففي كل أنحاء العالم ، وخاصة في الدول الحديثة التصنيع ، يظل مئات الملايين من العاملين مكبلين لنظام الموجة الثانية .

والآن وكما حدث في الماضي تماماً ، نرى أصحاب الأعمال لا يقدرّون الثورة التي تدور حولهم حق قدرها . انهم يستخدمون حاسبات آلية وتكنولوجيات متطورة تنتمي للموجة الثالثة ، ولكنهم يحاولون الاحتفاظ بقواعد العمل وقواعد السلطة التي أعدتها بالأمس الموجة الثانية .

وفي محاولة منهم لتحويل العاملين إلى « بروليتاريا إلكترونية » - كما كان جورج أورويل يمكن أن يسميهم - نجدهم يخصون عدد الضربات

على لوحات مفاتيح الآلات ويراقبون بشكل دائم أوقات الراحة ويتصنتون على المكالمات الهاتفية • انهم يريدون السيطرة على سير العمل في أبسط تفاصيله • وتنتشر هذه الطرق الخاصة بالعصر الصناعي لدى شركات التأمين خاصة في معالجة مجموعة طلبات التعويض ، أما بالنسبة لفروع أخرى ففي الحصول على البيانات المعلوماتية ، غير أن هذه الطرق يمكن أن تنطبق أيضا على وظائف الإدارة العليا •

وطبقا لتقرير لمكتب الكونجرس الأمريكي لتقييم التكنولوجيات ، فإن هذه الطرق المعنية « تمتد وبشكل متزايد في كثير من الأحيان [٠٠٠] الى أكثر الوظائف كفاءة في المجالات التقنية فضلا عن بعض المهن الحرة وإدارة الشركات ، فبعض المهن مثل سمسار مواد أولية أو مبرمج كمبيوتر أو مسئول عن قروض بنكية [٠٠٠] قد تتعرض هي أيضا لنظام المراقبة المستمرة » •

ويبقى أن نعرف الى متى ستظل هذه الطرق مربحة ، لأن قواعد العمل في الماضي تتعارض مع الامكانيات الجديدة التي تمنحها التكنولوجيا المتقدمة • وأينما تتعايش الطرق القديمة مع التكنولوجيا المتقدمة ، يكون من المرجح حدوث سوء استخدام لهذه التكنولوجيا وتبديد لمزاياها دون تحقيق عائد فعلي ، ولقد بين التاريخ مرارا أن التكنولوجيات المتقدمة حقا تتطلب أيضا طرق عمل وتنظيم متقدمة حقا •

ويشبه أصحاب العمل الذين لا يزالون يتوهمون أنهم في حاجة الى بروليتاريا الكترونية ، الى حد كبير أصحاب المسابك القدامى وأصحاب مصانع النسيج الذين كانوا يعتقدون أن بإمكانهم تشغيل مصانع تعمل بطاقة البخار بطرق أعدت للتعامل مع قوة جسر الأبقار • ولقد اضطر هؤلاء الى تصحيح خطئهم سريعا والا كان مصيرهم الإفلاس في مواجهة منافسين أكثر ذكاء تعلموا كيف يعيدون تنظيم سياق العمل ذاته ، بمطابقة نظام العمل مع التقنيات الأكثر تقدما حينذاك •

ومن بين آلاف أماكن العمل ، ابتداء من ورش صناعة السيارات الى المكاتب ، تجرب بعض الشركات الذكية حاليا - أو تطبق فعلا - النظام الجديد الذي يتميز بميزة رئيسية ، ألا وهي تغير الموقف تجاه المعرفة وكذلك تجاه السلطة •

نظام عمل القد :

إن التغيرات التي في طريقها لتحويل العمل لانتج اطلاقا من أي نوع من الغيرة الغامضة ، وانما ترجع الى حقيقة أن انتاج الثروة حاليا يتطلب حتما من المعلومات والاتصالات أكبر بكثير من السابق، عندما كانت أغلب

الشركات لا تزال صغيرة الحجم جدا وكان صاحبها أو مديرها يستطيع عمليا معرفة كل ما يحتاج معرفته . ولكن مع زيادة حجم الشركات والتعقيد المتزايد للتكنولوجيا ، أصبح مستحيلا على أى من كان النهوض بععب المعرفة كاملا . ومن ثم تم استخدام مجموعة من المتخصصين والمديرين ووزعت على الأقسام والمستويات الخاصة بالبيروقراطية . فلقد تعين توزيع اجمالى المعرفة بين مختلف عناصر ودرجات الادارة العليا .

وتحدث الآن ظاهرة موازية . فكما كان رجال الأعمال يعتمدون على المديرين للحصول على المعرفة، أصبح المديرون يعتمدون حاليا على رؤوسهم لنفس الغرض .

ولقد عفا الزمن على التقسيم القديم لقوة العمل الى « رؤوس » و « أيدي » وهو التقسيم الذى وضعه العصر الصناعى . ويعبر تيرويا ناجاو بروفيسر علم المعلومات والقرار بجامعة تسوكوبا عن هذه الحقيقة قائلا : « ان الفصل بين الفكر والفعل المادى كما حققه النموذج التقليدى [٠٠٠] يتوافق تماما بدون شك مع تكنولوجيا ساكنة غير أنه من الصعب أن يتوافق مع تقدم تكنولوجيا سريع » .

ولأن التقنيات أصبحت أكثر تعقيدا وتتوالى الواحدة تلو الأخرى بسرعة أكبر من ذى قبل ، ينتظر من العامل أن يعرف المزيد عن الوظائف المجاورة لوظيفته وأن يستوعب الابتكارات . وهكذا تشير دعاية لجنرال موتورز بفخر الى عمال يساهمون فى اختيار طريقة انارة مصابيحهم ويختارون أدواتهم والورق الشفاف الخاص بهم ، بل أنهم « يعرفون على كفية عمل المصنع وتكلفة الأشياء واستجابة العملاء لنتائج عملهم » . ويوضح دافيد هيويت من شركة يونيتد ريسيرش كمبانى أن العمال فى حالة الانتاج بمساعدة الكمبيوتر لا يحتاجون الى مجرد معرفة كيف تعمل آلاتهم الخاصة ولكن [٠٠٠] كيف يعمل المصنع ككل ، .

ان ما يحدث هو اعادة توزيع لمسئولية وععب المعرفة ، والشئ الأهم - اعادة توزيع لمسئولية اتخاذ القرار .

فالعاملون الذين يتلقون دورة مستمرة من التدريب ، حيث يعين عليهم التعلم ثم الغاء بعض ما تعلموه ثم التعلم من جديد ، يحتاجون الى السيطرة على التقنيات الجديدة والتكيف مع أشكال تنظيمية جديدة وايجاد أفكار جديدة .

وبالتالى يقول ناجاو مشيرا الى دراسة سابقة لشركة سونى : « ان العاملين الخاضعين الذين يحترمون اللوائح دائما ويكتفون بتطبيق التعليمات حرفيا ليسوا بالعاملين الجيدين . وهو ينبه الى أن البيئة

الحالية ذات التطور السريع تجبرنا على تغيير القواعد ذاتها أكثر من
ذى قبل ، ومن ثم يتعين تشجيع العاملين على اقتراح تعديلات ببادرة
خاصة منهم .

ففى الحقيقة ، ان الذى يساهم فى تحديد القواعد الجديدة سيدري
ضرورة هذه القواعد وكيف أنها تتكامل مع المجموع - ويعنى ذلك أنه
سيتمكن من تطبيقها بشكل أذكى . ومن جهة أخرى ، يقول رابينهارد
موهن رئيس شركة برتلسمان ايه . جى . وهى احدى أكبر المجموعات
العالمية فى مجال وسائل الاعلام : « ان اللوائح والقوانين التى تحظى بتأييد
أغلبية القوة العاملة هى وحدها التى لديها فرصة ما لكى تحظى
بالاحترام » .

ولكن اشراك العاملين فى عملية اعداد القواعد ، يعنى جعلهم يتقاسمون
سلطة كانت وقفا مطلقا على رؤسائهم ، ويصعب على بعض المديرين قبول
هذا التحول فى السلطة .

وكما هو الحال بالنسبة للديمقراطية السياسية ، لا يمكن
لديمقراطية فى مكان العمل أن تزدهر فى قلب تجمع جاهل ، وبالعكس ،
كلما كان التجمع متعلما طالب - على ما يبدو - بالديمقراطية .
لذلك يؤدى انتشار التكنولوجيات المتقدمة فى الشركات الى التخلي تدريجيا
من العمال غير المؤهلين وذوى التعليم المنخفض بحيث يشكل المتبقون
مجموعة أفضل تعليما ، ومن المستحيل قيادتهم طبقا للطريقة القديمة
المستبدة من نوع « اعملوا ولا تطرحوا أسئلة » . بل ان العكس صحيح
اذ أصبح جزءا من عمل كل واحد طرح الأسئلة ومناقشة الأفكار
القائمة .

ويوضح لوويل . اس . باين الذى يدير مصنع جين كورب
أوتوموتيف فى مدينة شيلبيفيل بولاية انديانا ، مشيرا الى دوره كمدير ،
« ان الضغط هنا يأتى من قوة العمل ذاتها - قوة عمل تتحدى الادارة
وترفض قبول أوامرها أو سلطتها . ويعيد العاملون هنا النظر فى
الأهداف المحددة [...] اذ لا يكفي أن تنتهى للادارة لتكون أفكارك
مقدسة وغير قابلة للنقاش » .

اذن الصورة واضحة : اذا كانت السلطة فى مكان العمل فى
طريقها للتحويل فان ذلك ليس نتيجة لتأثير نوع غامض من المثالية ولكن
لأن نظام خلق الثروة الجديد يتطلب ذلك .

الشخص غير القابل للاستبدال :

من بين عوامل تحول علاقات السلطة في العمل ، هناك عامل رئيسي يرجع لمفهوم عدم القابلية للاستبدال ، لقد اعتمد أحد أهم ابتكارات الثورة الصناعية على فكرة قطع الخيار القابلة للاستبدال ، غير أن العمال سرعان ما أصبحوا كذلك أيضا .

وكان ذلك على وجه الخصوص أحد أهم أسباب العجز النسبي للطبقة العاملة في العصر الصناعي . فمنذ أن أصبحت الوظائف لا تتطلب كفاءة عالية ، بحيث لا يستلزم الأمر سوى بضع دقائق لكي تتخرج لأي شخص كيفية انجاز مهمة شبه آلية ، أصبح أي عامل يساوي أي عامل آخر ، وعندما كان يزيد عرض العمل عن الحاجة كانت تنخفض الأجور وحتى عندما كان ينضم العمال الى النقابات كانوا يجدون أنفسهم في مركز تفاوضي سيء .

« ان جيشا احتياطيا » من العاطلين كان مستعدا لشغل كل الوظائف الضاغرة ، أما حاليا ، وكما سبق أن رأينا في الفصل السابع ، لا يستطيع العاطلون فعل ذلك الا بشرط احتلاك الجرعة المناسبة من الكفاءة في اللحظة المناسبة .

هذا بالإضافة الى أن مضمون العمل من المعرفة يتجه الى التزايد ، كما تتجه الوظائف الى أن تكون ذات مواصفات فردية وشخصية ، بمعنى آخر أصبحت أقل قابلية للاستبدال . وطبقا للاستشاري جيمس بي . وار نائب رئيس اندكس جروب « تزداد صعوبة استبدال العاملين في قطاعات المعرفة ، لأن كل واحد منهم يستخدم نفس الأدوات بشكل مختلف . فمهندس ما يستخدم الكمبيوتر بشكل مختلف عن مهندس آخر ولحلل السوق طريقته الخاصة لتحليل الأشياء ، ومن سيحل محله ستكون له طريقة أخرى » .

وعندما يترك أحد العاملين الشركة ، يتعين عليها اما إيجاد من يحل محله على أن يكون بنفس الكفاءة ، وهي عملية ليست سهلة نظرا للعبة الاحتمالات الرياضية (ومكلفة أيضا) وتزداد صعوبة كلما تزايدت ظاهرة التنوع ، أو تقوم بتدريب شخص جديد (بتكلفة كبيرة أيضا) . وبالتالي أصبح استبدال شخص ما عملية مكلفة بشكل مضطرب وأصبح لدى هذا الشخص سلطة تفاوضية تزداد بنفس النسبة .

ويعرض رئيس الفريق المكلف بمشروع ضخيم للدفاع القومي هذا التطور في هذه الكلمات : « في الماضي كان من الممكن جعل الجميع يفعلون

نفس الشيء [٠٠٠] . أما حاليا فان الأمر مختلف تماما ، اذا فقدنا أحد العاملين يحتاج الأمر الى ستة شهور من التدريب لشخص آخر لكي يفهم نظامنا » . فضلا عن أن العمل منظم في مجموعات « لذلك يختل عمل كل الفريق عندما نفصل شخصا ما » .

والنتيجة النهائية لهذا التطور هي توجه الشركات الى استخدام عاملين أقل عددا ولكن بأجور أعلى ، أما الصناعات المتطورة ذات النمو العالي فتلجأ الى استبعاد هيكل القيادة الاستبدادي القديم وتستبدله بأسلوب عمل جماعي أو أكثر مساواة .

وعندما نضع هذه التغيرات في سياقها التاريخي ، تبدو كتحول مهم للسلطة في مواقع العمل .

ضرورتان :

لن يمحو نظام العمل الجديد كل أثر للنظم الأقدم ، وسيتمتعين أن يمر وقت طويل لكي يختفى آخر سجن أشغال شاقة صناعي . ولكن توجد ضرورتان تجعلان من غير الممكن وقف التقدم .

الضرورة الأولى « ضرورة الابتكار » . اذ لا يوجد حاليا نصيب مضمون من السوق ولا منتج يعيش الى مالا نهاية . ولا يقتصر الأمر على مجال المعلوماتية أو مجال الملابس ، حيث تستولى المنافسة على منافذ مفترض أنها مكتسبة وتنتزع من شركات قوية مساحات كبيرة من نفوذها باستخدام سلاح الابتكار ، ولكن في جميع الفروع - سواء أكانت بوالص تأمين أم خدمات طبية أو رحلات منظمة . وتجف الشركات وتموت اذا لم تتمكن من خلق سيل لا ينقطع من المنتجات الجديدة .

ولكن فرصة العاملين الأحرار لأن يظهروا قدرات ابتكارية تفوق فرصة أولئك الخاضعين لرقابة دقيقة في ظل ظروف شمولية . وكما يقول دافيد ستون نائب رئيس شركة ديجيتل اكويمنت والمسئول عن الهندسة الدولية : « اذا أمضيت وقتك في مراقبة شخص ما يقضى بدوره وقته في مراقبة عمالك فلن تخلقا شيئا يذكر » . وبالتالي ، فان ضرورة الابتكار تشجع استقلالية العاملين .

ويستتبع ذلك أيضا اقامة علاقة سلطة جديدة تماما بين أرباب العمل والعاملين ، سماتها الأولى ضرورة اتاحة المجال للأخطاء الذكية . فقبل طرح فكرة واحدة جيدة ، يجب أن يكون قد تم طرح - ومناقشة - مجموعة من الأفكار الرديئة ، وهو ما يستتبع بدوره أن يصبح كل فرد من الآن فصاعدا متحررا من الخوف .

ان الخوف هو أخطر قاتل للأفكار ، الخوف من السخرية ومن العقاب ومن ضياع الوظيفة يبطل ويلغى الابتكار . وكانت الإدارة فى الماضى تعتبر مهمتها الأولى تجنب الوقوع فى الخطأ بينما الابتكار على نقيض ذلك ، يحتاج الى الخطأ التجريبي لكي ينجح .

تروى عن توم واتسون ، وهو من كبار قادة آى . بى . أم النادرة التالية ، التى يحتمل أن تكون مختلفة : سأل أحد زملائه ان كان سيفصل المسئول عن مشروع تكلف ٥ ملايين دولار وانتهى بالفشل ، فأجاب واتسون : « أفصله ! لقد دفعت له ثوا تكاليف دراسته ! » سواء أكانت الرواية حقيقية أم لا ، فانها توضح موقفا تجاه العمل متناقضا تماما مع نظام العصر الصناعى ، وتؤكد مرة أخرى على أهمية التدريب .

والضرورة الثانية التى تدفع الى اقامة نظام جديد هى السرعة . فالنظم الاقتصادية المتقدمة محكوم عليها بالتسارع ، ففى هذا المناخ الجديد لايكفى الابتكار وحده ، بل يجب أن تطرح الشركة منتجاتها الجديدة بسرعة جدا قبل أن يسبقها أحد منافسيها الى السوق أو يكون لديه الوقت لنسخ منتجاتها الجديدة وتقليدها .

وفى الوقت نفسه يعدل ضغط التسارع بدوره علاقات السلطة بكسره للتسلل البيروقراطى للقيادة .

وزد على ذلك أن الشبكات الالكترونية الجديدة تسمح فى كثير من الأحيان داخل الهيئة باتصالات نحو الأعلى والأدنى أو اتصالات أفقية ، وبفضل هذه الاتصالات يمكن لأحد العاملين أن يندس خلال مستويات التسلسل الإدارى ، وتحدث ظاهرة مماثلة فى الاتصالات الشخصية والمباشرة .

فى السابق ، كان تجاوز أحد العاملين لرئيسه المباشر لعرض مشكلة أو فكرة جديدة كفيلا بأن يسبب له المضايقات ، بينما يجبر التسارع حاليا العاملين على اختصار وتجاوز التسلسل الإدارى ، وقد يتم تشجيعهم على ذلك فى حالة الضرورة . ولقد أصبح هذا السلوك معتادا فى المقر الرئيسى لشركة براذر اندستريز فى ناجويا ، لدرجة أن مسئولا عن العاملين يمكن أن يعلن ما يلى : « اذا شعر كادر وسيط بالاهانة لأن أحد مرؤوسيه تخطئه دون استئذان ، فان هذا الكادر سيفقد على الفور احترام رؤسائه وكذلك احترام مرؤوسيه » .

ومن ثم يساهم كل من التسارع والابتكار فى اسقاط التسلسل الهرمى للسلطة المنتمية للماضى المصنعى . ويشجعان التقدم نحو نظام عمل جديد ينتمى للموجة الثالثة .

المطالبة بحرية الوصول الى المعلومات :

لكل هذه الاسباب سوف يمتد نظام العمل الجديد الى جميع قطاعات الاقتصاد الرئيسية . وكلما حصلت قوة العمل على استقلالية ، طالبت بتوسيع حقها في الوصول الى المعلومات .

وفي العصر السابق ، كان المطالبون بمعاملة العاملين معاملة أكثر انسانية يضطهرون بواقع تكنولوجيا ذلك العصر المتخلفة والعي وان ظلت رابحة لكنها أبقت العمال أسرى الجهل والعجز .

أما الآن ، فالعاملون يريدون الاطلاع على المعلومات المتزايدة لأنهم في حاجة ماسة اليها لانجاز مهامهم ، ان عملية اعادة توزيع المعرفة (والسلطة) التي نشاهد ما أصبحت ضرورية بحكم الظروف الجديدة للسوق وبحكم التكنولوجيات الجديدة ذاتها .

ولقد كتبت صحيفة « النيويورك تايمز » تقول : « بما أن برامج الكمبيوتر تحاكي وتملك الامكانيات التي طالما جعلت من المديرين مجموعة منفصلة ، فإن العاملين في المستويات الأدنى يستطيعون في الوقت الراهن القيام بالوظائف التي كانت وقفا من قبل على المديرين » . كما استشهدت الصحيفة بتصريح لشارلز ايرل النائب السابق لرئيس شركة بروكتر آند جامبل يقول فيه : « فجأة أصبحت المعلومات تصل الى أيدي الذين يشغلون الآلات » ولم تعد وقفا على أولئك الذين يحتلون درجتين أو ثلاث درجات أعلى في السلم الوظيفي . والواقع أن هذه الكوادر العليا قد لا تفتن الى أهمية تلك المعلومات طالما أنها لم تصل الى العمال ، ولكنها تبدى مقاومة شديدة للغاية اذا وصلت هذه المعلومات اليهم . وبالطبع ليس كل العمال قادرين على شغل مناصب تتطلب مبادرة وتقاسما للمسئولية ومشاركة بفنون تحفظ ، ولا كل المديرين قادرين على التكيف مع أسلوب العمل الجديد .

ولكن مع اتجاه وحدات العمل الى أن تصبح أصغر حجما وانتقاع مستويات التعليم بشكل مضطرد ، يتزايد الضغط من أسفل ، وينجم عن ذلك تحول أساسي في علاقات السلطة .

انها ليست المرة الأولى منذ فجر العصر الصناعي ، التي يواجه فيها المديرون ظهور نماذج جديدة للعلاقات الانسانية في مواقع العمل ، فمنذ عهد بيميد هانجت مدرسة من المنظرين مفاهيم تايلور القديمة التي جعلت من العامل تابعا للآلة وأكدوا أنه سيكون من الأجدى في نهاية الأمر معاملة العاملين كأدميين .

إلا أن النظام الجديد يحظى بتأييد ومساندة المديرين الثوريين .
ويقول تيرويا ناجاو : « إن الفكرة تنهبط إلى أبعد بكثير من افتراضات
نموذج « العلاقات الانسانية » ، التي كانت تهدف إلى جعل العاملين
يشعرون بأهميتهم . فالآن يتم الاعتراف بأنهم بالفعل مهمون » .

ويظل صحيحا أن السلطة العليا - الأقوى من سلطة أى شخص -
ملك لسوق العمل ، إن النقص أو الفائض من العاملين المؤهلين فى هذا
التخصص أو ذاك هو الذى يحدد الثوابت الخارجية وحدود الاستقلالية
للجديدة . لقد تعلم عدد كبير من المبرمجين ومهندسى الفضاء درسا
قاسيا ، ألا وهو أنه يمكن الاستغناء عنهم ببساطة ، تماما مثل عمال
المطبعة أو العمال على خط تجميع ، بينما يمنح رؤسائهم لأنفسهم
« مميزات ذهبية » . إن من يفقدون عملهم يتعرضون لخفض رهيب
فى سلطتهم سواء الشخصية أو الجماعية - إلا أن ذلك سيكون موضوع
كتاب آخر تماما .

المهم هنا ، هو ادراك كيف تتغير الأشياء بالنسبة لمن « ينتمون »
لقوة العمل . والحال هذه فاننا فى هذا الاطار نشاهد حاليا تحولا
ذا أهمية تاريخية .

فى العصر المصنعي ، لم يكن لأى عامل سلطة فردية مهما كانت
بسيطة فى مواجهة الشركة ، وكان ذلك ينطبق على أى نوع من الصراع .
إن تجمعا من العاملين فقط كان يستطيع أحيانا ، إذا ما مهد برفض تقديم
خدمة عضلاته للشركة ، إجبار الادارة المتعنتة على تحسين الرواتب
أو أوضاع العمال . فالعمل الجماعى فقط كان يمكن أن يبطئ أو يوقف
الانتاج ، طالما أن كل فرد كان قابلا للاستبدال ، وعلى هذا الأساس تكونت
النقابات العمالية .

وإذا كانت النقابات ، مع ارتباطها التقليدى « بالتضامن »
و « الوحدة » ، تفقد حاليا من أعدادها ومن سلطتها فى كل البلدان
المتقدمة تكنولوجيا تقريبا ، فإن ذلك يرجع بالتحديد إلى أن العاملين
لم يعدوا قابلين للاستبدال بنفس القدر الذى كان فى السابق .

وفى عالم الغد ، لن يحتاج أحداث أية خسائر لانتاج شركة ما أو شل
انتاجها إلى أعمال جماعية . إذ يكفي دس « فيروس معلوماتى » فى برنامج ،
أو ادخال التواء بارع للمعلومات فى قاعدة بيانات ، أو تسليم المعلومات
لمنافس . وهذه ليست سوى بعض أمثلة لوسائل بديهة من بين طرق
التخريب الجديدة المتعددة ، التى يمكن أن يستخدمها شخص غاضب
أو غير مسئول أو مجروح الكرامة .

وقد يقتصر « اضراب المعلومات » فى المستقبل على عمل احتجاجى لشخص واحد - وهو عمل لا يستطيع أى قانون أو حيلة معلوماتية أو اجراء أمنى أن يضمن فى مواجهته حماية كاملة . وان لأفضل دفاع بدون شك هو الضغط الاجتماعى الذى يمكن أن يمارسه زملاء وأقران الشخص المعنى ، أو مجرد احساسه بأنه يعامل بانصاف وكرامة .

غير أن الأكثر أهمية هو التطور نحو عدم القابلية للاستبدال . ومع التمييز المضطرد للعمل ، فان وضع الذين يملكون كفاءات أساسية وحاسمة سيتعزز بشكل كبير . ولم يعد الأمر قاصرا على الجماعات المنظمة بل ان الأفراد المعزولين يمكنهم حاليا الضرب وبشدة .

ولقد أكد الثوريون الماركسيون أن المملطنة ملك لمن يمتلك « وسائل الانتاج » وقارنوا وفقا لهذه المقولة عامل المصنع مع الحرفى فى العصر ما قبل الصناعى . كما أكد ماركس أن العاملين سيظلون بدون سلطة طالما أنهم لم ينتزعوا « أدوات الانتاج » من الطبقة الرأسمالية التى تمتلكها .

ولكننا ، بعد زمن ماركس نعيش الآن التحول التالى لعلاقات السلطة فى موقع العمل ، وانه لمن سخرىات التاريخ أن نشهد حاليا ظهور نوع جديد من الأجراء المستقلين الذين يملكون فعلا وسائل الانتاج . اذ أن هذه الوسائل فى شكلها الجديد ، لم تعد داخل صندوق أدوات الحرفى ، وبفس القدر ليست تلك الآلية المكثفة التى ميزت العصر المصنعى : أن هذه الوسائل تنبض داخل جمجمة الأجير المستقل حيث سيجد المجتمع فى المستقبل أهم مصدر للثروة والسلطة .

الفصل التاسع عشر

فسيفساء السلطة

فى عام ١٩٨٥ ، اشترت شركة جنرال موتورز ، الصانع الاول للسيارات فى الولايات المتحدة ، اغلب رأسمال « هيوز ايركرافت » ، وهى الشركة التى أسسها هوارد هيوز ، هذا الملياردير غريب الأطوار الذى اعتزل الحياة العامة . ودفعت جنرال موتورز ١٧ مليار دولار - وكان ذلك اكبر مبلغ يدفع حتى ذلك الحين لامتلاك شركة .

وكانت موجة جنونية من الاندماجات قد بدأت فى الولايات المتحدة فى بداية الثمانينات ، وهى الموجة الرابعة منذ ١٩٠٠ . ومع توالى السنين تضاعفت عمليات الاندماج . وفى عام ١٩٨٨ ، بلغ عدد عمليات الشراء أو الاندماج ٣٤٨٧ عملية وبلغ مجموع ما دفع فيها رقما فلكيا هو ٢٢٧ مليار دولار . ثم فى عام ١٩٨٩ ، تم تحطيم الأرقام القياسية السابقة بعرض الشراء العلنى لـ « آر . جيه . آر . نايسكو » الذى تكلف ٢٥ مليار دولار .

باختصار ، تضاعفت التكلفة القصوى للاندماج خمسة أضعاف خلال أربع سنوات فقط . ومع أخذ التضخم فى الاعتبار تكون الزيادة شديدة الضخامة .

وكانت غالبية العمليات الكبرى من هذا النوع فى تاريخ الولايات المتحدة تتم بين شركات أمريكية ، على نقيض ما يحدث الآن ، حيث لا يمر يوم دون أن تعلن العناوين الرئيسية عن « زيجات مختلطة » - عمليات اندماج عبر الحدود . فقد حصلت شركة بريدجستون اليابانية على شركة

فيرستون تاير آند رابر . واندسجت سارا لى مع العملاق الهولندى دووى
اجبرتز . وابتلعت كادبورى شوييس الانجليزية الشوكولاته الفرنسية
بولان . واشترت المجموعة الفرنسية « هاشيت » شركة جروليه الأمريكية
كما اشترت سونى اليابانية شركة كولومبيا بكتشرز الأمريكية .

وكتبت صحيفة « الفايننشال تايمز » تقول : « ان التزايد غير
الطبيعى لعمليات الشراء فى العالم لا يبدى أية علامة انحسار » . ورجحت
الصحيفة « أن تتسارع المعركة من أجل اعادة تنظيم العديد من القطاعات
المهمة ، [٠٠٠] تحت تأثير عوامل تتجاوز بكثير عمليات اعادة بيع
الأصول التى جعلت موجة الاندماجات تندلع أصلا فى الولايات المتحدة » .

وكما يشير المقال ، كان الهدف أصلا من العديد من الاندماجات هو
الاثراء السريع الذى يتحقق بفضل أعمال مالية أو ضريبية بهلوانية .
ولكن كان لاندماجات أخرى طابع استراتيجى . ففى أوروبا المتجهة بخطوات
واسعة نحو الوحدة الاقتصادية الكاملة ، اندمج عدد من كبريات شركاتها
على أمل الاستفادة من السوق المشتركة الواسعة ، أو لمقاومة هجمات
العائلة اليابانية والأمريكيين بشكل أفضل - بينما كان المتقدمون
الأمريكيون واليابانيون يبحثون عن زيجات أوروبية .

وبعض هؤلاء ، كان ينظر الى أبعد من ذلك ويستعد للعمل على
امتداد السوق التى تسمى « الثلاثية » ألا وهى أوروبا والولايات المتحدة
واليابان ، بل ان بعضهم كان يحلم بغزو « السوق على مستوى الكرة
الأرضية » .

وأثارت كل هذه الأنشطة المحيطة قلقا عميقا ، اذ خشى الكثيرون من
رؤية السلطة الاقتصادية تتركز فى أيدي قلة قليلة . وفى الوقت نفسه ،
نددت النقابات وبعض الساسة « بهوس الضربات الضخمة » التى قارنها
بعض المعلقين بالهياج الذى يصيب أسماك القرش المتضور جوعا .

وإذا لم نر الأشياء الا من منظور القدرة الاقتصادية ، فان ذلك قد
يقودنا فعلا الى التفكير فى أن السلطة فى اقتصاد الغد قد تنتهى الى أن
نؤول الى حفنة صغيرة من الهياكل الهرمية الضخمة أحادية التركيب
التي تشبه الى حد كبير تلك التى تعرضها علينا بعض الأفلام .

غير أن هذا السيناريو شديد السذاجة . .

أولا ، يخطئ من يعتقد أن هذه الاتحادات بين الشركات العملاقة
ستدوم الى مالا نهاية . فموجات الاندماج السابقة تلتها بعد ذلك بعدة
سنوات موجات من تفكك الشركات وتجريدها من أصولها . ويرتسم فى
الأفق مجموعة جديدة من حالات الطلاق ، اذ يحدث أحيانا أن تتبخر السوق

المتوقعة ، أو أن تدخل الثقافات الخاصة للشركات المدمجة في صراع -
أو يتضح أن الاستراتيجية كانت خاطئة تماما منذ البداية . ففي الواقع ،
وكما رأينا فيما سبق ، أن كثيرا من عمليات الشراء التي تمت مؤخرا كانت
تستهدف تحقيق عمليات تجريد وتفكيك رابحة ، حتى أن وحدات متعددة
تجد نفسها بعد عملية اندماج ضخمة وقد انفصلت عن النواة المركزية ،
وينجم عن ذلك في النهاية حدوث انكماش بدلا من التوسع .

ثانياً ، اننا نشهد فصلا متزايد الوضوح بين عالم المال وعالم
الاقتصاد « الحقيقي » الذي ينتج ويوزع السلع والخدمات . ففي نهاية
الثمانينات ، أوضح انهياران مخيفان للبورصة أن الأسواق المالية يمكن
أحيانا أن تنهار ، مؤقتا على الأقل ، دون أن يؤدي ذلك إلى اضطراب عميق
في سير عمل الاقتصاد ككل . ففي انتاج الثروة يعتبر رأس المال عاملا في
حد ذاته ، ولكن بدلا من أن تزيد أهميته فانها على العكس تتناقص عما
كانت عليه في الماضي .

ومن ناحية أخرى ، فإن السلطة لا تزيد بالضرورة مع الحجم .
فعديد من الشركات العملاقة تملك مصادر سلطة ضخمة ولكنها لا تستطيع
استخدامها بفاعلية . لقد تعلمت الولايات المتحدة في فيتنام ، والاتحاد
السوفيتي في أفغانستان أن تفوق الحجم لا يكفي لضمان الانتصار .

ولكن لمعرفة كيف سيتم توزيع السلطة في قطاع أو اقتصاد معين ،
من المهم أن ندرس « العلاقات » أكثر من دراسة الهياكل ويقودنا ذلك إلى
اكتشاف تناقض مدهش .

ففي الوقت الذي تتضخم فيه بعض الشركات (أو تنتفخ) ، تتجه
حركة قوية معاكسة إلى تفكيك الشركات الكبرى إلى وحدات متزايدة
الصغر ، وإلى تكاثر الشركات الصغيرة أيضا . لأن تركيز السلطة لا يمثل
سوى نصف المسألة : فبدلا من نموذج وحيد ، فأننا أمام اتجاهين
متناقضين تماما ولكنهما بدأ في الانصهار معا في توليفة جديدة .

ونجم عن الآثار المتفجرة للأهمية الاقتصادية للمعرفة أن هيكلنا جديدا
تماما للسلطة في طريقه للميلاد هو فسيفساء السلطة .

من التركيبات الأحادية الضخمة إلى الفسيفساء :

في الثمانينات ، وفي أوج اندلاع جنون الاندماجات « اكتشفت »
الشركات مركز الربح .

وفي اندفاع حماسية ، بدأت الشركات في التفكك إلى عدد كبير من
الوحدات ، وتلقت كل وحدة مهمة أن تعمل كشركة صغيرة مستقلة .

وهكذا دخل العمالة في طريق التخلي عن هياكلهم الضخمة أحادية التركيب ، واستبدالها بفسيفساء مكونة من عشرات بل مئات من الوحدات ذات النظم المحاسبية المستقلة .

ان الأسباب العميقة لعملية إعادة الهيكلة تلك ، تكمن في التغيرات التي عرفها نظام المعرفة ، وان كان قليل من المديرين يدركون ذلك .

ان فكرة اقامة مراكز ربح منفصلة في الشركة الكبيرة ليست بالفكرة الجديدة ولكن القيادات في عصر ما قبل الكمبيوتر ، عارضت قيامها نظرا لأنها تنطوي على تقليل مهم لسلطتهم .

وحتى بعد ظهور الوحدة المركزية ، ظل من الصعب على الشركات ممارسة سيطرة مستمرة على عمليات عدد كبير من « المراكز » من هذا النوع . وكان يتعين انتظار الوصول المكثف لأجهزة الكمبيوتر الشخصي في الشركات ، لكي يبدأ مفهوم مركز الربح في إثارة اهتمام حقيقي في قاعات مجالس الإدارة . وان ظل هناك شرط يتعين توفره ، ألا وهو ربط الميكروكمبيوتر بالوحدات المركزية . وبدأت اقامة هذه الروابط في الثمانينات ، وفجأة لقي مفهوم مركز الربح رواجاً كبيراً .

في البداية ، أدت أجهزة الميكروكمبيوتر المستقلة الى نقل السلطة نحو الأسفل . ومع هذه الأسلحة الجديدة ، تنوقت الكوادر المتوسطة بل وحتى العاملون البسطاء طعم حرية وسلطة لم يعتادوها . ولكن عندما تم بشكل فعلي ربط أجهزتهم بالوحدة المركزية ، أصبح بإمكان الإدارة العليا أن تراقب عن كثب بعض الثوابت الرئيسية لنشاط عدد كبير جداً من الوحدات الصغيرة ، وأصبح من الممكن السماح لها بقدر كبير من الحركة المستقلة ، مع الاحتفاظ بالسيطرة على المحاسبة المالية لهذه الوحدات .

وهكذا بدأت الثورة المعلوماتية في تعميق الهوة بين الجانب المالي والجانب الخاص بالعمليات والتشغيل ، وذلك بالسماح بالجمع بين المركزية من ناحية واللامركزية الممتدة من ناحية أخرى .

غير أن أغلب مراكز الربح الآن ليست سوى انعكاس للشركة الأم ، وصورة مصغرة للبيروقراطية المنبثقة من البيروقراطية الأم . ولكن مع اقترابنا من مفهوم الشركة المرنة سنرى هذه المراكز تبدأ في تنويع أشكالها التنظيمية وتكون فيما بينها فسيفساء من نوع جديد .

ففي كنيسة سانت ابوليناري نوفو بمدينة رافينا توجد لوحة جدارية من الفسيفساء تمثل موكبا للقديسين . فلنتخيل أن هذا الموكب الطواف بدلا من أن يدور على جدار مسطح وثابت ، فانه يدور في اطار نوع من الفسيفساء المتحرك المصنوع من العديد من الألواح الشفافة التي تنتقل

«الواحدة منها وراء الأخرى وتتداخل وترتبط فيما بينها في توليفات متعددة ، حيث لا تكف الألوان والأشكال عن الاختلاط والتغير والتحول والتباين فيما بينها » .

ويمكن تطبيق هذه الصورة على أنواع تنظيم المعرفة الجديدة في قواعد البيانات . وهي توحى بالفعل بالشكل المستقبلي للشركة وللإقتصاد ذاته . فبدلاً من تسلسل هرمي وإداري كان يركز السلطة وتهيمن عليه بعض التنظيمات المركزية ، نتجه الآن نحو سلطة في شكل فسيفساء متعددة الأبعاد .

الإدارة و « إزالة الدهون » :

إن طبيعة التسلسل الهرمي في الشركة في حالة تغير . ففي الحقيقة شهدت الثمانينات بالتوازي مع خلق مراكز الربح « تسطيحاً للتسلسل الهرمي » الذي عرف أيضاً باسم « مذبح الصفوف المتوسطة » . والسبب العميق لذلك ، كما كان الحال بالنسبة للانتقال إلى مراكز الربح ، هو شعور القيادات بالحاجة إلى إعادة السيطرة على المعرفة .

فبينما كانت الشركات تقوم بعمليات استغناء ضخمة في صفوف كوادرها المتوسطة ، كان المديرون والجامعيون وخبراء الإقتصاد الذين طالما ظالبوا من قبل ونادوا في صوت واحد أن « الأكبر هو الأفضل » قد بدءوا ينشدون أغنية أخرى . لقد اكتشفوا فجأة « اقتصاديات التوسع اللاحجمي » .

وتنجم اقتصاديات التوسع اللاحجمي المعنية أساساً عن انهيار نظام المعرفة القديم ، أي النظام الذي يعتمد على التوزيع البيروقراطي للمعلومات على حويصلات منفصلة عن طريق قنوات اتصال رسمية .

وكما سبق أن اشرنا من قبل ، فإن جزءاً كبيراً من عمل الكوادر المتوسطة يتلخص في جمع المعلومات الواردة من رؤوسهم ونقلها إلى رؤسائهم . ولكن منذ أن أدى تسارع العمليات وتعقيدها المتزايد إلى اكتظاظ الحويصلات وانسداد القنوات ، بدأ إجمالي نظام الإبلاغ في التفكك . وتكاثرت الأخطاء وسوء التفاهم ، ودفع تعدد المواقف المعقدة والمتشابكة إلى حقن العملاء . وتزايد عدد الأشخاص الذين يتحايلون على هذا النظام « الكافكي » (*) .

وارتفعت تكلفة المعاملات ارتفاعاً سريعاً . وكان العاملون يبذلون

(*) نسبة إلى الأديب « كافكا » .

جهدا أكبر للقيام بعدد أقل من المعاملات . وأصبح الدافع للعمل في انخفاض مستمر ومتسارع .

وكانت قلة من المديرين تدرك ما يدور حولها . فعندما تعرض على الكوادر العليا قطعة معينة أو آلة مكسورة على أرضية الورشة ، فإن أغلبهم سيعرفون ما الذى ينبغى القيام به . ولكن أن تعرض عليهم نظام معلومات عتيق لم يعد يتلاءم مع العصر ، فإنهم لن يدركوا حتى ما تتحدث عنه .

لقد بدا واضحا أن الإدارة العليا لم تعد تستطيع انتظار عمليات تركيب وتوليف المعلومات التى تتم مرحلة تلو الأخرى ، فى المستويات الأدنى وتصل إليها عبر رسائل محكوم عليها أن تصعد ببطء سلسلة القيادة . فضلا عن أن حجم المعرفة الذى يهبط خارج الحوصلات الرسمية والذى يتم نقله عبر قنوات غير متوقعة أو طارئة أصبح من الآن فصاعدا كبيرا . بحيث بدت كتلة الكوادر المتوسطة عائقا أكثر منها أداة لا غنى عنها لاتخاذ قرارات سريعة .

وفى مواجهة الضغوط التنافسية وتهديدات الشراء بدأ نفس المديرين الذين كانوا أول المسئولين عن بطلان البنية التحتية للمعرفة يبحثون بياس عن وسائل خفض النفقات .

وكثيرا ما كان أول رد فعل لهم هو اغلاق المصانع وتشريد العمال . ونادرا ما كانوا يلاحظون وهم يفعلون ذلك ، أنهم ينالون من نظام المعرفة الخاص بالشركة .

ولقد أشار البروفيسير هارولد أوكلاندر من جامعة بيس والخبير فى تخفيض قوة العمل الى أن عمليات الاستغناء عن العمال التى تهدف الى « تخفيض التكاليف » غالبا ما تؤثر سلبا على هذا الهدف لأنها تمس المعرفة بشكل خاص .

فعندما تقضى الاتفاقات الجماعية بأنه فى حالة الاستغناء عن العاملين يجب مراعاة الأقدمية . تكون نتيجة ذلك - كما يقول أوكلاندر - سلسلة من التغيرات فى الوظائف . إذ إن مقابل كل عامل يتم الاستغناء عنه ينزل ما بين ثلاثة أو أربعة عمال سلم التسلسل الوظيفى ، حيث يجدون أنفسهم فى مواقع تنقصهم فيها المعرفة اللازمة ، ومن ثم تنقطع قنوات اتصال كانت قائمة منذ زمن طويل . وبدلا من أن ترتفع الانتاجية بعد عمليات الاستغناء عن العمال ، كما كان منتظرا ، تنخفض هذه الانتاجية .

ثم تستهدف القيادات العليا بعد ذلك جحافل الكوادر المتوسطة التى كونوها على مدار السنوات لمعالجة سيل المعلومات .

ان أرباب العمل الأمريكيين الذين يقتطعون من كتلة الأيدي العاملة ، دون الاهتمام بالعواقب الاجتماعية لذلك ودون ادراك آثار هذه العملية على هيكل المفرقة للشركة ، يشعرون بالارتياح لأنهم بذلك « أزالوا الشحوم » الزائدة . (الأمر مختلف فى اليابان ، حيث تعتبر عمليات الاستغناء عن العاملين اعترافا بالفشل ، وكذلك الحال فى عدد كبير من الدول الأوروبية حيث النقابات ممثلة فى مجلس الادارة ومن ثم يتعين اقناعها بأنه لا يوجد حل آخر غير الاستغناء عن بعض العاملين) .

ان عمليات الاستغناء عن الكوادر المتوسطة « باستخدام المفرمة » تمثل فى الحقيقة محاولة متأخرة جدا ، وغير واعية فى أكثر الأحيان ، لاعادة تشكيل الهيكل المعلوماتى للشركة وزيادة سرعة الاتصالات .

ويتضح فى الواقع أن جزءا كبيرا من المهام غير الخلاقة المسندة للكوادر المتوسطة ، يمكن حاليا انجازها بسرعة أكبر وبكفاءة أعلى بواسطة أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصالات اللاسلكية . وكما سبق أن رأينا ، تقدر شركة آى . بى . ام . أن شبكة بروفيس الفرعية - وهى جزء من شبكتها الالكترونية الداخلية - تحل وحدها محل ٤٠ ألف كادر متوسط كان يتعين التعاقد معهم بشكل اضافى .

ومع الشبكات الجديدة التى تدخل الخدمة كل يوم ، يتزايد اتساع الاتصالات طبقا لقنوات أفقية أو قطرية أو بالقفز درجات نحو الأعلى أو الأسفل متجاهلة مستويات التسلسل التنظيمى والادارى . إذن ، أيا كان ما « تعتقد » القيادات العليا أنها فعلته ، فإن تعديل البنية الأساسية للمعلومات فى الشركة - ومعها تعديل هيكل السلطة - كان احدى نتائج خفضها للانفاق .

وعندما نخلق مراكز ربح ونفطح التسلسل الهرمى وننتقل من الوحدات المركزية الى أجهزة الكمبيوتر الشخصى المرتبطة فيما بينها بشبكات والمرتبطة مع الوحدات المركزية . فائنا نجعل السلطة فى الشركة أقرب لنموذج « القسيساء » وأبعد عن التركيب الأحادى الضخم .

دعاة الاحتكار فى الداخل :

ولسبب آخر أيضا ، تقودنا ثورة المعلومات الى السلطة القسيسائية ، نظرا لأن هذه الثورة تشجع الشركات على القيام بمشترياتهما - اذا أمكن القول - من خارجها .

قبلا من محاولة انجاز مزيد من المهام فى داخل الشركة ، أى بدلا من تنمية « التكامل الرأسى » ، تنقل العديد من الشركات الكبرى العمل الى موردين خارجيين ، وهو ما يسمح لها بمزيد من الخفض لحجمها .

ولقد كانت الطريقة التقليدية لتنسيق الانتاج ، هى طريقة جون .دى .
روكفلر التى استخدمها فى شركة ستاندرد اويل فى بداية القرن . وكان
الهدف من هذه الطريقة هو السيطرة على دورة الانتاج والتوزيع فى
جميع مراحلها وتأمين كل العمليات المقابلة . وقبل أن تحل حكومة الولايات
المتحدة شركة ستاندرد اويل فى عام ١٩١١ ، كانت الشركة تستخرج
بترونها وتنقله ، عبر خطوط أنابيب وناقلات بترونها خاصة بها وتقوى
بتكريره فى منشأتها الخاصة وتبيعه من خلال شبكة التوزيع التى
تملكها .

ولنأخذ مثالا آخر اختير عشوائيا . ففي الثلاثينات من هذا القرن ،
جعل ارنست . تى . فير من شركة « ناشيونال ستيل » أكثر شركات
صناعة الحديد والصلب الأمريكية ربحية . ولقد بدأ بمصنع فولاذ صغير
شبه منهار ، ولكنه كان يعرف منذ البداية أنه يريد أن يصل الى تشغيل
« متكامل تماما » . وانتهت هذه الشركة بالسيطرة على مواردها من معدن
الحديد وأصبحت تستخرج الفحم اللازم لها وتملك شبكة النقل الخاصة
بها . واعتبر فير أحد « كبار منظمي » الصناعة الأمريكية .

وفى هذه الشركات ، كان يوجد فى كل مرحلة من مراحل العمليات
تنظيم هرمى أحادى التركيب . وكان هذا التنظيم يضع البرامج ويحدد
أحجام المخزون ويناقش مع الآخرين أسعار النقل الداخلى ويتخذ قراراته
بشكل مركزى . وكان ذلك يمثل هيكل قيادة تسلطيا - يعمل بأسلوب
يعرفه جيدا بيروقراطيو التخطيط السوفيتى .

أما حاليا ، فتوكل شركة الطيران الأمريكية بان أمريكان لآخرين
استخدام حيز « الشحن » الذى تملكه على رحلاتها عابرة القارات . كما
أعلنت شركتا جنرال موتورز وفورد أنهما سترفعان نصيب « المصادر
الخارجية » فى إنتاجهما الى ٥٥٪ . ونشرت مجلة « مانجمنت تو داي » ،
لسان حال جمعية الادارة الأمريكية ، مقالا بعنوان « تجاوز الزمن التكامل
الرأسى للشركات متعددة الجنسيات » . بل ان أجهزة الخدمات الكبرى
للدولة ذاتها تعطى عمليات لمقاولين من القطاع الخاص .

ويسمح هذا الحل بتنسيق الانتاج عن طريق المنافسة . وفى ظل
هذا النظام ، يتعين على الشركات أن تتفاوض فيما بينها للحصول على
حق أن تتكفل شركة ما بهذه المرحلة أو تلك من مراحل الانتاج . ويتم
اتخاذ القرارات بشكل غير مركزى . وفى الجانب المقابل ، تتكلف عملية
وضع المواصفات والسهر على احترامها وقتا كثيرا وطاقة ونقودا ، وكذلك
الأمر بالنسبة لتجميع وتوصيل المعلومات اللازمة للمفاوضات .

ولكل طريقة مزاياها ونواقصها . فانتاج الأشياء داخل الشركة

يحقق تأمين السيطرة على الامدادات : فعندما حدث نقص فى الرقائق الالكترونية من نوع « درام » ، الذى امتد مؤخرا للعالم أجمع ، لم تعان شركة آى . بى . ام . من ذلك اطلاقا لأنها تقوم بتصنيع رقائقها .

غير أن تكلفة التكامل الرأسى ترتفع حاليا بسرعة كبيرة نتيجة للتضخم البيروقراطى الاضافى وللنفقات المباشرة ، فى حين أصبح جمع المعلومات المتعلقة بالسوق والمفاوضات أقل تكلفة بكثير - وذلك بفضل الشبكة الالكترونية وثورة المعلومات .

هذا بالإضافة الى أن الشركة التى توفر مشترياتها عن طريق مجموعة من الموردين الخارجيين تتاح لها فرصة الاستفادة من أى انجاز تكنولوجى ، دون الاضطرار الى شراء التكنولوجيا ذاتها ، وما يستتبع ذلك من ضرورة تدريب العاملين تدريبا اضافيا والقيام بآلاف التعديلات الصغيرة فى اجراءاتها التقنية والادارية أو فى أسلوب تنظيمها . بمعنى آخر ، ستلقى هذه الشركة على آخرين جزءا كبيرا من تكاليف التعديل والتكيف . بينما القيام داخل الشركة بجميع الأشياء حافل بالعديد من أشكال الجمود وعدم المرونة الخطيرة .

وغالبا ما يكون عمل الأشياء داخل الشركة أكثر تكلفة . فالمورد الداخلى للمكونات أو الخدمات اذا لم يكن موضع منافسة خارجية ، فانه يتحول فى الواقع الى « احتكار داخلى » ، لأنه فى هذه الحالة يكون فى وضع مميز يسمح له بزيادة أسعار البضاعة المباعة الى عملائه .

وللحفاظ على احتكارهم ، اعتاد الموردون الداخليون أن يولوا عناية قصوى للاحتفاظ بمعرفتهم لأنفسهم ، مما يجعل أية مقارنة موضوعية بين فاعليتهم وفاعلية منافسيهم الخارجيين صعبة ، وبدورها تمثل سيطرتهم على المعلومات التقنية أو المحاسبية عائقا سياسيا لاستبعاد الاحتكار الداخلى .

غير أن التكنولوجيا المعلوماتية تحمل فى هذا المجال أيضا ، وعدا بالتغيير لأنها تؤدي الى تآكل أسس قلاع المعرفة ذات النزعة الاحتكارية . وينزع بحث أجراه مؤخرا معهد ماساشوسيت للتكنولوجيا فى شركات مثل زيروكس وجنرال الكتريك الى اثبات أن « النظم المعلوماتية لمراقبة المخزون والأشكال الأخرى للتكامل الالكترونى تسمح لبعض مزايا » التكامل الرأسى أن تظل قابلة للاستخدام عندما يتم نقل عمل ما الى الخارج .

وفى الوقت نفسه ، يعزز الانخفاض السريع لتكلفة وحدة المعلومات الالكترونية وضع صغار الموردين الخارجيين ، ومن ثم تصبح السلع

والخدمات منتجات لفسيفساء من الشركات وليس لشركة واحدة ضخمة التركيب . ان الفسيفساء التى كونتها مراكز الربح فى الداخل تضاعفت بفسيفساء أخرى يتم اعدادها فى الخارج وعلى مستوى أوسع .

فى بطن الغول :

ان عمل هذه القوى يفسر جزئيا ذلك الانفجار الديمغرافى المدهش للشركات الصغيرة فى اجمالها والتى يبعدنا تكاثرها بدرجة أكبر عن الاقتصاد الأحادى التكوين .

اننا نسلم فى الوقت الراهن بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة هى المراكز الجديدة لخلق فرص العمل والابتكار والدناميكية الاقتصادية ، بحيث أصبح صاحب الشركة الصغيرة هو البطل (أو البطلة فى كثير من الأحيان) الجديد للاقتصاد .

ولقد كتبت جريدة « الفايينشيال تايمز » أنه « ألقى بمشروعات دعم الشركات الكبيرة فى فرنسا فى سلة المهملات واستبدلت هذه المشروعات ببرامج كفيفة بمساعدة الشركات الصغيرة » . وتدعم بريطانيا الخدمات الاستشارية الموجهة الى زيادة فاعلية هذا النوع من الشركات . وفى الولايات المتحدة تشير مجلة « انك » ، التى تقيس بانتظام نشاط أول مائة شركة صغيرة ، الى أن متوسط معدل النمو الذى سجلته هذه الشركات خلال خمس سنوات « يصعب فهمه - فهو مرتفع لدرجة أنه يدهشنا ويحير حتى [الشركات المعنية] » .

وبدلا من اقتصاد تسيطر عليه حفنة من العمالة ذوى التكوين الأحادى ، نحن فى طريقنا لخلق اقتصاد فوق رمزى يتكون من وحدات تشغيلية صغيرة ، يمكن أن يبدو بعضها وكأنه محفوظ فى غلاف واحد داخل الشركات الكبيرة ، وذلك لأسباب محاسبية ومالية : اقتصاد أقرب للتجارة الصغيرة منه للفصل الكبير شديده الضخامة (وإن كان بعض المحال الصغيرة لازالت داخل بطن الغول) .

وهذا الاقتصاد المتعدد الأشكال ، الذى يتكون من عدد لا حصر له من قطع الفسيفساء يتطلب أشكالا تنظيمية جديدة تماما - وهو ما يفسر عمليات الانفصال وإعادة التشكيل التى لا تتوقف لتحالفات قيل أنها استراتيجية وعمليات دمج أخرى من نوع جديد .

ولقد لفت كنيشى أوهاى ، المدير الناجح لوكالة ماكينزى فى طوكيو ، الانتباه الى العدد المتزايد من الشركات ذات المساهمة « الثلاثية » التى تضم شركات - أو فروعاً لشركات - يابانية وأمريكية وأوروبية . وأضاف

خاتما : « ان هذا النوع من « الكونسرتيوم الثلاثي الاضلاع » فى طريقه للتكون فى كل قطاعات التكنولوجيا المتقدمة تقريبا ، مثل التكنولوجيا الحيوية والمعلوماتية والروبوتية وأشياء الموصلات والمفاعلات والطاقة النووية واللياف الكربون والمواد الجديدة الأخرى » .

ويمثل ذلك عناصر لفسيفساء انتاجية فى طريقها لاعادة ترسيم الحدود الاقتصادية ، وتدعو لتوقع اعادة تعريف للحدود الوطنية ذاتها فى وقت لاحق .

وفى ايطاليا ، يتحدث برونو لامبورجيني ، نائب رئيس أوليفتى المسئول عن البحوث الاقتصادية ، عن « شبكات الشركات » التى تعتمد على « تحالفات ومساهمات مشتركة واتفاقات وتعاون فى مشروعات بحثية أو تطبيقات تقنية » . لقد دخلت أوليفتى بمفردها فى خمسين عملية تعاون فى هذا النوع .

ويضيف لامبورجيني أن الوضع التنافسى « لن يتوقف فقط على [٠٠٠] الموارد الداخلية » وإنما على هيكل العلاقات مع الوحدات الخارجية أيضا . ان النجاح يتخذ طابعا « ترابطيا » مثل قواعد البيانات .

وفى الوقت نفسه ، يعتبر من الأمور ذات الدلالة أن هذه العلاقات الجديدة للانتاج ليست محددة بصرامة وجامدة وسابقة التحديد — كما كان الحال بالنسبة لموقع الأسماء والعناوين فى الطريقة القديمة لقواعد البيانات ، بل انها تتسم بالسيولة والحرية ، على غرار قواعد البيانات ذات الوسائط المتعددة . ان التنظيم الجديد للشركات وللإقتصاد ككل على شكل فسيفساء يجسد (وبالمقابل يشجع) التغيرات التى تحدث فى تنظيم المعرفة ذاتها .

ولفهم طبيعة السلطة فى العالم الاقتصادى للغد ، يتعين علينا نسيان هذه الرؤى الخيالية التى تتوقع تركيزا شبه كامل وعالما تسيطر عليه بضع شركات عملاقة . يجب علينا أن نفكر طبقا لمفاهيم فسيفساء السلطة .

الثروة الترابطية :

فى مدينة أطلنطا الكبيرة والنشطة (بولاية جورجيا) ، تستخدم أكبر شركة حوالى ٣٧ ألف عامل . وتدفع هذه الركيزة الأساسية للإقتصاد المحلى أكثر من مليار ونصف مليار دولار سنويا كأجور . وتغطى منشأتها الرئيسية مساحة تزيد على ألفى هكتار .

هذه الشركة الضخمة للخدمات ليست شركة مساهمة كبيرة وإنما هي مطار أطلنطا .

إنها فسيفساء عملاقة تضم عشرات المنظمات المنفصلة - شركات جوية وموردو أغذية من كل نوع وشركات شحن أو وكالات تأجير سيارات بالإضافة إلى الخدمات الرئيسية للإدارة الفيدرالية للطيران والبريد والجمارك والعديد من الخدمات الأخرى . والعاملون فيها أعضاء في مجموعة من النقابات ، ابتداء من رابطة الطيارين إلى منظمة سائقي الشاحنات .

ويخلق هذا المطار ثروة ، وهي حقيقة يؤكدها رجال الفنادق والمطاعم ووكلاء وأصحاب المقارات وبائعو السيارات وعدد كبير من السكان ، فضلا عن ٥٦٠٠٠ من العاملين من سكان المنطقة يحصلون على أجورهم من هذه الأنشطة .

وينجم جزء صغير فقط ، من كل هذه الثروة ، من عمليات شركة بعينها أو وكالة فردية . إن الثروة المنتجة بواسطة هذه الفسيفساء الضخمة قد نتجت بالتحديد انطلاقا من « علاقات ترابطية » - من الاعتماد المتبادل والتنسيق بين كل هذه العناصر . وعلى غرار أحدث أشكال قواعد البيانات ، يعتبر مطار أطلنطا ذا طبيعة « ترابطية » .

ولقد لعبت العلاقات والروابط دائما دورا مهما في خلق الثروة نظرا لأنها ملازمة لممارسة تقسيم العمل ذاتها ، ولكنها تحتل الآن مكانا أكبر بكثير في عملية خلق الثروة ، حيث يتزايد باستمرار عدد « اللاعبين » وتنوعهم داخل النظام الفسيفسائي .

وعندما يزيد عددهم طبقا لمتوالية حسابية يزيد عدد العلاقات التي تربطهم طبقا لمتوالية هندسية . هذا فضلا عن أن الروابط لا يمكن أن تنبني بعد الآن على مبدأ سلطوى حيث تقرر إرادة أحد المشاركين سلوك الآخرين . إن الاعتماد المتبادل يدفع دائما اللاعبين إلى البحث عن مزيد من التوافق والاجماع ، وبالتالي إلى الأخذ في الاعتبار تعددية المصالح .

وبينما يتم تنظيم المعرفة في هياكل ترابطية أو في شكل وسائط متعددة بحيث تستطيع دائما استقبال أشكال جديدة ، يجب أن يصبح التنظيم أيضا ذا مرونة قصوى . ولذلك فإن الاقتصاد الذى يتكون من شركات صغيرة في حالة تفاعل فيما بينها والتي تتجمع في فسيفساء مؤقتة ، يكون أكثر توافقا وأكثر إنتاجية في النهاية ، من الاقتصاد الذى يقوم على بعض الشركات الضخمة الجامدة .

منذ جيل سبق ، كان هناك هيكل مختلف تماما عن هذه الفسيفساء الجديدة ، هيكل يذكر بالهرم أو بالأحرى بأشعة عجلة مرتبطة بمرکزها . حيث الشركة الكبيرة تحيط نفسها بدائرة من الموردين والموزعين ، وتجمع الآخرين في « نظام » هم فيه مجرد توابع لها . ولم يكن وزن العملاء والنقابات ثقيلًا في مواجهة هذا الفيل الضخم .

ومما لا شك فيه أن الشركات الكبرى لازالت تحتفظ بقوة ضاربة مخيفة . وان كان هذا الموقف يتبدل سريعًا .

أولا : لم يعد دور الموردين يقتصر على بيع السلع أو الخدمات . انهم يجلبون حاليا معلومات حيوية ، ويحصلون في المقابل على معلومات من قواعد بيانات المشتري . وطبقا للتعبير الرائج الآن ، هم في حالة « مشاركة » مع عملائهم .

وتأكيدا لهذا المعنى يقول جون سكوللي رئيس شركة آبل : « نستطيع [٠٠٠] ان نعتمد على شبكة مستقلة من الشركاء من النوع الثالث - مؤلفو البرامج الاعلامية ، وصناع الوحدات الطرفية ، وتجار التجزئة [٠٠٠] . يؤكد البعض في نقده لهذا النوع من العلاقات انها تؤدي الى توالد « شركات جوفاء » ، قواقع فارغة من السهل الاضرار بها ، يعتمد بقاؤها على قيد الحياة واستمرارها على شركات خارجية . ولكن هذا النقد يجانبه الصواب » .

وفي الحقيقة أن سكوللي يعارض هذا الزعم ، فهذا النوع من العلاقات على حد قوله ، سمح لآبل أن تكون أقل ضخامة وأكثر قدرة على الحركة والتكيف ، بالإضافة الى أن هذا النوع من « الشركاء » ساعد آبل على تجاوز الفترات العصبية .

ويضيف قائلا « في الواقع ، أن كل دولار تحصل عليه الشركة التي تقوم بدور الحافز أو العامل المساعد يمكن أن يجلب ثلاثة أو أربعة دولارات للبنية الأساسية الخارجية في شكل مبيعات اضافية [٠٠٠] . ولكن ما يهم أكثر بكثير من ذلك هو ما ينجم عن هذه العلاقات من مرونة متزايدة تسمح بتحويل التغيرات أو الفوضى والركام الى فرص مواتية » .

في الماضي كثيرا ما استخدمت الشركات الكبرى مفهوم « المشاركة » استخدما بلاغيا ، الآن تجد هذه الشركات نفسها مدفوعة الى هذا المفهوم بقوة الأشياء .

واذا حاولنا تتبع مسيرة المعلومات في سلطة فسيفسائية يمكن أن

نرى بشكل أوضح أين تقع حقائق السلطة والانتاجية . على سبيل المثال قد يكون تدفق المعلومات الأكثر كثافة هو الاتصالات التي تربط مورد قطع غيار بالمنتج النهائي (أو بالأصح الوحدات المتخصصة لدى الاثنين) . ان قسم الشحن لدى الأول وقسم تسلم البضائع لدى الثانى يكونان فى الواقع وحدة عضوية - علاقة جوهرية . وإذا ظل صحيحا بموجب اعتبارات محاسبية أو مالية أن احدى الوحدات المعنية هى جزء من الشركة (أ) والوحدة الأخرى جزء من الشركة (ب) ، فإن هذه الاعتبارات تبتعد تدريجيا عن الحقائق الانتاجية ، وقد يجد العاملون فى الوحدات المعنية فى كل جانب نفعا وفائدة أكبر فى هذه العلاقات المشتركة عن العلاقات التي تربطهم بشركتهم الخاصة . وبالتالي يشعرون بالارتباط بدرجة أعلى بهذه العلاقات .

فى اليابان ، عرفت شركة ماتسوشيتا رسميا المشاركة بأنها « الانتاجية العالية من خلال استثمار الحكمة الكاملة » .

فالشركة تنظم لقاءات مع الصناعات المغذية لها منذ المرحلة الأولية لتصميم منتج جديد ، وتطلب منها المساعدة لجعل هذا المنتج أفضل ما يمكن ، وهو ما سيترتب عليه أيضا الوصول بسرعة أكبر الى السوق .

ويعتقد كوزابورو سيكانا ، رئيس الكيوي - كاي وهى جمعية تضم الصناعات المغذية لماتسوشيتا ، أن هذا النظام سيغدو شائعا . وإذا كانت شركة ماتسوشيتا قد قررت اقتسام معلومات كانت حكرًا عليها فى السابق ، فإنها لم تفعل ذلك بدافع الطيبة وإنما استجابة لمتطلبات المناقشة . وعلى أية حال ، فإنه رغم قوة الشركة فإن قيادتها تصفى باهتمام الى ما يقوله موردوها المنظمون وعددهم ٣٢٤ موردا .

والأهم من ذلك ، أن الموردين لم يعودوا مرتبطين الكترونيا فحسب بالشركة الكبيرة، على غرار ارتباط أشعة العجلة بمركزها، ولكنهم يتصلون أيضا ببعضهم البعض وهو ما يجعلهم فى وضع أفضل يسمح لهم بالتكاتف عندما يرون ضرورة ممارسة ضغط على عميلهم الكبير .

وهناك سبب آخر يجعل الفيسيفساء التي تتشكل لا تتفق بالضرورة مع تصور « المسيطر والخاضع للسيطرة » . فعندما ينقسم الكيان الأحادى الضخم الى مراكز ربح ، يجد العديد من الموردين أنفسهم لا يتعاملون مع العملاء فى ذروة قوته ولكن مع وحدة صغيرة الحجم تكون فى بعض الأحيان أضعف من الموردين أنفسهم . ان حجم الشركة الكبير الذى كان حتى وقت قريب عنصرا حاسما يتجه الى أن يفقد تأثيره تدريجيا .

وبانتقال السلطة من الكيانات الضخمة الى قطع الفيسيفساء الصغيرة ،

يصبح من غير المنطقي الاعتقاد بأن العمالة يسيطرون على الفسيفساء التي تشكل جزءا منهم .

وتواجه الشركة الكبيرة جدا ضغوطا من جانب آخر - من جانب عملائها الذين ينظمون أنفسهم بشكل متزايد في ما يسمى « لجان المستخدمين » . وهذه التجمعات تهتم أساسا بتبادل البيانات التقنية ، وهي في الواقع شكل جديد لجماعات الضغط الخاصة بالمستهلكين .

وتتكاثر هذه التنظيمات بسرعة كبيرة وتتسلح بنصائح أفضل الخبراء ، في مجال القانون والتكنولوجيا ومجالات أخرى بحيث أصبحت « لجان المستخدمين » تمثل سلطة مضادة قادرة ، في كثير من الأحيان ، على جعل أقوى مورديها يخضعون .

وتتميز بعض هذه المجموعات بالنشاط في مجال الاعلامية بشكل خاص حيث نظم مثلا مستخدمو برامج فاكس ولوتس أنفسهم في تجمع من هذا النوع . أما بالنسبة لشركة آي.بي.ام فقد كون عملاؤها العديد من التجمعات ، وتجمعت هذه التجمعات ذاتها في مجلس دولي يمثل حوالي ١٠ آلاف شركة يختل بعضها الصفوف الأولى عالميا . وتتباهى آي.بي.ام الآن بأنها تنصت لمستخدمي أجهزتها وبرامجها . وهو بالطبع أفضل ما يمكنها القيام به .

وقد يكون أعضاء هذه المجموعات في الوقت نفسه عملاء ومنافسين وشركاء في مشروعات مشتركة . لقد أصبحت الأنشطة الاقتصادية متعددة الترابطات لدرجة أن الأمر يختلط على الكثيرين .

وفي نهاية المطاف ، لم تعد فكرة اقتصاد تسيطر عليه حفنة من عمالقة ذوى كيانات أحادية الا ضربا من الخيال والوهم .

فيما وراء شركة المساهمة :

وتضطربنا هذه التغيرات ، التي مرت غير ملحوظة ، الى إعادة التفكير في وظائف الشركة نفسها . فإذا كان جزء كبير من القيمة المضافة في النظام الفسيفسائي ينبع من « العلاقات » ، فإن القيمة التي تنتجها شركة ما - وما تساويه هذه الشركة ذاتها - يتوقف جزئيا على « موقعها » المتغير دائما في ظل الاقتصاد فوق الرمزي .

وطالما أن المحاسبة التقليدية تجهل بشكل عام أهمية « رأس المال التنظيمي » وأهمية مجموع هذه العلاقات المعقدة ودائمة التغير بالنسبة لانتاج القيمة ، فإن المحاسبين والمديرين الذين يحاولون تحديد كمية القيمة المضافة والفروع أو مراكز الربح التي تحقق هذه القيمة يضطرون الى اعطاء أحكام تعسفية وأحكام ذاتية تماما في كثير من الأحيان .

ولقد بدأ منظرو الادارة - متأخرين جدا - فى الحديث عن « رأس المال التنظيمى » . ولكن يوجد أيضا ما يمكن أن يسمى « رأس المال الموضعى » ، أى الموقع الاستراتيجى للشركة فى النسيج العام للفسيفاء .

ففى قلب أى فرع من فروع النشاط الاقتصادى ، قد يساوى احتلال موقع رئيسى فى أحد نظم انتاج الثروة ، مالا مودعا فى البنك وسلطة فى الجيب . كما قد يمثل فقدان هذا الموقع أو التواجد عند أطراف الدائرة كارثة حقيقية .

كل ذلك يؤدى بنا الى الاعتقاد ، بأن شركة المساهمة الكبيرة فى العالم الرأسمالى والاقتصادات المتطورة بشكل عام ، لم تعد بالضرورة هى المؤسسة الرئيسية لانتاج الثروة المادية .

اننا نشهد انفصالا فعليا بين الشركة الكبيرة والعمليات المادية الحاسمة لخلق الثروة . حيث أوكلت هذه العمليات وبشكل متزايد الى الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الى مراكز الربح . فمنذ أن عهد بالجزء الأكبر من العمل الفعلى الى هذه الوحدات ، أصبحت وظائف الادارة العليا فى الشركة الكبيرة تؤمن بشكل متناقص عملية الانتاج ، وتتركز هذه الوظائف فى تحديد التوجهات ذات الطابع العام جدا ، والسهر على هيكل رأس المال وتقديم حساب عن استخدامه ، وتوجيه الدعاوى القضائية ، وتنظيم الضغوط ، أى اخلال المعلومات محل كل عناصر الانتاج الأخرى .

ولهذا التفويض جزء مهم من وظائف الشركة الكبيرة - التى كانت فى السابق الاداة الحاسمة للانتاج - سابقة تاريخية .

لقد سبق أن انتزعت الثورة الصناعية من المؤسسة الرئيسية للمجتمع ، ألا وهى الأسرة - العديد من المهام . لقد أوكل التعليم الى المدرسة ، ورعاية المسنين الى الدولة ، وتم نقل العمل الى نطاق المصنع ، وهكذا دواليك . وبما أن العديد من الوظائف القديمة للشركة العملاقة أصبح من الممكن أن تقوم بها الآن وحدات صغيرة مسلحة بتكنولوجيا معلومات قوية ، فان الشركة العملاقة فقدت أيضا بعض أسباب وجودها السابقة .

لم تختف الأسرة بعد الثورة الصناعية ، ولكنها أصبحت أصغر حجما وتقلصت مسئولياتها ، وفقدت الكثير من سلطتها مقارنة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى .

وهو ما يحدث الآن لشركة المساهمة الكبيرة ، فى هذا الوقت الذى نخرج فيه من العصر المصنعى الذى كانت تسيطر عليه شركات عملاقة .

باختصار ، حتى ان استمرت الشركات الكبيرة فى الامتداد ، فان
اهميتها كمؤسسة تتناقص .

وان كان الوقت لايزال مبكرا لكى نفهم تماما فسيفساء السلطة التى
تتشكل امامنا ولكى نتوقع مصير الشركات الكبرى على المدى الطويل ،
فان هناك امرا اكيدا ، ألا وهو أن فكرة سيطرة حفنة من الشركات العملاقة
على اقتصاد الغد هى صورة ساخرة تصلح لألبوم فكاهى .

خاتمة

النظام الجديد لخلق الثروة

منذ فترة ، ابتكرت شركة ويندى انترناشيونال ، التى نشرت ٣٧٠٠ مطعم « فاست فود » (أى وجبات سريعة) ابتداء من الولايات المتحدة وحتى اليابان واليونان ، وجبة أسمتها « اكسبريس باك » ، أو العبوة السريعة ، لخدمة المستهلكين الذين يأكلون فى سياراتهم . وتتكون هذه الوجبة من هامبورجر وبطاطس مقلية وكوكاكولا ولكن بدلا من ذكر ثلاثة أصناف يقول العميل كلمة واحدة هى « اكسبريس باك » . وكان الهدف هو اسراع الخدمة . فكما يقول أحد المتحدثين باسم ويندى : « ان الأمر لا يتعدى ثلاث ثوان ولكن التأثير التراكمى قد يكون مهما » .

هذا الابتكار الصغير التافه ظاهريا له دلالة بالنسبة لمستقبل السلطة . ففى الواقع ، ترتبط السرعة التى نتبادل بها المعلومات - حتى وان كانت للوهلة الأولى غير ذات بال - ببزوغ نظام لخلق الثروة جديد جذريا ، ويمثل قاعدة لأحد أهم تحولات السلطة فى عصرنا .

الأيض الاقتصادى الجديد :

أن تباع شركة ويندى الهامبورجر بسرعة اقل أو اكبر ، فان ذلك لا يمثل ما يمكن أن يجعل العالم أكثر ثورية . ولكن إحدى السمات الأكثر أهمية التى يتعين معرفتها بالنسبة لأى نظام ، وبشكل خاص لكل نظام اقتصادى هو السرعة التى يعمل بها هذا النظام أى سرعة تشغيله .

اذ لا يستطيع أى نظام - ابتداء من الدورة الدموية فى الجسم البشرى الى النظام الاجتماعى لخلق الثروة - أن يعمل الا بسرعات محددة . اذا عمل ببطء أكثر مما يجب فانه يختل ويتوقف واذا زاد فى سرعته عن الحد ينفجر . وكل النظم تتكون من نظم ثانوية ، لها أيضا حدود أعلى وأدنى للسرعة . ويمكن تعريف « خطوة » المجموع بأنها متوسط ايقاعات التغير فى مختلف أجزاء هذا النظام . ان كل اقتصاد وطنى ، وكل نظام

لخلق الثروة يسير بخطوة خاصة به هي التي تميزه . ويمكن القول بأن كل نظام ايقاعا « أبيض » خاصا .

ونستطيع قياس سرعة نظام منتج للقيمة بطرق عديدة ، سواء بدراسة تشغيل وسير الآلات أو المعاملات في مجال الأعمال أو تدفق الاتصالات أو السرعة التي تنتقل بها المعرفة التي تم الحصول عليها في العمل ، الى منتج يجرى تسويقه أو الوقت الذي يستغرقه اتخاذ بعض القرارات أو مهلات التسليم ، وهكذا .

وإذا قارنا السرعة العامة لسير اقتصاد الموجة الأولى ، أى النظم الزراعية لخلق الثروة مع النظم الصناعية للموجة الثانية ، فإنه من المسلم به أن الاقتصادات المصنعية تجرى أسرع من الاقتصادات الزراعية التقليدية . ففي كل مكان امتدت اليه الثورة الصناعية نقلت العمليات الاقتصادية الى سرعة أعلى .

وبمتابعة المقارنة ، فإن نظام خلق الثروة الجديد الذي نتناوله في هذه الصفحات يعمل بسرعات كان لا يمكن تخيلها منذ جيل أو جيلين فقط . ومنذ عهد قريب ، كان الأيض الحالى للاقتصاد كميلا يجعل النظام ينفجر . وكرمز للايقاع الجديد ، يمكن اختيار رقيقة الكترونية جديدة ذات « اتصال متعدد الأشكال » ، حيث تتولد النبضة الكهربائية فى اثنين على مليار من الثانية .

وفى كتابنا « صدمة المستقبل » الذى صدر لأول مرة فى عام ١٩٧٠ ، أكدنا أن تسارع التغير سيحدث تحولات فى المجتمع ، وأوضحنا ما يمكن ان يحدث للنظم عندما تكون السرعات اكبر بكثير من قدرتها على التكيف والتوافق . ولقد برهنا أن التسارع يحدث بذاته تأثيرات خاصة بمعزل عن طبيعة التغير المعنى . ويتجاوز هذا المبدأ التفكير الاقتصادى الذى تنطوى عليه الصيغة التقليدية القائلة : « ان الوقت مال » . ففي الحقيقة ، ينطوى تأثير التسارع على قانون اقتصادى جديد وقوى .

ويمكن التعبير عن هذا القانون ببساطة شديدة ، بأنه عندما تزيد سرعة النشاط الاقتصادى ، فإن كل وحدة زمن تصبح تساوى « قدرا اكبر » من المال .

وهذا القانون المثقل بالعواقب يؤدى - كما سنرى الى تأثيرات عميقة ليس فقط بالنسبة للشركات ، ولكن لاجمالى الاقتصاد والعلاقات العالمية « بين » الاقتصادات . ويتخذ هذا القانون معنى خاصا عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين الأغنياء والفقراء على كوكبنا .

وابل من النداءات :

واذا نزلنا من مستوى التعميمات الاقتصادية الى مستوى الحياة اليومية نلاحظ أن مديري مطاعم ويندى ، بزيادة سرعة خدمتهم ، يستجيبون لرغبة العملاء الذين يريدون استجابة مباشرة لطلباتهم وخدمة سريعة ومنتجات تكسيهم وقتا ، لأنه في ظل الثقافة التي تتشكل الآن يصبح الوقت ذاته منتجا له قيمة .

وبالاضافة الى هذا الاعتبار ، فان القدرة على طرح المنتجات بسرعة كبيرة جدا في السوق تمثل عاملا رئيسيا في اقتصادنا العالمى الذى أصبح تنافسيا بشكل مضطرب . وعلى سبيل المثال ، السرعة المذهلة التي تكتسح بها السوق أجهزة الفاكس ومعدات الربط التي تستخدم الفيديو والأجهزة الالكترونية الأخرى التي يستخدمها الجمهور العريض ، تثير انبهار المنتجين بنفس قدر عملائهم .

ان وجود أجهزة الفاكس يرجع الى عدة عقود ، ولكن عددها كان قليلا . وفى عام ١٩٦١ ، قدمت معامل أبحاث شركة زيروكس جهازا أطلق عليه اسم « الـ دى . اكس » ، اختصاوا لاسم الشركة وعملية النسخ عن بعد ، وكان هذا الجهاز يقوم بجزء كبير من وظائف الفاكس الحالى .

ولكن تسويقه اصطلم وقتها بالعديد من العراقيل ، فالخدمات البريدية فى تلك الفترة كانت لاتزال فعالة بدرجة معقولة ، فى حين كان يعاني الهاتف من تأخر نسبي ، كما كانت الاتصالات لمسافات طويلة مكلفة جدا .

وفى نهاية الثمانينات تدخلت عدة عوامل جديدة فى آن واحد . فقد انخفض سعر تكلفة أجهزة الفاكس انخفاضا كبيرا ، وتحسنت تقنيات الاتصالات اللاسلكية بشكل كبير ، وساهم انتهاء احتكار ايه . تى . أند تى فى خفض تكلفة المكالمات لمسافات طويلة فى الاراضى الأمريكية . وفى الوقت نفسه ، تدهورت الخدمات البريدية بحيث عطلت المعاملات ، بينما انتقلت الحياة الاقتصادية الى ايقاع أسرع . فضلا عن أن تأثير التسارع زاد من القيمة الاقتصادية لكل ثانية يتم توفيرها بفضل الفاكس . وفتح تلاقي كل هذه الظروف سوقا سرعان ما نمت بسرعة متفجرة .

ففى ربيع ١٩٨٨ ، وكان الأمر حدث بين ليلة وضحاها ، تلقى حشد من الأمريكين وابلا من المكالمات الهاتفية من أصدقاء أو زملاء عمل تطلب منهم تركيب جهاز فاكس . وبعد ذلك ببضعة شهور كانت ملايين الأجهزة تطن وتطلق من طرف لآخر من الولايات المتحدة .

وفى ظل الوضع التنافسى الحالى ، أصبح ايقاع الابتكار سريعا لدرجة

انه بمجرد طرح منتج في الأسواق ، يظهر منه جيل جديد أكثر تطورا واثقانا . وبالنسبة لشخص اشترى مؤخرا ذاكرة لجهاز الكمبيوتر الشخصي الخاص به على أسطوانة صلبة تقدر سعتها بعشرين ميجابايت ، هل سيشتري بعد ذلك أسطوانة سعتها أربعون أو سبعون أو حتى عشرون ميجابايت اذا علم بأن ذاكرة القراءة فقط (روم) على أسطوانة مدمجة ستكون في القريب متاحة في الأسواق ؟ (عندما يصدر هذا الكتاب قد تبدو هذه الأرقام وقد تجاوزها الزمن بشكل مثير للسخرية) .

وعندما يتحدث الآن اخصائيو التسويق عن « نافذة الاطلاق » لتعيين المهلة القصيرة جدا التي بعدها يكون للمنتج الجديد كل فرص الفشل أمام منافسة موديلات أكثر تقدما ، فانهم يستخدمون مصطلحات تذكرنا بالرحلات الفضائية والحرب النووية .

وتؤدي ضغوط التسارع الى تبني طرق انتاج جديدة . واحدى وسائل الاسراع تلخص في أن يتم في آن واحد انجاز ما كان يتم عادة في مراحل متتالية ، ولذلك ظهر مؤخرا مصطلح « الاعداد المتزامن » . في السابق ، كان يتم تصميم المنتج أولا ، ولا تتم دراسة عملية التصنيع الا بعد ذلك . حاليا « يتم تحديد واعداد عمليات الانتاج في نفس الوقت مع تصميم المنتج النهائي ذاته » ، على حد قول دافيد . و . كلارك نائب رئيس قطاع الهندسة بشركة جيسرفيز . بي - ويب ، التي تنتج معدات تقريغ البضائع .

ويتطلب مفهوم « الاعداد المتزامن » درجة عالية من الدقة والتنسيق غير مسبوق . وطبقا لجري روبرتسون الذي يعمل بشركة اوتوميشن تكنولوجى برودكترز « كان مفهوم الاعداد المتزامن [٠٠٠] معروفا منذ أكثر من ١٥ عاما » ، ولكن مؤخرا فقط بدأ « التقدم في مجال قوة أجهزة الكمبيوتر وامكانيات قواعد البيانات » يجعل الأمر قابلا للتحقيق .

وهناك طريقة أخرى للاسراع تقضى باستبعاد قطع أو إعادة تصميمها للحصول على منتجات تضم عددا أقل من المكونات ، وبحيث تكون هذه المكونات ذاتها بقدر الامكان معيارية . ويتطلب ذلك أقل قدر ممكن من التساهل المسموح به ، ومستويات أعلى من المعلومات والمعرفة . فعندما راجعت آي.بي.ام تصميم أحد مكونات طباعتها ٤٧٢٠ لم تخفض فقط تكلفة الوحدة من ٩٥ دولار الى ٨١ دولار ولكنها خفضت زمن التصنيع من ثلاث دقائق الى بضع ثوان . وكما هو الحال لدى مطاعم ويندى الثوانى لها أهمية كبيرة .

وطريقة أخرى تلخص في وضع نظام لتسليم المكونات « في الوقت المحدد تماما » ، واليابانيون هم مبتكرو هذا النظام . قبل ذلك ، كان

الموردون ينتجون قطعة ما بكميات كبيرة ثم يسلمونها بكميات كبيرة على دفعات ، ولكن طبقا للنظام الجديد ، يتم بشكل متكرر تسليم كميات صغيرة في الوقت المحدد لجميع الأجزاء . ويسمح هذا الابتكار بأسراع عملية الانتاج ويحقق خفضا في رؤوس الأموال المجمدة في شكل مخزون . وتؤكد شركة رولز - رويس البريطانية أنها خفضت مدد التسليم وحجم المخزون لديها بنسبة ٧٥٪ بفضل نظام « في الوقت المحدد » .

ومن ناحية أخرى ، أصبحت سرعة الاستجابة لطلبات العملاء عاملا حاسما ، لأنها تميز المنتج أو الخدمة المقدمة من شركة ما عن تلك المقدمة من منافسيها . وتتنافس وتتبارى في هذا المجال وكالات السفريات والبنوك والمنظمات المالية وأصحاب توكيلات تجارة « الوجبات السريعة » (فاست فوود) وذلك لارضاء المستهلك وتزويده بالمعلومات مباشرة وفي الحال .

ففي الماضي ، كان أصحاب العمل يحاولون زيادة سرعة الانتاج بجعل العمال يعملون بسرعة أكبر . وفي هذا الصدد فإن إحدى كبرى المساهمات الإنسانية التي ندين بها للحركة النقابية القديمة هي النضال الذي قادته ضد تسارع الآلات الانتاج . وإن كان هناك آلاف المصانع والمكاتب التي لم تحسم فيها هذه المعركة حتى الآن .

وعلى النقيض من ذلك ، تهبط تكلفة العمل البدني في نظام خلق الثروة الجديد الى نسبة ضعيفة من اجمالي تكاليف الانتاج . فلم تعد السرعة تتحقق بالاستغلال الضار لقوة العمل ، وإنما باعادة تنظيم ذكية وبعمليات تبادل للمعلومات . مستخدمة في ذلك تقنيات عالية التطور . وفي الوقت الذي يعمل فيه اجمالي النظام بسرعة أكبر ، فإن المعرفة تحل محل العرق .

في يونيو ١٩٨٦ ، شكلت شركة موتورولا مجموعة من ٢٤ شخصا وكلفتها بهدف من المستحيل ظاهريا بلوغه . وكانت المهمة هي ابتكار جهاز لاسلكي جديد للجيب ، وفي الوقت نفسه ، ابتكار وحدة انتاج تعمل بالكمبيوتر على أفضل مستوى عالمي لانتاج هذا الجهاز . وكان يتعين أن يطبق المصنع مواصفات جودة استثنائية : ان يخلو كل جهاز من أي عيوب بنسبة احتمال ٩٩٩٩٩٧٪ .

وكانت المهلة المحددة لهذا الفريق ١٨ شهرا .

وينتج حاليا مصنع بوينتون في فلوريدا أجهزة ذات مواصفات شخصية تقتصر مجموعاتها أحيانا على موديل وحيد . ويقوم ٢٧ روبوتا بكل العمل البدني ، من بين أربعين شخصا يعملون في هذه الشركة .

واحد منهم فقط يلمس الأجهزة فعليا . ونجحت عملية هذا الفريق بسبق
١٧ يوما .

وحتى صناعة السيارات ، الديناصور البطيء بالمقارنة بفروع التصوير
أو الالكترونيات ، تصارع من أجل خفض مدد التسليم الخاصة بها .

وفي هذا المجال ، ينجم النجاح الياباني ، بشكل خاص ، من قدرة
صناع السيارات اليابانية ، على تصميم وتسويق موديل جديد في نصف
الزمن الذي يستغرقه منافسهم الأوروبيون أو الأمريكيون .

ففي مجلة « هارفارد بيزنيس ريفيو » يصف جوزيف .ال . بووير
وتوماس .ام . هوت شركة تويوتا اليابانية بأنها « شركة ذات دورة
سريعة » . حيث ينتج عن التنسيق بين الاعداد المتزامن ونظم المعلومات
المتطورة والفرق المستقلة وتقاسم المعلومات مع الموردين في المراحل الأولى
« دورة تطوير (للمنتج) أسرع دائما [٠٠٠] وتقديم موديلات جديدة
بشكل متكرر للغاية وتدفق مستمر لابتكارات كبيرة أو صغيرة تضاف
للسيارات الموجودة » .

ومن ناحية أخرى ، يذكر بووير وهوت حالة بنك خفض مهلة الرد
على طلب القروض من عدة أيام الى ثلاثين دقيقة وذلك بتوصيل المعاومة
الضرورية بشكل لحظي الى الاخصائيين المعنيين بينما كانت هذه المعلومة
تنتقل من قبل من شخص لآخر على التوالي .

وكما يشير المستشار هووارد .ام . اندرسون مؤسس يانكي جروب ،
فان « تأثير التسارع » اكتسب قوة كبيرة بحيث يتعين على الشركات حاليا
ان تحدد لنفسها « هدفا أعلى : السرعة [٠٠٠] ، السرعة بأى
ثمن [٠٠٠] والسرعة الفائقة » .

ان ما يولد أمام أعيننا هو نظام اقتصادى جديد تماما يعمل بايقاع
أسرع من جميع الأنظمة التى عرفها التاريخ على الإطلاق .

ثروة الغد :

في الصفحات السابقة لخصنا وصفا لبعض عناصر النظام الجديد
لخلق الثروة . الآن يصبح من الممكن تجميع الأجزاء المختلفة فى لوحة
مترابطة وأن يظهر بوضوح الى أية درجة هذا النظام الجديد ثورى حقيقة ،
والى أية درجة أيضا يتبعه بشكل قاطع عن العمليات القديمة لتكوين
الثروة .

١ - يعتمد النظام الجديد التسارع لتكوين الثروة باطراد على
تبادل البيانات والمعلومات والمعرفة . وهو نظام « فوق رمزى » . وبدون
تبادل للمعرفة لا يكون هناك تكون لثروة جديدة .

٢ - ينتقل النظام الجديد من الانتاج بالجملة الى انتاج مرن يكتسب صفات شخصية أو انتاج بالطلب . وبفضل التكنولوجيات الجديدة للمعلومات أصبح من الممكن انتاج منتجات شديدة التنوع بمجموعات صغيرة بل وحتى بالوحدة ، وذلك بتكلفة قريبة من تكلفة الانتاج بالجملة .

٣ - ان عوامل الانتاج التقليدية : الأرض والعمل البدني والمواد الأولية ورأس المال تفقد أهميتها كلما استبدلت أو حلت محلها المعرفة الرمزية .

٤ - بدلا من النقود المعدنية أو الورقية تصبح المعلومات الالكترونية هي وسيلة التبادل الحقيقية . لقد بلغت سيولة رأس المال الآن درجة عالية بحيث يمكن أن تتجمع رؤوس أموال بكميات ضخمة بين ليلة وضحاها وتنتفرق بالطريقة والكمية نفسها . وبالرغم من التركيز الضخم الحالي فان مصادر رأس المال أكثر عددا .

٥ - تنجھ السلع والخدمات لأن تصبح قياسية وان تشكل نظاما تتطلب مضاعفة المعايير ومراجعتها بشكل منتظم . وينجم عن ذلك حروب من أجل السيطرة على المعلومات التي تنبئ عليها المعايير .

٦ - ستحل محل البيروقراطيات البطيئة وحدات عمل صغيرة و فرق عمل « تعتمد على الخبرة والكفاءة » وتحالفات وكونسورتيوم أعمال تتخذ أشكالا معقدة ومركبة بشكل متزايد . ومن أجل زيادة سرعة اتخاذ القرارات يتم « تسطيح » التسلسل الهرمي أو استبعاده بلا تردد . ويترك التنظيم البيروقراطي للمعرفة المكان لنظم المعلومات ذات التدفق الحر .

٧ - تتعدد الوحدات التنظيمية وتنوع في الوقت نفسه . وكلما يزيد عددها وتجرى معاملات فيما بينها زاد حجم المعلومات المطلوب خلقها وتبادلها .

٨ - تتناقص بشكل مضطرب قابلية العاملين للاستبدال والتعاضد . ففي العصر الصناعي لم يكن العاملون يملكون سوى جزء صغير جدا من وسائل الانتاج . حاليا ، أصبحت أقوى أدوات تنمية وزيادة الثروة هي الرموز التي يحتفظون بها في رؤوسهم . وبالتالي يملك العاملون نصيبا حاسما من « وسائل الانتاج » وغير قابل للاستبدال في كثير من الأحيان .

٩ - لم يعد بطل زماننا هو العامل ذو الأوفروال الأزرق ولا زجل المال ولا المدير ، ولكنه المبتكر الذي يجمع بين المعرفة والقدرة على الابداع والقدرة على الفعل (سواء في داخل منظمة كبيرة أو خارجها) .

١٠ - يتزايد الاعتراف بأن خلق الثروة عملية دائرية ، حيث يتم الاستفادة بالنفايات وإعادة تحويلها لاستخدامها كموارد نافعة للدورة التالية . وتتطلب طريقة الانتاج هذه رقابة مستمرة بواسطة الكمبيوتر ، كما تتطلب معرفة مضطردة العمق في مجال المعطيات العلمية أو البيئية .

١١ - اجتمع من جديد المنتج والمستهلك في دورة انتاج الثروة بعد أن كانت الثورة الصناعية قد عزلتهما عن بعضهما البعض . فالمستهلك لا يقدم نقوده فقط ولكنه يقدم أيضا معلومات عن السوق ونماذج المنتجات وهي معلومات حيوية بالنسبة لمجموع العملية . ويتقاسم المشتري والمورد بيانات ومعلومات ومعرفة . وقد يأتي اليوم الذي يستطيع فيه المستهلك أن يطلق من بعد أنشطة انتاجية بمجرد الضغط على أزرار . ويتجه كل من المنتج والمستهلك الى أن يمتزجا فيما يمكن تسميته « منتهلك » أو « المنتج - المستهلك » .

١٢ - ان النظام الجديد لخلق الثروة هو نظام محلي ودولي في آن واحد . ففاعلية تكنولوجيات تصغير الأحجام تسمح حاليا بانجاز مهام في حيز صغير كان لا يمكن، حتى وقت قريب، انجازها اقتصاديا الا على النطاق الوطني . وفي الوقت نفسه تتجاوز وظائف عديدة الحدود الوطنية وتدمج في جهد انتاجي مشترك أنشطة تقع في عدد من البلدان المختلفة .

هذه العناصر الاثنا عشر لاقتصاد التسارع ، ترتبط بالطبع فيما بينها ويعزز تفاعلها معا أهمية البيانات والمعلومات والمعرفة في اجمالي الحياة الاقتصادية . وهذه العناصر كلها ، تحدد وتعرف النظام الجديد لخلق الثروة ، المبني على التكنولوجيا المتقدمة ، وبمجرد أن تتجمع أجزاء هذا النظام معا سوى تتقوض أساسات هياكل السلطة المعدة لخدمة نظام خلق الثروة الخاص بالعصر الصناعي .

وكما يتضح من هذا التلخيص ، فان النظام الجديد يتيح فهما أفضل للاضطرابات الضخمة التي نشاهدها على كوكبنا ، هزات مبشرة تعلن عن صراع بين طرق مختلفة لانتاج القيمة يتم على مستوى غير مسبوق .

and

the first of these is the fact that the
the second is the fact that the

the third is the fact that the
the fourth is the fact that the

the fifth is the fact that the
the sixth is the fact that the

the seventh is the fact that the
the eighth is the fact that the
the ninth is the fact that the
the tenth is the fact that the

the eleventh is the fact that the
the twelfth is the fact that the

the thirteenth is the fact that the
the fourteenth is the fact that the

the fifteenth is the fact that the
the sixteenth is the fact that the

the seventeenth is the fact that the
the eighteenth is the fact that the

the nineteenth is the fact that the
the twentieth is the fact that the

حواشي الكتاب

الأرقام بين قوسين معقوفين [] تشير إلى العناوين المدرجة في فهرس المراجع .
فمثلا رقم [١] يقابل العنوان الأول في فهرس المراجع وهو :
Amon, Raymond, Les étapes de la pensée sociologique”.

المقدمة

(١) معهد المعلومات العلمية (Institute for Scientific Information)
مراسلات مع المؤلف ٥ يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠ .
(٢) حول كتاب « الموجة التالية » في الصين انظر [٣٦٢] وكذلك :
“Alvin Toffler in China : Deng's Big Bang”.
بقلم (Andrew Mendelson) في مجلة New Republic ٤ أبريل ١٩٨٨ ، ص ١١ .

الفصل الأول

عصر السلطات الجديدة

- (١) انظر "GM Is Tougher Than You Think" (Anne B. Fisher) مجلة Fortune ١٠ نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ١٩ .
- (٢) حول الهول السيطرة الأمريكية على مجال الكمبيوتر انظر : Datamation ١٥ يونية ١٩٨٨ ، ص ١٩ .
- (٣) انظر "Gephardt Plans to Call for Jopon — Style Trade Agency".
لوس أنجلوس تايمز ٤ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .
- (٤) فيما يتعلق بوزارة التجارة الدولية والصناعة (المي تي) انظر المقالات التالية
Japan Economic Journal المنشورة في مجلة
- "MITI Fights to Hold Influence as Japanese Firms Go Global"
- عدد اول أبريل ١٩٨٩ و ٢١ أكتوبر ١٩٨٩ ، "Icy Welcome for MITI's Retail Law Change"
- "Japad Car Makers Eye Growth Despite MITI Warning"
- ٢١ أكتوبر ١٩٨٩ ، "Trade Policy Elip-flop Puts MITI on Defensive"
٢٠ يناير ١٩٩٠ ، ص ٢١ .
- (٥) تم الحصول على المعلومات الطبية من مقابلات مع العاملين في :
wilkenson Group (وهي هيئة استشارية في مجال الادارة الطبية) نيويورك ومع
(Wendy Borow) مدير قسم التلفزيون والراديو والفيلم بالجمعية الطبية
الأمريكية . ومع (Barry Cohn) وهو مخرج نشرات انباء تلفزيونية بمحطة (AMA)
شيكاغو ، ص ٢٢ .
- (٦) مقولة لمارك بوستر (Mark Poster) . انظر : [٢٧٤] ص ٥٢ .

الفصل الثانى

القوة المادية والمال والذكاء

فيما يتعلق بالتعريفات .. هناك عدد كبير من تعريفات السلطة بقدر ما يوجد من زهور الكرز فى اليابان وجميعها لا تخلو من صعوبات . أشهر تلك التعريفات هو تعريف برتراند راسل الذى يقول : « يمكن تعريف السلطة بأنها أحداث تأثيرات مقصودة » . وهو تعريف عقلانى تماما وواضح ودقيق .

ولكن للأسف ، حتى هذه الجملة البسيطة مزروعة بالفخاخ .

أولا : يمكن أن نتساءل عن معنى كلمة « مقصودة » . ليس من السهل تحديد ذلك (حتى بالنسبة لصاحب هذه « المقاصد » . بعد ذلك يتعين علينا فهم ما هى « التأثيرات » ، لكى نستطيع مقارنتها بالمقاصد . من جهة أخرى ، كل فعل له نتائج من الدرجة الثانية والثالثة الخ ... بعضها مقصودة والأخرى غير مقصودة . وبالتالي ما الذى يتعين تصنيفه فى قائمة التأثيرات ؟

فضلا عن ذلك يتعين أيضا التأكد من أن ما حدث هو « نتاج » الفعل الذى تم . وهو ما يتطلب معرفة السببية التى غالبا ما تكون خارج متناولنا .

أخيرا ، يظهر تناقص ضخم فى هذه الجملة : كلما زاد عدد المقاصد وتنوعت ازداد احتمال ألا يتحقق سوى جزء يسير منها وزادت صعوبة تحديد أى المقاصد هو العلة الحقيقية . وبهذا المعنى ، إذا اعتمدنا على تعريف راسل المقبول تماما ظاهريا فأننا تصل إلى أنه كلما كان عدد المقاصد محدودا أمكن ممارسة سيطرة حقيقية .

وإذا كان أحداث التأثير المرغوب بآنى قدر (يمكن تحديده) من التأثيرات الثانوية هو تعريف للسلطة ، فإن من كانت أهدافه محددة ومحصورة ووعية بالتأثيرات الثانوية بدائيا سيتم تعريفه على أنه الأكثر سلطة .

بالرغم من هذا المثال الذى يدعونا إلى الحذر (مع ادراكنا بأن تعريفنا نفسه لا يخلو من صعوبات تتصل بالمفهوم) فأننا نحتاج إلى تعريف أساسى مرئ بدرجة كافية لكى نستطيع دفع تفكيرنا إلى التقدم . وبالتالي فإن مصطلح « سلطة » سيعنى فى هذا الكتاب القدرة على اللجوء إلى العنف أو الثروة أو المعرفة أو كل هذه العناصر مجتمعة وكذلك العديد من مشتقاتها من أجل التأثير على الآخرين بحيث يستجيبون بشكل إيجابى لاحتياجاتنا ورغباتنا .

(١) لازالت الرموز الاسطورية الثلاثة للسلطة تلعب دورا فى الطقوس اليابانية .
وعند وفاة الامبراطور هيروهيتو فى عام ١٩٨٩ تم تسليم السيف والجوهره والمرآة - طبقا
للتقاليد - الى ابنه ، اكيهيتو : انظر : "What sort of Peace in heisi "

مجلة الايكونوميست ١٤ يناير ١٩ وللمزيد من المعلومات راجع Encyclopedia of Japan
• طوكيو دار نشر Kodansha باب "Imperial Regalia" راجع ايضا
[٢٢٩] ، ص ١٢٤ - ١٣١ ، ص ٢٩ .

(٢) حول المعنى الرمزى للمرآة انظر [٤٤٣] ص ٢٠١ . فى اليابان لا يعبر عن
السلطة من خلال الاسطورة فقط ولكن من خلال اللغة والحديث ايضا ، مثلها فى ذلك
مثل العديد من اللغات الأخرى . اذ تنطوى على القاب والفاظ تبجيلية وهو ما يتطلب
تحديد موقع المتحدث فى التسلسل الهرمى الاجتماعى بمجرد أن يفتح فمه ليتكلم . فمن
المستحين تقريبا أن يتكلم المرء دون أن يحدد موقعه فى مواجهة من هو أعلى أو من هو أدنى .
اللفظة إذن تفترض وجود تسلسل هرمى للسلطة . يرمز الى الرجل فى النظام الكتابى
اليابان بحقل قمح وسيقان قوية ، بينما يرمز الى المرأة بتمثال صغير لامرأة راکعة
وخاضعة . ان مثل هذه الرموز تعكس السلطة الأبوية . ويعد باب (Womans word)
[٤٤٢] الذى يحمل عنوانا فرعيا "What Japenese Words say About Women"
مصدرا غنيا بالأمثلة . لكن اللغة اليابانية ليست اللغة الوحيدة المحملة بالمعاني
الضمنية للسلطة . لغة أهل جاوة مثلا لها مستويان هما : « نجوكو » للتخاطب مع من
هم أدنى منزلة و « كراما » للحديث مع الرؤساء ويحتوى كل مستوى على مستويات
فرعية دقيقة (راجع [٢٨]) ، ص ٢٩ .

(٣) عن بويسكى (Boesky) انظر : "Suddenly The Fish Gets Bigger"
مبزنيس ويك ٢ مارس ١٩٨٩ ، ص ٢٩ .

(٤) بشأن (Claus Fuchs) راجع : [٤١١] ص ٢٦٢ - ٢٦٤ ، ص ٢٠ .

(٥) عن مقولة شين كونرى انظر فيلم (Cuba) انتاج شركة (United Artists)
عام ١٩٧٩ ، ص ٣٢ .

(٦) فيما يتعلق باعتماد القدرة العسكرية على الكمبيوتر
"Real Time Creates "Smart"
Flight Simulator بقلم (Richarrrd E. Morley) و (Todd Leadbeater)
مجلة Defense Science نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٢٤ .

الفصل الثالث

ما وراء عصر البريق الخادع

(١) Doonesbury القصة المصورة التي ألفها جاري تروودو والتي نشرت في العديد من المجلات تنتقد بقسوة قطب العقارات دونالد ترامب ، الذي كتب بالتعاون مع الكاتب توني شوارتز كتاب "The Art of The Deal" الذي حقق نجاحا . كما نشر رئيس كرايزلر لى اياكوكا كتابا من اكثر الكتب مبيعا حينذاك كتبه له وليم نوفاك . اما فيما يتعلق بالشائعات الخاصة برئاسة الولايات المتحدة ، راجع " اياكوكا رئيسا ؟ " "Iacocca For President ?"

واشنطن بوست ١٢ ديسمبر ١٩٨٧ ومقال جاني وليمز "Star Watch" ، المنشور في USA Today ، ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٤١ .

(٢) حول " حمى عروض الشراء العلنية " في الثمانينات ، والتي تشهد حاليا حالة خمود مؤقتة ، راجع " العالم يصاب بحمى عروض الشراء العلنية " ، "The World Catches Take over Fever" نيويورك تايمز ، ٢١ مايو ١٩٨٩ ، و "Attack on Corporate Europe" تايمز (لندن) اول أكتوبر ١٩٨٩ ، وراجع أيضا [٧٢] و [١٢٧] ، ص ٤٣ .

(٣) فيما يتعلق باقطاب العصر المصنعي : " الستون أسرة التي تحكم امريكا " ، "America's Sixty Families" New Republic ، ١٧ نوفمبر ١٩٣٧ . للمقارنة مع "The Forbes Four Hundred" لهارولد سينيكير : فوربس ، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٤٢ - ٤٤ .

(٤) عن النقابات وعروض الشراء العلنية ، راجع : "Move Over Boone, Carl and IRV-Here Comes Labor" بيزنس ويك ، ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٤٤ .

(٥) فيما يتعلق بـ " عصر البريق الخادع " ، راجع [٥٢٩] الصفحات ٢٤ - ٣٧ ، ٥٠ - ٥١ ، وانظر أيضا [٥٣٧] الصفحات ٧٠ - ٧١ ، ١٦٤ - ١٦٧ ، ١٧٠ - ١٧١ ، [٥٨٨] الصفحات ١٠ - ١١ ، و [٢٠٦] ص ٤٦ .

(٦) مقولة Weingarten مأخوذة من حديث للكاتب ، ص ٤٦ .

(٧) بالنسبة لانتقام اياكوكا ، راجع كتابه الذي نشرته دار Bantam عام ١٩٨٤ - وحقق أعلى المبيعات ، ص ٤٧ .

(٨) روس بيرو وجنرال موتورز : [١٢٣] الصفحات ٢٨٩ - ٢٨٠ ، ص ٤٧ .

(٩) حول المعركة الإيطالية بين القوة المالية القديمة والجديدة وعن دور كارلو دي بينيديتي وجانو أنيللي وأنريكو كاشيا : « الامبراطور الأخير » ،
«The Last Emperor», Euromoney ١٩٨٨ أكتوبر
وانظر أيضا [٩٥] ، ص ٤٧ .

(١٠) بالنسبة لعمليات الشراء الفرنسية - الألمانية ، راجع "Europe's Buyout
Bulge" نيويورك تايمز ، ٦ نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ٤٨ .

وراجع أيضا حديث فيليب ادهيمير ، المستشار المالي وسفير فرنسا في واشنطن .

(١١) يوجد عرض للمأساة الإسبانية في « تتحول قصة النجاح الى شيء بغيض »
"A Success Story Turns Sour"

فايننشال تايمز ، ٢٦/٢٥ فبراير ١٩٨٩ ، ص ٤٨ .

(١٢) قصة المستشارة مأخوذة من [٦٤] صفحات ٣ - ٧ ، ص ٥١ .

الفصل الرابع

القوة : العنصر ياكوزا

- (١) مقولة Séliounine مأخوذة من « أخطأ لينين فيما يتعلق بارهاب الدولة ، وتحطيم أحد المقدسات السوفيتية » .
"Lenin Faulted on State Terror, and a Soviet Taboo Is Broken."
نيويورك تايمز ، ٨ يونية ١٩٨٨ ، ص ٥٦ .
- (٢) بالنسبة للعنف في الحركة العمالية ، يمكن الرجوع الى [١٠٨] الصفحات ٢١٢ - ٢١٣ و [١٢٢] صفحات ٧ و ٥٥ - ٦٣ ، ص ٥٦ .
- (٣) « العنف لدى موتورولا في كوريا » ، "Violence at Motorola in Korea"
فايننشيل تايمز ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٥٧ .
- (٤) "Firms Gang Up to Quiet Stockholder Meeting Louts" ;
Japan Economic Journal, ٢ يوليو ١٩٨٨ . وكذلك : "Juiciest Prey"
"Japan's Sokaiya Fail to Trap"
فايننشال تايمز ، ٢٧ يونية ١٩٨٩ ، ص ٥٧ .
- (٥) "Japanese Fund Manager Found Buried in Concrete"
فايننشال تايمز ، ١٩ أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٥٧ .
- (٦) فيما يتعلق بممارسة العنف في مجال العقارات في اليابان ، راجع « نقابة الظل » ،
"Shadow Syndicate" لكاي هيرمان ، 20/20 (لندن) ، فبراير ١٩٩٠
وراجع أيضا : "No Vacancy : Soaring Land Prices in Japan Slam
Door no Housing Market"
وول ستريت جورنال ، ١٣ أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٥٧ .
- (٧) المحامي الأمريكي وعصاة البيسبول : "Nippon Steal" ليامون فينجلتون ،
Euromoney ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٥٨ .
- (٨) « شعابين حية في دور السينما الكورية » ، فايننشال تايمز ، ٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٥٨ .
- (٩) فيما يتعلق بالمرايين : [٣١٣] الصفحات ١٦٧ - ١٦٨ ، ص ٥٨ .

(١٠) « سيلكود : القصة وراء القصة »
"Silkwood : The Story Behind The Story", New Statesman,
٤ مايو ١٩٨٤ ، ص ٥٨

(١١) حول نيجول ، راجع [٥٤٦] صفحة ٣١ ، ص ٦٠

(١٢) قضية فضيحة Recruit ملخصة في :
"Takeshita Hears the Thud of the Axes"
"Will the Recruit Scandal Just Go Away ?"
١٨ فبراير ١٩٨٩ و في :
بيزنس ويك ، ١٢ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٦١

(١٣) حول الفضيحة الألمانية : « لعبة مميتة من الحيل القذرة »
"A Deadly Game of Dirty Tricks".
نيوزويك ، ٢٦ أكتوبر ١٩٨٧ . راجع أيضا « زوج من الروائح الكريهة »
"A Pair of Bad Smells" ايكونومست ، ١٧ أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٦١

(١٤) حول الباشينكو :
"A Pinball Bribery Scandal Rocks 2 Japanese Political Parties".
نيويورك تايمز ١٣ أكتوبر ١٩٨٩ .
"Pinball Scandal Threatens Political Upsets in Japan".
فايننشال تايمز ، ١٧ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٦١

الفصل الخامس

الثروة : مورجان وميلكن .. وماذا بعد ؟

(١) بخصوص مورجان ، انظر [٥٤٤] ص ١٢ ، ٤٩ ، ١٧٦ - ١٧٧ ، ١٩١ ، ٢١٢ - ٢١٤ ، ٢٣٦ - ٢٤٠ ، ٢٥٥ - ٢٥٧ ، ٣٥٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٣ ، وانظر أيضاً [١٠٦] ص ١٢ ، ٨٢ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٤ ، ١٢٥ - ١٢٧ ، ١٧٣ ، ٣١٢ ، مقدمة ، [٨٤] ص ٩٩ وكذلك [٥٤١] : ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢) عن بداية مؤسسة دريكسل : [٥٨٩] ص ١٢٤ - ١٢٥ - ص ٦٧ .

(٣) بخصوص ميلكن : كتاب *The Predators Ball* [٨٣] بقلم Connie Bruck يقدم صورة لاذعة عن ميلكن وأعمال السندات ذات العائد المرتفع (الجئك بوندز) التي ابتدعها ، وان كانت هذه الصورة تفتقر الى القيمة التحليلية . أبسط الشروح الموجزة لطائفة سندات ميلكن وأكثرها توازناً تجدها في مقال : "Bearing Down on Milken" بقلم (David Frum) في *National Review* ١٩ مارس ١٩٩٠ . المصادر المهمة الأخرى تشمل : "How Milken Made a Billion Dollars and Changed the face of American Capitalism" بقلم : (Edward Epstein) في *Manhattan inc.* سبتمبر ١٩٨٧ . انظر كذلك [٩٢] ص ١٤ - ١٧ ، ٢٢٢ - ٢٢٣ ، ٢٣٦ - ٢٣٨ ، و "A Chat With Michael Milken" بقلم (Sloan Allen) مجلة فوربس ١٢ يوليو ١٩٨٧ . "Milken's Salary is One for Record Books" وول ستريت جورنال / الطبعة الإوربية ، ٢ أبريل ١٩٨٩ ، و "Lynch Law" بقلم (Andrew Marton) في *Regardie's* مارس ١٩٩٠ . و "Caught Up in a Morality Tale" بقلم (Richard Starr) في *Insight* ، ٥ مارس ١٩٩٠ ، ص ٦٨ .

(٤) عن علاقات ميلكن مع النقابات المهنية :

"Move Over Bonne, Carl, and IRV — Here Comes Labour" بزئيس ويك ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ . وانظر أيضاً "The Mercenary Messiah Strikes Again" بقلم (Mark Feinberg) في *In These Times* ٧ - ٢٠ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٦٨ .

(٥) عن تحول الولايات المتحدة الى اقتصاد المعلومات - الخدمات انظر مقال : "A New Revolution in the U.S. "Class Structure", And Labour Force"

مجلة فورتشن أبريل ١٩٥٨ - ص ٦٩ .

(٦) عن الأثر الهيكلي لما فعله ميلكن على الشركات :
"How Milken Machine Financed Companies, Take over Raids"
لوس أنجلوس تايمز ٢٠ مارس ١٩٨٩ ، كذلك "High — Stakes Drama at Revlon"
نيويورك تايمز ١١ نوفمبر ١٩٨٥ و "A chat with Milken" بقلم (Allan Sloan)
مجلة فوربس ١٢ يوليو ١٩٨٧ و "Junk Bond' Genius Inspires Loyalty From
Some, Hostility Others" لوس أنجلوس ، تايمز ٢٠ مارس ١٩٨٩ ص ٧٠ .

(٧) حول اتهام ميلكن "Junk Bond King Indicted for Stock Fraud"
لوس أنجلوس تايمز ٢٠ مارس ١٩٨٩ وكذلك "Predator's fall" مجلة تايم
٢٦ فبراير ١٩٩٠ : بشأن انهيار مؤسسة دريكسل : "Lynch Law" بقلم :
(Andrew Marton) في Regardie's مارس ١٩٩٠ ، ص ٧١ .

(٨) حول الصراع بين أنصار تقييد الاقتراض وأنصار تسهيله انظر :
"Junk Bonds - A Positive Force in the Market"
نيويورك تايمز ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ٧٢ .

(٩) عن قيام ميلكن باضفاء الديمقراطية على رأس المال : [٨٣] ص ٣٥٠ ص ٧٢
(١٠) عن تفكيك الشركات الكبرى بدلا من تكوين تكتلات ضخمة : مقابلة المؤلف مع
ميلكن وكذلك مع (Dean Kehl) المدير العام لشئون الاستثمار والأعمال المصرفية
في مؤسسة دريكسل المتوفاة الآن :
انظر أيضا "The new Buy - Out Binge" نيوزويك ٢٤ أغسطس ١٩٨٧
ص ٧٢ .

(١١) عن الملاحظة الخاصة بـ عصر المعلومات ، انظر "Achat with Milken"
بقلم (Allan Sloan) مجلة فوربس ١٢ يوليو ١٩٨٧ وانظر كذلك مقابلي المؤلف
مع ميلكن و (Kehler) ص ٧٥
(١٢) حول احتضار شركة سولومون براذرز : [٩٢] ص ٢٥١ ، ٢٥٦ - ٢٥٩
ص ٧٦ .

(١٣) عن مرحلة صناديق الادخار والاقتراض :
"Can the Thrifts be Salvaged?"
نيوزويك ٢١ أغسطس ١٩٨٩ و "Up to \$100 Billion \$ Extra Sought
For S & L Rescue" لوس أنجلوس تايمز ١ نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ٧٧ .

(١٤) بشأن تجارة النقد الأجنبي "What Moves Exchange Rates" وهو تحليل
بارع بقلم (Kenichi Ohmae) في جريدة (جابان تايمز) ٢٩ يوليو ١٩٨٧ ، ص ٧٩ .

(١٥) عن سلطة المصارف المركزية : "Concept of a Central Bank Gains
support in Europe" نيويورك تايمز ١٢ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٨٠ .

الفصل السادس

المعرفة : ثروة مصنوعة من الرموز

(١) عن النقود في الازمنة السابقة : [٥٣٦] ص ٤٤٢ - ٤٤٣ وأنظر أيضا [١٤١] ص ٢ ، ص ٨٥ .

عن النقود والرغبة . . . تعتبر النقود في العادة ، وسيلة لاشباع حاجة أو رغبة ، بيد أن النقود لعبت أيضا دور المحرر لهذه الرغبة .

في حضارات ما قبل النقود كان يتعين أولا على الشخص الذي كان لديه دجاجة فائضة ويحتاج الى غطاء أن يجد من لديهم اغطية ثم يحدد من بين مالكي الاغطية من على استعداد لمقايضة الغطاء بالدجاجة . كان لابد للرغبات أن تتقابل .

وقلبت النقود هذا الموقف رأسا على عقب . اذ أطلقت العنان للخيال نظرا لامكانية تحويلها الى عدد لا حصر له من انواع الاشباع . وفجأة اكتشف من يملكون النقود رغبات لا عهد لهم بها . وبرزت أمام أعين الجميع امكانيات لم تخطر على بال من قبل . وكانت النقود مصدرا للخيال لكل الجنس البشري .

كذلك دفعت النقود الانكفاء الى التعرف وتحديد رغبات الآخرين سواء كانت رغبات حاجة أو راقية ثم الى الانطلاق في بيع الاشياء والخدمات والخبرات الكفيلة باشباع تلك الرغبات . وبالتالي أصبحت النقود قابلة للتحويل الى مجموعة اكبر من الرغبات ومن ثم ازداد نفعها عن ذي قبل . (مجرد انطلاق هذه العملية أحدثت تفاعلا متسلسلا ويفسر هذا التفاعل كيف أصبحت للنقود هذه الاهمية الكبيرة في التطور الاجتماعي) .

كذلك أدى اختراع النقود الى زيادة قيمة الثروة كأداة من أدوات السلطة . حيث عززت سطوة الاغنياء بتبسيط ، جذريا ، عملية التحكم في السلوك . لقد أصبح من الممكن مكافأة الناس أو معاقبتهم دون الاهتمام بمعرفة رغباتهم ، حتى أن مدير المصنع لم يكن يهتم كثيرا أو قليلا اذا كان العامل يرغب في دجاجة أو غطاء أو سيارة كاديلاك .

اذ تتوفر قدر كاف من النقود يمكن شراء كل شيء .

في الحضارات الزراعية كان نطاق الرغبات الجماعية محدوداً للغاية حتى انه يمكن تلخيصه في كلمتين : الخبز (أو الارز) والارض . أما بالنسبة لرغبات الاغنياء فهذه الحضارات فكانت تتراوح بين التأمل الجمالي والشهوانية وبين الميتافيزيقا والفنون العسكرية .

أما في مجتمعات العصر الصناعي فكان الوضع على نقيض ذلك فبعد تلبية الحاجات الأساسية للسكان كانت الرغبات الجماعية تبدو متضاعفة . لقد انفصلت الرغبة من عقالة وانطلقت لتحتل مناطق جديدة ، وحول التقدم المستمر كماليات جيل ما الى « ضروريات » بالنسبة للجيل التالي .

هذا التوسع في الرغبة كان واضحاً في المجتمعات الاشتراكية كما كان واضحاً في المجتمعات الاستهلاكية الرأسمالية . لقد كان هذا التوسع ، ولا يزال ، أساس مجتمع الاستهلاك الجماعي . وهو ما يفسر لماذا أصبح كشف الأجور في العالم الصناعي وسيلة تحكم جوهرية .

اليوم أصاب هيكل الرغبة اضطراب شديد . اننا ونحن نتقدم نحو ثقافة ما بعد العصر الصناعي لا نرى انحساراً للرغبة ، بل على العكس نراها تمتد الى مناطق جديدة أكثر رقياً ونقاء وأكثر بعداً عن المادية ويصاحب ذلك اتجاه متزايد نحو الفردية .

(٢) بشأن وليم بوتر انظر [٦] ، ص ١٥٤ . ص ٨٥ .

(٣) عن النقود الورقية [٩٦] ، ص ٥١ . ص ٨٥ - ٨٦ .

(٤) بيانات (فيزا انترناشيونال) مأخوذة من الشركة نفسها . ص ٨٦ .

(٥) عن البطاقات الذكية انظر : "Smart Cards Pocket Power" نيوزويك ٣١ يوليو ١٩٨٩ ، وأنظر أيضاً الايكونوميست ٣٠ أبريل ١٩٨٨ . ص ٨٦ - ٨٧ .

(٦) حول انجازات الفرنسيين في مجال البطاقات الذكية : "A New Technology Emerges on The World Stages" في النشرة الفصلية "French Advances in Science and Technology" عدد الصيف ١٩٨٦ . وكذلك "Bull's Smart Cards Come up Trumps" فاينانشيال تايمز ٢٠ سبتمبر ١٩٨٧ . ص ٨٦ - ٨٧ .

(٧) عن أن عدد البطاقات الذكية المستخدمة الآن في أوروبا واليابان يبلغ ٦١ مليون بطاقة : "Smart Cards : Pocket Power" نيوزويك ٣١ يوليو ١٩٨٩ . ص ٨٧ .

(٨) عن بطاقات شركة نيبون للهاتف والتلفراف "Putting Smart Money on Smart Cards" الايكونوميست ٢٧ أغسطس ١٩٨٨ . ص ٨٨ .

(٩) مشروع وزارة الزراعة الأمريكية : "Smart Cards : Pocket Power" نيوزويك ٣١ يوليو ١٩٨٩ . ص ٨٨ .

(١٠) عن بطاقات المدارس انظر : "Debit Cards for Pupils to Use in Cafeteria" بقلم (Susan Dillingham) في Idsight ٢١ أغسطس ١٩٨٩ . ص ٨٨ .

(١١) قول جوزيف رايت ماخوذ "US Plans Wide Use of Credit Cards" :
نيويورك تايمز ١ مارس ١٩٨٦ ص ٨٩ .

(١٢) قول هوك ماخوذ من مقابلة مع المؤلف عن فقدان البنوك المركزية لسيطرتها
على السياسة النقدية: "Designer Currency Dangers" بقلم (David Kilburn)
في Business Tokyo مايو ١٩٨٨ ص ٩٠ .

(١٣) عن النقود ، البلاستيكية « في كوريا الجنوبية :
"A State of Siege for Corporate Core" بقلم (Michael Berger) في مجلة
Billion Magazine (هونج كونج) سبتمبر ١٩٨٩ ص ٩٠ .

الفصل السابع

المادية المزهوة

(١) القوة العاملة في المجال الزراعي بالولايات المتحدة انظر النشرة الصادرة عن
وزارة التجارة الأمريكية Statistical Abstract of the United States 1989.
ص ٢٧٦ ، ص ٩٤ .

(٢) القوة العاملة في المجال الصناعي بالولايات المتحدة "Flat Manufacturing
Employment for 1990's" بقلم (Michael K. Evans) و (R. D. Norton)
في مجلة Industry Week ٢ أكتوبر ١٩٨٩ . وكذلك "The Myth of U.S.
Manufacturing" لوس انجلوس تايمز ٢٢ أكتوبر ١٩٨٩ . ص ٩٤ .

(٣) عن الدعوة الى منع شراء الاجانب للشركات الأمريكية انظر مقال : "America's
Destiny is in Danger" بقلم (June-Collier Mason) في مجلة Industry Week
٦ يونية ١٩٨٨ . ص ٩٥ .

(٤) عن القوة العاملة في مجال الخدمات في الولايات المتحدة : "End Sought to
Barriers to Trade in Services" نيويورك تايمز ٢٥ أكتوبر ١٩٨٩ . ص ٩٥ .

(٥) عن قيمة صادرات العالم من الخدمات والمنتجات الفكرية "Exports of
Services Increase to \$560 Billions" فاينانشيال تايمز ١٥ سبتمبر ١٩٨٩ .
ص ٩٥ .

(٦) حول الذاكرة الالكترونية انظر : "HP and Ford Motors" بقلم
(John Markoff) في windows Vol 1, no 1 خريف ١٩٨٧ ، ص ١٠٠ .

(٧) عن شركة (CSX) : مقابلة مع (Alex Mandl) رئيس (Sea-Land
Services Inc.) ص ١٠١ .

(٨) مستوى الذكاء في مختلف الشركات : اتصال شخصي من د. دونالد ف. كلين .
ص ١٠٢ .

(٩) بيانات شركة (جين كورب) انظر : "The (New Flat Earth Society
Gathers in Shelbyville" بقلم (Brian S. Moskal) مجلة Industry Week
٢ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ١٠٣ .

(١٠) عن عقلية المخططين السوفيت في الغرب "Is There a British Miracle?"
فاينانشيال تايمز ١٦ يونية ١٩٨٨ • ص ١٠٥

(١١) بشأن جياريني انظر [١٠٠] بأكمله • عن لوييل [١٢٥] عن (Woo)
[١٦٧] • وجهة نظر فايسكوف وأردة في تقرير "Reflections on Uncertainty in
Economics" بقلم (Walter A. Wessikopf) في Geneva Papers, Vol 9
No 33 اكتوبر ١٩٨٤ • ص ١٠٦

(١٢) حول (Promthée) وهي إحدى المؤسسات الباريسية المستقلة انظر :
"Trade to Global Wealth Creation" اصدار خاص عن لجنة (Thinknet)
تحت عنوان (Project Prométhée Perspectives, No 4) باريس ، ديسمبر ١٩٨٧
ص ١٠٧

الفصل الثامن

البديل النهائى

(١) عن القبرة على القراءة والحساب : [٤٨٠] ص ٢٨٢ - ٢٨٣ ، ٢٣٨ وكذلك
"Capitalism Plus Math : It All Adds Up". لوس أنجلوس تايمز ١٢ مايو
١٩٨٩ . ص ١١٠ .

(٢) عن الانتاج فى شكل مجموعات صغيرة : "Manufacturing : The New
Case for Vertical Integration" بقلم (Ted Kump) و (Piet T Bolwijn) فى
Harvard Business Review مارس/أبريل ١٩٨٨ .
أيضا "Kicking Down the Debt" مجلة تايم ٧ نوفمبر ١٩٨٨ .
و "Customized Goods Aim at Mass Market" مجلة Japan Economic Journal
أول أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١١٢ .

(٣) عن المواد الجديدة "Materials Battle Heats Up" بقلم (Thomas
M. Rohan فى مجلة Industry Week ٢ أكتوبر ١٩٨٩
و "Plastics and Ceramics Replace Steel at the Sidews of war" نيويورك
تايمز ١٨ يوليو ١٩٨٩ ، و "Project Forecast II" فى Assault System,
Vol. 1, No 1. ص ١١٤ .

(٤) عن ظاهرة فرق التوصيل : [٥١٨] ص ١٦٦ - ١٧٢ . ص ١٤٤ .

(٥) حول جنرال الكتريك : "Electronic Data Exchange : A leap of faith"
بقلم (Neal Boudette) مجلة Industry Week ٧ أغسطس ١٩٨٩ ، ص ١٥٥ .

(٦) ١٢ مليار من المستندات : "Throwing Away Paper — Based
Systems" فاينانشيال تايمز ٢٦ أبريل ١٩٨٩ ، ص ١١٥ .

(٧) كل الجزء الخاص بـ (Merloni) يعتمد على مقابلة مع المؤلف . ص ١١٦ .

(٨) عن صناعات النسيج والملابس : "EDI, Barcoding Seen the Way to
Save Millions" فى Daily News Record ١١ مارس ١٩٨٧ . ص ١١٦ .

(٩) عن شركة (NHK) لصناعة النوايض : "Just in Time Computers"
بقلم (Peter Fuchs) فى مجلة Business Tokyo مايو ١٩٨٨ . ص ١١٧ .

(١٠) ملحوظة (ميرلوني) عن تحويل الاموال : مقابلة مع المؤلف .

(١١) مقولة. ميلكن عن الراسمال البشرى : مقابلة المؤلف معه . ص ١١٧ .

الفصل التاسع

معركة الخزانة المسجلة

(١) بالنسبة للمنافسة بين شركتي بيك وجيليت : مقابلات المؤلف مع (Tom Johnson) مدير البحوث بمؤسسة (Nolan Norton & Co) للاستشارات وكذلك التقرير السنوي لشركة جيليت لعام ١٩٨٨ و [١٢٦] ص ٦٩-٧٢ . ص ١٢٢ .

(٢) عن التسويق في شركة جيليت : مقابلات المؤلف مع (Tom Johnson) مجلة "Marketing's, New Look" بيزنس ويك ٢٦ يناير ١٩٨٧ . ص ١٢٢ .

(٣) - حول ادخال (رمز المنتجات الموحد) في متاجر البيع بالتجزئة : مقابلة المؤلف مع (Harold Juckett) مدير (Uniform Code Council Inc) وانظر أيضا "UPC History" وهي وثيقة مقدمة من Uniform Code Council . ص ١٢٥ .

(٤) البيانات الدولية عن (رمز المنتجات الموحد) مأخوذة من : (International Article Numbering Association) ص ١٢٥ .

(٥) الصراع على رفوف العرض في متاجر البيع بالتجزئة انظر : "Supermarkets Demand Food Firms Payments Just to Get on the Shelf".
"Want Shelf Space at the Super. Market ? Ante Up" بيزنس ويك ٧ أغسطس ١٩٨٩ ،
"Stores Offer Paid to Stock New Items" USA Today ٢٦ أغسطس ١٩٨٧ ، ص ١٢٦ .

(٦) البيانات الخاصة بشركة جيليت واردة في مقابلة مع (Kavin W. Moody) المدير العام لنظم المعلومات بشركة جيليت . ص ١٢٦ .

(٧) عن النماذج الاعلامية التي يستخدمها تجار التجزئة : مقابلات مع : (Tom Johnson) مدير البحوث في مؤسسة (Nolan Norton & Co) للاستشارات وكذلك "At Today's Supermarket, The Computer is Doing it All" بيزنس ويك ١١ أغسطس ١٩٨٦ . ص ١٢٧ .

(٨) بشأن (Toys-R-US) انظر : "Stores Rushto Automate for the Holidays" نيويورك تايمز ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧ . ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٩) عن سياسات متاجر (وال مارت) مقابلات المؤلف مع (Tom Johnson) وانظر أيضا : "Make that Sale, Mr. Sam" مجلة تايم ١٨ مايو ١٩٨٧ . ص ١٢٨ .

(١٠) مقابلة مع (Max Hopper) نائب مدير شركة (American Airlines) وكذلك [١١٢] ص ٤ - ٥ ص ١٢٩ .

(١١) المعلومات عن شركة (Marul) اليابانية مأخوذة من [١٦٢] أى من التقرير الذى يحمل عنوان "Automating Distribution : Revolution in Distribution Retailing and Financial Services" وهو اشمل تقرير باللغة الانجليزية عن التقدم اليابانى فى هذه المجالات ، وقد قام بإعداده (Alex Steward) لصالح (Baring Securities) لندن ١٩٨٧ . ص ١٢١ .

(١٢) عن الأرفف الالكترونية : مقابلات المؤلف مع (Tom Johnson) وكذلك "At Today's Supermarket, the Computer Is Doing it All" مجلة بزنيس ويك ١١ أغسطس ١٩٨٦ و "Electronic Prices" بقلم (George Nobbe) فى Omni نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ١٢٢ .

(١٣) عن الرفوف الالكترونية : مقابلات المؤلف مع (Tom Johnson) ص ١٢٢ .

(١٤) تجار التجزئة ، قوة مهيمنة : [١٦٢] ص ١٢٢ .

(١٥) التوزيع كنظام معلومات : "Small Stores and Those Who Service Them in Times of Structural Change" Japan Times فى ١٢ يوليو ١٩٨٧ . ص ١٢٢ .

الفصل العاشر

الذكاء الاضافي

- (١) المعلومات الواردة عن (مورس) مأخوذة من [٥٨٥] ص ١٠٢ - ١٠٣ : ص ١٢٥ .
- (٢) شبكة (ISDN) الخاصة بسلسلة مطاعم ماكدونالدز : انظر اعلان (AT&T) في مجلة Datamation اول اكتوبر ١٩٨٧ ، ووصف شبكة فولفو موجود في نفس العدد . ص ١٣٦ .
- (٣) عن الشبكات الالكترونية في شركة (Du Pont) و (Sara Lee) انظر "When Strategy Meets Technology" بقلم (Therese R Welter) مجلة Industry Week ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١٣٦ .
- (٤) الارقام الواردة بشأن الكمبيوتر الشخصي مأخوذة من (International Data Corporation) التي تعرف و الكمبيوتر الشخصي ، بأنه يشمل كل الوحدات الطرفية التي تعمل بنظام (Ms-Dos) اى مايكروسوفت لتشفيل الاسطوانات بدءاً من الوحدات المستخدمة في الترفيه المحض حتى محطات العمل ، ص ١٣٦ .
- (٥) عن الايام الاولى لشركة وسترن يونيون : [٤٩٤] وايضا [٥٨٥] ص ١٠٨ . ص ١٣٧ .
- (٦) حول المواجهة بين وسترن يونيون وشركة (Art & T) انظر : [٤٩٤] ص ٢٤ - ٢٥ . ص ١٢٨ .
- (٧) عن حصة الولايات المتحدة من الهواتف انظر : "Rewiring the World" مجلة الايكونوميست ١٧ اكتوبر ١٩٨٧ . وايضا (Anthony Rutkowski) مستشار اول بالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (جنيف) ص ١٢٩ .
- (٨) بشأن تفكك شركة الهاتف الامريكية (AT & T) : [١٦٤] ص XXII - XXIII . ص ١٤٠ .
- (٩) عن الشبكات و العصبية : "Government Researchers Work to Nail Down Building Blocks for Neural Networks" (Defense News) ١١ يناير ١٩٨٨ ، ص ١٤٣ .

(١٠) بشأن شبكة مينيتل : انظر (Teletel News Letter No 5) حقائق وأرقام عام ١٩٨٩ ، مؤسسة (France Telecom) - باريس و (Teletel Newsletter No 2) الطبعة الدولية و "France Hooked on Minitel" فاينانشيال تايمز ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ . أيضا المقابلات مع (Manuel Barbero) مؤسسة فرانس تليكوم انترناشيونال (نيويورك) و (Olivier Duval) دراسات النظم والبرامج الاعلامية (باريس) و [٥٠١] ص ١٤٥ .

(١١) نظام سابير (Sabre) : مقابلة مع (Max Hopper) النائب الاول لرئيس شركة (American Airlines) . ص ١٤٦ .

(١٢) عن شبكات القيمة المضافة (VAN) : انظر : "Rewiring the World" مجلة الايكونوميست ١٧ اكتوبر ١٩٨٧ و "Competition Endangering Small VAN Operators" في Japan Economic Journal ٢٠ ابريل ١٩٨٨ . ص ١٤٧ .

الفصل الحادى عشر

سلطة الشبكة

- (١) عن شركة التأمين اليابانية (Nippon life) انظر : "Networking Global Finance" مجلة بزنيس طوكيو ، مايو ١٩٧٧ ، وكذلك "Japanese Networks Expand After Deregulation" مجلة Datamation بقلم (Robert Poe) أول نوفمبر ١٩٨٧ ص ١٥٠ .
- (٢) بشأن داي ايتش (Dai Tchi) وميجى (Meiji) للتأمين : "Japanese Networks Expand After Deregulation" بقلم (Robert Poe) فى مجلة Datamation أول نوفمبر ١٩٨٧ ص ١٥٠ .
- (٣) عن شركة بيرلينجتون انظر [٥٠٥] ص ٤٩ ص ١٥٠ .
- (٤) حول الشبكات الخاصة بصناعة السيارات "Electronic Data Interchange Aleap of Faith" بقلم (Neal E. Boudette) فى مجلة Industry week ٧ أغسطس ١٩٨٩ ، وكذلك "Auto ID & EDI ; Managing in the go" فى مجلة Industry Week ٢٤ أغسطس ١٩٨٩ ص ١٥١ .
- (٥) حول الشبكات الالكترونية لشركة شيسايدو (Shiseido) اليابانية : [١٦٢] ص ١٠ ص ١٥٢ .
- (٦) عن التأثيرات على تجار الجملة : مقابلة مع (Monroe Greenstein) فى مؤسسة (Bear, Streans and Co., Inc) نيويورك وكذلك [١٦٢] ص ١٠-١٢ ص ١٥٢ .
- (٧) حول شبكات المستشفيات والصيديات انظر : "Origin of the Species" بقلم (P. Gralla) فى مجلة CIO يناير/فبراير ١٩٨٨ ، وكذلك [١١٢] ص ٤٦ - ٤٩ ص ١٥٢ - ١٥٣ .
- (٨) عن شركات النقل اليابانية : [١٦٢] ص ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٢ ص ١٥٤ .
- (٩) عن شبكة صناعة النفط اليابانية : "MITI to Establish Oil Information Network" فى Japan Economic Journal ٢٦ ديسمبر ١٩٨٧ ص ١٥٤ .
- (١٠) شبكة صناعة الصوف : "Woolcom Move in Paperless Trading" وكذلك "Predatory Pricing" فى فاينانشيال ريفيو (سيدنى) ٤ سبتمبر ١٩٨٩ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(١١) عن صناعة النسيج والملابس الأمريكية انظر : "Spreading the Bar Code"
"Auto ID & EDI" في مجلة women's wear Daily سبتمبر ١٩٨٦ و
"Managing in the go's" في مجلة Industry Week ٢٤ أغسطس ١٩٨٩
وكذلك "Apparel Makers Shift Tactics" نيويورك تايمز ٢١ سبتمبر ١٩٨٧
ص ١٥٥

(١٢) المعركة بين (AT & T) و (KDD) وبريتيش تليكوم : "A Scramble for"
Global Networks بزئيس ويك ٢١ مارس ١٩٨٨ ص ١٥٦

(١٣) حول الخدمات الالكترونية لشركة جترال الكتريك : انظر : "Messenger of"
the Gods بقلم (Alyssa A. Lappen) مجلة فوربس ٢١ مارس ١٩٨٨
أيضا "Fast Forward" بقلم (Curtis Bill Pepper) مجلة Business Month
فبراير ١٩٨٩ ص ١٥٦

(١٤) عن بطاقة الائتمان الخاصة بصالونات التجنيل : "NTT Data to Provide"
Telecom VAN Service في Japan Economic Journal أول أبريل ١٩٨٩
ص ١٥٧

(١٥) عن حساب ادارة النقد في مؤسسة (Merrill Lynch) : [١١٢] ص ٩٧
ص ١٥٨

(١٦) الات صرف النقود في متاجر سايبو اليابانية : [١٦٢] ص ٧٥ ص ١٥٩

(١٧) عن بريتش بتروليم : [١١٢] ص ٩٢ ص ١٥٩

الفصل الثاني عشر

اتساع الصراع

- (١) التلفزيون ذو الوضوحية العالية : « اقامة كونسورتيوم من أجل التلفزيون الجديد » ، "Consortium Set Up for New TV" نيويورك تايمز ، ٢٦ يناير ١٩٩٠ ،
« Japan Tunes In While Europe talks » فاينانشيال تايمز ، ٢١ أبريل ١٩٨٨ ، ص ١٦٣ .
- (٢) مقولة لبين : « الشبكات تستحث الانتقال البطيء نحو نظام صورة تلفزيونية أكثر نقاء ووضوحا » "Networks urge slow shift to sharper TV picture" system لوس أنجلوس تايمز ، ٢٤ يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٦٤ .
- (٣) حول السمات التقنية للصراع من أجل الحصول على التلفزيون ذي الوضوحية العالية : « مطاردة اليابان في سباق التلفزيون ذي الوضوحية العالية » ،
IEEE Spectrum "Chasing Japan in the HDTV Race" لرونالد كيه جورجين
أكتوبر ١٩٨٩ ، « راجع أيضا » نظام تلفزيوني الغد ، French Advances in
Technology and Science ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٤ .
- (٤) وجهة نظر الأوروبيين حول التلفزيون ذي الوضوحية العالية : « حرب المعايير »
لومند ديبلوماتيك (باريس) سبتمبر ١٩٨٧ ، و « صناع التلفزيون يقبلون التحدي
الياباني » ، "TV MAKERS Take on Japanese" فاينانشيال تايمز ، ٢٧ يناير
١٩٨٨ ، راجع أيضا « حرب الوضوحية العالية » ،
« High-Definition war » لجون بويد ، بيزنس طوكيو ، مايو ١٩٨٨ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .
- (٥) حول الطريقة التي يتقدها بها الأوروبيون التي الولايات المتحدة من أجل أن تتحالف
معهن ضد المعايير اليابانية اليابانية : « جون تدعو لجهد أمريكي - أوروبي مشترك في سباق
تكنولوجيا التلفزيون » ، "Bohn Calls for Joint US-Europe Effort in TV
Technology Race" فاينانشيال تايمز ، ١٦ مايو ١٩٨٩ ، ص ١٦٥ .
- (٦) حول النماذج المختلفة على امتداد العالم : « الشركات مستعدة لمواجهة أي
تصميم للتلفزيون ذي الوضوحية العالية » ، "Firms are Ready to Meet Any
HDTV Format" ، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٨ ، Japan Economic Journal ، « عندما تتكلم
أوروبا تضبط اليابان أجهزة استقبالها » ، "Japan Tunes in While Europe Talks"
فاينانشيال تايمز ، ٢١ أبريل ١٩٨٨ ، ص ١٦٥ .

(٧) مقولة ماركى : « الشبكات تستحث الانتقال البطيء نحو نظام صور تليفزيونية أكثر نقاء ووضوحا . "Networks Urge Slow Shift to Sharper TV Picture System" لوس أنجلوس تايمز ٢٤ يونية ١٩٨٨ .

(٨) قدرة آى.بى.ام المبكرة على فرض النظام فى صناعة الكمبيوتر : « الحياة مع فوضى الكمبيوتر ، "Living With Computer Anarchy" لناوا كوتارو ، Japan Echo (طوكيو) (عدد خاص ، ١٩٨٦) ، ص ١٦٦ .

(٩) فيما يتعلق بمعايير البرامج المعلوماتية ADA : راجع أعداد Defense Science . ص ١٦٦ .

(١٠) حول معركة يونيكس : « الشجار حول معايير الكمبيوتر قد يكلف غالبا كلا من الصناع والمستخدمين » . "Computer Standards Row May Be Costly for Makers and Users" فايننشال تايمز ، ٢٣ يناير ١٩٨٩ ، و « تتزايد الآمال فى معيار عالمى للكمبيوتر » . "Hopes Rise for world Computer Standard" فايننشال تايمز ، ١٢ يوليو ١٩٨٨ ، و "Standards by fiat" لاستير دايسون ، فوربس ، ١١ يوليو ١٩٨٨ ، و "Apollo Aims for Eclipse of the Sun" فايننشال تايمز ١٢ يوليو ١٩٨٨ ، وكذلك "OSF à la Vitesse Mach" لباتريس أرون وجى هيرفيه 01 Informatique لباركر هودجز ، داتاميشن ، ١٥ نوفمبر

(١١) مؤسسة من أجل البرامج الاعلامية المفتوحة : "OSF à la Vitesse Mach" لباتريس أرون وجى هيرفيه ، 01 Informatique (باريس) ٢٤ نوفمبر ١٩٨٩ ، و "Computer Gangs Stake out Turf" نيويورك تايمز ، ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ ، و "Apollo Aims for Eclipse of the Sun" فايننشال تايمز ، ١٢ يوليو ١٩٨٨ ، "Standards by Fiat" لاستير دايو ، فوربس ، ١١ يوليو ١٩٨٨ . وكذلك « قوة وقدرة معايير الكمبيوتر » ، "The Power and Potential of Computing Standards" فايننشال تايمز ، ٢٦ مايو ١٩٨٨ . ص ١٦٨ .

(١٢) معركة جنرال موتورز لفرض معيارها : « مشكلة التصنيع الاتوماتيكي » "Manufacturing Automation's Problem" لباركر هودجز ، داتاميشن ، ١٥ نوفمبر ١٩٨٩ . ص ١٦٨ .

(١٣) معايير آى.بى.ام للاتصالات بين اجهزة الكمبيوتر : « اليابان تتحول الى شبكات الكمبيوتر ، "Japan Shifts on Computer Networks" نيويورك تايمز ، ٢٢ اكتوبر ١٩٨٨ ، « آى.بى.ام أوروبا تساند لغة كمبيوتر مدفوعة من منافسيها » . "IBM Europe Backs a Computer Language Pushed by Its Rivals" وول ستريت جورنال ، ٢ مايو ١٩٨٦ . ص ١٦٩ .

(١٤) معركة ربط وتوصيل النظم المفتوحة : « آى.بى.ام . أوروبا تساند لغة كمبيوتر مدفوعة من منافسيها » "IBM Europe Backs a Computer Language Pushed by its Rivals" وول ستريت جورنال ، ٢ مايو ١٩٨٦ . و « اعلامية : فشل آى.بى.ام » لومند ديبلوماتيك (باريس) سبتمبر ١٩٨٧ . ص ١٧٠ .

القصل الثالث عشر

شرطة أفكار الكوادر

- (١) المرافقات الخاصة « بمديرى المعلومات » مأخوذة من دراسة قام ليومكريرى بعرضها فى سبتمبر ١٩٨٩ ، CID ، "CIO's in the Spotlight" ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .
- (٢) ريان وشيفر وجونسون : « طريق الهجرة » "Migration Path" لكاتلين ميليموكا ، CIO سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .
- (٣) مبيعات تكنولوجيا المعلومات : "Charting the Champs" لباركر هودجز ، و "At the Top of the IS Peak" داتاميشن ، ١٥ يونية ١٩٨٨ ، ص ١٧٧ . ١٩٨٨ .
- (٤) صراع ميريل لينش : حديث جيرالد اتش. ايلي نائب رئيس ميريل لينش ، ص ١٧٨ .
- (٥) فيما يتعلق ببنك أوف أمريكا : « بنك أوف أمريكا يحصى المزيد من المتاعب » ، (Banker) ١٦ يوليو ١٩٨٧ ، « خطط بنك أوف أمريكا الخاصة بالكمبيوتر لم تضاف شيئاً "Bank of Americas is Plans for Computer" لوس انجلوس تايمز ، ٧ فبراير ١٩٨٨ "Don't ADD Up" ، وتؤكد مصادر أن بنك أوف أمريكا أقال اثنين من مسؤوليه ، وول ستريت جورنال ، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٨٠ .
- (٦) خفض حجم أجهزة الكمبيوتر : مقولة كلاين مأخوذة من « حبيبى ، لقد جعلت جهاز الكمبيوتر الرئيسى ينكمش ! » "Haney, I Shrunk the Main Frame !" لكاتلين ميليموكا ، مجلة CIO ، سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ١٨٤ .
- (٧) مقولة جاسمان مأخوذة من « سياسات الادارة بالشبكة "The Politics of Network Management" لسوزان كير ، داتاميشن ، ١٥ سبتمبر ١٩٨٨ ، ص ١٨٤ .

الفصل الرابع عشر

الحرب الشاملة للمعلومات

- (١) التجسس في تكساس انسترومنت : « قضية استمرار الوحدة الطرفية » ،
"The case of the Terminal Secrets" لسكيب هولندزورث ، مجلة D ، نوفمبر
١٩٨٦ . ص ١٨٩ - ص ١٩١ .
- (٢) هولستين : « جريمة الاتصالات اللاسلكية » ،
"Telecommunication Crime" ، Across the Board ، فبراير ١٩٨٦ . ص ١٩١ .
- (٣) « خلق رقيقة الكترونية » : [٤٠٩] صفحة ٥٠ . ص ١٩٢ .
- (٤) زيروكس : « يتطفل جواسيس الشركة لتحقيق النصر » ،
"Corporate Spies Snoop to Conquer" لبريان دومان ، فورتن ، ٧ نوفمبر ١٩٨٨ . ص ١٩٢ .
- (٥) المنتجات الخدمية :
"Reverse Engineering a Service Product" ، Planning Review ، سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٧ . ص ١٩٢ .
- (٦) « حول الجواسيس لكل الوقت : « جورج سميلى ينضم للشركة » ،
"George Smiley Joins the Firms" نيوزويك ، ٢ مايو ١٩٨٨ . ص ١٩٢ .
- (٧) جمعية محترفي الاستخبار التنافسي : « خبراء الاسخبارات للشركات » ،
"Intelligence Experts for Corporations" نيويورك تايمز ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٨ .
ص ١٩٢ .
- (٨) جواسيس ماريوت : « يتطفل جواسيس الشركة لتحقيق النصر » :
"Corporate Spies Snoop to Conquer" لبريان دومان ، فورتن ، ٧ نوفمبر ١٩٨٨ .
- (٩) حالة "Sheller-Globe" : « ازالة غموض التحليل التنافسي » ،
"Demystifying Competitive Analysis" لدانيال س. سميث وجون. اى.
بريسكوت ، Planning Review ، سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٧ . ص ١٩٢ .
- (١٠) فضيحة موردي العتاد العسكري : « تحقيق في البنتاجون حول قضية التدليس :
ما هو معروف حتى الآن » ،
"Pentagon Fraud Inquiry : What is known to Date" نيويورك تايمز ، ٧ يوليو ١٩٨٨ .
- وكذلك « البنتاجون يوقف دفع ١١ مليار دولار قيمة العقود » ،
"Pentagon Halts Pay on \$11 Billion in Contracts" لوس انجلوس تايمز ، ٢ يوليو ١٩٨٨ .
- و «البنتاجون معروض للبيع» ، "The Pentagon Up For Sale" تايمز ، ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .
ص ١٩٢ - ص ١٩٤ .

(١١) « كل الوسائل طيبة » : L.B.C. "Never Mind MIS ; Constder M 15", Business Month ، فبراير ١٩٨٩ ، ص ١٩٤ .

(١٢) جنرال اليكتريك : « الاستمرار في مراقبة المنافسين مراقبة شديدة »
"Keeping Tabs on Competitors" نيويورك تايمز ، ٢٨ أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٩٦

(١٣) حول الجواسيس المعلوماتيين لألمانيا الغربية :
"Byteman Blows the Whistle on the Sysop Cops"
لوس انجلوس تايمز بوك ريفيو ، ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، وكذلك « البحث عن حماية لنظم الكمبيوتر من الدخلاء »
"The Quest for Intruder — Proof Computer Systems"
لكارين فيتزجيرالد ، IEEE Spectrum ، أغسطس ١٩٨٩ .

(١٤) طلبات زائفة في أجهزة كمبيوتر منافس : « نماذج جرائم الكمبيوتر : خلال العشرين عاما الأخيرة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) » ،
"Computer Crime Patterns : The Last 20 Years (1990-2010)"
لجوزيف أف كويتس ، داتاميشن ، ١٥ سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ١٩٩ .

(١٥) تكنولوجيايات الدفاع : « البحث عن حماية لنظم الكمبيوتر من الدخلاء »
"The Quest for Intruder-Proof Computer Systems"
لكارين فيتزجيرالد ، IEEE Spectrum ، أغسطس ١٩٨٩ ، ص ١٩٩ .

الفصل الخامس عشر

نهاية الحوصلات

- (١) « البحث السري » لدى توشيبا وتاندم :
« Firms Try to Make » الشركات تحاول أن تجعل هياكلها مرنة ،
Japan Economic Journal, Corporate Structure Flexible ، ٢٧ فبراير ١٩٨٨ ، ص ٢٠٤ .
- (٢) حول استحالة وصف النظام السارى فى البنتاجون "Entities of Democracy" (مأخوذة من خطاب لوزير البحرية جون اف. ليهان فى مادبة اقيمت بمناسبة معرض البحر - الجو - الفضاء فى ٢ أبريل ١٩٨٥) ، نيويورك تايمز ، ٦ أبريل ١٩٨٥ ، ص ٢٠٥ .
- (٣) كارثة بوبال : « بوبال : مأساة فى حالة انتظار "Bhopal : A Tragedy in Waiting" لجارى ستيكس IEEE Spectrum يونية ١٩٨٩ ، ص ٢٠٧ .
- (٤) شيكولاتة مسممة : « حلوى ذات نكهة مميتة "Candy with a Deadly Taste" لميتر مكجيل ، MacLean's (تورنتو) ، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٢٠٧ .
- (٥) انهيار البورصة عام ١٩٨٩ : « مؤشر داو جونز ينخفض ٢٩٠ نقطة ، حوالى ٧٪ فى عملية بيع تصفية تمت مؤخرًا ، وتضرب عروض البيع العلنية بقسوة » ،
"The Dow Plunges 190 Points, About 7% in a Late Selloff ; Take over Stocks Hit Hard" نيويورك تايمز ، ١٤ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٢٠٧ .
- (٦) نظم البيانات غير المتسلسلة هرميا : « الشركات تحاول كسب افضلية عن طريق السيطرة المرمية على البيانات » ،
"Firms Seeks to Gain Edge With Swift Grip on Data" لافى شميركن ، Wall Street Computer Review يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢١٤ .
- (٧) الوسائط المتعددة : حديث مع بيل اتيكنسون ، مخترع الهايبر كارد ، وكذلك « حوار بيل اتيكنسون » : [٤٩٢] صفحات XXI الى XXXII وصفحات ١ الى ١٤ : ص ٢١٥ .

الفصل السادس عشر

الشركة المرنة

- (١) « المعجزة الإيطالية » :
فايننشال تايمز ، ٧ مارس ١٩٨٩ . و « فى إيطاليا ، نهضة صناعية تزدهر » ، كريستيان ساينس مونيتور ، أبريل ١٩٨٧ . ص ٢٢٠ .
- (٢) تجديد الاهتمام بالشركات الأسرية : الأعمال الأسرية : سوق ساخنة «
Nation's Business : A Hot Market» ، لشابرون بلتون ،
سبتمبر ١٩٨٨ . ص ٢٢٠ .
- وجول وجهة نظر مختلفة : « القول امبراطورية الأسرة » ،
"The Decline of the Family Empire" (مونج كونج) World Executive Digest يوليو ١٩٨٧ .
ص ٢٢١ .
- (٣) موقف الجماعة الأوروبية : « لم يعد الصغير جميلا عندما يكون وحده » ،
"IS No Longer Beautiful When It's Alone" فايننشال تايمز ، ٤ يوليو ١٩٨٨ .
ص ٢٢١ .
- (٤) ديناميكية الشركات الصغيرة : « هل شركتك كبيرة جدا ؟ »
"Is Your Company Too Big ?" بيزنس ويك ، ٢٧ مارس ١٩٨٩ . وسنجد مثالا
للطريقة التي يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تكون مساعدا في « الأفضل (إن يكون عدد
المهندسين لكل مشروع أقل »
"The Fewer Engineers per Project, the Better", IEEE Spectrum,
إس. جوردين ، بل ، فبراير ١٩٨٩ . ص ٢٢٢ .
- (٥) مقولة بوفيجسيل (Povejsil) : « استراتيجيات الشركة في التسعينات »
"Corporate Strategy for the 1990's" لوالتر كيشل III ، فورتن ، ٢٩ فبراير
١٩٨٨ . ص ٢٢٢ .
- (٦) اكتشاف وسائل الاعلام لرونة الشركات :
"A Glimpse of the "Flex" Future" نيوزويك ، أول أغسطس ١٩٨٨ . ص ٢٢٤ .
- (٧) دورات الميلاد والموت في الشركات : « تغيير سلوك الشركة : ١ - التنوع »
"Changing Corporate Behavior : 1, Diversification" صيف ١٩٨٨ Japan
Economic Journal,
ص ٢٦٦ .
- (٨) جيبسون من هيوليت - باكارد :
"At Seatrain, The Buck Stops Here ... and here, Too" لويليم اتش. ميلر ، اندستري ويك ، ٧ مارس ١٩٨٨ .
ص ٢٨٨ .
- (٩) أفكار سعيد عن العلاقة بين تنظيم العمل والحياة الأسرية مأخوذة من كتابه
المنشط للقدرة الذهنية [١٩٩١] صفحة ٥٢ . ص ٢٣٠ .

الفصل السابع عشر

زعماء القبيلة و « مفوضو » الشركة

(١) التعداد كتنظيم « نابض » : حديث لمورى كاجل ، خدمة التعداد فى الولايات المتحدة ، و مكتب الاحصاء السكانى يتدافع لشغل وظائف هنا ، « Census Bureau » "Scrambling to Fill Job Here" لادم لاشينسكى ، كرينز شيكاغو بيزنيس ، (Grain's Chicago Business) ١٩ مارس ١٩٩٠ ص ٢٢٢ .

(٢) مثال ال SAS مأخوذ من [٢٧٩] صفحة ٢٤ ص ٢٢٥ .

(٣) دافيد ستيرلينج والوحدة المتكونة من أربعة رجال : [٢٦٧] الصفحات ٢-٣ و ٨-٧ ص ٢٢٥ .

(٤) ساوثرن كاليفورنيا اديسون : « نظم المعلومات لازمات الادارة » ، "Information Systems for Crisis Management" لتوماس جيه . هوسل وعمر الصاوى ويول اف . دونوفان ، Mis Quarterly الجزء ١٩ العدد ٤ ديسمبر ١٩٨٦ ص ٢٢٦ .

(٥) بنك كونتيننتال البنوى وايه . اتش روبينز : [١٢٢] صفحات ٢٢ و ٢٣ ص ٢٢٦ .

(٦) التنظيم النمساوى على شكل رقعة الغشامة : "Austria's Jobs Carve - Up Keeps Bank Post Vacant" فايبنانشيال تايمز ، ٧ يوليو ١٩٨٨ ص ٢٣٦ - ٢٢٧ .

(٧) فيما يتعلق بالفرق البرية : « لعبة تنمية المنتج الجديد » ، "The New Product Development Game" لهيروتاكا تاكيوشي واكرجيرو ثوناكا ، Harvard Business Review يناير - فبراير ١٩٨٦ ص ٢٢٩ .

(٨) الفرق العلوية (انذاتية) : حديث دافيد ستون ، شركة ديجيتل ايكويبيمنت (جنيف) ص ٢٤١ .

(٩) شركة كورنينج : « لقد ولى عصر التسلسل الهرمى » ، "The Age of the Hierarchy is Over" نيويورك تايمز ، ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩ ص ٢٤٤ .

(١٠) فيما يتعلق بـ Netmap : "A Business Profile" نشرة Netmap
 وإعادة تشكيل الشركة بواسطة الكمبيوتر "Corporation Reshaped by Computer"
 نيويورك تايمز ، ٧ يناير ١٩٨٧ ، وكذلك ملاحظات Les Berkes ، نائب رئيس
 Netmap ، أثناء ندوة Nolan and Norton في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ بنيويورك .
 ص ٢٤٤ .

(١١) حول تفكير عن الشبكات : " الشبكة كبديل " "Network Alternative"
 اقتراح لانطوني . جيه . ان . جادج . من اتحاد الجمعيات الدولية (بروكسل) .
 كما سنجد مصفوفة جادج ، التي توضح الشبكات الدولية على محور وعلى المحور الآخر
 المشكلات العالمية في كتاب : "Year Book of World Problems and Human
 Potential" الصادر في عام ١٩٧٦ عن المنظمة المذكورة أعلاه . ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

الفصل الثامن عشر

العامل المستقل

(١) مصنع جنرال اليكتريك : « آلات ذكية وعمال انذكاء » ، "Smart Machines, Smart Workers" نيويورك تايمز ، ١٧ أكتوبر ١٩٨٨ . ص ٢٤٩ .

(٢) فورد - استراليا : "Bringing More Brain Power to Bear" فاينانشيال تايمز ، ٢٣ مارس ١٩٨٨ . ص ٢٥٠ .

(٣) كرايزلر - ميتسوبيشي ومازدا :
« كيف تختار الشركة اليابانية العاملين الأمريكيين لديها ؟ » ، "How Does Japan Inc. Pick Its American Workers" بيزنس ويك ، ٣ أكتوبر ١٩٨٨ . ص ٢٥٠ .

(٤) الاستخدام التعسفي لأجهزة الكمبيوتر :
« يقول التقرير ان أجهزة الكمبيوتر تتجسس على ٧ ملايين عامل في الولايات المتحدة » ، "Report Says Computers Spy On 7 Million Workers in U.S." نيويورك تايمز ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٨ . ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٥) انفصال الفكر عن العقل : « السلوك التنظيمي الياباني » ،
"Japanese Organizational Behavior" لتيرويا ناجو : [١٢٥] صفحة ٢٤ . ص ٢٥٥ .

(٦) مقولة هويت مأخوذة من تقرير خاص :
"Getting Set for Implementation" لتيريز آر . ولتر ، اندستري ويك ، ٢ نوفمبر ١٩٨٧ . ص ٢٥٥ .

(٧) مقولة Mohn مأخوذة من المخطوط الاصلى [١٣٤] :
بالنسبة لوجهة النظر الاوربية ، راجع « اعادة اكتشاف » رأس المال الانساني ، لومند (باريس) ، ٥ أكتوبر ١٩٨٨ . حول وجهة نظر شباب العاملين : « ما يعتقد الشباب » لروزلين بوش ، لوبوان (باريس) ، ١٦ يونية ١٩٨٧ ، و « الأسر أصبحت أكثر أهمية » ، بيزنس طوكيو ، مايو ١٩٨٨ . ص ٢٥٦ .

(٨) جين كورب أوتوموتيف :
"The (New) Flat Society Gathers in Shelbyville" لبيران موسكال ، اندستري ويك ، ٢ أكتوبر ١٩٨٩ . ص ٢٥٦ .

(٩) مقولة Ware مأخوذة من لقاء له مع الكاتب . ص ٢٥٧ .

(١٠) مقولة Stone مأخوذة من لقاء له مع الكاتب . ص ٢٥٨ .

(١١) براذر إندستريز : « الابداع في اليابان : بعض الملاحظات الأولية »
"Creativity in Japan : Some Initial Observations"
للدكتور نيجل هولدن ، Creativity and Innovation ، أبريل - يونية ١٩٨٦ . ص ٢٥٩ .

(١٢) حول انحسار السلطة في الورش : « لماذا يقاوم المديرون الآلات »
"Why Managers Resist Machines"
نيويورك تايمز ، ٧ فبراير ١٩٨٨ . راجع أيضا [١٦٩] لدراسة عن التعقيدات التي أدخلت
مع التكنولوجيا الاعلامية الجديدة . ص ٢٦٠ .

(١٣) نموذج العلاقات الانسانية : « السلوك التنظيمي الياباني » . Japanese
"Organizational Behavior" لتيرويا ناجاو : ١٩٥١ ، صفحة ٢٧ . ص ٢٦١ .

الفصل التاسع عشر

فسيفساء السلطة

- (١) عن عمليات الشراء والاندماج : [٧٢] ص ١١ - ١٥ ص ٢٦٢ - ٢٦٤ .
- (٢) حول عمليات الاستغناء عن العاملين : "General Semantics as a Diagnostic Tool in the Management of Radical Work force Reduction" بقلم (Harold Oaklander) أثناء انعقاد المؤتمر الخمسينى لمعهد (General Semantics) بجامعة بيل ٢٨ يوليو ١٩٨٨ ص ٢٦٨ .
- (٣) عن نظام Profs لـ آى.بى.ام . راجع العلاقات العامة بشركة آى.بى.ام فى (Armonk) ولاية نيويورك ص ٢٦٩ .
- (٤) حول التكامل الرأسى فى صناعة النفط : [١٠١] ص ٢ - ٧ ص ٢٧٠ .
- (٥) حول التكامل الرأسى فى صناعة الصلب : [٤٤] ص ١١٤ - ١١٥ وص ١٢٦ - ١٢٩ ص ٢٧٠ .
- (٦) بشأن عمليات الشحن الجوى انظر : "Pan American World Airways to Contract out All Belly Freight Space on Transcontinental Flights" فى (Journal of Commerce) اول نوفمبر ١٩٨٥ ص ٢٧٠ .
- (٧) حول زيادة نصيب "المصادر الخارجية" لدى جنرال موتورز وفورد انظر : "Original Auto Parts Will Grow 2.3%" فى Metalworking News ٢٧ أغسطس ١٩٨٧ ص ٢٧٠ .
- (٨) عن مقال الرابطة الامريكية للإدارة حول التكامل الرأسى فى الشركات : "Vertical Integration of Multinationals Becomes Obsolete" فى مجلة Management Today يونية ١٩٨٦ ص ٢٧٠ .
- (٩) صناعة الرقائق الالكترونية لدى آى.بى.ام . "How the Computer Companies Lost Their Memories" بقلم (George Gilder) مجلة فوربس ١٣ يونيو ١٩٨٨ ص ٢٧١ .
- (١٠) عن التحقيق الذى أجراه معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا راجع : "Electronic Markets and Electronic Hierachies : Effects of Information Technology on Market Structures and Corporate Strategies" بقلم (Robert I. Benjamin) و (Thomas W. Malone) و (Joanne Yates) فى (Sloan School of Management) بمعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا ، أبريل ١٩٨٦ ص ٢٧١ .

(١١) عن الشركات الصغيرة فى الولايات المتحدة : "The Inc 100" مجلة Inc مايو ١٩٨٩ • ص ٢٧٢

(١٢) عن الأنواع المختلفة للكونسورتيوم الثلاثى الأضلاع : [٢٧٢] ص ٨٩ • ص ٢٧٢

(١٣) اقوال Lamborghini مأخوذة من الورقة التى قدمها فى مؤتمر International Management Institute/European Foundation for Management Development

المنعقد فى بروكسل فى الفترة من ٤ الى ٥ يونية ١٩٨٧ وكانت هذه الورقة بعنوان : "Technological Change and Strategic Alliances"

• ص ٢٧٢

(١٤) البيانات الخاصة بمطار أطلنطا مأخوذة من تقرير "Hartsfield Atlanta International Airport Economic Impact Report" لعام ١٩٨٧ وهو التقرير الذى أعد بناء على بيانات وأودة من (Deloitte, Haskin & Sells) و (Martin, Murphy, Harps, Syphoe) لصالح ادارة الطيران المدنى فى مدينة أطلنطا وكذلك من "Fact Sheet" من مكتب مدير المطار • ص ٢٧٢ - ٢٧٤

(١٥) مقولة جون Sculley مأخوذة من [١٥٤] ص ٩٦-٩٧ • ص ٢٧٥

(١٦) عن علاقات شركة ماتسوشيتا بمورديها راجع : "Manufacturing Innovations Save Shitauke" فى Japan Economic Journal ١٩ يناير ١٩٨٨ • ص ٢٧٦

(١٧) بشأن مستخدمى IBM انظر : "Council Units Top IBM User Groups" بقلم (Paul Tate) فى مجلة Datamation ١٥ سبتمبر ١٩٨٧ • ص ٢٧٧

(١٨) بشأن مستخدمى (VAX) و (Lotus) انظر : "The Number of User Group Is Adding Up" بقلم (Judith A. Finn) فى Digital Review ١٨ أبريل ١٩٨٨ • ص ٢٧٧

خاتمة الكتاب

النظام الجديد لخلق الثروة

- (١) بشأن رقائق الذاكرة الالكترونية الفائقة السرعة التي تعمل بسرعة اثنين على مليار من الثانية : "New Chips Offer the Promise Of Much Speedier Computers" نيويورك تايمز ٤ يناير ١٩٨٩ . ص ٢٨١ .
- (٢) عن الانتاج والاعداد المتلازمين انظر : "Strategic Alliances Make Marketing & Manufacturing an International Game" بقلم (George Weimer) وآخرين ، مجلة Indus'try Week ٢١ نوفمبر ١٩٨٨ . ص ٢٨٢ .
- (٣) حول نظام « التسليم في الوقت المحدد » : "Added Value Emanating From Acronyms" فاينانانشيال تايمز ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ . ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .
- (٤) عن فريق شركة موتورولا : "State-of-the-Art CIM in 18 Months ?" بقلم (John H. Sheridan) مجلة Indus'try Week ٥ ديسمبر ١٩٨٨ . ص ٢٨٤ .
- (٥) عن مزية صناعة السيارات اليابانية انظر : "Time — The Next Source of Competitive Advantage" بقلم (George Stalk) في Harvard Business Review يوليو - أغسطس ١٩٨٨ . ص ٢٨٥ .
- (٦) بشأن تويوتا والمصرف الذي نجح في تقليل وقت اتخاذ قرار الاقتراض : "Fast-Cycle Capability for Competitive Power" بقلم (Joseph L. Bower) و (Thomas M. Hout) في Harvard Business Review نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٨ . ص ٢٨٥ .

the first of these is the fact that the first of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The second of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The third of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The fourth of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The fifth of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The sixth of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The seventh of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The eighth of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The ninth of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The tenth of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The eleventh of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The twelfth of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The thirteenth of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

The fourteenth of the two main groups of the population is the one which is most likely to be affected by the disease.

اقرأ في هذه السلسلة

أحلام الاعلام وقصص اخرى	برتراند رسل
الالكترونيات والحياة الحديثة	ي . رادونسكايا
نقطة مقابل نقطة	الدس هكسلي
الجغرافيا فى مائة عام	ت . و . فريمان
الثقافة والمجتمع	رايموند وليامز
تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ ج)	ر . ج . فوربس
الأرض الغامضة	لنزو راي
الرواية الانجليزية	والتر الن
المشهد الى فن المسرح	لويس فارجاس
آلهة مصر	فرانسوا دوماس
الانسان المصرى على الشاشة	د . قدرى حفى وآخرون
القاهرة مدينة الف ليلة وليلة	اولج فولكف
الهوية القومية فى السينما العربية	هاشم النحاس
مجموعات النقود	ديفيد وليام ماكروال
الموسيقى - تعبير نفى - ومنطق	عزيز الشوان
عصر الرواية - مقال فى النواع الادبى	د . محسن جاسم الموسوى
ديلان توماس	اشراف س . بى . كوكس
الانسان ذلك الكائن الفريد	جون لويس
الرواية الحديثة	بول لويس
المسرح المصرى المعاصر	د . عبد المعطى شعراوى
على محمود طه	أنور المعداوى
القوة النفسية للآهرام	بيل شول وأدنييت
فن الترجمة	د . صفاء خلوصى
تولستوى	رالف نى ماتلو
ستندال	فيكتور برومير

رسائل واحاديث من المنفى	فيكتور هوجو
الجزء والكل (مصاورات في مضممار	
الفيزياء الذرية)	فيرنز هيزنبرج
القرائث الغامض ماركس والماركسيون	سدنى هوك
فن الادب الروائى عند تولستوى	ف . ع . ادنيكوف
ادب الاطفال	هادى نعمان الهيتى
احمد حسن الزيات	د . نعمة رحيم العزاوى
اعلام العرب فى الكيمياء	د . فاضل احمد الطائى
فكرة المسرح	جلال العشرى
الجحيم	هنرى باربوس
صنع القرار السياسى	السيد عليوه
التطور الحضارى للانسان	جاكوب براونوفسكى
هل نستطيع تعليم الاخلاق للأطفال	د . روجر ستروجان
تربية الدواجين	كاتى ثير
الموتى وعالمهم فى مصر القديمة	ا . سبنسر
النحل والطب	د . ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة فى العصور الوسطى	جوزيف دامموس
سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء	
مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤	د . لينوار تشامبيرز رايت
كيف تعيش ٣٦٥ يوما فى السنة	د . جون شندلر
الصحافة	بيير اليير
اثر الكوميديا الالهية لدانتي فى الفن	د . غبريال وهبة
التشكيلى	
الادب الروسى قبل الثورة البلشفية	
وبعدها	د . رمسيس عوض
حركة عدم الانحياز فى عالم متغير	د . محمد نعمان جلال
الفكر الاوروبى الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل . باومر
الفن التشكيلى المعاصر فى الوطن العربى	شوكت الربيعى
١٩٨٥ - ١٩٨٥	
الفتنة الاسرية والابناء الصغار	د . محيى الدين احمد حسين

مفكرات الفيلم الكبرى

مختارات من الأدب القصصى

ج . دادلى اندرو

جوزيف كونراد

الحياة فى الكون كيف نشأت وأين توجد د . جرهان دروشنر

حرب الفضاء طائفة من العلماء الأمريكىين

ادارة المصراعات الدولية

د . السيد عليوة

الميكروكمبيوتر

د . مصطفى عنانى

مختارات من الأدب اليابانى

مجموعة من الكتاب اليابانيين

القدماء والحدثين

فرانكلين ل . باومر

الفكر الأوروبى الحديث ٢ ج

جابريل باير

تاريخ ملكية الاراضى فى مصر الحديثة

انطونى دى كرسبى

اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة

دوايت سـوين

كتابة السيناريو للسينما

زافيلسكى ف . س

الزمن وقياسه

ابراهيم القرضاوى

أجهزة تكييف الهواء

بيتر روى

الخدمة الاجتماعية والانضباط الاجتماعى

جوزيف داهموس

سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى

س . م بورا

التجربة اليونانية

د . عاصم محمد رزق

مراكز الصناعة فى مصر الاسلامية

رونالد د . سميثسون

العلم والطلاب والمدارس

ونورمان د . اندرسون

د . أنور عبد الملك

الشارع المصرى والفكر

والث روستو

حوار حول التنمية الاقتصادية

فريد . هيس

تبسيط الكيمياء

جون بوركهات

العادات والتقاليد المصرية

آلان كاسبيار

التذوق السينمائى

سامى عبد المعطى

التخطيط السياحى

فريد هويل

البذور الكونية

شاندرا ويكراما ماسينيخ

دراما الشاشة (٢ ج)

حسين حلمى المهندس

الهيرويين والايذنى

روى روبرتسون

نجيب محفوظ على الشاشة

هاشم النحاس

صور افريقية

دوركاس ماكلينتوك

المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية
وظائف الأعضاء من الألف الى الياء
الهندسة الوراثية
تربية اسماك الزينة
الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)

المفكر التاريخي عند الاغريق
قضايا وملامح الفن التشكيلي
التغذية فى البلدان النامية
بداية بلا نهاية
الحرف والصناعات فى مصر الاسلامية
حوار حول النظامين الرئيسيين

للكون
الارهاب
اختاتون

القبيلة الثالثة عشرة

التوافق النفسى

الدليل الببليوجرافى

لغة الصورة

الثورة الاصلاحية فى اليابان

العالم الثالث غدا

الانقراض الكبير

تاريخ النقود

التحليل والتوزيع الاوركسترالى

الشاهنامه (٢ ج)

الحياة الكريمة (٢ ج)

كتابة التاريخ فى مصر

بيتر لورى
بوريس فيدروفيتش سيرجيف
ويليام بينز
ديفيد الدرتون
جمعها : جون ر . بورر
وميلتون جولد ينجر
ارنولد توينبى
د . صالح رضا
م . ه . كنج وآخرون
جورج جاموف
د . السيد طه أبو سديرة

جاليليو جاليليه
اريك موريس ، آلان هو
سيريل السديري
آرثر كيستلر

توماس ا . هاريس
مجموعة من الباحثين

روى أرمز

ناجى متشيو

بول هاريسون

ميكايل البى ، جيمس لفلوك

فيكتور مورجان

اعداد محمد كمال اسماعيل

الفردوسى الطوسى

بيرتون بوتر

جاك كرابس جونيور

ادوارد مرى	عن النقد السينمائى الأمريكى
اختيار / د. فيليب عطية	ترانيم زرادشت
اعداد/ موني براخ وآخرون	السينما العربية
آدامز فيليب	دليل تنظيم المتاحف
نادين جورديمر	سقوط المطر وقصص أخرى
زيجمونت هبـنر	جماليات فن الاخراج
ستيفن أوزمنت	التاريخ من شتى جوانبه (٣ ج)
جوناثان ريلى سميث	الحملة الصليبية الأولى
تونى بار	التمثيل للسينما والتلفزيون
محمد فؤاد كوبريلى	قيام الدولة العثمانية
بول كولز	العثمانيون فى أوربا
الفريد ج. بتلر	الكنائس القبطية القديمة فى مصر (٢ ج)
الحاج يونس المصرى	رحلات فارتيماس
فانس يكارڊ	انهم يصنعون البشر
اختيار / د. رفيق الصبان	فى النقد السينمائى الفرنسى
بيتر نيكوللز	السبئما الخيالية
برتراند راسل	السلطة والفرد
تأليف/ بيارد دودج	الأزهر فى ألف عام
ريتشارد شاخـت	رواد الفلسفة الحديثة
ناصر خسرو علوى	سفر نامه
نفتالى لويـس	مصر الرومانية
هربـرت شيلـر	الاتصال والهيمنة الثقافية
اختيار / صبرى الفضل	مختارات من الآداب الآسيوية
مارجريت روز	ما بعد الحداثة
ج. س. فريرز	الكاتب الحديث وعالمه ٢ ج
اعداد/ أحمد محمد الشنوانى	كتب غيرت الفكر الانسانى (٣ ج)
اسحق عظيموف	الشموس المتفجرة

لوريتو تود	مدخل الى علم اللغة
اعداد / سوريال عبد الملك	حديث النهر
د . ابرار كريم الله	من هم القطار
اعداد / جابر محمد الجزار	ماستريخت
هـ . ج . و . لـ ز	معالم تاريخ الانسانية (٤ ج)
جرونيياوم	حضارة الاسلام
ستيفن رانسيما	الحملة الصليبية
بادى اونيمود	افريقيا الطريق الآخر
برنسلو مالىنوفسكى	السحر والعلم والدين
ارنولد جندل	الطفل ٢ ج
د . محمد زينهم	تكنولوجيا فن الزجاج
جلال عبد الفتاح	الكون ذلك المجهول
ريتشارد بيرتون	رحلة بيرتون ٣ ج
	الحضارة الاسلامية في ق . الرابع الهجرى آدم متز

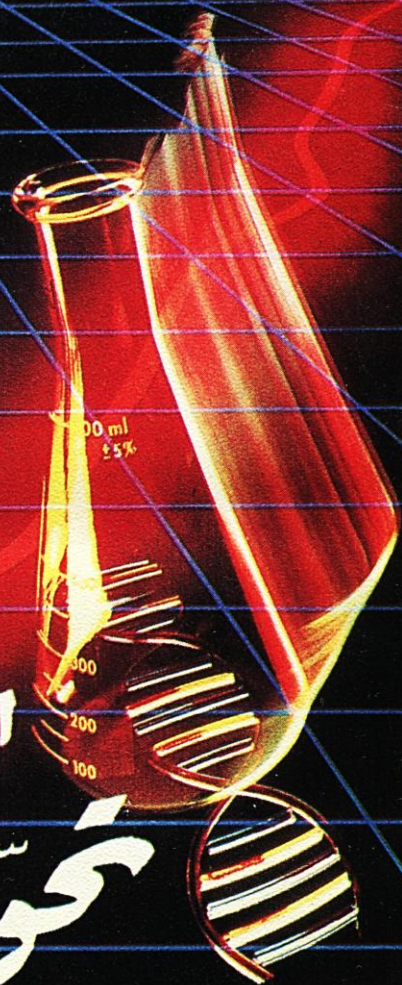
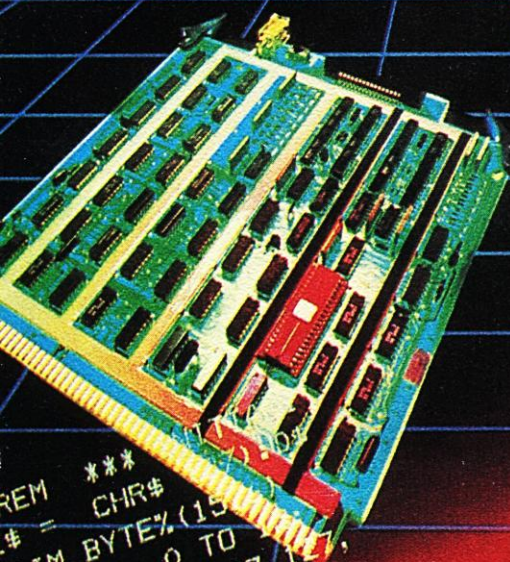
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٤٥٣٧

ISBN 977 — 01 — 4366 — 9

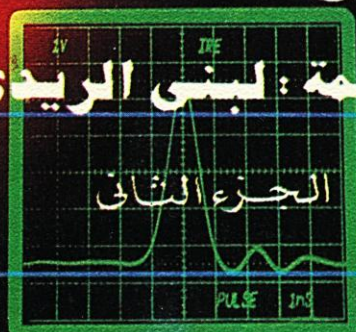
موضوع هذا الكتاب هو الصراع المموم على امتلاك السلطة فى الوقت الذى تفقد فيه الحضارة الصناعية تفوقها العالم وتطمح قوى جديدة حاليا إلى السيطرة على الكرة الأرضية ويستهدف الكتاب بشكل خاص التغيرات الحاسمة التى ترتسم فى العلاقة بين المعرفة والسلطة ويقترح نظرية جديدة للسلطة الاجتماعية ويأخذ على عاتقه استكشاف التحولات والتغيرات الجارية فى عالم الأعمال والاقتصاد بشكل عام والسياسة والعلاقات الدولية.

ويركز الكتاب على تحليل الجوانب البارزة فى عالم الغد وعلى النزاعات التى نواجهها اليوم حيث تهاجم القوى الجديدة القلاع القديمة ويوضح مدى تدبب السيطرة على الاقتصاد نتيجة التنافس على استحواذ المؤسسات الانتاجية وعمليات إعادة الميكة التى لا تمثل سوى أولى طلقات النار فى معارك الأعمال التى ستتسع وتتخذ أشكالا جديدة والأهم من ذلك أن الكتاب يؤكد أن التحولات الأخيرة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى [السابق] ليست سوى مناوشات بسيطة بالمقارنة بالصراعات المطلقة من أجل السلطة التى تنتظرنا وبالمثل فإن المنافسة التى تخلق مواجهة بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لم تبلغ بعد أوج شدتها.



الفين توفلر
محول السلطان

ترجمة: ابنى الريدى



علي مول



الهيئة المصرية العامة للكتاب

5-1
109020

تحويل السلطة

الألف كتاب الثانى

الإشراف العام

د. سمير سرحان

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أحمد صليحة

سكرتير التحرير

عزت عبدالعزيز

الإخراج الفنى

محسنة عطية

١٩٧١-١٩٧٢

تَحَوُّلُ السَّلَاطَةِ

المعرفة والشروة والعنف

على

أعتاب القرن الحادى والعشرين

الجزء الثانى

تأليف

ألفين توفلر

ترجمة

لبنى الريدى

تعقيب

محمد سيد أحمد



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

1910

1911

1912

1913

1914

1915

1916

1917

1918

1919

1920

1921

١٩٩٩

١٩٩٩

فهرس

١٩٩٩

١٩٩٩

١٩٩٩

١٩٩٩

الباب الخامس :

٧ السلطات الجديدة والسياسة

١٩٩٩

الفصل العشرون :

٩ العقود الحاسمة

١٩٩٩

الفصل الحادى والعشرون :

٣٥ الحزب الخفى

١٩٩٩

الفصل الثانى والعشرون :

٣٧ تكتيكات المعلومات

١٩٩٩

الفصل الثالث والعشرون :

٥٣ التكتيكات الاسمى

١٩٩٩

الفصل الرابع والعشرون :

٧٣ سوق للجواسيس

١٩٩٩

الفصل الخامس والعشرون :

٦٠٣ جدول اعمال المعلومات

١٩٩٩

الفصل السادس والعشرون :

١١٩ صانعو الصور

١٩٩٩

الفصل السابع والعشرون :

١٣٩ وسائل الاعلام المحرصة على الثورة

١٩٩٩

الفصل الثامن والعشرون :

١٥٣ جيل الشاشة الصغيرة

خاتمة :

١٦٩ التطلع الى عصر ظلمات جديد

الباب السادس :

١٨٩ انتقال السلطة على نطاق العالم

الفصل التاسع والعشرون :

١٩١ عامل « المعرفة »

الفصل الثلاثون :

١٩٧ المرعون والبطئون

الفصل الحادى والثلاثون :

٢١٧ صدمة الاشتراكية مع المستقبل

الفصل الثانى والثلاثون :

٢٢٩ سلطة التوازن

الفصل الثالث والثلاثون :

٢٣٧ ثالث : طوكيو - برلين - واشنطن

الفصل الرابع والثلاثون :

٢٧١ المصارعون العالميون

الخلاصة :

٢٨٢ حرية ونظام وصدفة

٢٨٩ تعقيب على الكتاب

٢٩٥ حواشى الكتاب

الباب الخامس

السلطات الجديدة والسياسة

٤

တစ်ခုတည်းသော အကျိုးအမြတ်

အကျိုးအမြတ်



في يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٩ بمدينة بلوفيلد (فرجينيا الغربية)
اجهشت مدرسة بالبكاء وشاركها ملايين الرجال والنساء في العالم كله
دموع الفرحة تلك وهم يشاهدون انهيار سور برلين على شاشات
التلفزيون . طوال جيل كامل تعرض الألمان الشرقيون للسجن والرصاص
بل والقتل لمحاولتهم اجتياز هذا السور الذي يبلغ طوله ٤٥ كيلومترا .

أما الآن فالجمامهير تجتازه وعيونهم تبرق ووجوههم تشي بتعبيرات
شتى من الفرحة التي لا تشوبها شائبة الى ذهول الصدمة الثقافية .

العقود الحاسمة

وسرعان ما بدأت المعاول العمل ولم يعد باقيا من هذا الحائط الذي قسم
حتى وقت قريب برلين ، بل وألمانيا كلها ، الى نصفين الاقطع من الحجر
والأسمنت يحتفظ بها للذكرى عدد لا حصر له من الأسر الألمانية على
المدافئ حيث تتراكم الأتربة .

ولأن سقوط سور برلين كان يجسد نهاية النظام الشمولي الذي
فرضه السوفييت على أوروبا الشرقية والوسطى فلقد أثار موجة شديدة
من الحماس في الغرب . وعزف مثقفون وساسة قصيرو النظر نشيد
ابتهاج جدير بمباركة بينهوفن ، وغنوا معا لمستقبل الديمقراطية الذي
أصبح مضمونا بعد أن باتت الماركسية في وضع ميئوس منه وانتهت
الأيديولوجية ودفنت .

غير أننا نرى اليوم أوروبا الشرقية تعاني من عدم الاستقرار :
فبولندا على شفا انهيار اقتصادي كامل ، وفي رومانيا تتقاتل الجموع
في الشوارع كما يحذر رئيس يوجوسلافيا من « اشتعال حرب أهلية مع
احتمال تدخل أجنبي مسلح وذلك نتيجة لتجاوزات الأحزاب اليمينية
والقوى الانفصالية الموثورة » . وانطلقت من عقائلا الأحقاد العرقية

القديمة وكذلك معاداة السامية • وأصبحت الحدود المتفق عليها بعد الحرب العالمية الثانية مطروحة ثانية للبحث فى العديد من المناطق • ان انييار السلطة السوفيتية فى أوروبا الشرقية بدلا من أن يؤمن الديمقراطية خلق فراغا متفجرا ، قد يندفع اليه الحمقى ومحترفو اشارة الفتن •

وفى غضون ذلك يهدد الارتباك والفوضى حركة التوحيد الجارية فى أوروبا الغربية •

وفيما وراء المسرح الأوروبى الواسع ترتسم امكانية تمزق الاتحاد السوفيتى الذى قد يشعل حروبا جديدة تستمر لسنوات وتجدد مخاطر الحرب النووية بعد أن ساد الاعتقاد بأنها أصبحت مستبعدة نسبيا •

ويواجه البشر سخرية جديدة من سخریات التاريخ • فبينما يطمح بشغف ملايين البشر الى حرية لم يملكوها قط تواجه الديمقراطيات القديمة فى كل من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان أزمة داخلية بدأت تتجمع خيوطها منذ وقت طويل ، اذ نصل الى نهاية عصر ديمقراطية الجماهير - وهى النوع الوحيد من الديمقراطية الذى عرفه العالم الصناعى •

الأسر الحاكمة والديمقراطيات :

يتطلب أى نظام - سواء أكان ديمقراطيا أم غير ديمقراطى - درجة من التوافق بين الطريقة التى ينتج بها الثروة والطريقة التى يحكم بها نفسه • لأنه اذا تنافر النظام السياسى تنافرا شديدا مع النظام الاقتصادى فسينتهى الأمر بأن يحطم أحدهما الآخر •

وعلى امتداد التاريخ لم يحدث سوى مرتين أن اخترعت البشرية نظاما جديدا كليا لانتاج الثروة • وفى المرتين اخترعت البشرية أيضا أشكالا جديدة للحكم لتتماشى معه •

فانتشار الزراعة وضع نهاية للتجمعات القبلية ولجماعات الصيادين وغيرها من التكوينات الاجتماعية - السياسية الأخرى • وأحل محلها المدن - الدول - أى المدن ذات السيادة - والممالك الأسرية والامبراطوريات الاقطاعية • وأزاحت الثورة الصناعية الكثير من هذه التكوينات ، وفى العديد من البلدان واكب نظام الانتاج بالجملة والاستهلاك بالجملة ووسائل الاعلام الجماهيرية نظام « الديمقراطية الجماهيرية » •

غير أن هذه الديمقراطية اصطدمت بمقاومة مستميتة . لقد اتحدت قوى الاقطاع الزراعى القديمة - الأرستقراطية الزراعية والكنيسة ودعائهما الثقافية والفكرية - ضد حركة التصنيع الجديدة وشنت حربا ضارية ضد ديمقراطية الجماهير التى تالزمت فى كثير من الأحيان مع حركة التصنيع . ففى كل المجتمعات الصناعية لم يكن الصراع الرئيسى، كما يتصور الكثيرون - بين اليمين واليسار ولكنه كان فى الواقع بين المعجبين بمجتمع الموجة الأولى الزراعى « وبالتقليدية والسلفية » من ناحية وأنصار « التصنيع » المميز لاقتصاد الموجة الثانية و « التحديث » من ناحية أخرى .

وكثيرا ما يدور هذا النوع من الصراع من أجل السلطة تحت مسميات أخرى كالقومية أو الدين أو الحقوق المدنية . وتؤثر هذه الانقسامات فى الحياة الأسرية والعلاقات بين الرجل والمرأة والمدارس والمهن الحرة وعالم الفنون . غير أن أهمية هذا الصراع التاريخى الذى لا يزال محتدما تتضاءل أمام اندلاع صراع آخر جديد ، صراع يدور هذه المرة بين مدنية الموجة الثالثة أى مدنية ما بعد العصرية من جهة وبين « العصرية » و « التقليدية والسلفية » من جهة أخرى .

وإذا صح أن اقتصادا جديدا قائما على المعرفة فى طريقه لأن يصل محل الانتاج المصنعى فعلينا أن نتوقع صراعا تاريخيا جديدا لاعادة بناء مؤسساتنا السياسية حتى تتوافق مع الاقتصاد الثورى الجديد ، اقتصاد ما بعد الانتاج بالجملة .

وتواجه اليوم المجتمعات الصناعية مجموعة من الأزمات المترابطة والتى تؤثر على نظمها الأساسية : النظم الحضرية والنظم الصحية ونظم الضمان الاجتماعى وشبكات النقل والتوازن البيئى . غير أن سياسة العصر المصنعى مستعمرون فى التصدى لهذه الأزمات بسياسة ردود الأفعال ويكتفون بتقديم بدائل لطرق التناول القديمة . إلا أن هذه الأزمات قد تكون غير قابلة للحل فى اطار المؤسسات القائمة التى تم ابتكارها وصياغتها للمجتمع الجماعى .

بالإضافة الى ذلك ، فإن الاقتصاد الجديد الذى يتكون حاليا يطرح تحديات غير مسبوقة ويخلق ازمات أخرى تقلب الافتراضات التقليدية لعصر ديمقراطية الجماهير والتحالفات التى تنبع منها رأسا على عقب .

اتصالات مستويات السلطة :
تلازمت ديمقراطية الجماهير مع تركيز ضخم للسلطة على الصعيد القومي - تركيز يعكس ازدهار تقنيات الانتاج بالجملة والأسواق الوطنية . أما اليوم فلقد غيرت تقنيات الانتاج في مجموعات صغيرة الموقف تماما .

ولنأخذ مثال الخبز . كان الخبز والمنتجات المماثلة تأتي أصلا من المخازن المحلية . ثم عقب التصنيع طغت محلات السوبر ماركت التي تتزود من شركات عملاقة مثل نابيسكو في الولايات المتحدة على الشركات الأسرية الصغيرة . أما الآن فمن المدهش أن نرى العديد من محلات السوبر ماركت وقد بدأت في تصنيع الخبز في منشآتها الخاصة ، مع الاستمرار في بيع الأنواع القومية منه . إذن فالدائرة تنغلق على نفسها ولكن مع استخدام تقنيات أكثر تطورا .

في الماضي كانت بكرات الأفلام الفوتوغرافية ترسل الى روشيستر بولاية نيويورك كي يتم معالجتها في المصنع المركزي لكوداك ، أما الآن فان تحميم وطبع هذه الأفلام يتم في محلات صغيرة واكشاك عند ناصية أي شارع . كما كانت الطباعة التجارية تتطلب استثمارات ضخمة وآلات معقدة ، أما الآن ففي كل الأحياء معدات نسخ صغيرة وفعالة . وهكذا ، فان التكنولوجيات الجديدة تجعل الانتاج المحلى قادرا على المنافسة مرة أخرى .

ولكن في الوقت نفسه ، ينقل الاقتصاد المتقدم بعض أشكال الانتاج الى مستوى عالمي . فالسيارات واجهزة الكمبيوتر والعديد من المنتجات الأخرى لم تعد تصنع في بلد واحد ، فمكونات هذه الأجهزة والمنتجات يتم انتاجها جزئيا في الخارج كما يتم تجميعها في العديد من الأماكن المتباعدة . هذان التطوران المتلازمان اللذان « يخفض » أحدهما الانتاج في حين « يرفعه » الآخر لهما مقابلهما المباشر في النظام السياسى .

انهما يفسران سبب الضغوط التي نراها في كل من اليابان وأوروبا والولايات المتحدة وكل البلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة من أجل اللامركزية السياسية ، وكذلك الاتجاهات المتزامنة الرامية الى نقل السلطة الى هيئات فوق قومية .

ومن أهم هذه الاتجاهات ما تقوم به المجموعة الأوروبية التي تتجه نحو سلطة مركزية على مستوى أعلى عن طريق خلق سوق واحدة متكاملة وعملة مشتركة وبنك مركزي واحد .

غير أنه في اللحظة نفسها التي تحاول فيها الأسطوانة الضاغطة للمجموعة الأوروبية محور الاختلافات وتركيز آليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي فإن مناطق متعددة تستفيد مما ينجم عن ذلك من اضعاف للسلطات الوطنية لشن هجوم من أسفل . فعلى سبيل المثال يعلن رئيس وكالة التنمية الاقتصادية لمنطقة ليون أن « السوق الأوروبية الموحدة تتيح لنا فرصة عظيمة لتخطيط المركزية الباريسية » ، وبالفعل تقيم منطقة الرون - الألب بأكملها ، والتي يمثل تجمع ليون جزءاً منها ، علاقات مع مثيلاتها من المناطق في بلدان أخرى مثل منطقة كاتالونيا ولباردى وباد فورتمبرج بهدف تشجيع المصالح المشتركة .

وكلما انتشر الاقتصاد قائق الرمزية فإنه يخلق جماعات ناخبين كفيلة بمساندة العديد من التحولات الجذرية في السلطة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والعالمي . وبالتالي فمن المتوقع أن يتم تقسيم الناخبين طبقاً « لسياسات المستويات » تلك إلى أربع مجموعات متميزة هي : « العالميون » و « الوطنيون » و « الإقليميون » و « المحليون » . وستدافع كل مجموعة بشراسة عن هويتها (والمصالح الاقتصادية المقابلة لهذه الهوية) وستبحث جميعها عن حلفاء لها .

وستحصل كل مجموعة على دعم مالي وصناعي من جهات مختلفة كما ستجذب المؤهبيين من الفنانين والكتاب والمفكرين الذين سيقدّمون لها البررات الأيديولوجية الملائمة .

فضلا عن أن الأقاليم والمحليات مقدر لها أن تكون أكثر تنوعاً على نقيض الرأي السائد القائل بأنها ستصبح أكثر تجانساً . ويؤكد جيمس كروبي رئيس المركز الدولي للقيادة (International Leadership Center) بمدينة دالاس « انكم تقعون في خطأ خطير إذا ما اعتبرتم الولايات المتحدة كيانا متجانساً ، إذ يوجد في البلاد مناطق متناقضة فيما بينها كتناقض الليل والنهار » .

ودون الوصول بالضرورة إلى ما ذهب إليه كروبي من « أن الولايات المتحدة في طريقها لأن تصبح أمة تتألف من مدن - دول » ،

أى مدن ذات سيادة ، فإن دراسة فاحصة لإحصائيات الثمانينيات توضح وجود اختلافات متزايدة بين الساحلين الشرقي والغربي وبين منطقة وسط الغرب والمنطقة البترولية أو بين المراكز الحضرية الكبرى وضواحيها . وسواء تم قياس هذه الاختلافات بمقياس نشاط التشييد العقاري أو بمؤشرات النمو أو مستويات العمالة أو الظروف الاجتماعية فمن المرجح أنها ستتسع وتزداد عمقا بدلا من أن تقل تحت تأثير الاقتصاد الجديد الذى يدير ظهره للتجانس الذى ميز العصر المصنعى .

وبتأكيد الأقاليم والمحليات لأصالتها الثقافية والتكنولوجية والسياسية سيكون من الأصعب على الدول أن توجه اقتصادات هذه المناطق بواسطة أدوات التنظيم التقليدية أى عن طريق البنك المركزى والضرائب وطرق المراقبة المالية . إذ سينجم عن رفع أو خفض سعر الفائدة أو تغيير نسبة الضرائب نتائج مختلفة تماما بالنسبة لمختلف مناطق البلد الواحد .

ويمكن أن يؤدى اتساع هذا التفاوت الى نشأة الحركات المتطرفة أو تدعيمها بشكل متفجر . تلك الحركات التى ستطالب بالحكم الذاتى أو الاقليمى أو المحلى بل وقد تطالب بالانفصال التام . ومن ثم فإن قنابل التطرف موجودة فى كل الاقتصادات المتقدمة تنتظر من يفجرها .

اذ توجد فى كل بلد مناطق تعتبر انها تلقى معاملة ظالمة من قبل السلطة المركزية . ان أى مواطن من سكان جلاسجو سيقول لك ان الوعود بتقليل التفاوت بين المناطق لم تحقق شيئا يذكر . (وطبقا لبعض ما ورد فى الصحافة فإن تجدد الشعور الانفصالى فى اسكتلندا اثار قلق الملكة الى حد انها أعربت فى أحاديثها الخاصة عن مخاوفها من احتمال تفكك المملكة المتحدة) .

وبالإضافة الى التفاوت الاقتصادى ، فهناك الجيوب الانفصالية الملتهية ذات الأصل اللغوى والعرقى التى تقيحت منذ زمن طويل كما فى التيرول الجنوبى وبريتاني والازلزاس وفلاندرز وكاتالونيا ومناطق أخرى . وبالتالى سيتعين على أوروبا الغربية الموحدة أن تمنح قدراً أكبر من الحكم الذاتى الاقليمى والمحلى أو أن تسحق كل هذه الحركات بقبضة من حديد .

لقد تمكنت السلطة المركزية فى أوروبا الوسطى طيلة حكم أسرة هابسبرج ، أى على امتداد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،

من احتواء النزاعات العرقية بين رعاياها من الألمان والايطاليين والبولنديين والمجيار والسلوفاك والنمساويين وآخرين . ولكن بمجرد أن تفككت امبراطورية النمسا - المجر ، غداة الحرب العالمية الأولى لم تتوقف هذه الجماعات عن القتال فيما بينها . ويوقظ انهيار السيطرة السوفيتية فى أوروبا الوسطى حاليا هذه الشياطين القديمة . ان بدانا نرى بالفعل تزايد حدة مشكلة الأقلية المجرية فى رومانيا والأقلية التركية فى بلغاريا .

وإذا انتقلنا غربا ، نجد أن القتال بين الصرب والألبان والكروات والقوميات الأخرى قد يؤدى الى تفكك يوجوسلافيا . وذلك بغض النظر عن القوى المركزية الطاردة المهولة التى تهدد وحدة الاتحاد السوفيتى ذاته .

لقد كان العصر المصنعى هو الحقبة الكبرى للكيانات القومية التى فرضت السيطرة المركزية على التجمعات الصغيرة والمدن ذات السيادة (المدن - الدول) والمناطق والأقاليم التى نجم عن تدعيمها جعل العواصم مراكز للسلطات الضخمة للدولة . ان أقول الاقتصاد القديم وما يترتب عليه من انتقال لمراكز السلطة الحقيقية يطلق ويحرر ضغائن وعداوات متأصلة وموجات انفعالية عميقة وعنيفة . وفى أركان كثيرة من العالم سيضعف الموقف الجديد من عدد الجماعات المتطرفة التى تمثل الديمقراطية بالنسبة لها عائقا يتعين ابعاده اذا ما عرقل اشباع أهوائها المتعصبة .

سياسة البيئة الأرضية :

اثناء حقبة ديمقراطية الجماهير كان يتم عادة تصنيف الناس الأحزاب والاتجاهات السياسية الى « يمين » أو « يسار » ، وكانت المشكلات اما « داخلية » أو « خارجية » . كان كل شئ يتم تصنيفه فى فئات واضحة تماما .

ولكن النظام الجديد لخلق الثروة يجعل كل هذه التسميات السياسية باطلة وكذلك التكتلات المقابلة لها . فالكوارث البيئية لا تنتمى ليمين أو يسار كما أن بعضها يكون محليا ودوليا فى آن واحد .

ان الكثير من أخطر مشكلاتنا البيئية ، مثل تلوث الهواء والنفايات السامة ، هى نواتج ثانوية للطرق الصناعية القديمة .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن النظام الجديد يبشر بالأمل في إمكانية الجمع بين التقدم الاقتصادي والسلامة البيئية وذلك بإحلاله المعرفة محل الموارد المادية وتوزيعه للإنتاج بدلا من تركيزه وباستخدامه الأكثر كفاءة للطاقة فضلا عما يسمح به التقدم المذهل في تقنيات إعادة استخدام النفايات الصناعية .

وان كان محتملا أن تحدث خلال العشرة أو العشرين عاما القادمة كوارث بيئية جديدة من طراز تشرنوبل أو بوهال أو بقع زيت أخرى ، وهي تمثل موارث العصر المصنعي ، فإن هذه الكوارث ستغذي نزاعات عنيفة بشأن التكنولوجيات الجديدة وعواقبها المحتملة . وفي كل بلد ستطلب الجماعات الاجتماعية من بعضها البعض « تعويضات بيئية » وستتقاتل من أجل توزيع تكاليف « التنظيف » . وعلى الصعيد الدولي ستتصرف بلدان كاملة بنفس الطريقة . كما ستقوم بعض البلدان في حالات أخرى بنوع من « الابتزاز البيئي » وذلك بأن تطالب « بفدية » مقابل امتناعها عن مزاولة أنشطة قد تؤدي إلى إرسال غبار إشعاعي أو أمطار حمضية أو نفايات سامة أو أي نواتج خطيرة عند جيرانها عبر الحدود و أحداث تغيرات مناخية في البلدان المجاورة لها .

هل الاقتصادات المتقدمة مستعدة لدفع « اعانات بيئية » للبرازيل والهند وبلدان أخرى لصرفها عن قطع الغابات الاستوائية والأدغال والموارد الطبيعية الأخرى ؟ وماذا عن الكوارث الطبيعية في اقتصاد عالمي تتحكم فيه حاليا الشبكات ؟ ان حدوث هزة أرضية في طوكيو قد يقذف الرعب والفوضى في وول ستريت ، فهل معنى ذلك أنه يتعين على وول ستريت ان تدعم ماليا البرامج اليابانية للموقاية من الزلازل ؟ وهل هذه المشكلات يسارية أم يمينية ؟ وهل هي محلية أم دولية ؟ .

ان محاولة حل هذه المشكلات بالطرق السياسية التقليدية لن تؤدي فحسب الى تحطيم تحالفات قديمة بل ستضاعف عدد « منقذى العالم » المؤمنين بالعنف للدفاع عن قضيتهم وبأن لمتطلبات البيئة (كما يحدونها) الأسبقية على مقتضيات الديمقراطية وأحكامها .

انفجار المشكلات العرقية :

يصاحب تطور الاقتصاد فائق الرمزية تصولات ديموغرافية وهجرات سكانية . وستتم مناقشة سياسات الهجرة - المشيرة دائما

لنزاعات عنيفة - فى ظل خلفية مدموغة بمواقف قومية وعرقية متأصلة • ولن يقتصر ذلك على مناطق بعيدة مثل أرمينيا وأذربيجان والبنان وصربيا وإنما سيتمدد الى نيديرلوك وناجريا (اليابان) وليفرول وليون •

فى المجتمعات الصناعية الجماعية ، كانت العنصرية تأخذ عامة شكل اضطهاد الأغلبية لأقلية • ولا يزال هذا النزوع من المرض الاجتماعى يمثل تهديدا للديمقراطية • ان مشاغبي الشوارع وحياقي الرؤوس والمعجبين بالنازية من البيض « فى طريقهم لأن يصبحوا [.....] اراهبيين محليين » ، على حد قول موريس دين من مركز دراسات قوازين الفقر •

غير أن النظام الجديد لخلق الثروة وما يصاحبه من تحولات من اقتصاد الجملة الى اقتصاد أكثر تنوعا وتخصصا سيؤدى الى تنوع اجتماعى متزايد ، وبالتالي فبالإضافة الى النزاع التقليدى بين الأغلبية والأقليات يتعين حاليا على الحكومات الديمقراطية أن تواجه حروبا مفتوحة بين جماعات الأقليات المتنافسة ، كما حدث فى ميامى بين المهاجرين من كوبا والمهاجرين من هايتى ، وكما يحدث فى أماكن أخرى من الولايات المتحدة بين الأمريكيين من أصل أفريقى والأمريكيين من أصل أسبانى • ففى لوس انجلوس يتصارع الأمريكيون من أصل مكسيكى على الوظائف مع الأمريكيين من أصل كوبي ، وفى مدينة جريت نك الغنية بمنطقة لونج آيلاند القريبة من نيويورك يتصاعد التوتر بين اليهود الذين ولدوا فى الولايات المتحدة واليهود المهاجرين من ايران الذين يرفضون التخلي عن عاداتهم القديمة • وتقوم جماعات موسيقى الراب الأفرو أمريكية ببيع أسطوانات مناهضة للسامية • وفى المدن الداخلية يهاجم الزنوج التجار الكوريين •

اذن ، تحت تأثير النظام الجديد للانتاج تتزايد المقاومة • لبوتقة الانصهار « الأمريكية فى كل مكان • وبدلا من الانصهار ، تطالب الجماعات العنصرية والعرقية والدينية بحقها فى الوجود والبقاء مختلفة بكل اعتزاز وفخر • كان المثل الأعلى بالنسبة للمجتمع الصناعى من انصهار الجماعات المتباينة وامتزاجها ، نظرا لحاجة هذا المجتمع الى قوة عمل متجانسة ، أما المثل الأعلى الجديد ، وهو المنزع ، فيتفق مع سمة عدم التجانس التى تميز النظام الجديد لخلق الثروة •

وفى ظل هذا المناخ المفعم بالكراهية قد تضطر الدول الى اوضاع بعض المجموعات المعنفة بالمحافظة على هويتها ، مثل الأتراك فى ألمانيا

والكوريين والفلبينيين وأبناء جزر جنوب الباسفيك فى اليابان والشمال
أفريقيين فى فرنسا . لكن فى الوقت نفسه ، سيتعين على هذه الدول أن
تعمل على حفظ السلام بين جماعات المهاجرين المختلفة .

الا أن صعوبة القيام بهذا الدور ستزداد باطراد لأن نموذج
التجانس (اليابان) أو بوتقة الانصهار (الولايات المتحدة) يحل محله
تدرجيا نموذج « طبق السلطة » حيث تحتفظ مختلف المكونات بتفرداتها .

وتقدم مدينة لوس أنجلوس مثالا حيا للتنوع الجديد بحيتها الكورى
وضواحيها الفيتنامية والعدد الكبير من سكانها المنحدرين من أصول
مكسيكى ومطبوعتها المعبرة عن الأصول العرقية المختلفة والتي يصل
عدها الى ٧٥ مطبوعة . وذلك بالإضافة الى اليهود والأمريكيين الأفارقة
واليابانيين والصينيين وجالياتها الإيرانية الكبيرة . غير أن نموذج
« طبق السلطة » يستتبع توفر أدوات قانونية واجتماعية لدى الحكومات
لكي تتمكن من القيام بدور الحكم فى التناقضات المتزايدة التعقيد
والمشحونة بالعنف ، وهى أدوات تفتقر إليها حاليا . وبينما تناهض
الأقاليم والدول والقوى الدولية فوق الوطنية من أجل الحصول على
السلطة فان الطاقة الكامنة للتطرف المعادى للديمقراطية لا تكف عن
النمو .

ديمقراطية الفسيفساء :

ان ديمقراطية الجماهير تعنى وجود « جماهير » ، فهى تعتمد على
الحركات الجماعية للجماهير والأحزاب السياسية الجماهيرية ووسائل
الاعلام الجماهيرية . ولكن ما الذى يحدث عندما يبدأ المجتمع الجماهيرى
فى التفكك الى فئات وطوائف وجماعات متزايدة التنوع ويفقد بالتالى
صفته الجماعية ، وعندما تتجزأ الحركات والأحزاب ووسائل الاعلام ؟
وإذا كنا نتحول الى اقتصاد قائم على عمالة غير قابلة للاستبدال ،
فبإى معنى نستطيع الاستمرار فى الحديث عن « الجماهير » ؟

وإذا كانت التكنولوجيا تتيح صنع المنتجات وفقا لمتطلبات العميل ،
وإذا كانت الأسواق تتجزأ الى منافذ بيع متخصصة ، وإذا كانت وسائل
الاعلام تتضاعف لكى يخدم كل منها جمهورا أقل اتساعا باطراد ، وإذا
كانت البنية الأسرية ذاتها والثقافة تمثلان عدم تجانس متزايد ، فلماذا
يصر النظام السياسى على افتراض وجود جماهير متجانسة ؟

ان تأكيد الخصوصية المحلية ومقاومة الاتجاه الى العالمية والتطرف البيئي والوعى العرقى ، كل هذه الاتجاهات الجديدة تجسد التنوع الاجتماعى المتزايد للاقتصادات المتقدمة كما انها تعلن اختفاء المجتمع الجماهيرى .

ومع اختفاء المجتمع الجماهيرى تتنوع الاحتياجات البشرية وينطبق الشيء نفسه على التطلعات السياسية . وكما يكشف أخصائيو التسويق مزيدا من الشرائح التسويقية المتميزة و « الأسواق المصغرة » . نظرا للتنوع المتزايد لأساليب الحياة ، فان السياسيين يستمعون الى ما يعرب عنه ناخبوهم من اهتمامات متزايدة التنوع .

لا زالت الحركات الجماهيرية الكبيرة تستطيع أن تملأ ميدان « تيان انمين » فى بكين أو ميدان « ونسيسلاس » فى براغ . ان هذه المظاهر لم تختف بالطبع ولكنها تميل بدرجة متزايدة الى التجزؤ فى بلدان التكنولوجيا المتقدمة ، بحيث أصبح تحقيق اجماع جماهيرى حول قضية ما أمرا متزايدا الصعوبة ، فيما عدا بعض المشكلات الرئيسية النادرة .

وبالتالى يأتى فى مقدمة نتائج تفكك المجتمع الجماهيرى أن تغدو الحياة السياسية فجأة أكثر تعقيدا .

لقد كانت مهمة كبار زعماء العصر الصناعى فى الانتخابات أبسط نسبيا . فقد استطاع فرنكلين روزفلت فى عام ١٩٣٢ تجميع ائتلاف ضم ست جماعات أهمها عمال المدن وفقراء الفلاحين والمهاجرين والمثقفين . وبذلك تمكن الحزب الديمقراطى أن يحتفظ بالسلطة فى واشنطن طوال ثلث قرن .

أما اليوم ، فلا يستطيع أى مرشح للرئاسة أن يكتفى بتجمع يضم أربعة أو ستة تكتلات كبرى فقط وإنما عليه أن يضم اليه مئات من التجمعات الصغيرة التى لكل منها برنامجها الخاص ، وهى تجمعات فى حالة تغير مستمر بل ان الكثير منها لا يستمر الا لبضعة شهور أو لبضعة أسابيع (بالإضافة الى تكلفة استخدام البث التليفزيونى فى الحملات الانتخابية ، الأمر الذى يسهم فى تفسير زيادة تكاليف الحملات الانتخابية فى الولايات المتحدة) .

ان ما يتأكد اليوم - كما سنرى - لم يعد ديمقراطية الجماهير وإنما « ديمقراطية فسيفسائية » تضم عناصر شديدة التنوع والتعقيد

وفى حالة تحول سريع • ويتطابق هذا النوع من الديمقراطية مع بزوغ الفسيفساء فى الاقتصاد ، وهى تعمل طبقا لقواعد خاصة بها بحيث سنضطر الى اعادة تعريف حتى أكثر الافتراضات الديمقراطية أساسية •

لقد صممت ديمقراطية الجماهير لتستجيب أساسا لكل ما هو جماعى — حركات ، أحزاب ، وسائل اعلام • وهى لا تعرف بعد كيف تعالج أمر الفسيفساءات ، مما يجعلها معرضة مرتين لهجمات ما يمكن تسميته بـ « الأقليات المحورية » •

الأقليات المحورية :

يعرف العلماء الذين يدرسون حالات الاضطراب وعدم الاستقرار والفوضى فى الطبيعة أو فى المجتمعات أن نفس النظام — سواء أكان نظاما كيميائيا أم مجتمعيا — يتصرف بشكل مختلف فى حالة الاتزان عنه فى حالة عدم الاتزان • إذا دفعت أى نظام — هضمى أو اعلامى أو مرورى أو سياسى — لا يهم نوع النظام — الى حد أكثر من اللازم فانه سيخرق قواعده التقليدية ويسلك مسلكا شاذا •

عندما تصبح بيئة ما شديدة الاضطراب تفقد النظم نسقها الخطى ، وهو ما يمنع المجموعات الصغيرة امكانات عمل واسعة • اننا نقرب فى الواقع من مرحلة جديدة للحياة السياسية يمكن الإشارة اليها على انها « زمن فرص » الأقليات المحورية •

بعد تحول المجتمع الجماهيرى وتفككه يجد الزعماء السياسيون انفسهم فى مواجهة عدد لا حصر له من المجموعات الصغيرة المتجمعة مؤقتا حول هدف وحيد والتي لا تنفك تعقد التحالفات وتفصمها بمجرد تكوينها تقريبا لتكون تحالفات جديدة • وذلك بعد أن كان هؤلاء الزعماء يتعاملون فى السابق مع عدد قليل من التجمعات الكبيرة للناخبين والتي كان يمكن التنبؤ بدرجة أو أخرى باتجاهاتها •

ان أية مجموعة من هذه المجموعات الصغيرة تستطيع أن تمارس تأثيراً لا يتناسب اطلاقا مع قوتها الذاتية اذا احتلت نقطة استراتيجية حاسمة فى اللحظة المناسبة • ففى عام ١٩١٩ كان انطون دريكسلر — وهو ميكانيكى فى السكك الحديدية — يتزعم جماعة سياسية صغيرة فى ميونخ ، ولم يكن هذا التجمع يمثل سوى اقلية الاقلية ، فلم يجذب أول

اجتماع عام له سوى ١١١ مستمعا . وكان اسم أحد المتحدثين فى هذا الاجتماع والذي ظل يتحدث من على المنصة لمدة نصف ساعة .
أدولف هتلر .

لقد ساهم العديد من العوامل بالطبع فى صعود هتلر للسلطة غير أن علم النظم غير المتزنة الجديد يقدم ، على أية حال ، عنصرا من عناصر التفسير . فهذا العلم يوضح فى الواقع أنه فى لحظات عدم الاستقرار القصوى ، مثل تلك التى كانت عليها ألمانيا فى تلك الفترة ، تحدث ثلاث ظواهر : أولا . تلعب الصدفة دورا متناميا . ثانيا . تكتسب ضغوط العالم الخارجى وزنا أكبر . وأخيرا تولد التغذية الارتفاعية الايجابية تأثيرات ضخمة تتزايد بشكل مطرد مثل كرة الثلج .

ان ما تقدمه وسائل الاعلام لأفضل مثال لـ « تأثير كرة الثلج » ، إذ يكفى أن يصوب مراسل آلة تصويره على أصغر زمرة من المهوسين السياسيين أو الارهابيين لكى يفرض على العالم كله صورتهم المباشرة ويعطى بذلك هذه الزمرة أهمية أكبر بكثير من التى كانت تستطيع الحصول عليها بمفردها . ومنذ تلك اللحظة تصبح هذه المجموعة من « أحداث الساعة » ، وتغطى وسائل الاعلام الأخرى أنشطتها مما يدعم تأثيرها على رأى العام : وبذلك تتكون « حلقة تغذية ارتجاعية موجبة » .

ويمكن أن تؤدى آليات أخرى الى نفس النتيجة . ففى ظل الروابط العالمية التى تربط كل أجزاء الكرة الأرضية ببعضها تستطيع المصالح الأجنبية بسهولة أن تمد جماعة صغيرة بالمال أو بأى شكل آخر من المساعدة بحيث يتضخم حجمها بدرجة هائلة ، وبالتالي تجتذب مزيدا من الموارد .

وتساهم هذه العوامل الثلاثة : الصدفة والمساعدة الخارجية والأثر الارتجاعى الموجب ، فى تفسير ازدهار أنواع متعددة من التعصب فى فترات الاضطرابات الصاخبة على امتداد تاريخ الديمقراطية الجماهيرية ابتداء من المؤامرات الثورية والمجالس العسكرية الحاكمة الى المكائد من كل نوع . كما انها تفسر لماذا تستطيع جماعة غير ذات بال أصلا أن تتحول فجأة الى جماعة محورية . ان الوضع مختلف بالنسبة للديمقراطيات الفسيفسائية . فمنذ عهد قريب كانت توجد أغلبية تستطيع

أحيانا احتواء أو سحق الحركات المتطرفة الخطرة . ولكن اذا لم تكن هناك ثمة أغلبية متماسكة الآن ؟ .

ان بعض الأقليات المحورية قد تكون مفيدة غير أن أغلبها ضار للديمقراطية ، وهى تتمثل فى أشكال متنوعة ، وفى ايطاليا كان المحفل الماسونى « P2 » يتطلع الى الاستيلاء على السلطة كما تفعل الآن فى اسرائيل رابطة الدفاع اليهودية بمساندة من مواطنين أمريكيين . وتتفث الجماعات النازية ، وبعضها مسلح ، الكراهية العنصرية وبشكل خاص العداء للسامية وتحلم بأن تسيطر على الولايات المتحدة ، ولقد خاض بعض أعضاء هذه الجماعات معارك مسلحة ضد مكتب التحقيقات الفيدرالى (FBI) . وفى الولايات المتحدة أيضا زاد عدد المنضمين الى منظمة من الأمريكيين الأفارقة يقودها أحد المعجبين بهتلر بعد أن حصلت من القائد السيى معمر القذافى على قرض بدون فوائد قيمته ٥ ملايين دولار . ويضاف الى عصيدة الساحرات تلك حركة لاروش (La rouche) التى تعاني من جنون العظمة ، بـ « عملياتها الاستخبارية » وفروعها ومجموعاتها الهجومية الموجودة فى كل من ألمانيا الغربية والمكسيك والولايات المتحدة .

ويؤكد الدكتور وليم تافويا ، وهو من أكبر خبراء مكتب التحقيقات الفيدرالى فى مجال التوقعات المستقبلية ، أنه خلال العقد القادم سيصاحب تزايد القلق الاجتماعى فى الولايات المتحدة تكاثر الجماعات المحمومة بالكراهية والتى ستحاول التسلل الى أجهزة الشرطة الأمريكية بهدف تسهيل العمليات الارهابية ويتساءل تافويا « اذا كنت عنصريا فهل يوجد غطاء لمشروعاتى السرية أفضل من شارة رسمية ؟ » .

ويعتبر تافويا أن البطالة والفقر والامية ووضع المشردين بدون مأوى من أهم مصادر القلق الاجتماعى . ولقد توصل ، بناء على احصاء لمعدل تزايد الجرائم والفتن والاعتداءات المرتبطة بالعنصرية ، الى أن الاطار الهادف الى تأمين العدالة الاجتماعية لم يعد حاليا سوى « قشة جافة » قد تكفى شرارة لى تشتعل .

غير أن الأوضاع الداخلية ليست وحدها المعنية . فلقد جلبت الجاليات المهاجرة معها من « البلد القديم » احساسها بالظلم وهواءها السياسية الى موطنها الجديد ، واحتفظت بها سليمة كاملة ، مثل الأكراد فى السويد والسيخ فى كندا . فى الماضى كان المهاجرون منعزلين عن أوطانهم الى حد كبير ، أما الآن فان وسائل الاتصالات الفورية والسفر

بالبطائر تتيح للثقافات السابقة أن تحتفظ بتأثيرها ونفوذها ،
ولحركاتهم السياسية أن تستمر بعيداً عن الوطن الأم . ان هذه الجماعات
تريد هي أيضا الاستيلاء على السلطة ، ليس في بلدان المهجر ولكن في
أوطانها . وينجم عن ذلك تعقيدات جديدة وتوتر في العلاقات الدولية .

هذه التجمعات الصغيرة التي لا أهمية لها في الوقت العادي
تستطيع أن تبلغ مرحلة « الانطلاق » عندما تكون التربة الثقافية
والاجتماعية جاهزة لذلك ، أو عندما تكون الأحزاب الرئيسية في حالة
شلل أو حالة اخفاق انتخابي بحيث يكفي انضمام حليف صغير لترجيح
ميزان السلطة لصالحها .

ان الديمقراطيات المستقرة القوية يجب أن تقبل بالطبع بحد أقصى
من التنوع ، ولا يمثل وجود مثل هذه الجماعات الصغيرة أى وضع غير
عادي بالنسبة لها كما لا يحمل في طياته أى تهديد طالما يظل النظام
السياسي في حالة اتزان . ولكن هل يظل النظام محتفظا بهذه الحالة ؟

اننا نعيش بالفعل في عالم يتمكن بالكاد من احتواء تأثير أشكال
التعصب المختلفة . فثمة تنظيمات مصممة على فرض مبادئها الشمولية ،
ليس على أمة بعينها فحسب ولكن على العالم كله كما يحث آيات الله على
القتل باصدارهم حكم اعدام على سلمان رشدي بسبب جمل في كتابه
تبدو لهم مهينة وجارحة . أما المناهضون للاجهاض فيضعون القنابل
قرب العيادات التي تزاول هذا النوع من العمليات . وللدفاع عن هويتها
القومية ، تتحرك الحركات الانفصالية وراءها سيارات ملفومة ودما
مراقا . كما لا يتردد الارهابيون الدينيون - السياسيون في القاء قنبلة
يدوية في مقهى أو في اسقاط طائرة بوينج ٧٤٧ ، كما لو كان موت
سكرتيرة مسافرة لقضاء عطلتها أو مندوب مبيعات يحمل حقيبة مكتظة
بالكاثالوجات سيكسبهم حظوة عند الله .

ان ارتباط الكثيرين في الغرب بمفهوم للتقدم تجاوزه الزمن يجعلهم
يفترضون ان الايديولوجيات المتعصبة وغير المنطقية والخرصة على
الحقد والكراهية ستزول من على سطح الأرض كلما أصبحت المجتمعات
أكثر « تحضرا » . لا يوجد ما هو أكثر تضليلا من هذا الاعتقاد
المطمئن « على حد قول البروفسير درور يهزكل من الجامعة العبرية
بالقدس - وهو متخصص في القضايا السياسية والشئون المستقبلية
- الذي يؤكد أن « النزاعات الطائفية » و « الحروب المقدسة »

و « المقاتلين الساعين للاستشهاد » ظواهر لا تنتمي لماضي ذهب ولن يعود وإنما ظهورها مرة أخرى هو نذر شؤم لمستقبلنا .

وتقدم دراسته عن « الأيديولوجيات العدوانية الشديدة الحدة » تحليلاً لما تشكله هذه المعتقدات من تهديد على النطاق الدولي . غير أن هذا التهديد يحمل طابعاً محلياً أيضاً بالنسبة للديمقراطيات . غفى الوقت الحالى حيث الثقافة والحياة الاقتصادية فى طريقهما للانصهار فى اطار الاقتصاد الجديد وحيث يتم طرح قضايا جديدة محملة بشحنات انفعالية قوية ، تتفاقم الأخطار التى تمثلها الأقليات المحورية وكذلك اخطار التعصب الدولى .

أن بزوغ اقتصاد جديد تماماً ، لم يعرف مثله العالم من قبل ، قد يشكل تهديداً لكثيرين ، فهو اقتصاد يتطلب تغيرات سريعة فى طرق العمل وأساليب الحياة والعادات . ومن ثم فإن أعداداً كبيرة من البشر ، تحت تأثير الرعب من المستقبل ، تبحث عن خلاصتها من خلال تشنجات ونوبات من ردود الفعل المتصلبة . ويفتح التحول الصدوع التى يتدافع من خلالها المتعصبون كما أنه يعطى أسلحة لكل هذه الأقليات الخطرة التى تركز حياتها من أجل الأزمة ، على أمل أن تتيح لها هذه الأزمة أن تنطلق على الساحة الوطنية أو العالمية وأن تعيدنا جميعاً الى عصور ظلام جديدة .

وبدلاً من « نهاية الأيديولوجيات » التى يكثر الحديث عنها قد نشهد ظهور عدد كبير من الأيديولوجيات الجديدة سواء على الصعيد الوطنى أو العالمى . وستلهب كل أيديولوجية حماس أنصارها برؤية وحيدة ومتصلبة للحقيقة ، وبدلاً من الـ « ألف نقطة من النور » الشهيرة التى قالها الرئيس بوش قد نجد أمامنا « ألف نار عنف وسخط » .

وبينما ننشغل بالاحتفال بالنهاية المفترضة للأيديولوجية والتاريخ والحرب الباردة ، قد يكون علينا أيضاً مواجهة نهاية الديمقراطية كما عرفناها ، أى ديمقراطية الجماهير . أن الاقتصاد المتقدم القائم على أجهزة الكمبيوتر والمعلومات والمعرفة وكثافة الاتصالات ، يطرح ثانية للبحث كل وسائل الدفاع التى كانت تملكها الديمقراطية ، ويضعنا أمام تحدى إعادة تعريف وتحديد هذه الوسائل فى صيغ تناسب القرن الحادى والعشرين .

وللوصول لذلك ، نحتاج أن نرى بوضوح أكثر كيف يعمل هذا النظام وكيف أنه دخل بالفعل طريق التغيير .

الفصل الحادى والعشرون

الحزب الخفى

بعد انتخاب رونالد ريجان لرئاسة الولايات المتحدة بوقت قليل ، كان لى أتووتر - أحد مساعديه الرئيسيين (الذى قاد بعد ذلك حملة جورج بوش الانتخابية ، ثم رأس اللجنة الوطنية للحزب الجمهورى) - يتناول طعام الغداء فى البيت الأبيض مع أصدقاء له ، وقال بصراحة فريدة وهو على مائدة الطعام :

« فى الشهور القادمة ، سوف تسمعون كثيرا عن ثورة ريجان ، وستحتل عناوين الصحف التغييرات الكبيرة التى يخطط لها ريجان ، لا تصدقوا ذلك . ان ريجان يريد فعلا تغيير أشياء كثيرة غير أنه لن يستطيع فى الحقيقة تحقيق ذلك ، لقد حول جيمى كارتر النظام خمس درجات فى اتجاه معين وإذا عملنا بجد ومثابرة وإذا حالفنا الحظ بدرجة كبيرة قد يتمكن ريجان من تغيير اتجاه النظام خمس درجات فى الاتجاه المضاد . وهذا ما تعنيه فى الحقيقة ثورة ريجان » .

ان ملاحظات أتووتر ، وان كانت قد ذكرت سياسيين بعينهم مثل كارتر وريجان ، فإنها تكتسب معنى أعم ، فهى تبين الى أى مدى يظل القائد أسيرا « للنظام » حتى وان كان من أكثر القادة شعبية ومن أكثرهم مكانة . والنظام المذكور ليس بالطبع النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى ولكن النظام البيروقراطى . ذلك لأن البيروقراطية فى الدول الصناعية هى الشكل المسيطر للسلطة .

ان البيروقراطيين ، وليس المسئولون المنتخبون ديمقراطيا ، هم الذين يتحملون المسئولية الأساسية بالنسبة لسير العمل اليومى للدولة ، فهم فى الواقع الذين يتخذون القرارات التى تنسب للرؤساء أو لرؤساء الوزارات .

وطبقا ليوشى تسورومى رئيس مركز دراسات مؤسسة المحيط الهادى « لقد أصبح رجال السياسة اليابانيون معتمدين اعتمادا تاما على بيروقراطى الادارات المركزية فيما يتعلق باعداد النصوص التشريعية والاقتراح عليها . وباتوا يكتفون بأن يلعبوا أدوارهم فى « المناقشات » التشريعية ، مثلهم مثل الـ « كابوكى » - بينما سيناريوهات هذه الأدوار قد كتبتها صفوة بيروقراطى مختلف الوزارات » .

وينطبق الشيء نفسه بدرجات متفاوتة على كبار الموظفين فى فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وغيرها من البلدان التى توصف عادة بأنها ديمقراطية ، ففى هذه الديمقراطيات يشكو القادة السياسيون بانتظام من الصعوبات التى يجدونها فى حمل أجهزتهم البيروقراطية على تنفيذ ما يريدون . فى الواقع أيا كان عدد الأحزاب التى تتقدم للانتخابات وأيا كان الحزب الذى يحصل على أعلى الأصوات فإن الحزب الفائز دائما هو حزب البيروقراطية الخفى .

وزارة القرن الحادى والعشرين :

لن يكتفى الاقتصاد الثورى الجديد بتغيير الحياة الاقتصادية بل سيمتد الى هياكل الدولة أيضا وذلك بتعديل العلاقات الأساسية بين رجال السياسة والبيروقراطيين ، وبتحويل البيروقراطية ذاتها بشكل مذهل .

لقد أدى الاقتصاد الجديد بالفعل الى انتقال للسلطة « بين » مختلف البيروقراطيات .

ولعل أفضل مثال على ذلك هو اتساع أنشطة وزارة البريد والاتصالات اليابانية . لقد ظلت هذه الوزارة تضطلع منذ عام ١٩٤٩ بثلاث وظائف رئيسية : فهى الى جانب تأمينها للخدمة البريدية كانت تقدم لعملائها ، مثلها فى ذلك مثل الكثير من مثيلاتها الأوروبية ، خدمات تأمين وادخار . (وهى خدمات استهدفت أصلا سكان المناطق الريفية النائية التى لم تكن البنوك وشركات التأمين تهتم بها) . وفى طوكيو ، حيث توزن الأمور بميزان السلطة والنفوذ ، كانت وزارة البريد والاتصالات تعد من الوزارات الثانوية .

أما اليوم فهى مؤسسة عملاقة تحمل اسما جديدا هو ام.بى.تى (M.B.T.) ويطلق عليها « وزارة القرن الحادى والعشرين » . ولقد

اكتسبت هذا الوضع الجديد ابتداء من عام ١٩٨٥ وهو تاريخ حصولها على مسئولية تطوير كل قطاع الاتصالات اللاسلكية الياباني ، وبث برامج الراديو والتليفزيون وشبكات ارسال البيانات ، وذلك بالطبع عقب معركة حول الاختصاصات من المفترض أنها كانت ضارية .

وهكذا جمعت هذه الوزارة فى كيان واحد وظائف مالية (تعتمد هى نفسها باطراد على تكنولوجيا الاتصالات) ووظائف الاتصال .
ويمنحها هذا الجمع بين العنصرين وضعاً استراتيجياً استثنائياً تماماً .

وفى دراسة عن امتداد سلطات وزارة البريد والاتصالات كتبت صحيفة التجارة والصناعة اليابانية تقول :

« ان أى مجتمع متطور محوره المعلومات ، التى تنتقل خلاله بسهولة بفضل الاتصالات اللاسلكية ، لا يمكن أن يتلخص فى هذه السمة وحدها . فعندما تتدفق المعلومات يحدث بالمثل تدفق للناس والسلع والأموال . فعلى سبيل المثال عندما تروج الدعاية معلومات عن منتج ما سيتوجه الناس ليشتروه ، أى أن تدفق المعلومات يصاحبه « تدفق مادي » و « تدفق نقدي » . ومن بين جميع الوزارات تعد « ام . بي . تى » هى الوزارة الوحيدة التى يشمل نشاطها مباشرة هذه الظواهر الثلاث » .

قد يختلف بطبيعة الحال توزيع الوظائف بين الوزارات والادارات الكبيرة فى دول أخرى غير أنه مما لا شك فيه أن السلطة ستوجه نحو الأجهزة التى ستسيطر على تنظيم المعلومات فى ظل الاقتصاد فائق الرمزية ، وتلك التى ستحصل على صلاحية الاشراف على الوظائف المرشحة للانتشار والتوسع .

وفيما يصبح التعليم والتدريب المهني عناصر حاسمة للفاعلية الاقتصادية ، وفيما تزداد أهمية البحث العلمى والتنمية التقنية وتحظى مشكلات البيئة باهتمام متزايد ، ستكتسب الدوائر التى ستتبع لها هذه المجالات وزناً ضخماً بالمقارنة بالدوائر التى ستظل مسئولة عن الوظائف المتدنية الأهمية .

غير أن انتقال السلطة بين الأجهزة البيروقراطية لا يمثل سوى جزء صغير من التطور العام .

الأمر العالمى بالخصخصة :

لم نتوقف الدول عن الاضطلاع بمزيد من المهام الجديدة طوال نصف قرن من الزمان ، لكن العقود الأخيرة ، التى تتطابق مع الطور الأولى للاقتصاد فائق الرمزية ، شهدت تطورا ملحوظا فى الاتجاه المضاد .

ففى الاقتصادات المتقدمة بدأ زعماء مختلفون ، اختلاف رونالد ريجان الجمهورى وفرنسوا ميتران الاشتراكى ، فى نزاع عديد من الأنشطة أو الوظائف من الدولة . كما قامت عشرات البلدان الأخرى بمحاكاتهم . والأهم من ذلك أن زعماء الإصلاح فى كل دول أوروبا الشرقية تبنوا نفس الموقف وبدعوا جميعا - وتقريبا بين عشية وضحاها - فى المطالبة بالغاء تأمين الصناعات الرئيسية أو نقل أنشطتها الى شركات أخرى عن طريق مقاولين من الباطن ، وكأن أمرا عالميا قد صدر « بالخصخصة » .

ويرى الكثيرون فى هذه الحركة علامة على انتصار الرأسمالية على الاشتراكية ، ولكن لا يمكن اختزال هذا التوجه نحو التحول الى الملكية الخاصة بوصفه سياسة « رأسمالية » أو « رجعية » ، كما يحدث فى كثير من الأحيان . كما أن معارضة هذه التدابير لا تسدل على « التقدمية » على الإطلاق . ان المعارضة ، سواء أكانت صريحة أم خفية ، هى من فعل « الحزب الخفى » غير المنتخب الذى يدافع عن سلطته العريضة على حياة الناس ، وهو يمارس هذه السلطة بنفس القوة فى ظل حكومات « ليبرالية » أو « محافظة » ، « يمينية » أو « يسارية » ، « شيوعية » أو رأسمالية » .

وفضلا عن ذلك ، فإن قلة من المراقبين هى التى لاحظت تماثلا خفيا بين حركة الخصخصة فى القطاع العام واعادة هيكلة شركات القطاع الخاص .

لقد سبق أن رأينا شركات كبيرة تنقسم الى مراكز ربح صغيرة وتعمل على « تسطيح » التركيب الهرمى لديها وتخلق أشكالا حرة من نظم المعلومات تتناقض مع الممارسة البيروقراطية ذات الحويصلات والقنوات الرسمية .

غير أن عددا صغيرا ، على ما يبدو ، قد أدرك أنه اذا ما تم تعديل الهياكل الاقتصادية دون المساس بهياكل الدولة فإن ذلك كفيل بإحداث حالة من عدم التوافق ومن الفصل التنظيمى الضار لكل منهما . فعلى

النقيض من ذلك ، يتطلب الاقتصاد المتقدم تفاعلا مستمرا بينهما . وكما يحدث بالنسبة للأزواج بعد فترة من الحياة المشتركة ينتهى الأمر بالدولة وعالم الأعمال الى أن يتبادلا بعض السمات . فعندما تكون هناك اعسادة هيكلية فى جانب يكون من المتوقع حدوث تعديلات مقابلة فى الجانب الآخر :

التخلص من السمعة لسهولة الحركة :

فى عام ١٩٨٦ عندما أصبح آلان موراي رئيسا لمجلس ادارة شركة موبل ، كانت الشركة تحتل الترتيب الثالث من حيث الحجم بين كبرى الشركات الأمريكية . وشأنها فى ذلك شأن سائر شركات البترول انطلقت موبل فى بداية الثمانينيات فى تنفيذ برنامج واسع النطاق لتنويع أنشطتها ، فقامت بشراء سلسلة التوزيع « مونتجمرى وارد » العملاقة وشركة « كونتينر » للتغليف والحاويات .

وبمجرد أن تولى موراي مهام منصبه بدأت ضربات الفأس تتوالى ، ففى أقل من عامين قام ببيع أصول تقدر قيمتها بـ ٤ مليارات دولار ، بما فى ذلك الشركتين المذكورتين آنفا . ويقول موراي : « لقد عدنا الى قواعدها ، اننا نعمل الآن فى المجال الذى نعرفه جيدا » . لقد اتضح أن مهندسى البترول ليسوا على جانب كبير من المهارة فى مجال تسويق أزياء النساء أو صناديق الكرتون .

وبدأت الدول أيضا تعيد النظر فى الوظائف التى تضطلع بها . ان ما يسميه عالم الأعمال « تجريد الشركة من الأنشطة الخارجة عن مجالها » يطلق عليه رجال السياسة فى العالم كله الآن تعبير « الخصخصة » .

وهكذا قررت الحكومة اليابانية أن ادارتها للسكك الحديدية ليست بالأمر الحتمى . غير أنها عندما أعلنت عن نواياها لبيع الشركة الوطنية للسكك الحديدية ، اضرب العاملون فيها وشنت حملة تخريب ، نسبت لمجموعة « النواة المركزية » الثورية اليسارية . واتلفت الحملة المعدات الخاصة بالاشارات فى ٢٤ نقطة موزعة على سبع مناطق مما اصاب المواصلات فى منطقة طوكيو بالشلل ، كما تم احراق احدى المحطات . واستنكرت نقابة عمال السكك الحديدية عمليات التخريب وأن كان ذلك لم يخفف من معاناة عشرة ملايين مواطن من سكان ضواحي العاصمة من جراء الاضراب . وبالرغم من كل شئ ، تم تنفيذ المشروع واصبحت شبكة السكك الحديدية ملكية خاصة .

كما قررت الحكومة اليابانية أيضا أنه لا مبرر لاستمرارها في تحمل مسؤولية الاتصالات الهاتفية ، وقامت ببيع مؤسسة نيبون للهاتف والتلغراف وهي الشركة التي تحتل الترتيب الأول بين الشركات اليابانية من حيث عدد العاملين بها (حوالى ٢٠٠ ألف) . وسرعان ما أصبحت الشركة الخاصة التي حلت محلها ، لفترة قصيرة ، احدى أعلى الأوراق المالية قيمة في بورصات العالم .

وتذكر عناوين الصحف ووسائل الاعلام فى بلدان أخرى عمليات مماثلة ، اذ حلت الأرجنتين عشرين شركة من القطاع العام الى القطاع الخاص وباعت ألمانيا شركة « فولكس فاجن » وتخلصت الدولة فى فرنسا من « ماترا » التى تنتج معدات عسكرية كما قامت فى الوقت نفسه بإلغاء تأمين شركات كبرى مثل سان جويان ومصرف باريبا والشركة العامة لكهرباء بل ووكالة هافاس للدعاية والاعلان .

أما فى بريطانيا ، فتقوم الحكومة ببيع نصيبها فى بريتيش أيروسبيس وبريتيش تليكوم ، وتتولى ادارة مطارات هيثرو وجاثوبك وغيرهما هيئة المطارات البريطانية التى كانت فى السابق هيئة حكومية وأصبحت حاليا قطاعا خاصا وكذلك بعض خدمات الحافلات . وفى كندا تباع الدولة للجمهور جزءا من رأسمال (ايركندا) الخطوط الجوية الكندية .

إذا نظرنا لعمليات الخصخصة التى تمت حتى الآن من منظور تاريخى فإنها لا تمثل أكثر من لدغة برغوث على جلد ديناصور . بل أن عملية اعادة تأمين الشركات التى انتقلت مؤخرا الى القطاع الخاص أمر غير مستبعد ، فى حالة حدوث تغير مفاجئ للأقدار السياسية أو انهيار اقتصادى عالمى .

وان كان ذلك لا يقلل من أننا نشهد عملية اعادة نظر فى مفهوم الدولة ومن المفترض أن يقودها ذلك الى تقليص حجمها وإلى اعادة تنظيمها طبقا لطرق موازية تقريبا لتلك التى يتبعها الاقتصاد الخاص .

غير أن الخصخصة ليست الترياق الذى بشرت أو تبشر به مارجريت تاتشر وغلاة الليبراليين ، لأن هذا التوجه يجز وراعه فى الغالب سلسلة طويلة من المشكلات بلا حل . ولكن فى هذه المرحلة التى يتعين فيها على الحكومات أن تواجه بيئة عالمية سريعة وشديدة التغيير ، يتيح مفهوم الخصخصة لكبار المسئولين أن يدركوا بشكل أفضل الأهداف الاستراتيجية

ذات الأولوية وأن يتفادوا بالتالى تبديد موارد دافعى الضرائب على
خليط من المصالح الثانوية .

والأهم من ذلك ، أن الخصخصة تسارع من الاستجابات الحكومية
سواء بالنسبة للمنشآت التى تتخلى عنها للمقطاع الخاص أو ما تفضل
الاحتفاظ به ، كما أنها تساعد الحكومات على أن تستعيد خطوتها
السريعة التى تتزامن بشكل أفضل مع الايقاع المتسارع للحياة الاقتصادية
والشخصية الذى يفرضه الاقتصاد الرمى .

الا أن الخصخصة ليست الطريق الوحيد الذى تحاول الدول أو
الحكومات - عن وعى أو بدونه أن تسلكه لمواجهة الحقائق الجديدة .

تفادى التسلسل الهرمى :

لقد ذكرنا آنفا أن العديد من الشركات الكبرى ، ابتداء من شركات
السيارات الى شركات الطيران ، تجتهد للمحد من درجة « التكامل
الرأسى » ، وذلك بأن تتخلى عن القيام بكل شىء بنفسها بواسطة
العاملين لديها وبأن تسند بعض المهام الى موردين خارجيين .

وتعيد حالياً بعض الحكومات التفكير فى الأسلوب المناسب لأداء
مهامها . أى أنها تتساءل هل من الأفضل الانتاج أم الشراء ؟ وهل من
الضرورى أن تكون للدولة معاملها ومفاسلها وأن تقوم بآلاف المهام
الأخرى التى يستطيع المتعهدون الخاصون القيام بها ؟ ويتزايد الآن اتجاه
الحكومات نحو الأخذ بأن دورها هو ضمان توفير الخدمات وليس تأمين
هذه الخدمات بشكل مباشر .

وحتى اذا كان من الصعب التخلي للمقطاع الخاص عن بعض
الوظائف المحددة فإن التوجه يسير نحو تفويض الأداء لجهات أخرى .
ويجسد هذا الاتجاه - فى إطار الدولة - الموقف الجديد للشركات ازام
التكامل الرأسى .

وفى الوقت نفسه ، تبدأ الدول - شأنها شأن الشركات الخاصة
بالضبط - فى تخطى التسلسل الهرمى ليبروقراطياتها مما يؤدى الى
مزيد من اضعاف السلطة البيروقراطية . وفى هذا الصدد يقول صاموئيل
بوبكين ، أستاذ علم السياسة بجامعة ستان دييجو (كاليفورنيا) :

« يوجد حالياً فى واشنطن عدد أقل من التسلسل الهرمى عما كان فى عصر روزفلت ، وعدد أقل من كبار المسئولين ممن يستطيع الرئيس الأمريكى أن ييرم معهم اتفاقاً ثم يتوقع أن يقوموا بتطبيقه فى الإدارة أو اللجنة المسئولين عنها » .

لقد أفلتت السلطة من أيدي كبار البيروقراطيين القدامى وأفسحت المكان لنظام أكثر سيولة ، وأكثر صعوبة أيضاً فى معالجته أو التعامل معه ، حيث مراكز السلطة الجديدة لا تكف عن الانتقال من موضع الى آخر .

ومن ناحية أخرى ، تعمل تقنيات الاتصال المتقدمة على تآكل الأجهزة البيروقراطية للدولة وذلك باتاحة الفرصة لتجاوزها تماماً . وكتب صاموئيل كيرنيل زميل بوبكين فى سان دييجو يقول : « عندما تحدث أزمة فى أى مكان فى العالم يستطيع البيت الأبيض أن يتصل على الفور برجال فى موقع الأزمة [٠٠٠] وعندما يقدم هؤلاء المراقبون والمسئولون التقارير مباشرة وبشكل فوري للرئيس فانهم لا يتعاملون مع القنوات التقليدية للمعلومات أو مع سلسلة القيادة المعتادة » . ويضيف كيرنيل « ان المتخصصين الذين لم تصلهم بعد المعلومات الطازجة ، معلومات آخر لحظة ، لا يمكنهم الرد على تساؤلات الرئيس » .

ولكن بالرغم من هذه التغيرات فان التعقيد المتزايد للمواقف وتسارع التحولات يجعل ردود الفعل البيروقراطية تزداد بطئاً باطراد ، ويطلقالى يترافكم المزيد من المشكلات التى أصبح واضحاً أن البيروقراطية عاجزة عن معالجتها .

الفرق السرية ومجموعات التسليك :

فى الظروف العادية ، يرتكز جزء كبير من عمل رئيس الولايات المتحدة مثلاً أو رئيس وزراء اليابان على الاختيار بين عدد من البدائل التى قامت البيروقراطيات التابعة له بدراستها واعدادها ، عين مشكلات ليس لديها سوى معرفة سطحية بها . ويحدث ذلك عندما لا تنجح هذه البيروقراطيات منذ البداية فى التوصل الى اتفاق بشأن هذه المشكلات .

هناك بالطبع قرارات لا يستطيع اتخاذها سوى قادة الدول مثل القرارات العاجلة أو المصيرية التى لا تستطيع انتظار طمحين الرعى

البيروقراطية البطيئة ولا يمكن تأجيلها أو قرارات الحرب والسلام أو قرارات تتطلب السرية المطلقة . أن مثل هذه القرارات غير قابلة للبرمجة . إلا أن مثل هذه الاختيارات نادرة نسبيا طالما تسير الأمور « بشكل اعتيادي » .

ولكن ما يحدث الآن ، مع بداية فترة ثورية جديدة يصطدم فيها نظام جديد لانتاج الثروة بهيكل السلطة القائمة لخدمة النظام السابق ، يجعل « الحالة الاعتيادية » تتطاير أشلاء . فكل يوم جديد يجلب معه خبر أزمة أو انطلاقة تكنولوجية غير متوقعة . ولم تعد المشكلات - داخلية كانت أو دولية - تطرح نفسها انطلاقا من معطيات ثابتة . أن تسارع الأحداث لا يترك أى أمل معقول فى امكانية السيطرة عليها .

فى مثل هذه الظروف ، تصبح أفضل البيروقراطيات عاجزة . وتترك المشكلات الخطيرة تتفاقم حتى تتحول الى أزمات حادة . ولناخذ مثلا مشكلة من « لا مأوى لهم » فى الولايات المتحدة : انها ليست مشكلة اسكان فحسب وانما تختلط بها مشاكل متعددة مثل ادمان الخمر والمخدرات ومشكلة البطالة والمرض العقلى أو ارتفاع أسعار أراضى البناء . وكل مشكلة من هذه تتبع جهازا بيروقراطيا معيناً ولا يستطيع أى من هذه الأجهزة التصرف بشكل فعال بمفرده . وفى الوقت نفسه لا يرضى أى جهاز منها التخلّى عن أصغر نصيب من ميزانيته أو سلطته أو منطقة نفوذه لجهاز بيروقراطى آخر . وبالتالي تصبح مشكلة من « لا مأوى لهم » هى التى تفتقر الى محل إقامة ثابت وليس المشردون وحدهم .

كما تتطلب مشكلة المخدرات اجراءات متكاملة ومتزامنة من قبل العديد من الأجهزة البيروقراطية كالشرطة والصحة العامة والمدارس ووزارة الخارجية واللوائح المنظمة لعمل البنوك ولوسائل النقل بالإضافة الى العديد من الادارات الأخرى المشتركة فى المسئولية . غير أن جعل هذه الجهات تعمل متضافرة على نحو فعال يكاد يكون مستحيلا .

وتولد سرعة التحولات التكنولوجية والاجتماعية مشكلات « متشابهة » من هذا النوع فى كل مكان ويتزايد عدد من يسقط منها فى دائرة الاهمال ، بينما تهدر موارد الدولة فى صراعات جديدة حول الاختصاصات ويتزايد تأخير أى عمل ايجابى .

وفى ظل هذا المناخ يجد القادة أنفسهم فى وضع يمكنهم من نزع السلطة من بيروقراطياتهم . فعندما يرون أن المشكلات تتحول الى ازمات فانهم يحاولون اعادة الأمور الى نصابها باتخاذ تدابير قصوى والحصول على نتائج بالملجوء الى تشكيل كل أنواع لجان العمل المتخصصة و « مجموعات التسليك » و « الفرق السرية » .

وقد يصل الأمر بالبعض ، من جراء احساسه بالاحباط ، الى احتقار وتجاهل التسلسل الهرمى وموظفيه بحيث يضع ثقته بشكل متزايد فيمن تربطه بهم صلات حميمة ، ويلجأ الى ممارسة السرية والى الأوامر غير الرسمية وكل وسيلة تؤدي الى تخطى البيروقراطية وتنتهى بتقويض قوتها .

وهذا ما فعله بالتحديد البيت الأبيض فى ظل رئاسة ريجان عندما تورط فى قضية إيران جيت التعسة . وذلك حين أعد « مشروعه » السرى الهادف الى بيع أسلحة لايران ثم تحويل الأرباح لجماعة الكونترا فى نيكاراغوا ، مجازفا بذلك بخرق القانون .

وكان جورج بوش قد قام بتجربة مماثلة . ففى عام ١٩٨٩ طالب من وزارة الخارجية والبنكاجون اعداد مقترحات له لتقديمها للناثو فى منتصف ذلك العام . وعلى الفور قامت الجماعات المعتادة من كبار ومتوسطى الموظفين بوضع النظارات ومضغ أطراف أقلامها ، غير أن ما قدموه للرئاسة لم يكن فى النهاية سوى مجموعة توصيات عادية ومعادة .

لكن الرئيس بوش كان يحتاج وبشدة نظرا لضغوط داخلية وخارجية الى افتتاحية أكثر اشارة لموازنة تأثير ماقدمه فى ذلك الحين ميخائيل جورباتشوف . ولتحقيق ذلك وضع التقرير البيروقراطى فى سلة المهملات وعقد اجتماعا ضم بعض الوزراء ومجموعة صغيرة من كبار المستشارين وأعد خطة لسحب جزء من القوات الأمريكية من أوروبا ، وهى خطة نالت على الفور موافقة الحلفاء والرأى العام الأمريكى .

وبالمثل تجاهل المستشار الألمانى هيلموت كول عمدا وزير خارجيته عندما أعلن لأول مرة الشروط العشرة التى وضعها لاعادة توحيد ألمانيا . وفى كل مرة يتخطى فيها قائد أو رئيس دولة البيروقراطية بهذا الشكل فانها تبدأ فى نشر توقعات مشنومة عن الكارثة التى ستتبع ذلك

ويصل بها الأمر فى كثير من الأحيان الى حد تنظيم عمليات تسريب للمعلومات بهدف تعريض تطبيق السياسة الجديدة للخطر .

ولكن فى أوقات الاضطراب التى تتطلب استجابات وردود فعل فورية ومبتكرة يصبح واضحا أن تجاوز الوزارات والادارات الكبرى هو الوسيلة الوحيدة لانجاز شىء ما . وهو ما يفسر انتشار الوحدات الخاصة و « خلايا الأزمة » غير الرسمية التى يتزايد عددها فى الدوائر الحكومية على حساب البيروقراطية وبالتنافس معها .

ان حركة الخصخصة وعملية اعادة التوزيع الواسعة للسلطات التى ترسم على الأصعدة المحلية والاقليمية وفوق القومية ، تعلن عن تغيرات أساسية فى أبعاد الدولة وتنظيمها . ويبدو أن تقدم الاقتصاد فائق الرمزية يمارس على الحكومات ضغوطا متزايدة القوة ستضطرها الى الدخول فى عملية اعادة هيكلة مؤلة ، كما حدث من قبل للشركات الكبرى .

لقد بدأت هذه الأزمة التنظيمية الحادة فى الظهور فى الوقت الذى يتعين فيه على المسئولين السياسيين مواجهة نظام عالمى غير مستقر الى حد بعيد ، فضلا عن كل الأخطار التى سبق ذكرها فى الفصل السابق ابتداء من الكوارث البيئية المهولة الى انفجارات الحقد العرقي ومظاهر التعصب المتضاعفة .

اذن ، يجب توقع أن يصاحب الانتقال الخطير من ديمقراطية الجماهير الى الديمقراطية الفسيفسائية صراع ضار من أجل السيطرة على النظام بين المسئولين السياسيين والبيروقراطيين .

الأصل الثانى والعشرون

تكتيكات المعلومات

نحن نعيش اليوم فى عصر الاعلام الفورى ، اعلام يطلق وابلا متصلا من الصور والرموز و « الوقائع » التى تطمح جميعها فى الاستئثار بانتباهنا . ولكن كلما أدى تقدم « مجتمع المعلومات » الى مضاعفة البيانات والمعلومات المجهزة والمعرفة المستخدمة فى الحكم ، قد تصبح معرفة حقيقة ما يجرى أصعب بالنسبة لكل الناس ، بما فى ذلك القادة السياسيين .

لقد كتب الكثير عن الطريقة التى يحرف بها التليفزيون والصحافة الصورة التى نصنعها لأنفسنا عن الواقع ، سواء بشكل متعمد أو نتيجة للرقابة أو حتى بشكل غير ارادى تماما . ويثير المواطنون الواعون قضية موضوعية ما ينشر من خلال وسائل الاعلام المطبوعة والالكترونية ، الا أن هناك مستوى أعمق من التحريف لم ينل بعد حظا يذكر من الدراسة والفهم والتحليل .

فى الأزمات السياسية التى تهدد الديمقراطيات ذات الاقتصاد المتقدم سيتم استخدام « تكتيكات المعلومات » من قبل كل من يعنيه الأمر من السياسيين والبيروقراطيين والعسكريين وجماعات الضغط الاقتصادية ، فضلا عن المد الصاعد من جماعات المواطنين . أى أنهم سيقودون « لعبة السلطة » مستخدمين وسائل قائمة على التلاعب بالمعلومات ، على أن يتم ذلك أساسا قبل أن تصل هذه المعلومات الى وسائل الاعلام .

وسوف تكتسب هذه التكتيكات أهمية كبرى فى الحياة السياسية نظرا لتراكم البيانات والمعلومات فى أجهزة الكمبيوتر قبل تدفقها منها فى دفعات كبيرة .

ولكن قبل محاولة فهم التقنيات المتطورة التي ستمارس تأثيرها في المستقبل ، يجدر بنا أولاً فحص الطرق التي يستخدمها أفضل المتبارين نجاحاً في ساحة السلطة الآن . هذه التقنيات « التقليدية » لا تدرس في أى مدرسة وإنما يطبقها المتبارون الأذكىء بشكل حدسى على مسرح السلطة السياسية ، دون أن يتم قط تكويد قواعدها أو صياغتها بشكل منهجى .

وطالما لم يتم وضع هذا التقنين بشكل واضح ، فإن كل ما نقوله عن « شفافية الدولة » و « المواطن المطلع » و « حق الجمهور فى المعرفة » لن يعدو أن يكون نوعاً من البلاغة ، لأن تكتيكات المعلومات نـمـس بعض أهم مفاهيمنا الديمقراطية وأكثرها أساسية .

أسرار عن البرسيم وعمليات تسريب موجهة :

فى يوم ٤ يوليو ١٩٦٧ وقع الرئيس ليندون جونسون فى البيت الأبيض « قانون حرية المعلومات » ، وخلال الاحتفال الذى أقيم بمناسبة التوقيع أعلن الرئيس الأمريكى أن « حرية المعلومات من الحيوية بحيث لا يجوز تقييدها إلا لدواعى الأمن القومى ، وليس لرغبات مسئولى الدولة أو المواطنين » .

وبمجرد أن انتهى جونسون من كلمته سأل أحد الصحفيين إذا كان يمكنه الحصول على نسخة من المسودة الأصلية لتلك الكلمة . وكان طلب الصحفى هو أول طلب يقدم فى ظل الحريات الجديدة التى يكفلها القانون .

ورفض جونسون الطلب ببرود .

ويعتبر « تكتيك السرية » أقدم تكتيكات المعلومات وأكثرها انتشاراً ، وتصنف الحكومة الأمريكية حالياً حوالى ٢٠ مليون مستند سنوياً تحت عنوان « سري » ، وأغلبية هذه المستندات لها صفة عسكرية أو دبلوماسية وإن كان بعضها فقط قد يسبب حرجاً للإدارة العليا . وإذا كانت هذه الممارسة قد تبدو غير ديمقراطية بل نوعاً من النفاق ، فإن أغلبية البلدان الأخرى تذهب الى أبعد من ذلك بكثير ، إذ تعتبر الأرقام الخاصة بمحصول البرسيم والاحصائيات السكانية من أسرار الدولة . وأحياناً قد تسلك بعض الحكومات سلوكاً يتسم بنزعة تشكك وارتياب مرضية بحيث يعتبر كل شىء سراً بشكل مسبق ، فيما عدا إذا كان هناك تصريح نشر خاص بذلك .

والسرية بالطبع هي إحدى الأدوات المألوفة للقمع والفساد ، وإن كان لها أيضا مبرراتها وفضائلها . ففي عالم حافل بقيادة عسكريين مثيرين للقلق وبساسة تربطهم علاقات بعالم المخدرات وبمهورسين دينيين يدعون إلى القتل ، يصبح من الضروري الالتزام بالسرية للحفاظ على الأمن العسكري . ومن ناحية أخرى فإن للسرية ميزة كبرى ألا وهي أنها تتيح للمسؤولين أن يقولوا أشياء لا يجرون قط على نطقها أمام كاميرات التلفزيون - بما في ذلك أشياء يتعين قولها . فبفضل السرية يستطيعون انتقاد سياسات رؤسائهم دون إحراجهم علنا أو التوصل إلى حل وسط مع خصوم أو أعداء . إن معرفة كيف ومتى تستخدم السرية هي إحدى المهارات الرئيسية لكل من رجل الدولة والبيروقراطي .

كما أن السرية هي التي تتيح إمكانية استخدام تكتيك المعلومات الآخر الذي لا يقل عنها انتشارا والذي يعد أداة تقليدية أخرى من أدوات السلطة ، ألا وهو « التسريب الموجه » للمعلومات .

بعض الأسرار تظل كذلك وبعضها يتم تسريبه . وعندما يتسرب سر بشكل غير مقصود فمعنى ذلك ببساطة أنه سر لم يحسن كتمانته . وهو احتمال يدفع المسؤولين أحيانا إلى ردود فعل جنونية . فعلى سبيل المثال يقال إن مسئولا في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تساءل قائلا : « لماذا يتعين علينا إرسال تقديراتنا عن الصين للقيادات العسكرية الأمريكية فيما وراء البحار ، يدعوى أن العمليات تدور هناك ؟ فهناك أيضا تتم عمليات التسرب » . والخلاصة أنه من الأفضل الاحتفاظ بالمعلومات السرية بدلا من إرسالها إلى من يحتاجونها .

وعلى النقيض ، تمثل عمليات « التسريب الموجه » صواريخ معلوماتية يتم إطلاقها عن عمد لتصيب أهدافا محددة .

ففي اليابان حققت بعض حالات « التسريب الموجه » نتائج مذهلة . لقد أتاحت فضيحة ريكروت - كوزموس المالية ، التي أدت في عام ١٩٨٩ إلى سقوط رئيس الوزراء الياباني نوبورو تاكيشيتا - فرصة عظيمة لمنظمى عمليات التسريب في مكتب النائب العام يوسوكي يوشيناجا للقيام بحملة ماهرة لتغذية الصحافة اليومية بشكل منتظم بالمعلومات السرية . وكتب تاكاشي كاكوما وهو مؤلف لعدة كتب عن الفساد في اليابان يقول : « إنني واثق أن التحقيق كان سيتوقف لولا المعلومات التي تم تسريبها إلى الصحافة » .

كان الصحفيون يتلقون فى لحظات محسوبة بعناية دقات محددة من المعلومات ، التى كانت بمثابة أجزاء من عملية تلحين ايقاعى شديد الانضباط تمارسه سلطات التحقيق .

فلقد حال وصول هذه المعلومة التفصيلية أو تلك الى الصحافة دون تدخل كبار المسؤولين فى وزارة العدل لايقاف التحقيقات ولحماية الشخصيات المهمة فى حكومة تاكيشيتا وفى الحزب الديمقراطى الليبرالى . ولولا عمليات التسريب الموجهة تلك ربما كانت الحكومة ستظل باقية .

وفى فرنسا لعبت عمليات التسريب الموجه دورا سياسيا مهما ومعترفا به تاريخيا . تشير احدى وثائق البيت الأبيض ، فى معرض ذكرها للصعوبات التى عانت منها فرنسا للخروج من حرب الهند الصينية ، الى أن « عمليات التسريب والتسريب المضاد كانت عادة تكتيكا مقبولا من تكتيكات السياسة الداخلية ٠٠٠ حتى التقارير والأوامر المتعلقة بالحرب والشديدة السرية كانت تنشر بحذافيرها فى صحافة الأحزاب السياسية » .

أما فى لندن فإن عمليات التسريب منتشرة لدرجة انها ولدت مناخا من الريبة والتشكك يضر بالتجديد والابتكار على حد قول جيفرى باتى وزير التجارة والصناعة البريطانى . ويؤكد باتى أن المسؤولين يترددون فى التعبير عن أية أفكار جديدة خوفا من أن يتم تسريبها فى الحال مما قد يعرض صاحبها للسخرية قبل أن يتاح لاقتراحه أية فرصة للدراسة والتقييم .

ويضيف الوزير البريطانى قائلا : « لكن اذا لم يوجد من يفكر ، وهو ما يؤدى أجلا أو عاجلا الى التفكير بصوت عال ، فلن تكون هناك أفكار جديدة ولا حتى تجديد للأفكار القديمة » .

واتخذ الخوف من عمليات التسريب فى واشنطن أبعادا فويا حقيقية بعد أن أجبرت عمليات التسريب الموجهة ، غير المعروفة مصادرها حتى الآن ، ريتشارد نيكسون على الاستقالة من رئاسة الولايات المتحدة . وفى هذا الصدد يقول ديف جيرجن ، وهو مسئول سابق عن العلاقات العامة فى البيت الأبيض : « منذ ١٥ عاما كان مساعدو الرئيس لا يتخرجون من كتابة تقارير صريحة والتعبير عن اختلافهم مع زملائهم - أو مع الرئيس - حول موضوعات مهمة . ولكن بعد فضيحة وترجيح اختفاء

كل ذلك ، فسرعان ما تعلم الجميع ألا يكتبوا ما لا يحبون أن يجدوه في الصفحة الأولى في جريدة واشنطن بوست . . . وأصبح الشعار : لا تقولوا شيئا مثيرا للجدل أو اللبس في وجود أكثر من شخص واحد . »

ويشير هذا المسئول السابق الى أن ذلك يؤدي الى نتيجة عجيبة وهي أنه « عندما تكون القضايا المطروحة غير ذات بال حقا ، تتولى دراستها جيوش من البيروقراطيين ، في حين كلما كانت القضية خطيرة قل عدد من يتولونها ، والسبب في ذلك قد يكون فقط الخوف من عمليات التسريب » .

وبالطبع فإن نفس المسئولين الذين يلعبون مدبري عمليات التسريب يكونون هم أنفسهم أفضل منظمي هذه العمليات في كثير من الأحيان . فهنري كيسينجر عندما كان مستشارا للأمن القومي في البيت الأبيض قرر ذات يوم وضع هواتف معاونيه تحت المراقبة لكي يتأكد هل يسربون معلومات محرجة للمصحافة أو الكونجرس . ولكن كيسينجر نفسه كان ولا زال أستاذاً في التسريب .

في الحروب السياسية والبيروقراطية لا تمثل السرية وعمليات التسريب المنظمة سوى أكثر تكتيكات المعلومات شيوعا واستخداما وان كانت ليست أكثرها أهمية .

المصدر المقنع :

يتطلب انتقال أى بيانات أو معلومات أو معرفة من نقطة الى أخرى ما يلي :

- ١ - مصدر أو مرسل .
- ٢ - مجموعة من القنوات أو الوسائط لنقل الرسالة .
- ٣ - جهة مستقبلية . ثم
- ٤ - رسالة بالطبع .

ومن ثم يستطيع المشاركون في لعبة السلطة التدخل عند كل عنصر من هذه العناصر .

• ولنر أولا المرسل •

عندما نجد فى بريدنا رسالة فان أول ما نريد معرفته هو شخصية المرسل • ففى الواقع تمثل هوية المرسل سمة أساسية لأية رسالة • لأنها تساعدنا ضمن أشياء أخرى على تحديد المصادقية التى يمكن أن نوليتها للرسالة •

وهو ما يفسر انتشار استخدام « تكتيك المصدر المقنع » • فتجمعات المواطنين التى ترسل الملايين من طلبات جمع الأموال ، معلنة أنها مستقلة سياسيا ، قد تكون فى حقيقة الأمر ممولة سريا من أحد الأحزاب وتحت سيطرته • كما يمكن للجنة عمل سياسى ذات اسم جذاب أن تكون أداة لوكيل مصالح اقتصادية جشعة • وقد تعمل منظمة ذات أهداف وطنية - ظاهريا - فى خدمة بلد أجنبى • فوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (س • آى • ايه) وأجهزة المخابرات السوفيتية (كى • جى • بى) تقدم الأموال سرا لمطبوعات ودور نشر ونقابات ومؤسسات أخرى فى البلدان التى تهمها حيث تعمل على إقامة جمعيات ومنظمات صداقة • ان تكتيك « المصدر المقنع » هو الأسلوب الأساسى لتجمعات عديدة تقوم بدور الواجهة الأمامية وهى تمثل فى الواقع كل الألوان السياسية الممكنة •

وهناك طرق عديدة لاختفاء مصدر الرسالة ومواقع متنوعة يتم فيها ذلك ، ابتداء من قاعات مجالس الإدارة الى زنازانات السجون •

لقد روت قاتلة سجينه كيف نجحت فى أن تحرك دعوى قضائية أمام المحكمة العليا ضد أحد الحراس ، كان لا يكف عن مضايقتها • قالت انه كان بإمكانها أن توجه شكوى مكتوبة لمدير السجن ولكن اذا علم الحارس بها كان سيزيد ذلك من شقائها • كما كان بوسعها أن تكتب مباشرة الى أحد المسؤولين السياسيين لابلغه عن المعاملة السيئة التى هى ضحيتها ، وأن تطلب منه الضغط على مدير السجن كى ينقل الحارس • غير أن هذه الخطوة كانت تنطوى على مجازفة أكبر من سابقتها •

ثم أضافت السجينة فى عبارة تستحق أن تذكر « لحسن الحظ ، السجون مليئة بالمثاليين ، وبالتالي تمكنت من العثور على سجينه أخرى كتبت الى المسئول نيابة عنى » • ومعنى ذلك أنها أخفت المصدر الحقيقى للرسالة •

وفى الشركات كما فى الدولة تمارس القيادات فى كل مكان تنويعات من هذه اللعبة . فعندما يقوم مرؤوس باستخدام اسم رئيسه (غالبا دون اذنه) ليحصل على مزية ما فانه بذلك يستخدم تكتيك المصدر المقنع .

ثمة مثال أصبح متعارفا عليه : ففى عام ١٩٦٣ نجحت طريقة المصدر المقنع فى التأثير على السياسة الأمريكية أثناء حرب فيتنام ، وذلك عندما أعد روبرت مكنمارا وزير الدفاع والجنرال ماكسويل تيلور تقريرا يؤكدان فيه للرئيس والشعب الأمريكى أنه « ممن الممكن سحب الجزء الأكبر من العتاد العسكرى الأمريكى » بنهاية عام ١٩٦٥ .

وكان يعزز هذا التوقع بيانات يفترض أنها واردة من سايجون . ولكن ما كان يجله كل من وجه اليه هذا التقرير ، أن جزءا كبيرا من المعلومات التى كان تاريخها ومكان صدورها سايجون قد نمت صياغتها ، فى الحقيقة ، فى واشنطن ثم أرسلت الى فيتنام ، ومن هناك عادت الى واشنطن لتبدو وكأنها مستندات واردة من مسرح الأحداث . وكان هدف المناورة فى هذه الحالة منح هذه البيانات مصداقية مختلفة .

وهناك رسائل أخرى ذات مصدر مقنع هى فى حقيقة الأمر مزورة بالكامل .

ونادرا ما يستخدم هذا النوع من الرسائل فى الحرب البيروقراطية اليومية وان كان معروفا تماما فى مجال السياسة الدولية ، حيث أثرت أحيانا بعض المستندات المزورة على مجرى التاريخ - مثل « برقية زيمر مان » التى أسهمت فى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى .

وفى عام ١٩٨٦ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الوثيقة التى تدعى عرض ما دار فى اجتماع « سرى » عقد فى البنجابون وثيقة زائفة . وطبقا للنص المطعون فى صحته فان وزير الدفاع آنذاك كاسبر واينبيرجر أكد خلال هذا الاجتماع أن مبادرة الدفاع الاستراتيجى « ستمنح الولايات المتحدة [٠٠٠٠] القدرة على تهديد الاتحاد السوفيتى بضربة قاضية » .

وإذا كانت هذه المقولة صحيحة فان ذلك كان كفيلا بتدعيم الحجج السوفيتية ضد المشروع .

لكن الوثيقة كانت مزورة . ولقد تم توزيعها فى ألمانيا الغربية (بواسطة السوفييت افتراضا) لخدمة الحملة العامة المعارضة للبرنامج الأمريكى . وكانت قد ظهرت وثيقة مزيفة أخرى تتناول الموضوع نفسه فى الصحافة النيجيرية .

ولقد ظهرت فى واشنطن مؤخرا وثيقة مزيفة مناهضة لليابان . وذلك عندما قرأ توم مكميلان عضو الكونجرس أمام مجلس النواب الأمريكى ما قدمه على أنه « مذكرة حكومية يابانية داخلية رفيعة المستوى » .

وكان النص ، المفترض أنه موجه لرئيس الوزراء من « مساعده الخاص للتنسيق السياسى » ، يوصى بتوجيه الاستثمارات اليابانية فى الولايات المتحدة نحو دوائر انتخابية معينة حيث يمكن أن تستخدم للتأثير على السياسة الأمريكية .

ولم يكن هناك أفضل من هذه المذكرة لانكاء الحملة المناهضة لليابان فى الولايات المتحدة . لكن اتضح أن الوثيقة مختلفة . وتم فى النهاية تحديد مصدرها وتبين أنه رونالد مورس أحد المسئولين عن البرنامج الآسيوى فى مركز أبحاث وودرو ويلسون . وأكد مورس أنه كتب الوثيقة لكى يوضح بطريقة درامية ما كان يعتبره ممارسات جارية بالفعل من جانب اليابانيين . كما ادعى أنه نبه الذين أطلعهم عليها الى أنها وثيقة خيالية .

طعنات فى الظاهر وقنوات خلفية :

كل الرسائل تمر عبر قنوات ، غير أن بعض القنوات أكثر طبيعية من غيرها .

وتعلم أية قيادة أن قائمة الذين يستقبلون الرسائل تمثل أداة سلطة نظرا لأنها تحدد من سيتلقى مستندا ما ومن لن يتلقاه . أن ترك شخص ما « خارج الدائرة » يعد طريقة لتكبير يديه ، وأحيانا ما يكون ضحية هذه الطريقة هو أعلى مسئول فى المكان .

عندما كان جون كيلي سفيراً للولايات المتحدة فى بيروت كان يتصل مباشرة بمجلس الأمن القومى التابع للبيت الأبيض ، مستخدماً

قنوات اتصال خاصة بالـ (سى . آى . ايه) بدلا من القنوات الرسمية المعتادة لوزارة الخارجية . ومعنى ذلك أنه كان يتخطى رئيسه المباشر ألا وهو جورج شولتز وزير الخارجية حينذاك .

وأثناء إقامته فى واشنطن التقى كيلي كثيرا بأوليفر نورث وأعضاء آخرين فى مجلس الأمن القومى بخصوص خططهم لمبيع الأسلحة لايران مقابل الإفراج عن الرهائن وهى الخطة التى لم يوافق عليها شولتز .

وعندما علم شولتز بتصرفات كيلي فى بيروت انتابه حنق شديد حتى أنه احتد على السفير علانية ، وحظر قطعيا على العاملين فى وزارة الخارجية استخدام قنوات أخرى غير قنوات الوزارة إلا بتصريح صريح من الرئيس أو منه شخصيا . لكن من غير المرجح أن تنجح مثل هذه الأوامر فى استبعاد هذا النوع من الممارسة نهائيا . فالقنوات الخلفية ذات نفع كبير فى صراعات السلطة .

وعندما علم لى هاميلتون - عضو الكونجرس ورئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب - بهذه الواقعة لم يتمالك سخطه وصاح : « لا أعتقد أنني سمعت من قبل عن حدوث شيء كهذا - مثل هذا التخطى الكامل لوزير خارجية أمريكى ! » .

قد يكون الغضب قد غشى ذاكرته ، لأنه فى الواقع قد حدث الشيء نفسه تماما عندما اتصل سفير الولايات المتحدة فى باكستان سرا بمجلس الأمن القومى دون المرور بوزير الخارجية . وكان هنرى كيسينجر - رئيس مجلس الأمن القومى حينذاك - هو الذى أقام هذه القناة الخلفية . واستخدم كيسينجر هذه القناة للتحضير لمهمة الرئيس نيكسون السرية فى الصين التى انتهت بإعادة العلاقات بين البلدين .

وكان هنرى كيسينجر ممارسا متحمسا لعمليات الاتصال عبر القنوات الخلفية ، شغوبا دائما بالاحتفاظ بالمعلومات فى يده وإبعادها عن النظام البيروقراطى الرسمى . ولقد طلب ذات يوم من وليم بورتز - سفير الولايات المتحدة فى كوريا الجنوبية - الاتصال به مباشرة دون المرور برئيسه الرسمى وليم روجرز وزير الخارجية آنذاك ، زاعما أنه حصل على موافقة الرئيس على ذلك .

وسجل بورتز رد فعله فى مذكراته حيث قال : « ها هى دائرة نيكسون - كيسينجر الدبلوماسية السرية بشفرتها ورموزها السرية

وغيرها ٠٠ اذا كان الرئيس قد وافق على خلق شبكة سرية من السفراء تحت اشراف مستشاره للأمن القومي ، بدون علم وزير الخارجية ، فمعنى ذلك أن شيئاً جديداً تماماً يحدث فى التاريخ الأمريكى ٠٠ ولقد انتهيت الى اننى مجرد فلاح جاهل ، وأن ما يحدث ليس من شأنى ، ولم أتحرك » .

وخلال مفاوضات اتفاقية « سالت » مع السوفيت ، كان يرأس الوفد الأمريكى فى جنيف جيرارد سميث . ولكن كيسينجر ورؤساء هيئة الأركان المشتركة فى البنتاجون أقاموا قناة اتصال خاصة مع بعض أعضاء الوفد من غير علم سميث .

كما كانت لكيسينجر صلة مباشرة مع موسكو ، متخطيا بذلك وزارة الخارجية ، حيث كان يبعث برسائل للمكتب السياسى عن طريق السفير أثنائى دوبرينين بدلا من امرارها عبر القناة الطبيعية لمسئولى وزارة الخارجية الأمريكية ونظرائهم فى وزارة الخارجية السوفيتية . وفى موسكو كان بعض أعضاء المكتب السياسى وسكرتارية الحزب والسلك الدبلوماسى فقط يعلمون بوجود مثل هذا التبادل غير الرسمى .

غير أن أشهر مثال لاستخدام تكتيك الالتفاف وأكثرها أهمية من الناحية التاريخية هو مثال المفاوضات التى أسهمت فى تفادى حرب عالمية ثالثة .

حدث ذلك أثناء أزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا . فبينما العالم كله يحبس أنفاسه ، تبادل الرئيس كنيدي ورئيس الوزراء السوفيتى خروتشوف العديد من الرسائل الرسمية . كانت الأرضى الأمريكية مهددة بشكل مباشر وكان كنيدي قد أمر بفرض حصار بحرى على كوبا . وفى ساعات التوتر التصوى تلك ، قام خروتشوف بإرسال الكسندر فومين - الممثل الرئيسى لـ « كيه . جى . بى » فى واشنطن - للاتصال بالصحفى الأمريكى جون سكاللى الذى كان فومين قد التقى به من قبل .

وفى اليوم الرابع للأزمة وبينما الخطر يتفاقم من ساعة الى أخرى ، سأل فومين اذا كان سكاللى يعتقد أن الولايات المتحدة ستتعهد بعدم غزو كوبا فى حالة سحب السوفيت لصواريخهم وقاذفاتهم . وكانت هذه الرسالة التى نقلها الصحفى الى البيت الأبيض منعطفا حاسما فى الأزمة .

طريقة القناة المزدوجة :

غير أن مثل هذه الاستخدامات لتكتيك الالتفاف والقناة الخلفية تظل بالرغم من كل شيء ، بسيطة مقارنة بالطريقة الأكثر تطوراً والتي يمكن تسميتها « تكتيك القناة المزدوجة » . وهى تتلخص فى توجيه رسائل ذات مضامين متباينة بل ومتناقضة عبر قناتين مختلفتين ، وذلك لاختبار ردود أفعال المتلقين أو لاثارة البلبلة والنزاع بينهم .

أثناء المفاوضات الخاصة بنظم الصواريخ المضادة للصواريخ لجأ كل من كيسيونجر وأندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية مرتين إلى استخدام قناة خلفية لكى يتفادى كل منهما التسلسل الهرمى الوظيفى الخاص به . وخلال هذه المحادثات ، وبالتحديد فى مايو ١٩٧١ وأبريل ١٩٧٢ شك كيسيونجر فى أن الروس يستخدمون ضده تكتيك القناة المزدوجة .

وبعد ذلك بسنوات كتب أركادى شيفشينكو المساعد السابق لجروميكو ، والذي لجأ الى الولايات المتحدة ، فى مذكراته أن شكوك كيسيونجر لم يكن لها أساس فى الواقع . إذ لم تكن هناك مناورة مقصودة بل خلط نتيجة أن أحد الممثلين السوفيت تصرف « طبقاً لتعليمات قديمة لموسكو لأنه لم يكن على علم بالتعليمات الأحدث » . لا يهم هنا أن يكون ما افترضه كيسيونجر صحيحاً أم لا ، إنما الواضح أن تكتيك القناة الضالفة والقناة المزدوجة من التكتيكات الواسعة الاستخدام فى مناورات السلطة .

الطرف المتلقى :

على الطرف الآخر من عملية الاتصال توجد أيضاً طائفة مدهشة من الألعاب الصغيرة لدى المتلقين .

ويعتبر تكتيك الوصول أكثرها شيوعاً وهو يتلخص فى محاولة مراقبة كل ما يصل الى رئيسك ومن ثم التحكم فى المعلومات التى يستقبلها . وهى طريقة معروفة على كافة المستويات ابتداء من السكرتيرة البسيطة الى المسؤولين فى أعلى المناصب . ان ما يثيره حق الوصول من صراعات ومنازعات من الانتشار بحيث لا يوجد ما يدعو الى التوسع فى هذا الموضوع .

ثم يأتي بعد ذلك تكتيك « من يحتاج أن يعرف ؟ » . وهو التكتيك المفضل عند أجهزة المخابرات وشبكات الارهابيين والحركات السياسية السرية ، حيث يتم تقسيم البيانات والمعلومات والمعرفة الى فئات ولا يتم ارسالها الا الى متلقين معينين لديهم صلاحية « من يحتاج أن يعرف » .

وفى الجانب المقابل يوجد نقيض هذا التكتيك ألا وهو تكتيك من « لا يحتاج أن يعرف » . ويوضح وزير سابق فى البيت الأبيض هذا المفهوم على النحو التالى :

« هل ينبغي لى كمستول فى البيت الأبيض أن أعرف هذا الشئ أو ذاك ؟ وإذا علمته هل يعنى ذلك انه على أن اتخذ اجراء ما ؟ والشخص الذى أبلغنى به ألن يذهب الى شخص آخر ويقول له : « لقد ناقشت هذا الموضوع مع البيت الأبيض ؟ » ان ذلك يمكن أن يورطنى فى نزاع قدر بين طرفين آخرين بشأن شئ لا أعلم عنه شيئا ولا علاقة لى به [.....] لقد كان هناك الكثير مما كنت أفضل ألا أعرف عنه شيئا » .

ويستخدم الرؤوسون أيضا تكتيك « من لا يحتاج أن يعرف » لحماية رؤسائهم . فاذا لم يبلغ الرئيس بالمعلومات فانه يستطيع أن يدفع بالجهل بالموضوع اذا ساءت الأمور .

ولقد انتشرت فى واشنطن مزحة ذات دلالة أثناء التحقيق فى فضيحة إيران جيت . تقول المزحة :

سؤال : « الى كم شخص يحتاج تركيب مصباح كهربى فى البيت الأبيض ؟ » .

الاجابة : « لا احد . انهم يحبون ابقاء ريجان فى الظلام » .

كما يوجد أيضا تكتيك « الجبر على المعرفة » المشهور أكثر باسم « تكتيك المظلة » . فى هذه الحالة ، يضمن المتبارى فى معترك السلطة أن شخصا آخر قد أحيط علما بشئ ما - وذلك بتوجيه مذكرة اليه مثلا - بحيث اذا ما ساءت الأمور فعلى متلقى المذكرة أن يتقاسم المسؤولية .

التلاعب بالرسالة :

ان كتل البيانات والمعلومات والمعرفة التى تغذى كل يوم مصنع تفكير الدولة تتيح الفرصة لعدد من المناورات الخادعة (التى أحيانا ما تخدم المخادع نفسه) . الا أن المساحة لا تسمح بالاستمرار فى

تصنيف هذه الحيل وذكر أمثلة لها وسنكتفى بالإشارة الى بعضها فى شكل موجز .

– تكتيك الحذف : نظرا لأن مجال السياسة من أغنى المجالات بالصراع فان الرسائل السياسية تتعرض أكثر من غيرها الى عملية انتقاء واعية ومقصودة . فتظهر بها فراغات فى الأماكن التى قرر أحدهم ضرورة تطبيق تكتيك الحذف ، وذلك بإلغاء بعض الوقائع ذات الدلالة أو التى لا تؤيد النظرية التى يدافع عنها .

– تكتيك التعميم : هنا يتم تغطية التفاصيل الكفيلة بإثارة معارضة بيروقراطية أو سياسية بطلاء من التجريد غير المحسوس . وتحفل البيانات الدبلوماسية بأمثلة من هذا التكتيك . وهو ما يفسر الصداغ النصفى الذى غالبا ما تسببه قراءة هذه البيانات .

– تكتيك التوقييت : الطريقة الأكثر شيوعا هنا هى تأخير الرسالة الى اللحظة التى لا يكون لدى المرسل اليه أية فسحة من الوقت للقيام برد فعل ، فمثلا يتلقى أعضاء الهيئات التشريعية كما ضخما من المستندات والوثائق الخاصة بالميزانية ، ومن المفترض أن يقرروا شيئا بشأنها خلال بضعة أيام – قبل أن يتمكنوا من استيعابها وتحليلها بفهم وفطنة . كما أنه من المعروف عن كاتبى الخطب فى البيت الأبيض أنهم يعتمدون تسليم مسودات الخطب الرئاسية فى آخر لحظة ممكنة حتى لا تتاح للمسؤولين الآخرين فسحة من الوقت لتعديل أو تنقيح النصوص .

– تكتيك التنقيط : هذه المرة ، بدلا من تجميع البيانات والمعلومات والمعرفة فى مستند واحد يتم تجزئتها وإرسالها فى شكل جرعات صغيرة موزعة على فترات زمنية متباعدة . وتكون محصلة ذلك هى تشويش السياق الاجمالى للوقائع ، بحيث يصبح من الصعب على المتلقى ادراكه .

– تكتيك الموج العالى : عندما يشكو شخص ما من أنه لا يتلقى أية معلومات يقوم اللاعب الماهر بإرسال شحنة أوراق كبيرة دفعة واحدة الى الشاكى ، بحيث لا يكون لدى هذا البائس أية فرصة للاستدلال على الحقائق الجوهرية فى كل هذا الزيد .

– تكتيك الغموض والخلط : يقضى هذا التكتيك بتغليف بعض الوقائع الصحيحة بسحابة من الشائعات الغامضة بحيث لا يستطيع المتلقى تمييز الحقائق من الشائعات .

- تكتيك الصدمة المرتدة : هنا يتم نشر نبأ كاذب فى بلد بعيد وتقوم الصحافة الوطنية بترديد هذا النبأ • هذا الأسلوب تستخدمه أجهزة الاستخبارات والدعاية • ولكن أحيانا قد تحدث الصدمة المرتدة - أو تكاد أن تحدث - دون أن تكون مقصودة •

ذات يوم قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بنشر مقال من صنعها عن ارهابى منظمة الألوية الحمراء فى الصحافة الايطالية • ولفت النص الانظار فى الولايات المتحدة وتم تناوله فى كتاب كان ألكسندر هيج - وزير الخارجية الأمريكية حينذاك - يقرأ نسخته التجريبية • وعندما أشار هيج الى هذا الجزء من الكتاب فى مؤتمر صحفى أضيفت تعليقات هيج الى النسخة النهائية للكتاب • ان عملية الاسناد والارجاع غير المباشر أقل ندرة مما نتصور •

- تكتيك الكذبة الكبرى : ترجع شهرة هذا التكتيك لجوزيف جوبلز وزير الدعاية النازى • وهو يعتمد على أن الكذبة عندما تكون ضخمة يسهل تصديقها عن أى عدد من الأكاذيب الصغيرة العادية • وفى هذا الاطار يمكن تصنيف التقرير السوفيتى الذى نشرته موسكو عام ١٩٨٧ والقاتل بأن وباء الايدز العالمى هو نتيجة تجارب الحرب البيولوجية التى تدور فى ولاية ميريلاند تحت رعاية الـ « سى • آى • ايه » • وبالرغم من انتشار القصة بشكل كبير فى العالم كله فان العلماء السوفيت يرفضونها تماما •

- تكتيك قلب المضمون : هذا التكتيك من التقنيات القليلة للتلاعب بالحقائق التى تتطلب قدرا كبيرا من الجرأة لأنها تقضى بقلب معنى الرسالة تماما • ولقد رأينا مؤخرا مثالا لذلك فى اسرائيل ، حيث كانت العلاقات بين اسحق شامير رئيس الوزراء وبين شيمون بيريز وزير الخارجية سيئة • وعند لحظة معينة أعطى شامير تعليمات لوزارة الخارجية بأن تبلغ جميع سفارات اسرائيل بأن بيريز ليس مخولا على الاطلاق بتشجيع عقد مؤتمر دولى لحل المشكلة العربية الاسرائيلية •

وعندما تلقت بطانة بيريز فى وزارة الخارجية رسالة شامير ألقت بها ببساطة فى سلة المهملات وأرسلت برقيات الى جميع السفارات تحمل النقيض تماما • وعندما سئل أحد كبار مسئولى وزارة الخارجية فيما بعد كيف أمكن حدوث ذلك ، أجاب : « كيف توجه لي هذا السؤال ؟ انها حرب » •

منافسات محترفي السياسة وكبار الخبراء :

عند فحص هذه القائمة الطويلة من التقنيات المستخدمة على نطاق واسع لتثويته وتزييف الرسائل التي تنقل عبر الإدارات ، يتضح أن قلة قليلة من التصريحات والرسائل و « الحقائق » سواء في العمل السياسي أو في ممارسة المسؤوليات الحكومية يمكن التسليم بصحتها . لا يوجد تقريباً شيء حيادي تجاه السلطة ، فالجزء الأكبر من البيانات والمعلومات والمعرفة المتداولة في دوائر الحكومة قد سبق لها أن تعرضت إلى معالجة سياسية ، لدرجة لو تساءلنا عن الاستفادة من ذلك ؟ واعتقدنا أننا وجدنا الإجابة قد لا نكون قادرين بعد على الوصول للحقيقة في هذه الدوامة .

وكل ذلك يحدث قبل مرحلة تدخل وسائل الاعلام التي ستقوم من جديد بمعالجة الحقيقة لتلائم احتياجاتها الخاصة - بمعنى تحريف « الوقائع » بشكل أكثر عمقا .

ان عواقب كل ذلك تمس لب العلاقة التي تربط الديمقراطية بالمعرفة . فمن الأمور المعترف بها بشكل عام أن الرأي العام المطلع هو أحد الشروط الضرورية للديمقراطية ولكن ما الذي يعنيه بالتحديد تعبير « مطلع » ؟ .

في كل أشكال الديمقراطية من الضروري تقييد مساحة سرية الدولة وتوسيع سبل وصول المواطنين الى الوثائق العامة ، ولكن ذلك لا يمثل سوى خطوات أولى وصغيرة على طريق الديمقراطية . . اذ يتعين ، في الواقع ، لفهم المستندات والوثائق معرفة الكيفية التي عولجت بها طوال الطريق الذي قادها من يد الى يد ومن مستوى الى مستوى ومن ادارة الى ادارة عبر الأحشاء البيروقراطية للدولة .

ان « المضمون » الكامل لأية رسالة لا يظهر على الورق ولا على شاشة الكمبيوتر . ففي الواقع قد يكون مضمونها الأساسي من وجهة النظر السياسية هو معرفة خطوات معالجتها السابقة .

والأكثر عمقا ودلالة من ذلك ، هو أن شيوع تكتيكات المعلومات يرمي بظلال الشك على ما يمكن أن يتبقى من الاعتقاد في « عقلانية » أعمال وأنشطة الحكم أو في أهلية القادة في اتخاذ قرارات « قائمة على الموضوعية » .

لقد كان ونستون تشرشل على حق فى رفضه للتقارير « التى تم فرزها وهضمها » ، ومطالبته بـ « الوثائق الحقيقية [٠٠٠٠] فى شكلها الأصيل » حتى يتسنى له استخلاص النتائج الخاصة به . بالطبع ، قد يكون مستحيلا بالنسبة لمتخذى القرار أن يقرأوا كل البيانات الخام وكل المعلومات وأن يستوعبوا كل المعرفة المفترض أن تساعدكم فى اتخاذ قراراتهم .

إن ما رأيناه حتى الآن ليس سوى جزء صغير من حيل المهنة التى يستخدمها كل من محترفى السياسة الديماغوجيين فى صراعاتهم والخبراء فى بطانات كبار المسؤولين . ومن سيول الى استكهولم ومن بون الى بكين ، يعلم رجال السياسة والبيروقراطيون ، المطلعون على كل شيء ، حق العلم ، أن البيانات والمعلومات والمعرفة هى أسلحة قتالية محشوة ومستعدة للانطلاق فى هذه الصراعات من أجل السلطة التى تمثل لب الحياة السياسية .

ولكن ما « لا يعلمه » أغليبتهم بعد هو أن الحيل والأساليب الميكافيلية لم تعد أكثر من ألعيب أطفال ، ذلك لأن قواعد الصراع من أجل السلطة تتغير فى هذه الفترة التى أصبحت فيها المعرفة « عن » المعرفة هى المصدر الرئيسى للسلطة .

وكما سنرى فأننا ندخل عصراً جديداً تفرض فيه « التكتيكات الأسمى » نفسها على هذه المصانع الفكرية التى نسميها الدول . الأمر الذى سيرتفع بكل سمات لعبة السلطة الى مستوى أعلى .

احصل الثالث والعشرون

التكتيكات الأسمى

فى عام ١٩٨٩ ، كانت الدوائر السياسية مسرحا « لسابقة » مرت غير ملحوظة ، ففى ذلك العام دخل جون سنونو الى البيت الأبيض وتولى منصب رئيس موظفى قصر الرئاسة ، وأصبح بذلك أول متخصص فى الكمبيوتر يحتل احدى قمم السلطة السياسية فى عالم يعج بالرتائق الالكترونية .

وقد حصل سنونو - الذى تخرج مهندسا ميكانيكيا - على درجة الدكتوراه من معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا ، وسرعان ما اكتسب شهرة واسعة كشاب عبقري يستطيع اكتشاف أخطاء البرمجة فورا وتصحيحها وتفنيد النموذج الرياضى الذى تقوم عليه أية دراسة عن البيئة . وأيضا كان رأينا فى معتقداته السياسية فان سنونو يدرك تماما امكانات السلطة الكامنة فى الاعلاماتية .

قبل الانتقال الى واشنطن ، كان سنونو يشغل منصب حاكم ولاية نيوهامبشير . وعندما زودت هذه الولاية بنظام الكترونى للرقابة الضريبية والمالية ، طالب بعض المنتخبين المحليين بأن تتاح لهم سبل الوصول للبيانات المخزنة فى الوحدة المركزية للنظام . غير أن سنونو أهمل هذا المطلب معلنا أنهم « سيحصلون على ما نعتقد انهم فى حاجة اليه » .

وطبقا لما نشرته مجلة « تايم » ، كان سنونو « يريد تعديل توازن السلطة السياسية » وذلك « بالاحتفاظ بالبيانات الاعلاماتية المالية للولاية تحت يده » .

وفى نهاية المطاف اضطر حاكم الولاية أن يعطى ممثلا عن منتخبى الولايات كلمة سر تسمح له بالوصول الى بعض البيانات محل الخلاف (ولكن ليس الى كلها) .

وبالمثل ، عندما قضت احدى محاكم الولاية بأحقية المواطنين فى الاطلاع على الوثائق والمستندات العامة ونسخها ، أصر سنونو أن هذا الحكم لا ينطبق على البيانات التى تمت معالجتها بالكمبيوتر . لقد فهم الحاكم تماما مدى السلطة التى تمنحها المعرفة عن المعرفة .

سكان الاسكيمو والعمال الذهنيون :

بالرغم من كل شىء فإن الموقف الذى اتخذه سنونو فى ولاية نيوهامبشير لم يكن بارعا ، لأن وضع ختم « سرى » على وثيقة أو منع الوصول اليها هو تكتيك قديم قدم العالم . فمن يريد السيطرة على البيانات والمعلومات والمعرفة لديه الآن أدوات جديدة أقوى ويعتمد الكثير منها على الاعلاماتية .

اننا فى الواقع ، نشهد الانتقال الى مرحلة أعلى من الصراع من أجل السلطة حيث سيكون وجود هذا الصراع أقل وضوحا . وهو انتقال مرتبط بدرجة التجريد والتعقيد المتزايدة فى المجتمع ككل ، والناجمة عن تطور الاقتصاد فائق الرمزية .

ولنأخذ مثال أجهزة الكمبيوتر : اننا الآن نستخدم الكمبيوتر فى صناعة أجهزة الكمبيوتر . كما توجد هندسة برامج اعلاماتية بمساندة الكمبيوتر تعتمد على ما يمكن أن نسميه « برامج اعلاماتية أسمى » - أى برامج معدة لانتاج برامج اعلاماتية . وانطلاقا من هذه الحقائق يمكن تخيل أن التقدم فى هذا الفرع من الهندسة سيسمح فى المستقبل بانتاج « البرامج الاعلاماتية الأسمى » وهكذا دواليك نحو آفاق أبعد وأبعد ودرجات تجريد تتجه نحو ما لا نهاية .

وبالمثل ، انتشرت برامج جداول المقارنة على نطاق واسع فى عالم الأعمال منذ بداية الثمانينيات . لقد سمحت هذه البرامج لمئات الآلاف من المستخدمين بترتيب الأرقام فى أعمدة وصفوف ، كما فى دفاتر المحاسبة ، والتعامل معها بسهولة ويسر . لأن هذه الجداول توضح اتوماتيكيا كيف يؤثر تعديل فى رقم أو متغير ما على كبل العناصر الأخرى ، لقد عودت هذه الجداول جيلا كاملا على التفكير بطريقة « ماذا يحدث اذا ؟ » ، ماذا يحدث اذا رفعنا سعر منتج ما بنسبة ٢٪ ؟ أو اذا انخفض سعر الفائدة نصف نقطة ؟ أو اذا تمكنا من طرح المنتج الجديد فى السوق قبل الموعد المحدد بشهر ؟ غير أن جداول المقارنة مثلها مثل الجداول التقليدية ظلت ثنائية الأبعاد ، مسطحة مثل رقعة الشطرنج .

فى عام ١٩٨٩ طرحت شركة لوتس - وهى المتخصصة الأولى فى العالم فى هذا المجال - برنامجا يمكنه تجهيز جداول مقارنة ثلاثية الأبعاد (1-2-3 Release 3.0) وهو ما يوازى فى مجال المحاسبة رقعة شطرنج تنتقل عليها القطع ليس على المستوى الأفقى فحسب وإنما الى أعلى وأسفل أيضا ، وبذلك يغدو من الممكن محاكاة التغيير فى شركة أو عملية ما بطرق أكثر تعقيداً وإحياء بمراحل . وسيتمكن المستخدمون من توجيه أسئلة من نوع « ماذا يحدث اذا ٠٠٠ ؟ » بطريقة أدق وأمهر وعلى مستوى أعلى بكثير .

ان النظام الجديد لخلق الثروة يتطلب قوة عمل مشبعة تماما بالرمزية . فالأفراد يتعرضون بشكل دائم لوابل من البيانات التى تصبها وسائل الاعلام وأجهزة الكمبيوتر والمستندات المكتوبة وأجهزة الفاكس والهاتف والأفلام والملصقات والاعلانات والمذكرات المختلفة والفواتير وآلاف المنبهات الرمزية الأخرى . كما يقضى الملايين وقتهم فى المشاركة فى اجتماعات وفى عرض الأفكار وفى التفاوض والاقناع أو فى التبادل بوسائل أخرى لبيانات مصورة . كل ذلك يؤدى الى تزايد « التكيف المعلوماتى » للجماهير .

وكما يكتسب سكان الاسكيمو حساسية كبيرة للاختلافات بين أنواع الجليد ، وكما يدرك المزارعون ، بشكل شبه حدسى ، تغيرات الطقس والثرية ، فان هؤلاء العاملين الذهنيين ينسجمون مع بيئتهم المعلوماتية .

ان هذا التطور والتعقيد المتزايد يجبر أصحاب السلطة على البحث عن أدوات متجددة وذات مستوى أعلى للاقناع أو السيطرة الاجتماعية أو كليهما .

ان الأقمار الصناعية وأجهزة الفيديو والاذاعة الموجهة لنطاق ضيق من المتلقين وشبكات الاتصال ذات الذكاء الخارجى واستطلاعات الرأى العام الفورية والمحاكاة والنماذج الرياضية والتكنولوجيات الأخرى المماثلة هى حاليا ضمن أدوات ترسانة الأوساط السياسية فى الدول المتقدمة . ويضاف الى ذلك وسائل جديدة للتلاعب بالمعلومات الاعلامية تجعل تكتيكات المعلومات التقليدية ، التى يمارسها السياسيون والبيروقراطيون ، تبدو تافهة وبدائية .

ان النظم الجديدة لخلق الثروة تغذى أدوات التلاعب التى يستخدمها رجال السياسة وممثلو الادارة للحفاظ على سلطتهم ، بحيث

لا تكف هذه الأدوات عن التحسن والاتقان تبعاً للمتغيرات الشاملة التي تحدث للجماهير . وهو ما يلخص ما تعنيه التكتيكات الأسمى أو « الميتاكتيك » .

الحقيقة مقابل السلطة :

لكي نفهم ما يعنيه هذا التعبير بشكل أفضل يكفي التفكير في عالم الأعمال . أن السذج من المستثمرين يكتفون بتحليل « نتائج » شركة ما لتكوين فكرة عن ربحيتها وسلامة مركزها المالى . لكن الأرباح - كما تقول مجلة فوربتشن - « شأنها شأن المقانق [٠٠٠] يقدرها أكثر من لا يعرف سوى القليل عن قائمة مكوناتها » . وبالتالي لا يكتفى المستثمرون الأكثر دهاء بقراءة آخر سطر فى الحساب الختامى وإنما يحاولون معرفة ما يكمن وراء هذا السطر ، أى « نوعية الأرباح » .

انهم يفحصون الأرقام التى تضاف الى الأرقام والافتراضات التى ترتكز عليها هذه النتائج وكذلك النماذج الحاسبية والاعلاماتية التى تسمح بالحصول عليها . فالأمر يتعلق هنا بمستوى أعلى من التحليل يمكن اعتباره مثالا بسيطا للتحليل الأسمى أو « الميتا - تحليل » .

فعندما يكون معروفا أن جذرال موتورز تستطيع زيادة أرباحها (المعلقة) بشكل قانونى بما قيمته مليارا دولار سنويا ، وذلك عن طريق تعديل مدد استهلاك أصولها الصناعية وب تغيير طريقة تأثير ذلك على برنامج التقاعد الخاص بها وبالتلاعب فى القيمة المقدرة لمخزونها وتعديل القيمة المفترضة للسيارات والمركبات التى تؤجرها إيجارا تمويليا ، يمكن بسهولة تخيل ما تستطيع أن تقوم به حكومة ما وأجهزتها المتعددة فى المحاسبة التابعة لها .

لا جدال فى أن الحكومات تلاعبت بحساباتها منذ اختراع المحاسبة ذات القيد المزدوج على أيدي أهالى فينيسيا فى القرن الرابع عشر . والحاصل أن هذا التلاعب ، الذى بدأ منذ اليوم الأول ، لا يؤثر فقط على الميزانيات ولكنه يتعدى ذلك الى كل أنواع البيانات والمعلومات والمعرفة الخ .

ان الجديد فى الأمر حاليا هو امكانية استخدام الكمبيوتر للمساعدة فى ذلك ، الا أن أجهزة الكمبيوتر تفعل أشياء مفيدة ومدهشة ،

فهى تزيد بشكل كبير من امكانات مهارة أصحاب القرار وتحسن من مستوى الفعالية فى العديد من الخدمات ، كما أنها تسمح بتكامل ودمج العديد من العمليات المعقدة .

وبفضل الثورة الاعلامية يمكن وضع نماذج لبعض المشكلات الاجتماعية بدقة كانت مستحيلة من قبل ، مثل مشكلة البطالة وزيادة تكاليف الخدمات الصحية والأخطار التى تهدد البيئة ، مما يتيح فهمها على نحو أفضل . كما يمكن تطبيق عدة نماذج على نفس الظاهرة ومن ثم فحص ودراسة تفاعلات وردود فعل عدد أكبر من العوامل . ويتم انشاء قواعد بيانات على مستويات غير مسبقة كما يجرى تحليل البيانات بطرق أكثر تطوراً ودقة .

وفى كل مكان يتأصل فيه النظام الجديد لخلق الثروة لا تستطيع الدولة وكذلك رجال الأعمال الاستغناء عن أجهزة الكمبيوتر . وان كان ذلك لم يكن أمراً مرغوباً فيه ، اذ كانت الحكومات أقل ديمقراطية قبل وصول أجهزة الكمبيوتر وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة الأخرى .

غير أن السياسة تهتم بالسلطة وليس بالحقيقة . فالقرارات لا تبني على اكتشافات « موضوعية » ولا على فهم عميق للقوى المتصارعة ، التى يعمل كل منها لصالحه الخاص . وليس فى مقدور أجهزة الكمبيوتر استبعاد هذا الصراع المحتوم - والمفيد فى آن واحد - على السلطة . على النقيض من ذلك تنقل أجهزة الكمبيوتر هذا الصراع الى مستوى أعلى .

ان القادة السياسيين وكبار البيروقراطيين أنفسهم لا يقدرون مدى تبعيتهم للاعلامية ، وبالتالي الى أى حد ياتوا عرضة لأولئك الذين يحسنون التعامل مع الاعلامية . ويرجع السبب فى ذلك الى أن التعامل مع الكمبيوتر يتم غالباً فى أدنى مستويات التسلسل الهرمى للعمى للذهنى .

فنحن لا نرى قط رؤساء الدول أو زعماء الأحزاب يضربون على مفاتيح الكمبيوتر أو يتفحصون الشاشات . لكن فى الوقت نفسه نادراً ما يتخذ القادة قراراً لا يعتمد على بيانات تمت معالجتها ، فى لحظة أو أخرى ، بواسطة متخصصين فى الاعلامية ، سواء أكان هذا القرار يتعلق باختيار طائرة مقاتلة أم بالسياسة الضريبية .

ففى كل مرة يتعين فيها التصويت على سياسة ما أو اقرارها - سواء أكانت تتعلق بعدد الأسرة فى المستشفيات أم ضوابط الاستيراد أم فحص اللحوم - يتم تحليلها كيميا وترجمتها وصياغتها لتلائم معالجتها بالكمبيوتر .

وفى كل مرحلة من هذه العملية ، بدءاً من تكوين قاعدة البيانات الى طريقة تصنيف المعلومات فيها والبرامج الاعلاماتية المستخدمة ، تتعرض المعلومات لتلاعب بارع . - وغالباً - خفى ، بحيث لا يقارن بكل ما سبق أن تناولناه حتى الآن من تكتيكات المعلومات .

وعندما نضيف الى ذلك عمليات التحريف المتعمدة التى تحدث طبقاً للتكتيكات الأسمى التى يستخدمها السياسيون والقادة ممن يلعبون لعبة « حرب المعلومات » التى تحدثنا عنها فى الفصل السابق ، فأننا نتوصل الى النتيجة التالية :

ان المعرفة السياسية لا تصل الى أصحاب القرار الا بعد مرورها عبر مائة من المرايا المحرفة . وفى المستقبل ستعكس هذه المرايا نفسها مرايا أخرى .

الاصبع المختطفة :

يحفل الأدب العالمى بشكل متزايد بقصص « الجرائم الاعلاماتية » مثل اختلاس الأرصدة المصرفية والتجسس وزرع الفيروسات . الخ . وقد جسدت أفلام مثل « ألعاب الحرب » (War games) أخطار اختراق نظم الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر التى تتحكم فى الأسلحة النووية . وطبقاً لتقرير نشر فى فرنسا ، اختطفت المافيا أحد مسؤولى شركة آى . بى . ام وقطعت احدى أصابعه لأنها كانت فى حاجة الى بصماته لاقتحام نظام أمن أحد أجهزة الكمبيوتر .

ولقد حددت وزارة العدل الأمريكية عشر طرق أساسية مستخدمة فى الجرائم الاعلاماتية . وهى تتضمن تعديل البيانات أثناء ادخالها فى الكمبيوتر ووضع تعليمات خفية فى برامج التشغيل والدخول «عنوة» الى نظام ما . ان « الفيروسات » ، التى كثر الحديث عنها ، تثبت لنا حقيقة ما تتعرض له وسائل الاتصال العسكرية والسياسية من أخطار تخريبية .

ولكن لم يهتم أحد ، حتى الآن ، بالطريقة التى يمكن لتقنيات مماثلة أن تؤثر على الحياة السياسية .

ففى أحد أيام عام ١٩٨٦ لاحظت جنيفر كوبر ، مساعدة اد زشاو عضو الكونجرس ، أن شاشة جهاز الكمبيوتر الخاص بها لا تنطق . وعندما نجحت فى تشغيله مرة أخرى كان قد اختفت منه مائتا رسالة . وبعد ذلك بأربعة أيام اختفت مئات الرسائل والعناوين من بطاقات كمبيوتر عضو الكونجرس جون ماكاين . وبعد استبعاد أى احتمال لخطأ فى التعامل مع البيانات أمرت شرطة الكونجرس فى واشنطن بإجراء تحقيق .

وطبقا لأقوال اد زشاو ، الذى كان قبل دخوله مجال السياسة قد أنشأ شركة للبرامج الاعلامية ، فإن « كل مكاتب الكونجرس يمكن اقتحامها على هذا النحو [٠٠٠] . وهو ما يحول الى العدم عمل أى عضو من أعضاء الكونجرس » .

وأشار الخبير ج ٠١٠ توجر فى مجلة انفورميشن اكيكيوتيف الى أن وجود ٢٥٠ ألف برنامج معالجة نصوص فى مكاتب المحامين الأمريكيين جعل من الممكن لأى محام دجال أن يحصل على معلومات تضر بخصمه وذلك باستخدام بيانات كمبيوتر هذا الخصم بشكل غير مشروع عن طريق جهاز الكترونى رخيص الثمن يمكن الحصول عليه من أى محل الكترونيات .

غير أن رجال السياسة والمسؤولين هم أكثر عرضة لمثل هذه الأعمال . فهناك آلاف من أجهزة الكمبيوتر ، التى يرتبط أغلبها فى شكل شبكة ، فى مكاتب ومنازل أعضاء الكونجرس وعلى طاوالات آلاف الموظفين الذين يديرون كل شئ ، ابتداء من حصص بعض المنتجات الى معايير السلامة الجوية . ان الوصول غير المشروع الى هذه الأجهزة والشبكات قد يسبب متاعب لا نهاية لها ويؤدى الى تحول السلطة بطريقة غير متوقعة .

كما يتزايد استخدام أجهزة الكمبيوتر فى الحملات الانتخابية ، وبالتالي يمكن أن تمارس هذه اللعبة الجديدة التى قد يستحيل كشفها فى صناديق الاقتراع نفسها .

شيرنوبل فى صناديق الاقتراع :

فى عام ١٩٨٧ ، وبعد ١٦ عاما من الديكتاتورية العسكرية جرت انتخابات عامة فى سيول بكوريا الجنوبية ، واتسمت المعركة الانتخابية بالشدّة والجشونة ، الا أنه تم التصديق على نتائجها فى نهاية المطاف . لكن بعض المراقبين السياسيين لاحظوا أشياء غير عادية فى سير العملية الانتخابية .

فقد ظل الهامش الذى تفوق به الحزب الفائز ، والذى وضح منذ النتائج الأولية ، بدون تغيير ، على نحو ملفت ، طوال الليل وفى كل المناطق التى تم فرز أصواتها . وأبدى مرشح معارض يتمتع بشعبية كبيرة تشككه فى حجم انتصاره هو نفسه فى اقليم كوانجو قائلا انه من المستحيل أن يحصل على ٩٤٪ من الأصوات ، مؤكداً أنه كان من المفترض أن يحصل ، فى أفضل الاحتمالات ، على ٨٠٪ فقط من الأصوات ، وسرعان ما بدأ الشك فى أن أحدا ما تلاعب ليس ببطاقات الاقتراع ولكن بأجهزة الكمبيوتر التى كانت تحصى البطاقات .

ولم يتم التأكد قط من صحة هذه الشكوك . غير أن ماجى فورد مراسلة صحيفة الفاينانشيال تايمز ذكرت - مستشهدة بأحد المحللين السياسيين فى واشنطن - أنه « من السهل للغاية وضع نموذج اعلاماتى لنتيجة انتخابات مقبولة منطقيا . ويمكن تحسين هذا النموذج وتهذيبه بأخذ الطريقة التى ينظر بها الى المرشحين فى الاعتبار وكذلك بيانات السن والأحداث التى واكبت الحملة الانتخابية . ان مثل هذا النموذج يمكن أن يقدم حجم الانتشار المطلوب للحصول على الأغلبية » .

ويستطيع مثل هذا النموذج الاعلاماتى تعديل النتائج فى بعض القطاعات بطريقة بارعة بحيث يحق فوز مرشح معين ، دون اثاره أى شكوك . وهى طريقة فى مقناول أى مبرمج ماهر ، اذا حصل على كلمة السر ، فكل ما عليه عمله هو توجيه أمر للكمبيوتر بأن يحول نسبة معينة من أصوات أحد المرشحين الى مرشح آخر ، ثم يضع علامة على « الباب السرى » تمحو أى أثر لتدخله .

ان برنامج مراقبة الانتخابات ، الذى وضعه معهد أبحاث السياسة الحضرية والمعتمد جزئيا على عمل باحثين فى الاعلاماتية من جامعة برنستون ، انتهى الى أن « عملية احصاء الأصوات بواسطة النظم الاعلاماتية خلال العشرين عاما الأخيرة قد خلق احتمالا لتزييف وتدليس النتائج والوقوع فى أخطاء على نطاق لم يتخيله أحد قط من قبل » .

ولا يتفق مع هذا الرأي العديد من المسؤولين عن حسن سير الانتخابات . ولكن وليز وير أحد كبار الباحثين في مؤسسة « راند » يؤيد ما جاء فى برنامج مراقبة الانتخابات ، بل ويستخلص استنتاجات أكثر إثارة اذ يقول : « أن نظام الاقتراع الالكترونى معرض لحدوث كوارث لا تقل خطورة عن كارثة شيرنوبل أو ثرى مايل آيلاند ، واحتمال حدوث ذلك لا يقل عن احتمال وقوع زلزال قوته ٨ ريختر فى أية لحظة فى كاليفورنيا » .

ولنذهب الى أبعد من ذلك فى هذه السيناريوهات الخيالية . ما الذى يحدث اذا تم « ترتيب » الكمبيوتر بواسطة فنيين وسبرمجين يعملون لصالح شركة دولية كبرى ترغب مثلاً فى انجاح سناطور معين ؟ أو لنتخيل أن يكون صندوق الاقتراع الالكترونى تحت السيطرة غير المباشرة والسرية ، ليس لحزب أو لشركة وانما لقوة أجنبية . ويمكن تغيير نتيجة أى انتخابات بإضافة أو طرح عدد صغير من الأصوات من كل دائرة انتخابية . وإن يعلم أحد بذلك قط .

على كل مرشح أن يأخذ حذره !!

نريد أرقاماً :

ان قابلية التعرض للتلاعب ليست قاصرة على أجهزة الكمبيوتر والانتخابات وانما تمتد الى كل البيانات والمعلومات والمعرفة التى ينتجها الكمبيوتر والتى يمكن استخدامها بشكل جيد أو اساءة استخدامها .

غير أن بعض رجال السياسة الحذرين يتصرفون كما يجب أن يتصرف الأنكباء أمام المعلومات الجديدة ، فهم يطلبون معرفة المزيد عن مصادر هذه المعلومات وعن امكانية الاعتماد عليها ، ويسألون عن الكيفية التى تم بها وضع العينات لاستطلاعات الرأى العام ويحللون التناقض والثغرات المحتملة ، ويتشككون فى الاحصائيات التى تكون ملائمة أكثر مما ينبغى ويقىمون المنطق الذى يوجه وينظم الدراسة ... الخ .

أما المسؤولون الأكثر حذراً وفطنة فيأخذون أيضاً فى الاعتبار القنوات التى من خلالها تصل المعلومات اليهم ويستعرضون المصالح المختلفة التى قد تكون « عدلت » المعلومة .

كما أن هناك قلة نادرة لا تكتفى بكل الاحتياطات المذكورة عاليه وانما تضيف اليها عملية تمحيص للافتراضات والمسلمات التي وضعت في البداية كأساس يمكن أن تبنى عليه الاستنتاجات الأكثر سطحية .

وأخيراً هناك من يتمتعون بخيال خصب ، وهم ندرة بلا شك ، فلا يترددون عن طرح كل الاطار المرجعى للبحث مرة أخرى .

ويوجد من المسؤولين الحكوميين من ينتمى الى التصنيفات الأربعة التى سبق ذكرها . ولكن فى جميع المجتمعات ذات التكنولوجيا المتطورة يكون هؤلاء المسؤولون مضغوطين الى درجة أنهم يفتقرون الى الوقت اللازم للتفكير فيما وراء الشكل الظاهرى « للوقائع والحقائق » التى يتعين عليهم بناء قراراتهم على ضوءها ، حتى وان توفرت لديهم الوسائل الذهنية لذلك .

والأخطر ، أن النظام البيروقراطى لا يشجع أى تفكير خارج الاطار المعتاد ولا أى فحص أو بحث متعمق . ويعرف من يمسكون بخيوط السلطة كيف يستفيدون من ذلك .

عندما اقترح دافيد ستوكمان ، الذى كان يرأس مكتب الادارة والميزانية الأمريكى ، على الرئيس وعلى فريق البيت الأبيض اجراء تخفيضات فى الميزانية ، حرص على أن تكون هذه التخفيضات فى برامج لا تمثل سوى ١٢٪ من ميزانية الدولة . وكان لا يذكر شيئاً عن باقى أجزاء الميزانية فى مناقشاته مع رؤسائه .

وكتب يروى بعد ذلك « ان ما لم يدركوه - لأننى لم أشرحه لهم قط - هو حقيقة أننا كنا نركز على قسم محدود من الميزانية ، ولم نلق ولا حتى نظرة على ثلاثة برامج عملاقة كانت تمثل أكثر من « نصف » الميزانية الداخلية . وهى برامج الضمان الاجتماعى والمعاشات والرعاية الطبية . وتمثل هذه البرامج وحدها أكثر من ٢٥٠ مليار دولار ، والبرامج التى أجرينا فيها التخفيضات سمحت لنا بتوفير ٢٥ مليار دولار . وكان الرئيس وفريقه لا يرون سوى الجزء الطافى من جبل الجليد ولم يكن لديهم أدنى فكرة عن الكتل الضخمة التى تختبئ تحت سطح الماء . ولم يطرح أحد على قط أسئلة عن أقسام الموازنة التى لم أستطع منها شيئاً » .

هل فضلوا طواعية البقاء فى الجهل ؟ أم لم يكن لديهم الوقت لطرح الأسئلة ، أم أنهم تركوا أنفسهم ينبهرون بستوكمان استأذ الاحصاء

الكبير ؟ أم أنهم انهاروا ببساطة تحت وابل الأرقام التى ينتجها الكمبيوتر ؟

وان كان لا جدوى من القاء خطاب سياسى ، هذه الأيام ، دون أن يرصع باحصائيات من انتاج الكمبيوتر ، فنادرأ ما يتساءل صانعو القرار عن صحة الأرقام التى أعدت لهم .

ولذلك اقترح ذات يوم سيدنى جونز - وهو وزير تجارة سابق - تشكيل لجنة للاحصائيات لخدمة الرئيس الأمريكى . ولو تم ذلك لتمكنت هذه اللجنة ، بدون شك ، من فهم سبب اختلاف وكالة المخابرات المركزية والبنطاجون الدائم حول تحديد أماكن التجارب النووية السوفيتية ومدى اتساعها ، بحيث لم يتمكنوا من تحديد ما اذا كان الاتحاد السوفيتى قد خرق أم لا اتفاقيات ١٩٧٥ للحد من هذه التجارب . وربما كان بإمكانها أيضا أن تعرف لماذا كانت أرقام اجمالى الناتج القومى تتضخم بشدة فى وقت معين ثم يجرى تصحيحها فى اتجاه الانخفاض لاثبات أن الاقتصاد فى حالة تقرب من الركود .

صحيح أن الأسباب فى كل هذه الحالات كانت فى أغلب الأحيان تقنية ولكنها حتما كانت ذات طابع سياسى أيضا . فحتى أكثر الأرقام موضوعية ظاهريا كان يتم دائما تعديلها تبعا للصراعات السياسية .

ان مكتب التعداد والاحصاء يحرص أكثر من غيره من الجهات الرسمية على اعلان تعريفاته وطرقه الاحصائية ، بحيث يستطيع المستخدمون أن يكونوا أحكامهم الخاصة عن صحة النتائج . غير أن المتخصصين يعترفون بأن كل هذه التحفظات والملاحظات المسدونة فى أسفل الصفحات يتم تجاهلها تماما فى واشنطن .

وطبقا لأحد مسئولى هذا المكتب فإن « رجال السياسة والصحافة يسخرون من كل ذلك ، لأن كل ما يريدونه هو الأرقام ! » .

ثمة سببان رئيسيان لذلك . السبب الأول هو السذاجة . فبالرغم من كل ما تعلمناه فى الأجيال السابقة عن الطبيعة المشكوك فيها للبيانات المعالجة بواسطة الكمبيوتر « لا زال الكمبيوتر يعتبر الها لا يخطئ » . غير أن هناك سببا أعمق من ذلك ، وهو أن مخططات السياسة لا يبحثون عن « الحقيقة » العلمية ولا حتى عن الدقة البسيطة وانما عن ذخيرة لتغذية حروب المعلومات التى يقودونها . وليس من الضرورى أن تكون البيانات والمعلومات والمعرفة « صحيحة » أو « دقيقة » للإطاحة بخصم ما .

خُدعة قواعد البيانات :

تعتمد الدول بشكل متزايد على قواعد البيانات ، وبينما كانت استراتيجيات سنونو ، القى تلخصت ببساطة فى منع الوصول اليها ، مثالا لتكتيك المعلومات العادى ، فان التلاعب بقواعد البيانات يعد مثالا للميتاتكتيك « أو التكتيك الأسمى » .

ان ممارسى التكتيك الأسمى لا يتحكمون فى سبل الوصول الى البيانات وانما يحددون ما ستضمنه قواعد البيانات فى مؤسساتهم * .

فى الولايات المتحدة يتعين على الكونجرس أن يعتمد استمارة الاستبيان التى يتم استخدامها فى اجراء التعداد السكانى كل عشر سنوات . وفى ذلك يقول أحد المسؤولين فى مكتب التعداد والاحصاء : « ان الكونجرس يمارس ضغوطا علينا . فعندما قررنا اجراء دراسة عن تمويل الاستثمارات الزراعية طلب منا الكونجرس صراحة عدم جمع هذه البيانات لأنها قد تستخدم لخفض الدعم الفيدرالى للمزارعين » . وكذلك تمارس الشركات الصناعية ضغوطا على مكتب التعداد والاحصاء لى يوجه أسئلة معينة أو يتجنب توجيهها ، فعلى سبيل المثال تلقى المكتب طلبا من احدى الشركات العاملة فى مجال المساكن المتنقلة بأن يتضمن المسح الذى يقوم به سؤالا عن هذا النوع من المساكن وذلك لتوفير بيانات كانت هذه الشركة فى حاجة اليها ، وبما أن عدد أسئلة الاستبيان محدود فان جماعات الضغط المختلفة تتصارع فيما بينها وتضغط على مكتب الاحصاء للفوز بما تريد .

ولا يهم مدى معالجة البيانات بواسطة الكمبيوتر ولا مدى موضوعيتها « فانها تجسد دائما قيم المجتمع وعلاقات السلطة فيه .

واذا كانت السيطرة على ما تم ادخاله فى قواعد البيانات المتزايدة العدد تعد من أبسط أساليب التكتيكات الأسمى ، فان التحكم فى طريقة تقسيم وتوزيع قواعد البيانات الى فئات مختلفة أصعب وأدق من ذلك بكثير .

وقبل عصر الكمبيوتر بوقت طويل ، عندما كانت ضخامة الاحتكارات فى مجال صناعة السيارات تثير قلق الحكومة الأمريكية ، كانت جنرال موتورز تستخدم تكتيكا بسيطا للغاية يتلخص فى أن تقوم بتعيين ممثل

عنها فى تنظيم مغمور هو مجلس مستخدمى الاحصائيات الفيدرالية ، ومهمته هى ضمان أن يتم اعداد الاحصائيات الخاصة بصناعة السيارات بصورة اجمالية بحيث يتعذر نشر مكوناتها المتعددة كل على حدة . وبالتالى ، كانت درجة التركيز الاقتصادى تقدم فى شكل حصة الشركات الثلاث الكبرى فى صناعة السيارات وليس فى شكل ما تملكه جنرال موتورز - وهى أكبرها - بمفردها .

أما اليوم فتستخدم نظم شديدة التعقيد لترتيب وفهرسة وتصنيف البيانات التى تصب يوميا فى أجهزة الكمبيوتر . ويمكن بواسطة الاعلاماتية « تقطيع » أو اعادة ترتيب نفس البيانات فى تصنيفات مختلفة . ولذلك فان معارك سياسية ضارية تدور الآن حول مسائل تقنية مجردة ومبهمة بشكل متزايد .

ويتركز عدد من صراعات السلطة حول المؤشرات المستخدمة فى قواعد البيانات وحول الأهمية النسبية لكل منها . فإذا كان المطلوب هو معرفة عدد الملائكة القادرين على الرقص على رأس قنبلة ذرية ، فهل يتعين عد هالات النور أم عدد آلات الدمار ؟ ان أسرة المستشفيات ، وهى سهلة الاحصاء ، تعتبر أحيانا كمؤشر لمستوى الخدمات الصحية فى مجتمع ما . ولكن أليس الأجدر اعتبار عدد الأطباء لكل ألف نسمة مؤشرا لذلك ؟ وما الذى يكشفه كل من هذين المؤشرين عن المستوى الفعلى لصحة السكان ؟ ان عدد الأسرة يمكن أن يؤثر على برنامج الدعم الحكومى ، الذى يكافئ أو يعاقب المستشفيات طبقا لهذا العدد بدلا من أن يعتمد على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الذى تخدمه هذه المستشفيات .

ولتكوين صورة حقيقية عن الاحتياجات الصحية للسكان هل يتعين احصاء عدد المرضى أم انواع الرعاية والعلاج المتاحة ؟ أم معدل الحباة ونسبة الوفيات بين الأطفال ؟

ان اختيار مؤشر ما أو عدة مؤشرات سيؤثر بشكل حاسم على النتيجة .

ان كل مستخدمى التكتيكات الاسمى يعرفون البدء القائل « ان ما تقيسه هو ما تحصل عليه » .

وغالبا ما يتصارع الخبراء والفرق الحكومية وجماعات الضغط وآخرون حول مثل هذه الأسئلة . ومع أن بعض المشاركين لا يحسنون

طرح الأسئلة الجوهرية أو فهم العلاقات والآثار الضمنية الخفية فإن هناك مشاركين آخرين قادرين تماما على ذلك . ومن ثم فإنهم يستفيدون لحماية مصالحهم التجارية أو السياسية . وإن كانوا يتخفون وراء ، طائفة تكنولوجية متخصصة فإن الصراعات تكون فى الغالب ذات طابع سياسى .

ويدور أغلب هذه المناورات بمنأى عن أنظار الجمهور وعند مستوى أدنى بكثير من مستوى الوزراء ، الذين نادرا ما يكون لديهم الوقت أو الرغبة فى فهم مشكلات بهذا القدر من الالتواء . ونظرا لافتقار صناع القرار الى هذه العناصر والى التدريب المطلوب لاختراق حواجز الحقائق الفعلية والحقائق المختلقة بأنفسهم ، فإنهم يضطرون الى تفويض هذه الأمور الى الاختصاصيين الفنيين .

إن معالجة عدد متزايد بإطراد من المتغيرات والطفرة الهائلة فى قدرة معالجة البيانات تضع متخذى القرار أمام مشكلة فائض معلومات ضخم بدلا من مشكلة نقص معلومات .

وينجم عن هذا الوضع الجديد أن يغدو تأويل وتفسير المعلومات أهم من مجرد جمعها ، إذ لا يوجد نقص فى البيانات (من مختلف النوعيات) ، وإنما يندر فهمها . غير أن التركيز على التأويل والتفسير يفترض أيضا أن تتم هذه المرحلة عند مستويات أعلى فى التنظيم الهرمى للعمل الذهنى وهو ما يقلب علاقات السلطة بين الاختصاصيين أنفسهم ، وينقل فى الوقت نفسه ملعب خبراء تكتيكات المعلومات الى مستوى أعلى - الى مستوى التكتيكات الأسمى .

وتعتبر عمليات الرصد الأخيرة التى قامت بها الأقمار الصناعية لمراقبة تطبيق الاتفاق الأمريكى السوفيتى الخاص بتخفيض التسليح مثلا نموذجا لذلك ، فأقمار الاستشعار عن بعد ، التى تستطيع رصد أشياء لا يزيد طولها عن عشرات السنتيمترات ، تصب طوفانا من المعلومات يغمر المحللين وينتهى باغراقهم . وطبقا لتوماس رونا ، مساعد مدير المكتب العلمى فى البيت الأبيض ، « فى الماضى كانت المشكلة تتركز فى استشعار والتقاط البيانات ، أما الآن فهى تتعلق بغربلتها وتنقيتها وتفسيرها » .

وكما جاء فى مجلة « ساينس » فإن حجم البيانات وحده كفى لـ « بارنابك جيش من المحللين » ، وهو ما يولد ضغوطا من أجل الأخذ بالنظام الكلى فى بعض مهام التأويل والتفسير .

ويقود ذلك بدوره الى الاعتماد على الذكاء الاصطناعى وعلى « أدوات هندسة المعرفة » . غير أن استخدامها يزيد من مستوى التجريد ويخفى الافتراضات الجوهرية تحت مزيد من طبقات الاستدلال .

فطبقا لـ مجلة داتاميشن « تسعى الشركات لادخال القدرات الاستنتاجية للنظم الخبيرة » فى نظامها الاعلاماتى - وهى نظم قادرة على القيام بمهام متنوعة مثل : تشخيص الخلل فى أداء آلة معينة أو تحليل النفايات الكيماوية أو تقييم اشتراطات تطبيق عملية التأمين على الحياة ، ولقد دخل بالفعل فى أمريكا الشمالية أكثر من ٢٢٠٠ نظام خبير كما تنتشر هذه النظم أيضا فى الدوائر الحكومية ، فلقد استخدمها مكتب التحقيقات الفيدرالى بالفعل لرسم الصورة النمطية للقاتل السيكيوتاتى .

ومعنى ذلك أن كل شئ يعتمد على قواعد معقدة وضعها خبراء عديدون ويقوم الكمبيوتر بوزنها ومنهجتها وادارتها لتقديم يد العون لمتخذى القرار . ويمكننا أن نتوقع انتشارا كبيرا لتكنولوجيات مماثلة فى قلب الدوائر الحكومية وفى الحياة السياسية ذاتها حيث يتم اتخاذ القرارات ، غالبا ، على أساس كم ضخم وغير دقيق ومبهم من البيانات والصور والأفكار ، والتي ترتبط فى أغلب الأحيان بالتكلفة . بل وقد تتخذ القرارات أحيانا على أساس خدع حقيقية لا هدف لها سوى تضليل السلطة .

غير أن هذه الأدوات تعنى أن المنطق الذى تعتمد عليه القرارات سيكون « مطمورا » بشكل متزايد ، بحيث يمكن القول بأنه سيغدو غير مرئى . ومن المفارقات أن النظام المسئول عن توضيح المعلومات يفقد تدريجيا شفافيته بالنسبة لأغلب مستخدمييه النهائيين .

ولكن ذلك لا يبرر تجنب استخدام الذكاء الاصطناعى والنظم للخبيرة وإنما يشير الى عملية لها عواقبها المهمة بالنسبة للديمقراطية .

منذ الماضى البعيد وحتى الآن لم يكن للسياسة « عصر ذهبي » كانت فيه نزية طاهرة الذيل ، فمن عصر أسرة الشانج الحاكمة فى الصين الى زمن أسرة البورجيا فى ايطاليا دأب من بيدهم السلطة على التلاعب بالحقيقة لخدمة مصالحهم . الا أن ما يتغير حاليا وبشكل مذهل هو المستوى الذى تدور عنده هذه الألعاب الذهنية .

وفى العقود القادمة سيواجه العالم مشكلات جديدة مثل احتمالات حدوث كارثة بيئية عالمية وانهيار توازنات عسكرية راسخة واضطرابات

اقتصادية وثورات تكنولوجية • ويتطلب كل ذلك عملا سياسيا ذكيا قائما على فهم جلى وواضح للأخطار والامكانات •

ولكن ما هى درجة دقة صور الواقع التى تبنى عليها الحكومات قراراتها المصيرية ؟ وكيف يمكنها أن تكون دقيقة بينما كل البيانات والمعلومات والمعرفة التى تقوم عليها عرضة لعمليات متكررة وخفية من « التلاعب الأسمى » ؟ •

السكان الأشباح :

فى ربيع عام ١٩٨٩ عندما كان الدكتور جيمس هانسن ، مدير معهد جودار للدراسات الفضائية التابع للناسا ، يستعد لتقديم تقرير للكونجرس عن « تأثير الصوت » (تأثير البيت الزجاجى) ، عرض مشروعه أولا على مكتب الادارة والميزانية فى البيت الأبيض • وكان هانسن يعتقد أن الوقت قد حان لكى تتخذ الحكومة الأمريكية اجراءات واسعة النطاق لتفادى الجفاف والعواقب الوخيمة الأخرى لزيادة حرارة المناخ •

ولكن عندما أعادوا له نص التقرير لاحظ أن البيت الأبيض أضاف فقرة تزرع الشك فى الأدلة العلمية المذكورة وتخفف بشكل واضح من موقفه المتشدد تجاه هذه المشكلة • فأعرب عن احتجاجه على هذا التصرف ، غير أنه كان قد خسر المعركة الداخلية ولذلك أعلن وجهات نظره عبر الصحافة •

وراء هذا النوع من الصراع بين الادارة وواحد من أكبر الخبراء الحكوميين تخفى معركة بيروقراطية غير ملحوظة فى أغلب الأحيان • فوزارة الخارجية الأمريكية والوكالة القومية لحماية البيئة كانتا تريدان أن تتقدم الولايات المتحدة معركة مكافحة تأثير الصوت ، بينما كان مكتب الادارة والميزانية وكذلك وزارة الطاقة يحاولان كبح هذه المبادرة •

وعندما قدم هانسن تقريره للصحافة طلب السناتور آل جور من مكتب الادارة والميزانية « تقديم الأسس التى بنى عليها استنتاجاته » [٥٠٠] • أريد أن أعرف النموذج المناخى الذى تم استخدامه فى هذا الشأن • ويعتبر آل جور واحداً من القلة النادرة من أعضاء الكونجرس التى تتمتع بثقافة تكنولوجية عالية •

هذا الارجاع الى « النماذج » يثبت أن الصراع يدور عند مستوى التكتيكات الأسمى لأن المزيد من البرامج الحكومية تعتمد على افتراضات وافتراضات فرعية مطبورة داخل نماذج اعلاماتية معقدة .

وهكذا ، فبينما كان السناتور جور يتساءل عن النماذج التي استخدمها فريق المعتدلين كان سنوزر في البيت الأبيض يقند مصداقية النماذج التي استند اليها الفريق الآخر . وكتبت مجلة « انسايت » تقول عن سنوزر : « انه ملم بأحدث المعلومات العلمية ، لذا فهو يعتقد أن النماذج الاعلاماتية التي تنتبأ بحدوث ارتفاع واضح في حرارة الطقس مختصرة جداً بحيث لا تصلح كقاعدة لأي اجراء أو عمل » .

وحاليا ، نجد في كل مكان النماذج الاعلاماتية والنماذج المضادة وراء كل قضية سياسية مهمة ، سواء أكانت تتعلق بالاقتصاد أم بتكاليف الرعاية الصحية أم بالأسلحة الاستراتيجية أم بعجز الموازنة أم النفائات السامة أم السياسة الضريبية ، وهو ما يوفر المادة الأولية للخلافات السياسية .

يستطيع نموذج منهجي معين ان يساعدنا على تصور ظواهر معقدة ، وهو يتكون من قائمة من المتغيرات ، يمنح لكل منها معاملًا محسوبًا تبعًا لمادولها المفترض . ويفضل أجهزة الكمبيوتر ، من الممكن بناء نماذج تعتمد على عدد من المتغيرات أكبر مما يستطيع الذكاء الآسمى وحده معالجتها . كما أنها تسمح أيضا بتوقع ما سيحدث اذا منعت المتغيرات معاملا مختلفا أو اذا تم توليفها بطريقة جديدة .

ولكن في نهاية المطاف ، أيا كانت « الصلابة » الظاهرية للنتيجة النهائية فإن كل النماذج تعتمد وبشكل يتعذر اصلاحه على افتراضات « هشة » . بالإضافة الى أن الوزن الممنوح لمتغير ما غالبا ما يكون « هشاً » أيضا إذ يتم تحديده بشكل حدسى بل وتعسفى تماما .

وبالتالى ، سيتقاتل قادة أى صراع سياسى من ذوى المهارة فى التكتيكات الأسمى حول المتغيرات ومعاملاتها وطريقة ربطها ببعضها . وبالرغم من الضغوط السياسية التي قد تجعل محصلة الصراع تنحاز لجهة أو لأخرى ، فإن نتائج مثل هذه الصراعات يتم غالبا تركيزها فى شكل قوائم معلومات مدهشة تمت معالجتها بالكمبيوتر وتبدو ظاهريا مصايمة وموضوئية .

وتستخدم النماذج في اختيار وتنفيذ السياسات وفي تقييم فاعلية برنامج ما أو في التساؤل « عما يحدث إذا ٠٠٠ ؟ » ، غير أن دراسة حكومية حديثة عن النماذج بعنوان «حروب البيانات» (Data Wars) توضح أنه يمكن استخدام النماذج أيضا « للمتعميم على مشكلة أو لتبرير موقف سابق [٠٠٠] أو تأخير اتخاذ قرار أو لاعطاء هذه المسألة أو تلك اهتماما رمزيا أكثر منه حقيقيا أو لتعقيد ومنع عملية اتخاذ القرار » ٠٠٠ الخ .

وينتهي مؤلفو هذه الدراسة الى أن « النماذج تلبي بنفس القدر احتياجات سياسية وأيديولوجية كما تلبي ضرورات تقنية (لاتخاذ قرارات مادية) » ، كما أنهم يعترفون بأنه أمر لا مفر منه لأن « النماذج الاعلامية تحدد في الواقع » من سيحصل على ماذا » .

فلقد كشفت مثلا دراسة أجرتها إدارة البحوث التابعة للكونجرس الأمريكي أن التخفيضات التي أجريت في ميزانية برامج الرعاية الاجتماعية في الثمانينيات حولت ٥٥٧ ألف أمريكي على الأقل الى فقراء ، وهو رقم اذا عرف في حينه لأمد المعارضة بأسلحة فعالة . الا أن هذا الرقم لا يعتمد على احصاء لعدد الفقراء وإنما كان تصحيحا لاحصائيات أخرى معتمدة على نماذج تحاول التنبؤ بما كان يمكن أن يحدث اذا لم يتم اجراء هذه الاستقطاعات في ميزانية الرعاية الاجتماعية .

وفي نوفمبر ١٩٨٨ أقامت مدن نيويورك وهيوسطن وشيكاغو ولوس انجلوس دعوى قضائية ضد مكتب التعداد والاحصاء لارغامه على تعديل طرقة في العمل . وكان يساند هذه الدعوى جمعيات الدفاع عن الحقوق المدنية واتحاد العمد ومنظمات أخرى عديدة .

ففي جميع عمليات التعداد يتم تقدير بعض الجماعات بأقل من حقيقتها . إذ يصعب مثلا الوصول الى الفقراء والمقيمين المؤقتين ومن هم بلا مأوى . كما قد لا يرغب الأجانب غير المسجلين في أن يشملهم الاحصاء . وأيّا كانت الأسباب فإن هذا التقدير غير الدقيق قد يكون له عواقب سياسية وخيمة .

وبما أن واشنطن توزع على المحليات والولايات جزءا كبيرا من إيرادات الضرائب فإن بعض المدن قد تحرم من تلك الأموال الفيدرالية التي كان من حقها الانتفاع بها نتيجة لسوء التقدير . ولما كان تخصيص

مقاعد مجلس النواب يتم وفقا لعدد السكان فان الولايات التى يقدر عدد سكانها بأقل من عدهم الفعلى قد تحرم من حقها فى التمثيل الكامل ، مما يؤدى الى ضياع مكاسب أخرى عليها . ومن ثم فقد تساهم المعلومات غير الوافية فى انتقال السلطة السياسية .

ولتعويض عملية سوء التقدير تلك فان أجهزة كمبيوتر مكتب التعداد والاحصاء عندما تتعامل مع منزل لا تتوفر لديها أية معلومات عنه تفترض أن صفات وخواص شاغليه تتطابق وخواص وصفات من يعيشون فى الجوار وذلك باستخدام أسلوب التقدير الاستقرائى . وعندئذ تقوم أجهزة الكمبيوتر باستكمال البيانات الناقصة « بدلا » من الأشخاص الغائبين .

والنتيجة هى أن ملايين الأشخاص الموجودين افتراضا هم فى الواقع سكان أشباح لا نعرف صفاتهم أو خصائصهم الا تكهنا . غير أن هذه التقديرات والحسابات بمساعدة الكمبيوتر قد تمثل تصحيحا أفضل من الأساليب الاحصائية التى كانت تستخدم فى السابق . ولكن كما يحدث دائما عند استخدام مثل هذه التقنيات فانها تفتح باب المجادلة والخلاف . فعلى أساس هذه الافتراضات خسر ناخب ولاية أريزونا مقعدا فى الكونجرس اذ خصص هذا المقعد لولاية فلوريدا . وبذلك تكون التقديرات والحسابات بمساعدة الكمبيوتر قد عدلت بالفعل السلطة السياسية .

باختصار ، نحن نشهد تطور نوع جديد من الصراع السياسى . حيث سيدور الصراع حول افتراضات قائمة هى نفسها على افتراضات أخرى مستندة بدورها على فروض مخبأة فى برامج اعلامية معقدة . ان هذا النزاع حول « الأسئلة الأسمى » يجسد الأهمية المتنامية للاقتصاد فائق الرمزية . فهذا الاقتصاد الجديد لن يستطيع أن يعمل اطلاقا بدون لمسة البشر وخيالهم وحدهم أو محروما من كل أشكال الوعى والادراك والتميز أو من أية صفات أخرى ننسبها طواعية للبشر وليس الآلات . غير أن الاقتصاد الجديد يتطلب فى الوقت نفسه معارف متزايدة التعقيد والتجريد قائمة على وابل متصل من البيانات والمعلومات وجميعها عرضة للتلاعب السياسى المطرد المهارة .

ان هذه الالمامة بتكتيكات المعلومات خاصة التكتيكات الأسمى الجديدة تبين لنا جيدا أن القوانين التى تحد من سبل الوصول الى أسرار الدولة لا تخدش سوى القشرة الخارجية لمشكلة المعرفة

الديمقراطية • أن الاقتصاد الجديد يتطلب ، بطبيعته ذاتها ، تبادلاً حراً
للأفكار والنظريات المبتكرة كما يتطلب إعادة طرح مسألة السلطة • ومع
ذلك

فبالرغم من الجلاسنوست ومن القوانين الخاصة «بحرية الصحافة»
ومن عمليات تسريب المعلومات والصعوبة التي تجدها الحكومات اليوم
في الحفاظ على سرية الأمور ، وبالرغم من أسباب أخرى كثيرة ، فإن
حقيقة تصرفات من يمسكون في أيديهم بمقاليد السلطة ستزداد اعتماداً
بشكل متزايد بدلاً من أن تزداد شفافية •

وبذلك نصل إلى « السر الأسمى » للسلطة •

الفصل الرابع والعشرون

سوق للجواسيس

ذات يوم تخيل آرت بوتشوالد ، وهو من أكثر الكتاب الهزليين الأمريكيين ظرفا ، اجتماعا للجواسيس فى مقهى موتسارت ببرلين الشرقية ضم جورج سمبلى شخصية جون لوكاريه الشهيرة . وجعله بوشوالد يتساءل : « هل يعرف أحدكم من يريد شراء خطط الدفباع عن الممر الشمالى لحلف وارسو ؟ » .

فرد أحدهم قائلا : « دعك من ذلك يا سمبلى ، لم يعد هنالك هواة للأسرار العسكرية . لقد انتهت الحرب الباردة وخطط حلف وارسو لم تعد تشتري لأن موسكو تقوم بتوزيعها » .

كان ما كتبه بوتشوالد مسليا كالعادة . غير أن الجواسيس الحقيقيين - لا جواسيس الروايات - قهقهوا أكثر من غيرهم بالطبع . لأن التجسس سيكون من أكثر المجالات التى ستشهد « ازدهارا » خلال العقود القادمة . فمستقبل الجواسيس ليس مضمونا فحسب بل سيشهد نشاطهم تغييراً ثوريا أيضا .

فبينما يتبدل المجتمع كله ليتكيف مع النظام الجديد لخلق الثروة القائم على المعرفة ، ستتشعب وتنتشر الوظائف المعلوماتية للحكومات وتكتسب بعض أنواع المعرفة المختلصة والمعرفة السرية قيمة أكبر بالنسبة لمن يحتاجونها .

وس يحدث هذا التغيير بمروره انقلابا فى الأفكار السائدة عين الديمقراطية والمعلومات ، لأننا حتى لو نهينا جانبنا العميل السرى والمراقبة الداخلية لمركز اهتمامنا على عمل الاستخبار « البحث » - أى

تجميع المعلومات الأجنبية وتفسيرها - سنرى ظهور نظام يتجاوز كل ما عرفناه حتى الآن في مجال التجسس .

ولكى نقتنع بذلك يكفي اللقاء نظرة سريعة الى الوراء .

الفراشات والقنابل :

يزاول الجواسيس نشاطهم على الأقل منذ أن عرف « كتاب الموتى » المصرى القديم التجسس بأنه خطيرة تعرض الروح للمهلك . ولكن منذ عهد الفراغة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ظلت التكنولوجيا المتاحة فى هذا المجال بدائية . وكما كان العلماء قديما ، ظل الجواسيس حتى وقت قريب ولدرجة كبيرة هواة يفتقدون التدريب .

فى السنوات الأولى من هذا القرن تجول روبرت بادن باول - الذى أسس بعد ذلك الحركة الكشفية - عبر بلاد البلقان لرفع وتسجيل تحصيناتها تحت ستار صياد فراشات مخبول . وأخفى رسومات هذه التحصينات فى رسم معقد لأجنحة الفراشات . (كان بادن باول يعتقد أن الهاوى المتحمس الممارس للتجسس كنوع من الرياضة هو القادر على تحقيق أفضل النتائج) .

ومثال آخر لجاسوس عصامى ، بمعنى أنه علم نفسه بنفسه ، هو النقيب اليابانى جينشى تاناكا . فبعد أن عمل فى موسكو مع الملحق العسكرى اليابانى هناك وتعلم اللغة الروسية وأعلن انضمامه للكنيسة الأرثوذكسية ، عاد بهدوء الى طوكيو عن طريق البر فى رحلة استغرقت شهرين ، حتى يتسنى له التعرف على خطوط السكك الحديدية العابرة لسيبيريا ولشرق الصين . وعاد الى بلاده بمعلومات نفيسة استعدادا للحرب الروسية اليابانية فى عام ١٩٠٥ . وحتى الآن لازال أغلب أدب الجاسوسية يروى الأعمال البطولية لأشخاص شجعان ممن يسعون وراء الأسرار العسكرية .

غير أن الثورة الصناعية بدلت وغيّرت الحرب . فان تعميم التجنيد وميكنة وسائل النقل والمدافع الرشاشة وانتاج الدبابات والطائرات بالجملة ومفهوم الحرب الشاملة كانت كلها من نواتج الموجة الثانية أو العصر المصنعى . لقد ازدادت طاقة التدمير بالتوازي مع قدرة الانتاج بالجملة وبلغت نقطة اللا عودة مع التهديد النووى المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وثلا تطبيق الوسائل الصناعية على الحرب تطبيقها على الاستخبار . ففي بداية القرن أصبحت الجاسوسية الروسية أكثر منهجية وأكثر تنظيما وبيروقراطية مع جهاز الاستخبار القيصري الرهيب « الأوخرانا » الذى يعتبر بمثابة الجد الأكبر لجهاز الـ (كيه . جى . بى) . وأقيمت مدارس للجاسوسية وبدأ الجواسيس فى تلقى تدريب كمحترفين .

غير أن حقبة من الجواسيس حتى وإن كانت مدربة لا يمكنها تلبية الطلب المتزايد على المعلومات الاستخبارية . وكما حدث فى المصانع ، حيث احتلت خطوط الانتاج الصدارة مقارنة بالبشر العاملين عليها ، تركّز البحث لبلوغ شكل من أشكال الانتاج بالجملة فى مجال الجاسوسية .

فى مطلع القرن العشرين كان لدى اليابانيين الى جانب بعض الجواسيس المتفرغين مثل تاناكا جيش كامل من المهاجرين المقيمين فى الصين وسيبيريا - ظهأ وخدم وعمال صناعيون - كانوا يتجسسون على البلاد المقيمين بها . وطبقا للنموذج الصناعى استخدمت الاستخبارات اليابانية أيدى عاملة من الجواسيس غير المهرة لانتاج معلومات بالجملة ، يتم تقديمها بعد ذلك الى بيروقراطية متزايدة العدد . « لمعالجتها » .

وفى عام ١٩١٧ ، بعد الثورة الروسية طرح لينين فكرة « صحفى الشعب » ، وهم آلاف العمال البسطاء الذين كان يتم تشجيعهم على الكتابة الى الصحف لكشف الخونة والمخربين ، المفترض أنهم مناهضون للثورة . وطبقت فكرة المحررين الهواة تلك فى عمل الاستخبارات الخارجية . وبحلول عام ١٩٢٩ بلغ عدد « صحفى الشعب » حوالى ثلاثة آلاف فى فرنسا وحدها . وكان من بينهم من يعمل فى الترسانات البحرية ومصانع الأسلحة . وكان يطلب منهم الكتابة الى الصحافة الشيوعية للكشف عن ظروف عملهم المتردية . غير أن هذه الاسهامات كانت تقدم معلومات مفيدة عن الانتاج الحربى وكان لا يتم نشر الخطابات التى تكشف الكثير من الأسرار وإنما ترسل مباشرة الى موسكو . ولقد كان ذلك محاولة أخرى لجمع استخبارات بالجملة ذات أهمية من الدرجة الثانية عن طريق الهواة .

أما التجسس ذو المستوى الرفيع فكان يوكّل الى محترفين تم تدريبهم بعناية ، مثل ريتشارد سورج الذى ولد فى باكو ونشأ فى برلين ثم أصبح أحد ألمع العملاء السوفيت فى التاريخ . بفضل طفولته الألمانية

انضم سورج للحزب النازي ، وعمل لكي يتم إرساله كمراسل لصحيفة « فرانكفورتير زايتمج » في اليابان ، وهناك نجح في كسب ثقة الدبلوماسيين وكبار المسؤولين الألمان واليابانيين وذلك بإعلان ولأشبه الشديد لهتلر .

وكان السوفيت في ذلك الوقت مرعوبين من فكرة أن يقوم اليابانيون بشن هجوم خاطف على سيبيريا . ونظرا لدراسة سورج التامة بخبايا الأمور ، فقد أخبرهم أن ذلك لن يحدث قط . ولكن بالمقابل سيتعرض الاتحاد السوفيتي لهجوم من قبل ألمانيا . وفي عام ١٩٤١ حذر سورج موسكو من أن ١٥٠ فرقة ألمانية يعاد تجميعها استعدادا للغزو . بل أنه حدد تاريخ الهجوم وهو ٢٢ يونيو ، إلا أن ستالين تجاهل معلوماته .

وكان سورج على وشك تبليغ موسكو بالهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر - محددا هذه المرة أيضا الموعد الصحيح للهجوم - عندما ألقى القبض عليه ، ثم أعيد بعد ذلك على أيدي اليابانيين . وقد وصف الجنرال دوجلاس مكارثر سورج قديما بعد بانه « مثال واضح للنجاح الباهر في مجال الجاسوسية » .

لقد أكدت حياة سورج العملية على قيم الشجاعة والمبادرة الفردية . غير أن الحرب العالمية الثانية شهدت أيضا طفرات رائعة في جميع الميادين ، ابتداء من أدوات التشفير وفك الشفرة الى أجهزة الاستطلاع الجوي واللاسلكي والرادار . ولقد أدت هذه التكنولوجيات الى الانتاج الكمي الحقيقي للمعلومات الاستخبارية التي يرقى بعضها هذه المرة الى مستوى رفيع حقا .

سيارات الكوملين الليموزين :

منذ ذلك الحين ، امتلأت السماء ، نتيجة للتقدم التقني ، بعيون وأذان تسجل آليا كما هائلا من البيانات ، فالأقمار الصناعية والأجهزة البصرية فائقة التطور وغيرها من معدات الرصد والتصوير تراقب بشكل مستمر كوكب الأرض . كما تغطي أجهزة الرصد السمعية الطرق البحرية الاستراتيجية . وتنتشر محطات التنصت والرادار العملاقة والعديد من الأجهزة الإلكترونية الأخرى على امتداد الكرة الأرضية من استراليا الى النرويج .

ويشمل الاستخبار التكنولوجي الاستخبار بالاشعارات ، الذي يتضمن بدوره الاتصالات والالكترونيات والقياس عن بعد ، والاستخبار بالرادارات التي تلتقط الاشارات المرسلة الى أجهزة الرادار أو منها . و « الاستخبار بواسطة الصيور » أى باستخدام التصوير الفوتوغرافى وأدوات الرصد بواسطة الأشعة تحت الحمراء . الخ . وتستخدم كل هذه النظم أكبر وحدات الكمبيوتر فى العالم . ولقد بلغ من اتساع نطاق استخدامها وقيمتها وقوتها أنها دفعت بالاستخبار بواسطة البشر الى مرتبة أدنى .

ويشير وليم باروز - وهو صاحب دراسة عن التجسس الفضائى - الى هذه الأجهزة ذات التكنولوجيا المتطورة قائلاً : « ان نظم الاستشعار عن بعد التي يراقب بها كل معسكر المعسكر الآخر وكذلك معظم باقى أنحاء العالم ، عديدة ومتنوعة وغزيرة بحيث لا يمكن حدوث أى استبعاد لهجوم شامل دون أن تنطلق صفارات انذار متعددة [٠٠٠] . فلكى تتم تعبئة القوات ولكى تقلع الطائرات ولكى يختبئ المدنيين يتعين اصدار الأوامر وبنها بسرعة كبيرة على امتداد مسافات طويلة ، وما يتم بثه وارساله يمكن اعتراضه والتقاطه . كما يتعين تحريك كل ما يلزم لبدء عملية هجومية وما يتحرك يمكن تصويره » .

ان أجهزة المراقبة التي تملأ السماء تستطيع التقاط كل الرسائل العسكرية والدبلوماسية والتجارية التي يتم ارسالها بواسطة الهاتف والتلكس واللاسلكى أو أجهزة الكتابة عن بعد أو غيرها من وسائل البث عبر الأقمار أو نظم الموجات الميكروية . لقد تم مثلاً التقاط أحاديث هاتفية بين كبار مسؤولى الكرملين ، وهم داخل سياراتهم لليموزين ، وعلماء صينيين فى موقع التجارب النووية فى لوب نور . (وبعد هذه الحادثة كف الصينيون عن استخدام الاتصالات الموثقة عبر الأثير وأقاموا خطوطاً أرضية أكثر أماناً) .

غير أن هناك حدوداً لكل ذلك . فالولايات المتحدة التي تتفاخر بما لديها من وسائل « التجسس الفضائى » اضطرت أن تخفف من غزائها عندما اكتشفت أن السوفييت نقلوا سرّاً الى ألمانيا الشرقية ٢٤ صاروخاً من طراز (SS-23) من بين الـ ٢٣٩ صاروخاً التي كان من المفترض أن يدمروها . وثمة حالات فشل أخرى ، فنظراً للتقدم الذي تم إحرازه فى مجال التشفير بفضل أجهزة الكمبيوتر لم يعد من السهل اختراق عدد متزايد من الشفرات . كما تظل الظروف المناخية عائقاً بالنسبة للتصوير الاستطلاعى . كذلك يمكن أن يستخدم العدو وسائل إلكترونية مضادة

لنح استقبال المعلومات المنتظرة أو تشويشها . غير أن الجمع المكثف وشبه الصناعات للبيانات أصبح حقيقة لا يمكن انكارها .

ولا تقتصر مصادر الاستخبار - بطبيعة الحال - على العملاء التقليديين أو التكنولوجيا المتطورة ، بل إن قدرا كبيرا من المعلومات الاستخبارية ترد من مصادر « مفتوحة » في متناول الجميع مثل الصحف والبريد الإذاعي والاحصائيات الرسمية والمؤتمرات العلمية والتجارية . وتمثل هذه المعلومات ، بعد أن تضاف إليها المعلومات السرية ، الموارد الأولية لمصنع الاستخبار .

ولمعالجة كل هذه البيانات نشأت وتطورت بيروقراطية ضخمة تطبق مبدأ تقسيم العمل وتجزئة الإنتاج إلى سلسلة متوالية من المراحل ، كما في المصانع . تبدأ العملية بتحديد احتياجات الجهة الراغبة في الحصول على المعلومات الاستخبارية ، ثم بمجرد أن يتم تجميع المادة الأولية الواردة من المصادر السرية والمفتوحة ، على حد سواء ، تبدأ عملية الترجمة وفك الشفرة وعمليات التحضير الأخرى التي تليها عمليات التحليل والتغليف في شكل تقارير موجهة إلى طالبي المعلومات الاستخبارية .

ويدرك العديد من الشركات الآن أن هذا النمط من الإنتاج المتسلسل لم يعد مناسباً . وكما رأينا في الاقتصاد الجديد يتم استبعاد بعض المراحل أو إجراؤها بشكل متزامن . كما بات التنظيم البيروقراطي بطيئاً وثقيلاً في حين تتبدل الأسواق سريعاً ، ويترك الإنتاج بالجملة مكانه « للإنتاج المرن » ولعمري من المنتجات ذات المواصفات المحددة من قبل المستهلك . ولقد نجم عن ذلك تعرض كثير من الصناعات إلى أزمة خطيرة .

ويماثل يمر نشاط التجسس هو أيضاً بفترة من الأزمات . فلقد أثبتت التكنولوجيات الجديدة المستخدمة في جمع المعلومات كفاءة وفاعلية عالية ، فهي تقدم كما ضخماً من الصور بواسطة الكمبيوتر وتسجل عدداً هائلاً من المكالمات الهاتفية وتغرق أجهزة الاستخبار بطرفان من المعلومات بحيث يصبح مستحيلاً معالجتها بكفاءة ، إن فيض المعلومات يحدث وبشكل متزايد « شللاً في التحليل » .

وبدا يتضح أن عمليات العثور على المعلومة الجيدة وتحليلها بشكل سليم وإرسالها في الوقت المطلوب للزبون المناسب أصعب من عملية جمع المعلومات ذاتها .

وبالتالى ، فبينما ينتقل العالم الى نظام جديد للانتاج مؤهل ليحل محل النظام المصنعى تواجه عمليات الاستخبار ازمة اعادة هيكلة موازية لازمة اعادة الهيكلة التى يمر بها الاقتصاد ذاته .

المنافسون الرئيسيون :

ان اعتبار الجاسوسية نشاطا انتاجيا ضخما يسهل ادراك الأمور . وعلى أية حال قد يفسر ذلك اطلاق اسم « الشركة » على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سى . آى . ايه) .

وكما فى مجال الصناعة يوجد فى مجال التجسس بعض الشركات العملاقة وكثير من الشركات الصغيرة . ويحتل المنتجون الأمريكيون مكانة متفوقة فى الصناعة العالمية للتجسس ، فالى جانب الـ (سى . آى . ايه) توجد وكالة الاستخبارات الدفاعية التابعة للبيتاجون وخاصة وكالة الأمن القومى (NSA) ومكتب الاستطلاع القومى وتولى هذه المنظمات الأربع جمع أغلب بيانات الاستخبار التكنولوجى . وفضلا عن ذلك فان قيادات الجيش المختلفة لديها وحدات استخبار متخصصة وكذلك الدوائر الحكومية خاصة وزارات الخارجية والطاقة والمالية والتجارة ، وان كانت أجهزة استخباراتها أقل شهرة ، وهى تستخدم غالبا عملاء معارين لها من الـ (سى . آى . ايه) . ويمثل كل ذلك « جماعة الاستخبارات » الأمريكية .

أما السوفيت فيعتمدون فى تجميع المعلومات عن الخارج على جزء من جهاز أمن الدولة المعروف بالـ (كيه . جى . بى) (الجزء الآخر له مهام داخلية) وعلى جهاز آخر يعرف اختصارا بـ (GRU) وهو المتخصص فى التجسس العسكرى والتكنولوجى . كما يملك السوفيت بالإضافة الى ذلك نظاما واسعا من الأقمار الصناعية والمحطات الأرضية والرادارات العملاقة وطائرات الاستطلاع وأجهزة أخرى تسمح لهم برصد الاتصالات الدولية ومراقبة الأنشطة النووية على امتداد الكرة الأرضية .

ويعتمد البريطانيون ، المشهورون بمهاراتهم التحليلية الممتازة وبعدد العملاء السوفيت الذين نجحوا فى التسلل الى أجهزة استخباراتهم ، على جهازهم السرى المعروف اختصارا بالـ (M 16) وكذلك على جهاز يتأخر وكالة الأمن القومى الأمريكية ، هو مركز قيادة الاتصالات الحكومية (GCHQ) .

والمقاسبل الفرنسي للـ (سى . آى . ايه) هو الـ (DGSE)

وشهرته « البيسين » أى « حمام السباحة » ويكمل عمله جهاز آخر هو تجمع للترافقات الكهرولاسلكية أو الـ (GCR) ويتمتع « البيسين » ، الذى كثيراً ما يكون على خلاف مع الأجهزة الغربية الأخرى ، بتأثير ومكانة متزايدة ، بالرغم من أدائه التعتيس فى قضية « جرين بيس » التى تم خلالها اغراق سفينة رينبو وورير التابعة لجماعة « السلام الأخضر » المناهضة للتجارب النووية .

ومن الجهات المهمة لانتاج المعلومات الاستخبارية جهاز الموساد الاسرائيلى الذى يسمى غالباً « المعهد » ، وجهاز المخابرات الألمانية الغربى بالاضافة الى أجهزة الاستخبار الرئيسة اليابانية وهى أولا مكتب أبحاث مجلس الوزراء المعروف باسم « نايتشو » وهو تنظيم صغير يتبع رئيس الوزراء مباشرة ويقوم بتجميع المعلومات الواردة من أجهزة الاستخبار العسكرية ومن المنظمات الخاصة ومن وسائل الاعلام مثل وكالة كيودو للأنباء أو جيى برس . وجهاز جوتشا بيشيتسو الذى يهتم بالاستطلاع الالكترونى الجوى مستهدفا بشكل خاص كوريا الشمالية والصين والاتحاد السوفيتى . (فى عام ١٩٨٦ - أى بعد ٨٤ عاما من رحلة الجاسوس اليابانى جئيش تاناكا - اكتشف السوفيت صندوقا يابانيا غربيا على الخط العابر لسيبيريا ، لقد حل التجسس التكنولوجى محل التجسس البشرى !) .

باختصار كل الدول تقريبا لديها نوع ما من الأجهزة المسئولة عن جمع المعلومات عما يدور خارج حدودها . بالاضافة الى ذلك فان بعض المؤسسات غير الحكومية - بدءا من الشركات البتروولية الكبرى الى الفاتيكان - تمارس هى أيضا نشاطا استخباريا ضخما . ان هذه المنظمات تمثل فى مجملها احدى أهم صناعات « الخدمات » فى العالم .

مقايضة الاسرار :

كل هذه « الشركات » جزء لا يتجزأ من سوق واسعة للاستخبار . فكما يقضى الاقتصاد الصناعى ببيع السلع أو الخدمات للمستهلكين فانه يقضى بأن تتبادلها الشركات فيما بينها .

وقياسا على ذلك فان الجواسيس يتاجرون فيما بينهم منذ زمن طويلا .

ففى منعطف القرن قام الجاسوس البريطانى ادوارد جليتش برفع وتسجيل التحصينات المغربية وساعده السكان المحليون فى ذلك أحيانا

حيث أعانوه على حد قوله فى « النقاط الزوايا والانحدارات » . وقد تم نقل هذه المعلومات فيما بعد الى الفرنسيين الذين كانوا منهمكين فى « اخضاع أهل البلاد » . ولم يعرف ما حصل عليه البريطانيون فى المقابل . غير أن هذا الشكل من المقايضة - كما كان سيسمىها آدم سميث - ليس شائعا فحسب فى الخفاء بل انه يشهد ازدهارا غير مسبوق .

وكما تفعل الشركات متعددة الجنسيات فان وكالات الجاسوسية تكون تحالفات واتحادات فيما بينها . فمنذ عام ١٩٤٧ ربطت معاهدة سرية - اتفاقية أوكوسا الأمنية - بين وكالة الأمن القومى الأمريكية ونظيراتها البريطانية (GCHQ) والكندية والأسترالية والنيوزيلندية . وانضمت بعد ذلك منظمة الناتو الى هذه الاتفاقية . (غير أنه تم استبعاد نيوزيلاندا فى عام ١٩٨٦ من اتفاقية تبادل المعلومات لأنها منعت دخول السفن الأمريكية المزودة بالأسلحة النووية الى موانئها) . وتتسم علاقات أعضاء مثل هذا النوع من الاتحادات والتجمعات بالتوتر ، اذ تختلط فيها المعلومات الاستخبارية الصحيحة بالمزيفة كما يتم تبادل الاتهامات بتسريب الأسرار أو بالسماح للأعداء باختراق هذه التنظيمات أو بالاحتفاظ ببعض المعلومات وحجبها عن الآخرين

وثانى اكبر كونسورتيوم عالمى للاستخبار هو الذى تقرده موسكو ويضم أغلب دول أوروبا الشرقية بالإضافة الى كوبا وفيتنام . وهو تجمع استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى التسعينيات .

ولتوضيح الطريقة التى كان يعمل بها هذا التجمع سنذكر قضية جيمس هاربر ، وهو مهندس متقاعد فى كاليفورنيا كانت زوجته تعمل لدى شركة سيستمز كونترول (Systems Control) التى تتعامل مع وزارة الدفاع الأمريكية . وقد باع هاربر عددا كبيرا من مستندات هذه الشركة ، مقابل ٢٥٠ ألف دولار ، لجاسوس بولندى كان ينتحل صفة موظف فى وزارة الصناعة البولندية ، وان كان فى الواقع يعمل فى جهاز المخابرات البولندى

وكان يتم نقل تلك الوثائق ، التى تحتوى على معلومات عن الصواريخ الباليستكية الدفاعية الأمريكية ، سريعا الى وارسو حيث يجرى فرزها ونسخها ثم تسليمها الى عملاء الـ (كيه . جى . بى) الذى يقال انه كان « يعهد » بانتظام بمهام خاصة لأجهزة مخابرات دول أوروبا الشرقية .

ولقد تكررت واقعة هاربر بشكل أو بآخر مع أجهزة المانيا الشرقية وبلغاريا والمجر ورومانيا فى الفترة التى كانت فيها أوروبا الشرقية تحت السيطرة السوفيتية . وعلى الرغم من أن هذه الدول كانت تعمل لخدمة مصالحها الخاصة ، فانها كانت ترتبط بالاتحاد السوفيتى بروابط عضوية وثيقة جعلتها تستمر فى التعاون مع السوفيت حتى بعد سقوط حكوماتها الشيوعية .

غير أن مقايضة المعلومات الاستخبارية لم تكن مقصورة على الدول الأعضاء فى كل معسكر ، لأن بقية دول العالم لم تكن منضمة لأى من المعسكرين ومن ثم كانت الفرصة قائمة لوجود علاقات بيع وشراء للمعلومات . ففى كثير من البلدان عندما يتولى الحكم نظام جديد أو حزب مختلف يكون أحد أهم قراراته - وإن كان لا يتم مناقشتها علنا قط - هو اختيار « مورد للمعلومات الاستخبارية » .

وخير مثال على ذلك هو حالة الرئيس الأرجنتينى راؤول الفونسين الذى تولى رئاسة أول حكومة ديمقراطية فى الأرجنتين بعد سقوط الحكم العسكرى . ففى عام ١٩٨٥ طرحت مشكلة اختيار « مورد استخبارات » نفسها عليه وعلى وزرائه . وكانت ال (سى . آى . ايه) أو جهاز المخابرات الفرنسى أو البريطانى أو جهاز الموساد الاسرائيلى من بين الموردين الرئيسيين الذين كن يمكن للأرجنتين التوجه اليهم . وكان من المفترض أن يتدم الجواسيس الأرجنتينيون معلومات عن بعض الدول مقابل المعلومات التى يحصلون عليها عن دول أخرى تقع خارج اطرار عملهم الاستخبارى لأسباب تتعلق بالامكانات أو لأسباب أخرى .

وتم استبعاد البريطانيين بسبب حرب الفوكلاند التى خاضوها ضد الأرجنتين . أما ال (سى . آى . ايه) فكانت متورطة مع النظام السابق فى بيونس آيرس ، وكان من الأفضل على أية حال تفادى القوتين العظميين . وكان الفرنسيون يمثلون احتمالا طيبا غير أنهم على قوتهم فى الساحة الأفريقية كانوا ضعفاء على ساحة أمريكا اللاتينية وهو ما كان يمثل « عاقبة » خطيرة . وكما قال مسئول أرجنتينى شاكيا : « للأسف ، ان المشكلة فى مجال الاستخبار هي أن المرء لا يعلم قط مع من يتعامل » .

ومما لا شك فيه أن قضايا مماثلة تثار حاليا فى دول أوروبا الشرقية التى ابتعدت عن موسكو وتبحث عن شركاء جدد فى مجال الجاسوسية فى الغرب أو فى أماكن أخرى .

حتى فى الولايات المتحدة تتغير القواعد التى تنظم تبادل المعلومات الاستخبارية مع كل رئاسة جديدة . فقد كانت جمهورية جنوب أفريقيا ، التى لا تملك أقماراً صناعية ، تتلقى المعلومات الاستخبارية عن الأقطار السوداء المحيطة بها من كل من بريطانيا والولايات المتحدة . وكانت هذه المعلومات تشمل أنشطة المؤتمر الوطنى الإفريقى الذى يعد حركة المعارضة الرئيسية فى جنوب أفريقيا ، غير أن الرئيس جيمى كارتر حظر أى تبادل للمعلومات مع جنوب أفريقيا ، وكان يتعين انتظار رئاسة ريجان لاعادة فتح خط التبادل مرة أخرى .

ويكشف التاريخ السرى للاستخبارات الدولية عن أغرب الروابط مثل حالة الأستراليين العاملين فى شيلى تحت قيادة الـ (سى . آى . آيه) للإطاحة بحكومة الليندى ، والفرنسيين الذين تعاونوا مع البرتغاليين والمغرب مثلاً أو الرومانيين مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والسوفييت الذين أمدوا ليبيا بمعلومات عن العمليات البحرية والجوية الاسرائيلية وكذلك الاسرائيليين الذين يزودون الولايات المتحدة بالمعلومات الاستخبارية .

ولعل من أكثر عمليات التعاون تلك اثارة للدهشة هى زيارة اثنين من كبار المسؤولين السابقين فى الـ (كيه . جى . بى) - هما فيردور شيرباك نائب مدير الجهاز وفالنتين زفيز دنكوف رئيس عمليات مكافحة الارهاب - للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٩ حيث التقيا بوليم كولبى المدير السابق للـ (سى . آى . آيه) لابرار اتفاقية لتبادل المعلومات فى مجال المخدرات والارهاب .

وتتيح هذه المجموعة من الاتفاقات السرية - الدائسة التقلب - لدولة ما أن تختبئ وراء دولة أخرى لتقوم ببعض العمليات التى قد تعتبر من وجهة نظر قوانينها غير مشروعة أو مريبة . فجهاز الاستخبار الحكومى البريطانى (GCHQ) - وهو المكافئ البريطانى لوكالة الأمن القومى الأمريكى - يحتفظ بقائمة أسماء مواطنين أمريكيين تهم مكالماتهم الهاتفية نظيرتها الأمريكية . ان المقايضة الدولية للأسرار تبطل كل القيود الداخلية الموضوعة على عمليات جمع المعلومات الاستخبارية .

عمالة المستقبل :

حين يتكيف النظام العالمى للاستخبارات مع الاقتصاد فائق الرمزية الوليد فان سوق المعلومات النهمه التى يمثلها هذا النظام ستطلب منتجات جديدة وسيصدر عمالة جدد المقدمة .

ومن المتوقع فى المستقبل غير البعيد ضعف بل وانهيار تحالف التجسس بين UKUSA والناٲو . كما ستعاد صياغة التوازن العالمى فى مجال الاستخبار بعد التغييرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية وتحرر دولها من النفوذ السوفيتى ، حيث بدأت كل منها تتعامل لحسابها الخاص مع أجهزة التجسس الغربية .

بالاضافة الى ذلك ، يمكن توقع ازٲ تزداد أنشطة كل من المانيا واليابان فى مجال الاستخبار بنفس قدر تنامى دورهما الدبلوماسى والسياسى - وربما العسكرى - ليتفق وقوتهما الاقتصادية الهائلة . وهو ما سيحفز بدوره عمليات التجسس ومكافحة التجسس لدى جيرانهما وشركائهما التجاريين وحلفائهما وكذلك أعدائهما . (ويمكن افتراض أن إعادة توحيد ألمانيا قد جعلت بون تسترد فى مجال الجاسوسية بعض الشبكات و « المواقع المكتسبة » التى كانت تدار سابقا بواسطة الألمان الشرقيين فى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وبلدان أخرى)

ومن المحتمل أن يقوم الألمان واليابانيون بتكوين ائرية لاتحادات وتجمعات استخبارية جديدة ترتبط بها قوى ثانوية . على أية حال ، سيكون أمرا مثيرا للدهشة ألا يحظى جهاز الاستخبار فى البلدين بزيادات ضخمة فى ميزانياتها (وان كانت مخفية بلا شك فى ميزانيات وزارات أخرى) .

ان انزلاقات السلطة تلك فى عالم الاستخبار الخفى تجسد « ترتيب القوى » الجديد ، (اذا استخدمنا تعبيراً سوفيتياً مفضلاً) . فبينما يؤدى النظام الجديد لخلق الثروة الى اشتداد المنافسة بين الدول ذات التكنولوجيا المتطورة ، فانه يقلب فى الوقت نفسه رأساً على عقب الأولويات فى قلب أجهزة التجسس الرئيسية . فهناك ثلاثة موضوعات ستكون محط اهتمام الجواسيس مستقبلاً ، ألا وهى الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة .

طائرات حربية و « قوائم مراقبة » :

فى عام ١٩٧٥ علم مستشار فلسطينى لدى حكومة بغداد أن العراق ، فى اطار تغير التوجه السياسى للاتحاد السوفيتى تجاه الغرب ، يريد

شراء ٦٠ طائرة حربية قيمتها حينذاك نحو ٢٠٠ مليون دولار . وحاول المستشار الفلسطيني سعيد أبو الريش أن يتفاوض لإبرام الصفقة مع شركة بريطانية ، ولكن لندن رفضت أن تضمن تزويد العراق بقطع الغيار . فتوجه العراقيون الى فرنسا التي قبلت أن تباع لهم طائرات ميراج اف - ١ وأن تزودهم بقطع الغيار اللازمة . غير أن العراق شعر بأن الفرنسيين يغالون في أسعار الطائرات . وطبقا لما ذكره سعيد أبو الريش قام العراقيون باستدعائه وقالوا له : « كف عن الاهتمام بهذه الصفقة واجمع معلومات عما يتقاضاه هؤلاء الأوغاد من الدول الأخرى مقابل هذه الطائرات . ان لديك المال الكافي لشراء من تحتاج اليه » .

ومن السخرية أنه وجد المعلومة التي كان يبحث عنها - على حد قوله - لدى معهد السلام في استكهولم ، وعندما زار جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا آنذاك بغداد بعد فترة قصيرة من ذلك ، قدم له صدام حسين ، رجل العراق القوي ، قائمة بالأسعار التي تطلبها فرنسا من البلدان الأخرى . وطبقا لما ذكره أبو الريش منح شيراك على الفور تخفيضا تبلغ قيمته مليوناً و ٧٥٠ دولار عن كل طائرة . ولقد شاركت الطائرات الفرنسية في الحرب الإيرانية العراقية التي انتهت عام ١٩٨٨ .

كان هذا مثالا نموذجيا لنشاط استخباري في المجال التجارى تم انجازه لصالح احدى الحكومات . ان حجم التخفيض البالغ أكثر من مائة مليون دولار ، مقارنة بالرشوة المتواضعة التي يدعى أبو الريش أنه دفعها ، يوضح هوامش الربح الضخمة الموهونة بالاستخبار الاقتصادي . وتقسم مثل هذه العمليات في أغلب الأحيان بقدر زهيد من المخاطرة مقابل أرباح كبيرة . غير أن قضية أبو الريش ليست سوى عملية صغيرة ، انها مثال لما يمكن تسميته بـ « الميكرو استخبار » .

ولنتنقل الآن الى احتمالات وامكانات الـ « ماکرو استخبار » . عندما تفاوضت بريطانيا في عام ١٩٧٣ من أجل انضمامها للسوق الأوروبية كان ممثلوها مسلحين بمعلومات تم التقاطها من رسائل الدول الأوروبية الأخرى المبتوثة عبر الأثير . ويصعب قياس المزية التفاوضية التي حصل عليها البريطانيون من هذه العملية بلغة الأرقام ، ولكن المائة مليون دولار التي وفرها العراق من صفقة الميراج ستبدو متواضعة للغاية مقارنة بها . ذلك هو « الماکرو استخبار » .

وتحتفظ حاليا وكالة الأمن القومي الأمريكية ونظيرتها البريطانية الـ (GCHQ) بما يسمى « قوائم مراقبة » لشركات ومنظمات توحى

لهما بأكثر من الاهتمام الزوتيني . وتضم هذه القوائم بنوكا وشركات بترولية وتجار سلع قد تؤثر أنشطتهم على أسعار البترول مثلا أو أسعار القمح .

ومن ناحية أخرى يحرص الاتحاد السوفيتي أيضا على جمع كل المعلومات الاقتصادية الممكنة والمتخيلة . يقول ريموند تيت ، وهو عضو سابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية ، ان الاتحاد السوفيتي تمكن بفضل المعلومات التي يجمعها أن « يتلاعب ولسنوات طويلة بالعديد من الأسواق على امتداد العالم » .

غير أن اليابانيين ، في رأي ليونيل أولمر أحد وكلاء وزارة التجارة الأمريكية السابقين ، هم الذين « يملكون أكثر نظم الاستخبار الاقتصادية تطورا وتنظيما في العالم وذلك بفضل شبكة من « العملاء » - وهو تعبير استخدمه دون ازدراء - العاملون في مكاتب التصدير التابعة لهم . ان هيئة التجارة الخارجية اليابانية (الجيترو) هي المجمع الرئيسي لهذه المعلومات الاستخبارية الاقتصادية . الا أن قوام حياة الشركات التجارية اليابانية هو المعلومات ، فهي لها بمثابة الأكسجين ، ومن ثم يمتد نشاط هذه الشركات الى كل مكان ابتداء من أفريقيا حتى أوروبا الشرقية . ولا ندري النسبة من هذه المعلومات التي تتقاسمها مع الحكومة ، وان كان في رأينا أنها تتقاسمها كلها تقريبا » .

ويضيف أولمر قائلا انه اثناء وجوده في وزارة التجارة الأمريكية « حدث أن أمضينا عاما كاملا في محاولة اثبات أن اليابانيين يتلاعبون سرا في سعر الين - كان ذلك في عام ١٩٨٣ تقريبا . الا أننا لم نتمكن من العثور على أي دليل ملموس يثبت أن الحكومة اليابانية كانت تنسق حركة ارتفاع وانخفاض سعر الين . غير أننا كنا نود جدا معرفة ذلك ! » . هنا أيضا يتعلق الأمر بـ « الماكرو استخبار » .

وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ نشب صراع تجاري محموم بين الولايات المتحدة واليابان حول الاتفاق الذي كان سينظم انتاجهما المشترك للطائرة المقاتلة (FSX) . ويقول أولمر : « كان من المفيد للغاية ، خلال هذه المفاوضات ، لو أن حكومتنا كانت تمتلك معلومات أفضل عن النوايا الحقيقية للحكومة اليابانية [٠٠٠] . هل كانت ترى في مشروع الطائرة FSX وسيلة تتيح لليابان تطوير صناعة طائرات النقل المدني لديها منافسة بذلك صناعة الطائرات الأمريكية في هذا المجال ؟ » .

للإجابة على هذا السؤال لم يكن لدينا سوى كم كبير من البيانات المتضاربة ، وهذا أيضا لم يكن الرهان مقصورا على بيع بعض الطائرات وإنما يشمل مصير صناعات كاملة .

الا أن كل ذلك لا يمثل سوى المناوشات الاستهلاكية لحرب الاستخبارات الاقتصادية التي ستغدو خلال العقود الحاسمة التي تنتظرنا أكثر منهجية وأكثر حسما بالنسبة لسياسات الحكومات واستراتيجيات الشركات .

هناك عوامل عديدة متضاربة تدفع موردى المعلومات الاستخبارية الرئيسيين فى العالم الى منح التجسس الاقتصادى مكانة متزايدة الأهمية . أولا : أن وكالات الاستخبار تجد نفسها مع نهاية الحرب الباردة مضطرة الى ايجاد مهام جديدة لتبرير ميزانيتها . وثانيا : فيما يجبر النظام الجديد لخلق الثروة مزيداً من الشركات على أن تصبح عالمية سيزداد عدد من لديها منهن مصالح خارج الحدود تتطلب الدعم والحماية . وتمارس هذه الشركات ضغوطا على الحكومات لكى تهدها بالدعم السياسى وبمعلومات اقتصادية ليس فى امكانها الحصول عليها بوسائلها الخاصة . وسواء أكان يتعين على أجهزة الاستخبار الرسمية أن تقدم المساعدة للمصالح الخاصة أم لا ، فإن هذه الممارسة مرشحة للانتشار تبعا لايتماع تحول الاقتصاد الى العالمية .

ولكن وراء ذلك ترسم حقيقة مقلقة وإن كان كثيرا ما يتم تجاهلها . فلكى تعمل الشركات فى ظل الاقتصاد الجديد فائق الرمزية يتعين عليها أن تعتمد بشكل متزايد على الالكترونيات ، منشئة شبكات تغطى الكرة الأرضية لنقل البيانات عبر الحدود الدولية ولتبادل المعلومات مع شركات أخرى بواسطة أجهزة الكمبيوتر . وبالتالي يغدو اجمالى النظام التجارى أكثر عرضة للاختراق الالكترونى من منظمات مثل وكالة الأمن القومى الأمريكية ومثيلاتها البريطانية واليابانية والسوفيتية وغيرها . الأمر الذى يعنى أن التدفقات الضخمة من المعلومات التى كان من الصعب الوصول إليها فى السابق ستصبح حتما أهدافا مغرية لأجهزة الاستخبار .

وأخيراً ، مع تصاعد التنافس التجارى على الصعيد العالمى سيزداد التنافس فى مجال الاستخبار أيضا مؤديا الى ما يماثل سباق التسلح ولكن فى مجال التجسس . إذ أن كل انجاز تحققه أجهزة تجسس تابعة لبلد ما سيحث على الفور نظيراتها فى الدول الأخرى للتفوق عليه ، ولن تتوقف المزايدات .

وسوف يتم استخدام التجسس على نطاق أوسع من أى وقت مضى
لا لخدمة أهداف الحكومات فحسب ، بل لدعم استراتيجيات الشركات
ذاتها . وذلك بدعوى أن قوة الشركات تسهم بالضرورة فى القوة
الوطنية . ومن ثم ينبغي أن نتوقع مراقبة أكثر تطورا للمحاصيل وأنشطة
التعدين فى الدول المعنية ، ومزيدا من عمليات التجسس على المفاوضات
التجارية المهمة وسرقة البيانات وتهريبها . الخ . وقد يتم وضع
ترسانة المراقبة الالكترونية ، فى القريب العاجل ، فى خدمة التجارة
وكذلك جحافل العملاء المدربين على ايجاد ردود دقيقة لنوع الأسئلة التى
كان يطرحها أولمر سدى عندما كان وكيلا لوزارة التجارة الأمريكية .

وسينجم عن كل ذلك « ازدهار مفاجئ » فى مجالات كتابة الشفرة
وفكها ، فيما ستبذل الشركات والأفراد جهدا أكبر لحماية أسرارهم من
الأذان والعيون المتطفلة . كما سيفتح الباب واسعا أمام الفساد -
كقيام عملاء استخبارات حاليين أو سابقين ببيع المعلومات التى حصلت
عليها الحكومات الى جهات خاصة سرا ، وفى ظل غياب تقنين دولي
والوسائل اللازمة لتطبيقه سيولد هذا الوضع نزاعات مريعة بين الدول .

الخط اكس (x) فى مواجهة جيمس بوند :

ان القوة الاقتصادية مثلها مثل القوة العسكرية تستند بشكل
متزايد على المعرفة ، فالتكنولوجيا المتطورة ما هى الا معرفة مجمدة .
ومع انتشار الاقتصاد فائق الرمزية تزيد قيمة هذه التكنولوجيا
المتطورة .

ففى يناير ١٩٨٥ وصل الى أمريكا الشمالية شحنة تزن حوالى
مائتى ألف طن من الصلب الرومانى وتم طرحها فى الأسواق بسعر أقل
بنسبة ٤٠٪ عن سعر الصلب الكندى . ولقد بدأت قصة هذه الصفقة
قبل ذلك بحوالى ١٣ عاما ، فى الفترة التى كان فيها الديكتاتور الرومانى
نيكولاى شاوشيسكو قد وضع البرنامج النووى لبلاده تحت رعاية جهاز
استخباراته فى الخارج المعروف اختصارا بـ (DIE) .

طبقا لما ذكره أيون باشيبيا المدير السابق لوكالة D.I.E
- والذى لجأ الى الغرب فيما بعد - جرى تزويد فرق من المهندسين
المدربين على أعمال التجسس بأوراق مزورة وارسالهم الى الخارج لكى
يحصلوا على وظائف فى الصناعة النووية . ونجحوا بالفعل فى الحصول
على تلك الوظائف فى شركتى جنرال الكتريك و Combustion Engineering

فى كندا ، وكذلك فى شركات سيمنز و AEG وكرافتو يرك يونيون فى ألمانيا الغربية وفى شركة أنسالدو نوكليارى امبيانتى بايطاليا . وسرعان ما بدأت المعلومات التقنية تتدفق على بوخارست ، على حد قول باشيا .

وعندما علم شاويسكو بأن الكنديين يجدون صعوبة فى بيع مفاعلاتهم الذرية من طراز (CANDU) أبلغهم عن طريق الـ DIE بأنه يستطيع شراء نحو عشرين من هذه المفاعلات . وبالفعل وقع الرومانيون والكنديون فى يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٧٧ اتفاقية يتم بمقتضاها بناء أربعة مفاعلات بواسطة الكنديين وحدهم بينما يتم بناء المفاعلات الباقية بمساعدة الرومانيين . وبناء على ذلك بسطت كندا البساط الأحمر لاستقبال المهندسين الرومانيين ، وكان بينهم عدد من عملاء الـ DIE .

وطبقا لباشيا « سرعان ما حصل الـ D.I.E على معلومات عن حوالى ٧٥٪ من التكنولوجيا الخاصة بمفاعل (CANDU-600) وعن نظام الأمان الحديث المستخدم فى المحطات النووية والتكنولوجيا والمعدات اللازمة لانتاج الماء الثقيل والرسوم الهندسية للمحطات النووية المشيدة فى كندا وألمانيا الغربية وفرنسا » .

بل لقد تمكنت رومانيا من اقناع كندا بأن تمنحها قرضا قيمته مليار دولار ، يستخدم جزئيا لتسديد مستحقات الشركات الكندية المشتركة فى المشروع ويسدد باقى القرض فى شكل تبادلات تجارية .

وفى مارس ١٩٨٢ بحثت القضية برمتها من جديد . إلا أن رومانيا كانت قد قبضت بالفعل مقدما قيمته ٣٢٠ مليون دولار ، وأصبح فى حوزتها معظم التكنولوجيا التى كانت فى حاجة إليها . وكل ما كان مطلوباً منها هو أن ترسل الى كندا السلع المنصوص عليها فى اتفاقية المتايضة . وهكذا دخل الصلب الرومانى الى كندا وبدأ يباع فيها بسعر أقل من الصلب المصنوع محليا .

ان عملية الاحتيال الرومانية التى جمعت بين التجسس التكنولوجى والاحتيال الاقتصادى ليست بالندرة التى قد تبدو عليها فى عالم ترتفع فيه تكاليف البحث العلمى بسرعة صاروخية ، بحيث تصبح تكلفة التكنولوجيا المسروقة تافهة بالمقارنة .

ويقول الكوفت دى مارنش الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الفرنسى : « من السهل أن نجد فى أى جهاز مخابرات جدير بهذا الاسم

حالات تمت فيها تغطية ميزانية عام كامل من خلال عملية واحدة . ان أجهزة المخابرات لا تحصل ، بطبيعة الحال ، على أية مكافأة مادية لكن الصناعة الوطنية تستفيد من ذلك » .

وهو ما يفسر ، أكثر من الاعتبارات العسكرية المحضة ، لماذا يتكالب الجواسيس حول كل المراكز التي يتم فيها اعداد التكنولوجيا الجديدة ، ولماذا يتركز السوفيت وآخرون حول وادى السليكون ، ولماذا حاول الروس شراء ثلاثة مصارف كاليفورنية كان أحدها يقدم قروضا لبعض شركات وادى السليكون . كما يفسر أيضا لماذا أصبحت اليابان حاليا هدفا شديدا الأهمية . (فطبقا لضابط سابق فى الـ (كيه . جى . بى) مقيم فى اليابان « حتى معدات التنصت التي كان يستخدمها الـ (كيه . جى . بى) فى مراقبة الاتصالات اللاسلكية بين فرق المراقبة التابعة للشرطة الوطنية اليابانية كانت مسروقة من اليابان » .

كان النظام الاستخبارى الرومانى يقتدى بجهاز التجسس التكنولوجى الأكبر منه بكثير الذى أنشأه الاتحاد السوفيتى . ويرتكز هذا الجهاز فى قلب القطاع العلمى والتكنولوجى المسمى بالـ « خط اكس » التابع للـ (كيه . جى . بى) .

وفى عام ١٩٨٧ ذكر تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية ، يعتمد على معلومات الـ (سى . آى . ايه) ، أن ثلث موظفى غرفة التجارة والصناعة السوفيتية من ضباط الـ (كيه . جى . بى) أو الـ GRU ، أو يشبهه فى أنهم كذلك . « ان استضافة أكثر من ٢٠٠ معرض تجارى سنويا واستقبال حوالى مائة وفد من رجال الأعمال الغربيين فضلا عن مراقبة ملايين المنتجات سنويا يمنح موظفى غرفة التجارة والصناعة فرصا استثنائية لمعرفة كل ما يمكن استيراده » . ويهتم السوفيت بشكل خاص بالروبوت والتكنولوجيا المستخدمة فى أعماق البحار والكيدياء الصناعية ... الخ .

ان الافتقار الى العملة الصعبة يجعل الشراء المشروع للتكنولوجيا وما تتطلبه من دراية أمراً متعذراً على العديد من الدول مما يجعل اغراء الحصول عليها بشكل غير مشروع اغراء لا يقاوم . ويدفع ذلك الى توقع زيادة التجسس التكنولوجى من جانب البلدان الفقيرة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . واذا كانت هذه الدول غير قادرة على الاستفادة من المعرفة التي يسرقها مهندسوها أو طلابها ، فبإمكانها على الأقل أن تبيعها . وهو ما يمكن تسميته بسوق « اعادة البيع » وهو

ما يمثل فى الواقع احدى سمات التجسس التكنولوجى التى غالبا ما يتم تجاهلها .

ونظرا لأن المعرفة تلعب دورا حاسما بشكل متزايد بالنسبة للقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية فان التجسس فى هذا المجال يولد مزيدا من الاحتكاك بين الحلفاء .

والدليل على ذلك ، الاتهامات الأخيرة الموجهة للاستخبارات الفرنسية بأنها التقطت الاتصالات التى تجريها شركة «آى . بى . ام» عبر الأطلنطى وزودت بها شركة Bull الفرنسية ، وبأنها زرعت عملاء لها فى مصانع الكمبيوتر الأمريكية .

• ودليل آخر هو الـ (كوكوم) .

وكوكوم هو اختصار لاسم لجنة مقرها باريس تدعى اللجنة المنسقة لضوابط التصدير المتعددة الأطراف . ولقد تشكلت هذه اللجنة من ١٦ دولة لمكافحة عمليات تسرب التكنولوجيا الغربية المتطورة الى ما كان يعرف آنذاك بالكتلة الشرقية .

والكوكوم مهددة حاليا بالتفكك نظرا للاختلافات المتزايدة الشدة بين الدول الأعضاء فيها والتى تبدى استياء متزايدا من القيود التى تفرضها اللجنة على التجارة . ومن ناحية أخرى يتم تبادل الاتهامات داخلها باستخدام الكوكوم كمبرر للحصول على مزايا تجارية .

وبناء على مبادرة من الأوربيين واليابانيين تمت دراسة تقليص قائمة الدول والتكنولوجيات التى يشملها الحظر . لكن فى عام ١٩٨٢ عندما اقترحت الولايات المتحدة - وهى القوة الرئيسية فى الكوكوم - حذف الصين من هذه القائمة ارتفعت جوقة احتجاجات . وطبقا للبروفسير اليابانى تاكيهيكو ياماموتو من جامعة شيزووكا فان دول أوروبا الغربية « عارضت بعنف هذا الاقتراح ومنعته من أن يرى النور خوفا من أن يستولى الأمريكيون على السوق الصينية » .

وكانت قضية توشيبا قد هزت اليابان مؤخرا . وتتلخص القضية فى أن احدى الشركات التابعة لتوشيبا باعت الى الاتحاد السوفيتى بشكل غير قانونى معدات متطورة للغاية تستخدم فى شحذ وتجليخ ريش

مراوح دفع الغواصات . وتحت ضغط الولايات المتحدة شددت اليابان من رقابتها على صادراتها لتفادي تكرار مثل هذه القضية ، غير أنها حرمت نتيجة لذلك من جزء من سوقها فى الصين وانخفضت صادرات اليابان الى الصين من الأدوات الآلية بنسبة ٦٥٩٪ فى عام ١٩٨٧ . ومن ثم تلقت اليابان بسخط شديد نبأ افتتاح مركز تصنيع سنسناتى ميلاكرون الأمريكى فى شنغهاى لانتاج هذه الآلات .

ان هذا الشكل من الحرب التجارية يهدد حاليا بتفجير الكوكوم نفسه . علاوة على أن الوحدة الاقتصادية الأوروبية ستؤدى الى اضعاف ضوابط التصدير على مستوى الدول الأعضاء ، فالسبع تستطيع الانتقال بحرية بين بلدان الاتحاد الأوروبى الاثنى عشر .

وكما سبق أن رأينا ، فان صعود الاقتصاد فائق الرمزية يؤدى الى خلق مجموعات تجارية متعددة الجنسيات وعبر وطنية الى جانب مشروعات مشتركة والعديد من التحالفات التجارية الدولية . ومعنى ذلك تزايد عمليات تبادل المعلومات فى كل اتجاه مما سيجعل بالتالى السيطرة عليها ومراقبتها أصعب بكثير .

لكل هذه الأسباب جميعا ستندمج التكنولوجيا الى الاقتصاد كهدف ذى أولوية كبرى بالنسبة لجواسيس العالم . لن يشبه جاسوس المستقبل جيمس بوند الذى كانت قبضته وسيلة نجاحه الرئيسية وإنما سيشتبه مهندس الخط اكس (X) الذى يعيش فى سلام فى مسكنه ولا يقوم بأى عمل عنيف وإنما يكفى بتقليب صفحات كتيب من الكتيبات التقنية أو الضغط على لوحة أزرار جهاز الميكروكمبيوتر الخاص به .

الحروب البيئية المقبلة :

ان قطاع البيئة هو المجال الثالث الذى سيشهد نموا فى نشاط جواسيس الغد . فهو مجال لا يعترف بالحدود السياسية . فعلى سبيل المثال يؤثر تلوث نهر الراين على هولندا كما يؤثر على ألمانيا والأمطار الحمضية تعنى كل بلدان العالم وعملية ازالة غابات الأمازون مشكلة تخص كوكب الأرض كله .

ان اتساع المعارف المطرد فى هذا المجال يساهم بدون شك فى حل الكثير من المشاكل غير أنه يفتح أيضا الطريق أمام عمليات تلاعب ماهرة ببيئة بلد ما من قبل المسؤولين السياسيين لبلد آخر . ولعل ما تأملت به

تركيا فى عام ١٩٨٩ يعد مثالا تقريبا على ذلك . فلقد أعلنت أنها ستوقف تدفق مياه نهر الفرات الى العراق وسوريا لمدة شهر . ويهدد هذا الاجراء الزراعة فى العراق والامدادات الكهربائية فى سوريا . الا أن الأتراك أعانوا أنهم مضطرون لذلك لكى يتسنى لهم القيام بأعمال الصيانة لسد أتاتورك . لكن المتشككين يعتقدون أن هذا القرار يخفى شيئا آخر .

فعبّر الحدود الجنوبية لتركيا - فى العراق وسوريا - توجد قواعد الانفصاليين الأكراد المنتمين لحزب العمال الكردستاني الماركسى . وكان مقاتلو هذا الحزب يتسللون عبر الحدود الى تركيا التى طالبت جيرانها بمراقبة الحدود لمنع عمليات التسلل . غير أن غارات الأكراد استمرت ، مما دفع الأتراك الى اعلان اغلاق السد وهو ما أدى الى شن غارة من أنصار هذا الحزب على إحدى القرى التركية القريبة من الحدود العراقية أسفرت عن مقتل ٢٨ شخصا . وعلى الفور طالبت الصحافة التركية بتوجيه ضربة انتقامية ضد القواعد المتمردة فى الأراضى السورية .

وسواء اكان قطع المياه يستهدف ارغام الحكومتين العراقية والسورية على اتخاذ اجراء عسكرى ضد المقاتلين الأكراد أم لا ، فان الحدث يما له من عواقب بيئية يمثل ضربة البداية - اذا أمكن القول - فى الحرب البيئية التى ستصبح أكثر انتشارا وأشد تطورا خلال العقود القادمة . فقد يحدث ذات يوم أن تطلق دولة ما حشرات تعرضت لمعالجات جينية ضد دولة خصم أو تحاول أن تعدل من ظروفها المناخية .

وعندئذ سيتعين على أجهزة التجسس أن توفر الأسلحة اللازمة لهذه الحروب البيئية .

وفى الجانب المقابل ، ستمكن أجهزة الاستخبار من مراقبة تطبيق المعاهدات الخاصة بالبيئة كما تفعل الآن بالنسبة لاتفاقيات نزع السلاح وذلك بفضل أجهزة المراقبة بواسطة الأقمار الصناعية .

وفيما ستغدو الحرب البيئية والمعاهدات البيئية جزءا لا يتجزأ من النظام العالمى الجديد ستندمج الاستخبارات البيئية بشكل وثيق بالهيكل السياسية والعسكرية .

وهكذا سيبدأ انتشار النظام الجديد لخلق الثروة فى تغيير إحدى الوظائف العامة للدولة - الأمة (أى الدولة ذات السيادة) ، ألا وهى

تجميع المعلومات الاستخبارية • غير أننا لم نفعل حتى الآن سوى أننا ألقينا نظرة سريعة على أكثر التغيرات سطحية • إذ أن هناك تغيرات أعمق بكثير تنتظرنا •

خصخصة التجسس :

إننا الآن على وشك أن نشهد عملية اندماج ، لم تعرفها الاقتصادات الرأسمالية من قبل ، بين المعلومات الاستخبارية التي قامت بجمعها أجهزة الدولة وتلك التي جمعتها شركات خاصة •

منذ زمن طويل والحكومات تتبادل المنافع مع الشركات الخاصة • فيعض الشركات العملاقة توفر « الغطاء » لعملاء بلادها • ومن أمثلة ذلك ما قامت به شركة بيكتل للانشاءات ومركزها سان فرانسيسكو ، فقد أبرمت هذه الشركة عقودا بمئات الملايين من الدولارات في الشرق الأوسط ، ووفرت وظائف اسمية لعملاء الـ (سى • آى • ايه) وحصلت مقابل ذلك على معلومات تجارية قيمة •

وكانت الشركات الأمريكية في وقت ما توفر « الغطاء » لمائتى عميل استخبارات في الخارج ، وتحصل في المقابل على العديد من المنافع ، و « يتوقع » العديد من الحكومات من رجال أعمالها أن يتعاونوا مع أجهزة استخباراتها وقد تلجأ الى ممارسة ضغوط عليهم في حالة رفضهم التعاون ، الا أن ذلك لا ينطبق على الولايات المتحدة • إذ نادرا ما يطلب من كوادر الشركات الأمريكية أن يقدموا معلومات ، حتى وإن كانت لهم اتصالات بسياسيين أجانب رفيعي المستوى •

إن الحد الفاصل بين التجسس العام والخاص يتلاشى تدريجيا • فمع انتشار الشركات متعددة الجنسيات تنتشر شبكات الاستخبار التي تقوم هذه الشركات بتمويلها • وينطبق ذلك على المصارف والشركات البترولية الأوروبية وبيوت التجارة اليابانية وشركة البناء الأمريكية • إن كل شيء يدعو الى الاعتقاد بأن بعض هذه الشبكات تتعاون مع كل من أجهزة استخبار بلادها والبلد المضيف •

ويتوازي مع عمليات الاستخبار الخاصة في الخارج الانتشار الأخير لوحداث ما يسمى بـ « الاستخبار التنافسي » فيما بين الصناعات الوطنية والتي تم تناولها في الفصل الرابع عشر • ومع أن هذه الشبكات

الخاصة تعمل فى اطار القانون الا انها تستخدم - بشكل بدائى على الأقل - العديد من الأساليب والتقنيات المستخدمة فى أجهزة الاستخبار الحكومية ، فهى تدخل فى خدمتها جواسيس سابقين وحلّلين سبق لهم أن عملوا فى هذه الأجهزة وهو ما من شأنه أن يزيد من احتمالات وجود روابط غير رسمية مع أجهزة الدولة .

وسوف تتضاعف أمثال هذه العلاقات غير المشروعة نتيجة لعملية اعادة الهيكلة التى تشهدها حاليا التجارة العالمية والتى تقود الى تحالفات معقدة عبر الحدود الوطنية . وقد تجهل شركة ما أبرمت « تحالفا استراتيجيا » مع شركة أخرى أن بعض عمليات شريكها تتلخص فى أعمال جاسوسية لصالح قوة أخرى ، ولكن من المحتمل أيضا أن ترغب فى معرفة ما يجرى وتطالب بإجراء تحقيق بواسطة جواسيس حكومتها هى للتأكد من ذلك .

وحتما ، ستؤدى مثل هذه التغيرات الى تداخل أنشطة تجارية عديدة ، كانت فى السابق « خاصة » ، مع المجال العام ، بحيث تكتسب صبغة سياسية وتثير بالتالى سلسلة من الاتهامات والانتهاكات المضادة والغضائح المدوية .

وبالتوازي مع التحولات التى وقعت مؤخرا فى مجال الأعمال سنشاهد انتقالا من الانتاج الكمى للمعلومات الاستخبارية الى توفير معلومات انتقائية وأكثر دقة وتحديدا ، فالحكومات تطالب بالفعل بمعلومات أكثر تفصيلا ودقة وأكثر تخصيصا . وهو ما يتطلب درجة أعلى من التخصص فى البحث ذاته عن المعلومات أو على الأقل فى تحليلها .

ولتلبية هذا الاحتياج - خاصة فى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة - يتعين توفير قاعدة معلومات تكتيكية متناهية الدقة عن تنويع كبيرة من الموضوعات تعجز حتى أكبر الجهات المنتجة للمعلومات الاستخبارية مثل الـ (سى . آى . ايه) عن توفير ما يلزم لها من الخبراء ، ناهيك عن الاحتفاظ بهم ودفع أجورهم . ومن ثم ستضطرب أجهزة الاستخبارات أن تحاكي الشركات الخاصة ، أى أنها ستتعامل مع موردين خارجيين ، مفككة بذلك التكامل الرأسى المميز لعمليات الانتاج بالجملة .

ولقد اعتادت أجهزة التجسس دائما على تكليف آخرين بتنفيذ بعض مهامها . فوكالة المخابرات المركزية الامريكية وجهاز المخابرات

الفرنسي سبق لهما أن لجأ الى رجال المافيا وكبار رجال العصابات لتنفيذ المهام القذرة بدلا منهما . كما قامت أجهزة الاستخبار في كثير من الأحيان بإنشاء شركات وهمية مثل « شركة المعاطف الأجنبية الممتازة » الشهيرة التي استخدمتها شبكة تجسس « الأوركسترا الحمراء » في عملها ضد النازيين خلال الحرب العالمية الثانية ، أو شركات الطيران الخاصة التي استخدمتها ال (سى . آى . ايه) في حرب فيتنام . غير أن أجهزة التجسس ستضطر قريبا الى الاعتماد بدرجة غير مسبقة على اسهام خارجي لخبراء وموردين مستقلين .

ان الازدهار الذى يشهده هذا الشكل من « التعامل من الباطن » يظهر حاليا فى صورة مكاتب استخبارات خاصة متخصصة فى كل الفروع الممكنة والمتخيلة ابتداء من تحليل المخاطر السياسية الى جمع المعلومات التقنية . ان احدى هذه الشركات - وهى مؤسسة Business Environment Risk Information ومقرها فى لونغ بيتش بولاية كاليفورنيا - اقترفت احيانا أخطاء جسيمة غير انه مما يحسب لها انها نبهت عملاءها فى ديسمبر ١٩٨٠ الى ان الرئيس المصرى أنور السادات سيتم اغتياله ، أى بسبق عشرة شهور . كما تنبأت بغزو العراق لايران قبل حدوثه بتسعة شهور . وفى عام ١٩٨٥ كان هذا النوع من « بوتيكات » المعلومات يعد بالعشرات ، أى قبل « الازدهار المفاجئ » الذى شهدته هذه البوتيكات .

ويستخدم العديد منها كبار المسئولين وعملاء مخابرات سابقين . وأبرز هذه الشركات هى شركة كيسيونجر وشركاؤه التى كان يتعاون معها فى وقت ما برنت اسكروفت مستشار الرئيس بوش للأمن القومى ولورنس ايجليرجر الرجل الثانى فى وزارة الخارجية الأمريكية وليم سايمون وزير مالية سابق وبالطبع هنرى كيسيونجر شخصا الذى كان مستشارا للأمن القومى ثم وزيرا للخارجية . ويلتحق بمثل هذه الشركات مسئولون لهم صلات بالمخابرات مثل وليام كولبى المدير السابق لل (سى . آى . ايه) الذى افتتح وكالته الخاصة فى واشنطن بعد أن ترك « الشركة » ، وعلى حد قوله فان « العمل فى مجال التقديرات والتحليلات يشبه كثيرا العمل فى مجال الاستخبار » .

وتستطيع الحكومات التى تستخدم شركات الاستخبار الخاصة ان « تنفى » بالطبع وجودها . ولكن هذه الشركات تنجح فى جذب افضل

المحترفين لأنها تمنح رواتب السوق وليس رواتب الخدمة المسدنية .
وأخيراً يمكنها أيضاً القيام بالمهام السرية التي لا تناسب من حيث طبيعتها
المؤسسات البيروقراطية .

إننا سنشهد إذن فى مجال الاستخبار مزيداً من الاندماج أو التداخل
بين القطاعين العام والخاص .

المعنى الجديد لـ « العيون الخاصة » :

غير أن الدليل المذهل على ما يمكن تسميته بالـ « خصخصة »
المتزايدة للاستخبار موجود فى الفضاء وليس على الأرض . إذ تطرح
خمس دول هى الولايات المتحدة وفرنسا واليابان والهند والاتحاد
السوفيتى فى السوق الآن البيانات التى قامت أقمارها بجمعها .

وترجع هذه الظاهرة الى عام ١٩٧٢ عندما أطلقت وكالة الفضاء
الأمريكية « الناسا » أول قمر صناعى من أقمار لاندسات للاستخدام
المدنى . ويوجد حالياً فى المدار قمران من هذا النوع « لاندسات - ١ »
ولاندسات - ٢ » ومن المقرر إطلاق قمر ثالث قريباً . وترسل هذه الأقمار
التي تدور على مدار يبعد ٧٠٠ كيلو متر من سطح الأرض معلومات
تستخدم بانتظام فى التنقيب عن المعادن وفى التوقعات الخاصة بالمحاصيل
والعمليات المتعلقة بالغابات ٠٠٠ الخ .

ويتم بث البيانات التى تسجلها الأقمار أتوماتيكياً الى حوالى ١٥
بلداً ، يحصل كل منها على تدفق مستمر من الصور فى شكل رقمى
مقابل ٦٠٠ ألف دولار سنوياً . ومن بين عملاء لاندسات وزارة الدفاع
الأمريكية والجيش اليابانى الذى يراقب من خلاله القسم الشرقى من
سيبيريا . وفى عام ١٩٨٤ تمكن عالم أمريكى فى جامعة الاسكا ، الدكتور
جون ميللر ، أن يرصد ما بدا كأنه تجارب سوفيتية تهدف الى بيان
امكانية إطلاق صواريخ نووية من غواصات تتحرك تحت جليد القطب
الشمالى ، وذلك اعتماداً على صور لاندسات .

ودخل الفرنسيون فى منافسة مع لاندسات باطلاقهم للقمر سبوت
يوم ٢١ فبراير ١٩٨٦ . ومنذ ذلك الحين أصبح فى امكان العلماء
والجمهور العريض تتبع العمليات العسكرية والصناعية فى أى مكان على
الكرة الأرضية . لقد مضى الزمن الذى كان فيه السوفيت والأمريكيون
يتقاسمون احتكار المعلومات التى يتم التقاطها من الفضاء .

وبالرغم من أن الصور التي يوفرها كل من سبوت ولانديسات ليست بجودة الصور المتاحة لدى الجهات العسكرية ، فإنها جيدة بما فيه الكفاية ، حتى أن الحكومات التي لا تملك أقمارا خاصة بها تعتمد على المعلومات العسكرية التي يقوم سبوت بتسويقها تجاريا .

أما العملاء الأكثر تشدداً فيستطيعون حالياً شراء صور وبيانات من عدة مصادر ودمجها ومعالجتها بواسطة الكمبيوتر والحواسيب بالاستدلال على معلومات تفوق كثيراً ما كان يمكن استخلاصه من مصدر واحد .

ومن ناحية أخرى ، فهناك صناعة مزدهرة تهتم أساساً بمعالجة البيانات المرسلة من واحد أو أكثر من هذه الأقمار . وهي تضم معهد ميتشيجان لأبحاث البيئة وكذلك المركز السعودي للاستشعار عن بعد في الرياض ومعهد بحوث الفضاء في ساو باولو . أما شركة آرداس في مدينة أطلنطا فهي تنتج البرامج الإعلامية لحوالى مائتى شركة على امتداد العالم تهتم بمعالجة تلك الصور « ذات القيمة المضافة » .

ولعل أفضل مثال على نهاية احتكار المعلومات الاستخبارية هو العمل الذي تقوم به « الشبكة الإعلامية الفضائية » ومركزها مدينة استكهولم . فهي تشتري البيانات من كل من سبوت ولانديسات وتقوم بمعالجتها بواسطة الكمبيوتر وتستخرج منها صوراً تمتد بها الصحافة العالمية . ولا يزال سمة « الاستخبار » في أنشطة هذه الشبكة فهي تعن في إحدى نشراتها أنها تقدم معلومات عن « أى جزء من العالم تكون سبل وصول وسائل الإعلام إليه محدودة أو محظورة ، سواء أكانت مناطق حدودية أم مناطق حرب أم أزمات أم كوارث » .

كما نشرت هذه الشبكة صوراً تبين استعدادات سوفيتية سرية خاصة ببرنامج مكوك فضائي وكذلك بيانات عن ليزر سوفيتي عملاق قد يكون جزءاً من نظام مضاد للصواريخ وعن مصنع للصواريخ الصينية في المملكة السعودية . وعن مشروع لصنع أسلحة نووية في كاهوتا بباكستان . ومن ناحية أخرى تقوم هذه الشبكة بعملية رصد مستمرة للخليج الفارسي ومواجهاته العسكرية . لم تعد الكتابة الآن على الجدران وإنما في السماء . وسوف تستمر عملية كسر احتكار الاستخبارات الفضائية مع دخول أقمار جديدة في الخدمة وتطور التكنولوجيا الإعلامية . ففي مجال الأقمار حققت بلدان مثل العراق والبرازيل

تقدما ملحوظا ، كما تهتم بلدان أخرى مثل مصر والأرجنتين بتطوير إمكاناتها لاطلاق الصواريخ ، ويهدف مشروع انسكروم الصيني البرازيلي المشترك الى الجمع بين مهارة البرازيليين الفنية فى مجال الأقمار والامكانيات الصينية فى مجال اطلاق الصواريخ الفضائية .

وبالتدريج ، أصبح ما كان حكرًا من قبل على القوى العظمى وجواسيسها فى متناول يد قوى أصغر وكذلك - الى حد ما على الأقل - فى متناول مستخدمين خصوصيين ووسائل الاعلام العالمية .

وفى ظل هذا التطور تصبح وسائل الاعلام ذاتها منافسا رئيسيا لأجهزة انتاج المعلومات الاستخبارية . ويرى مسئول سابق فى البيت الأبيض قائلا : « عند وصولى للعمل فى البيت الأبيض كنت ضحية « لسحر السرية » ، فكان كل ما يحمل اشارة « سرى » قيما بالضرورة . غير أننى سرعان ما لاحظت أنه كثيرا ما أكون قد سبق أن قرأت فى صحيفة « الفايينشيل تايمز » ما كان أمام عينى ويحمل اشارة « سرى » . كما أن التغطية التليفزيونية الفورية للأحداث تحرم الجواسيس عادة من فرصة التدخل » .

ان استمرار تقدم عملية خصخصة الاستخبارات ونشرها من خلال وسائل الاعلام سيرغم أساتذة التجسس الى اعادة التفكير فى نشاطهم ، كما حدث فى العديد من قطاعات الانتاج والخدمات الأخرى . كذلك يتعين على الجاسوسية أن تتكيف بدورها مع النظام العالمى الجديد لخلق الثروة ، الا أنها تواجه بعض المشكلات غير المطروحة على الصناعات الأخرى .

التناقضات الأساسية :

لم يعد يعانى زبائن أجهزة الاستخبارات - من مسئولين حكوميين أو مسئولين سياسيين - من أى نقص فى المعلومات بل انهم متخمون بها .

ان طوفان البيانات المتاحة حاليا والحمل الزائد الناجم من ذلك يعينان أن المشكلة الرئيسية للجاسوسية لم تعد البحث عن المعلومات وجمعها وانما تكمن فى تفسير وتحليل هذه المعلومات وفى ايصالها الى المسئولين المحتاجين اليها .

ونتيجة لذلك يغدو التجسس أكثر اعتماداً على الأخصائيين وعلى الذكاء الاصطناعى للقيام بعمله التحليلى . غير أن التكنولوجيا وحدها لن تقدم الحل لحالة العجز التى يعانى منها تحليل المعلومات ، انما يتطلب الأمر تناولا جديداً تماماً للمعرفة .

ونظراً لأن تسرب المعلومات السرية قد تكون له عواقب وخيمة مثل موت المخبرين فإن ال (سى . آى . ايه) وأجهزة التجسس الأصغر منها فى العالم تطبق مبدأ « التجزئة » . بحيث نادراً ما يرى المحللون المهتمون بمشكلة ما الصورة كاملة بل يتم تزويدهم بقدر محدود من المعلومات الضرورية لمعرفة ما يلزم معرفته فقط وفى الغالب لا تتوفر لديهم أية وسيلة لتقييم مصداقية ما يعرض عليهم من معلومات . ونظرياً يتم تجميع المعلومات ونقلها الى المستوى الأعلى وتجتاز بذلك عدة مراحل قبل أن تصل الى قمة التسلسل الهرمى .

ولكن سبق أن رأينا ما تؤول اليه هذه النظرية فى الاطار البيروقراطى وكيف يرتكب هذا النظام أخطاء فادحة عندما يتسارع التغيير وتغدو البيئة المحيطة أكثر اضطراباً نظراً لبطئه المفرط ولجهله بالعديد من العوامل .

وهو الأمر الذى له عواقبه . فعلى سبيل المثال لام السناتور سام ن - الخبير العسكرى الرموق فى مجلس الشيوخ الأمريكى - أجهزة الاستخبارات بشدة لأنها سمحت لتطور الأحداث السريع فى أوروبا أن يتجاوزها واضعه بذلك الكونجرس فى وضع يستحيل معه اتخاذ قرارات سليمة بشأن ميزانية الدفاع الأمريكية . ان السماح للأحداث بأن تسبق أجهزة الاستخبارات قد يؤدى الى كارثة .

وللتغلب على مثل هذه المشاكل بالتحديد ، فإن الشركات الأكثر تطوراً تتيح لموظفيها سبل الوصول الى مزيد من المعلومات وتصرح لهم بالاتصال بحرية خارج القنوات الرسمية دون الاكتراث بالتسلسل الهرمى غير أن مثل هذه التجديدات تتعارض مباشرة مع الحاجة الى السرية التى تفرضها أنشطة التجسس . ولذا يجد الجواسيس أنفسهم الآن فى مأزق .

بل انهم فى مأزق مزدوج ، فالأمر لا يقتصر على أن أغلب المعلومات التى يوفرونها تصل متأخرة للغاية ولكن غالباً ما تكون لا علاقة لها بما يتوقعه المسئولون الذين هم « زبائن » لهم .

يقول ليونيل أولمر وكيل وزارة التجارة السابق فى هذا الصدد :
« اننا على الصعيد السياسى فى حاجة الى توجهات أكثر تحديداً من

جانب الحكومة ، اذ يجب ألا تكتفى بدور المستهلك للمعلومات الاستخبارية وانما عليها أن تساهم فى عملية انتاجها » . لقد رأينا فى الصناعة انه تم الاعتراف للمستهلكين بدور فى عملية الانتاج ونظمت جماعات المستخدمين نفسها فى شبكات لمساعدة المنتجين . لقد أخذ الخط الفاصل بين الانتاج والاستهلاك يبهت تدريجيا الآن .

ومن المنطقى تماما أن يقترح أولر على كبار المسؤولين السياسيين أن يساهموا فى انتاج المعلومات . ولكن كلما زاد تدخل المسؤولين السياسيين وكبار الموظفين فى عملية انتاج المعلومات الاستخبارية زاد خطر ألا يجد رؤساء الدول ورؤساء الحكومات فى الملفات التى تقدم اليهم سوى ما يودون سماعه - أو ما يجسد الرؤية الضيقة لحزب معين أو لطائفة بعينها . وهو ما سيؤدى الى مزيد من التحريف للمعلومات التى سبق لها أن تعرضت للتلاعب على أيدي ممارسى التكتيكات الأسمى أثناء مرورها بين أيديهم .

وإذا ما تم تحريف المعلومات الاستخبارية من قبل عدو الدولة ما ، كما يحدث عندما يكون الجواسيس عملاء « مزدوجين » ، فإن النتائج قد تكون وبيلة . غير أن الخطر نفسه قائم اذا ما تم تحريفها لأغراض سياسية من قبل شخص من نفس البلد .

ان الثورة التاريخية التى تواجهها صناعة الاستخبارات تضعها مباشرة على المسار الذى يتبعه تطور النظام الجديد لخلق الثروة ، متجاوزة بذلك مرحلة الانتاج الكمى . ويتعين على صناعة الاستخبارات ، مثل غيرها من الصناعات الأخرى ، أن تواجه منافسة من جهات غير متوقعة على الاطلاق . كما يجب ، شأنها فى ذلك شأن غيرها من الصناعات ، أن تشكل تحالفات جديدة طبقا للتغيرات التى تطرأ باستمرار . وعليها كغيرها من الصناعات أن تعيد صياغة تنظيمها وأن تكييف منتجاتها حسب متطلبات العمل . وأخيراً يجب أن تعيد النظر فى وظائفها الرئيسية .

لقد كتب جوزيف كونراد « ان أكثر تصرفات الانسان جلاء تخفى جانباً سرياً » ، كذلك الديمقراطيات مهما أرادت أن تكون شفافة فان لها أيضاً جانبها السرى .

وسوف تكون الديمقراطية فى خطر مميت اذا أصبحت العمليات الاستخباراتية - التى يصعب خاليا على البرلمانات والرؤساء مراقبتها - متشابكة الى هذه الدرجة مع الأنشطة اليومية للمجتمع وغدت لا مركزية الى هذا الحد وممتزجة بالأعمال والمصالح الخاصة الى درجة تجعل من المستحيل ممارسة أية رقابة فعلية عليها .

ومن ناحية أخرى ، لن تستطيع الديمقراطيات البقاء بدون أسرار وأجهزة سرية طالما ظلت بعض الأمم تحكم بواسطة طغاة أو جلادين أو ارهابيين أو متعصبين مسلحين بأسلحة فتاكة .

وتصبح طريقة ادارة هذه الأسرار - وكذلك المعرفة بشكل عام - هى القضية السياسية المحورية لعصر تحول السلطة .

الفصل الخامس والعشرون

جدول أعمال المعلومات

جلس الرجل ذو جواز السفر الأيرلندى فى حجرته بأحد فنادق طهران ينتظر الى ما لا نهاية اشارة لم نأت قط .

ولم يكن هذا الرجل ، الذى كان مسلحا بكعكة شوكولاته على شكل مفتاح ، سوى روبرت ماكفرلين ، مستشار رونالد ريجان السابق للأمن القومى ، الذى ما لبث أن عرفه العالم بعد ذلك بقليل . ولم يقدر لهذه الكعكة أن تقدم كهدية كما كان مقررا لها . ففى الواقع لم ينس أحد أن محاولة ماكفرلين التى أجهضت لتحرير الرهائن وفتح منفذ انقذ «المعتدلين» الايرانيين قد فجرت فضيحة ايران جيت ، وهى الحدث الذى ألحق أكبر ضرر بإدارة ريجان خلال سنوات حكمه الثمانى .

وشارك فى هذه المحاولة مجموعة غير تقليدية من علية القوم ضمت تجار سلاح شرق أوسطيين وعملاء للـ (سى . آى . ايه) وجنرالات سابقين يحيط بهم الغموض ، وضابط وسيم من ضباط البحرية الأمريكية وسكرتيرته الحسناء . ولقد تابع مشاهدو التلفزيون فى جميع أنحاء العالم بانبهار جلسات لجنة التحقيق التابعة للكونجرس التى أعقبت الفضيحة .

غير أن كثيراً من المشاهدين ، لا سيما من هم خارج الولايات المتحدة ، لم يتوقفوا عند ما هو جوهرى فى هذه القضية .

وهو أن الصراع السياسى فى واشنطن لم يكن له فى الواقع علاقة بالارهاب أو الحسابات المصرفية السرية أو المعتدلين الايرانيين أو ثوار نيكاراغوا . وانما كان الأمر بالأحرى اختبار قوة بين البيت الأبيض والكونجرس الساخط من أجل السيطرة على السياسة الخارجية

الأمريكية • وكان محور هذه المعركة على السلطة هو اصرار البيت الأبيض على عدم ابلاغ الكونجرس بأنشطته السرية •

لقد أراد النواب الديمقراطيون أن يثبتوا أن الرئيس هو الذى أمر باعداد هذه الخطة ، بينما أكد فريق البيت الأبيض المنتمى للحزب الجمهورى أن فشل العملية يرجع الى الحماس الزائد للمنفذين الذين تصرفوا دون تفويض من الرئيس • وتركزت التحقيقات والتغطية الاعلامية المكثفة على مشكلات السياسة الخارجية وبدرجة أقل على مسألة معرفة « من كان يعرف ماذا ، ومتى » وأصبحت ايران جيت حربا للمعلومات •

ان ما اتسمت به تلك القضية من تعطل بعدم التذكر ومن وثائق ممزقة وأسرار وكذب وتسرب للمعلومات لا يزال يشكل حتى الآن ذخيرة وافرة فى مجال الاستخدام والاستغلال التكتيكي للمعلومات • ولكن الأهم من ذلك أن هذه الفضيحة تعطى فكرة مبدئية عما يمكن أن تكون عليه السياسة فى المستقبل ، حيث ستصبح البيانات والمعلومات والمعرفة ذات صبغة سياسية الى درجة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ • لأن النظام الجديد لخلق الثروة - بغض النظر عن الجواسيس والتجسس - يدفعنا حالياً وبأعلى سرعة الى عصر سياسة المعلومات •

عطش للمعرفة :

لقد ارتكزت قوة الدولة دائماً على سيطرتها على القوة والثروة والمعرفة • والأمر الذى اختلف حالياً بعمق هو العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة • فالنظام فوق الرمزي الجديد لخلق الثروة يضع تنويعا كبيرة من المشكلات المرتبطة بالمعلومات على قائمة الاهتمامات السياسية •

وتشمل هذه المشكلات احترام الحياة الخاصة وقرصنة المنتجات (أى نسخها وتقليدها بطريقة غير قانونية) والاتصالات وأمن أجهزة الكمبيوتر والتعليم وجرائم البورصة الخاصة بالمناجزة من الداخل والدور الجديد للأطباء • غير أن هذه القضايا بالرغم من تعددها وتنوعها لا تمثل سوى أعلى قمة الجزء الطافى من جبل الجليد العائم •

يزدحم جدول أعمال المعلومات بسرعة كبيرة ، وان كان ذلك غير ملحوظ بعد بالقدر الكافى • فلقد ارتأت الدورة ١٠١ للكونجرس فى الولايات المتحدة ادخال أكثر من مائة اقتراح بقوانين تخص مشكلات مرتبطة بالمعلومات ، تناول ٢٦ منها الطريقة التى يتعين أن تتبعها

الحكومة الفيدرالية فى بث البيانات والمعلومات التى جمعت على حساب دافعى الضرائب . لقد أصبح فى إمكان أى شخص الآن يملك كمبيوتر شخصيا ووحده ربط ، الوصول الى العديد من بنوك المعلومات الحكومية والحصول على معلومات حول عدد مذهب من الموضوعات . ولكن كيف ينبغي أن تتم عملية التوزيع هذه ؟ هل ينبغي على الحكومة أن تتعاقد مع شركات خاصة لتتولى مهمة تأمين التوزيع الالكترونى لهذه المعلومات وبيع حق الوصول اليها مقابل رسم معين ؟ يرى العديد من أمناء المكاتب والباحثين الجامعيين والمدافعين عن الحريات المدنية أن المعلومات الحكومية يجب ألا تباع وإنما يتم وضعها تحت تصرف الجمهور مجانا . ومن ناحية أخرى ، تزعم الشركات الخاصة التى تقوم بدور الوسيط أنها تقدم خدمات اضافية ، مبررة بذلك تحصيلها لرسوم .

غير أن اشكالية المعلومات تمتد الى أبعد من مثل هذه الاهتمامات بكثير .

وكلما توغلنا فى الاقتصاد فائق الرمزية الجديد بدت قضايا المعلومات أقل غموضا وبعداً . فالجمهور الذى أصبح يعتمد فى كسب عيشه بدرجة متزايدة على معالجة الرموز يغدو أيضا أكثر احساسا بما تنطوى عليه هذه الرموز من معانى القوة ، ويطالب هذا الجمهور حاليا بقدر أكبر من المعلومات بشكل متزايد خاصة عن كل ما يمس الظروف المرتبطة ارتباطا مباشرا برفاهيته .

فى عام ١٩٨٥ كشف مسح أجراه مكتب احصائيات العمل فى الولايات المتحدة أن أكثر من نصف قوة العمل التى تعرضت لاجراءات استغناء جماعى - وقوامها ٢٢ مليون عامل - أخطرت بقرار الفصل قبل ٢٤ ساعة فقط من طردها الى الشارع ، ولقد طالبت المنظمات النقابية منذ عام ١٩٨٧ بقانون يلزم الشركات التى تعتزم اجراء تخفيضات كبيرة فى عدد العاملين بها أن تخطر هؤلاء العاملين بذلك قبل تنفيذ القرار بستين يوما وأن تبلغ كذلك سلطات الدولة والسلطات المحلية المعنية .

غير أن أصحاب العمل عارضوا بشدة هذا القانون المقترح مشيرين الى أن اعلان مثل هذه المعلومات من شأنه تقويض الجهود المبذولة من جانب المسؤولين لانقاذ الشركة ، اذ من سيقدم على الاستثمار فى مثل هذه الشركة أو الاندماج معها أو التعاقد أو الموافقة على منحها تمويلا

ما عندما يعرف أنها ستقوم بعمليات استغناء جماعية عن العاملين بها ؟

لكن الرأي العام أبدى تعاطفا متزايدا مع هذا القانون وأعلن رئيس المجموعة الديمقراطية في مجلس الشيوخ آنذاك « ان القضية ليست قضية تشريع عمالي وإنما هي مسألة عدل محض » .

وفي عام ١٩٨٨ كانت المعركة على أشدها في واشنطن بين كونجرس يساند بشدة القانون المقترح والبيت الأبيض الذي يعارضه تماما . وأخيرا تمت الموافقة على القانون بالرغم من التهديد باستخدام رئيس الجمهورية لحق الفيتو . وبات من حق العاملين الأمريكيين أن يعرفوا مقدما متى سيفقدون وظائفهم بسبب اغلاق مصنع ما .

ويتوقع الأمريكيون مزيدا من المعلومات عن الظروف التي يعملون في ظلها . فجماعات الدفاع عن البيئة وتجمعات عديدة من المواطنين على امتداد الولايات المتحدة تطالب بالحاح السلطات الحكومية بمعلومات مفصلة عن النفايات السامة والمواد الملوثة الأخرى .

لقد انتاب هذه الجماعات سخط شديد عندما علمت مؤخرا أن مصنعا للأسلحة النووية يقع قرب أيكن بكارولينا الجنوبية تعرض خلال الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٨٥ لثلاثين حادثة تسرب نووي - وصفها أحد المتخصصين فيما بعد بأنها « حوادث مفاعل على جانب كبير من الخطورة » - أي بمعدل أكثر من حادثة في العام . ومن ضمن هذه الحوادث حادث «تسرب» واسع النطاق لاشعاعات نووية وحادث انصهار لوقود نووي . الا أن سكان المناطق المجاورة للمصنع لم يخطرأ بذلك ولا الجمهور العريض أيضا . كما لم يتخذ أي إجراء عندما قدم المتخصصون تقاريرهم عن هذه « الحوادث » ، ولم تر القضية النور الا أثناء تحقيق أجرته إحدى لجان الكونجرس في عام ١٩٨٨ .

كانت شركة « دوبونت أند سى » هي التي تقوم بتشغيل المصنع لحساب حكومة الولايات المتحدة . واتهمت الشركة بأنها اخفت اللوائح ، غير أنها أصدرت على الفور تكذيبا مشيرة الى أنها أبلغت وزارة الطاقة بتلك الحوادث طبقا للإجراءات المعتادة .

وعندئذ تقبلت وزارة الطاقة اللوم على كتمانها للمعلومات . وقد كانت هذه المؤسسة مشبعة بمبادئ السرية العسكرية وبالتقاليد الموروثة

من مشروع مناهاتن الذى أدى الى انجاز القنبلة الذرية اثناء الحرب العالمية الثانية . غير أن ضغط الرأى العام المطالب بالشفافية أثار صراعا داخليا بين وزير الطاقة جون هرينجتون الذى كان يناضل من أجل قدر أعلى من معايير الأمان والسلامة وقدر أكبر من المكاشفة ، والمسؤولين الميدانيين فى وزارته الذين كانوا يقاومون مثل هذه الاجراءات .

ولكن فى الوقت الذى كان فيه هذا الصراع محتدما ، بدأ تطبيق قانون ثورى جديد ، يطالب ولأول مرة باعطاء الجماعات المحلية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة معلومات مفصلة عن النفایات السامة والنواتج الخطرة الأخرى التى قد تتعرض لها هذه الجماعات . ويقول ريتشارد سيجيل - وهو مستشار لشركة قامت بمساعدة ٣٠٠ مصنع على الالتزام بضوابط الحد من التلوث : « لأول مرة سيعلم الجمهور كل شئ عن المواد الملوثة التى تتصاعد من المصنع الواقع فى نهاية الشارع » . لقد كان ذلك انتصاراً جديداً وجليا لحق الجمهور فى الوصول الى المعلومات .

ان هذه المطالبة المتزايدة بالشفافية ليست ظاهرة أمريكية فقط ، كما أنها لا تقتصر على المشكلات الداخلية .

ففى أوساكا باليابان ، أنشأت مجموعة من المواطنين « شبكة كانساي من أجل حق المعرفة » . ونظمت هذه الشبكة منذ تكوينها ما يسمونه بـ « جولات » فى الدوائر الحكومية والبلدية فى جميع أنحاء المقاطعة للمطالبة بحق الوصول الى المعلومات التى كانت سرية حتى ذلك الحين . ولقد تمت الاستجابة لستة طلبات من بين ١٢ طلبا كانت قد تقدمت بها الشبكة للادارات المختلفة فى المقاطعة ، فى حين تم رفض الباقي على وجه السرعة . وكان من بين الطلبات المرفوضة طلب لمعرفة المزيد عن حساب نفقات الحاكم .

أما رد بلدية أوساكا فكان ، اذا جاز التعبير ، أكثر لباقة عندما طالبت المجموعة بالملف الخاص بشراء مجلس المدينة للوحة موديليانى ، وهى اللوحة التى تعتبر درة متحف أوساكا للفن الحديث . لم ترفض السلطات الطلب ولكنها ببساطة لم ترد عليه . غير أن الضغوط من أجل الوصول الى الوثائق الرسمية ذات الأهمية المحلية أو القومية على حد سواء لن تفترق قط .

ان نمو ما يمكن تسميته بالوعى المعلوماتى بالتوازي مع نمو الوعى بالاقتصاد المبنى على أجهزة الكمبيوتر والمعلومات والاتصالات ، أرغم

الحكومات على أن تولى اهتماما مستمرا بالمشكلات المتصلة بالمعرفة مثل مشكلات السرية وحق الجمهور فى الوصول للمعلومات واحترام الحياة الخاصة .

فمنذ عام ١٩٦٦ ، وهو تاريخ اجازة الولايات المتحدة لقانون حرية المعلومات الذى وسع حق المواطنين فى الوصول الى المستندات والوثائق الرسمية ، انتشر هذا المفهوم بانتظام فى الدول ذات الاقتصادات المتقدمة . ففى عام ١٩٧٠ أقرت كل من الدنمارك والنرويج هذا القانون ثم فرنسا وهولندا فى عام ١٩٧٨ ثم كندا وأستراليا فى عام ١٩٨٢ ، غير أن هذه القائمة لا تعبر عن كل الحقيقة . لأن عدداً أكبر بكثير من المدن والأقاليم والولايات قد تبنت تشريعات مماثلة - أحيانا حتى قبل أن تقوم الدولة ذاتها بذلك . ففى اليابان مثلاً أقرت خمس مقاطعات وخمس مبدن كبرى ومنطقتان خاصتان وثمانى مدن متوسطة قانون حرية المعلومات منذ عام ١٩٨٥ .

كما شهدت نفس الفترة الانتشار السريع لقوانين تحدد حق احترام الحياة الخاصة . ففى عام ١٩٧٣ أقرت السويد تشريعات لحماية الحياة الخاصة تلتها الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٤ ثم تبعتهما كندا وفرنسا وألمانيا الغربية فى عام ١٩٧٨ وانضمت بريطانيا الى الركب فى عام ١٩٨٤ . وتنشئ العديد من البلدان هيئات مسئولة عن « حماية البيانات » تهدف الى حماية الحياة الخاصة من الاستخدام التعسفى لأجهزة الكمبيوتر . وقد تختلف بالطبع الشروط والأساليب من بلد الى آخر وكذلك الفاعلية ، ولكن النسق العام واضح وجلى : فكلما تطور الاقتصاد فائق الرمزية تتخذ قضايا المعلومات فى كل مكان مزيداً من الأهمية السياسية .

قنابل ارهابية وضحايا الايدز :

وتدور حرب معلومات متصلة فى كل مكان بين سدنة السرية ومجموعات المواطنين التى تقاثل من أجل المزيد من حرية الوصول للمعلومات .

ولكن قد يحدث مثلاً أن يصطدم هذا المطلب بضرورات الأمن والسلامة التى يقرها الجميع علناً . فبعد حادث انفجار قنبلة على متن الرحلة ١٠٣ لشركة بان أمريكان فوق بلدة لوكربى فى اسكتلندا يوم ٢١

ديسمبر ١٩٨٨ ، والذي ذهب ضحيته ٢٥٩ راكباً وأفراد طاقم الطائرة ، كشفت الصحافة أن السلطات كانت قد تلقت تحذيراً قبل وقوع الحادث . وأراد الرأي العام العالمى الغاضب أن يعرف لماذا لم يتم تحذير الجمهور العريض فى حينه . وتحول جزء كبير من الغضب الموجه للارهابيين وانصب على السلطات .

وأدى رد الفعل العنيف هذا الى قيام لجنة فرعية من لجان مجلس النواب بتحقيق سريع ونشرت قائمة طويلة للتعليمات الأمنية التى كانت الادارة الفيدرالية المسئولة عن الطيران قد وجهتها الى شركات الطيران . غير أن هذا الانتهاك للسرية المحيطة بهذه التعليمات أثار بدوره وزير النقل الأمريكى الذى اتهم اللجنة الفرعية بأنها تعرض بهذا الاجراء « حياة الركاب للخطر بكشفها بعض التعليمات الأمنية » .

ولكن كارديس كرلينز رئيسة اللجنة الفرعية لم تستسلم ووصفت هجوم الوزير بأنه « مضلل » . وقالت أن نشر تعليمات الادارة الفيدرالية للطيران كشف فى الواقع عن وجود عيوب خطيرة فى نظام التحذير برمته وخدم بالتالى الجمهور . الا أن شركات الطيران الأمريكية وحدها تتلقى سنوياً حوالى ٣٠٠ تهديد بوجود قنابل ، وقد يؤدى نشر التعليمات الى شل كل حركة الملاحة الجوية لأنه يتيح للارهابيين امكانية ارباك النظام ، فى أى وقت ، مقابل ثمن مكالمات هاتفية .

وسرعان ما وجدت الهيئات التنفيذية والتشريعية نفسها ، وكذلك شركات الطيران ووكالات الرقابة والشرطة وغيرها ، متورطة فى معركة عامة - لا تزال مستمرة حتى الآن - من أجل السيطرة على هذه المعلومات .

وفى ديسمبر ١٩٨٩ ، أى بعد عام فقط من مأساة لوكربى تلقت شركة طيران نورث ويست تهديداً بنسف طائرتها القائمة بالرحلة رقم ٥١ بين ديترويت وباريس . وقررت الشركة ، وذكرى حادث العام السابق ما زالت حية فى ذاكرتها ، أن تخبر الركاب الحاجزين على هذه الرحلة بأمر التهديد ، على أن تقوم بذلك عند بوابة الخروج الى الطائرة ، أى قبل الاقلاع مباشرة . الا أن صحيفة سويدية نشرت نبأ التهديد مما دفع شركة الطيران لتحذير الركاب مقدماً عن طريق الهاتف مقترحة عليهم المساعدة فى عمل ترتيبات بديلة اذا رغبوا فى ذلك . (جميع الركاب سافروا على نفس الرحلة التى تمت دون حوادث) .

كما تصطدم المطالبة بقدر أكبر من المعلومات بمتطلبات احترام الحياة الخاصة التى سبق الإشارة إليها آنفا . ومن بين أكثر مشكلات المعلومات حساسية تلك التى يثيرها وباء الايدز . فبينما كان المرض ينتشر بسرعة فى العديد من البلدان ، حاملا معه قدرا غير قليل من الهلع ، طالب بعض المتطرفين بوسم ضحايا الايدز وعزلهم . وحاول أولياء الأمور ، الذين استبد بهم الذعر ، طرد الأطفال المصابين بالايدز من الفصول الدراسية . كما طالب وليام بينيت ، الذى كان وزيرا للتعليم آنذاك والمعروف بتشدهد ، بإجراء فحوص اجبارية للايدز لفئات معينة من بينها كل مرضى المستشفيات والراغبون فى الزواج والمهاجرون والسجناء . وكان يريد أيضا أن يتم حصر كل زوج أو زوجة أو شريك جنسى سابق لأى شخص يثبت التحليل أنه حامل لفيروس الايدز .

وأثار موقف بينيت استنكارا عاما لدى المسؤولين عن الصحة العامة ورجال القانون ودعاة الحريات المدنية ، وجميعهم يؤيدون الفحص التطوعى . ومما يدعو للدهشة تناقض مواقف الذين ناضلوا من أجل حماية الحياة الخاصة فى هذه الحالة بالذات ، ففي مواقف أخرى كانوا هم أنفسهم الذين قادوا الحملات من أجل الكشف عن المعلومات .

كان البعض يؤكد أن الاختبارات الطبية ليست أكيدة ١٠٠٪ ، وإذا ما أعلنت نتائجها فإن الضحايا سيتعرضون لتمييز واضطهاد فى العمل أو المدرسة فضلا عن العديد من الأضرار الأخرى التى ستلحق بهم . زد على ذلك أنه إذا أصبحت الفحوص اجبارية فقد يختبئ الضحايا المحتملون أو يرفضون التماس العلاج . وهاجم الجراح العام ايفرت كوب الذى يمثل أعلى سلطة طبية رسمية فى الولايات المتحدة موقف وزير التعليم الأمريكى علنا .

ولازال الجدل محتدما ليس فقط فى واشنطن ولكن فى عواصم العديد من البلدان . ان الحقوق المتبادلة للفرد والجماعة وكذلك مسألة التناقض بين « الخاص » أو السرى و « المفتوح » - أى الذى يجب كشفه - لازالت مشوشة وغامضة وبعيدة تماما عن الوضوح .

ومن ناحية أخرى نجد العديد من صراعات المصالح تتولد من القوانين الحالية المثيرة للבלبلة التى تنظم بعض المجالات ، مثل مجال حقوق النشر والتأليف وبراءات الاختراع والأسرار المهنية والمضاربة بالأسهم من داخل البورصة والإطلاع على أسرار دون وجه حق والاستفادة

منها ، وتعتبر كل هذه المجالات جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال المعارف الذى فى طريقه لأن ينتقل الى فلك السياسة . ومع استمرار تطور الاقتصاد فائق الرمزية قد تبرز أخلاقيات للمعلومات تناسب الاقتصادات المتقدمة . أما فى الوقت الحالى فلم تتبلور بعد أخلاقيات مترابطة وبالتالي يتم اتخاذ القرارات السياسية فى ظل فراغ أخلاقى مريب ، فنسأدرأ ما توجد قواعد لا تتعارض وتتناقض مع قواعد أخرى .

ويفتقر العديد من مناطق العالم لأبسط درجات حرية المعلومات وتضطر شعوبها لمواجهة القهر الثقافى والرقابة القاسية على الصحف ووسائل السرية المرضى لقادة تلك المناطق . أما فى البلدان الديمقراطية ذات التكنولوجيا المتقدمة ، حيث حرية التعبير مضمونة بدرجة أو أخرى فتبدأ سياسة المعلومات فى الارتفاع الى مستوى أكثر مهارة وبراعة .

التغذية الارتجاعية العالمية الجديدة :

نظراً للطابع المتداخل والمتشابك للتطورات التكنولوجية ولمشكلات البيئة وشئون المال والاتصالات اللاسلكية ووسائل الاعلام فان نظاماً جديدة للتغذية الارتجاعية فى مجال الثقافة بدأت تعمل عملها بحيث غدت سياسة المعلومات فى بلد ما موضع اهتمام كل البلدان الأخرى . وبالتالي يصبح جدول أعمال المعلومات الآن ذا صبغة عالمية . فعندما أطلق مفاعل شيرنوبل سحب الاشعاع الذرى فوق بعض مناطق القارة الأوروبية ثارت موجة عارمة من الغضب ضد السوفيت لتأخرهم فى ابلاغ الحكومات المعنية بمسار الغبار الذرى . وأكدت هذه الدول أن من حقها معرفة الحقائق فى حينها .

ومعنى ذلك أنه ليس من حق أى بلد أن يقرر وحده اخفاء الحقائق وان أخلاقيات المعلومات - حتى وان كانت ضمنية - تتجاوز المصالح الوطنية . ولذا عندما ضربت كارثة أخرى الاتصاه السوفيتى - زلزال أرمينيا - تعلمت السلطات الدرس وأبلغت على الفور الصحافة العالمية .

ولكن وفقاً لهذا المبدأ الضمنى ، لم يكن الاتحاد السوفيتى الدولة الوحيدة المخالفة . فبعد حادث شيرنوبل بقليل انتقد الأدميرال ستانيسفيلد تيرنر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بلاده علناً لأنها لم تنشر القدر الكافى من المعلومات عن تلك الكارثة ، وهى المعلومات التى قامت أقمار التجسس الأمريكية بجمعها . وبدون أن يفشى أى أسرار أعلن تيرنر ، ان قدرتنا على جمع المعلومات [٠٠٠] تتيح لنا إمكانية اعلام الناس بشكل صحيح على امتداد العالم كله .

ان وسائل الاعلام الجديدة القادرة على بث المعلومات والتي تحيط
بكوكب الأرض ، ميسرة بذلك العالمية المكتسبة بواسطة النظام الجديد
لخلق الثروة ، تجعل اخفاء المعلومات داخل الحدود الوطنية أو احتواءها
فى الخارج أكثر صعوبة .

وهو ما نسيته الحكومة البريطانية فى قضية « صائد الجواسيس » .
فعندما كتب بيتر رايت كتابا يحمل هذا العنوان وضمنه اتهامات خطيرة
ضد أعضاء سابقين فى جهاز مكافحة التجسس البريطانى تدخلت حكومة
قائمه لمنع نشره . وردا على ذلك قام رايت بنشر الكتاب فى الولايات
المتحدة وبلدان أخرى . وأدت محاولة لندن لحجب هذا الكتاب الى جعله
من أكثر الكتب مبيعا دوليا . وخصصت محطات التلفزيون والصحف فى
كل مكان مساحات لعرض الكتاب ، ضامنة بذلك أن المعلومات التى أرادت
الحكومة البريطانية حجبها ستأخذ طريقها الى بريطانيا وتنفذ اليها .
وبسبب عملية التغذية الارتجاعية اضطرت الحكومة البريطانية الى
التراجع عن موقفها ، وأصبح كتاب رايت من أكثر الكتب مبيعا فى بلده
ايضا .

ومن الممارسات الآخذة فى الشيوع ايضا استخدام وسائل الاعلام
خارج حدود ما للتأثير على بعض القرارات السياسية داخله . ففى
يون ، نفت حكومة كول أن تكون الشركات الألمانية قد ساعدت رجل
لينا القوي معمر القذافى فى بناء مصنع للأسلحة الكيماوية على بعد
٧٥ كيلومترا من العاصمة طرابلس . وعندئذ قامت أجهزة الاستخبارات
الأمريكية بنشر أدلتها ، التى حصلت عليها بواسطة أقمار التجسس
الخاصة بها ، فى وسائل الاعلام الأمريكية والأوروبية . ودفع ذلك مجلة
« شتينر » الألمانية الى أن تقوم بتحقيق صحفى متعمق أدى بدوره الى
ارغام الحكومة الألمانية ، وهى فى حالة شديدة من الارتباك ، على
القرار بأنها كانت تعرف ما ادعت عدم معرفته .

وتتوالى الحالات التى نجد فيها المعلومات - من يملكها وكيفية
الحصول عليها - فى قلب النزاعات والصراعات السياسية ، سواء
الداخلية أو الدولية . والسبب الأساسى للأهمية الجديدة التى تكتسبها
سياسة المعلومات تكمن فى تزايد اعتماد السلطة ، بكل أشكالها ، على
المعرفة . وكلما انتشر الوعي بهذا الانتقال التاريخى زادت أهمية
وقوة المعلومات السياسية .

غير أن كل ما يحدث حتى الآن ليس سوى مناقشات بالمقارنة بما قد يتبين أنه أهم حرب معلومات في العقود القادمة .

شفرة انديانا جونز :

إن اكتشاف الشوارع من بين أكثر المناظر انتشارا في تايلاند ، ويستطيع المرء أن يشتري منها اشربة الفيديو والأشرطة الموسيقية وغيرها من المنتجات بأسعار زهيدة . والأسباب وراء ذلك أن هذه المنتجات ، مثل منتجات أخرى كثيرة يتم تداولها في أنحاء مختلفة من العالم ، ليست أصلية وإنما هي نسخ مقلدة للمنتج الأصلي يتم انتاجها بدون ترخيص . ومعنى ذلك حرمان المؤلفين والناشرين وشركات التسجيل الأصلية من حقوقهم التي من المفروض أن تعود اليهم

ويتم في مصر نشر كتب غربية مترجمة الى العربية دون دفع شيء للمؤلفين وأصحاب حقوق النشر . وتشير مجلة « ميدل ايست » الشهرية التي تصدر في لندن الى أن « عمليات نشر الكتب دون إذن مؤلفيها ودون دفع حقوق نشر بلغت في الشرق الأوسط درجة لا يضاهيها سوى ما يتم من عمليات مماثلة في الشرق الأقصى وباكستان » . وفي هونغ كونج ألقت الشرطة القبض على ٦١ شخصا اثر تفتيشها لـ ٢٧ مكتبة حيث عثرت على ٦٤٧ عملا جاهزا للطبع بشكل غير قانوني .

إلا أن العديد من البلدان لا تعتبر عمليات القرصنة هذه مشروعة فحسب بل يتم تشجيعها نظرا للاسهام الذي يمكن أن تقدمه في عمليات التصدير . كما أن التقنيات الجديدة تجعل عمليات القرصنة أقل تكلفة وأكثر يسرا .

لقد كلفت هذه الممارسات صناعة السينما الأمريكية حوالي ٧٥٠ مليون دولار سنويا ، ولذلك قررت هوليوود في منتصف الثمانينيات أن تقوم بهجوم مضاد . فعندما تم عرض فيلم « انديانا جونز والمعبد الملعون » كانت كل نسخة من الفيلم تحمل شفرة غير محسوسة تحدد هويتها دون احتمال لأى خطأ ، بحيث يستطيع المحققون اكتشاف مصدر أى نسخ غير قانونية تطبع منها . ومنذئذ بدأت كبرى شركات الانتاج السينمائي في استخدام شفرات مماثلة .

بيد أن تايوان مثلا كانت تأوى حتى عام ١٩٨٩ (١٢٠٠) قاعة عرض خاصة صغيرة تسمى بـ « صالونات التلفزيون » ، وكان المراهقون

يتجمعون فى هذه القاعات لمشاهدة شرائط فيديو منسوخة بشكل غير قانونى لأحدث الأفلام الأمريكية . وكانت طوابير الشباب تنتظر على امتداد البنايات دورها فى الدخول . ولاقت هذه العروض غير القانونية رواجاً كبيراً حتى أنها خفضت مبيعات تذاكر دور السينما العادية . وفى النهاية ، اضطرت الحكومة فى تاوان الى معاقبة هذا النشاط غير المشروع تحت ضغوط شركات هوليوود .

وبالتوازي مع عمليات النسخ والطباعة بغير ترخيص اندلعت حرب براءات الاختراع ، اذ رفض العديد من البلدان دفع حقوق الاختراع - أى المبالغ التى تدفع للمخترع عن كل سلعة مباحة من اختراعه - عن عقار طبى جديد مثلاً رصدت لابتكاره وتجربته استثمارات ضخمة وأنجزه باحثون متخصصون .

وبالإضافة الى عملية النسخ والطباعة بدون ترخيص ، أى القرصنة الصريحة ، وأصبحت عمليات تقليد المنتجات صناعة عالمية واسعة النطاق . فلقد تم اغراق الأسواق بمنتجات مقلدة رخيصة الثمن ، مثل تقليد موديلات بيوت الأزياء الكبرى . ولكن الأخطر من ذلك هو سرقة برامج الكمبيوتر أو نسخها بطريقة غير قانونية ، ليس على مستوى الأفراد للاستخدام الشخصى ولكن على مستوى كبير بواسطة موزعين - قرصنة على امتداد العالم كله . لقد ازدادت كل هذه المشكلات حدة مع ظهور وانتشار التقنيات الأكثر حداثة .

وقد أثارت المشكلات التى طرحتها قضية حماية « الملكية الفكرية » - التى تعد الأساس لجزء كبير من النظام الجديد لخلق الثروة - خلافات سياسية بين البلدان منذ عام ١٩٨٩ . وتشمل الملكية الفكرية - وهو اصطلاح فى حد ذاته محل جدل - ملكية عناصر غير مادية ناتجة عن عمل ابداعى فى مجالات العلوم والتقنية والفنون والآداب والتصميم ومعالجة المعرفة بشكل عام . ومع امتداد الاقتصاد فائق الرمزية تصبح هذه العناصر غير المادية أكثر ربحية من المنظور الاقتصادى ، ومن ثم يزداد طابعها السياسى .

واندلعت فى واشنطن معارك سياسية ساخنة قادتها جماعات ضغط متنوعة ، يساندها ممثل لجنة التجارة الأمريكية ، للمطالبة بإجراءات حاسمة ضد تايلاند لأنها لم تحظر عمليات قرصنة وتقليد المنتجات الإبداعية الأمريكية . وطالبت هذه الجماعات الولايات المتحدة بأن تتخذ إجراءات انتقامية ضد تايلاند اذا رفضت حكومتها معاقبة هذه الممارسات

غير المشروعة • وهو ما يعنى المناداة بالغاء الاعفاءات الجمركية الممنوحة لبعض الصادرات التايلاندية مثل الزهور الاصطناعية وبلاطات الخزف والفاسوليا المجففة ومعدات الاتصالات اللاسلكية •

وعلى النقيض من هذه المطالب نادت وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومى بالترفق مع تايلاند ، واضعين بذلك المصالح الدبلوماسية والضرورات العسكرية قبل مصالح أصحاب حقوق النشر وبراءات الاختراع

كما رفض رونالد ريغان ، فى آخر يوم فى فترة رئاسته ، اقتراحات أكثر تشددا تطالبه بإجراءات قمعية ضد القراصنة والمقلدين فى تايلاند وإن كان قد ألغى الاعفاءات الجمركية التى كانت تستفيد منها المنتجات التايلاندية ، التى سبق الإشارة إليها •

غير أن تايلاند ليست أكثر الدول انتهاكا للقوانين التى تحمى حقوق النشر وبراءات الاختراع بمفهومها فى الاقتصادات المتقدمة • وتوضح هذه المناوشات الصغيرة التى دارت فى واشنطن ما يدور على ما لا يقل عن مائة جبهة فيما تلعب منتجات الأنشطة الإبداعية دورا أكثر محورية فى جميع اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة •

فى عام ١٩٨٩ ، طالب أصحاب حقوق النشر الأمريكيون ، بما فى ذلك صناعة الموسيقى وبرامج الكمبيوتر والناشرون ، الحكومة الأمريكية باتخاذ اجراءات ضد ١٢ بلدا لأنها تكيد - على حد زعمهم - الاقتصاد الأمريكى خسائر فى المبيعات تقدر بحوالى ١٣ مليار دولار سنويا • ومن بين هذه الدول الصين والسعودية والهند وماليزيا وتايوان والفلبين •

وان كان الأمريكيون من أشد المدافعين عن حماية الملكية الفكرية فإن هذه القضية تشغل أيضا وبنفس القدر الجماعة الأوروبية واليابان • لقد طالبت المجموعة الأوروبية سلطات جمارك العالم كله بمصادرة ١٦ سلعة مقلدة وبفرض عقوبات جنائية على القراصنة الذين يقومون بتسويق هذه السلع •

وتدور المعركة السياسية حول الملكية الفكرية بشكل خاص داخل مجلس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة حيث تصطدم الاقتصادات المتقدمة بمقاومة حازمة من جانب الدول الأقل تقدما التى

يردد مفاوضوها أحيانا حجج الطلبة العرب الذين يشترون كتباً طبعت بدون ترخيص والتي تقول بأن « المفهوم الغريب لحقوق النشر هو مفهوم نخبوى يهدف الى حشو جيوب الناشرين » .

غير أن هذا الموقف لا يشكل تهديدا خطيرا للدول ذات التكنولوجيا المتقدمة ، وإنما التهديد الفعلى ينبع من الشك الفلسفى المحير الذى يدفع الى التساؤل عن طبيعة الملكية الفكرية وهل هى من نفس طبيعة ملكية الأصول المادية ؟ أم أن مفهوم الملكية برمته فى حاجة الى إعادة تفكير ؟

لقد تأمل هارلان كليفلاند ، المفكر المستقبلى والدبلوماسى السابق ، وفكر مليا فى « الجنون المتمثل فى رفض اقتسام ما لا يمكن امتلاكه » . ويشير كليفلاند الى أن « ما يبنى شركة كبيرة أو بلدا عظيما ليس هو حماية ما تعرفه سلفا وإنما هو اكتساب معارف جديدة نابغة من شركات وبلدان أخرى والتكيف معها » . كيف يمكن « حماية » الملكية الفكرية ؟ أن السؤال نفسه ينطوى على بذور غموضه والتباسه الذاتى : أنه استخدام الفعل غير المناسب لاسم غير مناسب .

أن هذا النوع من الحجج كثيرا ما يستخدم لتأييد رؤية عالم تنتقل فيه المعلومات بدون قيود أو موانع . وهو حلم يتفق تماما مع المطالب الملحة للدول الأكثر فقرا التى تحتاج للعلم والتكنولوجيا اللازمين للتحرر من التخلف الاقتصادى . ولكن السؤال الذى تطرحه الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة ولم يجد اجابة حتى الآن هو : ماذا سيحدث للفقراء والأغنياء - على حد سواء - إذا ما نصب فيض الابداع التقنى فى العالم كله ، إذا عجزت شركة أدوية ، بسبب القرصنة ، عن تعويض النفقات الضخمة التى يتطلبها التوصل الى وسائل علاجية جديدة ، فمن غير المرجح أن تستمر هذه الشركة فى استثمار المزيد من الأموال فى البحث العلمى . أن كليفلاند محق فيما ذهب اليه من أن كسل البلدان ستحتاج فى المستقبل الى المعرفة والثقافة والعلم والفنون القادمة من الخارج . ولكن فى هذه الحالة سيتطلب الأمر وضع قواعد أساسية تنظم بطريقة متحضرة عمليات التبادل ، ويجب أن تشجع هذه القواعد مواصلة الابداع والابتكار لا أن تعرقه .

أن التوصل لاعداد هذه القواعد الجديدة والأخلاقيات المعلوماتية فى عالم منقسم الى اقتصادات زراعية واقتصادات صناعية واقتصادات ما بعد العصر الصناعى قد تكون عملية متناهية الصعوبة . إلا أنه من الواضح والجلي أن هذه المشكلات ستكتسب وباطراد مزيدا من الأهمية .

إن السيطرة على اللاماديات - أى الأفكار والثقافة والصور والنظريات والمعادلات العلمية والبرامج الاعلامية - سوف تستنفد قدرا متزايدا من الاهتمام السياسى فى جميع البلدان ، بينما تهدد عمليات القرصنة والتقليد والمزقة والتجسس التكنولوجى المصالح الحيوية الخاصة والوطنية بشكل متزايد الخطورة .

ففى دراسة أجراها عبده سعيد ولويس سيمونز عن الشركات متعددة الجنسيات بعنوان « السادة الجدد » يشيران الى أن « طبيعة السلطة تمر الآن بتحول جذرى . إذ أصبح سوء توزيع المعلومات هو المحدد الرئيسى للسلطة . ان التفاوت الذى ظل مرتبطا لأمد طويل بالدخل أساسا ، يرتبط الآن بشكل متزايد بعوامل تكنولوجية وكذلك بالسيطرة السياسية والاقتصادية على المعارف » .

لقد كانت الدول خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تخوض الحروب من أجل الاستحواذ على المواد الخام اللازمة لاقتصاداتها المصنعية . أما فى القرن الحادى والعشرين فان المعرفة ستكون أكثر المواد الخام أساسية . فهل ستكون المعرفة هى رهان الحروب والثورات الاجتماعية فى المستقبل ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هى الدور الذى ستلعبه وسائل الاعلام فى هذه الأحداث ؟

الفصل السادس والعشرون

صانعو الصور

ان بنيامين داي الطباع ذا الثلاثة والعشرين ربيعا ، صاحب الأفكار المجنونة ، هو الذى غير تاريخ ما نسميه الآن بوسائل الاعلام . كان ذلك فى عام ١٨٣٢ وكان عدد سكان مدينة نيويورك ٢١٨ ألف نسمة . الا ان عدد المشتركين فى اكبر صحيفة يومية بالمدينة لم يكن يتعدى ٤٥٠٠ مشترك . وكان دخل العامل الحضرى الأمريكى فى هذه الفترة ٧٥ سنتا فى اليوم فى حين كان ثمن الصحيفة سنتين وبالتالي كانت قلة قليلة هى التى تستطيع دفع هذا المبلغ يوميا ثمنا لـ صحيفة . كما كان يتم طبع الصحف بآلات طباعة يدوية معدل انتاجها لا يتعدى بضعة مئات من النسخ فى الساعة .

ولكن داي اقدم على مجازفة مجنونة . وفى يوم ٢ سبتمبر ١٨٣٢ طرح فى الأسواق صحيفة « نيويورك صن » ، وحدد سعر النسخة بنس واحد لا غير . واطلق فى الشوارع خبيدا من الصبغة لبيعها . وكان ذلك ابتكارا جديدا حينذاك . وكلف طباع آخر ، زميل له ، بالتردد على قاعات المحاكم وتغطية ما يعرض فيها من قضايا وحوادث ، مقابل أربعة دولارات فى الأسبوع . وكانت هذه إحدى أوائل المرات التى يستخدم فيها « المخبر الصحفى » . وتمكنت صحيفة الـ « صن » خلال أربعة شهور من جذب أكبر عدد من قراء المدينة ، وفى عام ١٨٣٥ اشترى داي أحدث تقنية فى مجال الطباعة آنذاك وهى آلة طباعة تعمل بالبخار . وبلغ توزيع صحيفته رقما خارقا : ٢٠ ألف نسخة يوميا . واخترع داي بذلك الصحافة الشعبية بكل ما تتميز به من أخبار الحوادث والجرائم وغيرها .

وفى نفس الفترة تقريبا كانت ابتكارات « مهووسين » آخرين تسير

فى خطوط موازية لدائى ، ففى انجلترا أصدر هنرى هزرينجتون صحيفة « توبينى ديسباتش » ، وفى فرنسا صدرت صحيفة « لاپريس » ، لأميل جيراردا . كان هذا النوع من الصحف الرخيصة الذى كان يسمى فى انجلترا بـ « صحافة الفقراء » أكثر من مجرد قضية تجارية ، اذ كانت له آثار سياسية باقية ، لقد ساهمت هذه الصحافة الى جانب تشكيل أولى النقابات المهنية وبدايات التعليم الجماعى ، فى دفع الطبقات الفقيرة الى خضم الحياة السياسية للأمم .

ومنذ السبعينات من القرن الماضى بدأ رجال السياسة من جميع الاتجاهات يأخذون فى اعتبارهم شيئا اسمه « الراى العام » ، وكتب أحد المفكرين الفرنسيين يقول : « من الآن فصاعدا لا توجد حكومة أوروبية لا تأخذ فى حسابها الراى العام ولا تشعر أنها ملزمة بتقديم حساب عن أعمالها وان توضح مدى توافق هذه الأعمال مع المصلحة الوطنية ، أو ان تسوق الصالح العام لتبرير اية زيادة فى سلطتها أو امتيازاتها » .

وبعد بنهامين داي بقرن ونصف عنت لوجل « جامع » آخر فكرة كانت كفيلة حتما بإعلان أفلاسه . هذا المهووس الطويل القامة اللفظ النافذ الصبر والنأبه هو تيد تيرنر الذى ورث عن أبيه - بعد موته منتحرا - شركة للوحات الاعلانات . بدأ تيرنر بتنظيم هذه الشركة ثم اشترى محطات اذاعية وتليفزيونية . وكان يتسائل عما يتعين عمله بعد ذلك عندما لاحظ أمرا غريبا : فمحطات التليفزيون الكابلى ، الذى كان ينتشر بسرعة كبيرة فى انحاء الولايات المتحدة ، كانت تعاني من نقص حاد فى البرامج والاعلانات . وفى الوقت نفسه كانت هناك أجهزة تنود ماليا فى السماء يطلق عليها اسم « الأقمار الصناعية » .

وجمع تيرنر اثنين زائد اثنين وحصل على خمسة . فقد قام ببيت البرامج من محطته فى مدينة أطلنطا الى أحد الأقمار الصناعية ، الذى قام بدوره بإعادة بثها الى المحطات المتعطشة الى البرامج . وبذلك منح رجال الدعاية والاعلان بصرية واحدة سوقا واسعة بامتداد الولايات المتحدة بعد أن كانوا لا يريدون تكليف أنفسهم عناء شراء مدد اعلان على العشرات من محطات الكابل الصغيرة . وأصبحت «محطته الفائقة» فى أطلنطا حجر زاوية لامبراطورية متنامية .

وفى يوم ١٩ يونيو ١٩٨٩ انتقل تيرنر الى المرحلة التالية والأكثر مجازفة . اذ أنشأ ما أطلق عليه النقاد حينذاك « شبكة الفراخ بالمكرنة»

(Chicken Noodle Network) سخرية من اختصار CNN
وهي شبكة الأنباء الكابلية . وأصبحت CNN سخرية كل أقطاب
الاعلام ابتداء من ملوكه في منهاتن الى استوديوهات لوس انجلوس .
وكانت رول ستريت متأكدة من أن هذه الشبكة ستنتهار وقد تجر وراءها
أعمال تيرنر الأخرى . إذ لم يحاول أحد من قبل انشاء شبكة لميث الأنباء
لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا .

أما حاليا فان شبكة CNN تعد من أكثر مصادر الأنباء
التليفزيونية تأثيرا في جميع أنحاء الولايات المتحدة ، فاجهزة التليفزيون
في البيت الأبيض وفي البنتاجون مضبوطة باستمرار على قناة CNN
والشئ نفسه يتكرر في السفارات وفي ملايين البيوت على امتداد
الولايات المتحدة .

غير أن احلام تيرنر الجامعة تجاوزت حدود الولايات المتحدة
وتعمل حاليا شبكة CNN في ٨٦ بلدا . وهو ما يجعلها أكثر
شبكات التليفزيون انتشارا ، مثيرة انبهار واعجاب شبوخ الشرق الأوسط
والصحفيين الأوروبيين ورجال السياسة في أمريكا اللاتينية بسبقها في
تغطية أحداث مثل اغتيال الرئيس المصري انور السادات وقمع المظاهرات
في ميدان تيانانمين ببيكين في عام ١٩٨٩ والغزو الأمريكي لبنا وحرب
الخليج وقصف بغداد . كما يصل ارسال CNN عبر الاثير او عبر
الكابل الى غرف الفنادق والمكاتب والمنازل بل والى أجنحة الركاب
على متن « كوين اليزابيث الثانية » .

وأحد كتوز تيرنر السرية شريط فيديو يصور لقاء خاصا مع
فيل كاسترو . ويشير كاسترو خلال اللقاء الى انه يشاهد الـ CNN
بانتظام . وعندئذ طلب منه تيرنر - الذي لا يتراجع أمام شيء للدعاية
لشركاته - إذا كان يقبل أن يكرر ما قاله على الهواء كدعاية للشبكة .
فجذب كاسترو بضعة انفاس من مسجاره وأجاب قائلا : « لم لا في
الواقع ؟ » لم يتم قط اذاعة ذلك على الهواء ولكن تيرنر يفرج الشريط
من وقت لآخر ليعرضه على الأصدقاء .

تيرنر شخصية فريدة ، فهو وسيم ذو صوت أجش ، غريب الأطوار
ومتقلب المزاج ، يملك مزرعة لتربية الثيران الأمريكية (البيسون) وهي
ثيران لها عند اكتافها شبه سنام . كما يملك فريق (اطلنطا بريفن)

للبيسبول ومكتبة أفلام مترو جولدوين ماير للأفلام القديمة وكذلك - على حد قول منتقديه - أطول لسان في جنوب الولايات المتحدة كله .

وعلاوة على أن تيرنر نصير شرس للشركة الحرة فقد كان داعية للسلام قبل أن يرتبط بالممثلة جين فوندا بوقت طويل ونظم دورة « ألعاب الصداقة » في موسكو في فترة كان القيام بذلك يتطلب شجاعة سياسية ومالية نابرة . كما تبث شبكاته العديد من البرامج لصالح حماية البيئة .

ويعتبر تيرنر حاليا أكثر أقطاب الاعلام قدرة على التخيل والحلم ، هؤلاء الأقطاب الذين يقومون حاليا بتغيير وسائل الاعلام تغييرا ثوريا أعمق بكثير مما فعل بنيامين داي ، والذين ستحدث جهودهم المشتركة على المدى الطويل ، تحولا للسلطة في العديد من البلدان .

المجتمع المتعدد القنوات :

إن التغير الجذري في التوجه الذي طرأ على وسائل الاعلام ابتداء من عام ١٩٧٠ ، على أقل تقدير - عندما تنبأ كتاب « صدمة المستقبل » بحدوث تجزئة لجماعية ما يبيت عبر موجات الأثير - ينصب على تجزئة الأعداد الكبيرة من المستمعين والمشاهدين الى شرائح ومجموعات فرعية بحيث يستقبل كل منها تركيبة مختلفة من البرامج والرسائل . ولقد صاحب ذلك اتساع ونمو كبير في كم الصور التي يبتثها التلفزيون في شكل سواد إخبارية وترفيهية .

هناك سبب لهذه الزيادة الضخمة في الصور في التلفزيون .

فمنذ الأزل تبادل البشر تصورات رمزية للمواقع . وفي ذلك يكمن كل نور اللغة وعليه تقوم المعرفة . إلا أن المجتمعات المختلفة تتطلب قدرا متفاوتا من التبادل الرمزي . والانتقال الى اقتصاد قائم على المعرفة يزيد فجأة الطلب على الاتصال محدثا بذلك تشبعا للنظم القديمة لنقل الصور .

وتتطلب الاقتصادات المتقدمة أيدي عاملة معتادة تماما على الاعداد والتحصير الرمزي . ومن جانبها تحتاج هذه الأيدي العاملة الى سبيل وصول فورية - وحررة الى حد كبير - الى كل انواع المعلومات التي كانت

تعتبر حتى الآن غير ذات صلة باننتاجيتها . كما أنها تحتاج الى عناصر
قادرة على التكيف السريع جداً مع التغيرات المتكررة فى طرق العمل
والتنظيم والحياة اليومية ، بل وقادرة على توقعها .

ان افضل العاملين هم أولئك الذين ينتبهون جيداً لما يحدث حولهم
فى العالم ، ويحسنون استقبال الأفكار الجديدة وما يفضله العملاء
والتغيرات الاقتصادية والسياسية ، والذين يدركون ضغوط المنافسة
والاتجاهات الثقافية وأشياء أخرى كثيرة كانت تبدو فى الماضى أنها
لا تعنى سوى الصفوة الادارية .

ان هذا التنوع الكبير فى المعارف لا يتم الحصول عليه من خلال
المحاضرات والكتيبات التقنية فقط وانما من خلال التعرض المستمر
للأنباء المذاعة عبر التلفزيون والصحف والمجلات والراديو . كما يتم
الحصول عليها بشكل غير مباشر من خلال البرامج الترفيهية التى يقوم
الكثير منها بإعداد المشاهد ، بشكل غير مقصود ، بمعلومات عن الأنماط
الحياتية الجديدة والعلاقات الشخصية بين الأفراد والمشاكل الاجتماعية
بل وأساليب الحياة والأسواق الأجنبية .

كما أن بعض المسلسلات التلفزيونية ، مثل حلقات « مورفى » التى
تقوم ببطولتها الممثلة كانديس بيرجن ، تتخذ - عن قصد - الأنباء
والأحداث الراهنة محوراً للدراما أو الكوميديا التى تعرضها . لكن حتى
إذا لم تتم الأمور بهذا الشكل فإن العروض التى يقدمها التلفزيون تعطي
- بالرغم عنها أحياناً - صوراً عن الواقع .

صحيح أن المضمون المقصود للعرض التلفزيونى - أى عقده
وسيلوك الشخصيات الرئيسية فيه - كثيراً ما يرسم صورة زائفة عن
الواقع الاجتماعى ، غير أن كل البرامج والإعلانات وكذلك الأفلام
السينمائية تتضمن مستوى تكميلياً ، أى ما يمكن أن نسميه « المضمون
غير المقصود » .

وهو يتألف من تفاصيل فى خلفية المشهد - كالمناظر الطبيعية
والسيارات ومشاهد الشوارع والطرز المعمارية والهواتف ، فضلاً عن
أحداث تكاد لا تسترعى الانتباه مثل المداعبات المتبادلة بين نادلة و عميل
لحظة جلوس البطل على الطاولة فى محل من نوع « اخدم نفسك » .
وعلى نقيض المضمون المقصود فإن التفاصيل غير المقصودة تعطي فى
أغلب الأحيان صورة صحيحة جداً عن الواقع اليومى . بالإضافة الى

ذلك ، فان اى فيلم بوليسى عادى يوضح الصراعات والتقلبات السائدة والمواقف الشعبية تجاه الجنس والدين والمال والسياسة .

ولا ينسى المشاهد او يتجاهل اى شىء من كل ذلك ، فهو يختزنه فى عمق ذاكرته ليتشكل بذلك بنك معارفه العامة عن العالم . ومن ثم يؤثر المشاهد جيدة كانت او سيئة على مخزون القنوات التى سيأتى بها كل فرد الى مكان العمل . (والمفارقة ان جزءا كبيرا من الصورة التى يكوئها العامل عن العالم والذى يؤثر بشكل متزايد على الانتاجية الاقتصادية يتم استيعابه خلال ساعات « الترفيه »)

ولذلك لم تعد « التسلية البسيطة » « بسيطة » كما كانت فى السابق .

باختصار ، لم يعد الاقتصاد الجديد شديد الارتباط بالمهارات النظرية والتقنية القديمة فحسب بل بالثقافة الشعبية ايضا وبمسوق الصور التى تعيش فترة ازدهار وتوسع . وهذه السوق لا تنمو فقط وانما تتعرض فى الوقت نفسه لعملية اعادة هيكلة . اذ يعاد حاليا تشكيل فئاتها وتصنيفاتها . وسواء اكان ذلك للافضل ام للأسوأ فان الحدود القديمة التى كانت تفصل بين صناعة العروض السينمائية او المسرحية والسياسة وبين الترفيه والعمل وبين المواد الاخبارية والمنوعات قد اخذت تتهاوى كلها ، اصبحت معرضين لاعصار من الصور التى غالبا ما تكون مجزأة وقابلة لتكوين اشكال مختلفة ودائمة التغير .

مقدم عصر الاختيار :

حتى وقت قريب كانت شبكات التليفزيون الكبرى هى المورد الرئيسى لهذه الصور ، اما حاليا فان سلطة هذه الشبكات تنهار فى الولايات المتحدة حيث عملية تفكك جماعية وسائل الاعلام أكثر تقدما وتطورا . فبينما كانت تتربع شبكات (ABC) و (NBC) و (CBS) وحدها على العرش أصبح هناك حاليا ٧٢ محطة قومية من مختلف الأنواع ، وتستعد شبكات اخرى للاعلان عن وصولها ، ولقد جاء فى (هوليوود ريبورتر) ان « الجديد فى مجال التليفزيون الكابلى هو ظهور مجموعة جديدة من الشبكات تمنح « مواقع متميزة » فى سوق الاعلانات والدعاية » . وسيضاف الى ذلك قريبا شبكة مخصصة لمسرح المنوعات وشبكة اخرى للاستهلاك وثالثة للخيال العلمى . وبالإضافة

الى ذلك تقوم القناة الاولى (Channel one) ببث برامج الى الفصول
فى المدارس ، كما تستخدم شبكة (National College Television)
الاقمار الصناعية لارسال برامج متخصصة الى طلاب الجامعات .

لقد بين كتاب « صدمة المستقبل » منذ عام ١٩٧٠ أن « اختراع
التسجيل الالكترونى للصورة والصوت (الفيديو) وانتشار التلفزيون
الكابلى وامكانية البث مباشرة من الاقمار الصناعية [٠٠٠٠] كل ذلك
يدعو الى توقع تطورات عملاقة فى تنوع البرامج » .

ويتم حالياً استقبال التلفزيون الكابلى فى ٥٧٪ من المنازل الأمريكية،
والكثر التوقعات تحفظا ترفع هذه النسبة الى ٦٧٪ خلال السنوات العشر
القادمة . ولدى المستخدم المتوسط لهذا النوع من الارسال فرص
الاختيار بين أكثر من ٢٧ قناة ، وقريباً سيصل هذا الرقم الى خمسين
قناة . وفى مدينة صغيرة مثل مدينة روشستر بولاية مينوسوتا تتساح
لمشاهدى التلفزيون فرص الاختيار بين أكثر من أربعين قناة مختلفة ،
تقدم تنوعاً واسعاً من الموضوعات ابتداءً من برامج منوعات موجهة للسود
وبرامج بالاسبانية الى برامج متخصصة فى التدريب الطبى موجهة الى
الطائفة الطبية الكبيرة المقيمة حول مستشفى ماير كلينيك الشهير .

ان التلفزيون الكابلى كان اول من بدأ فى تفكيك جمهور المشاهدين .
ثم قامت اشربة الفيديو والبث المباشر من الاقمار الصناعية (التى تبث
اشاراتها الى المنازل نفسها لا الى المحطات الكابلية فحسب) باحداث
مزيد من التفكك . ان تتيح اشربة الفيديو للمشاهدين فرصة الاختيار
بين آلاف الافلام والبرامج . ولقد قامت مؤخراً أربع شركات كبيرة
بتوحيد جهودها لتزويد المشاهدين الأمريكيين بـ ١٠٨ قنوات تليفزيونية
(ارسال عادى وارسال ذو وضوحية عالية) ، وذلك عن طريق بث
الاشارات من اقوى قمر صناعى تجارى فى العالم مباشرة الى اطباق
استقبال مزودة بها المنازل ، لا يزيد حجمها عن مناديل الجيب .

فضلا عن ذلك فان عدد المحطات التى تعمل مستقلة عن الشبكات
الكبرى تضاعف أربع مرات منذ نهاية السبعينيات . ولقد تجمع العديد
منها فى تنظيمات دائمة او مؤقتة لمنافسة « الشبكات الكبرى » فى تقديم
البرامج ذات النوعية الرفيعة . وطبقاً لمجلة « نيوزويك » كان تأثير كل
هذه القوى - المفتتة لجماعية المشاهدين - على الشبكات الكبرى التى
كانت حتى وقت قريب قوية وقادرة « ككثير الكارثة » .

ويصرح روبرت ايجر المسئول عن برامج المنوعات فى شبكة (ABC) بأن « كلمتى السرف فى كل ذلك هما : الاختيار والبدائل . وهو ما كان غير متاح للناس فى عام ١٩٨٠ واصبح متوفراً لديهم الآن » . ولكن ذلك هو بالضبط ما كانت الشبكات الرئيسية تعمل على منعه . ففى الواقع ان شبكات (CBS) و (ABC) و (NBC) هى شركات مصنعية تنتمى للموجة الثانية ، اعتادت التعامل مع الجماهير العريضة وليس مع اسواق ميكروية غير متجانسة ، ومن ثم فهى تجد صعوبة فى التكيف مع الاقتصاد بعد المصنعى ، اقتصاد الموجة الثالثة ، مثلها فى ذلك مثل شركات جنرال موتورز واكسون . ان القرار الذى اتخذته شبكة (NBC) بالمشاركة فى مغامرة البث المباشر بالأقمار الصناعية يوضح مدى قلق الشبكات الكبرى بهذا الشأن .

وعندما سئل آل بيرتون وهو من كبار المنتجين المستقلين عما سيحدث للشبكات الرئيسية الثلاث اجاب قائلاً : « كان هناك ذات يوم ثلاث شبكات اذاعية كبيرة . اما الآن فلا احد تقريباً يتذكر انها كانت موجودة ! » .

التلفزيون الأوروبى قادم :

اذا كانت عملية تفكيك جماعية وسائل الاعلام قد بدأت فى الولايات المتحدة فان أوروبا فى طريقها لأن تلحق بها .

كان الارسل الاذاعى والتلفزيونى فى الولايات المتحدة مقصوراً - ولا يزال - على القطاع الخاص ، فى حين ظلت الاذاعة والتلفزيون فى اغلب الدول الأوروبية ولعقود طويلة تحت سيطرة الحكومات ، او يتم تمويلها بضرائب خاصة يدفعها المستمعون والمشاهدون . ونتج عن ذلك أن الاختيار المتاح للأوروبيين كان اضيق مما هو متاح للأمريكيين فى العصر الذى كانت تسيطر عليه الشبكات الكبرى .

أما فى الوقت الراهن فثمة تغيرات لافتة للنظر ، اذ يوجد الآن أكثر من خمسين قمراً صناعياً للبث التلفزيونى فى أوروبا . وتخطط الاذاعة البريطانية للبث عبر الأقمار الصناعية (BSB) لتقديم خمس خدمات بث مباشر بينما تعد المؤسسة المنافسة لها (Sky Television) لبث ست خدمات .

ويتصارح (BSB) وسكاي صراعاً مستميتاً ، فكل منهما يهدد

بتحطيم الآخر وينفقان فى سبيل ذلك مبالغ طائلة دون أى منظور ربحية مباشرة ، فعيونهما مشدودة الى مورد الشراء المتوقع اذا صحت ولو جزئيا تقديرات ساتشى أند ساتشى ، وهى وكالة الاعلانات الاولى فى بريطانيا . فطبقا لهذه التقديرات سيتم تزويد أكثر من نصف المنازل البريطانية ، خلال عقد من الزمان ، بمعدات استقبال البث المباشر من الأقمار الصناعية . وسيجنى هذا النوع من البث مبلغا يقدر بـ ١٣ مليار دولار فى شكل عائدات اعلانات ودعاية . وكانت مبيعات أطباق الاستقبال بطيئة فى أول الأمر ثم تزايدت سرعتها الآن ، ولقد تجاوز عددها ٧٠٠ ألف طبق .

وسيتاح للمشاهدين البريطانيين فى وقت قريب حوالى ١٥ قناة للارسال التليفزيونى تغذيها الأقمار الصناعية بعد أن ظل اختيارهم لسنوات طويلة قاصرا على قناتى (بى . بى . سى) ، ولم يحصلوا على قناة رابعة الا فى عام ١٩٨٢ .

وفى عام ١٩٨٦ أنهت فرنسا بحركة سياسية مفاجئة ومهمة احتكار الدولة للتليفزيون عندما بدأت القناة الخامسة (La cinq) عملها فى احتفال حضره عدد كبير من النجوم ، وقص شريط بدء ارسالها المغنى والممثل الشهير شارل أزنافور . وخلال فترة قصيرة زاد عدد شبكات الخدمة العامة من ثلاث شبكات الى ست شبكات ، أربع منها ملك القطاع الخاص . وتنتشر الشبكات ذات الرسوم مثل كنال بلاس فى فرنسا وفى كل من سويسرا وهولندا .

أما فى ايطاليا فان الهيئة الحكومية للراديو والتليفزيون (RAI) تواجه الآن منافسة أربع شبكات على الأقل ، وتتباهى مدينة روما بأن لديها حوالى ٢٥ قناة تليفزيونية .

كما تزودت المانيا الاتحادية بقناتين تجاريتين جديدتين وهى تقوم بمد شبكات الكابل بسرعة كبيرة منذ عام ١٩٨٥ ، وهو التاريخ الذى بدأت فيه أول شبكة تستخدم هذه التقنية ارسالها على نغمات سيمفونية العالم الجديد للموسيقار دفوراك . ولقد تم الآن ربط ستة ملايين منزل فى المانيا الغربية بشبكة التليفزيون الكابلى . وحتى لا تتأخر اسبانيا عن الركب افتتحت ثلاث شبكات جديدة خاصة لتتنافس مع الشبكات العامة .

ويتغير الموقف بسرعة كبيرة بحيث تصبح هذه البيانات قديمة بدون شك عندما يتم نشرها . ولا أحد يعلم يقينا عدد القنوات الجديدة

التي ستضيفها أوروبا خلال السنوات القادمة ليتضاعف اجمالى عدد القنوات لديها مرتين أو ثلاث مرات . وذلك دون أن نأخذ فى الحسبان الانفجار المحتمل فى ارسال الراديو والتليفزيون فى بلدان أوروبا الشرقية التي تحررت من السيطرة الشيوعية . ومن المتوقع ان تنمو هناك الشبكات التعددية نموا سريعا .

وأثناء ذلك كانت اليابان رائدة التليفزيون ذى الوضوحية العالمية ابدا بكثير فى نشر التليفزيون الكابلى وفى زيادة عدد القنوات . ولكن طبقا لمسابق اليابان التاريخية عندما تتخذ قرارها النهائى فانها مستعجلة بمرعة مذهلة .

لننا نشهد اذن ظاهرتين متناقضتين ظاهريا ، فعلى المستوى المالى هناك ادماج وتعاوض اما على مستوى ما يشاهده الجمهور فعليا فيوجد تنوع متزايد يغذيه التكاثر المذهل للقنوات ووسائل الاعلام الجديدة .

« التسويق العالمى » :

ان وجود تصور عالمى للسوق قاد بعض الشركات بما فى ذلك شركات وسائل الاعلام الى استنتاج خطى بسيط مؤداه ان اللحظة قد حانت « لجعل نشاطها عالميا » ، بمعنى انها ستحاول ان تفعل على الصعيد العالمى ما كنت تقوم به سابقا وبنجاح على الصعيد الوطنى .

وقد اتضح ان هذه الاستراتيجية الخطية خاسرة .

فالانتاج المتطور للثروة يفترض بالطبع تدويل جزء كبير من عملية الإنتاج مع تطور متواز لوسائل التوزيع على صعيد الكرة الارضية . لذلك عندما بدأت بعض الشركات فى عقد تحالفات ، بل وعمليات اندماج ، عبر الحدود الوطنية فى مجالى الإنتاج والتوزيع ، سارت وكالات الاعلان فى نفس الدرب . فعلى سبيل المثال استقادت مؤسسة (WPP) البريطانية للاعلان من انخفاض سعر الدولار وقامت بضم عملاقين امريكيين فى مجالهما هما (ج . وولتر تومبسون) و (اوجيلفى آند ماثر) . كما التهمت شركة ساتشى آند ساتشى ، فى سعيها لكى تصبح اكبر وكالة اعلان فى العالم ، كلا من شركة كوميتسون للاعلان ودانسر فينتز جيرالد سامبل ضمن شركات اخرى .

وكان من المفترض نظريا أن تتمكن هذه الوكالات عبر الوطنية أن تعرض اعلاناتها الموحدة النمط الصادرة عن شركات عبر وطنية بأقل جهد ممكن من خلال وسائل اعلام عبر وطنية أيضا . إذ يكفي أن تتم ترجمة نفس النصوص الى عدة لغات وسرعان ما تتدفق عمولات أكبر على وكالات الاعلان .

وتعتمد استراتيجية « التسويق العالمى » على قاعدة نظرية قدمها أحد كبار خبراء التسويق هو ثيودور ليفيت من جامعة هارفارد ، الذى بشر بأن « احتياجات ورغبات العالم قد تجانست بشكل نهائى ، واحتفل بقدم منتجات وماركات « عالمية » ، ومعنى ذلك أنه اذا لاقى منتج معين تسانده دعاية معينة رواجا تجاريا فى بلد ما فانه سيلاقى نفس الرواج فى البلدان الأخرى . فالتوحيد القياسى المميز للصناعة والذى طبق فى الماضى على الصعيد الوطنى سيتم تطبيقه من الآن فصاعداً على المستوى العالمى أيضا .

ولكن الخلل فى هذه النظرية يكمن فى أنها لا تميز كثيراً بين أسواق العالم ومناطقه المختلفة . فبعض البلدان لازالت فى مرحلة سابقة على سوق الجملة فى حين وصلت بلدان أخرى الى هذه المرحلة ، بينما تمر بلدان ثالثة بتجربة تفكك جماعية الانتاج والاستهلاك الذى يميز الاقتصاد المتقدم . وفى هذا النوع من البلدان يطالب المستهلكون بمنتجات ذات طابع فردى وشخصى ويرفضون تماما بعض السلع والخدمات المتجانسة . وفى هذه الحالة لا يمكن إذن توقع نجاح نفس أساليب التسويق والدعاية فى جميع هذه المناطق .

ان نظرية ليفيت تقلل وبشكل خطير من أهمية التأثير الاقتصادى للأذواق والمفاهيم الثقافية فى وقت تزداد فيه أهمية الثقافة بدلا من أن تقل . والدراسة التى أجراها بنك هيل صامويل التجارى فى عام ١٩٨٨ لصالح اتحاد الصناعات البريطانية تدفع الى الاعتقاد بأنه لا يمكن اعتبار أوروبا الموحدة متجانسة . ويشير هذا التقرير الى أن ربات البيوت الفرنسيات تفضلن الغسالات التى تعبأ من أعلى فى حين تميل البريطانيات أكثر الى تلك التى تعبأ من الأمام . ويعتبر الألمان أن حالات انخفاض الضغط تحتاج الى علاج قوى بينما لا يقاسمهم الأطباء البريطانيون هذا الرأى ، كما يثير اضطراب « قلبى - هضمى » يعرف باسم « الاسبازموفيليا » قلق الفرنسيين فى حين لا يعترف الأطباء البريطانيون حتى بوجوده . وهل ستكون المواقف حيال الغذاء أو الجمال أو الحب أو العمل أو التسلية أو السياسة أقل تبايها وتنوعا ؟

من الناحية العملية ، سببت هذه النظرية البسيطة لحد السذاجة - نظرية « التسويق العالمى » - كوارث للشركات التى طبقتها • ولقد وصف مقال نشر فى الصفحة الأولى من صحيفة « وول ستريت جورنال » هذه النظرية بأنها فشل مكلف • وذكرت الصحيفة بالتفصيل العذاب الذى عانت منه شركة باركر بن عندما حاولت تطبيق هذه النظرية (عجز كبير وفصل المسئولين عن الكارثة وفى نهاية المطاف بيع قسم انتاج أقلام الحبر) • كما انتهت محاولة دفع الاستراتيجيات ، ذوات البشرة الفاتحة ، الى شراء مستحضرات تجميل ، من انتاج شركة ايرنو لاسزلو ، تناسب الايطاليات ذوات البشرة التى لوحتها الشمس بالفشل الذريع ، وهو ما لا يثير أية دهشة • حتى مطاعم ماكدونالد تأخذ فى الاعتبار الاختلافات الوطنية ، فهى تبيع البيرة فى ألمانيا والنبيذ فى فرنسا ، وكانت فى وقت ما تقدم فطيرة لحم الخراف فى أستراليا ، وفى الفلبين قدمت ماكدونالد مكرونة سباجتى خاصة بها • وإذا كان التنوع ضروريا للمنتجات الاستهلاكية فهل يمكن أن يكون أقل ضرورة فى مجال الثقافة أو البرامج السياسية ؟ • وهل حقاً وسائل الإعلام العالمية ستجعل الاختلافات بين الشعوب تتلاشى عن طريق المجانسة ؟

فى الحقيقة ، تتجه الثقافات ايضا - فيما عدا بعض الاستثناءات - الى فقدان صفة الجماعية شأنها فى ذلك شأن المنتجات ، وتعمل تعددية وسائل الاعلام ذاتها على تسارع هذه العملية • ومن ثم سيضطر المتخصصون فى الترويج و « بيع » المرشحين السياسيين أو الأفكار السياسية الى التعامل مع درجة قصوى من التنوع بدلا من التماثل والانتظام الذى اعتادوا عليه • وإذا كانت المنتجات تفشل - باستثناء حالات نادرة - عندما تحاول الاستيلاء على السوق العالمية ، فلماذا نتوقع أن ينجح السياسيون أو النظريات السياسية ؟

وبدلا من العمل على تجانس كوكب الأرض كما فعلت وسائل اعلام الموجة الثانية فإن النظام العالمى الجديد قد يعزز التنوع فى العالم • ان الدعوة الى العالمية لا تعنى الدعوة الى التجانس • فبدلا من قرية عالمية واحدة - كما تنبأ المنظر الاعلامى الكندى الراحل مارشال ماكلوهان - من المحتمل أن نرى نمو وانتشار عدد وافر من القرى العالمية المختلفة تماما فيما بينها والتى ستربط جميعا بالنظام الجديد لوسائل الاعلام ، وان كانت ستعمل جميعا جاهدة على الحفاظ على وتعزيز هويتها الثقافية أو العرقية أو القومية أو السياسية •

البارونات الجدد :

ان عملية اصفاء الصبغة العالمية على وسائل الاعلام ، وهى عملية ضرورية للاقتصاد الجديد ، تتحقق فى الواقع بخطى عملاقة .

لقد اهتزت بعنف صناعة السينما عندما قامت شركة سونى اليابانية بشراء شركة كولومبيا للانتاج السينمائى والتليفزيونى الأمريكية مقابل ٥ مليارات دولار ، مستاثرة بذلك بأكبر مكتبة أفلام فى هوليوود ، وهى تضم أفلاما ذات نوعية متميزة مثل لورنس العرب وكرايمر ضد كرايمر . بالاضافة الى ٢٢٠ دارا للعرض و ٢٢ ألف حلقة تليفزيونية . ان شركة سونى التى تعد الآن لعملية واسعة النطاق لبيع أفلام الفيديو ٨ مم التى تنتجها ، كانت تريد « برامج وانظمة التشغيل » التى تناسب « معداتھا وأجهزتها » . غير أن هذه الصفقة ليست سوى واحدة من صفقات عديدة تعمل حاليا على تعديل هياكل صناعة المرئيات .

فلقد اشترت مجموعة فوجيسانكى للاتصالات حصة فى شركة فيرجن ميوزيك ، واشترت شركة (TV South) البريطانية شركة (MTM) وهى الشركة التليفزيونية التى أسستها ماري تايلر مور . كما تملك مجموعة بيرتلزمان الألمانية - وهى واحدة من أهم مجموعات وسائل الاعلام فى العالم - شركات فى أكثر من عشرين دولة . وتضم امبراطوية روبرت مردوخ ، التى تمتد عبر ثلاث قارات ، صحفا ومجلات ودور نشر وانتاج أفلام وشبكة تليفزيون فى الولايات المتحدة .

ومن النتائج الثانوية لهذا النشاط المحموم ظهور مجموعة متنافسة من بارونات الاعلام العالمى ، ويحتل الاسترالى مردوخ موقعا طليعيا بينهم .

وبالرغم من اتهامه (ظلما أحيانا) بأنه يفسد ويدنى من قدر الصحف التى يشتريها ويعامل النقابات باحتقار وفضاظة وأنه منافس لا يرحم ، فانه يتميز أيضا ببعد النظر ويدرس بانتظام أحدث التكنولوجيات واذا تركنا جانبا الصحف التى يملكها أو يسيطر عليها فى استراليا والولايات المتحدة وبريطانيا فان مردوخ يبنى بعناية امبراطورية اعلامية متكاملة رأسيا تغطى الكرة الأرضية .

فهو يمتلك نصيبا كبيرا فى شركة فوكس للفنون العيثرين التى تملك

بدورها حقوق آلاف الساعات من العروض السينمائية والبرامج التلفزيونية . كما يمتلك شبكة فوكس التلفزيونية ومجلة دليل التلفزيون في الولايات المتحدة .

وكان مردوخ من رواد البث التلفزيونى عبر الأقمار الصناعية فى أوروبا . وهو يمتلك ٩٠٪ من شبكة تلفزيونية رياضية جديدة تسمى (Sky Channel) وكذلك قناة للأخبار تبث الأنباء على مدى ٢٤ ساعة يوميا وتستمد جزءا من مادتها من الصحف الملوكة له التى تصدر فى لندن . وبالإضافة الى كل ذلك فهو شريك بالمنافسة مع شركة أمستردام البريطانية لإنتاج أطباق استقبال رخيصة الثمن مصممة لاستقبال بث الأقمار الصناعية مباشرة فى المنازل .

هل سيحقق التكامل الرأسى فى نهاية المطاف « التآزر » المطلوب ؟ يبقى اثبات ذلك . فالصناعات الأخرى - كما رأينا - تتبعد عن التكامل الرأسى . غير أن مردوخ سواء كسب أو خسر فانه بعث طاقة جديدة فى كل مؤسسات النشر والراديو والتلفزيون .

وفى بريطانيا هناك نظير لمردوخ يدعى روبرت ماكسويل ، هذا البولدوزر المتعجرف - الذى يلقب أحيانا من وراء ظهره بـ « التشيكى اللوثاب » أو « الأعصار الأسود » أو « كابتن بوب » . وقد خدم ماكسويل - المولود فى تشيكوسلوفاكيا - كضابط فى الجيش البريطانى أثناء الحرب العالمية الثانية قبل أن يتم انتخابه فى مجلس العموم . وكان قد بدأ مشواره فى عالم الاعلام بنشر سلسلة صغيرة من الدوريات الجامعية المحدودة الانتشار .

وانطلاقا من هذه القاعدة الصغيرة من المطبوعات العلمية شيد امبراطورية تتألف من اجزاء من العديد من محطات التلفزيون القائمة، بما فى ذلك (TFI) فى فرنسا والقناة العاشرة فى اسبانيا (Central Television) فى بريطانيا وقناة خاصة بالأفلام السينمائية وقناة أخرى تلفزيونية . وتضم ممتلكاته العديد من المجلات والصحف ودار نشر ماكميلان فى الولايات المتحدة .

ثم هناك راينهارد موهن ، النقيض الحى لكل من ماكسويل وتيرنر، فهو رجل متواضع ذو عقلية فلسفية وأفكار أعدت بعناية عن الادارة ومشاركة العاملين والمسؤوليات الاجتماعية للملكية .

كان موهن أسير حرب ألمانيا في كونكورديا بولاية كنساس الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية : ولقد تأثر ، خلال فترة إسرره بالديمقراطية الأمريكية وكذلك بنادى كتاب الشهر . وعندما عاد الى مدينة جوترسلوه الصغيرة في ألمانيا تولى إدارة دار النشر الخاصة بأسرته والمتخصصة فى نشر الكتاب المقدس . وعكف على بناء مجموعة بيرتلزمان ، حتى أصبحت مولداً للطاقة بالنسبة لجميع وسائل الاعلام . وتملك بيرتلزمان أندية كتب وتسجيلات اسطوانات واشرطة فى كل من ألمانيا وفرنسا وأسبانيا والبرازيل والولايات المتحدة وفى ١٨ بلداً آخر . كما أنها تملك مجموعة (بانتام دبلداى ديل) للنشر ودار نشر (بلاتسا ياخانز) فى أسبانيا فضلاً عن ٢٧ دورية فى خمس دول ومراكات أسطوانات مثل (RCA/ARIOLA) وعددا كبيرا من الأنصبة فى الراديو والتليفزيون .

أما الايطالى سيلفيو بيرلوسكونى فان حصة محطات التليفزيون التابعة له تمثل ٦٠٪ من اجمالى ميزانيات الدعاية فى ايطاليا . كما امتدت أعماله الى فرنسا حيث يشارك فى ملكية القناة الخامسة والى ألمانيا حيث يمتلك نصيبا كبيرا فى قناة (Tele-S) - والى موسكو التى اختارته ليكون متعهدا الوحيد للدعاية والاعلانات الأوروبية الموجهة الى الاتحاد السوفيتى . ويحاول بيرلوسكونى كسب ود كل من يوجوسلافيا وأسبانيا وتونس .

كيف يتشكل الرأى العام العالمى :

عندما تؤثر عمليات انتقال السلطة المالية على وسائل الاعلام فانها تثير مناقشات محمومة . أما الآن فان حجم الامبراطوريات الاعلامية وحده هو مصدر القلق . وتشعر الشبكات العتيدة ووسائل الاعلام الراسخة بالتهديد . كما أن تركز السيطرة المالية بين أيدى أباطرة مثل مردوخ وبيرلوسكونى يعيد الى الأذهان شبح كبار اقطاب الصحافة فى الزمن الماضى ، أمثال وليم راندولف هيرست فى الولايات المتحدة أو لورد نورثكليف فى بريطانيا ، وما كان لهم من نفوذ سياسى ضخم لم يكن محل استحسان الجميع بأية حال من الأحوال .

أول الانتقادات وأكثرها شيوعا اليوم هو ذلك الذى يقول بأن وسائل الاعلام العالمية الجديدة ستساهم فى جعل العالم متجانسا . غير أن اخفاق نظرية « التسويق العالمى » يوضح أن هذه المخاوف مبالغ فيها .

لقد أحدثت وسائل الاعلام الجماهيرى اقوى وأوضح آثارها

التجانسية عندما كان لا يوجد سوى بضع قنوات وعدد قليل من وسائل الاعلام المختلفة وبالتالي كان هامش الاختيار محدودا للغاية بالنسبة للمشاهدين . أما فى المستقبل فان نقيض ذلك هو الذى سيسود . قد يكون مضمون كل برنامج على حدة جيدا أو رديئا الا ان « المضمون » الجديد والأهم هو وجود التنوع ذاته . ان الانتقال من بيئة اعلامية محدودة الاختيار الى بيئة غنية جدا بالاختيارات ، لا يحمل تأثيرات ثقافية فحسب بل وسياسية أيضا .

وستواجه حكومات الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة ، مستقبلا تتعرض فيه شعوبها الى وابل متصل من الرسائل المتعددة والمتعارضة التى تم تفصيلها وفقا للاستخدامات التجارية ووفقا للتقاليد الثقافية والسياسية أيضا . وذلك بدلا من رسالة واحدة ترددها بالاجماع بضع وسائل اعلام عملاقة . ان سياسة « التعبئة الجماهيرية » القديمة و« صنع الاجماع » تصبحان الآن أصعب بكثير فى هذا السياق الاعلامى الجديد .

ان اتساع مجال الاختيار أمام المشاهدين والمستمعين - فى حد ذاته - هو أمر ديمقراطى بالطبع . ولذلك فهو يعقد حياة رجال السياسة الذين يقدمون الى مواطنيهم نظرة شاملة دون امكانية اختيار .

وتستهدف مجموعة أخرى من الانتقادات بارونات الاعلام الجديد وبشكل خاص خياراتهم السياسية . فمردوخ متهم بأنه محافظ متشدد أما ماكسويل فهو قريب أكثر من اللازم من حزب العمال البريطانى . وتيرنر لا يمكن تحديد موقفه كما لا يمكن توقع ما سيفعله . واذا كانت كل هذه الاتهامات حقيقية فلن يلبث أن يلغى بعضها بعضها .

غير ان الأهم من اختياراتهم الشخصية هى المصالح التى يدافعون عنها معا . فكلهم بطبيعة الحال رأسماليون يعملون فى ظل نظم رأسمالية ومن ثم يمكننا أن نفترض أن لون الميزانية يهتمهم بشكل عام أكثر بكثير من لون الأحزاب .

ان الدعم الذى يقدمه بارونات الاعلام - بعملهم أكثر منه بأقوالهم - لأيديولوجية « العالمية » أهم بكثير من كونهم يميلون يمينا و يسارا . ان هذه الأيديولوجية العالمية - أو على الأقل فوق الوطنية - هى التعبير الطبيعى للاقتصاد الجديد المقدر له أن يتجاوز الحدود الوطنية ، ومن مصلحة أقطاب الاعلام الجدد نشر هذه النظرية .

غير أن هذه المصلحة الشخصية تصطدم بمصلحة أخرى : فالنجاح المالى لصحفهم ومجلاتهم ومحطات الراديو والتلفزيون التابعة

لهم مرهون بقدرتهم على التوجه الى جمهور غير جماعى . اى انهم سيضطرون الى البحث عن أسواق صغيرة ذات مواصفات محددة والى بث برامج متخصصة لها والاستناد الى مصالح محلية تماما . ان الشعار المألوف القائل « فكروا عالميا وتصرفوا محليا » يحدد بدقة المحتما الجديدة لوسائل الاعلام .

الا ان وجود وسائل اتصال قوية وقادرة على اجتياز المحيطات سيؤدى فى حد ذاته الى تحول فى السلطة من القادة السياسيين الوطنيين الى المجتمع العالمى الجديد . ومن ثم فان بارونات الاعلام الجدد يعملون الآن - دون أن يقصدوا ذلك بالضرورة - على تغيير دور « الراى العام العالمى » تغييرا جوهريا .

وكما حدث فى القرن الماضى عندما كان القادة الوطنيون مضطرين الى تبرير أعمالهم أمام محكمة « الراى العام » فى بلادهم ، فان قادة الغد سيجدون أنفسهم فى مواجهة « راى عام عالمى » مدعم الى حد كبير . ومثلما أتاح العمل الذى قام به بنيامين داي أو هنرى هذينجتون أو أميل دى جيراردا للطبقات الكادحة أن تشارك فى الحياة السياسية للأمم ، ستجعل أنشطة بارونات الاعلام الحاليين ملايين جددا من البشر يشاركون فى عملية صنع القرار الدولى .

ان الدول تتحدى حاليا الراى العام العالمى دون أن تهتم كثيرا بعواقب ذلك . فالراى العام العالمى لم يتمكن من انقاذ ضحايا أوشويتز أو الشعب الكمبودى أو الأسويين الفارين ، من الجوع والقهر ، على متن القوارب قبل سنوات قليلة . كما لم يمنع الراى العام العالمى قادة الصين من اقتراح مذبة الطلاب المحتجين فى بكين .

غير أن الراى العام العالمى تمكن أحيانا من أن يقيد ايدى الأنظمة الباطشة . فتاريخ حقوق الانسان يزخر بحالات أدت فيها الاحتجاجات العالمية الى وقف تعذيب أو اعدام مسجون سياسى فى بلد ما . فمثلا لم يكن من المرجح أن ينجو انا تولى شارانسكى من تجربته فى معسكرات الاعتقال السوفيتية لو لم يقم العالم الخارجى بالضغط على موسكو لاطلاق سراحه . كما تحسنت فرص نجاة أندريه سخاروف عندما حصل على جائزة نوبل للسلام واصبح اسمه على كل لسان ، عقب الاهتمام المستمر الذى أولته له وسائل الاعلام فى العالم كله .

ليس معنى ذلك أن النظام الجديد سيدفع الدول الى أن تتصرف كأفراد الكشافة ولكنه سيجعل تحدى الراى العام العالمى أكثر تكلفة . ففى العالم

الذى يشيده بارونات الاعلام سيكون لما يقوله الخارج عن بلد معين وزن داخل حدود هذا البلد أكثر من أية فترة سابقة .

وبالتطبع ، ستخترع الحكومات أكاذيب أكثر مهارة وتعقيداً لتبرير القرارات التى تخدمها وللتلاعب بوسائل الاعلام التى أصبحت شاملة وعامة بشكل مطرد . كما ستزيد من جهود الدعاية الرامية الى تحسين صورتها فى الخارج . لكن اذا أخفقت تلك الجهود قد تعاني هذه الحكومات من عقوبات اقتصادية خطيرة من جراء تصرفاتها التى لا يقرها باقى العالم .

تستطيع جنوب افريقيا أن تدعى أن العقوبات لم تضر باقتصادها أو أن صورتها كدولة منبوذة عن بقية العالم لم تسبب لها أى أذى ، الا أن قاداتها يعلمون تمام العلم أن ذلك ليس صحيحا . فالرأى العام العالمى يمهّد الطريق للفعل العالمى .

وحتى لو لم يفرض العالم الساخط والمحتج عقوبات رسمية على نظام منحرف وشرير فإن المنظمات الدولية مثل البنك الدولى قد ترفض طلبات اقراض هذا النظام والتى تبلغ عدة مليارات من الدولارات . وقد تحجم البنوك الخاصة عن مساعدة مثل هذه الأنظمة ويتوجه المستثمرون الأجانب والسياح الى بلدان أخرى . والأسوأ من كل ذلك هو أن الشركات والدول التى توافق على التعامل مع أحد هذه البلدان المدانة دولياً ستكون فى وضع يسمح لها بفرض شروط أكثر تشدداً مما لو كانت فى ظروف أخرى . ان ميزان القوى فى المفاوضات سيكون ، من الآن فصاعداً ، وقفاً على الصورة العالمية لكل طرف .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن الأهمية المتزايدة للرأى العام العالمى بالتوازي مع انتشار وسائل الاعلام « الشاملة » ستجعل المتبارين ، الأكثر ذكاء ومهارة ، فى معتزك السلطة يجاولون استخدام الرأى العام العالمى كسلاح غير تقليدى . ولن يقتصر هذا الاستخدام على انقاذ بعض السجناء السياسيين أو على توصيل امدادات اغاثة عاجلة الى المناطق المنكوبة ، وانما سيتمتد ليشمل الحيلولة دون وقوع بعض الكوارث البيئية التى قد تصيب كوكبنا .

فعندما هاجم الأذريون فى باكور الأرمن سرعان ما علم بذلك المواطنون الأرمن فى لوس انجلوس وقاموا بتعبئة القوى السياسية . وعندما تم اغتيال رهبان جيزويت فى السلفادور على يد فرقة من فرق

الموت علم بذلك العالم كله . وحين تعرض نقابى فى جنوب أفريقيا
للسجن انتشر النبأ فى أنحاء الأرض . ان وسائل الاعلام العالمية الجديدة
وان كانت تعمل أساسا بهدف الربح فانها ترفع لا اراديا مستوى العمل
السياسى العابر للحدود الوطنية بفعل اعداد متزايدة من الجمعيات
والروابط المناضلة .

ان مردوخ وماكسويل وتيرنر وموهن وبيرلوسكونى وغيرهم من
بارونات الاعلام الجدد يخلقون الآن - عن غير قصد - أداة رائعة وقوية
ويضعونها فى يد المجتمع الدولى .

ولكن ذلك يكاد لا يمثل شيئا بالمقارنة بما يجرى الآن بالفعل تحت
عيوننا . فكما سنرى فى الفصل التالى أصبح النظام الاعلامى العالمى
الجديد بالفعل الأداة الرئيسية للثورة الجارية فى عالم اليوم الذى
أصبح مرتعا للانقلابات والتحولات السريعة .

الفصل السابع والعشرون

وسائل الاعلام المحرصة على الثورة

فى يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٨ تلقى مأمور شرطة مدينة فيكتور فيل القريبة من لوس انجلوس شكوى تفيد بأن خمسة مكسيكيين يعزفون موسيقى صاخبة ويتجرعون الجعة بكميات كبيرة ويتبولون على النجيل . واستمرت هذه الجلبة لمدة ١٢ ساعة . وعندما وصل ستة من رجال الشرطة الى المكان وحاولوا تهدئة هؤلاء الموسسين بدأت تنهال اللكمات وضربات المطرقة . لم يكن فى كل ذلك أى شىء غير عادى بالنسبة لرجال الشرطة ، فيما عدا احدى التفاصيل .

فى غفلة منهم ، وبينما هم منهمكون فى قمع هؤلاء الخمسة المخلين بالنظام مستخدمين مطارقهم وحركات الجودو ، وجه أحد الجيران آلة تصوير فيديو فى اتجاههم وقام بتصوير المشهد .

واشتعل الرأى العام لنبا استخدام الشرطة للعنف فور عرض الفيلم ، الذى لا تتعدى مدته أربع دقائق ، أمام الطائفة « اللاتينية » فى المدينة . وأعقب ذلك احتجاجات باسم الحقوق المدنية ثم رفع دعوى قضائية ضد رجال الشرطة بتهمة الافراط فى استخدام العنف . وأعلن أرماندو نافارو مدير معهد العدالة الاجتماعية - وهو منظمة محلية للحقوق المدنية - « اننى أناضل منذ واحد وعشرين عاما فى مجال النشاط الاجتماعى لكننى لم أر قط شيئا مماثلا يجسد العنف بالوانه الحقيقية » .

ومن جانبهم ، أكد المدافعون عن رجال الشرطة أن الفيلم لا يقول الحقيقة لأنه لا يبين ما حدث قبل ان تبدأ آلة التصوير عملها ، أى عندما كان العنف يمارس ضد رجال الشرطة - على حد قولهم .

واتخذت القضية ابعادا أكبر عندما اختفى الشخص الذى صور

الفيلم وعندما بدأ رجل من قنصلية المكسيك فى لوس أنجلوس يظهر فى قاعة المحكمة لتابعة المرافعات معربا عن قلقه ازاء التمييز العنصرى ضد المكسيكيين المنتشر فى لوس أنجلوس . وأخيرا أصدرت محكمة فيدرالية حكمها لصالح المكسيكيين وقررت لهم تعويضا قدره مليون دولار .

من غير المحتمل أن يكون الثوار الذين أسقطوا الحكومة الشيوعية فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٨٩ قد سمعوا عن قضية « خماسى فيكتور فيل » . ولكن فى نواصى شوارع براغ وضع الطلاب أجهزة تليفزيون ليعرضوا اشربة فيديو تبين عنف وقسوة السلطات فى محاولتها قمع المظاهرات المناهضة للحكومة . كما كان الطلاب يعرضون أيضا تسجيلات لخطب يكاتب المسرح فاسلاف هافيل الذى انتقل بعد ذلك من السجن فى قضية رأى الى رئاسة الجمهورية . وفى تايبوان أيضا استخدمت المعارضة السياسية هذه الوسائل الاعلامية لكشف - ما أطلقت عليه - « أعمال العنف القمعية » .

فى كل أنحاء العالم يتم استخدام وسائل الاتصال الجديدة - أو يجرى استغلال الوسائل القديمة بأساليب جديدة - من أجل تحدى سلطة الدولة أو أحيانا الاطاحة بها . ويقول لينغ فاليسا ، مؤسس نقابة تضامن ، واصفا الاضطرابات السياسية التى وقعت فى أوروبا الشرقية : « ان هذه الاصلاحات هى نتاج التمدن - فأجهزة الكمبيوتر والاقمار الصناعية للبت التليفزيونى [وغيرها من الابتكارات] تقدم حولا جديدة » .

الرجل الصغير البغيف على شاشة التليفزيون :

من الواضح أن موجة الثورات التى تفجرت فى أوروبا الشرقية خلال عام ١٩٨٩ كانت محصلة لثلاثة عوامل متضافرة : فشل الاشتراكية على المدى الطويل ، لعجزها عن توفير الثراء الاقتصادى الذى وعدت به ، وعلان الاتحاد السوفيتى أنه لن يساعد الحكومات الشيوعية بالتهديد بالتدخل العسكرى وأخيرا وإيل الأنباء التى تدفقت على الدول الشيوعية عبر وسائل الاتصال الجديدة بالرغم من كل جهود الرقابة .

وعلى امتداد ربع قرن من حكم نيكولاى شاوشيسكو الديكتاتورى فرضت رقابة تفوق فى صرامتها تلك المفروضة فى كل النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، حيث كان يتم مراقبة كل ما ينشر فى الصحافة وبشكل خاص كل ما يظهر على شاشة التليفزيون . وكان شاوشيسكو

نفسه مولعا بالتلفزيون خاصة حلقات « كوجاك » البوليسية الأمريكية التي كان بطلها تيلى سافالاس . ولكن بالرغم من الساعات التي كان يقضيها أمام الشاشة الصغيرة لم يدرك شيئا من الثورة الاعلامية ودفع حياته ثمنا لذلك فى ليلة عيد الميلاد من عام ١٩٨٩ .

ولو أنه درس الدور الذى قام به النظام الاعلامى العالمى الجديد فى اسقاط فرديناند ماركوس فى الفيليبين مثلا لعرف أن فرض الرقابة على وسائل الاعلام لا يكفى لبقاء شعب ما فى الجهل وأن الأحداث السياسية الداخلية تدار بشكل متزايد على مسرح عالمي .

ويوضح البروفسير وليام آدمز وهو أحد خبراء الاعلام فى جامعة جورج واشنطن « أن ما حدث فى الفيليبين كان خطوة ملحمية نحو نوع جديد من الثورة - الثورة بواسطة وسائل الاعلام وبواسطة الرموز » .

نظرا للروابط التاريخية الوثيفة بين الفيليبين والولايات المتحدة ولوجود قواعد عسكرية أمريكية هناك التمس كل من ماركوس والمعارضة السياسية الرئيسية له دعم واشنطن . وسعى العسكريان للحصول على مساندة الصحفيين الأجانب لكى يقدم كل طرف روايته للأحداث .

ومع تزايد المعارضة وافق ماركوس على مضيض على اجراء انتخابات فى عام ١٩٨٦ . وتم تغطية الحملة الانتخابية بواسطة محطات التلفزيون الأمريكية التى جذبها سحر كورازون اكينو ، ارملة بطل تم اغتياله تواجه ديكتاتورا عجوزا فاسدا .

فى البداية ساند الرئيس ريجان ماركوس . ولكن عندما واصلت شبكات التلفزيون الأمريكية تغطية الأحداث ، تمكن الأمريكيون من مشاهدة المتظاهرين المسالين الظرفاء والمنتمين للطبقات المتوسطة وهم يتعرضون لشراسة زبانية ماركوس المأجورين . وبدأ موقف ريجان فى التحول . كتب الناقد التلفزيونى لصحيفة « واشنطن بوست » يقول : « لم يكن من المستحسن أن يكون المرء حليفا لهذا الرجل الصغير البغيض الذى يظهر على شاشة التلفزيون » .

وأرسل ريجان وفدا رسميا الى مانिला لمراقبة شرعية الانتخابات وسجل الوفد الذى كان برئاسة السناتور ريتشارد لوجار عددا كبيرا من حالات الفساد والغش وكشفها لمشاهدى التلفزيون حتى قبل عرضها رسميا على الرئيس . وزاد تقرير الوفد من حرج موقف ماركوس وجملته

الانتخابية . وكان ما يشاهده الأمريكيون على شاشات التليفزيون يرتد على الفور الى الفيليبين .

واثرت هذه التغطية أيضا على البيت الأبيض الذى انتهى به الأمر الى مساندة جماعة عسكرية معارضة لماركوس ، وأرغم تحالف القوة مع المعلومات الديكتاتور على التخلي عن الحكم ، وفى مواجهة المحتوم هرب ماركوس وحصل على حق اللجوء الى هاواي .

غير أن أحد المحللين السياسيين قال فما بعد : « لو كان ماركوس من كبار طغاة القرن العشرين لطرد وسائل الاعلام من بلاده واستخدم المدافع الرشاشة » .

ولكن قد يكون العكس صحيحا أيضا ، ففي حالة شاوشيسكو ، لو كان قد سمح بدخول وسائل الاعلام وتفادى استخدام المدافع الرشاشة لكان من المحتمل أن ينجو من هذه النهاية المأساوية . لقد تمت الاطاحة بالأنظمة الشيوعية فى بلدان شرق أوروبا الأخرى أساسا بطرق سلمية خلال شتاء ١٩٨٩ المثير . فلم تستخدم المدافع الرشاشة الا فى رومانيا فقط .

فقد كان آخر أعمال الديكتاتور هو اصدار الأمر بمذبحة تيمشوارا . وعندما انتشرت الجماهير بعد ذلك فى شوارع بوخارست اندلعت المعارك بين العسكريين وعملاء البوليس السياسى التابع لشاوشيسكو المعروف باسم السيکوريتات . واستمر القتال عدة أيام وواصل البوليس السياسى المقاومة حتى بعد موت الديكتاتور وزوجته اللذين تمت محاكمتهما محاكمة سريعة بواسطة مجلس عسكري وتم اعدامهما رميا بالرصاص .

فى تلك اللحظة كان استوديو ٤ لـ « تليفزيون رومانيا الحرة » هو مركز الثورة . وبينما كان بعض قوات الكوماندوز وبعض القناصة الفرادى يحاولون استعادة المبنى كان قادة الثورة المسيطرون على موجات الاثير يعرضون المرة تلو الأخرى صور جثتي الديكتاتور وزوجته . ولم تتوقف اراقة الدماء الا بعد عرض هذه الصور .

وبعد ذلك بقليل كتبت صحيفة « نيويورك تايمز » تقول انه تم استبدال ديكتاتورية شاوشيسكو بـ « فيديوقراطية » .

أما صحيفة الـ « فاينانشيال تايمز » فكانت تهلل معبرة عن فرحتها لسقوط النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية قائلة : « لقد اتضح أن

وسائل الاعلام ليست أدوات استعباد كما كان جورج أورويل يعتبرها وانما هي أدوات تحرير ، فحتى شاوشيسكو لم يتمكن من وضع عصابة على عيون شعبه » .

غير أن الانتهاز بالتلفزيون جعل عددا من المراقبين يتجاهلون القضية الأشمل . ففي الواقع ليس التلفزيون وحده الذى يتصف بالثورية وانما « التفاعل » المشترك بين العديد من التكنولوجيات المختلفة .

فملايين اجهزة الكمبيوتر واجهزة الفاكس واللات النسخ واشربة الفيديو والهاتف المتطورة الى جانب تقنيات الكابل والاقمار الصناعية تتفاعل كلها فيما بينها ، ولا يمكن فهمها اذا اخذنا كلا منها على حدة . ان التلفزيون ليس سوى عنصر من عناصر هذا النظام الاكثر اتساعا ورحابة والمرتبطة فى العديد من النقاط بالشبكات الالكترونية الذكية المستخدمة فى مجال الاعمال والمال لتبادل بيانات مخزنة فى اجهزة الكمبيوتر .

هذا النظام الاعلامى الجديد ، الذى يمكن وصفه بأنه محيط ، هو فى الوقت نفسه أساس الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة ورد فعل لسلطانه وتأثيره . فهو يمثل قفزة نوعية ضخمة فى طريقة استخدام البشر للرموز والصور . ولا يوجد جزء من هذا النسيج الضخم منفصلا تماما عن الكل ، وهو ما يجعله فى المقابل أداة محتملة لبث العصيان والثورة ، ليس فقط بالنسبة لامثال شاوشيسكو ، الذين لا يزالون منتشرين فى العالم ، لكن أيضا بالنسبة لكل من بيده السلطة . ان النظام الاعلامى الجديد يقوم بدور المعجل ، فهو يسرع عمليات تحول السلطة .

ثلاث طرق للاتصال :

افضل طريقة لفهم سطوة الثورة الاعلامية الحالية هى وضعها فى منظور تاريخى والتمييز بوضوح بين ثلاث طرق اتصال مختلفة .

يمكننا القول - مع التبسيط الشديد - ان غالبية الاتصالات فى ظل اقتصاد الموجة الاولى ، اى اقتصادات المجتمعات الزراعية ، كانت تنقل من الفم الى الأذن أو خلال حديث ثنائى داخل مجموعات صغيرة . وفى عالم بدون صحف أو اذاعة أو تلفزيون كانت الوسيلة الوحيدة لتبليغ

رسالة الى جمهور كبير هي تجميع حشد من الناس فى مكان واحد .
ويمكن القول ان ذلك كان فى الواقع أول شكل من اشكال الاتصال
الجماهيرى .

يستطيع الحشد ان « يرفع رسالة ما » الى رئيسه أو زعيمه ، بل
ان حجم الحشد فى حد ذاته رسالة . ولكن أيا كان مضمون الرسالة
فان الحشد ينقل أيضا رسالة موحدة لكل المشاركين فيه . هذه الرسالة
التي قد تكون محرضة فعلا على العصيان تقول ببساطة : « أيها المشارك
انك لست وحدك » . اذن لقد لعب الحشد دورا جوهريا فى التاريخ ،
غير ان مشكلته كوسيلة اتصال هي طابعه المؤقت بشكل عام .

لم يكن الحشد وسيلة الاعلام الجماهيرية الوحيدة فى فترة ما قبل
التكنولوجيا . ففي الغرب ، اثناء القرون الوسطى ، كانت الكنيسة
الكاثوليكية بفضل تنظيمها المتفرع اشبه ما تكون بنظام اتصال جماهيرى
مستمر . وهو النظام الوحيد القادر على نقل نفس الرسالة الى العديد
من التجمعات السكانية « عبر الحدود السياسية » . ولقد منحت هذه
القدرة الفريدة قوة هائلة للفاثيكان فى مواجهة الملوك والأمراء الأوروبيين
المتحاربين دوما . ويفسر ذلك - ولو جزئيا - الصراعات بين الكنيسة
والدولة التي أغرقت أحداثها القارة الأوروبية فى بحور من الدماء لعدة
قرون .

فى ظل اقتصاد الموجة الثانية كان هناك احتياج لمزيد من الاتصال
عن بعد ، ومن ثم أوجد نظام خلق الثروة القائم على الانتاج الصناعى
بالجملة ، البريد والتلغراف والهاتف . غير أن المصانع الجديدة كانت
تحتاج أيضا الى أيد عاملة متجانسة ، لذلك تم اختراع وسائل الاعلام
الجماهيرية التي تعتمد على التقنية . وأصبحت الصحف والمجلات
والأفلام والاذاعة والتلفزيون ، التي فى مقدور كل منها ان تنقل بشكل
متزامن نفس الرسالة الى ملايين الأشخاص ، هي الأدوات الرئيسية
لجماعية وسائل الاعلام فى المجتمعات الصناعية .

وعلى النقيض من ذلك ، يجسد نظام الموجة الثالثة الجديد
احتياجات اقتصاد ما بعد الانتاج بالجملة الناشئ . وكما تفعل المصانع
الحديثة ذات « الانتاج المرن » فان النظام الاعلامى الجديد ينتج حسب
الطلب . منوعا . صور منتجاته ومرسلا عروضه وأفكارا ورموزا مختلفة
لشرائح سكانية معينة ولأسواق معينة ولفئات سنية ومهنية ولجموعات
عرقية أو اجتماعية مستهدفة بدقة .

هذا التنوع الجديد والمتطور للغاية للرسائل ولوسائل الاعلام
أمر ضرورى ، لأن النظام الجديد لخلق الثروة يتطلب ايدى عاملة
وجماهير أكثر تباينا . ان عملية تفكك جماعية ووسائل الاعلام التى تنبأ
بها كتاب « صدمة المستقبل » وتم تطويرها فى كتاب « الموجة الثالثة »
أصبحت سمة حاسمة للنظام الاعلامى الجديد . غير أن ذلك لا يمثل سوى
احدى سماته .

اللتحام وسائل الاعلام :

على نقيض وسائل اعلام الموجة الثانية ، التى كان كل منها يعمل
مستقلا بدرجة أو باخرى عن بقية الرسائل ، تتسم وسائل الاعلام الجديدة
بترابطها الوثيق وبالالتحام فيما بينها اذ تتبادل البيانات والصور
والرموز . والأمثلة على هذا الالتحام كثيرة .

كان برنامج اذاعى يعتمد على الاتصال الهاتفى المباشر بين
المستمعين والمذيع موضوعا لفيلم (Talk Radio) المنتج فى عام
١٩٨٨ ، وتم بث هذا الفيلم عبر التلفزيون الكابلى وقدمت الصحافة نقدا
له . ثم من يدرى ؟ قد يقوم ذات يوم مشاركون فى برنامج اذاعى آخر
بمناقشته .

ولنأخذ مثالا فيلم « اذاعة الأخبار » الذى يدور حول مقدمى برامج
التلفزيون . فبعد أن عرض فى العديد من قاعات العرض السينمائية تم
عرضه على الشاشة الصغيرة وتولت الصحافة الاعلان عنه .

وفى هذا الصدد كتبت مجلة « نيوزويك » تقول : « من المشاهد
المألوفة الآن مشهد مزارع فى ولاية أيوا يجرى معه أحد الصحفيين
حوارا بينما يلتقط له المصور صورا ، كما يقوم فريق من التلفزيون
بتصويره ، كل ذلك لتحضير موضوع مقال عن وسائل الاعلام فى احدى
المجلات » . ويصاحب مقال النيوزويك صورة لهذا المشهد .

وعلى مستوى أعمق من ذلك ، نجد أن قاعات التحرير فى الصحف
تتابع شاشات التلفزيون للاطلاع على آخر الأحداث ، كما يشاهد عدد من
المراسلين الأوروبيين فى واشنطن التغطية الحية التى تقدمها شبكة
(CNN) . ثم يكتبون تحقيقاتهم الصحفية على أساس ما قدمه لهم
التلفزيون . وبذلك تحول التلفزيون من أداة للاعلام الى مصدر له .

ومن ناحية أخرى ، يحصل معدو برامج الحوار والمناقشات فى التلفزيون على أفكار موضوعاتهم من الصحف كذلك بالنسبة لاختيار الشخصيات التى يتعين دعوتها . كما يعتمد كل شىء على أجهزة الفاكس والكمبيوتر ومعالجات النصوص والصور الرقمية والشبكات الالكترونية والأقمار الصناعية وغيرها من التقنيات المترابطة .

ان هذا التداخل الشديد هو الذى يحول وسائل الاعلام المنفصلة الى « نظام » . ويقلل هذا التداخل ، بالتضافر مع التوجه الى العالمية ، من تأثير أى من وسائل الاعلام منفردة - قنوات أو مطبوعات أو تكنولوجيات - مقارنة بالوسائل الأخرى مجتمعة . غير أن هذا التداخل يزود اجمالى نظام وسائل الاعلام بسلطة متنامية بدرجة هائلة تعم كل الكرة الأرضية . ان الظاهرة الفعالة الآن ليست « الفيديوقراطية » وإنما « التحام وسائل الاعلام » .

أودية الجهل :

من المناسب اضافة تعبير « الانتشار » الى « الالتحام » ، لأنه لم يعد هناك مكان فى العالم معزول تماماً عن الباقي . فالرسائل تعبر أكثر الحدود حماية .

فبالرغم من الرقابة الصارمة التى فرضها شاوشيسكو على وسائل الاعلام فى بلاده تمكن العديد من الرومانيين من التقاط برامج التلفزيون البلغارى . وكان البلغار بدورهم يفضلون فى كثير من الاحيان التلفزيون الروسى على تلفزيونهم . فحتى قبل الثورة كان الرومانيون يعرفون أسماء المنشقين عن النظام الذين كان يهددهم السجن نتيجة لتظاهروهم من أجل حقوق الانسان . هذه الأسماء أصبحت مألوفة بفضل الاذاعات الأجنبية الموجهة لرومانيا .

كما كان أغلب مواطنى المانيا الشرقية يستطيعون استقبال محطات تلفزيون المانيا الغربية التى كانت تبلغهم بما كانت حكومتهم تفضل اخفائه . ففى عام ١٩٨٩ عندما وقعت مظاهرات ضخمة معادية للحكومة فى لايبزج علم بها المان الشرق من خلال وسائل الاعلام الألمانية الغربية . كما علموا بعد ذلك وبالطريقة نفسها بفتح الحدود المجرية للاجئين من المانيا الشرقية وبأن سور برلين بدأ يتصدع . وكان سكان منطقة درسدن لا يصلهم فى الغالب الارسل المانى الغربى ولذلك سميت هذه المنطقة « بوادى الجهل » . غير أن هذا النوع من الأودية فى تناقص مطرد .

ان « مسامية » الحدود ليست بالأمر الجديد ولا قيام محطات الاذاعة الغربية - مثل صوت أمريكا وراديو أوروبا الحرة والبي.بي.سى ومحطات أخرى - ببث برامج على الموجات القصيرة موجهة الى الدول الشيوعية . فخلال المظاهرات من أجل الديمقراطية فى الصين ، التى سبقت مذبحه ميدان تيانانمين ، كانت محطة صوت أمريكا تبث ١١ ساعة ونصف الساعة يوميا وكان ارسالها يصل الى جمهور يقدر بحوالى مائة مليون صينى . حتى انها كانت تذيع ارشادات موجزة لاحتباط محاولات السلطات الصينية للتشويش على الارسال .

غير ان الأمر المختلف الآن هو استراتيجية وسائل الاعلام المحرصة على العصيان التى يلجأ اليها الثوار حاليا .

الاستراتيجية الاعلامية للثوريين :

ما لم يتمكن شاوشيسكو من كشفه - وهو لم يكن الوحيد فى ذلك - هى تلك الأساليب الاستراتيجية التى يمكن من خلالها الجمع أحيانا بين اشكال اتصال الموجة الأولى والثانية والثالثة أو جعلها تتعارض فيما بينها .

ويقدم الدين مثالا حيا لذلك : كانت الكنيسة الكاثوليكية التى تعرضت لاضطهاد طويل من قبل النظم الشيوعية ، التى لم تتمكن رغم ذلك من القضاء عليها ، من أكبر المستفيدين من ثورات عام ١٩٨٩ فى أوروبا الشرقية . ان الكنيسة - كما سبق الإشارة - تمثل فى حد ذاتها نظام اتصال جماهيرى . وذلك منذ زمن بعيد وقبل أن يقوم أشخاص مثل جيم باكرز وجيمى سواجارت وبات روبرتسون حاليا بتطويع النفوذ الهائل للتليفزيون للدعوة لمذاهبهم ونحلهم الدينية .

وإذا كانت الكنيسة تمارس حاليا سلطة فى العالم فذلك يرجع جزئيا الى تأثيرها المعنوى والى مواردها الاقتصادية ، فضلا عن حقيقة أنها لا تزال تعمل كوسيلة اتصال جماهيرية . فهى قادرة على الوصول الى ملايين وملايين البشر صباح كل يوم أحد ، بحيث تجعل جمهور أكثر البرامج شعبية فى العالم يبدو ضئيلا بالمقارنة . ان الكنيسة على اتصال بالطبع بأتباعها خلال أيام الأسبوع الستة الأخرى ، كما أنها فى عالم اليوم تستخدم الصحافة وركائز اعلامية أخرى لتدعيم طريقة اتصالها المباشرة .

وطالما أن الكنيسة الكاثوليكية - أو أية ديانة منظمة أخرى - تستطيع حشد اعداد ضخمة من التابعين لها ومن ثم الوصول الى

جماهير عريضة من المتلقين فستضطر كل الحكومات أن تأخذ ذلك فى الحسبان . نقد حاول بعض الحكومات اقتلاعها (وهو أمر شبه مستحيل) فى حين سعت حكومات أخرى لنشر عقيدة بديلة تعتمد أساسا على القومية أو الماركسية أو غيرها من المبادئ . كما أن هناك فريقا ثالثا يلجأ الى الفساد ويحاول أن يجعلها شريكة له .

وفى الدول الشمولية ، يمثل وجود وسيلة اتصال جماهيرية - غير خاضعة لها ولا تتخوى تحت لوائها - بين أيدي الكنيسة خطرا مستمرا يهدد هذه الدول . لأن هذه القناة قد توضع تحت تصرف المعارضة السياسية . وهو ما يفسر الضراوة التى حاولت بها الدول الشيوعية القضاء على الكنيسة أو شراءها عندما اتضح استحالة القضاء عليها .

ان الاعتراف بالدين المنظم كوسيلة اعلام جماهيرية يسهم فى تفسير عدد من التحولات الأخيرة للسلطة .

هذا الاعتراف يساهم على توضيح لماذا يتم توجيه السخط الشعبى، سواء اكان ذا طبيعة اقتصادية ام غيرها ، الى حركات دينية فى بلدان مختلفة اختلاف ايران فى ظل الشاه وكوريا الجنوبية فى ظل تشن دوهوان . وفى ايران ادى تحويل السخط الى شكل دينى الى سقوط نظام الامبراطور العلمانى ، وفى كوريا الجنوبية نجم عن ذلك نمو مذهب للمسيحية ، سواء اكانت كاثوليكية ام بروتستانتية . وفى كلا البلدين حل الدين المنظم محل المعارضة السياسية أو انصهر معها .

ومن سخريات القدر انه كلما فرضت حكومة شمولية رقابة صارمة وفعالة على كل وسائل التعبير الأخرى اكتسبت وسيلة التعبير من خلال الكنيسة أهمية متزايدة كقناة محتملة لفكر المنشقين . وربما تكون هى الطريقة الوحيدة للتعبير عن المعارضة لنظام ما .

ولكن عندما تفتح الكنيسة « قنواتها » وتعبّر عن السخط الشعبى من أعلى منبرها فان الوسيط يعدل الرسالة ويعيد صياغة الاستياء ، الذى قد يكون الجوع أو أى سبب مادي آخر هو مفجره ، فى تعبيرات دينية . وهو ما يفسر لماذا تحولت حركات انطلقت لبلوغ أهداف لا صلة لها مباشرة بالدين الى جهاد دينى .

فى ايران دمج آية الله الخومينى الحقد الطبقي والغضب القومى مع الحمية الدينية . وأصبح حب الله + كراهية الامبريالية + معاداة الرأسمالية = تعصبا متفاقما أجال الشرق الأوسط الى برميل بارود .

غير أن الخوميني لم يكتف بصهر هذه العناصر الثلاثة في انفعال وشعور أوحده وإنما جمع أيضا بين وسائل اعلام الموجة الأولى - أى قيام الأئمة التابعين له بتحريض المؤمنين مباشرة وجها لوجه من خلال الخطب - وتكنولوجيا الموجة الثالثة - فى شكل اشربة تسجيل مسجل عليها رسائل سياسية تهرب سرا الى المساجد حيث يتم الاستماع اليها ونسخها بواسطة أجهزة تسجيل رخيصة الثمن .

ولمواجهة الخوميني استخدم الشاه وسائل اعلام الموجة الثانية ، الصحافة والاذاعة والتلفزيون . وبمجرد أن خلع الخوميني الشاه وسيطر على زمام الدولة استولى بدوره على هذه الأدوات المركزية .

ان هذه الاستراتيجية التى ترتكز على استخدام وسائل اعلام الموجة الأولى والموجة الثالثة لمحاربة وسائل اعلام الموجة الثانية منتشرة بين الحركات الثورية . بل كانت أكثر وضوحا فى الصين أثناء مظاهرات ١٩٨٩ المطالبة بالديمقراطية . ان شيوخ بكين ، الذين ارتعدوا عندما سقط شاوشيسكو فى بوخارست بعد ستة شهور من قتلهم الطلاب الصينيين على مقربة من ميدان تيانانمين ، لم يقدروا قوة هذه الاستراتيجية حق قدرها .

فى الصين أيضا تصادمت ثلاثة أنماط من الاتصال فى معركة السيطرة على الفكر .

فى هذا البلد كانت مجالات الحائط أداة احتجاج تقليدية من أدوات الموجة الأولى، ومنذ بداية عام ١٩٨٩ بدأت تظهر هذه المجالات على الجدران القريبة من جامعة بكين مهاجمة الفساد وساخرة من أبناء قيادات الحزب المتمتعين بمزايا ليست من حقهم ومطالبة بديمقراطية موسعة ومنادية باقالة رئيس الوزراء حينذاك لى بينج وآخرين .

وقرب نهاية ربيع ذلك العام تم استخدام وسيلة اتصال أخرى من وسائل الموجة الأولى ألا وهى الحشد . ففى يوم ٢٢ أبريل تجمع طلاب من جامعة بكين فى ميدان تيانانمين بحجة تأبين ذكرى هو ياو يانج ، وهو زعيم شيوعى ذو نزعة اصلاحية . كانت مطالب المحتجين معتدلة فى البداية ، ان تركزت أساسا على حرية التعبير ووضع حد للفساد ، لكن الحكومة رفضت هذه المطالب بعنف وفظاظة مما دفع المتظاهرين الى البقاء فى الميدان وهدموا اضرابا عن الطعام . وتزايدت الحشود المسالمة،

وسرعان ما انضمت اليهم حشود العمال حاملين لافتات كتب عليها « ها هم اخوانكم الكبار يأتون ! » . ولما لم تحرك الحكومة ساكنسا تدعمت الحركة الى أن بلغت ذروتها فى يومى ١٨ و ١٩ مايو بنزول أكثر من مليون متظاهر سلمى من جميع طبقات المجتمع الى الشارع . كان حجم الحشد الكبير رسالة فى حد ذاته .

وخلال الفترة نفسها دارت معركة شرسة بين القادة الصينيين حول كيفية الرد . حاولت الحكومة برئاسة لى بينج استخدام وسائل اعلام الموجة الثانية - الصحف والاذاعة والتلفزيون - ضد المتظاهرين . ولكن الحزب بقيادة زاو زيانج كان يسيطر على جزء كبير من هذه الوسائل بما فى ذلك « صحيفة الشعب » لسان حال الحزب .

وبينما كان هذا الصراع على السلطة يتأرجح من معسكر الى آخر ، كانت التغطية الاخبارية بواسطة وسائل اعلام الموجة الثانية تتسارع هى أيضا . فعندما كان لأتصار زاو اليند العليا كانت « صحيفة الشعب » والتلفزيون الصينى يعريان عن تعاطفهما مع مطالب الطلاب . وعلى النقيض ، عندما رجحت كفة المتشددين كان المعلقون والمحررون والصحفيون يضطرون للتلاعب بالانباء على حساب المتظاهرين ، مستخدمين فى ذلك وسائل اعلام الموجة الثانية لضعاف الرسالة المنقولة عبر وسائل اعلام الموجة الأولى .

ولكن فى الوقت نفسه بدأت معركة السيطرة على أدوات الموجة الثالثة الأكثر تطورا ، مثل الأقمار الصناعية وأجهزة الفاكس وكاميرات التلفزيون المنقولة وأجهزة الكمبيوتر والآلات الناسخة وشبكات الاتصالات الدولية .

ووجد « المتشددون » أنفسهم أمام مشكلة مزدوجة . اذ كان يتعين عليهم أن يحكموا سيطرتهم وبشكل حاسم ليس على وسائل الاعلام الداخلية فحسب وإنما على التغطية التى تقوم بها الصحافة الأجنبية أيضا . غير أن المعضلة التى واجهت السلطات الصينية هى وجود عدد كبير من الصحفيين ورجال الاذاعة والتلفزيون الأجانب الذين كانوا قد قدموا الى الصين لتغطية قمة دينج - جربا تشوف . وهؤلاء المراسلون الذين كانوا يستخدمون الأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر وأدوات أخرى متطورة من أدوات الموجة الثالثة بقوا فى بكين لتغطية ما يدور فى الشوارع .

وكانت شبكة (CNN) من أكثرها تأثيرا ، اذ كان لا يقتصر استقبال تغطيتها التى تستمر ٢٤ ساعة يوميا على البيت الأبيض وعلى

ملايين المنازل على امتداد العالم فحسب وإنما كان - وهو أمر لا يقل أهمية - يمتد أيضا الى بعض فنادق بكين نفسها . وبينما المعركة السياسية محتدمة قطعت السلطات الصينية اتصالها مع العالم الخارجى عبر الأقمار الصناعية ثم اعادته ثم طلبت من الصحفيين الأجانب استخدام ترددات التليفزيون الصينى ! وبلغت البلبلة ذروتها .

ونظرا لادراك « المتشددین » للأهمية المتزايدة للرأى العام العالمى حاولوا باستماتة قطع كل الروابط بين المحتجين وأنصارهم خارج الصين . غير أن هذه المحاولة بدت غاية فى الصعوبة نظرا لأن الصين كانت قد عقدت منذ عهد قريب علاقات اقتصادية واسعة مع العالم الخارجى وسمحت للشباب بالدراسة فى الخارج .

وقام المحتجون بتوجيه رسائلهم مباشرة الى المشاهدين الأجانب . وظلوا يكررون ويترجمون مطالبهم للمراسلين وقرق التليفزيون الأجنبية . وكتبوا الشعارات بلغات أجنبية لكى يتمكن المشاهدون خارج الصين من فهمها على الفور . وكان شعار « ١٧٨٩ الصينى » المكتوب باللغة الفرنسية يقارن انتفاضتهم بالثورة الفرنسية . كما كانوا يغنون للمشاهدين الأمريكيين أغنية « سوف ننتصر » واقتبسوا كلمات باتريك هنرى « أعطنى الديمقراطية أو أعطنى الموت » . وقوبلت استراتيجية اليد الممدودة هذه بمسيرات تعاطف فى كل من هونج كونج وتايوان وأستراليا وفى جميع أنحاء الولايات المتحدة .

وفى غضون ذلك أقام طالب صينى فى جامعة هارفارد وصلة هاتفية بين بكين وبوسطن . وكانت أنباء ميدان تيانانمين تصل عبر هذا الخط الى شقته الصغيرة طوال الـ ٢٤ ساعة . ومن هناك يعاد إرسالها بالهاتف والفاكس والكمبيوتر الى الطلبة الصينيين فى جميع أنحاء الولايات المتحدة .

كما أنشأ الطلاب فى جامعتى ستانفورد وبيركلى ما أسموه « الجسر الجوى للأنباء » . حيث كانوا يرسلون بواسطة أجهزة الفاكس الى المضربين آخر الأنباء التى نشرت عندهم فى الصحافة الأمريكية . وكانت المذكرات توجه الى مقار شركات فى بكين أو فى مدن أخرى على أمل أن تقوم أيد صديقة بنقلها الى الطلاب المضربين . وكان عدد أجهزة الفاكس فى الصين يقدر بـ ٣٠ ألف جهاز وعدد خطوط الهاتف فى بكين وحدها بثلاثة ملايين خط .

وكذلك قام الطلبة الصينيون فى الولايات المتحدة ، واكثرهم من أبناء كبار المسئولين فى الحكومة والحزب ، بتسجيل لقاءات هاتفية مع المضربين على أشرطة وكانوا يسلمونها الى اذاعة صوت أمريكا لكي تبثها مرة أخرى الى الصين .

لقد استمرت هذه المعركة العالمية للسيطرة على المعلومات ووسائل الاتصال حتى بعد أن لجأ « المتشددون » الى الجيش وقتلوا العديد من المتظاهرين وسحقوا الاضراب . واستخدمت الحكومة الصينية مرة أخرى وسائل اعلام الموجة الثانية ، فقامت ببث صور بعض الطلبة و « قادة » الاضراب وكذلك أرقام هواتف لى يستخدمها المخبرون فى حالة التعرف على الهاربين .

غير أن هذه الرسالة المرئية نقلت الى خارج الصين ، فعمل بعض مشاهدى التلفزيون ، من كندا الى ايطاليا ، بجهد واجتهاد على عرقلة الاتصالات مستخدمين الخطوط الهاتفية الدولية المباشرة لمنع الوشاة الصينيين من الاتصال بالسلطات . وهى اول محاولة معروفة للتدخل بهذا الشكل عبر الحدود الوطنية يقوم بها مواطنون عاديون .

لقد ثبت فى الصين مرة أخرى صحة مقولة ماوتسى تونج بأن السلطة على فوهة بندقية . لكن اتضح جليا أن « المتشددين » الذين سيطروا على الموقف لن يستطيعوا التمتع فى سلام بانتصارهم ، كما أكدت ذلك أحداث أوروبا الشرقية وغيرها ، لأن ما حدث لم يكن سوى بداية دخول الصين الى القرن الحادى والعشرين .

لقد كشفت أحداث الصين وبوضوح اخاذ عن الاستراتيجيات الاعلامية للثورة والثورة المضادة . ولا تزال وسائل اعلام الموجة الثانية الجماعية تمارس تأثيراً ضخماً فى الوقت الراهن . ولكن مع تقدم العالم - بأقصى سرعة - فى عصر تحول السلطة فان أدوات السيطرة على الأذهان التى كانت ساحقة فيما مضى ستسحق بدورها بواسطة وسائل اعلام الغد المحرصة على التمرد والعصيان .

الفصل الثامن والعشرون

جيل الشاشة الصغيرة

في منتصف القرن العشرين نشر جورج أرويل كتيباً ساخناً ضد الشمولية عنوانه « ١٩٨٤ » . رسم هذا الكتيب صورة لحكومة تسيطر بالكامل على وسائل الاعلام . ولقد دخلت التعبيرات الجديدة التي ابتكرها الكاتب في اللغة اليومية ، وأصبح الكتاب سلاحاً هجوماً قوياً في الصراع ضد الرقابة والتلاعب بالعقول . ولذلك ظل محظوراً في الاتحاد السوفيتي لعدة عقود .

ومع أن كتاب أرويل قد نجح في حشد القوى المناهضة لاختضاع العقل فلقد اتضح أن تصوره للمستقبل لم يكن سليماً تماماً .

تنبأ أرويل بدقة بتقنيات مثل شاشات التلفزيون ثنائية الاتجاه ، التي يمكن استخدامها لتوصيل الدعاية الرسمية للمشاهدين والتجسس عليهم في آن واحد . أما بالنسبة لتحذيراته بشأن انتهاك الحياة الخاصة ، فهي تظل أقل من الواقع . غير أنه لم يتوقع - كما لم يتوقع أحد في ذلك الوقت - أهم ثورة في عصرنا ألا وهي الانتقال من الاقتصاد القائم على العضلات إلى اقتصاد يعتمد على الذكاء .

ومن ثم فهو لم يتنبأ بالانتشار المذهل الهائل لأدوات الاتصال الجديدة . أن عدد وتنوع هذه التكنولوجيات وسرعة تغيرها بلغ حالياً درجة تحير الخبراء أنفسهم . أن مواجهة حشد الاختصارات التقنية مثل HDTV و ISDN و VAN و CD-I وغيرها أشبه بالتلجج في قار حقيقي من الحروف الأبجدية . بل أن مجرد استعراض إعلانات السلع الاستهلاكية المقابلة لهذه التقنيات يصيب بالدوار .

ولكن إذا ارتفعنا فوق هذه الجلبة تصبح الحدود الرئيسية لوسائل اعلام الموجة الثالثة واضحة تماماً .

ستكون للبنية الأساسية الالكترونية للاقتصادات المتقدمة ست
سمات متميزة ، بعضها يعلن عن وصوله بالفعل . وهذه السمات التي
تعد مفاتيح المستقبل هى : التفاعلية وقابلية الحركة والتحويلية أو قابلية
التحويل والتوصيلية والشيوع والعالمية .

ان هذه المبادئ الستة مجتمعة تنبئ بتحول شامل ليس فى طريقة
تبادلنا للمراسل فحسب ولكن فى طريقة تفكيرنا ورؤيتنا لمكاننا فى العالم ،
ومن ثم فهى تنبئ بتحول فى علاقاتنا مع من يحكموننا . ان هذه المبادئ
مجتمعة ستجعل من المستحيل على الحكومات (أو على معارضيها
الثوريين) التلاعب فى الأفكار والصور والبيانات والمعلومات والمعرفة كما
كانت تفعل فى الماضى .

لاعب جولف طوع أمرك :

فى مبنى قصير وميتين من مباني شارع سانتا مونيكا بلوس انجلوس
كان جوردين ستولبرج ، وهو مدير سابق لشركة فوكس للقرن العشرين
السينمائية ، يمزج مع برنارد لسكن وهو أخصائى فى العلاج النفسى
ورئيس سابق لحدى الكليات كما كان يرأس كونسرتيوم تعليميا لعلوم
الكمبيوتر بكاليفورنيا . ويشرف الرجلان معا على فريق وسائل الاعلام
الأمريكية التفاعلة والذى يضم مربين وفنانين ومبرمجين . ويستعد
هذا الفريق لتقديم الانجاز المقبل فى تكنولوجيا الاسطوانة المدمجة وهى
« الاسطوانة المدمجة التفاعلة » (CD - 1) .

ويعتزم هذا الفريق أن ينتج اسطوانات يتم عرض محتوياتها على
شاشات أجهزة التلفزيون العائلية بحيث تسمح للمشاهد بالتدخل فى
المشهد الذى يراه عن طريق جهاز توجيه عن بعد يمسك به فى يده وابهامه
على مقبض لعب صغير . ويطلق على احدى هذه الاسطوانات اسم
« الجولف التفاعلى » ، وهى تتيح للمشاهد أن يلعب مباراة جولف ضد
لاعب آخر عن طريق التحكم فى لاعب جولف الى يحركه على الشاشة
كيفما يشاء . اذ يمكنه أن يجعله يلف يمينا أو يسارا أو يغير دورانه
وتسديده للضربة ، باختصار يستطيع مستخدم هذه الاسطوانة أن يتحكم
فى كل ما يدور على الشاشة

كما تسمح اسطوانة « دائرة معارف جروليه » باستدعاء معلومات
سمعية بصرية عن أى من الموضوعات المسجلة عليها ، وتقديم النصوص
والصور والرسوم المتحركة شرحا وتفسيرا لعمل محرك سيارة مثلا أو

لجزء الحامض النووي (DNA) ، كما يستطيع مستخدم هذه الأسطوانة أن يتعامل مع هذه المعلومات ويتفاعل معها .

وهناك أسطوانات متفاعلة أخرى لنفس المجموعة تضم ألعابا وقصصا من التوراة ونوعا جديدا من الأطلس ودروسا فى التصوير الفوتوغرافى تم اعدادها بالتعاون مع مجلة تايم لايف . كما تصدك أسطوانة أخرى فى زيارة لمتحف سميثونيان وتسمح لك بفحص الأشياء المعروضة أثناء مرورك بها .

ان شركة وسائل الاعلام الأمريكية المتفاعلة التى تملكها شركة (Polygram Records) التابعة لشركة فيليبس الهولندية العملاقة للالكترونيات ليست سوى واحدة من عدة شركات تعمل فى مجال تكنولوجيا الفيديو المتفاعل . وتهدف هذه الشركات الى جعل مشاهدة التلفزيون تجربته ايجابية أكثر منها سلبية ، أى أن يشارك المشاهد بدلا من الاكتفاء بالتلقى .

وفى الوقت نفسه فان شركة الألعاب التلفزيونية المتفاعلة ، وهى شركة مقرها شمال كاليفورنيا وتحصل على تمويلها جزئيا من مجموعة يوناييتد آرستس وجنرال الكترونيكس ومجموعة فيديوترون ليميتد ، تسلك طريقا مختلفا للوصول الى نفس الهدف . فهى تقوم بصنع جهاز سيتيح للمشاهدين المشاركة من منازلهم فى برامج الألعاب التلفزيونية المعروفة مثل عجلة الحظ ، بحيث يرسل اللاعبون اجاباتهم الى كمبيوتر مركزى يقوم بمراجعة كل الاجابات واختيار الفائز .

غير أن القفزة الأكثر ثورية فى اتجاه التفاعلية - والتى لا تزال حتى الآن فى طور التصور - تتمثل فى شبكة واسعة من أجهزة التلفزيون المتفاعلة والتى تعمل فى الوقت نفسه كأجهزة كمبيوتر ، وقد أطلق عليها جورج جيلدر اسم « التليكمبيوتر » .

وبالإضافة الى الأسطوانات والأشرطة فان الحياة ستدب فى التلفزيون ذاته بين يدي مستخدمه على حد قول جيلدر ، الذى درس عن قرب الحدود التكنولوجية فى مجال الفيديو والكمبيوتر . ويوضح جيلدر أن « الخط الفاصل بين « التلفزيون » - الذى تسيطر اليابان حاليا على صناعته - و « أجهزة الكمبيوتر » - التى تملك فيها الصناعة الأمريكية أفضل الوسائل - يختفى تدريجيا » . وأن الاندماج المقبل بين هاتين التكنولوجيتين سينقل السلطة من شبكات التلفزيون القديمة الى

المستخدمين متيحا لهم « تعديل الصور على هواتف » . ان هذا الجهاز الهجين يمكنه أيضا نقل السلطة من اليابان الى الولايات المتحدة - على حد قول جيلدر .

وسواء اكان هذا التوقع صحيحا أم لا فان تيارين قويين للتطور الاقتصادي سيصبان معا نحو انتشار ضخم للتفاعلية فى مجال المرفيات .

تurf منفسخ :

المبدأ الثانى للنظام الجديد هو الحركية أو قابلية الحركة . ان الهاتف اللاسلكى الموجود فى كابينة الطائرة أو فى السيارة بدأ يعود للمستخدمين على فكرة امكانية الاتصال بأى مكان ومن أى مكان مع الاستمرار فى الانتقال والتنقل .

فى البداية اعتبر استخدام هاتف السيارة الذى يعتمد على تقنية اللاسلكى الخلوى ترفا ستفسخا . (كما اعتبرت من قبل أول أجهزة الهاتف فى القرن التاسع عشر) . أما الآن فهى منتشرة على نطاق واسع فى الولايات المتحدة .

وفى انجلترا يقوم الآن كونسرتيوم يسمى فون بوينت - يمثل مؤسسة البريد والبرق الألمانية (بوندسبوست) وفرانس تيليكوم ونيانكس وهى شركة هاتف نيويورك بالإضافة الى بريتيش تيليكوم - بادخال « هاتف جيب » متطور الى الخدمة بأقصى سرعة . هذه الأجهزة المتنقلة ليست مجرد رموز رفاهية أو مكانة اجتماعية ، لقد أصبحت أداة عمل تزيد من الانتاجية بالنسبة للمندوبين التجاريين والأطباء والسباكين وغيرهم . وبينما يعمل الناس ويلعبون وهم يتنقلون يشتغل الطلاب على وسائل اتصال أبسط وأرخص وفى المتناول دائما ، وهو ما يوفر قاعدة المرحلة التالية الا وهى اختراع هاتف مدمج فى سوار مثل هاتف ديك تراس .

غير أن الهاتف ليس سوى واحد من العديد من الأجهزة الجديدة التى لا حصر لها التى تتحرر من قاعدتها الثابتة ومن مسامير تثبيتها . شركة سونى تقدم ناسخة وزنها ١٥٠ جراما كما أن هناك جهاز فاكس للسيارة وفيديو للجيب وجهاز كمبيوتر يمكن وضعه على الركبتين وطباعة نقالة وكلها أجهزة تنتشر بسرعة كبيرة . ان الحركية أو قابلية التحرك تمثل ثانى سمة مميزة .

تأتى بعد ذلك قابلية التحويل أو التحويلية ، وهى القدرة على نقل المعلومات من وسيلة الى أخرى . افنا الآن مثلاً نتجه نحو التكنولوجيات المعتمدة على الكلمة والتي تستطيع تحويل الرسالة الشفوية الى رسالة خطية وبالعكس . ان الآلات القادرة على تسجيل ما يملأ عليها من عدة أشخاص فى آن واحد وتحويله الى خطابات مطبوعة لن يطول الوقت لكى تصبح حقيقة .

ان مثل هذه الأدوات قد تقلب رأسا على عقب العديد من المجالات ابتداء من مجال التوظيف وتنظيم العمل المكتبى الى دور القراءة والكتابة فى الحياة اليومية ، غير أن قيمتها تتضاءل مقارنة بشكل آخر من التحويل الا وهو الترجمة الآلية . ان ترجمة الوثائق والمستندات التجارية من لغة الى أخرى حتى وان لم تكن فى شكلها الأمثل موجودة فعلا فى فرنسا مع نظام مبنى ثل كما سبق أن أشرنا الى ذلك فى الفصل العاشر . وتجري اليابان أبحاثا مكثفة للوصول الى ترجمة دقيقة (فاليابان تعتبر لغتها اعاقة اقتصادية) . كما تنتظر المجموعة الأوروبية بصبر نافذ حدوث تقدم فى هذا المجال نظرا لإضطرارها الى ترجمة أى نص الى لغات أعضائها الاثنى عشر .

أما المبدأ الرابع للبنية الأساسية الالكترونية الجديدة وهو التوصيلية فقد أصبح كلمة شائعة بين مستخدمي الكمبيوتر والاتصالات اللاسلكية فى العالم كله . فهم يطالبون بالحاج بإمكانية توصيل أجهزتهم بتنوعية واسعة من الأجهزة الأخرى بغض النظر عن الشركة المنتجة لها أو بلدها الأصلي .

وبالرغم من الممارك السياسية الضارية بشأن النظم القياسية والمعايير ، فإن جهودا ضخمة تبذل من أجل دفع التوافق بين الأجهزة بحيث يمكن ربط جهاز « التليكمبيوتر » المتفاعل والمتحرك مع أحد أنظمة IBM الكبيرة فى شيكاغو أو مع جهاز كمبيوتر متنقل صغير من انتاج توشيبا مستخدم فى فرانكفورت أو سوبر كمبيوتر « كراى » فى وادى السليكون أو هاتف ديك تراس لربة اسرة فى سيول .

أكثر من مجرد تعاطف :

ان مفهوم الشبوع الذى يمثل المفتاح الخامس ، نقصد به الانتشار المنهجى للنظام الاعلامى الجديد فى كل أرجاء العالم وكذلك داخل كل طبقات المجتمع .

ان كابوسا محتملا يقلق حكومات البلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة ، ألا وهو انقسام الناس داخل نفس المجتمع الى أغنياء معلوماتيا وفقراء معلوماتيا . ان أية حكومة لا تتخذ التدابير المادية الكفيلة بتفادي هذا التمييز تعرض نفسها لقلقل سياسية خطيرة فى المستقبل . غير أن هذا الاستقطاب الخطير ليس أمرا محتملا .

وإذا تصور المرء امكانية توفر قدر كبير من المساواة فى حرية الوصول الى المعلومات داخل المجتمع الجديد ، فإن ذلك لمن يكون بدافع من التعاطف أو الفهم السياسى السليم من جانب الصفوة الغنية ، وإنما بسبب ما يمكن تسميته بقانون الشيوع .

يوضح هذا القانون أن دوافع تجارية وسياسية قوية ستظهر لتجعل البنية التحتية الالكترونية الجديدة شاملة أكثر منها مانعة أو حاضرة .

وفى بداية عصر الهاتف كان هذا الجهاز يعتبر نوعا من الترف . وكانت فكرة أن يمتلك كل شخص ذات يوم جهازا للهاتف تبدو غريبة . فلماذا بالله سيحتاج كل الناس الى امتلاك هاتف ؟

وإذا كان كل مواطن تقريبا فى الدول الصناعية - ثريا كان أم فقيرا - لديه الآن هاتف فإن ذلك لا يرجع الى أى مشاعر خيرية وإنما الى حقيقة مفادها أنه كلما زاد عدد المستخدمين المرتبطين بنظام ما ، ارتفعت قيمته بالنسبة للجميع وخاصة فى مجال التجارة .

لقد ثبتت صحة هذه الحقيقة ، كما رأينا ، فى المراحل الأولى لتطور الخدمات البريدية . فالالاقتصاد الصناعى آنذاك كان يحتاج الى وسيلة مريحة لارسال الفواتير والقيام بالدعاية وبيع الصحف والمجلات لكل مواطن وليس للأغنياء فقط .

وحاليا ، بينما بدأت أجهزة الفاكس تحل محل بريد العصر الصناعى نشهد ضغوطا مماثلة تعمل على التعجيل بانتشار التكنولوجيا الجديدة .

ففى عام ١٩٨٩ كان فى الولايات المتحدة ٢٥ مليون جهاز فاكس تقوم سنويا بطرح مليارات الصفحات ، وتضاعف عدد المستخدمين كل عام ، خاصة أن أول مستخدمى الفاكس الحوا على الأصدقاء والعلاء والأهل أن يسارعوا بشراء أجهزة فاكس لكى يتسنى لهم تبادل الرسائل

معهم • وكلما زاد عدد أجهزة الفاكس المستخدمة ، زادت قيمة النظام بالنسبة لكل الأطراف المعنية •

اذن ، فمن مصلحة البلدان الغنية ، بكل تأكيد ، أن تجد الوسائل الكفيلة بأن يضم النظام الجديد من هم أقل ثراء بدلا من أن يقصيههم •

وكما حدث بالنسبة لأجهزة الهاتف والتليفزيون فإن أجهزة الفاكس ستظهر فى أكثر البيوت تواضعا ، مدفوعة بقانون الشيوخ •

وينطبق الشيء نفسه على الألياف الضوئية والتكنولوجيات المتقدمة الأخرى سواء أُدفع ثمنها الأفراد أم مجموع الشعب أو بعض المستخدمين الذين ستمول مدفوعاتهم هذه الخدمة بالنسبة لغير القادرين على تكاليفها •

ان الانتشار الأقصى لقدرات الاتصال جزء لا يتجزأ من النظام الجديد لخلق الثروة • وكل شيء يشير الى أننا نتجه نحو « خدمة شاملة » - على حد تعبير شركة «بل» القديمة للهاتف - أى خدمة تتمتع بالشيوع فضلا عن التفاعلية وقابلية التحريك والتحويل والتوصيل •

وأخيرا ، فإن نطاق البنية التحتية الجديدة هو الكرة الأرضية • فبينما يجتاز تدفق رؤوس الأموال الحدود فى جميع الاتجاهات بفضل الشبكات الالكترونية متنقلا من زيورخ الى هونج كونج ومن هونج كونج الى النرويج ومنها الى طوكيو ومن طوكيو الى وول ستريت فى أجزاء من الألف من الثانية ، فإن المعلومات تسلك أيضا طرقا لا تقل عن ذلك تعقيدا • ان أى تعديل فى سعر الفائدة فى الولايات المتحدة أو فى سعر الين مقابل المارك الألماني يعلم به العالم كله فى الحال • وينطبق ذلك على كل الأحداث المهمة التى تقع فى أى جزء من الكرة الأرضية ، فهى تكون فى اليوم التالى موضع نقاش بين الناس فى جميع انحاء العالم • لقد أصبحت الحدود الذهنية لأية دولة لا تقل نفاذية عن حدودها المالية •

ان الجمع بين هذه المبادئ الستة يمنح الكرة الأرضية نظاما عصبيا ثوريا قادرا على نقل كميات متعاطمة من البيانات والمعلومات والمعرفة بمعدلات بث ومعالجة أسرع بكثير من ذى قبل • انه نظام أكثر تكيفا وذكاء وتعقيدا عما كان يمكن تخيله اطلاقا فى الماضى •

العنف والتطرف الإلكتروني :

ان مولد نظام اعلامى جديد ، يتطابق مع متطلبات نظام جديد تماما لخلق الثروة ، يشكل تحديا لمن بيدهم السلطة ، وذلك لأنه يمهد الطريق لبروز تجمعات انتخابية جديدة وأساليب واستراتيجيات وتحالفات سياسية جديدة .

وكما كان الناس فى القرن الثامن عشر مثلاً غير قادرين على تخيل التغيرات السياسية النابعة من تطور الاقتصاد المصنعي ، فالتنبؤ الآن بالاستخدامات السياسية للنظام الاعلامى الذى لا يزال فى طور الظهور امر شبه مستحيل ، الا اذا لجأنا للخيال العلمى .

وللناخذ التفاعلية كمثال :

ان السماح للمشاهدين باستخدام الشاشة بدلا من الاكتفاء بالنظر اليها يمكن ان يغير الحملات الانتخابية والمرشحين ايضا . فوسائل الاعلام المتفاعلة تجعل من الممكن اجراء استطلاعات رأى عام أكثر دقة بكثير عن ذى قبل . فبدلا من طرح أسئلة لا تتضمن سوى الاجابة بـ «نعم» أو «لا» ، ستكون لدى من توجه لهم الأسئلة فرصة الاختيار بين العديد من الخيارات .

غير ان الامكانيات تتجاوز بكثير عمليات الاقتراع أو استطلاعات الرأى فى حد ذاتها . فمستخدم الفيديو المتفاعل يمكنهم توجيه أسئلة محددة مثل : هل سيقوم المرشح اذا تم انتخابه بخلق فرص عمل من أجل تحسين البيئة ؟ واذا كانت الاجابة بنعم فكم عدد هذه الفرص ؟ وكيف سيكون رد فعله ، فى ظل ظروف مختلفة ، تجاه عملية اختطاف رهائن مثلا أو فتن عنصرية أو كارثة نووية ؟ ثم بدلا من تقييم مميزات رئيسى جمهورية محتمل ومدى سلامة أحكامه عن طريق الاستماع الى « أفلام دعائية » انتخابية مدتها لا تزيد عن ثلاثين ثانية سيكون فى وسع مستخدمى الفيديو المتفاعل غدا اختيار برنامج أو تشغيل اسطوانة صغيرة تظهر المرشح وهو يتناقش ويتخذ قرارات فى ظل مختلف الظروف التى يقترحها الناخب نفسه .

كما سيكون من الممكن اصدار البرامج الانتخابية للمرشحين أو الأحزاب فى شكل جداول بيانية اعلامية تتيح للناخبين حساب تقديراتهم الخاصة بالميزانية وطرح أسئلة من نوع « وماذا لو حدث هذا الشيء أو ذلك ؟ » .

وبما أن أعداداً كبيرة جداً من المشاهدين تستطيع المشاركة فى برنامج ألعاب يتمتع باقبال جماهيرى كبير مثل برنامج « المخاطرة » بمساعدة كمبيوتر يتولى احصاء الاجابات الصحيحة ، فان الأمر لا يتطلب خيالاً واسعاً لادراك أنه يمكن تكييف مثل هذه التقنية من أجل فرز وعد بطاقات الاقتراع أو لاتخاذ قرارات جماعية ، ومن ثم لقيام تنظيم من نوع جديد للنشاط السياسى .

ولقد تنبأ علماء مستقبليون ومتخصصون فى المحاكاة منذ وقت طويل بإمكانية تنظيم أعداد كبيرة من المواطنين للمشاركة فى « ألعاب » سياسية . ففى أواخر الستينيات كان البروفيسير خوزيه فيلجاس من جامعة كورنيل قد وضع نماذج لمثل هذا النوع من النشاط . وكانت هذه النماذج تضم برامج ترفيهية يمكن أن يشارك فيها سكان المعازل والأحياء الفقيرة وذلك كنوع من التوعية السياسية . أو الاحتجاج السياسى .

وكان ما ينقص البروفيسير فيلجاس لتحقيق تلك النماذج هو التكنولوجيا . وسيؤدى تطور التفاعلية من خلال الشبكات الى ادخال أدوات « الألعاب » السياسية الى ملايين المنازل . وبواسطة هذه الأدوات سيتمكن المواطنون - مبدئياً على الأقل - من اجراء استطلاعات رأى خاصة بهم وتشكيل « أحزابهم الالكترونية » أو « جماعات ضغط الكترونية » حول مختلف القضايا .

كما يمكن أيضاً تخيل عمليات تخريب الكترونية ، ليس على غرار عمليات التخريب التى يقوم بها مضربون فريديون ، ولكن كمناورات احتجاج أو ابتزاز سياسى . ففى الساعة الثانية والربع بعد ظهر يوم ١٥ يناير ١٩٩٠ لاحظ المهندسون فى بيد مينستر بولاية نيجرسى أنواراً حمراء تومض على الشاشة التى تعرض حالة شبكة (ايه . تى . آند تى) لهواتف المكالمات البعيدة ، وعددها ٧٥ شاشة . وكل ضوء كان يشير الى وجود مشكلة .

قال ولیم ليتسن ، مدير مركز تشغيل الشبكة : « لقد حدث ذلك دفعة واحدة . صوت طقطقة ثم توقف كل شيء فجأة » .

و « الطقطقة » المعنية أدت الى تعطل كامل لشبكة الهاتف الأمريكى للمسافات الطويلة استمر تسع ساعات ، ويقدر عدد المكالمات التى تعذر إجراؤها خلال هذه الساعات بـ ٦٥ مليون مكالمة .

وانتهى المحققون فى شركة (ايه . تى . آند تى) الى ان العطل نجم عن خطأ فى برامج التشغيل الا انهم لم يستبعدوا « بشكل قاطع » وجود عمل تخريبى وراء ذلك . اذ كان يوم ١٥ يناير عيداً قومياً تخليداً ليوم ميلاد الزعيم الزنجى مارتن لوثر كنج ، وكان بعض الأمريكيين الذين يميقتون كنج بشراسة يشعرون بالسخط الشديد من أن يخصص له عيد قومى . ان ما حدث لشبكة (ايه . تى . آند تى) قد يكون مجرد صدفة ، ولكن ليس من قبيل المبالغة فى الخيال تصور عمليات احتجاج أو تخريب الكثرونية فى المستقبل .

ومنذ الآن ، يمكن بشكل مادى رصد التوترات الاجتماعية العميقة الناجمة عن ظهور شكل جديد من الاقتصاد - مشكلات ترتبط بطريقة نشر المعرفة داخل المجتمع .

هوة المعلومات :

تعانى حالياً المجتمعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، خاصة فى الولايات المتحدة ، من سوء توزيع المعلومات لأن قانون الشيوخ لم يكتمل تأثيره بعد . فهناك « هوة » لا يقل عمقها عن عمق الأخدود العظيم (الجراند كانيون) .

ان وجود طبقة المعدمين أو ما يسمى بـ « الطبقة الدنيا » يمثل مشكلة مستعصية ظاهرياً بالنسبة للعديد من هذه المجتمعات . فوجود مثل هذه الطبقة لا يعتبر فقط سبة معنوية بالنسبة لمجتمعات الوفرة وانما يمثل أيضاً تهديداً للسلام الاجتماعى ، وفى نهاية المطاف تهديداً للديمقراطية . غير أنه من الحق الاعتقاد بأن كل المنتمين لهذه الطبقة « ضحايا » المجتمع أو البطالة لأن كثيرين منهم ، ان لم يكن أغلبهم ، وصلوا الى ذلك لأسباب أخرى .

فقد بات من الواضح باضطراد أن العمل يتطلب معارف أكثر تطوراً ، حتى انه لو تفرقت فرص العمل ، فان أغلبية أفراد هذه الطبقة لا ينطبق عليها الشروط المطلوب توافرها لشغل هذه الفرص .

فضلاً عن أن المعرفة المطلوبة يجب أن تتجاوز المهارات الخاصة بالمهمة المطلوب انجازها ، فلكى يكون الشخص صالحاً لعمل يجب أن تتوفر لديه بعض المفاهيم الثقافية الضمنية المتعلقة بالوقت والملابس وآداب السلوك والنقود واللغة والسببية . وفوق كل ذلك يجب أن يكون قادراً على تبادل المعلومات .

ان هذه المهارات الثقافية العامة لا يمكن الحصول عليها من خلال الكتيبات التقنية أو دورات التدريب فقط ، بل انها تقتضى نوعا من الألفة مع ما يدور فى العالم فيما وراء الشارع الذى يسكن فيه طالب العمل . ويتم الحصول على هذا النوع من المعارف بشكل متزايد عن طريق البيئة الاعلامية . فانطلاقا من هذه البيئة يستنتج الناس المعايير الاجتماعية وأيضا « الحقائق » الخاصة عن الكيفية التى تسير بها الأمور .

ان طبيعة وسائل الاعلام والصور التى تبثها والجماعات التى تستهدفها والتغذية الارتجاعية التى تحدثها ترتبط ارتباطا مباشرا بكل من مشكلة العمالة ومشكلات الانحطاط الطبقي الحادث .

ومن ناحية أخرى ، فان الهوية الثقافية بين الطبقات الدنيا والتيار الرئيسى للمجتمع تزداد اتساعا مع انتشار النظام الاعلامى الجديد .

ويؤكد جيفرى موريتس رئيس المعهد القومى للتليفزيون ، الذى يستخدم الأقمار الصناعية لبث برامج متخصصة لطلبة الجامعات على مدى ٤٢ ساعة أسبوعيا ، أن هذه البرامج تصل الى ٧٠٠ ألف مواطن تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين ، ويمثل هؤلاء قادة الغد المحتملين . انهم بالضبط نقيض شباب الطبقات الدنيا . (وكما يشير موريتس فان مجتمع طلاب الجامعات الأمريكية الراهن قد يضم رئيسين من رؤساء الولايات المتحدة مستقبلا ومئات من أعضاء مجلس الشيوخ وآلاف من رؤساء الشركات) .

وهكذا يصفهم موريتس : « ان الطالب ذا العشرين ربيعا الآن يمثل « الجمهور الأكثر تطورا ومعرفة باستخدام الأجهزة السمعية البصرية » فى التاريخ [٠٠٠] فمنذ عشرين عاما بدأ بث برنامج Sesame Street « شارع سمسم » ، وكان يستهدف بشكل خاص تدريب الصغار والأطفال فى سن ما قبل المدرسة على التقنيات البصرية التليفزيونية المتطورة بما فى ذلك الأفلام شديدة القصر التى لا تتجاوز (٩٠ ثانية) والمؤثرات المرئية الخاصة والمشاركة المتفاعلة وأبطال جدد . ومع زيادة عمر هذا الجسم،ور انتقل الى برامج أخرى [مثل] الفرقة الكهربائية وزووم ثم نيكلو ديون ، وكان كل برنامج من هذه البرامج يمثل مرحلة من التقدم المستمر [٠٠٠] . ان جمهور المشاهدين الذى نشأ على برامج شارع سمسم اعاد الآن تشكيل التليفزيون برمته » .

ان البرامج المذكورة تعرض كل مساء على الشبكات ذات التوجه
التربوي أو على الشبكات الكابلية وليس على الشبكات الكبرى شبكات
الموجة الثانية .

ويستخدم موريتس تعبير « جيل الشاشة الصغير » للإشارة الى
هذا الجيل المتختم بالصورة المرئية والذي هضم آلاف الساعات من
العروض التليفزيونية متشربا ما فيها من « منطوق فيديوى » . وبالإضافة
الى كل ذلك فان الكثيرين من هذا الجيل أمضوا عدد ساعات مماثلا في
ممارسة ألعاب الفيديو المتفاعلة - والأهم - في العمل على أجهزة
الكمبيوتر الشخصى الخاصة بهم . انهم لا يخضعون لمنطق مختلف فحسب
وانما هم معتادون أيضا على جعل الشاشة تقوم بأشياء ، وهو ما يجعلهم
عملاء ممتازين للخدمات والمنتجات المتفاعلة التى ستظهر قريبا في
الأسواق . وقبل كل شيء انهم قد اعتادوا على الاختيار .

ان الهوة العميقة التى تفصل شباب الطبقات الدنيا وجيل « الشاشة
الصغيرة » ، والتى تميز حاليا الولايات المتحدة سوف تتسع أيضا في
أوروبا واليابان وفي مجتمعات التكنولوجيا المتقدمة الأخرى ما لم تتخذ
تدابير لبناء جسر على هذا الأخدود المعلوماتى العظيم .

التحالف الجديد :

في الاقتصاد الذى يعتمد على المعرفة لم تعد أهم قضية سياسية
داخلية هى قضية توزيع (أو إعادة توزيع) الثروة وانما توزيع المعلومات
ووسائل الاعلام التى تنتجها .

ان ثورية هذا الانقلاب تجعل من المستحيل قياسه بالمقاييس السياسية
التقليدية . فالنظام الجديد لخلق الثروة سيجبر رجال السياسة - سواء
أكانوا يزاولون السياسة عمليا أم يضعون نظريات سياسية وسواء
اعتبروا أنفسهم يساريين أو يمينيين ، راديكاليين أو محافظين مناصرين
لحقوق المرأة أو تقليديين - على إعادة التفكير في كل المفاهيم التى
تبلورت خلال العصر المصنعى . ان هذه المفاهيم نفسها قد تعدها
الزمن بالفعل .

تعتمد العدالة الاجتماعية والحرية بشكل متزايد على الطريقة التى
يعالج بها كل مجتمع ثلاث قضايا : التعليم وتكنولوجيا المعلومات (بما
في ذلك وسائل الاعلام) وحرية التعبير .

بالنسبة للتعليم ، يقتضى الأمر الآن عملية اعادة صياغة للمفاهيم الخاصة به ، وهى عملية عميقة جدا بحيث تتجاوز بمراحل المسائل المتعلقة بالميزانية وعدد التلاميذ فى الفصول وأجور المعلمين وكذلك الخلافات التقليدية بشأن المناهج ، وبالتالي يصعب معالجة هذه القضية الحيوية هنا . أن نظمنا المصنوعة من أجل التعليم الجماهيرى أصبحت الى حد كبير باطلة شأنها فى ذلك شأن شبكات تليفزيون الموجة الثانية (أو كل الصناعات المصنعية) . سيتطلب التعليم ، تماما كما هو الحال بالنسبة لوسائل الاعلام ، انتشار قنوات جديدة وزيادة كبيرة فى تنوع البرامج . فلكي تعد المدارس الناس ليعيشوا بشكل صحيح فى مجتمع الموجة الثالثة وليلعبوا دورا منتجا فى ذلك المجتمع يتعين أن يحل نظام غنى بالاختيارات محل نظام يفتقر الى حرية الاختيار .

ان الروابط بين التعليم والمبادئ الستة للنظام الاعلامى الجديد - التفاعلية والحركية والتحويلية والتوصيلية والشبوعية والعالمية - لم تستكشف بعد الا بالكاد . غير أن محاولة تجاهل العلاقات بين النظام التعليمى والنظام الاعلامى المستقبلى يعنى الاستهزاء بمن سيتم تشكيلهم بواسطة كل من النظامين .

كما تجدر الاشارة الى أن التعليم له الأولوية ليس فقط بالنسبة للآباء والمعلمين وحفنة من المصلحين التربويين وانما بالنسبة للعديد من القطاعات الطليعية فى الاقتصاد ، حيث بدأ المسئولون فى هذه القطاعات يعترفون بشكل متزايد بالارتباط بين التعليم والقدرة على المنافسة العالمية .

ونفترض أن القضية الثانية هى التعميم السريع لسبل الوصول الى أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاعلام المتطورة . لا يرجد بلد يستطيع تشغيل اقتصاد ينتمى الى القرن الحادى والعشرين دون بذية تحتية الكترونية متوافقة هى أيضا مع القرن الحادى والعشرين أى تشمل أجهزة كمبيوتر ووسائل اتصال ناقلة للبيانات ووسائل اعلام حديثة أخرى . وهو ما يتطلب من الجماهير أن تعتاد وتألف هذه البنية التحتية المعلوماتية كما اعتادت على البنية التحتية للنقل والمواصلات الخاصة بالعصر المصنعى وعلى السيارات والشوارع والطرق السريعة والقطارات وغيرها .

ان الأمر لا يستدعى بالطبع أن يكون كل شخص مهندس اتصالات لاسلكية أو خبير كمبيوتر كما لا يحتاج كل شخص أن يكون ضليعا فى

ميكانيكا السيارات • ولكن يجب أن تكون سبل الوصول الى النظام الاعلامى ، بما فى ذلك أجهزة الكمبيوتر والفاكس والاتصالات اللاسلكية المتطورة ، حرة وميسرة كما هو الحال الآن بالنسبة لسبل التعامل مع نظام النقل والمواصلات • اذ يتعين أن يكون الهدف الأولى لكل من يريد اقتصاداً متقدماً هو الاسراع فى تطبيق قانون الشيوخ - أى ضمان سبل وصول جميع المواطنين ، الفقراء والأغنياء ، الى أكبر قدر ممكن من وسائل الاعلام المفتوحة للجميع • وأخيراً ، اذا كانت قاعدة الاقتصاد الجديد نكمن فى المعرفة فإن حرية التعبير - التى هى غاية ديمقراطية - تصبح أولوية سياسية مطلقة وليست اهتماماً ثانوياً •

ان الحكومة - أية حكومة - تهدف أساساً الى البقاء فى السطوة ولذلك ستبحث عن وسائل تسخير ثورة الاتصالات الأخيرة لخدمة مخططاتها وأهدافها أيا كانت النكائيف الاقتصادية التى يتحملها كل منا من جراء ذلك ، وسنفرض قيوداً على حرية تداول المعلومات •

وكما ابتكرت الدولة أشكالاً جديدة للسيطرة على العقول عندما أوجدت الثورة الصناعية وسائل الاتصال الجماهيرية فإنها ستبحث عن أدوات وتقنيات جديدة تسمح لها بالحفاظ ولو جزئياً على سيطرتها على الصور والأفكار والرموز والمعتقدات التى يتم نشرها بين الجماهير بفضل البنية التحتية الالكترونية الجديدة •

ان الحماس الذى أثارته طريقة استخدام وسائل الاعلام فى الاطاحة بالنظم الشمولية فى أوروبا الشرقية يجب ألا يعمى المواطنين عن الأساليب الأكثر تطوراً للتلاعب بالعقول التى ستحاول الحكومات ورجال السياسة اللجوء اليها فى المستقبل •

ولا يوجد بالطبع مجتمع يستطيع أن يسمح بحرية معلومات مطلقة، لأن شيئاً من السرية ضرورى لأى حياة اجتماعية • فقد تؤدى حرية المعلومات الكاملة الى نقص كامل فى حماية الحياة الخاصة • ان هناك لحظات أزمة تصوى ولحظات خطر « صريح ومباشر » تغرى فيها الحرية المطلقة مشعل على الحرائق بصب البنزين على نار مهالكة •

لذا ، فإن الحرية المطلقة فى مجال التعبير ليست قابلة للتحقيق شأنها شأن أى مطلق آخر فى أى من المجالات •

ولكن كلما تقدم المجتمع نحو اقتصاد فائق الرمزية ازدادت أهمية اتاحة المجال واسعا الى أبعد حد للاختلاف ولحرية التعبير •

وكلما جمدت حكومة ما أو قطعت هذا التدفق من البيانات والمعلومات والمعرفة - بما فى ذلك الأفكار الغربية والابتكارات بل وحتى تضارب الآراء السياسية - أبطأت بذلك تقدم الاقتصاد الجديد .

ذلك لأن الامتداد الضخم للنظام « العصبى » العالمى يتطابق فى الواقع مع أهم تغير طرأ على دور حرية التعبير منذ الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية على أقل تقدير .

ففى الماضى الزراعى ، كانت الأفكار الجديدة تمثل فى الغالب تهديداً للبقاء والاستمرار فى تلك المجتمعات التى كانت تعيش على الكفاف مستخدمة أساليب هذبت وتحسنت على امتداد القرون وكان أى انصراف يشكل خطراً على اقتصاد لا يملك سوى هامش بسيط للمخاطرة . وبالنسبة كان مفهوم حرية التفكير ذاته غريباً عليها .

ومع تطور العلم والثورة الصناعية تجسدت فكرة جديدة تماماً ألا وهى أن العقول المحررة من قيود الدين والدولة ضرورية « للتقدم » . غير أن عدد من كان يمكن تطبيق هذه الفكرة عليه كان لا يمثل سوى قلة قليلة من السكان .

ومع الانطلاق الثورى للنظام الجديد لخلق الثروة لم يعد الأمر يتعلق بطبقة هزيلة من جموع العاملين ولكن بعدد ضخم ومتزايد باستمرار من القوى العاملة التى تتوقف انتاجيتها تماماً على حرية خلق كل شىء ابتداء من التصميمات الموجهة للمنتجات الى البرامج الاعلامية والاستعارات البلاغية والاكتشافات العلمية المبهرة ومفاهيم المعرفة . ان الاقتصادات فائقة الرمزية تتطور انطلاقاً من الثقافات التى تحفزها دائماً أفكار جديدة وغالباً ما تكون معارضة ، بما فى ذلك النظريات السياسية .

ان النضال من أجل حرية التعبير الذى كان حتى وقت قريب حكراً على المثقفين أصبح بذلك قضية كل أنصار التقدم الاقتصادى . ان حرية التعبير مثلها مثل التعليم الملائم وسبل الوصول الكافية لوسائل الاعلام الجديدة لم تعد رفاهية سياسية وانما شرط مسبق للقدرة على التنافس الاقتصادى .

ان هذا الاكتشاف يرسى قواعد ائتلاف سياسى مستقبلى غير مألوف ، تحالف يجمع بين مجموعتين متعارضتين منذ الأيام الأولى

للثورة الصناعية : المجموعة الأولى تضم المثقفين والعلماء والفنانين ودعاة الحقوق المدنية ، فى حين تضم المجموعة الثانية متخذى القرارات المتطورين وحملة الأسهم والرأسماليين • ان كلا الجانبين يدرك أن مصالحهما تعتمد من الآن فصاعدا على الرغبة فى احداث ثورة فى النظام التعليمى وتوسيع سبل وصول المواطنين جميعا الى أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاعلام الجديدة الأخرى وفى حماية بل وترسيخ حرية التعبير •

ان مثل هذا الائتلاف هو أفضل ضمان للتقدم الاقتصادى والثقافى فى مجتمعات القرن الحادى والعشرين •

لقد كانت الحرية بالنسبة لماركس تعنى الاقرار بالحاجة أما بالنسبة لمن يطمحون فى بناء اقتصادات القرن الحادى والعشرين فقد يقررون بأن الحاجة هى أم الحرية •

الختامة

التطلع الى عصر ظلمات جديد

سرف نتناول الآن التحول النهائى للسلطة • والخيار هو بين اعادة تشكيل الديمقراطية من أجل القرن الحادى والعشرين أو السقوط فى عصر ظلمات جديد •

الخيار الأول هو الطريق لنقل السلطة من الدولة الى الفرد ، أما الخيار الآخر فيهدد بتحويل هذا الفرد نفسه الى عدم •

لا يوجد فى المستقبل المنظور ما قد ينتزع البندقية من يد الدولة ، كما لا يوجد ما يمنع هذه الدولة من استنزاف الثروات واستخدامها لأهدافها الخاصة ولزيادة سلطتها • ولكن ما قد يتغير ، على الأرجح ، كما بدأنا نرى بالفعل هو قدرة الدولة على السيطرة على المعرفة •

فالاقتصاد الجديد يزدهر فى ظل قدر أكبر من حرية التعبير وتغذية ارتجاعية أفضل بين الحكام والمحكومين ومشاركة شعبية أوسع فى صنع القرارات • قد يفرز الاقتصاد الجديد حكومات أقل بيروقراطية وأكثر لا مركزية ومرونة ، كما قد يولد قدراً أكبر من الاستقلال الذاتى للفرد ويؤدى الى تحول السلطة بعيداً عن الدولة - ليس بهدف «تعزيزها» وإنما من أجل اضعاف صبغة انسانية عليها •

غير أن أى تحالف جديد بين الجماعات الديمقراطية سيتعين عليه مواجهة ثلاث قوى عملاقة تندفع حالياً الى الأمام لتتلاقى فى جهاد عالمى يمكن أن يغرقنا ، اذا لم نأخذ حذرنا ، فى عصر ظلمات جديد •

سبعان مقدس :

كان الدين المنظم يحتكر بشكل أو بآخر انتاج وتوزيع المعارف المجردة فى عصر ما قبل الصناعة ، أى قبل عصر التنوير وظهور

الديمقراطية فى الغرب • والآن هناك قوى تعمل جاهدة لاستعادة هذه السلطة الاحتكارية على العقول •

قد يبدو أن انبعاث الدين السياسى على امتداد العالم لا صلة له بظهور الكمبيوتر والاقتصاد الجديد ، غير أن العكس هو الصحيح •

ان نظام خلق الثروة القائم على المعرفة والذي يعتبر الكمبيوتر رمزا له يسدل الستار على ثلاثة قرون سيطرت خلالها الدول الصناعية على كوكب الأرض • ولقد تميزت هذه الفترة فى هذه الدول بصراع من أجل السيطرة على العقول بين القوى الدينية المتحالفة مع الصفوة ذات النفوذ المنتمية للعصر الزراعى والقوى العلمانية التى ناضلت من أجل « التحديث » الصناعى وديمقراطية الجماهير •

وفى منتصف العصر الصناعى تقريبا ، تمكنت القوى العلمانية من ازاحة الدين المنظم مضعفة بذلك من سيطرته على المدارس والتقاليد بل وعلى الدولة ذاتها •

وبمقدم الستينيات ، كان ضعف نفوذ الدين قد بلغ درجة جعلت مجلة « تايم » تطرح على غلافها سؤالاً يقول : « هل مات الرب ؟ » • وجمعت الكنيسة الكاثوليكية التى أصابها الارتباك مجمع الفاتيكان الثانى ، الذى يعد من أهم الأحداث منذ قرون • فحيث استقر التصنيع وفرض نظامه تقلصت القوة الاجتماعية والمعنوية والسياسية للديانات الثلاث الكبرى فى الغرب •

غير انه فى هذه اللحظة بالذات بدأ الكمبيوتر فى قلب طريقة خلق الثروة رأسا على عقب • فالتكنولوجيات التى ستعمل جذريا على تقويض اقتصاد ذوى الياقات الزرقاء القائم على المصانع ، بدأت تخرج سريعا من المعامل ثم من وحدات الانتاج العامة أو الخاصة لتصبح ذات استخدام عام •

وواكب هذا الاتجاه الثورى - الواضح فى الولايات المتحدة بشكل خاص - ظهور حركة الهيبيز التى شنت هجمات سخط عنيفة على القواعد الثقافية للعصر الصناعى بما فى ذلك علمانيته •

وكان الشعر الطويل ورهاب التكنولوجيا المتصاعد وجهى عملة واحدة ، الى جانب اهتمام واسع النطاق بالتصوف والمخدرات والحكمة

الشرقية وعلم التنجيم والديانات الغربية وغير المعروفة . ان حركة الهيبيز عندما قررت أن المجتمع الصناعى يثير اشمئزازها ، وكانت ندعو الى العودة الى ماضى روحانى مكتس بكل السحر والجمال . وكانت نزعة العودة الى الأرض وولع الهيبيز بالحلى الخرزية التى لا قيمة لها وعصايات الرأس الهندية رمزا لرفضهم للعصر الصناعى كله والتطلع الى العودة لثقافة ما قبل عصر التصنيع . وكان ذلك بمثابة البذرة التى نشأت منها حركة « العصر الجديد » « New Age » المزدهرة حاليا والتى تتميز بعدد لا يحصى من المعتقدات وبيحتها عن كل ما هو مقدس .

وخلال السبعينيات والثمانينيات تعددت علامات الأزمة فى كل مكان داخل المجتمع الصناعى القديم . فالنفايات الصناعية الملوثة للبيئة باتت تهدد الحياة ذاتها ، كما بدأت الصناعات الأساسية تتراجع أمام المنتجات السلعية والخدمية الجديدة ذات التقنية المتقدمة . وغرق التخطيط العمرانى وهياكل الصحة العامة والتعليم فى بحر من الأزمات ، واضطرت أكبر شركات العصر الصناعى الى القيام بعمليات اعسادة هائلة ، وضعفت قوة النقابات العمالية ، ومزقت الصراعات المعنوية التجمعات السكانية كما دمرتها المخدرات والجريمة والنفكك الأسرى وغيرها من القلاقل الاجتماعية الحادة .

وأثار الرفض الوثنى الموجه من الهيبيز للمسيحية التقليدية سخط الأصوليين المسيحيين ، كما أدى انهيار عالمهم المألوف الى حدوث بلبلة بين صفوفهم ، مما دفعهم الى القيام بهجمة مضادة قوية على العلمانية سرعان ما اتخذت شكل حركة سياسية فعالة للغاية . وهنا أيضا ، اتسم الأمر برفض عنيف لمحاضر فوضوى وأليم مصحوب ببجسث عن يقين الماضى المطلق .

وبالتالى التقت حركة الهيبيز الوثنية والحركة المسيحية المضادة لها ، بالرغم من التناقض بينهما ، فى الهجوم على المجتمع العلمانى الذى ينكر قيمه الروحية .

لم يكن من شئنا هذا الهجوم يعتبرون أنفسهم اعداء للديمقراطية ، بل ان هذه الفكرة كانت ستصيب أغلبهم بصدمة ، اذ كان بعض الهيبيز فوضويين ، من أنصار الحرية المطلقة . الا أن ذلك لم يمنع أن العلمانية التى هاجمها كانت أحد أعمدة الديمقراطية الحديثة .

وفى غضون ذلك ، كانت ثمة مؤشرات لصحوة دينية مصحوبة
بتطرف اصولى فى العديد من أنحاء العالم الأخرى .

فمنذ الحرب العالمية الأولى استولى على السلطة فى الشرق
الأوسط قادة مثل أتاتورك فى تركيا ورضا بهلوى ثم الشاه فى ايران .
وكان هؤلاء الرجال قد تعهدوا بـ : تحديث « بلادهم » ، فشرعوا فى بناء
مجتمعات علمانية لا تترك لرجال الدين سوى أدوار ثانوية .

غير أن هذه النظم العلمانية ظلت مرتبطة بالاستعمار الغربى ،
وازدهر فى ظلها الاستقلال والفساد ضاربة عرض الحائط بكل مبادئ
الأخلاق . وكانت الصفوة الحاكمة تقضى أغلب وقتها فى التزلج على
الجليد فى جستاد بسويسرا أو فى الاجتماع بمصرفيها الشخصيين فى
زيورخ ، بدلا من تأمين توزيع أوسع للثروة الوطنية . وأثناء الحرب
الباردة ، كانت أجهزة مخابرات العديد من الدول الصناعية ، الرأسمالية
منها والشيوعية على حد سواء ، تجد أن من مصلحتها أحيانا أن تدعم
المتطرفين الدينيين فى الشرق الأوسط .

وظلت كل هذه العوامل تشعل نيران الأصولية التى أصبح رمزها
فى نهاية المطاف الحمية المقدسة للخمينية بهجرمها الشامل على العالم
الحديث وعلى العلمانية التى يفتخر بها .

كان يمكن أن يكون لهذه الهجمة المتعصبة صدى أثل إذا لم تكن
الحضارة الصناعية نفسها - بؤرة العلمانية - تعاني من أزمة أخلاقية
 واجتماعية ، بحيث لم تعد تقدم لباقي العالم نموذجا مشجعا . وفى
الواقع ، لم تعد هذه الدول الممزقة فى أعماقها تبدو منيعة كما كانت
منذ عهد قريب ، فلقد بات - على ما يبدو - فى وسع مختطفى الرهائن
والارهابيين وملوك البترول ابتزاز أموال هذه الدول .

وبالتالى ، بينما يقترب العصر المصنعى من نهايته تتعرض فلسفته
العلمانية السائدة لهجوم من الداخل والخارج فى آن واحد ، وتصبح
للأصولية والدين بشكل عام اليد الطولى .

ففى الاتحاد السوفيتى ، حيث كان جورباتشوف يحاول
الاقتصاد والنظام السياسى بدأت نيران الأصولية الاسلامية تلامس كل

الحدود الجنوبية للبلاد . وسرعان ما بدأ الأذريون المسلمون والأرمن المسيحيون يقتتلون في منطقة القوقاز كلها ، وعندما تم إرسال قوات سوفيتية إليها لاستعادة الأمن والنظام ، وجهت الحكومة الإيرانية تحذيراً لموسكو بعدم استخدام القوة ضد المسلمين . وتساعد اللهب . وبفضل إصلاحات جورباتشوف ، التي وفرت قدراً أكبر من حرية التعبير، ثم رصد علامات صحوة أصولية مسيحية أيضاً .

ولقد وقعت ظواهر مماثلة في أماكن أخرى : ففي إسرائيل تعرض اليهود الذين لا يمارسون الشعائر للضرب ورجعت سياراتهم بالحجارة من قبل أصوليين يهود شكلت أفكارهم ونماذجهم الاجتماعية قرون من العيش في تجمعات اليهود الصغيرة المتسمة بطابع ما قبل العصر الصناعي في أوروبا الشرقية وفي الشرق الأوسط . وفي الهند ، مزق التطرف الإسلامي ولاية كشمير كما مزق التطرف الهندوسي باقي شبه القارة الهندية .

أما في اليابان ، حيث تتعايش الديانة البوذية وديانة الشنتو ، لا يتسنى تعريف الدين بنفس مفاهيم الغرب ، ومن ثم لا يمكن تطبيق مفهوم الأصولية على اليابان . ومع ذلك ، ثمة دلائل على اهتمام جديد بالأشكال القديمة للديانة الشنتوية التي استغلها النظام العسكري لأغراضه السياسية قبل الحرب العالمية الثانية . ففي عام ١٩٨٩ ، اتخذت وزارة التعليم اليابانية مبادرة - كانت محل جدل شديد - تقضى بأن يتم تعليم التلاميذ احترام الامبراطور ، الكاهن الأعلى للشنتو .

ان ما نشهده هو هجوم منظم على أفكار عصر التنوير التي ساهمت في تمهيد الطريق للعصر الصناعي .

وعلى الرغم من أن كل هذه الحركات الدينية مختلفة ، بطبيعة الحال ، وأنها تتصادم بعنف فيما بينها في أغلب الأحوال ، وعلى الرغم من أن بعضها متطرف والبعض الآخر غير متطرف ، إلا أنها جميعاً ، سواء أكانت مسيحية أم يهودية أم مسلمة أم منتمية لحركة العصر الجديد، تتلاقى في نقطة واحدة ألا وهي العداء للعلمانية التي هي الأساس الفلسفي لديمقراطية الجماهير .

اننا نشهد الآن تراجع العلمانية في بلد بعد الآخر . فما الذي أعده أنصار الديمقراطية بديلاً لها ؟

حتى الآن لم يتمكنوا من تجديد هياكل ديمقراطية الجماهير التي تجاوزها الزمن كما لم يتمكنوا من تجديد الفكر الفلسفى الذى تعتمد عليه هذه الهياكل .

ان الدين ليس عدوا للديمقراطية . ففى مجتمع علمانى متعدد الأديان ، يتمتع بفصل واضح بين الكنيسة والدولة ، يضيف تنوع المعتقدات الى ديناميكية هذا المجتمع . ففى العديد من البلدان ، تمثل الحركات الدينية القوة الوحيدة المعارضة لسيطرة الدولة على مقدرات الشعوب . ان الأصولية لا تمثل فى حد ذاتها تهديداً . ولكن فى قلب هذه الصحوة الدينية الجبارة التى تعرفها كل البلدان - وليس ايران وحدها - يتكاثر المتعصبون الذين يحاولون باستماتة اقامة سيطرة ثيوقراطية على العقول والتقاليد ، بينما يقدم لهم آخرون دعماً لا شعورياً . ان التسامح تجاه التنوع هو أول وصايا المجتمع اللامع ، بما فى ذلك التسامح - الى حد معين - مع غير المتسامحين .

ان الأديان ذات الدعوة العامة التى تأمل فى الانتشار فى كل بقاع الأرض بحيث تضم كل البشر تحت لوائها يمكن ان تتوافق مع الديمقراطية . والشئ نفسه ينطبق على الأديان التى تطالب بممارسة سيطرة تامة على كل جوانب حياة المؤمنين بها ، ولكنها لا تحاول قط فرض هذه السيطرة على من لا يؤمنون بها .

أما الأديان (أو الايديولوجيات السياسية أيضاً) التى لا تتوافق مع الديمقراطية فهى تلك التى تجمع بين الشمولية والكلية . ان مثل هذه الحركات تتناقض مع كل التعريفات الممكنة للديمقراطية .

غير أن بعض الحركات الدينية - ومن بين أكثرها نفوذاً وأسرعها نمواً فى العالم اليوم - يتمثل فيها بالتحديد هذا التركيب المهلك الذى يجمع الشمولية والكلية .

ان هذه الحركات مصممة على التحكم فى حياة وعقول البشر فى أمم وقارات كاملة ، بل وفى كركب الأرض كله . انها مصممة على الاستيلاء على سلطة الدولة فى كل مكان يمكنها فيه ذلك ، كما أنها عازمة على خلق الحريات التى تكفلها الديمقراطية .

ان هذه الحركات أدوات لعصر ظلمات جديد .

الديمقراطية - البيئية :

وفى غضون ذلك ، يأخذ المد الأخضر أيضا اتساعا على امتداد العالم كله . وتعد هذه الحركة ، التى تهدف الى حماية البيئة والصحة مثلا ايجابيا لحركة مواطنين عاديين تمكنت من فرض اتجاه معين على قاداتهم أنفسهم . ان سلسلة من الكوارث غير المسبوقة هى التى دفعت بحماية البيئة الى قمة اهتمامات وأولويات العالم . ومن بين هذه الكوارث حادثة مفاعل (ثرى مايل آيلاند) وكارثة تشيرنوبل وتسرب الغاز القاتل فى منطقة بوهال بالهند والتسرب البترولى الخطير على سواحل الاسكا .

لقد بلغ المجتمع الصناعى أقصى حدوده ، بمعنى أنه بات من المستحيل الاستمرار فى تكديس النفايات السامة فى الألفية الخلفية لنازلنا وفى تجريد الأرض من غاباتها وافراغ المخلفات البلاستيكية فى محيطاتنا واحداث ثقب فى طبقة الأوزون . ان الحركة العالمية لحماية البيئة هى اذن رد فعل أطلقته غريزة البقاء فى مواجهة تهديد الحياة على كوكب الأرض .

غير أن لهذه الحركة أيضا هامشا مضادا للديمقراطية . فبعض أنصارها يدعون الى العودة الى الظلام وبعض هؤلاء مستعد أن يصادر على الحركة سعيا وراء تحقيق مخططاته السياسية أو الدينية الخاصة .

ان المشكلات من التعقيد والصعوبة بحيث بات من المرجح أن تنقسم حركة الخضر الى أربع فصائل على الأقل .

وستواصل احدى هذه الفصائل عملها طبقا للأسلوب الديمقراطى والشرعى البعيد عن العنف ، ولكن قد ينتقل جناح ثان للحركة - موجود بالفعل حاليا فى شكل جنينى - اثر سلسلة من الأزمات والمآسى البيئية ، من مكافحة التخريب البيئى الى ارهاب بيئى واسع النطاق ، من أجل تغليب متطلباته الخاصة .

وثمة نقطة شقاق أخرى ستزيد من حدة الحرب الأيديولوجية التى تمزق بالفعل حركة الدفاع عن البيئة .

فمن ناحية ، هناك من يدافعون عن التقدم التكنولوجى والاقتصادى فى اطار قيود بيئية شديدة المصرامة ، رافضين بذلك التخلي عن ثقتهم

فى قدرة التخيل والذكاء البشرى • فهم يؤمنون بقدرة العقل أى بقدرتنا على تصميم تقنيات تستخدم قدراً أقل من الموارد وتسبب درجة أقل من التلوث ، وفى الوقت نفسه تعيد معالجة كل النفايات لتصنع منها مواد صالحة للاستخدام • ويؤكد هذا الفريق أن الأزمة الحالية تتطلب تغيرات ثورية فى الطريقة التى يتم بها تنظيم الاقتصاد والتكنولوجيا • ويشكل هؤلاء المتوجهون نحو المستقبل التيار الرئيسى للدافعين عن البيئة •

غير أن ثمة من ينازعهم السيطرة الأيديولوجية على الحركة • ويريد هؤلاء الذين يصفون أنفسهم بـ « الأصوليين » إعادة المجتمع الى فترة القرون الوسطى وتكشف ما قبل التكنولوجيا • أنهم «اللاهوتيون – البيئيون» • وتتفق بعض وجهات نظرهم مع رؤى المتطرفين الدينيين •

يؤكد هؤلاء اللاهوتيون البيئيون أن التكنولوجيا لا يمكنها أن تمنح أى عزاء أو فرج وبالمثل فاننا محكوم علينا بالسقوط مرة أخرى فى الفقر الذى ميز العصور قبل الصناعية • وهم يعتبرون هذا الاحتمال نعمة ربانية •

لقد نشرت مجلة « نيو بريسيكتيفز » الفصلية سلسلة من المقالات تعرض فيها بجلاء الخطوط العريضة لوجهة نظرهم • فالمسألة بالنسبة لهؤلاء المنظرين الداعين للعودة الى الوراء ليست بيئة فى المقام الأول وانما هى دينية • أنهم يودون استعادة ذلك العالم المشبع بالدين الذى لم يعد له وجود فى الغرب منذ القرون الوسطى • وتوفر لهم حركة حماية البيئة مطية مناسبة لتحقيق ذلك •

ان هذه الفئة تختزل تاريخ علاقتنا بالطبيعة الى رموز بلاغية مستعدة من التوراة • ففي البداية كان هناك « عصر ذهبي » يئى عاش فيه البشر فى تناغم وانسجام مع الطبيعة وعبدوها ، ثم سقط الجنس البشرى خارج « جنة عدن » هذه مع قدوم العصر الصناعى ، عندما سيطر « الشيطان » – أى التكنولوجيا – على شئون البشر • والآن يتعين علينا ان ننتقل الى « فردوس » جديد مصنوع من انسجام تام والا فان نهاية العالم تهدد الجنس البشرى •

ان المغالاة فى فرض حكمة ورموز غريبة – بل ومسيحية – على التاريخ المعقد للغاية لعلاقتنا بالطبيعة هى منهج جدير بلاهوتى البيئة الذين ينسبون الكمال الى الحياة فى قرية القرون الوسطى •

ويؤكد رودولف باهرو ، وهو من منظري « جماعة الخضر » ذوى التأثير والمكانة ويعيش حاليا فى ألمانيا الغربية ، ان ما نحن فى حاجة اليه هو « علم لاهوت وليس علم بيئية - اننا نحتاج الى ميلاد عصر ذهبي جديد ينمى [٠٠٠٠] النبل فى الانسان » .

ويرجع بنا باهرو الى القرن الثالث عشر ليستشهد بأداء ايكهارت مؤسس التصوف الألماني « الذى عاش فى وادى الراين المدمر الآن » ، وكان يقول ان كل الكائنات تحوى الله داخلها . كما وجد باهرو نفس الفكرة فى أشعار ميخايلد أوف ماجديبرج التى عاشت أيضا فى القرن الثالث عشر والتى ينقل عنها تعبيرها الشعرى الجميل الذى يعتبر كل مخلوق « ومضة من النعمة الالهية » .

اذن ، فالخلاص البيئى بالنسبة له هو قضية دينية ، وامر لن يستطيع قط العالم الدنيوى أن يؤمنه . حتى ان باهرو يؤيد آية الله خومينى عندما قال لجورباتشوف ان اللجوء الى الله افضل من اللجوء الى الاصلاحات الاقتصادية لحل مشكلات الاتحاد السوفيتى .

ويهاجم منظر آخر هو وولفجانج ساش من جامعة ينسلفانيا معهد « ورنل ووتش » - وهو معهد مرموق لأبحاث البيئية - ويتهمة بأنه يلجأ الى « وجهة نظر حديثة بشكل خاص » ، كما طعن فى الوقت نفسه فى آراء أمورى لفينس المطالبة بكفاءة أعلى فى استخدام موارد الطاقة . ان ما يريده ساش هو « اقتصاد منزلى جيد » فى حدود تقاليد وأعراف « الأسر الموجهة نحو مجرد الكفاف » .

أما ايفان ايلينخ ، وهو من أكثر النقاد الاجتماعيين خيالا وله عدة مؤلفات باهرة عن النظريات البيئية ، فيعارض كلا من « فاشية الادارة » والدعوة الساذجة الى تدمير الآلات الصناعية . الا أنه يدعو الى « البقاء بدون تنمية » ، أى أنه يدعو باختصار الى الركود .

يرى ايلينخ أن البساطة والزهد فى المأكل « هو » قدر الانسان ويجب ثقيلة على هذا النحو . ومن ثم فمنذ الذى يحتاج للتنمية ؟ وطبقا له ، فان النظام الجديد لخلق الثروة بعث حياة جديدة فى منطق التصنيع المنهك . وان كان يرى أن النظام التكنولوجى الجديد القائم على المعرفة لا يتعارض مع المنطق القديم للتصنيع فى نقاط عديدة .

بالنسبة لايلينخ ايضا ، فان قضية البيئية قضية لاهوتية اساسا ، ان يقول : « كان الله منسق الكون » فى زمن كان العيش على حد الكفاف

مقبولا كآمر طبيعي وعادى • وهى الحالة التى يجب أن نعود اليها •
لقد ظلت البشرية والطبيعة فى حالة انسجام وتناغم طوال حقبة القرون
الوسطى التى وجه فيها الدين العقل • الا أن « الانسان » وهو عامل عدم
الاتزان » خرب هذا الانسجام تحت وطأة الثورة العلمية • ويعتبر ايلينغ
أن فكرة « نظام بيئى قابل للانضباط علميا من خلال آليات تغذية ارتجاعية
متعددة » خداع وهم • وهو يوضح بجلاء أن العودة الى عالم زاهد
مركزه الله أفضل من ذلك بكثير •

كما تتضمن البلاغة اللاهوتية - البيئية أكثر من اشارة الى المفهوم
المسيحى ليوم الحساب ، ولقد كشف الكاتبان مارك بايفورد ولندا بيلمز
أن جماعات الخضر المنتمين الى هذا الاتجاه تعتبر أن « الاستهلاك اثم »
ولذلك فهى ترى فى الكوارث البيئية « عقابا للنزعة الاستهلاكية المفرطة
والتبذير وفقدان الروحانية » • وكما يحدث فى موعظة الأحد فنحن
مدعوون « أن نتوب ونصلح من أنفسنا » ، أو - ان جاز لنا أن نضيف
- حذار من لهيب الجحيم ! •

لا مجال هنا لمحاولة حل المشكلات الخطيرة التى يثيرها الجدل
البيئى والذى لا يقل أهمية ، على الصعيد الفلسفى ، عن الجدل الذى
اثاره مفكرو عصر التنوير فى فجر العصر الصناعى • ان ما يهمنا هنا
هو التأكيد على التطابق بين وجهات نظر اللاهوتيين الخضر والأصوليين
الدينيين فى عداائهم العميق للديمقراطية العلمانية •

فالطرفان يؤكدان على المطلقات ، وعلى ضرورة فرض قيود صارمة
على الاختيار الحر للأفراد (لجعل سلوك الناس « أخلاقيا » أو « لحماية
البيئة ») وهو ما يدفع الى توقع هجوم مزدوج ضد حقوق الكائن البشرى •
مع ذلك ، فإن عددا من المدافعين عن البيئة يعرب عن قلقه صراحة من
ظهور « آيات الله خضر » أو « فاشيين بيئيين » يريدون فرض نظرتهم
الخاصة للخلاص • ومن ثم يحذر باهرو من أنه « عند تعرض البشرية
لأزمات عميقة تلعب الكاريزما دائما دورا ، وكلما كانت الأزمة خطيرة
كانت الشخصية الكاريزمية التى تبرز أكثر كآبة [٠٠٠٠] هل سنحصل
على أدولف هتلر أخضر أم لا ؟ [٠٠٠٠] يتوقف ذلك على ما سيتحقق
من تطور فى العقلية من الآن وحتى وقوع تشيرنوبل أخرى » •

وقد يعجب المرء بنزاهة وابداع مفكر مثل ايلينغ الذى لا يتصف
بالطبع بأية صفة من صفات الفاشية • الا أن ذلك لا يمنع من الكشف عن

المضامين المضادة بعمق للديمقراطية التي ينطوى عليها بحثه عن المطلق والدائم والثابت والمقدس . ويحذر عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين ، فى معرض نقده للاهوتيين البيثيين من « أننا اذا نبذنا العقل بدعوى الحفاظ على طبقة الأوزون فاننا بذلك نتجه نحو أصولية خضراء وثيوقراطية بيئية من طراز آية الله خومينى » .

وإذا كان مثل هذا الخوف قد يبدو مبالغاً فيه فعلياً أن نتذكر حركة فوندر فوجيل الشبابية فى ألمانيا فى العشرينات من هذا القرن - مع ملاحظة أن حركة الخضر فى ألمانيا الآن هى الأشد تطرفاً . وكان أعضاء حركة الفوندر فوجيل التى ظهرت فى ظل جمهورية فايمر أشبه بـ « هيبين خضر » ، فكانوا يجوبون البلاد بحقائبهم على ظهورهم حاملين الزهور والجيتار وينظمون مهرجانات تدعو بشدة الى الروحانية والعودة الى الطبيعة .

وبعد ذلك بعشر سنوات فقط كان هتلر فى السلطة . وكان هتلر أيضاً يمجّد قيم ما قبل العصر الصناعى ، مصوراً المدينة النازية الفاضلة على أنها المكان « الذى يسترد فيه الحصاد كور حدادته ويسير فيها المزارع وراء محراثه » .

ويقول البروفسير ج.ب. شتينر ان هتلر يستدعى هنا « صورة شعرية ريفية قبل صناعية » ، وكان أيديولوجيو هتلر يمتدحون دائماً كل ما هو « عضوى » ويؤكدون على اللياقة البدنية ويستخدمون أوجه التناظر البيولوجية لتبرير أكثر الأحقاد العرقية دناءة . كتب جورج موس فى كتابه « أزمة الأيديولوجية الألمانية » يقول : « انضم مئات الآلاف من الشباب الى هذه الحركة الشبابية ، ولم يجد عدد كبير منهم صعوبة كبيرة فى التكيف مع المواقف الأيديولوجية النازية » .

هل يمكن حقاً للمرء أن يتخيل حزبا للخضر الجدد يرتدى أفرادهم الشارات والأحذية العسكرية الثقيلة ويحتشدون لفرض وجهات نظر الحزب حول الطبيعة على باقى المجتمع ؟ ١٩ .

بالطبع لا فى ظل ظروف عادية وطبيعية . ولكن ماذا اذا لم تعد الظروف كذلك ؟ ١٩ .

ولنتخيل عواقب كارثة بيئية أخرى من نوع كارثة بوهاى تقع هذه المرة فى سيانل مثلاً أو شتوتجارت أو شفيكلى ، تتبعها حوادث مماثلة

فى أماكن أخرى مصحوبة بفوضى فساد وارتباك بشع فى مجال اغاثة
المضررين . كل ذلك وسط صياح الأصوليين بأن الكارثة أنزلها الله عقابا
للفسق و « الاباحية » . تصوروا وقوع هذه الأحداث فى فترة كساد
اقتصادى حاد ، ثم تخيلوا « أدولف هتلر - بينى » ساحرا وبليغا يتعهد
للناس لا بحل الأزمة العاجلة فحسب ولكن « بتطهير » المجتمع ماديا
ومعنويا وسياسيا - فقط اذا ما منح سلطات استثنائية « خاصة » .

وتتطوى بعض موضوعات الخطابة اللاهوتية - البيئية الحالية
على شيء ما عبثى شأنها فى ذلك شأن خطب أدولف هتلر وأيديولوجيه .
كان رجال الدعاية النازية يمجدون العصور الوسطى (خاصة الفترة
التي هيمنت فيها الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة على أوروبا)
باعتبارها الحقبة التي بلغت فيها الثقافة « ذروتها » .

أما اليوم فيكتب أحد الأصوليين البيئيين البريطانيين فى رسالة
لمجلة « الايكونومست » قائلا : « ان أهداف الأصوليين الخضر من أمثالى
[.....] هى العودة الى أوروبا التي كانت موجودة فى الماضى البعيد
[.....] بين سقوط روما وقدم شارلمان » ، حيث كانت وحدة المجتمع
الاساسية هى « الملكية الريفية التي كانت تتجاوز بالكاد الضيعة الصغيرة
[.....] وان الطريقة الوحيدة لكى يعيش البشر فى انسجام مع الطبيعة
هى التمسك بالكفاف » .

غير أن ما لا يقوله لنا عادة حماة البيئة الداعون للعودة الى
القرون الوسطى هو الثمن السياسى الذى يتعين دفعه . فهم نأدرا
ما يشيرون الى غياب الديمقراطية عن تلك القرى الريفية التي يطرحونها
كنموذج - قرى خاضعة لسلطة النظم الأبوية القاسية وللتسلط الدينى
على الضمائر وللجهل الاقطاعى ولضروب القسر والضعف . هذه هى
الثقافة التي مجدها النازيون . لم يطلق على الفترة بين سقوط روما
وقدم شارلمان تعبير عصر الظلمات عبثا .

لو كان اللاهوتيون البيئيون وحدهم لما استحقوا التوقف طويلا عند
حالتهم ، لأنهم لا يمثلون سوى شريحة صغيرة على أطراف حركة حماية
البيئة . لكن من الخطأ اعتبارهم ظاهرة منعزلة ولا أهمية لها . فحركة
الصحة الدينية وحركة « الخضر » على حد سواء يولدان نماذج رجعية
متطرفة يسعدها للغاية اسقاط الديمقراطية . ويمكن للأجنحة المتطرفة
لهاتين الحركتين أن تتلاقى لفرض قيود جديدة على السلوك الشخصى
والسياسى ، من أجل مجد الله و « الخضرة » . ومعا يدفعان الى تحول
السلطة نحو الماضى .

المصابون الجدد بكراهية الأجانب :

هناك سمة أخرى مميزة لقرية العصور المظلمة ألا وهي الكراهية الشديدة للأجانب حتى ولو كانوا من القرية المجاورة . ويقدم العصر الصناعى انتقل ولاء الأفراد والجماهير تدريجيا الى الأمة ، غير أن كراهية الأجانب والتعصب الوطنى (الشوفينية) ظلا من أدوات سلطة الدولة .

ان الانتقال الراهن الى اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب مزيداً من الاعتماد المتبادل المتخطى لحدود الدول مقارنة بالاقتصاد الصناعى . وهو ما يحد حتما من حرية واستقلالية حركة كل بلد ، الأمر الذى يثير بدوره رد فعل معاد للأجانب فى جميع المجالات ، ابتداء من التجارة الى الثقافة .

ففى الوقت الراهن ، تستعد الحكومات فى جميع انحاء أوروبا لاستقبال هجوم الثقافات الوافدة - من خلال التلفزيون والسينما أساسا - عقب تكامل دول السوق الأوروبية . ان أكثر ما يثير قلق الحكومات الأوروبية هى المواد الاخبارية المعالجة بواسطة الأجانب . وتؤكد صحيفة « لوموند » الفرنسية أن مشروع الجماعة الأوروبية « تلفزيون بلا حدود » ، « قد يسارع فى زرع المنتجين والموزعين الانجلوسكسونيين الذين حققوا تقدما حاسما فى اقامة شبكات عبر أوروبا » . كما يخشى الأوروبيون من احتمال قيام شبكة مغربية ببث برامج باللغة العربية ، بواسطة الأقمار الصناعية ، لحوالى ١١ مليون مهاجر من شمال أفريقيا مقيمين فى أوروبا وأغلبهم من المسلمين ، ولقد تزايد هذا القلق عندما سجل الأصوليون المسلمون نجاحا فى الانتخابات التى أجريت فى الجزائر العلمانية .

غير أن ذلك ليس سوى نذير لما يمكن أن يحدث ، فتكنولوجيا الأقمار الصناعية وغيرها من أجهزة وأدوات الاعلام الجديدة تحطم وتتخطى كل متاريس وتحصينات الثقافات الوطنية . ويؤكد دان جولدين خبير الأقمار الصناعية أن أجهزة الاستقبال المنزلى للبث بالأقمار ستباع قريبا بجزء من سعرها الحالى المنخفض سلفا . وبالتالي سيتمكن ملايين البشر عبر العالم من التقاط البرامج الأجنبية - برنامج منوعات برازيلي ونشرة أخبار نيجيرية ومادة درامية من كوريا الجنوبية وبرنامج دعاية لىبى . والحالة هذه فان هذه الاتصالات المتقاطعة والمتعددة تهدد « الهوية الوطنية » التى تسعى الحكومات لحصانتها وترسيخها لمصلحتها الخاصة .

وتصبح الهوية مشكلة متفجرة عندما تستنفر مخاوف الاقتلاع الثقافي نتيجة للهجرة الواسعة النطاق .

ان دعاء السوق الأوروبية الموحدة يحولون بدعوتهم الى فتح الحدود لرؤوس الأموال والثقافات والبشر ، استبدال مشاعر الانتماء الوطنى التقليدي بمشاعر « فوق قومية » .

ولكن لما كان الاقتصاد الجديد يزداد تكاملا على مستوى العالم مصدرا البطالة والتلوث والثقافة بنفس قدر تصديره للمنتجات والخدمات ، فاننا نشهد صحة للنزعة القومية ولمضاعفاتها فى عالم يتميز بتكنولوجيا متطورة .

فحركة لوبان فى فرنسا بشعاراتها المناهضة بشراسة للعرب ، والتي يقودها ضابط مظلات سابق يسمح لنفسه أن يصف أفران الغاز بأنها « تفاصيل ثانوية » ، تستثير ردود فعل بافلوفية كارهة للأجانب . وهذا الحزب له الآن عشرة مقاعد فى البرلمان الأوروبى .

أما فى ألمانيا ، فان الحزب الجمهورى المتطرف ، الذى أسسه فرانز شوينهوبر - وهو صف ضابط سابق - لا يهاجم العمال الأتراك المهاجرين فحسب وإنما يهاجم أيضا اللاجئين من أصل ألماني القادمين من بولندا والاتحاد السوفيتى متهما إياهم بأنهم يستولون على عمل وسكن ومعاشات « الألمان الحقيقيين » . وحصل الحزب الجمهورى ، الذى يرتبط بحزب لوبان فى فرنسا وبأحزاب متطرفة أخرى فى أوروبا ، على ١١ مقعدا فى برلمان ألمانيا الغربية عام ١٩٨٩ ، كما فاز بستة مقاعد فى البرلمان الأوروبى .

وتحت شعار « ألمانيا أولا » ، يصف شوينهوبر ألمانيا - التى هى أحد أغنى بلاد العالم - بأنها « ضحية » ، وهو ما فعله هتلر من قبل بعد معاهدة فرساي .

وكتب جوزيف جوف ، عالم اللغة والثقافة الألمانية المرموق ، فى صحيفة « وول ستريت » مقالا ذكر فيه أن شوينهوبر وجه « نداء الى حمل السلاح ضد باقى العالم الذى يحاول قهر ألمانيا بتكبيها الى ماضيها » - أى أن العالم لا يريد أن يتركها تنسى جرائم هتلر . (غير أن شوينهوبر ترك الحزب منذ ذلك الوقت ناعتا إياه بأنه غير متطرف بما فيه الكفاية) .

عندما يتعرض بلد ما لتأنيب دائم ومستمر عن اخطاء جيل سابق فمن المتوقع بالطبع حدوث رد فعل قد يتخذ شكل التأكيد على الاعتداد الوطنى . ولكن الاعتداد بماذا ؟ فبدلا من حث ألمانيا لكى تصبح قوة ذات اشعاع عالمى ، وذلك عن طريق اقامة ديمقراطية متقدمة تنتمى للقرن الحادى والعشرين ، يسترجع القرميون الألمان الجدد أمراض بلادهم الماضية المناهضة للديمقراطية ، ليعطوا بذلك جيران ألمانيا سببا وجيها كى لا يجعلوها تنسى جرائمها السابقة .

ومع سقوط سور برلين واعادة توحيد ألمانيا ، أضحى لما يحدث فى يون وفى برلين (التى ستكون قريبا بلا ريب عاصمة ألمانيا الموحدة) نتائجه وأصدأؤه فى جميع أنحاء أوروبا . ومن ثم فان عيونا كثيرة تراقب عن كثب الحزب الجمهورى .

غير أنه توجد حركات قومية مماثلة فى العديد من دول أوروبا الغربية ابتداء من بلجيكا حتى ايطاليا واسبانيا ، وفى كل مكان يهدد التدفق الحر للثقافات والاتصالات وحركات الهجرة ، المفاهيم القديمة التى وضعتها الأمم لنفسها .

ان انبعاث موجة كراهية الأجانب ليس قاصرا على أوروبا ، ففى الولايات المتحدة أيضا تزداد ردود الفعل القومية اتساعا . فالخوف من أن تعاني أمريكا من أفول اقتصادى وعسكرى بالاضافة الى السأم من تكرار اتهام الأمريكيين بالامبريالية والمادية والعنف والفظاظة دفعوا المواطن الأمريكى العادى الذى لا يهتم عادة بالسياسة الى الاستجابة للديماغوجية القومية .

كما يشجع المتطرفون البيئيون مشاعر العداء المتنامية للهجرة ، اذ يدعون أن تدفق المهاجرين المكسيكيين يضر بالبيئة فى الولايات المتحدة . غير أن بعث هذه النزعة « الأملانية » (*) ليس سوى احد مظاهر نزعة تعمص قومي جديدة .

فعندما قررت المحكمة الدستورية العليا فى عام ١٩٩٠ أن احراق العلم شكل من اشكال حرية التعبير السياسى ، ومن ثم يحميه القانون الأمريكى ، اثارت بذلك عاصفة من مشاعر الغضب . وتعرض مقدمو

(*) هى سياسة تقوم على حماية مصالح اهل البلاد الاصليين وتقديمها على مصالح المهاجرين .

برامج التليفزيون لحصار من المكالمات والنداءات الغاضبة ، وسرعان ما اقترح البيت الأبيض ادخال تعديل فى الدستور لحظر تلك الممارسة .

ومن أعراض هذه العقلية الجديدة الحملات المضادة لليابان ، والتي أصبحت لعبة شائعة فى الآونة الأخيرة بين دعاة الحماية الجمركية والمواطنين العاديين الذين يثير قلقهم عجز الموازنة الأمريكية وعمليات الشراء المكثفة التى يقوم بها اليابانيون لشركات وعقارات أمريكية .

وفى الوقت نفسه ينمو احساس قومى متطرف فى اليابان . فالقوميون الذين ظهروا مرة أخرى يطالبون بتعديل فى الدستور يسمح باعادة بناء جيش قوى ، فبالنسبة لهم « لم تقترف اليابان شيئا يدعو للخجل » خلال الحرب العالمية الثانية . وهى وجهة نظر تثير قلق الصين والدول الأخرى المجاورة التى اكتسحتها اليابان إبان تلك الفترة . لقد تعرض عمدة ناجازاكى لمحاولة اغتيال لمجرد أنه المح إلى أن الامبراطور هيروهيتو ربما يتحمل جزئيا مسئولية الحرب العالمية الثانية . ومن ناحية أخرى حذرت صحيفة « أساهى شيمبون » اليومية واسعة الانتشار ، بعد اغتيال أحد محرريها على أيدي القوميين - كما هو مرجح - قبل حادث عمدة ناجازاكى بقتيل ، من أن أعمال العنف تلك « ستؤدى إلى الفاشية » .

ويدعى المتطرفون القوميون أن اليابان لها « روح » ولغة مختلفتان عن روح ولغة أية أمة أخرى ، وأسمى منها بالطبع ، كما تلقى عقيدة « اليماتويّة » التى تشجع نمو مثل هذه الأفكار اهتماما متزايدا وذلك لتعويض فقدان الهوية القومية الناجم عن عملية اصفاء الصبغة الغربية على يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية .

إن نفخة القومية أصبحت تجد الآن فى اليابان آذانا صاغية بعد أن ظلت الولايات المتحدة تعامل اليابانيين - منذ الحرب - معاملة الراعى المنان ، وبعد أن ضاقوا ذرعا من لوم الآخرين لهم على السياسة الاقتصادية التى حققت لبلادهم نجاحا باهرا .

ولا ينقص هذا الشعور الوطنى الرائع ، الذى يواكب نجاحا ماليا خارقا على الساحة العالمية وقدرة عسكرية متنامية ، سوى الارتباط بالمقوى الأكثر مناهضة للديمقراطية داخل المجتمع اليابانى .

وأخيرا ، ان ما يجعل الانبعاث الواسع النطاق للقومية أمراً مذهلاً هو ظهورها مرة أخرى كقوة سياسية لها وزنها في الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا . ففي الواقع ، يمكن وصف انقلابات التى وقعت فى هذه المناطق بأنها انتفاضات قومية بنفس قدر كونها انتفاضات ديمقراطية ، فى بلدان خضعت للسلطة الروسية قرابة نصف قرن .

ان من أهم المهام التى تنتظر العالم خلال العقود المقبلة وأكثرها اثارة للمعاطف ، مهمة اعادة صياغة مفهوم « الأمة » ، والتى ستكون مهمة حاسمة . وفى الوقت نفسه ، من الضرورى ابقاء سيطرة الدولة على بعض الوظائف لتفادى اكتسابها طابعا « محليا » أو « عالميا » . غير ان التعصب القبلى والقومى الأعمى يعتبر عامل ارتداد ونكوص خطير ويؤدى ارتباطه بمفهوم التفوق العنصرى أو الحق الالهى الى العنف والقمع .

وانه لأمر له دلالة أن ترتبط غالبا هذه الحركات فى الاتحاد السوفيتى - حيث هزت المشاعر العرقية الدولة نفسها - بحماية البيئة أو بالاصولية الدينية . فالأفكار البيئية يجرى استغلالها لاثارة المشاعر العرقية ضد موسكو . وفى طشقند بدأت حركة تسمى ببرليك بوقف بناء مصنع للمكونات الالكترونية ، ثم اتخذت بعد ذلك صبغة اسلامية اصولية .

وما هو أكثر دلالة أيضا من العنف المتزايد فى مطالبة دول البلطيق وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان وجمهوريات أخرى فى الاتحاد السوفيتى بالحكم الذاتى أو الاستقلال ، هو تصاعد النزعة العرقية بين المواطنين الروس الذين يمثلون أغلبية الاتحاد السوفيتى . وفى معرض حديثه عن تولستوى ، وصف المؤرخ بل جنسون القومية الروسية بكلمات يمكن أن تنطبق على ما يحدث الآن ، اذ قال : « انها تنقسم بفكر شوقينى مشبع بقناعة أن الروس هم جنس متفرد يحظى بصفات معنوية وأخلاقية فريدة (متجسدة فى الفلاح) كرسه الله للقيام بدور فى هذه الدنيا » .

هذا الموقف ، يتجسد بشكل متطرف فى تنظيم البايكات المناهض للسامية وللأجانب والذي يدعى أن له ثلاثين فرعا على امتداد الاتحاد السوفيتى و ٢٠ ألف عضو فى موسكو وحدها . ويرتبط هذا التنظيم بروابط وثيقة مع الجيش والـ (كيه . جى . بى) ، كما يتمتع بمساندة

موظفى الصفوف المتوسطة ويضم العديد من الكتاب المشهورين وبعض الوجوه الثقافية . وهذا التنظيم الذى يواجه حاليا اتهاما قضائيا بالحض على الكراهية يذكر بحركة « المائة السوداء » العنصرية التى كانت تنظم المذابح ضد اليهود فى ظل القيصرية فى بداية القرن الحالى .

ويدعى تنظيم بايماات ومجموعات أخرى مماثلة انهم لا يهتمون الا بانقاذ المباني الأثرية القديمة وبحماية البيئة ، غير أن هدفهم الحقيقى هو إعادة تشكيل وخلق نفس المجتمع القائم على الوحدة القروية الذى يمجده هنا أصوليون « الخضر » . وبعض هذه الجماعات تطالب أيضا بعودة القيصرية المرتبطة بالأرثوذكسية الدينية .

ان البايماات شأنهم فى ذلك شأن شوينهوبر فى المانيا ، الذى ينفى معاداته للسامية بينما يردد أكاذيب عهد هتلر عن اليهود ، فهم يشنون هجوما شديدا على كل من « حول كنائسنا ومعابدنا وأديرتنا وقيور الأبطال القوميين لوطننا الحبيب الى حالة مأساوية » وكذلك « بيئة بلادنا » . وينادى البايماات بعودة جماعية للأرض - « فلتسقط المدن العملاقة ! » - وبإحياء « الفلاحة بالمحراث التى تعود الى قرون خلت » .

هنا اذن ، نجد نزعة عرقية كارهة للأجانب مختلطة صراحة بالأصولية الدينية والنزعة « البيئية القرن أوسطية » فى بوتقة واحدة جديدة بعصور الظلمات .

وبذلك يتوفر خليط قابل للاشتعال لقوى قد تنفجر فى وجه النظم الديمقراطية فى أى مكان . وفى أسوأ الحالات فان هذا الخليط يطرح صورة دولة عنصرية أو قبلية أو دولة يسودها نظام أخضر فاشي ولاهوتى - وهى الوصفة المثلى لالغاء حقوق وحرية الفكر فضلا عن الملكية الخاصة .

قد يكون من الصعب تخيل مثل هذه الدولة الا كمحصلة لازمة أو مأساة هائلة أو تشنج - بينى يجسد اضطرابا بيئيا وأزمة اقتصادية عميقة وفزعا أو حربا .

غير أن الأمر لا يتطلب تصور أسوأ السيناريوهات لكى نشعر بالقشعريرة ، فلا حاجة لأن تستولى مثل هذه الحركات ، منفصلة أو

متحالفة ، على دولة ما لكى تقيد او تدمر بعنف شكلا من الديمقراطية يعانى بالفعل من الضعف ، حتى فى الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة ، نتيجة اختلاف الطور الذى يزداد وضوحا باطراد بينه وبين الاقتصاد والمجتمع البازغين .

فالحكومات التى يسيطر عليها المتطرفون او التى يؤثرون عليها بشكل واضح لن تظل طويلا ديمقراطية ، لأن هؤلاء المتطرفين يقدمون نمطهم الخاص فى العقيدة او البيئة او القومية على قيم الديمقراطية .

ان نظام خلق الثروة المتطور الذى ينتشر حاليا فى العالم يفتح احتمالات وامكانات جديدة للديمقراطية ، فهو لأول مرة ، كما رأينا ، يجعل من حرية التعبير ضرورة اقتصادية وليست مجرد وسيلة سياسية للنجاح . لكن فيما يبدأ المجتمع الصناعى القديم هبوطه الدوامى النهائى تبرز قوى مضادة قد تدمر الديمقراطية وامكانات التقدم الاقتصادى فى آن واحد .

ولانقاذ كل من التطور والديمقراطية ، يتعين ان تقفز النظم السياسية الى مرحلة جديدة كما يفعل الاقتصاد حاليا . ولكن هل يمكن النهوض بهذا التحدى الضخم ؟ ستحدد الاجابة على هذا السؤال ما اذا كان التحول النهائى للسلطة الذى يرتسم فى الأفق سيحمى الفرد ام سيستعبده .

ان الصراع الايديولوجى الرئيسى فى عصر تحول السلطة الذى ينفجر امامنا الآن لن يكون بين الديمقراطية الرأسمالية والشمولية الشيوعية بل بين ديمقراطية القرن الحادى والعشرين وظلام القرن الحادى عشر .

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

... the ...
 ... the ...
 ... the ...

الباب السادس

انتقال السلطة على نطاق العالم

الفصل التاسع والعشرون

عامل « المعرفة »

نادرا ما حدث في زمن السلم انتقال مذهل للسلطة مثل الذى أعقب التفكك السريع للكتلة السوفيتية، التى كانت فى السابق صلبة ومتماسكة . لقد استعادت فجأة كل من وارسو وبراغ وبودابست وبوخارست وبرلين ، السلطة التى ظلت طوال نصف قرن متمركزة فى موسكو . وتفكك « الشرق » خلال بضعة شهور حاسمة .

وصاحب تفكك ما يسمى بالجنوب انتقال آخر للسلطة . فلم تتمكن قط « الدول الأقل تقدما اقتصاديا » من تشكيل جبهة حقيقية موحدة فى مواجهة العالم الصناعى ، بالرغم من الجهود التى بدأت فى عام ١٩٥٥ بعقد مؤتمر باندونج فى أندونيسيا . وفى السبعينات كرست الأمم المتحدة كل فن الخطابة لديها للاحتياجات المشتركة « للجنوب » . وبدأ تنفيذ برامج تبادل تكنولوجى « جنوب - جنوب » وأشكال أخرى من التعاون ، كما نظمت حملات لتعديل شروط التجارة بين الشمال والجنوب . وانتقلت السلطة ولكن ليس كما كان يتمنى دعاة الجنوب الموحد .

ففى الواقع ، تفككت « الدول الأقل تقدما اقتصاديا » الى مجموعات متميزة لكل منها احتياجات مختلفة تماما . تتكون المجموعة الأولى من بلدان شديدة الفقر تعتمد اعتمادا كبيرا على العمل الزراعى المميز للموجة الأولى ، فى حين تضم المجموعة الثانية بلدانا مثل الهند والبرازيل والصين ، وهى وان كانت تنتمى للموجة الثانية وتمثل قوى صناعية قوية فان مجموعات كبيرة من سكانها لا تزال تستمد قوتها من الزراعة قبل الصناعية . أما المجموعة الثالثة فتتكون من بلدان مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية ، وهى بلدان صناعية تتقدم بأقصى سرعة فى طريق التكنولوجيا المتطورة التى تميز الموجة الثالثة . وبالتالي فهناك تفكك للسلطة فى الكتلة الشرقية كما فى الجنوب .

ويمثل بروز اليابان وأوروبا كمنافسين للولايات المتحدة الانتقال
المهم الثالث للسلطة (فكل طرف يكافح من أجل السيطرة على القرن
الواحد والعشرين) . ومن ثم ف « الغرب » بدوره فى طريقه للانقسام .
وبالرغم من أن رجال السياسة والدبلوماسيين ووسائل الاعلام
يتعاملون مع هذه التحولات على أنها ظواهر منعزلة ، فان هناك رابطة عميقة
نسجت أو اصرها بين هذه التحولات الثلاثة . لقد تحطم البنيان العالمى
الذى كان يجسد تجانس القوى الصناعية المنتمية للموجة الثانية مثل
تحطم كرة بلور تحت ضربة مطرقة حداد .

يوجد فى الأصل ، بطبيعة الحال ، العديد من الأسباب لمثل هذه
التطورات التاريخية ، ولا يستطيع تفسير واحد أن يعلل وحده هذه
التطورات . ان اختزال التاريخ الى قوة وحيدة أو عامل وحيد ، يمثل تحديا
للتعقيد والتركيب والصدفة ولدور الأشخاص وعدد كبير من التغيرات
الأخرى . ولكن فى الجانب المقابل فان اعتبار التاريخ مجرد توال وتعاقب
لأحداث لا تربط بينها علاقة ولا تخضع لنموذج ما ، يمثل أيضا اتجاها
اختزاليا .

ان تحديد هوية القوى المشتركة التى تستند اليها كل من هذه
التحولات يسمح بتكوين تصور عن نماذج السلطة المستقبلية على امتداد
العالم ، بدلا من اعتبارها أحداثا معزولة . اننا نعتقد أن هذه التحولات
التاريخية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأفول التصنيع ، وبروز الاقتصاد الجديد
المتحور على المعرفة .

أهرامات ورحلات الى القمر :

لقد كان التقدم الذى تحقق فى مجالات العلوم والتكنولوجيا منذ
الحرب العالمية الثانية خارقا ، حتى انه كان يصعب تخيل المزيد . واذا
كانت هذه الفترة لم تشهد سوى اكتشاف الاعلاماتية والحامض النووى
لأمكن اعتبار فترة ما بعد الحرب أكثر فترات تاريخ العلوم ثورية ، الا أن
ما حدث فى الواقع أكثر من ذلك بكثير .

لم نكتف بتحسين تكنولوجياتنا وصولا بها الى حد الكمال ولكننا
بدأنا نؤثر على الطبيعة بشكل أعمق وأدق ، بحيث أصبحنا حاليا قادرين

على تكوين طبقة من المادة رقيقة لدرجة لا تصدق ، حتى ان « الالكترونيات داخل هذه الطبقة تنتقل فى بعدين فقط » ، طبقا لكلمات مجلة « ساينس » ، وذلك بدلا من التعامل مع قطع كبيرة من المادة • كما تمكنا من حفر خطوط لا يزيد عرضها عن 20×10^{-6} ملليمتر بواسطة ماء النار ، وقريبا ستمكّن من تجميع الأشياء ذرة ذرة • ان ذلك ليس « تقدما » ولكنه انقلاب حقيقى •

ففى عام ١٩٨٩. وضعت أكاديمية الهندسة الوطنية فى الولايات المتحدة قائمة لما اعتبرته أهم عشرة وعود تقنية خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة • وتصدر القائمة أول هبوط لمركبة الفضاء أبوللو على سطح القمر ، وهو ما يعادل فى التاريخ بناء الأهرامات المصرية • ويأتى بعد ذلك تطوير الأقمار الصناعية والمعالجات الميكروية وأشعة الليزر والطائرات النفاثة الضخمة ومنتجات الهندسة الوراثية وغيرها من الاكتشافات المثيرة الأخرى •

ومنذ بداية الخمسينات ، عندما بدأ نظام خلق الثروة الجديد يبرز فى الولايات المتحدة ، شق الانسان لأول مرة فى التاريخ طريقا نحو النجوم وحدد هوية البرنامج الوراثى للحياة واخترع أدوات ذكية لا تقل أهمية عما كانت عليه الكتابة • انه كم من الانجازات غير مسبوق بالنسبة لجيل واحد •

لم يكن التقدم الملحوظ الذى تحقق مقصورا على المعرفة العلمية أو التكنولوجيا ، ففى كل المجالات حدث انقلاب فى قاعدة المعرفة ، ابتداء بنظرية التنظيمات وحتى الموسيقى ، ومن دراسة النظام البيئى الى فهمنا لتكوين وتركيب المخ ، ومن الدراسات اللغوية الى نظرية التدريس والتمهير (*) ، والى دراسة النظم غير المستقرة والهيكل الفوضوية والمتبددة • وبينما يحدث هذا الانقلاب يعثر الباحثون العاملون فى مجالات مثل الشبكات العصبية والذكاء الاصطناعى على وسيلة لتوفير معرفة جديدة عن المعرفة ذاتها •

قد يبدو ظاهريا أن هذا التقدم ، الذى يتخذ شكل تجزلات ، بعيد عن عالم الدبلوماسية والسياسة ، لكنه فى الحقيقة مرتبط بشكل حتمى بالانفجارات التى حدثت مؤخرا فى مجال الجغرافيا السياسية • لقد أصبحت المعرفة أحد عوامل صراعات السلطة على نطاق العالم •

(★) طريقة تتبع اقامة علائق بين عدد من المنبهات والاستجابات فى الكائنات الحية يقاّن عنها اكتسابها مهارات خاصة للتكيف مع بيئتها •

اقتصادات سياسية مستهلكة :

لنفحص مثلا تأثيرات « عامل المعرفة » على السلطة السوفيتية . فكما سبق أن رأينا ، جعلت التحولات التاريخية الراهنة للسلطة ، مصدرين من أهم مصادرها - وهما العنف والثروة - تابعين بشكل متزايد لمصدر السلطة الثالث ، ألا وهو المعرفة . ونظرا لانتشار التكنولوجيا المعتمدة على المعرفة والتداول الحر نسبيا للأفكار ، تمكنت الولايات المتحدة واليابان وأوروبا من أن تسبق على الصعيد الاقتصادي الدول الاشتراكية بمسافات شاسعة . ولقد أتاح هذه التكنولوجيا ذاتها تحقيق قفزة عملاقة في مجال القوة العسكرية .

ان الطائرة المقاتلة القاذفة تكافئ حاليا جهاز كمبيوتر مجنح . اذ تكاد فاعليتها تعتمد كلية على المعرفة المخزنة في أجهزتها الالكترونية الخاصة بالطيران ، وفي التسليح المزودة به ، كذلك على المعرفة المخزنة في مخ الطيار . لذلك ، من المرجح أن يكون المرمجون العسكريون السوفيت قد عانوا من آلام القرحة عندما دمر الطيارون الاسرائيليون في عام ١٩٨٢ ، ٨٠ طائرة ميغ روسية يقودها طيارون سوريون ، بينما لم يفقد الاسرائيليون طائرة واحدة . ولم يكن أداء الدبابات الروسية أفضل في مواجهة المدرعات الاسرائيلية .

وبالرغم من أن لدى الاتحاد السوفيتي علماء نابغين بين صفوف جيشه ، ويملك أسلحة ذرية تكفى لتدمير العالم كله ، فان ذلك لا يقلل من كونه تخلف في سباق التسليح في مجال الأسلحة التقليدية ذات التكنولوجيا المتطورة ونظم الدفاع الاستراتيجية . ان التطور المتنامي للأسلحة التقليدية المعتمدة على المعلومات (والتي هي في الواقع ليست تقليدية البتة) يهدد التفوق السوفيتي على أرضه ، أى في أوروبا الشرقية .

وفي الوقت نفسه ، تهدد مبادرة الدفاع الاستراتيجي (أو حرب النجوم) ، الغنية جدا بالمعرفة ، بجعل الصواريخ السوفيتية طويلة المدى لا قيمة لها . وان كان المناهضون لمبادرة الدفاع الاستراتيجي يعتبرون أن تحقيق ذلك مستحيل ، فان مجرد احتمال التهديد أثار قلق موسكو . فاذا تمكنت هذه المبادرة من إيقاف كل الصواريخ النووية الروسية قبل أن تصل الى الولايات المتحدة ، تصبح هذه الصواريخ لا جدوى منها . كما يعنى ذلك أن الولايات المتحدة يمكنها شن هجوم نووي دون أن تخشى أى هجوم مضاد . حتى وان ظلت هذه المبادرة محدودة الفاعلية نسبيا ،

ولا تستطيع إيقاف سوى جزء من القنابل الذرية المعادية ، فان ذلك يفرض على المبرمجين العسكريين السوفيت معرفة عدد الصواريخ الأمريكية التى ظلت سليمة ويمكنها بالتالى شن هجوم مضاد . وفى الحالتين ، جعلت مبادرة الدفاع الاستراتيجى من غير المحتمل نظرية لجوء السوفيت الى سلاحهم النووى ، بل وجعلت ذلك أمرا ينطوى على قدر أكبر من المخاطرة . ومن ثم أصبح السوفيت يواجهون تهديدا مزدوجا على الأرض وفى الفضاء .

وفى مواجهة هذا الواقع التعيس - دون الاشارة الى أفولها الاقتصادي - توصلت موسكو بطريقة عقلانية الى أنها لم تعد قادرة على أن تحمى دول أوروبا الشرقية عسكريا ، الا بتكلفة غير مقبولة وفى زيادة فلكية . وبالتالى أصبح من الضرورى ، لأسباب اقتصادية وكذلك عسكرية ، خفض التزاماتها تجاه البلدان الأخرى من امبراطوريتها .

الا أن ما هزم السوفيت لم يكن السلاح ولا الاقتصاد ولكن « عامل المعرفة » . هذه المعرفة الجديدة التى تعتمد عليها بشكل متزايد القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية .

ويفسر « عامل المعرفة » انقسام « البلدان الأقل تقدما اقتصاديا » الى ثلاث مجموعات متميزة . فمنذ أن اتجهت الاقتصادات الأكثر تقدما نحو الاعلاماتية وتكنولوجيات المعلومات وأنتجت منتجات ذات قيمة مضافة أعلى ، نقلت عددا من العمليات القديمة ، التى تعتمد بدرجة أقل على المعلومات وترتبط بدرجة أعلى بالعمل العضلى ، الى بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وحاليا تايلاند . بمعنى آخر ، بينما كانت أوروبا واليابان والولايات المتحدة تنتقل الى أشكال خلق الثروة الخاصة بالموجة الثالثة ، تخلت عن مهام الموجة الثانية لبلدان أخرى ، مسارعة بذلك عملية تصنيع هذه البلدان التى تركت باقى دول الجنوب وراءها .

ويدخل عدد من هذه « الاقتصادات الصناعية الجديدة » بدوره فى السباق لنقل عمليات الموجة الثانية للبلدان المتخلفة اقتصاديا والأكثر فقرا - مع ما يصاحبها من تلوث وأضرار أخرى - فى حين تحاول هذه الاقتصادات الارتفاع الى انتاج أكثر ثراء معرفيا . وبذلك حفرت ايقاعات التنمية الاقتصادية المختلفة هذا الفارق بين دول الجنوب .

أما بالنسبة للتنافس داخل المعسكر الرأسمالى ، بين أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، فيرجع تفسيره الى النجاح الباهر للسياسة الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب ، وهى السياسة التى شجعت وساعدت

على اعادة البناء الاقتصادى واصلاح وتجديد الهياكل الصناعية الأوروبية واليابانية التى دمرتها الحرب . ولقد أتاح ذلك لأوروبا واليابان فرصة بداية جديدة وامكانية استبدال آلاتها القديمة بتكنولوجيات جديدة تماما . فى حين كان على مصانع الولايات المتحدة التى لم تدمر فى الحرب أن تستهلك بنيتها التحتية القائمة .

وتمكنت اليابان من أن تكون فى المقدمة ، وذلك لأسباب عدة فى مقدمتها العمل الحارق ، والقدرة على الابتكار التى يتمتع بها جيل ما بعد الحرب ، بالإضافة الى ثقافة موجهة بشكل أكبر نحو المستقبل ، فضلا عن التنشيط الاقتصادى الاقليمى الذى نجم عن حرب فيتنام . وكانت عيون اليابان تنظر دائما نحو القرن الواحد والعشرين كما أكدت ثقافتها على الدوام على أهمية التعليم وتنمية الحس التجارى والمعرفة بشكل عام . واستحوذت على الكمبيوتر وكل مشتقاته فى مجال الالكترونيات وعلى تكنولوجيا المعلومات بحماس وعشق .

وكانت النتائج التى حققتها اليابان ، مرورا من النظام القديم لخلق الثروة الى النظام الجديد ، مذهلة ووضععتها حتما فى تنافس مع الولايات المتحدة . وأوروباً بدورها ، بعد أن ظلت لسنوات فى المؤخرة ، شعرت بالخوف وانطلقت فى استراتيجية تكامل اقتصادى وسياسى .

وسنعود فيما بعد الى هذه التطورات . أما الآن فمن الجوهري الاعتراف بأن النظام الجديد لخلق الثروة القائم على المعرفة ، كان يمثل فى كل مرحلة اسهاما مهما أو سببا أصليا لتلك العمليات الكبيرة والتاريخية لانتقال السلطة والتى تعيد حاليا تشكيل عالمنا . وكما سنرى ، فان نتائج وتأثيرات هذه الظاهرة على مستوى الكرة الأرضية لن تكف عن ادهاشنا ومفاجأتنا .

الفصل الثلاثون

المسرعون والمبطئون

من أكبر حالات اختلال توازن السلطة على هذه الأرض ، هي تلك التي تقسم العالم حاليا الى دول غنية ودول فقيرة . لكن هذا التوزيع غير المتساوي للسلطة ، والذي يؤثر على حياة الملايين منا ، لن يستمر طويلا وسيتبدل كلما انتشر النظام الجديد لخلق الثروة .

منذ الحرب العالمية الثانية والعالم منقسم الى رأسماليين وشيوعيين وإلى شمال وجنوب . وفي الوقت الذي تفقد فيه هذه التقسيمات معناها ، يولد تقسيم جديد . حيث سينقسم العالم ، من الآن فصاعدا ، الى الأكثر سرعة والأكثر بطئا .

إن مفاهيم السرعة والبطء ليست مجرد صياغات ، بل يمكن التمييز ماديا بين اقتصادات سريعة وأخرى بطيئة . فالجهاز العصبى للكائنات البدائية بطيء فى حين يعالج الجهاز العصبى البشرى ، الأكثر تطورا ، الاشارات بسرعة أكبر . وينطبق الشيء نفسه على الاقتصادات البدائية والاقتصادات المتقدمة . لقد انتقلت السلطة تاريخيا من الابطأ الى الأسرع ، سواء تكلمنا عن أنواع الكائنات أم عن البلدان .

فى الاقتصادات السريعة ، تعمل التكنولوجيا على تسارع الانتاج . ويتم تحديد سرعة هذه الاقتصادات بناء على سرعة المعاملات المالية والتجارية ، والوقت اللازم لاتخاذ القرارات (خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات) والايقاع الذى تخرج به الأفكار الجديدة من المعامل وسرعة وصولها الى السوق ، وسرعة حركات رأس المال . وبالإضافة الى كل ذلك وقبله ، سرعة دوران البيانات والمعلومات والمعرفة خلال النظام الاقتصادى . ومعنى ذلك ، أن الاقتصادات السريعة تولد الثروة - والسلطة - بسرعة أكبر من الاقتصادات البطيئة .

وعلى النقيض من ذلك ، تبدو العمليات الاقتصادية في المجتمعات الفلاحية وكأنها لا تتحرك . فالعادات والتقاليد والجهل تحد اجتماعيا من الاختيارات المقبولة ، فضلا عن أن الاتصالات غير متوفرة ووسائل النقل محدودة . وقبل ظهور اقتصاد السوق كأداة تسمح بإجراء اختيارات استثمارية ، كانت التقاليد تحكم القرارات التكنولوجية . كما كانت هذه التقاليد تستند الى « القواعد والمقدرات لحماية تقنيات انتاج أثبتت قابليتها للتطبيق على امتداد مسيرة التطور البيولوجي والثقافي البطيئة » - على حد قول الاقتصادي دون لافواه .

ولأن غالبية الأفراد كانت تعيش عند حد الكفاف ، كانت التجارب محفوفة بالمخاطر ، وكان يتم ابعاد المبتكرين والمجددين ، لذلك لم يتضح تقدم وسائل خلق الثروة الا ببطء شديد حتى انه كان يدرك بالكاد من جيل الى آخر . وخلال قرون من الركود ، لم تسجل سوى لحظات ابتكار وتجديد نادرة .

ان الانفجار التاريخي الذي نطلق عليه الآن اسم الثورة الصناعية نشط عملية الايض الاقتصادي . وتحسنت الطرق والاتصالات وبدأ رجال الأعمال ، مدفوعين بالربح ، يجددون ويبتكرون بهمة ونشاط . وأصبح المجتمع يستطيع تجربة تقنيات تقريبية وبدائية دون التعرض لخطر اجتماعي كبير ، مستفيدا في ذلك من فائض أرباح ضخمة . ويشير لافواه الى أن « طرق الانتاج [يمكنها] أن تتغير بسرعة أكبر مما هي عليه لأن التجربة التكنولوجية حاليا أقل تكلفة » . غير أن كل ذلك ، لا يرسم سوى الاطار الذي سيتطور فيه الاقتصاد الرمزي الفائق السرعة الذي نراه يولد أمام أعيننا .

ان شفرة القضبان السوداء والبيضاء على علبة سجائر مارلبورو ، والكمبيوتر الموجود في شاحنة فيدرال اكسبريس ، والماسح الالكتروني لدى خزانة تحصيل سيف واي ، وقطع التذاكر والحجز الآلي ، وامتداد شبكات البيانات « الذكية » على كوكب الأرض ، والريوتات الموجهة من بعد ، وتحويل رأس المال الى معلومات الكترونية ، كل ذلك لا يمثل سوى المراحل الأولية لاقامة اقتصاد القرن الواحد والعشرين ، الذي ستكون سرعة تشغيله قريبة من الوقت الحقيقي .

وعلى المدى الطويل ، ستصبح الدورة الكاملة لخلق الثروة معروضة بشكل لحظي على شاشات الكمبيوتر .

وسيتّم أيضاً تأمين تغذية ارتجاعية مستمرة ، انطلاقاً من أجهزة الرصد المدمجة فى التكنولوجيا الذكية ، والمساحات الضوئية الموجودة فى المحلات ، وأجهزة اللاسلكى فى الشاحنات والطائرات والسفن التى ترسل الاشارات الى الأقمار (حتى ان المديرين سيتمكنون من متابعة تحركات كل شاحناتهم لحظة بلحظة) • وستقترن هذه المعلومات بنتائج استطلاعات الرأى والمعلومات الواردة من آلاف المصادر الأخرى •

وعندما تصبح كل وحدة زمن تم توفيرها ، ذات قيمة «أعلى» من وحدة الزمن السابقة لها فان تأثير التسارع يولد عقد تغذية ارتجاعية تسارع التسارع •

ان النتائج التى سوف تنجم عن ذلك لن تكون مجرد تطور ولكن ثورة حقيقية ، لأن العمل فى الوقت الحقيقى سيفرض على الادارة والمالية طرق عمل مختلفة جذرياً عن أكثر الطرق تقدماً المستخدمة حالياً • ومع ذلك ، وفى الوقت الراهن ، وحتى قبل أن تصبح العمليات فى الوقت الحقيقى معقدة ، غدا الوقت ذاته عاملاً من عوامل الانتاج الأكثر أهمية • وبالتالى ، استخدمت المعرفة لتقليص الفواصل الزمنية فى عملية الانتاج •

وفى هذه الحالة ، ينجم عن تسارع الردود العصبية لاقتصاد الدول ذات التكنولوجيا العالية عواقب غير مرئية - حتى الآن - على الاقتصادات ذات التكنولوجيا المنخفضة •

فكلما زادت قيمة الوقت ، قلت قيمة عوامل الانتاج التقليدية الأخرى - مواد أولية وعمل - ويتوقف الأمر فى أغلب الحالات على ما تبيعه هذه البلدان •

وكما سنرى ، فان تأثير التسارع سيبدل كل الاستراتيجيات الحالية للتنمية الاقتصادية •

العودة الى الوطن :

يتميز النظام الجديد لخلق الثروة بانتشار شبكة عالمية من الأسواق والبنوك ومراكز الانتاج والمعامل ، التى تتصل فيما بينها بشكل لحظى وتتبادل بشكل مستمر تدفقات ضخمة من البيانات والمعلومات والمعرفة •

ان اقتصاد الغد « السريع » ، والديناميكية الجديدة الناجمة عن تسارع انتاج الثروة ، سيكونان مصدراً للتقدم الاقتصادى • ولكنّه كذلك سيصبح أيضاً مصدراً لسلطة كبيرة ، والابتعاد عنه يعنى الطرد من المستقبل •

• وهذا هو المصير الذى ينتظر العديد من الدول الأقل تقدما اقتصاديا .

وعندما تزداد قوة وسيطرة النظام العالمى لانتاج الثروة ، سيتعين على البلدان التى تريد أن تبيع منتجاتها أن تعمل بسرعة المشترين . ومعنى ذلك ، أن الاقتصادات البطيئة ستضطر الى زيادة سرعة ردودها العصبية والا فقدت العقود والاستثمارات واضطرت لترك السباق .

يمكن حاليا رصد المؤشرات الأولى لمثل هذا الموقف .

لقد أنفقت الولايات المتحدة خلال عقد الثمانينات ١٢٥ مليار دولار سنويا على الملابس ، وقام بانتاج ٥٠٪ من هذه الملابس عمال ذوو أجور رخيصة فى مصانع منتشرة من هايتى الى هونج كونج . وفى انغد ، سيعود جزء كبير من هذا العمل الى الولايات المتحدة لتلبية المتطلبات الجديدة للسرعة .

ان الضرائب والرسوم والتعريفات وأسعار الصرف وعوامل أخرى ، مازالت تؤثر بالطبع على الأعمال عندما تتم عمليات الاستثمار أو الشراء فى الخارج . ولكن على المدى الطويل ، ستتدخل تغيرات أكثر جذرية من ذلك بكثير فى هيكل التكاليف . ان الانتقال نحو النظام الجديد لخلق الثروة ، قد دق بالفعل ساعة عودة المصانع والعقود « التى يصعب السيطرة عليها » الى الولايات المتحدة واليابان وأوروبا .

فشركة تاندى مثلا - وهى منتج وموزع مهم للمعدات الالكترونية - أعادت مؤخرا توطین انتاجها من أجهزة الكمبيوتر من كوريا الجنوبية الى تكساس . وبينما كان المصنع الآسيوى أتوماتيكيا ، فان مصنع تكساس يعمل فى شكل تدفق « مستمر تماما » ولديه معدات وتجهيزات مراقبة أكثر تطورا . ومن ناحية أخرى ، أقام تاندى فى فرجينيا وحدة تعمل بالكامل بالروبوت ، وتنتج يوميا خمسة آلاف من مكونات مكبرات الصوت وتبيعها لمنتجين يابانيين كانوا يحصلون عليها من قبل بسعر أقل فى الكاريبي .

ان الصناعة الاعلامية تتقدم بالطبع بسرعة قصوى ، الا أن ذلك يظل صحيحا بالنسبة للأنشطة الأكثر بطئا . فشركة Arrow ، وهى من أكبر منتجي القمصان فى الولايات المتحدة ، أعادت مؤخرا توطین ٢٠٪ من انتاجها بعد ١٥ عاما من الغربه . أما فريدريك اتكينز - وهى شركة تشتري سلعا لكبرى سلاسل المحلات الأمريكية - فقد رفعت نسبة مشترياتها من الانتاج الأمريكى من ٥٪ الى ٤٠٪ فى مدى ثلاث سنوات .

وترجع هذه الانتقالات ، ولو جزئيا ، الى الأهمية المتزايدة للوقت في الاقتصاد .

وتقول مجلة فوربز : « ان التكنولوجيا الجديدة تعطي منتجي الملابس الوطنيين ميزة كبيرة على منافسيهم الآسيويين . فنظرا لتقلبات الموضة وهوس تغيير الطرز سنت مرات على الأقل في العام ، يريد تجار التجزئة أن يتمكنوا من الاحتفاظ بالحد الأدنى من المخزون . وهو ما يتطلب ردا سريعا من منتجي الملابس الذين يمكنهم توفير كميات صغيرة تضم كل الطرز والمقاسات والألوان . أما الموردون الآسيويون الواقعون على الجانب الآخر من الكرة الأرضية فيطالبون بأن تكون الطلبات لثلاثة أشهر مقدما على الأقل » .

ان مجموعة بنيتون الإيطالية تسلم طلبيات جديدة للخريف أو الربيع في أقل من أسبوعين أو ثلاثة أسابيع . وبفضل شبكة الكترونية يستطيع Haggard Apparel في دالاس أن يجدد حاليا مخزون البنطلونات لـ ٢٥٠٠ عميل في مدى ثلاثة أيام مقابل سبعة أسابيع سابقا .

ولنقارن ذلك مع وضع الصناعيين أو الحرفيين في الصين الذين يحتاجون الى الصلب .

ففي عام ١٩٨٨ تعرضت الصين لأسوأ أزمة صلب ، لم يشهد العالم مثلها من قبل ، حيث ظل ٤٠٪ من الانتاج السنوي الكلي للبلاد مكدسا ومغلقا عليه بالأقفال في مخازن الشركة العامة للتخزين والنقل ، بالرغم من احتياج المصانع الشديد الى هذا المخزون . لماذا ؟ لأن هذه الشركة لا تقوم بتسليم الصلب الا مرتين فقط في العام - مهما بدا ذلك غير قابل للتصديق بالنسبة لمن يعيش في ظل اقتصاد سريع .

ولم يتمكن مديرو الشركة العامة للتخزين والنقل من التصرف أمام الزيادة الجنونية في أسعار الصلب . كما لم يهتموا قط بالسوق السوداء الناجمة عن النقص ، ولا بعمليات التهريب المتزايدة ولا بالأزمة التي تعاني منها المصانع التي تحتاج الى الصلب غير المتوفر . ان تنظيم الشركة لم يكن ، ببساطة ، مهيا لعمليات تسليم متكررة . ان « جدارا كبيرا » يفصل الدول السريعة عن الدول البطيئة ، وهذا الجدار يزداد اتساعا مع مرور السنين .

ويفسر هذا الحاجز الثقافي والتكنولوجي الكبير - ولو جزئيا - نسبة حالات الفشل العالية للمشروعات المشتركة بين البلدان السريعة والبلدان البطيئة .

وينهار العديد من التعاملات عندما لا يتمكن مورد من بلد بطل من احترام مواعيد التسليم . ان اختلاف ايقاع الحياة الاقتصادية في كلا العالمين يطرح مشكلة ثقافية . ولا يدرك قادة الدول البطيئة الأهمية التي يوليها شركاؤهم للوقت ، أو لا يفهمون لماذا يبدو الوقت بهذه الأهمية بالنسبة لهم . ان دواعى السرعة تبدو لهم غريبة بقدر ما هى وقحة . غير أنها حاسمة للشريك المنتمى لبلد سريع . فالتأخير فى التسليم لا يقل خطورة تقريبا عن الغاء التسليم .

ان التكلفة المتزايدة لنقص الوثوقية ، والمفاوضات التى لا تنتهى ، والاجراءات والردود المتأخرة على طلبات المعلومات العاجلة ، تقلل من الميزة التنافسية للعمل العضلى ذى الأجر المنخفض فى الاقتصادات البطيئة .

وينطبق الشئ نفسه على النفقات الناجمة عن التأخير والمخالفات وعدم الانتظام والشلل البيروقراطى والبطء فى اتخاذ القرارات ، ذلك بالإضافة الى الرشاوى المقنعة التى لا غنى عنها غالبا لزيادة سرعة الأمور .

فى الاقتصادات المتقدمة ، تغدو تدريجيا سرعة اتخاذ القرارات معيارا رئيسيا . ولا تقل أهمية قائمة « القرارات الجارية » بالنسبة لبعض الكوادر ، عن أهمية قائمة « العمل الجارى » . وتحاول هذه الكوادر استبدال اتخاذ القرارات بشكل تسلسلى بـ « معالجات متوازية » ، لاغنى بذلك البيروقراطية . ويتكلمون عن « سرعة طرح المنتجات فى الأسواق » و « الردود السريعة » و « دورة الزمن القصيرة » و « التنافس القائم على الوقت » .

ان الدقة المتزايدة فى تحديد المدد ، والوقت المطلوب بالنسبة لنظم مثل التسليم « فى الوقت المحدد » ، تعنى أنه يتعين على البائع أن يلبى متطلبات مواعيد تسليم أكثر الزاما عن ذى قبل وأكثر صرامة .

ومن جانبهم ، يطالب المشترون بأن تكون عمليات التسليم أكثر تكرارا وانضباطا ، مما يضطر موردى الدول البطيئة للاحتفاظ بمخزون ضخم ومكلف - مع المجازفة بأنه سرعان ما تصبح المنتجات المخزونة بالية وغير قابلة للبيع .

ان ضرورات الاقتصاد الجديد واضحة : يتعين على الموردين فى البلدان الأقل تقدما اقتصاديا أن يطوروا تكنولوجياتهم، لكى تلبى معايير السرعة العالمية، والا فقدوا أسواقهم فجأة ، وراحوا ضحايا لتأثير التسارع .

ممتلكات عقارية استراتيجية :

ان احتمال أن يجد عدد من البلدان الأكثر فقرا نفسه معزولا عن ديناميكية الاقتصاد العالمى ، ويحكم عليه بالتالى بالركود والاهمال ، تدعمه ثلاثة عوامل قوية أخرى ، ناجمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، عن قدوم النظام الجديد لخلق الثروة .

ان احدى طرق تصور السلطة الاقتصادية للدول الأقل تقدما اقتصاديا فى المستقبل ، أو غيابها ، تكمن فى التساؤل عما يمكن لهذه الدول بيعه لباقي العالم . ونستطيع أن نبدأ بمورد نادر ، بإمكان بعض الدول فقط أن تقدمه للآخرين فى أية لحظة ، ألا وهو الموقع الاستراتيجى .

ان الأملاك العقارية ذات الأهمية الاستراتيجية عسكريا ، لا يعتبرها الاقتصاديون عادة موردا قابلا للبيع ، لكن ذلك هو الوضع بالنسبة للعديد من الدول الأقل تقدما اقتصاديا .

فالدول التى تسعى لامتلاك القوة العسكرية والسياسية ، تكون فى الغالب مستعدة لدفع الأموال من أجل الحصول على هذه القوة . وقد قام العديد من الدول الأقل تقدما اقتصاديا - مثل كوبا - ببيع أو تأجير مواقع منشآت للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أو دول أخرى لأغراض عسكرية أو سياسية أو لأغراض الاستخبارات . وحصلت كوبا مثلاً على مساعدة سنوية من الاتحاد السوفيتى تقدر بحوالى ٥ مليارات دولار مقابل سماحها للروس بأن يكون لهم موطئ قدم على أراضيها ، على بعد ١٥٠ كيلو مترا من السواحل الأمريكية ، وبأن يمارسوا تأثيرا متناميا فى كل أمريكا الوسطى .

وكان معنى « الحرب الباردة » ، طوال فترة تصل الى حوالى نصف قرن ، أن حتى أفقر البلدان كان لديها شئ تبيعه لأفضل مشتر (طالما انها تمتلك موقعا استراتيجيا) . ولقد تمكنت بعض الدول ، مثل مصر (*) ، من أن تبيع خدماتها أولا لاحدى القوتين العظميين ثم بعد ذلك الى القوة الأخرى .

ولكن ، بينما كان العالم يعرب عن ابتهاجه للانفراج بين الأمريكين والسوفيت ، كانت البلدان التى باعت حق الوصول الى مواقعها الجغرافية الاستراتيجية ، مثل الفيليبين وكوبا وفيتنام ونيكاراجوا الساندينية ،

(*) لم يحدث اطلاقا أن أجرت مصر قواعد لا للسوفيت ولا للأمريكين - (المترجم)

تشعر بالحزن العميق • ومن الآن فصاعداً ، من غير المحتمل أن يزايد أكبر عميلين للمواقع الاستراتيجية كما كانا يفعلان في الماضي القريب •

فضلاً عن ذلك ، فإنه مع التنامي المستمر في وسائل تمويل الجيوش ونقلها وإيرائها ، وزيادة مدى الطائرات والصواريخ وعدد الغواصات ، وتزايد سرعة العمليات العسكرية بواسطة الجسور الجوية ، يقل الاحتياج إلى قواعد فيما وراء البحار ومنشآت صيانة و احتياطات محددة المواقع مسبقاً •

وبالتالى ، على الدول الأقل تقدماً اقتصادياً أن تتوقع نهاية تجارة المواقع الاستراتيجية • إلا إذا تم استبدال هذه التجارة بأشكال أخرى من المساعدة الدولية ، ومن ثم سينضب فيض « المساعدة الخارجية » و « الدعم العسكرى » الذى تدفق حتى الآن على الدول الأقل تقدماً اقتصادياً والذى يقدر بمليارات الدولارات •

وكما سنرى ، فإن الوفاق الأمريكى - السوفيتى هو الرد السوفيتى على النظام الجديد لخلق الثروة فى الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة • ويمثل انهيار تجارة المواقع الاستراتيجية احدى نتائجه غير المباشرة •

وأياً كانت القوى العظمى فى المستقبل ، حتى وإن استمرت فى زرع القواعد وإقامة محطات تنصت للأقمار الصناعية ، أو بناء مطارات وقواعد للغواصات فى أراض أجنبية ، فإن الاتفاق حول هذه « الحقوق الممنوحة » سيكون لفترات زمنية أقصر • ذلك أن تسارع التغيرات فى الوقت الراهن ، يجعل كل التحالفات هشة وأقصر عمراً الأمر الذى لا يشجع القوى الكبرى على القيام باستثمارات طويلة المدى فى مواقع ثابتة •

وسوف تندلع الحروب والتهديدات وحركات التمرد فى أماكن غير متوقعة • لذلك سيركز أركان حرب القوى الكبرى على قوات التدخل السريع والقوى البحرية والعمليات الفضائية ، أكثر من تركيزهم على الانشاءات الثابتة • وسيقلل كل ذلك من قدرة مساومة البلدان التى تتمتع بمواقع للإيجار •

وفى نهاية المطاف ، فإن بروز القوة العسكرية اليابانية فى المحيط الهادى قد يدفع الفلبين ودولا أخرى فى جنوب شرق آسيا « لاستقبال » الأمريكين أو قوى أخرى ، لموازنة التهديد اليابانى الوليد • وإذا دفعنا هذا التفكير الى حده الأقصى ، يمكن أن يقودنا الى أن « تدفع » هذه الدول ثمن الحماية بدلا من الحصول على ثمن تأجير المواقع الاستراتيجية •

أن اندلاع الحروب الإقليمية مرة أخرى ، أو انطلاق موجات جديدة من العنف الداخلي في العديد من مناطق العالم ، ستستمر في تأمين ازدهار صناعات التسليح . ولكن ، مهما حدث ، سيكون من الأصعب بكثير الحصول على منافع أو مغام من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي وسيضر ذلك بالتوازن الهش لعلاقات القوة بين الدول الأقل تقدما اقتصاديا - مثل الهند وباكستان مثلا - وسيولد أيضا انتقالات للسلطة ، من المحتمل أن تكون عنيفة ، « داخل » هذه البلدان ، خاصة بين الصفوة المرتبطة ارتباطا وثيقا (أحيانا بشكل فاسد) ببرامج المساعدة والمنشآت العسكرية وعمليات المخابرات .

باختصار ، لقد مضى العصر الذهبي « للحرب الباردة » . وتنتظرنا انتقالات للسلطة أكثر تعقيدا . أما بالنسبة لسوق المواقع الاستراتيجية في الدول الأقل تقدما اقتصاديا فلن تكون أبدا كما كانت .

فيما وراء المواد الأولية :

وهناك ضربة ثانية تنتظر البلدان التي تعتمد برامج تنميتها على تصدير المواد الأولية مثل النحاس والبوكسيت .

وهنا أيضا بدأت انتقالات السلطة تبدو للعيان . فإذا كان الانتاج بالجملة يتطلب كميات كبيرة من عدد صغير من الموارد ، فإن انتشار طرق الانتاج بكميات صغيرة وعلى حسب الطلب ، سيزيد من الاحتياج الى موارد متعددة ولكن بكميات أقل بكثير .

ومن ناحية أخرى ، سيؤدي الأيسر الأسرع لنظام الانتاج العالمي الجديد الى أن تغدو الموارد التي تعتبر حيوية الآن ، لا قيمة لها غدا ، مثل كل صناعات استخراج المواد الأولية والمناجم ومنشآت المرافق والوسائل الأخرى اللازمة لنقل المواد الأولية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن النفايات التي تبدو في الوقت الراهن غير مفيدة قد تكتسب فجأة قيمة كبيرة .

لقد ظل البترول لفترات طويلة يعامل على أنه مادة غير قابلة للاستخدام ، الى أن ظهرت التكنولوجيات الجديدة - خاصة المحرك الانفجاري - التي جعلته حيويا . كذلك مادة التيتان التي لم تكن سوى مسحوق أبيض لا قيمة له الى أن جعلته صناعة الطائرات والغواصات يتميز بخواص لا غنى عنها . ولكن ايقاع ظهور التكنولوجيات الجديدة كان بطيئا ، أما الآن فلم يعد الأمر كذلك على الإطلاق .

ان التوصيلية الفائقة - مثلا - ستقلل من استهلاك الطاقة نتيجة لخفض مستوى الفاقد أثناء نقل الكهرباء ، ولكن فى الوقت نفسه سيتطلب استخدامها مواد أولية جديدة ، وليس ذلك سوى مثال واحد من بين العديد من الأمثلة . وربما فى المستقبل ، لا تعتمد معدات السيارات الجديدة المضادة للتلوث على البلاتين . وقد تتطلب المنتجات الصيدلانية الجديدة مواد عضوية غير معروفة حاليا أو مواد لا قيمة لها الآن . وعندئذ قد تصبح بلدان فقيرة موردا مهما لهذه الموارد ، مما يضعف فى الوقت نفسه وضع كبار المصدرين الحاليين .

بالإضافة الى ذلك ، « ترتبط حاليا كل زيادة فى الدخل الفردى فى المجتمعات المتقدمة والغنية ، بتناقص مطرد فى زيادة كميات المواد الأولية والطاقة المستخدمة » ، على حد قول Umberto Colombo رئيس لجنة العلوم والتكنولوجيا فى الجماعة الأوروبية . ويذكر كورلبو أرقام صندوق النقد الدولى التى تبين أن « اليابان [٠٠٠] استهلكت فى عام (١٩٨٤) ٦٠٪ فقط من المواد الأولية المستخدمة فى عام ١٩٧٣ لنفس حجم الانتاج الصناعى » .

ان تقدم المعرفة ، يتيح لنا انتاجا أكثر باستخدام مواد أولية أقل ، مما يضعف بالتالى سلطة كبار المنتجين .

ومن ناحية أخرى ، يزيد الانتشار السريع للمعرفة العلمية من امكانات ابتكار بدائل للموارد المستوردة . وستتمكن الاقتصادات المتقدمة ، قريبا ، من خلق مجموعات كبيرة من المواد الجديدة يتم انتاجها حسب الطلب . وكلما احتلت البلدان ذات التكنولوجيا المتقدمة طليعة الابتكار قل اعتمادها على المواد الأولية المستوردة بكميات كبيرة من الخارج .

ان النظام الجديد لخلق الثروة شديد التغير والسرعة ، بحيث يصعب ربطه وتكبيله ببعض المواد الأولية « الحيوية » . وبالتالى ، ستنتقل السلطة من كبار منتجى المواد الأولية الى الذين يسيطرون « بنظام التنقيط » على كميات المواد التى لا غنى عنها مؤقتا ، ومنهم الى الذين يتحكمون فى المعرفة اللازمة لخلق موارد جديدة تماما .

الأيدي العاملة « الرخيصة » غالية :

كان التأثير السلبي لكل ذلك على البلدان الأقل تقدما اقتصاديا سيكون أقل اذا لم تكن معرضة لضربة ثالثة قوية ستصيبها على حين غرة وتقلب رأسا على عقب علاقات القوة بينها .

لقد واصل الصناع الرأسماليون ، منذ فجر العصر الصناعى بحثهم عن أيد عاملة رخيصة • وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، شهد العالم سباقا محموما نحو مصادر الأيدي العاملة الأجنبية • وراهن العديد من الدول النامية بكل مستقبلها الاقتصادى على النظرية القائلة بأن بيع أيد عاملة رخيصة سيؤدى الى التحديث •

وفازت بعض البلدان مثل نمور الشرق الأقصى الأربعة - كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة - بالرهان • وساعدهم فى تحقيق ذلك أخلاقيات عمل قوية وعوامل ثقافية فريدة ، كما ساعدهم أيضا صراعان محمومان ، الحرب الكورية فى الخمسينات وحرب فيتنام فى الستينات وأوائل السبعينيات ، واللذان صبا مليارات الدولارات فى المنطقة • وقد قارن بعض اليابانيين هذا التدفق المالى بـ « نفحة الهمة » •

ونظرا للنجاح الذى حققته هذه البلدان ، أصبح من المعترف به عالميا أن الانتقال من صادرات المنتجات الزراعية أو المواد الأولية ، الى صادرات مصنعة بأيد عاملة رخيصة يؤدى الى التنمية والنمو • غير أنه لا يوجد ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك على المدى الطويل •

من المؤكد ان السباق للحصول على أيد عاملة رخيصة لا يزال منتشرا فى جميع أنحاء العالم • فحتى وقتنا هذا ، تنقل اليابان المصانع والعقود من تايوان وهونج كونج ، نظرا لارتفاع الأجور ، الى تايلاند وماليزيا والصين ، حيث الأجور عشر مثيلتها فى اليابان • وسيكون لدى الدول الغنية فرص عديدة لتحديد مخزون من الأيدي العاملة الرخيصة فى البلدان الأقل تقدما اقتصاديا •

الا أن عملية بيع الأيدي العاملة الرخيصة ، مثلها مثل تأجير القواعد العسكرية أو تصدير المعادن ، تتجه نحو بلوغ نهايتها •

فكلما امتد النظام الجديد لخلق الثروة ، أصبحت تكلفة الأيدي العاملة لا تمثل سوى جزء متزايد التناقص من سعر التكلفة الكلية للإنتاج • ففى بعض الصناعات لا تمثل تكلفة الأيدي العاملة سوى ١٠٪ فقط ، ومعنى ذلك أنه وفرا يقدر بـ ١٪ من تكلفة الأيدي العاملة ، لا يمثل سوى واحد على ألف من سعر التكلفة الكلية •

وفى الجانب المقابل ، فإن التقنيات الأكثر تطورا ، وتدفعات المعلومات المتزايدة السرعة وذات النوعية الأفضل ، وتخفيض المخزون والتنظيم القائم على نهج علمي ، قد يحقق وفرا أعلى بكثير مما تحققه العمالة الرخيصة •

وبالتالى ، قد يكون أكثر ربحية أن يتولى شخص ما رئاسة شركات متقدمة فى اليابان أو الولايات المتحدة ، يعمل بها عمال مبرهون تدريباً عالياً ويحصلون على أجور مرتفعة ، عن أن يتولى رئاسة مصنع بدائى فى الصين أو البرازيل ، يستخدم جموعاً من العمال غير متعلمين ويحصلون على أجور زهيدة .

وطبقاً لأمبرتو كوليبو ، فإن العمالة الرخيصة « لم تعد تكفى لتأمين وصول الدول النامية الى السوق العالمية .

السرعات الفائقة :

يرتسم فى الأفق ، اذن ، خط فاصل خطير بين الاقتصادات السريعة والاقتصادات البطيئة . وسيولد هذا الخط انتقالات ضخمة للسلطة على امتداد « الجنوب » ، وتدرجياً ، سيكون لهذا الخط الفاصل آثاره الكبيرة على امتداد الكرة الأرضية وعلى جميع الأصعدة .

ويمكن بفضل النظام الجديد لخلق الثروة تصور مستقبل أفضل ، لطبقات واسعة من سكان العالم الذين ينتمون حالياً الى الطبقات الفقيرة . غير أننا لا نستطيع استبعاد أن يتصرف قادة الدول الأقل تقدماً اقتصادياً بحيث لا تحدث هذه التغيرات ، ويحكمون بذلك على شعوبهم بفقير لا شفاء منه ويحكمون على أنفسهم بالعجز .

لأنه فى الوقت الذى ينتظر فيه الصناعيون الصينيون الحصول على الصلب ، أو تتقدم فيه الاقتصادات التقليدية بايقاع متناهى البطء ، تعمل الولايات المتحدة واليابان وأوروبا - والسوفيت أيضاً فى هذه الحالة بالذات - من أجل تنفيذ مشروعات بناء الطائرات فوق الصوتية القادرة على نقل ٢٥ طناً (ركاب وبضائع) بسرعة ٥ ماخ ، وهو ما يجعل نيويورك وسيدنى ولندن ولوس أنجلوس على بعد ساعتين ونصف الساعة من طوكيو .

إن Jimo Tokuyama ، المستشار الرئيسى لمعهد أبحاث Mitsui والذى تولى من قبل منصب مدير معهد أبحاث نومورا الشهير ، يقوم حالياً بدراسة عن الاتصالات والنقل والسياحة تحت رعاية مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول المحيط الهادى . وتهتم هذه الدراسة بثلاثة عوامل رئيسية فى ١٥ بلداً ، ومن المتوقع أن تزيد هذه العوامل من تسارع العمليات الاقتصادية فى المنطقة .

ويتوقع Tokuyama أن يصل عدد الركاب الذين تقوم الشركات الجوية الباسيفيكية بنقلهم سنويا الى ١٣٤ مليون راكب ، فى نهاية القرن . ويضيف أن رابطة الشركات الفضائية اليابانية تقدر انه يتعين انتاج ما بين ٥٠٠ وألف طائرة فوق صوتية ، من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ . وسيصل عدد من هذه الطائرات طرق الباسفيك ، مما يؤدي الى تسريع التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة وتزويدها بوسائل الاتصالات اللاسلكية . ويعرض Tokuyama بوضوح ، فى مقال عن الاتصالات والنقل والسياحة ، التأثيرات التجارية والاجتماعية والسياسية لهذا التطور .

ويشير أيضا فى هذا المقال الى اقتراح تقدمت به شركة بناء يابانية Taisei - يهدف الى بناء جزيرة صناعية طولها خمسة كيلو مترات لتكون مطارا ذا قيمة مضافة ، « يمكنه استقبال طائرات فوق صوتية ويضم مركزا دوليا للمؤتمرات وآخر تجاريا بالاضافة الى استغادات وتجهيزات أخرى . وسيتم ربط هذا المطار بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية بواسطة قطارات فائقة السرعة » .

ومن جهة أخرى ، يشيد الملياردير Ross Perot مطارا فى تكساس سيتم تزويده بتجهيزات صناعية متقدمة . وتتلخص فكرته فى أن تهيئ الطائرات نهارا أو ليلا حاملة معها مكونات تستخدم فى تصنيع منتجات نهائية خلال ليلة واحدة ، أو أن يتم تجميعها فى المنشآت الواقعة فى محيط المطار ، بحيث تستطيع الطائرات الاقلاع مرة أخرى بحمولتها من المنتجات صباح اليوم التالى الى أركان العالم الأربعة .

وفى الوقت نفسه ، تستثمر الاقتصادات المتقدمة مليارات من الدولارات لاقامة البنية التحتية الالكترونية التى لا غنى عنها لعمليات اقتصاد فائق السرعة .

ويتقدم انتشار وامتداد الشبكات الذكية بخطى واسعة ، والمطلوب حاليا هو خلق شبكات متخصصة من الألياف الضوئية بسرعة أكبر لربط أجهزة السوبر كمبيوتر على امتداد الولايات المتحدة بألاف المعامل ومجموعات البحث ، (الشبكات القائمة التى تحمل ١٥ مليون بيت فى الثانية ، تعتبر بطيئة للغاية . أما الشبكات الجديدة فسترسل ٣ مليارات بيت فى الثانية - أى ٣ « جيجابيت » - على امتداد الولايات المتحدة) .

ويقول المدافعون عن هذه الشبكة الجديدة انها ضرورية ، طالما أن الشبكات القائمة أصبحت مشبعة . ويطالبون بأن يحصل المشروع على دعم الحكومة لأنه يستحق ذلك - على حد قولهم - نظرا لأنه سيساعد

الولايات المتحدة ، التي تحتل الصدارة فى هذا المجال ، على الاحتفاظ
بتقدمها على أوروبا واليابان .

ان الأمر لا يتعلق بأصوات معزولة ، وإنما يؤكد هذا المطلب
ميتش كابور ، مؤسس شركة لوتس عملاق برامج الكمبيوتر ، اذ يقول :
« اننا نحتاج الى بناء بنية تحتية قوية ، ستكون فى مجال المعلومات بمثابة
المكافئ لبناء الطرق السريعة خلال الخمسينات والستينات » . وقد يكون
التماثل أوضح اذا قارنا البنية التحتية الالكترونية للاتصالات اللاسلكية
الآن بشبكات الطرق والسكك الحديدية فى بداية الثورة الصناعية .

نحن اذن ، نشهد بزوغ نظام عصبى الكترونى متكيف مع الشكل
الجديد للاقتصاد ، وبغير هذا النظام سيحكم على أى بلد ، مهما كان عدد
مصانه ، بالتخلف .

هوة الكترونية واقلية ديناميكية :

تنبع السلطة فى البلدان الأقل تقدما اقتصاديا - كما فى باقى
العالم - من فوهة المسدس وحافظات النقود والكتب ، أو من أجهزة
الكمبيوتر حاليا .

واذا كنا لا نريد عالما فوضويا مزدحما بمليارات الفقراء ، وتحكمه
حكومات غير مستقرة يقودها قادة لا يخضعون لسيطرة ، ومستعدون لشن
حرب نووية أو كيميائية أو بكتريولوجية فى أية لحظة ، فاننا نحتاج الى
استراتيجيات عالمية كفيلة بأن تمنع تزايد عمق الهوة التى تهددنا .

وطبقا للدراسة قام بها خبراء أمريكيون بعنوان « متطلبات المخابرات
لعقد التسعينات » ، فان الدول الأقل تقدما اقتصاديا ستحصل خلال العقد
القادم على أسلحة جديدة متطورة ، وستستكمل ترسانتها بقوة ضاربة
ضخمة .

لماذا ؟

لأنه كلما تناقصت القوة الاقتصادية للدول الأقل تقدما اقتصاديا
فسيواجه قادة هذه الدول معارضة سياسية ، ويغدو بالتالى وضعهم مزعزا
للفايق . ومن المرجح ، فى مثل هذه الظروف أن يتصرفوا كما فعل الحكام
دائما منذ فجر التاريخ ، أى أن يتزودوا بأكثر أشكال السلطة بدائية ،
ألا وهى القوة المسلحة .

اذن ، ما ينقص الدول الأقل تقدما اقتصاديا وبشكل حاد هو المعرفة الملائمة اقتصادياً • ان طريق التنمية والقوة الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين لم يعد يمر باستغلال المواد الأولية وقوة العمل ولكن - كما سبق أن رأينا - بأداء وانجازات العقل البشرى •

فلا معنى لاستراتيجيات التنمية اذا لم نأخذ في الحسبان الدور الجديد للمعرفة في خلق الثروة وضرورة التسارع التي تصاحبه •

ونظرا لأن المعرفة (التي تتضمن في تعريفنا مفاهيم مثل الخيال والقيم والصور والحافز ، كما تتضمن وبالقدر نفسه المهارات التقنية من حيث كونها كذلك) تلعب بشكل متزايد دورا مركزيا في الاقتصاد ، يتعين على البرازيليين والنيجيريين وهنود بنجلاديش وسكان هايتى أن يفكروا فى أفضل طريقة لامتلاك هذه الموارد ، أو أن يولدوها بأنفسهم •

ومن الواضح أن كل طفل يحكم عليه بحياة الفقر فى العالم الثالث ، أو بالتخلف العقلى نتيجة لسوء التغذية يمثل خسارة لا تعوض بالنسبة للمستقبل • وسيكون من الضروري تبني أشكال جديدة للتعليم ذات طابع ثورى لاتعتمد على النماذج القديمة للعالم الصناعى •

ولا غنى عن اكتساب المعرفة الواردة من الخارج • وقد يكتسى هذا النشاط أشكالا غير تقليدية - بل وغير مشروعة أحيانا ، حيث تمثل سرقة الأسرار التكنولوجية تجارة مزدهرة بالفعل • ويتعين علينا أن نتوقع أن ينضم الى هذه التجارة بعض من يتميزون بالدهاء من مواطنى الدول الأقل تقدما اقتصاديا •

ويعد تنظيم هجرة « العقول » طريقة أخرى للحصول على المعرفة والمهارة • ان هذه الهجرة يمكن أن تتم بأعداد صغيرة ، وذلك بشراء أو جذب فرق الباحثين • ولكن أدرك من هم أكثر ذكاء أنه يوجد فى جميع أنحاء العالم أقليات ديناميكية - غالبا ما تكون جماعات مضطهدة - قادرة على انعاش وتنشيط اقتصاد ما اذا ما توفرت لهم الوسائل • وهكذا لعب الصينيون فى جنوب شرق آسيا ، والهنود فى شرق أفريقيا ، والسوريون فى غربها ، والفلسطينيون فى بعض مناطق الشرق الأوسط ، واليهود فى أمريكا واليابانيون فى البرازيل ، هذا الدور ، فى فترة أو أخرى •

ان زرع هذه الأقليات فى ثقافة مختلفة ، يجعل كل جماعة لا تكتفى بجلب طاقتها وديناميكيته وتميزها التجارى أو التقنى ، لكن أيضا موقفها الايجابى تجاه المعرفة - حيث النهم لأحدث المعلومات والأفكار والمهارات الجديدة • وتحقق هذه الجماعات نوعا من القوة الاقتصادية الهجين فى

المجتمعات التي تعيش فيها . فهي تعمل بحمية وتبتكر وتزود أطفالها بالتعليم المناسب ، وإذا ما جمعت ثروة أثناء مشوارها فاتها تحفز ردود أفعال اقتصاد البلد المستقبل لها وتعمل على تسارعها . وسنرى بدون شك ، مختلف الدول الأقل تقدما اقتصاديا تضع يدها على مثل هذه الجماعات ، وتدعوها للإقامة داخل حدودها لكي تحقق اقتصادها بما يحتاجه من الأدرينالين . أيضا ، تشجع الحكومات الذكية نمو الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ، لأن مثل هذه الجماعات تسارع انتشار المعلومات النافعة اقتصاديا عن طريق النشرات والاجتماعات والمؤتمرات والرحلات الى الخارج . فاتحادات التجار ومهندسى البتروكيماويات والعاملين والمبرمجين ونقابات العمال والمصرفيين والصحفيين . الخ ، توجه التبادل السريع للمعلومات عن الإيجابيات والسلبيات في قطاعاتهم المختلفة . ورغم أن هذه التجمعات تمثل وسيلة اتصال مهمة إلا أنه غالبا للأسف ما يتم إهمالها .

كما يتعين على الحكومة التي تتناول بجدية ظروف التنمية لديها ، أن تعترف بالمعنى الاقتصادي الجديد لحرية التعبير . ان رفض السماح بتبادل وانتقال الأفكار الجديدة - بما في ذلك الأفكار الاقتصادية والسياسية حتى وان كانت لا تجامل القيادات والحكام - يعد دائما علامة على ضعف الدولة . ومعنى ذلك ، أن من بيدهم السلطة يعتبرون موقعهم أهم بكثير من تحسين ظروف حياة مواطنيهم . ان الحكومات التي اختارت أن تكون جزءا لا يتجزأ من العالم الجديد ستفتح بشكل مطلق صمامات الحوار العام .

وستنضم حكومات أخرى الى « كونسرتيوم المعرفة » - وهو شكل من أشكال الشراكة مع بلدان أخرى أو شركات ذات أبعاد عالمية - لاستكشاف مبرهذات العلم والتكنولوجيا ، وبشكل خاص امكانية خلق مواد جديدة .

وبدلا من الاستسلام لمفاهيم قومية بالية ، فان هذه الحكومات ستتابع بشغف - ولكن بذكاء - مصلحتها الوطنية الخاصة . وبدلا من رفض دفع الجعالة لمعامل الأدوية الأجنبية بدعوى متغطرة أن الصحة فوق هذه الاعتبارات اللفظة ، كما فعلت البرازيل ، فانها ستدفعها عن طيب خاطر - طالما أن هذه النقود ستبقى داخل البلد لعدد متفق عليه من السنين ، وسيتم استخدامها في مشروعات بحثية بالتعاون مع خبراء معامل هذا البلد . ويمكن في هذه الحالة ، اقتسام الأرباح التي حققها الانتاج الناجم من هذا البحث المشترك بين البلد المضيف والشركة الأجنبية متعددة

الجنسية • وبهذه الطريقة ستمول الجماعات انتقال التكنولوجيا والتكنولوجيا ذاتها • وعندئذ يحل شعور قومي فعال ، محل شعور قومي مدمر للذات ولا يخلو من مغالطات تاريخية •

كما أن الحكومات الذكية ستستقبل آخر ابتكارات الاعلاماتية دون اهتمام بمعرفة من الذي أنتجها ، وذلك بدلا من محاولة اقامة الصناعة الاعلاماتية الخاصة بها ، وراء حواجز جمركية لا تمنع فقط دخول المنتجات الجديدة ، لكنها تمنع أيضا دخول المعرفة المتقدمة •
ان الصناعة الاعلاماتية تتطور بسرعة كبيرة على مستوى الكرة الأرضية ، بحيث لا يستطيع أى بلد ، ولا حتى الولايات المتحدة أو اليابان ، أن تبقى فى السياق بدون مساعدة الآخرين :

لقد نجحت البرازيل بالطبع فى اقامة صناعاتها الاعلاماتية ، فيما عدا بعض أجهزة الكمبيوتر والبرامج الهامشية • ولكن بالمقارنة بما يتم فى الخارج ، فإن منتجاتها لم تعد حديثة • بمعنى آخر ، تستخدم البنوك والصناعيون ورجال الأعمال البرازيليون تقنيات غير فعالة مقارنة بتقنيات منافسيهم الأجانب • أى أنهم يدخلون حلبة المنافسة وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم • لذلك خسرت البرازيل حيث تصورت أنها حققت انتصارا •

لقد خالف هذا البلد القاعدة الأولى للنظام الجديد لخلق الثروة ، ألا وهى : « افعلوا ما تريدون مع الصناعات التى تتطور ببطء ، لكن ابتعدوا عن طريق صناعة فى حالة تطور سريع » • وفى هذه الحالة يتعلق الأمر بصناعة تعالج أهم الموارد ، وهى المعرفة !

وستتفادى بعض البلدان الأقل تقدما اقتصاديا هذه الأخطاء • بل يمكن الذهاب الى حد التفكير فى أن بعض هذه البلدان ، سيستثمر بشكل متواضع فى صناديق الابداع ذات المخاطر ، الموجودة فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا أو اليابان ، شريطة أن يرافق فنيوهم وعلماءهم وطلابهم هذا الاستثمار ، وأن يتمكنوا من التدريب على المهارة والتقنية التى تملكها المجتمعات المتقدمة • وبهذه الطريقة ، يستطيع البرازيليون أو الأندونيسيون أو النيجيريون أو المصريون أن يحتلوا المواقع المتقدمة فى صناعات الغد • وإذا تمت إدارة مثل هذه البرنامج بذكاء ، فمن الممكن أن يقوم بتمويل نفسه ذاتيا بل وتحقيق مكاسب أيضا •

بالإضافة الى ذلك ، ستتناول الدول الأقل تقدما اقتصاديا دور ومكانة الزراعة بطريقة جديدة جذريا ، باعتبارها قطاعا يمكن تحديثه بفضل أقمار الأرصاد والاعلاماتية والبيولوجية الوراثية وكل التكنولوجيات

الجديدة الأخرى ، بحيث تصبح مشاركة الزراعة فى التقدم أكبر بكثير من كل المصانع والمناجم الموجودة على امتداد العالم ، بدلا من اعتبارها قطاعا اقتصاديا « متخلفا » بالضرورة . ان الزراعة القائمة على المعرفة يمكن أن تصبح غدا طليعة التقدم الاقتصادى .

ومن ناحية أخرى ، لن تكفى الزراعة بانتاج المواد الغذائية ، لكنها ستساهم فى زيادة انتاج مصادر الطاقة ، ومواد أولية ستفتح الطريق لانتاج مواد جديدة .

وتلك مجرد بضعة مجالات قد يتم استكشافها فى السنوات القادمة .

غير أن هذه الجهود ، لن تؤتى ثمارها اذا لم يصبح البلد المعنى جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى ، ذى الايقاع السريع وشبكة الاتصالات اللاسلكية والمعلوماتية التى يعتمد عليها هذا الاقتصاد .

ان سوء توزيع الاتصالات اللاسلكية فى عالم اليوم أكثر خطورة ومساوية من سوء توزيع المواد الغذائية . اذ تستحوذ تسع دول فقط على ٤٥٠ مليون جهاز هاتف من ٦٠٠ مليون جهاز موزعين على كوكب الأرض . كما أن التوزيع غير المتوازن لأجهزة الكمبيوتر وقواعد البيانات والمطبوعات التقنية والميزانيات المخصصة للبحث العلمى ، يكشف المستقبل المحتمل للألم ، بدرجة أكثر بكثير من كل الأرقام الخاصة باجمالى الناتج القومى التى يمدنا بها الاقتصاديون .

ولكى تواكب بلدان مثل الصين والبرازيل والمكسيك وأندونيسيا والهند ، وكذلك الاتحاد السوفيتى وبلدان شرق أوروبا ، الاقتصاد العالمى الجديد ، يتعين عليها أن تجد الموارد اللازمة لاقامة البنية التحتية الالكترونية الخاصة بها . الا أن الأمر لا يقتصر على اقامة خدمات هاتفية بسيطة ، وانما يشمل أيضا نظما حديثة وفائقة السرعة لنقل البيانات ، وقادرة على الارتباط بأحدث الشبكات .

ولحسن حظ البلدان البطيئة ، أن لديها حاليا امكانية قفز مرحلة كاملة من تطور هذه البنية التحتية ، والانتقال بقفزة واحدة من اتصالات الموجة الأولى الى اتصالات الموجة الثالثة ، دون اضطرار الى استثمار المبالغ الضخمة اللازمة لاعداد شبكات ونظم الموجة الثانية .

ان نظام Iridium مثلا الذى أعلنت عنه شركة موتورولا ، سيضع ٧٧ قمرا صناعيا صغيرا فى مدار منخفض ، مما يسمح للملايين من قاطنى المناطق النائية وذات الكثافة السكانية المضعيفة - مثل المناطق القطبية

فى الاتحاد السوفيتى أو الصحراء الصينية أو المناطق الداخلية من أفريقيا - أن يرسلوا ويستقبلوا الصوت والبيانات والصور الرقمية بواسطة هواتف يدوية .

ولن يحتاج الأمر الى مد كابلات من النحاس أو حتى من الألياف الضوئية على امتداد آلاف الكيلومترات عبر الأدغال أو الجليد أو الرمال ، اذ ستتصل الهواتف المتنقلة مباشرة مع أقرب قمر لها ، والذي سيتولى بث الرسائل . كما ستعمل أوجه تقلم أخرى على خفض التكلفة شديدة الارتفاع للاتصالات اللاسلكية لتصبح فى متناول الدول الأكثر فقرا الآن . وسيساهم الانتاج الكبير والمنافسة الفاتحة بين الموردين الأمريكين واليابانيين والأوروبيين فى خفض الأسعار .

ان المفتاح الجديد للتنمية والتطور الاقتصادى واضح : فالهوة التى يتعين سدها ذات طبيعة الكترونية واعلاماتية . ولا يتعلق الأمر هنا بهوة بين الشمال والجنوب ولكن بتغيير الطور بين المسرعين والمبطئين .

الفصل الحادى والثلاثون

صدمة الاشتراكية مع المستقبل

أن الاختفاء المذهل للاشتراكية فى أوروبا الشرقية والذي حدث على خلفية أليمة من اراقة الدماء فى بوخارست وبأكو وبكين ، لم يكن ثمرة الصدفة .

لقد دخلت الاشتراكية فى تصادم مع المستقبل .

ولم تنهر النظم الاشتراكية نتيجة مؤامرات دبرتها المخابرات المركزية الأمريكية أو حصار رأسمالى أو اختناق اقتصادى خارجى . لقد سقطت الحكومات الشيوعية فى أوروبا الشرقية بمجرد أن أعلنت موسكو أنها لن ترسل قوات لحماية هذه الحكومات من شعوبها . الا أن أزمة الاشتراكية كنظام فى الاتحاد السوفيتى والصين وأماكن أخرى لها جذور أكثر عمقا .

فكما أدى اختراع جوتنبرج للطباعة بواسطة حروف متحركة فى منتصف القرن الخامس عشر الى نشر المعرفة ، وحررها كما حرر الاتصالات من قبضة الكنيسة الكاثوليكية فى أوروبا الغربية ، فان ظهور الاعلامية وطرق الاتصال الجديدة فى منتصف القرن العشرين حطم سيطرة موسكو على الفكر فى البلدان التى كانت تحكمها أو تسيطر على السلطة فيها .

نقطة التصدع :

فى عام ١٩٥٦ ، كان الزعيم نيكيتا خروتشوف يحلم « بدفن الغرب » . وفى ذلك العام نفسه ، ولسخرية التاريخ ، أصبح عدد « الياقات الزرقاء » فى الولايات المتحدة ، ولأول مرة ، أقل من عدد المشتغلين فى مجال المعرفة والخدمات . وأعلن هذا التغيير الأقول القادم للحضارة المصنعية وظهور الاقتصاد فائق الرمزية .

ومن سخریات التاريخ أيضا ، اتهام الاقتصاديين الماركسيين (والعديد من الاقتصاديين التقليديين) العاملين الذهنيين بأنهم « غير منتجين » ، اذ أن هؤلاء العاملين « غير المنتجين » هم الذين أعطوا ، أكثر من غيرهم بدون شك ، دفعة خارقة للاقتصادات الغربية منذ منتصف الخمسينات .

والآن ، فإن الدول الرأسمالية ذات التكنولوجيا المتقدمة ، حتى مع كل « تناقضاتها » المزعومة التي لم تجد حولا مرضية ، سبقت بمسافات كبيرة باقى العالم على الصعيد الاقتصادى ، لدرجة أن حلم خروثشوف أصبح مثيرا للشفقة . ان الرأسمالية القائمة على المعلوماتية هى التى أنجزت ، ما يطلق عليه الماركسيون ، « قفزة نوعية » وليست الاشتراكية المصنعية . وفى مواجهة امتداد وانتشار الثورة الحقيقية فى بلدان التكنولوجيا المتقدمة ، تحولت الدول الاشتراكية الى كتلة رجعية بشكل عميق يقودها شيوخ مشبعون بأيدولوجية القرن التاسع عشر . وكان ميخائيل جورباتشوف أول زعيم سوفيتى يعترف بهذه الحقيقة التاريخية .

ففى خطاب له فى عام ١٩٨٩ ، أعلن : « لقد كنا تقريبا آخر من أدرك أن أفضل وسيلة للنجاح فى عصر علوم المعلومات هى المعرفة » ، وذلك بعد ظهور النظام الجديد لخلق الثروة فى الولايات المتحدة بحوالى ثلاثين عاما .

لم يصل جورباتشوف الى قمة السلطة لكونه شخصا غير عادى أو فذا ، لكنه وصل اليها كممثل لطبقة جديدة من المواطنين السوفيت يتمتعون بمستوى تعليم أفضل وينتمون ، لدرجة كبيرة ، الى « الياقات البيضاء » - وهى الجماعة التى كان القادة السابقون يحتقرونها بالذات ، كما أنها الجماعة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالانتاج الرمزى .

لقد عرف ماركس شخصا الظرف الثورى حين قال ان هذا الظرف يظهر عندما تحد « علاقات الانتاج » (بمعنى طبيعة ملكية الانتاج والسيطرة عليه) من التقدم فى تطوير « وسائل الانتاج » (التكنولوجيا تقريبا) .

ان هذه الصيغة تصف تماما أزمة العالم الاشتراكى . فكما أعاققت « علاقات الانتاج » الاقطاعية النمو والتطور الصناعى ، فان « علاقات الانتاج » الاشتراكية منعت البلدان المسماة اشتراكية من الاستفادة من النظام الجديد لخلق الثروة القائم على المعلوماتية والاتصال ، وفوق كل شئ وقبله ، على حرية الوصول الى المعلومات . ان الخطأ الأكبر المرتبط بتجربة الأمة الاشتراكية الكبيرة فى القرن العشرين ، يكمن فى الأفكار التى تنادى بها عن المعرفة والتى تجاوزها الزمن .

ألة ما قبل السبر نطيقا :

فيما عدا بعض الاستثناءات ، لم تحقق الاشتراكية الوفرة أو المساواة أو الحرية ، ولكنها حققت نظام الحزب الواحد وببروقراطية وفيرة وشرطة سرية بليدة وسيطرة حكومية على وسائل الاعلام ، كما أدت الى السرية وقمع الحرية الثقافية والفنية .

وبغض النظر عن انهيار الدم التي سالت من أجل اقامة النظام الاشتراكي ، فان نظرة سريعة عليه تكشف أن كل عنصر من عناصره ليس فقط طريقة لتنظيم حياة الأفراد ، وانما طريقة لتنظيم وتوجيه المعرفة والسيطرة عليها بشكل أعمق بكثير .

ان وظيفة أى نظام سياسى ذى حزب واحد هي السيطرة على الاتصال السياسى . ونظرا لعدم وجود أى حزب آخر ، فانه يقيد تنوع المعلومات السياسية التي تتداول في المجتمع حائلا بذلك دون حدوث رد فعل ارتجاجى ، ومضللا من بيدهم السلطة عن تعقيد وتركيب المشكلات . وعندئذ يصعب للغاية أن يرصد النظام الأخطاء ويصححها طالما أن المعلومات - المتطابقة تماما - تصعد من القاعدة الى القمة عن طريق القنوات المسموح بها فقط ، كما تنزل الأوامر عن طريق القنوات نفسها .

وكانت السيطرة من أعلى الى أسفل السارية فى الدول الاشتراكية ، تعتمد على الكذب وتشويه الحقائق طالما أن نقل أنباء سيئة يكون أمرا محفوفا بالمخاطر . ان الحكم طبقا لنظام الحزب الواحد يعنى فى الواقع اتخاذ كل القرارات فى مجال المعرفة .

والبيروقراطية المفرطة التي أقامتها الاشتراكية فى كل مجالات الحياة ، كانت هي أيضا - كما سبق أن رأينا فى الفصل الخامس عشر - وسيلة للحد من المعرفة . فهي تحتجز المعرفة فى خانات مسبقة التحديد وتقتصر الاتصال على « القنوات الرسمية » ، مع جعل الاتصال والتنظيم غير الرسمى أمرا غير مشروع .

وتشكل الشرطة السرية ووضع يد الدولة على وسائل الاعلام وتهديد المثقفين وقمع الحرية الفنية ، محاولات أخرى للحد من المعلومات والسيطرة عليها .

وترتكز كل هذه العناصر على مسلمة واحدة وجيدة عن المعرفة عفا عليها الزمن . وهى مسلمة توحى بالاعتقاد الوقح القائل بأن من بيدهم السلطة - سواء أكانوا ينتمون للحزب أم للدولة - يعرفون ما يتعين أن يعرفه الآخرون .

وتتبع هذه الخواص المشتركة لكل البلدان الاشتراكية من مفهوم الآلة السابقة للسبرنطيقا الذى طبق على المجتمع والحياة ، وحققت هذه الخواص حماقة واضحة فى مجال الاقتصاد . ان آلات الموجة الثانية - مثل تلك التى كانت تشكل جزءا من عالم ماركس فى القرن التاسع عشر - تعمل فى الغالب بدون أى رد فعل ارتجاعى ، اذ يكفى توصيلها بمصدر كهربى وتشغيل محركها لكى تدور دون أن تأخذ فى الاعتبار ما يدور فى بيئتها الخارجية .

وفى المقابل ، فان آلات الموجة الثالثة ذكية . فهى مزودة بمجسات تلتقط المعلومات عن البيئة المحيطة وترصد التغيرات وتتكيف طبقا لذلك ، أى أنها ذاتية الضبط والتنظيم . ومن ثم يمكن القول ان هذا الفرق التكنولوجى فرق ثورى .

عندما كان ماركس وانجلز ولينين يهاجمون بعنف فلسفة « المادية الميكانيكية » ، كان فكرهم ذاته ، مجسدا عصرهم ، لا يزال مشبعا ببعض أشكال التماثل والفرضيات القائمة على آلات لا تتمتع بالذكاء .

وهكذا ، كان صراع الطبقات يمثل « قاطرة التاريخ » بالنسبة للاشتراكيين الماركسيين . وكان وضع اليد على « آلة الدولة » احدى المهام الرئيسية . والمجتمع ذاته ، الذى يماثل الآلة ، يمكن برمجته بشكل مسبق لكى ينشر ويوزع الوفرة والحرية . وباستيلاء لينين على السلطة فى روسيا فى عام ١٩١٧ ، أصبح الميكانيكى الأعلى .

لقد فهم لينين كمثقف نابغة أهمية الأفكار . الا أنه كان يعتقد أن الانتاج الرمزى - والعقل ذاته - يمكن برمجته أيضا . وحيث كان ماركس يتكلم عن الحرية ، أخذ لينين على عاتقه ، باستيلائه على السلطة ، توجيه المعرفة . لذلك أصر على أن يكون الفن والثقافة والعلم والصحافة وكل نشاط رمزى بشكل عام فى خدمة استراتيجية كلية . على أن يتم فى الوقت المحدد تنظيم مختلف فروع التعليم فى « أكاديمية » مقسمة الى أقسام ومزودة بدرجات بيروقراطية محددة وتخضع جميعها للحزب ولسيطرة الدولة . ويعمل « العمال الثقافيون » فى مؤسسات تسيطر عليها وزارة الثقافة وتكون الاذاعة ووسائل النشر احتكارا للدولة ، وتصبح المعرفة ترسا فى آلتها .

ان هذا التناول الضيق للمعرفة ، المتناقض تماما مع المبادئ الضرورية لأى تقدم اقتصادى فى عصر المعلوماتية ، شل أى تطور حتى فى الاقتصادات المصنعية ذات المستوى المنخفض .

تنافس الملكية :

يشكل الانتشار الحالى لنظام خلق الثروة الخاص بالموجة الثالثة ،
تحدياً للأعمدة الثلاثة للعقيدة الاشتراكية .
ولنأخذ مثال الملكية .

لقد اتهم الاشتراكيون دائماً الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بأنها
أصل الفقر والكساد والبطالة وسيئات التصنيع الأخرى . والحل الوحيد
لهذه المشكلات هو منح المصانع للعمال سواء من خلال الدولة أم عن طريق
شركات جماعية .

وعند بلوغ هذه المرحلة ستختلف الأمور . لن يكون هناك فوضى
تنافسية وإنما تخطيط عقلاني تماماً ، وانتاج موجه نحو المنفعة بدلاً من
الربح ، واستثمار ذكي يستهدف تقدم الاقتصاد . ولأول مرة في التاريخ
سيتحقق أخيراً حلم الوفرة للجميع .

وعندما تمت صياغة هذه الأفكار في القرن التاسع عشر ، كانت
تبدو وكأنها تجسد المعرفة العلمية الأكثر تقدماً . وكان الماركسيون يدعون
بالفعل أنهم ذهبوا إلى أبعد من المثاليين الطوباويين ، لقد وصلوا إلى
« اشتراكية علمية » حقيقية . كان الطوباويون يحملون بوحدات تعاونية
زراعية مستقلة ، في حين كان الاشتراكيون العلميون يعرفون أن مثل هذه
المفاهيم غير قابلة للتطبيق في مجتمع مصنعي في حالة نمو وتطور . وإذا
كان أمثال شارل فورنييه من الطوباويين يتجهون نحو الماضي الزراعي ،
فإن الاشتراكيين العلميين كانوا يتجهون نحو ما كان يمثل حينذاك المستقبل
الصناعي .

وهكذا ، عندما جربت النظم الاشتراكية بعد ذلك التعاونيات
والادارة العمالية والتأميم وحلولا أخرى مماثلة ، أصبحت اشتراكية الدولة
هي الشكل الغالب للملكية في كل العالم الاشتراكي . لقد امتدت سلطة
الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية قاطبة ، من البنوك إلى الحانات
ومن مصانع الصلب والتعدين إلى المطاعم . (كان هاجس ملكية الدولة
كاملاً لدرجة أن نيكاراغوا ، التي دخلت متأخرة إلى العالم الاشتراكي فتحت
ملهى ليلياً ملكاً للدولة !) . في كل مكان ، أصبحت الدولة - وليس
العمال - هي المستفيد الرئيسي من الثورة الاشتراكية .

ولم تتمكن الاشتراكية من الوفاء بوعداتها فيما يتعلق بتحقيق تحسين
جذري لظروف الحياة المادية للمواطنين .

وعندما انخفض مستوى المعيشة فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة ،
نسبت هذه الظاهرة الى آثار الحرب العالمية الأولى والثورة المضادة ، وهو
أمر لا يخلو من الحقيقة • وبعد ذلك ، أُلقيت مسئولية العجز والنقص على
الحصار الرأسمالى للدولة السوفيتية • وفيما بعد كانت الحرب العالمية
الثانية هى المسئولة • ولكن بعد ثلاثين عاما من نهاية الحرب ، لا زالت
المواد الغذائية الأساسية مثل البن والبرتقال ناقصة فى موسكو • وخلال
الفترة التى سبقت البروسترويك ، كان الغذاء الرئيسى لباحث يعمل فى
معهد تابع للدولة فى موسكو عبارة عن خرشوف وبطاطس • وفى عام
١٩٨٩ ، أى بعد مرور أربع سنوات ، على بداية محاولة الإصلاح التى قام
بها جورباتشوف ، كان الاتحاد السوفيتى يستورد سنويا ٦٠٠ مليون
موسى حلاقة و ٤٠ مليون أنبوب معجون حلاقة •

والغريب ، أن الاشتراكيين التقليديين - وإن كان عددهم فى
تناقص - لا يزالون يطالبون بتأميم الصناعة وقطاع المال • فمن البرازيل
الى بيرو مروراً بجنوب أفريقيا ، بل وفى البلدان الغربية الصناعية ،
لا يزال هناك اشتراكيون يعتبرون « الادارة العامة » للبلاد موقفاً تقدمياً
بالرغم من البراهين المضادة التى لقنها التاريخ ، ويرفضون قبول إلغاء
التأميم أو خصخصة الاقتصاد •

إن الاقتصاد العالمى الذى يتزايد تحريره وتحتفل به الشركات
الكبرى المتعددة الجنسية بلا تبصر ، يظل اقتصاداً غير مستقر وقد ينهار
كقصر من ورق • فالديون الضخمة التى يستند عليها هذا الاقتصاد أشبه
ببالون قد ينفجر بين يوم وليلة • كما قد تؤدى الحروب ، خلال العقود
القادمة ، أو الانقطاع المفاجئ لأمدادات الطاقة أو لأى موارد أخرى ، أو أى
كارثة ، الى انهياره • ومن الممكن فى حالة حدوث كارثة ، تصور أنه من
الضرورى أن تجرى بلا ابطاء عمليات تأميم مؤقتة •

الا أن العديد من الشواهد الدامغة ، تثبت أن سوء معاملة الشركات
المؤممة لمعاملتها وللجمهور العريض وتلوishها للبيئة لا يقل عن الشركات
الخاصة • وأصبح العديد من هذه الشركات غيلان فساد وجشع وعدم
كفاءة • كما أن فشلها يشجع ، فى كثير من الأحيان ، على خلق سوق
سوداء واسعة تقوض شرعية الدولة ذاتها •

ومن سخرية القدر أن الشركات المؤممة ، بدلا من أن تحتل طليعة
التقدم التكنولوجى ، فانها كلها تقريبا رجعية •

فهى أكثر الشركات بيروقراطية ، وأبطؤها فى إعادة تنظيم نفسها ، والأقل استعدادا للتكيف مع احتياجات المستهلك المتغيرة ، وأكثرها خوفا من فكرة تقديم المعلومات للمواطنين ، وآخر من يتبنى التقنيات الجديدة .

وطوال قرن أو يزيد ، شكلت قضية الملكية الخاصة والملكية العامة نقطة مواجهة بين الاشتراكيين والمدافعين عن الرأسمالية . وكرس مئات من الرجال والنساء حياتهم فعليا لهذه المعركة . إلا أن الذى لم يفكر فيه الفريقان أن نظاما جديدا لخلق الثروة قد يحيل كل حججهم تقريبا الى شىء قد عفا عليه الزمن .

وذلك ما حدث بالفعل . ان أهم شكل من أشكال الملكية أصبح اليوم غير محسوس أو ملموس ، فهو فائق الرمزية ويسمى المعرفة . ويستطيع عدة أشخاص استخدام ذات المعرفة فى وقت واحد لخلق الثروة وإنتاج مزيد من المعرفة . وعلى نقبض المصانع والمزارع ، فإن المعرفة غير قابلة للنضوب . ولم تنجح النظم الاشتراكية أو الاشتراكيون بشكل عام فى استيعاب هذه الظاهرة الثورية حقا .

كم عدد البراغى « يسارية اللولبة » ؟ :

كان التخطيط المركزى العمود الثانى لكاتدرائية النظرية الاشتراكية . فبدلا من ترك « فوضى » السوق تحدد الاقتصاد سيقوم التخطيط الذكى من أعلى الى أسفل ، بتركيز الموارد على قطاعات رئيسية والعمل على تسارع التطور التكنولوجى .

إلا أن هذا التخطيط يعتمد على المعرفة . ولقد وصف عالم الاقتصاد النمساوى لودفيج فون ميزس ، فى العشرينات من هذا القرن ، المعرفة غير المتوفرة لهذا التخطيط - أو طبقا لكلماته ذاتها « مشكلة الحساب » الخاصة بها - بأنها نقطة ضعف الاشتراكية .

كم حذاء يتعين على مصنع فى Irkoutsk أن ينتجها ؟ وما هى مقاساتها ؟ وكم عدد البراغى يسارية اللولبة أو ما نوع الورق ؟ وما هى النسبة التى يتعين تحديدها بين سعر الوقود والخيار ؟ وكم من الروبلات أو الزلوتيات أو الينات يجب استثمارها فى كل قطاع إنتاج ، والبالغ عددها ١٠ آلاف قطاع ؟

تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة ، حتى فى اقتصاد بدائي ، كم معرفة أكبر مما يستطيع المخططون المركزيون أن يجمعوه أو يحللوه ، خاصة عندما يكون المديرون يخفون باستمرار حقائق الإنتاج الحقيقى تفاديا

للمشكلات . وهكذا تكسبت فى المخازن احدىة لا يريد أحد شراءها .
وأصبح النقص فى السلع والخدمات والسوق السوداء مشكلات مزمنة فى
أغلب الاقتصادات الاشتراكية .

وكانت أجيال من المخططين الاشتراكيين الذين يتميزون بالدقة
يشدون شعورهم أمام هذه الصعوبة . كانوا يطالبون بمزيد من البيانات
ويحصلون على المزيد من الأكاذيب ، ويقومون بتدعيم البيروقراطية . ولأنهم
لا يستطيعون اللجوء الى مؤشرات العرض والطلب التى تولدها سوق
تنافسية ، حاولوا قياس الاقتصاد بمقياس عدد ساعات العمل ، أو باحصاء
الأشياء طبقا لكونها كذلك وليس لما تمثله من قيمة . ثم جربوا بعد ذلك
نموذج الاقتصاد الرياضى وتحليل المسخلات والمخرجات .

ولم يعد هناك شئ يسير كما ينبغي ، فكلما زادت كمية المعلومات
لديهم بات الاقتصاد معقدا وغير منظم . وبعد ٧٥ سنة من الثورة الروسية
أصبح الرمز الحقيقى للاتحاد السوفيتى هو الطواير أمام الجلات وليس
المطرقة والمنجل .

ويتسابق الجميع الآن فى كل العالم الاشتراكى الحالى والسابق
لادخال اقتصاد السوق ، بشكل شامل كما فى بولندا ، أو على استحياء
داخل نظام مخطط كما فى الاتحاد السوفيتى . وحاليا يعترف الاصلاحيون
الاشتراكيون بالاجماع ، بأن ترك العرض والطلب يحدد الأسعار - على
الأقل فى بعض المجالات - يوفر ما لا تستطيع الخطة المركزية تأمينه ،
الا وهو المؤشرات التى توضح ما يحتاجه الاقتصاد ويطلب به .

ولكن عندما يناقش الاقتصاديون ضرورة استخدام هذه المؤشرات ،
فانهم يهتمون بالتغيير الأساسى الذى يستتبعه ذلك فى نظام الاتصال
والعمليات الضخمة لانتقال السلطة الناجمة عنه . اذ يكمن الفرق الأساسى
بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق فى حقيقة أن المعلومات ، فى ظل
النظام الأول ، تنتقل رأسيا ، فى حين ينتقل كم أكبر من المعلومات أفقيا
أو قطريا داخل النظام الثانى ، حيث يتبادل البائعون والمشترون المعلومات
على جميع المستويات وفى كل الاتجاهات .

ان هذا التغيير لا يهدد كبار موظفى التخطيط أو القادة فقط ، ولكن
الملايين من صغار البيروقراطيين الذين كان مصدر سلطتهم الوحيد يعتمد
على السيطرة على المعلومات المتداولة على امتداد القناة الرسمية .

وان عاجز نظام التخطيط المركزى عن مواجهة المستويات المرتفعة
للمعلومات يحد من التعقيد الاقتصادى الضرورى للنمو .

وتتطلب الطرق الجديدة لخلق الثروة كما هائلا من المعرفة والمعلومات والاتصال يتجاوز قدرة الاقتصادات المخططة . وبالتالي اصسطدم ظهور الاقتصاد فائق الرمزية بقاعدة العمود الثانى ذاتها للنظرية الاشتراكية .

مزيلة التاريخ :

ان تأكيد الاشتراكية الزائد على المعدات الميكانيكية ، وطريقتها فى التركيز على الصناعة واهمالها للزراعة والعمل الذهني ، تشكل جميعا العمود الثالث الذى انهار .

ففى السنوات التى تلت ثورة ١٩١٧ ، لم يكن لدى السلطة السوفيتية الأموال اللازمة لبناء السدود ومصانع الصلب والسيارات التى كان الروس فى حاجة اليها . لذلك ، تبنى القادة السوفيت نظرية « التراكم الاشتراكي البدائي » التى صاغها الاقتصادى اى . ايه . بربو بريجنسكى . وطبقا لهذا المفكر ، يمكن عن طريق خفض مستوى معيشة الفلاحين بالقوة الى حد الكفاف الحصول على رأس المال اللازم ، على أن يستخدم الفائض الذى تم استخلاصه بهذه الطريقة لتغذية الصناعة الثقيلة ودفع أجور العمال .

ان نيكولاى بوخارين ، الزعيم البلشفيكى الذى دفع حياته ثمنا لبصيرته الثاقبة ، توقع - وعن حق - أن تؤدي هذه الاستراتيجية الى انهيار الزراعة . ولقد أدت هذه السياسة الى القمع القاتل لطبقة الفلاحين على يد ستالين ، لأن مثل هذا البرنامج كان لا يمكن تحقيقه الا بالقهر والقوة . ومات ملايين الرجال من الجوع أو من الاضطهاد والتعذيب .

ونجم عن هذا « الموقف المنحاز صناعيا » - على حد تعبير الصينيين - أن أصبحت الزراعة قطاعا منكوبا فى كل الاقتصادات الاشتراكية تقريبا . ويمكن التعبير عن هذا الموقف بشكل مختلف ، بأن الدول الاشتراكية طبقت استراتيجية الموجة الثانية على حساب أفراد الموجة الأولى .

ومن ناحية أخرى ، دأب الاشتراكيون على التقليل من شأن قطاع الخدمات والياقات البيضاء . ان رغبتهم فى أن تعبر الفنون عن « الواقعية الاشتراكية » بلوحاتها الجدارية التى تمثل عمالا أقويا يعملون فى مصانع الصلب ، ليست اتجاهها عارضا . لقد تم ابراز العمل العضلي لأن التصنيع بخطوات متسارعة كان الهدف الأول للاشتراكية . وكان العمل الذهني يناسب فقط الامعات غير المنتجين .

ويتفق هذا الموقف الواسع الانتشار ، تماما مع الاهتمام المطلق
بالانتاج بدلا من الاستهلاك ، وبالسلع الانتاجية على حساب السلع
الاستهلاكية .

وبينما كان بعض الماركسيين ، خاصة انطونيو جرامسكي ، يطرحون
للمناقشة هذا الموقف ، كما كان ماوتسى تونج يؤكد على ضرورة انتصار
النقاء الأيديولوجي على العقبات المادية ، تركزت الفكرة الأساسية للنظم
الماركسية في اعلاء قيمة الانتاج المادى وتقليل قيمة المنتجات الذهنية .

ويساند الماركسيون المتشددون وجهة النظر المادية التي تعتبر أن
الأفكار والمعلومات والفن والثقافة والقانون والنظريات وكل منتج ذهنى
آخر غير ملموس ماديا ، عبارة عن مكونات « بنية فوقية معلقة » ، اذا جاز
التعبير ، فوق « القاعدة » الاقتصادية للمجتمع . وبما أن هناك نوعا من
التفاعل المتبادل بين الاثنين فإن البنية التحتية هي التي تحدد البنية
الفوقية وليس العكس . وكان من يجاهر برأى مضاد يعامل على أنه
« مثالى » - وهو تصنيف خطير فى تلك الفترة .

لقد أشار ماركس ، بتأكيد على أسبقية المادية ، الى نقطة ضعف
هيجل . ويكشف النظام الجديد لحلق الثروة بدوره نقطة ضعف ماركس
أو بتعبير أدق نقطة ضعف ماركس وهيجل .

وكانت الآلات والمعدات ، بالنسبة للماركسيين ، ذات أهمية اكبر
من نظم وبرامج التشغيل ، فى حين تعلمنا الثورة المعلوماتية الآن أن العكس
هو الصحيح . ان المعرفة هي التي تقود الاقتصاد وليس الاقتصاد هو
الذى يقود المعرفة .

ولكن المجتمعات ليست آلات ولا أجهزة كمبيوتر ، ولا يمكن اختزالها
الى أجهزة ومعدات مادية وبرامج ونظم تشغيل ، أو الى « قاعدة » و « بنية
فوقية » . قد يكون النموذج الأنسب هو وصفها بأنها تتكون من عدد كبير
من العناصر المرتبطة فى عقد ذات تأثير ارتجاعى غاية فى التركيب وفى
حالة تغير مستمر . وبمجرد تزايد هذا التعقيد والتركيب تصبح المعرفة
أكثر حيوية للاقتصاد ولسلامة البيئة .

باختصار ، لقد بدا هذا الاقتصاد الجديد الذى يتميز بمواد أولية
غير ملموسة فى الظهور فى مواجهة اشتراكية عالمية غير مستعدة له .
وكانت صدمة الاشتراكية مع المستقبل قاتلة بالنسبة لها .

وإذا كانت الاشتراكية التقليدية لا تصلح إلا « لمزيلة التاريخ » ،
فلا يعنى ذلك موت الأحلام الرائعة معها • ان الرغبة فى خلق عالم تسوده
الوفرة والسلام والعدالة الاجتماعية ، ستظل دائما رغبة نبيلة ولا خلاف
عليها • غير أن مثل هذا العالم لا يمكن أن يولد على قواعد بالية عفا عليها
الزمن • ان أهم ثورة يشهدها كوكب الأرض الآن هى بروز حضارة الموجة
الثالثة المزودة بنظام جديد تماما لخلق الثروة • وكل حركة لم تدرك بعد
هذه الحقيقة محكوم عليها بتجدد فشلها واحباطاتها • وكل دولة تحتفظ
بالمعرفة أسيرة تحبس مواطنيها فى ماض من الكوابيس •

• • •

الفصل الثانى والثلاثون

سلطة التوازن

ما كاد عصر تحول السلطة يبدأ حتى استحوذ عليه المستقبل • فمع تفكك الكتلة الشرقية والانقسامات المستمرة بين دول الجنوب وتزايد سلطة الغرب - أوروبا واليابان والولايات المتحدة - نشهد سلسلة من المؤتمرات والقمم والمحادثات الدبلوماسية التى تهدف كلها الى اقامة نظام جديد •

ولكن بالرغم من النصائح والارشادات والخطب ، سيعتمد المعمار الجديد للسلطة العالمية على طبيعة السلطة التى يستطيع كل واحد أن يضعها على المائدة ، سواء على الصعيد الكمي أم الكيفي ، أكثر من اعتماده على الكلمات •

هل تمثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أمجادا قديمة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، كم عدد القوى العظمى الجديدة التى ستذهب لكى تحل محلها ؟

يتحدث البعض عن عالم جديد متمحور حول أقطاب ثلاثة : أوروبا واليابان والولايات المتحدة • فى حين يتوقع آخرون أن يقسم العالم بين ست أو ثمانى كتل اقليمية ، ويعتقد البعض الآخر أن القطبية الثنائية ستتحول الى نجمة خماسية الفروع تحتل الصين أحد أطرافها والهند الطرف الآخر • هل ستمتد أوروبا الجديدة من الأطلنطى الى الحدود السوفيتية أم ستتجاوزها ؟ لا أحد يستطيع أن يصدر حكما قاطعا على هذه الافتراضات ، الا أن معيار تحول السلطة قد يساعدنا على قدر أكبر من وضوح الرؤية •

كل هذه التساؤلات تذكرنا أنه اذا كان العديد من العوامل يدخل لعبة السلطة ، ابتداء من الاستقرار السياسى الى النمو الديموغرافى ، فان العنف والثروة والمعرفة تظل هى المصادر الثلاثة الرئيسية التى يشتق منها كل أشكال السلطة الأخرى ، وهذه العناصر فى حالة ثورة مستمرة . ولناخذ العنف كمثال .

دمقرطة الموت :

بينما كانت القوتان العظميان تنهيان حالة الحرب بينهما كثر الكلام عن « التقدم الذى يحققه السلام » ، حتى ان العالم لم يل اهتماما بالدول الأخرى التى تريد ، على ما يبدو ، ملء الفراغ الناتج عن ذلك .

فعلى سبيل المثال ، تعد الهند ، بالرغم من ظاهرها السلمى ، أكبر مشتر للسلاح منذ عام ١٩٨٦ . فلقد قامت فى عام ١٩٨٧ بشراء عتاد عسكري أكثر من ايران والعراق مجتمعين . وأثارت هذه السياسة غضب اليابان وادانتها مما كان له رد فعل حاد فى نيودلهى . وتملك الهند أسلحة نووية وتأمل أن تتمكن قريباً من بناء صاروخ نووى يصل مداه الى ألفى كيلو متر . كما تمكنت باكستان ، التى تملك كل امكانيات انتاج السلاح النووى ، من بناء صاروخ قصير المدى ، بمساعدة الصين .

وطبقاً لوليم ويبستر مدير المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق فان أكثر من ١٥ دولة سوف تتمكن من انتاج الصواريخ الباليستية خلال فترة تقل عن عشر سنوات ، ويقع أغلب هذه الدول فى الشرق الأوسط ذى المخاطر العالية . ولقد اتفقت مصر والعراق والأرجنتين على تنفيذ مشروع لانتاج صواريخ .

وتخفى هذه البيانات العديد من السيناريوهات المخيفة . اذ تتركز الأسلحة النووية السوفيتية فى أذربيجان والجمهوريات الإسلامية الأخرى ، حيث تحتدم الصراعات العرقية ، حتى ان بعض المتخصصين يتصورون « سيناريو كارثة » حين تستولى إحدى هذه الجمهوريات على السلاح النووى . ويتساءل أحد كبار المسئولين الأمريكيين بقلق عما سيحدث لو « أصبحت كازاخستان يوماً رابع قوة نووية » .

ان هذه الأخطار كبيرة لدرجة ان موسكو بدأت تسحب أسلحتها من بلدان البلطيق . واعترف مسئول سوفيتى فى حديث مع المؤلف قائلاً : « لقد كتبت ضد مبادرة الدفاع الاستراتيجى (المعروفة باسم « حرب

«النجوم») لكننى غيرت رأى الآن ، لانه اذا تفسكك الاتحاد السوفيتى فسيجد العالم نفسه فى مواجهة عشرة كيانات قومية مزودة بالأسلحة النووية » .

وقد يعنى احتمال نشوب حرب أهلية فى الاتحاد السوفيتى أو فى بلدان أخرى ان تستحوذ القوات المتمردة على الأسلحة النووية ، أو ان تتصارع القوات الموالية للنظام القائم والقوات المتمردة من أجل الاستيلاء على جزء من الترسانة النووية .

ومن ناحية أخرى ، أخذت بعض الدول النامية (وليست ليبيا والعراق وحدهما المعنيين) تتسلح بمنشآت تستهدف انتاج أسلحة كيمياوية وبكترولوجية ، وهو ما يمثل تهديدا أكبر . باختصار ، ان التوزيع الحالى للتسلح فى العالم - بدءا بالسلح النووى - لم يعد مستقرا ولا ثابتا .

لقد كانت القدرة على العنف النووى ، التى تعد مصدرا لقوة أية دولة ، متمركزة فى أيدي بعض الدول . أما الآن ، فقد بدأت تتوزع بشكل أكثر ديمقراطية ، وان كان أكثر اثاره للقلق أيضا .

بالاضافة الى ذلك ، طرأ تحول عميق على طبيعة العنف ذاتها ، حيث أصبحت أكثر اعتمادا ، وبشكل مطرد ، على التكنولوجيات المتقدمة مثل الميكروالكترونيات والضوء والذكاء الاصطناعى والأقمار الصناعية والاتصالات اللاسلكية وبرامج الكمبيوتر شديدة التطور الخاصة بالمحاكاة . لقد كان تشغيل طائرة من طراز اف - ١٦ يتطلب برنامجا يتكون من ١٣٥ ألف سطر ، فى حين تحتاج الطائرات المقاتلة التكتيكية الفائقة الحديثة الى مليون سطر من هذه البرامج . ولا تجسد هذه الانقلابات فى النظام العسكرى مجرد عمليات انتقال للسلطة ، وانما ثورة فى طبيعة لعبة الحرب ذاتها على صعيد العالم .

ولقد أثار شينتارو اشيهارا - وهو عضو سابق فى الحكومة اليابان - عاصفة من الاستنكار فى واشنطن مؤخرا عندما نشر كتابا بعنوان: « اليابان التى تستطيع أن تقول لا » ، جمع فيه كلمات وخطبا كان قد القاها فى مناسبات مختلفة مع آكيو موريتا أحد مؤسسى شركة سونى .

وأكد اشيهارا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سيحتاجان الى أشباه موصلات متطورة يابانية الصنع ، لزيادة دقة أسلحتهما النووية .

وقال مشيراً الى الولايات المتحدة : « انها حتى اذا استمرت في مد نفوذها العسكري فهي قد وصلت الى وضع يهدد باصابتها بشلل تام اذا أوقفت اليابان تزويدها بالمكونات الالكترونية اللازمة لأسلحتها . ولو قصرت اليابان بيع رقائقها الالكترونية على الاتحاد السوفيتي مثلاً ، فان ذلك كفيل بقلب توازن القوى العسكرية رأساً على عقب . وفي هذه الحالة ، قد يقول بعض الأمريكيين انهم لن يترددوا عن غزو اليابان . لقد بلغنا سناً نستطيع معها مواجهة هذا الاحتمال » .

ان ملحوظة اشيهارا تبرز تنامي تبعية العنف للمعرفة واعتماده عليها . وهو ما يجسد التطور التاريخي للسلطة حالياً .

محيط رأس المال :

كلما انتشر النظام الجديد لخلق الثروة على امتداد الكرة الأرضية تعرض أيضاً العنصر الثانى من عناصر السلطة ، وهو الثروة ، لتحولات - كما سبق أن رأينا فى الفصول السابقة -

فالشركات ، وهى تنتج وتوزع انتاجها فيما وراء الحدود الوطنية وتشتري شركات أجنبية وتنطلق بحثاً عن موارد ذهنية فى جميع أنحاء العالم ، تحتاج الى العثور على مال طازج فى العديد من الدول ، والحصول على هذه الأموال بسرعة . ولذلك نشهد سباقاً لتحرير سوق رؤوس الأموال ، حتى تستطيع الاستثمارات عبور الحدود بسهولة .

وسيتحرر بالتالى محيط من رؤوس الأموال من أية حدود . غير أن هذا الوضع يحرم البنوك المركزية والدول ، بصفتها كذلك ، من سلطتها ، كما قد يخلق أخطار فوضى مالية متصاعدة على نطاق عالمي .

وكما سبق لنا أن كتبنا فى صحيفة « نيويورك تايمز » بعد انهيار البورصة فى أكتوبر ١٩٨٧ بقليل « فان بناء نظام مالى واحد مفتوح يتمتع بالحد الأدنى من الضوابط والتنظيم يشبه الى حد بعيد بناء ناقلة بترول ضخمة بدون حواجز عازلة . فأى نظام كبير يستطيع التغلب على عجز بعض أجزائه اذا كان يتمتع بإجراءات أمان أو بوجود حواجز عازلة . ولكن ، فى غياب مثل هذه الاحتياطات فان أقل ثغرة فى الهيكل قد تتسبب فى غرقها » .

وقد أكد آلان جرينسبان رئيس بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى أن خلق تنظيمات مالية متعددة الجنسية ، تشتري وتبيع وتستثمر فى العديد من البلدان ، يزيد من أخطار حدوث انهيار على مستوى واسع

الغاية . وقال : « ان حدوث « فجوة » فى احدى هذه المؤسسات أو فى العديد منها قد يؤدى الى وقوع اضطرابات خطيرة » تنتقل من بلد الى آخر .

وأصبحت الدول ، مع وجود هذه المنظمات المالية الضخمة ، مهددة بفقد السيطرة على أحد مصادر سلطاتها الرئيسية . فعلى سبيل المثال ، سيقفل احتمال وجود عملة أوروبية واحدة من هامش مناورة الحكومات الوطنية لتسوية مشكلاتها الاقتصادية . بل ان هناك اقتراحا يهدف الى منح مفوضى بروكسل سلطة رقابية على ميزانيات دول الجماعة الأوروبية أكبر من السلطة التى تمارسها الادارة الفيدرالية الأمريكية على ولاياتها الخمسين . وهو ما سيمثل فى هذه الحالة انقلابا ضخما فى السلطة .

المعمار الجديد للمعرفة :

ونصل الى العنصر الثالث من ثلاثية السلطة ، ألا وهو المعرفة .

يمثل الظهور السريع للكمبيوتر خلال العقود الأخيرة انقلابا لا يقل أهمية فى مجال المعرفة عن اختراع الطباعة فى القرن الخامس عشر بل واختراع الكتابة .

وبالتوازي شهدنا مع هذا الانقلاب ، الامتداد غير المسبوق للشبكات ووسائل الاعلام المسئولة عن نقل المعلومات والبيانات .

وحتى اذا لم يتغير شئ سوى ذلك لاستحقت هذه التطورات وحدها أن تسمى « ثورة المعرفة » . لكننا نعلم أن هناك انقلابات أخرى تبدل أيضا نظام المعرفة فى عالمنا ذى التكنولوجيا المتطورة .

وتؤدى سرعة انتقال المعلومات الى تقادم « الأحداث » والبيانات بسرعة مضاعفة ، وإلى تناقص مطرد لعمر المعرفة التى تتضمنها . وللتغلب على ذلك ، يتسم حاليا اعداد أدوات تكنولوجياية وتنظيمية جديدة تهدف الى تسارع عمليات البحث العلمى والتطوير وعمليات التدريب . الأمر الذى يؤكد ان شدة أيض المعرفة فى تزايد .

وبالإضافة الى ذلك ، هناك نقطة أخرى مهمة ، ألا وهى أن المجتمعات ذات التكنولوجيا المتطورة بدأت تعيد تنظيم معارفها . وكما رأينا ، أصبحت المهارة اليومية لرجال الأعمال والمسؤولين السياسيين أكثر تجريدا بمرور الأيام ، وبدأت فروع العلوم التقليدية تنهار .

وأتاح الكمبيوتر امكانية ربط بيان معين ببيانات أخرى أو تقطيعها بطرق مختلفة ، وهو ما يمكن المستخدم من تحليل المشكلة نفسها من زوايا مختلفة وتوليف نوع من المعرفة الأسمى .

وفي الوقت نفسه ، أفرز التقدم في مجالي الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة وسائل جديدة لتركيز المعارف . وأدت كل هذه الانقلابات الى تجديد الاهتمام بالنظريات الادراكية وطرق التدريب و « المنطق الغامض » والنيوروبولوجي ومجالات بحث أخرى تتناول معمار المعرفة ذاته .

باختصار ، أعيد تشكيل المعرفة بذات عمق إعادة تشكيل كل من العنف والثروة حتى ان كل عناصر ثلاثية السلطة تمر بثورة متزامنة . الا أن مصدرى السلطة الآخرين يعتمدان تدريجيا وبشكل متزايد على المعرفة .

وترسم هذه العناصر الخلفية المتحركة التي يكتب عليها قدر الحضارات والبلدان نحو المجد أو الأفول .

وتفسر هذه العناصر أيضا لماذا غالبا ما تكون التأكيدات الشائعة عن السلطة خادعة .

الاتحاد السوفيتي وحيد الساق :

يحب الدبلوماسيون كثيرا أن يتكلموا عن « توازن السلطة » أو القوة ، الا أن معايير تحول السلطة تسمح لنا بتحليل « سلطة التوازن » فضلا عن توازن السلطة .

يمكن تقسيم الأمم (أو التحالفات) الى ثلاثة أنواع : نوع تعتمد قوته أساسا على قائمة واحدة من القوائم الثلاث لركيزة السلطة (العنف والثروة والمعرفة) . في حين تستند قوة النوع الثانى على قائمتين ، أما النوع الثالث والأخير فيعتمد على القوائم الثلاث كلها .

ولكى نتوقع كيف ستسيطر الولايات المتحدة أو اليابان أو أوروبا على الصراعات القادمة ، يتعين تحليل مصادر السلطة الثلاثة وتركيز الاهتمام على المصدر الثالث ألا وهو قواعد المعرفة ، لأن هذا العنصر الأخير سيحدد قيمة العنصرين الآخرين بشكل متزايد .

وتتضمن هذه القاعدة بالطبع الفروع العلمية التقليدية مثل العلوم والتكنولوجيا والتعليم . كما تشمل المفاهيم الاستراتيجية لبلاد ما وقدراته التجسسية ولغته ومعرفته بالثقافات الأخرى واشعاعه الثقافى

والأيدولوجى على باقى العالم وتشعب نظام اتصالاته وكل رصيده الأفكار والمعلومات والصور الجديدة التى تنبع منه • وكل ذلك يغذى قوة الأمة ويحدد نوعية السلطة التى يمكنها ممارستها فى أى نزاع أو أزمة •

وفى ما وراء كل عنصر مكون لثلاثية السلطة ، تمدنا معايير تحول السلطة بمؤشرات نفيسة وتمنحنا الفرصة لكى نتساءل عن « العلاقة » بين العنف والثروة والمعرفة خلال فترة زمنية معينة •

وإذا اعتبرنا سلطة التوازن شيئاً مختلفاً ومتميزاً عن توازن السلطة ، فسندرك أنه خلال فترة الحرب الباردة كلها كانت سلطة الولايات المتحدة تركز على قاعدة شديدة الاتساع • فهى تمتلك قوة عسكرية ضخمة وتتمتع باقتصاد مزدهر كما تمتلك أفضل مصدر للمعرفة فى العالم كله : بحث علمى وتكنولوجى متطور بالإضافة الى ثقافة شعبية غنية يحسدها عليها باقى العالم •

وعلى النقيض من ذلك ، كان الاتحاد السوفيتى ولا يزال غير متوازن على الإطلاق • فقد كان يدعى وضع القوة العظمى استناداً على قوته العسكرية وحدها ، بينما كان اقتصاده فى حالة تعيسة فى الداخل ولا وزن له عالمياً • وبالرغم من أن البحث العلمى والتطور كان يشكل قطاعاً طليعياً فى بعض المجالات المرتبطة بالدفاع ، فإن مهاراته التكنولوجية لم تكن متقدمة بشكل عام ويعوقها خوف مرضى من التسرب • وكان نظام اتصالاته شديد السوء ونظامه التعليمى رديئاً وكانت وسائل إعلامه الخاضعة للمراقبة المركزية تعانى هى أيضاً من تأخر ضخم •

وخلال الحرب الباردة ، فازت فى السباق الولايات المتحدة ذات السلطة المتوازنة وليس الاتحاد السوفيتى بسلطته التى تركز على ساق واحدة •

هذه الرؤية ، التى لم يفهمها تماماً حتى اللاعبون أنفسهم ، تفسر بدرجة كبيرة سلوك أوروبا والولايات المتحدة واليابان فى السباق الذى سيقودهم نحو تصادم لا مفر منه •

الفصل الثالث والثلاثون

ثالث : طوكيو - برلين - واشنطن

حتى وقت قريب ، كانت اليابان بلدا يمشى على ساق واحدة .
وإذا كان التأثير الشامل لأمة ما يرتكز أساسا على قدرتها العسكرية
وموروثها ومعرفتها ، فإن اليابان لم تكن تملك الا عنصرا واحدا من ثلاثية
السلطة - مثلها في ذلك مثل الاتحاد السوفيتي تقريبا . ولكن بدلا من
التسلح النووي والجيش الأحمر ، تملك اليابان المال ومزيدها من المال .
غير أن المقاعد التي تستند على رجل واحدة تكون غير مستقرة وغير
ثابتة . كما أن للثروة ذاتها حدودا .
لذلك ، تحاول اليابان الآن إعادة التوازن الى سلطتها .

الدفع الياباني :

لقد بدأ اليابانيون أول انفاق عسكري لهم بعد الحرب العالمية الثانية
بضغط شديد من واشنطن . وفيما بعد ، لم تعد هناك حاجة لدفعهم الى
زيادة قواتهم المسلحة ، كما لم تعد فكرة امتلاك اليابان للأسلحة النووية ،
وهو ما كان أمرا غير وارد منذ هيروشيما ، افتراضا مطلق الاستبعاد ،
حيث تلمع عيون بعض « الصقور » بالرغبة في امتلاك السلاح النووي .

وتحتل الميزانية العسكرية لليابان ، حاليا ، الترتيب الثالث عالميا
بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ويرغب « الصقور » الآن - على
حد قول أعدائهم - في مد تأثير اليابان العسكري الى ما وراء مياهاها
الاقليمية المباشرة ، والتوصل الى توقيع معاهدة مساعدة متبادلة مع أى
بلد مجاور ، لكي تحصل اليابان بذلك على اعتراف رسمي بدورها في
الحفاظ على النظام الاقليمي . كما يريد « الصقور » تزويد البحرية اليابانية
بحاملة طائرات لزيادة مدى عمل القوات اليابانية بدرجة واضحة .

وتسيطر المجموعة الصناعية العسكرية ، وهي فى أوج ازدهارها ، بصعوبة على لهفتها انتظارا لامكانية بناء طائراتها المقاتلة وصواريخها وأنواع التسليح المتطورة الأخرى • ان شركات مثل : Fuji Heay Industries, Mitsubishi, Nissan, Kawasaki Heavy Industries, Komatso تنتج عتادا عسكريا بتراخيص أمريكية • وتم طرح مشروع مشترك لبناء المقاتلة الفائقة الحدثة FSX ، بعد مفاوضات مريرة مع الولايات المتحدة • وتستخدم هذه الطائرة سباتك متطورة ونظاما راداريا ذا أطوار ايجابية والعديد من التكنولوجيات المتقدمة الأخرى • كما بدأت اليابان أبحاثا عن الدفاع المضاد للصواريخ •

ان اليابان ليست عدوانية ولا هي دولة غير مسئولة • فمنذ الحرب العالمية الثانية ، ظلت كوادرها العسكرية تحت السيطرة الصارمة للسلطة المدنية • وتدل كل استطلاعات الرأى على أن الرأى العام اليابانى أكثر تمسكا بالسلام عن الرأى العام فى الولايات المتحدة • الا أنه من الصعب تحديد المدة الزمنية التى سيسود خلالها هذا الشعور ، اذا ما استمرت التوترات بين واشنطن وطوكيو فى التفاقم • كما لا نستطيع أن نتخيل بوضوح الدور الذى يمكن أن تلعبه القوات المسلحة اليابانية فى جنوب شرق آسيا فى حالتين : أولا : اذا ما أصبحت القوات العسكرية الأمريكية أقل تواجدا فى هذه المنطقة مستقبلا ، أو تم سحبها تماما • وثانيا : فى حالة نشوب حرب أو ثورة تهدد الاستثمارات اليابانية الضخمة فى المنطقة •

وبينما يتزايد عدم الاستقرار السياسى فى هذه المنطقة ، ابتداء من بكين وهونج كونج الى مانىلا ، ينظر جيران اليابان بقلق الى إعادة تسليحها وتخلص الولايات المتحدة النسبى من التزامها بعد تجربتها الأليمة فى فيتنام وانسحاب قواتها من كوريا الجنوبية • وبشكل أكثر شمولا ، تخفيض انفاقها العسكرية •

ومن الآن فصاعدا ، تتجه اليابان نحو اكتفاء ذاتى عسكري سيقودها ذات يوم ، بدون شك ، الى الاشارة بأكبر قدر من اللياقة ، الى أن وجود القوات الأمريكية لم يعد ضروريا فى الأرخبيل - ولا حتى فى باقى جنوب شرق آسيا •

ففى عام ١٩٨٨ ، طرح نوبورو تاكيشيتا الذى كان رئيسا للوزراء فى ذلك الحين ، قضية إعادة تسليح اليابان ، حيث أعلن فى أكاديمية الدفاع اليابانية أن البلاد فى حاجة الى قوة عسكرية تتناسب مع قوتها الاقتصادية الجديدة الرائعة • باختصار ، اليابان لا تكف عن محاولة إعادة التوازن الى ثالث سلطتها •

عمللاق اقتصادى :

ان « السباق » الثمانية للسلطة اليابانية ، وهى الثروة ، كانت موضوعا للعديد من الدراسات ، بحيث لا يوجد ما يدعو الى اضافة المزيد هنا ، ففي عام ١٩٨٦ ، أصبحت اليابان البلد الدائن الاول فى العالم ، وفى عام ١٩٨٧ ، تجاوزت القيمة المجمعة للأوراق المالية والسندات المسعرة فى بورصة طوكيو اجمالى قيمة مثيلتها فى نيويورك . وغدت أكبر البنوك وشركات السمسرة فى الأوراق المالية يابانية . وفى الولايات المتحدة ، أثارت عمليات امتلاك اليابانيين لعقارات أمريكية ذات قيمة كبيرة - مثل استوديوهات كولومبيا أو مبنى راديو سيتى هول ، ذى القيمة الرمزية أيضا - موجة من المشاعر المضادة لليابان . وسجلت ردود أفعال مماثلة فى أوروبا وأستراليا . وفى الوقت نفسه ، أصبحت الدولة الأمريكية تحت رحمة المستثمرين اليابانيين الذين يمولون ما يقرب من ثلث عجز ميزانيتها . وبدأ التخوف من أن يؤدى التوقف المفاجئ لهذا الدعم ، الى توجيه ضربة قاتلة للاقتصاد الأمريكى .

ان تعدد هذه الأمثلة ، دفع المحللين الى توقع أن تغدو اليابان غولا اقتصاديا قادرا على السيطرة على العالم خلال الخمسين عاما القادمة .

الا أن الصاروخ الاقتصادى اليابانى لا يمكنه البقاء فى مداره الى الأبد ، اذ ستصطدم حركة تصدير السلع ورؤوس الأموال ، تدريجيا ، بحركات مقاومة متزايدة وشروط تبادل واستثمارات أقل ملاءمة . وسيستتبع ذلك توتر مع البلدان الأكثر ثراء ، وقد يقود هذا التوتر اليابان الى مزيد من الاستثمار فى الدول الأقل تقدما اقتصاديا ، حيث الأرباح المحتملة أكثر ارتفاعا بالطبع وكذلك الأخطار .

واذا سحببت الولايات المتحدة جزءا كبيرا من قواتها المسلحة المتمركزة فى أوروبا ، وهو ما يبدو محتملا ، فإن عجز ميزانيتها قد يتناقص مما يدعم الدولار ويضعف الين ، وبالتالي يبطئ من التوسع اليابانى فى الخارج . واحدى عواقب ذلك هو زيادة الفاتورة البترولية لليابان ، طالما أنها تسدد بالدولار .

ان معدل الادخار الذى يعانى حاليا من الانخفاض ، سيتجه الى مزيد من التناقص لأن المستهلكين سيضطهون الى المزيد من الترفيه والاستمتاع . وفى الوقت نفسه ، سيميل المسنون ، الذين يسجل عددهم زيادة كبيرة ومطردة ، الى انفاق المدخرات التى جمعوها خلال سنوات العمل . ان هذين التطورين المتوازيين يدفعان الى توقع زيادة فى سعر الفائدة مما قد يؤدى ، على المدى الطويل ، الى ابطاء النمو .

والأكثر خطورة ، أن الاقتصاد فى حالة توازن عازض وغير مستقر وهو يعتمد ، كما يعلم جميع اليابانيين ، على موجة ضخمة من المضاربة العقارية ، حتى ان أقل شئ يكفى لكسر هذه الموجة . وحينذاك ستدرك موجات الصدمة بورصة طوكيو غير المستقرة ، وسترتد على الفور الى وول ستريت وزيورخ ولندن .

وبالإضافة الى كل ذلك ، تجر اليابان وراءها مجموعة كاملة من المشكلات السياسية والاجتماعية التى طال إهمالها . اذ يعجز حزباها الرئيسيان عن التكيف مع الحقائق الجديدة ، فى ظل نظام سياسى يعانى من الفساد وعدم المرونة . فالحزب الليبرالى الديمقراطى يعتمد بدرجة بالغة على الناصحين الريفين وتنقصه قاعدة حضرية . أما الاشتراكيون فيملكون هذه القاعدة الا أنهم غير قادرين ، على ما يبدو ، على التخلص من أفكارهم وعقيدتهم الاقتصادية والسياسية التى تجاوزها الزمن .

ان فترة النمو المطرد توشك على نهايتها ، وستكون اليابان خلال العقود القادمة أقل استقرارا بكثير عن اليابان اليوم .

سباق الـ « جوكو » :

ان المعرفة أهم من التسلح والثروة ، بل ويتزايد اعتمادهما عليها . ان العديد من الأطفال اليابانيين يذهبون الى الـ « جوكو » - أى الى مدرسة خاصة بعد ساعات الدراسة العادية - لتحسين نتائجهم الدراسية . ولعقود عديدة ، كانت الأمة اليابانية كلها أشبه بـ « جوكو » كبير حيث أمضت ساعات اضافية لتنمية قاعدة معرفتها ، التى هى مصدر قوتها فى نهاية المطاف .

منذ عام ١٩٧٠ ، انطلقت اليابان بعزم وحماس فى جهد مستمر يهدف الى بناء اقتصاد يعتمد على المعلومات ، بل ان انطلاق البحث والتطوير بدأ مبكرا عن ذلك . ففي عام ١٩٦٥ ، كانت نسبة العلماء والمهندسين لكل عشرة آلاف من العاملين تمثل حوالى ثلث هذه النسبة فى الولايات المتحدة . أما فى عام ١٩٨٦ ، فتجاوزت هذه النسبة الرقم الأمريكى . الأمر الذى يعنى أن كثافة المعرفة لدى القوة العاملة اليابانية قد انطلقت كالسهم .

وتحتل اليابان الآن الصفوف الأولى فى جميع المجالات المتطورة ، ابتداء من البيوتكنولوجيا الى التقنيات الفضائية كما تستطيع تكريس رؤوس أموال ضخمة للبحث والتطوير ، أو استثمار هذه الأموال فى انشاء شركات عالية التكنولوجيا فى جميع أنحاء العالم .

وحققت اليابان انجازات مهمة فى مجالات التوصيلية الفائقة والمواد الجديدة والروبوتية . وكانت الدولة الثالثة ، بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، التى ترسل مركبة فضائية غير مأهولة الى القمر ، كما سجلت نجاحات مبهرة فى مجال صناعة أشباه الموصلات .

لكننا لسنا الا فى الأمتار الأولى من الماراثون العلمى والتكنولوجى الكبير الذى لازالت تعاني فيه اليابان من بعض التأخر . فاجمالى ما تدفعه اليابان حتى الآن لشراء براءات الاختراع ورخص التكنولوجيات الأجنبية يزيد بنسبة ٣٣ عما تحصل عليه من بيع براءات اختراعها . (٦٠٪ من اجمالى ما تنفقه فى هذا المجال يذهب الى الولايات المتحدة) . وتتركز نقاط ضعفها ، بشكل خاص ، فى مجالات مثل الهندسة الاعلامية المتوازية ، والمعالجة الاعلامية لديناميكا السوائل ، والتقنيات المتطورة الخاصة بالرادار .

ومهما كان تقدم اليابان فى صناعة المكونات الالكترونية وأجهزة الكمبيوتر ، فانها تظل متأخرة نسبيا فى مجال البرامج الاعلامية الأكثر أهمية وحسما . ان « مشروع الجيل الخامس » ، الذى يهدف الى تحقيق قفزة كبيرة فى مجال الكمبيوتر وصاحبت الاعلان عنه ضجة كبيرة ، لم يعط حتى الآن الا نتائج محبطة .

وكان من المفترض ، أن يصبح هذا المشروع الذى تموله ال « ميتينى » (وزارة التجارة الخارجية والصناعة) بالنسبة لليابان ، المكافئ لمشروع سبوتنيك بالنسبة للاتحاد السوفيتى (مشروع أول مركبة فضائية) . ولقد أثار « مشروع الجيل الخامس » قدرا كبيرا من الجماس ، حتى ان الدكتور أكيرا أشيكارا ، بجامعة Aoyama Gakuin بطوكيو ، أكد فى عام ١٩٨٦ أن اليابانيين يرون فى هذا المشروع « ضمانا لبقائهم وأداة ... لاكتفائهم ذاتيا » . الا أنه اتضح منذ عام ١٩٨٨ ، أن المشروع يواجه صعوبات خطيرة ترجع الى تخطيط غامض ينقصه الوضوح ، ومشكلات تقنية مختلفة ، ونقص التطبيقات المغرية تجاريا ، وحتى عام ١٩٨٩ لم يعلن الا عن نتائج متواضعة . لكن الحقيقة الأهم والأكثر حسما ، هى أن اليابان تعاني تأخرا فى اعداد « البرامج الاعلامية الأسمى » ، أى البرامج القادرة على انتاج برامج .

وقد اعترف ٩٨٪ من مديرى الشركات اليابانية - عند سؤالهم مؤخرا - بالتفوق الأمريكى فى مجال البرامج الاعلامية ، وأقر ٩٢٪ منهم بتقدم الولايات المتحدة فى مجال الذكاء الاصطناعى وأجهزة الكمبيوتر الضخمة ، كما أقر ٧٦٪ بالتقدم الأمريكى فيما يتعلق بالتصميم والانتاج بمساعدة الكمبيوتر .

وفى هذه المسافات الأولى من سباق البحث والتطوير تتراخى ،
بالطبع ، الولايات المتحدة فى حين تكسب اليابان أرضا بسرعة ، إلا أن
خط النهاية لا يزال بعيدا .

غير أن السلطة القائمة على المعرفة لا تتلخص فى العلم والتكنولوجيا ،
وهى نقطة تفهمها اليابان أفضل بكثير من الولايات المتحدة . فالقاعدة
القاتلة انه يتعين عليك « معرفة عدوك » ، قاعدة حيوية فى المنافسة
التجارية أو العلمية كما هى حيوية فى الشطرنج أو الحرب .

وبالتالى ، تعرف اليابان عن الولايات المتحدة أكثر بكثير مما تعرفه
الأخيرة عنها . فقد كان اليابانيون « فى حاجة » لمعرفة أمريكا بدرجة عميقة
وكلية ، لأن بلادهم ظلت تابعة سياسيا وعسكريا للولايات المتحدة لعدة
عقود . ومن ثم اكتسبت القرارات الأمريكية أهمية قصوى بالنسبة لهم .

ولم يكف العديد من اليابانيين عن قطع الولايات المتحدة من أذناها
الى أقصاها ، من وادى السليكون الى واشنطن و وول ستريت ، ومن هارفارد
الى معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا وجامعة ستانفورد (كاليفورنيا) .
وزاروا آلاف الشركات والادارات والمعامل والمدارس والأسر ، للالمام قدر
الامكان بالشئ الذى يجعل أمريكا تعمل - ليس فقط فى المجال السياسى
الاقتصادى ، ولكن من المنظور الثقافى والنفسى والاجتماعى أيضا . ولم
يكن الأمر يتعلق بنشاط تجسس اقتصادى (وإن لم تغب هذه السمة
بالطبع عن هذا النشاط) بقدر ما كان تعبيرا عن الفضول المتأصل بعمق
لدى اليابانيين بالنسبة للعالم الخارجى ، وبحثهم الدائم عن نموذج عمل .

فبعد أن ظلت اليابان معزولة عن العالم لمدة ثلاثة قرون ، انطلقت
عقب ثورة عصر الميجى فى جهد محمود لتعويض الجهل الذى أجبرت عليه ،
وأصبح الشعب اليابانى أكبر قارئ لصحف العالم ، والاكثر اهتماما
بمعرفة سلوكيات الآخرين ، والاكثر نهما للرحلات والسفر .

وكانت هذه الرغبة العارمة فى التعلم والمعرفة تتناقض بشدة مع
النزعة الريفية الأمريكية . ان عجرفة القوة العالمية المسيطرة ، وتوفر
سوق داخلية شاسعة تسمح باعتبار الصادرات قضية ثانوية ، والتسامح
المتعجرف للمنتصر ، والعنصرية الكامنة التى أوحى بها لون الجلد الأبيض ،
فى أغلب الأحيان ، كل ذلك جعل الأمريكيين لا يهتمون بمعرفة أى شئ
عن اليابان فيما عدا بعض السمات الغربية والطريقة مثل الجيش والحمامات
العامة المختلطة . ولم تصبح اليابان « موضة » إلا بعد ذلك بكثير .

وبينما كان ٢٤ ألف طالب يتدافعون سنوياً على الولايات المتحدة ، كان أقل من ألف أمريكي يقطعون الطريق العكسى .

وتعتبر اليابان أكثر بلدان العالم اهتماماً بزيادة مجموع معرفتها ، وقد تساهم هذه السمة وحدها فى تفسير لماذا استطاعت اليابان أن « تبيع » بشكل جيد فى الولايات المتحدة ، فى حين تواجه الشركات الأمريكية صعوبات جمة فى تسويق منتجاتها فى اليابان ، مع افتراض أن كل العراقيل الجمركية رفعت بين ليلة وضحاها .

ومع ذلك ، لا تزال قاعدة المعرفة اليابانية تعاني من بعض الثغرات المهمة ، فهى تبدو بعض السذاجة فى تقييمها للعناصر العرقية ، مجسدة قيمها العنصرية الخاصة ، لذا تجد صعوبة فى تقدير المكانة التى تحتلها هذه العناصر فى اقتصاد يمتد ليشمل الكرة الأرضية .

أما النظام التعليمى اليابانى الذى طالما تم تمجيده ، واعتبره العديد من الجامعيين والمسؤولين الاقتصاديين الأمريكيين - ببساطة وسذاجة - نموذجاً ، فإنه يتعرض لنقد قاس من جانب العديد من الخبراء ، لأن طرقة ومناهجه تعمل على كبت الابداع ، فهى طرق تؤدى الى التماثل والتشابه . فنقابات المعلمين وبيروقراطية التعليم ، فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ترفض أى اقتراح تجديدى ، دون حتى النظر اليه . كما لم يحقق التعليم العالى السمعة المتميزة التى اكتسبتها المنتجات الصناعية .

لكن عندما يتعلق الأمر بنسج شبكات الكترونية ذات ذكاء خارجى ، أو بالتليفزيون ذى الوضوحية العالية ، فإن اليابان تحتل الصف الأول عالمياً . الا أنها تتأخر عن الولايات المتحدة وأوروبا فى مجالات تحرير اللوائح التنظيمية لوسائل الاعلام ، أو تشجيع التطور الكامل للتليفزيون الكابلى والبث المباشر عبر الأقمار ، وهى وسائل ستسمح بتنوع الصور والأفكار ، وهو تنوع ضرورى للغاية لازدهار القدرة الخلاقة لأية ثقافة وطنية .

وتمثل الصادرات الثقافية أكبر نقاط ضعف اليابان . ورغم أنه لا ينقصها كبار الكتاب والفنانين والمهندسين المعماريين أو مصممي الرقص والسينمائيين ، الا أنهم غير معروفين فى الخارج ، ولا تمارس القلة منهم المشهورة عالمياً الا تأثيراً ضئيلاً .

وفى محاولاتها لموازنة سلطتها ، شنت اليابان هجوماً ثقافياً واسع المدى ، ابتداءً بالمجالات ذات الأهمية الاقتصادية المباشرة مثل الموسيقى والتصميم الصناعى ، ثم تنتقل حالياً الى مجال الفنون الأكثر شعبية مثل

التلفزيون والسينما والموسيقا والرقص ، كذلك مجالى الأدب والفنون الجميلة . أما عملية تخصيص « جوائز البراميوم امبريال » مؤخرا تحت رعاية جمعية الفنون اليابانية ، فانها تهدف الى أن تصبح المكافئ اليابانى لجوائز نوبل . ويوضح ذلك ، الرغبة فى القيام بدور أكثر أهمية على الساحة الثقافية العالمية .

ولكن يصطدم انتشار الأفكار والثقافة اليابانية فى الخارج بعائق ضخمة ، ألا وهو اللغة . وتؤكد صفوة يابانية مثقفة ذات نزعة قومية أن اللغة اليابانية تنطوى على عنصر روحانى لا يمكن ترجمته وأنها تملك نوعا من « الروح » الفريدة . ان أية لغة ، فى الحقيقة ، كما يعرف ذلك كل شاعر أو مترجم ، ليست قابلة تماما للترجمة ، لأن كل لغة تختلف عن غيرها بالنسبة للرسوم الخيالية الخاصة بها واستعمال المفاهيم والاستعارات . ويبقى أن اللغة اليابانية لا يتكلمها سوى ١٢٥ مليون شخص ، وهو ما يمثل عاقبة كبيرة لاكتساب اشعاع عالمى متوازن . لذلك ، تدفع اليابان أبحاثها حول الترجمة بواسطة الكمبيوتر ، بحماس وقوة أكثر من غيرها من البلدان .

الا أن التحدى الكبير الذى يواجه اليابان يظل تحدى التنوع ، وتحويل الانتاج بالجملة الى انتاج بالطلب ، ووسائل الاعلام الجماهيرية الى وسائل اعلام أكثر تنوعا وتخصصا ، أى تحويل أنشطة المجتمع ككل من التجانس الى التنوع ، وذلك فى مجتمع جعلته الدعاية الداخلية يعتقد طويلا أن التماثل فى حد ذاته فضيلة . لقد بين عالم الأنثروبولوجى كازوكو تسورومى ، بجامعة صوفيا ، منذ أكثر من عشر سنوات ، وجود تنوع داخل المجتمع اليابانى أكثر وضوحا مما يريد قادة البلاد الاعتراف به . الا أن التنوع فى ذلك الوقت ، كان تنوعا نسبيا داخل اطار متجانس يتطابق مع مجتمع الموجة الثانية . أما حاليا ، فيتعين على اليابان مواجهة ضغوط متفجرة فى الاتجاه المضاد ، وهى تدخل عصر الموجة الثالثة .

وترتبط المعارضة التقليدية للتنوع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ارتباطا مباشرا بأخطر نقاط ضعف اليابان بالنسبة للمستقبل .

لم يعد اليابانيون تلك « الحيوانات الاقتصادية » ، كما كانوا يتهمونهم ، ولم تعد قوة اليابان تتركز على عنصر واحد من عناصر ثلوث السلطة . الا أن ذلك لا يمنع أن اليابان لا تزال تحتفظ بتأخر خطير ، مقارنة بالولايات المتحدة ، فى مجال خلق ونشر الأفكار والمعلومات والصور والمعرفة ، وهو مجال أساسى فى سباق القوة .

وفى اللحظة التى يتعين فيها على اليابانيين نشر هذه المصادر المتنوعة للقوة ، لا يملك المسؤولون الاقتصاديون والسياسيون استراتيجىة دولية محددة المعالم . يوجد ، بالطبع ، فى القمة اجماع حول بعض الأهداف الداخلية الجوهرية ، مثل تشجيع النمو الداخلى بتقليل حجم الصادرات - وان كان من المفترض أنها ضرورية - وتحسين نوعية الحياة بتنمية مجالات الترفيه ، والاهتمام بالبيئة التى عانت من تدهور شديد وإعادة الاعتبار إليها . ولكن بالنسبة للسياسة الاقتصادية التى يتعين انتهاجها فى مواجهة العالم الخارجى ، تنقسم الصفوة اليابانية انقساماً عميقاً ، وتتردد بالنسبة لليور العالمى الذى يجب على اليابان أن تلعبه فى المستقبل، على فرض أن هناك دوراً سيؤول إليها .

تفترض احدى الاستراتيجيات أن العالم يتجه نحو التجزؤ الى مناطق كبيرة ، وبالتالي تستطيع اليابان أن تصبح القوة المسيطرة فى جنوب شرق آسيا . وفى ظل هذه الفرضية ، يتعين عليها تركيز الاستثمارات والمساعدات الثنائية فى هذه المنطقة . وفى الوقت نفسه ، الاستعداد بهدوء وتمهل لكى تصبح قوة الشرطة الاقليمية الكبيرة فى هذه المنطقة . ويتميز هذا الاختيار ، بأنه يجعل اليابان أقل عرضة للتأثر بالاجراءات والتدابير الحمائية الأمريكية أو الأوروبية .

ويقضى الافتراض الثانى ، بأن تركز اليابان جهودها على الاقتصادات النامية أينما وجدت . ويرتبط بذلك ، اعطاء الأولوية لخلق بنية تحتية الكترونية فى هذه البلدان النامية، التى هى فى أشد الحاجة إليها للانضمام والتكامل مع الاقتصاد العالمى . ويتطابق هذا الاختيار الاستراتيجى مع أحد الاحتياجات الرئيسية للاقتصادات المتخلفة ، كما يتطابق مع نقاط قوة التكنولوجيا اليابانية . وفى الوقت نفسه ، سيسهم ذلك فى احكام ربط علاقات هذه الدول الكترونياً مع القوة الاقتصادية اليابانية .

أما الاستراتيجية الثالثة ، والتى يبدو أنها تحظى حالياً بتأييد وموافقة عدد كبير من اليابانيين ، فتعتقد أن مهمة اليابان عالمية وترفض حصرها فى منطقة بعينها أو فى مجال محدد . ولا يحلم أنصار هذه الاستراتيجية بالسيطرة العالمية ، وإنما يفكرون فقط أن الاقتصاد اليابانى قوى جداً وشديد التنوع ويعيش نمواً سريعاً للغاية ، بحيث يصعب حصر دوره فى جزء من العالم أو مجموعة محدودة من البلدان .

ولقد دفعت هذه النزعة « العالمية » اليابان الى ارسال وحدات من البحرية اليابانية الى الشرق الأوسط ، لمساعدة الولايات المتحدة وحلفائها فى حماية الخليج أثناء الحرب بين العراق وإيران . كما يطالب ذات

المعسكر بمنح قروض لأوروبا الشرقية ، والاضطلاع بدور دبلوماسى متزايد على الساحة الدولية ، والحصول على مواقع مهمة فى قلب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والمؤسسات الأخرى ذات الصبغة العالمية .

وعندما تحدد اليابان اختيارها بين هذه الاستراتيجيات الثلاث لن يكون ذلك بقرار حاسم . فلقد اعتادت اليابان التقريب بين وجهات النظر المختلفة فى داخلها ، الا أن المراقبين المستنيرين يمكنهم دائما ادراك الكفة الرجحة . وعندئذ ، سيشعر العالم بأول الآثار الحقيقية لما تهدف اليابان الى تحقيقه فى المستقبل القريب .

الاستراتيجية الجديدة للانفتاح شرقا :

إذا كانت شدة الصراع الداخلى فى العالم الرأسمالى ستتجه الى الزيادة ، فذلك لأن الطموحات اليابانية ستتصطدم بطموحات اللاعبين الرئيسيين الآخرين ، الولايات المتحدة وأوروبا . ويجدر بالنسبة لأوروبا أن تشير الى هذه السطور التى كتبت فى ٢٣ أغسطس ١٩١٥ .

« يمكن خلق ولايات متحدة أوروبية [٠٠٠] ولكن لأية غاية ؟ من أجل غاية وحيدة وهى محو الاشتراكية فى أوروبا وحماية [٠٠٠] الغنيمة معا ، ضد اليابان وأمريكا » .

كان كاتب هذه الكلمات ثوريا مغمورا اسمه فلاديمير اليتش لينين ، ولم يكن بعد زعيم الاتحاد السوفيتى . ترى ، ماذا سيكون رأيه فى الأحداث الحالية لو كان يعيش بيننا الآن ؟

ان تفكك الشيوعية مثل السباق نحو التكامل الأوروبى ، كلاهما نتيجة قدوم الموجة الثالثة ونظامها الجديد لخلق الثروة . وكما أعلنها جيانى دى ميكليس ، عندما كان يرأس مجلس وزراء خارجية الجماعة الأوروبية ، فان « التكامل كان الرد السياسى لضرورة الانتقال من المجتمع الصناعى الى المجتمع ما بعد الصناعى » . وتنبأ دى ميكليس بأن يؤدى امتداد اقتصاد السوق الى أوروبا الشرقية ، الى خلق موجة ازدهار اقتصادى ضخمة ، الا أن اللوحة الحقيقية ليست وردية الى هذه الدرجة .

ان انهيار الحكومات الماركسية - اللينينية فى أوروبا الشرقية منح شعربها احساسا سعيذا بالحرية وأعطاها نفحة أمل ، لكنه فى الوقت نفسه قلب رأسا على عقب ظروف المعركة الثلاثية بين أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، وأدى الى ظهور فراغ فى السلطة ، وورط أوروبا الغربية فى استراتيجية جديدة وغير متوقعة على الإطلاق .

لنفترض أن السلام سيستتب في منطقة البلقان ، بالرغم من
العداوات العرقية الحارقة التي تستشري في يوجوسلافيا وبلغاريا
ورومانيا وأماكن أخرى . ولنفترض عدم وجود ديماجوجيين يثيرون
الصراعات الحدودية بين ألمانيا وبولندا أو بين المجر ورومانيا ، فضلا عن
عدم حدوث عمليات قمع عسكرية ولا حروب أهلية ولا أى قلاقل أخرى .
ولنفترض أيضا أن الاتحاد السوفيتي لن يتفكك الى أجزاء يقف بعضها
ضد البعض الآخر (تتصور جريدة سوفيتية أن مفهوم اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفيتية ذاته قد يختفى من خريطة العالم السياسية) .
وإذا تحقق ، إذن ، استقرار نسبي في أوروبا الشرقية ، وإن كان احتمال
ذلك ضعيفا ، فقد يعقب انسحاب السوفيت منها وصول الأوروبيين
الغربيين إليها ، وبشكل ، أكثر تحديدا ، الألمان .

وتحت الوصاية الغربية ، لن يواجه مواطنو أوروبا الشرقية ،
بالطبع ، ظروف حياة سيئة مثل تلك التي عانوا منها في ظل السيطرة
السوفيتية ، والسيطرة الهتلرية قبلها . بل قد يرفع هذا الاستعمار
الجديد غير العنيف مستوى معيشتهم بشكل كبير ، لكنه لن يترك أوروبا
الشرقية - على الأقل ليس قبل وقت طويل - تتجاوز مرحلة العصر
المصنعي .

وسوف تتشبث الشعوب باستقلالها الذي حصلت عليه بعد عناء ،
وتتمكن من تدعيم موقفها في المفاوضات مع الغرب بتشكيل نوع من الاتحاد
فيما بينها . وكان جيمس بيكر ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، قد
أشار الى امكانية اقامة رابطة بين بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا . غير
أن هذا البعث البديل لامبراطورية النمسا والمجر ، أو حتى تجسيد
الامبراطور فرنسوا جوزيف نفسه (ألا يريد بعض الشباب التشييك
تنصيب فاكلاف هافل ، الكاتب المسرحي ورئيس تشيكوسلوفاكيا الجديد
« ملكا » ؟) ، بل وحتى تكوين « ولايات متحدة لأوروبا الشرقية » لن يمنع
من أن يفرض الشكل الجديد من التبعية نفسه على هذه البلدان .

ولادراك ذلك ، يكفي مقارنة ثلاثية السلطة في أوروبا الشرقية
- أى قواتها المسلحة واقتصادها ومواردها من المعرفة - مع مثيلتها لدى
جيرانها الغربيين .

من هذا المنظور ، نجد أن الجماعة الأوروبية ، بدون أن تنضم إليها
دول أخرى ، قادرة على أن تضع على المائدة ، سلطة ذات تفوق ساحق في
أشكالها الثلاثة .

ولكى نأخذ لمحة عن الامكانيات العسكرية الضخمة لأوروبا الغربية ، بغض النظر عن حلف الأطلسي وحلف وارسو السابق ، وبفرض انسحاب كل القوات الأمريكية والسوفيتية تقريبا ، فانها ستملك قوات كبيرة حتى في ظل هذه الظروف .

لقد اقترح المستشار الألماني هلموت كول ، في أكتوبر ١٩٨٨ ، تكوين جيش أوروبي مشترك . وبالرغم من أنه كان يعظم مزايا التحالف مع الولايات المتحدة ، الا أنه كان يستشف بوضوح وراء هذه الكلمات النغمة القائلة : « ارجعى يا أمريكا الى بيتك » . لقد أصبح الألمان يرون أن الحماية الأمريكية لم تعد ضرورية بعد أن بات التهديد السوفيتي أقل خطورة بكثير عن السابق .

وسيضاعف الانسحاب الأمريكي الكامل ، بلا شك ، التكاليف المتعلقة بالقوة العسكرية لأوروبا الغربية ، ولكن بضبط هذا الانفاق بشكل جيد وتوزيعه على عدد أكبر من الدول ، يمكن جعل هذه التكاليف محتملة تماما . وسينجم عن ذلك أوروبا جديدة ذات عضلات قوية وأسلحة دفاعية منيعة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا : من سيقود هذا الجيش الأوروبي غدا ؟ اذا كان هناك أدنى شك بهذا الشأن ، فان بعض الأرقام تكفى لتبيده . لقد كانت الجيوش الفرنسية والألمانية الغربية ، حتى الآن ، متكافئة عمليا بالنسبة للقوات التقليدية . كانت فرنسا تملك ٤٦٦ ألف جندي مقابل ٤٩٤ ألف جندي ألماني ، وكان لدى فرنسا ٢١ غواصة مقابل ٢٤ غواصة ألمانية ، وفي مجال الطيران كانت فرنسا تملك للهجوم الجوى الأرضي تسعة أسراب ميراج وجاجوار أما ألمانيا فلديها ٢١ طائرة تورنادو واف ٤ - اف اس وألفا .

ولكن إعادة توحيد ألمانيا عدلت هذه الأرقام تعديلا كليا وجذريا . فاذا اندمجت القوات الألمانية الشرقية مع مثيلتها الغربية فستزيد الميزانية العسكرية الألمانية بنسبة ٤٠٪ ، أما عدد القوات المسلحة فسيزيد بنسبة ٥٠٪ وستكافىء القوات الجوية الألمانية للهجوم الأرضي ثلاثة أضعاف مثيلاتها الفرنسية . لقد أعلنت عملية إعادة توحيد ألمانيا نهاية السياسة الفرنسية كما حددها الرئيس الفرنسي السابق جيكسار ديستان عندما قال انه يتعين أن « يكافىء حجم القوات الفرنسية حجم القوات الأوروبية الأخرى ، أى القوات الألمانية » .

وتمتلك فرنسا بالطبع أسلحة نووية - « قوتها الضاربة » الشهيرة - وكذلك بريطانيا ، الا أن ألمانيا - اذا أرادت - فانها قادرة على التزود بالسلاح النووي بين عشية وضحاها ، وهو ما تدركه تماما فرنسا وبريطانيا وباقي العالم .

كما يساهم عنصر آخر ، وليس أقلها أهمية ، فى الاخلال بالتوازن العسكرية داخل أوروبا : لقد سلم السوفيت سرا ٢٤ صاروخا « اس - ٢٣ » متوسط المدى الى ألمانيا الشرقية ، مباشرة قبل التاريخ الذى تعهدوا فيه ، بموجب معاهدة ، بتدمير هذه الصواريخ . ومع إعادة توحيد البلاد ستعود هذه الصواريخ الى الجيش الألمانى الموحد ، وهو آخر ما كان السوفيت يتمنون حدوثه !

وبينما لا يتكلم الساسة الأوروبيون الا عن الوحدة والعلاقات الطيبة والآمال السعيدة ، يوازن الجنرالات فى كل مكان هذه الأرقام بعناية . وان كانت القدرات القتالية لا تقيم بالطبع كما تحصى النقود ، كما لا يوجد من يفكر جديا فى تكرار حروب ١٨٧٠ أو ١٩١٤ أو ١٩٣٩ فان المقارنة الرقميه - مهما كانت تقريبية - توضح جيدا أن ألمانيا هى التى ستقود المناورة فى أى جيش أوروبى ، فيما عدا فى حالة الطوارئ القصوى التى قد تؤدى الى استخدام الورقة النووية .

ولا يمت الألمان الحاليون بصلة للعشيرة النازية ، فهم مشبعون بالقيم الديمقراطية وبالأفكار المعتدلة التى تتميز بها الطبقات المتوسطة المسورة الحال ، كما أنهم ليسوا مناصرين على الإطلاق للروح العسكرية . الا أن ذلك لا يقلل من أنه فى حالة اللجوء للقوة العسكرية الغربية لوضع نهاية للاضطرابات فى أوروبا الشرقية ، فان القرار النهائى لن يتخذ فى باريس أو بروكسل وانما فى برلين .

ان كل التعليقات العدوانية التى تتردد فى واشنطن عن عدم استعداد الأوروبيين « لتقاسم عبء الدفاع » لم تمنع أوروبا الجديدة من أن تصبح الآن قوة عسكرية كبيرة ومستقلة .

أوروبا صباح الغد :

وسوف تركز القوة العسكرية الأوروبية على قاعدة اقتصادية هائلة ، وهى تمثل العنصر الثانى لثلاثية السلطة . حتى وان لم ينضم اليها أعضاء جدد ، فان امكانيات الدول الاثنى عشرة للجماعة الأوروبية ضخمة ، اذ يبلغ عدد سكانها ٣٢٠ مليون نسمة ، ويساوى اجمالى ناتجها القومى اجمالى الناتج القومى للولايات المتحدة تقريبا ، ويكافئ مرة ونصف اجمالى

النتائج القومية الياباني * وتمثل تجارة بلدان الجماعة الأوروبية ، فى مجموعها ، ٢٠٪ من التجارة العالمية ، أى أكثر من الولايات المتحدة أو اليابان *

وسوف يتم اتخاذ القرارات الرئيسية فى المجال المالى ، كما فى المجال العسكرى ، فى برلين : فى وزارة المالية والدوتش بنك ، فالتفوق المالى يجسد الحقائق الاقتصادية * ان ألمانيا الموحدة ، التى يبلغ اجمالى ناتجها القومى ١٤ ألف مليار دولار ، تزن مرة ونصف أكثر من فرنسا التى تليها فى الترتيب *

وترغب الدول الأخرى المستسلمة لهذه الأشكال من عدم التوازن - وان كانت تخشى عواقبه - فى تدعيم وتوثيق روابط الجماعة الأوروبية ، على أمل الحد من حرية حركة ألمانيا * الا أنه كلما أصبحت الجماعة الأوروبية ذاتها قوية ومركزية - أى أن يكون لها عملة موحدة وبنك مركزى واحد ، وأن تتصرف على أنها الشرطى المسئول عن حماية البيئة - زاد تأثير ألمانيا الموحدة على اجمالى النظام الأوروبى بدلا من أن يتناقص *

لكن اقامة هذا النظام ، الذى تعهد ألمانيا مركزا له ، لا يمثل سوى جانب واحد من استراتيجية الانفتاح شرقا ذات المدى المذهل التى بدأت تظهر أولى سماتها *

ان الاستراتيجية الاقتصادية التى تنفذها حكومات الجماعة الأوروبية وشركاتها تتركز فى الواقع ، على الاستفادة من التكلفة المنخفضة للأيدى العاملة فى تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا وباقى بلدان أوروبا الشرقية لتحقيق انتاج بالجملة ذى قيمة مضاعفة ضعيفة * لكن السلع المنتجة لن توجه لشعوب أوروبا الشرقية ، وانما سيتم تصديرها الى أوروبا الغربية *

وتتلخص هذه الاستراتيجية فى كلمتين : مداخل مصانع فى الشرق ، وأجهزة كمبيوتر وسلع استهلاكية فى الغرب * ولا تمثل ألمانيا الموحدة النواة المركزية فقط للجماعة الأوروبية ، لكنها تقوم بادارة اجمالى النظام القارى *

ويهدف تنفيذ هذه الاستراتيجية الاقتصادية الواسعة ، الى نقل السلطة فى أوروبا الشرقية من أيدى السوفيت الى أيدى الأوروبيين الغربيين - وبشكل أكثر تحديدا ، الألمان * وسيحتل تنفيذها العقود القليلة القادمة ، الا أن عملية التنفيذ ستكون حافلة بالصعوبات والفوضى *

وتفترض استراتيجية الاتجاه شرقاً ، التي يجري الإعداد لها بإيقاع متصل ، أن الاتحاد السوفيتى سيظل مستغرقاً فى شئونهِ الداخلية ، ومن ثم سيتعين عليه عسكرياً أن يهتم بجمهورياته الإسلامية فى الجنوب وبالصين والمحيط الهادى أكثر من أوروبا . كما تفترض إمكانية عقد اتفاقيات اقتصادية معه ، تقلل من معارضته لصنع أوروبا الشرقية بالصيغة الألمانية . ويتوقف ذلك على الموقف السياسى الداخلى فى الاتحاد السوفيتى ، وعلى الأحداث غير المتوقعة التى قد تحدث فى الصين ، أو بشكل أعم فى آسيا .

وهناك افتراض آخر لهذه الاستراتيجية ، هو أن الجماعة الأوروبية ذاتها ستكون قادرة على الوفاء بالوعود الجميلة التى قطعتها على نفسها أمام شعوبها - نسبة نمو تتراوح بين ٤.٥٪ و ٧٪ وخلق ما بين ٢ مليون الى ٥ ملايين فرصة عمل جديدة سنوياً فى الدول الاثنتى عشرة الأعضاء - وهو ما يستلزم فاعلية أكبر فى الإنتاج ، وتنافسية أفضل فى الأسواق العالمية ، وأرباحاً أعلى .

غير أن تخطيط الجماعة الأوروبية مازال يعتمد بشكل كبير على مفاهيم تجاوزها الزمن ، مثل اقتصادات النطاق الكبير ، وهى مفاهيم تناسب صناعات العصر المصنعى أكثر من الاقتصادات المتقدمة المتمحورة على المعلومات وأنشطة الخدمات .

ومن ناحية أخرى ، يركز النظام الجديد لخلق الثروة على التباين وعدم التجانس ، والإنتاج اللامركزى وتجزئة الأسواق ، وتنويع الأنشطة المالية وجعلها حسب الطلب ، وتؤمن كل هذه العناصر نجاح النظام الجديد الذى يولدها فى الوقت نفسه . إلا أن أسطوانة الجماعة الأوروبية الضاغطة تهدف الى ازالة أية اختلافات .

أما فى الشرق ، فمن المحتم أن تواجه الاستراتيجية المعنية مشكلات كبيرة . فهى ، فى المقام الأول ، تعتبر أن شبه المستعمرات ستظل فى حالة استقرار سياسى ، إلا أن الحماس للديمقراطية والبرلمانات والتعددية الحزبية لا تضمن ، للأسف ، المجانق واللحم على مائدة الطعام .

وقد ينحول الافتتان بالديمقراطية البرلمانية والأحزاب وحرية التصويت الى فوضى ، إذا لم يتحقق سريعاً تحسن ملموس فى الأوضاع الاقتصادية المتردية حالياً . وتزيد الاتهامات بالفساد وأعمال الارهاب من خطورة الوضع ، مما قد يؤدى الى عودة الديكتاتوريات العسكرية أو النم

الفاشية التي كانت منتشرة بكثرة في هذه المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد يبارك مستثمرون آجانب ذلك ، واضعين متطلبات النظام والاستقرار فوق كل شيء .

وبعد أن استسلم مواطنو أوروبا الشرقية لنشوة النعم المنتظرة من رؤوس الأموال الغربية ، سيسيقظون على مرارة متزايدة للوضع الاستعماري الجديد الذي يعيشون في ظله . وسيتحول السخط الى مقاومة ، وستنسب الأزمات الاقتصادية ونقص السلع الى المستثمرين الأجانب و « الامرياليين » وكباش فداء محلية . وبعد قروض الطوارئ ، سيتطلب الأمر قروضا أخرى لتفادي الانهيار الاقتصادي ، ثم تأتي طلبات تأجيل سداد الديون المستحقة نظرا لاشتداد الأزمة الاقتصادية ، أو الغاء الديون بلا قيد أو شرط .

حتى وان لم يحدث شيء من كل ذلك ، فان المسلمة القائلة بأهمية العمالة الرخيصة ، والتي تركز عليها استراتيجية الاتجاه شرقا ، تحتاج الى مراجعة جدية . فكما سبق أن رأينا ، تصبح الأجور المنخفضة مكلفة بشكل متزايد ، فالوفر الذي يتحقق من خلالها ضئيل جدا ، لأن تكلفة العمل بالنسبة للتكاليف الكلية تتجه الى التناقص ، ما عدا في القطاعات الأكثر تخلفا .

لقد اتضح لنا ، أن الاقتصادات « البطيئة » تجد صعوبة كبيرة في الارتباط بالاقتصادات المسماة « السريعة » . ففي بولندا ، كان تحويل أرصدة من بنك الى آخر يتطلب شهرا أو ستة أسابيع . ان الأيض في أوروبا الشرقية بطيء جدا بالنسبة للإيقاع الذي يطالب به الغرب ، كما لا توجد عمليا بنية تحتية الكترونية . وستجعل كل هذه العوامل « استراتيجية التوجه شرقا » أكثر تكلفة عما يبدو لأول وهلة .

وأخيرا ، اذا فرضنا أن جزءا كبيرا من العمل « المصنعي » سيتم نقله شرقا ، فعلى دول أوروبا الغربية أن تتوقع ضغوطا متزايدة من جانب نقاباتها العمالية ، ومتطلبات متنامية في مجال التأمين الاجتماعي ، وحملات حمائية قوية .

وفي ألمانيا بشكل خاص ، قد تؤدي هذه العناصر الى تدعيم المعارضة السياسية . وسينشد الاشتراكيون الديمقراطيون والنازية الجديدة أنغاما قومية لمهاجمة انتقال فرص العمل الى « غير الألمان » الذين يعملون بأجور أقل من الحد الأدنى النقابي . وفي الوقت نفسه ، سيقاوم الحضر انتقال التلوث الى مناطق هي بالفعل من أكثرها تضررا في العالم .

وإذا حدث وحكم ألمانيا ذات يوم ائتلاف يضم الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر ، فإن هذا الائتلاف سيمارس تأثيرا قويا على أوروبا كلها . وسينجم عند ذلك ، بدون شك ، إبطاء للنمو التكنولوجي الأوروبي ، لأن الاشتراكيين الديمقراطيين سيخشون من تأثيره على العمالة ، في حين يضم الخضر في صفوفهم عددا كبيرا من كارهي التكنولوجيا .

لقد أتاح رؤوس الأموال المقدمة من اليابان والعديد من البلدان الأوروبية ، إنشاء بنك أوروبي للتنمية والتعمير تحت قيادة جاك أتالي . ويستطيع هذا البنك أن يقيم رؤوس جسور في أوروبا الشرقية تفتح الطريق لبعض التقدم التكنولوجي والاقتصادي . لكن المهمة لن تكون سهلة .

وخلال العقد القادم ، عندما تطرح المشكلات الأوروبية نفسها بحدة أكبر ، قد تضعف الحماسة الاقتصادية والسياسية التي تثيرها حاليا استراتيجية الاتجاه شرقا . وإذا كانت أوروبا تملك ثروات ضخمة ، فإنها لم تعد حتى الآن سوى استراتيجية من أكثر الاستراتيجيات إثارة للجدل ، للاستفادة منها .

من الثورة اليسارية الى علم الدلالات :

ان مستقبل القوة الأوروبية يعتمد ، أكثر من الولايات المتحدة واليابان ، على « ساقها الثالثة » ، أي قاعدة معرفتها . فقياسا بعدد جوائز نوبل وشهرة معاملها ومعاهدها البحثية ليس لدى أوروبا ما يقلقها ، فهي تحتل الصفوف الأولى في مجالات الطاقة النووية والتقنيات الفضائية والروبوتية ، وبدأت أبحاثا عن التوصيلية الفائقة ، وإن شاب ذلك بعض التردد . وبعد أن عاملت الجماعة الأوروبية العلم والتكنولوجيا طويلا باحتقار ، بدأت في دعمهما بسخاء خاصة عن طريق مشروعات متعددة التخصصات العلمية .

وتحتل ألمانيا الصدارة في هذا المجال أيضا . فلدى علمائها أكبر ميزانيات أبحاث وتطوير في أوروبا ، وقاموا في الولايات المتحدة بتسجيل عدد من براءات الاختراع أكبر مرتين ونصف من العلماء البريطانيين أو الفرنسيين . ومنذ عام ١٩٨٤ ، يحصل العلماء الألمان كل عام على إحدى جوائز نوبل العلمية ، لاكتشافات مثل الميكروسكوب - الماسح ذي التأثير النفقي أو ظاهرة « هول » الكمية .

غير أن أوروبا ، بما في ذلك ألمانيا ، تعاني من تخلف في مجالات حاسمة ، مثل تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات ، خاصة فيما يتعلق بإنتاج

الرقائق الالكترونية ، مقارنة باليابان والولايات المتحدة . ان افلاس شركة نيكسودورف الألمانية ، التي ظلت طويلا من أكفأ منتجي أجهزة الكمبيوتر ، وابتلاع سينمز لها ، والصعوبات التي تمر بها شركتنا نوسك في النزويج وفيليبس في هولندا ، تؤكد على أوجه اعاقة أوروبا في هذا المجال .

وفي قطاع الاتصالات اللاسلكية ، يؤدي الرفض العنيد من جانب العديد من وزارات البريد والاتصالات ، للتخلي عن احتكارها الى تعطيل التقدم .

ومهما بلغ سوء المدارس الأمريكية ، فان أوروبا تعاني أيضا من مشكلات تعليم خطيرة ، فنظمها المدرسية شديدة المركزية وغير مرنة . أما من المنظور الثقافي ، فان « الصادرات » الأوروبية أكثر أهمية وتأثيرا من الصادرات اليابانية ، الا أن الولايات المتحدة تسبق أوروبا عندما يتعلق الأمر بانتاج طرز حياة سيتم تقليدها في أماكن أخرى ، أو حركات فنية جديدة أو ثقافة شعبية . ويمكن بالطبع ، الدفع بأن الثقافة الأوروبية أرقى جماليا وأخلاقيا ، غير أن الأمر يتوقف على المعايير المستخدمة . وبما أن الثقافة ، خاصة الثقافة الشعبية ، تمثل عامل سلطة في هذا العالم الشديد التغير الذي تغمره الصور ، فان الولايات المتحدة تظل على رأس السباق في هذا الصدد .

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أعطت أوروبا للعالم ، على المستوى الأيديولوجي والفكري ، ثورية يسارية ذات احياء شبه ماركسي ، ومارست لبعض الوقت ، نوعا من التأثير من خلال الفلسفة الوجودية ثم البنائية ، ومؤخرا نظرية الرموز والدلالات . ولكن هذه القيم تشهد أفولا في السوق العالمية للأفكار .

في الحقيقة ، تستعيد أوروبا الغربية حاليا ، دورا مهما بتشجيعها لـ « منتج » سياسي جديد . ففي السنوات القادمة ، ستكون النسخة « الخضراء » للاشتراكية الديمقراطية هي أهم صادراتها الأيديولوجية ، وهو ما يشكل أهمية كبرى ، لأن هناك أسواقا مستعدة ومتفتحة لاستقبال هذه الحركة في كل من الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، شريطة ألا يتم تشويه النموذج وتسيطر عليه الجماعات الهامشية المتطرفة من المدافعين عن البيئة .

وفي نهاية المطاف ، نجد أنه بينما تستغرق اليابان في الاهتمام بالمستقبل ، وتركز الولايات المتحدة على « الآن وهنا » ، فان أوروبا تظل مرتبطة ارتباطا راسخا بماضيها . وهناك دعاية معروفة تزعم أن استبدال

مصباح كهربي يحتاج الى خمسة أشخاص بريطانيين : واحد لتركيب
المصباح الجديد وأربعة ليقولوا كم كان المصباح القديم أفضل .

وتقلل كل هذه الأسباب من فرص أوروبا في أن تصبح قوة كبرى
ذات سلطة متوازنة حقا ، طالما أنها لا تبذل لتنمية وتطوير قاعدتها المعرفية
القدر نفسه من الطاقة والجهد ، الذي تبذله في إعادة تنظيم قواتها
العسكرية وتكامل اقتصادها .

لقد أعدت أوروبا استراتيجية ضخمة وذات مدى شاسع ، تهدف
الى تغيير علاقات السلطة على الصعيد الاقليمي والعالمي . ويضع هذا
التخطيط ، المستمد من الماضي أكثر من المستقبل ، غاية هي تفوق « قلب »
العالم ، كما لقب علماء الجغرافيا السياسية أوروبا في الماضي .

العملاق الجريح :

يقودنا ذلك الى الحديث الآن عن هذا العملاق الجريح ، وهو الولايات
المتحدة .

إذا أخذنا المكون العسكري لثلاثية السلطة فسنجد أن القوة العسكرية
الأمريكية تتفوق على منافسيها على الصعيد العالمي ، فالقوات المسلحة
الأوروبية واليابانية لازالت ذات طابع اقليمي ، ولا تملك سوى قدرة
محدودة على القيام بعمليات بعيدة . وعلى نقيض ذلك ، تتمتع قوات
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، بالرغم من التخفيضات التي أجريت
عليها مؤخرا ، بمدى عالمي .

غير أن الاتحاد السوفيتي يعاني من اضطرابات داخلية ويتعين على
جيشه أن يهتم ، كأولوية أولى ، بتهديدات الانفصال والانشقاق والمواجهات
العرقية ، والمشكلات التي قد تنشأ على حدوده المتحركة الممتدة من إيران
الى الصين . وبالتالي ، فإن الولايات المتحدة وحدها هي التي تملك حاليا
أكبر قدرة تدخل في المناطق البعيدة (فلديها مثلا ١٤ حاملة طائرات وسفن
الحراسة المرافقة لها مقابل أربع حاملات طائرات سوفيتية وست أوروبية) .
ان هذه القدرة على التدخل في أية بقعة على الكرة الأرضية ، هي بالتحديد
التي تميز القوة العسكرية الأمريكية عن كل القوى الأخرى .

لكن هذه السلطة العسكرية الرائعة الموضوعة بحسب تحت السيطرة
المدنية ، والتي يقوم بخدمتها ضباط قادرون ومدربون تدريباً جيداً ،
تعاين من أعاقه خطيرة ، ألا وهي رؤيتها الاستراتيجية للعالم التي تجاوزها
الزمن ، والمتمحورة بدرجة مبالغ فيها على التهديد السوفيتي في أوروبا

الغربية • وينجم عن ذلك ارتباك كبير فى تصور المصالح الحيوية للبلاد وأولوياتها ، وكان هناك قصورا دماغيا يعيث فسادا فى القمة •

وبالتالى ، فإن الضغوط التى يمارسها الكونجرس لخفض الانفاق العسكرى ، والتى تستلهم الاعتبارات السياسية الداخلية بشكل كبير ، تؤدى الى اقتراحات أعدت ، فى أغلب الأحيان ، بلا تبصر ولا ترتبط بأية رؤية متكاملة للموقف العالمى •

كما تعنى أزمة الاستراتيجية الأمريكية ، أن جزءا كبيرا من الميزانية العسكرية يستخدم لبناء نظم تسليح غير ملائمة ، يتم نشرها فى الأماكن والأوقات غير المناسبة • وهو ما يمثل تبذيرا واسرافا يفوقان بكثير تجاوزات مقايسات الموردين أو « المطارق الشهيرة المغطاة بطبقة من الذهب ، وثمان المطرقة الواحدة منها ٧٠٠ دولار » • ومن نتائج هذه الأزمة أن أصبحت الولايات المتحدة لا تقوم الا بردود أفعال للأحداث الدولية الكبرى (بعد حدوثها) ، بدلا من أن تفجر هذه الأحداث كما كانت تفعل حتى عهد قريب ، وذلك باستثناء العمليات الصغيرة مثل خلع مانويل نورييجا رئيس بنما •

لكن الأمور بدأت تتغير بعد غزو الكويت فى عام ١٩٩٠ • ان صدام حسين ، باقترافه هذا العدوان واطهار احتقاره للرأى العالمى ، واحتجازه للرهائن ، وتهديده باستخدام الأسلحة الكيماوية بل والنووية ، أحدث انقساماً بين الدول العربية وهدد باحداث خلل فى نظام امدادات البترول العالمية •

لقد اضطرت الأزمة التى نجمت عن ذلك فى الشرق الأوسط ، المسؤولين الأمريكيين أن يعدوا استراتيجية عامة لما بعد الحرب الباردة • لم يتم بعد استكمال هذه الاستراتيجية ، كما أنها ليست واضحة بعد تمام الموضوع • غير أن الرئيس بوش تصرف بسرعة ومهارة لتعبئة تكتل واسع ، بشكل غير عادى ، ضد المعتدى •

وخلال أيام قليلة أدان مجلس الأمن صدام حسين ، وطالبه بسحب قواته ، وفرض على العراق حظرا كاملا ، حتى ان الصينيين والسوفيت وافقوا على هذه القرارات • وأغلقت السعودية وتركيا خطوط الأنابيب التى تنقل البترول العراقى الى الأسواق العالمية • وقبل مضى شهر ، قامت قوات بحرية ضخمة بعزل العراق ، واتخذت قوات أمريكية مواقعها فى المملكة السعودية وفى منطقة الخليج ، تساندها فرق أرسلتها الدول العربية مثل سوريا ومصر والمغرب ، وكانت هذه الفرق بمثابة تحذير ، كما كانت لها قيمة رمزية •

وعلى الفور ، بدأ أعداء بوش السياسيون فى الكونجرس الشكوى من أن اليابان وأوروبا الغربية « لا تتحملان نصيبهما العادل من العبء » ، بالرغم من اعتمادهما أكثر من الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط . كما ادعوا أن الأمريكيين يجازفون بحياتهم وينفقون مليارات الدولارات ، لحماية طرق امداد البترول التى يستفيد آخرون منها أكثر منهم . بل طالب بعض الديماجوجيين بأن تقوم اليابان وألمانيا بإرسال قواتهما الى منطقة الخليج ، بالرغم من أن ذلك محظور على هذه البلدان بموجب دساتيرها . وفى الجانب المقابل ، لم يتساهل أحد ، سوى قلة قليلة ، إذا كان الأمريكيون - ومعهم بقية العالم - يرغبون فى أن تلغى النصوص الدستورية لهذه البلدان ، التى تمنع إرسال القوات اليابانية خارج الأرخيبيل أو القوات الألمانية خارج نطاق الناتو .

لقد كان هؤلاء الديماجوجيون أبعد ما يكونون عن ادراك كل عواقب هذا الموقف ، وتعديلات السلطة الناجمة عنه على المدى الطويل .

فى الواقع ، ان اقامة قوات مسلحة أمريكية فى منطقة الخليج - حتى مع موافقة السعودية والدول الأخرى فى المنطقة - ستخلق موقفا جديدا جذريا - أيا كانت النتائج الأخرى لذلك .

فمنذ عام ١٩١٨ ، على أقل تقدير ، كانت فرنسا وبريطانيا هما القوتين الأجنبيتين الأكثر تأثيرا فى الشرق الأوسط . لكن عندما قامت مصر فى عصر ناصر بتأميم قناة السويس ، فى عام ١٩٥٦ ، حاولت القوتان الأوروبيةتان استعادتها ، غير أن الولايات المتحدة أوقفت المحاولة .

ومنذ تلك اللحظة ، بدأ وضع القوتين الاستعمارييتين السابقتين ينزعزع ويضعف تدريجيا . وابتداء من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٩٠ ، أصبحت الولايات المتحدة هى القوة الأجنبية المؤثرة فى الشرق الأوسط ، لكن كل عمل تقوم به كان يصطدم بمعارضة القوة العظمى العالمية الأخرى ، ألا وهى الاتحاد السوفيتى .

وفى عام ١٩٩٠ ، اقترف العراق ، وهو البلد الذى تربطه علاقات خاصة بالاتحاد السوفيتى ، خطأ فادحا ، اذ اعتقد ان القواعد القديمة للعبة لازالت سارية . وكان جورباتشوف فى ذلك الوقت ، يتحرر من التزاماته العسكرية فى مناطق متفرقة من العالم ، ويأمل فى الحصول على مساعدة اقتصادية غربية . وأدرك صدام حسين ، فجأة ، أن الاتحاد السوفيتى لم يعد مستعدا لافشال مبادرات الولايات المتحدة، التى أصبحت، من الآن فصاعدا ، القوة الأجنبية الوحيدة المتواجدة فعلا فى الشرق الأوسط .

فنعندما هدد صدام حسين بالاخلاق بالاستقرار فى هذا الجزء من العالم واثارة الاضطرابات ، لم يكن فى مقدور الدول العربية الأخرى مقاومته ، وبحث السعودية ودول الخليج والعديد من البلدان الأخرى ، عن « شرطى » قادر على الدفاع عن أنظمتها وإعادة الوضع الى ما كان عليه . ولم يكن هناك سوى شرطى واحد جاهز ومستعد ، ووثبت الولايات المتحدة الى الفرصة السانحة ، وسرعان ما اندفعت لسد الثغرة .

وبعد أن ظلت لسنوات ، يقولون انها أصبحت فى حالة أفول ، تصرفت الولايات المتحدة من جديد كقوة عظمى . واذا كانت مساندة اليابان وأوروبا الغربية قد بدت ضعيفة فقد يرجع ذلك الى أن هذه الدول أدركت فجأة ان التأثير الأمريكى ، الذى تعزز بشكل كبير ، سيلعب من الآن فصاعدا ، دورا رئيسيا فى السياسة البترولية المستقبلية للدول العربية . وكانت أمريكا قد أكدت بوضوح سلطتها على اجمالى الاقتصاد البترولى ، ليس فى الشرق الأوسط فقط ، وانما استعادت مكانتها فى المنافسة العالمية بين الاقتصادات المتقدمة .

غير أن البترول لم يكن الرهان الوحيد لهذه العملية . فأعداء بوش السياسيون لم يقدروا التهديد العراقى بانتاج - أو استخدام - أسلحة نووية وكيميائية حق قدره .

لقد أوشك صدام حسين فى الماضى على بناء منشأة كفيفة بتزويد العراق بالسلح النووى . لكن تم تدمير هذه المنشأة فى ٧ يونية ١٩٨١ بهجوم خاطف لطائرات « اف - ١٥ » و « اف - ١٦ » الاسرائيلية ، بعد أن اخترقت المجال الجوى السورى والأردنى . وتأخرت ، نتيجة لذلك ، المشروعات العراقية حوالى عشر سنوات . (وكانت ايران من المستفيدين غير المتوقعين بهذه الغارة ، اذ كان من المحتمل أن تتعرض لخطر النار النووية فى حربها مع العراق ، اذا ما توفرت لصدام حسين امكانية امتلاك سلاح نووى) .

وفى ذلك الوقت ، سارع العديد من البلدان ، فى باقى العالم ، لادانة العملية الاسرائيلية ، وان كانوا يتنهدون سرا تنهيدة راحة وانفراج كرب . الا أن صدام حسين فى عام ١٩٩٠ ، تحدى العالم كله .

وتقدم أزمة الخليج مثالا نموذجيا للاستخدام الكامل لثلاثية السلطة - العنف والثروة والمعرفة - على الصعيد العالمى . لقد استخدم صدام حسين العنف ضد الكويت ، وفرضت الولايات المتحدة والأمم المتحدة عقوبات اقتصادية ثقيلة على العراق ، وقاد العسكريان حربا لغزو الاذهان .

لقد أدرك صدام حسين انه أضعف في المجالين الاقتصادى والعسكرى ولذلك لجأ بشكل مكثف الى « السلاح النفسى والثقافى » - صور ورموز وأيديولوجية ودين - فداعب أمام كاميرات التليفزيون رؤوس الأطفال الرهائن ، ودعا الى حرب مقدسة ضد الغرب ، واستغل الحقد الطبقي ، ولوح بالقومية العربية .

لقد جعلت أزمة الخليج صياغة استراتيجية أمريكية عامة لعالم ما بعد الحرب الباردة ، أمرا ملحا ، أكثر من أى وقت مضى .

وقد تؤدي هذه الاستراتيجية ، على المدى الطويل ، الى انسحاب كل القوات الأمريكية ، تقريبا ، من أوروبا . غير أنه لم يتم حتى الآن إثارة احتمال إعادة نشر هذه القوات ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن في المحيط الهادئ أيضا . ويمكن تبرير هذا التوجه بالسماة الجديدة للوضع في هذه المناطق : شكوك عميقة حول مستقبل الصين ، وإعادة تسليح اليابان ، والحرب الأهلية في الفلبين ، فضلا عن اهتمام السوفيت الذى لا يقتصر قط بكل هذه المناطق . ان الانتقال من « الاستراتيجية الأوروبية » الى « استراتيجية الباسفيك » سيحايى البحرية والطيران على حساب القوات الأرضية ، التى ارتبط مصيرها أساسا بالدفاع عن أوروبا الغربية . وقد بدأ عدد من البلدان المجاورة لليابان ، يشعر بالقلق ازاء القوة اليابانية ، وربما يرحب بعملية إعادة نشر القوات الأمريكية في الباسفيك ، وان كان لا يصرح علنا بذلك .

ولا تستطيع الولايات المتحدة بالطبع ، تأمين دور الشرطى لاجمالى عالم يموج بالتوترات والأخطار مثل عالمنا ، سواء باسمها أو باسم أى أحد آخر . هذا رغم أن قوتها المتميزة تسمح بالاعتقاد بأنها ستكون قادرة ، بالمشاركة مع بلدان أخرى أو منظمات دولية ، على اخماد الصراعات الاقليمية التى تهدد السلام العام ، فى الوقت المناسب . وفى العقود المهلكة التى تنتظرنا ، قد ترغب كثير من الدول فى التواجه النشط لمثل هذا الشرطى ، وليس فقط في الشرق الأوسط .

أقول توأمين :

ان اعداد استراتيجية جديدة سيعيد أيضا تشكيل الاقتصاد الذى يمثل العنصر الثانى من ثلاثية السلطة . فتخليص القوات المسلحة من هياكلها الضخمة التى تتطابق مع عصر الموجة الثانية ، وخلق أداة عسكرية متوافقة مع الموجة الثالثة ، تعتمد على السرعة والقدرة على الحركة ومدى عمل أوسع ، سيجعل من الممكن نفخ طاقة جديدة فى الاقتصاد .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن العمليات المنفصلة لخفض الميزانية ،
والتي تتم تحت ضغوط الكونجرس المفتقرة لبعد النظر ، تؤدي الى الاضرار
بالأبحاث والمشروعات الرئيسية ، كما تبطئ التقدم التكنولوجي للاقتصاد
ككل ، والذي استفاد حتى الآن من العقود المبرمة مع البنتاجون .

ومن ناحية أخرى ، ان انسحاب القوات الأمريكية من أوروبا والذي
يتعين أن يدفع أوروبا الى مضاعفة انفاقها العسكري ، قد يسهم في خفض
عجز الميزانية الأمريكية ، ويقلل بالتالى من تبعية البلاد للمستثمرين
اليابانيين وسينجم عن ذلك ، ولو مؤقتا ، حجم معين من البطالة لكنه
سيكون مصحوبا بانخفاض فى سعر الفائدة وزيادة فى الاستثمارات .

وان كان لا يوجد ما يضمن أن يتم توجيه الأموال الفيدرالية ، التي
تم توفيرها نتيجة لذلك ، الى الإصلاح الاجتماعى ، بالرغم من الاحتياج
اليه منذ وقت طويل ، فإن جزءا من هذه الأموال على الأقل ، سيذهب الى
التعليم والرعاية الطبية المنزلية والتدريب المهني واستخدامات أخرى ،
واذا تم الربط بين هذه الإصلاحات بذكاء ، فإنها قد تسهم فى تحسين
مصير الجيل القادم .

لقد كثر التباكى على الأفول الاقتصادى النسبى للولايات المتحدة ،
وهو فى الحقيقة ، المقابل لنجاح الجهود الأمريكية المبذولة بعد الحرب
العالمية الثانية لاعادة تعمير كل من اليابان وأوروبا . وبالرغم من العديد
من التأكيدات الخاطئة ، فإن نصيب الولايات المتحدة من اجمالى الناتج
العالمى لا يزال هو نفسه تقريبا منذ ١٥ عاما .

(لقد سجل هذا المؤشر انخفاضا ضخما عندما استعادت الاقتصادات
الأوروبية واليابانية ، التي عانت من الاضطراب ، قوتها . ويظل هذا
المؤشر ثابتا تقريبا ، منذ السبعينات ، فيما يتعلق بالولايات المتحدة) .

الا أن الانتاج لم يعد المؤشر الأول لتقييم صحة الاقتصاد . فالولايات
المتحدة تتفوق على كل من أوروبا واليابان فى قطاعى الخدمات والمعلومات ،
وهما القطاعان الرئيسيان فى الاقتصادات فائقة الرمزية . ولذلك لا تمثل
البطالة بالنسبة لها مشكلة مزمنة ، كما هو الحال فى أوروبا .

كما يجب اعادة النظر فى مفهوم عجز الميزان التجارى ، الذى نشر
الرعب لفترة من الزمن فى واشنطن ، فى ضوء قدوم هذا الاقتصاد الجديد
فائق الرمزية . فمن الخطا الاعتقاد بأن الصادرات الأمريكية تراجعت .
ففى الثمانينات ، تقدمت الصادرات بنسبة ٦١٪ ، ولكن خلال الفترة
نفسها زادت الواردات بسرعة أكبر ، وبما يزيد مرة ونصف عن الصادرات .

فلقد تقدمت الصادرات الأمريكية الى اليابان بنسبة ١١٤ ٪ ، الا أن الواردات القادمة من اليابان قفزت لتتجاوز ٢٠٠ ٪ . غير أن هذا التفاوت ينجم حاليا الى التناقص . على أية حال ، فإن اقتصادا يولى أهمية متزايدة للخدمات ، يمكن أن يكون اقتصادا صحيا تماما ، حتى وإن كان عدد من منتجاته الجديدة غير قابل للتصدير مثل الخدمات الطبية أو التعليم .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد انتابها القلق طويلا من جراء « عجزها التوهم » (أى عجز الميزانية وعجز الميزان التجارى) ، فإن هناك مشكلات أكثر خطورة يتعين عليها مواجهتها ، مثل مؤسساتها التى تجاوزها الزمن ، وعدم الاستقرار الاجتماعى الذى يؤدى الى تآكل المجتمع الأمريكى ، ويهدد بتمزيق الأسرة والجماعات العرقية ، بالإضافة الى مشكلة المخدرات فى مجتمع يعيش أفرادها فى حالة اعتماد متبادل ، ويعتمدون بدرجة كبيرة على الدولة .

الأثر العاظم لودى الثن :

ان نظام المعرفة أهم بكثير للولايات المتحدة ، على المدى الطويل ، من الانتاج بالجملة .

وان نظرة بسيطة على العنصر الثالث من ثلاثية السلطة ، يكذب على الفور كل الذين يتجاهلون السلطة الضخمة المتبقية للولايات المتحدة ، ودور المعرفة فى قوة البلدان ، أو لا يقدرونه حق قدره .

ففى الواقع ، تتمتع الولايات المتحدة بميزة ضخمة ، ألا وهى لغتها . فاللغة الانجليزية هى اللغة النولية فى مجالات البحث العلمى و التجارة والطيران والعديد من المجالات الأخرى . والى أن تتمكن الترجمة بمساعدة الكمبيوتر من أن تجعل اللغات شفافة لبعضها البعض ، فإن كون الملايين من البشر يفهمون الانجليزية - ولو جزئيا - يعطى الأفكار والابتكارات والمواضات والمنتجات الأمريكية ، جمهورا عريضا فى العالم كله .

كما تمتلك أمريكا ورقة رابحة أخرى لها أهميتها ، ألا وهى معرفتها وخبرتها العلمية والتكنولوجية الضخمة . لقد كثر الحديث عن انخفاض عدد براءات الاختراع الأمريكية ، فى اشارة الى مزيد من علامات الأفول فى هذا المجال . لقد كانت الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الدولة الصناعية « الوحيدة » التى تستطيع القيام بأبحاث علمية وتكنولوجية على صعيد كبير . ومع الأخذ فى الاعتبار هذه الظروف ، لم يكن مقبولا بالمرّة أن تتمكن من الاستمرار طويلا فى تقديم نفس النسبة من براءات الاختراع .

لقد فقدت الولايات المتحدة حاليا احتكارها ، لكن قاعدتها العلمية لازالت أفضل من منافسيها . وطبقا لإحصاءات المؤسسة القومية للعلم ، فان ادارات البحث والتطوير الخاصة والعامة تدير ميزانية تُقدر بحوالى ١٢٠ مليار دولار سنويا ، أى ثلاثة أضعاف الميزانية التى ترصدها اليابان لهذا الغرض وأكثر من ميزانيات اليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا مجتمعة . ان ميزانية البحث والتطوير فى الشركات الخاصة تقدر بحوالى ٧٠ مليار دولار ، ويقدم المنتجون باقى التمويل . وبالرغم من الانتقادات التى تدعى عكس ذلك ، فان جزءا كبيرا من ميزانية المنتجون توجه للاقتصاد المدنى . (وطبقا لـ صمويل فولر رئيس قسم الأبحاث فى ديجيتال اكويمنت فان العديد من المنتجات مثل الكمبيوتر الشخصى أو محطات العمل ، كانت نتاج دراسات قامت بتمويلها وكالة مشروعات الدفاع للبحوث المتقدمة) .

ولا يزال عدد الباحثين العاملين والمهندسين فى الولايات المتحدة ضعف عددهم فى اليابان ، وان كان هذا العدد يتجه هُناك الى الارتفاع كالسهم ، حيث العلماء اليابانيون - ما عدا الجامعيين - هم أيضا أكثر شبابا .

ولكن ضخامة الجهد الأمريكى لا يمثل فى حد ذاته ضمانا للنوعية والجودة . فخفض ميزانيات الدفاع ، واتجاه الشركات بشكل متزايد نحو الأبحاث التى تستهدف تحسين الانتاج ، يرسمان اتجاها غير ملائم . والخلاصة أن ، تقدم الولايات المتحدة فى قطاعات التكنولوجيا المتطورة لا يزال ذا مغزى ، بالرغم من المنافسة .

ان التقدم اليابانى فى مجال الاعلاماتية وانتاج رقائى الذاكرة مذهل . لقد حققت ثلاث شركات ، هى « فوجى تسو » و « ان . اى . سى » ، و « هيتاشى » تقدما مدهشا . وتأتى فوجى تسو الآن مباشرة بعد ديجيتال ايكويمنت التى تعد ثانى شركة عالمية فى مجال الاعلاماتية ، تليهما هيتاشى و ان . اى . سى . على مسافة قصيرة . ويسيطر اليابانيون على ٥٠٪ من سوق المكونات الالكترونية الخاصة بالاعلاماتية ، وعلى نصيب غير مسبوق يقدر بـ ٨٥٪ من سوق رقائى الذاكرة .

الا أننا لو اقتصرنا على أجهزة الكمبيوتر فى حد ذاتها ، فان الأمريكيين يمتلكون ٦٩٪ من السوق العالمية ، وتتقاسم أوروبا واليابان نسبة الـ ٣١٪ الباقية . كما تنتج الولايات المتحدة ٦٢٪ من أجهزة الكمبيوتر الشخصى فى العالم .

ففى عام ١٩٨٨ ، كانت عشر شركات أمريكية تعد من بين أكبر عشرين شركة فى مجال الاعلاماتية على مستوى العالم ، فى حين كان نصيب أوروبا ست شركات واليابان أربع شركات . وكانت « آى . بى . ام » وحدهما تكافئ أكثر من ضعف أكبر ثلاث شركات يابانية فى هذا المجال ، أما ديجيتال اكويمنت فكانت تكافئ أكبر ثلاث شركات أوروبية . وفى مجال الخدمات الاعلاماتية المتزايدة الأهمية ، فإن أكبر تسع شركات عالمية أمريكية الجنسية والعاشرة أوروبية . وكان نصيب اليابان فى عام ١٩٨٨ فى مجال الخدمات الاعلاماتية لا يتجاوز ١٠.٦٪ ، ويتجه هذا النصيب الى التناقص كلما زاد النصيب الأمريكى .

غير أن التقدم اليابانى فى مجال انتاج السوبر كمبيوتر باهر ، وهو مجال تعاني فيه الشركات الأمريكية من صعوبات كثيرة . ولكن السيطرة اليابانية تقتصر على مستوى الأجهزة والمعدات ، بينما تحتل الولايات المتحدة رأس القائبة بالنسبة لنظم الاستخدام والبرامج الاعلاماتية . الا أن السباق لم ينته بعد .

أما فى مجال رقائق الذاكرة ، فلقد وجه الانتاج بالجملة فى اليابان ضربة قاسية للمنافسة الأمريكية . لكن شركة « آى . بى . ام » كانت أول من أعلن عن انتاج رقيقة سعتها ١٦ مليون بيت ، أى أربعة أضعاف سعة أكثر رقائق الذاكرة تقدما ، وأكبر بكثير من السعات الحالية للرقائق اليابانية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الاتجاه العام لا يصبو نحو الانتاج بالجملة بقدر اتجاهه نحو التخصص ، الذى فى اطاره تكتسب البرامج وأنظمة الاستخدام القوية - وهى نقطة ضعف اليابان - أهمية متزايدة بشكل مطرد . وتستحوذ الولايات المتحدة ، فى مجال البرامج الاعلاماتية وحده ، على ٧٠٪ من السوق العالمية التى تقدر بـ ٥٠ مليار دولار ، والتى تعيش نموا مذهلا .

ولا نستطيع هنا ، الاسترسال فى الحديث عن مجالات أخرى ، مثل التوصيلية الفائقة والاتصالات اللاسلكية والمواد الجديدة والبيوتكنولوجى . الا أن الوقت لا يزال مبكرا للحكم على أثر ومردود هذه التكنولوجيات على نتيجة السباق العلمى والتقنى .

وفضلا عن ذلك ، فإن السرعة التى يجدد بها العلم نفسه ، وفعالية نظام الاتصال الذى ينقل الخبرة والمهارة الى من يحتاجونها ، وقدرة البلاد على امتصاص الأفكار الجديدة الواردة من باقى العالم ، ستصبح مع مرور الوقت أكثر أهمية فى هذا السباق عن الموقف فى حالة معينة . فالمهم هو الحركة وليس الخبرة المكتسبة .

ان أكبر آفة فى الولايات المتحدة هى بلا شك نظامها التعليمى « المصنعى » الذى تفتك به المخدرات والعنف • الا أن النظام التعليمى يعانى للأسف من تشويش واختلال خارج الولايات المتحدة أيضا ، خاصة فى التجمعات الكبيرة • هل توجد مدارس جيدة فى بريكستون أو بيلميرير أو برلين ؟ ان أزمة التعليم ليست قاصرة على الولايات المتحدة •

ان ما يصفى تميزا على المؤسسات التعليمية الأمريكية ، بالرغم من كل شئ ، كونها أقل مركزية عن المدارس الأوروبية ، واليابانية ، وبالتالي أقل خضوعا للأوامر الوزارية • كما أنها - ظاهريا على الأقل - أكثر انفتاحا للابتكارات والتجارب •

وللأسف ، يتطلب عالم الأعمال والبحث العلمى ، المزيد من الرياضيات والعلوم والمعارف المتخصصة والدبلومات • وقد يثير الدهشة ، ان نعرف أن التقدم التكنولوجى الذى حققته اليابان بين عامى ١٩٧٥ و١٩٨٨ يتطابق فى الواقع ، مع زيادة طفيفة ، فى عدد دبلومات الهندسة ودرجات الدكتوراه فى هذا البلد •

ولكن بالرغم من ارتباك نظامها التعليمى والتربوى ، فان أمريكا تمتلك سلطة عالمية ، ألا وهى تأثيرها الثقافى الضخم على باقى العالم • ولا يتعلق الأمر هنا باصدار حكم عن نوعية هذه الثقافة - وهى مسألة قد تثير بالطبع جدلا مثيرا - وانما بتسجيل أن الثقافة الأمريكية تنتقل ، بشكل أو آخر ، الى خارج الحدود • وبالتالي ، يزيد عدد الكتب الأمريكية التى تترجم الى اللغات الأجنبية عن تلك المترجمة الى الانجليزية • ومن وجهة نظر معينة ، قد يدعو هذا الوضع للأسف ، لأنه يحرم الأمريكيين من مصدر نفيس للأفكار والآراء ، كما أنه يجسد هيمنة أمريكية على عمليات التبادل الثقافى •

وسواء أكان ذلك للأفضل أم للأسوأ ، فان الجموع فى العالم كله ، تنوق لتبنى المواقف وأسلوب الحياة والموضات والابتكارات الغربية ، والأمريكية أساسا • لقد قيل كثيرا ، ان هذا الانجذاب لأمريكا ناجم من تعدد مكوناتها العرقية - تغذيه يهودية وودى آلن ، وزنجية بيل كوسبى ، وإيطالية شخصيات مثل كولومبو أو المخرج مارتن سكورسى ، والطابع اليابانى لبات موريتا بطل « طفل الكاراتيه » ، أو الكوبى لديزى آرناز ، أو « الوجه الباهت » لكلينت ايستوود •

ان تأثير كل صور الولايات المتحدة ، وخصوصية أبحاثها العلمية والتكنولوجية ، هي التي تمثل تهديدا « لمتشددى » الصين وآيات الله الايرانيين ، أكثر من قوتها الاقتصادية أو العسكرية . ان الانتاج والبت التليفزيونى الأمريكى هو الأكثر شعبية فى العالم ، ولا توجد قوة كبرى تمثل منافسا حقيقيا فى هذا السياق .

باختصار ، تظل الولايات المتحدة مصدرا غنيا للابتكار والتجديد ، فى مجالات العلم والتكنولوجيا والأعمال والفن والمعرفة ، بالمعنى الواسع للكلمة . وقد تتناقص هذه الميزة خلال العقود القادمة . لكن الصعوبة التي ستجدها الأمم الأخرى فى الدفاع عن نفسها أمام هذا التقدم الثقافى ، ستكون أكبر من صعوبة بنائها لترسانة جديدة أو تكامل اقتصاداتها .

يوضح لنا هذا الاستعراض لثلاثية السلطة أن أمريكا ، بالرغم من مشكلاتها الخطيرة ، أبعد ما تكون عن نمر من ورق . ستشهد صراعات اجتماعية وعنصرية وجنسية ، خلال العقود القادمة ، تبعا لانتقالات السلطة التي ستحدث داخلها أو خارج حدودها ، الا أن الاضطرابات الداخلية فى الولايات المتحدة لا تقارن ، على أية حال مع الثورات المتوقعة فى أوروبا ، التي تعد أقل الشركاء الثلاثة المشاركين فى سباق السلطة العالمية استقرارا . ولن تقلت اليابان أيضا من الصراعات السياسية والاجتماعية فى عالم مزعزع حتى النخاع .

غير أن مثل هذه التأكيدات السريعة قد تتسم بالانطباعية ، ويحق مناقشتها نقطة نقطة . لكنها تحاول أن توضح لنا ، اجمالا ، أن الولايات المتحدة أكثر المراكز الرأسمالية الثلاثة الكبرى فى العالم توازنا ، وأنها تحتفظ بتفوق فى أهم عنصر من عناصر ثلاثية السلطة ، ألا وهو المعرفة .

اختيار الشركاء :

ترتكز أغلب التوقعات عن تطور السلطة العالمية على افتراضات ساذجة وتعريف خاطئ للسلطة .

لقد أكد بول كيندى مثلا فى كتابه « صعود القوى الكبرى وانهيارها » على أقول أمريكى محتمل ، الا أن نظريته ذاتة الصيت لا تقيس السلطة الا بمقاييس الثروة والقدرات العسكرية . ويكتفى كيندى بمجرد الإشارة الى تأثير الأيدولوجية والدين والثقافة ، لكنه لا يقدر هذا التأثير حق قدره ، بالرغم من أنه أصبح أكثر حسما من أى وقت سابق . انه يهمل دور المعرفة الذى بات جوهريا بالنسبة للثروة الاقتصادية والقوة العسكرية . فان مركز السلطة يكمن حاليا فى المعرفة .

بالإضافة الى ذلك ، فان السلطة - كما سبق أن رأينا - ليست مسألة كم وإنما هي مسألة نوعية . وترتبط قوة أمة ما بأهدافها الخاصة ، وليس فقط بمقارنة قوتها مع الآخرين . فان ما يمكن اعتباره الرد المناسب لهدف معين ، مجسدا نوعا معيناً من القيم ، قد يبدو في حالات أخرى غير مناسب على الإطلاق .

وعلى نقىض أوروبا التي تركز على رؤية اقليمية ، واليابان المترددة بين سياسة اقليمية وأخرى عالمية ، فان الولايات المتحدة تبحث عن دور عالمي . فبعد أن قادت ائتلافاً دولياً ، طوال نصف قرن ، سيكون من الصعب على أمريكا أن تحصر طموحاتها في منطقة واحدة . غير أن الأمر لا يتعلق فقط بعوامل نفسية ، فالاقتصاد الأمريكي يرتبط ارتباطاً أصلياً باقتصاد باقى العالم ، ويعتمد على تنويع كبيرة من العلاقات ، فإذا ما انفصلت الولايات المتحدة فجأة عن جزء كبير من هذا الاقتصاد العالمي ، فستكون عواقب ذلك وخيمة عليها . ولن يتحمل أى زعيم أمريكي مثل هذه المسؤولية .

وقد يكون الشيء نفسه صحيحاً بالنسبة لليابان وأوروبا أيضاً . ومن ثم فان أى تهديد جدى بالعودة الى السياسة الحمائية - لوضع حد لازمة اقتصادية مثلاً - سيعزعج تماماً العلاقات بين المراكز الرأسمالية الثلاثة الكبرى . ولا ننسى أن رقم ثلاثة هو فى الأساس رقم غير مستقر ، فالثلاثي يميل غالباً الى التفكك الى اثنين وواحد . ويناضل العديد من الدول والمناطق لكى تحتل مكاناً فى نظام سلطة القرن الواحد والعشرين . وسنشهد ظهور تحالفات غربية واستراتيجيات غير متوقعة . كما ستتقدم بلدان الى صدارة المسرح العالمى بعد أن كانت قد أقصيت منذ زمن طويل لصفحات التاريخ الأخيرة . ولقد بدأ المسئولون الأوروبيون يتقربون من واشنطن بهدف خلق أشكال جديدة من التحالف لن تكون موجهة بعد الآن ضد موسكو .

وتقتصر بعض الاقتراحات على مجالات معينة مثل التليفزيون ذى الوضوحية العالية أو التكنولوجيا بشكل عام ، الا أن الدول تحتفظ فى ذهنها بطموحات أوسع . وتعتبر جريدة « داي شتوتجارت زايتونج » الألمانية عن فكرة شائعة ، حيث تقول : « سيستفيد الجميع من علاقات أوثق بين أوروبا والولايات المتحدة [٠٠٠] وستسمح هذه العلاقات باعداد سياسة مشتركة [٠٠٠] فى مواجهة منافسة اليابان » .

ولكن اذا ظلت الاستراتيجيات الأمريكية طويلة المدى غير متجاوبة مع هذه الاقتراحات ، وسمحت للتاريخ أن يتحرك نحو تحالف ضمنى بين

اليابان وأوروبا ذى صبغة ألمانية ، يقتسمان به اقتصاد العالم فيما بينهما •
(هناك شركات يابانية مثل « جى • فى • سى » • تحاول أن تنقل مقرها
الرئيسى فى أوروبا الى برلين ، وترتبط « ميتسوبيشى » بروابط قوية مع
« مسر شميث ») •

ان الولايات المتحدة • حتى وان تكاملت مع سوق شمال أمريكية
مشتركة ، لا تستطيع أن تصمد طويلا لمثل هذا الضغط ، الذى سرعان
ما قد يولده كارثة بحجم حرب عالمية ثالثة •

وعلى النقيض من ذلك ، قد يكون لتحالف أمريكى يابانى نتائج
مختلفة تماما •

لكن العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان لم تكن أسوأ مما هي
عليه الآن ، منذ الحرب العالمية الثانية • وفى الواقع ، لا تستطيع الهوة
بين البلدين أن تزداد اتساعا دون أن يولد ذلك شروا خطيرا • اذ توجد فى
كل من طوكيو وواشنطن شخصيات خطيرة تبحث عن نجاحات انتخائية
أو مال سهل ، تثير بدون أى احساس بالمسئولية ، انفجالات وأهواء مثيرة
للقلق •

وعندما يصور شينتارو ايشيهارا ، العضو السابق فى الحكومة
اليابانية ، أن الولايات المتحدة قد تحتل اليابان مرة أخرى ، لكى تمنعها
من بيع مكونات الكترونية متطورة الى الاتحاد السوفيتى ، فانه يتوقع
احتمال نشوب حرب بينهما • وهو بذلك يردد فكرة قد تطرا - وان كانت
غير معقولة - فى أذهان اليابانيين والأمريكيين • انه بذلك مثل نظرائه
من الأمريكيين الذين يتخيلون صواريخ يابانية وأمريكية موجهة ضد بعضها
البعض • لكن يتعين على كل هؤلاء أن يتذكروا ، أن من يمتطى النمر
لا يستطيع قط أن ينزل ويسير على قدميه •

ففى عالم فى قمة الاضطراب ، وذاخر دائما بالمفاجآت لا يمكن
استبعاد أى احتمال • ولكن حتى أبسط المخاطر ، قد تثير رعب من
أنهكتهم القوة الأمريكية الفاتكة ، أو المنافسة الأمريكية اليابانية • ان مثل
هذا الصراع قد يفرق العالم كله فى كابوس سيعانى منه لقرون قادمة •

كما قد تتفاقم العداوة المتنامية بين قوتى الباسفيك اذا اتخذت
أوروبا تدابيرا حمائية ، لأنها بذلك ستفرض على باقى العالم منافسة
محصومة بشكل متزايد • ولذلك تكافى فكرة « قلعة أوروبية » مغلقة أمام
العالم الخارجى ، تهديدا للسلام العالمى بالموت •

وفى مثل هذا الوضع المتفجر ، تستطيع أمريكا أن تدفع الآخرين الى مطالبتها بأن تكون « الورقة » المساعدة لأوروبا أو اليابان فى المنافسة التى تضع كل منهما فى مواجهة الآخر ، ثم تقبل بعد ذلك القيام بهذا الدور ، كما يمكنها أن تقف بينهما وتقوم بدور الوسيط . الا اذا كونت هى تحالفا لكى تسيطر على العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين . لكن مع من ؟

هنا تظهر بوضوح أهمية تحليل ثلاثية السلطة . لأننا اذا استطعنا تقدير تأثير العنف والثروة والمعرفة ، يصبح من الممكن حصر وتحديد عواقب هذه العناصر ، بمقياس السلطة ، على توليفة أو أخرى .

فعلى سبيل المثال ، سيضم التحالف الأمريكى - الأوروبى قوة عسكرية ضخمة (نوع من السوبر ناتو) ، وسيكون سوقا عملاقة ، ويخلق ثروة مهولة (وان كانت قائمة أساسا على الانتاج) . كما سيمتج هذا التحالف جمع المعرفة والتكنولوجيا الأمريكية على مثلتها الأوروبية محققا سلطة ثقافية باهرة . وستجعل الروابط الثقافية والعرقية القديمة مثل هذا التحالف طبيعيا تقريبا .

ولكن اذا تم توجيه هذا التحالف ضد اليابان ، فسيؤدى ذلك الى ايقاظ ذكريات الثلاثينات ، ويدفع اليابان الى اعادة التسليح ، ويضع الصقور على رأس حكومتها . كما قد تتجه الى بعض الدول النامية لكى تجد منافذ لمنتجاتها ورؤوس أموالها ، وان كانت ذات نوعية أقل . وقد يؤدى هذا التحالف عسكريا ، الى اتفاق يابانى - روسى ، بل والى شكل جديد من المغامرة الصينية .

ان ابعاد اليابان عن أوروبا - اذا كان ذلك معقولا - بل وعن الولايات المتحدة ، يعادل وضع قنبلة عالمية موقوتة .

ان التفكير البارد ، يكشف لنا أن التحالف بين الولايات المتحدة واليابان سيؤدى الى موقف مختلف جذريا ، بالرغم من حالة التوتر الحالية بين البلدين . ويجب عدم اهمال هذا الاحتمال فى عالم يمكن أن يتحول فيه الراى العام بين ليلة وضحاها ، وحيث قامت أمريكا بتقديم دعمها لجورباتشوف .

ومهما بدا ذلك متناقضا ، فان تحالفا أمريكيا - يابانيا يستهدف موازنة سلطة أوروبا سيضم أول وثالث ميزانية عسكرية فى العالم ، وأكثر اقتصادين ازدهارا ، وأسرع القواعد العلمية والتقنية تطورا . ويمكن

لمثل هذه التوليفة أن تشكل ثنائيا استراتيجيا أو سلطة ثنائية تشمل القوتين الاقتصاديتين الأسرع نموا وانطلاقا ، أكبر دولتين فى الباسفيك فى مواجهة أوروبا .

وهناك عامل آخر ، مثير للقلق ، يميز بين هذين النوعين من التحالفات ، التى قد تجد أمريكا نفسها ممزقة بينهما . وقليل ما يشار الى هذا العامل فى واشنطن أو طوكيو أو العواصم الأوروبية ، حتى ان استراتيجيات الأمم الأقوى والأغنى تميل الى نسيانه . غير أن هذا العامل قد يزن كثيرا ، على المدى الطويل ، فى التوافق بين الأمم .

فكل تحالف بين أوروبا والولايات المتحدة ، بدون اليابان ، سيعادل فى الواقع ائتلافا أحادى العنصر ، فى عالم أصبح فيه العنصر الأبيض أقلية بشكل متزايد . وعلى النقيض من ذلك ، سيبدو التحالف الأمريكى اليابانى ، بالرغم من العنصرية الخاصة لهذين البلدين ، كائتلاف بين عنصرين . وسيكون لهذه السمة تأثير عميق على باقى العالم .

ان التاريخ لا يتقدم على قضبان واضحة التحديد نحو مستقبل محدد مسبقا . وفى عصر تحول السلطة ، الملائم لكل الانقلابات الثورية ، يصبح أى استبدال للسلطة ممكنا . فالضغط الاسلامى فى الجنوب يثير قلق أوروبا ، والصين مهددة بحرب أهلية . ويمكن تصور العديد من السيناريوهات المتفجرة الأخرى . ومن المؤكد ، أن باقى العالم لن يبقى مكتوف الأيدي ، وهو يرى أوروبا واليابان والولايات المتحدة يتقاسمون الكعكة ، ولكن خبراء الاستراتيجية فى كل من واشنطن وطوكيو وبروكسل وبرلين سيضطرون ، قريبا الى اختيار معسكرهم فى هذه المنافسة الثلاثية الكبيرة على السلطة العالمية .

وسيحدد القرار الذى ستتخذه واشنطن (بتبصر أولا) مستقبل باقى العالم ، من الصين الى الاتحاد السوفيتى ، مرورا بالشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

ما الذى يمكن قوله عن هذا الصراع بين القوى الرأسمالية من أجل السلطة العالمية ؟ ومن سينتصر من هذه القوى الثلاث فى الانتقال الكبير القادم للسلطة الذى يشهده التاريخ البشرى ؟

ان الاجابة على هذا السؤال ، كما سنرى فى الفصل التالى ، هى أننا نطرح سؤالاً رديئاً .

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is crucial for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part of the document outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. It highlights the need for a systematic approach to data collection and the importance of using reliable sources of information.

3. The third part of the document describes the process of interpreting the data and drawing conclusions. It stresses the importance of considering all relevant factors and the need for a clear and concise presentation of the findings.

4. The fourth part of the document discusses the implications of the findings and the need for further research. It emphasizes that the results of the study should be used to inform decision-making and to guide the development of future projects.

5. The fifth part of the document provides a summary of the key findings and conclusions. It highlights the main points of the study and the implications for the organization's future operations.

6. The sixth part of the document discusses the limitations of the study and the need for further research. It emphasizes that the results of the study are based on a limited sample and that further research is needed to confirm the findings.

7. The seventh part of the document provides a final summary of the key findings and conclusions. It highlights the main points of the study and the implications for the organization's future operations.

8. The eighth part of the document discusses the limitations of the study and the need for further research. It emphasizes that the results of the study are based on a limited sample and that further research is needed to confirm the findings.

الفصل الرابع والثلاثون

المصارعون العالميون

قد يكون التساؤل عن الأمة التي ستسود العالم في القرن الحادى والعشرين لعبة مثيرة ، لكنه فى الواقع سؤال ردىء - أو على الأقل سؤال لم يحسن طرحه - لأنه يهمل قدوم « المصارعين العالميين » ، وهو ما يمكن اعتباره أهم انقلاب منذ تكوين الدولة - الأمة .

هنالك مجموعة جديدة تبرز وتنطلق بالفعل للانقضاض على عناصر السلطة التى كانت فى السابق وقفا على الدولة - الأمة وحدها . بعض هذه الجماعات ايجابية أما البعض الآخر فهو ضار تماما .

عودة الدين :

عندما أهدر آية الله الخمينى - المتعطش للدم - دم سلمان رشدى ، لأنه اعتبر روايته « آيات شيطانية » تجديفا ، أرسل بذلك رسالة الى كل الحكومات ، وتناقلت الأعمار الصناعية والتليفزيون والصحافة هذه الرسالة على الفور ، غير أن المغزى الحقيقى لهذه الرسالة لم يدرك قط ، بل تم اساءة فهمه كلية .

ويمكن بالفعل اثبات أن عمل سلمان رشدى كان فظا ، وأنه أهان المسلمين وسب ديننا كاملا وانتهك حرمة القرآن ، الا أن ذلك لا يمثل المغزى الحقيقى لرسالته .

لقد أعلن الخومينى بهذه الرسالة أن الدول - الأمم لم تعد الممثل الوحيد ولا حتى الرئيسى على الساحة العالمية .

بدا الأمر ، خارجيا ، وكان الخوميني يؤكد أن ايران ، وهي دولة ذات سيادة ، لها « الحق » فى تحديد ما يحق لمواطني دول أخرى ذات سيادة أن يقرموه أو لا يقرموه . وأنه بادعائه هذا الحق وبالتهديد الارهابي لفرض تطبيقه يدفع الرقابة ، التى كانت دائما قضية داخلية ، الى مصاف الاجراء العالمى .

وفى عالم يكتسى فيه الاقتصاد ووسائل الاعلام بعدا عالميا ، يطالب الخوميني بالسيطرة على الأذهان على صعيد عالمى .

وفى أزمئة أخرى ، ادعت بعض الأديان حقا مماثلا ، مع احتمال حرق المخالفين فى سبيل تطبيق هذا الحق . ولكن الخوميني عندما أطلق تهديدات الاغتيال عبر الحدود ، لم يكتف بمهاجمة مواطن بريطانى وانما تحدى بذلك أكثر الحقوق رسوخا لكل دولة - أمة ، ألا وهو حق حماية مواطنيها .

وكان الخوميني قد قال ان الدول « ذات السيادة » ليست كذلك إطلاقا وانما هي خاضعة لسيادة عليا ذات تبعية شعبية ، وهو وحده الذى يحددها ، مؤكدا بذلك أن الدين أو الكنيسة لهما سلطات أعلى من سلطات الدولة - الأمة .

انه فى الواقع ، يطرح للبحث مرة أخرى كل هياكل القوانين والأعراف الدولية « الحديثة » القائمة ، حتى الآن ، على مسلمة أن الأمم تشكل الوحدات الأساسية على الساحة الدولية . وتجسد هذه الفرضية كوكبا مقسما بوضوح الى دول لكل منها راية خاصة بها ، وجيش وأراض محددة بدقة ، ومقعد فى الأمم المتحدة ، وحقوق محددة بشكل منطقي وعقلانى .

ولم يكن مجرد صدفة ، أن بدا تصرف الخوميني بالنسبة لباقي العالم كإشارة الى عودة قاسية نحو عصر ما قبل الصناعة . لأن تقديم حقوق الدين على حقوق الدولة - الأمة ، يعيد الى الأذهان عقيدة بابوات العصور الوسطى فى زمن الحروب الدينية الدامية .

وتكتسب هذه الظاهرة أهمية قصوى لأننا قد نعود الى النظام الذى كان ساريا قبل عصر التصنيع ، عندما كانت السلطة السياسية غير موزعة بعد بين كيانات قومية محددة بوضوح .

كان مجتمع ما قبل الصناعة خليطا من دول - مدن ، وموانئ تحت سيطرة القراصنة ، وولايات اقطاعية وحركات دينية ، وكيانات أخرى تتنازع السلطة فيما بينها ، وتدعى حقوقا هي حاليا من حق الحكومات وحدها . وكان ما يمكن أن نسميه أمة بالمعنى المقرر حاليا نادرا للغاية .

وكان النظام ، فى الواقع ، أبعد ما يكون عن التجانس • وعلى النقيض ،
- كان نظام الدولة - الأمة الذى تشكل خلال قرون المجتمع المصنعى أكثر
تماسكا وتجانسا بكثير •

ونعود من جديد الى نظام عالمى أكثر تباينا وأقل تجانسا ، فى عالم
متحرك ذى تكنولوجيا متقدمة واتصالات فورية وصواريخ نووية وأسلحة
كيماوية • انها قفزة ضخمة تقودنا فى ذات الوقت الى الامام وإلى الخلف
وتدفع بالأديان من جديد الى مركز المسرح العالمى • الا أن ذلك لا يخص
الأصولية الاسلامية وحدها •

لقد سبكت القوة العالمية المتنامية للكنيسة الكاثوليكية تطورا مختلفا
تماما ، حيث لعبت دبلوماسية الفاتيكان دورا مهما فى التغيرات السياسية
الأخيرة ، ابتداء من الفلبين الى بنما • أما فى بولندا فقد كسبت الكنيسة
الإعجاب الشعبى لمعارضتها العنيفة للنظام الشيوعى ، وأصبحت تمثل قوة
مهمة تساند أول حكومة غير شيوعية تحكم البلاد • ويعتقد دبلوماسيو
الفاتيكان أن الانقلابات التى وقعت فى أوروبا الشرقية ترجع الى حد
كبير ، الى مبادرات يوحنا بولس الثانى •

ويمه البابا يده الى الأديان الأخرى ، فهو ليس متعصبا ، كما أنه
يقف ضد العنف العنصرى ، الا أن دعوته من أجل « أوروبا مسيحية »
وانتقاداته المتكررة للديمقراطيات الغربية تردد أصداء قرون مضت •

وتعيد سياسة الفاتيكان الى الأذهان وثيقة منسية منذ زمن طويل ،
كانت تتداول فى العواصم الأوروبية فى عام ١٩١٨ ، تدعو الى اقامة دولة
كاثوليكية عظمى تضم بافاريا والمجر والنمسا وكرواتيا وبوهيميا
وسلوفاكيا وبولندا • وتشمل أوروبا المسيحية هذه (وهى ليست
كاثوليكية فقط بالطبع) اجمالى أوروبا حاليا ، من الأورال الى الأطلنطى ،
أى حوالى ٧٠٠ مليون نسمة •

ان مثل هذا التطاول من جانب الدين ، ينتهك المبادئ التى قامت
عليها منذ قرون قواعد الديمقراطية فى العالم الصناعى ، وهى القواعد
التي تضع مسافة لا يستهان بها بين الكنيسة والدولة • (اذا أصبحت
أوروبا مسيحية ولم تعد علمانية ، فما هى مكانة غير المؤمنين أو الهندوس
أو اليهود فيها ، فضلا عن ١/٨ مليوننا من المهاجرين المسلمين الذين تم
اجتذابهم الى أوروبا خلال العقود الأخيرة لتأمين عمالة رخيصة ؟ ومع ذلك ،
يحلم بعض الأصوليين المسلمين - طبقا لمدير معهد العالم العربى فى
باريس - بجعل العاصمة الفرنسية ، خلال بضع سنوات ، « عاصمة
الاسلام كما كانت قديما بغداد أو القاهرة ») •

وبالتالى ، لا يمكن تحليل بروز السلطات العالمية خلال السنوات القادمة دون أخذ صعود الاسلام والكاثوليكية والأديان الأخرى فى الاعتبار - والصراعات والحروب المقدسة التى ستنتج عن ذلك .

امبراطورية الكوكابين :

ليست الأديان هى القوة الوحيدة التى تتحدى سلطة الدولة - الأمة .
ففى تحليل للتجارة العالمية للمخدرات كتب جيمس ميلز يقول : « ان الامبراطورية الخفية تملك الآن سلطة وثروات وجاها أكثر من العديد من الدول . قد لا يكون لهذه الامبراطورية علم فى الأمم المتحدة الا أن لها جيشا ووكالات استخبار ودوائر دبلوماسية أقوى بمراحل من دوائر العديد من البلدان » .

ان ما فعله كارتل المخدرات من ارهاب وشلل للحكومة فى كولومبيا ، بعد أن قلب رأسا على عقب التوازن الاقتصادى للبلاد ، يوضح بما فيه الكفاية أن الجماعات الخارجة عن القانون - حتى وان كانت بعيدة عن تجارة المخدرات - قد تستطيع أن تفعل الشئ نفسه فى المستقبل القريب .

ويمكن قياس التهديد الذى يمثله هذا الكارتل بضخامة أجهزة الأمن التى تم نشرها حول الرئيس بوش ورؤساء بيرو وبوليفيا وكولومبيا أثناء انعقاد القمة المسماة « قمة قرطاجنة لمكافحة المخدرات » . اذ لم تتردد السلطات الكولومبية فى تقديم أسراب طائرات مقاتلة وأسطول سفن حربية ووحدات ضفادع بشرية وفرق لمكافحة الارهاب بالإضافة الى آلاف الجنود . هذه القوات لم تكن موجهة ضد دولة معادية ولكن ضد عصابة عائلية .

وتواجه الحكومات صعوبات متزايدة فى مكافحتها لهؤلاء اللاعبين الجدد على الساحة الدولية نظرا لشدة بيروقراطيتها والبطء الشديد لردود فعلها . فهى مرتبطة بالعديد من العلاقات الدولية المتشابكة التى تتطلب مشاورات واتفاقيات مع حلفائها . كما يتعين عليها مواجهة عدد لا يستهان به من جماعات المصالح فى الداخل ، بحيث لا تملك قط ، الوقت اللازم للرد على مناورات بارونات المخدرات أو المتعصبين الدينيين أو الارهابيين .

وعلى النقيض من ذلك ، لدى العديد من «المصارعين العالميين» ورجال حرب العصابات وكراتلات المخدرات هياكل غير بيروقراطية بل وسابقة للبيروقراطية ، يرأسها زعيم واحد يتمتع بكاريزما ، ويمكنه التصرف بسرعة كبيرة واحداث نتائج مرعبة وفاجعة . وقد يصعب أحيانا معرفة من

هو الزعيم الحقيقي • وتميل الحكومات الى الهروب من مثل هذه الصراعات المعقدة • فمع من يمكن توقيع اتفاق ؟ وإذا أمكن تحديد هذا الشخص فكيف يمكن ضمان احترام مثل هذا الاتفاق ؟ هل ستستطيع الحكومات اطلاق سراح الرهائن أو ايقاف تدفق المخدرات أو منع الهجمات الارهابية أو أعمال القرصنة ؟

ان القوانين الدولية التى احتوت الفوضى فى السابق ، باتت عاجزة تماما عن معالجة هذه الحقائق العالمية الجديدة •

وفى عالم مكتظ بالأقمار الصناعية وأجهزة الليزر والكمبيوتر ، والأسلحة المصغرة الحجم والفائقة الدقة ، والفيروسات الكفيلة بهجمة قلب النظام الاعلامى مباشرة ، فان الأمم كما نعرفها مهددة بأن تجد نفسها أحيانا فى مواجهة أعداء أقوى ، قدراتهم تفوق قدراتها مليون مرة •

تشتت « الطفلة » :

إذا كانت الدول عاجزة عن مكافحة الارهاب أو التعصب الدينى ، فانها تجد صعوبة متزايدة فى السيطرة على الشركات الكبرى التى تقوم ، على مهل وبحرية تامة ، بنقل الأموال والفروع والعاملين والتلوث الخاص بها من بلد الى آخر •

لقد شجع تحرير الأسواق المالية ظهور ونمو الشركات الـ ٦٠٠ العملاقة التى كان يطلق عليها فيما مضى اسم « المتعددة الجنسية » ، والتى تمثل حاليا خمس كل القيمة المضافة للانتاج الزراعى والصناعى العالمى • الا أن الزمن قد تجاوز الآن تعبير « متعددة الجنسية » ، فالشركات العملاقة عدية الجنسية أساسا •

حتى وقت قريب ، كانت الشركات متعددة الجنسية « تنتمى » لبلد أو آخر حتى وان زاولت نشاطها فى العالم كله • كانت « آى • بى • ام • » بداهة شركة أمريكية • أما فى عصر النظام الجديد لخلق الثروة ومع ارتباط شركات ، من العديد من البلدان ، فى شكل « كورنستيوم » أو « تجمع للمنتجين » يصبح من العسير تحديد جنسية شركة ما • فشركة « آى • بى • ام - يابان » تعتبر شركة يابانية من العديد من الجوانب ، كما تملك فورد ٢٥ ٪ من أنصبة مازدا • وتنتج هوندا سيارات فى الولايات المتحدة وتصدرها الى اليابان • وتعد جنرال موتورز أكبر حامل أسهم فى شركة ايزوزو • ويؤكد مستشار الادارة كنيشى أوهمای ذلك قائلا : « من الصعب تحديد جنسية [٠٠٠] أية شركة عالمية • فكل هذه الشركات ترفع علم ع. لاثنا وليس علم بلدها الأصل » •

ما هي « جنسية » فيزا انترناشيونال ؟ يقع المقر الرئيسى للشركة فى الولايات المتحدة ولكنها ملك لـ ٢١ ألف مؤسسة مالية موزعة فى ١٨٧ بلدا ، ومجلس ادارتها ومجالسها الاقليمية منظمة بطريقة لا تسمح اطلاقا لاية دولة أن تملك ٥١ ٪ من الأصوات .

ويمكن ، مبدئيا ، أن تنتقل ملكية شركة ما من بلد الى آخر بين عشية وضحاها ، نظرا لعمليات اندماج الشركات والاستيلاء على مقاليد السلطة فيها وزيادة رأس المال على الصعيد الدولى . ومن ثم تغدو الشركات الكبرى لا جنسية لها بشكل متزايد أو عبر قومية ، فهي تستمد رؤوس أموالها وقادتها من بلدان مختلفة ، وتخلق فرص عمل وتوزع أرباحها فى عدد كبير من الدول .

ان مثل هذه الانقلابات تضطربنا الى اعادة التفكير فى مفاهيم ، محملة بمدلولات عاطفية ، مثل القومية الاقتصادية والاستعمار الجديد أو الامبريالية . على سبيل المثال ، يعتقد سكان أمريكا اللاتينية أن الامبريالية « الياكية » (الأمريكية) تستخلص « أرباحها الفائقة » من بلادهم . ولكن اذا تم توزيع « الأرباح الفائقة » المستخلصة من عملية فى المكسيك ، بين مستثمرين موزعين بين اليابان وأوروبا الغربية والبرازيل مثلا (بل والصين ذات يوم) فمن ، فى هذه الحالة ، سيكون الامبريالى ؟

ما الذى يحدث عندما يكون المقر الرئيسى لشركة ما فى ماكاو أو كوراساو وحملته أسهمها موزعين بين ما لا يقل عن عشر دول ، ويتم تبادل هذه الأسهم فى ست بورصات ، من بومباى الى سيدنى ومن باريس الى هونج كونج ؟ وعندما يكون المستثمرون المؤسسيون أنفسهم عبر قوميين ؟ وعندما يكون المديرون قادمين من العالم كله ؟ عندئذ من يكون « الطغاة الامبرياليون » ؟

لقد أصاب الاضطراب كل العلاقات بين الشركات العالمية والحكومات نتيجة هذا فقدان للهوية القومية . وفى السابق كان قادة الدول ، التى تنتمى لها هذه الشركات ، يشجعون مصالحها فى الاقتصاد العالمى بل ويمارسون ضغوطا دبلوماسية لخدمة أهداف هذه الشركات . وفى كثير من الأحيان كان القادة يلوحون ، عند الضرورة ، بالتهديد بعمل عسكري (أو يقومون به فعلا) لحماية استثماراتها والعاملين لديها .

فى بداية السبعينات ، عملت إل « سي . آى . آيه » بنشاط لزراعة حكومة الهندى فى شيلى بناء على طلب « آى . تى . تى » .

وشركات أمريكية كبرى أخرى • وفي المستقبل ، ستكون الحكومات أقل نشاطا ومهمة في الاستجابة لرغبات الشركات التي لن تكون قومية ولا دولية وإنما عبر قومية •

اذن ، ما الذى سيحدث اذا ما هدد ارهابيون أو رجال عصابات أو دول معادية ، تجهيزات ومعدات إحدى كبرى الشركات عبر القومية أو العاملين لديها ؟

وممن ستطلب العون فى هذه الحالة ؟ وهل ستكتفى هذه الشركة بأن تقطع علاقاتها بلطف مع مستثمريها ؟

مرتزقة الصناعة :

ان القوة العسكرية ، هى عنصر السلطة الوحيد الذى تمتلكه الدولة - الأمة ولا يمتلكه « بعد » الطامحون الآخرون للسلطة • ولكن اذا فشلت الدول والقوى الدولية الأخرى فى فرض النظام ، فمن المحتمل تماما أن يأتى اليوم الذى تقرر فيه الشركات عبر القومية ، أن الوقت قد حان لتشكيل ألويتها الخاصة •

مهما بدا ذلك غريبا ، فهناك سوابق تاريخية لذلك • فلم يكن سير فرنسيس دراك يحارب فقط السفن الأسبانية المتخمة بالفضة ، وإنما المدن على امتداد سواحل المحيط الهادى لأمريكا الجنوبية والوسطى والمكسيك أيضا ، ويتمويل من مستثمرين خاصين •

هل يكون أمرا منافيا للواقع تصور « نسخة تناسب القرن الحادى والعشرين » من قادة المرتزقة الايطاليين ؟

يصف الروائى ألفريد كوبل هذا الموقف بالتحديد ، فى روايته « لواء نهاية العالم » ، حيث تشكل شركة بترولية عملاقة جيشا لحماية آبارها ضد تهديد باضراب تصاحبه أعمال عنف • لقد تصرفت الشركة بهذا الشكل لأنها لم تنجح فى الحصول على حماية الحكومة لمصالحها •

ومهما بدا هذا السيناريو مبالغا فيه فإنه يمثل نوعا من المنطق • ان عجز الدول عن وقف الارهاب ، بالرغم من كل قوتها العسكرية ، اضطر الشركات الكبرى أن تتولى الأمور بنفسها وتستخدم سائقين مدربين وحرسا خاصا وخبراء فى الأمن • الخ • فعندما احتجزت ايران بعض العاملين لدى الملياردير روس بيرو كرهائن ، قرر الأخير استخدام جنود سابقين فى سلاح المظلات الأمريكى لاطلاق سراحهم • ولا تبقى سوى خطوة صغيرة للوصول الى تشكيل قوات من المرتزقة •

الأمم المتحدة + :

من الواضح أننا ننتقل مباشرة نحو الفوضى ، إذا لم تسجل كتابة قواعد دولية جديدة وتتشكل مؤسسات تهدف الى فرض احترام هذه القواعد ، أو إذا لم يمثل فيها « المصارعون العالميون » أمثال الشركات عبر القومية ، والأديان والقوى المماثلة الأخرى .

وستتولى المؤسسات العالمية الجديدة مسئولية الاقتراحات التي تهدف الى تسوية مشكلات البيئة ومراقبة التسليح والقضايا المالية وقضايا انسياحة والاتصالات اللاسلكية ، كذلك المشكلات الاقتصادية الإقليمية . ولكن هل ستسيطر على هذه المؤسسات الدول - الأمم وحدها ؟

كلما قلت استجابة الحكومات القومية والمنظمات بين الحكومية لاحتياجات الشركات عبر القومية ، طالبت هذه الشركات بمشاركة مباشرة في المؤسسات العالمية وقل استعدادها لعدم التدخل .

وليس من الصعب تخيل انشاء مجلس عالمي للشركات عبر القومية يهدف الى التعبير عن موقف هذا النوع من الشركات ، ويوازن دور الدول - الأمم . كما قد تطالب الشركات الكبرى بأن تمثل داخل المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي والجات .

ونظرا لتنوع « المصارعين العالميين » وقوتهم المتنامية ، قد تضطر الأمم المتحدة ، التي هي حتى الآن مجرد كونسرتيوم للدول - الأمم ، الى منح حق التمثيل لغير الدول (وهو تمثيل يتجاوز الدور الاستشاري والرمزي المحض الممنوح حاليا لبعض المنظمات غير الحكومية) .

وبدلا من المبدأ القائل بأن لكل دولة صوتا واحدا ، قد تضيف الأمم المتحدة ، عند الضرورة فئات جديدة لتمثيل الشركات عبر القومية والمجموعات الدينية وكيانات أخرى ، وهو ما يوسع بشكل كبير قاعدة هذه الكيانات عالميا . وإذا رفضت الدول - الأمم العاملة داخل الأمم المتحدة توسيع تمثيل هذه المجموعات ، فقد نشهد انشاء منظمات دولية مضادة ، خاصة مع توالى تدعيم وتكاثر الشركات عبر القومية .

وسواء برهن المستقبل على صحة هذه التأملات أم لا ، فإن « المصارعين العالميين » الجدد - شركات أو مجرمين أو جماعات دينية أو آخرين - تنقسم « فعلا » السلطة مع الدول - الأمم .

الأسلوب الجديد للمنظمات العالمية :

ترتبط الاجابة على السؤال : ما اذا كان يتعين تمثيل هؤلاء « المصارعين » أم لا داخل المؤسسات الدولية ؟ ارتباطا مباشرا بمفهوم المنظمات الجديدة التي ستحتل الساحة الدولية . ويواجه مهندسو النظام العالمي الجديد قضية جوهرية ، ألا وهي : هل يتعين أن تكون الهياكل الجديدة رأسية أم الأفضل أن تكون أفقية ؟

نجد مثلا لذلك في الهيكل الرأسي لتنظيم الجماعة الأوروبية التي يبدو أنها تريد اقامة حكومة أعلى . وطبقا للمناهضين لها ، فإن هذه الحكومة ستحتزل وضع الدول ذات السيادة للبلدان الأعضاء الى وضع الولايات ، وذلك بممارسة سيطرة فوق قومية على النقود والنظام المصرفي ومعايير التعليم وحماية البيئة والزراعة بل وحتى الميزانيات القومية .

ويحاول هذا النموذج الرأسي حل المشكلات باضافة درجة للتسلسل الهرمي للسلطة . انه بنية مؤسسية « رأسية » .

وفي الجانب المقابل ، يوجد نموذج آخر مطابق لأشكال التنظيم الجديدة السائدة في عالم الأعمال والاقتصادات المتقدمة ، التي تتجه جميعها الى « تسطيح » هذا التسلسل الهرمي . ويعتمد هذا النموذج على شبكات تحالفات وكونسترومات ووكالات متخصصة في شئون الضبط والتنظيم ، تعمل معا لتحقيق أهداف شديدة الطموح بالنسبة لدولة واحدة . ولا يوجد في ظل مثل هذا النظام تسلسل مستويات ، كما لا يتم تجميع الوكالات المتخصصة تحت سلطة هيئة مركزية غير متخصصة ، إنما يتعلق الأمر ببنية « مسطحة » مثل « الشركة المرنة » .

ويراقب العالم كله باهتمام ، تطورات الجماعة الأوروبية التي غالبا ما تعتبر النموذج الوحيد الموجود للتنظيم الاقليمي ، هناك مشروعات على غرار الجماعة الأوروبية ، ولكن على مستوى أصغر ، قد ترى النور ، في المغرب والشرق الأوسط وكذلك في الكاريبي والباسفيكي . ولكن قد يكون التناول الأكثر ثورية ، هو تضامن مختلف المنظمات القائمة بالفعل في هذه المناطق ، دون فرض هيئة رقابة وسيطرة جديدة عليها . والشئ نفسه يمكن تنفيذه بين الأمم .

ترتبط اليابان والولايات المتحدة مثلا ارتباطا وثيقا على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري ، بحيث يؤثر أى قرار يتخذ في احدهما تأثيرا مباشرا في البلد الآخر . وفي وضع كهذا ، قد لا يكون بعيدا ذلك اليوم الذي تطالب فيه اليابان بتمثيلها في الكونجرس الأمريكي ، وفي

هذه الحالة ستطالب الولايات المتحدة بتمثيل متكافئ في الدايت الياباني .
وبالتالى تشهد بداية انتشار البرلمانات « بين القومية » .

فالديمقراطية تفترض حق من يتأثر بقرار ما ، أن يعبر عن رأيه فى اتخاذ مثل هذا القرار . وإذا كان الأمر كذلك ، فانه يتعين تمثيل العديد من الأمم فى الكونجرس الأمريكى ، لأن قراراته تؤثر مباشرة على حياتها أكثر من قرارات قادتها أنفسهم .

فكلما أصبح العالم عالميا ، وكلما انتشر النظام الجديد لخلق الثروة، تزايدت متطلبات المشاركة السياسية بين - الدولية - بل وحق الاقتراع بين - الدولى ، بالنسبة لعدد كبير من السكان الذين سيَشعرون أنهم مستبعدون عن القرارات التى تؤثر على وجودهم .

وأيا كانت أشكال المنظمات العالمية فى المستقبل ، يتعين عليها أن تولى اهتماما لتأثيرات « المصارعين العالميين » ، سواء أكانت سلبية أم ايجابية .

ولكن ، الى أى مدى يجب أن يتم تمثيل الجماعات الدينية والشركات والنقابات عبر القومية ، والأحزاب السياسية وحركات حماية البيئة والمنظمات الانسانية وهيئات المجتمع المدنى الأخرى ، داخل مؤسسات المستقبل العالمية ؟

وكيف يمكن الحفاظ على الفصل بين الكنيسة والدولة على مستوى العالم ، لتفادى حمائم الدم والقمع التى غالبا ما تنجم عن اختلاطهما ؟ وما السبيل الى عزل الارهابيين والمجرمين ودعاة الحرب وبارونات المخدرات ؟ وما هو الصوت الشرعى الذى ستحصل عليه الأقليات المقهورة فى بلادها ، على الصعيد العالمى ؟ وما هى الصواريخ الدفاعية أو الأسلحة الكيميائية التى يتعين أن تكون اقليمية أو عالمية ، ولا تخضع لسلطات قومية محضة ؟

لا يستطيع أحد أن يعطى اجابات فاصلة لمثل هذه الأسئلة الحساسة بالرغم من أنها تتناول المستقبل القريب . قد تبدو هذه الأسئلة ذاتها غريبة فى عالم يعتقد أنه لازال منظما حول الدول - الأمم . ولكن ، فى فجر المجتمع الصناعى ، لم يكن هناك ما هو أغرب ولا أخطر ولا أكثر تطرفا من أفكار الثوريين الفرنسيين والانجليز والأمريكيين ، الذين كانوا يعتقدون أنه يتعين على الشعب والبرلمان مراقبة الملوك والسيطرة عليهم وليس العكس ، وأن غياب التمثيل الشعبى هو مصدر التمرد والثورة .

وستثير مثل هذه الأفكار ، خلافاً محمومة في العديد من البلدان على خلفية من الشعور الوطني . ففي نهاية القرن الماضي ، كان شارل موار الكاتب الفاشستي الفرنسي يردد وجهة نظر شعبية مفادها « ان الاستقلال الوطني هو أئمن الحريات الانسانية » . الا أن السيادة والاستقلال المطلقين لم يوجد الا في الاساطير والأوهام .

ان البلدان التي تستطيع أن ترفض تماماً النظام الجديد لخلق الثروة قد تتفادى أن تجد نفسها منضمة للاقتصاد العالمي الجديد . ولكن من لا تربطه علاقة بباقي العالم ، سيجد نفسه يوماً ما لا محالة ، مشدوداً الى التبعية المتبادلة للنظام العالمي - وهو النظام الذي لا تقوده الأمم وحدها وانما « المصارعون العالميون » الجدد الأقوياء يشاركونها القيادة .

اننا نشهد عملية انتقال للسلطات بين الدول - الأمم (فرادى أو مجتمعين) والمصارعين العالميين . وهو ما يعنى حدوث ثورة عالمية في النظم السياسية .

كما ستزداد حدة علم التجانس المتنامي للنظام العالمي في حالة تفتت الدول العملاقة ، وهو ما يبدو محتملاً تماماً في الوقت الراهن . فالاتحاد السوفيتي يتفكك سريعاً ، ويحاول جورباتشوف ، قدر المستطاع ، الحفاظ على نوع من التماسك في اطار يتحطم . وستنفصل بعض العناصر بعد فترة لن تطول ، وتتخذ أشكالاً غريبة خلال العقود القادمة . وسواء ظلت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق أم لا ، فان بعض المناطق ستجذب ولا مفر الى المدار الاقتصادي الأوروبي الذي تسيطر عليه ألمانيا . أما البعض الآخر فقد ينجذب الى فلك آسيا الوليد ذي التأثير الياباني .

كما قد تتجمع الجمهوريات المتخلفة المعتمدة أساساً على الزراعة واستخراج المواد الأولية في نوع من الاتحاد الحر . ولكن قد تتلاشى الاعتبارات الاقتصادية العقلانية أمام موجة من الصراعات العنصرية والدينية ، مما قد يؤدي الى اندماج أوكرانيا وروسيا وروسيا البيضاء في تجمع كبير قائم على الثقافة السلافية والكنيسة الأرثوذكسية ، بعد أن تكون قد استعادت نشاطها وقوتها . ومن ناحية أخرى ، يمكن أن يقرم الاسلام بتجميع بعض جمهوريات آسيا الصغرى .

وقد تتفكك الصين هي أيضاً ، فتحطم مناطقها الأكثر تصنيعاً في الجنوب والشرق وروابطها مع الصين الزراعية ، لتقيم كيانات جديدة مع هونج كونج وتايوان وسنغافورة ، بل وكوريا بعد توحيدها . وسينتج ،

فى هذه الحالة ، تجمع اقتصادى كونفوشى ضخم ليواجه صعود اليابان ، ويدعم فى الوقت نفسه دور العامل الدينى كمحدد أساسى للنظام العالمى الجديد .

ان الاعتقاد بأن مثل هذه التحولات يمكن أن تحدث بدون حرب أهلية أو صراعات أخرى ، أو أنها يمكن أن ترتسم فى الاطار البالى للنظام العالمى القائم على الأمم ، يعد علامة على نقص فاضح فى التخيل والتوقع . ويظل الشيء الوحيد الأكيد هو أن عالم الغد سيفاجئنا جميعا .

ومع ذلك ، بات من المعترف به فعلا ، أن انتشار النظام الجديد لخلق الثروة على امتداد الكرة الأرضية ، فى طريقه لاجداث انقلاب فى مفاهيمنا عن التنمية الاقتصادية فى « الجنوب » المزعوم . كما سيفجر الاشتراكية فى « الشرق » ويقذف بالحلفاء فى منافسة محمومة . ومن ثم فهو يتطلب نظاما عالميا مختلفا جذريا عن العالم الذى نعرفه ، نظام أكثر تنوعا وأقل استقرارا ومحملا بقدر متساو من الآمال والمخاوف .

لقد قلبت المعرفة الجديدة العالم الذى كان مألوفنا ، وزعزعت أعمدة السلطة التى كانت تسمح له بأن يظل قائما . وفى مواجهة أطلاله ، نجد أنفسنا معا عند خط البداية مستعدين مرة أخرى لاقامة حضارة جديدة .

الخلاصة

حرية ونظام وصدفة

لقد حللنا فى هذا الكتاب احدى أهم الثورات فى تاريخ السلطة - انه انقلاب يعيد تشكيل كوكبنا تماما • لقد تم ، خلال الأجيال السابقة ، تخصيص آلاف الدراسات للثورات التكنولوجية والاجتماعية والبيئية والثقافية ، الا أن القليل منها نسبيا حرص على تحليل تحول طبيعة السلطة ذاتها ، وان كان يتفرع من هذا التحول العديد من التغيرات الأخرى •

كما رأينا أيضا كيف أن السلطة فى طريقها لأن تنقلب على جميع الأصعدة ، ابتداء من عالم الأعمال الى الدوائر الحكومية والعلاقات الدولية •

ان السلطة هى احدى أكثر الظواهر الاجتماعية جوهرية والمرتبطة بطبيعة عالمنا ذاتها •

لمدة تزيد عن ثلاثة قرون ، صور العالم الغربى العالم كساعة أو آلة عملاقة ، حيث تؤدى الأسباب المعروفة الى نتائج متوقعة • وطبقا لهذا التحليل الحتمى ، يكون العالم اذن كيانا كامل التنظيم ، وبمجرد أن يبدأ فى العمل يبرهج مسبقا كل الأفعال القادمة •

إذا كان هذا الوصف للعالم صحيحا لكننا جميعا عاجزين تماما • لأنه طالما كانت الظروف والشروط الأصلية لأية عملية هى التى تحدد نتيجتها ، فان أى تدخل انساني لا يستطيع تعديل هذه النتيجة • وفى عالم - آلة تم تشغيله « بمحرك أولى » - سواء أكان هذا المحرك ربانيا أم لا - لا توجد سلطة لأحد على أى شىء أو أى فرد ، وانما وهم سلطة فى أحسن الأحوال •

باختصار ، تعتمد السلطة اذن على الفجوات الكائنة فى السلسلة السببية ، وعلى أحداث غير مبرمجة مسبقا . بمعنى آخر ، تخضع السلطة لوجود الصدفة فى الكون وفى السلوكيات البشرية .

غير أن السلطة لا يمكنها أن تعمل فى عالم مبنى كلية على الصدفة . فالأحداث والسلوكيات اذا كانت معزوة دائما الى الصدفة ، فانها لن تتمكن من فرض أى نوع من الارادة . لأنه بدون قدر من النمطية والانتظام ، أو أية درجة من القدرة على التنبؤ والتوقع ، ستفرض الحياة علينا دائما اختبارات صدفوية ذات عواقب صدفوية أيضا ، مما يجعلنا أسرى القدر .

ان السلطة تفترض اذن عالما يجمع بين الصدفة واللزوم ، بين النظام والفوضى .

ولكن السلطة مرتبطة أيضا بطبيعة الأفراد ومزاجهم ، وبدور الحكومة وبالدولة بشكل أعم .

وبالتالى ، يتقاسم كل واحد منا فى آن واحد ، احتياجا لا يقهر لحد أدنى من النظام فى الحياة اليومية ، ورغبة دائمة فى التجديد . ان الاحتياج الى النظام هو الذى يمثل التبرير الأساسى لوجود الحكومات .

منذ « عقد روسو الاجتماعى » ونهاية النظام الملكى ذى الحق الالهى ، تعتبر سلطة الدولة ناجمة عن عقد أبرم مع الشعب - عقد يضمن النظام الضرورى للمجتمع أو يعمل على توفيره . ويقال لنا انه بدون الجنود والشرطة وجهاز سيطرة الدولة ، لسيطرت عصابات المجرمين على الشارع، ولمزقت عمليات النهب والسرقة والاعتصاب والقتل آخر بقايا « طلاء الحضارة » الرقيق .

ويسعّب دحض هذا التأكيد . ففي الواقع ، لدينا الدليل القاطع على أنه فى غياب ما وصفناه آنفا بالسلطة الرأسية - أى النظام المفروض من أعلى - سرعان ما تصبح الحياة لا تطاق . ولتسألوا سكان مدينة بيروت ، التى كانت رائحة ذات يوم ، عن معنى أن يعيش المرء فى مكان لا يملك فيه أحد السلطة الكافية لكى يحكم !

ولكن ، اذا كانت الوظيفة الأولى للدولة هى تأمين « النظام » ، فهل يجب أن يكون لهذا النظام حدود ؟ وهل يتغير ذلك عندما تتبنى المجتمعات طرقا جديدة لخلق الثروة ؟

عندما تفرض دولة ما يدا حديدية على الحياة اليومية ، بحيث تحظر
أى نقد ، ويعيش المواطنون فى رعب ، وتفرض رقابة على المعلومات وتغلق
المسارح وتصادر جوازات السفر ، ويطلق رجالها الأبواب فى الفجر
لينتزعوا الأهل من بيوتهم أمام أنبائهم الباكين ، يجيء السؤال : من
المستفيد من هذا « النظام » ؟

هل المواطن الذى يحتاج الى حد أدنى من النظام ، أم الدولة ذاتها
التي تحمى بذلك نفسها ضد أية معارضة ؟ ومتى يوفر النظام الاستقرار
الضرورى للاقتصاد ومتى يعيق التنمية الضرورية ؟ وعلى حد قول ماركس
هناك نوعان من النظام : نظام « ضرورى اجتماعيا » ونظام « غير ضرورى
أو زائد » .

ان النظام غير الضرورى يتجاوز النظام الضرورى الذى تفرضه
مصلحة المجتمع ، ولا يخدم سوى مصالح الذين يسيطرون على الدولة .
وهو بالتالى نقىض النظام الضرورى اجتماعيا . والحكم الذى يفرض على
مواطنيه ، نظاما غير ضرورى ، يحرم نفسه من أى تبرير لوجوده ، طبقا
لعقد روسو الاجتماعى .

كما أنه يفقد ما يسميه كونفوشيوس « تفويض السماء » . هذا
بالإضافة الى أن مثل هذا الحكم لا يملك حاليا ، فى عالم متبادل الارتباط
والتبعية ، أى تبرير أخلاقى . وفى ظل النظام الجديد الذى يقام حاليا ،
فإن هذا النوع من الحكم لا يجر على نفسه ادانة الرأى العام العالمى فقط ،
وانما عقوبات الحكومات ذات الشرعية الأخلاقية أيضا .

ان الادانة العامة لمذابح عام ١٩٨٩ فى بكين - موجة من الانتقادات
فى الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية واليابان وفى أغلب الدول
الأخرى - ظلت بالرغم من كل شئ ادانة على استحياء . لقد أخذ كل بلد
فى الاعتبار مصالحه الاقتصادية فى الصين قبل اعلان موقفه . وأرسل
الرئيس الأمريكى على الفور بعثة سرية الى بكين لتهدئة العلاقات المضطربة
بين البلدين .

غير أن العالم كله عبر عن اعتراضه على الشرعية الأخلاقية «للمتشددى»
النظام - بالرغم من الانتهازية والنفعية السياسية - وصرخ بقوة كافية
لكى تصل رسالته : أنه يعتبر الموقف الاجرامى للحكومة بكين محاولة لفرض
نظام زائد وغير ضرورى .

وردت بكين حانقة بأنه ليس من حق أى أحد فى العالم التدخل فى شئونها الداخلية وأنه يمكن تفنيد أخلاقية هذه الانتقادات . إلا أن تفضيل عدد كبير من البلدان التعبير عن موقفه - حتى وإن كانت سياسة هذه البلدان ذاتها تتعارض مع رأى المعلن - يثبت أن الرأى العام العالمى يزداد ترابطاً ، ويقل بشكل مطرد تحمله لوجود نظام زائد وغير ضرورى .

وإذا صح ذلك ، فإن هناك سبباً مستترا يفسره .

إن العنصر الثورى الجديد - الانقلاب الذى خلقه النظام الجديد لخلق الثروة - يمثل تحولاً لمستوى النظام الاجتماعى الضرورى . فكلمة تقدمت الأمم فى طريق الاقتصاد فائق الرمزية ، احتاجت لعمليات ضبط وانضباط ذاتية أفقية ، وقل ارتكازها على سيطرة هرمية التسلسل من أعلى إلى أسفل . وبشكل أبسط تعيق الشمولية النمو الاقتصادى .

إن طلبة الطيران يتشبثون عادة بأجهزة قيادة الطائرة ، وينصحهم معلموهم بأن يرخوا قبضتهم قليلاً . فالافراط فى السيطرة لا يقل خطورة عن نقصها . والدولة التى تحاول حالياً فرض سيطرة مبالغ فيها على شعبها واقتصادها ، تخرب ، فى الواقع ، النظام الذى تسعى لتحقيقه . وخير دليل على ذلك الأزمة التى يمر بها الاتحاد السوفيتى وبلدان أخرى . وعلى النقيض تماماً ، يمكن للدولة الأقل قمعاً أن تحصل على المزيد من النظام ، وتدعم بذلك سلطتها ذاتها .

وبعد هذا العنصر - يعد فقط - الشموليين بأيام صعبة وسيئة . ولكن هناك العديد من العناصر المتداخلة الكفيلة بأن تجعل السماء غائمة ، وتمنعنا من السقوط فى تفاؤل ساذج .

إن من تابعوا قراءتهم حتى هذه السطور يعرفون أن هذا الكتاب لا يعدمهم بوعود طوبائية . فاستخدام العنف ، كشكل من أشكال السلطة ، لن يختفى قريباً . وسيتعرض الطلبة والمحتجون للقتل من جديد فى « الميدان السماوى » فى جميع أنحاء العالم . وستواصل الجيوش اجتياز الحدود . وستلجأ الحكومات للقوة عندما ترى أن ذلك يخدم خططها ، ولن تتخلى الدولة عن البندقية .

كما أن السيطرة على ثروة ضخمة ، سواء بين أيدي الأفراد أو الموظفين الحكوميين ، ستمنح دائماً سلطة ضخمة . وسيظل المال دائماً أداة سلطة رائعة .

ومع ذلك ، وبالرغم من كل الاستثناءات والتناقضات والتدخلات ،
فإننا نشهد أحد أهم التحولات في تاريخ السلطة •

لقد أصبح بدهيا أن المعرفة تزداد أهمية بمعدل واحد على مليار من
الثانية ، فهي مصدر لسلطة ذات نوعية أفضل •

السلطة اذن ، لا تنتقل من شخص أو حزب أو مؤسسة أو بلد الى
آخر ، وإنما تلك العلاقة الخفية بين العنف والثروة والمعرفة هي التي في
طريقها للتحويل في الوقت الذي تتدافع فيه المجتمعات نحو عالم الغد •

ذلك هو الغموض الخطر لعصر تحول السلطة ، ولكن كم هو مثير هذا
الغموض ! •

the first of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The second of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The third of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The fourth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The fifth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The sixth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The seventh of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The eighth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The ninth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The tenth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The eleventh of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The twelfth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The thirteenth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The fourteenth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The fifteenth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The sixteenth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The seventeenth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The eighteenth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The nineteenth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The twentieth of these is the fact that the first of the two is a *substantive* noun.

The first of these is the fact that the United States is a young nation, and its history is therefore a history of growth and development.

The second is the fact that the United States is a nation of immigrants, and its history is therefore a history of the struggle for a common identity.

The third is the fact that the United States is a nation of free men, and its history is therefore a history of the struggle for freedom.

The fourth is the fact that the United States is a nation of law, and its history is therefore a history of the struggle for justice.

The fifth is the fact that the United States is a nation of progress, and its history is therefore a history of the struggle for improvement.

The sixth is the fact that the United States is a nation of peace, and its history is therefore a history of the struggle for harmony.

The seventh is the fact that the United States is a nation of hope, and its history is therefore a history of the struggle for a better future.

The eighth is the fact that the United States is a nation of faith, and its history is therefore a history of the struggle for belief.

The ninth is the fact that the United States is a nation of love, and its history is therefore a history of the struggle for affection.

The tenth is the fact that the United States is a nation of unity, and its history is therefore a history of the struggle for oneness.

The eleventh is the fact that the United States is a nation of strength, and its history is therefore a history of the struggle for power.

The twelfth is the fact that the United States is a nation of wisdom, and its history is therefore a history of the struggle for knowledge.

The thirteenth is the fact that the United States is a nation of courage, and its history is therefore a history of the struggle for bravery.

The fourteenth is the fact that the United States is a nation of justice, and its history is therefore a history of the struggle for fairness.

The fifteenth is the fact that the United States is a nation of mercy, and its history is therefore a history of the struggle for compassion.

The sixteenth is the fact that the United States is a nation of kindness, and its history is therefore a history of the struggle for gentleness.

The seventeenth is the fact that the United States is a nation of goodness, and its history is therefore a history of the struggle for virtue.

The eighteenth is the fact that the United States is a nation of beauty, and its history is therefore a history of the struggle for art.

تعقيب على الكتاب

بقلم : محمد سيد أحمد

لألفين توفلر ثلاثية من كتب ثلاثة ، « تحول السلطة » Powershift هو الكتاب الأخير فى المسلسل ٠٠ وقد افتتحه بكتابه « صدمة المستقبل ، Future Shock » ، الذى أحدث صدمة بالفعل ، وأراد به المؤلف تأكيد أن المستقبل لن يكون مجرد امتداد للماضى والحاضر ، وإنما سوف يصدمنا بطفرات سوف تصيبنا بالدوار ، وهو مستقبل لا مهرب من محاولة استشرافه ، وتمعان النظر فيه ، منذ الآن ٠٠ هذا الكتاب الأول فى المسلسل ، ألفه توفلر منذ ربع قرن تحديدا .

وكان عنوان الكتاب الثانى فى الثلاثية « الموجة الثالثة » ، The Third Wave ٠٠ عرض فيه توفلر نظريته عن تعرض الحضارة البشرية ، عبر تاريخها ، لموجات كبرى ثلاث ٠٠ تعلقت الأولى باكتشاف الزراعة ، مما مكن القبائل الرحل من أن تستقر فى قرى وفى مدن ٠٠ وكانت الثورة الصناعية هى الموجة الثانية ، التى أفرزت الدولة الصناعية الحديثة ٠٠ وأما الموجة الثالثة ، فانها موجة تكنولوجيا الحواسيب Computers والاتصالات عن بعد Telecommunications ، وشأنها أحداث تغيير شامل فى الاقتصاد العالمى ، كما أنها ذات آثار سياسية واجتماعية بعيدة المدى ، لن تقل خطورة عن تلك التى أنتجتها الموجتان الأولى والثانية .

والحقيقة أن توفلر لم يكن مكتشف هذه الموجة الثالثة ، موجة « المعلوماتية » Informatics ٠٠ فلقد بدأت منذ نصف قرن فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، بفضل نجاح جامعة بنسلفانيا فى صنع أول حاسوب الكترونى ٠٠ ورغم أن هذا الحاسوب قد بلغ حجم عمارة من طوابق متعددة ، فان قوته لم تكن تتجاوز حاسبة Calculator يمكن اتياعها الآن بأقل من عشرين جنيها ! ٠٠

لقد ألف توفلر « تحول السلطة » الذى اختتم به ثلاثيته عام ١٩٩٠ . أى منذ ٥ سنوات ٠٠ والكتاب خلاصة لنظرياته عن المستقبلات فى عصر تتنالى فيه الأحداث بسرعة مذهلة ، وفى صورة متوالية هندسية ٠٠ والجدير

بتسجيله أن « شبكة الشبكات » الالكترونية ، ما أصبح يعرف اليوم بـ Internet ، وهو الرمز الحي لثورة المعلومات في عصرنا ، لم يرد له ذكر قط في كتاب توفلر ، ذلك أنه لم يكن قد اكتشف بعد ، منذ ٥ سنوات فقط ! ٠٠ ومع ذلك ، علينا أن نسلم بأن توفلر قد لمس في كتابه جوهريات « الفكر المعلوماتي الجديد » ، وطرح نهجا في استكشاف معالم ثورة المعلوماتية ، يعتبر أول محاولة جامعة لاعطاء صورة اجمالية عنها .

ان كثيرا مما يجري التركيز عليه اليوم لم يكن مكتشفا ولا متصورا وقت أن ألف توفلر كتابه ٠٠ لم تكن مطروحة وقتذاك التكنولوجيات اللاسلكية الرقمية Digital Wireless Technologies . ولم تكن قد اكتشفت بعد الهواتف الخلوية Cellular Telephones التي أصبحت تنتشر الآن بسرعة البرق ، وأصبحت تكفل التلاقى والتداخل بين تكنولوجيات الاعلام وتكنولوجيات الاتصال عن بعد ، وهو تلاقى يجد تعبيره الأوضح في « الانترنت » ٠٠ ومع ذلك ، فان ثلاثية توفلر - وبالذات « تحول السلطة » - قد طرحت جوهريات الفكر المعلوماتي ، رغم كل النواقص الناجمة عن سرعة الاكتشافات في هذا المجال ٠٠ وهكذا افتتحت نهجا جديدا في التفكير ٠٠ وكانت أول محاولة جادة لاستشراف علم المستقبلات في خصوصية ظروف نهاية القرن العشرين ٠٠

والجدير بالملاحظة أن مؤلفات توفلر ليست نظريات وحسب ، وانما هي أيضا محاولة جامعة لاستكشاف الجديد في مجالات الاقتصاد ، والتطور العلمي ، والتكنولوجيا ، والانتاج ، خاصة في المجتمعات البالغة التقدم التي أصبحت توصف بمجتمعات « ما بعد الحداثة » Post-Modernist . انها محاولة جريئة لتصنيف هذا الجديد ، وتفسيره ، وتقييمه ، واستخلاص ما يفرزه من مستجدات لم تكن مطروحة من قبل ٠٠ ان توفلر يجمع ما بين صفات المراقب المدقق للإنجازات العلمية والتكنولوجية ، وأيضا المتحولات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها ، وصفات المحلل القادر على اكتشاف أنماط جديدة مستمدة من دراسة هذه التحولات البالغة التعقيد والحداثة .

ومن هنا أهمية الجهد الذي بذلته لبنى الريدى في ترجمة كتاب « تحول السلطة » الى اللغة العربية ٠٠ فقد يكون من قوانين الثورة المعلوماتية أن التطورات فيها تجرى بسرعة المتواليات الهندسية ، ولكن لا يعنى ذلك أن نهج التعامل مع هذه الثورة ينقلب رأسا على عقب كل بضعة أعوام ، بسبب سرعة التحولات ٠٠ لقد كان لآلفين توفلر الفضل في ارساء أسس لهذا النهج ، ومن هذه الوجهة ، فان كتابه « تحول السلطة » لا يشوخ ولا يهرم ، بل يحتفظ بشبابه وحيويته ، بصفته علامة

طريق بارزة فى تكشف أسرار عالم جديد ما زلنا نتكشف له كل يوم
أبعادا جديدة ..

وصحيح أن لدينا دعاة لهذا الفكر .. ولكن علينا أيضا أن نسلم
بأن هذا الفكر ، وهذا النهج فى التفكير ، لم يعمم كما ينبغى .. وقد نجد
من يقول أن الفكر المرتبط بالثورة المعلوماتية ، هو فكر أريد به اكسابه
صفة أيديولوجية بعد سقوط الأيديولوجيات ، وفى عصر أصبح الكثيرون
فيه يطرحون تكنولوجيا المستقبل بصفتها كفيلا بأن تحل محل
الأيديولوجيات .. وهذا أمر ينطوى على خلط والتباس .. فان التكنولوجيا
توفر فرص ارتياد فكر جديد ، ولكنها لا تشكل فى حد ذاتها نهجا للفكر ..

والأمر الذى ينبغى أن يلفت نظرنا بالذات فى هذا المضمار ، هو
أننا بصدد « ازدواجية » من نوع جديد .. فلقد كانت هناك ازدواجية
الشرق/غرب ، ثم ازدواجية الشمال/جنوب .. ثم أيضا ازدواجية ذات
بعد « زماني » ، أى غير مقصورة على البعد المكاني وحده ، بمعنى أن هناك
مجتمعات تجاوزت « عتبة حرجة » معينة ، وأصبحت تنطلق نحو المستقبل
وبأثر تراكمى ، بينما عجزت مجتمعات أخرى عن تخطي هذه العتبة ،
وتظل تعلق آمالها على أمجاد ماضية ، أو منسوبة الى ماض أسطورى ما ،
تتخذها ملاذا للهروب من المستقبل وتحدياته .

تلك ازدواجيات نشهدها وهى موضع دراسات عديدة .. ولكن الأمر
الذى ينبغى أن يشغلنا أن الثورة المعلوماتية انما تعرضنا لازدواجية من
نوع مختلف أيضا .. بين الذين أتاحت لهم فرصة « استيعاب »
تكنولوجيات هذه الثورة ، والذين يقتنون أدواتها بمعنى أنه بوسعهم
« اقتناء » حواسيب وغيرها من أدوات هذه الثورة ، ولكن دون « استيعاب »
معانى هذه الثورة ونهجها فى التفكير .. ذلك أن هناك فارقا أساسيا بين
« اقتناء » التكنولوجيا ، وبين المشاركة فى « اختراعها » .. أن القدرة
على خوض عمليات الاختراع انما يكسب مستخدم هذه التكنولوجيات
قدرات ، ومرونة ، وابتكارا فى الاستخدام ، لا يملكها من يقتنيها فقط ..

ثم ، هناك الأثر الناجم عما وصفناه بـ « العتبة الحرجة Critical
Threshold » وهو أثر يظل سارى المفعول حتى فى حالة الذين بوسعهم
« اقتناء » التكنولوجيا .. فثمة « عتبة » تتيح للذين يتجاوزونها - وهذا
يخص بوجه خاص المساهمين فى « اختراعات » تكنولوجيا العصر - أن
يتجاوزوها بصورة متعاطمة باطراد ، حتى يجدوا أنفسهم مدفوعين الى
الامام على الدوام ، وبأثر تراكمى .. بينما الذين يعجزون عن يلوغ هذه

العبء يظلون دونها ، ويجدون أنفسهم بالتبعية عاجزين عن اللحاق بالذين تجاوزوها ، مما يشعروهم بأنهم مدفوعون الى الخلف ، ومصابون بحالة احباط وخيبة أمل مزمنة ومتفاقمة ، حتى اذا ما أتيح لهم أن يقتنوا أحدث التكنولوجيات .. وعلى أى الأحوال ، فانهم لا يعلمون كيف يستثمرونها على الوضع الذى يجعلهم كفيلين بمنافسة غيرهم .. هكذا تنشأ ازدواجية من نوع فريد سوف تلاحقنا مستقبلا لو عجزنا عن تداركها ..

وأقول : ليست مصر ، بلادنا ، من المجتمعات المتخلفة العاجزة عن مواكبة تكنولوجيات ثورة المعلوماتية كضرورة لا مهرب منها .. ومنذ الآن ، أصبحت هذه الثورة تتسرب الى مصر من مائة باب ، رغم كل العقبات والعوائق التى ما زالت تعترض دخولها من أوسع الأبواب ، وبغض النظر عن أن مجرد اقتناء الحواسيب لا يعنى ، فى أغلب الأحوال ، استثمارها الاستثمار الأمثل .. ان هذا لا يعنى أن مصر عاجزة عن مواجهة التحدى ، وان كان التصدى له أصبح يتطلب من مصر أن تنجز الكثير فى محور « الأمية المعلوماتية » قبل أن تكون قد حسمت أمر محور الأمية بالمعنى التقليدى للكلمة .. فما زال نصف المجتمع المصرى لا يقرأ ولا يكتب ، وعليه الآن أن يتعلم كيف يقرأ وكيف يستخدم الحواسيب فى آن واحد .. وهذا فى حد ذاته تحد لا بد أن نكون كفيلين بمواجهته ، لو أردنا مواكبة تحديات قرن جديد ، والفة جديدة ..

والقضية التى نتعرض لها هى ، فى الحقيقة ، قضية حضارية/ثقافية ، قبل أن تكون قضية فنية .. ليست القضية مجرد اقتناء الأجهزة العصرية ، ولا هى مجرد معرفة كيفية استخدامها ، ومجرد اقامة « البناء التحتى » Infrastructure المطلوب من أجل استثمار هذه الأجهزة بكفاءة ، وانما القضية ، قبل ذلك ، أن تتوافر الرؤية الثقافية/الحضارية فى هذا الصدد ، وهى الرؤية التى تشكل أساس الثورة المعلوماتية المطلوب انجازها .. ومن هذه الوجهة ، ولتكشف أبعاد هذه الثورة ، كانت كتابات الفين توفلر بالغة الأهمية ..

محمد سيد أحمد

حواشى الكتاب .

الفصل العشرون

العقود الحاسمة

لقد تلاعبت الحكومات دائما بالمعلومات والمعرفة مستخدمة كل أنواع التكتيكات للحصول على الاجماع . ومع انتشار وسائل الاعلام وأجهزة الكمبيوتر الآن ، تتزايد وسائل السيطرة (كذلك وسائل المقاومة الشعبية) ، وتصبح أكثر مهارة ودقة . ولوضع هذا التطور السياسى فى منظوره ، من المفيد القاء نظرة على تاريخ تكون الدولة .

وان كانت بعض مجموعات قبلية معينة ، مثل الافوجا فى الفيليبين والبوشمان والنوير كونج فى أفريقيا ، استطاعت أن تبقى وتستمر فى غياب أى شكل من أشكال الدولة ، فان كل البشر تقريبا على ظهر الأرض ، حاليا ، هم مواطنون - أو بصراحة أكثر - رعايا - لدولة أو أخرى . وباتت الدولة أقوى المؤسسات الاجتماعية .

هناك نظريات عديدة عن الدولة . فالاقتصادي الألماني Alexander Rustow يؤكد أن الدولة نبعت من « ثقافات الصيد الأكثر تطورا مع تسلسلها القياى الهرمى وتنظيمها الخاص بالصيد والحرب » . أما بالنسبة للمؤرخ Karl Wittfogel فان احتياجات الرى ، التى كانت تتطلب تعبئة جماهير غفيرة من العاملين ، هى التى أدت الى خلق الدول المنظمة . وطبقا لنظرية انجلز ، المفصلة فى كتاب لينين « الدولة والثورة » ، فان الدولة هى نتيجة التقسيمات الطبقيه الأولى ، فهى أداة فى خدمة الطبقة المسيطرة تسمح لها باستغلال الآخرين . اذن ، فالدولة بالنسبة للماركسية هى الذراع « التنفيذية » للطبقة المسيطرة .

أيا كانت النظرية التى يتم تبنيها ، فان ما يبدو معقولا هو أن القبائل عندما تجاوزت اقتصاد الكفاف ، كان ذلك بمثابة منعطف سياسى رئيسى . وبمجرد أن أصبحت الجماعات قادرة على الانتاج وتخزين الفائض ، بات

من الضروري الدفاع عن هذا الفائض ضد أى معتد محتمل ، خارجى أو داخلى ، قد يحاول الاستيلاء عليه لاستخدامه الشخصى .

وتتم الخطوة الأولى نحو السلطة عندما تختار جماعة ما « حاميا » لها - رجل فى العادة - من بين أقوى رجالها . ومن السهل تصور أن يطالب هذا الحامى بنصيب من الفائض مقابل خدماته .

ثم تأتى الخطوة الثانية عندما يستخدم « الحامى » جزءا من الثروة التى استخلصت من السكان « لتأجير » محاربين يدينون بالولاء لشخصه وليس للجماعة ، وبالتالي يكون الحامى نفسه محميا .

وتحدث مرحلة أخرى عندما يتم تنظيم مهمة تحصيل الجزية أو الضرائب بتعيين « جباة » رسميين . وباتخاذ هذه الخطوة يتم خلق تفذية ارتجاعية تسارع من حدوث الأشياء ، معززة سلطة الحكام . وكلما زادت الثروة التى يستطيعون استخلاصها من الجماعة ، زاد عدد الجنود الذين يمكن تجنيدهم ، وبالتالي يمارسون ضغوطا على الجماعة للحصول منها على مزيد من الثروة .

ومع هذه الزيادة فى الثروة تستطيع الدولة الجنينية أن ترتفع الى مستوى أعلى . لقد أصبح الحكام يستطيعون التحكم فى أداتين من أقوى أدوات السيطرة وهما العنف والثروة ، وليس العنف فحسب .

وهو ما يعنى أنهم لم يعودوا فى حاجة دائبة للجوء الى العنف للترهيب ، اذ يستطيعون استخدام جزء من الثروة الفائضة لمكافحة حلفائهم ، وبدلا من سلطة ذات نوعية متدنية قائمة على العنف ، يمتلك الحاكم أو النخبة الحاكمة أداة اضافية أكثر مرونة بكثير وهى الثروة .

وتتلخص المرحلة التالية فى ادراك انه لخفض تكلفة الجيش يكفى غسل مخ الشعب . وذلك بدفع السكان الى أن يؤمنوا - عن رغبة أو رهبة - بأساطير أو أديان أو أيديولوجيات ملائمة ، كما يمكن اقناع الرعايا بأن نظام السلطة القائمة ليس حتميا ودائما فحسب بل هو شرعى أيضا ، هذا ان لم يكن قائما على حق الهى . وهكذا تصبح المعرفة - فى شكل أسطورة أو ديانة أو أيديولوجية - سواء أكانت حقيقية أم مزيفة ، سلاحا سياسيا رئيسيا .

بل يمكن القول بأن هذه اللحظة هى لحظة الميلاد الحقيقى للدولة ، وانه حتى تلك اللحظة لم يكن هناك من الدولة سوى أشكال جنينية

وجزئية . باختصار ، لا تتحقق الدولة بالكامل حتى تستخدم الأدوات
الثلاث الأساسية لممارسة السلطة ، ألا وهي المعرفة والثروة وامكانية
استخدام العنف .

وعلى الرغم من القدر الكبير من التخمين والتبسيط المفرط الذى
يتضمنه هذا المخطط فانه يقدم لنا تفسيراً مقبولا لأصل الدولة يندمج فى
النظرية الجديدة للسلطة .

١ - مقولة جيمس كروبي مأخوذة من : « Political Risk Begins at :
Home فى Across the Board ، يناير ١٩٨٦ ص ١٣ .

٢ - عن قلق ملكة بريطانيا من تنامي النزعة القومية فى اسكتلندا :
« Scottish Nationalism Threatens British Unity »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٤ .

٣ - عن حكم أسرة هايسبيرج فى أوروبا الوسطى انظر : [٥٤٥]
صفحة ٢٦ و ٢٧ و ٤٢٢ ص ١٤ .

٤ - عن أثر زلزال طوكيو :
« The Japanese Earthquake Explained »
(نشر لأول مرة فى سبتمبر ١٩٢٣) ، فى مجلة Natural History
أبريل ١٩٨٠ ، و « When the Big One Hits Tokyo ... » بقلم Edith
Terry فى World Press Review ديسمبر ١٩٨٩ ، و « How a Tokyo
Earthquake Could Devastate Wall Street » بقلم Michael Lewis
فى Manhattan, inc. ، يونيو ١٩٨٩ ص ١٦ .

٥ - عن تصاعد المعارك العرقية فى الولايات المتحدة انظر :
« New Interethnic Conflict Replaces an L.A. History of Biracial
Politics » فى لوس أنجلوس تايمز ، ٧ يناير ١٩٩٠ ، و « Shaki-Up
Tatino » Station Sparks Protest فى لوس أنجلوس تايمز ، ٦ يونيو ١٩٨٩ ، كذلك
« Cubans, not Haitians, Offered Legal Status : Black Outraged »
بقلم Kathleen Kelly فى National Catholic Reporter ، ٢٤ فبراير
١٩٨٤ ، راجع أيضا : « Showdown on Middle Neck Road » بقلم
Robert Spero فى Present Tense ، مايو - يونيو ١٩٨٩ ، و « Rapping
Solo » فى Billboard ، ١٣ يناير ١٩٩٠ و « Swapping Lessons »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ١١ يناير ١٩٩٠ ص ١٧ .

٦ - عن أول اجتماع لحزب هتلر النازى : [٥٨٠] صفحة ٥٤
ص ٢١ .

٧ - حول الأقليات المحورية : [١٠٣] . بأكمله لا سيما الفصل
الثاني عشر ، وأيضا [٩٥] ص ١٦ ، و [١٦٥] ص ٣ - ٤ وكل
ما يتعلق بـ « Gelli » ، انظر كذلك « The Roots of Kahanism »
في صحيفة Ha'am جامعة كاليفورنيا فرع لوس أنجلوس ، يناير - فبراير
١٩٨٧ .

و « Links of Anti-Semitic Band Provokes 6-State Parley » في
نيويورك تايمز ، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٤ ، و « Neo-Nazis Dream of Racist
Territory » في نيويورك تايمز ، ٥ يوليو ١٩٨٦ ، و « The Charmer »
في مجلة نيويورك ، ٧ أكتوبر ١٩٨٥ ، و « Lyndon Larouche : From
Marxist Left to Well-Connected Right » بقلم John Mintz في
Washington Post National Weekly ، ٢٥ فبراير ١٩٨٥ ، و « Larouche
Fringe Stis in Germany » في نيويورك تايمز ، ٣٠ يونيو ١٩٨٦ ،
و [٢٠٣] ص ٢٠ و ص ٢١ .

٨ - عن انتشار جماعات الكراهية : « Rioting in the Streets Déjà
Vu ? » بقلم William Tafoya في (Criminal) (Justice) —
ديسمبر ١٩٨٩ - يناير ١٩٩٠ ص ٢٢ .

٩ - بشأن انتشار « الحروب المقدسة » : « High-Intensity
Aggressive Ideologies as International Threat » بقلم Yehezkel Dror
في Jerusalem Journal of International Relations مجلد ٩ عدد ١ ،
١٩٨٧ ص ٢٣ .

الفصل الحادى والعشرون

الحزب الخفى

- ١ - ملاحظة لى اتووتر (Atwater) أبدأها للمؤلف ص ٢٥ .
- ٢ - مقال يوش تسورومي عن دور البيروقراطيين فى صنع القرار فى اليابان : « A Bureaucratic Hold on Japan » لوس أنجلوس تايمز ، ٢٥ يناير ١٩٨٨ ص ٢٦ .
- ٣ - عن تنافس الوزارات فى طوكيو حول السيطرة على الاتصالات : « Turf Battles and Telecom » بقلم (Kazuhisa Maeno) فى Journal of Japanese Trade and Industry العدد الخامس ١٩٨٨ . وعن التنافس بين الوزارات انظر كتاب (Conflict in Japan) الذى يتسم بشراء غير عادى ، بقلم Ellis S. Krauss و Thoms P., Rohlen و Patricia G. Steinhoff (هونولولو : مطبعة جامعة هاواي ، ١٩٨٤) ص ٢٩٨ ص ٢٦ .
- ٤ - بشأن عمليات التجريد (التفكيك) فى شركة موبيل : « Integrated — and Determined to Stay that Way » بقلم Toni Mack مجلة فوربس ، ٤ أبريل ١٩٨٨ ص ٢٩ .
- ٥ - عن أعمال التخريب فى اليابان عند صدور قرار خصخصة السكك الحديدية : « Paralysis on the Tracks » مجلة تايم ، ٩ ديسمبر ١٩٨٥ ص ٢٩ .
- ٦ - خصخصة مؤسسة الهاتف والتلغراف اليابانية (NTT) : « Hold the Phone » بقلم ريتشارد فالون ، فى مجلة فوربس ، ١٧ أكتوبر ١٩٨٨ ، و « Japan's Spending Spree » فى World Press Review ، يناير ١٩٩٠ ، انظر كذلك « Deregulation, Privatization Spur JAL to Diversify Operations » بقلم (جيمس أوت) و (Eüchiro Sckigawa) فى Aviation Week and Space Technology ، ٨ مايو ١٩٨٩ ص ٣٠ .

٧ - الخصخصة في بلاد عديدة :

« Can a Privatized Matra Do Better on its Own ? »

بقلم (Jennifer L. Schenker) في Electronics ١٨ فبراير ١٩٨٨ ،
و « Why Bonn Just Can't Let Co » بزيس ويك ، ١٤ أبريل ١٩٨٨ ،
و « A Choice Menu Fom Jacques Chirac » بقلم Michael Mcfadden
مجلة فورتشن ، ٥ يناير ١٩٨٧ ، و « How Many Bureaucrats to Install »
« a Phone ? » بقلم (Richard C. Morais) ، مجلة فوربس ، ١٩ سبتمبر
١٩٨٨ ، و « Air Canada Comes of Age » في Maclean's (تورونتو) ،
٢٥ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٠ .

٨ - حديث صاموئيل بوبكين عن انقاص التسلل الهرمى : [٢٠١]

صفحة ٢٢٧ - ٢٢٨ ص ٣١ .

٩ - كول يتجاهل وزير خارجيته عند وضعه الشروط العشرة

لتوحيد الالمانيتين :

« Ostpolitik Pays Belated Dividend for Germany's Elder Statesman »

فاينانشيال تيمز ، ١٤ ديسمبر ١٩٨٩ ص ٣٤ .

الفصل الثاني والعشرون

تكتيكات المعلومات

- ١ - جوتسون وحرية المعلومات : [١٩٤] صفحة ، ٣ - ٤
ص ٣٨ .
- ٢ - ٢٠ مليون من المستندات السرية في الولايات المتحدة :
« The Future of Intelligence » بقلم (Walter Laqueur) في Society
نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٥ ص ٣٨ .
- ٣ - مقولة المسئول في وكالة المخابرات المركزية مأخوذة من [١٩٤]
صفحة ، ٢٤ ص ٣٩ .
- ٤ - تسريب المعلومات المتعمد في قضية ريكروت - كرزوموس :
« Gentlemanly Press Gets Gloves Dirty » في Insight ، ٤ ديسمبر
١٩٨٩ ص ٣٩ .
- ٥ - حديث جيفري باتي مأخوذ من :
« Tory Thought Curbed By "Fear of Leaks" » في التايمز
اللندنية ، ١٠ أكتوبر ١٩٨٦ ص ٤٠ .
- ٦ - حديث ديف جيرجين حول تسرب المعلومات من البيت الأبيض :
« Secrecy Means Big Things Gets : Little Thought » لوس أنجلوس
تايمز ، ٢٧ نوفمبر ١٩٨٦ ص ٤٠ .
- ٧ - دور كيسنجر في واقعة التنصت على المكالمات الهاتفية :
[٥٧٤] صفحة ، ٣٨٨ ص ٤١ .
- ٨ - تقرير فيتنام انظر : [٤٢١] صفحة ، ٦ ص ٤٣ .
- ٩ - برقية زيرمان انظر : [٣٩٧] صفحة ، ١٨ ص ٤٣ .

- ١٠ - معركة القناة الخلفية بين شولتز وكيلي : Shultz Calls « Envoy Home, Saying He Dealt in Secret » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٦ ، و « Shultz Warning Envoys to Stop Bypassing Him » في نيويورك تايمز ١٨ ديسمبر ١٩٨٦ ص ٤٥ .
- ١١ - واقعة كيسينجر والسفير الأمريكي في كوريا الجنوبية المذكورة في كتاب « The Price of Power » للكاتب Seymour M. Hersh ، دار Summit Books للنشر نيويورك ١٩٨٣ صفحة ، ٤٢ - ٤٣ ص ٤٥ .
- ١٢ - قناة كيسينجر - دوبرين الخلفية : [٤٢٧] صفحة ، ١٥٣ - ١٩٣ ص ٤٦ .
- ١٣ - القناة الخلفية في قضية الصواريخ الكويتية : [٤٠٧] صفحة ، ١٢ - ١٤٧ ص ٤٦ .
- ١٤ - القناة المزدوجة بين جروميكو وكيسينجر كما رواها مساعد جروميكو (اركادي شيفشينكو) : [٤٢٧] صفحة ، ٢٠٥ ص ٤٧ .
- ١٥ - بشأن القصة التي « زرعتها » ال « سي . آي . ايه » في الصحافة الايطالية حول منظمة الالوية الحمراء : [٤٣٥] صفحة ، ١٢٩ ص ٥٠ .
- ١٦ - ادعاء ال (كيه . جي . بي) بأن ال (سي . آي . ايه) هي انتي أطلقت وباء الايدز انظر : « Soviets, At Last, Face up to AID's » في لوس أنجلوس تايمز، ٢٢ أبريل ١٩٨٩ ، و « The KGB's New Musele » في يو . اس . نيوز أند ورلد ريبورت ، ١٥ سبتمبر ١٩٨٦ ص ٥٠ .
- ١٧ - الواقعة الخاصة برسالة شامير : « Peres Office, In Israeli Infighting, Bars Shamir Messaage to Embassies » في نيويورك تايمز ، ١٥ يناير ١٩٨٧ ص ٥٠ .
- ١٨ - عن اصرار تشرشل على الاطلاع على المستندات الأصلية : [٣٩٨] صفحة ، ٢٩٢ ص ٥٣ .

الفصل الثالث والعشرون

التكتيات الأسمى

- ١ - سنونو كحاكم خبير في مجال الكمبيوتر : *Computer* ، مجلة *The Granite State of the Art* ، ٢٧ يناير ١٩٨٦ ، ص ٥٣ .
- ٢ - هندسة البرامج الاعلامية بمساعدة الكمبيوتر : *From Case to Software Factories* ، بقلم Herbert Weber ، مجلة *Datamation* ، أول أبريل ١٩٨٩ ، ص ٥٤ .
- ٣ - عن ان « الأرباح كالمقاييق » وكيف تمكنت جنرال موتورز من اضافة ٢ مليار دولار لأرباحها المزعومة *Cute Tricks on the Bottom Line* ، بقلم Gary Hecor ، مجلة *فورتشن* ، ٢٤ أبريل ١٩٨٩ ، ص ٥٦ .
- ٤ - المافيا وبتتر الأصمى : [٤٨٥] صفحة ٧٤ ، ص ٥٨ .
- ٥ - قائمة وزارة العدل الأمريكية لجرائم الحاسب الآلى : *Electronic Capers* ، بقلم (J. A. TUJO) ، فى *Information Executive* ، الجزء الثانى رقم (١) ، ١٨٩٥ ، ص ٥٨ .
- ٦ - اختفاء رسالة عضو الكونجرس : *Two cases of Computer Burglary* ، نيويورك تايمز ، ٢١ مارس ١٩٨٦ ، ص ٥٩ .
- ٧ - انتخابات كوريا الجنوبية : *Observers Allege Computer Fraud in S. Korea Poll.* ، فاينانشيال تايمز ، ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٦٠ .
- ٨ - موضوع (Election Watch) : *Electronic Elections Seen as Invitation to Fraud* ، لوس أنجلوس تايمز ، ٤ يوليو ١٩٨٩ ، ص ٦٠ .

٩ - دافيد ستوكمان وقصة التخفيضات في الموازنة : [٢٢٧]
صفحة ، ٩٢٠ ص ٦٢ .

١٠ - عن مكتب الاحصاء الأمريكي وتجاهل الحكومة والصحافة
لايضاحاته بشأن المعايير والاجراءات المستخدمة في عملياته الاحصائية .
« Analyzing the figures that Shape Our Daily Lives »
بقلم (Richard Lipkin) في Insight ، ٢٢ مايو ١٩٨٩ . Political
Power and Money at Stake in Census Undercount Fight »
واشنطن بوست ، ١١ يناير ١٩٨٨ . و « False Signals on Inflation »
نيوزويك ، ٢٨ يوليو ١٩٨٦ . « Peaswing Money » بقلم (John Roberts)
في مجلة (National Westminster Moneycare) لندن ، أكتوبر - نوفمبر
١٩٨٦ . وكذلك مقابلة المؤلف مع جاك كين مدير مكتب الاحصاء الأمريكي
والعاملين في هذا الكتاب . ص ٦٣ .

١١ - حديث توماس رونا عن ضخامة البيانات المرسلة من الأقمار
الصناعية ومشكلة تحليلها : « Spy Satellites : Entering a New Era »
مجلة ساينس ، ٢٤ مارس ١٩٨٩ . ص ٦٦ .

١٢ - عن النظم الخبيثة وقدراتها على الاستنتاج وانتشار استخدامها
في الشركات انظر : « Car and Plane MaKers Fuel Up with
CAD, AI » و « Oil Companies Exploit as Much as explore IS »
كليهما في مجلة Datamation ، ١٥ نوفمبر ١٩٨٩ . انظر أيضا
« New Shells For Old Iron » بقلم John J. Poplizio و William S.
Cappelli في Datamation ، ١٥ أبريل ١٩٨٩ . ص ٦٧ .

١٣ - حول استخدام النماذج الاعلامية واساءة استخدامها :
[٤٦٣] صفحة ، ٩ - ١٠ و ٣١ - ٣٢ . ص ٦٩ .

١٤ - عن عدد الفقراء نتيجة للتخفيضات في برامج الضمان
الاجتماعي « Taking the Measure, or Mismeasure, of it All » نيويورك
تايمز ، ٢٨ أغسطس ١٩٨٤ . ص ٧٠ .

١٥ - مقاضاة مكتب الاحصاء :
« Accord on Census May Bring Change in Minority Data »
نيويورك تايمز ، ١٨ يوليو ١٩٨٩ . ص ٧١ .

الفصل الرابع والعشرون

سوق للجواسيس

- ١ - الجواسيس لدى قدماء المصريين : انظر [٤٠٣] صفحة ،
١١١ . ص ٧٤ .
- ٢ - فراشات بادن - باول : انظر [٣٩٤] صفحة ، ٧ - ٨ .
ص ٧٤ .
- ٣ - قصة كايتن جيئشي تاناكا : انظر [٣٩٤] صفحة ، ٢١ - ٢٣ .
ص ٧٤ .
- ٤ - عن التجسس الجماعي : انظر [٤٢٦] صفحة ، ٨٣ .
ص ٧٥ .
- ٥ - استخدام « صحفيي الشعب » للتجسس الجماعي : انظر
[٤١٧] صفحة ، ٦ . ص ٧٥ .
- ٦ - قصة حياة ريتشارد سورج : انظر [٤٠٤] صفحة
٣٢٥ - ٣٤٣ . ص ٧٥ .
- ٧ - المعلومات التي تقدمها نظم الاستشعار عن بعد : انظر [٣٩٩]
صفحة XVI . ص ٧٦ .
- ٨ - التتصت على الزعماء السوفيت في سياراتهم الليموزين وعلى
موقع لوب نور للتجارب النووية بالصين : انظر « Exit Smiley, Enter
IBM » سنداى تايمز (لندن) ، ٣١ أكتوبر ١٩٨٢ . ص ٧٧ .
- ٩ - عن « مجتمع الاستخبارات » الأمريكي : انظر [٤٢٤]
و [٤٢٢] بأكملهما ، و [٤٣٤] الفصلين الأول والثاني ، وأيضا ، مقابلة
مع ألفريد كينجون الوزير السابق في البيت الأبيض . ص ٧٩ .
- ١٠ - عن الاستخبارات السوفيتية : انظر [٤٠٤] بأكمله ،
و [٤٣٤] الفصلين الرابع والخامس ، وكذلك [٤٢٥] وان كان قديما
تحول السلطة ج ٢ - ٣٠٥ .

نوعا ما ، و [٥٢٦] ص ١٦٦ - ١٦٧ ، الذي يركز على التجسس التقنى .
ص ٧٩ .

١١ - الاستخبارات الفرنسية : انظر [٤١٥] بأكمله ، و [٤٣٤]
الفصل السابع ، و [٤٢٣] الفصل السادس . ص ٨٠ .

١٢ - الاستخبارات الألمانية : انظر
« Smiley Without People : A Tale of Intelligence Misjudgments »
في Der Tagesspiegel (برلين) ، ٦ يناير ١٩٩٠ ، أيضا [٤٣٤]
ص ٣ ، و ١١٣ و ١٢٧ و ١٣٠ و ١٨٢ ، و [٤٢٣] صفحة ١٢٧ - ١٤٧
و ٢٥٤ - ٢٥٧ . ص ٨٠ .

١٣ - الاستخبارات اليابانية : انظر [٤٢٣] الفصل الثامن ،
انظر أيضا [٤٢٦] . ص ٨٠ .

١٤ - واقعة سكك حديد سيبريا : انظر [٤٢٣] صفحة ٢٥٥ .
ص ٨٠ .

١٥ - بشأن « عزل » نيوزلندا استخباريا :
« British Ban Kiwis From Intelligence Briefings »

في سينداى تايمز (لندن) ، ٤ مايو ١٩٨٦ . ص ٨١ .
١٦ ، قصة تجسس جيمس هاربر وزوجته لصالح السوفيت : انظر
[٤٣٤] صفحة ١٦٥ . ص ٨١ .

١٧ - حيرة الأرجنتين بشأن اختيار جهاز استخبارى أجنبى للتعاون
معه : مقابلات المؤلف فى بيونس آيرس . ص ٨٢ .

١٨ - استمرار تعاون بلدان أوروبا الشرقية مع موسكو فى مجال
الاستخبارات بعد الاطاحة بالحكومات الشيوعية :
« It's Still Business as Usual for Spies, Even as the Eastern Bloc
Rises Up » فى نيويورك تايمز ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ . ص ٨٢ .

١٩ - عن المعلومات الاستخبارية الأمريكية لجذب أفريقيا : انظر :
« U.S. Is Said to Have Given Pretoria Intelligence on Rebel
organization » فى نيويورك تايمز ، ٢٣ يوليو ١٩٨٦ ، أيضا «
CIA Tie to Mandela Case Deflected » فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٣
يونيو ١٩٩٠ . ص ٨٣ .

٢٠ - المساعدة الاسترالية لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى
شيلي : انظر [٤٠٢] صفحة ٢٤ - ٢٥ . ص ٨٣ .

٢١ - التعاون الفرنسى البرتغالى والفرنسى المغربى : انظر [٤١٥]
صفحة ٧٩ - ٨٠ و ٧١ - ٧٣ . ص ٧٣ .

٢٢ - تعاون رومانيا ومنظمة التحرير الفلسطينية : انظر [٤١٦]
صفحة ١٣ و ١٥ - ٣٥ و ٩٢ - ٩٩ ص ٨٣ .
٢٣ - التعاون الاسرائيلي الأمريكي : [٤٢٤] صفحة ٢٠٥ - ٢٠٧
ص ٨٣ .

٢٤ - التعاون الأمريكي السوفيتي من أجل مكافحة الارهاب :
« Ex-KGB Aides to Join U.S. Talks on Terrorism »

في لوس انجلوس تايمز ، ٢٥ سبتمبر ١٩٨٩ ص ٨٣ .
٢٥ - أثر تبادل المعلومات الاستخبارية بين الدول على الحريات
المدنية : راجع [٤١١] ص ٣٧٣ ص ٨٣ .

٢٦ - قصة الطائرات الحربية العراقية : « The 300-Million
Dollar Disaster في The Voice of the Arab World (لندن) غير
مورخة ، أيضا [٣٩٢] بأكمله ص ٨٤ - ص ٨٥ .

٢٧ - عن « قوائم المراقبة » الخاصة بوكالة الامن القومي الأمريكي
ونظيرتها البريطانية (GCHQ) : انظر « Exit Smiley, Enter IBM »
في سندي تايمز (لندن) ، ٣١ أكتوبر ١٩٩٢ ص ٨٥ .

٢٨ - أقوال ليونيل أولمر : مقابلة مع المؤلف ص ٨٦ .
٢٩ - صفقة المفاعلات النووية بين نظام شاوشيسكو وكندا :
انظر [٤١٦] صفحة ٢٩٢ - ٢٩٧ ص ٨٨ .

٣٠ - مقولة الكونت دي غمارنش المدير السابق للمخابرات
الفرنسية : انظر [٤١٥] صفحة ٤١ - ٤٢ ص ٨٩ .

٣١ - جهاز الاستخبارات السوفيتية (KGB) في طوكيو :
انظر [٤١٣] صفحة ١٠٣ - ١٠٤ ص ٩٠ .

٣٢ - الخط X (LINE X) وموقعه في التنظيم الخاص بجهاز (KGB)
السوفيتي : انظر [٤٣٤] صفحة ٨٧ ص ٩٠ .

٣٣ - عن الخلاف في لجنة كوكوم انظر :

« Appeal for Cocom Black-List to be Overhauled »

تعليق في Frankfurter Rundschau ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩ . (مترجم في
German Tribune ، عدد ١٠ سبتمبر ١٩٨٩) و « American Hypocrisy
Highlighted in Cocom Rule, Implementation في Japan Economic
Journal ، ٢ يوليو ١٩٨٨ ، و « A Challenge for High-Tech
Censors » في فاينانشيال تايمز ، ١٩ أكت. ١٩٨٨ ، و « US. Set
to Ease European Defence Technology Curbs » في فاينانشيال تايمز
٢٩ يناير ١٩٨٨ ، و [٥٢٦] صفحة ١٥ ص ٩١ - ص ٩٢ .

- ٤٣ - عن قيام تركيا بقطع مياه نهر الفرات : انظر
 « Turkey's Stranglehold on the Euphrates Irks its Neighbours »
 في فاينانشيال تايمز ، ٣ يناير ١٩٩٠ ص ٩٣ .
- ٣٥ - حول علاقات شركة بكتل مع ال (سى . آى . ايه) انظر :
 [٧٣٠] صفحة ١١٧ ص ٩٤ .
- ٣٦ - ٢٠٠ جاسوس أمريكي تحت غطاء « الأعمال التجارية » :
 « Business Pose by US. Spies Reported » في نيويورك تايمز ، ٢٨
 فبراير ١٩٧٤ ص ٩٤ .
- ٣٧ - عدم ضغط الولايات المتحدة على رجال أعمالها للتجسس انظر :
 [٤٣٤] صفحة ٤٩ ص ٩٤ .
- ٣٨ - عن القمرين الصناعيين لاندسات وسبوت :
 « Space Cameras and Security Risks » بقلم دافيد ديكسون ، في مجلة
 ساينس ، ٢٧ يناير ١٩٨٩ ، و « Civilians Use Satellite Photos for
 Spying on Soviet Military » في نيويورك تايمز ، ٧ أبريل ١٩٨٦ ،
 والمقابلة مع كيفين كوربلي ، المنسق الاعلامي بشركة مراقبة الأرض بالأقمار
 الصناعية (EOSAT) ، انظر كذلك مجلة Spotlight (المجلد ٣ العدد ٢)
 يونيو ١٩٨٩ التي تصدرها (Spot Image Corporation) وكتالوج
 (SPOT Data Products and Services) وكتيب (SPOT Surveillance) .
 ص ٩٧ .
- ٣٩ - عن معالجة وتحسين صور الاستشعار عن بعد للأغراض
 التجارية والعسكرية التي أصبحت الآن عملا تجاريا متناميا : انظر
 « Directory of Landsat-Related Products and Services » — United
 « Directory - Landsat Related Products and, States Edition,
 International Edition 1989 - Services » 1988 ، الصادرين عن
 (EOSAT) لانهام ولاية ماريلاند ص ٩٨ .
- ٤٠ - بشأن شبكة (Space Media) السويدية وما كشفت صورها
 وببائاتها انظر الكتيب الصادر عن (Space Media Network) ، وأيضا
 « Photos Prove 57 Nuclear Disasters » في شيكاغو تريبيون ،
 ١ ديسمبر ١٩٨٨ ، و « Satellite Photos Appear to Show Construction
 of Soviet Space Shuttle Base » في نيويورك تايمز ، ٢٥ أغسطس
 ١٩٨٦ ، وقائمة المشروعات الاعلامية « List of Media Projects » الصادرة
 عن (Space Media Network). ص ٩٨ .

٤١ - عن مشاريع تطوير الأقمار الصناعية والصواريخ في الأقطار
النامية انظر : « Star Wars » بقلم (Stertt Pope) في World
Press Review ديسمبر ١٨٩٩ ص ٩٩ .

٤٢ - بشأن عجز أجهزة الاستخبارات الأمريكية عن مواكبة سرعة
الأحداث في أوروبا الشرقية :
« E. European Events Outrun Intelligence Analysis, Panel Told »
في لوس أنجلوس تايمز ، ١٣ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٠٠ .

٤٣ - مقولة جوزيف كونراد مأخوذة من : « Under Western Eyes »
الصادر عام ١٩٩١ ص ١٠١ .

الفصل الخامس والعشرون

جدول أعمال المعلومات

- ١ - عن ماكفرلين في طهران :
« IRAN Says McFarlane Came on Secret Mission to Tehran »
في واشنطن بوست Cloak Foreign Service ، ١١ نوفمبر ١٩٨٦ ، و
« Reagan's and Dagger » في نيوزويك ، ١٧ نوفمبر ١٩٨٦ ، و
« Backdoor Hostage Deal with Iran » في يو . اس نيوز آند وورلد
ريبورت ، ١٧ نوفمبر ١٩٨٦ ، و « Cake Delivered to Iranians Was
Strictly Kosher » في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٧ فبراير ١٩٨٧ ص ١٠٣ .
- ٢ - عن مسألة توزيع ونشر المعلومات والبيانات الفيدرالية :
« Federal Information . Who Should Get it. Who Shouldn't? »
بقلم : Diane Sherwood في (The World and I) أول يناير ١٩٩٠
ص ١٠٥ .
- ٣ - بالنسبة لعدد العمال الذين تلقوا اخطارات بالفصل تقل مدتها
عن ٢٤ ساعة قبل فصلهم : « Heading for an Override? » في مجلة تايم
يوليو ١٩٨٨ ص ١٠٥ .
- ٤ - عن تعليق زعيم الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ على
مطالبة النقابات بقوانين تلزم الشركات باخطار مسبق مدته ستون يوما ،
بأنها مسألة عدالة : « Heading for an Override? » في مجلة تايم ،
١٨ يوليو ١٩٨٨ ، و « Closing Law's Key Provisions » بقلم
Martha I. Finney في Nation's Business ، يناير ١٩٨٩ ،
و « 72-73 Senate Approves Notice of Plant Closings » في نيويورك
تايمز ، ٧ يوليو ١٩٨٨ ص ١٠٦ .
- ٥ - عن جماعات المواطنين في مدينة أوساكا :
« Group Seekd Access to City's Information » في Japan Times
٢٩ أغسطس ١٩٨٩ ص ١٠٧ .

٦ - حول تشريع حرية المعلومات : « Role of Access
(Transnational Data and Coordinators Under Scrutiny »
(International FOI Communications Report) ، مارس ١٩٨٩ ، أيضا
(Transnational Data and Communications Report) في Roundup »
يونيو ١٩٨٥ . تتابع هذه المطبوعة الدورية بانتظام الأحداث المرتبطة
بحرية المعلومات ص ١٠٨ .

٧ - تحقيق لجنة الكونجرس حول اخفاء المعلومات الخاصة بحادث
تفجير طائرة بان أمريكان ، وانتقاد وزير النقل الأمريكي لعملية كشف
تعليمات السلامة التي تصدرها ادارة الطيران الفيدرالية :
« Transportation Secretary Assails Publicizing of Terrorist Warnings »
في نيويورك تايمز ، ١٣ أبريل ١٩٨٩ ص ١٠٩ .

٨ - قصة شركة طيران نورثويست :
« Northwest Planned to Disclose Bomb Threat at the Gate »
في لوس أنجلوس تايمز ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ ، و
« Northwest Warns Flight's Ticket Holders of Threat »
في نيويورك تايمز ، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٠٩ .

٩ - بشأن مرضى الايدز والكشف عنهم : « AIDS : Who Should
Be Tested ? في نيوزويك ، ١١ مايو ١٩٨٧ ، و
« As AIDS Spooks The Schoolroom » في يو . اس . نيوز آند ورلد ريبورت ، ٢٣ سبتمبر
١٩٨٥ ، و « Putting AIDS to the Test » في المجلة تايمز ، ٢ مارس ١٩٨٧ ،
و « Mandatory Testing for AIDS ? في نيوزويك ، ١٦ فبراير ١٩٨٧ .
ص ١١٠ .

١٠ - عن حادثة شيرنوبل وحق البلدان في معرفة ما يجري في
غيرها : « Sweden Protests to Moscow Over Lack of Warning »
في فاينانشيال تايمز ، ٣٠ أبريل ١٩٨٦ ، و « Russians Pressed to Give
Full Details of Nuclear Disaster » في التايمز اللندنية ، ٢٩ أبريل
١٩٨٦ ص ١١١ .

١١ - الانتقاد الذي وجهه الأدميرال ستانسفيلد تيرنر ، مدير
ال (سي . آي . ايه) السابق ، الى الولايات المتحدة « The US.
Responded Poorly to Chernobyl » في نيويورك تايمز ، ٢٣ مايو ١٩٨٦
ص ١١١ .

١٢ - حكومة المستشمار الألماني هيلموت كول وموضوع مصنع الأسلحة الكيميائية الليبي : « Lybian Plant Sparks Storm in Bonn »
في واشنطن بوست ، ١٩ يناير ١٩٨٩ ، و « West Germany in Libya »
« Probe » في فاينانشيال تايمز ، ١٤ - ١٥ يناير ١٩٨٩ ، و « Senator »
« Assails Bonn in Libya Scandal » في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٩ يناير ١٩٨٩ ، و « Vigilance, Luck Expose Libya Plant » في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٢ يناير ١٩٨٩ ص ١١٢ .

١٣ - عن المعركة السياسية التي دارت في واشنطن حول قرصنة المنتجات الفكرية الأمريكية في تايلاند : « Thai Copyright War Divides Washington » في فاينانشيال تايمز ، ٢٧ يناير ١٩٨٩ ص ١١٤ .

١٤ - عن قرصنة الكتب : « Barbara Book Pirates » بقلم (Sierett Pope) في World Press Review ، يونيو ١٩٨٦ ، و « La book connection » بقلم Rémy Lifliet في مجلة الأكسبريس الباورسية ، ٢٩ مارس ١٩٨٥ ، أيضا « Copyright Holders Name 12 »
« Pirate Nations » في فاينانشيال تايمز ، ٢٥ أبريل ١٩٨٩ ص ١١٣ .

١٥ - عن فيلم انديانا جونز : « High-tech Tactics slow Film Piracy » في نيويورك تايمز ، ٢٩ يناير ١٩٨٦ ص ١١٣ .

١٦ - عن صالونات الفيديو في تايلاند : « Pulling the Plug on Pirate Videos » في لوس أنجلوس ، ٨ يناير ١٩٩٠ ص ٩١٤ .

١٧ - عن سرقة البرامج الاعلامية : « Psst!hey, mister, want to buy some software cheap? » بقلم كريستوفر جونستون في PC Computing ، أكتوبر ١٩٨٨ ، و « Thai Copyright War Divides Washington » في فاينانشيال تايمز ، ٢٧ يناير ١٩٨٩ ص ١١٥ .

١٨ - عن موقف اليابان حيال الملكية الفكرية : « Putting a price on Intellect » بقلم (Yuji Masuda) في Journal of Japanese Trade and Industry ، العدد الخامس ، ١٩٨٨ ص ١١٥ .
١٩ - موقف المجموعة الأوروبية : « Brussels Plan for IPR Control » في فاينانشيال تايمز ، ٤ يوليو ١٩٨٩ ص ١١٥ .

٢٠ - حديث هارلان كليفلاند مأخوذ من نشرة World Future Studies Federation, WFSF ، عدد يوليو ١٩٨٩ ص ١١٦ .

٢١ - ما ذكره (عبده سعيد) و (لويز سيمونز) عن سوء توزيع المعلومات مأخوذ من [٣٣٢] صفحة ٧ ص ١١٧ .

٢٢ - عن معامل الأدوية والبيوتكنولوجيا : Whose Idea Is it ؟ Anyway في الايكونوميست ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ ص ١١٦ .

٧ - بشأن عمليات البث المباشر عبر الأقمار الصناعية في الولايات المتحدة انظر : « One Hundred and Eight Channels by 1993 ? Stay Tuned America » في انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ٢٢ فبراير ١٩٩٠ ص ١٢٥

٨ - حول ظهور المحطات والاتحادات الإعلامية المستقلة : « The Future of Television » في نيوزويك ، ١٧ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٥

٩ - حديث روبرت ايجر مأخوذ من : « Technology Adds Choices and Programming Needs » في نيويورك تايمز ، ٢٤ يوليو ١٩٨٩ ص ١٢٦

١٠ - مقولة آل بيرتون بأن « لا أحد يتذكر الشبكات الاذاعية الكبرى » مأخوذة من مقابلة المؤلف معه . ويرأس بيرتون مؤسسة للانتاج التلفزيوني تحمل اسمه كما أنه المنتج التنفيذي لـ Universal Television ص ١٢٦

١١ - عن الشبكات الكابلية الأوروبية راجع : « Tube Wars » بقلم Fred V. Gurtel في مجلة Business Month ، ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٢٦

١٢ - حول المنافسة المحمومة بين الشبكتين البريطانييتين للبث بالأقمار الصناعية (BSB) و Sky Television انظر : « BSB Inks 5-year Output Deal with Orion : Rumours of OZ'Bond Pulling Out Abound » بقلم Elizabeth Guider في مجلة Variety ، ١٤ - ٢٠ يونيو ١٩٨٩ ، و « Adtvate the Death Star » في مجلة الايكونوميست ، ٨ يوليو ١٩٨٩ ص ١٢٧

١٣ - عن التلفزيون الفرنسي انظر : « Off-Screen TV Scandal, Sex, Money » في نيويورك تايمز ، ١٨ يناير ١٩٨٨ ، و « Boost for Cable TV Industry in France » بقلم Adam Glenn في « France's New Television Order »

في « Broadcasting » ، ٢٤ أغسطس ١٩٨٧ ، و « Commercial TV, Mon Dieu ! » في مجلة تايم ، ١٧ مارس ١٩٨٦ ، و « Le Défi Disney » بقلم John Marcom في مجلة فوربس ، ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ص ١٢٧

١٤ - عن التلفزيون الألماني انظر : « New German TV : Idiot Culture or Breath of Air ? » بقلم Fred V. Guterl في مجلة Business Month ، ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٢٧

١٥ - حول عمليات الدمج بين وكالات الاعلان انظر :
« WPP, the New Giant of .. PR » في بنزيس ويسك ، ٢٠ مايو
١٩٨٩ ، و « Upbeat View at Saatchi New York » في نيويورك تايمز ،
٢١ يونيو ١٩٨٩ ص ١٢٨ .

١٦ - عن اخفاق استراتيجية « التسويق العالمي انظر :
« Marketers Turn Sour on Global Sales Pitch Harvard Guru Makes »
في وول ستريت جورنال ، ١٢ مايو ١٩٨٨ ، و « The Overselling of
World Brands » في فاينانشيال تايمز ، ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ ،
« Why the Single Market Is a Misnomer-and the Consequences »
في فاينانشيال تايمز ، العدد نفسه ص ١٢٩

١٧ - حول سوني في هوليوود : « \$ 3 Billion Bid for Columbia :
by Sony » في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٩ . هذا التقرير
المبكر يتحسن تقدير السعر الفعلي . بعد يومين ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩ ،
قدرت صحيفة نيويورك تايمز السعر بـ ٣.٤ مليار دولار في تقريرها
المعنون « Sony Has High Hopes for Columbia pictures » وفي تقريرها
« Sony Goes for Hollywood » بتاريخ أول أكتوبر ١٩٨٩ وقدرت سندي
تايمز اللندنية السعر بـ « ٥ مليارات دولار » ص ١٣١ .

١٨ - حول امبراطورية روبرت موردوخ : « Four Titans Carve
Up European TV » بقلم (William Fisher) و (Mark Schapiro)
في مجلة Nation ، ٩ - ١٦ يناير ١٩٨٩ ، و « Tube Wars » بقلم
Fred V. Guterl في Business Month ، ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٢١ .
١٩ - وصف روبرت ماكسويل : « Larger than Life »
في مجلة تايم ، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨ ، انظر أيضا « Four Titans Carve
Up European TV » بقلم William Fisher و Mark Schapiro
و « Business goes global » في مجلة Nation ٩ - ١٦ يناير ١٩٨٩ ،
Report on Business Magazine. في The Globe and Mail
(تورنتو) فبراير ١٩٨٩ ص ١٣٢ .

٢٠ - عن موهن ويرتلزمان انظر : « Reinhard Mohn » مجلة
Nation ، ١٢ يونيو ١٩٨٩ ، انظر أيضا [١٣٤] بأكمله ،
و « Business Goes Global » في Report on Business Magazine —
The Globe and Mail (تورنتو) فبراير ١٩٨٩ ، و Bertelsmann
« Philosophy » في كتيب مجموعة بيرتلزمان ص ١٣٢ .

الفصل السابع والعشرون

وسائل الاعلام المحرزة على الثورة

- ١ - الانتصار القانوني للمكسيكيين : « Mexicans Who Sued »
« Deputies Win \$ 1 Million » لوس أنجلوس تايمز ، ٢٥ يناير ١٩٩٠ ،
« Video-tepe is Centerpiece of « Victorville 5 « Brutality, Law
و « suit في لوس أنجلوس تايمز ، ٩ يناير ١٩٩٠ ص ١٣٩ .
- ٢ - عن استخدام نوار تشيكوسلوفاكيا للفيديو :
« The Czechoslovak Pen Defies the Party Sword » . في فاينانشيال
تايمز ، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩ ص ١٤٠ .
- ٣ - حول استخدام التلفزيون وأشرطة الفيديو في السياسة :
ملخص ممتاز من المعلومات عن ذلك في « TV, VCRs Fan Fire Of
« Revolution » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٨ يناير ١٩٩٠ ص ١٤٠ .
- ٤ - دعا شاوشيسكو المؤلف ذات مرة قائلا : « تعال واقض
العطلة معي ، يمكننا مشاهدة « كوجاك » معا » وجاءت هذه الدعوة المفاجئة
في أعقاب لقاء مطول للمؤلف وزوجته مع الرئيس الروماني حضره هاري
بارنز ، السفير الأمريكي في بوخارست . كان ذلك في عام ١٩٧٦ .
أما نهاية حقبة شاوشيسكو فمذكورة في : « How the Ceausescus Fell :
« Harnessing Popular Rage » في نيويورك تايمز ، ٧ يناير ١٩٩٠
٥ - عن دور التلفزيون في الفيليين : « Playing to the TV
« Cameras » في يو . اس . آيه . أند ورلد ريبورت ، ١٠ مارس ١٩٨٦ .
ص ١٤١ .
- ٦ - حول الثورة الرومانية انظر : « How the Ceausescus Fell :
« Harnessing Popular Rage » في نيويورك تايمز ، ٧ يناير ١٩٩٠ ،
ص ١٤١ .
- و « Romanian Revolt, Live and Uncensored » في نيويورك تايمز ، ٢٨
ديسمبر ١٩٨٩ ، كذلك « Message of the Media » في فاينانشيال تايمز ،
٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٤٢ .

- ٧ - عن علم وصول ارسال التليفزيون الألماني الغربي الى دريسدن
انظر : « The Long Journey out of the Valley of the Ignorant »
في ستوتجارت زايتمنج ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٤٦ .
- ٨ - حول دور اذاعة (صوت أمريكا) في بث برامج موجهة للصين
اثناء المظاهرات الطلابية راجع : شهادة ريتشارد كارلسون ، مدير اذاعة
صوت أمريكا ، أمام اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشئون الخارجية
بمجلس النواب الأمريكي ، ١٥ يونيو ١٩٨٩ ، كذلك « Old Men Riding
a Tiger and Feeling Paranoid » في لوس أنجلوس تايمز ، ٨ يناير
١٩٩٠ ص ١٤٧ .
- ٩ - عن تنامي المسيحية في كوريا الجنوبية انظر : « Chun's \$21
Million Apology » في نيوزويك ، ٥ ديسمبر ١٩٨٨ ، كذلك
« Papal Nod to a Christian Boom » في مجلة تايم ، ١٤ مايو ١٩٨٤
ص ١٤٨ .
- ١٠ - عن استخدام الخوimini لأشرطة التسجيل :
« The Ayatollah's Hit Parade » في مجلة تايم ، ١٢ فبراير ١٩٧٩
ص ١٤٩ .
- ١١ - حول مجلات الحائط في بكين : Peking's Posters Point
Finger of Protest to the Party » في فاينانشيال تايمز ، ١٧ يونيو
١٩٨٨ ص ١٤٩ .
- ١٢ - تقارير عن انتفاضة الطلاب في الصين انظر : [٣٠٣] ص
٢١٩ - ٢٢٠ ، و « State of Siege » في مجلة تايم ، ٢٩ مايو ١٩٨٩ ،
وللتعرف على وجهة نظر اشتراكية انظر : « China's Long Winter »
بقلم Anita Chan في Monthly Review ، يناير ١٩٩٠ ، انظر كذلك
« Watching China Change » بقلم Mark Hopkins في
Columbia Journalism Review ، سبتمبر/أكتوبر ١٩٨٩ ص ١٥٠ .
- ١٣ - عن الاستخدام السياسي لوسائل الاعلام الجديدة انظر :
« As Chinese in U.S. Pierce a News Blokade ... » في نيويورك
تايمز ، ٢٤ مايو ١٩٨٩ ، كذلك « TV, VCRs Fan Fire of
Revolution » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٨ يناير ١٩٩٠ ،
« Phones, Faxes : Students in U.S. Keep Lines of Communication
Open » في لوس أنجلوس تايمز ، ٦ يونيو ١٩٨٩ ص ١٥١ .
- ١٤ - أول محاولة « للتشويش » يقوم بها مواطنون عاديون :
« Chinese Students in V.S. Seeking to Foil «Tip Lines» » في لوس
أنجلوس تايمز ، ١١ يونيو ١٩٨٩ ص ١٥٢ .

الفصل الثامن والعشرون

جيل الشاشة الصغيرة

١ - لاعب الجولف الآلى : مقابلات المؤلف مع جوردن ستليبرج
رئيس شركة (American Interactive Media) وبرنارد لسكين مدير
هذه الشركة ، ووثائق الشركة أيضا ص ١٥٤ .

٢ - عن شبكات الألعاب التليفزيونية المتفاعلة :
« Computer Company Plans to Bring TV Viewer into the Action »
فى لوس أنجلوس هيرالد اكزامينر ، ١١ فبراير ١٩٨٨ ص ١٥٥ .

٣ - حديث جورج جيلدر : « Forget HDTV, It's Already
Outmoded » فى نيويورك تايمز ، ٢٨ مايو ١٩٨٩ ، و « IBM-TV »
بقلم جورج جيلدر فى مجلة فوربس ، ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ص ١٥٥ .

٤ - عن أجهزة الفاكس فى الولايات المتحدة : « Ban Fax Attacks
They are Costly » ، بقلم ادوارد ماركسى (عضو الكونجرس) فى مجلة
يو . اس . ايه . توادى ، ٣١ مايو ١٩٨٩ ص ١٥٨ .

٥ - عن العطل فى مركز AT&T للاتصالات الهاتفية انظر :
« President Reagan Declares Martin Luther King, Jr. Day » فى Jet
٢٣ يناير ١٩٨٩ ، و « AT&T Pinpoints Source of Service Disruption »
فى نيويورك تايمز ، ١٧ يناير ١٩٩٠ ، وكذلك « AT&T Fiasco : Tense
Fight With Haywire Technology » فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٩ يناير
١٩٩٠ ص ١٦١ .

٦ - حديث جيفرى موريتز عن « جيل الشاشة الصغيرة » :
رسالة للمؤلف من جيفرى موريتز ، رئيس شبكة National-College
Television. ص ١٦٣ .

الخاتمة

التطلع الى عصر ظلمات جديد

١ - تساؤل مجلة تايم « هل مات الرب ؟ » :
« Toward a Hidden God » في مجلة تايم ، ٨ أبريل ١٩٦٦ ص ١٧٠ .

٢ - عن صلات الأذريين بالأصولية الإسلامية انظر :
« Baku : Before and After » بقلم Igor Beliaev في Literaturnaya Gazeta International (الجريدة الأدبية) ، موسكو ، مارس ١٩٩٠ ، انظر أيضا « IRAN Warns Against « Harsh » Soviet Moves in Azerbaijan » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٨ يناير ١٩٩٠ ، و « Fundamentalism Blamed for Uzbek Riots » في فاينانشيال تايمز ، ١٤ يونيو ١٩٨٩ ، و « Soviet Are at Loss, About Ethnic Unrest » في وول ستريت جورنال ، ٢١ يوليو ١٩٨٩ ، و « Tehran is Said to Back « Islamic Seal » but Not Separation in Azerbaijan » في نيويورك تايمز ، ٢١ يناير ١٩٩٠ .
تختلف الروايات حول انتفاضة ١٩٨٩ في أذربيجان ومذبحة الأرمن في باكو اختلافا كبيرا فيما يتعلق بدور القيادة المحلية للحزب الشيوعي وتأخر موسكو في استخدام القوات لاستعادة النظام وطبيعة الحركة الأذرية ص ١٧٣ .

٣ - عن الأصولية في إسرائيل انظر « Israel's Cultural War » في The Christian Century ، ١٦ - ٢٣ يوليو ١٩٨٩ . وعن علاقاتها بالرومانسية الألمانية المبكرة انظر : [٣٠٣] صفحة ٦٠ - ٦٣ ص ١٧٣ .

٤ - بشأن الانقسامات في حزب الخضر وفي أيديولوجيتهم :
« Greens Trade Insults at Birthday Party » في Handelsblatt (دوسلدورف) ، ١٥ يناير ١٩٩٠ . هذا التقرير يبين تدني وضع الخضر الألمان بينما تتبنى الأحزاب الكبرى بعضا من سياساتهم . ان أفضل وصف

للاتقسام الأيديولوجي الفلسفي في الحركة البيئية العالمية نجده في عدد الربيع ١٩٨٩ من الدورية الفصلية New Perspectives Quartely الذي يجمع عددا كبيرا من كبار المفكرين المعنيين بالحركة البيئية ويعطي خلاصة جيدة للمقضايا الفلسفية الرئيسية لهذه الحركة . وتعد هذه الدورية ، التي يحررها ناثن جاردلز من أجراً الدوريات الأمريكية ص ١٧٥ .

٥ - مقولة رودولف باهرو مأخوذة من « Theologie NotEcology » في New Perspectives Quartely ، عدد الربيع ١٩٨٩ ، وآراء وولفجانج ساش من مقال « A Critique of Ecology » في المصدر السابق ص ١٧٧ .
٦ - آراء ايفان ايليخ مأخوذة من : « The Shadow Our Future Throws » في المصدر السابق ، و [٥١٧] ص ١٠١ - ١٠٢ ، و [٢٤٠] صفحة ٨١ ص ١٧٧ .

٧ - مقولة ليندا بيلمز ومارك بيفورد مأخوذة من : « Armageddon and the Greens » في فاينانشيال تايمز ، ٣٠ - ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ ص ١٧٨ .

٨ - مقولة باهرو عن « هتلر أخضر » انظر : « Theology Not Ecology » في عدد الربيع ١٩٨٩ من الدورية الفصلية New Perspectives Quartely . ص ١٧٨ .

٩ - انتقاد آلان تورين للاهوتيين البيئيين وتحذيره من التخلي عن العقل : « Neo-Modern Ecology » في المصدر السابق ص ١٧٩ .

١٠ - عن الرومانسية الألمانية ونزعة العودة الى الطبيعة : « The Danger of Counter-Culture » بقلم John de Graff في Undercurrents 21 ، أبريل - مايو ١٩٧٧ ، انظر كذلك [٥٨٢] ص ٥٠ - ٥٥ ، و [٣٨٤] لاسيما الفصل الحادي عشر ، كذلك [٣٩٠] صفحة ١٨٨ ص ١٧٩ .

١١ - عن تحمس النازيين للعصور الوسطى : [٣٩١] ص ٥٠ والخريطة المرفقة ص ١٨٠ .

١٢ - عن « قبيلة الحضرة » (رسالة من رون جيمس) الايكونوميست ، ٢٩ يوليو ١٩٨٩ ص ١٨٠ .

١٣ - بشأن القلق من هيمنة التلفزيون الأنجلو ساكسوني : « Vers un Marchè Mondial de l'Information Télévisée » بقلم Yves Eude ، في لوموند دبلوماسيك (باريس) ، يونيو ١٩٨٨ ،

- و « Hollywood Predominance Reflects Sad State of European Industry » فى Süddeutsche Zeitung (ميونخ) ٦ يناير ١٩٩٠ ص ١٨١ .
- ١٤ - عن انخفاض أسعار أطباق استقبال بث الأقمار الصناعية :
مقابلة مع دان جولدوين خبير الأقمار الصناعية فى شركة TRW ص ١٨١ .
- ١٥ - رأى لوبان عن معسكرات النازية : « French Rightist »
« Belittles Gas Chambers » فى نيويورك تايمز ، ١٦ سبتمبر ١٩٨٧ ،
انظر أيضا « Le Front National et le drapeau Nazi dans le Champ Belge à Rotterdam » فى Le Soir البلجيكية (بروكسل) ،
٣٠ نوفمبر / ١ ديسمبر ١٩٨٥ ، و « Europeans Showed Disatisfaction with Ruling Parties »
لوس أنجلوس تايمز ، ٢٤ يونيو ١٩٨٩ ص ١٨٢ .
- ١٦ - عن أعضاء الحزب الجمهورى فى ألمانيا : « Europe's Grand Parties in a Tightening Vise »
فى وول ستريت جورنال ، ٢٦ يونيو ١٩٨٩ ، و « Extreme Rightists Win Frankfurt Council Seats »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٣ مارس ١٩٨٩ « Germany's Republikans Start a Rumble on the Far Right »
فى وول ستريت جورنال ، ٢٤ يوليو ١٩٨٩ ، و « Is Extremist or Opportunist Behind, Boon Rightist's Tempered Slogans ? »
فى نيويورك تايمز ، ٢٧ يونيو ١٩٨٩ ، أيضا « Millstone Instead of Milestone for Republicans »
فى Süddeutsche Zeitung (ميونخ) ، ١٥ يناير ١٩٩٠ ، و « Former Nazi Quits as W. German Party Leader, Blaming Extremists »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ٢٦ مايو ١٩٩٠ ص ١٨٢ .
- ١٧ - حول المتطرفين البيئيين والمعادين للمهاجرين :
« Saboteurs for a Better Environment » فى نيويورك تايمز ، ٩ يوليو ١٩٨٩ ،
انظر أيضا المناقشة المنشورة على صفحات (Earth First !)
(كانتون ، ولاية نيويورك) ، وهى إحدى مطبوعات المتطرفين البيئيين ص ١٨٣ .
- ١٨ - عن تنامي الشعور القومى فى اليابان : « A New Japanese Nationalism » بقلم (Ian Buruma)
فى مجلة نيويورك تايمز ، ١٢ أبريل ١٩٨٧ ، و « Mayor Who Faulted Hirihito is Shot » فى نيويورك تايمز ، ١٩ يناير ١٩٩٠ ، و « Attack on Nagasaki Mayor Stirs Fears of Speaking Out »
فى نيويورك تايمز ، ٢١ يناير ١٩٩٠ ، و « Rightist Held in Shooting of Blunt Nagasaki Mayor »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٩ يناير ١٩٩٠ ، و « Japanese See a Threat to Democracy in Shooting of Nagasaki Mayor »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ٢٠ يناير ١٩٩٠ ص ١٨٤ .

١٩ - حول الديانة « اليماتونية والتفرد المزعوم للغة اليابانية وسموها على سائر اللغات » انظر : « The Japan as Number One Syndrome » بقلم Kunihiro Masso (Japan Echo, Vol. XI, no 3, 1984) في طوكيو ، و « A New Japanese Nationalism » بقلم Ian Buruma في مجلة نيويورك تايمز ، ١٢ أبريل ١٩٨٧ ، انظر أيضا [٤٦٠] كمصدر رئيسى عن فكرة تفرد اللغة اليابانية ، وهى فكرة لها رنين سياسى وقومى مهم جدا ص ١٨٤ .

٢٠ - عن الشوفينية الروسية : انظر [٥٥٨] ص ١٠٠ ، انظر كذلك [٣٤٧] ص ٣٨ - ٣٩ بشأن الفكرة التى ترى الخلاص فى القومية السلاقية وأصولها ، و [٥٤٨] بأكمله ص ١٨٥ .

٢١ - بالنسبة لتخفى منظمة « باميات » وراء قناع بيئى ومعاداتها للسامية انظر : « The Secret of Pamyat's Success » فى وول ستريت جورنال ، ٣ أبريل ١٩٨٩ ، و « Ideological Terror » (رسالة) فى Present Tense ، نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٩ ، لقد أدانت اللجنة السوفيتية العامة لمناهضة الصهيونية اقتحام الغوغاء للنساذى المركزى للكتاب فى موسكو يوم ١٨ يناير ١٩٩٠ وهتافهم بشعارات معادية للسامية ، وعبرت اللجنة عن « غضبها » فى بيان تحت عنوان « Statement » فى الصحيفة الأدبية السوفيتية Literaturenaya Gazeta International (موسكو) ، عدد مارس ١٩٩٠ ص ١٨٥ .

ثمة تعليقات أكثر تعميما فى « Right-Wing Russians » فى كريستيان ساينس مونيتور ، ١٨ يونيو ١٩٨٧ ، و « Anxiety Over Anti-Semitism » ، فى نيويورك تايمز ، ٢ فبراير ١٩٩٠ ، « Yearning for an Iron Hand » مجلة نيويورك تايمز ، ٢٨ يناير ١٩٩٠ ، و « Anti-Semitic Rallies Prompt Protest » واشنطن بوست ١٤ أغسطس ١٩٨٨ ، و « Don't Underestimate Anti-Semitic Soviet » (رسالة) ، فى نيويورك تايمز ، ٣ أبريل ١٩٨٩ ، وانظر أيضا [٣٥٢] صفحة ٦٦ و ٨٦ ص ١٨٦ .

يجسد الانقسام بين المصلحين العلمانيين فى الاتحاد السوفيتى
والقوميين المسيحيين الروس الاختلاف الذى يميز اثنين من المنشقين العظام
والشجعان : العالم الراحل أندريه سخاروف ، الحائز على جائزة نوبل
والمدافع عن حقوق الانسان ، والذى كان ديمقراطيا متجها نحو الغرب ،
و Alexander Soljenitsyne الذى يجمع بين القومية الروسية والتصوف
الدينى والعداء الواضح للديمقراطية .

٢٢ - بشأن شوينهوير « Is Extremist or Opportunist Behind
Bonn Rightists' Tempered Slogan ? » فى نيويورك تايمز ٢٧ يونيو
١٩٨٩ ص ١٨٦ .

الفصل التاسع والعشرون

عامل المعرفة

١ - حول تمكن العلم من التدخل فى المادة على مستوى أعمق بشكل متزايد انظر : « A Small Revolution Gets Under Way » بقلم روبرت بول فى مجلة ساينس ، ٥ يناير ١٩٩٠ ص ١٩٣ .

٢ - قائمة أهم الانجازات العلمية :
« Academy Chooses 10 Top Feats » فى الدورية الشهرية The Institute التى يصدرها معهد الهندسة الكهربائية والالكترونية ، عدد فبراير ١٩٩٠ . ص ١٩٣ .

٣ - تعليق عن اخفاق التقنية العسكرية السوفيتية انظر :
« Dithering in Moscow » فى نيويورك تايمز ، ١٤ ديسمبر ١٩٨٩ ص ١٩٤ .

الفصل الثلاثون

المسرعون والمبطئون

- ١ - عن العرف كأداة لاتخاذ القرارات التقنية انظر : [١٢٠]
صفحة ٣٠ ص ١٩٨ .
- ٢ - عن تقليل الثورة الصناعية لمخاطر التجديد انظر : [١٢٠]
صفحة ٣٥ ص ١٩٨ .
- ٣ - بالنسبة لتقلص اعتماد صناعة الملابس فى الولايات المتحدة
على الملابس الأجنبية المصنوعة بأيد عاملة رخيصة انظر : « Made in the
U.S.A. » بقلم رالف كنج فى مجلة فوربس ، ١٦ مايو ١٩٨٨ ص ٢٠٠ .
- ٤ - مثال شركة تاندى : مقابلة المؤلف مع جون روتش رئيس
مجلس ادارة شركة تاندى ص ٢٠٠ .
- ٥ - مثال شركتى (Arrow) و (ATKINS) وما جاء فى مجلة فوربس
مأخوذ من « Made in the U.S.A. » بقلم رالف كنج فى مجلة فوربس ،
١٦ مايو ١٩٨٨ ص ٢٠٠ .
- ٦ - حول تمكن شركة Benetton الإيطالية من اختصار زمن التسليم
انظر : « Fast Forward » بقلم Curtis Bill Pepper فى مجلة
Business Month ، فبراير ١٩٨٦ ص ٢٠١ .
- ٧ - عن تأخير تسليم الصلب فى الصين انظر :
« Bureaucracy Blights China's Steel Industry » فى فاينانشيال تايمز ،
١٦ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٢٠١ .

٨ - حول ما ذكره أومبيرتو كولمبو ، رئيس لجنة العلوم والتقنية التابعة للمجموعة الأوروبية، عن تدنى كميات المواد الأولية والطاقة اللازمة لكل وحدة من الإنتاج : « The Technology Revolution and the Restructuring of the Global Economy » بقلم أومبيرتو كولمبو في « Proceedings of the Sixth Convocation of the Council of Academies of Engineering and Technological Sciences » ، وفي [٥٢١] صفحة ٢٣ - ٣١ ص ٢٠٦ .

٩ - عن المواد الجديدة انظر : « A Small Revolution Gets Under Way » بقلم روبرت بوول في مجلة ساينس ، ٥ يناير ١٩٩٠ ص ٢٠٦ .

١٠ - حول قيام اليابان بنقل استثماراتها من تايوان وهونج كونج : « Political Reforms Pave Way » في Japan Economic Journal ، أول أكتوبر ١٩٨٨ ص ٢٠٧ .

١١ - مقولة أومبيرتو كولمبو عن العمالة الرخيصة مأخوذة من [٥٢١] صفحة ٢٥ ص ٢٠٨ .

١٢ - عن الطائرات الفائقة السرعة والدراسة الخاصة بالاتصالات والنقل والسياحة ، راجع : « Moving Towards Supersonic Age » بقلم Jimo Tokuyama ، من مركز (Pacific Business Studies, Mitsui Research Institute) ، (طوكيو) ، ١٩٨٨ ص ٢٠٨ .

١٣ - عن مطار الملياردير Ross Perot انظر : « Can Ross Perot Save America ? » بقلم Peter Elkind في Texas Monthly ، ديسمبر ١٩٨٨ ص ٢٠٩ .

١٤ - عن سباق التسلح في الدول النامية انظر : « Becoming Smarter on Intelligence » بقلم Henrik Bering-Jepsen ، Insight ، ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨ - ٢ يناير ١٩٨٩ ص ٢١٠ .

١٥ - عن الأقليات الديناميكية : « Foreigners in Britain, New Blood » في الايكونوميست ، ٢٤ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٢١١ .

- ١٦ - عن البرازيل والمبالغ المستحقة لشركات الأدوية الأجنبية :
 « Brazil : A Practical Guide to Intellectual Property Protection »
 في Business America ، ١٨ يناير ١٩٨٨ و « Whose Idea Is It
 Anyway ? » في الايكونوميست ، ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ ص ٢١٢ .
- ١٧ - توزيع الاتصالات اللاسلكية في العالم : بيانات مستقاة من
 (Anthony Rutkowski) المستشار الأول للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية
 واللاسلكية . (جنيف) ص ٢١٤ .

الفصل الحادى والثلاثون

اصطدام الشيوعية بالمستقبل

١ - عن آثار اختراع جوتنبرج انظر : « A Red Square Reformation » بقلم Robert Conot فى لوس أنجلوس تايمز ، ١١ مارس ١٩٩٠ ص ٢١٧ .

٢ - كلمة خروتشوف التى هزأ فيها من الغرب قيلت أمام مجموعة من الدبلوماسيين الغربيين وأوردتها مجلة تايم فى مقالها « We will Bury You » ، ٢٦ نوفمبر ص ٢١٧ .

٣ - عن نقطة تحول الاقتصاد الأمريكى (فى عام ١٩٥٦) من الطور الصناعى المميز للموجة الثانية الى طور الخدمات - الاتصالات المميز للموجة الثالثة انظر : « A New Social Revolution » فى مجلة فورتشن ، أبريل ١٩٥٨ ، الذى أورد أرقام عام ١٩٥٦ عن القوة العاملة . بنيت هذه الأرقام على دراسة أجراها (Murray Wernick) وهو اقتصادى فى مجلس الاحتياط الفيدرالى الأمريكى ص ٢١٧ .

٤ - مقولة جورباتشوف عن « عصر علم المعلومات » : من كلمة له أمام اللجنة المركزية السوفيتية فى ٥ فبراير ١٩٩٠ ، أوردتها القسم الانجليزى بوكالة تاس للأنبياء . وبشأن نمو طبقة ذوى الياقات البيضاء فى الاتحاد السوفيتى انظر « Gorbachev Politics » بقلم (Jerry F. Hough) فى Foreign Affairs عدد شتاء ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، وأيضا « Médias Soviétiques : Censure Glasnot » فى مجلة لوبوان الفرنسية ، ١٢ مارس ١٩٩٠ ص ٢١٨ .

٥ - بشأن الأزمة الراهنة للشيوعية كانعكاس لمفهوم ماركس حول اعاقه « علاقات الانتاج » ل « وسائل الانتاج » : لقد ناقش المؤلف هذه القضية فى عام ١٩٨٣ فى [٦٨] ص ٧٨ ، كذلك « Future Schock in Moscow »

فى الدورية الفصلية New Perspectives Quarterly عدد شتاء عام ١٩٨٧ ، « A Conversation with Mikhail Gorbachev » سلسلة (مقالات) بقلم هايدى وآلفين توفلر فى كريستيان مونيتور أعداد ٥ ، ٦ ، ٧ يناير ١٩٨٧ ، وفى « Socialism in Crisis » فى مجلة World Monitor ، يناير ١٩٨٩ ، بعد مقابلة مع زاول زيانج ، رئيس الحزب الشيوعى الصينى آنذاك ، فى بكين . وطرح الرأى نفسه Igor Ligatchev ، وهو عضو المكتب السياسى فى الاتحاد السوفيتى ومنافس لجورباتشوف ، فى World Marxist Review / براغ ، عدد يوليو ١٩٨٧ ، وكذلك Valentin Fiodorov ، نائب مدير معهد الاقتصاد بموسكو ، فى مقال بعنوان « Ignorance Is Bliss » فى Literaturnaya Gazeta International ، الجريدة الأدبية - موسكو ، مارس ١٩٩٠ ص ٢١٨ .

٦ - افتراضات لينين عن دور المعرفة والثقافة ملخصة فى قوله عام ١٩٠٥ : « يجب أن يصبح النشاط الأدبى جزءا من مجمل قضية البروليتاريا ، « وترسا » فى الآلية الكبرى للاشتراكية الديمقراطية الموحدة » ص ٢٢٠ .

٧ - عن الطوبائين والاشتراكيين فى القرن التاسع عشر انظر : [٢٦٦] ص ٢٢١ .

٨ - عن « المشكلة الحسابية » للاشتراكية انظر : [١٣٣] الفصل ٢٦ العنوان : « The Impossibility of Economic Calculation Under Socialism » خاصة ص ٦٨٩ - ٦٩٩ ، كذلك [١٢٠] ص ٥٢ - ٦٥ و ٢٤١ ص ٢٢٣ .

٩ - بالنسبة لتحول بولندا الى اقتصاد السوق « East Europe Joins the Market and Gets a preview of the Pain » فى نيويورك تايمز ٧ يناير ١٩٩٠ ص ٢٢٤ .

١٠ - عن تدبير رأس المال اللازم لاقامة المصانع عن طريق خفض مستوى معيشة الفلاحين : [٣٧٧] ص ٢١٢ - ٢٢٩ ، وتفاصيل أوفى عن نظرية بريتو برازينسكى المسماة « التراكم الاشتراكى البدائى » فى [٣٥١] ص ١٣٦ - ١٨٠ ص ٢٢٥ .

١١ - هل مات الحلم الاشتراكي ؟ يحاول بعض الاشتراكيين والشيوعيين الغربيين - بعد أن انتبهوا متأخرين الى ظهور النظام الجديد لخلق الثروة وما يرتبط به من تغيرات - أن يعيدوا تنظيم أنفسهم حول أفكار جديدة ، انظر : « It's the End of the Road for Communism » وهو مقتطف من حديث لـ Martin Jacques المستحول عن Marxism Today ، أوردته السنداي تايمز اللندنية فى عدد ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩ . يؤكد هذا الكاتب على قضايا البيئة والمساواة بين الجنسين وضرورة نهاية المركزية ومساعدة « المجتمع المدنى » ، بيد أنه يعارض الفردية مشيراً الى أن « الاشتراكية هى الاعتماد المتبادل والتضامن والمساواة وبعث الجماعية » . ص ٢٢٧ .

الفصل الثانى والثلاثون

سلطة التوازن

١ - عن تنامى القدرة العسكرية الهندسية انظر :
« Last Indian Contingent, « India Rejects Japanese Criticism »
Jane's Defence Weekly وكلاهما فى Leaves Maldives »
١٨ نوفمبر ١٩٨٩ ، كذلك « The Awakening of an Asian Power »
فى مجلة تايم ، ٣ أبريل ١٩٨٩ و « India is Reportedly Ready to Test Missile, With Range of 1500 Miles »
فى نيويورك تايمز ، ٣ أبريل ١٩٨٩ ص ٢٣٠ .

٢ - اشارة وليم وبستر ، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ،
الى انتشار الصواريخ الباليستية انظر : « Third World Missile-Making :
Prompts Campaign by C.I.A. » فى نيويورك تايمز ، ٣١ مارس ١٩٨٩ .
ص ٢٣٠ .

٣ - عن احتمال استيلاء متطرفين اسلاميين أو متمردين عسكريين
على الأسلحة النووية فى الاتحاد السوفيتى انظر :
« U.S. Worried by Nuclear Security in Unstable Soviet Empire »
فى لوس أنجلوس تايمز ، ١٥ ديسمبر ١٩٨٩ ص ٢٣٠ .

٤ - مقولة شيننتارو ايشيهارا الشهيرة عن قدرة اليابان على الاخلال
بتوازن القوة العسكرية العالمى وذلك ببيعها الرقائق الالكترونية المتطورة
للإتحاد السوفيتى انظر : [٣١٨] ص ٣ - ٥ ، كذلك « Seeing a
Dependent and Declining U.S., More Japanese Adopt a Nationalistic
Spirit » فى نيويورك تايمز ، أول سبتمبر ١٩٨٩ ص ٢٣١ - ص ٢٣٢ .

٥ - عن أخطار حدوث انهيار مالى على نطاق عالمى انظر :

« A Post-Panic System » بقلم ألفين توفلر فى نيويورك تايمز ، ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧ ، كذلك تحذيرات آن جرينسبان ، مدير بنك الاحتياط الفيدرالى الأمريكى ، من احتمال حدوث انهيار مالى على نطاق واسع وردت فى :

« Market Globalization Risky. Greenspan Says » فى لوس أنجلوس

تايمز ، ١٥ يونيو ١٩٨٩ ص ٢٣٢ .

٦ - اقتراح وضع ضوابط على الميزانيات والسياسات الضريبية

لدول الجماعة الأوروبية ورد فى « تقرير ديبلور » ، الذى أجازته بالإجماع لجنة من خبراء الجماعة الأوروبية ومستولى المصارف المركزية فى أبريل ١٩٨٩ ، انظر « Sovereignty and Fiscal Policy » فى فاينانشيال تايمز ،

١٨ يوليو ١٩٨٩ ص ٢٣٣ .

الفصل الثالث والثلاثون

ثالث : طوكيو - برلين - واشنطن

١ - عن الاتفاق العسكري الياباني : نتيجة لضغوط واشنطن على اليابان من أجل « تقاسم عبء » الدفاع ظلت الميزانية العسكرية اليابانية في زيادو مستمرة حتى انها الآن تتجاوز نظيرتها في فرنسا وألمانيا الغربية ، وتعاذل أو تقل قليلا عن الميزانية العسكرية البريطانية (تبعا لأسعار تحويل العملات وغيرها من العوامل) . ولا تتفوق على اليابان في ذلك تفوقا واضحا الا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . لمزيد من التفاصيل انظر : [٢٨٥] ، كذلك « The State of Japan's Military Art » بقلم (Katherine T. Chen) في IEEE Spectrum سبتمبر ١٩٨٩ ، و « Guess Who's Carrying a Bigger Stick ? » بقلم Peter Hartcher في World Press Review يوليو ١٩٨٨ وكذلك [٢٨٣] ص ٢٣٧ .

٢ - عن ظهور صناعة عسكرية متطورة في اليابان انظر : « The State of Japan's Military Art » بقلم (Katherine T. Chen) في IEEE Spectrum سبتمبر ١٩٨٩ ، و « The Sun Also Rises Over Japan's Technology » في الايكونوميست ، أول أبريل ١٩٨٩ . كذلك أيضا ، المفاوضات الخاصة باقامة مشروعات مشتركة في مجال الصناعات البحرية بين شركتي ميتسوبيشي اليابانية ودايملر - بنز الألمانية (المالكة لشركتي (ميزر شميث) و (دوتش ايروسبيس)) هذه المفاوضات أثارَت قلق العديد من الأوروبيين ، وجسد ذلك مقال « Colossal Marriage » في مجلة لوبوان الفرنسية ، ١٢ مارس ١٩٩٠ ص ٢٣٨ .

٣ - عن تصريح رئيس وزراء اليابان الأسبق نو بورو تاكيشيتا بأن اليابان في حاجة الى رفع مستوى قوتها العسكرية للتوازن مع قوتها الاقتصادية : « Japan : A Superpower Minus Military Power » في لوس أنجلوس تايمز ، ١١ سبتمبر ١٩٨٨ ص ٢٣٨ .

٤ - عن انخفاض معدلات الادخار في اليابان ؟ « Japanese Thrift »
« The Stereotype Suffers a Setback » في برنيس ويك ، ١٤ أغسطس
١٩٨٩ ، و « U.S. is Getting Whet It Asked for In Japan » لوس
أنجلوس تايمز ، ٧ فبراير ١٩٩٠ ص ٢٣٩ .

٥ - حول ارتفاع نسبة العلماء والمهندسين في القوة العاملة
اليابانية انظر « R & D in Japan VS. The United States » في مجلة
IEEE Spectrum ، فبراير ١٩٨٩ ص ٢٤٠ .

٦ - بشأن نتائج مشروع « الجيل الخامس » المخيبة للآمال انظر :
« What Happened to the Wonder Child ? » بقلم Stuart Dambrot في
Business Tokyo ، فبراير ١٩٨٩ ، كذلك « Fifth Generation Computer's
Make U.S. Debut » في لوس أنجلوس تايمز ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٩
ص ٢٤١ .

٧ - عن استطلاع آراء كبار التنفيذيين اليابانيين حول تقدم
الولايات المتحدة واليابان في مجال الكمبيوتر والبرامج الاعلامية :
« Technology Leadership : The Votes are in » بقلم Booz-Allen
Hamilton في Information Industry Insights ، العدد ١٨ ، ١٩٨٨ ،
ص ٢٤١ .

٨ - الشعب الياباني أكثر شعوب العالم نهما لقراءة الصحف :
« Millions a Day » بقلم Anna-Maria Waldmueller في
World Press Review ، أبريل ١٩٨٨ ص ٢٤٢ .

٩ - عدد الطلاب اليابانيين في أمريكا والطلاب الأمريكيين في
اليابان : « U.S. Failing to Close its Education Gap With Japan »
في لوس أنجلوس تايمز ، ٧ يناير ١٩٩٠ ص ٢٤٣ .

١٠ - مقولة لينين حول أوروبا موحدة مأخوذة من :
« Sotziol-Demokrat » العدد ٤٤ أغسطس ١٩١٥ ، وانظر أيضا أعمال
لينين الكاملة ص ٢٤٦ .

١١ - حول اقتراح كول بإنشاء جيش أوروبي انظر :
« Kohl Praises Prospect of European Army » في فاينانشيال تايمز ،
١٤ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٢٤٨ .

١٢ - عن تكاليف أوروبا المحتملة نتيجة انسحاب الولايات المتحدة
عسكريا منها انظر : [٢٨٧] صفحة ٣٧ ص ٢٤٨ .

١٣ - الاحصائيات الخاصة بالجيش الفرنسية والالمانية مأخوذة
من : [٢٨٦] صفحات ٤٧ - ٤٨ و ٥٩ - ٦٤ ص ٢٤٨ .

١٤ - بشأن النقاش حول تخفيضات محتملة في الموازنة انظر :
« Changing Attitudes in a Changing Europe leave the Bundeswehr
at the Crossroads » في Die Zeit (هامبورج) ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩ .
ص ٢٤٨ .

١٥ - عن سياسة فرنسا الرامية الى موازنة القرات الالمانية :
« Return of the «German Menace» بقلم Wolfgang J. Koschnick
في Worldview ، يناير - فبراير ١٩٧٧ ص ٢٤٨ .

١٦ - بشأن « الوعور البراقة » للمجموعة الأوروبية ، انظر :
« Social Dimension to the Internal Market » وهو تقرير صادر عن
(Commission of the European Communities) (بروكسل) ، ١٤
سبتمبر ١٩٨٨ ، خاصة صفحة ٤ ص ٢٥١ .

١٧ - عن تزايد البحوث والتطوير في أوروبا انظر :
« Brussels Proposes Big Rise in High-Tech Research » في فاينانشيال
تايمز ، ٢٦ يوليو ١٩٨٩ ص ٢٥٣ .

١٨ - حول براءات الاختراع التي يملكها العلماء الالمان وفوزهم
بجوائز نوبل في العلوم انظر : « Ein Wissenschaftswunder ? »
في الايكونوميست ، ١١ نوفمبر ١٩٨٩ ص ٢٥٣ .

١٩ - عن انهيار شركة Nixdorf الالمانية للكمبيوتر ومتساعب
شركة Norsk Data النرويجية انظر : « Siemens Takeover of Nixdorf :
Creates a Giant » في Die Welt (بون) ، ١٣ يناير ١٩٩٠ ، كذلك
« Norsk Data Suffers Further Losses » في فاينانشيال تايمز ، ٧
فبراير ١٩٩٠ ص ٢٥٤ .

٢٠ - عن نظرية أوروبا كقلب العالم ، انظر : [٣٣٦] و [٣٠٢] .
ص ٢٥٥ .

٢١ - عن حاملات الطائرات الأمريكية ، انظر [٢٨٦] ص ٢٥٥ .

٢٢ - بيانات الواردات والصادرات الأمريكية مأخوذة من تقرير
لوزارة التجارة الأمريكية يحمل عنوان : « U.S. Foreign Trade Highlights
1988 » ، أيضا البيان الصحفي لمكتب الإحصاء الأمريكي ، الصادر في

١٦ فبراير ١٩٩٠ تحت عنوان : « U.S. Merchandise Trade December, 1989 » انظر كذلك « New ITA Report Shows Major Improvement in U.S. Trade Performance in 1988 » في Business America ، ٦ ، نوفمبر ١٩٨٩ ، صفحة ٦ و ١٢ ص ٢٦٠ - ص ٢٦١ .

٢٣ - عن براءات الاختراع : زادت براءات الاختراع الأمريكية الممنوحة لمواطني الدول الأجنبية زيادة ثابتة منذ عام ١٩٦٥ ، ففي ذلك العام لم تتجاوز نسبة هذه البراءات ٢٣٪ ، غير ان هذه النسبة تضاعفت بحلول عام ١٩٨٩ ص ٢٦١ .

٢٤ - حول المقارنات في مجال صناعة الكمبيوتر انظر : Chiffres Clés de l'informatique mondiale بقلم Michel Solis و Bénédicte Haquin في Informatique ٥١ (باريس) ، ٢٤ نوفمبر ١٩٨٩ ، و « Staying American » في الايكونوميست ، ١٩ أغسطس ١٩٨٩ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

٢٥ - عن المقارنة بين عدد العلماء والمهندسين في الولايات المتحدة واليابان انظر : « R & Din Japan VS. The United States » في IEEE Spectrum فبراير ١٩٨٩ ص ٢٦٢ .

٢٦ - عن رقيقة IBM الالكترونية ذات القدرة التخزينية ١٦ مليون بيت : « IBM Announces Memory Chip Breakthrough » في لوس أنجلوس تايمز ، ١١ فبراير ١٩٩٠ ص ٢٦٣ .

٢٧ - حول نمو سوق البرامج الاعلامية راجع : Competitive Software Industry Suits up for Global Hardball في Insight بقلم Jeff Shear ، ١٠ يوليو ١٨٩٩ ص ٢٦٣ .

٢٨ - عن شهادات الدكتوراه في اليابان : فضلت اليابان زيادة عدد حملة الماجستير بدلا من حملة الدكتوراه وتشير الاحصائيات ، عن الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٨ ، الى أن نسبة الزيادة في عدد حملة البكالوريوس كانت لا تتعدى ١٧٪ والدكتوراه ٢٦٪ ، بينما بلغت بالنسبة لحملة الماجستير ٨٤٪ ، ص ٢٦٤ .

٢٩ - بشأن تحالف أوروبا والولايات المتحدة ضد اليابان انظر : « The Changing Nature of the Relationship with America » في Stuttgarter Zeitung ١٩ يناير ١٩٩٠ ، ويعبر المقال عن وجهة نظر أوروبية واسعة الانتشار ص ٢٦٦ .

الفصل الرابع والثلاثون

المصارعون العالميون

١ - حول قضية سلمان رشدي انظر « Unrighteous Indignation » وكذلك Christian C. Muck في Christianity Today ، ٧ أبريل ١٩٨٩ ، وكذلك « Hunted by an Angry Faith » في مجلة تايم ، ٢٧ فبراير ١٩٨٩ ، راجع أيضا « Freedom-to-Write Bulletin » في Pen (American Center) مارس ١٩٨٩ ، و « Pen Defends Rushdie » (International Pen U.S.A. Center West) ، الربيع ١٩٨٩ ، ص ٢٧١ - ص ٢٧٢ .

٢ - عن الدبلوماسية الكاثوليكية : « Inextricably Involved » في America ، ٢٣ مايو ١٩٨٧ ، و « No Place to Run » في مجلة تايم ، ٨ يناير ١٩٩٠ ، و « Pope Warns Against Divisions in the East » في نيويورك تايمز ، ١٤ يناير ١٩٩٠ ، و « Pope Urges United Christian Europe » في انترناشونال هيرالد تريبيون ، ٢٢ أغسطس ١٩٨٩ ، ص ٢٧٣ .

٣ - عن وثيقة عام ١٩١٨ المنسية والداعية الى انشاء دولة اوروبية مسيحية عظمى انظر : [٢٣٤] ص ٢٥٦ ، و « Pope, Visiting France. Calls for a United Euurope » في نيويورك تايمز ، ٩ أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢٧٣ .

٤ - عن ظهور ٦٠٠ شركة كبرى متعددة الجنسية انظر : « Come Back Multinationals » في الايكونوميست ، ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٢٧٥ .

٥ - حول عدم انتماء الشركات عبر القومية لجنسية محددة انظر :
«Borderless Economy Calls for New Politics» بقلم Kenichi Ohmae
في لوس أنجلوس تايمز ، ٢٦ مارس ١٩٩٠ ، أيضا « Who is Us ? »
بقلم Robert Reich في Harvard Business Review يناير - فبراير ١٩٩٠
ص ٢٧٥ .

٦ - قصة السير فرانسيس دراك مأخوذة من [٥٨٧] صفحة ٢٨ -
٢٩ ص ٢٧٧ .

٧ - عن خطة الملياردير الأمريكي Ross Perot لانقاذ مستخدميه
الأسرى في إيران « Ross Perot to the Rescue » بقلم Ron Rosenbaum
في Esquire ديسمبر ١٩٨٠ ، أيضا « Perot's Mission Impossible »
في نيوزويك ، ٥ مارس ١٩٧٩ ص ٢٧٧ .

٨ - مقولة الكاتب الفرنسي شارل مورا مأخوذة من : [٢٩١]
صفحة ٦ ص ٢٨١ .

BIBLIOGRAPHY

PHILOSOPHY OF POWER

1. Aron, Raymond **Main Currents in Sociological Thought, Vol. II** (New York, Basic Books, 1967). (*Les Etapes de la pensée sociologique*).
2. ——— **Politics and History** (New Brunswick, N.J. Transaction Books, 1984).
3. Bentham, Jeremy and John Stuart Mill, **The Utilitarians** (New York, Anchor Books, 1973).
4. Berger, Peter L., and Richard John Neuhaus, **To Empower People** (Washington, D.C., The American Enterprise Institute for Public Policy Research n.d.).
5. Bodenheimer, Edgar, **Power, Law and Society** (New York, Crane, Russak, n.d.).
6. Bogart Ernest L., and Donald L. Kemmerer, **Economic History of the American People** (New York, Longmans, Green, 1946).
7. Bottomore, T.B., **Elites and Society** (New York, Basic Books, 1964).
8. Burnham, James, **The Machievellians** (New York, John Day, 1943).
9. Calvert, Peter, **Politics, Power and Revolution** (Brighton, Sussex Wheatsheaf Books, 1983).
10. Canetti, Elias, **Crowds and Power** (New York, Seabury Press, 1978).
11. Crozier, Brian, **A Theory of Conflict** (London, Hamish Hamilton, 1974).

12. Duyvendak, J. J., ed., **The Books of Lord Shang** (London, Arthur Probsthain, 1963).
13. Field, G. Lowell, and John Higley, **Elitism** (London, Routledge & Kegan Paul, 1980).
14. First, Ruth **Power in Africa** (New York, Pantheon Books, 1970).
15. Galbraith, John Kenneth, **The Anatomy of Power** (Boston, Houghton Mifflin, 1983).
16. Hutschnecker, A., **The Drive for Power** (New York, M. Evans, 1974).
17. Janeway, Elizabeth, **Man's World, Woman's Place** (New York, Delta Books 1972).
18. ——— **Power of the Weak** (New York, Alfred A. Knopf, 1980).
19. Jouvenel, Bertrand de, **On Power** (Boston, Beacon Press, 1969).
20. Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye, **Power and Interdependence** (Boston, Little, 1977).
21. Konots, Alkis, ed., **Domination** (Toronto, University of Toronto Press, 1975).
22. Kropotkin Peter, **Kropotkin's Revolutionary Writings** (New York, Vanguard Press, 1927).
23. Machiavelli, Niccolo, **The Prince** (New York, Pocket Books, 1963).
24. May, Rollo, **Power and Innocence** (New York, Delta Books, 1972).
25. Milgram, Stanley, **Obedience to Authority** (New York, Harper Colophon, 1974).
26. Mills, C. Wright, **The Power Elite** (New York, Oxford University Press, 1956).
27. More, Sir Thomas, **Utopia** (New York, Washington Square Press, 1965).
28. Mudjanto, G., **The 'Concept of Power in Javanese Culture** (Jakarta, Gadjah Mada University Press, 1986).

29. Nagel, Jack, H., **The Descriptive Analysis of Power** (New Haven, Yale University Press, 1975).
30. Nietzsche, Friedrich. **The Will to Power** (New York, Vintage Books, 1968).
31. Osgood, Robert E., and Robert W. Tucker, **Force, Order, and Justice** (Baltimore and London. The Johns Hopkins Press, 1967).
32. Pye, Lucian W., with Mary W. Pye, **Asian Power and Politics** (Cambridge, Mass, The Belknap Press, Harvard University Press 1985).
33. Rueschemeyer, Dietrich, **Power and the Division of Labour** (Cambridge, Polity Press, 1986).
34. Russel, Bertrand, **A History of Western Philosophy** (New York, Simon and Schuster, 1972).
35. ———, **Power** (London Unwin Paperbacks, 1983).
36. Rustow, Alexander, **Freedom and Domination** (Princeton, Princeton University Press 1980).
37. Siu, R.G.H., **The Craft of Power** (New York, John Wiley and Sons, 1979).
38. Tzu, Sun, **The Art of War** (Oxford, Oxford University Press, 1963).
39. Waal, Frans, de, **Chimpanze Politics** (New York, Harper & Row, 1982).
40. Wing, R.L., **The Tao of Power** (Garden City, N.Y., Doubleday, 1986).

BUREAUCRACY AND SOCIAL ORGANIZATION

41. Becker, Gary S., **A Treatise on the Family** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1981).
42. Chackerian, Richard, and Gilbert Abcarian, **Bureaucratic Power in Society** (Chicago, Nelson-Hall, 1984).
43. Crozier, Michel, **L'Entreprise à l'écoute** (Paris, Interéditions, 1989).

44. Dale, Ernest, **The Great Organizers** (New York, McGraw-Hill, 1960).
45. Davis, Stanley M., **Future Perfect** (Reading, Mass., Addison, Wesley, 1987).
46. Denhart, Robert B., **In the Shadow of Organization** (Lawrence, The Regents Press of Kansas, 1981).
47. Donzelot, Jacques, **The Policing of Families** (New York, Pantheon, 1979).
48. Dror Yehezkel, **Public Policymaking Reexamined** (New Brunswick, N.J., Transaction Books, 1983).
49. Galbraith, John Kenneth, **The New Industrial State** (New York, New American Library, 1985).
50. Goldwin, Robert A., ed., **Bureaucrats, Policy Analysis, Statesmen: Who Leads ?** (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1980).
51. Gross, Ronald, and Paul Osterman, eds., **Individualism** (New York, Laurel, 1971).
52. Heald, Tim, **Networks**, London, Hodder & Stoughton, Coronet Boks, 1983).
53. Heilman, Madeline E., and Harvey A. Hornstein, **Managing Human Forces in Organizations** (Homewood, Ill., Richard D. Irwin 1982).
54. Hyneman Charles S., **Bureaucracy in a Democracy** (New York, Harper and Brothers, 1950).
55. Kahn, Robert L. and Elise Boulding, eds., **Power and Conflict in Organizations** (New York, Basic Books, 1964).
56. Kennedy, Marilyn Meats, **Office Politics** (New York, Warner Books 1980).
57. ———, **Powerbase** (New York, Macmillan, 1984).
58. Knight Stephen, **The Brotherland** (London, Granada Books, 1985).
59. Le Play, Frederic, **On Family, Work, and Social Change** (Chicago University of Chicago Press, 1982).

60. Mant, Alistair, **Leaders We Deserve** (Oxford, Martin Robertson, 1983).
61. Mills, C. Wright, **White Collar** (New York, Oxford University Press, 1965).
62. Mintzberg, Henry, **Power In and Around Organizations** (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1983).
63. Nachmias, David, and David H. Rosenbloom, **Bureaucratic Government USA** (New York, St., Martin's 1989).
64. Palazzoli, Mara Selvini, et al., **The Hidden Games of Organizations** (New York, Pantheon Books, 1986).
65. Quinney, Richard, **The Social Reality of Crime** (Boston, Little, Brown, 1970).
66. Rosenberg, Hans, **Bureaucracy, Aristocracy and Autocracy** (Boston, Beacon Press, 1958).
67. Toffler, Alvin, **Future Shock** (New York, Bantam Books, 1971).
68. ———, **Previews and Premises** (New York, Bantam Books, 1983).
69. ———, **The Third Wave** (New York, Bantam Books, 1981).
70. Weber, Max, **Economy and Society**, Vols. I and II (Berkeley, University of California Press, 1978).
71. Welch, Mary-Scott, **Networking** (New York, Warner Books, 1980).
72. Yoshino, M. Y., and Thomas B. Lifson, **The Invisible link** (Cambridge, Mass., M.I.T. Press, 1986).

BUSINESS ECONOMY FINANCE

73. Adams, Walter and James W. Brook, **Dangerous Pursuits** (New York, Pantheon Books, 1989).
74. Aguren, Stefan, et al., **Voljo Kalmar Revisited : Ten Years of Experience** (Stockholm : Efficiency and Participation Development Council, 1984).
75. Aliber, Robert Z., **The International Money Game** (New York, Basic Books, 1973).

76. Applebaum, Herbert, **Work in Non-Market and Transitional Societies** (Albany, State University of New York Press, 1984).
77. Attali, Jacques, **les Trois Mondes** (Paris, Fayard, 1981).
78. Batra, Raveendra N., **The Downfall of Capitalism and Communism** (London, Macmillan Press, 1978).
79. Baudrillard, Jean, **The Mirror of Production** (St. Louis, Telos Press, 1975).
80. Belshaw, Cyril S. **Traditional Exchange and Modern Markets** (London, Prentice-Hall, 1965).
81. Bhagwati, Jagdish, **Protectionism** (Cambridge Mass., M.I.T. Press, 1988).
82. Brenner, Y.S., **Theories of Economic Development and Growth** (London, George Allen & Unwin, 1966).
83. Bruck, Connie, **The Predators' Ball** (New York, Simon and Schuster, 1988).
84. Canfield, Case, **The Incredible Pierpont Morgan** (New York, Harper & Row 1974).
85. Casson Mark, **Alternatives to the Multinational Enterprise** (London Macmillan Press, 1979).
86. Clough, Shepard B., Thomas Moodie and Carol Moodie, eds., **Economic History of Europe : Twentieth Century** (New York, Harper & Row, 1968).
87. Cornwell, Rupert, **God's Banker** (New York, Dodd, Mead, 1983).
88. Crowther Samuel, **America Self-Contained** (Garden City, N.Y., Doubleday, Doran, 1933).
89. Denman, D.R., **Origins of Ownership** (London, George Allen & Unwin, 1958).
90. Diwan, Romesh, and Mark Lutz, eds., **Essays in Gandhian Economics** (New Delhi, Gandhi Peace Foundation, 1985).
91. Dressler, Fritz. R. S., and John W. Seybold, **The Entrepreneurial Age** (Media, Pa., Seybold Publications, 1985).
92. Ehrlich, Judith Ramsey, and Barry J. Rehfeld, **The New Crowd** (Boston, Little, Brown, 1989).

93. Evans Thomas G., **The Currency Carousal** (Princeton, N. J., Dow Jones Books, 1977).
94. Frank, Charles R. Jr., **Production Theory and Indivisible Commodities** (Princeton, Princeton University Press, 1969).
95. Friedman, Alan, **Agnelli** (New York, New American Library, 1989).
96. Galbraith, John Kenneth, **Money : Whence It Came Where It Went** (Boston, Houghton Mifflin, 1975).
97. Giarini, Orio, ed., **Cycles, Value and Employment** (Oxford, Pergamon Press, 1984).
98. ———, **The Emerging Service Economy** (Oxford, Pergamon Press, 1987).
99. ———, and Jean Remy Roulet, eds., **L'Europe face à la nouvelle économie de service** (Paris, Presses Universitaires de France, 1988).
100. Giarini, Orio, and Walter R. Stahel, **The Limits to Certainty : Facing Risks in the New Service Economy** (Geneva, The Risk Institute Project, n.d.).
101. Gib, George Sweet, and Evelyn H. Knowlton, **The Resurgent Years : 1911-1927** (New York, Harper and Brothers, 1956).
102. Gregerman, Ira B., **Knowledge Worked Productivity** (New York, A.M.A. Management Briefing, 1981).
103. Gurwin, Larry, **The Calvi Affair** (London, Pan Books, 1983).
104. Gwynne, S. C., **Selling Money** (New York, Weidenfeld and Nicolson, 1986).
105. Herman, Edward S., **Corporate Control, Corporate Power** (New York, Cambridge University Press, 1981).
106. Jackson, Stanley, **J. P. Morgan** (New York, Stein and Day, 1983).
107. Jones, J. P., **The Money Story** (New York, Drake Publishers, 1973).
108. Josephson, Matthew, **The Robber Barons** (New York, Harcourt, Brace & World, 1962).

109. Kahn, Joel S., and J. R. Llobera, **The Anthropology of Pre-Capitalist Societies** (London, Macmillan Press, 1981).
110. Kamioka, Kazuyoshi, **Japanese Business Pioneers** (Singapore, Times Books International, 1986).
111. Kanter, Rosabeth Moss, **Men and Women of the Corporation** (New York, Basic Books, 1977).
112. Keen, Peter G. W., **Competing in Time** (Cambridge, Mass., Ballinger, 1986).
113. Kenwood, A. G., and A. L. Loughteed, **The Growth of the International Economy 1820-1960** (London, George Allen and Unwin, 1973).
114. Keynes, John Maynard, **The General Theory of Employment, Interest, and Money** (New York, Harbinger Books 1964).
115. Kindleberger, Charles P., **Manias, Panics and Crashes** (New York, Basic Books, 1978).
116. Knowles, L. C.A., **The Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain During the Nineteenth Century** (New York, E.P. Dutton, 1922).
117. Kornia, Janos, **Anti-Equilibrium** (Amsterdam, North-Holland Publishing 1971).
118. Kotz, David M., **Bank Control of Large Corporations in the United States** (Berkeley, University of California Press, 1978).
119. Lamarter, Richard Thomas de, **Big Blue** (New York, Dodd, Mead, 1986).
120. Lavoie, Don, **National Economic Planning : What Is Left ?** (Cambridge, Mass., Ballinger, 1985).
121. Le Clair, Edward E., Jr., and Harold K. Schneider, **Economic Anthropology** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1968).
122. Lens, Sidney, **The Labor Wars** (Garden City, N. Y., Doubleday, 1973).
123. Levin, Doron P., **Irreconcilable Differences** (Boston, Little-Brown, 1989).
124. Levinson, Harry, and Stuart Rosenthal, **CEO** (New York, Basic Books, 1984).

125. Loëbl, Eugen, **Humanomics** (New York, Random House, 1976).
126. Maccoby, Michael, **Why Work** (New York, Simon and Schuster, 1988).
127. Madrick, Jeff **Taking America** (New York, Bantam Books, 1987).
128. Mattelart, Armand, **Multinational Corporations and the Control of Culture** (Atlantic Highlands, N.J. Humanities Press, 1982).
129. Mayer, Martin, **The Bankers** (New York, Weybright and Talley, 1974).
130. McCartney, Laton, **Friends in High Places : the Bechtel Story** (New York, Simon and Scuster, 1988).
131. McQuaid, Kim, **Big Business and Presidential Power** (New York, William Morrow, 1982).
132. Meyers, Gerald C., and John Holusha, **When It Hits the Fan** (London, Unwin Hyman, 1986).
133. Mises, Ludwig von, **Human Action** (New Haven, Yale University Press, 1959).
134. Mohn, Reinhard, **Success Through Partnership** (New York, Doubleday, 1986).
135. Monden, Yasuhiro, et al., **Innovations in Management** (Atlanta, Industrial Engineering and Management Press, 1985).
136. Moskowitz Milton, **The Global Marketplace** (New York, Macmillan, 1988).
137. Mueller, Robert K., **Corporate Networking** (New York, Free Press, 1986).
138. Naniwada, Horouo, **The Crisis** (Tokyo, The Political Economic Club, 1974).
139. Naylor, R. T., **Hot Money** (New York, Simon and Schuster, 1987).
140. Noonan, John T. Jr., **Bribes** (New York, Macmillan, 1984).
141. Nussbaum, Arthur, **A History of the Dollar** (New York, Columbia University Press, 1957).

142. O'Driscoll, Gerald P., Jr., and Mario J. Rizzo, **The Economics of Time and Ignorance** (Oxford Basil Blackwell, 1985).
143. O'Toole, Patricia, **Corporate Messiah** (New York William Morrow, 1984).
144. Peacock, William P., **Corporate Combat** (New York, Facts on File, 1984).
145. Polanyi, Karl, **The Great Transformation** (Boston, Beacon Press, 1957).
146. Pye, Michael, **Moguls** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1980).
147. Raymond, H. Alan, **Management in the Third Wave** (Glenview, III, Scott, Foresman, 1986).
148. Robertson, James, **Power, Money and Sex** (London, Marion Boyars, 1976).
149. ———, **Profit or People ?** (London, Calder & Boyars, 1974).
150. Ropke, Wilhelm, **Economics of the Free Society** (Chicago, Henry Regnery, 1963).
151. Saeed, Syed Mumtaz, **The Managerial Challenge in the Third World** (Karachi, Academy of Ideas, 1984).
152. Sampson, Anthony, **The Money Lenders** (New York, Viking Press, 1981).
153. Schumpeter, Joseph A., **Ten Great Economists** (New York, Oxford University Press, 1965).
154. Sculley, John, With John A. Byrne, **Odyssey : Pepsi to Apple** (New York, Harper & Row, 1987).
155. Singer, Benjamin D., **Advertising and Society** (Don Mills, Ontario, Addison-Wesley, 1986).
156. Smith, Adam, **The Wealth of Nations** (New York Modern Library, 1937).
157. Sobel, Robert **IBM, Colossus in Transition** (New York Bantam Books, 1981).

158. ———, **The Money Manias** (New York, Weybright and Talley, 1973).
159. Soule, George, **Ideas of the Great Economists** (New York, Mentor Books, 1955).
160. Staff, Robert, and Francis Tannian, **Externalities** (New York, Dunellen, n.d.).
161. Stadnnichenko, A., **Monetary Crisis of Capitalism** (Moscow, Progress Publishers, 1975)
162. Stevens, Mark, **The Accounting Wars** (New York, Macmillan, 1985).
163. Stewart, Alex, **Automating Distribution : Revolution in Distribution, Retailing and Financial Services, Japan Focus** (London; Baring Securities 1987).
164. Toffler, Alvin, **The Adaptive Corporation** (New York, Bantam Books, 1985).
165. Tosches, Nicks, **Power on Earth** (New York, Arbor House, 1986)
166. Toyoda, Eiji, **Toyota : Fifty Years in Motion** (Tokyo, Kodansha, 1987).
167. Woo, Henry K. H., **The Unseen Dimensions of Wealth** (Fremont, Cal., Victoria Press, 1984)
168. Zaleznik, Abraham, and Manfred F. R. Kets de Vries, **Power and the Corporate Mind** (Boston, Houghton Mifflin, 1975).
169. Zuboff, Shoshana, **In the Age of the Smart Machine — The Future of Work and Power** (New York, Basic, Books, 1988).

MEDIAS

170. Bailey, George **Armageddon in Prime Time** (New York Acou Avon Books, 1984).
171. Barnouw, Erik, **Mass Communication** (New York, Rinehart, (1956).
172. Biryukov, N. S., **Television in the West and Its Doctrines** (Moscow, Progress Publishers, 1981).

173. Enzensberger, Hans Magnus, **The Consciousness Industry** (New York, Seabury Press, 1974)
174. Freches José, **la Guerre des images** (Paris, Editions Denoël, 1986)
175. Gourévitch Jean-Paul, **la Politique et ses images** (Paris Edilig, 1986)
176. Grachev, Andrei, and N. Yermoshkin, **A New Information Order or Psychological Warfare ?** (Moscow, Progress Publishers, 1984)
177. Orwell, George, **1984** (New York, New American Library, 1961).
178. Ranney, Austin, **Channels of Power** (New York, Basic Books, 1983).
179. Stephens, Mitchel, **A History of the News** (New York, Viking Press 1988).
180. Whittemore, Hank, **CNN : The Inside Story** (Boston, Little, Brown, 1990).

POLITICS, GOVERNMENT AND STATE

181. Allison, Graham T. **Essence of Decision** (Boston, Little, Brown, 1971).
182. Bennett, James T., and Thomas J. Dilorenzo, **Underground Government** (Washington, D.C., Cato Institute, 1983).
183. Bergman, Edward F., **Modern Political Geography** (Dubuque, Ind., William C. Brown, 1975).
184. Boaz, David, ed., **Left, Right and Babyboom** (Washington, D.C. Cato Institute, 1986).
185. Bruce-Briggs, B., ed. **The New Class ?** (New York, McGraw-Hill, 1979).
186. Cao-Garcia, Ramon J., **Explorations Toward an Economic Theory of Political Systems** (New York, University Press of America, 1983).

187. Capra, Fritjof, and Charlene Spretnak, **Green Politics** (New York, E. P. Dutton, 1984).
188. Carter, April, **Authority and Democracy** (London, Routledge & Kegan Paul, 1979) .
189. Chesneaux, Jean, **Secret Societies in China** (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1971).
190. Coker, F. W., **Organismic Theories of the State** (New York, AMS Press, 1967).
191. Commanger, Henry Steele, ed., **Documents of American History** (New York, F. S. Crofts, 1943).
192. Crozier, Michel, **The Trouble With America** (Berkeley, University of California Press, 1984).
193. Ford, Franklin L., **Political Murder** (Cambridge, Mass., Harvard university Press, 1985).
194. Franc, Thomas, M., and Edward Weisband, eds., **Secrecy and Foreign Policy** (New York, Oxford University Press, 1974).
195. Gingrich Newt, **Window of Opportunity** (New York For Books, 1984).
196. Greenberger, Martin, Mathew A. Crenson, and Brian L. Crissey, **Models in the Policy Process** (New York, Russel Sage Foundation, 1976).
197. Greenstein, Fred I., **Leadership in the Modern Presidency** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1988).
198. Henderson, Nicholas, **The Private Office** (London, Weidenfeld and Nicolson, 1984).
199. Hess, Stephen, **The Government/Press Connection** (Washington, D.C., The Brookings Institution, 1984).
200. Johnson, Chalmers, **Revolutionary Change** (Boston, Little, Brown, 1966).
201. Kernell, Samuel, and Samuel L. Popkin, **Chief of Staff** (Los Angeles, University of California Press, 1986).
202. King, Anthony, ed., **The New American Political System** (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research 1979).

203. King, Dennis, **Lyndon La Rouché and the New American Fascism** (New York, Doubleday, 1989).
204. Krader, Lawrence, **Formation of the State** (Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, 1968).
205. Kyemba, Henry, **State of Blood** (London, Corgi Books, 1977).
206. Laski, Harold J., **The American Democracy** (New York, Viking Press, 1948).
207. ———, **Authority in the Modern State** (Hamden, Conn., Archon Books, 1968).
208. Lebedoff, David, **The New Elite** (New York, Franklin Watts, 1981).
209. Lindblom, Charles E., **Politics and Markets** (New York, Basic Books, 1977).
210. Mafud, Julio, **Sociología del personismo** (Buenos Aires, Editorial Amicalee, 1972).
211. Matthews, Christopher, **Hardball** (New York, Summit Books, 1988).
212. Morgan, Robin, **The Anatomy of Freedom** (Garden City, N.Y., Doubleday, Anchor Press, 1984).
213. Navarro Peter, **The Policy Game** (New York, John Wiley and Sons, 1984).
214. Nelson, Joan M., **Access to Power** (Princeton, Princeton University Press, 1979).
215. Neustadt, Richard E., **Presidential Power** (New York, John Wiley and Sons, 1960).
216. Oppenheimer, Franz, **The State** (New York, Free Life Editions, 1914).
217. Perlmutter, Amos, **Modern Authoritarianism** (New Haven, Yale University Press, 1981).
218. Perry, Roland, **Hidden Power** (New York, Beaufort Books, 1984).
219. Ponting, Clive, **The Right to Know** (London, Sphere Books, 1985).

220. Reed, Steven R., **Japanese Prefectures and Policymaking** (Pittsburgh, University of Pittsburgh Press, 1986).
221. Regan Donald T., **For the Record** (San Diego, Harcourt Brace Jovanovich, 1988).
222. Reszllr, André, **Mythes politiques modernes** (Paris, Presses Universitaires de France, 1981).
223. Rubin, Barry, **Secrets of State** (New York, Oxford University Press, 1985).
224. Sagan, Eli, **At the Dawn of Tyranny** (New York, Random House, 1985).
225. Savas, E. S., **Privatizing the Public Sector** (Chatham, N.J., Chatham House, 1982).
226. Spencer, Herbert, **The Man vs the State** (London, Watts, 1940).
227. Stockman, David A., **The Triumph of Politics** (New York, Harper & Row, 1986).
228. Straussman, Jeffrey D., **The Limits of Technocratic Politics** (New Brunswick, N.J., Transaction Books, 1978).
229. Tower, John, et al., **The Tower Commission Report : President's Special Review Board** (New York, Times Books, 1987).
230. Wolferen, Karl van., **The Enigma of Japanese Power** (New York, Alfred A. Knopf, 1989).
231. Woronoff, Jon, **Politics the Japanese Way** (Tokyo, Lotus Press, 1986).

RELIGION

232. Appel, Willa, **Cults in America** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1983).
233. Bakunin, Michael, **God and the State** (New York, Dover Publications, 1970).
234. Barthel, Manfred, **The Jesuits** (New York, William Morrow, 1984).

235. Breton, Thierry, **Vatican III** (Paris Laffont, 1985).
236. Chai, Ch'u, and Winberg Chai, **Confucianism** (New York, Barron's Educational Series, 1973).
237. Gardner, Martin, **The New Age : Notes of a Fringe Watcher** (New York, Prometheus Books, 1988).
238. Hoffer, Eric. **The True Believer** (New York, Harper & Row, 1966).
239. Holtom, D.C., **The National Faith of Japan** (London, Kegan Paul, Trench, Trubner, 1938).
240. Illich, Ivan, **Celebration of Awareness** (New York, Doubleday, 1970).
241. Levi, Peter, **The Frontiers of Paradise** (New York, Weidenfeld & Nicolson, 1987).
242. Lo Bello, Nino, **The Vatican Papers** (London, New English Library, 1982).
243. Martin, Malachi, **The Jesuits** (New York, Linden Press, 1987). français : les Jésuites).
244. Mortimer, Edward, **Faith and Power** (New York, Vintage Books, 1982).
245. Murakami Shigeyoshi, **Japanese Religion in the Modern Century** (Tokyo, University of Tokyo Press, 1983).
246. Murphy, Thomas Patrick, ed., **The Holy War** (Columbus, Ohio State University Press, 1976).
247. Pipes, Daniel. **In the Path of God** (New York, Basic Books, 1983).
248. Rodinson, Maxime, **Islam and Capitalism** (New York, Pantheon Books, 1973).
249. Sardar, Ziauddin, **Islamic Futures** (London, Mansell Publishing, 1985).
250. Schultz, Ted, ed, **The Fringes of Reason** (New York, Harmony Books 1989).
251. Swidler, Leonard, ed., **Religious Liberty and Human Rights in Nations and in Religions** (Philadelphia, Ecumenical Press, 1986).

252. Thomas, Gordon, and Max Morgan-Witts, **Pontiff** (New York, Doubleday, 1983).
253. Tsurumi, Kazuko, **Aspects of Endogenous Development in Modern Japan, Part II, Religious Beliefs : State Shintoism vs. Folk Belief** (Tokyo, Sophia University, 1979).
254. Wright, Robin, **Sacred Rage** (New York, Linden Press, 1985).
255. Yallop, David A. **In God's Name** (New York, Bantam Books, 1984).

ARMY

256. Aron, Raymond, **On War** (New York, W. W. Norton, 1968).
en français : **De la guerre**.
257. Baynes, J.C.M., **The Soldier in Modern Society** (London, Eyre Methuen, 1972).
258. Best, Geoffrey, **War and Society in Revolutionary Europe, 1770-1870** (Bungay, U.K., Fontana Paperbacks, 1982).
259. Blight, James G., and David A. Welch, **On the Brink** (New York, Hill and Wang, 1989).
260. Crevelld, Martin Van, **Command in War** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1985).
261. Cross, James Eliot, **Conflict in the Shadows** (Garden City, N.Y., Doubleday, 1963).
262. De Gaulles, Charles, **The Edge of the Sword** (Westport, Conn., Greenwood Press, 1975).
263. Dixon, Norman, **On the Psychology of Military Incompetence** (London, Futura Publications, 1976).
264. Fletcher, Raymond, **£ 60 a Second on Defence** (London, Macgibbon & Kee, 1963).
265. Ford, Daniel, **The Button** (New York, Simon and Schuster, 1985)-
266. Gabriel, Richard A., **Military Incompetence** (New York, Hill and Wang, 1985).
267. Geraghty, Tony, **Inside the S.A.S.** (New York, Ballantine Books, 1980).

268. Kaplan, Fred, **The Wizards of Armageddon** (New York, Simon and Schuster, 1983).
269. Levy, Jack S., **War in the Modern Great Power System 1495-1975** (Louisville, University of Kentucky Press, 1983).
270. Liddell Hart, B.H., **Europe in Arms** (London, Faber and Faber, 1957).
271. Mackenzie, W.J.M., **Power Violence, Decision** (Middlesex, Penguin Books, 1975).
272. Millis, Walter, **The Martial Spirit** (Cambridge, Mass. Literary Guild of America, 1931).
273. Morison, Samuel Eliot, **American Contributions to the Strategy of World War II** (London, Oxford University Press, 1958).
274. Moro, Comodoro R. Ruben, **Historia del conflicto del Atlantico sur** (Buenos Aires, Escuela Superior de Guerra Aerea, 1985).
275. Organski, A.F.K., and Jacek Kugler, **The War Ledge** (Chicago, University of Chicago Press, 1980).
276. Pfannes, Charles E., and Victor A. Salamona, **The Great Commanders of World War II. Vol. III, The Americans** (Don Mills, Ontario, General Paperbacks, 1981).
277. Portela, Adolfo, et al., **Malvinas su advertencia termonuclear** (Buenos Aires, A-Z Editora, 1985).
278. Price, Alfred, **Air Battle Central Europe** (New York, The Free Press, 1987).
279. Rivers, Gayle, **The Specialist** (New York, Stein and Day, 1985).
280. Sadler, A.L., trans **The Code of the Samurai** (Rutland, Vt., and Tokyo, Charles E. Tuttle 1988).
281. Sharp, Gene, **The Politics of Nonviolent Action** (Boston, Porter Sargent, 1973).
282. Starr, Chester G., **The Influence of Sea Power on Ancient History** (New York, Oxford University Press, 1989).
283. **Defense of Japan**. White Paper from the Defense Agency, Japan, translated into English by the **Japan Times** (Tokyo : Japan Times, 1988).

284. **Discriminate Deterrence** (Washington, D.C., The Commission On Integrated Long-Term Strategy, 1988).
285. **The Military Balance, 1989-1990** (London, International Institute for Strategic Studies, 1989).
286. **A Quest for Excellence**, Final Report to the President (Washington, D.C., The President's Blue Ribbon Commission on Defense Management, 1986).
287. **Strategic Survey, 1988-1989** (London, International Institute for Strategic Studies, 1989).

INTERNATIONAL RELATIONS

288. Adams, James, **The Financing of Terror** (London, New English Library, 1986).
289. Amin, Samir, **Accumulation on a World Scale** (New York, Monthly Review Press, 1974).
290. Bibó, István, **The Paralysis of International Institutions and the Remedies** (New York, John Wiley and Sons, 1976).
291. Blazy, Jean-Claude, **le Petit Livre rouge du nationalisme** (Paris, Nouvelles Editions Debresse, n.d.).
292. Booth, Ken, **Strategy and Ethnocentrism** (London Croom Helm, 1979).
293. Brown, Lester R., et al., **State of the World, 1990** (New York, W. W. Norton, 1990).
294. Burnham, James, **The War We Are In** (New Rochelle N.Y., Arlington House, 1967).
295. Burstein, Daniel, **Yen !** (New York, Simon and Schuster, 1988).
296. Buruma, Ian, **God's Dust** (New York, Farrar Strang & Giroux, 1989).
297. Chafetz, Ze'ev, **Members of the Tribe** (New York, Bantam Books, 1988).
298. Close, Upton, **Behind the Face of Japan** (New York, Appleton-Century, 1934).

299. Colby, Charles C., ed., **Geographic Aspects of International Relations** (Port Washington, N.Y., Kennikat Press, 1970).
300. Crenshaw, Martha, ed., **Terrorism, Legitimacy, and Power** (Middletown, Conn., Wesleyan University Press, 1983).
301. Davidson, William H., **The Amazing Race** (New York, John Wiley and Sons, 1984).
302. Dorpalen, Andreas, **The World of General Haushofer** (Port Washington, N.Y., Kennikat Press, 1942).
303. Elon, Amos, **The Israelis Founders and Sons** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1971).
304. Emmott, Bill, **The Sun Also Sets** (New York, Times Books, 1989).
305. Gilpin, Robert, **U.S. Power and the Multinational Corporation** (New York, Basic Books, 1975).
306. ———, **War and Change in World Politics** (Cambridge, Cambridge University Press, 1981).
307. Glenn, Edmund S., and Christine Glenn, **Man and Mankind** (Norwood, N.J., Ablex Publishing, 1981).
308. Hall Edward T., and Mildred Reed Hall, **Hidden Differences** (New York, Anchor Press, 1987).
309. Harris, Marvin, **Culture, People, Nature**, 2d ed (New York, Harper & Row, 1975).
310. Hofheinz, Roy, Jr., and Kent E. Calder, **The Eastasia Edge** (New York, Basic Books, 1982).
311. Hoyt, Edwin P., **Japan's War** (New York, McGraw-Hill, 1986).
312. Huppes, Tjerk, **The Western Edge** (Dordrecht, the Netherlands, Kluwer Academic Publishers, 1987).
313. Kaplan, David E., and Alec Dubro, **Yakuza** (Menlo Park, Cal., Addison-Wesley, 1986).
314. Margiotta, Franklin D., and Ralph Sanders, eds., **Technology, Strategy, and National Security** (Washington, D.C., National Defense University Press, 1985).
315. Mende, Tibor, **From Aid to Re-colonization** (New York, New York University Press, 1981).

316. Miller, Abraham H., **Terrorism and Hostage Negotiations** (Boulder, Col., Westview Press, 1980).
317. Miller, Roy Andrew, **Japan's Modern Myth** (New York, Weather hill, 1982).
318. Morita, Akio, and Shintaro Ishihara, **The Japan That Can Say « No »** (Washington, D.C., English translation and edition attributed to the Pentagon, 1989).
319. Morita, Akio, Edwin M. Reingold, and Mitsuko Shimomura, **Made in Japan** (New York E. P. Dutton, 1986).
320. Nakdimon, Shlomo, **First Strike** (New York Summit Books, 1987).
321. Nixon, Richard, **Nor More Vietnams** (New York, Arbor House, 1985).
322. Ohmae, Henichi, **Beyond National Borders** (Homewood, Ill., Dow Jones-Irwin, 1987).
323. ———, **Triad Power** (New York Free Press, 1985).
324. Palmer, John, **Europe Without America ?** (Oxford, Oxford Univesity Press, 1987).
325. Park, Jae Kyu and Jusuf Wanandi, eds., **Korea and Indonesia in the Year 2000** (Seoul Kyungnam University Press, 1985).
326. Pepper, David, and Alan Jnnkins, eds., **The Geography of Peace and War** (New York, Basil and Blackwell, 1985).
327. Priestland Gerald, **The Future of Violence** (London, Hamish Hamilton, 1974).
328. Pujol Davila, José, **Sistema y poder geopolitico** (Buenos Aires: Ediciones Corregidor, 1985).
329. Rangel, Carlos, **The Latin Americans : Their Love-Hate Relationship with the United States** (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1979).
330. ———, **Third World Ideology and Western Reality** (New Brunswick, N.J., Transaction Books, 1986).
331. Rosecrance, Richard, **The Rise of the Trading State** (New York, Basic Books, 1986).

332. Said, Abdul A., and Luiz R. Simmons, eds., **The New Sovereigns** (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1975).
333. Sampson, Geoffrey, **An End to Allegiance** (London, Temple Smith, 1984).
334. Soto, Hernando de, **The Other Path** (New York, Harper & Row, 1989).
335. Sterling, Claire, **The Terror Network** (New York, Berkley Books 1981).
336. Strausz-Hupe, Robert, **Geopolitics** (New York, G.P. Putnam's Sons, 1942).
337. Suter, Keith, **Reshaping the Global Agenda** (Sydney, U.N. Association of Australia, 1986).
338. Talbott, Strobe, **Deadly Gambits** (New York, Alfred A. Knopf, 1984).
339. Tsurumi, Shunsuke, **A Cultural History of Postwar Japan** (London, KPI, 1987).
340. Walter, Ingo, **Secret Money** (London, George Allen & Unwin, 1985).
341. Wanandi, Jusuf, **Security Dimensions of the Asia-Pacific Region in the 80's** (Jakarta, Centre for Strategic and International Studies, 1979).
342. Wiarda, Howard J., **Ethnocentrism in Foreign Policy** (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research 1985).
343. Wyden, Peter, **Wall** (New York, Simon and Schuster, 1989).
344. Young, George K., **Finance And World Power** (London, Thomas Nelson, 1968).

SOCIALISM & MARXISM

345. Aganbegyan, Abel, ed., **Perestroika 1989** (New York, Charles Scribner's Sons, 1988).
346. Althusser, Louis, and Etienne Balibar, **Reading Capital** (New York, Pantheon Books, 1970).

347. Amalrik, Andrei, **Will the Soviet Union Survive Until 1960 ?** (New York, Perennial Library, 1970).
348. Baldwin, Roger N., ed., **Kropotkin's Revolutionary Pamphlets: A Collection of Writings by Peter Kropotkin** (New York, Dover Publications, 1970).
349. Brzezinski, Zbigniew, **The Grand Failure : The Birth and Death of Communism in the 20th Century** (New York, Charles Scribner's Sons, 1989).
350. ———, and Samuel P. Huntington, **Political Power : USA/USSR** (New York, Viking Press, 1963).
351. Cohen, Stephen F., **Bukharin and the Bolshevik Revolution** (New York, Alfred A. Knopf, 1973).
352. ———, and Katrina Vanden Heuvel, **Voices of Glasnost** (New York, W. W. Norton, 1989).
353. Daniels, Robert V., **Russia : The Roots of Confrontation** (Cambridge, Mass, Harvard University Press, 1985).
354. De Brunhoff, Suzanne, **Marx on Money** (New York, Urizen Books, 1976).
355. Carrère d'Encauses, Hélène, **Confiscated Power** (New York, Harper & Row, 1982).
356. Fine, Ben, and Laurence Harris, **Rereading Capital** (London, Macmillan Press, 1979).
357. Fletcher, Raymond, **Stalinism** (Heanor, U.K., Byron House Publications, n.d.).
358. Frankel, Boris, **Beyond the State ? Dominant Theories and Socialist Strategies** (London, Macmillan Press, 1983).
359. Friedgut, Theodore H., **Political Participation in the USSR** (Princeton, Princeton University Press, 1979).
360. Frolov, I., **Global Problems and the Future of Mankind** (Moscow, Progress Publishers, 1982).
361. Gorbachev, Mikhail, **Selected Speeches and Articles** (Moscow, Progress Publishers, 1987).
362. Grachev, Andrei, **In the Grip. of Terror** (Moscow Progress Publishers, 1982).

363. Hamrin, Carol Lee, **China and the Challenge of the Future** (San Francisco, Westview Press, 1990).
364. James, Donald, **The Fall of the Russian Empire** (New York, Signet Books, 1982).
365. Kraus, Richard Curt, **Class Conflict in Chinese Socialism** (New York, Columbia University Press, 1981).
366. Lichtheim, George, **The Origins of Socialism** (New York, Frederick A. Praeger, 1969).
367. Loeb, Eugen, **Stalinism in Prague** (New York, Grove Press, 1969).
368. Marx, Karl, **Capital**, Vol. I (New York, International Publishers, 1939).
369. ———, F. Engels, and V. Lenin, **On Historical Materialism, A Collection** (Moscow, Progress Publishers, 1972).
370. McMurtry, John **The Structure of Marx's World-View** (Princeton University Press, 1978).
371. Muqiao, Xue, **China's Socialist Economy** (Beijing, Foreign Languages Press, 1981).
372. Pan, Lynn, **The New Chinese Revolution** (Chicago, Contemporary Books, 1988).
373. Possony, Stefan T., ed., **The Lenin Reader** (Chicago, Henry Regnery, 1966).
374. Poster, Mark, **Foucault, Marxism and History** (Oxford, Polity Press, 1984).
375. Rigby, T. H., Archie Brown, and Peter Reddaway, eds., **Authority, power and Policy in the USSR** (London, Macmillan Press, 1980).
376. Sassoon, Anne Showstack, **Approaches to Gramsci** (London, Writers and Readers Publishing Cooperative Society, 1982).
377. Sherman, Howard, **Radical Political Economy** (New York, Basic Books, 1972).

378. Sik, Ota, **The Communist Power System** (New York, Praeger Publishers, 1981).
379. Starr, John Bryan, **Continuing the Revolution : The Political Thought of Mao** (Princeton, Princeton University Press, 1979).
380. Wilson, Dick, **The Sun at Noon** (London, Hamish Hamilton, 1986).
381. Zamoshkin, Yu. A., **Problems of Power and Management Under the Scientific Technological Revolution** (Moscow, Soviet Sociological Association, 1974).

FASCISM

382. Beradt, Charlotte, **The Third Reich of Dreams** (Wellingborough, U.K., Aquarian Press, 1985).
383. Friedlander, Saul, **Reflections on Nazism** (New York, Avon Books, 1984).
384. Glaser, Hermann, **The Cultural Roots of National Socialism** (Austin, University of Texas Press, 1978).
385. Gregor, A. James, **The Fascist Persuasion in Radical Politics** (Princeton, Princeton University Press, 1974).
386. ———, **The Ideology of Fascism** (New York, The Free Press, 1969).
387. Hitler, Adolf, **Mein Kampf** (Boston, Houghton Mifflin, 1971).
388. Laqueur, Walter, **Fascism : A Reader's Guide** (Berkeley, University of California Press, 1976).
389. Lewin, Ronald, **Hitler's Mistake** (New York, William Morrow, 1984).
390. Mosse, George L., **The Crisis of German Ideology** (London, Weidenfeld and Nicolson, 1964).
391. Reville, Thomas, **The Spoil of Europe** (New York, W. W. Norton, 1941).

SECRET SERVICE & ESPIONAGE

392. Aburish, Said K., **Pay-Off : Wheeling and Dealing in the Arab World** (London, Andre Deutsch, 1986).
393. Andrew, Christopher, **Secret Service** (London, Heinemann, 1985).
394. ———, and David Dilks, eds., **The Missing Dimension** (Chicago, University of Illinois Press, 1984).
395. Ball, Desmond, **Pine Gap** (Sydney, Allen & Unwin, 1988).
396. ———, J. O. Langtry, and J. D. Stevenson, **Defend the North** (Sydney, George Allen and Unwin, 1985).
397. Brown, Anthony Cave, **Bodyguard of Lies** (New York, Bantam Books, 1976).
398. ———, "C" (New York, Macmillan, 1987).
399. Burrows, William E., **Deep Black** (New York, Random House, 1986).
400. Caroz Yaacov, **The Arab Secret Services** (London, Corgi Books, 1978).
401. Costello, John, **Mask of Treachery** (New York, William Morrow, 1988).
402. Coxsedg, Joan, Ken Coldicutt, and Gerry Harant, **Rooted in Secrecy** (Capp, Australia, Balwyn North, 1982).
403. Deacon, Richard, « C » : **A Biography of Sir Maurice Oldfield**. (London, McDonald, 1985).
404. ———, **A History of Russian Secret Service** (London Frederick Muller, 1972).
405. Donner, Frank J., **The Age of Surveillance** (New York, Alfred A Knopf, 1980).
406. Felix, Christopher, **A Short Course in the Secret War** (New York, Dell Publishing, 1988).
407. Garwood, Darrell, **Undercover : Thirty-five Years of CIA Deception** (New York, Grove Press, 1985).

408. Godson, Roy, **Intelligence Requirements for the 1980's** (Lexington, Mass., Lexington Books, 1986).
409. Halamka, John D., **Espionage in the Silicon Valley** (Berkeley, Cal., Sybex, 1984).
410. Henderson, Bernard R., Pollard, **The Spy's Story** (New York, Alpha Books, 1988).
411. Knightley, Phillip, **The Second Oldest Profession** (New York, A. W. Norton, 1986).
412. Laqueur, Walter, **A World of Secrets** (New York, Basic Books, 1985).
413. Levchenko, Stanislav, **On the Wrong Side** (Washington, D.C., Pergamon-Brassey's 1988).
414. Levite, Ariel, **Intelligence and Strategic Surprises** (New York, Columbia University Press, 1987).
415. Marenches, Count de, and Christine Ockrent, **The Evil Empire** (London Sidgwick and Jackson, 1986).
secret des princes).
416. Pacepa, Ion, **Red Horizons** (London, Hodder and Stoughton, Coronet Books, 1989).
417. Perrault, Gilles, **The Red Orchestra** (New York, Pocket Books, 1969).
418. Phillips, David Atlee, **Careers in Secret Operations** (Bethesda, Md., Stone Trail Press, 1984).
419. Pincher, Chapman, **Too Secret Too Long** (New York, St. Martin's Press, 1984).
420. Plate, Thomas, and Andrea Darvi, **Secret Police** (London, Robert Hale, 1981).
421. Prouty, Fletcher L., **The Secret Team** (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1973).
422. Richelson, Jeffrey **American Espionage and the Soviet Target** (New York, Quill, 1987).
423. ———, **Foreign Intelligence Organizations** (Cambridge, Mass., Ballinger, 1985).

424. ———, **The U.S. Intelligence Community** (Cambridge Mass, Ballinger, 1985).
425. Rositzke, Harry, **The KGB** (New York, Doubleday, 1981).
426. Seth, Ronald, **Secret Servants** (New York, Farrar, Straus and Cudahy, 1957).
427. Shevchenko, Arkady N., **Breaking with Moscow** (New York, Alfred A. Knoph, 1985).
428. Shultz, Richard H., and Roy Godson, **Dezinformatsia** (New York, Berkley Books, 1986).
429. Suvorov, Viktor, **Inside Soviet Military Intelligence** (New York, Berkley Books, 1984).
430. ———, **Inside the Aquarium : The Making of a Top Spy** (New York, Berkley Books, 1987).
431. Toohey, Brian, and William Pinwill, **Oyster** (Port Melbourne, Australia, William Heinemann, 1989).
432. Turner, Stansfield **Secrecy and Democracy** (Boston, Houghton Mifflin, 1985).
433. West Nigel, **The Circus** (New York, Stein and Day, 1983).
434. ———, **Games of Intelligence** (London, Weidenfeld and Nicolson, 1989).
435. Woodward, Bob, **Veil** (New York, Simon and Schuster, 1987).
436. Wright, Peter, and Paul Greengrass, **Spycatcher** (New York, Viking Press, 1987).

KNOWLEDG & SOCIETY

437. Afanasyev, V., **Social Information and the Regulation of Social Development** (Moscow, Progress Publishers, 1978)..
438. Alisjahbana, S. Takdir, **Values As Integrating Forces in Personality, Society and Culture** (Kuala Lumpur, University of Malaya Press, 1966).
439. Attali Jacques Noise (Minneapolis, Univeristy of Minnesota Press, 1985).
440. Bacon, Francis, **A Selection of His Works** (Indianapolis, Bobbs-Merrill Educational Publishing, 1965).

441. Bok, Sissela, **Secrets** (New York, Vintage Books, 1984).
442. Cherry Kittredge, **Womansword** (Tokyo Kodansha International, 1989).
443. Cirlot J. E. **A Dictionary of Symbols** (New York, Philosophical Library, 1962).
444. Coser Lewis A., **Men of Ideas** (New York, Free Press, 1970).
445. Curtis James E., and John W. Petras, eds., **The Sociology of Knowledge** (New York, Praeger, 1970).
446. De Huszar, George B., ed., **The Intellectuals** (Glencoe, Ill., Free Press of Glencoe, 1960).
447. Doi, Takeo, **The Anatomy of Dependence** (Tokyo, Kodansha International, 1985).
448. Duke, Benjamin, **The Japanese School** (New York, Praeger, 1986).
449. Ekman, Paul, **Telling Lies** (New York, W. W. Norton, 1985).
450. Everhart, Robert B., ed., **The Public School Monopoly** (Cambridge, Mass., Ballinger, 1982).
451. Feigenbaum, Edward; Pamela McCorduck and H. Penny Nil, **The Rise of The Expert compagny** (New York, Times Books, 1988).
452. Foster, Hal, **Postmodern Culture** (London, Pluto Press, 1985).
453. Foucault, Michel, **Power, Truth, Strategy** (Sydney, Feral Publications, 1979).
454. Gardner, Howard, **The Mind's New Science** (New York, Basic Books, 1985).
455. Gouldner, Alvin W., **The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class** (New York, Continuum Books, 1979).
456. Habermas, Jurgen, **Knowledge and Human Interests** (Boston, Beacon Press, 1968).
457. Hansen, Robert H., **The Why, What and How of Decision Support** (New York, AMA Management Briefing, 1984).
458. Hoffman, Lily M., **The Politics of Knowledge** (Albany, State University of New York Press, 1989).

459. Keren, Michael, **Ben Gurion and the Intellectuals** (Dekalb, Ill., Northern Illinois University Press, 1983).
460. Kindaichi, Haruhiko, **The Japanese Language** (Rutland, Vt. Charles E. Tuttle, 1978).
461. Konrad, George, **Antipolitics** (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1984).
462. Konrad, George, and Ivan Szelenyi, **The Intellectuals on the Road to Class Power** (New York, Harcourt, Brace Jovanovich, 1976).
463. Kraemer, Kenneth L., et al., **Datawars** (New York, Columbia University Press, 1987).
464. Lakatos, Imre, and Alan Musgrave, eds., **Criticism and the Growth of Knowledge** (London, Cambridge University Press, 1979).
465. Lamberton, D.M. ed., **Economics of Information and knowledge** (Middlesex, U.K., Penguin Books, 1971).
466. Lyotard, Jean-François, **The Post-Modern Condition** (Minneapolis, University of Minnesota Press, 1984).
467. Machlup, Fritz, **Knowledge : Its Creation, Distribution, and Economic Significance, Vol. I** (Princeton, Princeton Press, 1980).
468. ———, **The Production and Distribution of Knowledge in the United States** (Princeton, Princeton University Press, 1962).
469. Noer, Deliar, **Culture, Philosophy and the Future** (Jakarta, P.T. Dian Rakyat, 1988).
470. Ohmae, Kenichi, **The Mind of the Strategist** (New York, Penguin, 1983).
471. Ong, Walter J., **Orality and Literacy** (London, Methuen, 1982).
472. ———, ed., **Knowledge and the Future of Man** (New York, Clarion Books, 1968).
473. Paulos, John Allen, **Innumeracy** (New York, Hill and Wang, 1988).
474. Popper, K. R., **The Open Society and Its Enemies, Vol. I** (London, Routledge and Kegan Paul, 1962).

475. Powers, Richard Gid, **Secrecy and Power : The Life of J. Edgar Hoover** (New York, Free Press, 1987).
476. Scott, D. R., **The Cultural Significance of Accounting** (Columbia, Mo., Lucas Brothers, n.d.).
477. Singer, Kurt, **Mirror, Sword and Jewel** (Tokyo, Kodansha International, 1973).
478. Sowell, Thomas, **Knowledge and Decisions** (New York, Basic Books, 1980).
479. Strehlow T.G.H., **Songs of Central Australia** (Sydney, Angus and Robertson, 1971).
480. Swetz, Frank J., **Capitalism and Arithmetic** (La Salle, Ill., Open Court, 1987).
481. Taylor, Stanley, **Conceptions of Institutions and the Theory of Knowledge** (New Brunswick, N.J., Transaction, 1989).
482. Tefft, Stanton K., **Secrecy : A Cross Cultural Perspective** (New York, Human Sciences Press, 1980).
483. Van den Berg, Jan Hendrik, **Medical Power and Medical Ethics** (New York, W. W. Norton, 1978).
484. Whitehead, Alfred North, **The Function of Reason** (Boston, Bacon Press, 1958).

COMPUTERS & COMMUNICATIONS

485. Acco, Alain, and Edmond Zuchelli, **la Peste informatique** (Paris, Editions Plume, 1989).
486. Arnold, Erik, and Ken Guy, **Parallel Convergence : National Strategies in Information Technology** (London, Frances Pinter, 1986).
487. Ashby, W. Ross, **Design for a Brain** (London, Chapman and Hall, 1978).
488. Berlin, Isaiah, **Against the Current** (New York, Viking Press, 1955).
489. Berlo, David K., **The Process of Communication** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1960).

490. Cherry, Colin, **World Communication : Threat or Promise ?** (London, Wiley-Interscience, 1971).
491. Civikly, Jean M., **Messages** (New York, Random House, 1974).
492. Duncan, Hugh Dalziel, **Communication and Social Order** (London, Oxford University Press, 1962).
493. Goodman, Danny, **The Complete Hyper Card Handbook** (New York, Bantam Books, 1987).
494. Goulden, Joseph C., **Monopoly** (New York, Pocket Books, 1970).
495. Hemphill, Charles F., Jr., and Robert D. Hemphill, **Security Safeguards for the Computer** (New York, AMA Management Briefing, 1979).
496. Johnson, Douglass W., **Computer Ethics** (Elgin, Ill., Brethren Press, 1984).
497. Kaligo, Al, Lou Baumbach, and Joe Garzinsky, **Telecommunications Management : A Practical Approach** (New York, AMA Management Briefing, 1984).
498. Kitahara, Yasusada, **Information Network System** (London, Heinemann Educational Books, 1983).
499. Landau, Robert M., **Information Resources Management** (New York, AMA Management Briefing, 1980).
500. Levy, Steven, **Hackers** (New York, Dell, 1984).
501. Marchand, Marie, **The Minitel Saga** (Paris, Larousse, 1988). en française : **Minitel**).
502. McLuhan Marshall and Bruce R. Powers, **The Global Village** (New York, Oxford University Press, 1989).
503. Mortensen, C. David, **Communication** (New York, McGraw-Hill, 1972).
504. Pool, Ithiel de Sola, **Technologies of Freedom** (Cambridge, Mass., Belknap Press of Harvard University Press, 1983).
505. Poppel, Harvey L., and Bernard Goldstein, **Information Technology** (New York, McGraw-Hill, 1987).

506. Shannon, Claude, and Warren Weaver, **The Mathematical Theory of Communication** (Urbana, University of Illinois Press, 1949).
507. Smith, Alfred G., ed., **Communication and Culture** (New York, Holt, Rinehart and Winston, 1966).
508. Spacks, Patricia Meyer, **Gossip** (Chicago, University of Chicago Press, 1985).
509. Strassman, Paul A., **Information Payoff** (New York, Free Press, 1985).
510. Tarde, Gabriel, **On Communication and Social Influence** (Chicago, University of Chicago Press, 1969).
511. Wilcox, A. M., M. G. Sade, and P.A. Ramsdale, **Command Control and Communications** (New York, Brassey's Defense Publishers, 1983).
512. Wilmot, William W., and John R. Wenburg, **Communicational Involvement : Personal Perspectives** (New York, John Wiley and Sons, 1974).
513. Winograd, Terry, and Fernando Flores, **Understanding Computers and Cognition** (Reading Mass Addison-Wesley, 1986).

SCIENCE & TECHNOLOGY

514. Colombo, Umberto, et al., **Science and Technology Towards the XXI Century and Their Impact Upon Society** (Milan, The Pirelli Group, n.d.).
515. Drexler, K. Eric, **Engines of Creation** (New York, Another Press, 1986).
516. Driakhlov, Nikolai, **The Scientific and Technological Revolution: Its Rss. Design for a Brain** (London, Chapman and Hall, 1978).
517. Illich, Ivan, **Tools for Conviviality** (New York, Harper & Row, 1973).
518. Langone, John, **Superconductivity : The New Alchemy** (Chicago, Contemporary Books, 1989).
519. Melvern, Linda, David Hebditch, and Nick Anning, **Techno-Bandits** (Boston, Houghton Mifflin, 1984).

520. Mendelssohn, Kurt. **The Secret of Western Domination** (New York, Praeger, 1976).
521. Murayama, Janet H., and H. Guford Stever, eds., **Globalization of Technology** (Washington, D.C., National Academy Press, 1988).
522. Nicolis, G., and I. Prigogine, **Self-Organization in Nonequilibrium System** (New York, John Wiley and Sons, 1977).
523. Prigogine, Ilya, **From Being to Becoming** (San Francisco, W. H. Freeman, 1980).
524. ———, and Isabelle Stengers, **la Nouvelle Alliance** (Paris, Editions Gallimard, 1979).
525. ———, **Order Out of Chaos** (New York, Bantam Books, 1984).
526. Tuck Jay, **High-Tech Espionage** (London, Sidjwick and Jackson, 1986).
527. **The Scientific-Technological Revolution and the Contradictions of Capitalism**, International Theoretical Conference, Moscow, May 21-23, 1979 (Moscow, Progress Publishers 1982).

HISTORY & BIOGRAPHY

528. Allen, Frederirk Lewis, **The Lords of Creation** (New York, Harper & Brothers, 1935).
529. Attali, Jacques, **A Man of Influence : Sir Siegmund Warburg 1902-1982** (Bethesda, Md., Adler & Adler, 1987).
530. Ayling, S. E., **Portraits of Power** (New York, Barnes and Noble, 1963).
531. Braudel, Fernand, **Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism** (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1977).
532. ———, **Capitalism and Material Life 1400-1800** (New York, Harper Colophon Books, 1973).

533. ———, **The Mediterranean**, Vol. 1 (New York, Harper & Row, 1972).
534. ———, **The Mediterranean** Vol. II (New York, Harper & Row, 1972).
535. ———, **On History** (London, Weidenfeld and Nicolson, 1980).
536. ———, **The Structures of Everyday Life**, Vol. I (New York, Harper & Row, 1981).
537. Burke, John, **Duet in Diamond** (New York, G. P. Putnam's Sons, 1972).
538. Bury, J.P.T., ed., **The New Cambridge Modern History** (Cambridge, Cambridge University Press, 1971).
539. Cashman, Sean Dennis, **America in the Gilded Age** (New York, New York University Press, 1984).
540. Center for Medieval and Renaissance Studie, UCLA, **The Dawn of Modern Banking** (New Haven, Yale University Press, 1979).
541. Chernow, Ron, **The House of Morgan** (New York, Atlantic Monthly Press, 1990).
542. Cook, Don, **Charles de Gaulle** (New York, G. P. Putnam's Sons, 1983).
543. Cooper, A. Duff, **Talleyrand** (London, Cassell, 1987).
544. Corey, Lewis, **The House of Morgan** (New York, G. Howard Watt, 1983).
545. Crankshaw, Edward, **The Fall of the House of Habsburg** (New York, Penguin Books, 1983).
546. Crozier, Brian, **The Masters of Power** (Boston, Little, Brown, 1969).
547. Curtin, Philip D., **Cross-Cultural Trade in World History** (Cambridge, Cambridge University Press, 1984).
548. Custine, Marquis de, **Journey for Our Time : The Journals of the Marquis de Custine** (London George Prior, 1980).

549. Dodd, Alfred, **Francis Bacon's Personal Life-Story**, Vol. 1 (London, Rider, 1949).
550. ———, **Francis Bacon's Personal Life Story**, Vol. II, (London Rider, 1986).
551. Elias, Norbert, **Power and Civility** (New York, Pantheon Books, 1982).
552. Eyck, Erick, **Bismarck and the German Empire** (New York and London, W. W. Norton, 1950).
553. Febvre, Lucien, and Henri-Jean Martin, **The Coming of the Book** (London,, New Left Books, 1984).
554. Green, A. Wigfall, **Sir Francis Bacon** (Denver, Alan Swallow, 1952).
555. Hammer Armand, with Neil Lyndon, **Hammer** (New York, G. P. Putnam's Sons, 1987).
556. Hook, Sidney, **Out of Step** (New York, Carroll & Graf, 1987).
557. Isaacson, Walter, and Evan Thomas **The Wise Men** (New York, Simon and Schuster, 1986).
558. Johnson, Paul, **Intellectuals** (New York, Harper & Row, 1988).
559. Kapuscinski, Ryszard, **The Emperor** (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1983).
560. ———, **Shah of Shahs** (New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1985).
561. Kennedy, Paul, **The Rise and Fall of the Great Powers** (New York, Random House, 1987).
562. Kerr, Clark, et al., **Industrialism and Industrial Man** (Harmondsworth, U.K., Penguin Books, 1973)
563. Kula, Witold, **An Economic Theory of the Feudal System** (London, NLB, 1976).
564. Lacouture, Jean, **The Demigods** (New York, Alfred A. Knopf, 1970).
565. Markham, Felix, **Napoleon** (New York, Mentor Books, 1963).
566. Mazlish, Bruce, **James and John Stuart Mill** (New York, Basic Books, 1975).

567. McNeil, William H., **The Pursuit of Power** (Chicago, University of Chicago Press, 1982).
568. Mee, Charles L., Jr., **The End of Order** (New York, E. P. Dutton, 1980).
569. Metcalfe, Philip, **1933** (Sag Harbor, N.Y., Permanent Press, 1988).
570. Millar, Fergus, **The Emperor in the Roman World** (Ithaca, N. Y., Cornell University Press, 1977).
571. Myers, Gustavus, **History of the Great American Fortunes** (New York, Modern Library, 1937).
572. Nicholls, A. J., **Weimar and the Rise of Hitler** (London, Macmillan, 1979).
573. Nixon, Richard, **Leaders** (New York, Warner Books, 1982).
574. ———, **The Memoirs of Richard Nixon** (New York, Grosset and Dunlap, 1978).
575. Norwich, John Julius, **Venice : The Rise to Empire** (London, Allen Lane, 1977).
576. Nystrom, Anton, **Before During, and After 1914** (London, William Heinemann, 1915).
577. Schevill, Ferdinand, **A History of Europe** (New York, Harcourt Brace 1938).
578. Schlereth, Thomas J., **The Cosmopolitan Ideal in the Enlightenment Thought** (Notre Dame, Ind., University of Notre Dame Press, 1977).
579. Schmidt-Hauer, Christian, **Gorbachev** (Topsfield, Mass., Salem House, 1986).
580. Seward, Desmond, **Napoleon and Hitler** (New York, Viking Press, 1988).
581. Stephenson, Carl, **Mediaeval Feudalism** (Ithaca, Cornell University Press, 1967).
582. Stern, J. P., **Hitler** (London Fontana/Collins, 1975).
583. Tapsell, R. F., **Monarchs, Rulers, Dynasties and Kingdoms of the World** (London, Thames and Hudson, 1983).

584. Thompson, E. P., **The Making of the English Working Class** (New York, Vintage Books, 1963).
585. Walker, James Blaine, **The Epic of American Industry** (New York, Harper & Brothers, 1949).
586. Ward, J. T., **The Factory System**, Vol. I (Newton Abbot, U.K., David and Charles 1970).
587. Weatherford, Jack, **Indian Givers**. (New York, Crown Books, 1988).
588. Wendt, Lloyd, and Herman Kogan, **Bet A Million ! Indianapolis**, Boobs-Merrill, 1948).
589. Wheeler, George, **Pierpont Morgan and Friends** (Englewood Cliffs, N. J., Prentice Hall, 1973).
590. Wilson, Derek, **Rothschild : The Wealth and Power of a Dynasty** (New York, Charles Scribner's Sons, 1988).
591. Wilson, George M., **Radical Nationalist on Japan : Kita Ikki 1883-1937** (Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1969).
592. Wittfogel, Karl A., **Oriental Despotism** (New Haven, Yale University Press, 1964).

اقرأ فى هذه السلسلة

برتراند رسل	احلام الاعلام وقصص أخرى
ى ٠ رادونسكايا	الالكترونيات والحياة الحديثة
الدرس هكسلى	نقطة مقابل نقطة
ت ٠ و ٠ فريمان	الجغرافيا فى مائة عام
رايموند وليامز	الثقافة والمجتمع
ر ٠ ج ٠ فوربس	تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ ج)
ليسترديل راى	الأرض الغامضة
والتر ألن	الرواية الانجليزية
لويس فارجاس	المرشد الى فن المسرح
فرانسوا دوماس	آلهة مصر
د ٠ قدرى حفى وآخرون	الانسان المصرى على الشاشة
أولج فولكف	القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة
هاشم النحاس	الهوية القومية فى السينما العربية
ديفيد وليام ماكداول	مجموعات النقود
عزيز الشوان	الموسيقى - تعبير نغمى - ومنطق
د ٠ محسن جاسم الموسوى	عصر الرواية - مقال فى النوع الأدبى
اشراف س ٠ بى ٠ كوكس	ديلان توماس
جون لويس	الانسان ذلك الكائن الفريد
جول ويست	الرواية الحديثة
د ٠ عبد المعطى شعراوى	المسرح المصرى المعاصر
أنور المعداوى	على محمود طه
بيل شول وأدبنييت	القوة النفسية للأمرام
د ٠ صفاء خلوصى	فن الترجمة
رالف ئى ماتلو	تولستوى
فيكتور برومبير	ستندال

رسائل وأحاديث من الثقي	فيكتور هوجو
الجزء والكل (محاورات في مضمار الفيزياء الذرية)	فيرنز هيزنبرج
التراث الغامض ماركس والماركسيون	سيدني هوك
فن الأدب الروائي عند تولستوى	ف . ع أدنيكرف
ادب الأطفال	هادي نعمان الهيتي
أحمد حسن الزيات	د . نعمة رحيم العزاوي
اعلام العرب في الكيمياء	د . فاضل أحمد الطائي
فكرة المسرح	جلال العشري
الجديم	هنري باربوس
صنع القرار السياسي	السيد عليوة
التطور الحضاري للانسان	جاكوب برونوفسكي
هل نستطيع تعليم الأخلاق للأطفال	د . روجر ستروجان
تربية الدواجن	كاتي ثير
المزتي وعالمهم في مصر القديمة	ا . سبنسر
النحل والطب	د . ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة في العصور الوسطى	جوزيف داهموس
سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤	د . لينوار تشامبرز رايت
كيف تعيش ٣٦٥ يوما في السنة	د . جون شندلر
الصحافة	بيير البيير
اثر الكوميديا الالهية لدانتى في الفن التشكيلي	د . غبريال وهبة
الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية وبعدها	د . رمسيس عوض
حركة عدم الانحياز في عالم متغير	د . محمد نعمان جلال
الفكر الأوربي الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل . باومر
الفن التشكيلي المعاصر في الوطن العربي ١٨٨٥ - ١٩٨٥	شوكت الربيعي
القتلة الأسرية والابتلاء الصغار	د . محيى الدين أحمد حسين

ج - دأبلى أندرو	نظريات الفيلم الكبرى
جوزيف كونراد	مختارات من الأدب القصصى
د - جوهان دورشز	الحياة فى الكون كيف نشأت واين توجد
طائفة من العلماء الأمريكىين	حرب الفضاء
د - السيد علىوة	ادارة الصراعات الدولية
د - مصطفى عنانى	الميكروكمبيوتر
صبرى الفضل	مختارات من الأدب اليابانى
قرانكلين ل - باومر	الفكر الأوروبى الحديث ٣ ج
جابريل باير	تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة
انطونى دى كرسبني	اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة
هوايت سوين	كتابة السيناريو للسينما
رافيلسكى ف - س	الزمن وقياسه
إبراهيم القرضاوى	اجهزة تكييف الهواء
جوزيف داموس	الخدمة الاجتماعية والانضباط الاجتماعى
س - م - يورا	سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى
د - عاصم محمد رزق	التجربة اليونانية
رونالد د - سمبسون	مراكز الصناعة فى مصر الاسلامية
د - انور عبد الملك	العلم والطلاب والمدارس
والث وتيمان روستو	الشارع المصرى والفكر
فريد س هيس	حوار حول التنمية الاقتصادية
جون يوركهارت	تبسيط الكيمياء
آلان كاسبيار	العادات والتقاليد المصرية
سلى عبد المعطى	التذوق السينمائى
فريد هول	التخطيط السياحى
شاندرا ويكراما ماسينج	البذور الكونية
حسين حلمى المهندس	دراما الشاشة (٢ ج)
روى روبرتسون	الهيرويين والايذز
هاشم النحاس	نجيب محفوظ على الشاشة
عوركاس ماكلينتوك	صور افريقية

المخدرات حقائق اجتماعية ونفسية	بيتر لورى
وظائف الاعضاء من الألف الى الياء	بوريس فيدروفيتش سيرجيف
الهندسة الوراثية	ويليام بينز
تربية أسماك الزينة	ديفيد الدرتون
الفلسفة وقضايا العصر (٣ ج)	جمعها : جون ر . بورر وميلتون جولد ينجر
الفكر التاريخى عند الاغريق	أرنولد توينبى
قضايا وملامح الفن التشكيلى	د . صالح رضا
التغذية فى البلدان النامية	م . هـ . كنج وآخرون
بداية بلا نهاية	جورج جاموف
الحرف والصناعات فى مصر الاسلامية	د . السيد طه أبو سديرة
حوار حول النظامين الرئيسيين	جاليليو جاليليه
للكون	أريك موريس وآلان هو
الارهاب	سيريل الدريد
اخناتون	آرثر كيستلر
القبيلة الثالثة عشرة	توماس ا . هاريس
التوافق النفسى	مجموعة من الباحثين
الدليل البيلىوجرافى	روى أرمز
لغة الصورة	ناجى متشيو
الثورة الاصلاحية فى اليابان	بول هاريسون
العالم الثالث غدا	ميخائيل ألبى ، جيمس لفلوك
الانقراض الكبير	فيكتور مورجان
تاريخ النقود	اعداد محمد كمال اسماعيل
التحليل والتوزيع الاوركسترالى	بيرتون بورتر
الحياة الكريمة (٢ ج)	الفردوسى الطوسى
الشاهنامه (٢ ج)	محمد فؤاد كوبرلى
قيام الدولة العثمانية	ادوارد ميرى
عن النقد السينمائى الأمريكى	اختيار / د . فيليب عطية
قرايم زرادشت	اعداد / مونى براخ وآخرون
السينما العربية	

آدامز فيليب	دليل تنظيم المتاحف
نادين جورديمر وآخرون	سقوط المطر وقصص أخرى
زيجمونت هبner	جماليات فن الاخراج
ستيفن أوزمنت	التاريخ من شتى جوانبه (٣ ج)
جوناثان ريلي سميث	الحملة الصليبية الاولى
توني بار	التمثيل للسينما والتلفزيون
بول كولنر	العثمانيون فى أوربا
موريس بير براير	صناع الخلود
الفريد ج . بتلر	الكنائس القبطية القديمة فى مصر (٢ ج)
رودريجو قارتيما	رحلات فارتيما
نانس يكارڊ	انهم يصنعون البشر (٢ ج)
اختيار/ د رفيق الصبان	فى النقد السينمائى الفرنسى
بيتر نيكوللز	السينما الخيالية
برتداند راصل	السلطة والفرد
بينارد دودج	الأزهر فى ألف عام
ريتشارد شاختر	رواد الفلسفة الحديثة
ناصر خسرو علوى	سفر نامه
نفتالى لويس	مصر الرومانية
عشر جاك كرابس جونيور	كتابة التاريخ فى مصر القرن التاسع
هربرت شيلر	الاتصال والهيمنة الثقافية
اختيار / صبرى الفضل	مختارات من الآداب الآسيوية
أحمد محمد الشنواني	كتب غيرت الفكر الانسانى (٥ ج)
اسحق عظيموف	الشموس المتفجرة
لوريتو تود	مدخل الى علم اللغة
اعداد/ سوريال عبد الملك	حديث النهر
د . أبرار كريم الله	من هم القطار
اعداد/ جابر محمد الجزار	ماسقريخت
ه . ج . ولز	معالم تاريخ الانسانية (٤ ج)
ستيفن رانسيمان	الحمالات الصليبية
جوستاف جرونيياوم	حضارة الاسلام

ريتشارد ف . بيرتون	رحلة بيرتون (٣ ج)
أدمز مئز	الحضارة الاسلامية
ارنولد جزل	الطفل (٢ ج)
بادجى اونيمود	افريقيا الطريق الآخر
فيليب عطية	السحر والعلم والدين
جلال عبد الفتاح	الكون ذلك المجهول
محمد زينهم	تكنولوجيا فن الزواج
مارتن فان كريفلد	حرب المستقبل
سوندارى	الفلسفة الجوهرية
فرانسيس ج . برجين	الاعلام التطبيقى
ج . كارفيل	تبسيط المفاهيم الهندسية
توماس ليههارت	فن الماييم والبانثومايم
الفين توفلر	تحول السلطة
ادوارد وبونو	التفكير المتجدد
كريستيان سالين	السيناريو فى السينما الفرنسية
جوزيف . م . بوجز	فن الفرجة على الافلام
بول وارن	خفايا نظام النجم الأمريكى
جورج سستايز	بين تولستوى ودستوفسكى (٢ ج)
ويليام ه . ماثيوز	ما هى الجيولوجيا
جارى ب . ناش	الحمر والبيض والسود
ستالين جين سولومون	انواع الفيلم الأمريكى
عبد الرحمن الشيخ	رحلة الامير رودلف ٢ ج
جوزيف يندهام	تاريخ العلم والحضارة فى الصين
كريستيان دديروش	المرأة الفرعونية
ليوناردو دافنشى	نظرية التصوير

هذا الكتاب خلاصة لنظريات توفلر
عن المستقبليات فك عصر تتألك فيه
الأحداث بسرعة مذهلة وقد لمس توفلر
فك كتابه هذا جوهریات «الفكر
المعلوماتك الجديد» وطرح نهجا فك
إستكشاف معالم ثورة المعلوماتية وقد
جمع توفلر ما بین صفات المراقب المدقق
للإنجازات العلمية والتكنولوجية وأیضا
للتحولات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة
عنها وصفات المحلل القادر على
إكتشاف أنماط جديدة مستمدة من
دراسة هذه التحولات البالغة التعقید
والحدائث.

محمد سید أحمد